جهاد ف. دخيل

# الولايات المتحدة الليبية

## دراسة 19 فبراير 2024

مُسْتَنداتْ مِنْ مَنْشورَاتْ
أوْرَاقُ الوِلَايَاتْ المُتّحِدَةِ اللّيبِيّةِ

# الولايات المتحدة الليبية
THE UNITED STATES OF LIBYA

## الولايات المتحدة الليبية: دراسة
## البيتُ المنقسم، لا يقف.

هـذه منشـورات أوراق الولايات المتحـدة الليبية التي دوّنت علـى يد جهاد ف. دخيـل: هـذه الأوراق تخاطب الشـعب اللـيبي، وتُعـطيه الركيزة والمبدأ لسـند لدولة اتحادية، تعني بمعالجة شـؤونها، وتطـوير أحوالها، وضمـان أمنها، وفضّ أعداءهـا، والحـلّ لتمثيلهـا. المُـراد مـن هـذه الأوراق هـو أن تكـون للوطـن والمواطن، حيثما ستسـاعدهم في صوغ آراءهم السياسـية المتعلقة بها، بشـأن المنهج والنموذج المبني عليها.

...

إنّ الولايـات المتحـدة الليبيـة وطـن، تعني بالشـعب الليـبي، وتحـثّ عن طريق مخططاتهـا الوطنيـة التمضيـة بالحلـول الـسياسية والأمـنية والعـسكرية والاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة، فهـي خارطـة طريـق لكـم مـن سـادة الشعب، فهي لك، وفقط لكم.

...

إنّ هـذا الكتـاب يعني بالوطـن والمواطـن؛ تباشـر هـذه الأوراق بالتقديم حول مصطلـح الفيدراليـة حتى يكـون السـادة المطالعـون علـى إطلاع بالمصطلح، والفـضّ بالمفاهيـم الضبابيـة عـن طريـق المماثلـة والمقارنة بين سـتّ دول اتحاديـة، والبـثّ في تاريـخ الاتحاديـة في المملكـة المتحـدة الليبيـة، والبـثّ في مسائل حلّها وإلغاءها، والبثّ في مشروعات الدولة وخططها وبرامجها.

United States of Libya
Peace Guided Mission
الولايات المتحدة الليبية
للسـلام المسـترشد

الولايـات المتـحـدة الليبـيـة
البرنامج الأمني العسكري
THE UNITED STATES OF LIBYA
MILITARY SECURITY PROGRAM

مشروع دستور الولايات المتحدة الليبية
Constitution of The United States of Libya Project

البرنامج الفيدرالي
FEDERAL PROGRAM
OF THE UNITED STATES OF LIBYA

الحركة الجمهورية الاتحادية
Federal Republican Movement
Agdud Tagdudanit Tafralit

CUBIC
we work together
for better tomorrow

خطة الولايات المتحدة الليبية
للتنمية الشاملة العالمية
the United States of Libya Development Plan


**تنويه:**

هذه هي النسخة الرقمية من مستند "الولايات المتحدة الليبية: دراسة"، للمؤلف جهاد ف. دخيل. جميع الحقوق محفوظة لأصحابها.

كل مـن "خطـة الولايات المتحـدة الليبية للتنمية الشـاملة العالمية"، و"مشـروعات كيوبيـك المفتوحة"، والمشـروعات والخطط الأخـرى المتدرجة أدنى السـابق ذكـره وغيرها المدرجة في أسـطر هـذه الوثيقة، هي مادة مسـجلة لصالح فريق الحركـة الجمهورية الإتحاديـة، وهي بعيدة كل البعد عـن التغيير غير المصرح به من أي جانب، غير السالف ذكره وحيداً.

Design, Layout: Copyright © 2023 Jihad F. D. (correspondence: jihad.fd@proton.me). [You cannot use, copy, modify the designs and layouts within this document for any purpose/s.]

Cover: Copyright © 2024 Jihad F. D., Tripoli, Libya.

USLYDP2050: Copyright [Official license] © 2024 Federal Republican Movement FRM [AR82LY]. All rights reserved.

# الولايات المتحدة الليبية: دراسة

# The United States of Libya: A Study

تأليف: جهاد ف. دخيل

Written by: Jihad F. D.

طرابلس – 2024

Tripoli - 2024

Copyright © 2024 by Jihad F. D., All rights are reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise without the prior written permission of the copyright holder, except brief quotations used in a review.

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لصالح جهاد ف. دخيل © 2024. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا الكتاب أو تخزينه في نظام وصول/استلام أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة، كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو تصويرية أو عن طريق التسجيل أو غير ذلك دون إذن كتابي مسبق من صاحب حقوق الطبع والنشر، باستثناء الاقتباسات الموجزة المستخدمة في المراجعات.

**جهاد ف. دخيل والحركة الجمهورية الإتحادية**

كُتب هذا المستند بالتعاون مع مساهمين من الحركة الجمهورية الإتحادية، وهي فريق وطني مهمتها المساعدة في إعلان المشاريع الإتحادية ذات العلاقة على المجتمع المحلي في ليبيا، والعمل على نشر والترويج للمشاريع التنموية المتعلقة بنفس محتويات هذا المستند ومعاييرها المتصلة، وتحديد الممارسات المتعلقة بنفس المشاريع المذكورة، وتقديم التوصيات اللازمة لأي مشروع اتحادي متصل بالمشاريع ذات العلاقة.

الكاتب يتحمل مسؤولية الأفكار الإضافية؛ الآراء المنشورة والمتعلقة بهذا المستند لا تعبر بالضرورة عن موقف الأعضاء والمؤسسات المشار إليها في هذا المنشور.

جهاد ف. دخيل، الحركة الجمهورية الإتحادية

طرابلس - ليبيا

يُشجع الكاتب والمتعاونون في نشر هذا المستند على استخدام المستند وترجمته ونشره، ولكننا نطلب منكم الاقرار بالمواد والاقتباس منها وعدم تغيير المحتوى.

يمكن الاقتباس من المنشور على النحو التالي: جهاد ف. دخيل، الولايات المتحدة الليبية: دراسة.

المؤلف: جهاد ف. دخيل

مراجعة: حسن الحيّاتي، محمد أبوكراع، علاء الدين خالد، عبد الله ياسر، إيمان عبد الرؤوف

Design, Layout: Copyright © 2023 Jihad F. D. (correspondence: jihad.fd@proton.me).

You cannot use, copy, modify the designs and layouts within this document for any purpose/s.

Cover: Copyright © 2024 Jihad F. D., Tripoli, Libya.

# جزالة الامتنان

Thanks to the Auditors, Editors, Colleagues and Friends in the Studies and Research on this National Case: *Abdullah Alzalitni*; *Abdullah Yasser* (UoT); *Ahmed Azentani* (UoT); *Ahmed K.*; *Asmaa M. M.*; *Eman Abd Rauf* (UoB); *Hamida Ashour*; *Hassan Haiati* (UoM); *Ismail Azwawi*; *Khaled EL Warfallie* (UoT); *Mohamed Atrabelsi*; *Mohamed Abukraa*; *Mohammed Altarhuni*; *Mohammed Zawawi*; *Mohammed Misurati*; *Zain Bakshi*; *Qusai E. D. and others.*

يتقدم المؤلف بخالص الشكر للمدققين والمحررين والزملاء والأصدقاء في الدراسات والأبحاث في هذا المشروع الوطني: عبد الله الزليتني (عبدو)؛ عبد الله ياسر؛ أحمد الزنتاني؛ أحمد ق.؛ أسماء م. م.؛ إيمان عبد الرؤوف؛ حميدة عاشور؛ حسن الحيّاتي (حسين)؛ إسماعيل الزواوي؛ خالد الورفلي؛ محمد الطرابلسي (أحميدة)؛ محمد أبوكراع؛ محمد الترهوني؛ محمد الزواوي؛ محمد المصراتي (عمدة)؛ زين البكشي؛ قصي ع. د. وآخرون.

On the Help of Resources, References and Logical/Analyzed Projection: *Abdullah Yasser,* OS (Specialist), *Ahmed Azentani* & *Khaled EL Warfallie* ES (Specialist), University of Tripoli UoT, (2021-2023). *Hassan Haiati,* ES (Specialist), University of Misurata UoM, (2023-2024). *Eman Abd Rauf,* PS (Specialist), University of Benghazi UoB, (2022-2023) (Thanks to Eman for the 19th of February 2024 Amendment of The Union's Federal System UNFED and The Governor System).

المساعدة في تنظيم/استيعاب الموارد والمراجع والإسقاطات المنطقية/التحليلية: أ. د. عبد الله ياسر متخصص (دراسات نفطية ومعادن). أحمد الزنتاني وخالد الورفلي (علم اقتصاد وتمويل البنوك) - جامعة طرابلس.

(2021-2023). حسن الحيّاتي (علم اقتصاد) - جامعة مصراتة. (2023). أ. د. إيمان عبد الرؤوف (علوم سياسية) – جامعة بنغازي. (2022-2023).

يتقدم المؤلف أيضاً بالشكر لكل من لم يُذكر اسمه في هذه الأوراق، الذين ساهموا بطريقة أو بأخرى بتقديم الأفكار والأسس اللازمة لبناء هذا المقترح الوطني، سواء عن طريق المناقشات أو المداولات أو الإسقاطات المنطقية حول الموضوع (بمَن فيها المسرحيات الساخرة الإيجابية من المنطلقات السياسية المتعلقة بنفس الموضوعات المنصوصة)، من انتقاد منطقي للمقترح ومشاريعه، واقتراحاً للمشاريع المكمّلة له، سواء سياسية أو اقتصادية أو أمنية. فبمدعاتكم، يكاد ينبض المشروع بالكمال.

يتقدم المؤلف أيضاً بخالص الشكر للسادة الزملاء في معهد النفط للدراسات النفطية بمدينة طرابلس العاصمة لاقتراح إضافةُ أفكار تكميلية لمشاريع خطة ليبيا للتنمية الشاملة.

بِسْمِ اللّـــهِ الرّحْمَـــنِ الرّحِيمِ

# إقرار الخبير اللغوي

أشهد أنّ هذه الأوراق الموسومة بـ "الولايات المتحدة الليبية: دراسة" المقدمة من قبل الطالب "جهاد ف. دخيل" تخصص العلوم السياسية قد حصل تقويمها لغوياً من قبلي، وعليه أُرشح هذه الأوراق للمناقشة من الناحية اللغوية، بحيث أصبحت بأسلوب علمي سليم خالٍ من الأغلاط والتعبيرات اللغوية غير الصحيحة ولأجله وقّعت.

التوقيع:

الاسم: عبد الله ياسر

الدرجة العلمية: أ. د.

التاريخ: / / 2024

بِسْمِ اللّـــهِ الرّحْمَـــنِ الرّحِيمِ

# إقرار الخبير العلمي

أشهد أنّ هذه الأوراق الموسومة بـ "الولايات المتحدة الليبية: دراسة" المقدمة من قبل الطالب "جهاد ف. دخيل" تخصص العلوم السياسية قد حصل تقويمها علمياً من قبلي، وعليه أُرشح هذه الأوراق للمناقشة من الناحية العلمية، بحيث أصبحت بأسلوب علمي سليم.

التوقيع:

الاسم: إيمان عبد الرؤوف

الدرجة العلمية: أ. د.

التاريخ: / / 2023

هذه الأوراق مقدمة للشعب الليبي

**Dedicated to the Libyan People**

# فهرس المحتويات


**جزالة الامتنان ..... 6**

**إقرار الخبير اللغوي ..... 8**

**إقرار الخبير العلمي ..... 9**

**فهرس المحتويات ..... 13**

**مقدمة المؤلف ..... 21**

**تقديم وايضاح ..... 23**

**تمهيد هذه الدراسة ..... 26**

مقدمة الدراسة ..... 26

أهداف الدراسة ..... 26

أهمية الدراسة ..... 26

إشكالية الدراسة ..... 27

أهم المراجع والمصادر ..... 28

ملاحظات إضافية ..... 28

**في المفهوم الفيدرالي ..... 30**

في الفيدرالية: التمهيد ..... 32

في أنواع الدول الفيدرالية ..... 38

الدولة الفيدرالية ..... 39

الدولة الكونفدرالية ..... 40

الدولة المتحدة ..... 40

أنواع الفيدرالية ..... 41

في الأنظمة القانونية لعدد من الدول الفيدرالية ..... 45

أولاً، الولايات المتحدة الأمريكية ..... 45

ثانياً، الإتحاد الروسي ..... 47
ثالثاً، جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية – من 1945 حتى 1992 ..... 48
رابعاً، جمهورية ألمانيا الإتحادية ..... 50
خامساً، بهارات ..... 52
سادساً، الإمارات العربية المتحدة ..... 54
في تحديات الفيدرالية ..... 58
في المساوئ والأضرار المحتملة للفيدرالية ..... 60
في مواجهة المساوئ والأضرار المحتملة للفيدرالية ..... 61

**ليبيا والفيدرالية ..... 64**

الإرث والدروس المستفادة من المملكة المتحدة الليبية ..... 66
إلغاء النظام الفيدرالي ..... 66
المشهد الاجتماعي والسياسي في مرحلة ما بعد الإلغاء ..... 68
التفاوتات الاقتصادية واستغلال الموارد ..... 69
الاستنتاجات والاستطلاعات ..... 72

**تمهيد في مشروع الدولة ..... 79**

انتهاك المبادئ ..... 81
مشروع الاصلاح ..... 85
القومية الفيدرالية الليبية ..... 89
المدخل العام ..... 102
حدود الإتحاد ..... 109
نظام معلومات الجمهورية الجغرافي ..... 116
رموز الإتحاد ..... 130

**الولايات المتحدة الليبية: التمهيد ..... 136**

اختصاصات السلطة المركزية واختصاصات الولايات ..... 159

الضمانات الولائية عند ممارسة الاختصاصات ..... 164
دور المحكمة العليا في الولايات المتحدة الليبية ..... 166
نظرة عامة عن مشروع الولايات المتحدة الليبية ..... 168
دوافع فيدرالية الولايات المتحدة الليبية ..... 170
البرنامج الفيدرالي: التمهيد ..... 176
الانتخابات والمؤهلات ..... 182
التحزب والتشكل السياسي الوطني ..... 207
الحزب الجمهوري عن الولايات المتحدة الليبية ..... 215

**مكونات مشروع الولايات المتحدة الليبية ..... 221**

البرنامج الفيدرالي للولايات المتحدة الليبية - الفِيـدْ ..... 226
تعريف خطة البرنامج الفيدرالي ..... 226
تعريف عوامل الضعف والتفرقة ..... 227
في الحركة الجمهورية الإتحادية ..... 230
الخطوات التنفيذية والاجرائية ومواقيتها ..... 251
دستور الولايات المتحدة الليبية - الدُومَـلْ ..... 256
الخارطة الدستورية للدولة ..... 260
الضمانات الدستورية ..... 266
ضمان الحكم الديموقراطي ..... 271
مناقشة السلطات الممنوحة للاتحاد والولايات ..... 274
الصلاحيات الاتحادية ..... 284
الهيكلية الإتحادية الولائية ..... 294
السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية الولائية ..... 309
دساتير وأعراف الولايات ..... 312
رئيس الولايات المتحدة الليبية ..... 339
القضاء في الولايات المتحدة الليبية ..... 345
تعليلات دستور الولايات المتحدة الليبية ..... 352

استنتاجات المبادئ الدستورية ..... 365
الفيدرالية الدستورية ..... 371
البرنامج الأمني العسكري للولايات المتحدة الليبية – خَمْسَة ثِـينْ ..... 375
تعريف خطة البرنامج الأمني العسكري ..... 377
الميلشيات الوطنية ..... 395
الأفواج المسلحة الخاصة – الساج ..... 400
مشاة بحرية الولايات المتحدة الليبية ..... 409
الأمن في الولايات المتحدة الليبية ..... 412
استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الليبية ..... 416
نظرة عامة على نهجنا الاستراتيجي ..... 419
تعميق تحالفاتنا الخارجية ..... 424
تشكيل عصر الوكالات الليبية ..... 424
صنع سياسة الأمن الخارجي وتنفيذها في الولايات المتحدة الليبية ..... 445
صنع سياسة الأمن الداخلي وتنفيذها في الولايات المتحدة الليبية ..... 450
استنتاجات السياسة الأمنية للولايات المتحدة الليبية ..... 453
خطة الولايات المتحدة الليبية للتنمية الشاملة – خُطّة ليبـــيا ..... 455
جهد التنظيم المالي الفيدرالي ..... 460
الفيدرالية التنموية ..... 465
الخطط المعمارية الرئيسية ..... 468
الخطط المعمارية الأخرى ..... 472
المناقشة ..... 496
الثورة الصناعية ..... 501

**الولايات المتحدة الليبية: خاتمة ..... 507**

في تحقيق النجاح ..... 519
في الحل الفيدرالي ..... 521

استنتاجات نهائية ..... 523
خطط طوارئ الولايات المتحدة الليبية ..... 525
سيناريو لما بعد إعلان الولايات المتحدة الليبية ..... 527

**في بناء الإستراتيجيات ..... 531**

استفتاء الاستقلال الوطني – يوم الوئام ..... 534
رسالة الختام ..... 541

**دستور الولايات المتحدة الليبية ..... 547**

الديباجة ..... 548
الباب الأول. الولايات المتحدة الليبية ..... 549
الباب الثاني. الدعامات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للولايات المتحدة الليبية ..... 556
الباب الثالث. الحريات والحقوق والواجبات العامة ..... 558
الباب الرابع، السلطة الإتحادية ..... 561
الباب العاشر. الأحكام الختامية ..... 566

**في قائمة المراجع والمصادر ..... 570**

أولاً: الوثائق ..... 570
ثانياً: المصادر الأجنبية ..... 571
ثالثاً: المصادر الإليكترونية ..... 574
رابعا: الدراسات ..... 577
خامساً: الموسوعات ..... 580

# التسميات التوضيحية

نموذج - أ - هيكل الولايات المتحدة الليبية ..... 89
نموذج - ب - خريطة الولايات المتحدة الليبية الجغرافية التقريبية ..... 114
نموذج - ت - خريطة ولاية طرابلس التقريبية ..... 119
نموذج - ث - خريطة ولاية الزاوية التقريبية ..... 121
نموذج - ج - خريطة ولاية الجبل الغربي التقريبية ..... 124
نموذج - ح - خريطة ولاية مصراتة التقريبية ..... 126
نموذج - خ - خريطة ولاية سبها التقريبية ..... 127
نموذج - د - خريطة ولاية الجبل الأخضر التقريبية ..... 128
نموذج - ذ - خريطة ولاية بنغازي التقريبية ..... 129
نموذج - ر - علمُ الدولة ..... 130
نموذج - ز - توزيعات العلم المساحية ..... 131
نموذج - س - معاني علم الولايات المتحدة الليبية ..... 131
نموذج - ش - علم الحرب التابع للولايات المتحدة الليبية ..... 132
نموذج - ص - شاهين الولايات المتحدة الليبية ..... 133
نموذج - ض - الختم الفخري للولايات المتحدة الليبية ..... 134
نموذج - ط - عمليات الولايات المتحدة الليبية الهندسية ..... 496

# مقدمة المؤلف

جهاد ف. دخيل

قبل كل شيء، أفتتح هذا الكتاب بعبارة:

"أنارَ دربُ النّورِ كلّ مَن حاول، وبكلّ جُهدٍ الوصول لحقيقةِ الأشياءِ".

مراحبٌ وسلامٌ على كلّ الألباب، أنا زميلكم في العلم والموضوع: جهاد ف. دخيل، شابٌ ليبي وطني حر، فيدرالي يميني جمهوري، من أبناء قبيلة ورفلة ومن أولاد مدينة طرابلس، مؤسس مساهم لمجموعة الولايات المتحدة الليبية المستقلة (فريق الحركة الجمهورية الإتحادية - شباب الفيد[1]). وطني وقومي أحمل الولاء والوفاء لهذه الأرض، وهي داري ودار العز والفخر.

دونتُ هذه الأوراق في صيغة نظرية تعني بخدمة الوطن والمواطن، بما يخدم مختلف أطرافه، ويحقق أمانيه ويبني وطنه. دونتُ هذه الأوراق في بلادي العظيمة، خبيراً مُحيطاً أنها يمكن أن تشكل تهديد على حياتي كإنسان، ولكن فإنّ للمعرفة والعلم لأثرٌ عظيم في حياةِ عديد، والحقيقة يجب أن يعلم بها سائر البشر العقلاء ولا لحياتي الاعتبار أو الخط الأحمر في ذلك، فكلنا ميّتينَ لا مُحالة، ولكن فأفكارنا لا تموت، وهي تُكتب لنا ولجيل المستقبل سواء، وإذا عنَى ذلك أنّ حياتي على عصاً رقيقة أفلتكن، فليجب نشرها جميعها.

دونتُ هذه الأوراق بمَقصد إيصال رسالتها لأبناء هذا الوطن من العقلاء، فأنا عالمٌ بأنّي لستُ وحيداً فيه، وإن كانوا الجهلاء عمومهم، فالعقلاء على أصابع يدي ماثلين حتماً وإن كانوا متسترين، ولذلك فأنا أعتمد على كل أهل وطني العظيم الذي يتصفح هذه الأوراق أن تكون مصدراً لإزالة الخفاء عن ما تتحدثّ فيه، ولتكونوا على

[1] FED: Federal.

دراية شاملة بكل مصادرها بصدد الموضوعات وادعاءاتها وبيّناتها مما فيها، ولتكونوا مصدراً نقدياً لها كلها حرفاً حرف جزءاً جزء معناً معنى، فلا للبيّنة اهتزازة أثناء نقدها، فإنّ النقد هو ما يصرح بما بها وبما عليها من شكّ له نقضٌ مُناقض نِقاش فيه، وبخاصة أنّ منطقتنا تُعاني من وجود وكثرة عدد الجهلاء، ولذلك فهذا يُلغي حصراً وجود مَصادر موثوقة وبما فيه الكفاية الموضوعية، التي حتى وإن كانت، ففي عادتها تكون مُنحازة والأصل غير موثوقة، ولذلك وبه فإنّ هذه الأوراق يجب أن تكون مصدر وافي لكل المعلومات المنصوصة والمُدرجة فيها، التي يمكن للقارئ الكريم الرجوع إليها ومنها في أي وقت، والأكثر أنها ستنزع عدم وضوح وتبلور العديد من المشاكل بخصوص نفس الادعاءات.

نشرتُ هذه الأوراق بمساعدة من زملائي في مدينتي الجميلة والعريقة، وهذه الأوراق هي ممتلكات الشعب الليبي، فهي ليست فقط لأهلي في طرابلس وبني وليد، وليست فقط لأصدقائي ورفاق العمر في مصراتة وسرت، وليست فقط لزملائي ورفاق العلم والعلامة في سبها وبنغازي والزاوية وصبراتة وصرمان، بل فهي لكل مناطق هذا الوطن، فهي تعني بكم وفقط عنكم. إنّي احترم النقد الموضوعي، فهذه الأوراق نافذة لكم للنقد والتعييب في أي وقت، فهي لك وفقط لكم.

إنّ الإيمان بأهمية الوطنية وبناء وطن يتسع للجميع يمنحنا شعور يدفعنا دائمًا للأمام. أشعر بفخر بإكمال هذه الأوراق واعتبرها تعبيرًا صادقًا عن تفانينا وحبنا للوطن. أنا ممتن لزملائي الذين ساهموا في نشر هذه الأفكار، وأُشجع بشدة على النقد البنّاء الذي يمكن أن يساعدنا في تحسين وتطوير خدمتنا للمجتمع والوطن. هذه الأوراق ليست لفئة محددة أو منطقة معينة، وليس لي الحق أن أقول إنها لفلان أو علاّن، بل هي موجهة لجميع شعبنا الليبي، لأننا جميعًا جزء من هذا الوطن العظيم. دمتم بخير ووطننا بأمان وازدهار.

جهاد ف. دخيل

*Jihad F. D.*

# تقديم وايضاح

|

**19 فبراير، 2024**

---

اعددتُ هذه الأوراق عن الفيدرالية التي اقترح أن تكون مِنهاجاً لبداية الفيدرالية المبنية والدّالة على الإتحاد في ليبيا. حيثُ أعددّتها في نهاية عامِي الدراسي الثانوي (2022) وتحديداً في شهر يونيو في عاصمة الدولة آنذاك طرابلس، حيثُ وصلتُ لقناعةٍ تامّة منذُ ذلك الوقت بهذا النظام وأسسه، وواجباته، وقواعده، وفوائده. وصلت هذه النسخة لكموليتها الحالية بعد انتهاء نصف عامي الجامعي الثاني، وهي مصدر فخر لي وإثبات أنّ وطنيتي لا زالت تنبض في داخلي كـ ليبي حر يحمل الولاء لهذا الوطن العظيم.

إنّ الحكم المركزي الذي يشمل الرئيس الواحد والإقليم الواحد، لم ولن يستجيبُ لأماني وطموحات الشعب الليبي ولو فرداً واحداً كان. إنه من الضروري الاستعانة بنظام دستوري آخر لا يكون واسعُ السلطةِ في المركز الواحد، ولا مُقيّد الأذونات والصلاحيات مجرّدٌ محرومٌ مما يحتويه الدستور من قواعد تشريعية غير مُناقضة له وحده، مبيّنةً لحدوده وحقوقه، وكذلك صلاحياته. فوجدّت نفسي مُتجوّلاً في صحراء النظام الفيدرالي بمفاهيمه الواسعة مذهولاً.

تطلّب إعداد دراستي هذه وجوبَ تنقّلي وبحثي الواسع وإجراء لقاءات مع شخصيات تفهم هذا المصطلح من قريبٍ ومن بعيدٍ، ومن جهةٍ أخرى تنقلّت بين المراجع والمصادر بتعريفاتها المختلفة كانت محليّة أم أجنبية.

هدفي من كتابة هذا البحث هو أن يكون أكاديمياً برغمِ صِغر سنّي واختلاف تخصصي وبل مشاريعي ومستقبلي. فهو يجب أن يكون أول بحث من نوعه لشاب ليبي يوضّح فوائِد هذا النظام على بلده الذي يُعاني من الحروب،

الترهيب، التهميش، الإقصاء، الانقسام والعنصرية. فبعدَ سقوط النظام الاشتراكي[2] في ليبيا دخلَ القتل والدمار في ربوع وطني العظيم.

لم يقُم النظام الجماهيري هو بذاته بإنشاء دستور فعلي للبلاد مُكتفياً بما سُمّي آنذاك بالكتاب الأخضر[3]، الذي يعرِض نوعاً خاصاً إن لم يكُن سديمياً من الأفكار يُعرّفه رئيسنا السابق وصاحب كتابه على أنه "سلطة الشعب ونظم المؤتمرات الشعبية" الذي كان يتماشى مع نظريته المشهورة بالنظرية العالمية الثالثة[4].

وأجل ونعم، بذلك سبباً مُنيراً اعددتُ به ولأجله هذه الدراسة، عنِ الفيدرالية لتكون مِنْهاجاً بديلاً عن الحكم الذاتي المجرّد من الأسس القانونية، نظراً لعدم وجود دستور فعلي للبلاد، وأيضاً كحق قانوني لمواطن شاب يرى أنه ذا فائدة لوطنه، وعممه علمياً لذلك الصدد.

وبهدف إطْلاع الجميع على هذه الدراسة عن الفيدرالية وفي هذا الوقت بالذّات، اتصلّت بالعديد من الأصدقاء لمساعدتي في نشرها، ولكن دون تحويرٍ أو اضافة، برغم أنّ مُسمّيات بعض الأنظمة السياسية قد تتغير، إلاّ أنّ محتويات هذه الدراسة تبقى كما هي.

---

[2] نظام القذافي المعروف لاحقاً بالجماهيرية.

[3] قد نشَر معمر القذافي أفكاره في كتابه الأخضر على أساس فكر جماهيري بمشاركة السلطة والذي اعتمد فيه على مزيج من الأنظمة الحديثة والقديمة، ومن خلاله أكّد على أنه لا يحكم وإنما يقود ويتزعم، على هذا الأساس كانت أفكار القذافي وحياته التي خلقت ديكتاتورية بمعنى الكلمة (المرجع نفسه).

[4] بعد عام 1976 نشر معمر القذافي كتابه الأخضر، عارضاً فيه ما سمّاه النظرية العالمية الثالثة التي اعتبرها تجاوزاً للنظرية الماركسية والرأسمالية، وتستند إلى حكم جماهيرية الشعب، فهذه النظرية التي جاء بها هي نظرية سياسية في الحكم حيث تقوم على سلطة الشعب عن طريق ما سمّاه بالديموقراطية المباشرة، فاعتبرها من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية كأداة للتشريع، أمّا اللجان الشعبية، فهو طرح اشتراك بصورة جديدة كبديل للرأسمالية والماركسية، بحيث وصفها على أنها خلاصة التجارب الإنسانية. (راجع: التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق السياسية، وقسم العلوم السياسية، 2012 - 2013).

هذا الكتاب هو الثانِ لي، وذلك بعد نشر نسخة الدُّومَـلْ[5] وإعدادها مع المهتمين من الباحثين والدارسين للوضع الداخلي الليبي؛ ولذلك، التصحيحات الأدبية والمنطقية والنقد وكذلك الاقتراحات والأسئلة، كلها عظيمة بالنسبة لي، يُمكنكم التواصل معي مباشرةً عبر بريدي الإليكتروني: jihad.fd@proton.me . تحياتِ.

جهاد ف. دخيل

*Jihad F. D.*

[5] الدُومَـــلْ: اختصاراً لدستور الولايات المتحدة الليبية.

# تمهيد هذه الدراسة

جهاد ف. دخيل

## مقدمة الدراسة

يُشير مصطلح الفيدرالية عادةً إلى أحد أبرز المصطلحات التي، وبمفاهيمها الواسعة، لا يزال يدور حولها نقاشٌ كبير في الاوساط السياسية والقانونية والفكرية الفلسفية، وعلى الرغم من تعدد النظريات والدراسات التي صاغها وأولاها منظّرون ومفكّرون منذُ أمدٍ ليس ببعيد، إلاّ أنّ هذا المصطلح لم يتحول إلى مفهوم بتام القوام.

وفي الوقت نفسه، إنّ تتبع المستجدات بشأن مصطلح الفيدرالية يُعدّ أمراً في غاية الأهمية، ذلك أنّ التعريفات النظرية في بعض الأحيان لا تتفق مع التطبيق العملي لها إلاّ وكانت متغيرة غير ثابتة، وذلك أنّ السياسات التي تتجاذبها بعض المفاهيم فتُفقدها ما تتضمنه من نظريات، من جوانب ايجابية ومنافع ومزايا يُمكن ملاحظتها عن قريب.

## أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مصطلح ومفهوم الفيدرالية، كما تسعى إلى إزالة الضبابية المعرفية الناتجة عن عدم وضوح الرؤية واختلاط المفاهيم المتعلقة والمتصلة بها، فضلاً عن التعريف بالنظريات الكلاسيكية للفيدرالية وتقديم وعرض ورؤى لأبرز تقسيماتها، ولا أكتفي بالسرد والوصف فقط، بل سأتجه أيضاً إلى ذِكْر بعض الدول الفيدرالية التي تتوزع على بقاعٍ مختلفة من العالم التي منها من كانت فيدرالية والأخرى لا زالت مستمرة بالتطبيق العملي لهذه الفكرة، ثمّ سأذكر المقترحات الخاصة بالنظام التشريعي والتنفيذي والقضائي في ليبيا الفيدرالية -الاتحادية- وكيفية عمله، ولنقف على عيوبه ومزاياه ومنافعه.

## أهمية الدراسة

تكمُن أهمية هذه الدراسة في مجموعة من النقاط، يكون موجزها:

1. يحظى هذا الموضوع باهتمام كبير في مجالات القانون والسياسة والفكر.
2. يحتل هذا الموضوع أهمية كبيرة في عموم العالم نظراً لاستمرار احتدام الجدال والخلاف حول المصطلح الفيدرالي ومفاهيمه.
3. كونَ العديد من دول العالم بدأت تتجه نحو الفيدرالية وتكوين دولة اتحادية سواء بالانضمام أو التفكك.
4. دراسة تحديات تطبيقاتها لاسيما في توزيع الاختصاصات بين الدولة وأقاليمها الإدارية، والخلافات والتداخلات بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وتوزيعها لمهامها.
5. حاجة المكتبات في ليبيا إلى دراسات شاملة حول هذا الموضوع، ولا سيما في مجال التعريف بمصطلح الفيدرالية ومفهومها ونظرياتها وبعض الدول التي تعتبر من الأمثلة الساطعة لها.
6. إعادة طرح موضوع الفيدرالية من جديد ونزع المفاهيم المعتادة عنها وإزالة ألغاز مفاهيمها وبيان مصطلحاتها.
7. الوقوف على نتيجة: الفيدرالية يأتي بصددها مشاريع تنموية متمثلة في مشروع ليبيا للتنمية الشاملة، ما ينفي كَوْن المشروع انفصالي أو يضرّ بالدولة (أو يخدم مصالح أجنبية).
8. تشجيع المواطنون الليبيون بخاصة الشباب على الوقوف ضد الأفكار المعاكسة للتيار الفيدرالي القومي، وتشجيعهم على استخدام المصادر (كهذه الأوراق) عند النقاش حول فوائد المشروع الفيدرالي.
9. بناء منظومة علمية مصدرية متمثلة في نظرية فيدرالية متطورة لدولة اتحادية مستقبلية ومشاريعها التي تتجاذب العالم حول مركزها.

## إشكالية الدراسة

عند دراسة الفيدرالية، تُطرح بشكلٍ مستمر عدّة تساؤلات ونظريات، في مقدمة هذه التساؤلات دائماً ما يتم ذِكْر: لما تتحد الدول أو الولايات؟ ماهي العوامل أو الظروف التي جعلت من الدول المستقلة تتبنّى الفيدرالية كنظام؟ وكيف يتم تنظيم الإتحاد؟ وكيف يتم التفريق بين الفيدرالية والمتحدية؟ إنّ الاجابة عن هذه الأسئلة دائماً ما تكون متعددة، بل وكثيرة المظاهر وجزلة الأبحاث، كما ويُدافع عنها أنصارٌ مختلفة من النظريات الفيدرالية.

## أهم المراجع والمصادر

اعتمدتُ في إعداد دراستي هذه على عديد من المراجع والمصادر بالألسنة العربية والانجليزية والفرنسية، يمكنكم الرجوع للاطلاع عليها أسفل هذه الأوراق، تحديداً في قسم "في قائمة المراجع والمصادر"، وهي سلسلة من الأفكار والأبحاث والأوراق متعددة اللغات، ولكن فأغلبها باللغة الإنجليزية لحيادية المتحدثين بها.

## ملاحظات إضافية

1. تم تعديل أقسام هذه الدراسة لضمان تناسق المفاهيم داخل حدودها. أي أخطاء في النطق أو المصطلحات فهي إمّا مقصودة (لعدم الاتفاق على معناها، ويُمكن ملاحظة معناها فقط في القسم/الجزئية الذي كُتبت فيه/ـا) أو غير مقصودة (عن طريق الخطأ، أو لضيق الوقت فغابت عن نظر المدقق).
2. تتضمن أفكار هذه الدراسة محتوى شامل، وسيتم تكرارها في المنشورات المستقبلية لأي فكرة تتعلق بنفس الموضوع، سواء في أقسام المشاريع أو المقترحات.
3. يعتبر هذا الكتاب مجموعة من المنشورات التي تم جمعها، حيث صاغت وأُرسلت لوكالات وطنية وأجنبية سامية مختلفة بما في ذلك مجلس النواب الليبي في طرابلس وبنغازي والأمم المتحدة تحت سلسلة من العناوين التي تُدرج تحت تسمية "مشروع بعثة الولايات المتحدة الليبية للسلام المسترشد لسنة 2050"، تحت عنوانين مختلفين: "أوراق الولايات المتحدة الليبية"[6] و"الولايات المتحدة الليبية: دراسة"[7]. بعض الأفكار الرئيسية الموجودة في "أوراق الولايات المتحدة الليبية" و"كتاب الدولة" (وهو هذا الكتاب) قد تختلف أو تبدو غير متناسقة مع هذه النسخة، نظراً لأنّ الأول صُمم خصيصاً للاستخدام في مشروع الولايات المتحدة الليبية[8] مباشرةً، بينما الثاني صُمم خصيصاً لمنظور الشعب لتجنب أي تعقيدات محتملة

[6] أوراق الولايات المتحدة الليبية: هي دراسة سياسية شاملة لنظرية الولايات المتحدة الليبية، وأيضاً رسالة وطنية.

[7] الولايات المتحدة الليبية - دراسة: هي الدراسة المنشورة باسم هذا الكتاب التي تحمل وتتفق مع أفكاره المنشورة، وتُعرَف لدى أعضاء الحركة بكتاب الدولة.

[8] الولايات المتحدة الليبية: هي مقترح نموذجي قانوني وفي بعض الأحيان يعبّر عنه على أنه نظرية لدولة من مقاطعتين وخمس ولايات، نظامها اتحادي ومبنية على مشاريع التنمية.

في مفهوم الفيدرالية. ولذلك، ستجدون أنّ الكتّاب يبدأ بشرح مفهوم الفيدرالية وبعض الأمثلة عليها، ثم ينتقل إلى مناقشة مشروع الولايات المتحدة الليبية ومشاريعها.

# في المفهوم الفيدرالي



إنّ الفيدرالية (Federalism): تُعتبر شكل من أشكال الحكم الذي يعتمد على تقسيم وتوزيع السلطة بين ما يعرف "حكومة مركزية فيدرالية" و"ولايات/أقاليم".

الولايات والأقاليم في الأنظمة الفيدرالية تعتبر كيان مكوّن من مجموعة من الأشخاص داخل الدولة[9] أو الإقليم الواحد يسمّون أنفسهم بأشخاص المنطقة الفلانية (انتماء جغرافي). على أساس هذا الانتماء (سواء كان تاريخياً أو فكرياً)، يُسمح لكِلا المستويين (الحكومة المركزية الفيدرالية والولايات/الأقاليم) بأن يكون لهما سلطاتهما المُستقلة، مع السماح لهما أيضًا بالتعاون في قضايا معينة.

تمّ اعتماد الفيدرالية من قبل العديد من البلدان حول العالم، بما في ذلك ليبيا فيما سبق، كشكل من أشكال الحكم السياسي والقانوني والفني[10].

بصفتنا ليبيين، من المهم أن نفهم كيفية عمل الفيدرالية حتى نتمكن من إرجاع قوتها بهدف الاستفادة من فوائدها والمساعدة في تشكيل مستقبلنا كأمّة جديدة عظيمة. فإنه سيوفر إدخال الفيدرالية في ليبيا فرصة لليبيين كافةً، للمشاركة بشكل أكبر في تشكيل عملية صنع القرار على جميع المستويات -بدايةً من بناء حكومات الولايات إلى تشكيل السياسة الوطنية الواحدة في شكل الدولة الليبية الموحدة- مما سيؤدي في النهاية إلى حكم أفضل في

[9] الدولة هي تنظيم اجتماعي فهي اصطناعية لا يمكن أن تتضمن قيمة على في قمة الحياة وهذه القيمة تتعلق بالوجدان الفردي، إذ يتجه نحو الغاية، فإذا كانت الدولة في خدمة الفرد فهي مقبولة شرعياً مع أنها تبقى اصطناعية ومؤقتة، فالدولة هي في المرتبة الثانوية، فإذا قبلت أن تخدم الشعب وهو لتحقيق الهدف الأسمى.

[10] محمد البكوش، "الفيدرالية وتطبيقاتها في الوطن العربي: دراسة تحليلية"، (طرابلس: منشورات جامعة طرابلس، 2018)، ص. 106.

جميع أنحاء الأمّة الليبية. مع تطبيق هذا النظام، يمكننا كمواطنين مساهمين في بناء الأمّة الليبية إسماع أصواتنا في الأمور المتعلقة بنا، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر دون أن يكون هناك أي مجموعة معينة تهيمن على منطقة أخرى، أو سكان، أو قبيلة، أو عشيرة داخل الأمّة الليبية.

علاوة على ذلك، يجب العِلم أنّ الفيدرالية تأتي في شكل استقرار اقتصادي أكبر بالمقارنة بالأنظمة اللامركزية (المحافظات) أو المركزية في حد ذاتها، حيث يمكن لكل ولاية التركيز على مختلف الصناعات والموارد المتاحة داخل حدودها بدلاً من الاعتماد فقط على ما تقدمه السلطات المركزية وحدها على المستوى الوطني (النفط في حالة أمّتنا)، فإنّ اعتماد الولاية فقط على مردودات/محصولات السلطة المركزية -أو ما تحدد السلطة المركزية أنه يجوز الاستثمار فيه- سيؤدي للشح الاقتصادي للولاية والولايات الأخرى، وأعني بالشح الاقتصادي نقص الموارد؛ الأفكار والطاقم المناسب لمشاريع القطاعات الأخرى التي تعتبر منافسة بقوة -كالطاقة الشمسية، الرياح، المائية والميكانيك-، لأنه معظم تركيز السلطة المركزية كما ذكرت مسبقاً سيكون على ما تقدمه السلطات المركزية بنفسها وفي حالتنا النفط، سواء من رفع للأجور للكادر النفطي الفني أو غيرهم، وهو ما سيقضي على تنوع الاقتصاد (الذي نلاحظ نتائجه علينا اليوم بسبب عدم استثمار النظام السابق في القطاعات الأخرى -أو استثماره المتأخر مما خلق أو سيخلق أزمة في النهاية-).

يُمكن للفيدرالية أن تحفز الولايات على الاستثمار فيما موجود عندها/لديها من موارد أو أشكال طبيعية وإنسانية، فعلى سبيل المثال: يمكن عن طريق الفيدرالية أن تركّز الولايات الصحراوية كمقترح[11] ولاية سبها على مشاريع الطاقة الشمسية للمساهمة على المستوى الوطني بالحدّ من استخدام النفط على المستوى المحلي وحصره فقط للبيع للدول الأجنبية؛ مما سيشجع المنافسة بين المناطق، مما سيؤدي إلى زيادة الكفاءة الكلّية عندما يحين الوقت للشركات التي تبحث عن أسواق أو فرص جديدة خارج ولايتها أو منطقتها الأصلية.

[11] المقترح: مشروع سياسي سواء مخطط أو خطة ضمن البرنامج الفيدرالي لدولة الولايات المتحدة الليبية.

وأيضاً يجب التركيز أنه عن طريق الفيدرالية، سيتم توزيع السلطة بين كيانات متعددة بدلاً من قائد واحد فقط، وهنا من الصعب جداً المراهنة على احتمالية وقوع سوء الإدارة أو الفساد الوطني[12]، ويرجع ذلك أساسًا إلى أنه يمكن تنفيذ تدابير المساءلة بسهولة عبر مختلف الهيئات الوطنية والمحلية إذا لزم الأمر[13].

أخيراً وليس آخراً، من شأن إدخال المبادئ الفيدرالية في السياسة الليبية الوطنية أن يوفر الوحدة التي تشتد الحاجة إليها بين الفصائل المتباينة التي غالبًا ما تجد نفسها على خلاف مع بعضها البعض بشأن الأيديولوجيات السياسية وبخاصة المصلحة: لَمن تلك وعلى مَن ذلك، فيمكن أن يمهد هذا التعاون الطريق نحو حل سلمي حقيقي فيما يتعلق بالنزاعات الكبرى، وبالتالي السماح لجميع المعنيين (بغضّ النظر عن أفكارهم أو خلفياتهم) بالاستفادة من النتائج الإيجابية بغضّ النظر عن النتيجة التي سيتم التوصل إليها أثناء الانتخابات.

## في الفيدرالية: التمهيد

طرح الفقهاء والباحثين تعريفات عديدة للدولة الفيدرالية، ويمكن توزيعهم إلى اتجاهين أساسين: فضمن الاتجاه الاول، عرّف مارسيل بريلو الدولة الفيدرالية بأنها: "اتحاد دول، يخضع جزئياً لسلطة مركزية واحدة (السلطة الفيدرالية) وتحتفظ جزئياً باستقلال ذاتي دستوري واداري وقضائي واسع (سلطة الدول الأعضاء أو المتحدة)"[14]. وعرّفها د. سعد عصفور بأنها: "اتحاد يضمّ دولاً متعددة في شكل دولة واحدة هي دولة الإتحاد، تتولى تصريف بعض الشؤون الداخلية لكل دولة وكل أو بعض الشؤون الخارجية الخاصة بالدول جميعاً"[15]. وعرّفها د. محسن خليل بأنها: "الإتحاد الدستوري بين ولايات تظهر من مجموعها سلطة اتحادية عليا تعلو هذه الولايات"[16]. أمّا ضمن الاتجاه الثاني، فعرّف دايسي الدولة الفيدرالية بأنها: "التدبير السياسي الذي يقصد به

[12] نقصد بمصطلح الفساد الوطني هو التلاعب بالسياسة الوطنية أي كل ما يدخل في قرارات تؤثر على الدولة ككل.

[13] د. محمد عبد العزيز الحكيم، "الفيدرالية: الأصول والتطبيقات"، (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 2009)، ص. 122.

[14] د. عصام سليمان، الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، (بيروت: دار العلم للملايين، 1991)، ص 40.

[15] د. سعد عصفور، القانون الدستوري - مقدمة القانون الدستوري، (الاسكندرية: دار المعارف، 1954)، ص 252.

[16] د. محسن خليل، القانون الدستوري والنظم السياسية، (بدون مكان الطبع وجهة النشر، 1987)، ص 316.

التوفيق بين الوحدة الوطنية والمحافظة على حقوق الولايات"[17]. وعرّفها جاك باغنر بأنها: "صيغة تنظيمية تسعى للتوفيق بين التعددية والوحدة ضمن مفهوم احترام الواحد للأخر"[18].

ونلاحظ أنّ كل اتجاه من هذين الاتجاهين يركز على جانب محدد عند تعريف مفهوم الدولة الفيدرالية، فيُبرز الاتجاه الاول جوانب الفيدرالية الشكلية المؤسسية، أمّا الاتجاه الثاني فيركز على مضمون الدولة الفيدرالية ومبادئ قيامها. وبذلك يوضح كل اتجاه جانب من جوانب مفهوم الدولة الفيدرالية.

وانطلاقاً من تلك الجوانب، يُمكننا بيان أنّ الفيدرالية:

1. تتضمن وجود مستويان من الحكم، واحد للدولة ككل وهو الحكومة الفيدرالية أو الحكومة المركزية الإتحادية التي تختص بتحقيق الاهداف العامة والوطنية للدولة الفيدرالية، وواحدة للأقاليم والوحدات المكونة لها وهي حكومات الأقاليم أو الولايات التي تختص بتحقيق الاهداف المحلية داخل الأقاليم.
2. تتضمن تكوين دولة مركبة، فهي على العكس من الدول البسيطة (الموحدة) فهي تتكون من عدد من الوحدات التي يطلق عليها تسميات متنوعة تختلف من بلد إلى آخر، منها الولايات أو المقاطعات.
3. تتضمن وجود دستور مكتوب وجامد لا يمكن تعديله من طرف واحد، فكل تعديل يؤثر في الوحدات المكونة[19] بصفة عامة، وبالتالي فإنه يحتاج لمشاركة وإشراك هذه الوحدات فيه وموافقة عدد كبير منها عليه.
4. تتضمن توزيع دستوري للاختصاصات بين مستويات الحكومة، وذلك لحماية المبدأ الذي يقوم عليه كيان الدولة الفيدرالية وهو التوازن بين عناصر الحكم المشترك والاستقلال الذاتي للوحدات المكونة لها.
5. تتضمن ضمان مشاركة الأقاليم في صنع القرار الوطني والتعبير عن آرائهم، وذلك عن طريق تمثيل تلك الأقاليم بشكل متساوي أو متوازن في المجلس التشريعي الثاني (مجلس الإتحاد).

---

[17] نقلاً عن: د. محمد عبد المعز نصر، في النظريات والنظم السياسية، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1973)، ص 475.

[18] جاك باغنر، الدولة...مغامرة غير أكيدة، ترجمة: نورالدين اللباد، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)، ص 128.

[19] الوحدات المكونة: مصطلح يعبّر عن الأقاليم، الولايات والمقاطعات المكوّنة لشكل الدولة.

6. تتضمن حل النزاعات بين مستويات الحكم (الحكومة الفيدرالية والاقاليم) من خلال التحكيم (المحكمة الفيدرالية العليا) أو من خلال التشاور والتعاون بينهما (الاستفتاءات الشعبية أو المجلس التشريعي الثاني).

تعتبر الخصائص أعلاه من الناحية الدستورية المعايير التقليدية لتمييز الدولة الفيدرالية بوصفها نوع من أنواع الدول التي تمنح التمثيل والفصل بين جسمين مكونين (على المستوى الوطني ككل والمستوى الولائي أو الإقليمي). وكذلك تمييز الدولة الفيدرالية بوصفها مفهوم يبرر الأسس الفلسفية للجمع بين مبدأي الحكم المشترك والحكم الذاتي (Shared-rule and Self-rule)، في أي تنظيم سياسي يسعى إلى تحقيق المشاركة والاستقلال في وقت واحد[20]. ويُشير مفهوم النظام الفيدرالي إلى التنظيم السياسي الذي يَجمع بين عناصر من الحكم المشترك والحكم الذاتي. فلا ينطوي تحت هذا المفهوم الدول الفيدرالية فقط، بل جميع الدول الموحدة التي تطبق نوعاً من اللامركزية المتطورة كفرنسا وايطاليا، إضافةً إلى أي تنظيم سياسي فوق وطني يحتوي على بعض الترتيبات الفيدرالية مثل الإتحاد الأوروبي[21].

وعليه، فإنّ الفيدرالية نظام حكم تتّحد فيه الولايات وتتخلّى عن بعض سُلطاتها لسلطة مركزية[22] في شكل مستوين أساسين (المستوى الوطني والمستوى الولائي أو الإقليمي).

وبالرغم من صعوبة تصوّر تعريفٌ محدد لها، إلاّ أنّ الفيدرالية، بمفاهيمها الواسعة تتضمن فكرة وجود صِلة دائمة (علاقة ارتباط) بين كيانات صغيرة ضمن مجموعة أكبر، تمثل الأولى الأخيرة والأخيرة الأولى. وبشكل مختلف

[20] See: Daniel Judah Elazar, Exploring Federalism, 1st ed., (Tuscaloosa: University of Alabama Press, 1987), pp.5-6; Douglas V. Verney, Federalism, Federative Systems, and Federations, in: Publius - The Journal of Federalism, Vol.25, No.2 (Oxford: Oxford University Press, Spring 1995), pp. 81; Ronald L. Watts, Federalism, Federal Political Systems and Federations, in: Annual Review of Political Science, Vol.1. No.1, (Kingston: IIGR in McGill-Queen's University, June 1998), p.117.

[21] نور الدين قدور، "النظم الفيدرالية واللامركزية في الدول المعاصرة: دراسة مقارنة"، (الجزائر: دار الكتب العلمية، 2017)، ص. 29.

[22] Définition de (federalism) depuis le Dictionnaire Cambridge Academic Content, Cambridge University Press 2019: (https://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglais/federalism)

عن تعريف الدولة الواحدة أو اللامركزية (المحافظية) التي تُقرر سيادياً ما هي الاختصاصات الممنوحة للمناطق كانت أقاليماً أم ولايات. ولذلك تأتي الفيدرالية بمفهوم عكس ذلك تماماً، بحيث يُقصد بها التنوّع في القرارات[23].

وهنالك من يُعرّفها بأنها شكل من أشكال الحكم تكون فيه السلطات مقسّمة وموزّعة اعتماداً على ما ينصّ عليه الدستور لـ: 1. حكومة مركزية و2. وحدات حكومية أصغر قد تكون متمثلة في مجالس تشريعية أو حكومات أصغر تحكم وتمشّي وتنظّم أمور الأقاليم أو الولايات، ويتقاسم الأخير (الولايات/الأقاليم) السيادة في الدولة مع باقي الأقاليم وبما لا يخالف الدستور الاتحادي. أي أنّ: الدولة الفيدرالية تتضمن دستوراً يحمي شكلها القانوني ومكونيها.

ومن تعريف عربيٍّ آخر، فإنّ الدولة الفيدرالية: هي شكل من أشكال الدول التي تنشأ من اتحاد عدد من الولايات أو الأقاليم أو الدول التي تتعايش معاً مع ضمان عدم انفصالها[24].

وبمعنى أكثر عمومية، فإنّ الفيدرالية: هي الترتيب الذي يشترك فيه اثنان أو أكثر من المجتمعات التي تتمتع بالحكم الذاتي في مساحة سياسية تكون مشتركة. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ كل مجتمع من هذه المجتمعات يكون له نسبة من الحكم والرأي الذي يؤثر في طريقة إصدار القرارات في هذه الدولة الفيدرالية[25].

يُمكننا القول بأنه طبيعة الفيدرالية مُصممة للحصول على أفضل ما يمكن أن يكون في مجالين: أولاً في مزايا أن تكون الدولة موحدة، وثانياً فوائد التنوع الثقافي الذي من الممكن أن يزيد من مساحة واستيعاب الدولة الفيدرالية (كحالة الولايات المتحدة الأمريكية: عندما يتعايش البيض والحمر والسود معاً للمساهمة في بناء الدولة الواحدة بغضّ النظر عن اختلافاتهم، والمشاركة في مختلف أفرع الدولة، من تشريعي وتنفيذي وقضائي)[26].

---

[23] Fédéralisme, Dictionnaire historique de la Suisse, Berne, 092006/11/: (https://hls-dhs-dss.ch/fr/articles/046249/2009-11-05/)

[24] رشيد عمار الزيدي، إشكالية الفيدرالية في الدستور العراقي، مجلة المستقبل العربي (عدد 320)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية (ن، 2000) ص 111.

[25] روجيه أبرامز، "التاريخ السياسي للأمم المتحدة"، (لندن: مطبعة جامعة كامبريدج، 2005)، ص. 62.

[26] جيمس ماديسون، "الورقة الفيدرالية رقم 10"، (نيويورك: الأوراق الفيدرالية، 1787).

ليس من الممكن إعطاء مفهوم خاطئ عن الفيدرالية، فالفيدرالية من وجهةِ رأي الأغلبية تعني التجمع في كيان سياسي واحد يحفُظ الاستقلالية السياسية في حقّ تقرير المصير لمختلف المكوّنات المكوّنة، ويمكِنه ضمان وتأكيد الإتحاد بين الأطراف. وزاد استيعابنا لهذا المفهوم مع ظهور الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا.

إنّ الفيدرالية هي نوعاً ما برنامج ذو قيمة أثناء العمل السياسي، حيث يُمكن ذكرها بصلة الاتصال المباشر بمفهوم النظام الذي يعتمد على مبدأ التنظيم والتركيز على المجتمعات المختلفة، وبهذا المفهوم يُمكننا اختزال معنى الفيدرالية عمّا تُعبر عنه من اتحاد وتنظيم لذلك الإتحاد.

يُشترط لوجود النّظام الفيدرالي وجود إقليم أو منطقة جغرافية مُحددة مفصولة بمساحات كبيرة عن أخرى (ليس دوماً)، تعيش عليهما جماعات بشرية. يهدِف هذا النظام إلى ضمان الحرية الكافية لهذه الجماعات أو الأقوام بحيث تعيش ضمن دولة واحدة مع العمل على تجنّب تفكك هذه الأخيرة. ويضمن كذلك هذا النوع من الأنظمة مُساهمة جميع الأقاليم في الهيئات الفيدرالية التي تسيّر جميع الأمور ذات الاختصاص الفيدرالي. وتتولى الهيئة القضائية العليا حسمُ النزاعات التي يمكن أن تحدث أو تنشأ بين الهيئات الفيدرالية المتباينة بدون تدخّل سلطات مجلس الشعب أو السلطات الفيدرالية -الإتحادية- في ذلك.

ويُمكننا القول أنّ الفيدرالية: هي شكلٌ من أشكال الدول الناجحة التي تسمح للتنوع الاجتماعي في الدولة عن طريق تطوير الخصوصيات الذاتية لمكونات المجتمعات المختلفة مع ابقائها تحت إدارة رابطة واحدة يكونُ ظلّها الإتحاد الفيدرالي، وتعتبر أيضاً من أهم وسائل الديموقراطية[27] والحلول العادلة للمجتمعات ذات الانقسام. ويوجد في عصرنا نحو 25 دولة تتبع نهج الفيدرالية، وهي دول تضم ما يزيد عن 15.2% من سكان العالم[28].

[27] كما عرّفها لويل "بأنها تجربة الحكم"، بينما عرفها لانكولين "أنها حكم الشعب للشعب وبالشعب"، أمّا سيلي فعرفها "بأنها الحكم الذي يملك الشعب نصيبه". يكون الشعب فيها مصدر السلطات ويؤسس الإجماع السياسي على مبدأ المواطنة المتساوية، مقارنة بالأنظمة الأخرى.

[28] See: (http://www.forumfed.org/countries/)

ويستلزم النظام الفيدرالي أيضاً وجود برلمان (كونغرس) فيدرالي تمثّل فيه الأقاليم كافةً، ويلعبُ هذا البرلمان دوراً هاماً في رسم وتحديد واعتماد قواعد السياسة الخارجية والداخلية للدولة الفيدرالية. وتتولى الدساتير الفيدرالية بيانُ كيفية توزيع مقاعد البرلمان الفيدرالي بين الأقاليم الأعضاء وتوزيعها توزيعاً عادلاً بين كافتها.

ويُعتبر النظام الفيدرالي في نظرِ العديد من الخبراء النّظام الأمثل للدوّل ذاتَ القوميات المتعددة. وقد أتخذ ما إجماليه مئتي (200) دولة حول العالم النظام الفيدرالي كلّه أو بعضه جزءاً أساسياً من أنظمتها الحكمية والتسييرية بدايةً من تسيير حياة شعوبها وصولاً للتعاملات البنكية وخطوط المواصلات وغيرها[29]. وفي معظم حالات استخدام الفيدرالية كنظام نجد دولتان عمّمَتا المفهوم الفيدرالي على شعوبها: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الإتحادية، اللّتان قد اتّخذتا من النظام الفيدرالي نظاماً أساسياً لها مُنذ تأسيس هذه الدول أو حتى بعد تأسيسها كحالة انهيار النظام السوفياتي في روسيا سنة 1991. ومن الدول التي قد تحولت حديثاً لدولة فيدرالية هي إثيوبيا في سنة 1995[30] وجنوب السودان الفيدرالي في سنة 2011 الذي انفصل حديثاً عن السودان[31].

إنّ النظام الفيدرالي يضمن للقوميات التي تتعايش ضمن إطار دولة واحدة حقّ إدارة أمورها بنفسها مع ضمان بقائها ضمن الدولة الواحدة[32]. حتى وإن كانت اختصاصات وصلاحيات الأقاليم الأعضاء في الدولة الفيدرالية غير مُطلقة في كيفية إدارة أمورها السياسية والاقتصادية، فإنها غير مقيدة بقيد في كلّ ما يتعلق بأمورها الإدارية والثقافية.

تختلف الأنظمة القانونية للدول الفيدرالية، فمِنها من يكتفي بمنح الحكم الذاتي بمفهوم واسع للأقاليم الأعضاء، بينما يذهب البعض الآخر إلى حدّ الاعتراف للشعوب التي تعيش ضمن إطار الدولة الفيدرالية بحقّ تقرير المصير بما فيه حقّ الانفصال عنها.

---

[29] د. عمر عبد الله علي، "الفيدرالية في الدول العربية: القيم والتحديات"، (القاهرة: مركز القاهرة للدراسات القانونية والقضائية، 2015)، ص. 78.

[30] تاديسي ياكوب، "تاريخ إثيوبيا: الفترة الحديثة منذ عام 1855م"، (أديس أبابا: منشورات جامعة أديس أبابا، 2006)، ص. 123.

[31] د. جون جانوك، "تاريخ جنوب السودان: من الاستعمار إلى الاستقلال"، (جوبا: منشورات جامعة جوبا، 2014)، ص. 89.

[32] د. محمد عبد العزيز الحكيم، "الفيدرالية: الأصول والتطبيقات"، (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 2009)، ص. 137.

## في أنواع الدول الفيدرالية

نظام الحكم الفيدرالي شكل شائع من أشكال الحكم الذي يتواجد في جميع أنحاء العالم، سواء في طريقة تنظيم سياسات البلد وصولاً لسياسات الاتصالات والمواصلات[33]. فهو ينطوي على تقسيم وتقاسم النفوذ بين هيكل أعلى وهيكل أصغر، مما يسمح بقدر أكبر من الحكم الذاتي في كل منطقة. وبصفتنا ليبيين، من المهم فهم كيفية عمل هذا النظام حتى نتمكن من المشاركة بفعالية في عمليتنا السياسية الشاملة.

يقسّم النظام الفيدرالي السيادة في جوهره إلى مستويين: سلطة وطنية أو مركزية من جهة، والسلطات المحلية من جهة أخرى. يسمح هذا لكِلا المستويين بممارسة صلاحياتهما بشكل مستقل مع الاستمرار بالالتزام بقوانين معينة يحددها أي من المستويات اعتمادًا على نطاق سلطتهما على قضية قيد البحث. على سبيل المثال: تُترك أمور مثل التعليم والصحة على عاتق الحكومات المحلية بينما تقع قضايا مثل الدفاع تحت سيطرة الحكومة المركزية نظراً لأهميتها في جميع المناطق داخل حدود الدولة.

بالإضافة إلى توفير المزيد من عمليات صنع القرار المحلية من خلال اللامركزية. ويساعد الهيكل الفيدرالي أيضًا على ضمان العدالة بين المجموعات المتباينة بين سكان الدولة حيث يتم اتخاذ القرارات من خلال مدخلات من مصادر متعددة بدلاً من مصدر مركزي واحد فقط. علاوة على ذلك، يُمنع أي مجموعة بمفردها من امتلاك الكثير من القوة التي قد تؤدي بهم إلى استغلالها لتحقيق مكاسب شخصية.

لقد حاول الخبراء تحديد الأسس القانونية للنظام الفيدرالي، وظهرَ في هذا السبيل نظريات عديدة يُطلق عليها عادةً باسم النظريات التقليدية الكلاسيكية[34]. ولكي تحدد هذه النظريات مفهوم الدولة الفيدرالية وتميّزها عن

---

[33] K. E. Smith & A. S. Sweet, (2009). Introduction: Theorizing Federalism and Multilevel Governance. In K. E. Smith & A. S. Sweet (Eds.), A Handbook of Federalism and Multilevel Governance (pp. 1-12). Edward Elgar Publishing.

[34] د. جورج سميث، "الفيدرالية والحكم المحلي: دراسة في النظريات والتطبيقات"، (نيويورك: دار نشر جامعة نيويورك، 2008)، ص. 42.

الدول الأخرى، قُسّمت الأنظمة القانونية للدول بوجهٍ عام إلى ثلاث أنواع: الدولة الفيدرالية، والدولة الكونفدرالية، والدولة المتحدة.

**الدولة الفيدرالية**

دولة لا تُؤسس بموجب معاهدة أو ميثاق، بل بموجب دستور. ويترتّب على ذلك جواز تعديل الأساس القانوني للدولة الفيدرالية دون الحاجة لموافقة جميع أعضاء الأقاليم، بل تكتفي بأغلبية الآراء فقط، مُطلقة كانت أم نِسبية وحسب ما ينصّ عليه الدستور الفيدرالي. لذلك يجوز تقليص اختصاصات إحدى الأقاليم الأعضاء رُغم عدم موافقتها على ذلك. كذلك لا يجوز لإحدى الأقاليم الانسحاب من الدولة الفيدرالية لتأسيس دولة مُستقلة بذاتها. كما تستطيع الهيئات الفيدرالية مخُاطبة المواطنين من الأقاليم الفيدرالية دونَ وساطة هذه الأخيرة. وتُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية مِثالٌ ساطع لما تعنيه الدولة الفيدرالية.

بموجب هذا المعيار لا يمكن اعتبار إيطاليا دولة فيدرالية، ذلك لأنّ الأقاليم غير ممثلة في مجلس الشيوخ بصورة متساوية. فإقليم لومباردية له 31 مندوباً في مجلس الشيوخ، بينما إقليم تسكانة له 12 مندوباً، هذا ناهيك عن أنّ إقليم وادي أغشت لها مندوب واحد فقط[35]. كذلك ليس للأقاليم أي دور كان عند إجراء تعديل على الدستور، وكذلك الحال في فرنسا. وذلك لأنّ الولايات أو المحافظات غير ممثلة في مجلس الشيوخ بصورة عادلة، وفي معظم الأحيان يتمّ تخطي صوتها اعتماداً على نسبة السكان فيها (حتى وإن كان الإقليم غنياً بالموارد الطبيعية) وأيضاً لا تُستشار عند إجراء تعديل دستوري. ومع ذلك لا يصحّ تعميم هذا المعيار وتطبيقه على جميع الدول الفيدرالية، ففي جمهورية ألمانيا تمثل صورة التصويت بعدد السكان: 2 مليون نسمة لديها 4 أصوات، 6 مليون نسمة لديها 5 أصوات، 7 مليون نسمة لديها 6 أصوات. هذا التخصيص من الأصوات يتفق تقريباً مع طريقة بنروز الذي يعتمد على نظرية اللعبة[36].

[35] See: (https://en.wikipedia.org/wiki/Senate_of_the_Republic_(Italy))

[36] See: (https://en.wikipedia.org/wiki/German_Bundesrat)

**الدولة الكونفدرالية**

هي دولة تتكون -حسب النظريات الكلاسيكية- بموجب مُعاهدة أو ميثاق -عكس الدول الفيدرالية- يُبرم بين دولتين أو أكثر؛ تتنازل كل منها عن بعض اختصاصاتها لصالح هيئة عليا مشتركة بين الطرفين، وتتعلق هذه الاختصاصات عادةً بالمسائل الدفاعية وقيادة الحروب وبالعلاقات الدولية وكيفية حسمُ النزاعات بين الدول الأعضاء في هذه العلاقة. وتتألف الهيئة المشتركة من ممثلين من الدول الأعضاء، على أن تتمتع كل دولة بصوتٍ واحد فقط. ولا يجوز منحُ صلاحيات أكثر لهذه الهيئة ولا لأحد أعضائها، إلاّ بعد ميثاق يتطلّب بدورهِ اجماع آراء الدول الأعضاء في هذه العلاقة؛ ويحقّ أيضاً لكلّ دولة الحقّ في الانسحاب من الإتحاد الكونفدرالي متى شاءت، ولا يحقّ للهيئة العليا مخاطبة أحد مواطني الدول الأعضاء إلاّ عن طريق الدولة التي تتواجد في حدود إدارتها.

يُعتبر تاريخياً المقاطعات الأمريكية الثلاث عشرة من عام 1776 لحين عام 1783[37]؛ واتحاد مقاطعات ريو دي لا بلاتا من عام 1811 لحين عام 1831[38]؛ وإعلان كل من مصر وسوريا وليبيا بذاتها دولة واحدة دون أن يدخُل حيّز التنفيذ[39]، أمثلة على ما تعنيه الدول الكونفدرالية.

**الدولة المتحدة**

قد اقترح الخبراء معايير عدّة ومتفاوتة لتوضيح الفرق بين الدولة الإتحادية (الفيدرالية) واللامركزية أو المركزية المتحدية التي تُعرَف أيضاً بالدولة المتحدة (مع العلم أنّ بعض الدول قد يربط كلمة "متحدية" بالفيدرالية والآخر بالمركزية أو اللامركزية المحافظية).

ذهب بعض الخبراء إلى القول بأنّ معيار التميز بين الدولتين (المتحدية الفيدرالية والمتحدية المركزية أو اللامركزية) ينحصر في مدى الاختصاصات التي تتمتع بها الأقاليم، فإذا كانت هذه الاختصاصات واسعة، فالدولة تعتبر متحدية فيدرالية، وإذا العكس فإنها تعتبر متحدية وحدوية (مركزية أو لامركزية محافظية). وقالَ البعض الآخر

[37] See: (https://en.wikipedia.org/wiki/Thirteen_Colonies)

[38] See: (https://en.wikipedia.org/wiki/United_Provinces_of_the_R%C3%ADo_de_la_Plata)

[39] See: (https://en.wikipedia.org/wiki/Federation_of_Arab_Republics)

إنّ تمتع الأقاليم بحقّ تشريع القوانين الخاصة بها يعتبر المعيار الصحيح لتمييز الدولتين، فبينما تتمتع الأقاليم في الدول المتحدية الفيدرالية بحقّ تشريع القوانين، فإنه لا تتمتع الأقاليم في الدولة المتحدية المركزية أو اللامركزية المحافظية إلاّ باختصاصات إدارية. وذهبَ فريقٌ ثالث من الخبراء إلى القول بأنّ ما يُميز الدولتين هو ليس مدى تمتع الأقاليم بالاختصاصات، بل بكيفية ممارستها لتلك الاختصاصات وضمانها بموجب دستور وحدودها. والمعيار الذي نادَى به أغلب الخبراء هو مدى مساهمة الأقاليم بنفسها في الهيئات المركزية ومُراقبتها لأعمالها وإدخالها لحيّز التنفيذ، فإذا كان الإقليم يُساهم على قدم المساواة مع الأقاليم الأخرى في وضع وتشريع القوانين المركزية، فإنّ الدولة في هذه الحالةِ فيدرالية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية ينبغي لتشريع أي قانون فيدرالي مُوافقة مجلس الشيوخ الذي تمثل فيه كل ولاية بعضوين فقط أياً كان حجم تلك الولاية. ويُشترط لإجراء أي تعديل على الدستور الفيدرالي مُوافقة ثلاثة أرباع الولايات بمجموع الولايات الخمسون، كما هو الحال في سويسرا وأستراليا، ولكن مع وجود اختلافات هيكلية بسيطة. ولكن فإذا كانت الأقاليم لا تُساهم على قدم المساواة مع بعضها بعضاً في وضع وتشريع القوانين وكانت الأولوية لصوتِ إقليم واحد، فإنّ الدولة في هذه الحالةِ متّحدة على أساسٍ مركزي. نُريد لفتُ الانتباه لأنّ مقصدنا من المركزية هنا ليس في طريقة توزيع مواقع ومقاعد السلطة في الدولة، وإنّما تركيز الدولة على أفضلية الكيان الذي سيضع مُقترح التشريعات والقوانين (لأي إقليم الأفضلية).

## أنواع الفيدرالية

1. يُعرَف النوع الأول من الفيدرالية بالفيدرالية المزدوجة. كان هذا النظام سائدًا في الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الأولى من تاريخ نشوء البلاد، من أواخر القرن الثامن عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر. في ظل الفيدرالية المزدوجة، نلاحظ تقسيم السلطة بشكل صارم بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات، حيث كان لكل مستوى من مستويات الحكومة مسؤولياته وسلطاته الخاصة والنهائية. فقد كانت الحكومة المركزية مسؤولة عن قضايا مثل السياسة الخارجية والدفاع الوطني والتجارة بين الولايات، بينما كانت حكومات الولايات مسؤولة عن قضايا مثل التعليم والسلامة العامة والنقل[40].

[40] د. جوناثان رين، "تاريخ السياسة الأمريكية: من عهد الآباء المؤسسين إلى عصرنا الحديث"، (نيويورك: دار نشر جامعة كولومبيا، 2012)، ص. 67.

2. يُعرَف النوع الثاني من الفيدرالية بالفيدرالية التعاونية. نلاحظ ظهور هذا النظام أيضاً في الولايات المتحدة الأمريكية خلال أوائل القرن العشرين وظل ساري المفعول منذ ذلك الحين. في ظل الفيدرالية التعاونية، هنالك المزيد من التعاون بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات. فيعمل مستويي الحكومة معًا لمعالجة قضايا مثل الفقر والرعاية الصحية وحماية البيئة. وفي هذا النظام، هناك المزيد من التداخل بين المسؤوليات الوطنية ومسؤوليات الدولة[41].
3. يُعرَف النوع الثالث من الفيدرالية بالفيدرالية الإبداعية. ظهر هذا النظام خلال الستينيات تحت إدارة الرئيس ليندون جونسون. وتضمنت سياسته الفيدرالية هذه دورًا أكبر للحكومة المركزية في معالجة القضايا الاجتماعية مثل الفقر والحقوق المدنية. وقدمت الحكومة المركزية التمويل للولايات للبرامج التي تهدف إلى معالجة هذه القضايا، ولكنها فرضت أيضًا لوائحاً صارمة حول كيفية استخدام هذه الأموال.
4. يُعرَف النوع الرابع من الفيدرالية بالفيدرالية الجديدة أو الفيدرالية التفويضية. ظهر هذا النظام خلال إدارة الرئيس رونالد ريغان في الثمانينيات. تضمنت الفيدرالية الجديدة انتقال السلطة من الحكومة المركزية إلى حكومات الولايات. الهدف من هذا النظام هو تقليل حجم ونطاق الحكومة المركزية وإعطاء المزيد من السلطة لحكومات الولايات لمعالجة قضايا مثل التعليم والرعاية الصحية والنقل[42].

هنالك نوع آخر من الفيدرالية، ضمن دراسات البرنامج الفيدرالي (الفيد) الذي هو مبدأ قانوني مبني على مشروع ليبيا للتنمية الشاملة، وهي "الفيدرالية الإنمائية".

5. الفيدرالية الإنمائية هي مقاربة جديدة مقترحة ضمن البرنامج الفيدرالي (الفيد)، تمحور حول الأهداف الاقتصادية والتنموية. وتستند إلى فكرة أنّ الولايات يجب أن يكون لها القدرة المباشرة على متابعة استراتيجيات التنمية الاقتصادية الخاصة بها مع التعاون مع الولايات الأخرى لتحقيق أهداف التنمية الوطنية الشاملة، ويكون ذلك عن طريق إعطاء حكومات الولايات الميزانية التنموية والإدارة بشكل

[41] جيرالد ر. فورد، "الحكم المحلي في الولايات المتحدة: التاريخ والتطور الحديث"، (نيويورك: مكتبة الكونغرس، 2010)، ص. 123.
[42] كريستوفر بي. دالتون، "السياسة العامة في الولايات المتحدة: تطور السياسة العامة وعملية صنع القرار"، (نيويورك: دار نشر جامعة نيويورك، 2015)، ص. 147.

مباشر عن طريق المجلس الليبي وبمتابعة منه بدون تدخل الحكومة المركزية (خط قصير: يجمع المجلس الليبي والولاية)، ويكون هذا النظام انضباطاً مؤقتاً لتطوير الولايات.

المبدأ الأساسي للفيدرالية الإنمائية هو أنّ التنمية الاقتصادية يجب أن تكون على رأس أولويات الحكم على جميع المستويات. وهذا يعني أنّ الحكومات الإقليمية يجب أن يكون لها سيطرة مباشرة على السياسة الاقتصادية، بما في ذلك الضرائب والاستثمار والتنظيم. وتدوم هذه السيطرة المباشرة أدنى قيود وتنظيم الكونغرس المشهور بالمجلس الليبي في هذه الولاية، بحيث يراقب سير العمليات الاقتصادية في هذه الولاية تحديداً. ومع ضبط السياسة الاقتصادية جزئياً مع الولايات الأخرى لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. ولكن فإنّ الفيدرالية التنموية لن تُعطي الولايات السيطرة الشاملة على التنمية الاقتصادية: لأنها فرع من فروع السياسة الوطنية والمحلية التي ستشترك بين مستويات متعددة من الحكومة المركزية الإتحادية، من الكونغرس وصولاً لحكومات الولايات والوكالات والشركات التجارية والاقتصادية التابعة للدولة والقطاع الخاص.

الميزة الأساسية للفيدرالية الإنمائية هي أنها ستقلل التوترات السياسية من خلال التركيز على المصالح الاقتصادية المشتركة بدلاً من الاختلافات السياسية التي هي في حد ذاتها -وجودها- مثيرة للانقسام. فمن خلال تمكين الولايات لمتابعة استراتيجياتها الاقتصادية، يمكن أن تصبح أكثر اكتفاءً ذاتيًا وأقل اعتمادًا على موارد الحكومة المركزية. هذا يمكن أن يقلل من الاستياء تجاه الحكومة المركزية ويدعم تعاون أكبر بين مختلف الولايات ما يخلق ثقة واضحة المعاني بين شعب الدولة بعضه بعضاً وتجاه الدولة الجديدة.

فائدة أخرى للفيدرالية الإنمائية هي أنها يمكن أن تشجع الابتكار والتجريب في السياسة الاقتصادية. من خلال منح الحكومات الإقليمية مزيدًا من السلطة على السياسة الاقتصادية، بحيث يمكنها تجربة مناهج مختلفة والتعلم من نجاحات وإخفاقات بعضها البعض. يمكن أن يؤدي ذلك إلى سياسات أكثر فعالية بشكل عام وإحراز تقدم أسرع نحو أهداف التنمية الوطنية في وقت قياسي.

وتتحدد بنود الفيدرالية الإنمائية عن طريق عرض الولاية لمشاريعها التنموية على المجلس الليبي؛ وقياس الحد من الميزانية المطلوبة؛ والإنفاق؛ وفتح الأبواب. مع العلم أنّ الولاية سيكون لها مجلس اقتصادي خاص، يسمى الإدارة الاقتصادية عن الولاية، وهو المسؤول عن المشاريع المستحدثة وعرضها بشكل دوري على المجالس ذات الشأن ومتابعتها وعرض نجاحاتها وإخفاقاتها على الشعب. وفي الفيدرالية التنموية يوجد اتصال مباشر غير مسبوق بين الإدارة الاقتصادية للولاية وأهالي الولاية، وهذا يسّهل وصول الدولة للمواطن عن طريق فهم وتحليل

المشاكل بدون الحاجة للدراسات الدقيقة للوضع (نسمّيها سياسة الأمر الواقع)، وذلك عن طريق إشراك المواطن في الإدارة الاقتصادية للولاية.

ومع ذلك، فهنالك عيوب محتملة في الفيدرالية الإنمائية. يتمثل أحد المخاوف في أنه قد يؤدي إلى زيادة عدم المساواة بين الولايات المختلفة إذا نجح بعضها في جذب الاستثمار أو تنمية اقتصاداتها. ويمكن التعويض عن ذلك عن طريق سياسات مراقبة أكثر شمولية، ويكون تطبيق السياسات التالية أمرٌ ضروري:

1. وضع مبادئ توجيهية واضحة: تتمثل الخطوة الأولى في مراقبة تأثير الولايات في وضع مبادئ توجيهية واضحة لما يشكل سلوكًا مقبولاً والعكس. ويمكن أن يشمل ذلك قواعد حول ممارسة الضغط، وتمويل الحملات، وأشكال أخرى من النفوذ.
2. مراقبة التبرعات السياسية: فإحدى الطرق التي يمكن أن تمارس بها الولايات نفوذها هي التبرعات السياسية. من خلال مراقبة هذه التبرعات، من الممكن تحديد أي أنماط أو اتجاهات قد تشير إلى تأثير لا داعي له.
3. تتبع النشاط التشريعي: هناك طريقة أخرى لمراقبة تأثير الولايات وهي تتبع النشاط التشريعي على مستوى الولاية والمستوى الفيدرالي، حيث إنه يمكن أن يساعد ذلك في تحديد أي جهود تبذلها الولايات الفردية لدفع أجنداتها على حساب الآخرين.
4. تحليل التغطية الإعلامية: يمكن أن تكون التغطية الإعلامية أداة مفيدة لمراقبة تأثير الولايات. فمن خلال تحليل القصص الإخبارية ومقالات الرأي العام، من الممكن تحديد أي تحيزات أو أجندات تدفعها الولايات الفردية.
5. الانخراط في حوار: أخيرًا، من المهم الدخول في حوار مع ممثلين من جميع الولايات من أجل ضمان الاستماع إلى مخاوف الجميع ومعالجتها. يمكن أن يساعد ذلك في منع مشاعر الاغتراب أو التهميش بين مجموعات معينة حتى ضمن النظام الفيدرالي الإنمائي.

وباتباع هذه الخطوات، من الممكن إنشاء سياسة أكثر شمولاً لمراقبة تأثير الولايات داخل الدولة الفيدرالية الواحدة. وسيساعد هذا في ضمان سماع أصوات الجميع وعدم ممارسة أي مجموعة نفوذًا لا داعي له على الآخرين.

## في الأنظمة القانونية لعدد من الدول الفيدرالية

يتبيّن لنا من الملخص السريع حول النظريات الكلاسيكية قصورها الصريح في وضع تحديد ثابت للنظام الفيدرالي، لأنّ هذا التحديد مهما كان شاملاً، لابد أن يتناقض مع واقع النظام الفيدرالي المطبّق في مختلف الدول الفيدرالية. الذي هو في تطور دائم ومستمر ومتغير بحسب سياسات الأمر الواقع. كما أنه من الصعب أن نجد دولتين فيدراليتين متشابهتين من حيث النظام القانوني، لأنّ الفيدرالية نظام حكم يتغير مع تغير واختلاف الأفكار أو حتى الثقافة، التي تؤثر هي أيضاً على طريقة تطبيق هذا النظام. ولذلك ينبغي دراسة الأنظمة القانونية لعدد من الدول ذات النظام الفيدرالي لنتوصل إلى وضع الأسس العامة التي تُعتبر من مُتطلبات وجود النظام الفيدرالي.

إنّ توزيع الاختصاصات بين الهيئات الفيدرالية المركزية وهيئات الأقاليم يُعتبر المشكلة الأساسية للنظام الفيدرالي. كما أنّ هذا التحديد لا يكفي وحده، بل ينبغي بيانُ كيفية ممارسة الهيئات المختلفة لاختصاصاتها، وبخاصة هيئات الأقاليم. وللقيام بهذه المقارنة للأنظمة الفيدرالية المختلفة ينبغي اختيار عدّة دول تُمثل أنظمة سياسية مختلفة موزّعة عبر العالم، وتختلف أيضاً من حيثُ درجةِ التّقدم الاقتصادي؛ التي منها مَن تفكك، ومنها من لا زال مستمراً في تقديم خدماته الفيدرالية لشعبه. ولذلك أخترنا ستّ دولٍ فيدرالية مختلفة تماماً عن بعضها البعض لتكون مَدخلاً رسمياً لهذه الدراسة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية؛ روسيا الإتحادية؛ جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية؛ جمهورية ألمانيا الإتحادية؛ الهند والإمارات العربية المتحدة.

### أولاً، الولايات المتحدة الأمريكية

من الواضح أنّ مُعظم سكان الولايات المتحدة الأمريكية ليسوا من السكان الأصليين لتلك البلاد، بل قدموا إليها من البلدان الأوروبية وبخاصة من بريطانيا العظمى وأيرلندا. وقد تشكلت في البداية ثلاث عشرة مستعمرة بريطانية منفصلة الواحدة عن الأخرى، حتى انتصرت الثورة الأمريكية وأُعلن استقلال أمريكا الشمالية عام 1776. وقد شكّلت هذه الولايات الثلاث عشرة فيما بينها كياناً كونفدرالياً، ثم تحولت هذه الدول إلى دولة فيدرالية واحدة في العام 1788 بعد تجزئة بعض هذه الولايات إلى ولايات أخرى. ويبلغ عدد أعضاء الإتحاد خمسون ولاية تتمتع جميعها بحقوق وواجبات متساوية. ويستطيع الكونغرس الأمريكي والأعلى سُلطة تشريعية في البلاد اضافةُ ولايات أخرى للاتحاد أو تعديل حدود أو حتى إلغاء إحدى الولايات في حالة موافقة الولاية ذاتها على ذلك.

وتمارس هذه السلطة التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يتكون من مجلسين هما: مجلس الشيوخ ومجلس النواب. ويتكوّن مجلس الشيوخ من ممثلين إثنين لكل ولاية. ويحدد الدستور الأمريكي اختصاصات هذه الجهة التشريعية في الفصلين الثامن والعاشر من نصوصه. فيختص الكونغرس بشؤون الدفاع واعلان الحروب ودفعُ ديون الدولة إلى آخره. ولا تستطيع أيّة ولاية إبرام معاهدات، أو تحالفات، أو إصدار نقود، أو تحديد أسعار قانونية لدفع الديون بغير الذهب والفضة أو منح ألقاب رفيعة. كما لا تستطيع أيّة ولاية فرضُ ضرائب أو رسوم على تصدير وتوريد البضائع دون موافقته، باستثناء تلك التي تكون ضرورية لتنفيذ قوانينها الرقابية، ويجب على الولاية دفعُ كل ما تحصل عليه من هذه الضرائب والرسوم إلى الخزينة الفيدرالية المركزية، وهذا بعد استقطاع المصاريف العامة. ويخضع كل قانون يفرض هذا النوع من الرسوم على الرقابة المباشرة لمجلسي الكونغرس الذي يستطيع وحده إجراء تعديلات مباشرة فيه، وكذلك لا تستطيع الولايات دون موافقته أن تفرض رسوماً بأي شكل كان على حمولات السفن، أو تحتفظ في وقت السلم بقطعات نظامية أو قطعات بحرية حربية، أو تُبرم معاهدات أو اتفاقيات مع ولاية أخرى أو حتى مع دولة أجنبية أو أن تشتبك في حرب، مالم يكن هناك هجوم أو خطر بهجوم داهم. وينبغي أن تكون جميع الضرائب والرسوم موحدة على نطاق كل الولايات الأمريكية الخمسون.

أمّا الولايات فإنها تختص بجميع المسائل والأمور غير المنصوص عليها في الدستور الفيدرالي لصالح مجلسي الكونغرس. وتتمتع الولايات بكامل استقلالها الداخلي في الإدارة والتنظيم، ولها دساتيرها ومؤسساتها الخاصة بها، كما أنّ لكل ولاية رئيسها (حاكمها) وسلطاتها التشريعية المنتخبة.

أمّا السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تمارس من قبل رئيس الجمهورية بذاته، لأنّ النظام السياسي المتبع بها هو نظام رئاسي، بمعنى أنّ رئيس الجمهورية هو وحده الذي يتولى إدارة شؤون الدولة الفيدرالية عِوضاً عن رئيس الوزراء. ويتمتع رئيس الجمهورية باختصاصات كثيرة لأنه يُنتخب مباشرة من قبل الشعب الأمريكي في الولايات كافةً. فيقوم الرئيس بتعيين أو إقالة الوزراء بعد استحصال موافقة الكونغرس. كما يحقّ له بعد موافقة مجلس الشيوخ بأكثرية ثلثي الحاضرين إبرام المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الأخرى واختيار كادر الموظفين الكبار والسفراء وأعضاء المحكمة العليا.

وتوجد في الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً محكمة عليا تختصّ بالنظر في كافة الحالات القانونية التي يمكن أن تظهر نتيجة تطبيق الدستور والقوانين الفيدرالية والمعاهدات المبرمة أو التي تُبرم مع الخارج. كما تنظُر المحكمة أيضاً

في جميع النزاعات التي تكون الولايات الخمسون طرفاً فيها وحدها أو كلّها، أو بين مواطني إحدى الولايات مع مواطني ولاية أخرى أو مع الأجانب.

**ثانياً، الإتحاد الروسي**

الإتحاد الروسي، وهي أكبر دولة فيدرالية في العالم سواء من حيث مساحتها أم من حيث عدد الوحدات الإدارية التي تضمّها. ولا غروّ من أنّ الأمراض المميزة للدول الفيدرالية كالانفصالية ونزعات نفور المناطق عن المركز أو عن بعضها البعض والتي استفحلت في العالم كله في تسعينات القرن الماضي لم تتجنب روسيا الإتحادية أيضاً، فقد كانت خصوصيات البلاد وتركيبها الإداري قد أضفت على مشاكل الفيدرالية الروسية حدّة كبيرة.

إنّ الفيدرالية في روسيا نظام معقد وديناميكي تطور بشكل كبير منذ انحلال الإتحاد السوفياتي في عام 1991. قد خضع مفهوم الفيدرالية في روسيا للعديد من التحولات عبر تاريخها، ففي الحقبة السوفياتية، تميزت البلاد بنظام حكم مركزي للغاية، مع تركيز السلطة في أيدي الحزب الشيوعي والحكومة المركزية في موسكو. ومع ذلك، ومع انهيار الإتحاد السوفياتي، كان هناك تحول نحو اللامركزية واعتماد نظام فيدرالي. كانت إحدى الميزات الرئيسية (والآثار) هي تأسيس "الإتحاد الروسي" من 85 وحدة فيدرالية، بما في ذلك الجمهوريات، والأوبلاس، وKrais، وAutonomous Okrugs، والمدن الفيدرالية الأخرى. وهي رعايا فيدرالية ليست بالمتجانسة على الاطلاق، وبينها ترتيباتها الخاصة والمتفاوتة. وبحسب الدستور فإنه يتم تقسيم روسيا الإتحادية إلى 89 كيان اتحادي، 24 منها هي جمهوريات قائمة بذاتها. وتمثّل معظم الجمهوريات مناطق إثنية غير روسية، برغم أنه هنالك العديد من الجمهوريات ذات الأغلبية الروسية، فإنه يشار إلى المجموعة العرقية الأصلية بالأمّة صاحبة اللقب. وتختلف هذه الكيانات من حيث الحجم والسكان والتنمية الاقتصادية.

يتمتع الرعايا الفيدراليون بدرجات متفاوتة من الاستقلالية، حيث يكون للبعض دساتير وهيئات تشريعية وهيئات تنفيذية خاصة بهم، بينما يتمتع البعض الآخر باستقلالية أقل وتحكمها الحكومة المركزية بشكل مباشر. وبشكل خاص تتمتع الجمهوريات الروسية بالكثير من علامات السيادة ولكل منها دستورها وعلمها وشعارها ونشيدها الوطني. ويرأس ثلاث عشرة منها رؤساء. وكان سكان الجمهوريات ينتخبون حتى الآونة الأخيرة الرؤساء مما منحهم عملياً سلطة لا حدود لها.

موسكو العاصمة هي وحدة إدارية لها ميثاقها وعمدتها ومجلسها التشريعي وشعارها. لكنها وحدة إدارية متميزة ليست مقاطعة ولا جمهورية ولا إقليماً، بل مدينة ذات أهمية فيدرالية. وثمة في روسيا مدينة أخرى من هذا النوع هي سانكت بطرسبورغ عاصمة الإمبراطورية الروسية سابقاً. وكثيراً ما تسمّى عاصمة روسيا الشمالية. وإذا

كان هذا مجرد مجاز الآن فإنه قد يصبح واقعاً إلى حد ما في المستقبل القريب. كما كان من المقرر أن تُنقل المحكمة الدستورية من موسكو إلى سانت بطرسبورغ بعد عدة سنوات.

يحدد دستور الإتحاد الروسي تقسيم السلطات بين الحكومة الفيدرالية والرعايا الاتحاديين. تشمل المجالات الرئيسية للولاية القضائية المشتركة:

1. الدفاع وتنظيم الحرب.
2. الشؤون الخارجية والتمثيل الخارجي والمعاهدات.
3. العملة ونظام الخزانة وطريقة تنظيمه الداخلي.
4. الجمارك والهجرة وشؤون الأجانب.

بينما تشمل مجالات الولاية القضائية الحصرية للموضوعات الفيدرالية التعليم والرعاية الصحية والحوكمة المحلية. ويتميز هيكل الفيدرالية في روسيا بتفاعل معقد بين المركزية واللامركزية، بدرجات متفاوتة من الاستقلالية للموضوعات الفيدرالية المتعلقة بها.

وأيضاً فإنه يخضع العديد من الوحدات المكوّنة الفيدرالية لقادة موالين للحكومة المركزية، وهو عامل أدّى في كثير من الأحيان لمحدودية المساءلة والتمثيل للسكان المحليين. وقد أعاق ذلك تطور مجتمع مدني نابض بالحياة ومؤسسات ديموقراطية على المستوى الإقليمي.

**ثالثاً، جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية – من 1945 حتى 1992**

تمّ تشكيل جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية في أبريل 1945 كاتحاد فيدرالي من ستّ دول يوغوسلافية: البوسنة والهرسك وكرواتيا ومقدونيا والجبل الأسود وصربيا وسلوفينيا. تمّ حلّ هذا الإتحاد في عام 1992، لكن الدول الفردية استمرت في الوجود[43].

[43] Richard West, "Tito and the Rise and Fall of Yugoslavia", (New York: Carroll & Graf Publishers, 1995), p. 74.

شُرّع الدستور اليوغسلافي في 31 من شهر يناير الثاني في عام 1946، كما صُدرت قوانين دستورية لتعديله وتكملة أحكامه في السنوات 1953 و1958 و1959 و1963، ويتكلم الدستور في مادته الثانية عن حقّ الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها بما في ذلك حقّ الانفصال. وقد تكونت جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية من ستّ جمهوريات شعبية ذكَرَتها المادة الثانية من الدستور. تحتوي اثنتان من هذه الجمهوريات على أقاليم تمتّعت بالحكم الذاتي ضمن إطار الجمهورية. وقد تمّ تحريم تعديل حدود إحدى هذه الجمهوريات دون موافقتها على ذلك.

وقد ضمِن الدستور لشعوب يوغسلافيا الاشتراكية في المادة 41 تطوير ثقافاتهم وتُراثهم واستخدام لُغاتهم القومية، ويُعاقب بشدّة كل الدعايات والممارسات العنصرية، وكل عمل يُثير الحقد والبغض العنصري أو الديني.

قد تولّت الدولة الفيدرالية حماية سيادة ومساواة الشعوب التي تعيش ضمن إطار جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية، هذا بالإضافة إلى توفير الحماية للنظام الاجتماعي والسياسي للجمهوريات الأعضاء في هذه الدولة الفيدرالية.

وقد تولّى الدستور الفيدرالي بيان اختصاصات السلطات الفيدرالية، ولا يحقّ للجمهوريات إصدار تشريعات لتنظيم المسائل التي تدخل ضمن اختصاصات الدولة الفيدرالية مالم يسمح بذلك قانون فيدرالي.

وتنصّ المادة 148 من الدستور على أنه لا يجوز لدستور إحدى الجمهوريات الأعضاء في هذا الإتحاد أن يُناقض الدستور الفيدرالي، وكذلك الحال بالنسبة للقوانين الاخرى التي تصدُر في إحدى هذه الجمهوريات.

وفي حالة وجود تناقض بين دستور إحدى هذه الجمهوريات والدستور الفيدرالي، ينبغي تطبيق أحكام الدستور الفيدرالي. وكذلك في حالة وجود تناقض بين قانون صادر في إحدى الجمهوريات مع قانون فيدرالي، ينبغي تطبيق هذا الأخير لحين بتّ المحكمة الدستورية العليا خلاف ذلك. كذلك يستطيع المجلس التنفيذي الفيدرالي الذي يقوم مَقام الحكومة المركزية بإصدار الأمر بإيقاف تطبيق قرار صادر من المجلس التنفيذي لإحدى الجمهوريات يُناقض أحكام الدستور أو القانون الفيدرالي، لحين بتّ المحكمة الدستورية في الأمر.

وقد تولّت المادة 160 من الدستور بيان اختصاصات السلطات الفيدرالية بتعدادها حصراً وهي:

1. حماية استقلال ووحدة أراضي يوغسلافيا وتنظيم القوات العسكرية والدفاعية للبلاد.
2. تمثيل الجمهورية الفيدرالية في العلاقات السياسية والاقتصادية والعلاقات الاخرى مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، وكذلك المعاهدات الدولية والمسائل التي تخصّ الحرب والسلم.
3. المواطنة وكذلك مراقبة الحدود والحالة القانونية للأجانب واقامتهم في يوغسلافيا.

وتقوم السلطات الفيدرالية بإصدار التشريعات الضرورية لتنظيم جميع المسائل التي تدخل ضمن اختصاصاتها وتنفيذها. وتتولى السلطة التشريعية في البلاد مجلس تشريعي فيدرالي، هذا بالإضافة إلى مجلس القوميات الذي تَنتخب أعضائه المجالس التشريعية للجمهوريات والمجالس التشريعية للمناطق التي تتمتع بالحكم الذاتي.

ويمنح الدستور الفيدرالي لمجلس القوميات اليوغسلافي حقوقاً وواجبات كثيرة لضمان المساواة بين شعب يوغسلافيا وحماية حقوق الجمهوريات، فينبغي مثلاً دعوة هذا المجلس للانعقاد عند نظر المجلس الفيدرالي في أي مشروع قانون لتعديل الدستور الفيدرالي أو أي مشروع قانون آخر يمسّ حقوق القوميات والجمهوريات التي يضمنها الدستور الفيدرالي.

قد تفككت جمهورية يوغوسلافيا نتيجة لسلسلة من الاضطرابات السياسية والصراعات التي قامت خلال عام 1990، بعد فترة من الأزمة السياسية التي حدثت في عام 1980، حيث تفككت الجمهوريات المكونة لجمهورية يوغوسلافيا الإتحادية الاشتراكية، وتسبب ذلك في القضايا التي لم تحلها الحروب اليوغوسلافية المريرة التي قامت بين الأعراق، وأثرت هذه الحروب بصفة رئيسية على البوسنة وكرواتيا[44].

**رابعاً، جمهورية ألمانيا الإتحادية**

تعتبر الفيدرالية في ألمانيا جانب أساسي من هيكلها السياسي، وهو متأصل بعمق في تاريخ البلاد وإطارها الدستوري. يمكن إرجاع جذور الفيدرالية في ألمانيا إلى تشكيل الإمبراطورية الألمانية في عام 1871[45]، فبعد توحيد مختلف الولايات الألمانية تحت قيادة بروسية، تم تنظيم الإمبراطورية في هيكل فيدرالي، مع صلاحيات كبيرة تم تفويضها إلى الولايات الفردية (أو "Länder")، ومع ذلك فقد تم تفكيك هذا النظام الاتحادي خلال

[44] See: (https://en.wikipedia.org/wiki/Breakup_of_Yugoslavia)

[45] Eric D. Weitz, "Creating German Nationalism in the Age of Luther: From the Holy Roman Empire to the Bismarckian Reich", (New York: Palgrave Macmillan, 2017), p. 125.

الحقبة النازية، ليتم إعادته بعد الحرب العالمية الثانية مع اعتماد القانون الأساسي (Grundgesetz) في عام 1949[46].

السمات الرئيسية للفيدرالية في ألمانيا توجد في شكل فيه تتكون الجمهورية الألمانية الإتحادية من 16 ولاية اتحادية، ولكل منها دستورها الخاص. وشرّع تكوين الحكومة الإتحادية والمجلس التشريعي (الذي يقوم مقام جمعية تشريعية) والفصل بينهما. تختلف هذه الولايات من حيث الحجم والسكان والقوة الاقتصادية، وتلعب دوراً مهماً في إدارة البلاد، فيحدد القانون الأساسي تقسيم السلطات بين الحكومة الإتحادية والولايات، مع وجود مستويات قضائية معينة مخصصة لكل مستوى من مستويات الحكومة. واحدة من السمات الرئيسية للفيدرالية في ألمانيا هي مبدأ (Kommunalverfassung) أو الحكم الذاتي المحلي، الذي يمنح استقلالية كبيرة للبلديات والسلطات المحلية، وهذا يضمن اتخاذ القرارات على المستوى الأقرب للمواطنين أو متصل بهم بشكل مباشر، ما يعزز الديموقراطية الشعبية والمشاركة المجتمعية.

ويحدد كذلك الدستور الفيدرالي الشكل القانوني للدولة بكونها جمهورية فيدرالية ديموقراطية، كما يستوجب الدستور على دساتير الأقاليم عدم مُناقضتها لأحكام الدستور الفيدرالي. وتشترط المادة 38 من الدستور اجراء انتخابات عامة مباشرة حرة وسرية في مختلف الوحدات الإدارية للأقاليم لانتخابات مجالس محلية خاصة بها للإشراف على إدارة المدينة أو القرية. وتنصّ المادة 84 من الدستور على أنّ جميع اختصاصات الدولة تمارس من قبل حكومات الأقاليم، باستثناء الاختصاصات المنصوص عليها في الدستور لصالح هيئات الإتحاد. ويحدد الفصل الثامن من الدستور الفيدرالي اختصاصات السلطة الفيدرالية بما يلي:

1. الشؤون الخارجية والدفاع عن البلاد بما في ذلك الخدمة العسكرية الالزامية وحماية السكان المدنيين.
2. أمور الجنسية في الإتحاد.
3. كل ما يتعلق بحرّية التنقل، وكذلك الأمور المتعلقة بجوازات السفر والاقامة والهجرة وشؤون الأجانب.
4. الأمور المتعلقة بالجمارك والتجارة والمعاهدات التجارية، وكذلك الأمور المتعلقة بالملاحة وحرّية تنقل البضائع وقضايا الصرف التجاري والنقدي مع مَن في الخارج، وكذلك الاشراف على شرطتها.

[46] David P. Currie, "The Constitution of the Federal Republic of Germany", (Chicago: University of Chicago Press, 1994), p. 35.

5. خطوط سكك الحديد الفيدرالية والملاحة الجوية.
6. نظامُ البريد والنقل البريدي الفيدرالي.

وينصّ الفصل الثامن من الدستور على أنّ الهيئات الفيدرالية تُنظم جميع الأمور المتعلقة بالسياسة الخارجية والمالية للدولة الفيدرالية وكل ما ذُكر سابقاً في مقاصد دستورها، وتستطيع الهيئات الفيدرالية إصدار قوانين تؤسس بموجبها مراكز لحماية الحدود ونقاط مركزية لاستخبارات الشرطة، هدفها جمعُ المعلومات الضرورية لحماية الدستور ومساعدة الشرطة القضائية.

برغمِ أنّ سُلطات الإتحاد هي التي تتولى ممارسة جميع الأمور المتعلقة بالسياسة الخارجية، إلاّ أنّ الفصل الثاني من الدستور الفيدرالي يشترط التشاور مع الهيئات الإقليمية قبل إبرام مُعاهدة أو اتفاقية تمسّ ذلك الإقليم.

وتمارس السلطة التشريعية في الإتحاد بواسطة مجلسين هما: مجلس النواب ويُنتخب أعضاؤه في جميع الأقاليم بحسبِ عدد ساكني ذلك الإقليم، والمجلس الفيدرالي الذي يُمثل الأقاليم، وتتولى حكومات الأقاليم تعيين من يُمثلها في المجلس السابق ذكره. ويجبُ على ممثلي الأقاليم التقيّد بالتعليمات الصادرة إليهم من قبل حكومات الإقليم. ويتمتع كل إقليم بثلاثة أو ستة أصوات، يعبّر عنها بصورة مُشتركة وليس بشكل فردي.

وينصّ الدستور على وجود محكمة دستورية تنظر في تنازع الاختصاص بين الأقاليم والسلطة المركزية، وكذلك في تفسير نصوص الدستور[47].

**خامساً، بهارات**

تعيش في شبهِ القارة البهارية (الهندية) قوميات وأقليات عديدة لها لُغاتها وأديانها المختلفة، لذلك عندما شُرّع أول دستور للهند عام 1949 قُسّمت البلاد إلى ثلاث أنواع من الأقاليم[48]: الإقليم (أ) الذي يشمل الأقاليم البريطانية القديمة، وتتمتع بحُكم ذاتي واسع النطاق وأوسع من حُكم الأقاليم (ب) التي كانت تضمّ الإمارات

47 مأخوذ من:
(https://www.constituteproject.org/constitution/German_Federal_Republic_2012.pdf?lang=ar)

48 Granville Austin, "The Indian Constitution: Cornerstone of a Nation", (New Delhi: Oxford University Press, 1999), p. 132.

الهندية التي تتمتع بدورها بحكم ذاتي أوسع من الأقاليم (س) المتأخرة اقتصادياً واجتماعياً. وقد أُجري تعديل على الدستور عام 1956 أخذت بموجبه الأقاليم (ب) السلطة الواسعة بنفس السلطات والاختصاصات التي تتمتع بها الأقاليم (أ). أمّا الأقاليم (س) فتحوّلت إلى مجرد مقاطعات تابعة لدولة الإتحاد. ويوجد في الهند حالياً 28 ولاية وثمانية أقاليم[49].

ونُلاحظ أنه بالإمكان إلغاء أو تعديل حدود الأقاليم بمجرد إصدار تشريع اعتيادي، وذلك بعد التشاور مع البرلمانات الإقليمية.

ويُحدد الدستور وملحقاته اختصاصات الإتحاد والأقاليم، وقد حدّد بوجهٍ خاص الباب الثامن من الدستور الهندي على اختصاصات الإتحاد بما يلي:

1. جميع الأمور المتعلقة بشؤون الدفاع عن البلاد.
2. الأمور الخارجية.
3. التمثيل الدبلوماسي والقنصلي والتجاري.
4. تمثيل البلاد في هيئات الأمم المتحدة.
5. المشاركة في المنظمات الدولية والمؤتمرات والاجتماعات المختلفة، وتنفيذ قرارات هذه الهيئات.
6. إبرام المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الأجنبية.
7. شؤون الجنسية.
8. التجارة والتبادل التجاري مع الدول الأجنبية، وأمور التصدير والاستيراد عن طريق الحدود الجمركية وتحديد هذه الحدود.
9. التجارة بين الأقاليم.

ويجوز إعادة النظر في هذه الفصول والقوائم التي تحدد اختصاصات الإتحاد والأقاليم، ولكن بشرطِ مُوافقة أكثرية مجالس البرلمان الإقليمية على ذلك. وبرغم أنّ للأقاليم سلطات تشريعية وتنفيذية خاصة بها، إلاّ أنها لا تتمتع بحرّية واسعة في كيفية تنظيم أمورها. فمثلاً يحقّ للاتحاد تحديد عدد مجالس البرلمان الإقليمي، بأن يكون

[49] Subhash C. Kashyap, "Constitution of India: A Comparative Study", (New Delhi: Universal Law Publishing, 2008), p. 211.

للإقليم مجلس واحد بدلاً من مجلسين. كذلك يتولى الإتحاد تحديد عدد أعضاء البرلمان الإقليمي وكيفية انتخاب أعضائه.

ونُلاحظ أيضاً أنه يوجد في كل إقليم حاكم عام يعيّنه رئيس الجمهورية بنفسه يكون مسؤولاً أمام هذا الأخير بقدرِ ما يكونُ مسؤولاً أمام البرلمان الإقليمي.

ويوجد في كلّ إقليم مجلس للوزراء يتولّى إدارة شؤون الأقاليم المختلفة. ويقومُ الحاكم باختيار رئيس الوزراء الذي يختارُ بدورهِ الوزراء.

أمّا السلطة التشريعية المركزية فيُمارسها برلمان مؤلف من مجلسين: مجلس لوك سابها؛ ومجلس راجيا سابها، ويضمّ مجلس راجيا سابها 250 عُضواً يمثّلون الأقاليم والمقاطعات. ونُلاحظ أنّ رئيس الجمهورية يتولى تعيينه اثنا عشر عضواً من أعضاء مجلس راجيا سابها يختارهم من بين رجال الأدب والعلم والفنّ والشخصيات الاجتماعية الأخرى. أمّا مجلس لوك سابها فيضُمّ الـ 545 عضواً، يُنتخب 543 منهم في الأقاليم بنسبة عدد سكانها، بينما يتولى أبناء المقاطعات انتخاب عضوين فقط فيها[50].

**سادساً، الإمارات العربية المتحدة**

الإمارات العربية المتحدة تمثل نموذجاً فريدًا للحكم داخل العالم العربي. ففي الثاني من ديسمبر عام 1971، أعلن أحمد خليفة السويدي أول وزير خارجية لدولة الإمارات، قيام اتحاد دولة الإمارات بين إماراتها السبع الواقعة على ساحل الخليج العربي، بعد احتلال وحكم بريطاني دام لعقود طويلة. وجاء هذا الإتحاد بعد إعلان بريطانيا عام 1968 عزمها الانسحاب من المنطقة[51].

تشكلت الإمارات العربية المتحدة في عام 1971 كاتحاد من سبع إمارات: أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة ورأس الخيمة. قبل تشكيل الإتحاد، تميزت المنطقة بنظام حكم قبلي، حيث يحكم كل إمارة ملك أو شيخ. كان قرار الإتحاد في ظل هيكل فيدرالي مدفوعًا بالرغبة في تعزيز الوحدة والاستقرار والتنمية

[50] See: (https://en.wikipedia.org/wiki/Parliament_of_India)

[51] Christopher Davidson, "The United Arab Emirates: A Study in Survival", (New York: Routledge, 2005), p. 46.

الاقتصادية، فلم يأت هذا الإتحاد في شكل إطار دستوري فقط، بل هو رؤية تنموية، وعملية بناء شاملة. فالإمارات الأخرى لم تكن غنية، بسبب الاحتلال وفقر الموارد. والإتحاد من منظور القيادة هو بناء شامل يلمسه المواطن العادي، فكانت الحاجة للتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية المختلفة وإنشاء شبكات الطرق التي تربط الإمارات أحد شروط نجاح الإتحاد. وما ساهم في نجاح الإتحاد، هو معاملة الإمارات كلاً على بعضها كمثيلات لنفسها، فلم يتم التفريق بين الامارة الفقيرة عن الغنية.

كانت من أهم الميزات الرئيسية للنظام الفيدرالي في دولة الإمارات العربية المتحدة هو تكريس دستور الدولة لتحديد الاختصاصات، فقد أعلن تقسيم السلطات بين الحكومة الفيدرالية والإمارات الفردية. وأثناء البث في اختصاصات الحكومة الفيدرالية فهي تكون مسؤولة عن أمور عديدة، ووفقاً للمادة 120 من الدستور، فتنفرد هذه الجهات الإتحادية في الاختصاصات التشريعية والتنفيذية التي تقع في الشؤون التالية:

1. الإعلام الاتحادي.
2. الإقامة الإتحادية، وكل ما يتعلق بها.
3. أملاك الإتحاد، وكل ما يتعلق بها.
4. التعليم.
5. الجنسية الإتحادية، والجوازات، والإقامة، والهجرة.
6. حماية أمن الإتحاد من التهديدات الخارجية، والداخلية.
7. الخدمات البريدية، والبرقية، والهاتفية، واللاسلكية.
8. الخدمات الكهربائية.
9. الدفاع.
10. شق الطرق الإتحادية التي يقرر المجلس الأعلى إنها طرق رئيسية، وصيانتها وتحسينها، وتنظيم حركة المرور على هذه الطرق.
11. شؤون الأمن، والنظام، والحكم في العاصمة الدائمة للاتحاد.
12. شؤون التعداد والإحصاء الخاصة بأغراض الإتحاد.
13. شؤون موظفي الإتحاد، والقضاء الاتحادي.
14. الصحة العامة، والخدمات الطبية.
15. القروض العامة الإتحادية.
16. القضاء الاتحادي.

17. القوات المسلحة الإتحادية.
18. المالية الإتحادية، والضرائب، والرسوم، والعوائد الإتحادية.
19. المراقبة الجوية، وإصدار تراخيص الطيارات والطيارين.
20. المقاييس، والمكاييل، والموازين.
21. النقد والعملة.

وبحسب المادة 121 من الدستور، تحتفظ الإمارات باستقلالية كبيرة فيما يلي:

1. الإجراءات أمام المحاكم المدنية والجزائية.
2. استيراد الأسلحة والذخائر، ما لم تكن لاستعمال قوات الأمن التابعة لأي إمارة.
3. الإقامة الإتحادية، وكل ما يتعلق بها.
4. البنوك.
5. التأمين بأنواعه.
6. تحديد المياه الإقليمية، وتنظيم الملاحة في أعالي البحار.
7. تسليم المجرمين.
8. التشريعات الكبرى المتعلقة بقوانين الجزاء، والمعاملات المدنية والتجارية، والشركات.
9. تنظيم وطريقة إنشاء المناطق الحرة المالية، ونطاق استثنائها من تطبيق أحكام التشريعات الإتحادية.
10. حماية الثروة الزراعية، والحيوانية.
11. حماية الملكية الأدبية والفنية والصناعية، وحقوق المؤلفين.
12. الدستور وتوزيع الاختصاصات.
13. شؤون التعداد والإحصاء الخاصة بأغراض الإتحاد.
14. شؤون الطيران الأخرى التي لا تدخل في اختصاصات الإتحاد التنفيذية.
15. علاقات العمل والعمال، والتأمينات الاجتماعية.
16. المطبوعات والنشر.
17. المقاييس، والمكاييل، والموازين.
18. الملكية العقارية، ونزع الملكية للمنفعة العامة.

يوضح الدستور الإماراتي أدوار السلطات الإتحادية، والاختصاصات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، بين الحكومة الإتحادية والحكومات المحلية للإمارات الأعضاء، لضمان تنسيق العمل بشكل متناغم، ما يضمن التعاون المشترك فيما بينها.

ومن السمات الرئيسية للفيدرالية في دولة الإمارات العربية المتحدة هو المجلس الوطني الاتحادي، الذي يمثل الهيئة التشريعية للبلاد. يتكون المجلس الوطني من ممثلين من كل إمارة، مع تعيين نصف أعضائها من قبل حكام الإمارات والنصف الآخر منتخب من قبل مواطنين مؤهلين. في حين أنّ سلطات المجلس الوطني الاتحادي محدودة مقارنة بسلطات الحكومة الفيدرالية، إلاّ أنه يلعب دورًا حاسمًا في تمثيل مصالح الإمارات وتوفير منتدى للنقاش العام.

ووفقاً للمادة 45 من الدستور فإنّ أهم السلطات المكوّنة لشكل الإمارات العربية المتحدة تناط في شكل:

1. المجلس الأعلى للاتحاد في شكل السلطة التشريعية. وهو الجسم الذي يناقش صياغة وتعديل القوانين الإتحادية، والقضايا ذات الأهمية الوطنية، واتخاذ القرارات بشأنها.
2. المجلس الوطني الاتحادي[52] أيضاً في شكل السلطة التشريعية، ويدخل في مهامه مناقشة واقرار القوانين الإتحادية، ورصد أداء الحكومة، وتقديم مقترحات لتطوير الأداء الحكومي.
3. رئيس الإتحاد ونائباه في شكل السلطة التنفيذية. ومن مهامهما قيادة الحكومة الإتحادية، وتنفيذ السياسات والقرارات الوطنية، وتمثيل الدولة في العلاقات الدولية.
4. مجلس وزراء الإتحاد أيضاً كجسم تنفيذي. ومن مهامه تحديد السياسات العامة للدولة، وتقديم النصائح للرئيس والحكومة، والمشاركة في صياغة السياسات والخطط الوطنية.
5. القضاء الاتحادي في شكل السلطة القضائية، ومن مهامه فصل النزاعات والقضايا القانونية، وحسم الخلافات بين الهيئات الإتحادية والإمارات، وضمان تطبيق القانون.

[52] لمزيد من المعلومات حول المجلس الوطني الاتحادي، انظر: جي إي باترسون، دول الخليج العربي: خطوات نحو المشاركة السياسية (نيويورك: برايجر، لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 1988؛ أوراق واشنطن، رقم 131).

تحت إشراف هذه الجهات الخمس، يعمل عدد من الجهات الإتحادية والمجالس والهيئات بأدوار متنوعة ومتكاملة لتحقيق التنسيق الفعّال والتعاون في سبيل تطوير وتعزيز دور الدولة ورفاهية مواطنيها[53].

قبل قيام الإتحاد في 2 ديسمبر 1971، شكلت كل إمارة كياناً مؤسسياً منفصلاً ينطوي تحت ما يُسمى بمجلس الإمارات المتصالحة. ولكن وبعد قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة، وافق حكام الإمارات الأعضاء على صياغة الدستور المؤقت، الذي حدد لاحقاً السلطات والصلاحيات الموكلة للمؤسسات الإتحادية الجديدة.

## في تحديات الفيدرالية

الفيدرالية جزء لا يتجزأ من أي مشروع سياسي يضمن مشاركة الجميع ضمن دولة واحدة متعددة الأشخاص والأفكار والثقافات، مما يسمح بحكومة موحدة تحترم استقلالية الولايات الأعضاء فيها. يضمن هذا الشكل من الحكم تمتع كل ولاية بمزايا معينة بالإضافة إلى التحديات التي يجب إدارتها من أجل ضمان حكم فعال وديموقراطي.

تتمثل إحدى الفوائد الرئيسية للفيدرالية في قدرتها على إنشاء نظام حكم موحد، مع السماح لكل ولاية بالحفاظ على الاستقلال الذاتي والإداري. مما يسمح ذلك لاتخاذ قرارات أكثر محلية يمكن تكييفها وفقًا للاحتياجات والرغبات الفريدة للسكان المحليين. هذا الشكل من الحكم يُسهّل أيضًا التعاون بين الولايات، ويمنحها فرصة لمشاركة الموارد والخبرات والمعرفة.

بالإضافة إلى ذلك، يوفر هذا النوع من الحكومة للمواطنين مزيدًا من السلطة من حيث التأثير على السياسة وإسماع أصواتهم. وأيضاً فإنه سيكون لكل ولاية عمليتها التشريعية الخاصة، والتي تسمح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم بشكل أفضل حول مجموعة متنوعة من الموضوعات. كما أنّ الطبيعة اللامركزية للفيدرالية تسهل على الأقليات

[53] 1. مأخوذ من: عن مجلس الوزراء واختصاصاته – متوفر في الموقع الرسمي لمجلس الوزراء لدولة الإمارات العربية المتحدة.
2. مأخوذ من: اختصاصات المجلس الوطني الاتحادي (الموقع الرسمي للمجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة).
3. مأخوذ من: السلام الوطني لدولة الإمارات (بوابة مجلس الوزراء).

أو أولئك الذين يجدون صعوبة في الوصول إلى مؤسساتهم الوطنية المُحالة عن طريق بناء المؤسسات السياسية[54] المعتمد في الفيدرالية، وذلك من أجل تمثيل مصالحهم وحمايتها.

وعلى الرغم من هذه الفوائد، هناك بعض التحديات المرتبطة بالفيدرالية في تطبيقاتها بشكل عام. يتمثل أحد التحديات الرئيسية في إدارة العلاقات الحكومية بين الولايات بسبب الاختلافات في السياسات. على سبيل المثال: إذا كانت إحدى الولايات لديها أنظمة أكثر صرامة فيما يتعلق بصناعات معينة أكثر من ولاية أخرى، فقد يؤدي ذلك إلى توتر بينها أو حتى دعاوى قضائية بسبب الخلافات حول أفضل السبل للتعامل مع قضايا معينة. علاوة على ذلك، كما هو الحال مع أي شكل من أشكال الحوكمة، هناك دائمًا خطر أن تصبح السلطة شديدة المركزية في أيدي عدد قليل من الأفراد أو المنظمات على حساب أولئك غير القادرين أو غير الراغبين في المشاركة في عمليات الحوكمة.

أخيرًا، نظرًا لأنّ كل ولاية تتمتع بدرجة ما من الاستقلال الذاتي والإداري فعندما يتعلق الأمر بوضع السياسات والقوانين التي يمكن أن تؤثر على حياة مواطنيها، فقد يكون هناك ارتباك أو قوانين متضاربة عبر ولايات مختلفة داخل النظام الفيدرالي. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تعقيد الأمور حيث قد لا يكون المواطنون دائمًا على دراية بما إذا كان يجب عليهم الالتزام بمجموعات متعددة من القوانين عند السفر من جزء من ولاية إلى أخرى.

وفي حين أنّ الفيدرالية توفر العديد من المزايا مثل تمثيل أكبر للسكان وزيادة التعاون بين الولايات من خلال تقاسم الموارد والخبرات، كما أنها تمثل تحديات ملحوظة، التي تتراوح من إدارة العلاقات الحكومية بين الولايات المكوّنة إلى المشاكل المحتملة الناجمة عن القوانين المتداخلة أو المتضاربة عبر مناطق مختلفة داخل الدولة الفيدرالية. ومع ذلك، على الرغم من هذه القضايا، إذا تمت إدارة الفيدرالية بشكل صحيح، يمكن أن تكون بمثابة نموذج فعال لحكم ديموقراطي ناجح يستمر لعقود (كما نلاحظ في نماذج دولتي الإمارات العربية المتحدة وألمانيا الإتحادية

[54] بناء المؤسسات السياسية: هي قضية مركزية في الدول النامية سواء كانت تتعلق ببنية مخرجات النظام السياسي وعناصر السلطة السياسية بفروعها التنفيذية، التشريعية والقضائية، أو جانب المدخلات كالأحزاب السياسية، الجماعات، والمنظمات غير الحكومية في إطار التنافس.

التي وبرغم عدم تكافؤ تمثيل الولايات وتضارب القوانين من منطقة لأخرى إلاّ أنّ الاستقرار القانوني[55] أثبت وجوده على مرّ عقود بعد نشأة هذه الدول، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية).

**في المساوئ والأضرار المحتملة للفيدرالية**

إنّ تكرار العمل والافتقار إلى الاتّساق هو أساسٌ في الفيدرالية والذي قد يؤدي إلى تكرار الوظائف الحكومية ورسمُ سياسات متداخلة أو متناقضة على مختلف المستويات الإدارية.

وعلى الرغم من أنّ الدساتير تحاول غالباً أن تحدد مستوى الحكومة الفيدرالية الذي له الأولوية، إلاّ أنّ تعدد السياسات قد يؤدي إلى تجاوز أخرى، والتي قد تؤثر سلباً في سياسات أخرى بطرق لا يمكن التنبؤ بها وبنتائج غير مرغوب بها. وكنتيجة لذلك، يُمكن عرقلة مسؤولية كل مستوى من مستويات الحكم فيما يتعلق بنتائج السياسات وتقديم الخدمات جرّاء أعمال مستويات أخرى أو حتى بسبب عدم قيامها بأعمالها على الوجه الصحيح. وهكذا يصعُب على المواطن معرفة أين تقع المسؤولية من أجل مساءلة الموظفين الفيدراليين.

ومشكلة أخرى، هي زيادة النفقات التشغيلية التي تنتج عن وجود مستويات متعددة للحكم والإدارة والذي يؤدي لوجود مزيد من المؤسسات العامة التي تحتاج بالتالي لنفقات المكاتب والموظفين والرواتب والعلاوات، وتلبية تلقّي تلك الأعباء الثقيلة على الخزينة العامة سيؤدي سلباً في النظام الاقتصادي للدولة، وإن تراكمت فإنها قد تصل لدرجة حدوث انهيار اقتصادي.

وزيادة التناقضات بين المناطق في الثروة والموارد وذات الأمر بالنسبة للآثار دائماً ما يؤدي لأضرار قد تؤدي لحدوث انقسام فعلي على الأرض، فإذا لم يكن هنالك آلية فعالة ودقيقة لتقاسم الايرادات والذي يتطلب دعم الولايات الأكثر فقراً يليها الولايات الأغنى، فإنه سيزيد التفاوت بين الوحدات المحلية نتيجةً لاختلاف الموارد الطبيعية أو غيرها من الايرادات.

[55] نقصد بمصطلح "الاستقرار القانوني" استقرار عمليات تنفيذ القوانين المُدرجة في الدستور.

والتنافس الضار بين الوحدات المحلية من جهة الذي يؤدي في بعض الأحيان للسباقات التي تؤدي نحو القاع والاحتكار على السوق، وبالتالي سقوط باقي الوحدات في مشاكل اقتصادية خطيرة أثرها غير عادي على الإقليم الذي تتواجد فيه الوحدة الفيدرالية، مما يجعل اتباع سياسات تقدمية اقتصادياً صعباً جداً.

وتنامي نفوذ القضاء في الدولة الفيدرالية بسبب التوزيع الدستوري الصارم للصلاحيات بين مستويات الحكم له دور في زيادة نفوذ السلطات القضائية.

إمكانية اقصاء الأقلية، من المشاكل التي يُمكن أن يكون لها أثرٌ حاضر على أرض الواقع للدولة الفيدرالية. فقد يدخل بها التمييز وظُلم الأقلية على أساس عرقي، أو لغوي، أو ثقافي، أو ديني أو حتى اجتماعي، ومن جهة قد تحمي الحكومة المركزية تلك الأقلية، ولكن قد يؤدي ذلك لعدم انسجام الأغلبية الشعبية مع هذه الحكومة وبالتالي سقوطها وتأثّر الأقلية كمفعول.

الحكومة القاصرة، قد تكون الحكومة المحلية التي تُدير الإقليم عاجزة نظراً لنقص الموارد البشرية أو المالية اللازمة لأداء وظائفها. ومن جهة أخرى، قد تكون عاجزة عن القيام بالأمور الاعتيادية بسبب السياسات الدستورية المحصورة في يد المجالس الفيدرالية العليا، ما يتسبب في فقدانها الكفاءة.

**في مواجهة المساوئ والأضرار المحتملة للفيدرالية**

إنّ الحكم الفيدرالي مُتجذر في الدستورية والتعددية؛ حيث إنه تتطلب الفيدرالية اقتسام السلطة بين المؤسسات الوطنية والمحلية، بحيث لا يتمتع أي مستوى من مستويات الحكم بسلطة مُطلقة وشاملة، ولكي يعمل النظام الفيدرالي جيداً يجب أن يكون دستورياً وتعددياً، لأنه يقوم على النقاش والتفاوض بين المراكز المتوازنة للسلطة والاعتراف بالأقليات ضمن إطار عريض من القواعد الدستورية والمتفق عليها.

إنّ نجاح الفيدرالية يتطلب وجود مؤسسات ديموقراطية ونظام قضائي يعملان معاً بتناغم، وأحزاب وطنية موحدة وحوافز انتخابية ملائمة تخلقها المنافسة السياسية الديموقراطية. ففي نهاية الأمر الفيدرالية ليست سوى شكل من أشكال الحكم التي فيها يتم تقاسم السلطة. وبالتالي فإنّ التقاسم السليم والتوزيع الصحيح والعادل لهذه السلطة يجعل من فوائد هذا النظام تزيد ويُكثر من آثاره الفعالة.

الخطة الفيدرالية السليمة تتطلب:

1. قاعدة لتقاسم السلطة، بحيث يجب السماح بتقاسم السلطة وتوازنها بالاعتماد على سكان البلد وموقعه الجغرافي والتفاوت الثقافي والسكاني فيه، ويكون لإشراك الأحزاب السياسية التي لا تتعدى العشرات

(اعتماداً على المساحة الاجمالية للبلد) أثراً نافعاً وواضحاً في تعزيز السياسة الفيدرالية وتوازن السلطة، كما أنّ تمثيل الأقلية دائماُ ما يخلق تفاعلاً إيجابياً وصريحاً بين المجتمع الفيدرالي ككل وليس بين الأقلية فقط، ويكون مساهماً في قيام عصر الديموقراطية الشعبية.

2. خطة ابتكارية لوضع سياسة عادلة، يتم تعزيز النظام الفيدرالي عن طريق السماح للوحدات المحلية على مستوى الأقاليم والولايات بأن تضع سياساتها التي تلبّي احتياجاتها بمختلف أنواعها، فإنّ الابتكار والتجريب في صناعة السياسات يتيح للولايات والمدن رسم نظام فيه الفساد يكادُ يكون معدوماً. وعن طريق توسيع السياسات وكذلك اقتراحها على الأقاليم بعضها بعضاً لتوحيد المعايير الرقابية وتوحيد النظام المالي والأمني، كما أنّ اتساع السياسات يزيد من نسبة اتصال واتحاد الأقاليم مع بعضها بعضاً ووصولها للنتائج المرجوة من هذا الإتحاد الفيدرالي؛ كما أنّ توزيع المستويات الإدارية على مستويات فيدرالية مختلفة قد يؤدي لارتفاع النفقات. ولكن من جهة أخرى، فإنّ تطوير نظام مالي متشابك[56] يساهم في استقرار مُعدل النفقات على أجهزة الدولة الفيدرالية يعتبر من الأساسات التي لا يجب غضّ البصر عنها، وبخاصة في الدول التي تُعاني صراعاً طويل الأمد على الثروة الطبيعية، فإنّ تطوير نظام مالي فيدرالي موحّد على المستوى الوطني سيزيد من نسبة قبول النظام واستمراريته، ويجب أن يكون مشروع العملة الفيدرالية الموحّدة ضمن النظام المالي، لأنها من العوامل الأساسية التي تؤدي لتعزيز الاقتصاد الوطني. ومن جهةٍ أخرى، تقليص المكوّنات الإدارية للوحدات المحلية للولايات سيكون مُساهماً في الرجوع بفوائد عديدة على النظام الاقتصادي واستبدالها بوحدات إدارية تكون أصغر وبما يكفي لقيامها باختصاصاتها الفيدرالية المُحالة لها[57].

[56] يقصد بمصطلح "النظام المالي المتشابك" النظام الذي يعمل بتعدد المصادر والمدخلات بشكل يمكّنه من الاستمرارية برغم الأخطاء الفردية، فهو متشابك للتعبير عن صِلة الجماعة المكوّنة له ببعضها، ما يجعل من التأثير على مستوى الفرد الواحد، غير كفيل بأن يحدث مشاكلاً على الجماعة التي تستخدم هذا النظام.

[57] ملحوظة: إنّ تقليص المكوّنات الإدارية للوحدات المحلية للولايات في النظام الفيدرالي لا يعمل دائماً على حلّ المشاكل المذكورة، فهو يزيد من خطورة التعرض لمشاكل الفساد لأنها تصغّر من هيكل الأجهزة الفيدرالية ما يسهل الوصول للخط الفاصل بين السياسات الفردية والسياسات الوطنية أو الولائية (راجع: الأوراق الآنفة).

3. خطة لتخفيض الأعباء على السلطات المركزية وزيادة مساحة المراقبة الشاملة والشفافية على العمل الحكومي، إنّ تحرر الدولة الفيدرالية من الاضطرار إلى عمل حكومة واحدة تعمل على أراضي الدولة المختلفة مُطلقةً عِنان التعميم والتشميل على مختلف مناطق الدولة، يجعلها من الأنظمة التي تقوم بتوزيع العمل التشريعي والتنفيذي إلى مستويات غير مسبوقة ومختلفة. بدون ذِكْر وجوب التقسيم الفيدرالي للثروات، ووجوب تواجد الإدارة التنفيذية المتعددة، فإنه يجب على النظام الفيدرالي توفير وحدات فيدرالية مختلفة يتمّ تقسيم العمل فيما بينها، بحيث يتمّ معالجة العمل فيما بينها وبالتالي تقديم الخدمات المختلفة بأعلى جودة، وبشكلٍ موزّع على العديد من الطبقات الفيدرالية المتفاوتة، مما يسمح لهذه الوحدات بالتركيز على التحديات الاستراتيجية والأولويات الوطنية والقيام بالعمل الصحيح في الوقت الصحيح، مع العمل على إلغاء الضغط السياسي وبالتالي كفاءة الانتهاء من العمل.
4. خطة لتقاسم الموارد الطبيعية، يجب أن تضمن الدولة الفيدرالية توزيع الموارد العامة للدولة بصورة أكثر اتساعاً، بحيث تكفل لجميع مناطق البلاد الحصول على حصّتها المتفق عليها، ويُفيد ذلك قيام المشاريع على كامل الدولة الفيدرالية. وعن طريق تواجد أكثر من مجلس وزراء موزع على مختلف ولايات البلاد، فإنه سيزيد تركيز المشروعات الإنمائية على مختلف أراضي الدولة الفيدرالية بدون تفضيل أحدها، ناهيك عن مشروعات تطوير العواصم الفيدرالية فإنه ستعتبر المدن العادية مكتفاه بذاتها أيضاً.
5. خطة للإعمار، إنّ وجود وحدات حكومية فيدرالية متعددة، يعني بالتالي وجود وحدات استثمارية مختلفة توزع على مختلف الولايات الفيدرالية، وهذا يعني العمل بضعفين والتطوير بأضعاف لمختلف الولايات، وبدون التركيز على منطقة أو إقليم معين، وبالتالي توفير فرص لإعمار الولايات البعيدة جداً عن العاصمة الفيدرالية، وبالتالي التنمية على مستوى شامل. كما يجب أن تحظى مختلف الولايات الفيدرالية بفرصة الحصول على التدريب والتطوير الكافي لتصبح مكتفاه بذاتها، كما يجب أن تحظى الولايات بفرصة الحصول على مشاريع تكون هي مسؤولة عنها بنفسها وبالتالي زيادة شُهرتها بين الولايات الفيدرالية والعالم كوجهة رائدة. كما ستساهم الإدارة الذاتية للمشاريع التنموية عن طريق الولايات الفيدرالية أن يحظى عدد أكبر من الناس بفرصة المشاركة في الحياة العامة والقضاء على البطالة وتطوير النظام الثقافي وبالتالي لفتُ الانتباه للولايات الفيدرالية المختلفة، مساهماً بالتالي في قيام المنافسة المبنية على الإتحاد.

# ليبيا والفيدرالية

الأوراق الثانية

كانت فترة المملكة المتحدة الليبية (the United Kingdom of Libya) فترة محورية في تاريخ ليبيا، تميزت بوضع مبادئ فيدرالية تهدف إلى التوفيق بين الهويات القبلية والإقليمية داخل الدولة بهدف توحيدها. يمكن إرجاع التطور التاريخي للفيدرالية في المملكة المتحدة الليبية إلى حقبة ما بعد الاستقلال في البلاد، والتي تميزت بالجهود المبذولة لتشكيل هوية وطنية مع استيعاب الجماعات العرقية والقبلية المتنوعة. فبعد استقلال ليبيا عن الحكم الاستعماري في عام 1951، تشكل المشهد السياسي للبلاد من خلال المصالح القبلية والإقليمية المتنافسة. سعى إنشاء المملكة المتحدة الليبية في عام 1951 في عهد الملك إدريس السنوسي رحمه الله وعز ثراه إلى ترسيخ الانتماءات القبلية المتباينة في ظل نظام ملكي مركزي، مع الاعتراف أيضًا باستقلالية وهوية مناطق متميزة داخل البلاد. فقد نفذت المملكة المتحدة مؤسسات اتحادية وهياكل حوكمة تهدف إلى استيعاب التنوع الإقليمي مع الحفاظ على الوحدة الوطنية.

تم تقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق إدارية: 1. طرابلس؛ و2. برقة؛ و3. فزان. لكل منها حكومة إقليمية وجمعية تشريعية خاصة بها. سمح نموذج الحكم اللامركزي هذا بنقل السلطة إلى السلطات الإقليمية مع الحفاظ على السلطة المركزية للملكية. كانت الحكومات الإقليمية في طرابلس وبرقة وفزان مسؤولة عن الإدارة المحلية وتطوير البنية التحتية والخدمات الاجتماعية في داخل ولاياتها، مما عزز الشعور بالاستقلالية والهوية الإقليمية. ومع ذلك، احتفظت الحكومة المركزية بالسيطرة على المجالات الرئيسية مثل الدفاع والشؤون الخارجية والسياسة المالية، مما ضمن الحفاظ على السيادة الوطنية والوحدة.

الآثار الاجتماعية والاقتصادية للفيدرالية في المملكة المتحدة الليبية كانت كبيرة، منها ما أثر على تخصيص الموارد وسياسات التنمية والتفاوتات الإقليمية. سمح النظام الفيدرالي بالتوزيع العادل للموارد والاستثمار في جميع أنحاء البلاد، مما عزز التنمية الاقتصادية وتحسين البنية التحتية في المناطق المهمشة تاريخياً مثل فزان. علاوة على

ذلك، فإنّ الاستقلالية الممنوحة للحكومات الإقليمية مكّنت استراتيجيات إنمائية مصممة ومبادرات اجتماعية واقتصادية مخصصة لتلبية الاحتياجات والتحديات الفريدة لكل منطقة. عزز هذا النهج اللامركزي للحكم الملكية المحلية والمشاركة في عمليات صنع القرار، وتمكين المجتمعات من تشكيل مسارات التنمية الخاصة بها. ومع ذلك، أدت الفيدرالية في المملكة المتحدة الليبية أيضًا إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية القائمة بين المناطق، حيث أعطت تخصيص الموارد والاستثمار الأولوية للمناطق الأكثر تطوراً مثل طرابلس وبرقة. وساهم التوزيع غير المتكافئ للثروة والفرص إلى التظلمات والتوترات بين المجتمعات المهمشة، مما سلط الضوء على الحاجة إلى سياسات إنمائية أكثر شمولاً وإنصافًا.

على الرغم من عهدها الأول بتوحيد البلاد تحت ظل الدولة الواحدة والموحدة، واجهت الفيدرالية في المملكة المتحدة الليبية العديد من التحديات التي أدت في النهاية إلى سقوطها. إنّ مركزية السلطة في عهد الملك إدريس السنوسي وعلاقاته الوثيقة مع القوى الغربية أدت إلى تهميش المصالح الإقليمية وأثارت الاستياء بين بعض الفصائل القبلية والسياسية. علاوة على ذلك، أدت المحسوبية المتصورة للملكية تجاه مناطق معينة إلى تفاقم التنافسات والتوترات الإقليمية، مما أدى إلى تقويض تماسك النظام الفيدرالي. أدى اكتشاف احتياطيات النفط في أواخر الخمسينات من القرن الماضي إلى زيادة توتر الإطار الفيدرالي، حيث اشتدت المنافسة على ثروة الموارد وسعت الحكومة المركزية إلى تأكيد السيطرة على عائدات النفط. وتسببت مركزية القوة الاقتصادية إلى تفاقم الفوارق والتظلمات الاجتماعية والاقتصادية، مما أدى إلى تأجيج الدعوات إلى الإصلاح السياسي وزيادة الحكم الذاتي الإقليمي ما أدى في النهاية للإلغاء الفيدرالية نهائياً لإثبات سيطرة الملك على مختلف أراضي الدولة في عام 1963. وهو ما أعقب عنه في عام 1969 سقوطه كنتيجة لانقلاب عسكري بقيادة معمر القذافي، ما أدى في النهاية لإلغاء المملكة الليبية وبداية حقبة جديدة من الحكم الاستبدادي المركزي المتشدد[58]. وقام نظام القذافي بتفكيك المؤسسات وهياكل الحكم، ودمج السلطة بأكملها في أيدي الحكومة المركزية وقمع الحكم الذاتي الإقليمي.

[58] Ronald Bruce St. John, Historical Dictionary of Libya (Lanham, MD: Scarecrow Press, 2008), p. 94.

## الإرث والدروس المستفادة من المملكة المتحدة الليبية

يواصل إرث الإتحادية في المملكة المتحدة الليبية صداه في المشهد السياسي المعاصر في البلاد اليوم، ويعمل كنقطة مرجعية للمناقشات حول الحوكمة واللامركزية والوحدة الوطنية. فعلى الرغم من زوالها النهائي، فلازالت تقدم التجربة الفيدرالية السابقة دروسًا يستخدمها الكثير من صناع القرار اليوم للتنقل في الديناميكيات القبلية والإقليمية المعقدة في البلاد بهدف بناء هياكل حكم شاملة. ولكن من أهم الدروس المستفادة من المملكة المتحدة الليبية أهمية تحقيق التوازن بين المركزية واللامركزية في الحكم. بينما سمحت الفيدرالية بتكييف الهويات الإقليمية والاستقلالية، ساهمت المركزية المفرطة في ظل النظام الملكي في المظالم والتوترات بين المجتمعات المهمشة. علاوة على ذلك، فإنّ تجربة الفيدرالية في المملكة المتحدة الليبية تؤكد الحاجة إلى عمليات صنع قرار شفافة وشاملة تشمل جميع أصحاب المصلحة في تشكيل السياسات والأولويات الوطنية. إنّ التعددية السياسية الحقيقية والحكم التشاركي عاملان ضروريان لتعزيز الثقة والشرعية والمساءلة في جهود إعادة الإعمار في البلاد اليوم خاصة بعد الصراع. وأيضاً فإنّ الفيدرالية وعن طريق الآثار الاجتماعية والاقتصادية تسلط الضوء على أهمية تخصيص الموارد العادلة وسياسات التنمية التي تعالج التباينات الإقليمية وتعزز النمو الشامل.

## إلغاء النظام الفيدرالي

لا يزال حلّ النظام الفيدرالي في المملكة المتحدة الليبية قضية مثيرة للجدل، وما أثار جدلنا نحن خاصة هو مدى حضور النفوذ الخارجي وتأثيره في هذه المرحلة التي تعتبر بالهامة في تاريخ البلاد، وطال تركيزنا النفوذ البريطاني[59]. في حين لعبت عوامل مختلفة، بما في ذلك الاعتبارات الاقتصادية والديناميكيات القبلية، دورًا هاماً أيضاً، إلاّ أنّ تشابك المصالح الأجنبية واختلاف المصالح الإقليمية، مثل تأمين الوصول إلى موارد النفط، قد تكون إحدى الأسباب المساهمة أيضاً في إلغاء النظام الفيدرالي في المملكة المتحدة الليبية الشابة. وبينما تتكشف المناقشة، يصبح من الواضح أنّ التفاعل بين المصالح البريطانية، ودوافع الملك إدريس السنوسي، والديناميكيات

[59] D. Vandewalle, Libya since Independence: Oil and State-Building (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2011), p. 125.

الداخلية داخل المملكة تأخذ شكل مساري وهيكلي واضح أكثر من كونها مجرد "مصالح اقتصادية"، ما يثير الشبهات حول سلسلة من المواضيع على رأسها القضية القومية المتعلقة بإلغاء النظام الفيدرالي.

برر الملك إدريس السنوسي إلغاء النظام الفيدرالي في شكل "رؤية لتعزيز الوحدة والتماسك الوطني"[60]، ولكن فالتنوع القبلي في ليبيا متشابك وعديد وغير متصل (حتى اليوم)، وهو هيكل معقد وغير مستقر يختلف تأثيره وشكله من لحظة لأخرى، وهو يعتبر مصدر مهم للثراء الثقافي وبالتالي لا يمكن إلغاءه (أو محاولة ذلك عن قصد أو غير قصد)، ولا يمكن أيضاً السيطرة عليه في شكل كيان واحد، فالعائلات العديدة تختلف حتى في المدن فما بالكم بالقبائل التي تربّت على حمل لقب أجدادها الذين سكنوا المناطق التي يقطنون فيها اليوم (أو سابقاً كنتيجة للتهجير)، ولذلك عند القول أنّ من مصلحة القبائل ونحن إلغاء الفيدرالية والبثّ في الوحدة فهنا تطرح أسئلة، إذا كانت الوحدة تتشكل في شكل فيدرالي يضمن سلطة أخوتنا هؤلاء من القبائل، فماذا يعني الملك من ذكره للوحدة، ألم تكن الفيدرالية هي سلفاً الشكل الوحيد الذي قاموا عليه أجدادنا، أم أنه يرمّز للوحدة في شكل رمز آخر، ألم نتفق في إعلان الدستور لسنة 1951 أن نتشارك السلطة كما تفعل الإمارات وأمريكا الشمالية وألمانيا منذُ فجر تاريخها، أم أنّ الملك يقترح شكل فيدرالي آخر للحكم. يا سادة نحن بالمستغربين، ألم يؤدي الهيكل الفيدرالي عمله المطلوب والمتفق عليه بيننا جميعاً، ورضينا به، من خلال منح القدر المحترم والمناسب من الحكم الذاتي للسلطات الإقليمية المتميزة على بعضها في شكل حكم نموذجي ومركّب لمختلف المناطق المؤسسة بإجماعها لهذه الدولة، ألم يؤدي هذا الإعلان (إلغاء الفيدرالية) إلى إدامة الانقسامات على طول الخطوط القبلية، ما أعاق الجهود الرامية إلى صياغة هوية وطنية متماسكة، فإذا لم يحل أي مشاكل، فإذاً ما كان هدفه فإننا مستغربين، نحن نقترح المشاريع القومية لاعتقادنا أنها تهدف لإفادة الوطن والمواطن، ولكن فإذا أوضح لنا التطبيق العملي لهذه المقترحات أنها لا تفيد أحد فما غاية الاستمرار بها، ألا يجب علينا محوها من تاريخنا أم أنها استثناء فقط لأنّ صاحبها الملك وأنّ الملوك حشاهم لا يخطؤون.

ما يمكننا أن نستنتجه وحيد، تحقيق التوازن بين مطالب تقرير المصير وضرورة الحكم المركزي لا تتمثل إلاّ في شكل فيدرالي ذي بيان اتحادي واضح النيات يوضحها الدستور، وإذا كان إعلان الملك بالقول إنّ مشروعه يعني

[60] عبد الكريم الزامل، ملكية المؤسسة الفيدرالية: دراسة في مرحلة ما قبل الانقلاب في ليبيا، (بنغازي: دار المعرفة، 2010)، ص. 75.

بالوحدة إذاً فيجب أن تكون الفيدرالية، ولكن فالواقع عكس ذلك، فهو واضح البيان والنية، فقد أعلن حينها النظام المركزي الذي لا مبرر له. ومن خلال إلغاء النظام الفيدرالي، أهدف الملك (بقصد أو غير قصد) للقضاء على البناء الاتحادي الذي حافظ على الاستقرار والهدوء والسلام بين مختلف قبائلنا وعشائرنا وعائلاتنا، والأكثر بين مختلف أفرادنا الذين يؤدون مهامهم في المؤسسات التابعة للدولة، فكانوا سابقاً تحت الأنظار عندما يعلنون قرار تشريعي يتعرّض للولايات منفردةً، فتقف لهم الولايات كدرع يمنع القرارات الباطلة والفاسدة، أمّا اليوم، فكلنا يُتلاعب بنا ونعلم أنهم يتلاعبون بنا وإنما لمن نتجه، لا أحد.

**المشهد الاجتماعي والسياسي في مرحلة ما بعد الإلغاء**

كان إلغاء النظام الفيدرالي بمثابة إعلان عن حقبة جديدة من الحكم المركزي في عهد الملك إدريس السنوسي، لكنه عجّل أيضاً بتغييرات عميقة في المشهد الاجتماعي والسياسي في ليبيا. فكان توطيد السلطة في أيدي النظام الملكي بمثابة خروج عن النموذج اللامركزي الذي ميّز هيكل الحكم في المملكة. ورغم أنّ هدف الملك من ذلك قد يكون تعزيز الوحدة الوطنية والاستقرار (بحسن نية)، إلاّ أنّ مركزية السلطة في عهد الملك إدريس أثارت مخاوف بشأن تركيز السلطة وتهميش الأصوات المعارضة داخل الساحة السياسية.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الملك إدريس السنوسي لإظهار القوة والاستقرار، إلاّ أنّ التوترات الأساسية كانت تغلي تحت السطح، وتغذيها المظالم المتعلقة بالتهميش السياسي وعدم المساواة الاقتصادية التي بدأت تزيد وبشكل خاص في الستينات. وعلى الرغم من أنّ إلغاء النظام الفيدرالي كان يهدف ظاهريًا إلى "تعزيز الوحدة الوطنية"، إلاّ أنه وعلى نحو متناقض، أدى إلى خنق سبل التعبير الديموقراطي والاستقلال القبلي ما أدى للكراهية على الجانب المحلي وهو ما حاول الملك البدء بحله في شكل تقديم تنازلات لعديد من هذه القبائل، إلاّ أنّ ذلك لم يوقف مشاعر الحقد والبغض للهيكل المركزي الذي قام بعد ذلك. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الملك إدريس السنوسي لإبراز هوية وطنية موحدة، ظلت البلاد منقسمة بشدة على أُسس قبلية التي مشاكلها لا زالت مستمرة للحين. ومن المفارقة أنّ إلغاء النظام الفيدرالي، رغم أنه كان يهدف ظاهرياً إلى تعزيز التماسك، إلاّ أنه

أدى إلى اشتداد الخصومات القبلية وعزز سياسات الهوية القبلية والانقسام القبائلي[61]. علاوة على ذلك، أدى إلغاء النظام الفيدرالي إلى تفاقم التوترات القبلية التي كانت مشاكلها سابقاً تُحل مع الجهة التشريعية التابعة للولاية (الجمعية التشريعية القائمة في الولايات)، مما أدى إلى تقويض الجهود الرامية إلى صياغة هوية وطنية متماسكة التي كانت تتزايد مخاصماتها بتزايد المساحات وتباعدها عن بعضها البعض. ومع تزايد التطلعات إلى تقرير المصير والحكم الديموقراطي، سيجد الملك إدريس السنوسي نفسه متورطاً في صراع طويل مع قبائل ومجموعات قبلية وعشائرية فرداً أو جماعةً من أجل التحرر من القوى الداخلية والخارجية التي أطلقت عنان التشميل والتعميم تحت ظل المركزية، ما سهّل على الأجانب التدخل ودعم الجماعات الرجعية المسماة لاحقاً "الضباط الأحرار"[62].

**التفاوتات الاقتصادية واستغلال الموارد**

أدت المركزية في عهد الملك إدريس السنوسي إلى مفارقات عديدة تسببت حتماً في الإضرار بشكل الدولة الذي قامت عليه المملكة المتحدة الليبية، تأخذ هذه الفوارق شكلين: الشكل الأول يكون في إدامة الفوارق الاقتصادية، وهي فوارق سهلت استغلال الموارد الطبيعية في البلاد من قبل جهات خارجية، بما في ذلك لا الحصر شركات النفط البريطانية. وفي حين عهد توطيد السلطة بالاستقرار وفرص الاستثمار، فقد أدى أيضاً إلى ترسيخ نظام رأسمالية المحسوبية ومحسوبية النخبة، مما أدى إلى إثراء قلة محظوظة على حساب الأغلبية المهمشة. إنّ إرث الاستغلال الاقتصادي هذا وسوء إدارة الموارد من زرع بذور السخط، وغذى المظالم، وكان سبباً في عدم اهتمام الشعب به بشكل كبير نظراً لأنّ منافعه لم تكن بالملموسة (حتى اليوم)، فهو ظل في أيدي مجموعات قليلة، ما أدى في النهاية لسيطرة شديدة على هذا المصدر، السيطرة المركزية على النفط أدت لإدارة اقتصادية نلاحظها اليوم كانت موجودة وبنفس الشاكلة في عهد المملكة، وهو ازدياد ثراء العاصمة على حساب المدن الأخرى، وأنّ المواد الدستورية المُدرجة في أشكال كعواصم لكذا أو ذلك فهي تسميات شكلية فقط ولا تعني

[61] قد يرى البعض أنّ الانقسام القبائلي ليس بالمهم، أو بالرجعي كما يعتبره القذافي، إلاّ أنّ القبائل هي مكوني المجتمع ومؤسسيه، بخاصة في الدول العربية كدولتنا، فهي مكوّنة في الأساس من قبائل وليسوا شعوب، ولذلك يتم القول بالقبائل المكونة وليس بالشعوب المكونة، نظراً لأنّ القبيلة تختلف عائلات نسبها، ولكنها تتحدث لغة واحدة، أمّا الشعوب فهي قد تأتي من نفس العائلة إلاّ أنّ لغاتها مختلفة.

[62] مجموعة متطرفة من الضباط التي تؤمن بالقيم الشيوعية والاشتراكية والقومية العربية الاشتراكية.

شيئاً على أرض الواقع، فحتى المواد الدستورية لم تكن صادقة في موضوع التوزيع العادل للثروات، وتُركت طرابلس لتتمتع بالامتيازات في شكل عاصمة مركزية، وتمتعت بنغازي بامتيازات شكلية فقط، أمّا فزان، فهي متأخرة وبقت متأخرة. ولذلك فإنّ عديد من المشاريع تركّزت في عاصمة الإقليم الغربي في شكل مشاريع "استثنائية" ما أدى في النهاية لإبطاء المشاريع الأخرى، وقد يردّ البعض علينا في هذه الشاكلة أنّ "المملكة الليبية قد بدأت بإعمار كافة المدن الليبية بدون استثناء"، إلاّ أنّ هذه الادعاءات غير صحيحة، فالمشاريع كانت سلفاً قائمة على يد الولايات الثلاث السابقة وعديد منها لم يتغير وبل لا زال نفسه بدون تغيير عن تلك التي كانت الحكومات الولائية مسؤولة عنها، فهي من قامت بهذه المشاريع في الأساس واستلمتها الحكومة المركزية لاحقاً بعد قرار الملك بإلغاء الفيدرالية.

الشكل الثاني: هو الاهتمام التاريخي للإمبراطورية البريطانية في شمال أفريقيا، إلى جانب ضروراتها الاستراتيجية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي قد أرست على أساسه مبادرات للمشاركة النشطة في المملكة المتحدة الليبية. وفي قلب هذه الأهداف البريطانية يكمن السعي لتحقيق أمن الطاقة، فمع ظهور ليبيا كلاعب رئيسي بسبب احتياطاتها النفطية الهائلة، أُعيد النظر في قائمة المصالح مع هذه الدولة الناشئة. شكّل النظام الفيدرالي، بهيكله الإداري اللامركزي متعدد الوحدات، تحديات أمام شركات النفط عامة والبريطانية خاصة التي تسعى إلى صفقات استخراج مواتية. ولذلك، فإنّ احتمال وجود سلطة مركزية، حمل في طياته وعدًا بتبسيط المفاوضات وضمان وصول هذه الشركات إلى الثروة النفطية الليبية.

ومن المرجح جداً أنّ الحكومة البريطانية، التي أدركت أهمية ليبيا الاستراتيجية، استخدمت مزيجاً من الضغوط الدبلوماسية والحوافز لتشجيع الملك إدريس السنوسي (بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق المشاورات أو النقاشات الدولية) على إلغاء النظام الفيدرالي. وربما تم استغلال الحوافز الاقتصادية والدعم العسكري والضمانات السياسية للتأثير على عملية صنع القرار لدى الملك لصالح الحكم المركزي. بالإضافة إلى ذلك، ربما لعبت وكالات الاستخبارات الأجنبية دورًا سريًا في تقويض الهيكل الفيدرالي من خلال مفاقمة الخصومات القبلية أو تقديم دعم ضمني للقوات المركزية داخل الحكومة الليبية، وهي نقاط مهمة يجب النظر فيها لأنها ممكنة جداً.

ولعبت المناورات الدبلوماسية للحكومة البريطانية دورًا محوريًا في تشكيل مسار الأحداث التي أدت إلى إلغاء النظام الفيدرالي في النهاية. فتم استخدام القنوات الدبلوماسية لممارسة الضغط على الملك إدريس السنوسي وتحفيز التوافق مع المصالح البريطانية "الاقتصادية". من الممكن جداً أنه قد تم استغلال العديد من الحوافز الاقتصادية

والدعم العسكري والضمانات السياسية للتأثير على عملية صنع القرار بشكل عام. فقد كانت إمكانيات بريطانيا العظمى آنذاك لا زالت مؤثرة في دول افريقيا والشرق الأوسط بشكل كبير وملحوظ[63].

وبعيداً عن الاعتبارات الاقتصادية المذكورة أعلاه، كانت لدى الحكومة البريطانية ضرورات استراتيجية متجذرة في الاستقرار والأمن الإقليميين. إنّ موقع البلاد الجغرافي المتمثل في شمال إفريقيا، إلى جانب قربها من طرق الشحن الرئيسية والنقاط الجيوسياسية الساخنة، جعلها لاعبًا حاسمًا في حسابات السياسة الخارجية البريطانية والدولية بشكل عام، وهو عامل اعتمدت عليه عديد من الدول بينها الإتحاد السوفياتي وبريطانيا وأمريكا، فسيطرة أحدهما على بلادنا عنى لهم السيطرة على أمن هذه المناطق واستخدام مناطقنا في تهديد أعداء هذه الدول، فكما دعم الإتحاد السوفياتي معمر القذافي كضمان لحليف في منطقة شمال افريقيا، وبريطانيا كضمان لاقتصاد مفتوح ولا يمكن ابطاء نتائجه. وكان النظام المركزي الذي أعلنه الملك حينها، متّسماً بالانقسامات الداخلية والمنافسات القبلية، ما سهّل على هذه الدول كلها أو بعضها التدخل فينا، ما نتج عنه بقاء الملك إدريس السنوسي خارج الخارطة (حرفياً ومجازياً[64])، رحمه الله وعز ثراه.

إنّ إلغاء النظام الفيدرالي في المملكة المتحدة الليبية مثّل وبشكل واضح كنتيجة، لحظة محورية في تاريخ الأمّة بأكملها وأثر فينا جميعاً، ففي حين كان الهدف منها تعزيز الاستقرار والوحدة الوطنية، فإنّ مركزية السلطة في عهد الملك إدريس السنوسي أرست الأساس للتحديات المستمرة للحكم الاستبدادي والانقسام والتدخل الخارجي في شؤون الدولة وبل تسهيل ذلك أيضاً. أدى إلغاء النظام الفيدرالي في المملكة المتحدة الليبية إلى حدوث تداعيات اجتماعية وسياسية عميقة ملموسة في مجتمعنا اليوم.

أخيراً وليس آخراً، التدخل الدولي والحرب بالوكالة كدليل: إنّ تقاطع إرث النفوذ الأجنبي داخل البلاد اليوم مع منافسات جيوسياسية واسعة النطاق، نراها اليوم في شكل نزاعات دول أكثر من كونها نزاعات وطنية، هي

---

[63] يُمكن ادراج تأثير الفراشة (Butterfly Effect) كتأثير علّة. فقد يكون سبب الغاء النظام الفيدرالي هي ضغوط شركات النفط العالمية للاستثمار داخل البلاد، ما أدى في النهاية لأحداث متطورة استمرت ليومنا هذا، فهو يعني أنّ الحدث الصغير يؤدي لحدث كبير ومزلزل، ولكن فأمر ذلك وحده مستبعد، فيجب أن تكون حكومة أجنبية متدخلة في القضية، والحكومة الوحيدة التي احتكت بنا سابقاً وبشكل مشتبه به هي بريطانيا العظمى.

[64] مُنع صاحب العرش ادريس السنوسي من زيارة ليبيا بعد انقلاب القذافي، في خطاب بتاريخ 7 سبتمبر 1969 بعد نجاح انقلابه على السلطة التشريعية الملكية، فقد نفاه.

أسباب واضحة تعني بالشبهات، وهي أسباب نركز عليها كسبب لإلغاء شيء مقدس لنا، وهو الإتحاد، الذي يعني الوحدة، فهو كله نتيجة لأحداث غابرة، يمكن ملاحظتها في الأجزاء الآنفة من هذه الأوراق، التي نلاحظ بها وبشكل خاص سعي القوى الاستعمارية السابقة والقوى الإقليمية، للسيطرة على الأصول الاستراتيجية للبلاد، وسعت بشكل خاص لتحقيق أجنداتها الجيوسياسية. ما يتركنا فارغي الوفاض، ملعوبين من الخارج والداخل، في شكل فساد قومي جيوسياسي[65].

## الاستنتاجات والاستطلاعات

إنّ تاريخ النظام الفيدرالي في ليبيا هو تاريخ رائع في نظر اغلب الليبيين، وهو يعود إلى عام 1951. وقبل هذا الوقت وتحديداً في 1911 كانت ليبيا تحت الحكم الإيطالي، وفي العام 1951 منحت الأمم المتحدة الاستقلال لليبيا مع هيكل فيدرالي قائم وهو المملكة المتحدة الليبية. كان هذا يعني أنّ كل منطقة داخل البلاد سيكون لها حكومتها الخاصة، بينما لا تزال جزءًا من حكومة وطنية شاملة بقيادة الملك إدريس السنوسي الأول ملك برقة.

سمح هذا الشكل الجديد من الحكم بمزيد من الاستقلالية المحلية أكثر من أي وقت مضى وساعد على خلق الاستقرار الاقتصادي في معظم أنحاء شمال إفريقيا في هذه الفترة الزمنية، بالإضافة إلى توفير تمثيل أكبر لليبيين من جميع المناطق الذين أصبح لديهم إمكانية الوصول إلى حكوماتهم الإقليمية بدلاً من الاعتماد على ممثليهم المباشرين.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، حصل تغيّر قاده رئيس الدولة نفسه، وهو الملك إدريس السنوسي. وأدّى هذا التغيير إلى حلّ النظام الاتحادي والبتّ في نظام المحافظات (المتحدية اللامركزية – راجع جزئية "في أنواع الدول الفيدرالية").

[65] نقصد بمصطلح "الفساد القومي الجيوسياسي" هو الفساد الذي يحرّك من قوى أجنبية بدون علم المجتمع المحلي.

"يسرّني... أن أُعلن للشّعب اللّيبي الكريم انتهاء العمل بشكل الحكم الاتّحادي والبدء رسميًّا في نظام الوحدة الشّاملة.... هذا الأملُ الوطنيّ الكبير ..... والأمنية الغالية... إنّ الوحدة هدفٌ جديد من أهدافنا الوطنية... فهي ثمرة طيّبة للجهاد".

هكذا عبّر يوم 26 من شهر إبريل 1963 الملك إدريس السنوسي، مُعلنًا في هذا اليوم انتهاء النّظام الفيدرالي في البلاد، وكان هذا بعدما عرضت حكومة محي الدين فكيني تعديلاً دستورياً أقرّه مجلس النّواب ومجلس الشّيوخ والمجالس التشريعية بالولايات الليبية الثلاثة.

بعد استقلالها في العام 1951 كانت المملكة تنقسم إلى 3 ولايات هي ولاية طرابلس وولاية برقة وولاية فزان، تمتّعت كل ولاية من الولايات الثلاث بالحكم الذاتي من خلال حكومة إقليمية بالإضافة إلى مجلس نيابي محلي. ولاية طرابلس هي الولاية الأكثر سُكاناً والأصغر مساحة من بين ولايات المملكة الليبية الأخرى، أمّا فزان فهي الولاية الأقلّ سكاناً، في حين كانت ولاية برقة الولاية الأكبر مساحة من بين ولايات المملكة الليبية. كانت تتمتع ولاية طرابلس بمساحة تبلغ حوالي 276,000 كم²، بينما ولاية برقة بمساحة 850,000 كم²، يليهما ولاية فزان بمساحة 631,000 كم². وبعد التعديلات الدستورية لعام 1963 تمّ حلّ هذه الولايات الثلاث التي تتألف منها المملكة الليبية وتشكّل بدلاً منها 10 محافظات جديدة هي محافظة البيضاء، الخمس، أوباري، الزاوية، بنغازي، الجبل الأخضر، غريان، مصراتة، سبها، طرابلس.

قرّر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصّه، ووافقت المجالس التشريعية على الأحكام الواردة فيه المتعلقة بتعديل شكل الحكم الاتحادي، وقد صدّقنا عليه وأصدرناه.

مادة (1) يُلغَى النظام الاتحادي بالمملكة الليبية. ويستعاض عنه بنظام الدولة الموحدة على الوجه المبين بالدستور وهذا القانون.

مادة (2) تعدّل المواد 2 - 3 - 26 - 40 - 44 - 45 - 68 - 71 - 79 - 84 - 85 - 90 - 94 - 96 - 98 - 100 - 101 - 102 - 103 - 107 - 109 - 125 - 126 - 130 - 172 - 198 - 200 من الدستور، وذلك بالصيغة المبينة في الملحق رقم (1) المرافق لهذا القانون.

مادة (3) يستبدل بعنوان كل من الفصلين التاسع والعاشر العنوان التالي:

النظام المالي والإدارة المحلية، ويُلغى عنوان الفصل الثالث بفرعيه الأول والثاني.

مادة (4) 1. تلغى المواد 36 - 37 - 39 - 95 - 173 - 174 - 175 - 199 من الدستور.

2. وتُلغى المواد الواردة في الفصول الثامن والعاشر والثاني عشر من الدستور ويستعاض عنها بالمواد المبينة على التوالي في الملاحق رقم 2 - 3 - 4 المرافق لهذا القانون.

مادة (5) تحذف الكلمات اتحادي والإتحاد والإتحادية والمتحدة أينما وردت في الدستور.

مادة (6) على الوزراء كل فيما يخصّه تنفيذ هذا القانون. ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

كما وجاء في الوثيقة التوضيحية المصاحبة التي وقّعها رئيس الوزراء محي الدين فكيني في 7 ديسمبر 1962 التي عُدّل فيها الدستور على مقتضى ما جاء بالقانون رقم 28 لسنة 1962، وأنجزت الحكومة مشروع القانون الحالي تحقيقاً لما كان يصبو إليه الملك إدريس السنوسي وقتها.

بقي كلاً من مجلس النواب والشيوخ على ما هما عليه، كان مجلس الشيوخ الذي بقيَ بعد إنهاء نظام وشكل الولايات الثلاث مُشكلةً حقيقية على الملك إدريس السنوسي وإدارته، وعلى اعتبار أنّ الدولة الملكية الموضوعة من قِبله تعبّر عن اتحاداً مبنياً على المركزية، فقد كانت في هذا المجلس الولايات على قدم المساواة أمام بعضها بعضاً، فكان الانتقال إلى نظام المركزية من شأنه أن يغيّر الأساس الذي شُكل بمقتضاه هذا المجلس، فغدت القاعدة لهذا التشكيل الجديد هي تعيين جميع أعضاء مجلس الشيوخ إذْ أنه الأداة السياسية الأساسية للبلاد إلى جانب أعضاء مجلس النواب. وحُدّد بذلك عدد أعضاء مجلس الشيوخ بأربعة وعشرين عُضواً وهو نفس العدد الذي كان يحتويه مجلس الشيوخ من قبل، كما تمت مراعاة عدم الاستكثار.

أمّا بالنسبة للإدارة المحلية، فقد حُذفت مواد الفصل العاشر من الدستور بشأن الولايات إذْ لم يعُد محل للإبقاء على نظام الولايات في ظلّ المركزية، واستعيض عنه بنظام قسّمت بمقتضاه المملكة الليبية إلى وحدات إدارية. ومن المفهوم أنّ القانون المنظم لهذه الوحدات الرئيسية سينصّ على تقسيم كل وحدة إلى أجزاء أخرى حسبما تستدعيه الحاجة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أُلغيت المجالس التشريعية والإدارية الخاصة بالولايات ورؤى جواز تغييرها بمجالس محلية وبلدية في الوحدات الإدارية الجديدة.

وعن السلطة التنفيذية فإنّ الرئيس الأعلى لها هو الملك، استمراراً للوضع الحالي يحكم بواسطة وزرائه، وغدى اختصاص مجلس الوزراء طبقاً للوضع الجديد شاملاً كلّ بقاعِ الدولة في جميع الأعمال التنفيذية، وألغيت تباعاً لذلك المجالس الإدارية في الولايات وانتقلت كافة اختصاصاتها إلى مجلس الوزراء الذي هو نفسه لا يتغير، فالوزير هو نفسه هنا وهناك، في مختلف بقاع الدولة.

وفيما يتعلّق بالسلطة القضائية في الدولة فتتولاها المحكمة العليا، والمحاكم الأخرى من مدنية وشرعية وغيرها على اختلاف درجاتها وتصدُر أحكامها وِفق الدستور والقوانين وباسم الملك.

نودّ أن نُشير أيضاً إلى أنّ مِن بين ما أتى به التعديل الدستوري الجديد:

تنصّ المادة 40 من الدستور على أنّ "السيادة للأمة والأمة مصدر السلطات" ولمّا كانت السيادة بحسب نظرهم هي لله فعُدّل النصّ، فجرى تعديله بالنص "السيادة لله وهي بإرادته تعالى وديعة للأمّة، والأمّة مصدر السلطات".

وعدّلت تبعاً لذلك المادة 44 بالصيغة الآتية:

"مع مراعاة ما جاء بالمادة 40 فإنّ السيادة أمانة الأمّة للملك محمد إدريس المهدي السنوسي ثم لأولاده الذكور من بعده الأكبر فالأكبر طبقة بعد طبقة".

أمّا باقي النصوص المعدّلة فمنها:

1. عدّلت المادة 68 التي تنصّ على أنّ "الملك هو القائد الأعلى لجميع القوات المسلحة الليبية" فرؤى إيضاح ما ينصرف إليه تعبير "القوات المسلحة" إذْ أنها تشمل الجيش وقوات الأمن معاً وفي هذا إقرار للحالة الآنفة قبل التعديل، كما أوضحت المادة بعد تعديلها مهمة هذه القوات المسلحة، وهي حماية سيادة البلاد وسلامة أرضها وأمنها.
2. كما عدّلت المادة 71 التي تنصّ على حقّ الملك في إنشاء الألقاب والرتب والأوسمة وغير ذلك من شاراتِ الشرف، والثابت أنّ المقام السامي لم يستعمل حقّه منذ فجر الاستقلال حتى الآن في منح الرتب المدنية كرتبة الباكوية والباشوية وفضلاً عن ذلك فإنّ هذه الرتب المدنية لم تعُد تُلائم تطور العصر الحديث، ومن ثمّ فإذا عدّل النص بما يحقق هذه الغاية ويُساير السياسة الموضوعة من قبل الملك وإن كان ذلك أمراً مقبولاً من قبله، ويتماشى مع الملك وقواعده.
3. كما وعدّلت كذلك صياغة المادة 79 التي تشير إلى أنّ رئيس الوزراء والوزراء يقسِمون اليمين أمام الملك قبل تولّيهم أعمال مناصبهم، فلم تُبين المادة صيغة حِلف اليمين، ورؤى تكملة هذا النقص بالنص على هذه الصيغة صراحة.
4. وكذلك الشأن في المادة 90 التي حددت الأعمال المحظور على الوزراء مباشرتها إبّان شغلهم لمناصبهم، فعدّلت هذه المادة بحيث أصبحت تتناول في مدلولها حظر التصرف بالبيع أو المقايضة من جانب الوزير شيء من أملاكه للدولة.

5. وعن المادة 102 فعدّلت صياغتها بما يجيز للمرأة الليبية أن تمارس حقّ الانتخاب وِفق الشروط التي يضعها القانون، وقد اتجهت التشريعات الحديثة إلى إعطاء المرأة حقّها الطبيعي في المشاركة في الحياة العامة بما يجعلها تشغل بعض الوظائف العامة، وفتحت لها الجامعات الليبية أبوابها.

وضُبطت الصياغة الفنية لبعض المواد منها المادة 85 التي تنصّ على أنّ "توقيعات الملك في شؤون الدولة يجب لنفاذها أن يوقّع عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصون، ويستثنى من ذلك المرسوم الذي يتضمن تعيين رئيس الوزراء وإعفائه من منصبه فيوقعه الملك وحده، والمراسيم التي تعيّن الوزراء أو تعفيهم من مناصبهم فيوقّعها الملك ورئيس الوزراء".

ولمّا كان الملك يوقّع وحده على أداة التعيين بالنسبة لرئيس الوزراء، فتوصف هذه الأداة من الناحية الفنية الدستورية بأنها "أمر ملكي" وليست بمرسوم. كما أنّ عبارة "ويستثنى من ذلك" الواردة في ذات المادة قد تشعر بأن الملك ليس له أن يُصدر أي أمرٌ ملكي إلاّ في حالة تعيين رئيس الوزراء، وهذا غير صحيح، وغير مقصود، إذْ أنه في صحيح القانون يجوز للملك إصدار أوامر ملكية أخرى غير الأمر الصادر بتعيين رئيس الوزراء.

وألغيت بعض المواد.

1. أمّا نتيجةً للتعديل الدستوري المستحدث كإلغاء المواد من 141 إلى 158 بشأن المحكمة العليا الإتحادية، إذْ استعيض عنها بمواد أخرى في الفصل الثامن من الدستور المتضمن للسلطة القضائية، تناولت المحكمة العليا والمحاكم الأخرى والنيابة العامة وكإلغاء المواد الواردة في الفصل العاشر الخاص بالولايات، وألغيت "الولايات" واستعيض عن مواد هذا الفصل بمواد أخرى بشأن الإدارة المحلية.
2. وأمّا لأنّ بعض المواد استنفذت أغراضها كما هو الشأن في المواد الواردة في الفصل الثاني عشرَ من الدستور، وهي تتضمن الأحكام الانتقالية والأحكام الوقتية، واستعيض عن هذه المواد الملغاة بمواد أخرى تناسب مُقتضى الحال، فمثلاً:

فيما يتعلّق بمجلس الشيوخ القائم فإنه يتعين إعادة تشكيله ليتلاءم مع الأسس الجديدة ولما كان ذلك يستغرق بعض الوقت، فرؤى من المصلحة ضماناً لاستمرار عمل الهيئات التشريعية أن يظلّ مجلس الشيوخ قائماً بتشكيله الحالي إلى أن تنتهي مدّة عضوية كل من أعضائه.

نصل وفي شكل دراسة واضحة للنتائج المنصوصة في أجزاء مختلفة من هذه الأوراق لأنّ الوضع الحالي في البلاد اليوم هو نتيجة للتغيير غير المبرر وإلغاء النظام الفيدرالي الذي كان سارياً خلال المملكة المتحدة الليبية. قاد هذا

التغيير وكما نلاحظ الملك إدريس السنوسي، الذي بدّل الدولة الفيدرالية إلى دولة مركزية في وطن حديث النشأة، ما سهّل على الرجعيين (كمعمر القذافي) الوصول للسلطة نظراً لقصور الخط القانوني، ونقصد بالخط القانوني سهولة التلاعب بعقول الحكام والشعب نظراً لأنّ حكامهم قُلّصوا ما سهّل جداً الوصول إليهم، الذي هو ليس بشيء جديد في قادة البلاد اليوم، شخص وحيد قادر على القيام ببروتوكولات رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة ورئيس الدولة في آن واحد. وبالطبع كانت هذه الخطوات مساهماً هاماً في خطر الانقسام الذي كان يخشاه هو نفسه.

سمح النظام الفيدرالي الذي كان ساري المفعول خلال المملكة المتحدة الليبية بالحكم الذاتي لكل ولاية ليبية بما يتماشى مع فهمها الإستراتيجي لمنطقتها وسياساتها الخاصة لساكنيها. ونصّ الدستور الفيدرالي على التوزيع العادل للموارد والسلطة بين مختلف المناطق الليبية، مما ساعد على الحفاظ على الاستقرار والوحدة داخل البلاد. ولكن، فإنّ قرار الملك إدريس السنوسي أدى إلى إلغاء هذا النظام واستعاضته بنظام مركزي قاصر ومقيد الأنظار الذي كان له عواقب بعيدة المدى نبصرها اليوم. ولكن وكما لاحظنا في الأجزاء الآنفة من هذه الأوراق، فيرى البعض أنّ سبب إلغاء الملك إدريس السنوسي للنظام الفيدرالي هو الضغط الخارجي (البريطاني تحديداً)، فيلفظ بعض الخبراء أنّ النظام البريطاني ضغط على الحكومة الإتحادية لإلغاء النظام الفيدرالي للوصول للثروات النفطية بشكل أسلس والحصول على عقود أقل تعقيداً (يمكنكم الرجوع لجزئية "الخط القانوني" من نفس الجزئية التي تعلن أنّ قصور الخط القانوني بعد قرار الملك سهّل وصول الأشخاص للحكام ولكن على حساب بروتوكولات مكافحة الفساد والأفكار الانقلابية الاحتكارية -الديكتاتورية السلطوية-)، وهو ما سهّل على الانقلابيين العسكريين والأجانب من التلاعب بالثروة وأفكار الشعب، وهو ما نلاحظه بعد نفور الشعب على الملك برغم قيادته الحصيفة في بعض الجوانب الاقتصادية، نتيجته ليس فقط البناء المُنهار للدولة الليبية وإنما انهيار المخابرات الملكية والأعظم انهيار ثقة الشعب في قائده مرّتين (في انقلاب معمر القذافي وثورة فبراير).

إذاً، أدّت مركزية السلطة في ليبيا إلى تهميش وإقصاء العديد من الشعب، مما أدى في النهاية إلى الانقسام داخل البلاد. وكالعادة أصبحت الحكومة المركزية فاسدة وسلطوية بشكل متزايد، مما أدى إلى استياء واسع النطاق بين المواطنين. أدى الافتقار إلى التمثيل والمشاركة في عمليات صنع القرار إلى تفاقم التوترات بين مختلف المناطق الليبية.

علاوة على ذلك، أدت مركزية السلطة أيضًا إلى توزيع غير متكافئ للموارد، حيث تتلقى مناطق معينة معاملة تفضيلية على حساب مناطق أخرى. مما أدى ذلك إلى استياء بين المجتمعات المهمشة التي شعرت بالإهمال من

قبل الحكومة، وهو ما لعب على الوتر الحساس أثناء انقلاب معمر القذافي، الذي عهِد الشعب بوعود كاذبة بالثورة الصناعية والقيام بالدولة (وطرد الأجنبي ...إلخ)، التي نرى أنها كانت وعود وهمية وغير شريفة قضت بانهيار دولتنا والأعظم فقدنا لروحنا الوطنية مرتين.

إنّ الوضع الحالي في ليبيا هو وبشكل واضح نتيجة مباشرة لهذه الأحداث التاريخية. تنقسم البلاد الآن إلى عدة فصائل، تتنافس كل منها للسيطرة على الموارد والسلطة. وأدى عدم وجود حكومة وطنية قوية إلى خلق فراغ في السلطة اغتنمه مختلف الجماعات المسلحة والميلشيات والشخصيات ذات الأجندة.

إنّ الوضع الحالي في ليبيا اليوم هو نتيجة لهذه الأحداث التاريخية، التي أدت إلى إلغاء النظام الفيدرالي ومركزية السلطة. ولمعالجة هذه القضية، من الضروري إعادة النظام الفيدرالي، ولكن من الغلطان التفكير بإعادة النظام الفيدرالي السابق ودستور 1951، لأنّ بنية البلاد اليوم متفاوتة وليست كما السابق فقد تغيرت تماماً، وهذا يجعل تطبيق دستور المملكة الضعيف أمر خطير ومشكلة جدّية قد تؤدي لانفصال حقيقي على أرض الواقع. الملك ألغى النظام الفيدرالي بسبب بنية الدستور الضعيفة، ولذلك السبب، نحتاج لدستور قوي يمنع تغيير بنية الدولة الفيدرالية بأي شكل ومن أي طرف كان، إن لم يكن الشعب نفسه.

# تمهيد في مشروع الدولة

الأوراق الثالثة

لنتطرق لسياسة "البونتو[66]"، وهي ظاهرة تتم وبشكل متكرر لحين اللحظة ملاحظتها في العديد من مناطق الصراع حول العالم. تشير هذه السياسة إلى عناد الأطراف المتنازعة في السلطة، حيث يرفض الطرفان التفاوض مع بعضهما البعض وبدلاً من ذلك ينخرطان في سلوك لا يؤدي إلاّ إلى إثارة التوترات والفوضى وتصعيدها. وغالباً ما تُرى هذه السياسة في المواقف التي يوجد فيها انقسام تاريخي أو ديني أو عرقي عميق الجذور بين الأطراف المتنازعة، وحيث يكون لدى كلا الجانبين معتقدات أيديولوجية قوية بأنهم غير مستعدين للتنازل عنها.

يُمكن رؤية سياسة البونتو في العديد من النزاعات المختلفة حول العالم، بما في ذلك الصراع السوداني، والصراع في سوريا، والصراع في أوكرانيا -على سبيل المثال لا الحصر-. في كل حالة من هذه الحالات، لم تتمكن الأطراف المتنازعة من إيجاد طريقة للتفاوض مع بعضها البعض وانخرطت بدلاً من ذلك في سلوك عات أدى فقط إلى تفاقم الوضع.

يتمثل أحد التحديات الرئيسية في معالجة هذه السياسة: في إيجاد طريقة لجلب الأطراف المتعارضة إلى طاولة المفاوضات. غالبًا ما يكون قول هذا أسهل من فعله، حيث قد يكون الطرفان راسخين بعمق في معتقداتهما وقد يكونان غير مستعدين لتقديم تنازلات. ومع ذلك، هناك العديد من الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لكسر هذه السياسة وتشجيع التفاوض.

---

[66] البونتو: كلمة من اللهجة الليبية العامية (يصعب معرفة جذرها الأصلي)، تُستخدم بكثرة في غرب ليبيا. وتعني التعنّت. يُمكن اعتبارها سياسة حيث طرفان، يستفزان بعضهما البعض لأسباب قد تبدو منطقية، أو قد لا تبدو منطقية في الأساس -قد يغلبها السذاجة والتخلف-، لرفض حلول، تبدو لها غير مقبولة، ولا تتفق مع أيدولوجيتهما.

تمثل إحدى هذه الإستراتيجيات في خلق شعور مشترك بالهوية بين الأطراف المتعارضة. يمكن تحقيق ذلك من خلال إبراز القواسم المشتركة بين الأطراف، مثل اللغة أو الثقافة أو التاريخ المشترك، أو حتى من ناحية المشاريع الوطنية الإستراتيجية. فمن خلال التأكيد على هذه الخصائص المشتركة، من الممكن خلق شعور بالوحدة يمكن أن يساعد في كسر الحواجز بين الأطراف وتشجيع التفاوض.

استراتيجية أخرى هي خلق شعور من الاعتماد المتبادل بين الأطراف. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تسليط الضوء على الطرق التي يعتمد بها الأطراف على بعضهم البعض، مثل التجارة أو التعاون الاقتصادي. من خلال التأكيد على هذه العلاقات المترابطة، من الممكن خلق شعور بالمصلحة المتبادلة يمكن أن يساعد في كسر الحواجز بين الأطراف وتشجيع التفاوض.

مشروع الولايات المتحدة الليبية هو مثال ساطع على استراتيجية تسعى إلى كسر هذه السياسة، عن طريق تشجيع التفاوض بين الأطراف المتنازعة. فيهدف هذا المشروع إلى إنشاء نظام حكم اتحادي يجمع مناطق البلاد المختلفة ويشجع التعاون فيما بينها.

فيقوم مشروع الولايات المتحدة الليبية على مبادئ الفيدرالية الإثنائية[67]، وهي نظام فيه تتعاون وتتحد الأطراف بهدف التنمية الاقتصادية الشاملة. في هذا النظام، تتمتع المجالس الحكومية عن الولايات، بدرجة من الاستقلالية الاقتصادية والديموغرافية الإستراتيجية الإدارية، وهي ما يسمح لها -أي الولايات- بأن تكون قادرة على اتخاذ قرارات خاصة بمنطقتها عن طريق فهمها لأهلها والساكنين بها وتاريخهم المشترك، بينما تكون الحكومة المركزية مسؤولة عن اتخاذ القرارات الوطنية التي تؤثر على البلد ككل.

يسعى مشروع الولايات المتحدة الليبية إلى إنشاء نظام حكم فيدرالي تكون فيه مناطق البلاد المختلفة قادرة على العمل معًا والتعاون في القضايا ذات الأهمية الوطنية. تم تصميم هذا النظام لتعزيز التعاون والوحدة بين مختلف مناطق البلاد، والقضاء على سياسة التعنت التي كانت ولازالت عقبة رئيسية أمام السلام والاستقرار.

[67] الفيدرالية الإثنائية تم ذكرها في بداية هذه الأوراق، وهي مصطلح غير رسمي يُشير لشكل من أشكال الفيدرالية.

## انتهاك المبادئ

تقدم الولايات المتحدة الليبية وفي أكثر من جزئية من هذه الأوراق درساً مهماً حول ما يمكن أن يحدث عندما يتم تفويض السلطة إلى السلطات المحلية في بيئة غير مثالية، أي في غياب المبادئ المعيارية لسياسة توزيع السلطة التي يجب لسلطات الدولة أن تقرّها في الدستور، وهو ما نلاحظ فشل الدول الليبية فيه لثلاث مرة، في دستور المملكة الليبية اللاحق والكتّاب الأخضر ودستور 2017 (2016)، وهو عكس ما يتفق حصراً مع تطبيق الفيدرالية المتمثلة في المجلس الليبي (الكونغرس) والتي يُمكن ملاحظة أهمية وجودها السياسي في ظل الولايات المتحدة الليبية التي لا زالت واضحة المشاريع السياسية ولا تملئها الغرابة وعدم وضوح آلية توزيع السلطة بين ممثليها من السادة المحترمين من الشعب، والواقع أنّ حكام البلاد انتهكوا جميع المبادئ، فمنذ المملكة وتحديداً عند إلغاء الإتحادية كنظام في الدولة بدأ عصر اللامركزية الفوضوية[68].

اللامركزية الفوضوية هي التلاعب في موضوعات تقسيم وتوزيع السلطة بشكل أيديولوجي، وما يدخل في القول دون فعلاً أنّ السلطة اللامركزية تمثّل في شكل الملاحظات في السلطة الوحدوية الأساس لتوحيد الشعب الليبي[69]، وهو ما يثبت الواقع لنا أنه غير بصحيح وأنه حتماً تلاعب، فقد تلاعبوا بنا فرداً وجماعةً في هذه الموضوعات نظراً لأنها قليلة الحديث[70]، فلم يجلبها لنا أحد على طاولة الحديث عن ماذا تعني اللامركزية في نظر هؤلاء المحترمين، فهي نظام وبشكل متكرر اتسم بضعف المساءلة المحلية والتقسيم غير الشفاف للمسؤوليات بصفة

---

[68] اللامركزية الفوضوية (Messy Decentralization): هي قضية تقوم على أساس يوجه الشكوك لـ ماذا تعني "لامركزية"، ففي العديد من دول العالم يتم استخدام مصطلح "حكم لامركزي" لإسكات مؤيدي الحكم المستقل والمحلي (الفيدرالي)، ولذلك تفترض هذه القضية أنّ مصطلح "لامركزية" لا بالصحيح ولا بالحقيقي، وإنما تلاعب رخيص بالكلمات المليء بالثغرات المقصودة، وتستخدم لإسكات مطالب الحكم المحلي التي تريد السلطة المركزية فيها فرض السيطرة الشديدة عليهم وكل ما عندهم، فبالتالي تمنحهم امتيازات شكلية (راجع: الأجزاء الآنفة من هذه الأوراق، في جزئية ليبيا والفيدرالية).

[69] نفس ادعاء الملك ادريس السنوسي عندما قال إنّ الغاءه للفيدرالية كان لهدف التوحيد، فهو لم يفهم الوحدة أو التوحيد، واتخذ قرار لسوء فهم (حسن نية) أو قد يكون اتخاذه للقرار بشكل قاصد مقصود التلاعب بالسلطة للسيطرة على نفوذ الحكومة على القواعد النفطية وابعادها عن شيوخ القبائل.

[70] ليس بالضرورة أنّ قلة الحديث عن مصطلح "اللامركزية" هو سبب عدم قذفها بأنها "سبب للمشاكل"، إلاّ أنّ ضبابية المفهوم وعدم فهم آلية توزيع السلطة التشاركية فيها هو عامل من العوامل أيضاً.

عامة، بخاصة ما يدخل في الإنفاق وتخصيص الإيرادات. ولم يتمكن أحد، سِوى نخبة رجال الأعمال[71]، من تقييد سلطة الحكومة التي تدعي أنها لامركزية. ونادراً ما كانت الانتخابات المحلية بمثابة أداة تأديبية للخارجين عن القانون ومن بقوا في السلطة أبديين، حيث كانت نتيجة الانتخابات في كثير من المناطق الوطنية تعتمد وبشكل أساسي على "الموارد الإدارية" سيئة السمعة وليس على أداء الحكومة التي حتى وإن كان ممثليها وطنيين، إلاّ أنّ النظام أو الهيكل الذي قامت عليه الدولة يفرض عليها حصراً التلاعب بنا (بشكل مقصود أو غير مقصود)، فقد يظنّ السادة المحترمين في حكومات اليوم أننا قذفناهم بالتهم (وبشكل متكرر في هذه الأوراق) إلاّ أننا يا سادة لا نقذف سوى الهيكل الباطل، الذي لا زال منذ أمد الأجداد سالب الحقوق وغير واضح صريح المقول.

كانت السلطات التشريعية والقضائية وكذلك الصحافة المحلية في ظل هذا النظام المركزي، وفي كثير من الأحيان تحت السيطرة المباشرة للحكومة المركزية، ولم توفر الضوابط والتوازنات التي فتحت الملعب على التلاعب المباشر في القواعد التي رسَمها أجدادنا المؤسسين للفيدرالية، وهي عوامل أحادية تزيد بتزايد واختلاف المطالب. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ قضية كثافتنا السكانية المنخفضة تُثير الشبهة[72]، فانخفاض نشاط السكان (كالإنجاب) قضية مهمة ومثيرة للشبهات في حدّ ذاتها، وهي دائماً تتعلق بسبب التكاليف الاقتصادية الباهظة في معظم المناطق التي جعلت من المستحيل على الناس الحصول على معاشات تكفيهم وتكفي أطفالهم، ومنعَهم أمر الواقع من الهروب من العاصمة طرابلس ليعيشوا في مناطق أخرى كالجنوب (كسبها) وغيرها من مدن الشرق (كأجدابيا وطبرق)، فالمواطن بدأ مهموم، فكيف سيضمن حياة أطفاله، وبل كيف سيضمن أنّ البيئة التي سيذهب لها ستضمن له حقوقه السياسية والوطنية، فقد كانت كل مؤسسات الدولة مركّزة بشكل مشدد[73] في العاصمة، فلن يتمكن المواطن من الحصول على شهادات الميلاد والجوازات التي بدأ يستحيل منطقياً الحصول عليها بمعدل سريع وفعّال نظراً لجهود مكافحة الفساد والتزوير المحترمة، التي لا زالت بدائية ولن تتطور نظراً لأنّ البنية اللامركزية فوضوية ولن ولم تصبح فعالة. فـ يا مواطن احكم صوت العقل، إذا لم تتمكن المملكة من توفير أهم مشاريعها السياسية

[71] أيضاً: مسؤولي الحكومة الأخيرة لديهم صِلات مع شركة مقاولات، تختلس مشاريعها الدولة في ظل "مشاريع تابعة للدولة" (راجع: مشاريع "عودة الحياة" - نفس المصدر) عن طريق "التوظيف الذاتي" لهذه الشركة بشكل يسمح لأموال الدولة التي دُفعت لغرضها أن تذهب لأموال الشركة، وهو ما يخالف القانون.

[72] يلمّح المؤلف في هذه الفقرة لاستغرابه من استقرار أعداد الشعب الليبي بشكل غريب.

[73] مُكثف.

والاقتصادية ولم تتمكن من فضّ العدوان المسلح الذي مثله معمر القذافي، فهَل تعتقد أنّ مَن هم في السلطة اليوم سيوفرون لك جواز سفر أو شهادة ميلاد.

إنّ المؤسسات الديموقراطية هشّة على المستوى اللامركزي، فنريد لصوت العقل أن يحكم هنا، فاللامركزية هي تسمية أخرى للمركزية، ولكن مع بهارات[74] لتغيير أمر الواقع وتغييب الشعب عن حقائق الأمور، فالحكومات في ظل النظام اللامركزي الذي لازالوا أعداءنا متشبثون فيه وباستمرار ومن بينهم سادة من المُحترمين المؤيدين لمشروعنا، فهذا النظام اللامركزي جعل وسيجعل حتماً الحكومات عُرضة بسهولة "للاستيلاء" على سياسة البلاد القومية بمَن فيها ما يدخل في الأمن والتنمية الاقتصادية. إنّ اعتماد الحكومات الليبية (بدون استثناء بمَن فيها الحكومات الإتحادية في عهد المملكة المتحدة الليبية) على الشركات الاقتصادية عموماً (والنفط خصوصاً) جعلها قوية سياسياً ما أدخلها كمؤثر على قواعد اللعبة[75] في السياسة الاقتصادية: فقد مَنعت هذه الشركات المنافسة من خلال إعاقة تنمية الأعمال التجارية المحلية وبل الدولية منها أيضاً، التي كما نلاحظ مؤخراً وجود الشركات التركية بكَثرة وبشكل مشبوه فيه في بلادنا، وغيرت اتجاه وسرعة الإصلاحات الاقتصادية التي لن تسمح للحكومة "اللامركزية" المركزية بالبدء بأبسط مهامها كإصلاح المؤسسة السياسية للدولة. وليس الشركات فقط، فإنّ الاستيلاء على الدولة كان متجذراً بعمق في العمليات الاقتصادية والسياسية في البلاد: فأيضاً السياسيين في "مجلس النواب" والحكومات الليبية مساهمين أساسيين في هذه المشاكل، بخاصة مجلس النواب الذي يصدر القرارات التشريعية التي تدخل في اختصاصات مجلس الشيوخ، أهَل سمعنا في 2012 عن البدء بعمليات التخطيط لإقامة مجلس شيوخ (بمجلس ما يعرف بمجلس الشورى)، الذي لم ولن، فهو جزئية "مسرحية ساخرة" في المادة 91 من دستور 2016.

إنّ السياسات التي تفيد السكان في منطقة ما قد تضر بشكل مباشر بسكان المناطق المجاورة، وهو أمر حتمي وسيحدث وبل يحدث في هذه اللحظة، ونتيجة لذلك، يلحق الضرر والأذى بالبلد ككل. وحتى لو كانت هذه السياسات لا تنتهك مبادئ مساءلة السلطات المحلية أو مطابقة الإيرادات والنفقات وتعكس بشكل كامل احتياجات السكان بشكل عام، إلاّ أنّ تفويض السلطة "اللامركزية" المركزية إلى مستوى من المستويات الفوضوية

[74] مكونات وتحويرات.

[75] السياسة القومية الاقتصادية.

التي فيها يتم تشكيل نظام "وحودي" يتشارك السلطة، ولكن لا يتشاركها في آن واحد يؤدي إلى نتائج كارثية حقاً للبلد ككل. وبالتالي، فهناك حاجة مُلحة إلى صياغة شروط جديدة لتجنب السياسات "اللامركزية" المركزية التخريبية كنتيجة للامركزية الفوضوية التي يتّبعها هؤلاء السادة في السلطة. أعود إلى هذه القضية لأنها لا زالت علّة يستخدمها كِلا أعداءنا الشرفاء الذين يريدون معرفة اذا ما كان مشروعنا فعلاً سيؤدي للانفصال أو التقسيم وأعداءنا غير الشرفاء كَمَن يتهموننا بدون دليل أننا حتماً نسعى للتقسيم بشكل يبثّ الفتنة بيننا وبين عديد من السادة المحترمين من المواطنين البسطاء، فلأنها وثيقة الصلة بتطور النظام الفيدرالي في الولايات المتحدة الليبية، وكنتيجة لذلك يجب أن نكون واضحين مع سادة حضراتكم لأنها من أُسس هذا المشروع، فلا يجب أن ندع الأعداء الشرفاء وغير الشرفاء أن يستمروا في مثل هذه الادعاءات والأفكار، فإننا أهل الحجة وعلينا الادعاء[76]، أثبتنا وفي هذه الأوراق أنّ مشروعنا يتجه للاتحاد والتوحيد ولكن فإنهم مستمرين في تلك الادعاءات، فهذه الحجة في شكل الولايات المتحدة الليبية وادعاءها أثبتَ أنهم يزورون النخوة الوطنية، أمّا اليوم فإنهم أصحاب الحجة والادعاء وهو أنّ مشروعنا سيؤدي لنفس الشاكلة وهي التقسيم والانقسام وسيحفز الناس على النية في الانفصال من الولايات المتحدة الليبية وتكوين دولة خاصة بهم، إلاّ أنكم وكما تلاحظون من هذه الأوراق كلها ادعاءات باطلة، وأنهم هم هؤلاء من الأعداء غير الشرفاء[77] ممن يمكنهم حتماً أن يتسببوا في انفصالنا وتقسيمنا لدول، فإنهم يقدمون مثالاً واضحاً وحياً ليوم سيتسبب في تكلفة ثمينة وهي تطوير النية في الانفصال، على سبيل المثال: معظم أصدقاء ومؤسسي مشروع الولايات المتحدة الليبية هم شباب من طرابلس ولدوا وتربوا فيها منذ كانوا رضّع صغار، أمّا زملاءنا الفيدراليين في شرق وجنوب البلاد قد ينكرون أنّ مشروعنا بالمشروع الوطني لأنّ في نظرهم أنّ "غرب ليبيا منحرف وأناني ولا يعمل إلاّ في ما يخدم مصلحته الخاصة"، فمَا الذي يدفع الإنسان للفظ بدون دليل أنّ شقيقه مخالفٌ له وأناني إلاّ وكان بسبب البيئة التي كيّفته على تلك الانفعالات والمشاعر الذاتية التي تؤدي لانفصال المجموعة وتشعبها، إلاّ وكان بسبب السياسات التخريبية للمشاريع "اللامركزية" المركزية الفوضوية، التي تنتهز انشقاق وجهات الرأي لأطول فترة ممكنة للعب على هذا وذاك، ولتأخير المشاريع الوطنية بشكل عام.

---

[76] الحجّة والادعاء هنا هي الولايات المتحدة الليبية ومشاريعها وبرامجها.

[77] لا يقصد المؤلف من نفس الفقرة أن يستخدم جملة غير الشرفاء كإساءة.

مشروعنا يثبت وفي أكثر من مرة أنّ المشاريع "اللامركزية" المركزية الفوضوية باطلة وغير سليمة وتعني بالانحراف، هذا ناهيك عن أنها تسعى لتقسيم الناس وتنمية شعور البغضاء بينهم، وهي مشاريع فاسدة تقف الولايات المتحدة الليبية ضدها في شكل مناورات سياسية وثقافية واجتماعية تجمع مختلفنا وكما تلاحظون في مختلف أجزاء هذه الأوراق، تجمعنا كلنا مع بعضنا البعض فرداً وجماعةً لمخالفتها؛ وفي أكثر من مرة قلنا أنّ مواجهاتنا الوحيدة ستكون في ندوات الكونغرس الليبي وليس في ساحات القذف بالسب والشتم والنميمة، فنحن أحسن من ذلك، فكُرّمنا بالعقول.

ولذلك فإنه في الإجمال وكنتيجة في هذه الورقة، كانت نتيجة اللامركزية التي يقرها هؤلاء من السادة المحترمين وخيمة: تدهور المنافع العامة بشكل عام وعلى المستوى المحلي بشكل خاص؛ وزيادة الفساد؛ وارتفاع مستوى سيطرة الشركات على الدولة على المستوى المحلي والوطني؛ وتجزئة الحيز الاقتصادي (السوقي) للبلاد إلى وحدات دون وطنية مستقلة ذات سيادة؛ وعدم استقرار الاقتصاد الكلي الناجم عن فقدان المركز لسلطته الاحتكارية في إصدار الأموال؛ وتآكل الدولة المركزية بسبب فقدان الأدوات اللازمة لتطبيق سيادة القانون الدستوري والتشريعي والتنفيذي والأخرى بكفاءة التي حتى وإن أُستوفيت فهي تحرّف من أطراف المركز الواحد بما يخدم مصالحهم. أصبح من الواضح جداً أنّ بلادنا بحاجة إلى الإصلاح في شكل الولايات المتحدة الليبية.

## مشروع الاصلاح

يدور في ذهن القارئ المحترم من الشعب الليبي كيف يُمكن إصلاح النظام المتآكل للدولة؟ وبل يسأل نفسه ماذا يقترح مؤلف هذه الأوراق، فإذا أقتنع بالأفكار المطروحة من عدمها فهو لا زال لم يحصل على إجابة سؤاله، التي تتمثل معظم موضوعها في ماذا يريد هذا المؤلف أن يقترح للشعب الليبي، إنّ الإجابة على هذا السؤال معقدة، ولكن فإنّ هذه الأوراق كفيلة أن تعلن الإجابة الموقرة في شكل سلسلة من العمليات القانونية التي لن تكون عملية واحدة، قد يتهيأ للسادة المحترمين من الشعب الليبي على أنّ الإجابة قد تكون هي الولايات المتحدة الليبية، إلاّ أنّ ذلك وحده غير صحيح الموضوع، فهو جزئية بسيطة جداً التي حتى وإن تعدد مضمونها في هذه الأوراق، إلاّ أنها حتماً ليست بالإجابة الكاملة.

وقفنا على حجتنا في الأوراق الآنفة التي وقفت على نتيجة أنّ النظام اللامركزي في البلاد اليوم هو نظام مركزي متلوث بمقولة "اللامركزية" التي أوهمت مَلك الدولة نفسه[78]، فإذا لم يرحم هذا الوهم الملك نفسه، أنظن نحن أهل اليوم، أنه من الممكن أن يتخطانا سوء الفهم لهذه الكلمة التي حرّفت عقول الأجداد المؤسسين، فهو الذي على أساسه نقف بخارطة، بل معمودية من الخرائط. تشكل حل هذا السؤال المطروح، الذي لم يقنع الملك إدريس السنوسي والحكومة القائمة آنذاك، إلاّ أنّ إجابة هذا السؤال ستقنعكم وإن لم، فإنها لغيركم الحجة الأثمن، التي سيستخدمها مختلف أطيافكم للوقوف عليها في كل زمان ومكان، كادعاء قوي لمشروع حقيقي ذي نتائج، متمثل في أهم مخاوف مضادي إصلاح الدولة.

إنّ سياسة الحل الشامل لمشكلة الفساد داخل بلادنا اليوم هي قضية مهمة تدور في مختلف عقول أطياف الشعب الليبي المحترم، وهي قضية لا يجب غضّ البصر عنها. ولكن فالسؤال الذي يدور هنا هو كيف يمكن القضاء على أزمة الفساد في الدولة وتحفيز مؤسسي هذه الدولة الجديدة ليصبحوا ولائيين (يحملون الولاء المطلق) لروح خدمة الدولة والوطن والمواطن، إلاّ أنّ الإجابات المقدمة على هذه النقطة التي قدموها لنا هؤلاء من صناع القرار اليوم ليست بالمفيدة وحتماً لن ولم، ولذلك فإنها تفتح لنا المجال لمعرفة الإجابة الحقيقية، فإذا أردنا أن ننشأ دولة فيها مسؤوليها ولائيين ولا يحملون العداوة ضدها، بأي شكل كانت تلك العداوة، والوقوف على مشاكلهم معها والعمل بتناغم لمعرفة الحلول بدون الاضرار بهيكل الدولة الواحدة الموحدة، ولذلك نقف على الشروط التالية كإجابات على السؤال المذكور سابقاً:

أولاً، إنّ حل مشكلة العوامل التي يمكن أن تلاحق الولايات القضائية يكمن في تقديم حوافز سياسية مصممة بشكل مناسب للمسؤولين المحليين يمكن فيها ضمان ولاءهم للنظام السياسي داخل الدولة. كيف يمكن التأكد من أنّ المسؤولين المحليين الذين ينفذون سياسة الدولة يأخذون في الاعتبار مصالح سكان المنطقة القضائية[79] الأخرى في البلاد، مع عدم نسيان سكان ولاياتهم القضائية، هناك عموماً طريقتان لتحقيق ذلك: الطريقة الأولى تكون في تحديد الشرط الاساسي لوجود اتحاد فعال يقوم بجمع هؤلاء السادة المحترمين في شكل تنظيم وتقديم الولاية القضائية لسكان المناطق التابعة للدولة، ويكون ذلك (بالإضافة إلى المعموديات المذكورة سابقاً في هذه

[78] صاحب العرش الملك إدريس السنوسي رحمه الله وعز ثراه.

[79] المسؤوليات وما يدخل في ذلك.

الأوراق) في شكل وجود أحزاب سياسية وطنية قوية تخلق حوافز سياسية للسياسيين المحليين لاستيعاب العوامل الضارة بمركز الولايات القضائية للمسؤولين عليها على جيرانهم من السكان المحيطين بهم الذي يفترض أن يوفروا لهم متطلباتهم، وتوفير المركز من السياسة التنظيمية لهؤلاء السكان. تخلق الأحزاب السياسية الوطنية القوية حوافز سياسية للسياسيين المحليين من خلال توفير فرص الترقية داخل التسلسل الهرمي للحزب بناءاً على أفعالهم ومن خلال دعمهم في الانتخابات المحلية (عندما تكون السياسات المحلية حميدة). ولذلك فإنّ ضمان أنّ هذه الأحزاب تخدم هؤلاء السكان الذين يفترض أنها "تمثلهم" في الانتخابات وتحفيزهم في شكل الحوافز السياسية لهؤلاء السياسيين الذين سيعتبرون ممثلين عن هذه المناطق في هذه الأحزاب، فعلى سبيل المثال: يمكن تطبيق نفس مبدأ الحزب الجمهوري[80] في شكل ممثلين إثنين عن كل منطقة، ولذلك يجد السكان أنفسهم أمام إمكانية المشاركة في الحوار السياسي ولكن داخل حزب ما، هذا الحزب يشمل عضو من كل منطقة، وبالتالي فإنّ نجاح هذا الحزب يعني بالتالي نجاح المناطق التي يمثلها، هذا سيحفز القادة المحليين على المشاركة المحلية أكثر فأكثر، وفي شكل حوافز سياسية يمكن أن تقدم لهؤلاء القادة المحليين أثناء عملهم على تمثيل صوت مناطقهم عن طريق البرامج الانتخابية، فيمكن للأشخاص الذين يريدون العمل على مشاريع تشجير مناطقهم الصحراوية أن يفوزوا بأصوات قد تعادل أو تتخطى أصوات الأشخاص الذين يريدون بناء مستشفيات أكثر أو العكس، وهو ما يشجع تنافس بين أشخاص نفس المنطقة الذين قد يتخطون (بأهدافهم) أكثر من مجرد مشاريع وبرامج انتخابية، فهي سلسلة من العمليات الانتخابية التي كل فرد فيها لديه نظرة ويوضحها بشكل مفصّل ودقيق للشعب، وهنا يمكننا أن نعلم مَن صاحب المشاريع الغابرة والوهمية (والرجعية) ومن ليس كذلك، فهي سلسلة من البرامج التي يختار فيها سكان المنطقة ممثلهم في مجلسهم التشريعي بناءاً على هذا الحزب، في شكل برامج ومشاريع واضحة الأساسات والأفق والرؤى، هنا يتم تنمية الشعور بالانتماء للمنطقة التي أتى منها الناخب حتى يطور منها ويزيد من حدّة مشاريعها الإنمائية وغيرها من المشاريع.

الطريقة الثانية وهي محتملة أيضاً لمنع القادة الفاسدين من ملاحقة سياسات تضر بالبلاد ككل، وهي أن يقوم مركز موزع بين أكثر من منطقة بتعيينهم في شكل نظام حزبين أو ثلاث. فإذا لاحظ سكان المنطقة أنّ قادتهم المنتخبين الذين أدعوا أنهم سيوفرون لهم الخدمات والوعود قد ذهبت مهبّ الريح، سيتجه هؤلاء السكان لمقاعد الجهة المركزية (التشريعية) التي تمثلهم وتعلن الطعن فيهم وتطالب بنزعهم من السلطة، يمكن للمركز في هذه الحالة

[80] راجع: جزئية البرنامج الفيدرالي.

أن يخلق مخاوف وظيفية لهؤلاء الممثلين والقادة من هذه الأحزاب من خلال إسناد الترقيات وتخفيض الرتب إلى أفعالهم.

ثانياً، يجب الوقوف على جزئية مهمة من هذه الورقة وهي أنّ وجود أحزاب سياسية وطنية قوية له بالفعل تأثير إيجابي على اللامركزية السلطوية الإتحادية، في حين أنّ التعيينات الإدارية للسلطات المحلية من قبل الجهة المركزية السابق ذكرها لها تأثير إيجابي على اللامركزية. إنّ الاتحادات المركزية[81] (بدلاً من الانتخابات المحلية)، لا تعمل ولن تعمل سلفاً على تحسين المنافع العامة أو جودة الحكم في البلاد (حتى وإن حاول بضعاً منها على محاولة ذلك). ومن المثير للاهتمام أنّ "اللامركزية" المركزية الحالية تتجه بشكل مبالغ فيه لإلغاء الانتخابات المحلية، وهو ما لا يؤدي إلى تحسين الحكم في الدولة بأكملها، فإنّ معظم هذه الأحزاب ترى أنّ أفضل مشروع لها هو الذهاب للعاصمة والمشاركة في بناء الحكومة المركزية وليس المنطقة التي ولدت فيها هذه الأحزاب، ولا نلومهم على هذه الأفعال نظراً لأنهم رأوا أنه ليس من الفائدة حُكمهم لمنطقتهم فقط التي حتى وإن نجحوا فيها، فإنّ الإدارة المركزية لن تمنحهم حتماً الدعم للموارد المهمة للبدء بمشاريعهم الإنمائية التي حتى وإن تواجدت فهي مستحيلة عملياً نظراً لشحّ الموارد المركزية واقتصار وجودها في العاصمة فقط، فيضطر عدد عديد من هذه الأحزاب للمشاركة في انتخابات الحكومة المركزية بدلاً من المشاركة في الانتخابات البلدية عن المناطق التي ولدت فيها هذه الأحزاب، ولهؤلاء السادة احترامنا فنحن لا نقذف فإنها سياسة الأمر الواقع، وبليغ الأمر أنّ هذه الأفعال أدّت في النهاية لفساد الممثلين عن هذه المناطق، وليس بين الناخبين فقط وبل المصرفيين والمسؤولين الاقتصاديين عن الدولة أيضاً، فيُلاحظ هذا المسؤول أنّ الحكومة مركزة الاهتمام في أمور العاصمة، فيختلس من هنا وهناك، ولكنه لم يسرق لأنّ شيطاناً قال له ذلك، بل لأنه أرتأى أنّ الدولة مهمومة في مشاكل صغيرة لا تسوى شيئاً، فقال في نفسه "لآخذ بنفسي". من الواضح أنّ الانتخابات على الأرض لا تعمل على الإطلاق كمؤسسة لمساءلة هؤلاء. والسبب المهم لذلك يكمن في الحوافز التي تشجع على الاستئجار في المركز والأساسات التي تقوم عليها والآلية أيضاً.

[81] قيادة الأحزاب لبرامجها ومشاريعها من العاصمة في شكل اتحاد مركزي فيه جميع الأحزاب تتجه للعاصمة للمشاركة في القيادة المركزية للدولة بدون اهتمام لأحوال مدنها ومناطقها التي ولدت فيها.

إنّ الشرط الأساسي لحل المشاكل الآنفة هو البدء بإعلان قومي يفيد أنّ كل منطقة أصبحت مديرة لنفسها، وهو ما يفتح عيون هؤلاء السادة من ممثلي هذه المناطق (من الأحزاب والحركات وغيرها)، بأن يلقوا فرصة تمثيل هذه المناطق والاشراف عليها بشكل إداري حقيقي، فإذا ارتأينا أن نحل مشاكل الفاسدين، فيجب إذاً أن نبدأ في هذا المسار، فممثلي المناطق لا يرون أنّ مناطقهم مفيدة، فيرون أنّ المنطقة الوحيدة المهمة في هذه الخارطة بأكملها هي طرابلس. ولذلك، وإذا ارتأيتم حلاً حقيقياً يكون علّة على الفاسدين مُستقبلاً، يجب علينا وعليكم أن نبدأ بمناقشة الفيدرالية.

## القومية الفيدرالية الليبية

| الصفة | التشريعية | التنفيذية | القضائية |
|---|---|---|---|
| **وطني** | المجلس الليبي الوطني (الكونغرس). | 1. رئيس الجمهورية.<br>2. الوكالات التنفيذية. | المحكمة العليا |
| **ولائي** | المجلس الليبي المحلي. | حاكم الولاية بصفة التنفيذي فيها. | محاكم الولاية |
| **محلي** | المجلس البلدي. | رئيس البلدية. | محاكم البلدية |
| **يتعاون مجلسا الشيوخ والنواب في المجلس الليبي معًا لتشكيل السلطة التشريعية في الأمّة، ويعملان على تبني سياسات وقوانين تعزز رفاهية وازدهار جميع سكان الوطن بدون استثناء.** | | | |

**نموذج - أ- هيكل الولايات المتحدة الليبية**

ربما يكون من غير الضروري تقديم حجج لإثبات فائدة الفيدرالية. وهي نقطة يجب النظر إليها، محفورة بعمق في قلوب جزء كبير من الناس على أنها ليست ذات فائدة وربما غير مفهومة، في مختلف بقاع الدولة الليبية، ويمكن تصورها على أنها بلا معنى. لكن الحقيقة هي أننا نسمع هذا الأمر يهمس به في مختلف دوائر المجتمع، الذين يعارضون الفيدرالية، وهي أنّ المناطق الليبية ذات اتساع كبير للغاية (بالمقارنة بأي نظام آخر) من المرجح أنه هذه العقيدة انتشرت بشكل تدريجي بعد أحداث الثورة تحديداً في 2012، وهذا بعد أحداث تأييد إرجاع الفيدرالية ونظام الولايات/الأقاليم الثلاث التي دارت في مناطق شرق الدولة بخاصة بنغازي، مطالبين بإرجاع الفيدرالية من جديد، ولكن عُورضت الفكرة نظراً لعدم فهم الشعب لها بظنن أنها قد تمهد لرجوع النظام الجماهيري ولكن تحت قناع جديد، أو لأسباب أخرى غير منطقية مثل تقسيم الدولة وزيادة حدة الدماء والاقتتال، التي نكرر أنها ليست مخاطر صريحة ومن غير المرجح أن تحدث، ومن الأسباب غير الواضحة لأنها ليست ذات خلفية علمية صادقة، وليس منها مستفيد ولا مفيد. ولذلك من المفيد أن ندرس مشروع الإتحاد من جديد، ولكن في هذه المرة، بطريقة علمية، عن طريق إلقاء نظرة موسعة على الموضوع، المتمثل في مشروع

الولايات المتحدة الليبية ومسودته. سيكون من المفيد أن نبدأ بدراسة مزايا هذا الإتحاد، وبعض الشرور والمخاطر المحتملة حتى نكون ملمّين بكافة الجوانب، التي ستعترض كل ولاية وطنية في هذه الولايات المتحدة الليبية.

عندما يفكر الشعب الليبي في أنه مدعو خصيصاً إلى اتخاذ قرار بشأن مسألة موضوعها في عواقبها، يجب أن نثبت واحدة من أهم القضايا التي استحوذت على اهتمامه، وملائمة اتخاذه لتحليل شامل ودقيق، بحيث يكون واضح وملم بشكل مواءم لجميع المواضيع.

ليس هنالك ما هو أكثر تأكيداً من الضرورة التي لا غنى عنها للولايات المتحدة الليبية، الذي لا يمكن انكاره في كل الأحوال. متى وكيفما يتم تأسيسها. يجب على الناس أن يتنازلوا لها عن بعض حقوقهم الطبيعية من أجل منحها السلطات المطلوبة لأدائها لعملها. ولذلك من الجدير دراسة ما إذا كان من المفيد للشعب أن يكونوا، لجميع الأغراض العامة، أمّةٌ واحدة، في ظل ولايات مستقلة، أو أن يبقوا تحت الحكومة المركزية الحالية، مانحين كل حكومة ولائية صلاحيات لأدائها لعلمها بدل تعميمها على سلطة واحدة في الحالة الثانية.

لقد كان حتى وقت قريب رأياً مقبولاً وغير متناقض مفاده أنّ ازدهار الدولة الليبية يعتمد على إرجاع المملكة الليبية في شكل دستورها الملغي (دستور 1951)، وأنّ رغبات وجهود تحقيق تلك الأهداف تعتمد على إرجاع الأمير محمد السنوسي، وهنا نلاحظ أنّ هذا الرأي خاطئ، وأنه بدلاً من توضيح الفيدرالية في هذه الحالة والبحث فيها عن الأمان والسعادة في الإتحاد، اعتمدنا على إرجاع شخصيات على حساب أخرى ستؤدي بالتالي لتقسيم الدولة لأوجه أو سيادات متميزة، وإذا حصل ذلك سنجد نفس الأشخاص الذين طلبوا عودة الملكية، يلقون اللوم على الفيدرالية وليس على الأساس الواضح الصريح (الأمير محمد السنوسي أو غيره)، وهنا بدل البحث في فكرة إنشاء نظام لنا جميعاً، فنجد تجمّعاً لإرجاع شخصيات في حد ذاتها. ومهما بدت هذه الفكرة غير عادية، إلاّ أنّ لها مناصرين، وبعض الشخصيات التي عارضتها فيما سبق أصبحت الان من بينها. ومهما كانت الحجج أو الاغراءات التي أحدثت هذه المشاعر وتصريحات هؤلاء المحترمين، فمن المؤكد أنه لن يكون من الحكمة لدى عامة الناس أن يتبنوا هذه السياسة نظراً لأنها تُرجع الطبقة المسيطرة التي لن نتغير، هذا ناهيك عن تفاوت الرأي العام الذي تختلف لديه فكرة الحق والسليم في شكل سياسة قد تكون باطلة أو مبنية على مصلحة. وقد نسأل هؤلاء، أليس من المصلحة الحقيقية لجميع دول العالم، تنمية نفس النظام الملكي من جديد، وإذا كانت هذه هي مصلحتهم الحقيقية، فهل سعوا إليها فعلاً. على العكس من ذلك، ألم يتبين دائمًا أنّ المشاعر اللحظية والمصلحة المباشرة لها سيطرة أكثر نشاطًا واستبدادًا على السلوك البشري من الاعتبارات العامة، أو البعيدة للسياسة، أو المنفعة، أو العدالة. هل كانت الجمهوريات في الممارسة العملية أقل إدماناً على الحرب من الأنظمة

الملكية. ألا يُدار الأول من قبل الرجال مثله مثل الأخير، أليس هناك نفور وميول ومنافسات ورغبات في الاستحواذ غير المشروع، تؤثر على الدول كما تؤثر على الملوك. ألا تخضع التجمعات الشعبية في كثير من الأحيان لدوافع الغضب والاستياء والغيرة والجشع وغيرها من النزعات غير النظامية والعنيفة. أليس من المعروف أنّ قراراتهم غالبًا ما تكون محكومة من قبل عدد قليل من الأفراد الذين يثقون بهم، وهُم بالطبع عرضة للصبغة بعواطف هؤلاء الأفراد وآرائهم. أليس حب الثروة هو شغف الاستبداد والمغامرة مثل شغف السلطة أو المجد. كانت اسبرطة، وأثينا، وروما، وقرطاجة كلها جمهوريات؛ اثنان منهم، أثينا وقرطاج، من النوع التجاري. ومع ذلك، هل كانوا يشاركون في كثير من الأحيان في حروب هجومية ودفاعية، مثل الممالك المجاورة في نفس الأوقات. ولم تكن اسبرطة أفضل من مجرد معسكر جيد التنظيم؛ ولم تشبع روما قط من المذابح والغزوات.

لقد كان من دواعي سروري في كثير من الأحيان أن أفتخر بتاريخ الوطن المتصل بحقبة المملكة، التي عملت على إنمائه وايواء مواطنيه. وبنفس القدر من الفخر الوطني لدي بهذا التاريخ، هذا البلد خلص ليكون ميراثاً ملائماً لنا نحن الأخوة، المرتبطين بأقوى الروابط. فلتاريخ الأجداد الفخر ولتاريخنا المجد، ورحم الله مؤسسي هذه الدولة. هذه المشاعر سادت أصحاب الرأي السابق، لأغراض إحياء وإرجاع الحقوق والامتيازات والحماية لكل مواطن، وبناء السلام وإعدام الحرب. ولكن كما يتبين لنا فإنّ هذه الأسباب وحدها تغلبها أنها نشأت في زمن فيه النيران تشتعل في كل مكان، والعديد من الشعب ينزف، والعداء والخراب يغلب الاستفسارات بأبسط أشكالها، ووجود الحكومة القصارة بيّن لنا بالتجربة سوء الوضع. أدرك الشعب بشكل مسبق هذه العيوب ونادم عليها. ولا زالوا يتحدثون عن الفيدرالية في شكل إرجاع تقديس الأفراد كما ولو كانوا آلهة مغيرة للوضع سترجع لهم الحرية بشكلها الفوري. الإتحاد الحقيقي لا يُبنى على الأفراد، ولا يمكن العثور عليه في حكومة، ولا مؤتمر سياسي، لأنّ الإتحاد يجب أن يوجد في قلوبنا وفي بيوتنا وفي طريقة تفكيرنا، وليس في مجموعة الأشخاص، موتها يعني دمار الإتحاد وهيمنة الأخ على أخيه.

كما ذكرت مسبقاً ألاّ أستهجن تاريخ الأجداد، ولكن، الاعتبار الرصين والصريح يتطلب موضوعاً ذا أهمية، فإنّ التجربة الآنفة تعلمنا ألاّ نكون متفائلين أكثر من اللازم في هذه الآمال. ولا ننسى أنّ المخاوف التي خافها العديد وعلى رأسهم الملك رحمه الله وعز ثراه، بدأت مشوارها، انقلاب من هنا وانتهاء ولايته، أثبت ذلك ضعف الحكم، ولا زال محفوراً في ذاكرتنا، وهذه الاجراءات نعترف أنها املاءات للمصلحة الشخصية، خدعوا الكثيرين وأوهموهم بنظام المؤتمرات الشعبية. فقد انتقلنا من نظام أساسه قائده، لنظام آخر أساسه قائده، والاثنان يتشاركان في نفس النتيجة، سقوط القائد يعني سقوط الدولة بأكملها.

سأستثني هذه الأسباب وأدعي أنّي مقتنع أنّ هؤلاء الناس يفكرون بشكل صحيح في هذا الموضوع، وأنّ ارتباطهم الشامل والموحد بقضية الإتحاد يعتمد على أسباب كبيرة ووجيهة، فيبدو هنا أنّ أولئك الذين يروجون لفكرة استبدال النظام الحالي بنظام جديد (فيدرالي بالذات) يتوقعون بوضوح أنّ هذا النظام هو الأفضل، وأنه يخدم كل مواطن صالح، وحيلولة الإتحاد بخدمة الجميع.

من الضروري عند الحديث عن الإتحاد أن يفهموا علاقتهم بالدولة، وهي مجموعة كبيرة ومتنوعة من الظروف والاعتبارات، التي يستحيل فيها تمثيلها بقيادة شخص واحد لها إن كانت فيدرالية في الأساس. ففي الوقت الحاضر، يستحيل توفير الأمن الذي يعتبر أساس السلام والهدوء. وكذلك ضد أخطار انتشار الاسلحة والنفوذ الأجنبي، والأخطار الناجمة عن أسباب داخلية. وبما أنّ أول هذه الأمور الذي يأتي في الترتيب هو من يتم مناقشته. في ظل حكومة مركزية واحدة، يمكننا القول إنّ الحروب الي حدثت ولا زالت تحدث في العالم، مدى إمكانية تلاعب الحروب بالدولة مسببةً تنامي النفوذ الأجنبي في الدولة، فلنقارن هنا ليبيا الإتحادية بليبيا المركزية، ستقف ليبيا الإتحادية في وجه التأثيرات الخارجية مع الحفاظ على حالة الناس في السلام. فعند دراسة الحروب سواء كانت حقيقية أو مزعومة، يمكن التلاعب بالحكومة المركزية بسهولة بخاصة من دول الخارج، هذا ناهيك عن التلاعب الأجنبي أو المحلي بالمناطق الليبية واحدة تلوى الأخرى، لأنها غير قادرة على وقف هذه التلاعبات نظراً لأنّ نظر الحكومة قاصر أو واقع فقط في العاصمة، وهو ما يمنع تعميم السلام على مختلف مناطق الدولة، وغياب الأمن الداخلي يهدد أمن الدولة ككل، وقصر نظر الحكومة يؤثر في دعم وتمويل الأجهزة الأمنية لقيامها بعملها على أكمل وجه، وهو ما يميل في النهاية لتلاعب أجنبي بالدولة (يساهم بشكل مباشر في الأوضاع الداخلية). ولهذا الصدد يميل الناس كثيراً للاهتمام بمشاكل الأمن أكثر من المشاكل السابق ذكرها. الأسباب الآنفة عادلة، ودائماً ما تساهم في انتهاك القوانين وتؤدي للعنف المباشر، وجميعها تزعجنا وتؤذينا. وهذه الأسباب ترجع لوجود حكومة واحدة قاصرة النظر يسهل التلاعب بها.

ولأنه بمجرد إنشاء حكومة وطنية متصلة بمجالس حكومية أخرى تساعدها على إدارة شؤونها الداخلية فإنها لن تقوم بأداء خدمتها على أكمل وجه فحسب (إدارة الشؤون العسكرية والخارجية ورؤوس الأموال) بل سيتم تخصيصها لإدارة عملها بشكل أكثر فعالية، فهنا نفترض سيناريو فيه المدينة والريف مسؤول عنه الحكومة الولائية التي تعمل في مقام المجلس المحلي الشامل لسكان الولاية، بحيث يتعاقد سكان الولاية على فهم مشاكل ولايتهم، وجلب الفاعلين من العامة من شباب ورواد ورجال الأعمال فيها، وانتخابهم في الحكومة الولائية، وهنا سيتم وضع أصحاب المواهب والمؤهلات الخاصة في المناصب الصحيحة، وترك الكبيرة في شكل الحكومة المركزية

الإتحادية لأصحاب السياسات الدولية، ومن ثم سينتج عن تلك الخاصة بالولايات (حكوماتها) من إدارة شؤونها التنموية والتعليمية والداخلية بشكل أكثر فعالية، فضلاً أنها أكثر ارضاءاً لسكان الولاية.

في ظل الحكومة المركزية الإتحادية سيتم التركيز على الشؤون العسكرية وإدارة الأمن الخارجي للدولة، عن طريق المعاهدات وقوانين الأمم المتحدة وتنفيذها بطريقة أكثر فعالية، في حين أنّ المسائل والقضايا الفردية لها نفس الاحترام، فهنا ستهتم الحكومة المركزية الإتحادية في هذه المسائل عكس عندما يتم اعطائها لوزراء عمموا نتائج باطلة وقاصرة على الشعب الليبي، وهو ما نراه شائع اليوم، فالحكومة المركزية الإتحادية سيكون لها مجموعة خاصة ومنطقية من المحاكم والقضاة المستقلين التي يعملون فيها على القوانين وبيان المصالح الدولية للدولة التي تؤثر على الدولة ككل، وهنا الفرق يوضح لنا مدى الفرق بين الحكومة المركزية الإتحادية والحكومة الولائية، فالأولى تركز على القضايا الوطنية والدولية للدولة التي تؤثر على الدولة ككل، والثانية تركز على مشاكل وأزمات المواطن التي تؤثر على ساكن الولاية فقط. إنّ حكمة الفيدرالية لا تظهر في إلزام المنطقية في اتخاذ القرارات فقط، بل ووضعها بين أصحاب القدرة على حلها من المسؤولين الذين درسوا تخصصات خاصة جداً وقادرين على التعامل مع المجتمع الدولي. فالحكومة المركزية الإتحادية ستكون هي الوحيدة المسؤولة عن تمثيل الدولة خارجياً، ولا دخل للحكومات الولائية بالشؤون الخارجية أو العسكرية، ولا نشيد بهما أكثر من اللازم لأنها من أساسات عملهما.

وكما ذكرنا مسبقاً، فإنّ احتمالات الخسارة في الحكومة الحالية كبيرة، ولا تغرينا مشاريعها التي دائماً ما تكون منحرفة عن حسن النية والعدالة، وهي اغراءات لها تأثير ضئيل كالعادة ومعدوم على المجتمع ككل، فهو عقيم. وسيتم على خلفية غير موضوعية، وتضيف مشكلة التأثيرات الخارجية كورقة لها وزن كبير لهذا المنطق. لأنه حتى ولو وفرت الحكومة الأمن المطلوب للسلام، فهي لا زالت على نفس المستوى الذي يتبنى الظلم ومعاقبة المعتدين وأصحاب الأفكار المخالفة. ولكن حتى مع توفير الحقوق الأساسية للمواطن من قبل الحكومة المركزية، فهي ستبقى حكومة قاصرة، لأنه خلل أبدي ينتهك عرض كل حكومة تقود الدولة من مركز واحد (يرجى العلم أنّ الحكومة المركزية نقصد بها الحكومة في ظل النظام القائم حالياً، والحكومة المركزية الإتحادية هي الحكومة في ظل مشروع الولايات المتحدة الليبية)، فيصعب على الحكومة المركزية تنفيذ السلطة بشكل كامل أو الميل لمنع ارتكاب الجرائم من قبل الاخرين أو المعاقبة على فاعليها، هذا ناهيك أنّ هذه الحكومة ستقوم بانتهاكات عرضية للقانون الأساسي توفر أسباباً واضحة لقصر نظرها، فعندما يرى رئيس الوزراء نفسه الوحيد على الساحة، يتجالاه شعور الطاغوت، ويبدأ بصنع القرارات من تلقاء نفسه. وهو ما تقضي عليه الفيدرالية، لأنّ القرارات في هذه الحالة موجودة في يد أكثر من شخص، وكل قرار يحاسب عليه فاعله من قبل مجموعة من الناس وليس من قبل شخص واحد. وهذا الشكل من أشكال اغتصاب السلطة ينجم بسبب أهواء ومصالح جزء من المجتمع

وجدوا السلطة في أيديهم، فوجدوا أمامهم مدينة واحدة، تستلم ثروات المدن الأخرى، وتستخدمهم في دعم مشاريعهم الفاسدة وربما سرقتها، معتدية على حق الجميع، مع العلم أنها ضعيفة برغم وصولها وتجذرها في المركز. وهو ما يدفعنا للاتفاق أنّ من صلاحيات الحكومة المركزية الإتحادية تسوية واستيعاب الحروب والمشاكل الدولية بما يكون أكثر اعتدالاً وهدوءاً على الولايات المتحدة الليبية ككل، وفي هذا الصدد وللسابق ذكره سيكون التصرف بحذر مبدأ، مع الحفاظ على كبرياء كل ولاية، مما يجعل من الطبيعي أن تبرر الحكومة المركزية الإتحادية أفعالها أمام المجلس الليبي[82] والشعب بما يجعل من الاخطاء محدودة بما يمكّن الجميع من تصحيحها أو حتى اصلاحها، وهو ما يتفق مع رؤى توزيع السلطات، ولن تتأثر الدولة ككل في مثل هذه الحالات، ولكنها ستتقدم باعتدال وصراحة للنظر واتخاذ قرار بشأن أفضل السبل لتلخيص الصعوبات التي تهدد الجميع والاتفاق على طريقة حلها في شكل مجلس واحد يكون ممثل في الحكومة المركزية الإتحادية. علاوة على ذلك، فمن الطبيعي أنّ المعاهدات والقوانين الدولية وكذلك التعويضات والمساعدات التي ستقدمها الولايات المتحدة الليبية غالباً ما سيتم قبولها باعتبارها من دولة متحدة قوية، عكس إذا تمت من قبل حكومة قاصرة لا تمثل الشعب كلّه ورأسها العاصمة المتمركزة فيها الحكومة، التي تعتبر قليلة الاعتبار ضعيفة القوة نكرة بين المجتمع الدولي نادرة التمثيل بين الجميع.

يُثبت وجهة نظرنا في هذه الحالة تسليم الليبي في قضية لوكربي أبو عجيلة مسعود في نوفمبر من 2022، سعت فيه الحكومة استرضاء الولايات المتحدة الأمريكية، فقد اضطروا للخضوع لها، هل كان بإمكانها رفض التسليم. هذا الاثبات يوضح أنّ الحكومة القاصرة ليس لها المستوى ولا القوة، فهي فقط جسم ضعيف من القصّر في التفكير. وهو من الأسباب القليلة التي تُثبت أنّ الحكومة المركزية قاصرة في كل الحالات، سواء كانت حكومة جديدة أو قديمة. الحكومة المركزية الإتحادية لديها الأسباب المنطقية الأكثر صحة من بين مثيلاتها بأنها ستكون الأفضل في تأمين حقوق الناس وضمان سلامتهم من خلال الإتحاد ضد الأخطار التي تواجههم أو التي يمكن أن يتعرضوا لها سواء خارج الدولة أو داخلها، ومن بين هذه الاسباب تأمين حياة الناس ومنع تسليمهم بأي شكل من الأشكال واعتماد مبدأ المحاكمة داخل البلاد من مجلس قضاة ليبي بما لا يدعو للعداء أو الاهانة للمتهمين، لأنه

[82] المجلس الليبي: غرفتي الشيوخ ونواب الشعب مجتمعين.

ليس من الضروري إهانة الليبيين ولو كانوا مذنبين، فاحترام المدعي عليه واجب من واجبات العدالة وتطبيق القانون.

ومن الصحيح جداً، أنه الجرائم الدولية تحاسب في محاكم دولية، إلاّ أنه من حق الدولة الطعن في مثل هذا الادعاء عندما يأتي الأمر إلى حماية مواطنيها من الاعتداء لأجل الاهانة الشخصية أو الاتفاقيات الذمّية في حروب لا يقدسها إلاّ الوهم وصوت العبودية، أو بسبب خلفية سياسية أو فكرية. وبغض النظر عن الدوافع التي تدفع المحاكم الدولية لمحاكمة مواطني الدولة، هنالك مبادئ تستحق اهتمامنا، فنحن دولة كغيرنا صوتنا مسموع، نفطنا وغازنا مطلوب بشكل عالمي، فمن البلاهة اعلان الحرب علينا، لأنّ هذا يعني إعلان خنق إحدى رقاب الطاقة الخاصة بالمجتمع الدولي، ومع نشوء الولايات المتحدة الليبية سيُسمع صدى الدولة من كيلومترات عديدة. نحن منافسين، وصوتنا مسموع، ونخدع أنفسنا بأننا لا شيء وأنهم سيجدون "البديل" عن مصادرنا، فلا يمكن أن تزيد دون أن تقلل إلى حد ما من تجارتهم بخاصة جزء كبير من أوروبا، فمن مصلحتهم تجنب عداوة الولايات المتحدة الليبية، وتجنب مقاطعاتها للتجارة الدولية.

نشوء الولايات المتحدة الليبية لا يعطينا الأولوية في المنافسة في الملاحة وتجارة النقل فقط، بل سندخل في منافسة تجارية ضخمة على مستوى عالمي وليس فقط دولي في كافة المجالات، فسفننا التجارية لا يمكن أن تقف إلاّ مفرغة الأموال فيها لتتجه مباشرة لإحدى مدن الولايات المتحدة الليبية، للاستثمار فيها بالتعاون مع تاجرينا ومستثمرينا الوطنيين. ومن خلال هذه الاعتبارات وما شابهها، والتي قد تكون أكثر تضخيماً وتفصيلاً، إذا كان من الحكمة تجاهل رأي ومبادرة الولايات المتحدة الليبية (بالمقارنة بالحكومة المركزية التي تخدم مصالح قادة معينين)، أو ما إذا كانت متماشية مع نظرة الولايات المتحدة الليبية في إدارة المنطقة، وهو ما سيصنع الغيرة والقلق لديهم، ونحن لا نتوقع أن ينظروا في الأساس إلى هذا الإتحاد لأنه في الأساس مشروع وطني يحدده المواطن، ولا للأجنبي رأي فيه، سواء براً أو بحراً أو جواً، ويُناقش المشروع بعين اللامبالاة ورباطة الجأش.

يُدرك الشعب أنّ اغراءات الولايات المتحدة الليبية تنشأ وستنشأ في كل الأحوال من هذه الظروف، وكذلك من ظروف أخرى ذات طبيعة تحدي، وأنه عندما تجد هذه الاغراءات وقتاً مناسباً فإنها ستبدأ بالعمل مباشرة، فإنّ التظاهر بتلوينها وتبريرها من قبل الشعب لن يُنجحها. فيجب أن يكون من الحكمة التماشي مع خطة الإتحاد وخطة الحكومة المركزية الإتحادية، وذلك لإبقائها وضمان ديمومتها، فالمظاهرات وحدها ضد قرار محكمة دولية تجاه تسليم مواطن من الولايات المتحدة الليبية لن يُسكت مطالب المحكمة، فالوضع يحتاج لحالة دفاعية قانونية وممكنة التطبيق، وهذا يعتمد على الحكومة المركزية الإتحادية. وبما أنّ السلامة الوطنية هي مصلحة الكل، لا

يمكن توفيرها بدون حكومة اتحادية، ليست مركزية قاصرة الحدود، فبالنسبة للموضوع المعني، الكفاءة تعني رقماً معيناً، وفي هذا الرقم الإتحاد قيمته عامل الضرب (أي ما يدخل فيه الضعف ضعفان بمزيد).

وعند الحديث عن مصلحة الكل، يمكن للحكومة المركزية الإتحادية أن تجمع وتستفيد من مواهب وخبرات كبيري العمر والحكماء في القانون الدولي، والحكومات الولائية من الشباب في إدارة المشاريع التنموية، وهو ما يفتح الباب لمبادئ أكثر توسعاً تشمل سياسات تختلف باختلاف المواقع والأهداف والأوقات، ولكنها تشترك في نفس الهدف وهو الخدمة القومية وضمان السلامة الوطنية. فهذا التوزيع يمكنه التنسيق بين استيعاب وحماية الاجزاء والأعضاء المتعددة من الدولة، وتوسيع نطاق الاستفادة من بصيرته واحتياطاته لتشمل كل منها. في صياغة المعاهدات، سوف تنظر المصلحة للكل، والمصالح الخاصة للأجزاء باعتبارها مرتبطة بمصالح الكل. يمكن للحكومة المركزية الإتحادية في هذه الحالة استخدام الموارد وقوة الكل للدفاع عن أي جزء معين من الدولة، وذلك بسهولة كبيرة وسرعة أكبر مما يمكن أن تفعله الحكومة المركزية القاصرة التي تفتقر للتنسيق ووحدة النظام الداخلي وتمثيل كل الرأي العام.

يمكن للحكومة المركزية الإتحادية وضع الميلشيات والكتائب تحت خطة انضباط واحدة، ومن خلال ضباطها يمكن وضع منتسبيها في خط مناسب يشمل التبعية لهذه الدولة الموحدة. مما يدمجهم ويوزعهم لثلاث أو أربع أو خمس شركات مستقلة ومتميزة. ربما سيأتي الوقت الذي قد تجذب فيه الجيوش الليبية الاهتمام الدولي، ولكن إذا لم تقم الحكومة المركزية الإتحادية، فلن يتم إدارة وتنظيم وتأمين الملاحة، ولن يكون أحدهم قادراً على ذلك أبداً. عند تطبيق منطق بناء الجيش الحقيقي على حالتنا فإننا نعتمد مبدأ الإتحاد أيضاً، الذي أثبتنا فيما سبق أنه يستحق اهتمامنا. فالإتحاد الحقيقي سيكون من أساس السلام، فهو يضمن الحرية والأموال، ويزيل العدوات بين أهل الأرض الواحدة، ويلغي الغيرة والخلافات، ويحرر المجتمع من الخوف من هيمنة مصالح واحدة عليه. ولتلك المبادئ لهذا الإتحاد الإمكانية لتأمين مستقبلنا واحباط مخططات أعدائنا الذي بلا شك، في هذه المناسبة، سيستخدمون أقصى الجهود لمنع أو تأخير هذا الإتحاد.

إنّ تاريخ بريطانيا العظمى هو التاريخ الذي نحن بشكل عام أفضل معرفة به، وهو يعطينا درساً مفيداً. حيث يمكن أن نستفيد من تجاربهم دون أن ندفع الثمن الذي كلفهم. على الرغم من أنه يبدو واضحاً للمنطق السليم أنّ سكان هذه الجزيرة يجب أن يكونوا مجرد أمّة واحدة، إلاّ أننا نلاحظ أنهم كانوا، وعلى مر العصور منقسمين إلى ثلاث ممالك، وهؤلاء الثلاثة، كانوا متورطين بشكل دائم في المشاجرات والحروب مع بعضهم البعض. فعلى

الرغم من تشاركهم الأرض، وتشاركهم الاهتمامات، إلاّ أنهم من خلال فنون وسياسات وممارسات تلك الممالك، ظلت الغيرة مشتعلة بشكل دائم، ولسلسلة طويلة من السنوات ظلت ولا زالت مزعجة.

ما يحدث الآن أليس نفس الشيء، أليس اختلاف الرأي وحده، وبرغم امتلاكنا لنفس الأراضي وربما نفس الأجداد، ولدينا المشاكل ذاتها، كان بإمكاننا أن نكون متحدين ومتحررين من كل المخاوف المتعلقة بمصالح بعضنا البعض التي تختلف عن بعضها، فإنّ الحسد والغيرة مُطفئان للثقة والمودة فيما بين الناس، وستكون المصالح الجزئية ضمن الدولة المركزية منقسمة وغير متصلة، بدلاً من العمل لصالح ليبيا الحرة المتحدة نبدأ بالاهتمام كلاً لمصلحته الخاصة، أو سياساته أو مساعيه الخاصة، وهو ما يجعل من دولتنا ميدان مفتوح للدول المجاورة ليكونوا دوماً متورطين في النزاعات والحروب، أو أن نعيش في خوف مستمر من إمكانية حصولها.

إنّ أكثر المدافعين عن المركزية لا يزالوا متفائلين أنّ مشروعنا لن ينجح أو يتشكل على أرض الواقع، ولكن لا يمكنهم أن يفترضوا إمكانية بقائهم على الساحة لفترة طويلة على قدم المساواة تماماً من حيث القوة، حتى ولو كان من الممكن تشكيل الولايات المتحدة الليبية في البداية، فلن يضمن ذلك لهم الوسيلة البشرية الممكنة لضمان استمرارهم في هذا النظام الجديد في شكل القائد الواحد أو القيادة المركزية الواحدة التي تتحكم في كل شيء، أو العمل مع أندادهم من الحكام بمساواة، فبغض النظر عن الظروف المحلية التي تميل دوماً إلى توليد السلطة سواء بزيادتها في جزء واعاقة آخر، إلاّ أنّ آثار سياساتها وادارتها الجيدة قد يصنع لهم نوع من الخوف تجاه الحكومة المركزية الإتحادية أو ولاية في حد ذاتها من ولايات دولة الولايات المتحدة الليبية أو حتى المجلس الليبي نفسه.

إذاً، هؤلاء المدافعين عن المركزية هم فقط يدافعون عنها ليس لضمان الوحدة الوطنية كما يدّعون، بل لأنهم لا يمكنهم أن يفترضوا بشكل معقول أنهم سيبقون لفترة طويلة على قدم المساواة بين بعضهم البعض من حيث القوة والوصول والهيمنة، حتى ولو كان من الممكن إمكانية استمرار المركزية لسنين طويلة، ولكن مع الاعتراف أنّ هذا ممكن عملياً، ولكن لا يوجد ما يضمن استمرار هذه المساواة (على الأقل في نظرهم)، وبغض النظر عن إمكانية وجودها أو توليدها فيجب علينا الانتباه لفكرة السياسة المتفوقة، التي كما ذكرنا مسبقاً لا يمكنهم فيها أن يثبتوا فيها ادارتهم على قدم المساواة مع بعضهم البعض، وهو ما يجعل من إمكانية نشوء جسم متفوق على حساب الأخرين ممكناً جداً، ووصول هذا الجسم للتفوق لا نقصد بها أحداث ايجابية من السياسة السليمة والحكمة والبصيرة، بل قيام عصر الدكتاتورية من جديد. وبخاصة أنّ الديكتاتورية أصبحت تقليد مجتمعي في شمال افريقيا.

كلما، وأياً كانت الأسباب، قد يحدث (وسيحدث) أن ينعكس مقياس المساواة أعلى بكثير مما هو عليه الان، وفي تلك اللحظة ستبدأ التصفيات المبنية على الحسد والغيرة والأكبر من ذلك، الخوف. كل تلك العواطف ستقود هذه الأجسام لمعاداة القانون ولا تعزيزه أو حتى بنائه، وأي شيء يقلل من أهميتهم أو يمكن أن يمنعهم من اتخاذ اجراءات شاملة في المركز الواحد (أو معمم) سيتخذون اجراءات تعادي هذه التصرفات واعتبارها تهديد للأمن القومي. وسرعان ما ستفقد حسن النية والسلوك الطيب الذي يدعون أنهم أتو لأجله، بحيث ينقلبوا لمجموعة من اصحاب الغيرة الغادرة والاتهامات الذمية غير الصريحة.

العاصمة طرابلس بشكل عام هي منطقة القوة، والعديد من الظروف المحلية تجعل من المحتمل أن تكون طرابلس من الاتحادات القوية المقترحة في مشروع الولايات المتحدة الليبية، فهي ليست في فترة ليست بعيدة جداً، وبلا شك مركز تجاري وعسكري استراتيجي بشكل خاص. ولا يبدو هنا أنه من التخمين المتهور أن يكون معظم مرهوبي الفيدرالية أن يكون أسرابها الصغيرة أن تميل في بعض الأحيان إلى الدفاع عن أفكارهم في طرابلس، نظراً لازدهارها وجيرانها الأكثر حساسية للتنمية. فإنّ أولئك الذين درسوا التاريخ جيداً، سيدركون أنّ طرابلس كانت من بين المدن التي سكانها لا يثقون في بعضهم البعض، بل على العكس هم فريسة سهلة للانشقاق والغيرة والأذى المتبادل؛ باختصار، مدافعي المركزية يدركون جيداً أوضاع طرابلس المجتمعية (سواء الان أو عبر التاريخ) أنّ مثل هذه المواقف، وبأفعالهم يصنعون التفرقة ويجعلون من الانقسام من إحدى مبادئ تكوين المجتمع الطرابلسي. فهُم لا يقدرون مدى أننا في أمس الحاجة للاتحاد. ومن هذه الاعتبارات يبدو أنّ هؤلاء السادة مخطئون لحد كبير أن يفترضوا علينا بتشكيل تحالفات هجومية ودفاعية عن مشروع الولايات المتحدة الليبية، فهُم دارون، أنّ هذا المشروع هو الإتحاد الحقيقي، واتحاد مبني على توحيد الأسلحة والموارد، وهو ضروري لوضعها والاحتفاظ بها. وهو الحالة الدفاعية الهائلة والوحيدة ضد الأعداء الأجانب ورؤوسهم المحلية.

لن يكون من السهل بطبيعة الحال تشكيل تحالفات تتعارض مع مصلحتهم المباشرة، ولن يكون من السهل، إذا تم تشكيل الولايات المتحدة الليبية، الالتزام بالمصالح معهم أو حتى تنفيذها بحسن نية تامة. فمن المرجح أنهم سيكون لهم مصالح متعارضة ومشاعر غير ودية تجاه بعضهم البعض، وغالباً ما سينحازون لجوانب مختلفة. ونظراً لبعد التفكير المركزي عن الإتحادية، سيكون من الطبيعي أن يكون هنالك تضارب بينهم، وبالتالي كل يرى نفسه الأصح بقيادة الآخر. وهنا دعونا لا ننسى كم هو أسهل بكثير من استقبال الجيش واقناعه بهذا المشروع، وربطه بفكرة خدمته للحكومة المركزية الإتحادية، وحمايتها وتأمينها. فيجب أن ندع الرجال الصادقين منهم أن

يحكموا، إمّا بتأمين الدولة الحقيقية من الاعمال العدائية ووقف التدخلات الداخلية والخارجية بالدولة. أو الابقاء على الوضع كما هو.

عند الحديث عن الولايات المتحدة الليبية يُلفت النظر لجسمها المعروف بالحكومة المركزية الإتحادية، وكما ذكرنا مسبقاً فهي ليست الحكومة المركزية في حالة الدول المركزية، فالفرق بينهما واضح، الأولى مبنية على الأسس الإتحادية ولذلك تسمى حكومةً اتحادية، والمقصد من ربطها بكلمة مركزية أي أنها على مستوى وطني، وهو ما يختلف عن الحكومات الولائية التي تُدار على مستوى ولائي. والحكومة المركزية هي الحكومة الواحدة في الدول المركزية، وهي تتحكم بكل أطراف الدولة، وهي السلطة التنفيذية الوحيدة في الدولة (عكس الإتحادية التي فيها الحكومة المركزية الإتحادية والحكومات الولائية).

تتكون الولايات المتحدة الليبية من مؤسسات وطنية، من بينها حكومة الولايات المتحدة الليبية، أو الحكومة المركزية الإتحادية. تتكون الحكومة المركزية الإتحادية من مجموعة من المؤسسات هي أيضاً، تكون في شكل سلطة تشريعية شكلها المجلس الليبي، مجلس مكون من غرفتين: شيوخ ونواب. وسلطة قضائية في شكل محكمة دستورية عليا، والمحاكم الفيدرالية، والولائية، والمحلية. وسلطة تنفيذية في شكل رئيس الجمهورية وهيئات ووكالات تطبيق القانون الإتحادية. ومن المسؤولون المنتخبون أو المعينون الذين يخدمون الدولة في تطبيق القانون وتفسيره وتوضيح السياسات العامة والعمل بها.

تتمثل الأهداف الرئيسية للحكومة المركزية الإتحادية والحكومات الولائية في حفظ النظام العام وتوفير السلع والخدمات الضرورية لحياة المواطنين وحماية الحقوق والحريات الأساسية. وهي تعتبر أحد السياسات الأساسية لعمل الحكومة المركزية الإتحادية، التي ترجع إلى تلك الأنشطة التي تؤثر وتوجه السياسة العامة الوطنية. ويقصد بالسياسات الأساسية من يحصل على ماذا والمتوية (متى) والكيفية التي ترتبط بتفضيلات تُختار عن غيرها.

تتمتع الحكومة المركزية الإتحادية بسلطة تنفيذ أي قانون تصدره، وهنا السلطة تعرّف على أنها قدرة الحكومة على فرض أوامر الأرض الواقع على شخص ما للوصول به للقيام بشيء ما أو الالتزام بآخر. ولكن يجب العلم أنّ السلطة غير مطلقة بالمعنى الحرفي. فالناس لديها القدرة على محاسبة النظام في ظل الأنظمة الديموقراطية. والولايات المتحدة الليبية دولة ديموقراطية، ويفترض هنا أنّ الدولة ستبنى على حكم الشعب بالشعب. وهنا يفترض أن يكون الحاكم في هذه الدولة الديموقراطية النيابية (الجمهورية) التي تعني أنّ ممارسة السياسة من حق الشعب، ولكن ممارسة السياسة وسلطة اتخاذ القرارات تعني بالضرورة تفويض ممثلين ذو خبرة (في عملية انتخابية)، بخاصة فيما يتعلق بإدارة شؤون الأمّة.

إذاً، فإنّ الحكومة المركزية الإتحادية عن الولايات المتحدة الليبية هي عبارة عن ثلاث سلطات، تسمى مركزية لسبب وهو إدارتها لشؤون الأمّة الوطنية، وهي المجلس الليبي في شكل السلطة التشريعية؛ ورئيس الدولة في شكل السلطة التنفيذية؛ والمحاكم بجميع أنواعها في شكل السلطة القضائية للدولة. تطبق القوانين في كل ولاية ومدينة ليبية، وهو ما يدخل فيه المجلس الليبي ورئيس الدولة عن طريق أدوارهما المهمة في صنع وتطبيق تلك القوانين، ولكنهما ليسا الوحيدين، وإنما هناك أجهزة أخرى بنفس الأهمية. فحاجتنا لوزارة خارجية يتساوى مع حاجتنا لوزارة دفاع. وهنا يتم تطبيق منطق "السلطات التي ليست من مسؤوليات الحكومة المركزية الإتحادية تُمنح للولايات والشعب".

عند سؤال ماذا تفعل الحكومة المركزية الإتحادية أو ما هي مهامها فيتم تلخيصها على أنها: أ. تنظيم التجارة الداخلية بين الولايات وتنظيم الأمن فيها. ب. تنظيم التجارة الخارجية مع الدول الأجنبية. ج. إعلان الحرب وفرض القوة العسكرية والأمنية خارجياً. د. فرض الضرائب والجبايات وتنظيمها، وتحديد أوجه الانفاق وفتح أبواب الميزانية. ر. وضع السياسات الوطنية ذات العلاقة.

يدعو مشروع الحكومة المركزية الإتحادية لانبثاق مشاريع حقيقية للقيادة الوطنية المحلية، وهو لا يدعو في الأساس لتأسيس حكومة مركزية لا تصل مشاريعها لمختلف أرجاء الوطن (وتعميم نتائج الفساد والخراب)، وهنا نذكر أنّ الحكومة المركزية الإتحادية ليست حكومة وزراء كالجسم الاعتيادي للحكومات الوزارية، فهي شكل إداري وطني فيه يتجلى مشاريع على رأسها المجلس الليبي بغرفتيه الشيوخ والنواب؛ والوكالات التجارية والأمنية والعسكرية والقضائية التابعة للدولة؛ تقدم الحكومة المركزية الإتحادية سبعة مشاريع اقتراحية يشكل في مجملها مشروع الولايات الوليدة للولايات المتحدة الليبية وغرفها الكبرى.

قبل البتّ في المشروعات الإتحادية في نظرية الولايات المتحدة الليبية يجب الانتباه للمصطلحات التالية:

1. الإتحاد، اتحاد، وحدة: كلمات تعود على الولايات المتحدة الليبية.
2. الأمّة: الولايات المتحدة الليبية والشعب الليبي.
3. الانتماء للخارج: أشخاص فرداً أو جماعةً لديهم الولاء للمخابرات والجيوش الأجنبية ورؤساءهم.
4. ايدولوجية: فكر سياسي أو دينسياسي ذو أطياف مقيد العيون يقتصر على استبعاد البعض وتقبّل الآخر على حساب المجتمع.
5. الجمهورية: هي مقترح الولايات المتحدة الليبية.

6. حركات: مصطلح يعبّر عن الأحزاب والمنظمات والبرامج والأشخاص فرداً أو جماعةً.
7. الحرية؛ الديموقراطية: وسيلة تمكين المواطن من أدائه لعمله في ظل بيئة سياسية صحية.
8. حكومات الولايات: هي الأجهزة التنفيذية المسؤولة عن موارد الولاية والشؤون التنفيذية فيها.
9. الدستور الجديد: هو دستور الولايات المتحدة الليبية ويشمل قواعد وقوانين دولة الإتحاد.
10. الدُّومَلْ (Domal): اختصاراً لدستور الولايات المتحدة الليبية.
11. السلطة التشريعية الولائية: يقصد بها المجلس الليبي المحلي المنتخب عن الولاية، وهُم أعضاء المجلس الليبي الممثلين عن الولاية من نواب وشيوخ.
12. السلطة التنفيذية الولائية: يقصد بها حاكم الولاية.
13. السلطة القضائية الولائية: تشمل المحاكم الداخلية ومراكز العدل وتطبيق القيود القانونية والمحاكم الادنى والعليا والمحلية والبلدية مع مختلف المستويات الأخرى.
14. السيادة: حدود الولايات المتحدة الليبية الجغرافية والجيوسياسية والمعنوية والاقتصادية، وقدرة الولايات المتحدة الليبية على إحداث تغيير على أرض الواقع من وحدات تطبيق القانون وصولاً للأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية.
15. الشكل الجمهوري: هو الشكل الشعبي التمثيلي للولايات الأعضاء في الإتحاد.
16. العاصمة الإتحادية الدائمة: هي مركز الولايات المتحدة الليبية، وفي هذه الأوراق هي مدينة طرابلس.
17. عضو؛ مكوّن؛ أعضاء: جزء إداري ولائي من هيكل الولايات المتحدة الليبية.
18. العواصم الإتحادية: هي مركز كل ولاية.
19. القانون الدستوري الاتحادي: كل قانون اتحادي ذي شأن يؤثر في حياة المواطنين.
20. القضايا الإقليمية: هي المسائل والمواضيع التي تتطلب تفاعل السكان وتؤثر على السكان ككل.
21. القضايا الوطنية: هي المسائل والمواضيع التي تتطلب تفاعل الشعب وتؤثر على الشعب ككل.
22. الكونغرس الليبي: هو أعلى مجلس تشريعي في الولايات المتحدة الليبية، ويسمى المجلس الليبي أيضاً.
23. كونغرس الولاية: هو أعلى سلطة تشريعية في الولاية، ويسمى المجلس الليبي عن الولاية أيضاً.
24. مصدر السلطات: هي كل الأجهزة ذات الشأن من تشريعية وتنفيذية وقضائية في الولايات المتحدة الليبية.
25. المواطن؛ المواطنون: الشعب الليبي فرداً أو جماعةً.

26. النموذج الثلاثي: هو النموذج الذي يتضمن هيكل لحكومة تتكون من ثلاث سلطات: تنفيذية وتشريعية وقضائية.
27. الهيئات الإتحادية: الأجهزة الإتحادية من دوائر انتخابية وسلطات أمنية وعسكرية وقضائية وتجارية اقتصادية ذات شأن.
28. الولايات الليبية: الولايات السبع المكونة للولايات المتحدة الليبية.
29. الولايات المتحدة الليبية ككيان: مصطلح يعبّر عن جمع الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية للولايات المتحدة الليبية في شكل كيان واحد.
30. الولايات المتحدة الليبية: هي مقترح نموذجي قانوني لدولة من مقاطعتين وخمس ولايات، نظامها اتحادي ومشيدة على مشروعات شاملة.
31. ولاية قضائية: سلطة إدارية ذات شأن.
32. ولاية، ولايات: الولايات الليبية السبع، تعتبر المقاطعتين طرابلس والزاوية ولايات قائمة بذاتها.

**المدخل العام**

أنا أقولها للشعب الليبي العزيز، وكمواطن ليبي وكجزء من هذا المجتمع الغالي، واعٍ تمام الوعي أنه سيكون من السذاجة وعدم الإخلاص أن أجزم اعتباطاً بعرض نتائج المشروع بشكل يثير الريبة والتخوف لفئة من المجتمع، أو فئة من أصحاب الطموح؛ ولذلك فإنّ الصراحة هي دافعي، حتى أعترف بكافة المشاريع لجميع الرجال والنساء الذين يقرؤون هذه الأوراق، بحيث تجذبهم وتحفزهم على النقاش بفعل النوايا السليمة والصائبة، ولا يمكن بأية صورة الشك في أنّ كثيراً من محتويات هذه الأوراق أُبرزت من نطاق وجودها السابق في بيئة هادفة، تظهر في مستقبل نابع من منطلقات بديعة، بفعل رؤى صادقة وشريفة أساسها عقول بفعل الصواب ترى مواطن الغيرة في نفوس أهلها من هذا الوطن الغالي، وأسست بغرضه وطن لا ينقسم. والحق، أنه ما أكثر من أقوى الأسباب التي تدفع إلى إصدار حكم متصل بمشاريعه، بخاصة أننا وفي كثير من الأحيان عندما نسمع عن الكلمات (مثل ولايات، فيدرالية، اتحاد) نرى رجالاً أخياراً ذوي حكمة وتعقل يقعون في الخطأ بأنْ يواجهون هذا المشروع، وآخرون ليسوا بنفس الحكمة والتعقل ولكن لا يفعلون، عندما تواجه هذه الفئتين نفسها، تجد ذاتها جالسة في مقعد حيث، قضايا المجتمع ذات الأهمية القصوى تبرز، والنقاش الحذر عن المستقبل يطفو، منه ينبع التفكير في أننا لسنا متحدين في جميع الحالات إلاّ في حالات الإتحاد نفسها، فالطموح، والجشع، والعداوة الشخصية، والمعارضة الحزبية، تجد نفسها مجتمعة للنقاش معاً بأسلوب ومنطق، أثناء الحديث عن

الفيدرالية، وهذا يخلق في جميع الأحوال مجتمع بعيد عن السيف والنار، حيث الناس تتحدث لمعالجة المجتمع وشفاءه عن طريق اضطهاد المشاريع الوهمية والرجعية.

في سياق الملاحظات السابقة، أرى بعين بصيرتي، أيها الشعب الليبي العزيز، أن أُريكم مشروع الولايات الليبية، وواقفاً ضد جميع المحاولات، من أي جهة كانت، أن تؤثر على حق هذه الولايات بالنهوض بنفسها، من خلال انطباعات وطنية تحفز أهلها أن يحكموا، ويؤسسون كونغرس محلي خاص بهم، يسيّر أمورهم، وينتخبون ممثليهم في كونغرس أكبر، يكون فيه نشدان الحقيقة منطق الناطقين والمتحدثين بهذا الأسلوب. وأنتم، لا ريب، ستتحدون، حتى وإن رفضتم مشروعات الولايات المتحدة الليبية، فأنّي عالمٌ أنكم ستتحدون في نهاية الأمر سواء اليوم أو غداً. أنا مدينٌ لكم، في أنكم وصلتم لهذه الجزئية، حيث سيبدأ من هذه النقطة، بحرٌ من النقاط، لسلسلة من المشروعات، التي تضمن حريتكم، وكرامتكم، وسعادتكم. أنّي لا أرمي من قولي هذا أن أُؤثر في أحاسيسكم، ولا أن أُظهر لكم أنّي حصيف وأعمل جزءاً من التخمين، عندما وصلتُ لسلسلة الأبحاث هذه. وما أعتقده هو فقط ادعاءاتي من آراء، وقد أكون خاطئ في أجزاء منها، إلاّ أنها مبنية على النيات الطيبة، وتنفي الغطرسة والغموض وبل تحتقرهما، ولن تجدوني بأية حال، غامضاً في أي موضوع من الموضوعات. ومناقشاتي معروضة للجميع، ومن حق الجميع أن يحكم لها أو عليها، وسأقدمها بروح لا تدنس قضية الحق والصدق على الأقل.

سأقترح في جزئيات الأوراق هذه، ومن خلال مجموعة متعاقبة من الأبحاث والمنشورات، أن أبحث النقاط المهمة: حدود جمهورية الإتحاد والنظام الذي أُسست بغرضه الولايات؛ وعرض وتقديم لهذه الولايات الأعضاء في الإتحاد؛ وعرض ورؤى لشعارات ورموز الإتحاد القومية.

أمّا في المدخل العام هذا، فأنّي سأذكر ولايتين إثنين، كمدخل مثير للجدل ويثبت للجميع الأسباب والعلل التي قامت لأجلها، وهي نقطة منقوشة في أسلوب متكرر في هذه الأوراق، يعرض الواقع الذي أُسست بغرضه الولايات؛ وبحكم الضرورة، وجوب إلغاء المحافظات، وتأسيس الولايات الواحدة تلو الأخرى. وهذا المبدأ سوف ينتشر بصورة تدريجية مستقبلاً، إلى أن يكسب أنصاراً عديدين من كافة الولايات، يصوتون عليه لتأسيس هذه الولايات؛ وهو أقوى حجة للناس التي تسكن هذه المناطق، وأسطع وضوحاً لأن تؤسس نفسها، وتنهض بنواحيها، وتلغي حكم البعض للكل، وتعمم حكم الكل للكل، في جميع نواحي الإتحاد، وفي كل ولاية من ولايات جمهورية الولايات المتحدة الليبية، وهذا ما سيتناوله موضوع أوراقي التالية.

ليس هناك أكثر رسوخاً الآن من الضرورة اللازمة لوجود حكم رشيد وسليم، وبالقدر نفسه لا يستطيع أحد أن ينكر أنه، حينما وكيفما يتم تأسيس ذلك الحكم، يجب أن يكون هنالك أُناس يساهمون في تسييره وتطبيقه على

أرض الواقع، في شكل فيه تخول لهم السلطة التي يتطلبها بإجماع الآراء التي هي سلفاً وافقت على تطبيق ذلك الحكم عليها وبين جموعها. في أي ولاية من الولايات، وعملاً بنفس الآلية سيتم تأسيس الحكم بما يخدم الناس، والناس لن تقبل بنظام لا يضمن لهم الحكم ويكفل لهم بقاءه تحت الرقابة، بحيث يلغي الفساد والانحلال، وهو ما يتم فيه تأسيس السلطة لأن تكون منقسمة لثلاث جهات رئيسية: تشريعية وتنفيذية وقضائية.

أثناء البث في الولايتين الإثنين التي سبق وطرحنا أننا سنذكرها: تأتي في مقدمتها مشروع ولاية طرابلس المسترشد (Tripoli State Guided Project *TriState*50)، وهي الولاية التي تقع غرباً من دولة الإتحاد وتجاور ولاية الزاوية والجبل الغربي ومصراتة. هذا المشروع يحتوي شكل لحكومة ولائية مؤسسة بغرض تلبية احتياجات السكان وتُدير الخدمات العامة وتضمن لهم الحكم الفعال في هذه الولاية. ولكن ما هي الحكومة الولائية؟ الحكومة الولائية أو حكومة الولاية (وفي أوراق أخرى يتم التعبير عنها على أنها المجلس الحكومي عن الولاية) هي مؤسسة محلية مرسخة في شكل ضرورة توفير وتنظيم الحكم؛ في كل منطقة تابعة للدولة، وأثناء ضمان تسيير الحكم فيها، تحتاج للممثلين من هذه المنطقة ليراجعوا وينظموا هذا الحكم، وليكونوا رقيبين على بعضهم البعض لمكافحة الانحلال والقضايا الأخرى المتعلقة بالفساد، وهو يُرجعنا للجزئية الآنفة التي أعلنت أنّ ذلك يتم على مبدؤه تأسيس سلطة تكون منقسمة لثلاث جهات رئيسية، ولذلك فإن هذه الحكومة الولائية منقسمة لثلاث جهات أساسية تحكم وتسيّر شؤون ولاية طرابلس، وهي حكومة طرابلس (Tripoli Government *TGov*.).

تتكون حكومة طرابلس من ثلاث جهات رئيسية: يأتي في مقدمتها الجهة التشريعية في شكل كونغرس طرابلس المشهور باسم المجلس الليبي عن ولاية طرابلس (Tripoli Congress)، وفيه يجتمع سيناتورات الشيوخ والنواب الممثلين عن البلديات والمعتمدات الطرابلسية، وهي النواحي داخل ولاية طرابلس؛ وسيؤسس هذا الكونغرس على أساس أن يكون هنالك شيخ واحد لكل بلدية، ونائبين إثنين عن كل بلدية، الذين سيشكلون بالإجماع كونغرس طرابلس؛ وسيجتمع في هذا الكونغرس كِلا الغرفتين للنواب والشيوخ لتمرير التشريعات ووضع الميزانيات وتمثيل مصالح الناخبين؛ ويتمتع كونغرس طرابلس بسلطة مناقشة واقتراح مشاريع القوانين، التي، وفي حالة اقرارها، تصبح قانوناً بعد موافقة الحاكم العام عليها؛ وتخلق جلسات استماع اللجنة، والمداخلات العامة، والمناقشات الأرضية منصة للخطاب البنّاء والنقدي والموضوعي، مما يسمح لأصوات الناس بتشكيل خارطة سليمة من عمليات صنع القرار داخل ولاية طرابلس.

للكونغرس المحلي وهو الكونغرس الصغير المتواجد في كل ولاية في الإتحاد واجبٌ شديد الأهمية، هو مهام مجلس الشيوخ الذي يعمل كالحاكم القضائي الأول لمستحقي العقوبات والتقصير الواقع؛ ويعتبر حاكم الولاية

رئيس مجلس شيوخ كونغرس طرابلس، وهو مجلس هام وضروري يعمل في شكل الجهة الرقابية العليا على الجهتين الاثنتين المتبقية: التنفيذية والقضائية.

يأتي الفرع الثاني من حكومة طرابلس ألا وهو السيد حاكم ولاية طرابلس، وهو المستشار الثاني عن الطرابلسيين، وهو رئيس السلطة التنفيذية عن ولاية طرابلس؛ وهو المسؤول عن صياغة السياسات وتنفيذ القوانين التي يقرّها سيناتورات (شيوخ) طرابلس المنتخبون في كونغرس طرابلس (السلطة التشريعية)، وإدارة أجهزة الدولة، والاشراف على الادارات المختلفة. ويعين الحاكم مسؤولين لرئاسة الوزارات المختلفة، وهذه الوزارات مسؤولة عن توفير وتلبية الخدمات المحلية داخل ولاية طرابلس بأكملها، مع ضمان الخبرة والكفاءة في إدارة الخدمات العامة. وتشمل هذه الوزارات الصحة والنقل والتعليم والموارد الطبيعية والأمن الوظيفي والخدمات الاجتماعية والصحية بحكومة طرابلس.

يأتي الفرع الثالث من حكومة طرابلس ألا وهو مقام سادة قُضاة ومحلّفي السلطة القضائية عن ولاية طرابلس (Tripoli Judges and Jurors)، وهي المؤسسة المبجلة التي ستؤسس لتضمن الفصل في المسائل القانونية بشكل عادل؛ وهي المؤسسة التي تدعم القانون والعدالة في ولاية طرابلس بأكملها؛ وهي ستؤسس من قضاة يقومون بتفسير القوانين الوطنية وقوانين الولاية؛ في الهيكل القضائي المكرّم للمؤسسة القضائية الطرابلسية تبرز المحكمة العليا لولاية طرابلس (Tripoli State Supreme Court) (التي هي بدورها أعلى محكمة على مستوى ولاية طرابلس)، ستتعامل هذه المحكمة إلى جانب المحاكم الأدنى، مثل محاكم المقاطعات والمحاكم البلدية مع القضايا باختلاف مستوياتها. بناءاً على نظام من الضوابط والتوازنات، ستكفل العمل لصالح المواطن القاطن والمؤسسات العاملة والمؤسسة داخل هذه الولاية.

مشروع ولاية طرابلس المسترشد هو النواة التي أسست هيكل الولايات الأعضاء في جمهورية الإتحاد، وهو الهيكل الذي يضمن الفصل بين السلطات الكبيرة والصغيرة، حيث توجد السلطات الكبيرة في شكل حكومة أكبر تهتم بأمور الدفاع والشؤون الخارجية وتسمى الحكومة المركزية الإتحادية؛ بينما تظهر حكومة الولاية في شكل ثلاث سلطات تضمن الحفاظ على النظام الداخلي في المناطق التابعة للاتحاد، في شكل فيه يتم انتخاب أهل المنطقة لإدارة شؤونهم الخاصة، في شكل رشيد، يمنع احتمالية إساءة استخدام السلطة، ويساهم في التعاون والتنسيق بين مختلف مستويات الحوكمة داخل كل ولاية من الولايات، بحيث يُبعدها واحدة تلو الأخرى عن احتماليات الفساد بسبب وجود حكومة واحدة تعمم الانحلال والخراب من مسؤولون ليسوا منتخبين من مناطقهم الخاصة، فهذا النموذج يكفل لهم جميعاً، خدمة منطقتهم والقيام بها سياسياً واقتصادياً وأمنياً.

يظهر المشروع الثاني، وهو مشروع ولاية الزاوية المسترشد ( Zawiya State Guided Project *ZawState50*)، وهو المقترح الهيكلي الإداري للجسم السياسي الذي سيكون مسؤول عن الشؤون الداخلية وتوفير الخدمات الأساسية لسكان كل مِن (لا الحصر): الزاوية، صبراتة، صرمان وجنزور.

سيتم تأسيس هيكل حكومة الزاوية تماشياً مع النموذج المسترشد المتفق عليه في نموذج نواة الحكومة الثلاثية في مشروع ولاية طرابلس السابق ذكره في نفس الجزئية، وذلك لتأسيس الثلاث فروع متفاوتة لخدمة الصالح العام لكل من مناطق غرب الإتحاد التي تجاور دولة تونس.

يأتي على رأس مشروع ولاية الزاوية كونغرس ولاية الزاوية (Zawiya Congress)، وهي المنشأة المكرمة التي ستؤسس على أساس تكوينها من سيناتورات الولاية في مجلس الشيوخ ونوابها في مجلس النواب، وهُم أيضاً سيتم انتخابهم بنفس الهيئة السابقة في جزئية مشروع طرابلس، في شكل شيخ واحد لكل بلدية ونائبين إثنين عن كل بلدية، ليشكلوا لاحقاً كونغرس ولاية الزاوية، الذي سيعمل على أساس تطوير وإصدار التشريعات وضمان الرقابة التشريعية على كل من السلطتين التنفيذية والقضائية، أمّا نموذج ولاية الزاوية فيشمل تأسيس الكونغرس جنباً إلى جنب مع قوة عسكرية منقسمة لمشاة بحرية وأخرى مشاة برية، تسمى فوج الزاوية المسلح ( Zawiya Armed Group Z-SAG) وهي الوحدة العسكرية المشهورة في أوراق أخرى بوحدات حماية الكونغرس، وهي المؤسسة العسكرية المحلية التي تقع تحت رئاسة كونغرس الزاوية وحاكمها نفسه، الذي يلازم للدفاع عن الكونغرس أثناء قيامه بأعماله التشريعية في ولاية الزاوية.

يأتي على رأس حكومة الزاوية بعد الكونغرس السيد حاكم ولاية الزاوية، الذي سيخدم لمدة أربعة سنوات، وهو المسؤول عن تنفيذ قوانين الولاية. ويلازم السيد الحاكم نائب الحاكم والمدعي العام والمراقب المالي، حيث سيدعمون الحاكم في واجباتهم، ويكون السيد الحاكم رئيس مجلس الشيوخ في كونغرس ولاية الزاوية، ويلازم كالنائب الثاني عن الإخوة والأخوات الممثلين عن كافة مناطق ونواحي ولاية الزاوية.

ويأتي بعدهما المؤسسة القضائية القديرة التي ستؤسس لتكون مسؤولة عن تفسير القانون وتطبيقه، وتشمل محكمة الاستئناف في الزاوية (Zawiya State Appeals Court) وهي أعلى محكمة في الولاية، ومحكمة الاستئناف الخاصة في صبراتة، وستتعامل هذه المحاكم مع الطعون وتحافظ على الإطار القانوني اللازم لمجتمع عادل. لضمان تنفيذ أحكام وقوانين ولاية الزاوية وتعميمها على مختلف حدود الولاية بخاصة الحدود الجمركية مع دولة تونس.

يأتي في مشروع ولاية الزاوية المسترشد مشروع مرابط وتاريخي، مربوط بالمؤسسة العسكرية والأمنية التابعة لدولة الإتحاد وتماشياً مع المشروع الوطني المبجل خمسة ثنين (5+2) في البرنامج الأمني العسكري للولايات المتحدة الليبية الشامل، ألا وهو مشروع إدارة مكافحة الأدوية والمخدرات غير المشروعة الفيدرالية ( Drug and Medicine Control Administration) بالتعاون مع المكتب الفيدرالي للتحقيق وقوة الشرطة الإتحادية، وهي مؤسسة أمنية ستؤسس بالتعاون مع قرار من الكونغرس الليبي لإقامة وحدة أمنية مسلحة مكونة من مشاة البحرية والمشاة البرية وبعض الأفراد الأمنيين لتأسيس إدارة لمكافحة المخدرات؛ وهي المؤسسة التي سيكون لها مقر رئيسي للعمليات الوطنية في ولاية الزاوية، ويحتوي المخطط المقترح ضمن خطة ليبيا للتنمية الشاملة مقار للشرطة وقوات التدخل السريع وقوات دعم وإسناد الوحدات الأمنية؛ وستشكل على أساس البند المشيّد على أساس توزيعها على مختلف دوائر بلديات الولاية بخاصة الصحراوية لضمان الأمن والسلامة وتوفير التدخل السريع في حالات الأزمات وصدّ المسلحين والقضاء عليهم نهائياً.

أمّا الموقف المُعارض للفيدرالية واحتمالية ظهوره في ولاية الزاوية، هذا الاتجاه يضمّ احتمالية نشوء معارضين للنظام الفيدرالي المقترح في هذه الأوراق على أساس التخوف من أنّ هذا النظام قد يؤمكن الأغنياء والأرستقراطيين من الوصول للطبقة الحاكمة في الولاية التي سيصبح بمقدورها استخدام حكومة الزاوية للتحكم في سياسات الولاية، سواء عن طريق التأثير في حاكم الولاية نفسه، أو سيناتورات مجلس الشيوخ كلهم أو بعضهم، وهي الأحداث التي قد تؤثر سلباً في الحقوق السياسية واستقلالية القرار المحلي في الولاية بشكل عام. الرد: تبلور موقف المعارضين متمثل في أنه لا يمكن ضمان الحكم الرشيد في معظم إن لم يكن بعض نواحي ولاية الزاوية أو أي ولاية ليبية أخرى، ولكن فإنّ المحسوبية الحكمية موجودة وستتواجد في كافة أنظمة العالم سواء كانت منظمة أو عشوائية، هذا كبيان توضيحي لمعظم الآراء التي قد تتهم المشروع بالضبابية من ناحية تنظيم شؤون تسيير الحكم في بداية التأسيس؛ ولكن فإنّ الممثلين المحسوبين سواء كانوا في ولاية الزاوية أو أي ولاية أخرى، سيُختارون على أساس تمثيل مصالح معظم إن لم يكن كل الشعب الليبي، وسيتم تأسيس جمهورية الولايات المتحدة الليبية على ذلك الغرض وحيداً منفرداً، حيث هيكل الولايات المتحدة الليبية يحتوي ليبيين من كافة المناطق والنواحي، وسيساهمون في مشاة البحرية والمشاة المؤسسين لهيكل مكافحة المخدرات، التي ستقضي على مروجي المخدرات الذين سيكونون أغنياء بطبيعة الحال، وستؤسس على أساس كونغرس وطني يقوم بتأسيس قرارات وطنية تشريعية تضمن الحكم السليم والرشيد في كافة مناطق الإتحاد، وهذه المناطق ستكون متحدة على أساس وطني وحيد، وهو خدمة هيكل الولايات المتحدة الليبية، وإذا افترضنا سيناريو حيث رافضين للمشاريع التشريعية الدستورية ومحسوبين في السلطة المحلية، يؤسسون ولاية سياسية مخالفة للقانون، على

حساب خدمة قلّة قليلة، سواء كانوا عصابات أو سياسيين منحرفين، فإنّ الولايات المتحدة الليبية بأكملها ستتحرك لحل هذه المشكلة، سواء بقوة السلاح أو بقوة القانون، وهي كلها أمور تؤسس على أساسها دولة جميع مَن فيها يعلمون وسيعلمون فيما يجوز وما لا يجوز عمله في مؤسساتهم المحلية والوطنية.

وأيضاً فإنّ الخوف من أنّ بعض الأحزاب قد تسيطر على سياسات الحكومة المحلية، فإنّ الولايات المتحدة الليبية لا تسمح في دساتيرها أو قوانينها لأي حزب (ولو كان مؤسس الولايات المتحدة الليبية نفسه) أن يسيطر على سياسات الولاية أو يحركها بما يتماشى مع سياسات لا تخدم الرؤية الوطنية الموحدة (رؤيا 2050)؛ وتلغي الولايات المتحدة الليبية (وكما نلاحظ أكثر من مرة) تنازع السلطة التي تؤدي للخوف على المصالح في شكل يبني علاقة الصداقات التشريعية، وهي الصداقات التي تؤسس المحسوبية التي تتشكل بسبب تعدد النوايا، فتخلق أُناس في السلطة محسوبين لسلطة أخرى فقط لضمان مناصبهم في الدولة غاضين بصرهم أنّ هذا يوقع الضرر على أُناس ولايتهم الذين هم أصدقائهم وعائلاتهم الساكنين بجوارهم، وتؤسس الولايات المتحدة الليبية الحل لذلك عن طريق السماح بالحكم السليم والمتعدد في مختلف الطبقات السياسية في الدولة، وذلك عن طريق تجزئتها لثلاث سلطات أساسية: تشريعية وتنفيذية وقضائية، والسماح لكل مستوى بممارسة القدر المخصص له من السلطات في السيطرة على الآخرين في حدود معينة؛ ولكن هنالك ضمانات مسترشدة لحماية أهالي نواحي ولاية الزاوية وأي ولاية أخرى، فضلاً عن ضمانة منح الأمن (الذي دائماً ما نجده بغائب) لجميع المسؤولين في الولاية سواء كونغرس الولاية أو السيد حاكم الولاية نفسه.

يُعمم نظام فصلُ السلطات الثلاثي[83] الموجود في النموذج المسترشد لولاية طرابلس، وذلك تباعاً على مشروعات الولايات التالية: الجبل الغربي؛ مصراتة؛ سبها؛ بنغازي والجبل الأخضر[84]. ولكن مع تعديلات بخصوص توزيعات السلطات التشريعية وآليتها، حيث يجب توزيع أعضاء مجلس الشيوخ والنواب اعتماداً على عدد دوائر البلدية في كل ولاية ليبية، وقد يختار سكان الولاية قوانيناً أخرى لطريقة اختيارهم لحاكمهم، فقَد يختار بعضهم أن يُنتخب الحاكم في كونغرس الولاية، وقد يختار البعض الآخر أن يتم انتخابه بشكل مباشر أو عن طريق مجلس

[83] نظام يتواجد فيه ثلاث سلطات: تشريعية وتنفيذية وقضائية منفصلة عن سلطات الدولة المركزية، تعني بالشؤون المحلية للمنطقة الولائية.

[84] نُضيف: مشروعات رؤيا 2050 ليست بالضرورة توزيعات الولايات الليبية.

النواب وحيداً، وهي كلها تعتمد على اختيارات السكان وما يخدم مصالحهم الذاتية المحلية في نواحي ولاياتهم الخاصة. ولكن يجب على حضرات الشعب الليبي عدم غضّ البصر عن أنّ المشروعات والآليات التوزيعية الموجودة في هذه الأوراق هي مُختارة بشكل مبدأي فقط[85]، ولا يجب عليكم الالتزام بها حرفياً[86]، فعِند البدء بمشروعات الولايات المتحدة الليبية على مستوى واسع النطاق يمكن لحضراتكم التعديل والتغيير فيما يدخل في تخصصاتكم، ويمكنكم أيضاً تعديل هيئات الولاية وآلية اختيار ممثليها فيما يخدم مصالحكم جميعاً ويكفل سلامتكم.

**حدود الإتحاد**

في سجلات توزيع السلطات في الولايات المتحدة الليبية، كان ولازال النظام الفيدرالي الجزئية الحيوية في أكمل النظرية. وبينما نشرع في هذا المسعى، فإننا نسترشد بمبادئ الفيدرالية والديموقراطية والمشروعية الشعبية، مما يضمن بقاء السلطات الممثلة مسؤولة أمام الشعب وتستجيب لاحتياجاته وتطلعاته.

في قلب نظامنا الفيدرالي يكمن الإقرار بالتنوع المتأصل والاستقلال الذاتي للولايات الأعضاء في الإتحاد. تتكون الولايات المتحدة الليبية من سبع دوائر[87] متميزة، لكل منها هويتها الفريدة وثقافتها وتاريخها. ففيها تقف ولاية طرابلس كمنارة للتقدم والوحدة؛ وولاية الزاوية بمثابة جسر بين الإتحاد وجيرانه؛ وولاية الجبل الغربي بمثابة الجمال الوعر والمرونة التي تتمتع بها المنطقة الغربية من الإتحاد؛ وولاية مصراتة في شكل صمود الإتحاد وتصميمه في مواجهة الشدائد؛ وولاية بنغازي بمثابة محور التعاون والتنمية في رحلة الإتحاد نحو الازدهار؛ وولاية سبها كمنارة للأمل في التطوير الواسع في الإتحاد كله؛ وولاية الجبل الأخضر بمثابة الجمال التضاريسي الفريد والمميز الذي يعني بالاتحاد كله.

إننا وأثناء اقرارنا أُسس الفيدرالية الليبية، يجب أن نظل يقظين في التزامنا بمبادئ تمض بخلق نظام يعني بخدمة الجميع، ولكن كيف يمكننا أن نضمن أنّ الجميع سيمهن بما يخدم الجميع؟ يكون ذلك عن طريق التعاون والتضافر بين مختلف مكوناتنا، ولكن فذلك الهدف صعب التشكيل في الوقت الحالي، ولذلك فإننا اعتمدنا على نموذج يوزع الإتحاد لسبع مناطق استراتيجية جديدة تسمى أقاليماً، يعني هذا النموذج بإعلان تأسيس الإتحاد على أساس

[85] كبداية.

[86] نسخ ولصق الموجود في هذه الأوراق في كل مشاريع الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

[87] مناطق مهمة.

توزيع السلطة بين أبناءه السبعة، وبينما نتعمق في نسيج توسيع وتنظيم السلطات بين الأعضاء السبعة، يصبح من الضروري دراسة أسباب تأسيس الحكم داخل مقترح كل ولاية وجهودها التعاونية مع الحكومة المركزية الإتحادية وحكومات الولايات الأخرى. فمن خلال الحكم التعاوني، يمكننا حتماً تسخير القوة الجماعية للاتحاد لمواجهة التحديات المشتركة والسعي وراء الفرص المشتركة للتنمية والازدهار.

يرجى الانتباه لأنّ استخدامنا للمشاريع في الأوراق الآتية لا تعني أنّ هذه المشاريع مخصصة حصراً للولايات المذكورة فيها، بل هي مكمّلة لجميعها، فكل المشاريع المذكورة في هذه الورقة هي شاملة الولايات الأخرى أيضاً.

1. حكومة ولاية طرابلس (Tripoli Government): ستعمل الآلية الإدارية في حكومة ولاية طرابلس بهدف التوافق مع كل من الحكومة المركزية الإتحادية وحكومات الولايات لضمان تقديم الخدمات بما يخدم فرعين أساسين: أول الفروع هو ضمان الخدمات لأهل وسكان ولاية طرابلس، والثاني هو تشكيل خارطة طرابلس للعاصمة، فباعتبار مدينة طرابلس بمقاطعة طرابلس المركزية العاصمة الدائمة للاتحاد فإنّ باب خارطة التنمية الشاملة للعاصمة الدائمة للاتحاد يجب أن تكون منفصلة وأكثر استهدافاً للجميع بخاصة تطوير مؤسسات الإتحاد بشكل فعال وتعزيز مبادرات التنمية التعاونية بين مختلف مؤسسات الولاية المشاركة كالمجلس الليبي عن ولاية طرابلس (Tripoli Congress) أو مجلس طرابلس والحكومة المسؤولة عن الوزارات المحلية المبيّنة في الدستور الجديد[88]. وبفضل موقعها المركزي ومكانتها باعتبارها منطقة العاصمة الدائمة، ستلعب ولاية طرابلس دورًا محوريًا في تسهيل التعاون بين الولايات حيث ستكون مهامها حيوية بخاصة عن طريق مجالس لمّ الشمل التي تعني بلمّ شمل مختلف مسؤولي الولايات للاجتماع في مجلس وحيد ألا وهو ديوان المجلس الليبي (كونغرس الولايات المتحدة الليبية)[89]، وتعني هذه المشاريع بتعزيز الوحدة بين الولايات الأعضاء في الإتحاد. ومن خلال الشراكات الإستراتيجية مع الولايات المجاورة والحكومة المركزية الإتحادية، ستعمل ولاية طرابلس كمحفز للتقدم والابتكار، مما يدفع النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في جميع أنحاء الإتحاد.

[88] وثيقة دستور الولايات المتحدة الليبية المعروفة لاحقاً بالدُّومَلْ.

[89] يرجى الملاحظة أنّ كونغرس الولايات المتحدة الليبية منفصل عن كونغرس الولاية، حيث إنّ كونغرس الإتحاد يعني بالقرارات الوطنية المبيّنة في الدستور الجديد، وكونغرس الولاية فهو مسؤول فقط عما يدخل في قرارات الولاية التشريعية.

2. حكومة ولاية الزاوية (Zawiya Government): أمّا في ولاية الزاوية، انشأنا المقترح والخطة المستهدفة للحكومة فيها على أساس ستعمل فيه بشكل وثيق مع السلطات المحلية وزعماء القبائل وقائدي وحدات السَّـاجْ لتعزيز الحكم الديموقراطي وتمكين المجتمعات المحلية من تولي مسؤولية تنميتها، وتشمل الخطة فتح باب ميزانية خاصة لوحدات الساج (أفواج الزاوية) لتوفير الأمن الشامل والقضاء على أي ترسبات لأي جماعات مسلحة مناهضة للولايات المتحدة الليبية، وأيضاً تعزيز دور القبائل عن طريق لمّ شملهم في المجلس الليبي عن ولاية الزاوية (Zawiya Congress). ومن خلال مشاريع تعزيز ثقافة صنع القرار التشاركي والتمكين الشعبي، تضمن خارطة الطريق الموضوعة تمكين أصوات سكان الزاوية واحترامها في قاعات المجلس الليبي وحكومة الزاوية. ومن خلال المبادرات الأمنية والعسكرية التعاونية مع الولايات المجاورة بخاصة ولايتي طرابلس والجبل الغربي والحكومة المركزية الإتحادية، ستقوم ولاية الزاوية على أساس ضمان عدم تسريب أي مشاكل للولايات المجاورة عن طريق المشاريع الأمنية والعسكرية للاتحاد المنصوصة في هذه الأوراق وأوراق أخرى.
3. حكومة ولاية الجبل الغربي (Jabal Gharbi Government): أمّا خارطة طريق ولاية الجبل الغربي فهي قائمة على أساس تشكيل حكم مبني على مجموعة متنوعة من المجتمعات القبلية والتقاليد الثقافية، فهي تجسد ضمان الإتحاد لروح الحكم التعاوني والاحترام المتبادل. ومن خلال مشاريع تأسيسية مثل المجالس القبلية والمنتديات المجتمعية، ستعمل فيها خارطة طريق ولاية الجبل الغربي على تعزيز الحوار وبناء الإجماع بين ناخبيها، مما يضمن بقاء الحكومة مستجيبة لاحتياجات وتطلعات مواطنيها. ومن خلال إقامة شراكات مع الولايات المجاورة والحكومة المركزية الإتحادية، ستعمل ولاية الجبل الغربي على تعزيز التعاون عبر الحدود وتعزيز السلام والاستقرار في مختلف مناطق الإتحاد.
4. حكومة ولاية مصراتة (Misurata Government): أمّا خارطة طريق ولاية مصراتة فهي قائمة على أساس أن تعمل حكومة الولاية بلا كلل لمواجهة التحديات الفريدة التي ستواجه مجموعتها المتنوعة من المقاطعات والمجتمعات. تسعى خارطة الطريق الموضوعة، من خلال المشاريع التنموية الشاملة وبرامج التطوير المستهدفة، إلى تحسين نوعية الحياة لسكان الولاية وتعزيز النمو والازدهار المشتملين. ومن خلال خطة التعاون مع الولايات المجاورة والحكومة المركزية الإتحادية الموضوعة في خارطة الطريق المقترحة، ستعمل ولاية مصراتة على تقوية المصادر الاقتصادية للاتحاد غير المُدرجة في هذه الأوراق كالاستثمارات المتطورة في الموانئ بخاصة موانئ الخمس ومصراتة وسرت التي ستعتبر موانئاً عالمية

ستعتبر دخل قومي للاتحاد بشكل عام، وتنظيم هذه الاستثمارات العالمية تتطلب تأسيس حكومة إقليمية وهي حكومة ولاية مصراتة وخارطة الطريق الموضوعة.

5. حكومة ولاية سبها (Sabha Government): أمّا خارطة طريق تأسيس ولاية سبها فهي قائمة على أساس أن تعمل حكومة الولاية على تسيير عمليات الأمن الصحراوية المتطورة والواسعة بالتعاون مع الولايات الأخرى بخاصة بنغازي وأجزاء من ولاية الجبل الغربي؛ وهي قائمة أيضاً على مجموعة واسعة من المشاريع التي تعني بالمسؤولية عن مشاريع الطاقة الشمسية والبحرية كمشاريع الساعة ودلتا ليبيا؛ وتعني أيضاً بالتنسيق مع الولايات الأخرى في عملية بناء الأسوار الحدودية الواسعة؛ وهي تتطلب على هذا الأساس حكومة إقليمية قائمة ذاتياً، وبما أنّ الولاية صحراوية فيجب تشكيل حكومة إقليمية تقوم بتوفير حاجات سكان الولاية من مشاريع البنية التحتية للخدمات والمؤسسات والمياه والطاقة، وهي كلها قضايا رئيسية يعاني منها الجنوب بشكل عام، وقامت عليه خارطة طريق حكومة ولاية سبها بما يعني بتوفير الخدمات الشاملة لأهل صحراء الإتحاد الشاسعة والفخريين.

6. حكومة ولاية الجبل الأخضر (Jabal Akhdar Government): تم إنشاء نموذج حكومة الجبل الأخضر على أساس آلية إدارية لتنسيق وتنظيم السياحة الدولية القادمة من الشرق وصولاً للغرب عن طريق خط مستقل وآمن بنسب مطلقة، وهو الخط الوطني السياحي الاقتصادي الشامل (Comprehensive Economic Tourism Line *CETIL*) وهو خط مركزه الأساسي الآخر في ولاية الجبل الأخضر في مدينة طبرق[90]، وهدف هذا الخط هو ضمان اتصال شبكات المطارات والقطارات ومؤسسات السياحة وقطاعات المواصلات التي ستوفر خدمات الزيارة للسياح الذين يهدفون للقدوم للاتحاد، وهذه كلها مشاريع تتطلب وجود حكومة إقليمية تهتم بالقطاعات المنصوصة في هذه الأوراق بينما تبقى تحت حكومة أكبر (الحكومة المركزية الإتحادية) التي ستضمن لها الأمن الدولي ومنع الإرهابيين الآتيين من الخارج، ولذلك فإنّ الخارطة الموضوعة لولاية الجبل الأخضر تعني بهدف رئيسي وحيوي ألا وهو الانسجام مع كل من الحكومة المركزية الإتحادية وحكومات الولايات

[90] مراكز الخط الأساسي العابر (BLC3-7) هي مدن طبرق وسرت وطرابلس، وهو المركز النهائي الذي يعمل كحلقة وصل بين المراكز الفرعية الأخرى.

لضمان تقديم الخدمات الدولية التي تخدم الإتحاد بخاصة مشاريع السياحة العالمية التي تتطلب كالعادة تقسيم السلطات بين أكبر وأصغر.

7. حكومة ولاية بنغازي (Benghazi Government): تم بناء خارطة حكومة بنغازي على أساس هام يضمن أنّ الإتحاد خالٍ من أي أشكال ضد الديموقراطية والمشروعية الشعبية، تكون في شكل المؤسسات الديموقراطية والشعبية المركّزة في مختلف أنحاء الإتحاد ولكن تبقى مراكزها في ولاية بنغازي، ألا وهي المنظمة الإتحادية لضمان الديموقراطية ونقابات الديموقراطيين ومجالس الحكم المحلي الأخرى ونقابات العمال وغيرهم (نظراً لأنها أكبر ولاية في الإتحاد)، وهي ولاية هامة تم بناء مشاريعها على أساس ضمان أنّ الإتحاد سيستمر، عن طريق تنسيق وتنظيم المشاريع التي ستستهدف مختلف الشعب الليبي التي تستدعي الوكالات السابقة لعمل فروع في كافة أنحاء الإتحاد لضمان النجاح للمشاريع الرئيسية المتعلقة بالديموقراطية والمشروعية الشعبية، والحكم لضمان أنّ أي أساس ديموقراطي ينبع من الإتحاد يكون على أساس ديموقراطي حقيقي ويتفق مع مبادئ الإتحاد المؤسس عليها؛ وليس المشاريع الديموقراطية هي وحدها التي تم تأسيس ولاية بنغازي على أساسها، فالمشاريع الأخرى المذكورة في مختلف هذه الأوراق تعني بالكل وفقط الكافة في الإتحاد، وليست مقتصرة على وحيدة بحدّ ذاتها، بل هي تشمل جميع أعضاء الإتحاد، فهي للوطن وفقط المواطن.

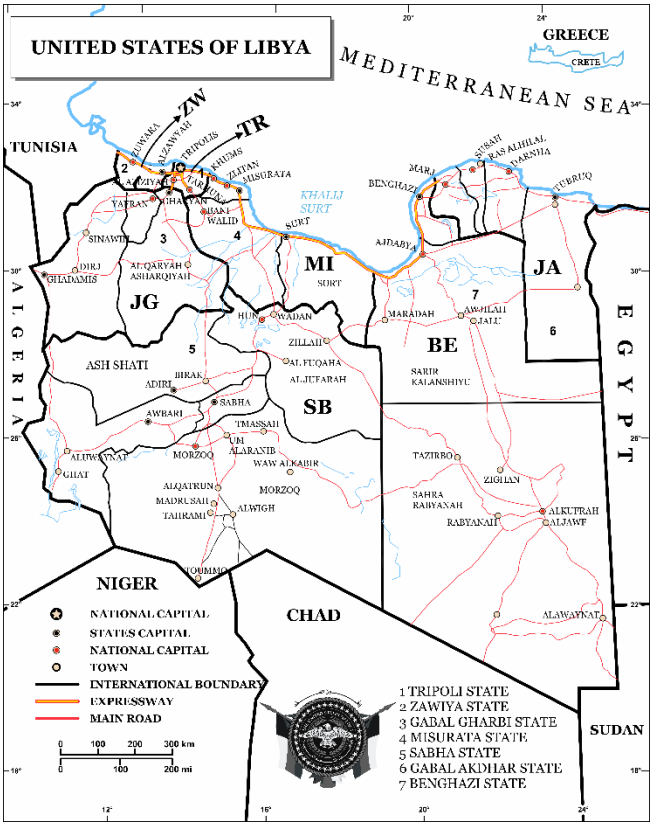


نموذج - ب - خريطة الولايات المتحدة الليبية الجغرافية التقريبية

وبينما نتعامل مع تعقيدات تشكيل خارطة الحكومات الولائية الأعضاء في الإتحاد، والأساس الذي قامت عليه أيضاً، فإنه من الضروري أن نظل ملتزمين بمبادئ الشمول، وهي المبادئ التي تعني أنّ المشاريع يجب أن تكون حصراً للجميع، فلا يجب أن نقول أنّ حكومة طرابلس تعني فقط بمشاريع التنمية وباقي الولايات تعني بالمشاريع الأمنية، فهذا خطأ، وهو أيضاً ليس معيار مشاركة، فهو معيار ذاتية، فكل ولاية لها مبدأ مستقل يتمثل في إدارة هذه المشاريع التي قامت على أساسها، فمن خلال المشاريع المفتوحة وتنفيذ المشاريع والبرامج التي تخدم الجميع في الإتحاد على أساس الاحترام والاستقلال والخصوصية التنفيذية بما يخولها الدستور الجديد، يمكننا إقامة شراكات تتجاوز الحدود وتعزز الصالح العام لجميع الشعب الليبي.

في الشبكة المعقدة للفيدرالية الليبية في نظرية الولايات المتحدة الليبية، يمثل ترسيم حدود الإتحاد فرصًا للتعاون وتحديات للحكم. وبينما نتعامل مع تعقيدات إدارة الحدود، من الضروري تأسيس تدابير تعاونية تعزز السلام والاستقرار والتنمية العادلة في جميع أنحاء الإتحاد. إنّ أحد الأساليب المقترحة يوجد في نموذج ديوان المجلس

الليبي في شكل لجان الحدود المشتركة (Joint Border Committees *JBC*) التي ستسعى لحل التحديات الحدودية المستقبلية من خلال تأسيس لجان حدودية مشتركة تتألف من ممثلين عن الولايات المجاورة والحكومة المركزية الإتحادية. وسيتم تكليف هذه اللجان بتحديد مجالات التداخل أو النزاع على طول حدود الولايات الأعضاء في الإتحاد وتطوير حلول مقبولة للأطراف من خلال الحوار والتفاوض وبناء الإجماع.

من خلال تعزيز التعاون والثقة بين أصحاب المصلحة، يمكن للجان الحدودية المشتركة أن تخفف من حدة التوترات وتمنع نشوء صراعات محتملة. وهناك آلية أخرى معتمدة لحل قضايا الحدود تتمثل في مشروع ترسيم الحدود المسترشد لسنة 2050 (the Guided Border Demarcation Project *GBD*2050) الذي يعني باعتماد مشروعات صريحة وشفافة لترسيم الحدود، مسترشدة بمبادئ السلامة الإقليمية والسيادة المعترف بها في مقاعد المجلس الليبي. ومن خلال ترسيم حدود الإتحاد على أساس إدارة المشاريع والمخططات التنموية الشاملة وسماتها الجغرافية وإرادة المجتمعات التي ترى أنها قادرة على التأسيس بنجاح تلك المشاريع المنصوصة في مبادئ الإتحاد. يمكننا عن طريق الخطتين ضمان احترام الحدود وتقليل النزاعات إلى الحد الأدنى، ومن خلال مشاركة خبراء فيدراليين مستقلين ومراقبين محايدين، يمكن لعمليات ترسيم الحدود اللاحقة أن تعزز شرعية ومصداقية اتفاقيات الحدود النهائية عن طريق المجلس الليبي كوسيط والحكومة المركزية الإتحادية[91].

لا يمكن المبالغة في التأكيد على دور المجلس الليبي في معالجة التحديات الحدودية الناشئة في السنين اللاحقة للاتحاد. باعتباره الهيئة التشريعية المسؤولة عن سن القوانين والسياسات التي تحكم العلاقات بين الولايات، فإنّ للمجلس الليبي دور حيوي يتمثل في تعزيز التعاون وحل النزاعات بين الولايات عن طريق الاجتماع تحت سقفه والمناقشة والجدال حول أهم القضايا المتعلقة بالسياسة الحدودية المتّبعة من قبل الإتحاد، بحيث يضمن حق الكل والأقلية. ومن خلال سن التشريعات التي توضح حقوق ومسؤوليات الولايات الواقعة على طول حدودها، يستطيع المجلس الليبي توفير إطار للتعايش السلمي والتنمية العادلة. ومن خلال تعزيز الحوار والتعاون بين حكومات الولايات، يمكن للمجلس الليبي أن يعزز الصالح العام لجميع الشعب الليبي ويضمن أن تكون الحدود بمثابة جسور، وليس حواجز، أمام التقدم والازدهار.

[91] لا دخل لحكومات الولايات بهذه المشاريع.

أمّا الآليات المؤسسية الرئيسية لتعزيز إدارة الحدود فهي تكون في شكل إنشاء وكالات متخصصة لإدارة الحدود مكلفة بالإشراف على إدارة وتنظيم حدود الإتحاد. وستكون هذه الوكالات مسؤولة عن تنسيق أمن الحدود، وتسهيل التجارة والحركة عبر الحدود، وحل النزاعات بين الولايات والدول المجاورة. ومن خلال مركزية وظائف إدارة الحدود تحت سلطة واحدة، ستستطيع الوكالات المتخصصة تبسيط العمليات، وتحسين التنسيق، وتعزيز الاستجابة للتحديات والفرص الناشئة.

هناك عنصر حيوي هام للإدارة الفعالة للحدود في الإتحاد وهو تطوير أطر التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بين الولايات الأعضاء في الإتحاد، ويكون ذلك عن طريق إنشاء قنوات اتصال منتظمة، وتبادل المعلومات والاستخبارات، وتنسيق المبادرات المشتركة لمعالجة التحديات والفرص العامة. وإنّ إنشاء آليات لحل النزاعات ضمن الأطر المؤسسية القائم عليها الإتحاد يمكن أن تساعد في معالجة النزاعات الحدودية في الوقت المناسب وبطريقة محايدة. وتشمل هذه الآليات في المقترحات لجان التحكيم، أو خدمات الوساطة، أو المحاكم القضائية المكلفة بالفصل في النزاعات بين الولايات وبعضها وضمان الامتثال لاتفاقيات الحدود المتفق عليها في المجلس الليبي. ومن خلال توفير منتدى للحل السلمي للنزاعات، يمكن لآليات حل النزاعات هذه أن تمنع التوترات من التصاعد إلى صراعات ما سيعزز بشكل عام سيادة القانون واحترام السلامة الإقليمية في الولايات المتحدة الليبية.

**نظام معلومات الجمهورية الجغرافي**

لقد قلنا أنّ تقييد حكم الإتحاد في رقعة جغرافية ضيقة أمرٌ مرفوض وتم إيضاحه في أجزاء عديدة من هذه الأوراق، حيث يمكن استغلال الحكومة المركزية للتلاعب بالكل واستغلال الكل للتلاعب بالعموم. وهنا أنوّه لأنه يبدو من المنطقي أن تكون الجمهورية ذات مظهر شامل، يملئه بقعة حكمية واسعة جداً، ولكن تبقى موحدة، والجمهورية يمكنها أن تقود المناطق الكبيرة بدون أن تخاف على ولاء هذه المناطق لها، وإن خافت الحكومة المركزية على الولاء، فإنّ هذا يعني سبباً وحيد يقصد بأنها ديكتاتورية حصراً، فالذي يخاف من الولاء كثيراً، يعلم أنّ سياساته باطلة وغير رشيدة، ويعلم أنه يستغل الجميع، ولذلك فإنّ الإتحاد، يعلم أنه بإمكانه إدارة الجميع عن طريق الدفع بالحكم من خلال ممثلين ووكلاء عنهم وبهم يؤسسون دولة الإتحاد وأعضاء الإتحاد (الولايات).

الادعاء السابق، الذي يشمل خوف الحكومة المركزية من الولاء، يعتبر قضية مهمة ويجب على الشعب الليبي التركيز عليها، وهي الهامش الذي يستخدمه العديد من المركزيين لقذف مشروعنا، عن طريق كتاباتهم التي تدعي

حصافتها، وهي كلها تسير بنا نحو قضية مهمة، تعني بالكيفية لحل مشاكل الشرور أثناء حكم الشعب من مناطق كبيرة جداً، فكيف يمكن إخضاع الناس لحكم الناس؟ يمكن أن نجد حل ذلك السؤال في الحكم الجمهوري وبيانه الذي يسجل أنّ تشابك الممثلين، والتنظيم العشوائي، وشرور الهيكل اللامركزي غير الواضح، يؤدي للقضاء على ولاء الناس. وضمن الجمهوريات الكبيرة كجمهوريتنا، نرى عدد كبير من الناس تريد الحكم والمشاركة فيه، يعيشون ضمن حرم الولايات المتحدة الليبية، لكي يساهموا فيه ويبنوه بما يخدم ويحقق أحوالهم وأحلامهم.

في أي مشروع دولة (وفي أي مقترح لمؤسسة وطنية عامة)، يجب أن يأخذ مؤلفي المشروع قدر المسافة التي تشملها هذه المؤسسة المعروفة بالدولة، التي تبلغ فيها بعيدة عن بعضها البعض، في شكل يسند عليه المبدأ في أنّ المواطنين في هذه الدولة سيحتاجون لأن يقطعون مسافات بعيدة عن منازلهم لحضور المركز الذي يمثلهم، هذا إن افترضنا أنّ مركزهم المحلي موجود (ولايتهم)، لكي يجتمعوا فيه ويتناقشون بضمنه حول قضايا مهمة جداً، مثل الوظائف الاجتماعية، والكيفية التشريعية التي ستسير عليها مناطقهم الخاصة، سيراً بهم إلى بناء المؤسسة الأكبر المعروفة بالدولة. فنحن لم نقول أنّ الناس ستحتاج لقطع المسافات البعيدة لتأسيس الدولة، بل لتأسيس مناطقهم أولاً، فالدولة بدون نواحيها لا شيء، وأينما دعت الضرورة فإنّ المركز منفصل عن الفرع، أليس ذلك الفرع هو المدينة والقرية، وهي تلك المقاطعة والولاية، فهي كلها المركز الذي يجتمع فيه الشعب لتمثيل الشعب، حيث قلنا إنّ الناس ستجتمع هناك لحكم الناس، ما يأتي بهم لتأسيس الشؤون العامة، وهي بداية تأسيس المؤسسة المشهورة بالدولة. هل يمكن القول إنّ حدود الولايات المتحدة الليبية هي ليست المركز؟ وأنّ المركز هو عاصمتها؟ لن يتجرأ أحد على الرد على القول الذي يلفظ أنه، وإذا اجتمع الشعب كله في جميع الولايات الأخرى، لأن يغيروا العاصمة، ويحولوها لمنطقة أخرى، فإنّ بإمكانهم فعل ذلك إذا أقدموا عليه، وهذا يلغي حصراً أهمية العاصمة في تأسيس الدولة، فالدولة تؤسس من قبل ممثلي الولايات المجاورة جميعها، بإجماع في المؤتمر العام الذي يُشار إليه بالكونغرس الليبي (أو كونغرس الولايات المتحدة الليبية).

ومن ثم، وانطلاقاً من تقدير أكثر إنصافاً فيما يتعلق بهذا الموضوع، دعونا نعود إلى نظام إحداثيات جمهورية الولايات المتحدة الليبية التأسيسي (Coordinates System of the United States of Libya)، وهو ذلك النظام الديناميكي لتشكيل حدود جمهورية الولايات المتحدة الليبية، الذي تعمل فيه هذه الحدود بمثابة القماش الذي تُرسم عليه تطلعات وهويات نواحي الجمهورية بأكملها. وبينما نبدأ في استكشاف هذه الحدود في هذه الأوراق، من المهم أن ندرك أنها مبنية على المرونة والقدرة على التكيف المتأصلتين في مبدأ المشروعية الشعبية والفيدرالية الدستورية، حيث سيخضع ترسيم المقاطعات والولايات لإرادة وموافقة الشعب الليبي في الكونغرس.

في قلب نظام إحداثيات جمهورية الولايات المتحدة الليبية التأسيسي يكمن الالتزام بالمبادئ الديموقراطية والمشروعية الشعبية. إنّ الحدود المقترحة وتقسيمات المقاطعات المبينة في هذه الأوراق ليست مراسيم غير قابلة للتغيير، بل هي مقترحات أولية تنتظر التدقيق والموافقة من الشعب الليبي. فمن خلال عملية تشاركية من التشاور وبناء الإجماع، يمكن تنقيح حدود الولايات والمقاطعات التابعة للجمهورية المنصوصة في هذه الأوراق، ومراجعتها، وإعادة تصورها لتعكس الاحتياجات والتطلعات المتطورة والمتغيرة للشعب ككل.

من الأمور المركزية في نظام إحداثيات جمهورية الولايات المتحدة الليبية التأسيسي هو العمل بمبدأ تمكين الشعب الليبي من تشكيل مصيره الجماعي وتحديد معالم مشهده السياسي عن طريق تشكيل مقاطعات فيها بلديات ومناطق داخلية تشارك التمثيل في كونغرس الولاية الذي سينوبها، بحيث يضم هذا الهيكل معالم للسلطة الداخلية توفر الاحتياجات الأساسية لهذه المناطق والمقاطعات باعتبارها مراكز مستقلة للفعل السياسي داخل الدولة، بينما تبقى تحت سلطة تشريعية واحدة، تسمى الكونغرس عن الولاية. تُعدّ الحدود وأسماء المقاطعات المقترحة بمثابة نقطة انطلاق للحوار والمداولات، مما يدعو إلى الحصول على مدخلات وتعليقات من جميع أطياف الشعب في جميع أنحاء البلاد. ومن خلال المنتديات المفتوحة وجلسات الاستماع العامة والمبادرات الشعبية، ستوجه أصوات الشعب والأعيان والقبائل والعشائر التكوين النهائي للتقسيمات الإقليمية للولايات المتحدة الليبية، سواء بإنشاء أو إزالة أو تغيير الولايات المؤسسة لكيان الولايات المتحدة الليبية.

من الضروري أن نؤكد لكم أنّ الحدود وأسماء المناطق المقترحة في هذه الأوراق ليست منقوشة على الحجر، بل هي عبارة عن عناصر نائبة من أجل تحسينها وتكييفها في المستقبل، وهي مفتوحة للنقد والتعييب من مختلف أطيافكم. فإنّ عملية بناء الأمّة هي رحلة مستمرة، تتميز بتغييرات وتعديلات متكررة تستجيب للحقائق المتغيرة والأولويات الناشئة. وعلى هذا النحو، يمكن تغيير حدود الولايات والمقاطعات التابعة لدولة الولايات المتحدة الليبية وفقًا لإرادة الشعب، سواء عن طريق إنشاء ولايات جديدة، أو إزالة ولايات أخرى، أو تعديل الحدود المعروضة، أو حتى تغيير أسماء الولايات أو المقاطعات.

بينما نبدأ هذه الرحلة لاستكشاف حدود الولايات المكونة لدولة الولايات المتحدة الليبية ومقاطعاتها، دعونا نفعل ذلك بروح التكاتف والشمولية والمشاركة الديموقراطية، بناءاً على منطق العقل السليم والضمير الوطني والنية في الإصلاح. من خلال الحوار الهادف وصنع القرار الأصيل.

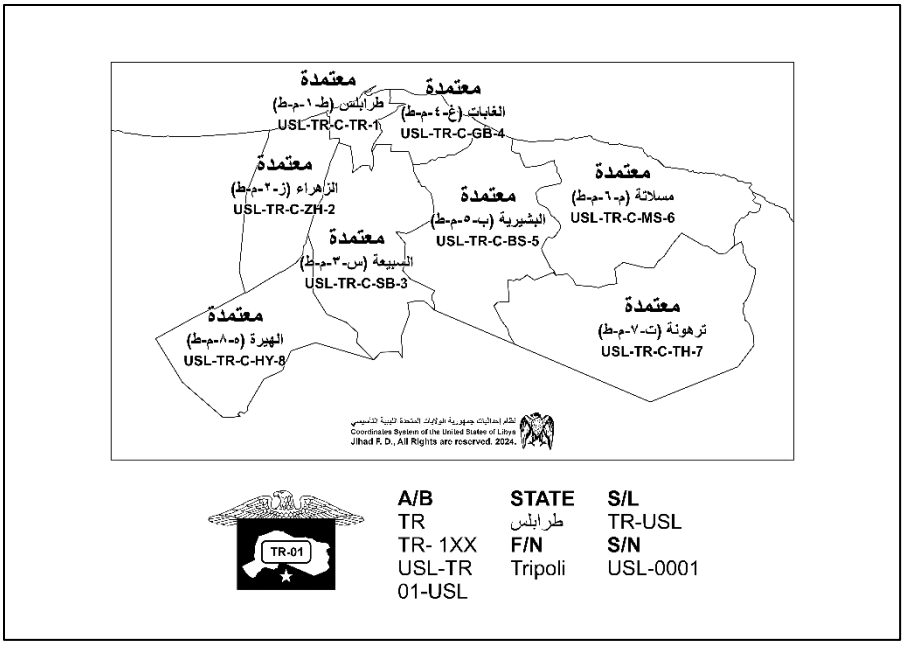


**نموذج - ت - خريطة ولاية طرابلس التقريبية**

ولاية طرابلس (وتسمى ولاية طرابلس المركزية[92] أو مقاطعة طرابلس العاصمة أو مقاطعة طرابلس الفيدرالية) هي إحدى ولايات دولة الولايات المتحدة الليبية وإحدى اجسامها المكونة ذاتية الادارة، تحيطها ولاية الزاوية غرباً وولاية مصراتة شرقاً وولاية الجبل الغربي جنوباً.

حدود ولاية طرابلس تبدأ من نهاية جنزور مارةً بالعاصمة الدائمة ومارة بتاجوراء والقربولي والعلوص وتنتهي عند الخمس التي هي جزء من ولاية مصراتة، وتشمل الولاية العزيزية والسبيعة وترهونة ومسلاتة. تتكون الولاية من ثمان معتمدات إستراتيجية: معتمدة الزهراء، معتمدة طرابلس (تسمى أيضاً مقاطعة طرابلس الفيدرالية)، معتمدة الهيرة، معتمدة الغابات، معتمدة السبيعة، معتمدة البشيرية، معتمدة مسلاتة الكبرى، معتمدة ترهونة الكبرى. والمعتمدة في مشروعات الولايات المتحدة الليبية هي منطقة شديدة الاكتظاظ بالسكان وتضم مساحة كبيرة (قريبة للمقاطعات)، وتلتزم الدولة فيها بإمدادها بالاحتياجات الأساسية بشكل مستقل (مركزية حرة)

[92] برغم اختيار أن تكون طرابلس مقاطعة ذاتية الإدارة (Self-Government Province)، فإنه يعبر عنها وفي عديد من أجزاء هذه الأوراق على أنها ولاية، وهو خطأ مقصود لاتفاق الهيكل الفيدرالي بين مختلف هذه الأجسام المكونة، سواء كانت ولايات أو مقاطعات.

كالمياه والكهرباء وغيرها، والمعتمدة في مشروعات الولايات المتحدة الليبية التقسيم الإداري الثالث في جمهورية الإتحاد، وذلك بعد الولاية والمقاطعة.

تمّ التصغير من الولاية (الذي يعتبر ربع حجمها عن السابق في سنة 1951) للتسهيل من عمليات تطوير واعمار الولاية وتسهيل تواصل المعتمدات مع بعضها البعض وتفكيك مشاكلهم السياسية التي تتبلور لتباعد المساحة بين بعضها البعض كبوسليم وسوق الجمعة والقربولي وباب العزيزية وتاجوراء، تصغير مساحة الولاية لهذا السبب قد لا يرضي البعض، ولكنه من بين الأسباب البسيطة لقيام حكومة ولاية طرابلس المركز بأبسط مهامها، التي تسمى المركز لذلك السبب بالذات.

عند ربط هذه المشاريع مع بعضها البعض التي على رأسها توحيد المعتمدات وتوفير الميزانية اللازمة والطاقم الأكثر كفاءة الذي يجب أن يكون بعيداً عن التأثيرات الخارجية التي دائماً ما لاحظنا أنها سبب في عدم نجاح مشاريع البلديات أو حتى محصوريتها ومحدودية نتائجها، وهو ما نجده من بين أولويات حكومة طرابلس، وذلك عن طريق توسيع دائرة المشاركة بين المعتمدات الطرابلسية على النهج المسترشد: انتخاب كونغرس طرابلس الذي فيه غرفتين للشيوخ والنواب الطرابلسيين، بإجمالي شيخ واحد عن كل بلدية طرابلسية، ونائبين إثنين عن كل بلدية طرابلسية أيضاً، يجتمعون معاً في ديوان كونغرس طرابلس لمعرفة مصالحهم العامة والوقوف على مشاكل الولاية المشتركة، ومن ثم تشكيل مجلس وزراء ولاية طرابلس لتنفيذ حلول تلك المشاكل المطروحة في غرفتي كونغرس طرابلس؛ وأيضاً تشكيل محكمة ولاية طرابلس العليا لتنفيذ العدل وتفسير القانون على مستوى الولاية. وبقيادة كونغرس طرابلس يتم تشكيل قوة وشرطة الولاية وتشكيل غرفة الأمن الداخلي فيها. ويتم تحويل الأجسام الأمنية في الولاية لوكالات أمنية وتمكين الشرطة من ممارسة عملها بالتعاون مع هذه الوكالات الأمنية.

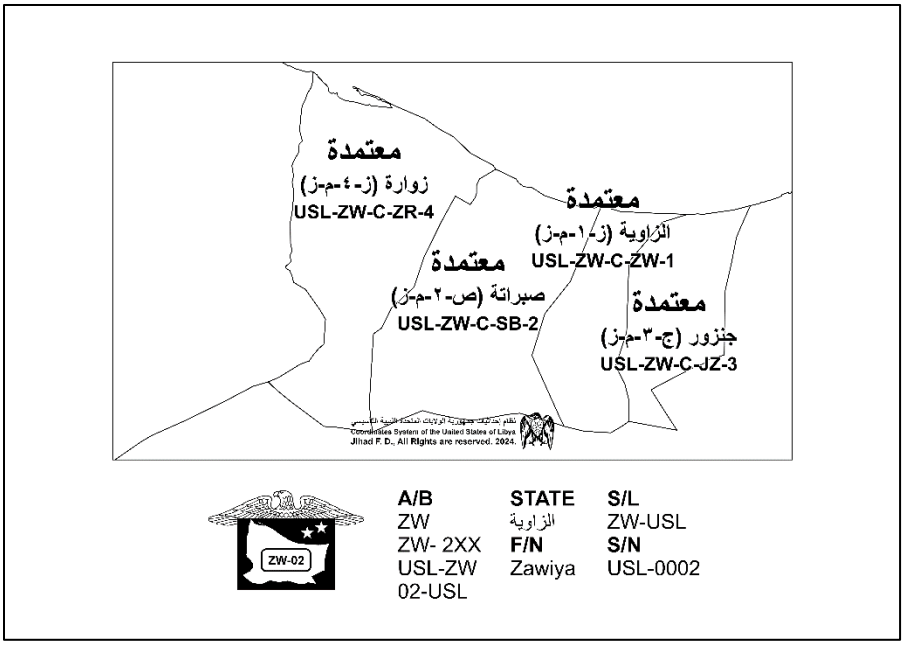


**نموذج - ث - خريطة ولاية الزاوية التقريبية**

ولاية الزاوية (أو الولاية الزاوية) وهي ثانِ ولايات دولة الولايات المتحدة الليبية وإحدى اجسامها المكوّنة. حدود ولاية الزاوية تبدأ من إدارة رأس إجدير الفيدرالية في الحدود مع دولة تونس، وتمر من رأس إجدير لزوارة وصرمان والزاوية وتنتهي عند جنزور التي هي جزء من ولاية الزاوية. وهي ولاية مكوّنة من أربع معتمدات كبرى، هي معتمدة صبراتة، ومعتمدة الزاوية (المركز)، ومعتمدة زوارة، ومعتمدة جنزور، بالإضافة لإدارة رأس إجدير الفيدرالية. تنقسم فيها السلطة لثلاث سلطات سبق ذكرها في بداية هذه الأوراق.

يحد ولاية الزاوية دولة تونس من الغرب وولاية طرابلس من الشرق وولاية الجبل الغربي من الجنوب. تم تكوين ولاية الزاوية في ظل نظام الولايات المتحدة الليبية بدل دمجها مع ولاية طرابلس لأسباب صريحة حصيلتها الإدارة الرشيدة:

أولاً، طرابلس تعاني بشكل مسبق من العلاقات الداخلية متداخلة المصالح بين مختلف بلدياتها، ونلاحظ هنا أنّ المشاكل بين البلديات ذاتها فما بالكم بالمدن التي تفصلها كيلومترات كاملة عن بعضها، فكما ذكرنا مسبقاً لاحظنا تفاوتاً حصرياً وقابل للقياس بين علاقة بلديات طرابلس بعضها بعضاً كبوسليم وسوق الجمعة والقربولي، التي تعتبر أجانباً على بعضها (بخاصة سوق الجمعة تجاه مختلف بلديات طرابلس الأخرى سواء القريبة أو البعيدة، وفي بعض الأحيان تُمارس العنصرية بين سكان سوق الجمعة أنفسهم)، ولذلك تم فصل ولاية الزاوية لهذا السبب الأول، نظراً لأنّ الزاوية ستعاني في الحصول على نفس التمثيل الحكومي في الغرفة الطرابلسية (كونغرس طرابلس).

ثانياً، الزاوية تعاني مشاكلاً أمنية جديّة، ودمجها مع طرابلس يؤدي لإمكانية تسريب هذه المشاكل لطرابلس كإصابة السرطان الذي فيه الجسم يقتل نفسه. لا نقصد أنّ الزاوية منبع للشرور، فكل دول العالم منبع سواء بطريقة أو بأخرى للشرور، وهذه الشرور هي تجارة المخدرات والعصابات والاتجار بالبشر، ولحل هذه المشاكل في ولاية الزاوية، يجب تشجيعها على ذلك، عن طريق قيامها كولاية مسؤولة بذاتها، لديها قواتها المحلية التي تفهم جغرافياتها الخاصة، وتفهم طبيعة أهلها، وعند الحديث في هذه الجزئية (أي قيام الزاوية كولاية بذاتها) يجب العلم أنّ هذا يعني تحويل الأجسام المسلحة فيها لقوات فيدرالية، تكون مسؤولة عن تفتيت الشراذم التي تهدد الأمن العام وأمن المؤسسات والأمن الذاتي للحكومة، ولتحقيق هذا النجاح وعلى هذا المستوى بالذات: يتم العمل بخطة خمسة ثنين التي تستدعي تأسيس مشاة بحرية الولايات المتحدة الليبية وهي قوة عسكرية شديدة من كافة أراضي الإتحاد، فيها يتم تدريب الجنود المحترفين في هذه المؤسسة العسكرية ومن ثم عمل ميثاق الأمن الدفاعي الوطني (National Defense Security Charter)، وهو الميثاق الذي يعطي كل ولاية ليبية حق طلب استدعاء واستخدام قوات الجيش والمارينز للقضاء على أي تهديدات للمؤسسات المحلية فيها، بخاصة الكونغرس (لذلك تسمى الوحدات المؤلفة بذلك الغرض بوحدات الدفاع عن الكونغرس)؛ يليه بعد توقيع ميثاق الأمن الدفاعي الوطني في الكونغرس الوطني تأسيس الولاية لكونغرس الزاوية بغرفتيه للشيوخ والنواب بشيخ واحد على كل بلدية، ونائبين إثنين عن كل بلدية أخرى في الزاوية.

كما وذكرنا مسبقاً أنّ الولاية ستؤسس في نفس الفترة التي سيتم فيها إقامة إدارة مكافحة المخدرات والأدوية غير المشروعة (Drug and Medicine Control Administration) الذي يشمل إنشاء عقود دعم خاصة، وذلك بعد إنشاء قرار قومي من قبل الكونغرس الوطني أن يتم تحويل كافة الأجسام المسلحة في كافة أنحاء الدولة لوكالات أمنية (والقضاء على أي جسم لم ينصاع لهذا القرار)؛ وكما قلنا أن يكون مقر العمليات الوطنية التابع لإدارة مكافحة المخدرات والأدوية غير المشروعة بمدينة الزاوية بشكل فيه سيوزع لاحقاً على مختلف ولايات دولة الإتحاد وذلك تباعاً بعد ملاحظة النجاح المقرون في ولاية الزاوية؛ وهنا لا نقترح محاربة الأجسام المسلحة فيها بالنار، فنحن نعلم أنّ جزءاً كبيراً من هذه الأجسام هي المسؤول الأول عن الترويج للمخدرات وخطف البشر والاتجار بأرواحهم، إلاّ أننا سندعم جزء ضخم وهائل من جنود المُشاة بالدورات التدريبية والأسلحة للقضاء على رأس الجماعات الأخرى كلٌ على حدا وتفكيكهم تباعاً، وهو أسلوب فيه تُحارب النار بالنار سلفاً ولكن هنا الأسلوب العقلاني مبدأ، فلن نحارب بأسلوب حرب المدن التي شهدناها في السنين الأخيرة، كتيبة ضد كتيبة، أو لواء ضد لواء، بل هنا إدارة مكافحة المخدرات في محاربة العصابات الاجرامية

وتجار المخدرات، والشعب سيشتري الثقة تباعاً للأولى. ولندع الباقي في يد قوات التدخل السريع والقوات الفيدرالية (يرجى العلم أنّ المقصود بمصطلح "قوات فيدرالية" هي القوات التي توظف وتعمل من كافة الولايات المتحدة الليبية. على سبيل المثال: مساهمة أعضاء إدارة مكافحة المخدرات فرع طرابلس وولايات أخرى داخل ولاية الزاوية للقضاء على المخدرات داخل ولاية الزاوية في ظل العمل الجماعي والمتّحد) وصائدي الجوائز[93]. النتيجة أنّ الدولة ستكون موحدة حينها، فلا يجب أن نخاف من احتمالية انقلاب تجار المخدرات والجماعات المسلحة الإجرامية على الولايات المتحدة الليبية.

ثالثاً، السبب الأخير لوجود الزاوية كولاية قائمة بذاتها وليست جزءاً من ولاية طرابلس العاصمة هو البعد الثقافي بينهما الذي نجده واضحاً منذ زمن حكم القذافي، فالزاوية قائديها لن يرضوا بحكم مركزي في ظل طرابلس[94]، فالفاصل المساحي بينهما واسع، ومصالحهما كبيرة ومتفاوتة، هذا ناهيك أنّ الجماعات المسلحة وجماعات تهريب المخدرات لن ترضخ لإدارة طرابلس بدون اعلان الحرب على الأخيرة، وهو من بين أسباب وجود إدارة مكافحة المخدرات في الزاوية، فنحن نعلم ما يمكن أن يحصل والانقسامات (وربما حتى الحرب الاهلية) التي يمكن أن تقوم بين المدينتين، فقيام ولاية الزاوية له أسباب ودواعي سياسية وثقافية وأمنية سليمة، وبها خارطة طريق لهذا السبب بالذات.

رابعاً، بُعد المساحة نذكرها للمرة الثانية على أنها من بين أسباب وجود الزاوية كولاية قائمة بذاتها، وهو ما يبرره وجوب تقسيم الإدارة الجمركية، فالزاوية إدارة ولائية مسؤولة عن الحدود مع دولة تونس، وهو ما يتطلب وجود ولاية قائمة بذاتها لإدارة هذا المركز وتأمينه تماشياً مع أوامر مدير إدارة مكافحة المخدرات العام والكونغرس الوطني؛ ووجود ولاية الزاوية يعطيها الفرصة في أن تقوم بذاتها من هذا المنطلق (والمنطلقات الأخرى كالتجارة والاعمار والتطوير التي هي ذاتها أسباب منطقية لقيام إدارة طرابلس، وذلك لإعمارها وتطويرها)، وهذه الخطة

[93] يقصد بمصطلح "صائدي الجوائز" الشباب والأفراد الذين يفشون أماكن مقرات مروجي المخدرات ويساعدون أعضاء الدولة كإدارة مكافحة المخدرات بشكل سري.

[94] مفارقة الاستقلال: بعد محادثاتنا ونقاشاتنا ومشاوراتنا مع جهات فاعلة في ستّ مدن ليبية منها الزاوية وطبرق لاحظنا أنّ القادة المساهمين فيها قد يرفضون الفيدرالية لأسباب تتمحور حول ضمان إدارتهم لمنطقتهم الخالصة لهم، وبالتالي يرفضون المشاريع الفيدرالية لهذه الذريعة، وهو ما قد يزيد من عدد ولايات هيكل الولايات المتحدة الليبية في المستقبل كما كان من المقرر نشوء ولاية الجبل الأخضر لاحقاً في 2023.

لا تضمن فقط إرجاع الأمن العام للزاوية وتطويرها وبناءها، بل تضمن الإدارة السليمة للولاية التي حتى وإن كانت متخلخلة في السنين الاولى من تأسيسها، إلاّ أنّ متانتها ستزيد في كل سنة انتخابية تمر على هذه الولاية.

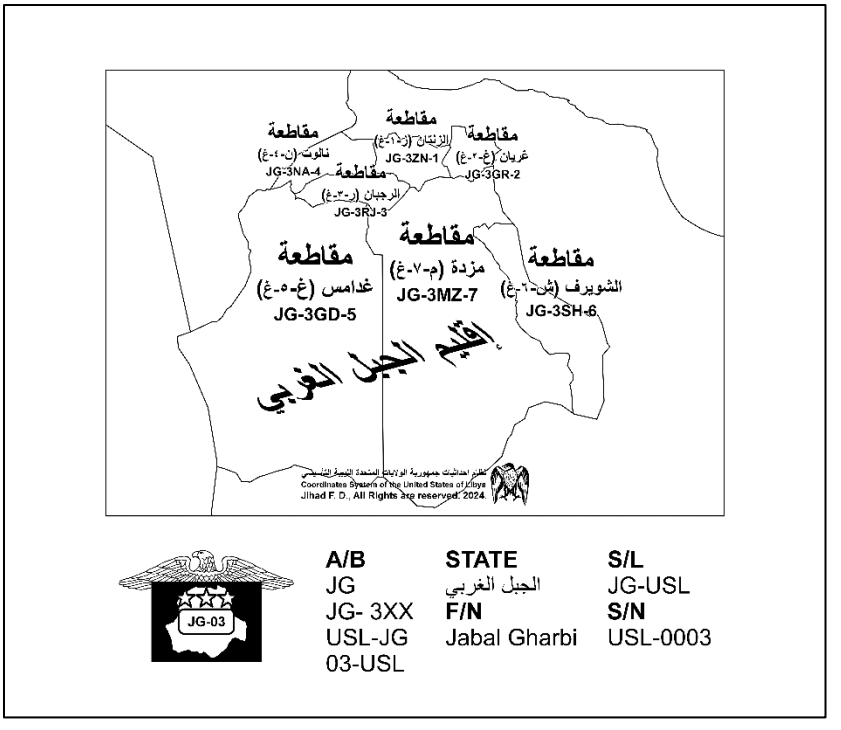


نموذج - ج - خريطة ولاية الجبل الغربي التقريبية

ولاية الجبل الغربي أو ولاية الجبل الغربية (لتفصيلها عن ولاية الجبل الشرقية في الشرق وعاصمتها طبرق) وهي ثالث ولايات دولة الولايات المتحدة الليبية وإحدى الولايات المكوّنة لها، تتكون ولاية الجبل الغربي من سبع مقاطعات كبرى (قد تُنشأ مقاطعات جديدة أو تغيير اسم إحدى المقاطعات حسب تفاهم شيوخ وقبائل الولاية في المجلس الليبي)، هي مقاطعة غريان، ومقاطعة الزنتان، ومقاطعة الرجبان، ومقاطعة نالوت، ومقاطعة الشويرف، ومقاطعة مزدة، ومقاطعة غدامس، بالإضافة لإدارة وازن الفيدرالية. يحيطها ولاية مصراتة وولاية طرابلس وولاية الزاوية من الشمال، ودولتي تونس والجزائر من الشرق وولاية سبها من الجنوب.

تشكّل هذه الولاية بالإجماع بين شيوخ قبائل غريان ويفرن والزنتان والرجبان والرحيبات وباقي بلديات مقاطعات الولاية كونغرس الجبل الغربي بغرفتيه للشيوخ والنواب بشيخ واحد على كل بلدية ونائبين إثنين عن كل بلدية في نطاق الولاية، ويشكل المجلس الحكومي الوزارات بقرار قومي من حاكم الولاية المنتخب بعد إعلام كونغرس الجبل الغربي بالقرار.

تم اختيار الولاية لتكون ولاية مهمة لإنفاذ القانون الوطني والتعليم العام والصحة العامة وتنظيم التجارة بين المناطق الجنوبية التي كانت ولازالت تعاني مشاكلاً مع هذه القطاعات بالخصوص، بخاصة النقل المحلي والبنية التحتية، ستعمل الولاية بشكل خاص لتأمين الانتخابات المحلية والولائية والفيدرالية لضمان الشفافية وعدم ترسب جماعات تخدم أيدولوجيات خارجية أو أجنبية، خاصةً أنها ستمتلك محطة وقاعدة عمليات استخبارات الدفاع والاستخبارات الجغرافية لتأمين مناورات مراقبة الصحراء بالتعاون مع ولايتي سبها وبنغازي، وأيضاً تنظيم استخبارات القوات الجوية ومناوراتها على طول البحر الأبيض المتوسط.

وأيضاً يتم تصنيف هذه الولاية على أنها ولاية حاسمة لدفع مبادرات التنمية، مع التركيز في المقام الأول على قطاعات مثل التعليم والصحة والبنية التحتية للنقل. فيتم هنا الاعتراف بأنّ ولاية الجبل الغربي ستقف بوجه التحديات التي ستواجه مناطقها والبدء في معالجتها رسمياً بخطة بقيادة كونغرس الجبل الغربي وأعيانه والحكومة المشكّلة من قبله وبتنسيق من حاكم الولاية. ومع العلم أنّ معظم هذا التركيز سيكون على مشاريع النقل والبنية التحتية المحلية، فستهدف بنية الولاية إلى تحسين الاتصال، وتمكين الحركة الفعالة داخل حدودها وخارجها.

أحد الجوانب المهمة لمسؤوليات ولاية الجبل الغربي هو ضمان نزاهة وشفافية الانتخابات المحلية والولائية والفيدرالية فيها وفي الولايات القريبة بخاصة الزاوية. فمن خلال العمل بنشاط نحو عمليات انتخابية نزيهة وغير متحيزة، ستهدف أجهزة ووكالات الدولة (عن طريق التمركز في ولاية الجبل الغربي) إلى الحماية ضد التأثيرات الأيديولوجية الخارجية أو الأجنبية، فمقرات أمنية عديدة سيكون مركزها فيها، ومنها وكالة الاستخبارات الجغرافية التي مقرها الرسمي في ولاية الجبل الغربي، مع إعطاء الأولوية للحقوق الديموقراطية لمواطني الولايات المتحدة الليبية ومراقبة تنفيذ وتطبيق القانون. وعلى عكس الولايات الليبية الأخرى، اعتمد تكوين ولاية الجبل الغربي نهجًا تنمويًا نقيًا، حيث ستوجه الجهود نحو المشاريع الرامية إلى تعزيز قطاعي التعليم والصحة والأهم النقل. وإدراكاً لأهمية النقل البري، ستضعه الدولة في مقدمة جدول أعمالها التي مقاره ستتمركز دوماً في ولاية الجبل الغربي.

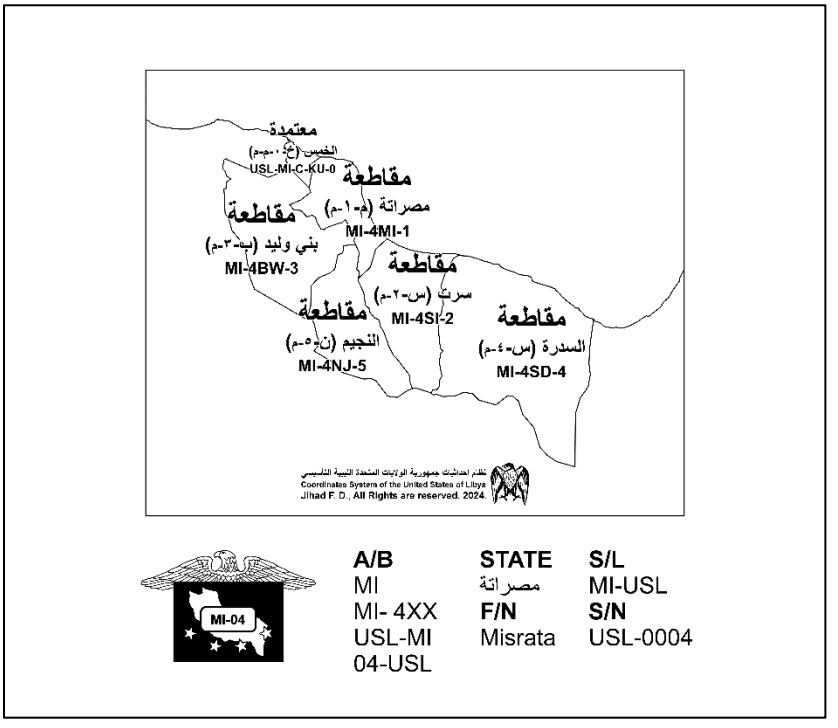


**نموذج - ح - خريطة ولاية مصراتة التقريبية**

ولاية مصراتة وهي رابع ولاية مكوّنة من ولايات دولة الولايات المتحدة الليبية. يحيطها ولاية طرابلس وولاية الجبل الغربي من الغرب، وولاية سبها من الجنوب، وولاية بنغازي من الشرق. حدود ولاية مصراتة تتضمن مدن زليتن والخمس ومصراتة وتاورغاء وبوقرين وبويرات الحسون وسرت وتنتهي عند السدر (السدرة)، وتشمل الولاية أبو نجيم وقرية القداحية. تتكون ولاية مصراتة من خمس مقاطعات ومعتمدة واحدة (قابلة للزيادة بزيادة مشاريع إعمار المدن)، هي مقاطعة مصراتة، ومقاطعة سرت، ومعتمدة الخمس، ومقاطعة بني وليد، ومقاطعة النجيم، ومقاطعة السدرة.

تشكّل هذه الولاية كونغرس مصراتة بغرفتيه للشيوخ والنواب بشيخ واحد على كل بلدية ونائبين إثنين عن كل بلدية في نطاق الولاية، ويشكل حاكم ولاية مصراتة العام المجلس الحكومي بالوزارات بقرار رسمي.

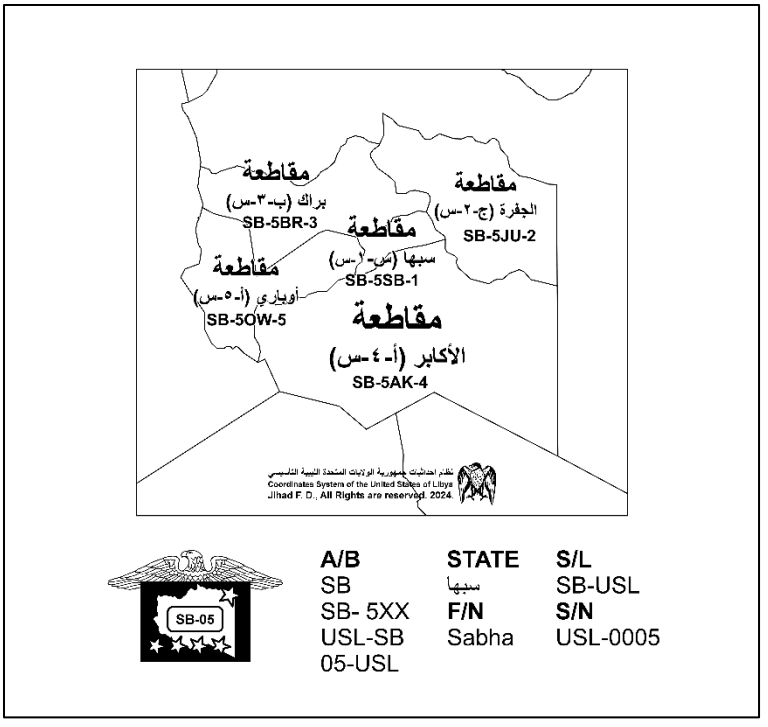


نموذج - خ - خريطة ولاية سبها التقريبية

ولاية سبها وهي خامس ولاية مكوّنة من ولايات دولة الولايات المتحدة الليبية، تقع ولاية سبها جنوب دولة الولايات المتحدة الليبية، وتعتبر ضمن الولايات الجنوبية (كما بنغازي)، ولها حدود مع ولاية الجبل الغربي وولاية مصراتة شمالاً وولاية بنغازي شرقاً، وتمتلك حدوداً مع دول الجزائر والنيجر وتشاد. وهي الولاية الوحيدة بجانب ولاية الجبل الغربي التي ليس لها سواحل بحرية. تضم ولاية سبها مساحات صحراوية شاسعة تتميز بكثبانها الرملية، وبعض المناطق الزراعية. وستستأثر ولاية سبها بالحصة الأكبر من مشروعات الطاقة الشمسية في دولة الولايات المتحدة الليبية، بدءًا من ألواح الطاقة الشمسية المتطورة، وصولاً إلى الغابات المكثفة المدعومة بتقنيات تعديل الطقس، وتشمل هذه المشروعات دلتا ليبيا أيضاً.

يتبع الولاية عدد من المناطق والمدن، ومنها: ودان، سوكنة، سبها، براك، غدوة، زويلة، تراغن، أوباري، العوينات، غات، وغيرها من المدن والمناطق الواقعة فيها، وتشمل الولاية عدد من المقاطعات الكبرى تقدر بخمس مقاطعات إستراتيجية هي: مقاطعة الجفرة، ومقاطعة سبها، ومقاطعة براك، ومقاطعة أوباري، ومقاطعة الأكابر.

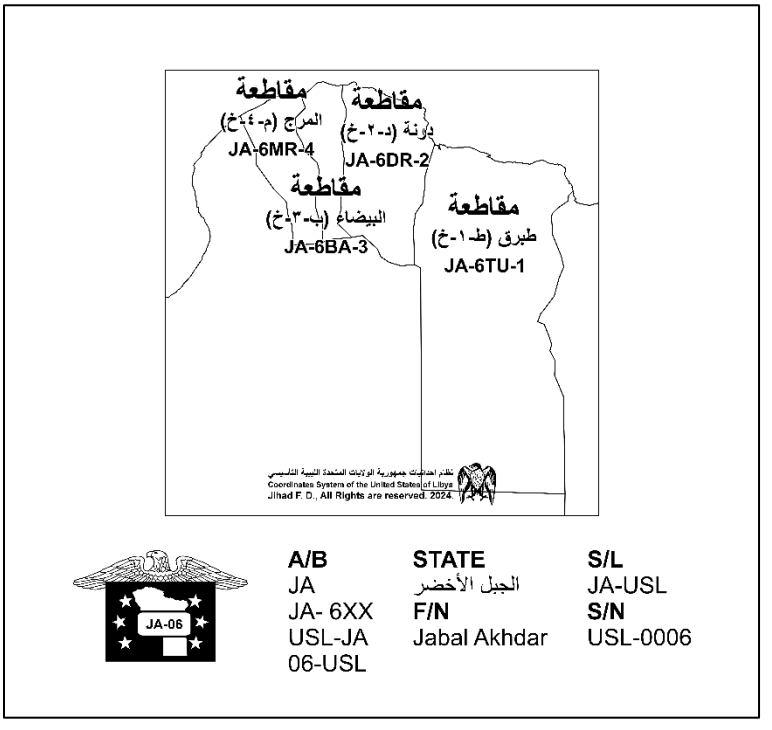


**نموذج - د - خريطة ولاية الجبل الأخضر التقريبية**

ولاية الجبل الأخضر وهي سادس ولاية مكوّنة من ولايات دولة الولايات المتحدة الليبية. حدود ولاية الجبل الأخضر تتضمن مدن وقرى بردية وقبوت والقبة والبيضاء/الجبل الأخضر ودرنة وسوسة والحمامة والنجيلة والخنية ومسة وطلميثة والمرج وتوكرة وطبرق. تتكون ولاية الجبل الأخضر من أربع مقاطعات: هي مقاطعة طبرق الكبرى، ومقاطعة درنة، ومقاطعة البيضاء، ومقاطعة المرج.

تُعد ولاية الجبل الأخضر من الولايات الغنية بالثقافات والتاريخ الثري كما الولايات الستّ الأخرى، وتعتبر المركز الإستراتيجي الرابع بجانب مصراتة وبنغازي وطرابلس، تتميز ولاية الجبل الأخضر بتنوعها البيئي، فهي مشهورة بالجبل الأخضر بالبيضاء الذي يألفه الجميع وطنياً وعالمياً، وتسمى لؤلؤة الإتحاد الخضراء.

تقع ولاية الجبل الأخضر على أقصى الساحل الشرقي من دولة الولايات المتحدة الليبية تحديداً في الركن الشمالي المتصل بولاية بنغازي تحديداً عند ثلاثون درجة (30°) شمالاً، وبطول يبلغ نحو 500 كيلومتراً (مقارب)، ويحدها ولاية بنغازي من الجنوب والغرب، ودولة مصر من جهة الشرق. تتساوى ولاية الجبل الأخضر مع مستوى خط ساحل طرابلس بحوالي 500 كيلومتراً أيضاً. مدينتي طبرق والبيضاء هما عاصمتا الولاية، وتعتبران عاصمتان لأنهما تنقسمان لقسمين. يسمى القسم الشرقي "برّ طبرق"، والقسم الغربي يسمى "البيضاء"، تعتبران

مركزاً أساسياً وإستراتيجياً، حيث إنّ طبرق تربط دولة الولايات المتحدة الليبية مع دولة مصر، والبيضاء تعتبر مركز بحري إستراتيجي وهام لدولة الإتحاد.

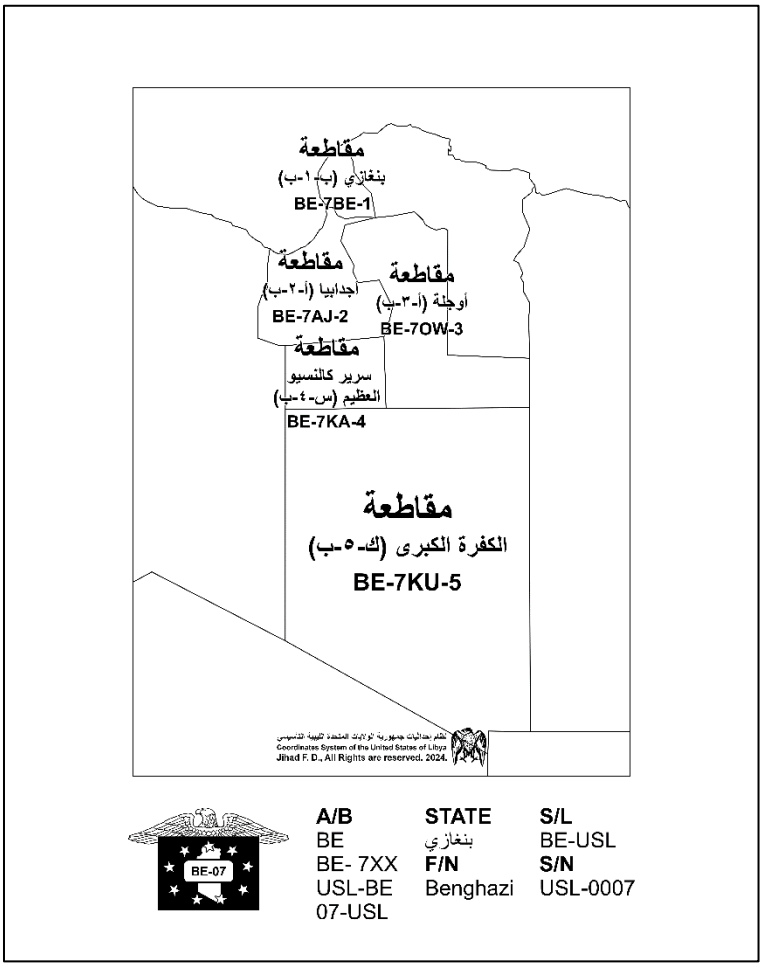


نموذج - ذ - خريطة ولاية بنغازي التقريبية

ولاية بنغازي وهي سابع ولاية مكوّنة من ولايات دولة الولايات المتحدة الليبية، تقع ولاية بنغازي شرق دولة الولايات المتحدة الليبية، وتشاطر حدودها مع ولاية الجبل الأخضر ودولة مصر من الشرق، ودولة تشاد من الجنوب، وولاية مصراتة وولاية سبها من الغرب.

تضم ولاية بنغازي خمس مقاطعات رئيسية وهي: مقاطعة بنغازي وبها مدينة بنغازي العاصمة، وبها مقر حاكم الولاية، ومجلس الوزراء، ومعظم الوزارات والسفارات الأجنبية، وميناء بنغازي، ومطار بنغازي الدولي؛ مقاطعة اجدابيا؛ مقاطعة أوجلة؛ مقاطعة سرير كالنسيو العظيم؛ مقاطعة الكفرة الكبرى.

ولاية بنغازي برغم من أنها تضم مناطق صحراوية شديدة خاصة جنوباً مع الكفرة إلاّ أنها تضم مناطق كالزريريعية وغيرها من المناطق ذات الخصوبة والمشهورة بالمزارع، وبعضها يمكنه أن يستقبل المشاريع الزراعية المتطورة مستقبلاً، بخاصة المناطق التي تقع على الساحل كأجدابيا، والمناطق الموجودة جنوباً كأوجلة ومراده، وتحتل الولاية المركز الأول من حيث المساحة في الولايات المتحدة الليبية بأكملها (مقارب). تضم ولاية بنغازي العديد من المناطق والمدن وتشمل: دريانة، سيدي خليفة، بنينا، الأبيار، سلوق، قيمنس، الزويتينية، اجدابيا، البيضان، البريقة، العقيلة، رأس لانوف، أبخرة، جالو، الكفرة وغيرها.

تتبنى الفكرة نفسها في مختلف الولايات الليبية الأخرى، حيث يتم انتخاب حاكم لكل ولاية ليبية لتحقيق التمثيل الإقليمي وتوفير الإدارة الفعّالة. وسيعمل الكونغرس المحلي (بغرفتيه النواب والشيوخ) في كل ولاية على تشكيل هياكل إدارية فعّالة وعندما تتطلب الحاجة لتعزيز الأمان والتنمية سواء ما يحقق النجاحات على الجوانب الأمنية أو الاقتصادية/التجارية. كما يتم انتخاب كونغرس محلي في كل ولاية لتمثيل المواطنين بشكل فعّال وتحسين الخدمات المحلية وتعزيز الاتصال المحلي الداخلي في كل ولاية.

**رموز الإتحاد**

شعارات الولايات المتحدة الليبية هي الرموز والهوية الرسمية التي تمثل الدولة الليبية المقترحة في هذه الأوراق والتي تعرف بدولة "الولايات المتحدة الليبية". وتتكون هذه الدولة أساسًا وكما ذكرنا من مقترح سياسي واقتصادي وأمني عسكري لسبع ولايات ليبية استراتيجية، مرتبطة ببعضها البعض في مشاريع سياسية كالبرنامج الفيدرالي؛ واقتصادية كمشاريع خطة ليبيا للتنمية الشاملة؛ ومشاريع أمنية عسكرية كبرنامج الولايات المتحدة الليبية الأمني العسكري (5 + 2).

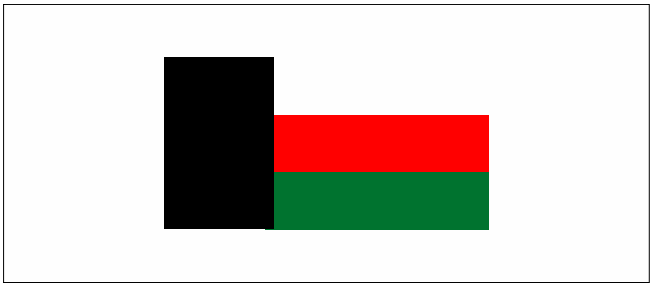

نموذج - ر - علمُ الدولة

أمّا بالنسبة لأحجام العلم وتوزيعات الألوان فهي: أ. مستطيل طوله ضعف عرضه. ب. ينقسم إلى أربعة أقسام مستطيلة، ثلاثة منها متساوية الحجم: الألوان الأبيض والأحمر والأخضر، والتي تشغل الجزء الأيمن من العلم، والأسود على الجانب الأيسر.

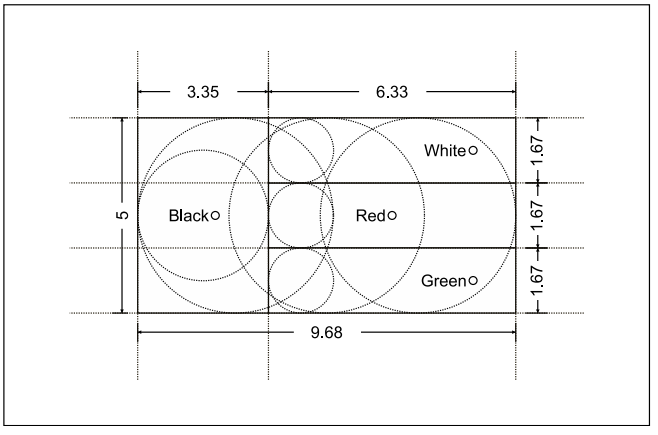


نموذج - ز - توزيعات العلم المساحية

معاني علم الولايات المتحدة الليبية: يتضمن العلم أربعة خطوط موزعة بين الأبيض، والأحمر، والأخضر، والأسود. أ. اللون الأبيض (يمين أعلى العلم)، وهو رمز للسلام والروح الوطنية والحرية والفخرية الوطنية الذاتية. ب. اللون الأحمر (يمين وسط العلم)، يرمز إلى دماء الشهداء الذين سقطوا دفاعاً عن الوطن سواء أثناء الاحتلال الإيطالي أو اليوم. ج. اللون الأخضر (يمين أسفل العلم)، يرمز إلى الرخاء والقوة والهيمنة في جميع المجالات. د. اللون الأسود (يسار العلم) يرمز إلى القومية الليبية والوحدة في التقاليد واللغة والدين.

نموذج - س - معاني علم الولايات المتحدة الليبية

تم تقسيم علم الولايات المتحدة الليبية لعلمين منفصلين شبيهين بدرجة كبيرة لبعضهما: الأول للاستخدام العام وفي المؤتمرات السياسية (المحلية، الدولية والعالمية) والمناسبات التجارية والأخرى غير المذكورة. أمّا الثاني فيستخدم على أراضي المعركة وأثناء حالات الحرب سواء ضد الدول بحدّ ذاتها أو الجماعات الإرهابية والإجرامية على أراضي الوطن أو مع الدول الجارة والصديقة في شكل مناورات برية وبحرية وجوية، وأيضاً الاستخبارات الدفاعية والحربية باختلاف أفرعها. يسمى علم الحرب التابع للولايات المتحدة الليبية بائتلاف المحور ( Axis Coalition of the United States of Libya) نظراً لأنه سيُرفع على يد القوات والجيوش الليبية البرية والبحرية وفي حالات الحرب والمناورات فقط. وفي سيناريوهات أخرى قد يتم استخدامه أثناء المظاهرات الشعبية كإعلان الشعب مثلاً الحرب على جماعة إرهابية أو إجرامية في حد ذاتها أو الإضراب على قرار ما في شكل احتجاجات حرب سلمية على القرارات الباطلة أو الفاسدة.

علمُ الحرب التابع للولايات المتحدة الليبية يشمل: أ. نفس ألوان علم الولايات المتحدة الليبية الوطني، ولكن مع مساواة طبقة اللون الأسود مع باقي الألوان الثلاثة لتصبح متساوية على طول العلم، والأسود يساوي ضعف عرض باقي الألوان. ب. الأسود في علم الحرب يرمز للفخرية الحربية والتضحية في سبيل الولايات المتحدة الليبية الوطن الأم لحاملي أعلامها وكلمتها في ساحات المعركة.

نموذج - ش - علم الحرب التابع للولايات المتحدة الليبية

أمّا شعار "شاهين الولايات المتحدة الليبية"، فهو رمز الولايات المتحدة الليبية الرسمي، ومعروف علمياً باسم صقر الشاهين البربري (Falco peregrinus pelegrinoides)، وهو رمز يحتل مكانة بارزة كرمز وشعار رسمي للولايات المتحدة الليبية. ويمثل رمزًا قويًا وهادفًا ضمن الهوية الثقافية والوطنية للمشروع.

اعتماد الشاهين كرمز رسمي للولايات المتحدة الليبية متجذر في أهميته التاريخية والرمزية. فيحظى صقر الشاهين البربري، موطنه الأصلي في منطقة شمال أفريقيا، بالاحترام منذ فترة طويلة بسبب براعته الجوية المذهلة وخفة

حركته ومظهره المهيب. ويعكس إدراجه كشعار بارز في شكل الرغبة في تغليف هذه السمات وإبراز القوة والمرونة لهذا المشروع الوطني، فما فيه يشبه حتماً صفاته، التي بمُثُلها وتطلعاتها تخلق لنا نظراً عميقاً يخترق أبعاد الصحراء الشاسعة، كما يفعل الصقر بنظره المهيب وبصره الثاقب، فهو يتماشى حتماً مع مُثُل وتطلعات مشروع الولايات المتحدة الليبية؛ وليس هذا فقط، وبل يُنظر لمشاريعها في شكل توفير الحرية والرؤية التنموية والطموح المربوط بها، بمساعي هذا المشروع المُهيب، ما يجعل من هذا الصقر شعار ذي صفات ترمز وتُسقط الضوء على الالتزام بها، والسعي لتحقيقها، وذلك بهدف القيام بهذا الوطن المقدس لنا وللأجيال القادمة، فنحن لا نرى ما لنا اليوم فقط، وبل نخلق مشاريعاً لمن هم حتماً قادمون.

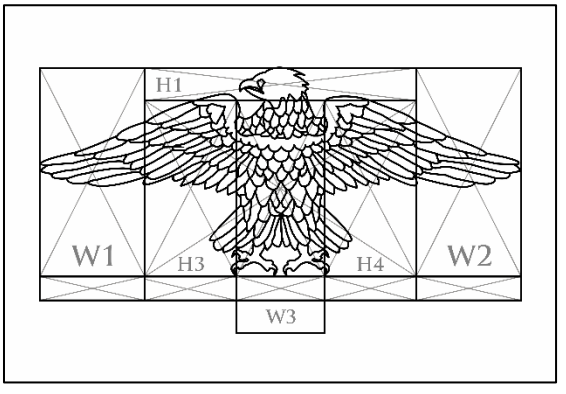


**نموذج - ص - شاهين الولايات المتحدة الليبية**

أمّا الشاهين فهو جزء أساسي في الختم الفخري للولايات المتحدة الليبية ( HONORARY UNITED STATES OF LIBYA SEAL)، وهو الختم الذي يعني بالاتحاد ومشاريعه ورموزه ودلالاته وبرامجه القومية، وهو مكوّن من:

1. شكل دائري تطوف حوله (34) نجمة مترافقة مع بعضها البعض، ويتوسط الدائرة لفظين يتوزعان على موقعين أعلى وأدنى الدائرة، لفظُ "الولايات المتحدة الليبية" باللغة العربية حصراً، ولفظُ " THE UNITED STATES OF LIBYA" باللغة الإنجليزية حصراً، مفصولٌ اللفظين على الجهتين اليمين واليسار؛ ويتوسط الدائرة "شاهين الولايات المتحدة الليبية" موجّهاً أنظاره على جهة اليمين.
2. ما إجماليه علمَين إثنين (2) ترفرف، واحد لجهة اليمين والآخر لجهة اليسار، وكلاهما منصّبان على رمح ذهبي مسنن في نهايته وبه زخرفة تحيط حربة الرمح.

3. يعلوا الختم جملة "وَافُــونَ العَــهْدِ" كدلالة وصفة لحراس الإتحاد، وتمثل جملة "وَافُــونَ العَــهْدِ" الوحدات العسكرية والأمنية التي تضمن سلامة وأمن الإتحاد كالجيش والسّاجْ والشرطة والوكالات الأمنية والعسكرية الأخرى التي تكفل أمن وسلامة الوطن والمواطن.

نموذج - ض - الختم الفخري للولايات المتحدة الليبية

سيُستخدم الختم الفخري للولايات المتحدة الليبية ( HONORARY UNITED STATES OF LIBYA SEAL) على مجال واسع في الولايات المتحدة الليبية كختم الأوراق والمستندات التابعة للاتحاد والمستندات الدولية التي ستوقع عليها الولايات المتحدة الليبية باعتباره الرمز الوطني المقدس للولايات المتحدة الليبية. وأيضاً سيُستخدم الختم كزخرفة على أزرار الزي العسكري، وعلى اللوحات، وفوق مداخل السفارات والقنصليات الليبية. وأيضاً سيوضع على ورقة الدولار الليبي. أمّا وزير خارجية الولايات المتحدة الليبية فهو الوصي الرسمي على الختم الفخري للولايات المتحدة الليبية.

يعدّ الختم الفخري للولايات المتحدة الليبية رمزًا مقدّساً يجسد قيم الأمّة وتاريخها وتطلعاتها. يتكوّن الختم وبشكل أساسي من الشاهين المُهيب الذي قُدّر لاحقاً أن يكون رمز الولايات المتحدة الليبية بعد استفتاء داخلي لأعضاء الحركة الجمهورية الإتحادية التي اختارته كدلالة للقوة والحرية، فالشاهين طائر ليس له حدود، ولا أحد يمكن أن يقبض عليه إلاّ وكان القتال والمعركة لحريته فرض مقدس يقصده ويبلغه، فترمز هذه الخصائص الفريدة إلى استعداد الأمّة للدفاع عن نفسها، فالنجوم التي تحيط الشاهين فهي ترمز للأفراد حينما يتحدون، فهُم يصوغون المجموعة التي تصنع الإتحاد، وهي الولايات والسكان كانوا فرداً أو جماعةً.

يجسد هذا الختم العظيم لدولة الولايات المتحدة الليبية عدّة مواضيع رئيسية: الوحدة، والقوة، والحرية، والسلام. فإنه بمثابة تمثيل واضح للمثل العليا التي تأسست عليها الأمّة التي لن تعرج وستتوالى في السعي لتحقيقها. ومن

خلال قوته الرمزية، ينقل الختم الفخري للولايات المتحدة الليبية رسالة تضامن ومرونة وتطلع لمستقبل أفضل لجميع الليبيين.

إنّ شعارات الولايات المتحدة الليبية هي رموز قومية تعني بالأمّة بأكملها، فهي للوطن والمواطن، ويتم التعبير عنها في جميع الأوقات والأماكن. فتعكس نوع الجدية والتفاني المطلوبان عند التعامل مع مشروع الولايات المتحدة الليبية، حيث لا يقتصر دور الولايات المتحدة الليبية على كونها مجرد مشروع سياسي بسيط، بل هدف ورؤية وطنية شاملة تسعى إلى تحقيق نظرة ثاقبة للصحراء[95] وإعادة إعمارها وتأسيس الوحدة الحقيقية. وتتجسد هذه المفاهيم في عَلَم الولايات المتحدة الليبية الذي يحمل رسالتها ويجعلها رمزاً مقدساً حاضراً في كل مكان وزمان، وختمها القومي الذي يعني بالمعاني المجَيدة لقيام هذه الدولة الأصيلة، ومُثلها القومية الشعبية الديموقراطية القائمة على الدستور والعدل والمشاريع التنموية التي تجسدها هذه الأمّة الرشيدة، فهي ليست شعارات قومية فقط، بل صورة للوطن والمواطن.

[95] يتم الإشارة للبلاد بالصحراء.

# الولايات المتحدة الليبية: التمهيد

الأوراق الرابعة

---

من المأمول قريباً وخلال السنين القادمة إطلاق أفكار هذا المشروع السياسي الطموح ومتعدد الأبعاد. يسعى هذا المشروع إلى إعادة وطننا إلى مجده وتوحيد شعبه من خلال خطط شاملة واعدة وكما تلاحظون من هذه الأوراق، التي تتضمن دستورًا جديدًا وبرنامجًا انتخابيًا واضحًا ومشاريع تنموية ضخمة وبرامج أمنية وعسكرية ستحل حتماً المشاكل المحورية التي لا زالت تطاردنا منذ زمن الاستقلال. تم تصميم الولايات المتحدة الليبية لتكون اتحادًا فيدراليًا من سبع ولايات، لكل منها حكومتها وسلطاتها الخاصة، بينما ستشرف الحكومة المركزية الإتحادية على بعض القضايا التي تؤثر في البلاد ككل.

دستور الولايات المتحدة الليبية – اختصاراً: الدُّومَلْ، هو حجر الزاوية في هذا المشروع. وهي وثيقة تحتوي على (179) مادة توضح مكونات الولايات المتحدة الليبية وحقوق مواطنيها. فمشروع الدومل يعتبر وثيقة شاملة تهدف إلى توفير إطار قانوني لحوكمة الدولة الليبية الجديدة وتنظيمها. تركتنا الصراعات في حالة من الفوضى، ولذلك فإنه يُنظر إلى صياغة دستور جديد على أنها خطوة حاسمة نحو استقرار البلاد وبناء نظام ديموقراطي جديد. كما ينظر إليه على أنه فرصة أساسية لمعالجة مظالم المجموعات المختلفة وإنشاء نظام حكم سيستجيب لاحتياجات الجميع بدون استثناء. ولتحقيق هذه الأهداف، يجب أن يكون هذا الدستور شاملاً. ويجب عليه أن يعالج مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك هيكل ووظائف الحكومة، وتوزيع السلطات بين مختلف فروع الدولة، وحماية حقوق الإنسان ومكافحة المظالم، وإدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز التنمية الاقتصادية. وتتطلب كل هذه القضايا أحكامًا مفصلة ودقيقة تعكس الحقائق المعقدة للسياق الليبي. وسبب آخر لوجود الدومل هو الحاجة إلى التأكد من أنّ مشروع الولايات المتحدة الليبية دقيق ولا لُبس فيه. في بلد عانى من عدم الاستقرار السياسي والعنف لعقود، فإنّ أي غموض في المشروع يمكن أن يؤدي إلى الارتباك والصراع من جديد، والأسوأ

تفكك الدولة الجديدة[96]. ولتجنب ذلك، يجب على الدومل استخدام لغة دقيقة وتعريف المصطلحات والمفاهيم الأساسية بعناية حول هذه الدولة الجديدة. ويمكن اعتبار الدومل رأس الولايات المتحدة الليبية.

## الباب الأول. الولايات المتحدة الليبية

### المادة الأولى

#### الفقرة (1) الولايات المتحدة الليبية

الولايات المتحدة الليبية هي دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة، وينظمها دستور الولايات المتحدة الليبية. يُشير في هذا الدستور إلى الدولة باسم "الإتحاد". وتتألف الولايات المتحدة الليبية من مقاطعتين وخمس ولايات، وهي:

مقاطعة طرابلس المركزية. ولاية مصراتة. ولاية بنغازي.

مقاطعة الزاوية الإدارية. ولاية سبها.

ولاية الجبل الغربية. ولاية الجبل الأخضر.

#### الفقرة (2) شكلُ الولايات المتحدة الليبية

الولايات المتحدة الليبية هي دولة ديموقراطية تستند إلى مبادئ القانون، وتتبنى نظامًا جمهوريًا لحكمها. يشكل الشعب أساس الدولة ويشكل مصدر سلطتها ودافعها، وتعتبر التسمية الرسمية للدولة في المؤتمرات والمنظمات والاتفاقيات سواء على المستوى المحلي أو الدولي أو العالمي باسم الدولة كاملاً بدون نقصان والمتمثل في "الوِلاَيَاتْ المُتّحِدَةِ اللّيبِيّةِ". يتمثل هذا الاسم في تسمية الولايات المكونة للاتحاد بصيغة الجمع "الوِلاَيَاتْ"، مع استخدام كلمة "المُتّحِدَةِ" للدلالة على النظام الاتحادي، ويتبعها "اللّيبِيّةِ" لتحديد الهوية الوطنية للدولة ومواطنيها الأصليين.

[96] نُشير للدولة الجديدة: الولايات المتحدة الليبية، وأجهزتها التشريعية، والتنفيذية، والقضائية.

### الفقرة (3) الانضمام للاتحاد

يحق لأي إقليم أو ولاية أو جزء من ولاية أو مقاطعة أن ينضم إلى الإتحاد، شريطة أن يوافق على ذلك كونغرس الولايات المتحدة الليبية بإجماع الآراء.

### الفقرة (4) أثناء قبول انضمام عضو جديد

عند قبول عضو جديد في الإتحاد، يحدد كونغرس الولايات المتحدة الليبية عدد المقاعد المخصصة لهذا العضو في كونغرس الولايات المتحدة الليبية.

## المادة الثانية

### الفقرة (1) التنوع الثقافي والتاريخي

الولايات المتحدة الليبية هي دولة متعددة الثقافات والمجتمعات، وتتألف من مكونات ثقافية وفكرية متنوعة، تضم شعوباً مختلفة من الأمازيغ والعرب والطوارق والتبو والكراغلة والبربر والعجم والغجر والفينيق. يرتبط هؤلاء المواطنون الليبيون الأصليون بتاريخ عريق، ويُعرفون على قدم المساواة دون تمييز أو انقسام.

### الفقرة (2) مصدر السلطة والسيادة

المواطن الليبي والمواطنة الليبية هما صاحبا السيادة والمصدر الوحيد للسلطة في الولايات المتحدة الليبية.

### الفقرة (3) احترام الحقوق والحريات

يجب أن تُعطى القيمة العليا للإنسان وحقوقه وحرياته. يتعين على الولايات المتحدة الليبية اعترافًا بالحريات والحقوق الإنسانية والمدنية، واحترامها وحمايتها، دون تمييز أو استثناء.

### الفقرة (4) مكافحة التمييز

يُحظر بموجب دستور الولايات المتحدة الليبية التنمر على المواطن أو المواطنة بسبب انتمائهما لقبيلة أو عائلة، أو بسبب أفكارهما أو اعتقاداتهما، ويُعتبر ذلك جريمة يعاقب عليها القانون.

## المادة السادسة

### الفقرة (1) اللغات الرسمية

كِلا اللغة العربية والإنجليزية هي لغتا الدولة الرسمية على كامل أراضي الولايات المتحدة الليبية.

### الفقرة (2) اللغة الإنجليزية

اللغة الإنجليزية هي لغة تواصل الدولة مع كافة شعوب ودول العالم.

### الفقرة (3) صفة اللغتين العربية والإنجليزية

يحدد دستور الولايات المتحدة الليبية صِفة اللغتين العربية والإنجليزية وأولوياتهما على كامل أراضي الولايات المتحدة الليبية.

### الفقرة (4) اللغة الأمازيغية

يحمي دستور الولايات المتحدة الليبية اللغة الأمازيغية ويضمن تدريسها اختيارياً في المؤسسات التعليمية التابعة للولايات المتحدة الليبية، ويجوز تطويرها واعتمادها كلغة رسمية لإحدى الولايات على أن تكون المراسلات والاتصالات والمخابرات باللغة الأساسية والرسمية للولايات المتحدة الليبية.

### الفقرة (5) احقيّة الولايات الليبية في تحديد لغاتها الخاصة

للولايات الليبية الحق في تحديد لغاتها الخاصة. وينبغي استخدام هذه اللغات إلى جانب لغة الدولة للولايات المتحدة الليبية في الهيئات الحكومية التابعة للولايات المتحدة الليبية وهيئات الولايات المحلية ومؤسسات الدولة.

### الفقرة (6) حقّ الحفاظ على اللغة الأم

تضمن الولايات المتحدة الليبية لشعبها كلّه حقّ الحفاظ على لغته الأم وتهيئة الظروف لدراستها وتطويرها.

## المادة الثالث عشر

### الفقرة (1) النظام الأساسي

الولايات المتحدة الليبية هي أمّة متعددة الأصول تتألف من مكونات عربية وإسلامية وإفريقية؛ وتعمل على ضمان حرية المواطنين في ممارسة عقائدهم الدينية وتحميها؛ وتعتبر الشريعة الإسلامية، والقوانين المدنية، والمعايير

الإنسانية مصادر متساوية للتشريعات، وتتدخل للحد من أي مظاهر تشويش أو عدم الاستقرار بين المواطنين، أو التصرفات التي من شأنها تعكير السلم العام والنظام، أو التي تستهدف القوات المسلحة أو الشرطة.

**الفقرة (7) حظر استخدام دين الأمّة لأغراض سياسية**

أ. لا يسمح باستخدام دين الأمّة لأغراض سياسية بهدف تشكيل أحزاب أو تشكيلات سياسية أو للتأثير في الشأن العام للولايات المتحدة الليبية أو المواطنين سياسياً أو إعلامياً.

ب. يُحظر إنشاء الحركات الدينية التي تهدف إلى التغيير السياسي.

ت. يجرم التعدي على حقوق الأفراد بسبب اختلافات دينية، ويُعتبر هذا الفعل جريمة يعاقب عليها القانون.

ث. يعتبر الولاء للوطن شرطًا وواجبًا يتجاوز أية انتماءات أخرى، ويُعتبر استخدام دين الأمّة لأغراض منها الدعوة لإلغاء الولاء أو تشويهه جريمة يُعاقب عليها بموجب القوانين الإتحادية.

ج. يُلزم المواطنون والأجانب بالالتزام بأحكام هذه المادة في أراضي الولايات المتحدة الليبية، ويُشرف على تنفيذ ذلك بالتعاون والتنسيق بين الجهات الأمنية والمخابرات والقوات المسلحة والحرس الاتحادي.

**المادة الخامس عشر**

**الفقرة (1) جنسية مواطني الولايات المتحدة الليبية**

يكون لمواطني الولايات المتحدة الليبية جنسية واحدة يحددها القانون. ويتمتعون في الخارج بحماية الدولة وفقاً للأصول الدولية المرعية.

**الفقرة (2) حالة الجنسية**

لا يجوز اسقاط الجنسية عن المواطن أو المواطنة، أو سحبها منه، إلاّ في الحالات الاستثنائية التي ينص عليها القانون.

**المادة السادس عشر**

تكون مدينة طرابلس بمقاطعة طرابلس المركزية العاصمة الإتحادية الدائمة للولايات المتحدة الليبية.

### المادة الواحد وعشرون

المساواة، والعدالة الاجتماعية، وتوفير الأمن والطمأنينة، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين، من دعامات المجتمع، والتعاضد والتراحم صلة وثقى بينهم.

### المادة الثاني وعشرون

الأسرة الليبية اساس المجتمع الوطني قوامها الدين والاخلاق وحبّ الوطن، ويكفل القانون كيانها، ويصونها ويحميها من الانحراف.

### المادة الثالث وعشرون

يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة ويحمي القصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم لسبب من الأسباب، كالمرض أو العجز أو الشيخوخة أو البطالة الاجبارية، ويتولى مساعدتهم وتأهيلهم لصالحهم وصالح المجتمع وتنظم قوانين المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية هذه الأمور.

### المادة الرابع وعشرون

#### الفقرة (1) الأمومة والطفولة والأسرة

يجب أن تحمي الدولة الأمومة والطفولة والأسرة.

#### الفقرة (2) رعاية الأطفال

رعاية الأطفال وتربيتهم من حقّ الوالدين وواجبهما، على قدم المساواة.

#### الفقرة (3) شروط والتزامات العائلة الناشئة

تحدد القوانين الإتحادية شروط والتزامات العائلة الناشئة وواجباتها تجاه أطفالهم، ويُعاقب القانون الوالدين إذا لوحظ أي تقسير تجاه أطفالهم.

#### الفقرة (4) المؤسسة الإتحادية الليبية لرعاية الطفولة

في حالة عدم استيفاء الوالدين لشروط الرعاية يؤخذ الأطفال للمؤسسة الإتحادية الليبية لرعاية الطفولة.

### الفقرة (5) رعاية الأباء والأمهات

ينبغي أن يهتمّ الأطفال الأصحاء الذين تجاوزوا الثامنة عشر من عمرهم برعاية آبائهم وأمهاتهم إذا كانوا من ذوي الاحتياجات الخاصة.

## المادة الخامس وعشرون

### الفقرة (1) التعليم

التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع. وهو الزامي في مرحلته الابتدائية ومجاني في كل مراحله داخل الولايات المتحدة الليبية. ويضع القانون الخطط اللازمة لنشر التعليم وتعميمه بدرجاته المختلفة، والقضاء على الأمية.

### الفقرة (2) أحكام إضافية حول التعليم

أ. لكلّ فرد في الولايات المتحدة الليبية الحق في التعليم.

ب. ينبغي ضمان حصول الجميع، بشكلٍ مجاني، على التعليم في مرحلة ما قبل الابتدائي، والتعليم الثانوي والثانوي المهني في المؤسسات التعليمية والشركات الحكومية والبلدية.

ت. يجب أن يكون التعليم العام الأساسي إلزامياً. ويجب أن يضمن الأهل أو الأوصياء حصول الأطفال على التعليم العام الأساسي.

ث. يجب أن يحدّد كونغرس الولايات المتحدة الليبية المعايير التعليمية الإتحادية الموحدة على أراضي الولايات المتحدة الليبية، وأن يدعم مختلف أشكال التعليم والتعليم الذاتي.

ج. تدريس مادة التربية الوطنية في المؤسسات التعليمية الخاصة والعامة التزام وواجب وطني.

## الباب الثالث. الحريات والحقوق والواجبات العامة

## المادة الثاني والثلاثون

جميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تمييز بين مواطني الولايات المتحدة الليبية بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي.

**المادة الثالث والثلاثون**

**الفقرة (1) الحرية الشخصية**

الحرية الشخصية مكفولة لجميع المواطنين. ولا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حجزه أو حبسه إلاّ وفق أحكام القانون.

**الفقرة (2) صون كرامة الإنسان**

لا يعرّض أي انسان للتعذيب أو المعاملة الحاطة بالكرامة.

**المادة الرابع والثلاثون**

يحدد القانون الجرائم والعقوبات. ولا عقوبة على ما تم من فعل أو ترك قبل صدور القانون الذي ينص عليها.

**المادة الخامس والثلاثون**

**الفقرة (1) حظر ترحيل مواطن أو مواطنة من الولايات المتحدة الليبية**

لا يجوز ترحيل مواطن أو مواطنة من الولايات المتحدة الليبية أو تسليمه إلى دولة أخرى بغضّ النظر عن الأفعال أو الجرائم التي قام بافتعالها داخل أراضي الولايات المتحدة الليبية أو خارجها، كما لا يجوز تسليم المواطنون الذين يحملون الجنسية الليبية كجنسية مزدوجة بجانب جنسية دولة أخرى إلى الدولة التي يحملون جنسيتها، كما ويحقّ للمواطن إنهاء جنسيته المزدوجة وفقاً للقانون والتمتع بحماية الدولة.

**الفقرة (2) الحصانة للإدارة السابقة**

الحصانة من العقوبات الخارجية مكفولة لإدارة النظام السابق.

**الفقرة (3) حماية المواطنين ورعايتهم خارج الولايات المتحدة الليبية**

تضمن الولايات المتحدة الليبية حماية مواطنيها ورعايتهم خارج الولايات المتحدة الليبية.

**المادة السادس والثلاثون**

**الفقرة (1) العقوبات**

العقوبة شخصية. والمتهم بريء حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية وعادلة، وللمتهم الحق في أن يوكل من يملك القدرة للدفاع عنه أثناء المحاكمة.

**الفقرة (2) محامٍ عن المتهم**

يبين القانون الأحوال التي يتعين فيها حضور محام عن المتهم.

**الفقرة (3) أحكام إضافية عن العقوبات**

أ. ايذاء المتهم جسمانياً أو معنوياً محظور.
ب. مهاجمة المتهم لفظياً من الأجهزة القضائية جريمة في حق القانون الإنساني والمتهم.
ت. المتّهم ليس ملزوماً بإثبات براءته.

**الباب الرابع. السلطات الاتحادية**

**المادة الثالث والخمسون**

**الفقرة (1) السلطات المركزية**

تناط السلطات المركزية في شكل كونغرس الولايات المتحدة الليبية، وهو المجلس التشريعي الأعلى عن الولايات المتحدة الليبية، ويتكون من:

مجلس شيوخ وأعيان الولايات المتحدة الليبية؛

مجلس نواب شعب الولايات المتحدة الليبية؛

**الفقرة (2) السلطات الإتحادية**

تناط السلطات الإتحادية في شكل:

أ. رئيس الولايات المتحدة الليبية ونائبه؛

ب. مجلس وزراء حكومة الولايات المتحدة الليبية؛
ت. مجالس وزراء الولايات الأعضاء في الولايات المتحدة الليبية؛
ث. قضاء الولايات المتحدة الليبية؛

## الفصل الاول. كونغرس الولايات المتحدة الليبية

### المادة الرابع والخمسون

كونغرس الولايات المتحدة الليبية هو الهيئة التمثيلية والتشريعية للولايات المتحدة الليبية.

### المادة الخامس والخمسون

### الفقرة (1) كونغرس الولايات المتحدة الليبية

أ. يتكون كونغرس الولايات المتحدة الليبية من مجلسَين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

ب. يجب أن تتوفر في الناخبين في كل ولاية نفس المؤهلات التي يتوجب توفّرها في ناخبي أعضاء أكثر مجلسي الهيئة التشريعية في تلك الولاية عدداً.

### الفقرة (2) مجلس الشيوخ

أ. مجلس الشيوخ: يتألف مجلس شيوخ الولايات المتحدة الليبية من عضوين عن كل ولاية يتم انتخابهما بواسطة المجلس التشريعي في الولاية لمدة ست سنوات.

ب. يُقَسّم أعضاء مجلس الشيوخ مباشرة عقب اجتماعهم نتيجةً لأول انتخابات إلى ثلاث فئات متساوية بقدر الإمكان وتخلو مقاعد الفئة الأولى من الشيوخ بعد انتهاء العام الثاني، وتخلو مقاعد الفئة الثانية بعد انتهاء العام الرابع، وتخلو مقاعد الفئة الثالثة مع نهاية العام السادس. وبذلك يمكن انتخاب ثلث أعضاء مجلس الشيوخ كل سنتين، وإذا خلت بعض مقاعد المجلس بسبب الاستقالة أو لأي سبب آخر، خلال مدة عطلة المجلس التشريعي لأي ولاية، فإن الرئيس التنفيذي يقوم عندئذ بإجراء تعيينات مؤقتة حتى يحين موعد الاجتماع التالي للمجلس التشريعي الذي يتولى مهمة شغل هذه المقاعد الشاغرة.

ت. نائب رئيس الولايات المتحدة الليبية هو رئيس مجلس الشيوخ، غير أنه لا يحق له الإدلاء بصوته إلا في حالة انقسام المجلس إلى قسمين متساويين.

ث. يتولى مجلس الشيوخ اختيار موظفيه الآخرين، وينتخب رئيساً مؤقتاً له في حالة غياب نائب رئيس الولايات المتحدة الليبية، أو عندما يتولى نائب رئيس الولايات المتحدة الليبية منصب رئيس الولايات المتحدة الليبية.

ج. لمجلس الشيوخ وحده سلطة إجراء المحاكمات البرلمانية. وعندما ينعقد المجلس لهذا الغرض، فإنه يجب على جميع أعضائه أن يؤدوا اليمين أو يعيدوا تأكيد قَسَمهم وفي حالة ما إذا كانت المحاكمة لرئيس الولايات المتحدة الليبية، فإن رئيس القضاة هو الذي يتولى رئاسة مجلس الشيوخ، ولن يصدر حكم على أي شخص دون موافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين.

**الفقرة (3) مجلس النواب**

أ. يُشَكل مجلس النواب من أعضاء يتم انتخابهم كل عامين من قبل الشعب في الولايات المختلفة.

ب. مجلس النواب: يتمّ انتخاب النواب في كونغرس الولايات المتحدة الليبية على أساس وجود غرفة تتكون من نائبين إثنين على كل ولاية، ويجب ألاّ يزيد عدد النواب في مجلس النواب عن نائبين إثنين لكلّ ولاية.

ت. يجتمع شيوخ ونواب الولايات في كونغرس الولايات المتحدة الليبية.

ث. تتركز غرفة كونغرس الولايات المتحدة الليبية في عاصمة الولايات المتحدة الليبية، أو إحدى مدن الولايات بعد اتفاق أعضاء الغرفة على مكان الاجتماع.

**الفقرة (4) حظر تشارك المقاعد**

لا يجوز أن يكون الشخص نفسه عضواً في مجلس النواب أو الشيوخ وعضواً في السلطة التنفيذية[97] في ذات الوقت.

**الفقرة (5) الأصوات**

لكل ولاية صوت واحد في مداولات المجلسين.

---

[97] رئاسة الولايات المتحدة الليبية.

### الفقرة (6) الاجتماع

يجتمع الكونغرس مرة على الأقل كل عام في يوم الاثنين الأول من شهر ديسمبر، ما لم يحدد الكونغرس بقانون يوماً آخر.

### الفقرة (7) مواعيد وأماكن وطريقة إجراء الانتخابات

تتحدد مواعيد وأماكن وطريقة إجراء الانتخابات لمجلسي الشيوخ والنواب بواسطة المجلس التشريعي في كل ولاية بيد أنه في استطاعة الكونغرس في أي وقت أن يضع مثل هذه الإجراءات أو يغيرها بقانون، فيما عدا ما يتعلق بأماكن اختيار أعضاء مجلس الشيوخ.

### الفقرة (8)

أ. يكون كل مجلس حكماً في انتخابات أعضائه. ونتائجها والشروط اللازم توافرها فيهم، وتؤلف أغلبية الأعضاء في أي من المجلسين النصاب القانوني الذي يمكّن المجلس من تصريف شؤونه؛ غير أنه يمكن لعدد أقل إن يؤجل الجلسة من يوم إلى آخر، ويكون لكل من المجلسين سلطة إجبار الأعضاء الغائبين على الحضور بالطريقة التي يراها وطبقاً للعقوبات التي قد يحددها.

ب. ويتولى كل مجلس وضع القواعد الخاصة، وفرض العقوبات على أعضائه لإخلالهم بالنظام، كما يمكنه بموافقة ثلثي الأعضاء، طرد عضو من أعضاء المجلس.

ت. ويقوم كل من المجلسين بتسجيل أعماله في مضبطة رسمية، كما يقوم من وقت لآخر بنشر هذه الأعمال بعد استبعاد الأجزاء التي يرى أي من المجلسين أنها تحتاج إلى السرية؛ كما يجب أن تسجل نتيجة اقتراع كل من الأعضاء على أية مسألة، سواء بالموافقة أو الرفض، في المضبطة الرسمية إذا رغب في ذلك خمس عدد الأعضاء الحاضرين.

ث. ولا يحق لأي من المجلسين خلال انعقاد دورة الكونغرس ودون موافقة المجلس الأخر أن يؤجل جلساته لأكثر من ثلاثة أيام، أو ينقلها إلى أي مكان آخر خلاف المكان الذي اعتاد أن ينعقد فيه المجلسان.

### المادة السادس والخمسون

يجب أن تكون جلسات كونغرس الولايات المتحدة الليبية مسموعة ونتائجها متوفرة للجميع مع استثناء الجلسات السرية.

**المادة السابع والخمسون**

**الفقرة (1) فترة مجلس الشيوخ**

يتمّ انتخاب مجلس الشيوخ لولاية مدتها ستّ سنوات، يكون لكل شيخ صوت واحد.

**الفقرة (2) الإجراءات التكوينية للمجلسين**

تضع القوانين الإتحادية إجراءات تشكيل مجلس النواب وإجراءات انتخاب نواب مجلس الشيوخ.

**المادة الثامن والخمسون**

**الفقرة (1) الحق في المشاركة في انتخابات مجلس الشيوخ**

يجوز انتخاب أيّ مواطن أو مواطنة في الولايات المتحدة الليبية بلُغ الثلاثون من عمره وأمضى العشر سنوات من حياته على أراضي الولايات المتحدة الليبية كمواطن ليبي أو مواطنة ليبية الجنسية ولديه الحق في المشاركة في الانتخابات كنائب في مجلس الشيوخ.

**الفقرة (2) الحق في المشاركة في انتخابات مجلس النواب**

لا يجوز لأي مواطن أو مواطنة في الولايات المتحدة الليبية أن يصبح عضواً في مجلس النواب مالم يكن قد بلغ سن الخامسة والعشرين من عمره، ومالم يكن مواطناً ليبياً منذ سبع سنوات على الأقل ومالم يكن في وقت انتخابه مقيماً في الولاية التي سيتم انتخابه فيها.

**الفقرة (3) عدد النواب وقيمة الضرائب المباشرة**

يتحدد عدد النواب وقيمة الضرائب المباشرة بين الولايات التي قد تدخل ضمن هذا الإتحاد حسب نسبة عدد سكان كل ولاية، الذي يتحدد بدوره بإضافة نسبة ثلاثة أخماس عدد جميع سكان الولاية إلى العدد الإجمالي للمواطنين. بما في ذلك المواطنون المرتبطون بتأدية خدمة تستغرق عددًا معينًا من السنين، هذا وسيتم التعداد الفعلي للسكان في غضون ثلاث سنوات من عقد الاجتماع الأولي لكونغرس الولايات المتحدة الليبية، ثم كل عشر سنوات بعد ذلك، وذلك بالطريقة التي سيحددها القانون. ويجب ألا يزيد عدد النواب عن نائب لكل عشرين ألف نسمة، مع مراعاة أن يكون لكل ولاية نائب واحد على الأقل وحتى يتم حصر عدد السكان.

### الفقرة (4) حالات الفراغ في تمثيل أي ولاية

إذا حدث فراغ في تمثيل أي ولاية، فإن على السلطة التنفيذية فيها عندئذ أن تعلن رسمياً عن إجراء انتخابات لملء هذا الفراغ.

### الفقرة (5)

لا يجوز أن يكون الشخص نفسه عضواً في مجلس النواب ونائباً في مجلس الشيوخ في ذات الوقت. ولا يجوز أن يكون نائب في مجلس الشيوخ نائباً في الهيئات الحكومية التمثيلية الأخرى التابعة للولايات المتحدة الليبية أو في هيئات الولايات المحلية.

### الفقرة (6)

يعمل النواب في مجلس الشيوخ على أساس مهني دائم. ولا يجوز توظيف النواب في مجلس الشيوخ في خدمة للولايات المتحدة الليبية أو قيامهم بأنشطة أخرى مدفوعة الأجر، باستثناء أعمال التدريس والأعمال العلمية والأعمال الإبداعية الأخرى.

## المادة الستّون

### الفقرة (1) حظر تفكيك أو إلغاء كونغرس الولايات المتحدة الليبية

لا يجوز تفكيك أو إلغاء كونغرس الولايات المتحدة الليبية.

### الفقرة (2) حظر إنهاء ولاية أعضاء المجلس أثناء حالة الحرب أو الاشتباك

لا يجوز إنهاء ولاية أعضاء كونغرس الولايات المتحدة الليبية أثناء حالة الحرب أو الاشتباك مع إحدى الدول، ويتم تمديد ولايته حتى يتم إعلان انتهاء الحرب من قبل رئيس الولايات المتحدة الليبية في حضور كونغرس الولايات المتحدة الليبية.

## المادة الواحد والستّون

### الفقرة (1)

كونغرس الولايات المتحدة الليبية هيئة عاملة بشكل دائم.

**الفقرة (2)**

التعرّض لكونغرس الولايات المتحدة الليبية يعني التعرّض للولايات المتحدة الليبية بأكملها.

**المادة السابع والستّون**

يجب أن يقع ما يلي ضمن ولاية مجلس الشيوخ وسلطته:

أ. فرض الضرائب والرسوم والعوائد والمكوس وجبايتها، لدفع الديون، وتوفير سُبل الدفاع المشترك، إنما يجب أن تكون جميع الرسوم والعوائد والمكوس موحّدة في جميع أنحاء الولايات المتحدة الليبية.

ب. استدانة الأموال لحساب الولايات المتحدة الليبية.

ت. تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية، وبين مختلف الولايات.

ث. وضع نظام موحد للتجنس، وقوانين موحدة بشأن موضوع الإفلاسات في جميع أنحاء الولايات المتحدة الليبية.

ج. سكّ وطبع العملة، وتنظيم قيمتها وقيمة العملات الأجنبية، وتحديد معايير الموازين والمقاييس.

ح. وضع أحكام للمعاقبة على تزوير سندات الولايات المتحدة الليبية المالية وعملتها.

خ. إنشاء مكاتب وطرق للبريد.

د. تعزيز تقدم العلوم والفنون المفيدة بأن يحفظ لمدد محددة للمؤلفين والمخترعين الحق المطلق في كتاباتهم واكتشافاتهم.

ذ. إنشاء محاكم أدنى درجة من المحكمة العليا.

ر. تعريف أعمال القرصنة، والجنايات التي ترتكب في عرض البحر، والجرائم الموجهة ضد القوانين الاعتبارية في الولايات المتحدة الليبية، والمعاقبة عليها.

ز. إعلان الحرب، والتفويض بردّ الاعتداء والاستيلاء على غنائم وممتلكات الأعداء، ووضع قواعد تتعلق بالاستيلاء على الممتلكات في البرّ والبحر.

س. إنشاء القوات المسلحة[98] والأجهزة العسكرية والأفواج المسلحة الخاصة وتأمين نفقاتها، ولكن الاعتمادات المالية المخصصة لذلك الغرض يجب ألاّ تكون لفترة تزيد على الثلاث سنوات.

ش. تكوين قوة بحرية والتكفل بها.

ص. وضع قواعد لإدارة وتنظيم القوات البرية والبحرية.

ض. وضع أحكام لدعوة الوحدات الأمنية إلى تنفيذ القوانين، وقمع التمرد وصدّ الغزو.

ط. وضع أحكام لتنظيم وتسليح وتدريب القوات المسلحة والأفواج المسلحة الخاصة، وإدارة أقسامها التي قد تكون عاملة في الخدمة المباشرة للولايات المتحدة الليبية، كل على حدة، بحق تعيين الضباط، وسلطة تدريب القوات المسلحة والأجهزة العسكرية والأفواج المسلحة الخاصة وفقاً للنظام الذي يضعه كونغرس الولايات المتحدة الليبية.

ظ. الاستئثار بحقّ التشريع في جميع القضايا أياً كانت، في مقاطعة (لا تزيد مساحتها على إثني عشرة كيلومتراً مربعاً) وصولاً لولاية قائمة بذاتها أو على مستوى ولايات بكاملها. قد تصبح، بفعل تنازل ولايات معينة عنها وبموافقة غرفة كونغرس الولايات المتحدة الليبية للولاية ويتبعه حكومة الولايات المتحدة الليبية، شاملاً جميع الأماكن التي تشترى بموافقة الهيئة التشريعية للولاية الكائنة فيها، لغرض إقامة حصون ومخازن ذخيرة وترسانات وأحواض سفن ومبانٍ أخرى لازمة.

ع. سنّ جميع القوانين التي تكون ضرورية ومناسبة لكي توضع موضع التنفيذ، السلطات آنفة الذكر وجميع السلطات الأخرى التي ينيطها دستور الولايات المتحدة الليبية بحكومة الولايات المتحدة الليبية أو بأيّة إدارة أو موظّف تابع لها.

[98] ملحوظة: في الدومل قد تُدرج وحدات الجيش الليبي والأفواج المسلحة الخاصة تحت بند "القوات المسلحة".

## الفصل الثاني. رئيس الولايات المتحدة الليبية ونائبه

### المادة الثامن والسبعون

#### الفقرة (1) رئيس الولايات المتحدة الليبية

رئيس الولايات المتحدة الليبية هو رأس الدولة.

#### الفقرة (2)

رئيس الولايات المتحدة الليبية هو كفيل دستور الولايات المتحدة الليبية والحريات والحقوق الإنسانية والمدنية. ووفقاً للإجراءات التي ينصّ عليها دستور الولايات المتحدة الليبية، عليه اتخاذ تدابير لحماية سيادة الولايات المتحدة الليبية وسلامتها واستقلال الدولة، كما عليه أن يكفل التنسيق والتفاعل بين الهيئات الحكومية التابعة للولايات المتحدة الليبية.

#### الفقرة (3) يعني بالأهداف الأساسية لسياسة الدولة الداخلية والخارجية

يقوم رئيس الولايات المتحدة الليبية، وفقاً لدستور الولايات المتحدة الليبية والقوانين الإتحادية، بتحديد الأهداف الأساسية لسياسة الدولة الداخلية والخارجية.

#### الفقرة (4) تمثيل الولايات المتحدة الليبية

بما أنّ رئيس الولايات المتحدة الليبية هو رأس الدولة، عليه تمثيل الولايات المتحدة الليبية داخل الولايات المتحدة الليبية وفي العلاقات الدولية.

### المادة التاسع والسبعون

#### الفقرة (1) فترة انتخاب رئيس الولايات المتحدة الليبية

ينتخب مواطنو الولايات المتحدة الليبية رئيس الولايات المتحدة الليبية لمدة خمس سنوات على أساس من الاقتراع العام الشامل والمتساوي والمباشر من خلال الإدلاء السري بالأصوات.

**الفقرة (2) انتخاب رئيس الولايات المتحدة الليبية**

يمكن انتخاب أي مواطن أو مواطنة من الولايات المتحدة الليبية لا يقلّ عمره عن 28 سنة، وأقام في الولايات المتحدة الليبية على نحو دائم لمدة لا تقل عن 12 سنوات، إلى منصب رئيس الولايات المتحدة الليبية.

**الفقرة (3) حظر شغل أكثر من ولايتين**

لا يجوز لنفس الشخص أن يشغل منصب رئيس الولايات المتحدة الليبية لأكثر من ولايتين على التوالي.

**الفقرة (4) إجراءات انتخاب رئيس الولايات المتحدة الليبية**

تحدد القوانين الإتحادية إجراءات انتخاب رئيس الولايات المتحدة الليبية.

**الفقرة (5) نائب رئيس الولايات المتحدة الليبية**

يحقّ لرئيس الولايات المتحدة الليبية أن يكون له نائب واحد.

**المادة الخامس والثمانون**

**الفقرة (1) القائد الأعلى على القوات المسلحة**

رئيس الولايات المتحدة الليبية هو القائد الأعلى على القوات المسلحة بكافة أفرعها.

**المادة الثالث والتسعون**

يتكون مجلس وزراء الحكومة المركزية الإتحادية عن الولايات المتحدة الليبية من رئيس مجلس الوزراء ونوابه وعدد من الوزراء.

**المادة الرابع والتسعون**

يكون اختيار الوزراء من بين مواطني الولايات المتحدة الليبية المشهود لهم بالكفاءة والخبرة.

**المادة السادس والتسعون**

يحدد القانون اختصاصات الوزارات وصلاحيات كل وزير ويشمل اول مجلس وزراء اتحادي الوزارات التالية:

أ. وزارة الخزانة الإتحادية؛ ب. وزارة الخارجية؛ ت. وزارة الدفاع؛

ث. وزارة الصحة؛ د. وزارة التجارة؛ ز. وزارة النقل؛

ج. وزارة العدل؛ ذ. وزارة العمل؛ س. وزارة الطاقة؛

ح. وزارة الداخلية ر. وزارة الاسكان والتنمية الحضرية؛ ش. وزارة التعليم؛

خ. وزارة الزراعة؛ ص. وزارة الأمن الداخلي؛

**الفصل الرابع. المجلس المالي الاتحادي للولايات المتحدة الليبية**

**المادة مئة وستة**

**الفقرة (1) المجلس المالي الاتحادي**

يتم إنشاء المجلس المالي الاتحادي عن الولايات المتحدة الليبية كهيئة حكومية اتحادية مسؤولة عن الإشراف على جميع الأمور المالية المتعلقة بالولايات المتحدة الليبية وتوجيهها.

**الفقرة (2) غرض المجلس المالي الاتحادي**

الغرض من تأسيس المجلس المالي الاتحادي عن الولايات المتحدة الليبية هو ضمان المسؤولية المالية، ووضع السياسات الاقتصادية، وإدارة الدين العام والاستثمارات، والسيطرة على التضخم، وتعزيز النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الليبية.

**الفقرة (3) التنسيق**

يعمل المجلس المالي الاتحادي عن الولايات المتحدة الليبية عن كثب مع المنظمات الدولية لضمان ديمومة الاقتصاد الليبي.

**الفصل الخامس. القضاء في الولايات المتحدة الليبية والولايات**

**المادة مئة وسبع وعشرون**

العدل أساس الملك. والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في أداء واجبهم لغير القانون وضمائرهم.

**المادة مئة وثمان وعشرون**

يكون للولايات المتحدة الليبية محكمة اتحادية عليا، ومحاكم اتحادية ابتدائية وذلك على الوجه المبين في المواد التالية.

**المادة مئة وتسع وعشرون**

تشكل المحكمة العليا عن الولايات المتحدة الليبية من رئيس وعدد من القضاة لا يزيدون جميعاً على خمسة يعينون بمرسوم يصدره رئيس الولايات المتحدة الليبية بعد مصادقة كونغرس الولايات المتحدة الليبية عليه. ويحدد القانون عدد دوائر المحكمة ونظامها واجراءاتها وشروط الخدمة والتقاعد لأعضائها والشروط والمؤهلات الواجب توافرها فيهم.

**المادة مئة وأربع وثلاثون**

**الفقرة (1)**

أحكام المحكمة العليا عن الولايات المتحدة الليبية نهائية، وملزمة للكافة.

**الباب السابع. توزيع الاختصاصات التشريعية والتنفيذية والدولية**

**المادة مئة وثلاثة وخمسون**

تنفرد الحكومة المركزية الإتحادية عن الولايات المتحدة الليبية بالتشريع والتنفيذ في الشؤون التالية:

أ. الشؤون الخارجية.

ب. الدفاع والقوات المسلحة والأفواج المسلحة الخاصة.

ت. حماية أمن الولايات المتحدة الليبية مما يهدده من الخارج أو الداخل.

ث. شؤون الأمن والنظام والحكم في العاصمة الدائمة للولايات المتحدة الليبية.

ج. شؤون موظفي الولايات المتحدة الليبية والقضاء الاتحادي.

ح. مالية الولايات المتحدة الليبية والضرائب والرسوم والعوائد الإتحادية.

خ. القروض العامة الإتحادية.

د. الخدمات البريدية والبرقية والهاتفية واللاسلكية.

ذ. شق الطرق الإتحادية التي يقرر كونغرس الولايات المتحدة الليبية أنها طرق رئيسية وصيانتها وتحسينها وتنظيم حركة المرور على هذه الطرق.

ر. المراقبة الجوية وإصدار تراخيص الطيارات والطيارين.

ز. التعليم.

س. الصحة العامة والخدمات الطبية.

ش. النقد والعملة.

ص. المقاييس والمكاييل والموازين.

ض. خدمات الكهرباء.

ط. الجنسية الإتحادية والجوازات والاقامة والهجرة.

ظ. املاك الولايات المتحدة الليبية وكل ما يتعلق بها.

ع. شؤون التعداد والاحصاء الخاصة بأغراض الولايات المتحدة الليبية.

غ. الاعلام.

**المادة مئة وأربع وخمسون**

بغير اخلال بما هو منصوص عليه في المادة السابقة[99]، تنفرد حكومات الولايات بالتشريع في الشؤون التالية:

أ. علاقات العمل والعمال والتأمينات الاجتماعية.

ب. الملكية العقارية ونزع الملكية للمنفعة العامة.

---

[99] المادة (153) من الدستور.

ت. تسليم المجرمين.

ث. البنوك.

ج. التأمين بأنواعه.

ح. حماية الثروة الزراعية والحيوانية.

خ. التشريعات الكبرى المتعلقة بقوانين الجزاء والمعاملات المدنية والتجارية والشركات والاجراءات أمام المحاكم المدنية والجزائية.

د. حماية الملكية الادبية والفنية والصناعية وحقوق المؤلفين؛ والمطبوعات والنشر.

ذ. استيراد الاسلحة والذخائر ما لم تكن لاستعمال القوات المسلحة أو قوات الامن أو الأفواج المسلحة الخاصة التابعة لأيّة ولاية.

ر. شؤون الطيران الاخرى التي لا تدخل في اختصاصات الولايات المتحدة الليبية التنفيذية.

ز. تحديد المياه الإقليمية وتنظيم الملاحة في اعالي البحار.

س. تنظيم وطريقة إنشاء المناطق الحرة المالية ونطاق استثنائها من تطبيق أحكام التشريعات الإتحادية.

## الباب التاسع. القوات المسلحة والقوات الأخرى

### المادة مئة وثلاث وستون

كل اعتداء على أية ولاية من الولايات الأعضاء في الولايات المتحدة الليبية يعتبر اعتداء عليها جميعا، وعلى كيان الولايات المتحدة الليبية ذاته وتتعاون جميع القوى الإتحادية والمحلية على دفعه، بكافة الوسائل الممكنة.

### المادة مئة وأربع وستون

### الفقرة (1) القوات المسلحة

يكون للولايات المتحدة الليبية قوات مسلحة برية وبحرية وجوية، موحدة التدريب والقيادة، ويكون تعيين القائد العام لهذه القوات، ورؤساء الأركان العامة، واعفاؤهما من منصبيهما بمرسوم اتحادي.

**الفقرة (2) أحكام إضافية**

أ. يجوز أن يكون للولايات المتحدة الليبية قوات أمن اتحادية.

ب. يجوز أن يكون للولايات الأعضاء أفواج وطنية.

**الفقرة (3) شؤون القوات المسلحة**

مجلس وزراء الولايات المتحدة الليبية هو المسؤول مباشرة أمام رئيس الولايات المتحدة الليبية وكونغرس الولايات المتحدة الليبية عن شؤون هذه القوات جميعاً.

**المادة مئة وخمس وستون**

**الفقرة (1) خضوع القوات المسلحة للسلطة المدنية**

تخضع القوات المسلحة للسلطة المدنية ولا يجوز لها التدخل في الشؤون السياسية للولايات المتحدة الليبية.

**الفقرة (2) حظر الانتخاب**

لا يجوز لأي شخص يخدم في القوات المسلحة أو يحمل رتبة عسكرية أن يُنتخب أو يعين في أي منصب مدني، بما في ذلك منصب رئاسة الدولة.

**الفقرة (3) الاستيلاء على السلطة أو التأثير على نتيجة الانتخابات**

أي محاولة من قبل القوات المسلحة للاستيلاء على السلطة أو التأثير على نتيجة الانتخابات تعتبر مخالفة جسيمة لدستور الولايات المتحدة الليبية وعرضة للمقاضاة بموجب القانون.

**الفقرة (4) ضمان الحفاظ على السيطرة المدنية**

يجب على الحكومة المركزية الإتحادية عن الولايات المتحدة الليبية ضمان الحفاظ على السيطرة المدنية على القوات المسلحة في جميع الأوقات وأنّ أي انتهاك لهذا المبدأ يتم معالجته على وجه السرعة من خلال الوسائل القانونية.

## اختصاصات السلطة المركزية واختصاصات الولايات

نُلاحظ أنّ معظم دساتير الدول الفيدرالية تكتفي بتحديد اختصاصات السلطة المركزية المكلّفة، تارِكة الاختصاصات الاخرى للهيئات الاقليمية؛ وفي حالة الولايات المتحدة الليبية ومشاريعها ونظرياتها، فإنّ شكل الدولة الفيدرالية سيتركب من سبع ولايات فيدرالية موزّعة على ثلاث أقاليم كانت في الماضي ولايات قائمة بذاتها.

ستدور اختصاصات السلطة التشريعية التي تأتي في مقترح كونغرس الولايات المتحدة الليبية أو المجلس الليبي، وهو مجلس يتكون من مجلسين: مجلس للشيوخ ومجلس للنواب. سيكون المجلس الليبي أعلى سلطة في نطاق الولايات المتحدة الليبية، ويُباشر عمله كجسم السيادة الأعلى والوحيد وبما في ذلك ما يدخل في التشريع ووضع السياسة العامة لهذه الدولة الجديدة؛ ومجلس النواب هو الممثل الوحيد للولايات وبلدياتها. مُستمداً شرعيته من مجلس الشيوخ وهو المؤتمن الوحيد على ضمان الوحدة الوطنية تحت ظلّ الإتحاد الفيدرالي الأول من نوعه في المنطقة الأفريقية، وكذلك الاشراف على سلامة التراب الوطني. كما وأنّ المجلس الليبي هو الممثل القانوني الوحيد عن الولايات المتحدة الليبية، بما في ذلك نشر ورسخ القواعد والدساتير الإتحادية والعمل على اعتمادها والعمل بها على أرض الدولة الليبية؛ كما هو المشرف الوحيد عن سلامة وضمان أمن الشعب الليبي والمقيمين على أراضي الولايات المتحدة الليبية كانوا فرداً أو كيانات ممثلين عنه أو غيره؛ يكون فيه المجلس الليبي السلطة المركزية الإتحادية الرئيسية والوحيدة التي تتناظر حول المسائل الآتية:

1. السياسة الخارجية والتمثيل السياسي والقنصلي وتمثيل الولايات المتحدة الليبية في المنظمات والهيئات والمؤتمرات الدولية والجهات الدولية المختلفة.
2. إبرام المعاهدات والاتفاقيات. على أن ينبغي أن يُسمح أيضاً بإبرام الاتفاقيات مع الدول والمنظمات الدولية في المسائل والأمور التي تدخل ضمن اختصاصات الولايات المتحدة الليبية المختلفة مع الرجوع للمجلس الليبي فيما يخصّ مثل هذه الأمور وبخاصة الاتفاقيات الأمنية والاتفاقيات التجارية البحرية وبخاصة الدولية، أسواء كان ذلك في الميادين الثقافية أو التجارية، ويحقّ لرئيس الجمهورية في هذه الحالة الاتصال بالدول والمنظمات الدولية مباشرة أو عن طريق السلطات الفيدرالية في داخل الولايات المتحدة الليبية وإبلاغها بكافة نتائجها.
3. الدفاع الوطني وما يتعلّق بالحرب والسلم وعقد السلام.

4. إصدار عملة الدولار الليبي[100] وإدارة البنوك العامة وتحديد السياسة الائتمانية للولايات والبلديات التابعة لها والعمل على توحيدها على نطاق الولايات المتحدة الليبية.
5. شؤون النفط والمعادن والطاقة.
6. الموانئ والمطارات الدولية.
7. الجمارك وحدود الولايات البحرية والبرية والجوية.
8. شؤون البريد والاتصالات بين الولايات والبلديات التابعة لها.
9. شؤون الجنسية والاقامة، على أن يحقّ لسلطات الولايات بمنح الجنسية وِفقاً لأحكام القوانين الفيدرالية الخاصة بهذا الشأن.
10. تنظيم الميزانية العامة للولايات، بعد تخصيص المبالغ اللازمة لميزانيات الولايات والبلديات التابعة لها.
11. الرقابة المالية العامة على الولايات وبلدياتها.
12. وضعُ الخطط الاقتصادية العامة للولايات وبلدياتها، بعد التشاور مع هيئات الولايات المختصة لتنسيقها مع خطط التنمية الإقليمية وجعل الخطة على مستوى باقي الولايات بدون تقصير.
13. وضعُ التشريعات المركزية المحددة في الدستور الجديد، كالتشريعات الجنائية والمدنية.
14. الاشراف على الوزارات والأجهزة المركزية التابعة للدولة في كل ولاية مع ضمان الأنظمة الفيدرالية هي الأساس. وبخاصة الأجهزة الأمنية الفيدرالية.

يتكوّن كونغرس الولايات المتحدة الليبية من مجلس الشيوخ الذي يتكون من نوابٍ يُختارون عن طريق الاقتراع الحر والمباشر في كافة بقاع الولايات المتحدة الليبية ويكونون ممثلون مباشرون عن الولايات الليبية السبعة، ويكون لكلّ ولاية شيخان، بينما يُنتخب أعضاء مجلس النواب من قبل الناخبين في حدود الولايات الليبية المختلفة والتي ستتوزع على كل دائرة مخصصة لكلّ ولاية بإجمالي نائبين إثنين لكل ولاية. وسيتم توزيع مقاعد النواب على أساس عدد سكان الولاية، كما ويجب مراعاة الموقع الجغرافي للولاية.

[100] عُملَة الولايات المتحدة الليبية الرسمية هي الدولار الليبي (Libyan Dollar LYD)، أُستهجن فيه نهج التسميات العربية واعتمدنا على سياسة التسميات الدولية والعالمية وما يدخل في تغيير أكمل النظام المالي للولايات المتحدة الليبية.

سيتكلف مجلس النواب بإقرار التشريعات الفيدرالية ويكون ذلك بعد إطّلاع وموافقة مجلس الشيوخ عليها ويتم إرسالها بالتالي إلى رئيس الجمهورية للنظر فيها. ويتمتع مجلس النواب بصلاحيات حصرية تتمثل في مُباشرة جميع المشروعات القانونية المختلفة التي تدخل في نطاقه، كما وينتخب مجلس النواب رئيس الجمهورية إذا لم يتم الحصول على الأغلبية المطلقة، كما وله الحق في عزل مسؤولين أياً كان مستواهم وتأثيرهم في الولايات المتحدة الليبية.

يكون مقرّ كونغرس الولايات المتحدة الليبية الدائم هو عاصمة الولايات المتحدة الليبية والمنصوص عليها في الدستور الجديد، ويتم توزيع باقي الفروع على عواصم الولايات المتحدة الليبية المتبقية، يجوز إقامة فرع آخر في أي ولاية ليبية بعد طلب أغلبية أعضائه وبما لا يخلّ بالدستور الجديد.

ستتكون الولايات المتحدة الليبية من سبع ولايات ليبية ذات أهمية اتحادية وإستراتيجية وديموغرافية: ولاية الزاوية، ولاية بنغازي، ولاية الجبل الأخضر، ولاية الجبل الغربي، ولاية مصراتة، ولاية سبها، ولاية طرابلس.

تتمتع كل ولاية باختصاصات الدولة المنصوص عليها في الدستور الجديد. ويمكن أن يكون لكل ولاية لُغتها الرسمية، على أن تكون المخابرات والمراسلات مع السلطة الرئيسية في الدولة الليبية باللغة التي يتكلم بها الأكثرية السكانية في البلاد وهي في هذه الحالة اللغة العربية. وينبغي أن يكون لكل ولاية عاصمة تكون مركزاً للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية فيها، ويحقّ لكلّ ولاية أن يكون لها علمها وشعارها الخاص بها بجانب العلم والشعار الرئيس للدولة الليبية.

تمارس الولايات الليبية اختصاصاتها بواسطة أجهزتها الخاصة بها؛ ويجب أن يكون لكلّ ولاية حاكمها؛ وينبغي أن يكون لكلّ ولاية مجلس حكومي يتواجد به مجلس وزراء ينتخِبه سكان الولاية بالاقتراع العام الحر المباشر بنسبة تحددها قوانين الولاية وبما لا يخالف الدستور الجديد (الدومل). ويعتبر مجلس النواب الممثل الوحيد لمواطني الولاية.

وكذلك يختص المجلس الليبي بالموافقة على القوانين والأنظمة الخاصة بالولاية بعد عرضها من قبل المجلس المحلي عن الولاية (State Hall) الذي يتكون من سكان الولاية بنسبة سكانها والذي فيه يتم اقتراح وعرض القوانين التشريعية التي ستقوم الولاية بتفعيلها مستقبلاً، أيضاً فإنّ المجلس المحلي عن الولاية منصة شعبية للكبار والصغار يجتمع ويلتقي فيه سكان البلديات المختلفة للوقوف على المشاكل الصغيرة وإذا كان يفضل عرضها على المجلس الليبي والمشاكل الكبيرة الأخرى، وكذلك اقرار الميزانية المالية لبلديات الولاية والمصادقة على خطط التنمية الشاملة التي ترعاها الولاية وحدها بدون تدخل باقي الولايات في ذلك. إلاّ إن طلبت ذلك بنفسها بهدف التشاور

أو افتقار الكادر الوظيفي بها للكفاءة، ويقوم المجلس الليبي أيضاً بإصدار التشريعات الخاصة بفرض الضرائب والرسوم الإقليمية ومراقبة مشروعات السلطة التنفيذية ومنحُ الثقة للوزراء وسحبها منهم داخل الولاية.

يكون المسؤول التنفيذي في الولاية مجلس وزراء يكون ضمن المجلس الحكومي الخاص بها ويكون مسؤولاً أمام المجلس الليبي عن تنفيذ سياساته التنفيذية المحالة له. وتعتبر الوزارة التابعة للمجلس الحكومي للولاية أعلى هيئة تنفيذية في الولاية بحيث تُشرف على إدارة الولاية وتُدير جميع الدوائر والمؤسسات الموجودة فيها، كما تقوم أيضاً بإعداد مشروع الميزانية المالية للولاية ومشروع خطة التنمية والتطوير للولاية وبلدياتها. وتتولى الوزارة التابعة للمجلس الحكومي للولاية بوجهٍ عام رسمُ السياسة العامة للولاية في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية؛ وتكون مسؤولة في تنفيذ القوانين والقرارات والمحافظة على الأمن والاستقرار في الولاية؛ ولا يجوز تحريك القوات المسلحة في الولاية، أو حتى دخول قوات مسلحة فيدرالية تابعة لولاية أخرى إلاّ بناءاً على طلب من الولاية نفسها وبعد موافقة المجلس الليبي نفسه على ذلك.

يُعيّن المجلس الحكومي للولاية بعد وضع قائمة من قبل مجلس النواب ويتم انتخاب أعضائها من سكان الولاية؛ يُقام بعد ذلك مكتب تنفيذي رئيسي يكون مقرّه عاصمة الولاية، ومكاتب تنفيذية فرعية توزّع على باقي البلديات في الولاية؛ يتكون المجلس الحكومي للولاية من رئيس وعدد كافي من الأعضاء لتسيير القطاعات المختلفة في الولاية والبلديات التابعة لها؛ يكون رئيس المجلس الحكومي بمثابة رئيس للوزراء وأعضائه الوزراء مسؤولون أمام الهيئة القضائية وهيئاتها الرقابية.

تتولى الهيئة القضائية وسلطتها العدلية في الولاية محاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها، بحيث تحدد القوانين اختصاصاتها وصلاحياتها على مستوى الولايات المتحدة الليبية، كما ويجب توزيع هيئات محاسبية فيدرالية على بقاع مختلفة من الولايات المتحدة الليبية بحيث تُراقب سير الأعمال الموكّلة للمجلس الحكومي وأعضائه، بحيث تتولى الرقابة المالية على كافة أشكال الإيرادات والمصروفات وكافة الأموال المنقولة والثابتة المملوكة للدولة الليبية التي استخدمت في نطاق الولاية.

أمّا السلطة المركزية، فإنها ستمارس اختصاصاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية المنصوص عليها في الدستور الجديد بواسطة أجهزة وهيئات خاصة سيُطلق عليها حصراً الهيئات الفيدرالية، بحيث تُشرف هذه الأخيرة على مراقبة تنفيذ المشروعات التشريعية التابعة للمجلس الليبي أعلى سلطة تشريعية على مستوى الولايات المتحدة الليبية في مختلف الولايات الليبية.

تمارس السلطة التشريعية في جميع الدول الفيدرالية عدا دولة الكاميرون برلمان فيدرالي يتكون من مجلسين: مجلس الشعب الذي يُمثل جميع الأقاليم بنسبة عدد السكان فيها، ويُنتخبون من قبل سكان الأقاليم بالاقتراع العام والمباشر؛ والمجلس الآخر هو مجلس الشيوخ الذي يُمثل الأقاليم والولايات بنسبة متساوية أياً كان حجم الاقليم، ويتمّ اختيار ممثلي كل إقليم في هذا المجلس إمّا من قبل هيئات الإقليم نفسها، تشريعية كانت أم تنفيذية، أو يُنتخبون مُباشرة من قبل الناخبين أنفسهم بالاقتراع العام. وسيعتبر المجلس الليبي الذي سيعتبر برلماناً أعلى سلطة تشريعية في الدولة الليبية بحيث سيتمتع بجميع الاختصاصات والحقوق المنصوص عليها في الدستور الجديد لصالح الولايات المتحدة الليبية، وبخاصة في مجال تشريع القوانين الفيدرالية عن طريق الموافقة عليها بالأغلبية المطلقة أو النسبية. كما سيتولى المجلس الليبي منح الثقة للسلطة التنفيذية المركزية وسحبها منها، وغير ذلك من الاختصاصات المركزية التي سبق طرحها في بداية هذه الأوراق.

وستتولى السلطة التنفيذية في نطاق الولايات الليبية السبعة حكومة أو مجلس للوزراء يتولى تنفيذ السياسات المكفولة له دستورياً، ينبغي أن يحُوز المجلس الحكومي للولاية على ثقة مجلس النواب. ويتمّ انتخاب ممثلي الولاية في مجلس النواب عن طريق المجلس المحلي الذي يحدد -بنسبة سكانه- الأشخاص الذين سيمثلون الولاية في مجلس النواب، ويتمّ ذات الأمر في حالةِ مجلس الشيوخ، ولكن بشكل فردي -أي عدم توجّه الأفراد المسبق للمجلس المحلي-.

يعتبر المجلس الحكومي للولاية أعلى هيئة تنفيذية وإدارية في الولاية بحيث يتولى وضع السياسة العامة للولاية؛ يتلوه المجلس الليبي الذي يُعتبر أعلى هيئة تشريعية في نطاق الولايات المتحدة الليبية بحيث يتولى وضع السياسة العامة للدولة في النواحي السياسية والاقتصادية وغيرها، وكل ذلك في الحدود المنصوص عليها في الدستور الجديد؛ أمّا رئيس الدولة الليبية فيُنتخب إمّا بالاقتراع العام الحر المباشر في جميع الولايات، أو أن يتمّ انتخابه من قبل المجلس الليبي نفسه وبما لا يتخطى قواعد وبنود الدستور الجديد.

وتكون المحكمة العليا المرجع الأخير والنهائي لجميع الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم المركزية للولايات المتحدة الليبية بما يخصّ الرئيس ونوابه وممثليه، باستثناء القضايا المنصوص عليها في الدستور الجديد أو الدساتير التابعة للولايات. ويكون المقرّ الدائم للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية هو العاصمة الدائمة للولايات المتحدة الليبية والمنصوص عليها في الدستور الجديد.

## الضمانات الولائية عند ممارسة الاختصاصات

لا يكفي تمتع الولايات الليبية السبعة باختصاصات وصلاحيات خاصة بها ومشاركتها في هيئات السلطة المركزية والمتمثلة في المجلس الليبي وسلطته، بل ينبغي تمتّعها بضمانات قانونية خاصة، يُؤثر انعدام البعض منها على وجود تلك الضمانات وهل إذا كانت موجودة أساساً من عدمها وبالتالي سيؤثر على ثقة الولاية بنفسها، بينما يؤدي انعدام البعض منها إلى إلغاء النظام الفيدرالي والاتجاه لمصطلح المركزية والبقاء تحت رحمتها وقيام خطر الانقسام من جديد، فلا تستطيع الولايات ممارسة اختصاصاتها الدستورية بصورة سليمة ولا المشاركة في هيئات السلطة المركزية، إن لم تتمتع بضمانات تكفل لها وجودها وديمومتها. فإذا كان بالإمكان إلغاء إحدى الولايات أو ضمّها لولاية أخرى بمجرد إصدار تشريع فيدرالي، أو يُتصور هنا أربع احتمالات: إمّا أن يكون بالإمكان إلغاء أحد الولايات أو ضمّها لأخرى لمجرد إصدار تشريع فيدرالي، أو فإنّ الولاية نفسها ستكون مهددة بالزوال في كل حين، أو قد يُستلزم ضرورة تعديل الدستور الجديد بهذا الصدد، وما يترتب على ذلك من ضرورة اتباع اجراءات دستورية واستحصال موافقة الولاية بنفسها على هذا القرار بإلغاء وجودها أو ضمّها لأخرى. ومن الواضح أنّ الولاية لن تقبل بهذه التغييرات مالم يكن هنالك تفسير منطقي لها، وباعتبار أنّ إصدار تشريع فيدرالي أو اجراء تعديل في الدستور الجديد يكون من اختصاصات السلطة التشريعية وحدها وهي متمثلة في المجلس الليبي بنفسه، ولذلك يستحيل استخدام مثل هذه الاصدارات الفيدرالية أو وقوعها في اليد الخطأ لأنها تعتمد على قرار الأغلبية وموافقة المواجه وفي هذه الحالة هي الولاية.

ونلاحظ أنّ دساتير معظم الدول الفيدرالية هي التي تتولى تحديد اختصاصات الهيئة المركزية بنفسها، تاركةً ما تبقى من الاختصاصات للولايات. وهنا تُثار مشكلة كيفية تعديل الدستور الجديد، لأنه بالإمكان توسيع اختصاصات السلطة المركزية بإضافة اختصاصات أخرى لاختصاصاتها الآنفة بمجرد اجراء تعديل لهذا الدستور. ولذلك نُلاحظ أنّ معظم الدساتير لهذه الدول تشترط توافر أغلبية خاصة في كِلا المجلسين لإجراء تعديل دستوري، وبل تذهب بعض الدساتير إلى ضرورة موافقة مجلس الشيوخ بنسبة تتجاوز الثلثين، بالإضافة إلى اجراء اقتراع عام في البلاد وبموافقة أكثرية الناخبين على التعديل المطلوب. وتلك ضمانة ينبغي في رأينا ادراجها في الدستور الجديد للولايات المتحدة الليبية.

وترتبط مسألة تعديل الدستور الجديد بمسألة كيفية تفسيره، ففي مصر مثلاً تقوم المحكمة الدستورية العليا بهذه المهمة، ولكن في الولايات المتحدة الليبية ستقوم محكمة الولايات المتحدة الليبية العليا ( State Supreme Court of the United States of Libya) بهذه المهمة. ستساعد المحكمة العليا في وضع تفسيرات مرِنة

لنصوص الدستور الجديد بحيث يتمّ توسيع اختصاصات المجلس الليبي وصلاحيات رئيس الجمهورية. وستكون المحكمة العليا المرجع المختص في تفسير نصوص الدستور، بالإضافة إلى فضّ وحلّ تنازع الاختصاص بين الولايات ومسؤولياتها وحدودها القانونية وبما لا يخالف الدستور. يجب اعتماد اعضائها بشكل خاص من قبل أعضاء مجلس الشيوخ.

ولكي تستطيع هيئات الولايات الليبية السبعة ممارسة اختصاصاتها الدستورية، فإنه ينبغي توفير امكانيات مالية خاصة بها. وقد قيل بحقٍ أنّ بإمكان النظام المالي للدولة أن يخلّ بتوازن القوى داخل الدولة. فلا يكفي الاعتراف بالولايات الليبية السبعة بممارسة اختصاصاتها الدستورية فقط، مالم يكن بإمكانها فرضُ ضرائب ورسوم مالية خاصة بها. كما أنّ توسيع الضرائب والرسوم التي تجيبها سلطات المجلس الليبي وغيرها في الولايات تقلل من إمكانية استيفاء الضرائب والرسوم على تلك الولايات، فمن الصعب سياسياً فرض ضرائب مباشرة على المكلفين في الولايات الليبية السبعة في حالة قيام سلطات المجلس الليبي باستيفاء ضرائب اخرى مماثلة منهم. ولذلك كلّه ينبغي تحديد المجالات التي يُمكن فرض ضرائب ورسوم مركزية بشأنها، وتحديد نسبة معينة منها تدفعها حكومة الولاية وبحسب عدد سكانها، فضلاً عن تخصيص نسبة مماثلة من الميزانية العامة للدولة للميزانيات العامة للولايات الليبية.

ونظراً لترابط السياستين الخارجية والداخلية للولايات المتحدة الليبية، فإنه بإمكان المعاهدات والاتفاقيات، المالية منها وغير المالية، التي ستُبرمها حكومة الولاية مع الدول والمنظمات الدولية أن تحدد اختصاصات الولاية بنفسها. فهناك تشريعات عديدة سيكون مصدرها تلك الاتفاقيات، ويُثار هنا التساؤل عما إذا كان بإمكان المجلس الليبي وسُلطته إبرام معاهدات واتفاقيات مع دول أو منظمات دولية في المجالات التي تدخل ضمن اختصاصات حكومات الولايات نفسها، وفي الواقع لا يمكن توقع مثل هذا السيناريو نظراً لتوزيع الاختصاصات دستورياً، كما وأنه سبق وأن تمّ بيان أنّ ما يدخل ضمن سلطة ما، لا يدخل ضمن أخرى.

يجب على حكومات الولايات الليبية السبعة التشاور معاً قبل إبرام معاهدة أو اتفاقية تُؤثر على اختصاصات باقي الولايات أو لها صِلة بولاية واحدة، وإلاّ فإنّ إبرام هذه المعاهدات سيؤدي للضغط على الولايات أو تقليص اختصاصاتها الدستورية، وذلك سيؤدي لتدخل المجلس الليبي وسلطته في هذا الأمر ومترتباته، ما قد يتحول في النهاية لقضية فيدرالية تتأثر فيها أكثر من ولاية سلبياً.

## دور المحكمة العليا في الولايات المتحدة الليبية

المحكمة العليا عن الولايات المتحدة الليبية (State Supreme Court of the United States of Libya) هي محكمة قانونية ذات دور مهم ستلعبه في مشروع الولايات المتحدة الليبية. بصفتها أعلى محكمة في معظم ولايات الولايات المتحدة الليبية السبعة، فهي مسؤولة عن تفسير وتطبيق القانون وفقًا لدستور كل من الولايات المتحدة الليبية ككيان والولايات المتحدة فيها. ستلعب المحكمة العليا دورًا حيويًا في دعم الحقوق الفردية، وحماية الحريات، وتوفير الفحص القضائي للأسنة التشريعية.

تتألف المحكمة العليا عن الولايات المتحدة الليبية وكما يُعلن الدومل في المادة مئة وتسع وعشرون:

"تشكّل المحكمة العليا عن الولايات المتحدة الليبية من رئيس وعدد من القضاة لا يزيدون جميعاً على خمسة يعينون بمرسوم يصدره رئيس الولايات المتحدة الليبية بعد مصادقة كونغرس الولايات المتحدة الليبية عليه. ويحدد القانون عدد دوائر المحكمة ونظامها واجراءاتها وشروط الخدمة والتقاعد لأعضائها والشروط والمؤهلات الواجب توافرها فيهم."

هم خمسة قضاة يعينهم الرئيس بمشورة وموافقة مجلس الشيوخ في المجلس الليبي. شروطهم هي مدى الحياة ما لم يتقاعدوا طواعية أو تمّ عزلهم من مناصبهم. رئيس القضاة هو الرئيس والممثل في جميع جلسات المحكمة ويقرر أي أسئلة قد تطرأ بين الأعضاء.

المحكمة العليا عن الولايات المتحدة الليبية هي المسؤولة في المقام الأول عن التأكد من أنّ القوانين التي يقرّها المجلس الليبي تلتزم بالمعايير الدستورية وكذلك تلك المنصوص عليها في القانون الليبي. وسيساعد ذلك في ضمان ألاّ تتجاوز القوانين ما يعتبر معقولًا أو مناسبًا في ضوء السوابق والأعراف الاجتماعية القائمة. كما يضمن أنّ القوانين لا تتدخل في الحقوق المدنية الأساسية المحمية بموجب دستور الدولة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يضمن معاملة كل مواطن على قدم المساواة بموجب الأنظمة القانونية لكل ولاية في الولايات المتحدة الليبية بغضّ النظر عن خلفيته أو وضعه داخل المجتمع.

ستلعب المحكمة العليا أيضًا دورًا مهمًا في تسوية النزاعات بين الولايات الليبية أو بين المواطنين من أجزاء مختلفة من أي ولاية، مما سيساعد على ضمان الانسجام بين المجتمعات والأفراد الذين يعيشون داخل الدولة. علاوة على ذلك، يمكن أن تؤثر قراراتها على السياسة محليًا من خلال إنشاء تفسيرات نهائية حول قضايا مثل الإجراءات

الانتخابية، وقواعد الضرائب، والاتفاقيات الدولية، وسياسة الهجرة، وأنظمة العمل، بالإضافة إلى العديد من المجالات الأخرى التي قد يكون التشريع فيها ضروريًا أو مرغوبًا فيه.

وفي حين تمّ إيلاء الكثير من الاهتمام للجوانب الأخرى لهذا المشروع الرائد -مثل التطورات السياسية التي يجب أن تكون محيطة بتأسيسه- لا ينبغي التغاضي عن أهمية وجود محكمة عليا قوية عند تقييم التقدم العام نحو هدفها النهائي: إحلال السلام والاستقرار لكل الولايات الليبية من خلال عملية توحيد ناجحة تحترم حقوق الإنسان الأساسية مع الحفاظ على سيادة واستقلال الدولة.

وأيضاً فإنّ دور المحكمة العليا في مشروع الولايات المتحدة الليبية جزء لا يتجزأ من نجاحها. فإنّ المحكمة العليا ستعمل كصانع القرار النهائي في جميع المسائل المتعلقة بالقانون والنظام، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالحقوق المدنية والعدالة الجنائية والهجرة والضرائب والأمن القومي وغيرها من المجالات التي تنطوي على القوانين الفيدرالية أو قوانين الولايات الأخرى. وستكون مسؤولة عن تفسير القوانين بشكل صحيح وحيادي، وضمان تنفيذها بطريقة عادلة.

كما ستلعب المحكمة العليا دورًا مهمًا في الإشراف على تنسيق الأنظمة القانونية بين الولايات. وهذا يشمل التأكد من أنّ القرارات الصادرة عن المحاكم الأدنى متسقة مع القوانين المحلية القائمة والمعايير الدولية. علاوة على ذلك، يجب أن تضمن أنّ أي تشريع جديد تقرّه أي من الولايات المتحدة لا ينتهك سيادة الطرف الآخر. ويمكن أن يشمل ذلك معالجة قضايا مثل لوائح العمل ومتطلبات التأمين الصحي وحالة الجنسية لمزدوجي الجنسية.

بالإضافة إلى تقديم التوجيه بشأن المسائل القانونية، بحيث يمكن للمحكمة العليا أيضًا المساعدة في تسوية النزاعات بين حكومات الولايات الليبية المختلفة -سواء بين أعضائها أنفسهم أو بينهم وبين المواطنين خارج حدودهم- من خلال الوساطة أو التحكيم. يمكن أن يشمل ذلك معالجة القضايا التي تنطوي على نزاعات حدودية بين القبائل أو حلّ نزاعات المطالبات على الموارد الطبيعية مثل حقول النفط والغاز. ويمكن أن تعمل المحكمة أيضًا كمنتدى لحل المواجهات الدبلوماسية بين القوى الأجنبية العاملة داخل الحدود الليبية.

أيضاً: أ، ستلعب المحكمة العليا دورًا محوريًا في حماية حقوق الإنسان داخل إطار الولايات المتحدة الليبية -وهو جانب أساسي من مشاريع التوحيد الناجحة- من خلال ضمان احترام حقوق الأفراد في جميع الأوقات بموجب القوانين الوطنية للولايات المتحدة الليبية. ويمكن كذلك تفسير الأحكام الدستورية المتعلقة بالحريات المدنية على كلا الجانبين. ب، مراجعة التشريعات المتعلقة بحرية التعبير. ج، مراقبة ممارسات الشرطة. د، حكم في قضايا

التمييز. هـ، الإشراف على التحقيقات في تجاوزات السلطة. و، ضمان وصول المهمشين من المجتمع إلى العدالة. ي، والإشراف على السجون وغيرها من الأماكن التي يُحتجز فيها المعتقلون لضمان المعاملة الإنسانية.

## نظرة عامة عن مشروع الولايات المتحدة الليبية

كان ولا زال المشهد السياسي في البلاد صاخباً منذ بداية ثورة الربيع العربي في عام 2011 التي أدت إلى الإطاحة بمعمر القذافي. ابتليت البلاد منذ حينها بالحرب الأهلية والأنشطة الإرهابية وعدم الاستقرار الناجم عن العديد من الفصائل المتنافسة التي تقاتل من أجل السلطة. تم الترويج بعد الأحداث وتحديداً في عام 2012 لإعادة الفيدرالية (الملكية) في ليبيا كطريقة لإحلال السلام والاستقرار في البلاد من خلال نقل الصلاحيات إلى الثلاث أقاليم المُعتادة، ولكن تم رفض النظام لأنه محدود ولم يستمع لأماني مناطق كمصراتة والزنتان وسبها.

مشروع الولايات المتحدة الليبية هو وليد تلك المخاصمات حول كيفية وجوب نشوء الفيدرالية الجديدة في ليبيا إن أراد الشعب (نحن) استعادتها من جديد. يظهر مشروع الولايات المتحدة الليبية في شكل سبع ولايات اتحادية تمثل قلبها ومحركها الدافع، عن طريق منحها قدرًا أكبر من الاستقلالية للسيطرة على مواردها المالية، وتشجيع التنمية الذاتية من خلال تجميع الموارد. وضع مشروع الولايات المتحدة الليبية الخارطة والأساس لهذا النظام الجديد الذي لم يُوجد في شكل مطالب إعادة الفيدرالية سابقاً، التي كانت ترجع لتاريخ الأجداد المؤسسين للإمارات الثلاث. ولكن فإنه، من خلال وضع مخطط للولايات الفيدرالية الجديدة في وثيقة بعنوان "جمهورية الولايات المتحدة الليبية" يُنشئ مفهوماً جديداً لما تعنيه الفيدرالية في شمال إفريقيا.

أستوحى مشروع الولايات المتحدة الليبية من عدة نماذج للفيدرالية، التي أعطت هذه الدول لولاياتها سلطات كبيرة في مناطق معينة بينما لا تزال جزءًا من اتحاد أكبر. فقد توصلت هذه الدول الفيدرالية التي تترأسهم الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة، في حكمتهم، إلى هيكل يسمح بتوازن القوى بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات التي تقع ضمن إدارتهم. لقد أثبتت هذا الدول قوتها ولا تزال موضع حسد من العديد من البلدان التي حاولت محاكاتها. ولهذا السبب نعتقد كمؤيدين أبديين لمشروع الولايات المتحدة الليبية أنّ تطبيق هذا النموذج على ليبيا يمكن أن يكون حلاً نهائياً لمشاكل البلاد من خلال إحلال السلام والاستقرار وتقاسم السلطة بشكل عادل، والأهم من كل هذا، منح ذاتية الإدارة للولايات لتصل لأفضل ما يُمكنها.

يتصور مشروع الولايات المتحدة الليبية توزيع إدارات البلاد إلى سبع ولايات اتحادية؛ أربع في الغرب، واثنان في الشرق، وواحدة في الجنوب قلب الصحراء. ستكون كل ولاية مسؤولة عن حكم نفسها، بمستوى عالٍ من

الاستقلالية في إدارة شؤونها المالية، والرعاية الصحية، والتعليم، والبنية التحتية، والخدمات الأساسية الأخرى. ستكون الحكومة المركزية مسؤولة عن الشؤون الخارجية والدفاع والحفاظ على القانون والنظام في هذه الدولة الفارقة. وسيكون لكل ولاية من الولايات السبع الحق في تطوير مواردها الطبيعية مثل النفط والغاز، والتي سيتم تقاسمها فيما بينها لضمان التنمية العادلة.

إحدى المزايا الرئيسية لمشروع الولايات المتحدة الليبية أنه يهدف إلى القضاء على النزعة الإقليمية والقبلية والجهوية، والتي هي في لبّها عوائق كبيرة أمام تنمية البلاد. فمن خلال توزيع البلاد إلى سبع ولايات فيدرالية، لن يكون من الممكن بعد الآن لأي جماعة أو منطقة بمفردها أن تهيمن. وهذا من شأنه أن يخلق مجالًا متكافئًا لجميع المناطق، مما يؤدي إلى مزيد من الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي.

ومن المزايا المهمة الأخرى لمشروع الولايات المتحدة الليبية أنه يركز على اللامركزية المتطورة. التي ستؤدي إلى قدر أكبر من المساءلة والشفافية، وستعزز من مشاركتنا جميعاً كمواطنين في العملية السياسية. ستجعل اللامركزية عملية صنع القرار أقرب إلينا كمواطنين، وستجعلها أكثر استجابة وأقرب لاحتياجاتنا. وسيكون لدى الحكومات المحلية فهم أعمق للمشاكل المحلية وستكون في وضع أفضل لحلها. وسيشارك المواطنون في تنمية مجتمعاتهم، مما يؤدي إلى زيادة مِلكية واستدامة مشاريع التنمية.

يُشير منتقدو مشروع الولايات المتحدة الليبية إلى أنّ الانقسامات التي أحدثتها المركزية اليوم يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التشرذم في البلاد عن طريق هذا المشروع، حيث إنّ سعي كل ولاية إلى تحقيق مصالحها سيزيد التشرذم. كما جادلوا بأنّ المشروع لن يعالج الأسباب الكامنة وراء الصراع وعدم الاستقرار في ليبيا، مثل انتشار نفوذ الميليشيات المسلحة وغياب حكومة مركزية قوية. كما أعرب بعضهم عن قلقهم من أنّ اللامركزية يمكن أن تؤدي إلى الفساد والمحسوبية، حيث ستسيطر النخب القوية على الحكومة المركزية الإتحادية (المجلس الليبي وسلطاته).

على الرغم من هذه المخاوف التي نتفق مع قلة قليلة منها نحن أصحاب المشروع، فلمشروع الولايات المتحدة الليبية العديد من الآثار الهادفة التي دائماً ما تغيب عن عيون المنتقدون، بما في ذلك مشروعات خطة ليبيا للتنمية الشاملة؛ والبرامج الأمنية والعسكرية، التي لم ولن يصلوا لها ولو ربعُ جزء منها، في ظل مشروعهم الذي استمر منذ تأسيس مجلسهم الانتقالي الذي كان ولازال أكبر مشروع سياسي فاشل في تاريخ البلاد. التي لم يتم فيها تنفيذ أي مشروع سياسي حقيقي بناءاً على النخوة الوطنية، ولا زالت مشاريعهم تزيد من حدّة الانقسام تحت نظام مركزي لا يطاله محاسب. ولا تزال البلاد تصارع تحديات إعادة الإعمار بعد الحرب، وقد تعرقلت العملية

السياسية مراراً وبشكل مُعاد بفعل الفصائل المتنافسة التي تتنافس على السلطة، التي هي دائماً ما تنتقد مشروع الولايات المتحدة الليبية خوفاً من غياب مصادر النفط عنها لصالح ولايات أخرى.

## دوافع فيدرالية الولايات المتحدة الليبية

1. الحفاظ على الحدود السياسية والدستورية بين الولايات الليبية، عن طريق وضع حدود دستورية وقانونية لا صراع على تغييرها، تساهم تلك الحدود في زيادة وتطوير نسبة الرقابة والتعاون والشفافية بين الأجهزة التنفيذية عن الولايات والأجهزة التشريعية المركزية ذات الشأن، أمّا في الأنظمة المركزية فلا وجود لحدود، والحدود الوحيدة توجد في شكل سلطة تعميمية شاملة، وهو ما يزيد من حدة الانقسام والتشرذم.
2. الفيدرالية من أشكال الحكم التي يكون أساسها في المحافظة على التنوع، وعلى حرية اختيار القوانين وأطر الحكم المتنوعة، بما يرضي المكونات المتعددة داخل الأمّة الليبية، ولكن بشرطِ عدم تعارضها مع الروحية التشريعية وأهدافها ودساتيرها بحيث يخلق علاقة الأطراف الصغرى بالأكبر، مما يُكمل الهيكل الفيدرالي للدولة. أمّا في الأنظمة المركزية فلا وجود لتفاهم حسب التمايز والاختلاف، بل القانون واحد ولا يتغير، لا يسيطر عليه أحد سوى من في مقاعد السلطة، ولا وجود للمحافظة على التنوع، فالدول المركزية دائماً ما تسعى (بشكل مقصود أو غير مقصود) لطمس هوية الأقليات لتوحيد الشعب على هوية واحدة، وهذا الفِعل سلبي لا يخدم أحد سوى أيدولوجية فرض السيطرة.
3. الفيدرالية تعمل على تنظيم وتنسيق الأمن الداخلي بشكل مُشترك بين مختلف الولايات الليبية، كما تساهم في تنسيق العمل الرقابي والأمني على مختلف الولايات ومناطقها الداخلية كالبلديات والقرى وغيرها، لتُخرج سياسة مشتركة وذات فعالية واسعة النطاق، تؤمّن الدولة وتحميها من المخاطر الداخلية والخارجية، مما يجعلها قوة لا يُستهان بها، بحيث تؤمّن الشعب الليبي وتضمن رفاهيته في مختلف أراضي الوطن. أمّا في الأنظمة المركزية فيستحيل عملياً توفير النظام وتنسيق الأمن على مختلف المناطق نظراً لشحّ الدعم الذي تتّبعه الحكومة المركزية (بشكل مقصود أو غير مقصود)، وهو شحٌّ سيحدث في كافة الأنظمة المركزية واللامركزية (المحافظية) بمَن فيها دول العالم التقدمية كالصين وفرنسا، فالقوات الأمنية فيها لن تتحصل على التنظيم والتنسيق بشكل كامل، بل ستكون سياسة مقصّرة وقاصرة وقد تخترق عادات المناطق المحلية وقد تُسبب قضايا محلية تؤثر على علاقة السكان بالحكومة، ومن جهة التنسيق العملي الرقابي والأمني فيواجه هو أيضاً مشاكلاً مع الدول المركزية، فالأنظمة المركزية دائماً ما تفرض نظام رقابي مُعمم وشامل لا يفصّل بين تلك المنطقة وغيرها، فقد تكون منطقة ما تستخدم عادة ثقافية منذُ القدم كشكل من اشكال الاحتفالات السنوية، فيأتي النظام

المركزي بقانون ويحرّمها على مختلف مناطق الدولة، وعند خروج أهالي هذه المناطق للمُطالبة بإلغاء القانون يتم الغاءه على تلك المنطقة فقط في شكل استثناءات (وفي بعض الأحيان تنازلات تقدم من طرف الحكومة)، فإذا كان بالإمكان منح تنازلات، فما غاية الوحدوية، ألم يُمكن أن تُعطى هذه المناطق حرية اختيار قوانينها الخاصة في ظلّ نظام فيدرالي، كَمَن في المناطق التي تجرّم استخدام الألعاب النارية نظراً لأنها خطر على المجتمع، فيأتي النظام المركزي ويقول أنها ليست بغير القانونية، ولا يتم إلغاءها فعلاً إلاّ إذا أحدثت هذه الألعاب النارية انفجاراً نارياً هو الأضخم في تاريخ البلاد وعلى مستوى مدينة بأكملها، أهَل ذلك الوقت حينها فقط الحكومة ستستمع للرأي العام، إنّ صوت السكان حتماً لا يُسمع إلاّ اذا كانوا يقطنون في العاصمة، أو إذا كانوا أثرياء بشكل مُبالغ فيه وبل مَشبوه، أليسَ هذا بالهراء والتهور، ألم يكُن بالإمكان وضع الأساس على فهم سكان المناطق على أساس فيدرالي، أم أنّ "القانون الوحدوي" هنا يختلف، فحتماً ليس هنالك سياسة مُشتركة وليست بالفعالة لأنّ كُلاً يرى أنّ ذلك صحيح أو غير صحيح، ولن تكون حتماً سياسة واسعة النطاق نظراً لاختلاف الرأي العام والتضارب الشديد بين ذاك وذلك.

4. الفيدرالية تبني الامبراطورية الجديدة، التي يكون على أثرها تحقيق مشاريع جديدة تخدم مختلف الشعب الليبي في المنطقة وبخاصة سكان الولاية، مما يبني نقاط تُشارك بها الولاية مع الولايات المجاورة لها في علاقاتها التنافسية، خالقاً منظومة اتصالات وتعاونيات غير مسبوقة، كما ستقضي الفيدرالية على التصارع الداخلي والنية في التقسيم والانقسام، أو الانقسام لغرضِ الانضمام إلى دولة أخرى، فإنّ الفيدرالية ستمنع مثل تلك الأحداث وستحمي هيكل الدولة من مترتباتها، وإعادة رسم الدولة لخرائط الولايات بما يتماشى مع وقتنا الحالي سيعمل على توسيع الدائرة الإدارية في الولايات وتصحيح المسار الهيكلي إن صحّ التعبير، من بينها تعديل الديموغرافية والجغرافية الإدارية وتوزيع الموارد الطبيعية وحدودها، وطالما أنها تحت إدارة الدولة الواحدة، فيمكن تعميم الفوائد على الجميع. أمّا في الأنظمة المركزية فالنتيجة واضحة، يستحيل عملياً البدء بمشاريع تخدم مختلف المناطق الليبية، وسيتم حتماً التركيز على اعمار العاصمة، فالمملكة والجماهيرية والحكومات الحالية لم تُعمّر كيلومتراً واحداً في مدن شرق وجنوب وشمال البلاد، فكل هذه الحكومات مبنية على أساس مركزي، ولن يستمعوا لأحد، فهُم أعلنوا سلفاً بغضتهم لمشروعنا، فظنّكم أنهم سيستمعون لمطالبكم البسيطة المحترمة، والمتمثلة في إعمار مدنكم في شرق وجنوب وشمال البلاد فهي أكاذيب، والكذب على النفس باطل، فإنهم حتماً سيستمرون بإعمار العاصمة، وبما أننا أحد أبناءها فنحن لا نحب الباطل ولا نكره الحق، فلذلك القيام بمشروع وطني حقيقي لا يتصل بالولايات المتحدة الليبية هو غير حقيقي وليس للأسف كلمة فيه إلاّ مرة، فهُم لا يترجّون إلاّ الاستثمار هناك، وغضّ البصر، والوعود الباطلة، أمّا

الانقسام والتقسيم، فهي مطالب تزيد حدّتها فقط في الدول المركزية، السودان مِثال ساطع على ذلك، ألم يكُن السودان وجنوب السودان دولة واحدة، فما سبب انفصال الاثنين عن بعضهما، أليس السودان دولة عربية ومسلمة مِثلنا، إلاّ أنّ سياساته الباطلة تسببت بخسارته لأخوته في الجنوب، فقط لعدم استماعهم لمطالب أخوتهم البسيطة، ولكن فالناس البسيطة التي ترتاب أنّ مشروعنا قد يؤدي للانفصال فنحن حتماً لن ولم، فحشانا من ذلك، إلاّ أنّ أبصاركم يجب أن توجه للحكومات اليوم التي رفضت مشاريعنا، فهي المشتبه به هنا، فهي التي ستؤدي حتماً لذلك، ولا زالت تؤثر في عقول الشباب الذين بدأوا يدركون أنّ حلّ البلاد في الانفصال[101]، فأمّا نحن فنحن واضحون لكم وكما تلاحظون بشكل متكرر في هذه الأوراق، نقول فقط حشانا من تلك الادعاءات فهي غير صحيحة، فالمُشتبه واضحٌ صريحُ القول والفعل، فهو على الجانب الآخر من الطاولة، وهو يستحق أسألتكم في موضوع التقسيم والانقسام والانفصال من الدولة، والفيدرالية لن تؤدي حتماً للانفصال، فأنتم قرأتم مطّلعين هذه الأوراق ومنكم من قرأ الأوراق الأخرى المتعلقة بنفس المشروعات، وهو مشروع بريء لن ولم يؤدي للتفكير في الانفصال، وكل شخص مُدرج تحته لن يفكر بالانفصال. وانشاء سبع ولايات جديدة صنعت لنا أعداء جدد، أعداء شرفاء هم مؤيدي فيدرالية 1951[102] في شكل الأقاليم الثلاث، هم شرفاء لنا ولغيرنا، ولم تعجبهم فكرة التوزيع الديموغرافي الإداري في مشروع الولايات المتحدة الليبية، ولكننا نعتبرهم حلفاء، ولكننا ولحَقّ القبائل مُحترمين[103]، وفيه ما ننظر

[101] اتخذنا مناورات يمكنكم ملاحظتها بشكل متكرر في أوراق الولايات المتحدة الليبية تمنع الانفصاليين من مزاولة مقاعد الدولة، فوكالات المخابرات الوطنية التابعة للولايات المتحدة الليبية ستُراقب كل ما يجري داخل مقاعد مجالس الدولة ذات الشأن، وستتخذ إجراءات احتواء لحالات الانقلاب أو المطالبة بالانفصال، واحتواء الانفصال مستحيل حالياً، ولكنه فممكن تحت ظل الولايات المتحدة الليبية.

[102] تحالفات إرجاع المملكة المتحدة الليبية والفيدرالية الملكية بتقسيمات طرابلس وبرقة وفزان.

[103] سياسة الانفتاح الاتحادي: هي سياسة نتّبعها وكما تلاحظون في أجزاء مختلفة من هذه الأوراق، قد يأتي مواطنون في المستقبل يطالبون بإعلان منطقتهم كولاية، كما قد يحدث مع إقليم الكفرة، وقد تنشأ ولايات جديدة بناءاً على فكرة الانفتاح الاتحادي، وهو مَطلب محترم لكافة أطياف الشعب الليبي، فيمكن لكل الوحدات السكانية أن تتحول لولايات بشرط ألاّ يقل مساحة الأرض عن 45 ألف كيلومتراً مربعاً وموافقة سكان المنطقة في انتخابات وطنية شاملة يعلنون فيها عزمَهم تحولهم لولاية قائمة ذاتياً، حاضراً المسألة رئيس الولايات المتحدة الليبية ووكيل الدولة لشؤون السلام ووكيل الدولة للشؤون الولائية الإدارية والمجلس الليبي الذي سيحدد لاحقاً أعداد المنتخبون في كونغرس الشيوخ والنواب عن هذه الولاية.

تكوين ولايات جديدة لهؤلاء المُحترمين من أبناء وطننا المقدس، وهو شيء مستحيل تحت ظل الحكومات الحالية التي تُعمم مشاريعها الباطلة والفاسدة، فهنالك من هُجّروا من أرضهم ولن ولم يرجعوا حتماً لأرضهم، والحكومات الحالية لن تهتم لهم، ولن تهتم بكم ولا بنا، فعرض بصرها هو حتماً سماء العاصمة وأبعد من ذلك فلِعميان وجود، فلن تهتم لهؤلاء الناس ولن تعالج مشاكلهم إلاّ إذا تحولت لقضية وطنية، فهُم يتحركون فقط أثناء المشاكل والاحتجاجات، فإذاً ما فائدتهم، فإذا لن يعملوا من تلقاء أنفسهم على حلّ المشاكل فما فائدتهم، ألا نزعهم منها خيرُ فعل، أم أنّ مشروعنا التوزيعي السباعي هو المشكلة الأكبر هنا، فالمشكلة واضحة، حلّها يكمُن في إقامة الدولة الجديدة، المتمثلة في الولايات المتحدة الليبية، وأعداءنا الشرفاء من مؤيدي الفيدرالية يمكن أن يتواجهون معنا في الكونغرس، بالتي هي أحسن، وبالمشاريع والوعود التي تخدم مختلف أطيافنا، وهو شيء مستحيل عملياً في ظلّ الإدارة الحالية، وهو ما يتطلب وحدتنا السياسية والثقافية، ولحين انتصارنا يمكننا انتقاد ما فينا وما علينا وبل التأثير في ذلك وتوحيد الولايات وضمّ أخرى كما ضمّن الدومل في المادة (151):

**الفقرة (1) التنسيق**

تعمل الولايات الأعضاء في الولايات المتحدة الليبية جميعا، على تنسيق تشريعاتها في مختلف المجالات بقصد توحيدها قدر الامكان.

**الفقرة (2) توحيد المهام**

يجوز لولايتين أو أكثر، بعد مصادقة كونغرس الولايات المتحدة الليبية، التكتل في وحدة سياسية أو إدارية أو توحيد كل أو بعض مرافقها العامة، أو إنشاء إدارة واحدة أو مشتركة للقيام بأي مرفق من هذه المرافق.

يمكن ببساطة تعميم فوائد الفيدرالية في النقاط الأتية:

1. تكفل حماية حقوق الأقليات ومصالحها.

ستحمي الفيدرالية حقوق ومصالح الأقليات في الأمّة الليبية من خلال السماح لهم بالتعبير عن رأيهم في حكومتهم المحلية المتوفرة في حدود إدارتهم. وهذا يتيح لهم أن يكون لهم رأي في كيفية حكم مجتمعهم، كما يتيح لهم أن يكون لهم رأي في كيفية حكم الدولة. تضمن الفيدرالية أيضًا حماية حقوق الأقليات بموجب القانون، حيث إنّ لكل ولاية مجموعة قوانينها الخاصة التي يجب اتباعها. بالإضافة إلى ذلك، تسمح الفيدرالية

بحماية الأقليات من خلال إنفاذ قوانين الحقوق المدنية على مستوى الولاية والمستوى الفيدرالي/الوطني. وهذا يضمن معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة بغضّ النظر عن أي خصائص محددة.

2. تسمح بقدر أكبر من الحكم الذاتي للحكومات والمجتمعات الداخلية.

ستتيح الفيدرالية قدرًا أكبر من الاستقلالية للحكومات والمجتمعات المحلية من خلال السماح لها باتخاذ قرارات بشأن شؤونها الخاصة دون تدخل من الحكومة المركزية الإتحادية. يُمنح هذا الاستقلال الذاتي من خلال تقسيم السلطات بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات. الحكومة الفيدرالية مسؤولة عن الأمور ذات الاهتمام القومي، مثل السياسة الخارجية والدفاع والضرائب، بينما تتحمل حكومات الولايات مسؤولية الشؤون المحلية، مثل التعليم والرعاية الصحية والنقل. يسمح تقسيم السلطات هذا للحكومات المحلية باتخاذ القرارات التي تناسب مجتمعاتها بشكل أفضل دون الحاجة إلى القلق بشأن تدخل الحكومة الفيدرالية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للولايات تمرير قوانين أكثر تقييدًا من تلك التي أقرتها الحكومة الفيدرالية من أجل حماية حقوق مواطنيها أو مصالحهم. يتيح ذلك للحكومات والمجتمعات المحلية سيطرة أكبر على شؤونهم الخاصة ويجعلهم أكثر استقلالية.

3. توفر منصة لحل النزاعات والصراعات الإقليمية.

ستوفر الفيدرالية منصة لحل النزاعات والصراعات الإقليمية من خلال السماح لمستويات مختلفة من الحكومة بالعمل معًا لإيجاد حل. وهذا يسمح بإنشاء نهج أكثر توازناً لحل النزاعات، حيث يمكن لكل مستوى من مستويات الحكومة أن يطرح وجهة نظره ومصالحه على الطاولة. تسمح الفيدرالية أيضًا بالتفاوض على التسويات المقبولة لجميع الأطراف المعنية، فضلاً عن توفير وسيلة لتسوية المنازعات من غير المرجح أن تتصاعد إلى عنف أو أشكال أخرى من الصراع. أيضاً تسمح الفيدرالية بالاعتراف بالاختلافات والمصالح الإقليمية، مما يساعد على ضمان أن يكون أي حل يتم التوصل إليه عادلاً ومنصفاً للجميع.

4. تشجع التنمية الاقتصادية من خلال لامركزية الموارد وسلطة اتخاذ القرار.

ستشجع الفيدرالية التنمية الاقتصادية من خلال لامركزية الموارد وسلطة اتخاذ القرار من خلال السماح للولايات بتكييف سياساتها الاقتصادية مع احتياجات مواطنيها وبيئتها الجغرافية عكس الدول المركزية التي تفرض لجان ذات أفكار تعميمية. ويسمح هذا للولايات بتجربة مناهج مختلفة للتنمية الاقتصادية، مثل الحوافز الضريبية، واستثمارات البنية التحتية، والإصلاحات التنظيمية. من خلال السماح للولايات باتخاذ قرارات بشأن أفضل السبل لاستخدام مواردها، تشجع الفيدرالية التنافس بين الولايات على الأعمال والاستثمار. يمكن

أن تؤدي هذه المنافسة إلى زيادة النمو الاقتصادي والتنمية في شكل خلق فرص عمل وزيادة الأجور وتحسين نوعية الحياة للمواطنين. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ اللامركزية في سلطة اتخاذ القرار تسمح للحكومات المحلية بالاستجابة بسرعة للظروف الاقتصادية المتغيرة والاستفادة من الفرص التي قد تنشأ في منطقتها.

5. تسمح بتقاسم الموارد بين مختلف المناطق، وخلق توزيع أكثر إنصافا للثروة والسلطة.

ستسمح الفيدرالية بتقاسم الموارد بين مختلف المناطق من خلال السماح للحكومة المركزية الإتحادية بتخصيص الموارد للولايات بناءً على احتياجاتها. ويساعد ذلك في ضمان وصول جميع المناطق إلى نفس الموارد، مما يؤدي إلى توزيع أكثر إنصافًا للثروة والسلطة. تسمح الفيدرالية أيضًا بتجميع الموارد بين مختلف مستويات الحكومة، مما يمكن أن يساعد في تقليل التفاوتات في الوصول إلى الخدمات والموارد. بالإضافة إلى ذلك، تشجع الفيدرالية التعاون بين مختلف مستويات الحكومة، مما يمكن أن يساعد في ضمان استخدام الموارد بكفاءة وإنصاف.

6. وهو ما يسهل مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار على جميع مستويات الحكومة، من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني.
7. تشجع على قدر أكبر من المساءلة من خلال السماح للمواطنين بمحاسبة ممثليهم على أفعالهم وقراراتهم على جميع مستويات الحكومة.

ستوفر الفيدرالية قدرًا أكبر من المساءلة من خلال السماح للمواطنين بمساءلة ممثليهم عن أفعال وقرارات جميع مستويات الحكومة لأنها تسمح للمواطنين بالوصول المباشر إلى ممثليهم المحليين والوزراء الفيدراليين عن الدولة. وهذا يعني أنه يمكن للمواطنين الاتصال بممثليهم بسهولة أكبر والتعبير عن مخاوفهم أو آرائهم حول قضايا محددة. بالإضافة إلى ذلك، تسمح الفيدرالية بشكل مباشر أكثر للديموقراطية، حيث يمكن للمواطنين التصويت لممثلين على جميع مستويات الحكومة الذين سيكونون مسؤولون عن اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم. يتيح ذلك للمواطنين مساءلة ممثليهم عن القرارات التي يتخذونها، فضلاً عن الإجراءات التي سيتخذونها. علاوة على ذلك، تشجع الفيدرالية أيضًا على قدر أكبر من المساءلة من خلال السماح للولايات بتمرير قوانين وأنظمة مصممة وفقًا لاحتياجات ناخبيها. وهذا يضمن أنّ الحكومات المحلية تخضع للمساءلة عن أفعالها وقراراتها، مما يساعد بدوره على ضمان سماع أصوات المواطنين وأخذها في الاعتبار عند اتخاذ القرارات السياسية.

8. تشجع الحوار بين مختلف المناطق، مما يؤدي إلى تفاهم وتعاون أفضل فيما بينها.

ستشجع الفيدرالية الحوار بين المناطق المختلفة من خلال السماح لها بأن يكون لها قوانينها وسياساتها المميزة الخاصة بها بينما لا تزال جزءًا من حكومة وطنية أكبر. يتيح ذلك للمناطق المختلفة أن يكون لها وجهات نظرها الفريدة الخاصة بالقضايا، بينما تظل قادرة على الاجتماع معًا ومناقشتها بطريقة بناءة. يساعد هذا الحوار على تعزيز التفاهم والتعاون بشكل أفضل بين المناطق المختلفة، حيث يمكنهم التعلم من تجارب بعضهم البعض وتطوير الحلول التي تعود بالفائدة على جميع المعنيين. بالإضافة إلى ذلك، تسمح الفيدرالية بتقاسم الموارد بين المناطق المتباينة، مما يساعد على خلق توزيع أكثر إنصافًا للموارد في جميع أنحاء البلاد.

الفيدرالية مفهوم مهم في سيادة القانون لأنها توفر إطارًا للأنظمة القانونية المصممة لاحتياجات ومصالح كل منطقة مع استمرار احترام القوانين واللوائح الوطنية. حيث إنه يسمح هذا الهيكل للحكومات المحلية بوضع قوانينها الخاصة، والتي يمكن أن تكون أكثر فعالية من التشريعات على المستوى الفيدرالي في معالجة القضايا الإقليمية. كما أنها تشجع المواطنين على المشاركة في عملية صنع القرار في حكومتهم المحلية، وبالتالي زيادة مشاركة الجمهور في النظام القانوني.

الفائدة الرئيسية للفيدرالية هي قدرتها على توفير المرونة عند إنشاء حلول سياسية على مستوى الولاية والمستوى الوطني. بحيث تتمتع الحكومات المحلية بقدر أكبر من الاستقلالية فيما يتعلق بجوانب معينة مثل سياسات الضرائب أو التعليم أو الرعاية الصحية، وهذا يمنحهم سيطرة أكبر على كيفية استجابتهم للتحديات الإقليمية مثل الفقر أو معدلات الجريمة، دون المساومة على القيم الدستورية الأوسع مثل المساواة أمام القانون أو حماية حقوق الإنسان. تضمن الفيدرالية أيضًا أن تلتزم جميع الولايات بالمعايير الموحدة الموضوعة على مستوى أعلى حتى لا تتمتع ولاية قضائية واحدة بميزة بسبب الممارسات غير العادلة من المناطق الأخرى.

9. تنشئ نظام حوكمة أكثر كفاءة من خلال السماح لكل منطقة بوضع سياساتها وقوانينها وأنظمتها الخاصة المصممة لاحتياجاتها ومصالحها الخاصة مع الاستمرار في احترام القوانين واللوائح الوطنية.
10. أخيرًا، توفر فرصة لتمثيل سكان الولايات المتحدة الليبية المتنوعين في الحكومة على جميع المستويات، مما يضمن سماع جميع الأصوات في عملية صنع القرار.

## البرنامج الفيدرالي: التمهيد

يتصف البرنامج الفيدرالي بمشروع الولايات المتحدة الليبية بأنه يعكس معتقدات المؤيدين له ونظرياتهم، سواء كانوا من المؤسسين أو من الشعب الليبي بشكل عام. يحتوي هذا البرنامج على شرائح مختلفة من الشعب، وقد تم

إنشاؤه بناءً على لقاءات وحوارات جمعت مؤسسي هذا المشروع والمواطنين المتخصصين في مجالات مختلفة، مثل: التطوير العمراني، قطاع الطاقة والاستثمار. وذلك لفهم احتياجاتهم وأهم طلباتهم في شكل النظام السياسي الجديد: من فتح باب المجال لمشاريع غير نفطية/غازية، الاكتفاء الإداري الواسع المساحات، دعم محلي للمشاريع وإلغاء الحاجة لدعم الحكومة المركزية، توفير فرص الاتصال بالجانب التشريعي بدل الحاجة للف والدوران حول الإدارة التنفيذية التي حتى وإن استجابت فالنتيجة بطيئة وغير مكتملة وتقف بسهولة في نصف العملية، فتح سندات تطوير بدون قيود غير مبررة/أو متصلة بالجانب التشريعي/القضائي وليس تحديدها حول الجانب التنفيذي، دعم المشاريع المحلية من الجانب المحلي، دعم الجانب المحلي لدعم المشاريع المحلية، إلغاء القيود الأمنية والعسكرية المكثفة والمتشددة التي لن تزيد الأمن من عدمه (استعراضية).

على الرغم من أهمية جميع الموضوعات والنقاط المطروحة في هذا البرنامج، خصوصًا فيما يتعلق بالجوانب السياسية، إلاّ أنّ توحيد هذا البرنامج تحت رؤى وأهداف حركة واضحة وقابلة للتنفيذ والمتابعة يعد الأهم والأصلح. يتكون البرنامج الفيدرالي بمشروع الولايات المتحدة الليبية أو كما مشهور لنا بـ "الفيد FED: Federal Program" من عدة أهداف، والتي ترتبط بسياسات أخرى لضمان تنفيذها بشكل كامل.

1. يأتي على رأس البرنامج وكالعادة، إعلان الولايات الليبية السبعة وتوزيعها إلى بلديات تكون مسؤولة عنها الولاية، وإنشاء مجلس ولائي مشترك يُشرك المواطنين في قرارات الدولة.
2. ترسيخ مبدأ الشفافية والمشاركة الفعالة بين المواطن والمجلس المحلي عبر التواصل المعلوماتي مع المواطنين وعقد لقاءات مباشرة معهم بصورة دورية وفقا لنظام المؤتمرات الشعبية الإتحادية (طريقة الجمع في المجلس الواحد لإلقاء محاضرات وفهم الأوضاع من المواطنين والأخذ بمقترحاتهم والرد عليها بشكل موضوعي ومنطقي)، والعمل بمبدأ العائلة المشتركة.
3. العمل على خلق ثقافة المحاسبة والمساءلة في العمل المحلي في كل ولاية، وذلك بتحويل المواطن إلى رقيب ومحاسب لأعضاء المجالس المحلية بناءاً على برنامج عمل قابل للقياس بجدول زمني معلن ومنشور يشكل عقد شراكة بين الطرفين وأساساً لقياس الأداء والمساءلة الدورية (مع العلم أنّ مثل هذه المجالس ستكون تحت مراقبة مباشرة للمجلس الليبي أعلى سلطة تشريعية للبلاد).
4. رصد الشكاوى والمقترحات والملاحظات ومتابعتها وإعلام المواطنين بالمستجدات أولاً بأول باستخدام التقنيات الحديثة، مع تعقب التهديدات الصادرة ضد المواطنون والقضاء على مفتعليها بالتعاون مع الوكالات الأمنية الفيدرالية وذلك لفتح باب انتقاد المواطنون للإدارات المحلية.

5. العمل على تسهيل الإجراءات البلدية للمواطنين بتعميم اسلوب الخدمة الشاملة باستخدام الوسائل الإلكترونية في البلديات لتسهيل إجراءات إصدار التراخيص وغيرها من المعاملات.
6. فتح باب تمويل المشاريع العمرانية لحل أزمة السكن.
7. السعي لحل أزمة شح الأراضي عبر تنمية المخططات الحكومية غير المطورة والمطالبة بإفساح البناء فيها.
8. السعي لإكمال الخدمات في المخططات غير المكتملة.
9. السعي في إعادة تأهيل المناطق القديمة وتشجيع عودة المواطن إليها.
10. السعي لإنشاء مدن جديدة وتخطيط وتنمية مخططات جديدة في مختلف أطراف البلديات التابعة للولايات.
11. متابعة موضوع المطالبة بزيادة عدد الأدوار في الأحياء السكنية مع مراعاة عدم التسبب بمزدحمات واختناقات.
12. فتح باب مشاريع البنية التحتية.
13. فتح باب تحويل القرى لمدن.
14. إعادة تأهيل شبكة الطرق بالولايات الفقيرة شيئاً فشيئاً مع الولايات الأغنى وإنشاء طرق جديدة في كافة مدن الولايات الليبية بدون استثناء.
15. فك الاختناقات المرورية وتطوير التقاطعات في كافة مدن الولايات الليبية بدون استثناء.
16. تطوير المناطق التاريخية والسياحية في كافة مدن الولايات الليبية بدون استثناء.
17. تشغيل السوق الليبي للدولار لإنشاء سوق موحدة تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من ظاهرة السوق السوداء والتجارة الموازية، يجب تشغيل سوق الدولار الليبي بشكل موحد. وسيتم ذلك عن طريق إنشاء سوق جملة مركزية تعمل بسعر صرف نظام الاحتياطي الاتحادي عن الولايات المتحدة الليبية (Federal Reserve System of the United States of Libya *FRS*)[104]، وذلك عبر نظام مالي متشابك ومعقد يتم فيه استخدام الاحتياطي كأداة لزيادة التضخم لتحفيز النمو الاقتصادي أو خفض معدلات الفائدة لتحفيز الاستثمار وخلق فرص العمل، أو زيادة قيمة عملة الدولار الليبي عن طريق رفع

[104] نظام الاحتياطي المركزي الاتحادي عن الولايات المتحدة الليبية: ابتدعنا من نموذج المالية الأمريكي إنشاء نموذج مشابه في نظرية الولايات المتحدة الليبية، وهو نظام يُشرك جميع المصارف الليبية الخاصة والعامة في شكل احتياطي مركزي.

معدلات الفائدة لأعلى مستوياتها، بالإضافة إلى تعاونها مع الشرطة الاقتصادية ( Economic Law Enforcement Police *ELEP*)[105] لتأمين كل مواقع السوق. تُعَدُّ هذه الخطوة أساسية لضمان استقرار سوق الدولار والحيلولة دون انخفاض قيمته أمام عملات أخرى، كما أنها ستُعَزِّز التجارة المحلية وتُشجّع على شراء المنتجات المحلية. فالأسعار المستقرة والثابتة ستؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين والأفراد في الاقتصاد الليبي، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي الوطني.

18. تم وضع خطة السوق الليبي للدولار على أنها شراكة مجانية لكافة المواطنين (جمعية وطنية شاملة)، وذلك دون الحاجة إلى تعاقدات أو عقود شراكة مع الدولة. يهدف هذا القرار إلى تطوير سوق ليبي منظم وأصيل، يعمل كسوق حر للمنتجات المحلية. وعلى الجانب الآخر، ستفرض الديون على المنتجات الدولية التي يمكن للسوق الليبي للدولار أن يشتغل فيها.

ولذلك فإنّ هذه الخطوة تأتي في إطار رؤية سياسية ذات نظرة اقتصادية، حيث يهدف المجلس الليبي كهيئة تشريعية تابعة لدولة الولايات المتحدة الليبية إلى تعزيز قطاع الأعمال في الدولة وزيادة فرص التجارة المحلية. إنّ فتح شراكة السوق بشكل مجاني للمواطنين سيعكس التزام المجلس الليبي بتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستدامة في البلاد. فالسوق الحرة للدولار ستكون فرصة للمواطنين الليبيين لشراء وبيع المنتجات المحلية بأسعار تنافسية، مما يعزز القدرة التنافسية الصحية للاقتصاد المحلي.

19. تطوير الواجهات البحرية وربط أوصالها بعضها بعضاً.

20. العمل على تشجيع الاستثمار في مشاريع الواجهة البحرية والأماكن السياحية والتاريخية في كافة مدن الولايات الليبية بدون استثناء.

21. تشغيل برنامج كيوبيك المفتوح (Cubic 50)، وهو مشروع اقتصادي عام يعمل على فتح رأس مال تشاركي بين الدول ذات المصلحة، سواء إفريقياً، أو خليجياً، أو حتى دولياً، وذلك عن طريق دعم تمويل مشاريع خطة ليبيا للتنمية الشاملة لحجز جزء منها؛ يعمل مشروع كيوبيك كحلقة مشاركة أسهم، ولكن الأسهم في

---

[105] شرطة المتاجر أو الشرطة الاقتصادية: هي نموذج أمني مصغر لوحدات أمنية تجري دوريات يومية وأسبوعية وشهرية لمراقبة المتاجر والمحالات والأماكن الاقتصادية كالمولات والمتاجر المحلية والدولية والعالمية داخل الولايات المتحدة الليبية، عملها هو القبض على المشتبه بهم من التجار الذين قد يزيدون الأسعار أو يتلاعبون بالمواد الغذائية أو ما يدخل في مجالهم التجاري، واستئصال المتاجر التي تهرّب البضائع وتبيع بضائع مهرّبة أو وهمية داخل أراضي الدولة.

هذه الحالة هيا المباني السكنية الضخمة كبرج الحرية والمناطق المتطورة الضخمة، مع استثناء المشاريع العامة التي فيها مصلحة مباشرة للمواطن كمباني الطوارئ والمباني السكنية التي خصصت في الأساس لتعويض المواطنون من الحروب التي حدثت فيما سبق (مع العلم أنّ برنامج كيوبيك لا يعطي صلاحيات شاملة للأجانب لإدارة الأبراج والمناطق المتطورة).

من مزايا كيوبيك أنه: 1. سيُسرّع من عمليات التطوير الوطني بدون الحاجة للديون. 2. سيقلل من التكلفة العامة الإجمالية للمشروعات. 3. سيضغط على القطاع الخاص لإجباره على المشاركة العامة.

أضرار محتملة لكيوبيك: 1. إمكانية هيمنة الشركات العالمية على الأسهم الوطنية بسرعة قياسية باعتبارها مساهماً أولياً في تطويرها وبالتالي القضاء على أي فرص متاحة للشركات المحلية -القطاع الخاص- للمشاركة في عملية التطوير الوطني. 2. خارج عن سيطرة حكومات الولايات، ومقتصر فقط على المجلس الليبي والحكومة المركزية الإتحادية.

ولكن فالضمانات: زيادة الدخل والربح الوطني بأضعاف.

22. فتح برنامج منفصل ضمن تشاركية كيوبيك المفتوحة لإصدار تراخيص خاصة فيها يمكن للدولة الإتحادية حماية حقوق التاجر الصناعية والتجارية والفكرية وحمايته من المنافسين بخاصة الدوليين.
23. المطالبة بإعادة تصميم وهيكلة المشاريع المتداخلة مع المناطق الساحلية وإعادة النظر في مواصفاتها ومتطلباتها بحيث تضمن السلامة البيئية وعدم تأثر الشواطئ بيئياً بهذه المشاريع، مع العلم أنّ هذه المطالبات ستكون من المجالس المحلية بعضها بعضاً، فيبدو هنا أنّ أساس التطوير يبدأ من تشجيعنا لبعضنا البعض لتغيير الوضع.
24. السعي للمحافظة على ما تبقى من المناطق الزراعية وإعادة النظر في أسلوب تخطيطها والسعي لتخطيطها وتوفير البنى التحتية التي تحتاجها بطريقة تتيح إمكانية السكن وتُبقي على الغطاء النباتي والشجري فيها.
25. فتح باب دعم مشروعات "ليبيا: المستقبل بيدك" للتشجير بشكل لحظي من لحظة استلام السلطة.
26. تدعيم وتقويم وتفعيل الهيكل التنظيمي لحكومات الولايات المعتمد لتقويتها هيكلياً وبشرياً، والسعي لاستقطاب عناصر فاعلة من الموظفين لتسكينها كما هو مطلوب لأدائها لعملها على أكمل وجه.
27. السعي بإعطاء حكومات الولايات صلاحيات أوسع بتدعيم هيكلها التنظيمي وذلك لتسهيل شؤون المواطنين وتقديم خدمات أفضل وأشمل وتخفيف العبء على الحكومة المركزية الإتحادية.

28. السعي لتحسين أداء حكومات الولايات لرفع كفاءة موظفيها ورفع مستوى النزاهة والانضباط والإنتاجية لدى الموظفين والعاملين بها.
29. السعي في زيادة عدد البلديات الفرعية لتشمل أرجاء كل ولاية.
30. فتح باب الميزانية لكل الحكومات الإتحادية لتحسين بيئة العمل في بلديات الولاية وفروعها.
31. السعي للحصول على ميزانية تتناسب مع حاجة الولاية وعدد السكان وإمكانياتها الحالية.
32. وضع تصور استراتيجي للمشاريع التنموية التطويرية التي تحتاجها الولاية في الحاضر والمستقبل تحت عنوان "بلدياتنا امكانياتنا". يجب أن يتم تحديد الأولويات والاحتياجات الأساسية للولاية من خلال دراسة شاملة للوضع الحالي وتحديد المشاريع التنموية التي ستسهم في تطوير البنية التحتية وزيادة فرص العمل وتعزيز القدرات المحلية. على سبيل المثال: يمكن أن تشمل هذه المشاريع بناء مدارس جديدة وتطوير المستشفيات وإقامة مرافق رياضية وثقافية. كما يجب الأخذ في الاعتبار استغلال الموارد المحلية مثل الزراعة والصناعة لتعزيز قطاعات الإنتاج المحلية. بالإضافة إلى ذلك، يجب وضع خطة لميزانية الأعوام القادمة بناءً على التصور الاستراتيجي المذكور سابقاً. يجب تحديد الموارد المالية المتاحة وتوزيعها بشكل فعال لتنفيذ المشاريع التنموية. يمكن أن تشمل هذه الموارد التمويل الحكومي والقروض الخارجية والاستثمارات الخاصة.

علاوة على ذلك، يجب أن يتم تسليط الضوء على دور المجلس الليبي كهيئة تشريعية في دعم هذه المشاريع التنموية. يجب أن يتولى المجلس دورًا رئيسًا في إقرار قوانين وسياسات تسهم في تحفيز الاستثمار وتوفير البيئة الملائمة للتنمية الاقتصادية.

33. السعي لتحسين إمكانيات الولاية الإدارية والفنية للحصول على ميزانيات أفضل ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يليه:
    1. أن يتم فتح باب الإجراءات القانونية والسياسية والفنية لتشمل دائرات تكون موجودة في كل ولاية، ولا تكون موجودة حصراً في عاصمة الدولة، ولمنع التزوير يُكلف بإدارة الدائرة مهندسين كِبار معينين من المجلس الليبي.
    2. توفير الجهاز الفني والإداري لإدارة الدوائر الإتحادية لمعالجة مختلف الطلبات على المستوى الوطني.
    3. استحداث إدارة اتحادية لمراقبة الجودة والمواصفات.
    4. استحداث إدارة للتدقيق المالي ومتابعة المشروعات.

## الانتخابات والمؤهلات

من صحيح القول أنّ ضمان تمتع الممثلين بمؤهلات تسمح لهم بتمثيل مصالح الشعب بالتساوي في مجلس النواب من بين المهام الأساسية في أي مشروع سياسي، بل إنّ ضمان وجود هؤلاء المحترمين كممثلين عن الشعب وكمساهمين في هذا المشروع الوطني يعتبر البند الرئيسي في أي حكم جمهوري، أمّا فهؤلاء الممثلين، فيجب أن تكون مؤهلاتهم (وبحسب ما نصّ عليه الدومل) هي مؤهلات ناخبي أكثر فرع من فروع الكونغرس في الولاية أنفسهم، فهي المؤهلات الموجودة بكثرة في ناخبي ذلك الفرع من الكونغرس، والواقع يحدد أنّ هذه المؤهلات ستختلف من ولاية لأخرى، فلا يجوز القول أنّ مؤهلات ناخبي طرابلس هي نفسها مؤهلات ناخبي مصراتة أو بنغازي أو غيرهم، فهذه المؤهلات تتباين من ولاية لأخرى، ولذلك فإنّ الدستور الجديد أخذ على عاتقه تحديد هذا الاختلاف واللفظ فيه حصراً أنّ هذه المؤهلات تختلف وستختلف من ولاية لأخرى، ولكن فيجب أن تكون مؤهلات أكثر جهة تشريعية في الولاية بأكملها، ما يسمح ببناء تعليمات متغيرة من كونغرس كل ولاية بما يخدم مصالح الولاية المحلية. وهو أمر تركه الدستور الجديد مفتوحاً للتعليمات المتغيرة للكونغرس لوحده، ولو أبقينا على منطق "أنّ هذه المؤهلات هي نفسها في كل الولايات" فإنّ هذا سيبني نظام غير ملائم أبداً حتى بالنسبة للعاصمة، فما بالكم بالولايات بأكملها، فهي كلها مؤهلات تختلف بين عموم الشعب، ويتوجب على الشعب فقط أن يحدد ما هي المؤهلات التي يحتاجها في كل ولاية، وللشعب فقط ذلك القرار.

إنّ إخضاع المؤهلات المختلفة في الولايات جمعاء إلى قاعدة موحدة والأكثر مركزية في الدولة بأكملها سيؤدي بطبيعة الحال لتعميم سياسة غير مُرضية لأي شخص في جميع المقاطعات والدوائر، كما سيكون عسيراً العمل بمشروعات المشروعية الشعبية للاتحاد، لأننا أعلننا في هذه الأوراق أننا نريد حكم الشعب بالشعب، فإذا قلنا أنّ رؤى الشعب لإدارة المقاطعة أو الدائرة تختلف من مقاطعة أو دائرة لأخرى، فإذاً فإنّ هذه المؤهلات لا تخرج من ذلك اللفظ بأن تكون موحدة في جميع الولايات، ولذلك فإنّ هذا الشرط (أي المشروعية الشعبية) يضع أفضل خيار فيما يتعلق بالمؤهلات، بل فهو مقياس لكل مقاطعة أو دائرة في الإتحاد تتخذ على أساسه سلسلة من المؤهلات التي يجب أن تكون متواجدة في الممثلين عنها بحيث يكون مُرضياً بشكل متباين لكل ولاية، وهذا الإقرار تقرّه الولاية بنفسها. وسيكون أميناً لا يشكل خطراً على جمهورية الإتحاد، لأنه بحكم كونه شيئاً موجوداً في دساتير الولايات، فهو غير قابل للتغيير من قبل حكوماتها، فالدساتير الخاصة بهذه الولايات لا تتغير إلاّ عن طريق الكونغرس الخاص بها، ولا يجب الخوف من أنّ منح الشعب في كل الولايات حرية تقرير المؤهلات

سيؤدي للضرر بجمهورية الإتحاد، فهو حتماً لن، لأنّ دساتيرها مختزلة من تمثيل الحقوق المتباينة لكل ولاية عضو في الإتحاد، وهو حقٌ يكفله الدستور الجديد.

أمّا فؤهلات مَن سيتم انتخابهم، فقد تم حصرها بمثيل أقل عناية وملاءمة من جانب دساتير الولايات المقترحة، وكانت سلفاً متباينة بين بعضها البعض في شروط الانتخاب للمجلسين النواب والشيوخ بين الولايات السبعة بأكملها، ولكن فإنّ العنصر الذي ميّز هذه الدساتير المقترحة هو قابليتها للانسجام والتوحيد، فقد تم تنظيم شروطها فيما يتعلق بالانتخابات لغرفتي الكونغرس على أساس أن تبقى شاملةً تمثيل الشعب في جميع المقاطعات في هذه الولايات (والدوائر في مقاطعة طرابلس) وبصورة أكثر شعبية. ولكن فإنّ الشروط الوطنية المتفق عليها هي شروط الانتخاب لتقلّد منصب الشيخ في غرفة الشيوخ بالكونغرس، فهي الشروط نفسها في كل الولايات (عكس شروط النواب في غرفة النواب)، فيجب أن يكون ممثل غرفة شيوخ الولايات المتحدة الليبية المنتخب قد بلُغ الثلاثون من عمره (على الأقل)، وأن يكون مواطناً في الولايات المتحدة الليبية منذ عشر سنوات، وأن يكون عند انتخابه مُقيماً في الولاية التي سيُمثلها في هذا المجلس (وغرفة النواب أيضاً)، وأن يكون (خلال مدة تمثيله) غير ملتزم بالخدمة في إحدى وظائف الولايات المتحدة الليبية. وفي ظل هذه الشروط المقبولة، ينفتح باب هذا القسم من كونغرس الشيوخ لأية كفاءة من أي صنف، سواء وطنية أو متبناة، سواء كان صاحبها شيخاً أو شاباً، ودون أي اعتبار للفقر أو الغنى، ولا لأي حرفة خاصة أو مستوى اجتماعي أو ثقافي، وهو ما يفتح إمكانية انتخاب جميع الشعب الليبي في هذا المنصب.

وأيضاً فإنّ قضية أخرى تأخذ اهتمامنا فيما يتعلق بقضية الانتخاب ترتبط بالمدة التي سينتخب لها الممثلون بخاصة ممثلي الشعب في مجلس النواب بالكونغرس، فاهتمامنا نُلقيه على هذا الفرع من الكونغرس (أي مجلس النواب). فمن أجل تقرير ملاءمة الانتخابات الوطنية لمزاولة مجلس النواب بالكونغرس يجب اعتبار قضيتين أساسيتين: أولاً، ما إذا كانت هذه الانتخابات مرة كل سنتين، وهي في هذه الحالة شيئاً أميناً؛ وثانياً، ما إذا كانت تلك الانتخابات ضرورية أو ذات فائدة وهو ما يقع حصراً على توزيع المهام فيما يتعلق بمجلس الشيوخ الذي يعتبر حصراً مجلساً ضرورياً وسيتخذ إجراءات وطنية أكثر توسعاً من مجلسه المقارب له (أي مجلس النواب) وهو يعتبر في هذه الحالة مجلساً ضرورياً وذا فائدة قصوى، وهو ما يفتح لنا نتيجتين: 1. إذا كان المجلس ضرورياً وهاماً لكل الأطراف في كافة الولايات فيجب اختيار ممثليه على أساس تمثيلهم لهذه الشؤون الضرورية والهامة

لمدد طويلة؛ 2. وإذا كان المجلس ضرورياً، ولكن ليس بنفس الأهمية[106] فيجب اختيار ممثليه على أساس تمثيلهم لهذه الشؤون الضرورية العادية لمدد قصيرة، حتى لا يؤثر هذا المجلس على المجلس الضروري والهام الآخر (أي مجلس الشيوخ).

القضية الأولى تتمثل في وجوب أن تكون هذه الانتخابات لمدد لا تتخطى السنتين لمجلس النواب، حتى تبقى هذه المدة صالحة شعبياً (ونفياً للغطرسة النفوذية)، فمن الضروري للحرية أن تكون حاضرة في مجلس النواب، ووجود نواب الشعب في مجلس النواب لمدد طويلة سيُنسيهم تمثيلهم للشعب وسيدفعهم للغطرسة والأكثر إهمال مصالح الشعب، فلأن هذا المجلس له نفوذ وتمويل لهؤلاء الممثلون فهذا قد يدفعهم للغطرسة النفوذية على الشعب البسيط الذي أنتخبهم في هذا المجلس بصورة عامة، ما يقضي على كون علاقة هؤلاء الممثلون ذات مصلحة مشتركة مع المواطنون، فإنّ هذه النتائج تغدو متواجدة بشكل خاص اعتماداً على طول الفترة التي سيقضيها هؤلاء الممثلون في هذا المجلس، وتؤثر بشكل أو بآخر على شعور الودّ الحميم مع الشعب. ولا ريب أنّ الانتخابات المتكررة هي المنهج الصحي السياسي الوحيد، الذي يمكن على أساسه ضمان ذاك الاعتماد وذلك الودّ عن طريقه بما يكفل بقاء هؤلاء الممثلون في خدمة الشعب في جميع الأوقات. ولكن فإننا نسأل أنفسنا سؤال: أي درجة معينة من التكرار هي ضرورية بصورة مطلقة لهذا الغرض؟، دعونا نأتي بمثَل تاريخي قديم أجتمع حوله دارسوا السياسة: في السياسة القديمة نجد أمثلة نتعلم منها، وحتى هنا ومن أجل أن نتحاشى بحثاً شديدُ الإبهام والتشعب، يستحسن أن نقصر البحث على مثَل واحد نعرفها أفضل من غيرها، وتكون أقرب شبهاً إلى قضيتنا الخاصة. وأول هيئة ينطبق عليها هذا الوصف هو مجلس العموم في بريطانيا العظمى، والواقع أنّ تاريخ هذا الفرع من الدستور الإنجليزي، ما قبل تاريخ الماغناكارتا (لائحة الحقوق العظمى) غامض جداً ولا نستفيد منه علمياً. بل إنّ وجوده بحد ذاته بات مُثار جدل وتساؤل بين الباحثين السياسيين في المؤسسات الأثرية القديمة. وتذكر أحدث سجلات للتاريخ اللاحق أنه كانت هنالك برلمانات تجتمع مرة كل عام، إلاّ أنه كان يجري انتخابها كل سنة. وحتى هذه الجلسات كانت متروكة لمشيئة الملك وحكمته، إلى درجة أنه حصل في ظروف مختلفة أن حدثت انقطاعات خطيرة وطويلة، كثيراً ما تحايل فيها طموح الملك. ولعلاج هذا التذمر، جاء في عهد الملك شارل الثاني بقانون، نصّ على أنّ فترة الانقطاع لا يجوز أن تطول لأكثر من ثلاث سنوات. وعند اعتلاء الملك ويليام الثالث

[106] لا يقصد المؤلف اللفظ بأن مجلس النواب ليس له أهمية، ولكن فيصرّح بآلية الانتخابات في أي جسم دولة.

العرش، بعد أن حدثت ثورة في الحكومة، تمت العودة إلى الموضوع بصورة أكثر جدية، وتم إعلان أنّ أحد الحقوق الأصيلة للشعب أن تُعقد البرلمانات بصورة متكررة. وفي قانون آخر تم إقراره بعد بضع سنوات، في أيام الملك نفسه، حصل تغيير للفظ "بصورة متكررة" التي كان يُشار بها إلى الفترة المقررة في عهد شارل الثاني، وهي ثلاث سنوات، وأخضعت الجملة إلى معنى محدد، حيث تم النص بصراحة على أنّ برلماناً جديداً يجب أن يدعى خلال الثلاث سنوات على انتهاء عمل البرلمان السابق. وهذا التغيير من ثلاث إلى سبع سنوات إنما تم إدخاله (كما هو معروف) في بواكير القرن السابع عشر، بموجب إنذار لمصلحة وراثة آل هانوفر. ومن هذه الحقائق، يبدو أنّ أكبر تكرار للانتخابات اعتبر ضرورياً في بريطانيا لإبقاء الممثلون على ارتباط بمن يمثلونهم، وإذا ناقشنا من حيث درجة الحرية المتبقية حتى في انتخابات تتم كل سبع سنوات، وجميع المكونات الشريرة الأخرى في الدستور البرلماني، فلن نرتاب في أنّ إنقاص الفترة من سبع إلى ثلاث سنوات، مع التعديلات الضرورية الأخرى، سوف توسع نفوذ المواطنين على ممثليهم، بحيث تقنعنا أنّ بناء نظام فيه انتخابات كل عامين، في ظل النظام الفيدرالي المقترح في هذه الأوراق، قد لا يكون خطيراً بصورة ما على الاعتماد المطلوب من مجلس النواب على الشعب. من المثال السابق نصل لاستنتاج، أنه لو استطاع الشعب وفي ظل جميع المساوئ، أن يحتفظ بأية حرية مهما كانت، فإنّ حسنة انتخابات عامة كل سنتين سوف تضمن للمواطنين كل درجة من درجات الحرية، التي قد يتم الضرر بها إذا كان بإمكان النواب البقاء لمدد أطول من السنتين، ما يكفل لهم صلة حقوقية ثابتة ولا تتغير بينهم وبين ممثليهم.

أمّا القضية الثانية، ودعوني أقترب إلى وطننا أكثر -الولايات المتحدة الليبية-، ولاياتنا السبعة في دولة الإتحاد هذه، سيكون لها حرص وكما قلنا بموضوع التمثيل، الذي يستدعي اهتماماً خاصاً ومتبايناً من ولاية لأخرى، فإنّ التمثيل معروف جداً بخاصة في أوقات الانتخابات، فهل لدينا أي سبب آخر يدفعنا لاستنتاج أنّ روح الممثلين وتصرفاتهم، يمكن أن تشكل خطراً على حريات المواطنين، فكما فعَل مجلس النواب المنتخب اليوم: فهو لم يبذل أي جهد يُذكر تجاه تحقيق المصالحة أو تشكيل خارطة المواطنين الأساسية، وأُضيف لحضراتكم أنّي لا أهتم إذا ما أنتخب الشعب هذا المجلس، فبعض حضرات الشعب يُدافع عن هذا المجلس لأنه "المجلس الوحيد الممثل عن الشعب"، إلاّ أنكم يجب أن تعلموا أنّ عمله ليس شرعياً أبداً، ليس لأنه لا يعمل في ظل وجود المجلس الأعلى ألا وهو مجلس الشيوخ فقط، بل فهو المجلس الوحيد الذي بقي في شكل محاضرات أبدية لا تنتهي، وهذا يفتح لنا احتمالية حدوث خطر على الانتخابات البرلمانية لمجلس النواب الجديد في مشروع جمهورية الإتحاد، فهي كلها أفضل برهان على أنّ تواجد الأشخاص في مجلس الشعب (مجلس النواب) لمدد طويلة ستعرّض الحرية للخطر، وهي حرية البناء والتمثيل البرلماني الحقيقية التي لن يتم تمثيلها ولو بشكل قليل إذا ما بقت بمدد هائلة (ستّ

سنوات) وغير طبيعية، عكس عندما تكون هذه الانتخابات متكررة، وتتغير لأكثر من مرة، فالأسبقية الزمنية في مثل هذه الانتخابات تقصد بأن تكون أكثر تكراراً كل سنتين (أو ثلاث كأقصى حد) بحيث تغدو مقبولة لجميع الشعب، وهي برهان ممتاز لأنّ حريات وحقوق الشعب لن تتعرض للخطر بسبب بقاء النواب في مجلس النواب لأكثر من سنتين، لأنّ السنة الثالثة سيعزلون فيها حتماً وستبدأ انتخابات تشكيل مجلس النواب الجديد، مع استثناء مجلس الشيوخ الذي سيبقى عاملاً في خدمة الإتحاد لستّ سنوات، نظراً لأنه القاضي التشريعي الأعلى على الدولة بأكملها، وليس ممثلاً عن الشعب.

أمّا القضية الثالثة، ودعوني أستدعي كلامي في هذه الجزئية لفكرة أنّ انتهاء الانتخابات السنوية يعني بداية الطغيان، وهي تنبع من المنطق الصادق الذي يلفظ أنّ الأقوال والوعود من الممثلين في أننا سنفعل وسنبني ستبقى أقوالاً فقط إذا لم تترسخ في شكل أمثال سيتم ضربها إذا لم يتم العمل بها، وهذه كلها وعود سيتم العمل بها فقط إذا توفر المُدافع عن الشعب الأول والوحيد ألا وهو مقام السيد الأعلى المتمثل في جمهورية الولايات المتحدة الليبية، فهي مسألة ليست أبعد من قضية هامة جداً: كيف يمكن ضمان عدم تعرض الإنسان البسيط للسخرية إذا ما تم انتخاب ممثله الذي لم يوفي بوعوده لاحقاً؟ فهي كلها تحرك البشر لأنْ ينشئوا وعوداً فقط لأنّ اغراءات السلطة تُسيل لعاب اللسان بميسرة، ولكن فمن حسن حظ الناس أنّ مقام السيد الأعلى سيكفل أنّ جميع المسؤولون المنتخبون سيعملون بمشاريعهم لتحقيق مصالح المجتمع المدني الذي وعدوه هؤلاء الممثلون، فبما أننا وعدنا الشعب بتكوين كونغرس يتألف من مجلسين: مجلس أعلى يراقب ويشرف على الأعمال، يكون في شكل مقام مجلس الشيوخ المعززين والمكرمين؛ ومجلس للشعب يناوب عن الشعب في تمثيل شؤون الدولة المرعية في الدستور الجديد نصاً، ويعمل على مراقبة الحكومة وضمان تنفيذها لمشاريعها العامة والأكثر تنفيذه لأهم الاقتراحات التشريعية الوطنية. فإنّ هذا وحده يخلق منظومة تراقب وتشرف وتنسق أعمال كافة الجهات التشريعية والتنفيذية والقضائية في كافة أرجاء الوطن، التي إذا ما حاول فيها فرداً واحداً التسلط، فإنه سيأكل على رأسه، وسيسجن حتماً، لأنه وعد شعباً بأكمله وكذب لاحقاً، فهذا سينتج عنه نشوء قضية كبيرة تعرّض شخص هذا النائب للقذف منا ومن سادة الشعب، فهؤلاء الموظفون المدنيون هم في خدمة الشعب، وإذا ما قرر الشعب أنّ نوابه لا يخدمونه، فيحق له رفع قضية وطنية ضدهم لإزالتهم، وذلك غير ممكن إلاّ عند مقام السيد الأعلى المتمثل في جمهورية الإتحاد هذه.

أمّا القضية الرابعة، إنّ انتخاب الموظفون المدنيون إذا ما وُجد ذلك ضرورياً، كما في بعض الأحوال، الذي قد يكون انتخاباً يومياً، أو أسبوعياً، أو شهرياً، أو سنوياً، وإذا تطلبت الظروف انحرافاً عن القاعدة من جهة، فلماذا

لا يتطلب مثل ذلك أيضاً من جهة أخرى؟ إذا حولنا انتباهنا إلى الفترات المقررة لدينا لانتخاب أكبر فروع التشريع في الولاية عدداً، فإننا سنجد أنّ تلك الفترات لا تنطبق البتة في هذه الحالة، أكثر منها في حال انتخابات الموظفون المدنيون الأخرون. فهنالك الولايات من ستكون فتراتهم نصف سنوية، ومنهم من ستكون فتراتهم سنوية، وبعضها قد يكون على أساس سنتين. وهنالك اختلاف كبير بين هذه الفترات، بين الفترات الأقصر والأطول منها؛ ومع ذلك فليس من السهل إثبات أنّ حكم الأقصر أو الأطول منها يتمتع بصورة أفضل، أو أنها تتمتع بنصيب من الحرية الفكرية؛ أو أنّ الولايات القصيرة تمتلك ميزة عن الطويلة منها، فكل الولايات ستكون متميزة عن الأخرى، وهو ما يفتح للولايات أن تكون متميزة فيما يتعلق بفترات انتخاباتها.

عند البحث في هذه القاعدة أجدُ نفسي محتار والأكثر أنّي لا يمكنني توقع ما هي متطلبات الانتخابات في كافة الولايات، لأنها ستختلف جداً، حتى ولو افترضنا أنّ ولايتين أو أكثر ستكون متشابهة فيما يتعلق بقواعد الانتخابات فيها، فإنّ الامتياز المهم الذي يجب أخذه بعين الاعتبار هنا هو الفرق بين دستور الدولة ودستور الولاية، فإنّ الأول وضعه الشعب، ولكن فإنّ الثاني فوضعه سكان الولاية، فقانون الشعب (الدستور الوطني) غير قابل للتغيير من قبل الحكومة، ولكن فإنّ أي قانون تضعه الحكومة فهو فقط قابل للتغيير من قبل هذه الحكومة، وتماشياً مع هذا الامتياز (أي فرق سلطة التشريع)، فإنّ السلطة تستقر في ثلاث أوجه أساسية: السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ففي هذا النموذج فإنّ السلطة لا تستقر حرفياً في يد بشر قليلة، بل فهي توزع توزيعاً شاملاً، وحيث نقرأ من نصّ الدستور فيما يتعلق باشتراطات الانتخاب لهذه السلطات، فإننا نجدها متباينة حتى في الدستور الوطني فما بالكم بين دساتير الولايات، وهي لوائح تختلف في طريقة التعيين في المنصب والكيفية والمتوية.

نقرأ ما لفظه الدستور الجديد في جزئيات كونغرس الولايات المتحدة الليبية: فإنّ هذا المجلس الذي يُعرف بالكونغرس أو المجلس الليبي يعتبر الهيئة التمثيلية والتشريعية لدولة الإتحاد بأكملها، وهو المجلس الذي سيشارك فيه الشعب بمختلف أصنافهم وأطيافهم للمساهمة في بناء دولة الإتحاد. هذا الكونغرس يتكون من مجلس للشيوخ ومجلس للنواب. يخرج اللفظ في توزيعهم لمجلسين على أساس لفظناه مسبقاً بالضرورية الهامة والضرورية العادية، يخرج من لفظُ "المهام الضرورية الهامة" الموافقة على تعيين رئيس الحكومة المركزية الإتحادية من جانب السيد الرئيس، والبتّ في مسألة الثقة، أيضاً وأرجو التركيز على هذه الجزئية لأنّ مجلس النواب الموجود اليوم تخصص في صلاحيات لا يجب أن تعطى له أبداً ولو قليلاً منها — وأيضاً فإنّ من بين هذه المهام الضرورية والهامة الاستماع إلى التقارير السنوية وهي التقارير بشأن الأعمال والنجاحات والإخفاقات بشأن جميع النتائج والأعمال والمشروعات المخصصة لها، بما في ذلك جميع القضايا التي سيطرحها مجلس الشيوخ لهذه الحكومة، وأيضاً من بين

مهامه تعيين رئيس البنك المركزي وإقالته، وتعيين رئيس المجلس المالي ونصف مدققي الحسابات فيه وإقالتهم؛ أمّا بالنسبة للفظ "المهام الضرورية العادية" المخصصة لمجلس النواب فيخرج لفظها من أعمال ضرورية عادية تكون: الموافقة على تغيير الحدود الجغرافية بين الولايات بناءاً على الموافقة المتبادلة بين السكان مندوبين الولايات في الكونغرس، والموافقة على المرسوم الرئاسي بتطبيق الأحكام العرفية، والموافقة على المرسوم الرئاسي بشأن تطبيق حالة الطوارئ، واتخاذ قرار بشأن إمكانية استخدام الجيش خارج أراضي الإتحاد، والإعلان عن انتخابات رئيس الدولة، وسحب الثقة من رئيس الدولة، فهي وكما ترون مهام ضرورية ولكنها عادية، ويخرج لفظ "العادية" ليس للتقليل من شأنها، بل لأنها لا تتغير في جميع دول العالم سواء كانت منظمة أو عشوائية.

ورجوعاً لجزئية الانتخابات، أمّا فمجلس النواب وما لفظه الدستور الجديد بما يتعلق به، فهو المجلس الذي سينتخبه الشعب على أساس سنتين التي وكما أثبتنا آنفاً أنها المدة الضرورية والمناسبة التي بحكم العقل السليم تسمح للنواب بعدم التطاول على طلبات الشعب، لأنّ البقاء في المقاعد لمدد طويلة يسمح للنواب بالإرهاق الدستوري، وهذا الإرهاق سيجعل النواب غير قادرون على القيام بأبسط أعمالهم كنواب، بل سيبدؤون لاحقاً بالتطاول على الشعب بالرغم من أنهم ممثلون عن الشعب، وهي القاعدة نفسها في جميع أنحاء الولايات، حيث أنّ الشعب في جميع كونغرس الولايات سيقومون بانتخاب نواب مقاطعاتهم على أساس سنتين ما عدا ولاية الجبل الغربي التي مقترحي دستورها لفظوا حصراً بالانتخاب لمدة ثلاث سنوات. ولفظ الدستور الجديد مكمّلاً في نفس الملحق أنه يجب توافر نفس المؤهلات تماماً في أعضاء أكثر مجلسي الهيئة التشريعية في تلك الولاية عدداً، فإذا كان معظم النواب في مجلس النواب في ولاية مصراتة لا يقل أعمارهم عن 20 عاماً، فيجب إذاً التقيد بهذا المبدأ والانتخاب على أساس 20 عاماً، وإذا فرضَ دستور الزاوية أن يتكون الكونغرس على أساس خمسة أعضاء: أربعة منهم من زعماء الأغلبية والأقلية في كل من مجلسي الشيوخ والنواب، أو نواب يعينهم كل منهم، ورئيس يتم اختياره على النحو المنصوص عليه فيما بعد، فإنه يجب التقيّد بهذه المؤهلات، فكل سكان الولايات يجب عليهم التقيّد بقوانين الولاية التي يسكنونها، التي هي ممثل مباشر عن تطبيق الدستور الوطني الموحد. ولكن فإنّ بعض السادة المحترمون يلفظون حصراً أنّ هذه الممارسات، التي تشمل اختلاف المؤهلات من ولاية لأخرى، ستخلق الاختلافات والتخوفات بالانقسام في التشريعات، إلاّ أنّ لفظهم هذا لا يتصل بالعقل ولا المنطق، فزميلةٌ لنا تلفظ جملة ليست مألوفة: "تطبيق عدّة قوانين تختلف من ولاية لأخرى خيرٌ من تطبيق قانون واحد لا يتم تنفيذه في كل البلاد، فقط العاصمة"، جميع الناس حتى العائلة نفسها تنقسم فيما بينها عن كيف يمكن وضع رئيس أو ممثل عنهم، فما بالكم بسكان المناطق المتفاوتة، يجب عليكم القبول بمنطق العقل السليم الذي يلفظ لنا بأنّ الناس

لديهم مؤهلات مختلفة من منطقة لأخرى، فإذا كان من المستحيل عليكم تمثيل كافة الرأي العام ولا يمكنكم كنتيجة من لفظ الزميلة تطبيق قانون واحد بدل عدة قوانين تختلف وتتباين من سكان ولاية لأخرى، فأين التخوف الحقيقي؟ تخوفكم الحقيقي لا زال من الفيدرالية وليس له علاقة بـ "التشريعات"، والردّ عليها موجود في أجزاء مختلفة من هذه الأوراق، ولا أرى التطويل في هذه الجزئية.

نموذج الحكومة الحرة هذا، الذي يسمح باختلاف مؤهلات الانتخاب من ولاية لأخرى، سيسمح بوجود تكرار للانتخابات لكن على أساس رشيد، ويكون حجر الركن فيه هو تمثيل الناس بالطريقة التي يرونها صحيحة، مما يدفعهم لإنشاء نظام يضمن لهم الحرية ويصدّ الأخطار، فإذا كان نظام المؤهلات في ولاية طرابلس خائب وغير مضبوط فهذا لن يؤثر على الولايات الأخرى التي نظام المؤهلات فيها منظم ورشيد، وبل فإنّ هذا سيدفع ولاية طرابلس للتعلم من أخواتها الولايات لتعديل نظام المؤهلات الخاص بها، عكس عندما تكون القاعدة نفسها ولا تتغير إلاّ بعد قرون، فَمَن الذي سيعلمنا خطأ بعضنا البعض؟ النسخ واللصق من تجارب الدول الأجنبية؟ هذا التساؤل الأخير الذي يقصد بنسخ تجارب الدول الأجنبية قد يبدو حلاً منطقياً للبعض بخاصة أنّ جمهورية الولايات المتحدة الليبية مبنية على تجارب دول عديدة، ولكن فإنّ الخطر الكبير من كل من هبّ ودبّ الذي يستخدم هذه الجملة هو في أنه لا يعلم أنّ السؤال خاطئ في الأساس، فلا يصح اللفظ بأنها "تجارب الدول" بل "قوانين الدول"، وعندها يتحول السؤال لمنظور مختلف تماماً: عن طريق النسخ واللصق من قوانين الدول الأجنبية؟، والإشكال الخطير هو أنهم سيعدلون هذا القانون ولن يبقى القانون نفسه حرفياً من هذه الدول، هذا ناهيك عن أنّ هذا التعديل الخاص بهم سيقومون بتعديله بما يتفق مع هيكل الدولة المركزي، فإذا قلنا أنهم نسخوا قانوناً للمؤهلات الانتخابية من دولة فيدرالية كالإمارات مثلاً، فإنّ هذا القانون هو نظام فيدرالي الأصل، ولكن فسيعدلونه ليصبح قانوناً مركزياً ولا علاقة له بالقانون الذي نسخوه (يثبط الأساس)، وهذه مشكلة خطيرة جداً، فإذا بقينا دولة مركزية كما نحن، وابتغينا نسخ القوانين من الدول اللامركزية والفيدرالية لصنع سياسة للمؤهلات، فإنّ هذه القوانين لن تبقى هي نفسها القوانين التي أخذناها من هذه الدول، لأنّ صياغتها ستتغير، فطريقة تعيين المقاطعات ستتغير، وطريقة الانتخاب فيما يتعلق بالأعمار والتمثيل الاجتماعي والثقافي وآلية ذلك والمتوية، فكلها سيتغير لفظها وصياغتها في هذه القوانين لتتحول لقانون مركزي فاشل كغيره من القوانين السابقة، بخاصة أنّ قوانيناً عديدة نسخها المركزيين من دول كفرنسا، التي هي أصغر مرتين من دولة الإتحاد، فأحكموا صوت العقل أيها السادة، هل تثقون فيمن لا يتفقون مع نموذج الحكومة الحرة؟، هذا ناهيك عن أنهم معرّضون بشكل طبيعي لمشكلة أخرى لا تقلّ خطراً عن الأولى: وهي المؤهلات، فليبيا اليوم دولة مركزية فاشلة، ولامركزية فاشلة إذا كانت لامركزية، فلا يمكن للمركزيين واللامركزيين (بالمناسبة: اللامركزيين هم

المركزيين ولكن بوشاح جملة لامركزية) اليوم ضمان تمثيلهم لجميع الناس، بخاصة الناس الذين ساهموا في الثورة ضد حكم القذافي الرجعي، فإذا قلنا أنهم لا يمكنهم تمثيل من قاموا بالثورة، ومن قاموا بثورة مكافحة الإرهاب (الكرامة)، ولا يمكنهم تمثيل مَن في الجنوب وغيرهم، فإنهم سيخلقون "نظام التنازلات".

نظام التنازلات أخطر نظام في أي دولة في التاريخ، فهو النظام الذي يبني دولة مركزية ولكن في شكل منح تنازلات لبعض الناس حتى تخرسهم، كالميلشيات والجيش والأمن، هذه التنازلات تأكل حق المواطن بشكل فادح متلونين بوشاح "الانتخابات" التي وكما تلاحظون ألغوها لخوفهم من احتمالية وصول ناس غير مرغوبة للسلطة، فأحكموا صوت العقل أيها البشر من العقلاء، كيف يمكنكم الوثوق في أشخاص ليس لهم نظام ثابت ومستقر والأكثر عادل، لا يمكنهم فيه تمثيل بعضهم البعض ولو دستورياً، والأسوأ والأخطر أنهم ليسوا متفقون في جزئية هل يجوز للفرد العسكري أو من له جنسيتان أن يُنتخب، فهذه قضية خطيرة جداً.

نقولها للعقلاء أنّ أعداء نموذج الحكومة الحرة نفرٌ ثلاث: الأول منهم يرى نسخ الدول التي تختلف عنا بشكل هائل، عن طريق تقليد القوانين الفيدرالية التي هم أنفسهم وفي أكثر من مرة يقولون لنا أنها "خطيرة"، ولكن نجدهم ينسخون القوانين الفيدرالية حرفاً حرف، ومن ثم يلونونها بلون "اللامركزية" الطائشة؛ الثاني منهم يرى تقديم تنازلات في القانون والدستور لإسكات الميلشيات والجيش والشرطة، عن طريق منحهم تنازلات مثل دعمهم بشكل كبير أو إعطائهم محاصصة خطيرة، وهذا يجعل هذه القوات تأخذ صفهم للدفاع عنهم ضد الشعب، فجميع الدول التي فيها الشعب غير قادر على الانتفاضة بسبب القوات الأمنية أو العسكرية لأنها في صفّ الحكومة أو المجلس الفاسد لأنه داعمهم بشكل خطير. ولكن فالأخطر في نظام التنازلات أنهم لن يعتمدوا على الدستور لأنه مجرد ورقة بالنسبة لهم، وبالتالي فهُم يرون انتخاب مجلس نواب خائب (Futile) وجديد، يضع قوانيناً انتخابية جديدة مبنية على التنازلات، التي لا تمثل الدستور أبداً، بل من يحركها هو مجلس النواب الحر، وكلمة "الحر" هي كلمة "مُستقل" بالإنجليزية (Independent) ولكن فإننا نعنيها حرفياً في هذه الجزئية، فهي لفظٌ خطير وجلل في القوانين الدستورية (Futile Independent Self-Governing Body)؛ أمّا الثالث فهو البسيط الذي لا رأي له سوى اعتبار أنّ الفيدرالية ضررٌ للخلود، وهو على الأغلب شخص يقلد السابقون من النقاط الآنفة، ولكن فإني ألفظها ساذج (Naive) بمعنى لا خبرة له في هذه الأمور وفقط يرتم بكلام لا يفقه معناه، وبل يتلاعب به مؤيدون وأصحاب النظريات السابقة، التي تعتبر خطر وهرطقة.

سألنا بعض السياسيين المركزيين من لهم دكتوراه وماجستير في العلوم السياسية في أكثر من جدال: ما الحاجة التي تدعوكم لكتابة دستور يؤسس حكومة مقيّدة لا تمثل أحد سوى من حصلوا على التنازلات؟ أجابونا: إنّ

الانتخابات لن تكون مضمونة في ظل انتخابات ستجرى في سنتين، ولا مضمونة عن طريق انتخاب مجلس شيوخ غير قابل للتغيير إلاّ بعد ستّ سنوات، فعن طريق هذا الدستور (الدومل) لا يمكن لمجلس الشيوخ أن يكون تحت سلطة التغيير، وبل لن يمكن تغييره. قلنا لهم أنّ كلامهم هذا خطير جداً، وبل فإنّ الأكثر هو عدم ارتباطه بالعلوم الدستورية ولا بالقانون الذي طالب سنة أولى قانون يطلع به ويفقهه، فكيف لهؤلاء السياسيين أصحاب "الدكتوراه"[107] أن يلفظوا هذه الألفاظ الخطيرة جداً والأكثر الغير ملاءمة والغير واضحة، أنا لا أقولها لهم ولكن فإني أحدث كل إنسان عاقل وسليم الرأي، يعلم أنّ في أي دولة توجد سلطات عليا ضرورية، وسلطات وسطى وسلطات في الأسفل، السلطات في الأعلى تمثل الناس، ولكن فيطلعون أنّ الناس لا يمتلكون رأي دقيق ويمكن الاطلاع عليه بشكل شامل، بل فإنّ كل إنسان له رأي مخالف تماماً للآخرين، وهذا يتطلب بالتالي إنشاء سلطات عليا محايدة بالجمع، وليس سلطة عليا واحدة، فالرئيس هو أحد هذه السلطات العليا، لن يتم إزاحته إلاّ بعد خمس سنوات، ومجلس الشيوخ (خصمهم) جزء من هذه السلطة العليا، الذي لن يتم إزاحته إلاّ بعد ستّ سنوات، ومجلس النواب الذي هو عضو في هذه السلطة العليا، الذي لن يتم إزاحته إلاّ بعد سنتين أو ثلاث. هؤلاء لا يمكنهم فقه شيء في مصطلح فترة الخدمة، ففي جميع الحالات يجمع للخدمة أن تحمل فترة تقصد بالطريقة والآلية التي يحتاجها الأداء السليم لهذه الخدمة، وفترة الخدمة في السلطة التشريعية هي فترات لها منطق حساس جداً، فمقام سادة مجلس الشيوخ عدو هؤلاء، هم القضاة الأعلى على أعمال الحكومة المركزية الإتحادية وحكومات الولايات؛ وعلى الرئيس؛ وعلى المجلس المالي الاتحادي والبنك المركزي للولايات المتحدة الليبية. فكل إنسان يعلم أنّ القضاة يعملون مدى الحياة، لأنّ سلطان القانون ضروري ولا يجب أن يكون متغير من سنة انتخابية لأخرى، لأنه لا ضمان على أنّ من سيتولى السلطة القضائية له نيات حسنة، والشيوخ يسمّون شيوخاً لفقههم وعلمهم فيما يدخل في علومهم، فهل يجوز قذف سلطة القضاء والقول "لا يمكن للمحكمة العليا أن تكون تحت سلطة التغيير"، فإذاً ماذا في ذلك؟ فهَل مشكلتهم مع فترة تمثيل مجلس النواب أو مع فترة مجلس الشيوخ؟، لأنّ البيان الخاص بهم غير واضح ومتناقض والأكثر أنه غير ثابت، فبداية بيانهم أعلنوا أنّ مشكلتهم هي فترة انتخاب النواب (سنتين)، وثانياً أعلنوا أنّ مشكلتهم هي فترة انتخاب الشيوخ (ستّ سنوات)، والإشكال الخطير أنّ بيانهم شمِل مجلس

[107] يُضيف المؤلف: هنالك مَثَل نلفظه في أكثر من حوار لمدّعي الشهادات العلمية، وهو أنّ الأيدولوجية والعلم (Knowledge) لا يجتمعان، فحتى ولو كان رئيساً لأعظم دولة في التاريخ، ومتحصّل على مئات الشهادات، فهو وإذا كان مؤدلجاً سيبقى شخصاً متأخراً للأبد (إلاّ إذا نفى الأيدولوجية من ذاته وأتبع المنهج السليم في النقد والتعلم المحايد)، فالأيدولوجية والعلم لا يتفقان أبداً، فالأيدولوجية تؤسس شخص "دماغه مَسَكّر" بمعنى مُغلق أو تضع له حدوداً للفهم.

الشيوخ مرتين بينما شمِل مجلس النواب مرة واحدة فقط، والأكثر أنّ بيانهم لم يقُل أي لفظ له علاقة بنموذج الحكومة الحرة، فإذاً أين بيانهم الحقيقي؟، بيانهم الحقيقي يكون في شكل: نريد إعطاء نفس الفترة لمجلس النواب (أي ستّ سنوات للنواب)، وهو يجاوب على سؤالنا الحقيقي، نحن نعلم أنّ إجابتنا لسؤالنا أسلوب زهيد في الجدال ولكن فهو يوضح لنا حقائق الدسائس في هؤلاء: يريدون انتخاب حكومة مقيّدة لأنها ببساطة حكومة مقيّدة، يسهل المساس بها، والتلاعب بها، ويسهل وضع أي شخص فيها، وشراءه عن طريق وعده بالتنازلات، فأيها النفر: إذا "أُنتخبت" أو عُيّنت كرئيس للحكومة ستضمن لنا دخول الأموال، وخُلفة المناصب، بضماننا لك أنك ستُفلت من الملاحقة القضائية.

الأكثر أنّ أصحاب التنازلات هؤلاء يختلقون "مؤامرة المسرح"، وهي المؤامرة التي فيها هؤلاء الأطراف تختلق النزاعات بشكل افتعالي، فمجلس النواب في الشرق يوافق على قرار اقتحام الجيش للعاصمة، والحكومة في الغرب توافق على حروب ومعارك الميلشيات ضد بعضها البعض، التي هي كلها مسرحية مختلقة، تغيّب الرأي العام، فيختلقون مسرحية فيها حروب أهلية شرقاً وغرباً وجنوباً، عندما يلاحظ المواطن البسيط هذه الحروب يعتقد أنّ بلاده تواجه "حروباً" خطيرة، بينما في الحقيقة هي كلها مسرحية ضمن مؤامرة المسرح، فيها هؤلاء يختلقون الصراع، هذا الصراع يؤسس حروباً ساخنة من هنا وهناك، هذه الحروب تؤدي للإضرار بالبنية التحتية أو أي مؤسسة أخرى، ومن ثم يتم تشغيل المال العام "لإصلاح" أضرار هذه المشاكل (بينما هي اختلاس واحتيال ونصب واسع النطاق ونبيه للمال العام). وأضيف أنّ هذا الصراع ليس بالضرورة على الميلشيات أو الجيش أن يعلموا به مقدماً، لأنهم قد يكونون مجرد بيادق في حلبة شطرنج يحركهم من في الأعلى للتلاعب بالوطن، والمشتبه بهم هم الحكومات ومجلس النواب. وأيضاً فإنّ مؤامرة المسرح تعرّض الدولة لخمس أخطار: الأولى، تأسيس حكومة فاسدة ومنحلة، سواء انتخبناها نحن الليبيين أو أنشأها الأجانب، وهذا الخطر يردّ على من يرى أنه "بإمكاننا تأسيس حكومة مركزية بدون العمل بالمشروع الفيدرالي"، عن طريق حل ليبي/ليبي، وهذا خطأ جلل، لأنه في الحالتين، سواء كان حلاً ليبياً/ليبياً أو ليبياً/أجنبياً، فإنّ الهيكل الخاص بهم فاشل والأكثر طاعون على الوطن؛ الثاني، تأسيس مجلس نواب لا يتغير أبداً، محكوم بالنفوذ والطغيان، ففي الجزئية الأولى من هذه الأوراق قلنا أنّ استمرار النواب في مقاعد المجلس سيصيرهم منهوكين دستورياً لصنع ولو حل بسيط ( Basic Task)؛ الثالث، أنهم سيُفسدون الحكومة في كل مرة عن طريق منح التنازلات؛ الرابع، أنهم سيختلقون أزمات وهمية، حروب ومعارك ومناوشات من هنا وهناك يغرق فيها الرأي العام، وقد يختلقون قراراً لكتيبة أو جهة مسلحة للقبض على ضابط في كتيبة أخرى متعمدين خلق حرب بين الكتيبتين، ولا يتحور الأمر في هذه

الجزئية على الضباط فقط، بل حتى خلق الأزمات الوهمية لجلب شركات أجنبية وهمية "لحل هذه الأزمات" بينما هي غسيل للمال العام، والأخطر تمرير سياسات باطلة عن طريق سياسة الضغط التي تستخدم بشكل مكثف أثناء مؤامرة المسرح، فتخلق حرباً عظيمة في طرابلس لجلب تركيا ورعاياها "لتوفير الدفاع العسكري"، عن طريق تشغيل المال العام "لحل هذه الأزمة"، وقضايا أخرى تضع الوطن في شبكة من المؤامرات الخطيرة التي يصعب جداً معرفة مفتعلها الأساسي، نظراً لأنّ مفتعليها نفرٌ من داخل الدستور وعملاء أجانب؛ الخامس والأكثر خطراً، سيُرهقون السلطة القضائية، فالسلطة القضائية إذا ما لاحظت أنّ الفساد مسموح به من قبل المجلس الأعلى الوحيد عن الدولة (مجلس النواب)، ولا وجود لمجلس شيوخ، والأكثر أنهم نواب سيتوالون المقاعد لستّ سنوات كاملة، فلن تقوم بأي عمل ولو بسيط، وستضع أي قاضي يحاول الإصلاح لخطر القتل أو الاغتيال، لأنّ هؤلاء النواب أو الحكومة لديهم مال المواطن البسيط الذي يقدر بالمليارات إن لم يكُن التريليونات لتوظيف القتلة عوض بناء الوطن أو إصلاحه، فقتل أخوانهم أهين لهم من الإصلاح.

أمّا القضية الخامسة، فإنّ جميع الولايات سيكون لها دساتير بمفردها، تسمى قوانين الولاية (State Laws)، وهي قوانين تتعلق بالمعرفة المطلوبة لقوانين ستكون سارية وموحدة في جميع أرجاء الولاية، التي سيتحدث عنها المواطنين قليلاً وكثيراً، كما تتصل بالشؤون العامة للولاية، والتي تقع ضمن فلك صغير، غير شديد التنوع كما هو في الدستور الوطني، الذي يشمل كافة فئة الشعب، عكس دستور الولاية الذي يحدد ما يدخل في شؤونه فيما يتعلق بالناس القاطنين في هذه الولاية، فالقوانين التي تمتلكها هذه الولايات، والمتصلة بها، ستبني مشهداً للاختلاف، فالقوانين ستكون مختلفة عن بعضها، أمّا فالشؤون العامة للاتحاد فستكون موحدة في كامل أرجاء الإتحاد، ولكن فإنّ الشؤون المحلية، فإنها مختلفة، ومعروفة بشؤون الولاية فيها، وفيها الناس القاطنين لهم معرفة بما يجوز ومالا يجوز في مناطقهم السكنية.

نظام الفيدرالية المعروض في نظرية الولايات المتحدة الليبية يقف حول إستراتيجيات تسعى لتطبيق نظام يختلف من ولاية لأخرى، الولايات في هذا النظام مسؤولة عما يدخل في شؤونها الخاصة، مثل التجارة والموانئ وطرق الاستخدام وتعليمات مختلف الولايات، فكيف يمكن تنظيم الفيدرالية في ظل نظام لا يعطي الولايات بحق الفعل بالحلول بهذه الشؤون؟ مالم يتم تكييفها بحسب شؤونها الإدارية الخاصة التي هي أول من يعلم بها، بما فيها تعليمات تنظيم الساج والظروف الأخرى سواء اقتصادية أو سياسية أو جغرافية، فهي كلها أهداف رئيسية للتشريع الفيدرالي، وتشير إلى معلومة أساسية يجب أن نأخذها بعين الاعتبار: فالمؤهلات التي يجب على الممثلين أن يحملوها في كل هذه الولايات ستختلف بنفس اختلاف التعليمات بين كافة هذه الولايات فيما يتعلق بالتعليمات الآنفة، فولاية طرابلس بما أنها مركز إستراتيجي منذ القدم ولا أحد يستطيع تغيير هذا المقول فإنّ ذلك

سيعني أنّ الممثلون في ولاية طرابلس سيكونون أفراد ذو خلفيات تجارية أكثر من غيرهم، فسيكون لهم درجة كبيرة من المعلومات حول الشؤون التجارية، وولاية مصراتة بما أنها ولاية تشغيلية للمواهب فإنّ ممثلوها سيهتمون بحقوق العمال أكثر فأكثر، وولاية الجبل الغربي بما أنها ولاية إستراتيجية فإنّ ممثلوها سيكون لهم خبرة خاصة مع المواصلات وبعضهم سيكون له اقتراحات عسكرية وأمنية مهمة جداً، وولاية سبها بما أنها ولاية تقع في وسط منطقة غنية بالطاقة فسيكون ممثلوها مهتمون بالطاقة الخضراء أكثر فأكثر بخاصة مشاريع الطاقة الشمسية، وبعد نجاح مشاريع دلتا ليبيا سنلاحظ أنّ هؤلاء الممثلون عن ولاية سبها (والولايات الأخرى) سيكون لهم خبرة طويلة جداً مع مصادر الطاقة الخضراء التي سيضعونها لاحقاً في عين الاعتبار للاستثمار في هذا المصدر الجديد والمصادر الأخرى أيضاً، والممثلون عن ولاية الجبل الأخضر وولاية بنغازي سيكون لهم خبرة وكفاءة كبيرة بما يتعلق بالتجارة الخارجية والدولية بما أنهم يقعون في أماكن إستراتيجية وبالغة الأهمية للاتحاد (كما الولايات الأخرى)، وهذه المؤهلات ليست محدودة بما لفظناه حصراً في هذه الأوراق، فهذا لا يعني أنّ ممثلي الولايات الأخرى لن يكون لهم خبرة مع التجارة وشؤون العمّال والطاقة الخضراء والشؤون الأمنية والعسكرية بل على العكس تماماً، فإنهم سيكونون خبراء في كافة المجالات، ولكن فإنّ أعمالهم ستبدأ تتناقص لدرجة كبيرة في المستقبل. وسيكون أعظم الجهود وأشدها مشقة هي جهودهم السياسية في إنشاء حكومة وصياغة أول سجل فيدرالي لها، لأنّ التحسينات التي ستجري على البلاد ستكون هامة جداً وقد يغلبها الصعوبة خاصة بعد فترة التأسيس، ولكن فإنّ هؤلاء الممثلون الذين سيشاركون في هذه الانتخابات سيكون العمل بالنسبة لهم أسهل وأسلس بعد كل سنة انتخابية جديدة، وستكون الأعمال أجزل وأكثر بكثير من تلك التي قامت بها الحكومات منذ فجر الاستقلال لليوم، وستكون مصدراً دقيقاً وجاهزاً للممثلون المستقبليون لفهم أهم المجالات التي سيستثمرون فيها، فبالرغم من أنّ الأفراد اليوم لا يعلمون أو لا يفهمون ما هي أهم المجالات التي يجب عليهم الاستثمار فيها سياسياً لتمثيل الشعب، إلاّ أنّ الولايات المتحدة الليبية ستكون وجهة واضحة انتخابياً: فبما أننا نريد انتخاب كونغرس، وحكومة مركزية اتحادية، وحكومات ولايات، ولدينا مشاريعاً عسكرية وأمنية ومشاريعاً دستورية واقتصادية، فإذاً فإنّ هؤلاء الممثلون سيكونون مختصون ومهتمون في هذه الشؤون. فالممثلون سيكونون سياسيون يريدون إقامة كونغرس قوي يخدم مصالح الشعب تشريعياً ويراقب الحكومة بكفاءة؛ والممثلون الذين يريدون أن يساهموا في الحكومة المركزية الإتحادية سيكونون أفراد يريدون الانتقال بالدولة لأعلى المراتب؛ والممثلون لحكومات الولايات يريدون حل أهم مشاكل الولايات مع العلم أنّ هذه المشاكل ستختلف من ممثل عن كل ولاية لأخرى، فليس كل ممثلي حكومات الولايات لديهم نفس المشاريع تماماً، فكل ممثل له مشروع معرّف سيحلّ مشكلة محددة جداً تعترض الولاية بأكملها أو المقاطعة في الولاية؛ والممثلون المهتمون بالمشاريع

العسكرية والأمنية سيكونون أفراد لديهم مشاريع ورؤى وخطط لإصلاح هذه القطاعات؛ كما الممثلون المهتمون بالشؤون الدستورية؛ أيضاً والمهتمون بالشؤون الاقتصادية الذين سيكونون رجال ورواد أعمال وبل حتى تجار وأصحاب مولات (Mall) لديهم النية بالقيام بالدولة اقتصادياً ولكن فلديهم رؤيا يعلنونها للشعب ويوضحونها له. وعند الانتخابات يُنتخب هؤلاء الممثلون للمناصب التي رشحوا فيها أنفسهم، وهي كلها شؤون سيرشح فيها الممثلون أنفسهم لقضيتين أساسيتين: إمّا قضية وطنية وتعني بموضوع يُثير فضول وحديث المواطنين عموماً، كالشؤون الخارجية، فبعض الممثلون قد يعلنون عن برنامجهم الخاص لإصلاح علاقات دولتنا مع الدول الجارة لتعزيز التجارة؛ أو قضايا محلية وتعني بالموضوعات التي تُثير نقاش وجدال الناس في الولايات، كما توفير مصادر جديدة للاستثمار، وتطوير الجامعات، وبناء مصانع جديدة لحل مشاكل غلاء المصادر الأساسية للغذاء كالطحين والقمح، فبعض الممثلون يرون بناء مصانعاً أكثر فأكثر لإصلاح قطاع الغذاء في الولاية، أو توفير مصادر جديدة للطاقة كبناء ألواح طاقة شمسية فوق المستشفيات ومراكز الشرطة والإطفاء وغيرها. وهي كلها مشاريع تختلف من ممثل لآخر، وتتباين من ولاية لأخرى وعاداتها، ولكن فإنها تقوم على أساس الالتزام بحل مشكلة ما، تعترض المجتمع، سواء المجتمع في الولاية، أو المجتمع في الوطن بأكمله.

إنّ تلك الفروع من المعرفة التي تؤسس ممثلون لهم مشاريعاً وبرامجاً مختلفة ستتعلق وعلى الدوام بالنظام الفيدرالي، ولكن فهنالك من لفظوا حصراً أنه سيوجد ممثلون وحين وصولهم للسلطة فإنهم سينقلبون على الهيكل الفيدرالي، كرئيس للدولة أو رئيس لإحدى الديوانين الشيوخ أو النواب، أو حتى رئيس الحكومة المركزية الإتحادية نفسه، ولكن فإننا نلفظها لهم رداً: إنّ هذا البيان غير صحيح ولن يحدث، فيستحيل منطقياً واستناداً إلى العقل السليم أن يوجد شخص يريد إصلاح قطاع معين وفجأة يرتأى له الانقلاب، لأنّ جميع العيون تحذق به لاستبصار نتائج تنفيذه لمشروعه الذي عهدهم به. أمّا فالأعضاء في الكونغرس سواء شيوخ أو نواب فإنه يستحيل لهم الانقلاب في نفس الوقت، لأنهم ممثلون من مختلف الولايات، فَمَن هو هذا الممثل العاقل الذي سيوافق على مشروع انقلاب يقصد بتدمير المجلس الذي يسمع لرأيه ورأي سكان المقاطعات في الولاية الذين يمثّلهم، فهو يعلم أنّ هذا الانقلاب ليس في فائدته، وسيقضي عليه، ولا كفالة منه أنه سيستفيد منه، فحتى الفاسدون من الممثلون الذين يريدون الانتفاع من هذا الانقلاب مَن قد يخططون للانقلاب والسرقة ومن ثم الهروب خارجاً فإنهم لا

يثقون أو يأتمنون في بعضهم البعض في مشروع المؤامرة هذا[108]، ولذلك فإنّ هذا الممثل سيدوم في خوف صمد من نفرين: خيانته من طرف الكونغرس ومن ثم السجن المؤبد أو الإعدام؛ أو خيانته من طرف المنقلب الذي عهده ومن ثم أخلى بوعده (هذا إن صدقنا أنّ الانقلاب نجح فعلاً وهذا احتمال تعجيزي). وأيضاً فإنه يستحيل استناداً إلى العقل السليم أن تقبل أكثر من ولايتين بالانقلاب أو أن تأخذ صف المنقلب، لأنّ كل هذه الولايات لها ساجات مسلحة مجهّزة على مدار الساعة وستخلد مهيأة لنحر كل من يتجرأ على الانقلاب ورفع السلاح على سلطة الدولة[109]، فكل الولايات لها وحدات عسكرية خاصة تؤمنها من الداخل مؤسسة ومكونة من أبناء المقاطعات والبلديات والقرى المكوّنة للولاية، وإذا قام نفرٌ بانقلاب فلن يفكر ممثلي الولاية بالاستسلام لذريعة كحفظ الدماء، فعشرات الآلاف من الشبان المتطوعين والجنود والضباط والوحدات العسكرية الأخرى ستزحل بأمر من حاكم الولاية مجبوراً بمصادقة الكونغرس لذبح هذا المتجرأ والتنكيل بشخصه في شوارع الولايات بأكملها، وهذا يصنع خوفاً صمداً في نفس كل ممثل أو مسؤول أو عسكري أو ضابط يخطط للانقلاب، لأنه سيواجه الدولة بأكملها وليس نفراً قليلاً. هذا بالنسبة للكونغرس، أمّا بالنسبة لرئيس الدولة فهو لن يتجرأ على الانقلاب لأنه يتشارك سلطة الجيش، وسلطة الساج تخلد ماثلة في قبضة كونغرس وحاكم الولاية، وله سلطة تحريك الجيش بعد مصادقة الكونغرس، فأي أمر بتحريك الجيش سيُنصت له وكالات الأمن والوكالات العسكرية المشهورة في الولايات المتحدة الليبية كجهاز أمن الدولة والساجات ووزارة الأمن الداخلي ووزارة الدفاع (ووزارة الحرب[110] في ظروف الاشتباكات السارية) والقيادة العامة ومجلس القيادة المركزية ومكتب الاستطلاع ووكالة الاستخبارات الجغرافية التي لها كلها اتصال على مدار الساعة بالكونغرس (وبعضها سيُسرب التحركات الوقتية للجيش سواء المناورات أو غيرها، وهذا التسريب شرعي)، هذا ناهيك عن أنه يستحيل منطقياً إجراء انقلاب على الكونغرس لأنّ الجيش وحدة ليست دائمة ولكنها تبقى في الثكنات في جميع الأوقات ما

[108] كما حدث مع منقلبي سبتمبر عندما أنقلب عليهم القذافي، أو أي انقلابيين في أي دولة في العالم وعبر أي فترة من الفترات التي فيها الانقلابيين ينقلبون على بعضهم البعض برغم مشاركتهم في مشروع المؤامرة.

[109] يُعرف أيضاً بمبدأ المفاجأة، وهو مبدأ ستُبيحه دساتير الولايات (بخاصة الولايات مصراتة وطرابلس والزاوية)، فإننا لا نضمن للمنقلبين أن يحاكموا بشكل عادل في محكمة (مدنية أو عسكرية)، فقد يفاجئهم عملاء فيدراليين أو وحدة ساج مسلحة فتقضي عليهم سواء بالقنص المباشر أو القصف (فقد جنوا على أرواحهم).

[110] عند حالات الحرب ستتجزأ وزارة الدفاع لقيادتين مشتركتين: قيادة الدفاع لمحور الدفاعات وقيادة الحرب لمحور الاشتباك.

عدا أوقات الحرب، وأيضاً لأنّ الجيش له ولاء مطلق للشعب، وممثل الشعب هو الكونغرس بأكمله. أمّا رئيس الحكومة فيستحيل أن يقوم بانقلاب لأنه لا سلطة شاملة له، ولأن الرئيس والكونغرس سيقضي عليه إذا ما حاول عمل انقلاب، وهي كلها أمور يصعب فيها علينا أن نفكر باحتمالية حدوث انقلاب على سلطة الدولة، لأنّ هذه السلطة موجودة في أكثر من مكان، وتعمل بمبدأ المشروعية الشعبية الذي يعطي هذه السلطة لأكثر من مواطن ليبي، بخاصة الممثلون عن الشعب في الكونغرس، فهُم ممثلو كافة المقاطعات والبلديات في الولايات، وهي تسمى ولايات متحدة لسبب وحيد ومنطقي، لأنهم يعملون لصالح خدمة نفرين: الناس القاطنين في الولايات، والشعب القاطن في جميع هذه الولايات. وإذا أتى شخص أو أشخاص هددوا بإقامة دولة فيها حاكم واحد على الجميع بقوة السلاح، فإنه سيبطش حتماً كما كان يحدث للمهرطقين في العصور الوسطى (ليس حرفياً ولكن تماشياً مع قوانين الدستور الجديد إمّا بالسجن المؤبد أو الإعدام)، فالجيش والساج والوكالات الأمنية والعسكرية كلها لنا، ولن يستطيع أحد أياً كان مقامه بحيازتها أو تحريكها بدون موافقة سلطاتها العليا المتمثلة في الكونغرس، وبما أنّ الممثلون في الكونغرس سيكون نفرٌ لهم خبرة مع التجارة والقانون الدولي والديموقراطية والسلطة الشعبية فإنهم لن يوافقوا على أي مشروع رجعي يحقق الانتصار لقائد مختل يريد حكم كل شيء، لأنّ ذلك الزمن الأسود موجود بالخلف.

وإذاً ولذلك، دعوني أستطرد لأتساءل عن المعرفة المتعلقة بمكتسبات الممثل الفيدرالي، فإنّ من بينه الشؤون الخارجية الذي لم نتطرق إليه، ففي تنظيم تجارتنا الخاصة فيجب على الممثل الفهم بهذه الشؤون الخارجية بخاصة ما يتعلق بفرع المعاهدات والشؤون الدولية والقانون الدولي وتواريخ الصداقة بين الولايات المتحدة الليبية والدول التي يرى أنه يريد إصلاح العلاقات للبدء بالمشاريع التجارية معها، بل عليه أن يكون على معرفة بالسياسة التجارية والقوانين السائدة مع الدول الأخرى بمَن فيها الدول الممنوعة أو المحظورة أو التي لم تعترف بها الدولة السابقة، لأنها قد يتم الاعتراف بها من قبل الولايات المتحدة الليبية للمساهمة على المستوى التجاري وذلك بعد المصادقة على قانون الصداقة معها في مقاعد الكونغرس، ولكن يجب الإشارة إلى أنّ هؤلاء الممثلون الذين سيرشحون أنفسهم لمقاعد مجلس النواب يجب عليهم العلم أنه لن يسهم بصورة مباشرة في المفاوضات والترتيبات الخارجية، إلاّ أنه بحكم الارتباط الضروري بين الفروع المتعددة من الشؤون العامة، فإنّ هذه الفروع الخاصة كثيراً ما تستحق اهتمام المسار العادي من الكونغرس (الشؤون الضرورية العادية)، كما أنها في بعض الأحيان ستحتاج إلى قرار تشريعي وتعاون خاص بين المجلسين في الكونغرس. وسيكون هناك في هذه المعرفة، جزء لا ريب فيه، يناله المرشح في أن يكون فقيه فيه، بخاصة الشؤون التي يمكن التدخل فيها من قبل المجلسين في الشؤون الخارجية وطرق وآلية ذلك والمتوية أيضاً.

وهناك اعتبارات أخرى يعتبرها بعض الزملاء مهمة بقدر الاعتبارات الآنفة المنصوصة في هذه الأوراق وهي سفر الممثلين، فإنّ الممثلين أصحاب المشاريع الذين سيرشحون أنفسهم للمناصب سيتوجب عليهم السفر لمسافات قصيرة أو طويلة بحسب الحاجة، بحكم الترتيبات التي يجب أن تكون ضرورية لمهمة الإعلان الانتخابي، كحضور الكونغرس الذي قد يكون متواجد في عاصمة الولاية ويجب على مرشحي المقاطعات الأخرى الحضور له في عاصمة الولاية، وهو ما سيفرض عليهم الذهاب إلى عاصمة الولاية وربما البقاء فيها لمدد طويلة، وهي كلها اعتبارات سليمة.

الاعتبارات الأخرى هي الأعضاء أصحاب المواهب الراقية والخاصة، الذين سيُعاد انتخابهم أكثر من مرة، وعن طريق إعادة الانتخاب المتكرر هذه سيصبحون أعضاء طويلي الخدمة؛ وإذ ذاك يغدون سادة يمهرون العمل العام بدرجة كبيرة، وقد لا يكونون غير راغبون في الاستفادة لأنفسهم من هذه الميزات. وكلما عُظمت نسبة الأعضاء الجدد وتدنت معلومات معظم أولئك الأعضاء، زاد استعدادهم للوقوع في الشراك التي قد تنصب لهم، وهذه ملاحظة تصدق على العلاقة التي ستقوم بين مجلسي الشيوخ والنواب بالكونغرس.

إنّ المضايقة الأساسية الممتزجة بحسنات الانتخابات المتكررة (حتى في الولايات منفردة)، إذا كانت كبيرة، وتعقد اجتماعاً تشريعياً واحداً لا أكثر في السنة، فإنّ الانتخابات المزورة لا يمكن استقصائها وإلغاءها في الوقت المناسب لأنْ يترك القرار بشأنها أثره. فإذا تم الحصول على عودة أو تكرار إلى المجلس، دون النظر إلى أي طريق غير شرعي تم عنه ذلك، فإنّ العضو غير المنتظم الذي يحتل مقعده سيكون متأكداً من بقائه لمدة تكفي لتحقيق أغراضه الخاصة. ومن ثم فإنّ تشجيعاً شديد الأذى سيعطى لصالح الوسائل غير القانونية للحصول على عودات غير منتظمة، وبما أنّ الانتخابات للكونغرس انتخابات سنوية فستكون هذه الممارسة خطيرة جداً، وبخاصة في الولايات النائية. فكل عائلة وبيت، بالضرورة ستكون في منزلة القاضي على الانتخابات، والمؤهلات وعودات أعضاءها إلى المجلس. ومهما كانت التحسينات التي يمكن أن تقترح بفضل الخبرة من أجل تبسيط وتسريع العملية في القضايا المختلف عليها، فإنّ جزءاً معتبراً من السنة، سوف يمضي قبل أن يستطاع إبعاد عضو غير قانوني من مقعده، حتى إنّ حدوث مثل ذلك سوف يغدو كابحاً ضعيفاً للوسائل غير العادلة والخفية للحصول على كرسي في المجلس. وهي كلها اعتبارات تحذرنا من التكرارات أثناء الانتخابات التي ستكون على أساس سنوي، بحيث تجرى كل سنتين، بحيث نضمن أن تكون مفيدة لشؤون الناس جميعاً، ويجب أن تكون ضماناً على حريات الناس المتغيرة، وغادراً للأساليب التي يمكن أن تُستغل في مصالح تؤذي الناس سواء في الدولة أو الولايات.

النظرة التالية التي ألقي النظر عليها هي ما يتعلق بتعيين أعضاء مجلس النواب من عدة ولايات، وهو الأمر الذي سيتم اتخاذ قرار بشأنه وفق القاعدة نفسها التي سيتم بها إقرار الضرائب المباشرة. وليس هنالك جدال حول نقطة أنّ الناس في كل الولايات تريد تمثيلها بالتساوي في عموم هذا المجلس، مع أنّ القاعدة نفسها المعمولة بالتوزيع المباشر لن يتم الاختلاف عليها إلاّ قليلاً، وفي هذه الحالة فهي مبنية على صورة المبدأ نفسه، ففي الحالة السابقة نشير إلى أنّ الناس تريد تمثيل حقوقها الفردية بالتساوي، تلك الحقوق تتصل بها علاقة طبيعية شاملة. وفي الحالة الثانية يُشار إلى الحقوق بنسبة الثراء، وليس الثراء مقياساً دقيقاً بأي حال، بل أنه مقياس غير ملائم أبداً في الحالات العادية. وبصرف النظر عن عدم الكمال في هذه القاعدة حال تطبيقها على الثروة النسبية والأنصبة، التي ستدفعها الولايات، فمن الواضح أنها القاعدة الأقل استثناءاً من القواعد المطبقة، وأنها معهودة للكثير من مجادلي مشروع الدستور الجديد والأكثر تحبيذاً. ولكن فهل يمكن أن نقبل بالعدد كمقياس للتمثيل، أو أن نقبل بمجموع الثراء للناس كنسبة من أساس الضرائب التي يمكن أن تدخل كمقياس للتمثيل؟، ويدخل ضمن جزئية الضرائب التقديرات الضريبية التي تتبنى على أساس الممتلكات، أو أن نشير بشكل خاص إلى إحصاء السكان كآلية؟، هذه كلها قضايا تخلف الاعتراض في الموضوع الأساسي بشدة، وبالقدر نفسه من الاعتراض فإنّ الاعتراض الأساسي المتعلق بهذه الجزئية هو أخذ الولايات والمقاطعات النائية عين الاعتبار. نحن نقولها للناس جميعاً، بمن فيهم من ليس لهم المقدرة على قراءة هذه الأوراق، أنّ إقصائهم من التمثيل بسبب فقرهم أمر ممنوع ونحن رافضين له، هذا كقاعدة أساسية أثناء الحديث عن المبدأ، فيجب أن نكون صريحين مع كافة الشعب، وأيضاً فإننا نقول لإخوتنا وأخواتنا أنهم سيحصلون على التمثيل ونحن من بين الناس الذين يرفضون مبدأ التمييز على أساس اللون أو اللهجة أو المستوى المعيشي أو الاجتماعي أو الثقافي، ولكن فإننا يجب أن ننكر لكم أنّ الرغبة الشريرة لدى البعض من غير المتعلمون هم من يجب منعهم حصراً، الذين غير خاضعون في جميع الأوقات للتعلم أو التثقيف بشأن المشاريع أو وجهات الرأي الأساسية، فإنّ بعض البشر الغير متعلمة والأميين خصوصاً من ليس لهم فهم أو اعتبار للمصطلحات كالفيدرالية أو الرأسمالية أو أي مصطلح منصوص في هذه الأوراق، سنجدهم قد يتجهون للاشتراكية أو الشيوعية، فنظراً لأنّ العديد من هؤلاء الناس فقراء أو متشردون، فإنّ السماح لهم بالانتخاب قد يؤذن لهم بانتخاب أشخاص شيوعيون أو اشتراكيون أو حتى ممثلون متطرفون[111]، وهذا ناهيك عن أنه يسهل التلاعب بهم عن طريق الممثلون، فالفقراء ليس كغيرهم أثناء القبول بأي مشروع

[111] العائلات المحافظة لها سجل مع انتخاب الأحزاب الدينية.

سياسي يلفظ لهم الممثل فيه أنه سيوعدهم ببناء منازل أو توفير المؤن والاحتياجات الأساسية لعائلاتهم وأطفالهم، فهو "يضحك" عليهم إن صح التعبير، وهذا يخلق مشكلة مرعبة وهي احتمالية انتخاب ممثلون أشرار من البلديات أو حتى المقاطعات، وليس الأميين من الفقراء هم الخطر في هذه الجزئية، ولكن فإنّ بعض أصحاب الممتلكات وبعض الناس من الطبقة المتوسطة قد يدرجون تحت فكرة الشيوعية والاشتراكية، بخاصة كبار السن الذين لديهم خبرة مع نظام القذافي، فيباشرون في غسيل دماغ أطفالهم بأن "فترة القذافي كانت فترة ذهبية" وما إلى آخره عن طريق الكذب عليهم لشراء أصواتهم لصالح ممثلين موالين للنظام السابق بخاصة الشباب من أعمار السن القانونية فما فوق، وهذا يهدد البلديات والمقاطعات بإنشاء خطر شديد وهو احتمالية انتخاب ممثل شيوعي أو اشتراكي، والشيوعية والاشتراكية أفكار رجعية[112] لا تؤسس دولة متقدمة بل تقضي على الدولة، ولا يمكن أبداً "إنشاء" أو "تأسيس نظام يكفل عدم الفقر ويساعد الشعب"، فالفقر وعدم توافر كافة اللوازم عامل سيتواجد حتى في المستقبل، وللفقر أنواع ولكن فإنّ الاشتراكيون يركزون على الفقر المادي وهو الفقر الذي يفتقر فيه الإنسان للغذاء والاحتياجات الأخرى (كالملابس، إلخ...)، ولكن فإنهم يتلاعبون بالشعب عن طريق وعده بتأسيس دولة تكفل "عدم الفقر المادي"، ونريد التنبيه أنّ للفقر المادي أنواع أيضاً، فليس الافتقار للحاجات الأساسية فقط النوع الوحيد للفقر المادي، بل فيوجد الافتقار للماديات الأخرى (ليست فرعية) كتلك التي تحفز الإنسان للعمل أو التي تزيد من نشاطه أو تساعده نفسياً أو صحياً، ومنها الماديات الأخرى كالماديات الطبية والاجتماعية والذاتية الفرعية، وهي كلها ماديات يفتقر لها الإنسان في حياته ينتج عنها توظيف بشرٌ تسخرها وبالتالي ستنتج لتواجد بشر سيتحصلون عليها عن طريق مقابل ما، ولا يصح الادعاء (كما يفعل بعض دجالي الاشتراكية) أنها "ماديات ليست هامة" بل هي كلها هامة بالتساوي لهذا الإنسان. ولكن فإنّ هؤلاء الاشتراكيون يتلاعبون بالإنسان البسيط والأمّي في جزئية "الفقر المادي للاحتياجات الأساسية" كالغذاء، ولكن فينسون أنّ لهذا الإنسان احتياجات أخرى لا يمكن للدولة أن تسخرها مجاناً لأنها نتاج عمل بشرٌ آخرون يقتضون هم بالتالي نتاج مجهودهم لتسخير هذه الاحتياجات كالطبية والترفيهية وغيرها، وتقديمها مجاناً أو عن طريق مقابل ماكر كالغذاء أو الإطعام (كما تفعل بعض الدول) سيُجهد هذا الموظف، والأطباء كمثال سيهربون للخارج لكي يحصلوا على عمل فيه معاشات حقيقية، والمهندسون ورجال الأعمال وكل هؤلاء السادة سيهربون

[112] يُضيف المؤلف: أفكار طفولية.

للخارج مودعةً الدولة الاشتراكية الخائبة التي لا تمنحهم نتاج عملهم في شكل حوافز مالية. ونريد التنبيه أنّ للفقر أنواع من بينه الفقر الثقافي والاجتماعي وغيره، وتعزيز أحدها يؤدي للقضاء على الأخرى، فتعزيز الفقر المادي (وهو أمرٌ مستحيل) بما يكفل توفير الغذاء مجاناً لكافة الشعب (نُعيد التكرار أنّ هذا مستحيل) فإنّ ذلك سيؤسس دولة فيها فقر سياسي واجتماعي وثقافي، فالدولة تحتاج للاستثمار في قطاعات الصحة والمواصلات والقطاعات الأخرى، وعند غياب وجود حوافز مالية[113] تحفز الإنسان للإبداع والتطوير عن طريق مكافأته في بيئة عمله فإنّ ذلك لن يؤدي لتطور الدولة والأكثر أنها ستؤسس إنسان خامل لا يُجيد سوى حِرفة وليس وظيفة حقيقية (لا نقصد التقليل من شأن الحِرف)، هذا ناهيك عن أنّ النظام العالمي اليوم هو نظام رأسمالي للنخاع، وتأسيس دولة اشتراكية سيقضي على العمالة الوطنية وسيحولهم لعمالة رخيصة (كالصين)، وهذا سيؤثر على الشعب سلبياً، وسيتزايد كحصيلة الفقر المادي والاجتماعي والثقافي، وهكذا فإنّ هذه الدولة الاشتراكية المزعومة قدمت الغذاء مجاناً للشعب ولكن فرجع الشعب فقيراً مرة أخرى! (هذا ناهيك عن أنّ الشعب سيبيع الغذاء الذي قدمته الدولة مجاناً لأنّ الإنسان بطبيعته مُبتغي[114])، ولذلك فإننا في هذا البيان أثبتنا لكم أيها السادة الكرام أنّ أعداءنا الاشتراكيون وبخاصة الشيوعيون نفرٌ مخادعون سيستغلون الفقراء بكلماتهم الخائبة بأنهم "سيوفرون الغذاء مجاناً" وكل هذه الادعاءات البلهاء التي يجب على الفقراء والناس من الطبقتين المتوسطة والغنية أن يعلموا بأنها ادعاءات كاذبة، ومزيفة، وغير صائبة، ومستحيلة. هذا ناهيك عن أنّ نظام العدل في الأنظمة الاشتراكية والشيوعية نظام فاسد للنخاع، فالأصول (الغذاء واللوازم الأخرى) فيه ترجع على مَن في السلطة، ولذلك فهُم لن يوفروا للشعب الغذاء مجاناً أو أي من تلك الادعاءات الخائبة التي حتى الصين وروسيا أمّ الشيوعية (Communism's Mother) لم تقدر عليه وتسببت بفقر مدقع وموتٌ لملايين البشر بضحكة شيطانية مثيرة للجدل عبر التاريخ. فأيها البشر من العقلاء، سواء كانت الدولة اشتراكية أو شيوعية فأنتم ستعملون وستوظفون لخدمة الدولة أو بشر ما، وأنتم مجبورٌ عليكم بكسب نتاج تعبكم، ولا يجوز أبداً إعطاءكم مَكسب أو دخل في شكل غذاء، لأنّ الغذاء لا سعر متفق عليه له ويسهل التلاعب بمقداره، ولذلك فإنّ المكسب المضمون في هذه

[113] الحوافز غير المالية أثبتت عبر التاريخ أنها خرافية ولا تعمل مع النفس البشرية.

[114] متحفظين على ذِكْر كلمة "أناني"، فالدراسات النفسية للأطفال تشير لأنّ الإنسان يتطلب المكافأة، فالطفل إذا ما فعل فعلاً صحيحاً وكوفئ عليه عن طريق إعطاءه مكافأة كحلاوى مثلاً، فهو سيقوم به مرة أخرى. فهو يبتغي حافزاً، وليس أنانياً لنتيجة الحافز، فلا يصح القول أنّ المتبرع للفقراء أناني للطمأنينة، بل فيبتغي تلك الطمأنينة (بمعنى يحتاجها أو يتطلبها لتوفير العامل أو النتيجة، ألا وهي الراحة أو الطمأنينة).

العملية هو الحوافز المالية في شكل معاشات ستوفر الغذاء بمقاديره المتفق عليها عبر الشهر. ودعوني أُضيف لأنْ أحذر الشعب من أنّ الممثلون الشيوعيون والاشتراكيون قد يكونون نفرٌ فيهم خطر للتخطيط للفساد أو الانقلاب أو تحفيز أحدهما بشكل مباشر أو غير مباشر، لأنّ تاريخهم أسود.

أمّا الأغنياء من الطبقة الغنية فأقولها وألفظها لكل من قد يزعم أنّي غني أو حارس عليهم، فإنّ الأغنياء هم بعيدون لحدٍ ما عن احتمالية تورطهم في تمويل أو حتى انتخاب ممثل اشتراكي أو شيوعي أو متطرف: فماذا سيستفيد رجل الأعمال من إقامة نظام شيوعي فاسد سيأكل مجهوده الشخصي الذي تعب لأجله؟ لكي تأتي الحكومة وتُزيل الملكية الخاصة وتصيرها مملوكة لكل من هب ودب في شكل فيه أموال مجهوده يصبّ في جيوب هذه الحكومة الفاسدة باسم "ضرائب الشعب"؟ فإنّ الرأسمالية ليست كما يدعي بعض الدجالين بأنها "استغلال الإنسان للإنسان"، فالإنسان الذي تعب وعمل ليل نهار وأثناء حرثه لمهنته، وتكبده للضرائب، لأنْ يرفع من مقامه، ويُطعم أطفاله، ويبني اسمه، له الحق وحيداً منفرداً في هذه الثروة وحقوقها ويتصرف فيها ويصرفها كما وأينما يشاء. ولكن فإنّ دعم المتشردون سيتم عن طريق نظام الزكاة المركّب الذي سيُشارك فيه رجال الأعمال والتجار ومختلف المواطنون من ذوي الدخل الجيد؛ وماذا سيستفيد رجل الأعمال أو التاجر الدؤوب من انتخاب ممثل متطرف مزعج سيناكد أو يضايق المستثمرون الأجانب والدوليون من أصحاب الأعمال القادمون للاستثمار في الوطن لذرائع حمقاء وإرهابية؟ فلن يستفيد حتماً. ولكن فإنّ الصوت الأعلى الذي قد يورطهم في مشاكل من نفس الصنف هو احتمالية شراءهم بالمال لصوت ممثل فاسد، وهو الممثل المنحرف الذي ليس بالضرورة شخص له انتماءات مع الجماهيرية، أو المملكة، أو الشيوعية، أو أي نظام آخر، فهو يُحتمل أن يكون ممثل فاسد حيث صوته يعتمد على سلسلة الأموال التي قد تأتيه من هؤلاء الأغنياء، ونحن لا نقول أنّ جميع الأغنياء سيكون لهم قضايا خطيرة كهذه، ولكن فإننا نوضح لكم أخطار كافة طبقات المجتمع أثناء عملية اختيار أو انتخاب الممثلون في جميع السلطات.

إنّ الدستور الجديد يقرر الوضع الملائم والسليم فيما يخص عملية اختيار الممثلون، والولايات أيضاً تضع ذلك في دساتيرها كدستور ولاية مصراتة الذي يعلن بالمادة السادسة أن يتم تأسيس الحكومة من أجل الصالح العام، ومن أجل حماية الشعب وسلامته وازدهاره وسعادته، وليس من أجل الربح أو الشرف أو المصلحة الخاصة لأي رجل أو امرأة أو عائلة أو فئة من الناس: لذلك فإنّ الشعب وحده له حق غير قابل للجدل وغير قابل للتصرف وغير قابل للنقض في تأسيس الحكومة، وإصلاحها أو تغيير بعضها أو تغييرها بالكامل، عندما تتطلب حمايتهم وسلامتهم وازدهارهم وسعادتهم ذلك. وإكمالاً للفظ المادة العاشرة بأنه يجب على كل فرد من أفراد

ولاية مصراتة أن يجد علاجاً معيناً، من خلال اللجوء إلى القوانين، لجميع الأضرار أو الأخطاء التي قد يتلقاها في شخصه أو ممتلكاته أو شخصيته. وينبغي له أن ينال الحق والعدالة بحرية، ودون أن يكون مجبراً على شرائها، تماماً، ودون أي إنكار، على وجه السرعة، ودون تأخير، بما يتوافق مع القوانين المعمولة في الولاية. هذه الصيغة تضع آلية جبارة يُنظر إليها على أنها الميزة الوحيدة التي يمكن أن تحفظ صفة الناس وتحقق صفة المشاريع الأساسية، التي يجب أن تكون مبنية على الطبيعة الصحيحة، فالدستور الوطني ودستور مصراتة يعلمان أنّ الناس قد تنتخب أشخاص فاسدين فقط بسبب الرأي، والرأي موضوع متخالف عليه، ولذلك فما الحل؟ الحل يكون في أن يلفظ الدستور حصراً أنه يجب على الشعب انتخاب وفقط انتخاب من يلتفتون للقضايا العامة في البلدية التي أتو منها، لا مجرد رأي ليس له علاقة بالقضية الأساسية في البلدية، ولا انتخاب ممثلون يرتأون تحويل الناس لعبيد للسلطة المركزية، أو تحويل السلطة المركزية لأداة مملوكة، فهي كلها تؤسس نظام لتوازن العملية الانتخابية، وهي طبيعة توهب الولايات قوانين سليمة ستختلف وستتباين، ولكن فإنها ستبقى في حدود انتخاب الرشيد في المكان الصحيح. ولا أحد يُنكر هذه الإستراتيجية التي أقترحها زملاءنا في مصراتة، فهُم ونحن نعلم أنّ هذا المعيار الواجب، الذي ينقل الناس من أساليب الوهم والهرطقة، إلى أساليب التطوير والتنمية، فأصبح بالإمكان فعلاً بناء مجتمع فيه الناس ينتخبون وفقط يصوتون للرشيد، سواء كانوا فقراء أو أغنياء، فإنهم جميعاً سيعترفون بأنه يجب على الممثلين أن يؤسسوا القوانين شريطة أن تخدم الناس، فإذا أتى ممثل وأقترح مشروعاً فيه غاية لإلغاء مادة حقوقية أو انتزاع شكل من أشكال السلطة للولاية أو المقاطعة فإنه سيتم تنحيته ونفيه. وهذا النموذج يؤسس نظام فيه الجميع أياً كانوا يعلمون ويعرفون أنّ أي ممثل لأي ولاية أو مقاطعة أو بلدية يجب عليه أن يعترف بالحقوق التي تم انتزاعها بسبب الأنظمة الرجعية السابقة.

أيضاً فإنّ الأصوات المسموح بها في دولة الإتحاد ستكون مبنية على أصوات الناس في جميع الولايات ومقاطعاتها وبلدياتها، بغضّ النظر عن الثروات التي تمتلكها، فالولايات هي كالأفراد، ليس لها نفوذ على بعضها البعض، سواء من جانب الامتيازات من حيث النفوذ والموارد، أو من حيث التاريخ المركزي في الحكم ولو كانت هذه الولاية تمتلك العاصمة الدائمة للاتحاد، فلا أحد محظوظ بحكم الجميع، فهي كلها تشمل التمثيل العام الحر. فإنّ الولاية لا تمتلك مثل هذا النفوذ والتأثير على أي من الولايات الأخرى، فليس من المحتمل أن تؤثر أية ولاية في الإتحاد في اختيار ممثل واحد في أي ولاية أخرى، ولن يمتلك ممثلو الولايات الأغنى والأكبر أي امتياز تشريعي بأي شكل كان يؤثر على الولايات الأخرى، فجميع الولايات لها نفس الحصة حرفياً، فإذا كان بالإمكان لولاية طرابلس بأن تمتلك الصوت الأكبر في الكونغرس، فماذا لو وافق معظم ممثلو طرابلس على قانون رجعي يؤثر على الإتحاد ككل؟، فلنتصور هنا سيناريو لترسيم الحدود لإعطاء بعض درجات "خط الموت" لبلد أجنبية أو

حتى تقسيمها بين بلدين، فلو وافق معظم ممثلو طرابلس على هذا القانون ولكن فرفضت الولايات الأخرى، فما فائدة الفيدرالية؟ لنحكم صوت العقل في هذه الجزئية، فقانون ترسيم الحدود هذا يعتبر قراراً وطنياً، ولكن فطرابلس فيه تمتلك عدداً خيالياً من الممثلين يتخطون النصف لتمثيل الإتحاد بأكمله، فأين التبرير؟ قد يكون لأصحاب هذا التبرير رأيان: إمّا أنها ولاية لها سكان كثر، وهذا يخلق التضارب، لأنّ مشروع الإتحاد يقتصر مكان الولادة في أي مدينة لتمثيل تلك المدينة، فلا يصح للورفلي أو المصراتي القاطن في طرابلس التصويت في انتخابات كونغرس طرابلس كما الولايات الأخرى أيضاً، فعلى أي سند استندوا للبيان حصراً أنّ سكان طرابلس اليوم هم طرابلسيين؟، لا سند حاضر حتماً، وأصحاب الرأي الآخر من يقولون أنّ طرابلس هي "أرض الوطن" المركزية فيصح لها "امتلاك نصف ممثلي الشعب"، وهذا اللفظ خطير والأكثر أبله، فأصحاب هذا الادعاء كما لو أنهم يلفظون أنّ ساكني الولايات الأخرى ليسوا وطنيون أو شرفاء، فهُم يقذفون الأخوة والأخوات في مختلف أرجاء هذا الوطن لتبرير ادعاء ساذج وغبي لا وزن له سوى خلق العنصرية الخطيرة، وهي كلها أمور تؤدي لنتيجة التفوق في العدد وحده، وهذا ما يجب منعه بشكل كامل، وهو ما يبنى على أساسه منصة لا قائد فيها سوى أمّة الشعب، دولة الإتحاد.

بموجب الدستور الجديد، سوف تكون القوانين سارية المفعول دون تدخل ضروري من جانب الولايات؛ إذ أنها القوانين التي سوف تعتمد على أكثرية الأصوات لوحدها، في الكونغرس. وبالتالي فإنّ كل صوت، سواء كان صوت ولاية كبيرة أو صغيرة، غنية أو فقيرة، أقوى أو أضعف من غيرها، فسوف يكون له وزن مساوٍ وفعال مع الولايات الأخرى، وسيكون لها الصوت النهائي في قرارات عديدة ستتطلب تصويت واحد إضافي فقط لإعلان القانون المُناقَش. وأيضاً فإنه بالأسلوب نفسه الذي سيتم به التصويت في كونغرس الولاية، من قبل ممثلي المقاطعات والبلديات، وسيكون له منها مساواة محددة في القيمة والتأثير، لو كان هنالك أي اختلاف في القضية لكان ينبع من الاختلاف في التصرف الشخصي لمثل الفرد، أكثر من كونه اعتبار لاستيعاب رقعة المقاطعة التي جاء منها.

بصورة عامة يمكن أن نشير إلى موضوع هام له علاقة بممثلي البلديات، فعلى أي أساس سيتم تمثيل هذه البلديات؟، كما أشرنا في أوراق آنفة أنّ آلية التمثيل سوف تختلف من كونغرس ولاية لآخر في الولايات جميعاً، وإذا تجاوزنا الفرق بين الولايات الصغرى والأخرى الكبرى نشير إلى آلية اختيار عدد الممثلون للولايات: سيكون لكل ولاية آلية خاصة في اختيار الممثلون، فسيكون لولاية ما آلية سيتم على أساسها اختيار نائب واحد لكل مئة ألف (100,000) مواطن؛ وفي ولايات أخرى قد يتم اختيار ممثل واحد لكل سبعين ألف (70,000)

مواطن؛ وفي ولايات أخرى قد يتم نقلها لممثل واحد لكل خمسين ألف (50,000) مواطن وهذا الأخير أدرجناه كمقترح وتوصية للولايات النائية. وهذا يؤسس الولايات لتكون متوافقة بشكل ما مع بعضها البعض، فالولايات ذات الكثافة العالية يمكن أن تتبنى آلية لاختيار ممثل واحد على كل مئات الآلاف من المواطنين؛ والولايات قليلة السكان يمكن أن تتبنى آلية لاختيار ممثل واحد على كل عشرات الآلاف من المواطنين. هذه توصية مهمة جداً يجب على الناس العلم بها، لأنّ نسبة الممثلون عن السكان لا يجوز أن تبقى نفسها، حيث يكون عدد السكان كبيراً حيث عددهم صغيراً، فلو تم تنظيم الممثلون في الولايات قاطبةً على أساس ممثل واحد على كل مئة ألف (100,000) مواطن (هذا مثال فقط) فإنّ البلديات قليلة السكان في ولاية سبها أو أي ولاية أخرى سيعانون جداً، وسيكونون قليلي الحضور في كونغرس ولاياتهم. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإذا أنخفض ممثلي الولايات ليتحول لعشرة (10) ممثلين لولاية ما مقابل ممثلين إثنين (2) لولاية أخرى، فإنّ هذا سيخلق كيان فيه ربح تشريعي لولاية واضحة، فيجب عليكم احترام الإخوة والأخوات في البلديات الأخرى التي قد يكون سكانها ضئيلاً، فإنهم مواطنون أيضاً ويجب بالتالي إشراكهم في العملية الانتخابية، ويجب أخذهم بالاعتبار في سياساتنا.

نَعَم، إجابةً على السؤال الغريب الذي يلفظ حصراً: ماذا عن النساء؟، فإنهم سيُنتخبون أيضاً، وربما قد يكونوا محدودون، ثلاث (3) نساء مقابل عشرة (10) أو حتى مئات الرجال، ولكن فأيها النساء لا تخفن، فإنّ هذا النظام سيكفل لكُنّ التعليل بأن الصوت الأعلى سيؤمن لكُنّ التمثيل والصوت والأكثر القيمة والمقام في البلديات التي ستمثلونها، فإنّ وقوفكن كجدار للدفاع عن حقوقكن سيبني تأثيراً معاكساً يحفز ويؤثر في النساء الأخريات في البلديات الأخرى في الولايات المختلفة على الانتخاب، والأكثر التوعية فيما يتعلق بانتخابكن، بحيث تثقف الفتاة والشابة والمسنة المواطنة في كافة أنحاء الوطن لتعلم أنّ نساء الوطن هن خيرٌ له (وهُن كذلك سواء الآن أو الماضي). وأيضاً فإنّ الإجابة الأخرى على هذا التساؤل هو أنّ عدد الرجال والنساء في الكونغرس والحكومة سيكون ضروري جداً لتشكيل نظام صحي يخدم الجميع، والأكثر يضمن التشاور الحر والمناقضة، ويحترز ضد حصول الرجال على أغراض السلطة المطلقة التي تؤثر على الجميع، فنحن الرجال لدينا خبرة خطيرة مع الحكم[115]. وهو ما يفتح لنا نظاماً لا يقصي عينة معينة، بمَن فيهم الأمازيغ، فهذه الإجابة لا تشمل ضمان مناصب

[115] من أقاموا الأنظمة الديكتاتورية والديموقراطية والأنظمة الأخرى باختلاف أنواعها هم الرجال، الفاسدين والطيبين مَن حكموا عبر التاريخ هم الرجال.

النساء فحسب، بل حتى مناصب الرجال أيضاً، للأمازيغ الذين قد يواجهون العنصرية في مقاعد الكونغرس، فإنّ هذه العنصرية ستفشل وسيقف ضدها الجمهور العظيم لدولة الولايات المتحدة الليبية، فكل هذه المجالس كبيرة العدد فيها شخصيات تشكلوا وسيتشكلون لأجل عاطفة بناء الوطن، المبنية على منطق العقل السليم، فكل مواطن فيها سقراط لبلديته، في ظل مجلس أثينا، فإنّ بلديته بخاصة البلديات الأمازيغية ستكون على رأسه، وأي نقدٌ لها سيقف دفاعاً عنها، فإنّ هذه الأسباب هي التي شيدت وأسست هذا النظام.

ومن الضروري أن نستذكر الملاحظات التي لفظناها فيما يتعلق بنظام الانتخابات كل سنتين، فالسبب نفسه الذي جعل سلطة الكونغرس محدودة، والمراقبة على كونغرس الولاية، تبرر تكراراً أقل للانتخابات مما قد تتطلبه سلامة الشعب، وبعضهم يفترض الحذر من أن يكون أعضاء الكونغرس أقل عدداً، مما لو كانوا يملكون كامل السلطة التشريعية، ولا يخضعون لأية مراقبة غير القيود العادية على الكونغرس نفسه. ولكن فإننا نلفظ لكم أنّ العدد الذي سيتألف منه الكونغرس، عند تأسيس دولة الإتحاد، سيكون نفرٌ قليل، وخلال السنوات المستقبلية، سيحدث إحصاء عام، يمكن على أساسه رفع العدد، بحيث يمثل كل ربع من دولة الإتحاد، بما يضع حداً لجميع المخاوف التي يمكن أن تنشأ من صغر عدد المجلس. ولكن فإني أعتبره موضوعاً مفروغاً، وهو أنّ زيادة عدد الممثلين يمكن أن يتم على طريقة يذكرها الدستور، ولكن فإنّ السؤال الحقيقي: هل العدد الصغير، كترتيب مؤقت عند فترة التأسيس، سيكون خطراً على الحرية العامة؟ هل سيكون نفرٌ قليلاً في الكونغرس مستودعاً أميناً لسلطة محدودة تُجيد حراسة التشريع للولايات المتحدة الليبية ككل؟ ولكن فإني لا أعلم بالغيب، فهو يقع على انطباعات وتصرفات الشعب والقضايا التي سيهتم بها، فإني لا أعلم ما هي القضايا التي يمكن أن تحرك الشعب طوال فترة التأسيس، ولا طريقة تفاعله معها سواء بالإيجاب أو بالسلب، فهي كلها مبنية على مبادئ ممزوجة من طبيعة سياسية تختلف من طبقة لأخرى من الشعب، مثل الفرق بين المتعلم والغير متعلم، فكل نفرٌ يرى الدولة ستؤسس على قضية معينة، وكل ألفاظهم صائبة وخاطئة في نفس الوقت، فصحيحٌ أنّ دولة الإتحاد ستؤسس على أساس الدفاع ولكن نخطأ القول أنها ستؤسس حرفياً على أساس الدفاع، وصحيحٌ أنها ستؤسس على أساس فتح علاقات مع الجار ولكن نخطأ القول أنها ستؤسس حرفياً على ذلك الغرض وهكذا، فهنالك قضايا عديدة ستؤسس عليها الدولة، وكلها صائبة وخاطئة في نفس الوقت، وهي كلها قد ترسم رجال ونساء لهم تطلعات لولايات متحدة ليبية مختلفة تماماً، ولكن فإنهم كلهم سيكون لهم بيان وحيد وصريح سيصرخون فيه جميعاً بأننا الولايات المتحدة الليبية، وهذا وحده يرسم في داخلي التصور الأبدي لدولة وطنية نحب الوطن لأجلها، ونصرخ باسمها كل يوم برغم اختلاف المطالب والنوايا والقضايا، وبالرغم من أنّ هنالك من سيشتمها

ومن سيدعس على عَلَمها، وبالرغم من أنّ هنالك من سيخونها، إلاّ أنّ جميعهم استخدموها واستفادوا منها، وهذه حقيقة يجب على الجميع العلم بها، فهي المقام الذي سيجتمع فيه الجميع للتحدث معاً برغم صداقتهم أو عداوتهم، فهذه هي دولة الولايات المتحدة الليبية.

**التحزب والتشكل السياسي الوطني**

من صريح المنافع العديدة التي تشمل الولايات المتحدة الليبية هي نزعتها المتواصلة لكسر دائرة العنف في التحزب والانقسام، شاملاً آليات السيطرة على ذلك. إنّ عدم وجود هيكلة واضحة لطريقة التحصل على السلطة تؤدي للظلم والفوضى التي دائماً ما تنتقل للمجالس السيادية بكل سهولة، فهي أمراض مميتة لأنظمة الحكم الديكتاتوري، حتى هلكت وانتهت، حتى ولو بقت لعقود. إنّ أعداء الإتحاد في شكل مشروع الولايات المتحدة الليبية ينتقدونه إمّا لإثنين رئيسين فيما يتعلق بالأحزاب: الأولى، نقطة وجود حزبين إثنين أو ثلاث فقط فيكرهون النموذج بشكل من الانحياز غير المعلل نظراً لأنهم يريدون أحزاباً أكثر فأكثر، وبعضهم ابتغي السماح لمئات الأحزاب بالعمل تحت ظل الولايات المتحدة الليبية بعلل قد تبدو لهُم موضوعية، بشكل يضمن للولايات المتحدة الليبية أن تستوفي الجميع وليس البضع؛ والثاني أفادوا بتذمرهم وشكواهم من فكرة الأحزاب، فقالوا لنا أنّ الأحزاب في بلادنا اليوم غير موثوقة، وعملها تحت ظل الولايات المتحدة الليبية قد يخلق خطر الانشقاق والعنف بين الممثلين، نظراً لأننا لم نعتاد على أنظار الدول الديموقراطية والشعبية كالولايات المتحدة الليبية، ولكن فالاثنان يتفقان حول نقطة هامة، ألا وهي التنافس الحزبي، فهي كلها منافسات قائمة على أساس الحكم، وضمان حقوق الحزب الأضعف، ولكن فإنّ القوة الأكبر والمشاركة هنا تكون في شكل الطغيان للحكم أو النية بذلك، وهي شكاوي صادقة. فلو أمعنا مراجعة بناءاً على حسن النية، لوجدنا أنّ همومنا اليوم قائمة على عدم الثقة في حظنا، فإنّ شعور عدم الثقة المتزايد يعني بالتخوف على الحقوق الخاصة، التي كل يرى أنها مهددة من طرف إلى آخر في هذا النموذج، وهي كلها نتائج لعدم الثبات والظلمات التي واجهت النفس الحزبية في بلادنا اليوم.

إنّي أفهم أنّ كلمة "حزب" تعني مجموعة من المواطنون الذين قد يكونون أقلية أو أكثرية من الشعب، لديهم دوافع مشتركة في شكل مشاريع أو برامج، يُريد الحزب تحقيقها ولكن في شكل وعود للناس وذلك إذا أنتخب هذا الشعب ذاك الحزب، فهي علاقة قائمة على المصلحة الجماعية، فالحزب قد يرى أنّ بناء المؤسسات الاقتصادية أهم لتحسين الاقتصاد، وقد يرى أنّ بناء المستشفيات جلل من جهة لتحسين الرعاية الصحية، ومن جهة أخرى قد يرى أنّ تحسين العلاقات الخارجية أقلق لتحسين تعاملات وعلاقات الدولة، فهي وكما ترون أيها السادة مشاريع وبرامج تعني بالجميع وليست لشخص وحيد، بل هي مبنية على نتائج تعني بالكل، وهي كلها جوانب تلعب

في حسنات الأحزاب بصفة عامة. أمّا الشرور الحزبية فهي تكون في شكل النية في الحكم، أو استخدام صوت الشعب للوصول للسلطة أو السيطرة عليها، وهي شرور تعني أيضاً بالكل، ففي الحسنات الأولى قلنا إنّ الأحزاب تعني بمشاريعها مصلحة الكل، وأما شرورها فهي أيضاً تؤثر في الكل، فإذا كان الأول يعني بالإيجاب عموماً، فإنّ الثاني يعني بالسلب أجمعاً. ولكن فما هي أساليب معالجة شرور الأحزاب؟، هنالك أسلوبان بصفة عامة للسيطرة على الشرور المتعلقة بالأحزاب في ظل الإتحاد، أولها هو استئصال الأسباب المؤدّية لهذه الشرور، وثانيها هو السيطرة على نتائج وأثار هذه الشرور.

قد يكون نظر بعض السادة المحترمين من الشعب الليبي في أنّ الأحزاب ضارة ولا تفيد الدولة، إلاّ أنكم مخطئون، فإزالة الأحزاب يعني تدمير الحرية، فالحزب هو المواطن، فهو الفرد، فكل مواطن له آراء ويرى كيفية الحصول على حقوقه من منظور مختلف عن غيره، فقد يكون البدوي مهتم ببناء مزارع أكثر، وقد يهتم الشاب المهندس بتشييد بنايات وابراج أكثر، وينضمّا في النهاية لأحد الأحزاب لتحقيق مشاريعهم أو مساعدة زملاءهم في هذه الأحزاب لتحقيق تلك الأهداف، فهي كلها أهداف تختلف من مواطن لآخر. إلاّ أنّ القول الأساس يكون في شكل أنّ العلاج الذي يمكن أن يسيّر الأحزاب على خارطة طريق تعني بالكل وفقط العموم هي عن طريق الحرية، فإنّ الحرية كالنار، تشتعل وتزداد احتراقاً إذا لم يكُن هنالك الهواء، الأحزاب هي الهواء، ففي الدول الديكتاتورية لا وجود لأحزاب، فالنار تشتعل أكثر فأكثر وتنتج في النهاية لثورة هائلة لن تهمد في يوم وليلة، ولكن ففي الدول الديموقراطية فنسبة الهواء والنار مستقرة وتعني بالسلام، فالهواء في شكل الأحزاب الوطنية والنار في شكل الحرية متماثلان مع بعضهما البعض. في هيئة تؤدي لنشأة مصطلح الحياة السياسية، وهي مصطلح يعبّر عن الحياة التي فيها الفرد مساهم في هيكل دولته السياسي، فالرئيس لا يعلم كل شيء، وسيناتور مجلس الشيوخ أو النواب لا يعلمون بكل ما هو يقتضي الأمر لتحقيق الاستقرار المالي أو الأمني أو غيره، فهي كلها تختلف من منظور كل شخص وآخر، فكل شخص يرى رأيه الخاص فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار للدولة بأي شكل كان. وهو يعني أنّ الحكمة في الحياة السياسية أن يكون الإنسان خطّاء، وبالتالي له الحرية في أن يتعلم، ففي الأنظمة الديكتاتورية العقيد الرجعي هو الذي يخطأ على حساب موت الآلاف ومئات الآلاف والملايين وعقود من المجاعات والتخلف وغياب التعليم في الدولة، ولا زال لا يتعلم، ولكن ففي الدول الديموقراطية فهنالك أحزاب تعمل في الدولة الديموقراطية لمعرفة الحلول للمشاكل بمختلف أنماطها وألوانها، ففي الولايات المتحدة الليبية فالحزب الجمهوري يعني بالحلول المذكورة في هذه الأوراق، وهي كلها حلول ستُخطأ حتماً ونقولها لكم بياناً، إلاّ أننا نعلم أنها ستُخطأ ولكننا سنتعلم منها، فهذه هي الحياة السياسية يا سادة، كلنا

مواطنون مساهمون في أحزاب نعمل في شكل متفاوت في القدرات والمواهب والمشاريع والرؤى، ولكن في شكل يضمن أن تكون هذه القدرات تعني وفقط تعني بفائدة الوطن والمواطن. إنّ العلات الكامنة وراء التّحزب هي أسباب موجودة في طبيعة الإنسان، ويمكنكم عيانها في كل مكان، فهي كلها لديها نشاطات يحاول الفرد فيها السيطرة على جزء منها، بدرجات مختلفة، وهي ذاتها الذرائع التي تحرك إنسان اليوم ولكن في شكل ثقافة مركّبة ومجتمع متقدم، فنحن في الولايات المتحدة الليبية لدينا سبع ولايات مختلفة مساحتها الكلية مجتمعة مهولة، ولذلك فإنّ كل شخص يريد أن يُعلن عن مشروعه الخاص به كما فعلنا نحن، فأنتم تقرأون هذه الأوراق التي هي جزء من فكرة أو مشروع طرحناها في شكل برنامج حزبنا، فكما ترون فهي موضوعات متحمسة حول جزئية معينة ألا وهي المساهمة على المستوى الحكومي وغير الحكومي لبناء الأمّة، وهي كلها موضوعات تتعلق بالتأملية التطبيقية للرؤى الحزبية المبنية على المشاركة في بناء الدولة.

إنّ شاكلة الحزبين الإثنين أو الثلاث في الولايات المتحدة الليبية تعني بحمايتكم، فإنّ البلاد اليوم منقسمة لوجهات رأي مختلفة، منها وجهات الرأي الخطيرة كالمتعلقة بالجماعات الدينية كالإخوان والحكومات المركزية ووجهات الرأي الأخرى التي تريد إرجاع الجماهيرية وغيرها من وجهات الرأي الخاطئة، فإننا حتماً نحترم وجهات الرأي، ولكن فهذه الأفكار بالذات لن تؤدي سوى للضرر بالوطن والمواطن، وهي كلها تدور حول تقسيم الناس، وتعني ببثّ شعور البغضاء بينهم، وتضايقهم وتعني باضطهادهم. ولذلك فإنّ الولايات المتحدة الليبية تعني بإنشاء حزبين أو ثلاث فقط، يتعاونون في خدمة الصالح العام، والثمن هو قوة الناس، ففي الولايات المتحدة الليبية لا وجود لحزب ديني يعني بالحكم الإسلامي، فنحن مسلمين سلفاً، ولا وجود لحزب مركزي يدعوا لإلغاء الفيدرالية بحجج التقسيم والانفصال الباطلة، وغيرهم الذين يُعتبرون أصحاب لمشاريع غابرة ووهمية لن تؤدي سوى لمشاريع غير ودية تعني بالدمار والتقسيم، فهي مؤذية.

إنّ الشعب الليبي مسلم وليس مسيحي أو يهودي، وإنّ الولايات المتحدة الليبية دولة اتحادية تعني بالتوحيد والوحدوية ولن تؤدي للتقسيم، فأمّا القضية الرئيسية التي يجب على هؤلاء الاهتمام بها هي المتعلقة بالبنية التحتية والاقتصاد والأمن والشؤون العسكرية الأخرى، فهي قضايا رئيسية جللة تؤثر على دول العالم كافةً بدون استثناء، سواء كانت دول إسلامية معتدلة، أو متشددة، أو دول مسيحية، أو علمانية، فلذلك فإنّ صالح الإتحاد يعني في وجود حزبين أو ثلاث يركزون على هذه القضايا لأنها ذروة الإصلاح. وبحكم الضرورة وبما أنها جزء من أنظار الدول المتحضرة، فهي وبسبب اختلاف المشاعر المتعلقة بكيفية تحقيقها تمايز لآراء مختلفة، ولذلك فإنّ هذا سيخلق مصالح متنوعة ومتشابكة ولكن على أساس هذه المشاريع، فالأحزاب الدينية والمركزية تخلق انقسام الشعب بين نفسه، فالأحزاب الدينية تحرّض الشباب على تكفير بعضهم البعض وفتك بعضهم البعض

والإرهاب، والأحزاب المركزية يساهمون في الفساد واضطراب الوضع وعدم الإصلاح، عكس عندما يكون الشعب منقسم حول موقع نقطة انطلاق مشروعات دلتا ليبيا، أو الأطوال النهائية لأبراج بنغازي وسبها أو مساحات الموانئ والخلجان في مصراتة وسرت وغيرها من المشروعات.

فأمّا للقضايا الجوهرية لأحزاب اليوم، وبخاصة الأحزاب الدينية، فلا يجوز لأحد أن يكون قاضياً على الإنسان فكلّ إنسان مُخطأ، ولا يجوز تكفير الشعب فقط لعدم رضاه بإتباع مصالح تركيا، فالإسلام الحقيقي حثّنا على البناء وتعزيز الكرامة وليس الحطّ من درجتنا والفعل كالأرقاء والتبّع، فالممالك الإسلامية لا زالت مصدر فخر لنا، أمّا فالعثمانية فهي مسألة لا زالت مشكلة عظيمة ويجب على تركيا الاعتذار لنا فيها. فهذا من جهة، وأمّا المدّعين من هذه الأحزاب التي تقول أنّ مجتمعنا في انحطاط ديني مستمر، فهذه ليست القضية الأساس فهُم يحبون اللعب على هذه الألفاظ، فعندما يسمع الشعب الليبي أنّ ديننا في خطر فهو يتوتر فعلاً، وهذه نقطة تلعب عليها هذه الأحزاب، وتعني باستغلال الشعب، وبل الأكثر فهي تغيّبه عن حقائق الأمر الواقع، فالأحزاب لا زالت تؤثر في طريقة نظر الشباب للمشاكل التي تحيط بنا اليوم، فتغيبهم عن مشاكل البنية التحتية والمشاكل الاجتماعية الأخرى ويقولون للشباب أنّ مشاكل البلاد اليوم هي مشاكل ذات علل دينية، ولكن فإذا كانوا عقلاء فعلاً سيعلمون أنّ الوضع الاجتماعي المتأزم والطبقة الاجتماعية المنهارة بسبب هيكل الدولة الباطل البطّال هي العلل المنفردة والوحيدة للجرائم وليس بسبب "غياب الدين"، فَمَن يحكمون السلطة اليوم هم مسلمين، والفاسدين في الحكومات ليسوا ملحدين أو مسيحيين فهُم مسلمين بأسماء عربية، أين هي "المشاكل الدينية" التي يدّعونها هؤلاء الملفقون؟ هذه الأحزاب الدينية من جهة، تلعب النرد على تغييب عقل البسطاء من الشعب. يجب على العالم العربي والليبيين جميعاً أن يفقهوا أمراً شديداً مفاده أنه إذا لم يتم تجريم وإدانة "الإسلام السياسي"، فإننا لن نتقدم ولو خطوة واحدة للأمام كعرب أو كليبيين سواء في وطننا أو في أي بلاد عربية أخرى، فتبّع الإسلام السياسي قوم متطرفون وخطرون والأكثر أنهم لا يؤمنون بالشراكة مع الآخر فهُم يعتقدون أنهم وكلاء لله والرسول ﷺ خصوصاً الإسلام السني السياسي الذي هو متورط في دعم داعش وأنصار الشريعة وطالبان وأكثر من منظمة إرهابية في جميع أنحاء العالم، فجميع الأحزاب السنية دعمت ولا زالت تدعم هذه الجماعات الإرهابية لحين اللحظة، ففترة بداية تأسيس داعش فإنّ أول من دعمه ومن روّج له للناس هم الأحزاب السنية، هذا ناهيك عن أنهم المتورطون الأسبق والأساسي في قتل واغتيال أفراد الشرطة والجيش والميلشيات والناشطين والصحفيين والخبراء والباحثين، ويتم أمر القتل أو الاغتيال عن طريق "فتوى" سرية أو علنية يصدرها "شيخ"

عضو في هذا الحزب يراه أعضاء الحزب كشخصية حرامة[116]، تمرّ هذه الفتوى للجهلة والسذج والمرضى عقلياً والخطيرين على المجتمع[117] من البشر الذين لديهم السلاح الذين لا يعلمون من سيقتلون إلاّ أنه "كافر" أو "مرتد" (وفي بعض الأحيان الحجة بدون إثبات أنّ الشخص "يهودي" فتصدر فتوى بقتله بدون دليل) ولكن فيحدسون أنهم بقتلهم لذلك الإنسان سيدخلون الجنة، أو عن طريق تفجير أنفسهم أو ما شابه في المولات التجارية أو أي مؤسسة تابعة للدولة/للدول أو أي مبنى تابع لشركة وطنية أو أجنبية، وهذه الادعاءات شاملة كافة الأحزاب السنية بدون استثناء، والإسلام الشيعي السياسي الذي هو متورط في دعم جماعة الحوثي وحزب الله الإرهابيين (متاجري القضية الفلسطينية ومهددي الأمن اللبناني واليمني)، فهُم بشر يعتقدون أنهم يملكون مفاتيح السماء ويظنون أنّ لحاهم (لحيتهم) والفطريات أعلى أجبنتهم ستكفل لهم الدخول للجنة، فنجدهم يحرمون ويحللون ما يصح ومالا يصح لهم، والأكثر يظنون بعقولهم الساذجة والصبيانية أنهم لهم الحق بفرض إدارة شؤون الأرض علينا وعلى غيرنا، بل الأخطر أنهم يظنون أنّ إمامتهم وشيوخهم يحق لهم حكمنا بدون انتخابات أو اقتراعات (تنصيب مباشر)، هؤلاء البشر هم خطر على المجتمع الليبي والعربي والعالمي، ويجب تجريم وإدانة أفعالهم، ويجب على الشعب أن يكون ضليع بخبثهم وأساليبهم في التجارة بالدين، فإنّ دين الأمّة يعتبر ديناً للأمّة بأكملها، ولكن فهذا البيان لا يخرج منه اللفظ بأنه يصح استخدامه سياسياً، لأنه إرهاب والأكثر استكبار، ومن لا يتفق مع هذا اللفظ لا جدال معه لأنّ البيان واضح وصريح، فإنّ من لا يتفق: فإما ساذج مغسول الدماغ، وإذا كان مثقفاً ولو حاصلاً على الماجستير أو الدكتوراه فيجب الحذر منه لأنه خبيث كالطاعون (كلامه لابد أن يحوي فجوات، في شكل دعم لأيدولوجية محددة جداً، وهؤلاء عملاء لصوبين: الإرهابيين، والأجانب)، أو

---

[116] مقدس أو محظور قذفه، بمقام صحابة الرسول ﷺ.

[117] العديد من الإرهابيين مرضى عقلياً بخاصة المتعلمون أو ذوي الخلفية المتعلمة، فأصحاب الخلفية العلمية نفرين: 1. إمّا متعلم إرهابي يستغل جماعته لتحقيق رغباته كالحصول على النساء والأموال والطاعة؛ 2. والمتعلم الإرهابي المريض عقلياً (المختش)، وهو النفر الذي لا يؤمن بالعلم بالرغم من أنه كان إنساناً متعلماً وناجحاً في حياته السابقة (دكتور، مهندس، إلخ...)، إلاّ أنه أنحرف بسبب التأثير النفسي العكسي الذي حصل في حياته السابقة، وهؤلاء المرضى عقلياً هم النفر الذين عنّفوا في طفولتهم، ومَن عانوا من النفي (الاستكراد) العائلي، والجلسات الدينية الإجبارية والمطوّلة (التي بعضها يغيّب الطفل عن الاهتمام بدراسته المدرسية) والتعنيف الناشئ بصددها، بخاصة التعنيف إذا ما نسي الطفل سورة أو آية فيعنف بشكل وحشي وغير إنساني (هذا جرم ضد الطفل)، أو المشاكل العائلية الأخرى التي تعاني منها الدول العربية بشكل خطير، وهي كلها قضايا يجب أن تجرّم لأنها عوامل تنشأ وتؤسس إنسان إرهابي ومريض عقلياً، وقد تصنع إنسان يمقت الدين للنخاع (ملحد متطرف)، فهي تخلق إنسان إرهابي بشكل عام سواء كانت النتيجة مسلم إرهابي أو ملحد متطرف أو أي اتجاه أيديولوجي قد يأخذه هذا النفر في شبابه أو شيخه. وكثير من الجامعات تدرج الإرهابية كمرض عقلي.

أبله، أو إرهابي مؤدلج خطير يجب القضاء عليه إمّا ببطشه، أو سجنه، أو علاجه في مصحة للأمراض العقلية. فأمّا المركزيين، فهل لدينا ما نقول في حقّهم شيئاً لم يقولوه غيرنا من الخبراء؟ إنهم فئات مدافعة عن المركزية ويناقشون حول موضوعات مزدحمة بالمغالطات المنطقية حول كيف أنّ الفيدرالية ستؤدي للانفصال، هؤلاء المركزيين ليس لدينا ما نقول فيهم لأنّ عارهم مسموع من أميال بعيدة.

إنّ الأحزاب العظيمة الحقيقية التي تتمثل فيها النخوة تقوم على أساس مشاريع للقيام بالدولة، فمشاريع القيام بالاقتصاد ستؤدي لتحسين الوضع الاجتماعي، وستحمي الأطفال من الشوارع الرديئة، وبالتالي ستعزز المستويات الاجتماعية لهؤلاء الأطفال كثقافة الاحترام والآداب وتطوير اللسان والاهتمام بالدين والفعل بالتي هي أحسن، والعمل في ظلّ دولة تضمن لهم عدم التعرض للمخدرات والكحول المضرّة بهم، التي ستؤدي بهم لاحقاً للسجن والانحراف، أترون أيها السادة كيف أنّ هذه القضايا هي التي سببت انحراف الناس؟ أم أنكم لا زلتم ترون أنّ مشكلة البلاد اليوم هي في غياب تطبيق الشريعة؟، وفان مشاريعنا هذه ستحسّن حتماً من المستوى الديني للشباب الذين يبطلون عن الصلاة فقط بسبب العمل الطويل المُجهد، والنفسية الكئيبة التي تؤدي بهم للانتحار، وسوء الغذاء وغياب الأمن الغذائي بسبب الفقر ما يؤدي للسرقة والسطو، وتناول المخدرات والكحول بسبب الضياع الاجتماعي بخاصة في أوساط الشباب، أليست هذه كلها أسباب يجب أن نركز عليها جميعاً؟ أم أنّ الأهم هي أسبابهم الباطلة والوهمية. إنّ هذه اغراءات يجب على الشعب العمل بها، وهي شؤون تعني بالقيام بأحزاب تعني بمراعاة الوطن والمواطن، وليس العبث به لغايات كاذبة بشكل يخلق مصالح متضاربة لقضايا ليست موجودة أصلاً، فهَل بناء المساجد أهم من بناء المستشفيات؟ هل زيارة المبتورين للمساجد أهم من علاج أمراض السكر والضغط؟ في كل مدخل شارع يوجد مسجد، هؤلاء المهتمين بجمع تبرعات الفقراء لبناء المساجد في شوارع غير نظيفة تملؤها ألسنة السب والشتم والنميمة التي انتشرت حتى بين الشيوخ والدعاة، هل هذه هي فعلاً روح الإيمان لديهم؟ إنّ هذا الاستنتاج يعني بمخالفة الأحزاب الدينية ويحرّم عليهم استغلال دين الأمّة سياسياً في الإتحاد، ويلغي الأحزاب المركزية بآثارهم الرجعية، إنّ الإنقاذ يعني بالمشاريع التي تستهدف الجميع، المشاريع الأصيلة وليس المشاريع الوهمية والمزيفة التي تقوم تحت الأقنعة لاستغلال الشباب والأطفال.

يجب على السادة الكرام أن يعلموا أنّ الأحزاب مهمة جداً أثناء عمليات تشكيل مستقبل الأمّة. ولذلك فإنّ الولايات المتحدة الليبية ستتطلب كدولة ديموقراطية لزوم حضور أحزاب سياسية قوية وفعالة لضمان الحكم الرشيد في الإتحاد، بما يضمن القيام بالإصلاحات الحقيقية. ومن المتوقع أن تلعب الأحزاب السياسية دورًا حاسمًا في إقامة هذا النظام الجديد والأهم الحفاظ عليه، وتمثيل مصالح الشعب، وتوفير الخدمات العامة

الأساسية. يجب أن يكون لهذه الأحزاب السياسية برامج حزبية متميزة تعالج القضايا المحرجة في البلاد، مثل النمو الاقتصادي والأمن وحقوق الإنسان والعلاقات الخارجية. ولكن فيجب أن يكون ذلك في ظلّ وجود نظام حزبين أو ثلاث فقط، وضمان أن تكون أهداف هذه الأحزاب بما يخدم المواطن فقط وليس في شكل مشاريع لتغيير الدستور أو التأثير في المجالس التشريعية، فهذه الأحزاب يجب أن توجد في ظل مشاريع اقتصادية وثقافية واجتماعية تخدم جميع الناس، وليس المشاريع التي ستؤدي للاستقطاب السياسي الضار والتشرذم وانعدام القانون.

في الولايات المتحدة الأمريكية، كان ولازال نظام الحزبين أساسيًا في خلق شعور بالاستقرار على مر السنين. يبسط هذا النظام العملية الانتخابية من خلال توفير خيار واضح بين مَثَلين سياسيين مميزين فقط. يلعب هذا التبسيط دورًا حيويًا في تطوير الخطاب السياسي والوحدة الوطنية. يمكن لنظام مماثل لحزب جمهوري وديموقراطي أن يوفر الاستقرار في الولايات المتحدة الليبية. ويمكن للسادة الأحزاب في البلاد اليوم أن تتحد في الحزب الجمهوري تحت المشاريع المنصوصة في هذه الأوراق بما يخدم الغايات الأساسية لقيام الإتحاد، ويمكن للنظراء سواء كانوا في شكل حزب ديموقراطي أو غيره أن يعملوا على مشاريع مشابهة في شكل خارطة تخدم الشعب الليبي جميعه، فسيؤدي توحيد الأحزاب السياسية في ظل حزبين أو ثلاث إلى الحدّ من التشرذم السياسي وتعزيز الاستقطاب الانتخابي في الإتحاد. كما أنه سيعزز فعالية دعوة الأحزاب السياسية وسيحسن قدرتها على تحقيق أهداف جدول أعمالها وبرامجها المتعلقة بها. كما سيعزز نظام الولايات المتحدة الليبية الحزبي في ظلّ وجود حزبين أو ثلاث المنافسة الصحية، مما يسمح للشعب الليبي بالاختيار بين رؤيتين أو ثلاث للبلاد فقط، وليس مئات الرؤى أو آلاف المشاريع التي ستؤدي حتماً للتشرذم. سيضمن هذا النهج أن يكون لكل حزب برنامجه الواضح وأيديولوجيته الخاصة، مما يضمن فهم الناخبين لقيم كل حزب في الإتحاد.

أمّا خطة تكوين جماعية الحزب الجمهوري عن الولايات المتحدة الليبية (the Republican Party) فهو مشروع لحزب قومي جمهوري مكوّن من 105 مبعوث بإجمالي خمسة عشر ممثل جمهوري بالتساوي عن كل ولاية ليبية. تشمل خطة الحزب الجمهوري تكوين حزب وحشد يعلن عن مشروعات الولايات المتحدة الليبية ويقود مشروعها "مشروعات خطة ليبيا الشاملة" ويحمل في داخله روح الولايات المتحدة الليبية الشرفية، ويحمل الولاء المطلق لها ويعمل على إعلانها في كل وثيقة سياسية تحمل اسمه باسم اعتباري وخاص في شكل "الحزب الجمهوري عن الولايات المتحدة الليبية"، ويبدأ بخمسة عشر عضواً عن كل ولاية، وإذا لوحظ النجاح الملحوظ حسب البرنامج

الفيدرالي فقد يشمل في المستقبل[118] 175 عضواً جمهورياً مستقلاً، يحملون الولاء للولايات المتحدة الليبية وينادون لتطبيق الدُومَـــلْ في عموم أراضي الإتحاد، والنجاح الملحوظ في هذه الظرف قد يشمل أيضاً قيادة الحكومة الجديدة ووصول إحدى الشخصيات الجمهورية لقيادة الولايات المتحدة الليبية، في شكل رئيس الدولة نفسه والمشاركة بنسب عظمى في المجلس الليبي، وهي ظروف تُشترى بثقة الشعب في الولايات المتحدة الليبية ومشروعاتها الشاملة. وإذا تم بالفعل تطبيق الولايات المتحدة الليبية ونجاح مشروعاتها على مختلف المستويات، فإنّ الفضل الأسمى سيرجع لهذا الحزب الجمهوري، وسيتذكره الشعب الليبي وسيُخلّد حتماً في التاريخ الوطني والدولي في شكل أفراد أنجحوا بناء الدولة وأخرجوها من مضيق المآزق.

| مقاطعة طرابلس | مقاطعة الزاوية | ولاية الجبل الغربي | ولاية مصراتة | ولاية سبها | ولاية الجبل الأخضر | ولاية بنغازي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 15 | 15 | 15 | 15 | 15 | 15 | 15 |
| 4 عضو - مندوبي الولاية لشؤون المنهج الفيدرالي الانتخابي (FED). | | | | | | |
| 2 عضو - مندوبي الولاية لشؤون المنهج الأمني العسكري (5+2). | | | | | | |
| 3 عضو - مندوبي الولاية لشؤون المنهج الاقتصادي (خطة ليبيا للتنمية الشاملة). | | | | | | |
| 3 عضو - مندوبي الولاية لشؤون وثيقة الدستور الجديد. | | | | | | |
| 3 عضو - مفتيي شؤون الولاية الاحتياطية. | | | | | | |
| **105 عضو جمهوري اتحادي.** | | | | | | |
| على أساس: خمسة عشر ممثل. | | | | | | |
| **تأليفية مندوبي الحزب الجمهوري** | | | | | | |

**جدول 2 - توزيع المندوبين عن الولايات الليبية**

وأمّا أخيراً في هذه الورقة، سيكون دور الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الليبية حاسمًا في تشكيل مستقبل الإتحاد. وكما ذكرنا فمن شأن نظام الحزبين الموحد أن يبسط العملية الانتخابية، ويعزز المنافسة الصحية، ويعزز التواصل السهل بين الأحزاب السياسية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تظلّ أيديولوجيات الأحزاب السياسية

[118] راجع: أوراق البرنامج الفيدرالي (الفيد) بأوراق الولايات المتحدة الليبية. جهاد ف. دخيل، (2023).

منفصلة عن الحكومة المركزية الإتحادية وحكومات الولايات، مع وجود خطوط فاصلة وواضحة لضمان التمسك بالديموقراطية والمشروعية الشعبية. أيضاً فإنه سيعتمد تنفيذ استراتيجيات توحيد الأحزاب الفعالة على الالتزامات المشتركة بين الأحزاب والرغبة في العمل معًا تحت ظل الإتحاد، لأنّ اتحادهم من مبادئ قيام هذا المشروع الوطني.

**الحزب الجمهوري عن الولايات المتحدة الليبية**

في سجلات الديموقراطية والمشروعية الشعبية للولايات المتحدة الليبية، يبرز مجموعة من الأفراد الوطنيين التي جرأتهم في جوفهم ستعلن دوافعها لأنْ تجسد مبادئ السيادة الشعبية والحكومة التمثيلية. فهُم أفراد سيعلنون أنّ مروءتهم متأصلة في الدستور الجديد ومكرسة بشكل رئيسي وجوهري في عملية بناء نسيج الأمّة الشاملة، فهي الآلية التي سيمارس من خلالها هؤلاء الأفراد حقهم في اختيار المشاريع الوطنية التي تخدم الوطن والمواطن، التي إذا اختارها المواطن الراعي، فهُو يعهده أنه سيحتم النضال عن طريق تشكيل جمهورية الولايات المتحدة الليبية والقيام بمشاريعها السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والمعمارية، والأمنية والعسكرية على مستوى واسع النطاق بما يخدم الكل حصراً.

وفي قلب الحزب الجمهوري يكمن مفهوم المؤهلات التي تحكم من يحق له الانتساب للمناصب والمشاركة في بناء وصوغ الحزب، ستختلف هذه المؤهلات اعتمادًا على المندوب الممثل في الحزب وطلبات الولاية الممثلة فيه، فعلى كل ولاية (15) مندوباً كلهم يُضبطون في صيغة متخصصة في أهم المشاريع التي تتطلب البدء فيها وأثناء سيطرة هذا الحزب، ولكنها مبنية بشكل أساسي على معايير يختارها مفتيي شؤون الولاية الاحتياطية ( Reserve State Affairs Jurist) ويحيلونها للمندوبين المعروفين لاحقاً بالمسؤولين الفيدراليين أو جماعة الفيد (FED) أو مندوبي البرنامج الفيدرالي الانتخابي، وهُم الأعضاء المسؤولين عن مشاريع تُختار عن طريق التمّعن في أهم طلبات الرعايا الموالين لها في مختلف الولايات الأعضاء التي تريد حصراً المساهمة في مهمة التأسيس ( Independence Mission).[119]

في الحزب الجمهوري سيوجد تصنيفات حول إمارة الأعمال الجمهورية الرئيسية، وهي مبنية في العادة على الخلفية المهنية أو التعليمية، وهي عبارة عن تقسيم للمناصب، مثل الرئيس ونائبا الرئيس وأعضاء الديوان الجمهوري.

[119] مهمة التأسيس أو الاستقلال هي مشروع لإعلان تأسيس الولايات المتحدة الليبية في مختلف أرجاء الأمّة.

الرئيس والنائبان سيكونان فردان لديهم مؤهلات محددة مصممة لضمان أنهم إذا شغلوا منصباً هاماً بعد الانتخابات قبل أو بعد فترة التأسيس يكونون شاغلين لتلك المناصب على أساس الخبرة والمعرفة والالتزام المفروضين لخدمة مصالح مشروع الاستقلال. وأن يكون باقي أعضاء الحزب مكونين على أساس ثلاث تصنيفات رئيسية: العلوم السياسية في شكل تنظيم وتنسيق الخبرات السياسية المتعلقة بالبرنامج الفيدرالي (الفيد)؛ والعلوم الاقتصادية في شكل تنظيم وتنسيق الخبرات الاقتصادية والتجارية المتعلقة بالبرنامج التنموي الشامل، ويجوز في هذه الجزئية تعيين التجار السابقين شريطة أن يكونوا دارسين للعلوم الاقتصادية؛ وعلوم القانون في شكل تنظيم وتنسيق الخبرات القانونية المتعلقة بمشروع الدستور ونظريات الولايات المتحدة الليبية بشكل عام من بينها المشروعات الدستورية المتعلقة بالمحاكم والمجلس الليبي (الكونغرس).

بالإضافة إلى هذه المؤهلات لهذا الحزب في طرابلس، قد يفرض فرع آخر للحزب ضروريات إضافية على المنتسبين للحزب، مثل وجوب الخبرة بناحية غير مذكورة في هذه الأوراق، أو المعرفة والعلم في تخصص آخر غير مذكور وغيره من المتطلبات الأخرى. قد تختلف هذه المؤهلات بشكل كبير من فرع إلى آخر، مما يعكس بشكل رئيسي الأعراف والأولويات السياسية المتنوعة، ولكن بشكل يضمن التقيد بالمشاريع الأساسية والرئيسية للبرنامج الفيدرالي الانتخابي المتمثل في إعلان الاستقلال وتكوين جمهورية الولايات المتحدة الليبية. ومع ذلك، في حين أنّ هذه المؤهلات قد تبدو للبعض على أنها قواعد مقيدة إلاّ أنها تضمن أن يتم العمل بالمشروع تماشياً مع الخطة الموضوعة، ولكن في حوارات أخرى قد أقترح بعض السادة ضمان أن يقبل الحزب المنتسبين العاملين في قطاعات الزراعة والتجارة الذين قد يكونون ذوي خبرة أو ممثلين مهمين لهذه القطاعات ويريدون بالتالي المساهمة في أعمال ومشاريع الحزب المستقبلية، وهذا الأمر يبقى مطروحاً بشكل أساسي بدون جدل، ولكن شريطة أن يبقون على اتصال بمبادئ الولايات المتحدة الليبية الديموقراطية والشمولية والفيدرالية، وأن ينفوا اتصالهم بأي أفكار أو برامج قد تعين لتقويض مبادئ المساواة والعدالة. أمّا أعضاء الحزب بشكل عام وعلى كل ولاية فهُم (15) عضواً جمهورياً يوزعون على خمسة فروع رئيسية تجتمع في الديوان الرئيسي عند الحاجة لمناقشة مشاريع الحزب، ألا وهُم:

1. (4) أربع أعضاء يكونون مندوبي الولاية لشؤون البرنامج الفيدرالي الانتخابي ( Federal Program Representatives *FED*)، يعملون هؤلاء السادة على تنسيق وتنظيم البرنامج الفيدرالي مع مندوبي الولايات الآخرين في شكل يكفل تنظيم وترتيب المشروعات بحيث تكون موحدة قدر الإمكان، ولكن فيشمل البرنامج الفيدرالي برامجاً انتخابية موحدة تشمل في العادة إعلان مهمة الاستقلال التي

تسعى لتأسيس الأمّة وإعلان مهمة وطنية لبداية فترة نشوء وتأسيس دولة جديدة، وضمان العمل بمبدأ أنّ "العدالة في دولة منهارة ومركزية لا تجلب نتيجة تعني بالكل"، وضمان تعريف الناس بدولة القانون ودولة الشعب التي تشكل في مظهر جمهورية الولايات المتحدة الليبية، ولكن فالاختلاف في هذه الجزئيات قد يكون في جزئية المشاريع اللاحقة كالاقتصادية والاجتماعية المتعلقة قبل أو بعد فترة التأسيس، وغيرها التي قد تُدرج كمسؤوليات للمندوبين الآخرين (مندوبي البرامج الاقتصادية أو الأمنية). سيتناقش مندوبي الفيد حول برنامج الحزب الجمهوري الانتخابي عن طريق سياسة لمّ الشمل بمسؤولي منصات الدعاية الصديقة والتابعة للحزب منها مسؤولي صفحات الحزب الجمهوري على منصات التواصل الاجتماعي لضمان تنسيق الحملات الإعلانية على عمومها بشكل يضمن وصول لفظ الحزب في كل مكان سواء داخل البلاد أو خارجها، مع العمل على تنسيق الأعمال الخيرية للبرنامج الانتخابي التي تعني بصناعة الأصدقاء والفضّ بالعدوان والأعاد في خصومة مستقيمة تعني فقط بضمان صوت الوطن والمواطن في شكل مشروعي الإتحاد والولايات الأعضاء والمشاريع الانتخابية المكملة من بينها خارطة الطريق الموضوعة في هذه الأوراق وغيرها من الأوراق الأخرى ذات العلاقة.

2. (2) عضوين إثنين يكونان مندوبي الولاية لشؤون البرنامج الأمني العسكري (2+5) أو مندوبي برنامج "خمسة ثنين" (Military and Security Program Representatives *MAS*) وهؤلاء السادة هم المسؤولون عن الخطة الأمنية والعسكرية لإعداد المؤسستين العسكرية والأمنية وبناء الجيش والشرطة والوكالات الأمنية والعسكرية التي هي قسم حيوي من البرنامج الانتخابي الفيدرالي، وهُم المندوبين الذين سيكلفون بمهمة تنسيق دراسات البرنامج بحيث يكون أكثر اتصالاً بالولاية بدل أن يكون على نبرة شاملة أو وطنية بل يكون على أساس برنامج مشروح وتفصيلي بناءاً على مبدأ فائدته للولاية فرداً وحيداً وليس الولايات المتحدة الليبية ككل، وهؤلاء السادة سيكونون مسؤولون بشكل خاص عن ضمان الاتصال بمسؤولي الأمن والشؤون العسكرية لضمان تكامل الخطة على كامل المستويات وضمان النقاش والمجادلة مع عامة الشعب والمسؤولين الآخرين في هذا البرنامج لضمان التعديل والنقد والتعييب فيما يخدم الخطة الأمنية والعسكرية ككل للاتحاد والولايات الأعضاء فيه، فهي كلها نماذج تعني بالشعب، وإذا لفظ الشعب أنّ جزءاً من الخطة يبدو متناقضاً أو يدعو للنقاش فيجب البتّ بذلك المقصد.

3. (3) ثلاث أعضاء يكونون مندوبي الولاية لشؤون البرنامج الاقتصادي ( Economic Program Representatives *ECOP*) ويسمّون مندوبي "الايكـوب"، هؤلاء السادة يكونون مسؤولون بشكل خاص على إدارة وتنظيم وتنسيق البرنامج الاقتصادي ومشروعه الضخم المتمثل في "خطة ليبيا للتنمية

الشاملة"، ويكون أهم أعمالهم تنسيق عمل التقريرات الجمهورية الفيدرالية التي تُعطي نظرة للشعب حول أهم هذه المشاريع الرئيسية والفرعية منها، ومواقعها الإستراتيجية والدراسات الأخرى المتعلقة بها والميزانيات المتوقعة ومواعيد البدء بها، وسينسق هؤلاء السادة على ضمان التعديل في المشاريع الاقتصادية بما يعني بالسياسة الاقتصادية المتغيرة التي تخدم سياسات ومشاريع الولايات المتحدة الليبية الاقتصادية المستقبلية، وضمان الجدل والنقاش مع مسؤولي السياسة النقدية والاقتصاد في هذه المشاريع لضمان التعديل فيما يدخل في الأخطاء والتعليل بشأن الأجزاء الأخرى المتعلقة بها.

4. (3) ثلاث أعضاء يكونون مندوبي الولاية لشؤون وثيقة الدستور الجديد ( Constitution of the United States Project "Domal" Representatives) يسمّون مندوبي الدُّومَـــلْ، هؤلاء السادة هم خبراء درسوا القانون والدساتير ويعنون بدراسة الدستور الجديد وضمان أنّ مهامه تعني بتعهد هيكل الولايات المتحدة الليبية للديموقراطية والمشروعية الشعبية، ويضمن تمثيل كل الرعايا الممثلين في مختلف الولايات الأعضاء في الإتحاد، وأيضاً ضمان أنّ المواد واضحة ولا لُبس فيها، وضمان الاتصال بمؤسسات القانون ذات الشأن المحلية والدولية لعمل دراسات جدلية حول الدستور الجديد للتوصل لأفضل الصور الدستورية لمواده وفقراته.
5. أخيراً يأتي أعضاء مفتيي شؤون الولاية الاحتياطية (Reserve State Affairs Jurist) وهُم (3) ثلاث أعضاء يعملون في شكل مستشارون للرعيّة الممثل، أهم أعمال هؤلاء السادة هي التكفل بتنسيق ما يدخل في الأربع جهات الآنفة، فهُم مسؤولين بشكل خاص عن تنسيق طلبات الرعيّة ليتم ادراجها لاحقاً في سياسات البرامج الآنفة، فعلى سبيل المثال: أثناء طلب الرعيّة بتنفيذ مشاريع خفض الضرائب ستأتي هذه الطلبات بعد معالجتها من فرق المعلومات للمفتي (Jurist)، ويرى لاحقاً ادراج هذا الطلب للبرنامج الاقتصادي، ومن جهة أخرى طلب لرعيّة بتوفير مراكز للشرطة والإطفاء بحيث تكون أقرب للمناطق المركزية على كل خط فاصل معيّن بكيلومتر محدد يبعده مركز منفصل آخر، ليرى لاحقاً ادراج هذا الطلب للبرنامج العسكري والأمني وهكذا، فهُم يعالجون طلبات الرعايا الممثلين ليروا أين ستدرج لاحقاً.

قد يسأل بعض السادة الكرام "كيف يمكن أن نضمن أنّ الحزب الجمهوري الممثل لولايتنا سيقف على أهم قضايا مناطقنا؟ وكيف يمكن أن نضمن أنّ مهامه الفيدرالية المتعلقة بمناطقنا تعني وفقط تقصد بأهم القضايا المتمثلة لدينا؟" نُجيب: سيكون لكل حزب جمهوري تقرير جمهوري فيدرالي ( Republican Reports

*REPUBlish*)، هذا التقرير سيتوفر بخصائص المستندات الرقمية والمطبوعة التي سيمكن للمواطنين التحصل عليها من مقرات الحزب الجمهوري أو من الإنترنت، ستحتوي هذه المنشورات على مشاريع الحزب، ولكن فالاختلاف هو في جزئية المشاريع، فكل حزب جمهوري سيكون لديه تقريره التفصيلي الخاص به، فكل حزب سيكون له تقرير يعني بأهم القضايا الرئيسية التي تدخل في ولايته التمثيلية (State Representative)، ويعرّف المواطن بخطة الولايات المتحدة الليبية لتلك الولاية تحديداً في شكل خطة الولايات المتحدة الليبية للولاية كذا (USL Strategy for the States)، ويفصّل في البرامج الأخرى الداخلة في البرنامج الفيدرالي كالبرامج الاقتصادية والعسكرية والأمنية وخطط الحزب إذا ما تحصّل على السلطة في تلك الولاية وما هي الفوائد التي ستتحصل عليها الولاية من تلك المشاريع بشكل خاص، وهذه التقارير ستوجد أيضاً على مواقع الحزب الإليكترونية وصفحاته التي ستنشر تلك التقارير بشكل دوري بما يضمن أنّ هذه المشاريع محدثة قدر الإمكان وغير ثابتة أو جامدة، وفي خطة أخرى سيتم تطوير تطبيق (App) سيمكن تثبيته لاحقاً تكون وظيفته الأساسية هي جمع ومعالجة الآراء حول المشاريع السارية وغير السارية (المستقبلية)؛ ومعرفة رأي المواطن (الرعيّة) بها؛ وهل يرى أنّ الحزب يقوم بصعود فعلي أم لا، وسيوفر هذا التطبيق منتديات لتقديم الأسئلة والحوارات والجدال الموضوعي حول الفيدرالية؛ والمشروعية الشعبية؛ والديموقراطية الذاتية؛ وأيضاً توجيه أسئلة تعني بالأسباب ستوجه للمواطنين الذين لم تعجبهم فكرة الولايات المتحدة الليبية بشكل يضمن لهم الاتصال بكوادر الرد البشري أو الذكاء الاصطناعي التي ستعني بالإجابة على أهم هذه الاستفسارات بناءاً على الحجج الموضوعية والعقلانية المبنية على دراسات علمية ونظريات كالمدرجة في هذه الأوراق. أمّا إذا كان تساؤل حضراتكم أثناء ذِكْر "كيف يمكن أن نضمن أنّ الحزب الجمهوري الممثل لولايتنا سيقف على أهم قضايا مناطقنا؟" قاصدين جزئية التنفيذ فسيكون ذلك بناءاً على إمضاءات والتزامات توقّع بين الحزب الجمهوري في العاصمة والفروع الأخرى، وإذا تخلّف الفرع الآخر عن العمل بالمشاريع المُدرجة في الخارطة المنصوصة سيصل الأمر للمحاكم.

من الأمور الأساسية في برامج الحزب الجمهوري هي السياسة المتغيرة، فكل برنامج ومشروع متغير بحسب الغاية والنظرة، فصحيح القول أننا موحدين تحت ظل مشروع واحد ألا وهو الولايات المتحدة الليبية، إلاّ أنّ كل مشروع فيها منفصل عن الآخر ويتضمن فِرقاً كاملة، فليس الأعضاء الأربع أو الثلاث أو الإثنين هم المسؤولون المنفردون عن البرامج بشكل شامل، فسيكون تحتهم فرق من الكوادر المشاركة التي تشمل العمل على ضمان اكتمالها على مختلف الأصعدة بحيث تضمن خدمة المشروع المركزي عند الإطلاق ويضمن تنسيق العمليات الانتخابية بين مختلف أفرع الحزب في كل ولاية ليبية، بحيث تبنى نظام موحد مبني على الإصلاحات التقدمية

وقاعدة دعم واتحاد تشمل تحالفات واسعة مع كافة الفروع الأخرى تتضمن النقابات العمالية والأقليات والنساء والشباب الذين سيتم ادراجهم بشكل رئيسي في مشاريع وبرامج هذا الحزب.

من أهم مشاريع الحزب الأولية هي ما يدخل في ضمان تعزيز مبادئ العدالة الاجتماعية؛ والمساواة الاقتصادية؛ والاستدامة البيئية؛ ومن خلال برامج مثل المذكورة الآنفة؛ ونظريات الولايات المتحدة الليبية؛ وعلاقات الصداقة مع الأحزاب الأخرى، سيتم بناء الحزب الجمهوري على نظام مركّب على أساس معالجة التحديات المُلحة التي تواجه الأمّة، من الفقر وعدم المساواة إلى كفالة الوصول إلى ضمان الرعاية الصحية والتعليم وبناء الوطن عن طريق الاستثمارات بمختلف أنواعها. ومن خلال الدعوة إلى سياسات مثل الرعاية الصحية الشاملة، والأجور المعيشية، والاستثمار في الطاقة المتجددة، سنسعى كجمهوريين (كأعضاء أو كرعيّة[120] ممثلين) إلى بناء مستقبل أكثر إنصافًا وازدهارًا لجميع الشعب الليبي. ولن يهمنا كحزب جمهوري القضايا العادية فقط، بل فإنّ قضية الإتحاد؛ وإعلان الاستقلال؛ والدفاع الوطني القوي؛ والعمل على مبادئ الحكومة المحدودة؛ والمشاريع الحرة؛ والحرية الفردية؛ وضمان الدعم لأصحاب المصالح التجارية، والمحافظين، والناخبين الريفيين، عن طريق سياسات مثل خفض الضرائب؛ وإلغاء القيود التنظيمية؛ ومن خلال مبادرات مثل الإصلاح الضريبي، التي كلها مبادرات جمهورية تعني بتحفيز النمو الاقتصادي الوطني، وخلق فرص العمل؛ ودعم إنفاذ وسيادة القانون؛ ومن خلال الترويج لسياسات وطنية جديدة مثل بناء جامعات عامة جديدة؛ وأمن الحدود عن طريق مشاريع الحدود الوطنية الفيدرالية؛ والحفاظ على أسلوب وثقافة الحياة الليبية وتعزيزها. فهي كلها أعمال تؤسس بالحزب الجمهوري وتعني كأسباب لإقامته، التي سيتعهد كل فرع للحزب من طرابلس غرباً لطبرق شرقاً وسبها جنوباً وغيرها من الفروع الأخرى، على ضمان تأسيس الدولة الجديدة على مبدؤها وبل العمل عليها من مطلقها، ألا وهي الولايات المتحدة الليبية، دولة الشعب الليبي.

[120] الرعية في هذه الأوراق تعني المواطنين، وفي هذه الجزئية تعني الفرد الناخب.

# مكونات مشروع الولايات المتحدة الليبية

|

الأوراق الخامسة

---

الولايات المتحدة الليبية فكرة جديدة. أمّا وقد أنتهى النظام الفيدرالي فيما سبق، وخرج الملك السنوسي ظافراً على الاحتلال الإيطالي بمساعدة المجاهدين، وبعد أن أعلن إقامة المملكة المتحدة، مضى إلى قرار إنهاء الفيدرالية التي تلاشت بعد قراراته، فقد أعتقد أنها قد حققت مُرادها وأهدافها وأنّ الشعب الليبي توحد وفرض نفسه في شكل طبيعي لتنظيم سياسي واحد، معتمداً على شكل الدولة الاقتصادي الجديد، الذي يعتبر مساهماً في هذه القرارات وتعبيراتها. غير أنّ هذه الفكرة، مهما كانت مطمئنة للملك رحمه الله، إلاّ أنها كانت ينبغي أن تُثير قلقه. فالسوق السياسية، مفتوحة ومبنية على المنافسة، فلا ترى في شكلها إلاّ أنفسها، وبأكثر من شكل بذاته يُرى على أنه توحيد أو موحد، لا صناعياً، ولا فكرياً، ولا مجتمعياً. فبوسعنا القول في معظم الحالات أنّ المنهج السياسي مفتوح، سواء اقتصادياً أو سياسياً، مفتوح على المنافسة، التي هيا بنفسها غير كافية، سواء للحكم أو النمو الاقتصادي، بسبب تعدد المصالح والأسباب وأفكارها. فليس من واقع الأمر، دون الأخذ بالرأي، التقرير، فبدون التعددية السياسية، لا يوجد كلام، وبدون كلام، لا يوجد انتخاب، وبدون انتخاب لا يوجد مشاركة، وانعدام المشاركة يُنشأ الديكتاتورية أو الطاغوتية.

الاستقلال السياسي مربوط بحيادية الدولة وسماعها لكل الرأي، شاملاً كل الطبقات الشعبية، ولذلك المنهاج يجب توفير المبدأ والأساس القانوني اللازم، والإدارة العامة، وتوضيح وحدة الرأي ضمن التعددية، حتى نستطيع الكلام في شخص واحد.

عديدة هي الدلائل التي تقودنا إلى الاعتقاد أنّ الفيدرالية، ينتابها القوة وقلة العاطفية وخروجها عن السياق الانفعالي، وأكثر من ذلك، العشوائي أيضاً. تخضع الفيدرالية وبطبيعة الأمر لمبدأ حماية وتنظيم شؤون الشخوص الذين يخدموها، فبرغم تعدد مراكز السلطة، إلاّ أنّ القيادة واحدة موحدة، تساهم على المستوى الوطني، كل

حكومات الولايات تمنع تفكك الأخرى، وفيها يختار المحكومون حكامهم، بما يخدم مصلحتهم ورأيهم العام، وبما يخدم أفكارهم وعاداتهم وطريقة عيشهم لحياتهم، وأماكن عيشهم.

مركزية الدولة، تؤدي لضعفها، سواء كانت ديموقراطية أم لا، فهي تساهم في هبوط السياسة والتوضيح الفعال للسياسات والمشاريع، وبالتركيز على الأحداث، نرى الناخبين يلقون بأصابع الاتهام للحكومة بأنها فاسدة، ينتابهم الشعور بالوطنية، يُسقطون الحكومة، وتأتي حكومة مركزية أخرى بنفس السياسات، تهمشهم وتنبذهم لا شعورياً منهم، أو حتى أسوء، استخدام القوة لإسكاتهم.

هذه الأثار الموجودة في الدول المركزية، تصيب الدولة بالضعف، على يد سلطة مستبدة، تستخدم الفوضى والعنف والحرب، لتفرض نفسها على المواطنين. لكن الاكتفاء بمراقبة الوضع بدون جدوى ولو كانت في شكل بحث علمي يُثبت أنه لا زال هنالك أمل، أو على الأقل يُجيبنا على أهم أسألتنا، طريقة الوصول للنظام الأفضل الذي يمثل الجميع ويوفق بين مصالحهم، بدون تناقض أو إلغاء آخر، وهنا نعود إلى نقطة انطلاقنا. فلنُقبل على تعريف الولايات المتحدة الليبية، عبر ثلاث مبادئ تأسيسية لهذا المفهوم، أولاً: نظام القادة، وهو البذرة التي تُحدد شكل الولايات المتحدة الليبية التأسيسي، فهو نظام يحدد من هو المخول باتخاذ القرارات الجماعية ووفق أية إجراءات، وبأي مبادئ أو تشريعات. ثانياً: نظام المساهمين، وهو النظام الذي يحدد طريقة جريان الولايات المتحدة الليبية بعدد المساهمين، فكلما زاد عدد المساهمين زادت دائرة القرارات، وبالتالي زيادة مساحة النظام التمثيلي، مهما كانت تلك المساهمة، مباشرة أم غير مباشرة، وبالإشارة كذلك إلى واقعية الخيارات ومدى رضا المساهمين جميعاً عنها بتمثيلهم بأصوات، كل له صوت واحد، ورؤيا منفردة، تتمثل عناصرها الأساسية بفكرة المشكلة، والبديل، والنفعية على المجتمع، ثالثاً: النظام التطبيقي، وهي تطبيق الأفكار على أرض الواقع، وجعل الأفكار الافتراضية واقعاً. هذه المبادئ توضح شكل الأساسات السياسية للولايات المتحدة الليبية، التي تعتمد كما نلاحظ على رأي الأكثرية، وتتغلغل في كافة المجالات الاجتماعية، بما في ذلك إعدام الروح الخفية الموجودة في الدول المركزية، التي فيها غير واضح من القائد أو المسؤول، فهنا نفترض تمثيل للإرادة العامة متصلة بالشعب، تقود الحياة الاجتماعية ولها دور كبير في كافة المجالات بخاصة الوطنية، فتنشأ بسبب هذه الفكرة حكومات، كل لها تقنيين، وفنيين، وأجهزة، تمثل الشعب.

مفهوم الولايات المتحدة الليبية يتخذ موقف تعاطفي أثناء التعامل مع الشعب، وموقف عدّاء مع أشكال السيطرة من السلطات المركزية على الأفراد والرأي العام، والتي تؤول تلك العدائية إلى منح الدولة شرعية لم تعد تأتيها من انتخابات من الأساس، فتستهدف الولايات المتحدة الليبية في الأساس الشعب الذي يعتبر الحاكم والمسؤول

الأول والأصلي، وتلعب الولايات المتحدة الليبية على الوتر الحساس، إرجاع الشعور بالوطنية أو الولائية تجاه الوطن، وتحفيزهم بطريقة غير مباشرة، بناءاً على التعددية والتمثيل الواسع والمفتوح، بناءاً على النظام المستقر والمتناغم، بنموذج واحد ملائم للجميع وفي جميع الظروف، ولعل أنّ التنوع بها من أحد مواطن القوة فيها. وبينما لهذه الدولة تحديات، وهذه التحديات توصلنا لموضوع هذه الأوراق، لهذا الأوراق وجهات نظر عديدة، ليس بالضرورة أن تكون مبنية على بناء الدولة سياسياً، بل حتى إصلاح القطاعين الأمني والعسكري فيها، والأكثر تطويرها اقتصادياً وفتح أبواب الاستثمار فيها، أو استخدامها كمثل من أمثال الدول الفيدرالية.

عند النظر لأفعال الحكومة المركزية القائمة، أنتم مدعوون للتداول حول مشروعات الولايات المتحدة الليبية. فالموضوع يتحدث عن أهميته الخاصة، فإنّ فهم هذا المشروع يثبت أنّ الوطنية لا زالت حاضرة في قلوب بعض راياتها، فإنّ وجود الإتحاد الحقيقي، يثبت أنّ سلامة ورفاهية الشعب يتكون منها، بل ويعتبر من اساساتها، ومصيرنا تمت الإشارة إليه في الكثير من الأوراق على أنه مجهول، بسبب سلوكا العشوائي والغير موضوعي، فإننا نضع حكام مركزيين ليقرروا عنا مصيرنا، بل ومستقبلنا. وفي هذه الحالة هل نحن قادرون على الاختيار، أو التفكير في مشروع وطني حقيقي، يحقق مستقبلنا ورؤيتنا البعيدة، التي لا زالت تبعد عنا ببعيد، ولكن هل الرؤية وحدها ستحقق هذا الهدف، لأنّ الأزمة التي وصلنا إليها، بحق صارمة. إننا في العصر الذي يجب أن نتخذ فيه القرار، هذا هو الزمن الذي يجب فيه أن نتصرف، لإقامة الاستحقاق الوطني الحقيقي.

إنّ الإغراءات الخيرية لهذا المشروع هي اغراءات وطنية، فلزيادة الاهتمام الوطني بين الحكماء والطيبين من عامة الشعب، يجب توضيح أنّ هذا المشروع ليس لارتباطات ربحية شخصية، بل هو مرتبط بالصالح العام، فمن دواعي سرورنا، أن يكون هذا المشروع للمصلحة الحقيقية لهذا الوطن العريق، في أن يكون غير مرتبك أو متحيز، أو من منظور محدود، بل أن يكون معروض في شكل مداولة جدية، يغلبها الحماس، والخطورة. نناقش فيها مجموعة متنوعة من الموضوعات الغريبة التي لأول مرة نسمع بها، بل ونعلم مزاياها، ونناقش وجهات رأي غير مسبوقة، لا تساعد فقط على اكتشاف الحقيقة، بل اكتشاف العقبة، فحل المشكلة يأتي باكتشافها.

من بين أضخم العقبات التي سيتعين على مشروع الولايات المتحدة الليبية أن يواجهها هي تمييزه بشكل صريح عن كل المشاريع السابقة، لمقاومة جميع التغييرات التي يُمكن أن تهدد بتحريفه أو تقلص من سلطاته أو حتى التمهيد لعواقب مترتبة عن تلك الأفعال. بخاصة فيما يتعلق بالمناصب التي يشغلها القادة الحاليين، والطموح المنحرف، الذين إمّا سيأملون في توسيع طبقة استفادتهم من هذا المشروع، أو سيتملقون لتقسيم الدولة والقضاء عليها نهائيا.

وبرغم ذلك، ليس من تصميمي الخوض في هذه المواضيع لأنها نسبية الملاحظات، فإنني أُدرك جيداً أنّ الخداع هو المعارضة الوحيدة التي ستلقى مشروع الولايات المتحدة الليبية، والعشوائية التي تعرضهم للشك في المواقف، فإنهم سينقلبون في أي لحظة لصالح المشروع فقط لاهتماماتهم المحدودة بفوائده، بخاصة في المشاريع الاستثمارية. ولكن، سوف تجبرنا الصراحة على أنّ بعض الناس ستحركهم نواياهم السليمة، ولا يمكن الشك في أنّ معارضتهم التي ستظهر، أو مخاوفهم، هي خوفاً من الانقسام الحقيقي على أرض الواقع، ولا لوم على الأقل، فأخطاء العقول الصادقة التي ضلت طريقها بسبب الغيرة، تصنع رجالاً حكيمي المواقف، وصالحي الجوانب، وأقوياء الفكر.

إنّ الولايات المتحدة الليبية وفي مناسبات عديدة، ترى الظرف، إذا تم الاهتمام به على النحو الواجب، من شأنه أن يؤدي للاعتدال على النحو الذي يمكّن الرجال الصالحين والحكماء من فهم هذه المسائل التي تعتبر ذات الأهمية للمجتمع كافة، بدون أي جدال. وفي هذا الصدد يمكن استخلاص من تفكيرنا أننا لسنا متأكدين دائماً من أنّ أولئك، الذين يدافعون عن أفكارهم الخاصة، سيتأثرون بمبادئنا (خصومهم)، لأنّ قياس ردود الفعل نسبية، وقد لا تكون موجودة أصلاً، نظراً لعشوائية الأحداث، وصعوبة إيجاد نمط الردود المتوقعة، فالطموح، والجشع، والعداء الشخصي، والمعارضة الحزبية، والعديد من الدوافع الأخرى، من شأنها أن تؤثر أيضاً في أولئك الذين يريدون التغيير، أو حتى ولو كانوا على الجانب الصحيح من القضية. ولو لم تكن هنالك حوافز تدفعهم لدعمنا، لن يكون هناك شيء أكثر سوءاً من توقع جانبهم المتعصب ضد المشروع، ومواجهته بالسيف والنار، ونادراً ما تُعالج هذه المشكلة إلاّ عن طريق الاضطهاد، أو أن تحول المشروع لعمل حربي، وهو ما يدفع لقيام ثورة دموية جديدة، تضرب النار بالنار، والسيف بالسيف، وهو سيناريو دموي عنيف نخشى حصوله، والمحاولة مبدأ في المحافظة على مشروع الولايات المتحدة الليبية مشروعاً سلمياً بالكامل، ودفع كل رسالة قد تؤدي لقيام حرب أهلية كما حصل في أوروبا وروسيا وأمريكا، فوتد النار بنعومة الشعرة.

ومع ذلك، وبغض النظر عن سماحة مشاعر الولايات المتحدة الليبية ومسايرتها لكل الأطياف وبخاصة المنحرفة، إلاّ أنها لن ترحم من يهدد هذه المناقشة الوطنية العظيمة. فسيتم إطلاق المقاومة الموضوعية والسلمية في وجه كل سيل من المشاعر الغاضبة والخبيثة. وللحكم من سلوك الأطراف المتعارضة، سنقود إلى استنتاج أنهم سيأملون بشكل متبادل بإثبات عدالة آرائهم، وزيادة عدد معتنقي أفكارهم، من خلال دعم ارتفاع صوت خطبهم ومرارة شتائمهم. سواء تجاه الولايات المتحدة الليبية أو شخوصنا، مجتمعين أو مفترقين. فإنّ الغيرة المفرطة خطر على حقوق الناس، ونتاج ولعهم بالسلطة الاستبدادية ومعاداة الحرية في أسمى صورها. وإطعامهم للشعب طعم

الادعاء الفاسد والخادع، بالمشاريع الوهمية، واللجان الفاسدة، والمجالس الطاغية، على حساب الصالح العام وتفكيره المحدود. من ناحية أخرى، لا ننسى أنّ الغيرة مصاحبة للحب، وأنّ الحماس النبيل للحرية عرضة للعدوى بروح عدم الثقة الضيقة. ومن ناحية أخرى، سوف ننسى أيضاً أنّ قوة الدولة ضرورية لضمان الحرية. وأنه، عند التفكير في الدولة، تغلب افكارنا الحكم السليم والمستنير، التي لا يمكن فصلهما أبداً، وأنّ طموحاً خطيراً يكمن في كثير من الأحيان خلف القناع الخادع للحماس من أجل حقوق الشعب، وبيانها سيعلمنا منها التاريخ لأول مرة، أننا قد وجدنا طريقة لإنهاء حكم هؤلاء من الطغاة وأمثالهم.

في سياق الملاحظات السابقة، كنت أحرص وبشكل دائم، على أهبة الاستعداد وضد كل المحاولات، للتأثير على هذا المشروع، من قبل أي جهة كانت، فانطباعات الولايات المتحدة الليبية لم تتغير، ولا شك أنها اُستنتجت من النطاق العام المنطلق من مصادر علمية ولا تتعارض مع: 1. البرنامج الفيدرالي؛ 2. الدُّومَلْ مسودة الدولة؛ 3. برنامج خمسة ثنين؛ 4. خطة ليبيا للتنمية الشاملة. اعترف لكم، أنه بعد النظر فيه بعناية، أعتقد أنه من مصلحتكم اعتماد افكاره، حتى التعديلات، يجب أن تكون في حدود المعقول. أنا مقتنع أنّ هذا المسار هو الأكثر أماناً لحريتكم وكرامتكم وسعادتكم واستمراريتكم في هذا الوطن العظيم، فأني لست مستفيداً من احتياطيات لا اشعر بها، ولا مداولات غير مقتنع بها، فأني أعترف صراحةً بقناعاتي، وأعتبر نفسي مسؤول عن كافة أفكار الولايات المتحدة الليبية. وسأعرض عليكم الأسباب التي قامت عليها هذه الدولة العظيمة. فإنّ وعي المحاسن يكرّه البغائض. ومع ذلك، تظل دوافعي مستودع صدري. حججي مفتوحة للجميع، ويمكن للجميع الحكم عليها.

إنّ الولايات المتحدة الليبية قضية أحاول فيها أنا المواطن والطالب والأستاذ والمختص والفني والدكتور والنائب والرئيس أن أقترح في سلسلة الأوراق هذه، مناقشة التفاصيل التالية: تأمين التكامل السياسي التأسيسي مع خطة الفيد للحزب الجمهوري؛ وتحقيق النجاح السياسي تماشياً مع إعلان وثيقة الدستور الجديد لفائدة دولة الإتحاد لازدهارنا سياسياً؛ والتنسيق مع مبدأ الأمن بخطة خمسة ثنين الذي سيسخر حماية حكوماتنا المركزية الإتحادية والولايات والكونغرس والمحكمة العليا، أمنها، حريتها، وملكيتها؛ وتحقيق الحل الاقتصادي الإنمائي الشامل لخدمة عموم الشعب بما يكفل النهوض بالجميع وتحقيق الاستقلال الاقتصادي لجميع القطاعات. وفي نفس هذا السياق، سأحاول تقديم إجابات مُرضية لجميع الاعتراضات التي أرى أنها تستحق اهتمامكم.

## البرنامج الفيدرالي للولايات المتحدة الليبية - الفِيـدْ

تحدثنا عن البرنامج الفيدرالي (الفيد)، تحديداً في الجزئيات التابعة لمدخل الولايات المتحدة الليبية (أعلى الأوراق)، عن كيف أنّ سر نجاح المشروع يكمن في إنشاء قاعدة سياسية يمكن عن طريقها تحقيق الإصلاح الحقيقي وبالشكل الصحيح، وعملاً بذلك، فإنّ القاعدة الذهبية لوضع أيّة استراتيجية إصلاحية تكُمن في التحديد الدقيق لأهداف هذه الاستراتيجية التي يسعى أفرادها إلى تحقيقها. فبدون أهداف واضحة تصبح الاستراتيجية مجرّدة وتتصف بالمقولات والمعلومات التي لا يمكن تحقيقها أو الضبابية التي لا يمكن تفسير أهدافها. ولذلك وعملاً بهذه القاعدة، نُحدد الهدف الأساسي والاستراتيجي لهذه الخطة، والأهداف الثانوية المحيطة بها أو التي تتضمنها للوصول إلى الإطار العام لهذه الخطة.

الشرط الثاني، لنجاح أيّة خطة هي تطابقها مع الواقع وتلبيتها لاحتياجاته وأن تكون معقولة، دون نسيان أو حتى التغافل عن الامكانيات التي يمكن لاحقاً إيجادها أو تحقيقها حتى تنجح الخطة أو حتى تدعمها وتزيد من إمكانية تطورها بشكل يُسرّع من عملية إنجازها، فهي سِمة التطوير المستمر. وهكذا تكون الخطة تفاعلية متطورة متحولة وصاعدة نحو تحقيق أهدافها.

الشرط الثالث، يتعلق بالإحاطة الكلية لجميع المستويات التفاعلية. فلا يغيب عنّا أنّ المنظمات غير الحكومية تلعب دوراً محورياً اليوم في الصراعات الدائرة إلى جانب الحكومات. وتالياً التكامل في هذه الخطة الاستراتيجية يتطلب مهمات على المستوى الحكومي، ومهمات على المستوى غير الحكومي.

الشرط الرابع، يتعلق بالخطاب السياسي والاجتماعي، المحلي والإقليمي. ذلك أنّ العالم اليوم يعيش حالة غير مسبوقة من تطورٍ للمواقف والتصريحات على كافة المستويات، بحيث أنه أصبح من الصعب عمل إستراتيجيات تستهدف الداخل فقط، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار الأطراف الإقليمية والدولية التي تراقب الأحداث ومترتباتها عن قرب.

### تعريف خطة البرنامج الفيدرالي

هدف خطة البرنامج الفيدرالي الأول والأساس الرئيس، هو الوصول إلى بناء منظومة سياسية، أمنية، اقتصادية واجتماعية، في المنطقة الإفريقية، التي نُسميها الولايات المتحدة الليبية. هذه المنظومة السياسية، الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية ستُبنى اعتماداً على المفاهيم المتعلقة والمبنية عليها، ومن خلال الإنجازات المتعلقة بها مستقبلاً أيضاً. الأهم في هذه الخطة، هي أنها المحرك الأساس والهدف الأكبر لإستراتيجية أكبر وأكثر إمكانية

وأكثر توسعاً، فهي بحدّ ذاتها مدخل لبوابة ستصبح بها دولتنا دولة عظمى، وهي المحرك والعامل لبقية مكونات هذه الخطة الإستراتيجية.

الهدف الثاني، هو تحقيق التحرر الوطني في المنطقة المحيطة من الوجود الطائفي وتغلغل الجماعات الدينية المتطرفة والمركزيين في الموقف، ومن نفوذ المركزية والإقصائية والتهميش وأصحاب النظريات غير الرائدة في السلطة، الذين يدّعون نهضتهم. أي أنّ الهدف الثاني يستهدف تحقيق مبدأ الاستقلال السلطوي مُتعدد الطبقات.

الهدف الثالث، هو تحقيق الوحدة الاجتماعية لمكونات المجتمعات الليبية خاصة والإفريقية عموماً التي تتشكل في الأساس من عدّة قوميات، كما أنّها تنقسم على نفسها في بعض المواقع السياسية، وبحدّة لا تقلّ حدّةً عن الانقسامات الدينية المذهبية والمُجتمعية الثقافية، والتي منها الانقسامات بين الديني والعلماني، التي يجب تقليل آثارها ومترتباتها عن طريق منظومة فيدرالية مُتعددة الطبقات يكون فيها الشعب حاكم نفسه تحت ظلّ دولة واحدة، بحيث يخلق تفاعلاً إيجابياً بين مختلف المكونات الشعبية وآراءها المختلفة.

الهدف الرابع، هو إيجاد التكامل الاقتصادي والتنموي بين مكونات هذه المنظومة، من أجل تأمين الاستقلال المادي والتنموي بشكل فعال يضمن لكافة الأطراف التنمية الشاملة، وإيجاد خارطة العالم الجديد تحت ظلّ الولايات المتحدة الليبية، صاحبة الأفكار ومديرة المنطقة الإفريقية.

**تعريف عوامل الضعف والتفرقة**

لا يمكن البدء بعملية عكسية لمسألة الاقتتال والانقسام، ومن ثمّ الانتقال إلى مرحلة البناء للمنظومة السياسية، إلاّ إذا تمّ شرح أسباب الانقسام وعوامل تحولاته وتفاعلاته.

يعتقد البعض أنّ اسباب الانقسام والانشقاق هي تاريخية لا يُمكن حلّها، كما يعتقد آخرون أنّ الأسباب عقائدية لا يُمكن إلغائها أو القفز عنها. ولا ننسى حقيقة أنّ بعض الانقسامات سببها خارجي. ومن ثمّ فإنّ الدرس الأول الناتج عن هذه الحقيقة، يتعلق بمسؤولياتنا نحن في طريقة تحديد الأسباب الكامنة وايجاد ديناميكية عكسية تمنع تفجّر الوضع، وعدم السماح للأعداء بتأجيج الوضع واستمراريته، وبالتالي استمرار النهب والفساد في المنطقة.

إنّ اسباب الانقسام الفكرية أو الاجتماعية أو السياسية لها ديناميكيات خاصة بها وبتفاعلها، فلها ديناميكيات تتعلق بنقلها من حيّز الخلاف النظري حتى انتقاله إلى حيز الاقتتال العنيف مروراً بكلّ أنواع التجاذبات والصراعات الأقل حدّة.

ولذلك، يكون جوهر ديناميكية خطة البرنامج الفيدرالي هو إيجاد الديناميكيات الايجابية التي تخدم أهداف أكثر تطوراً، مُحددةً الديناميكيات السلبية، سواء تلك التي يحركها الأعداء، أو التي تتعلق بالخلافات باعتباراتها المتعلقة بالخلاف المتصل بالهويات، أو المصالح المتصارعة، أو حتى الرؤى المستقبلية المتباعدة.

إنّ ما يُوحّد القوى الاجتماعية أو ما يقرّب الجماعات المتباعدة والمتفاوتة هي العوامل التالية:

1. عدو مشترك، فالخطر الخارجي يوحّد المتعدد والمتفرق تحت ضغطٍ يهدد جميع من في المنطقة.
2. هدف، أو آمال، أو طموحات، أو مهمات مشتركة تعود منفعتها أو نتائجها على الأطراف كافة.
3. إحساس بضرورة انجاز المهمة أو الهدف لأنّ فيها ضمانة مستقبلية أو آنية تضمّ ما يعتقد الجميع أنّ تحقيقه أمرٌ ضروري، أو لأسباب عقائدية، كوِحدة الأمّة والعقيدة، أو لدواعٍ فلسفية سياسية اجتماعية تؤدي لتمايز الجماعة التي تتبنى هذه الأهداف، تجاه دورها أو مكانتها بين مكونات المجتمع الدولي أو الاقليمي.

لو اسقطنا عملياً هذه الأسباب والدوافع على حركتنا وسلوكياتنا في المرحلة الأخيرة من العقود الثلاثة الماضية على الأقل لوجدنا أنّ الأخطاء تتمركز في النقاط والمواقف التالية:

1. لقد تمت مواجهة خطر الانقسام بشكلٍ متفرق، فبرغم التنسيق والتعاون السياسي والعسكري بين مختلف الدول الإفريقية، الذي كان على اثره خوض صراع ضمن أطر وتشكيلات طابعها سياسي استقلالي، أدّى بطبيعة الحال إلى ظهور تحديات وصراعات زيادة حدّتها يكون على أثرها الانقسام قابل للزيادة، فإنّ التأطير المنفصل يؤدي إلى تسجيل النقاط الايجابية أو السلبية لصالح هذه الجهات السياسية والاجتماعية والثقافية، ولا يؤدي تسجيلها إيجاباً أو سلباً لصالح العموم كافةً، ولو أنها بنتائجها السياسية والأمنية والاقتصادية قد تعود بالنفع أو الضرر على ما هو أوسع من مجرد صراع سياسي أو ما يدخل في تكوين النسيج الذاتي لهذه الجهات.
2. تعرضت المنطقة الإفريقية لعدوان خارجي على مراحل وأزمان متعددة، بدون ذِكر احتلال واستعمار المنطقة قبل وبعد الحرب العالمية الأولى، وصولاً لاستهداف الناتو لليبيا وتدميره لبنيتها التحتية غاضّاً بصره عن القوانين الدولية المتعارف عليها. إنّ هذا الخطر الخارجي الذي كان يُفترض على كلّ الليبيين مقاومته بشكل مُتحد كان سبباً في انقسام الأطراف، إلاّ أنّ المواقف قد تباينت بشكل مختلف بين معارض وغير معارض، من هنا وهناك، وهنا ما كان مطلوباً هو التوحيد بالرغم من الانقسامات، وهنا نصل لنقطة من بحر من النقاط مفادها: النظام السابق لم يؤدي غرضه من توحيد للبلاد، فمِن البلاهة إلقاء المسؤولية الكاملة

على الناتو ومسؤوليه، فهو لم يؤدي لانقسام الوضع، بل هو وضّح لنا وقائع الأمور وما يحدث من انقسام فعلي على أرض الواقع، لطالما أردنا الإتحاد ولكن تزيد حدّة صراعاتنا كلما تفاوتت مطالبنا، ولنُضف على ذلك التشكيلات السياسية التي تدّعي نيابتها عن الشعب، فلطالما سمعنا مقولة "أيها الشعب الليبي العظيم" التي على أثرها ليبيا وشعبها سقطوا في أسفل القاع. وأضف إلى ذلك ظهور الأحزاب الدينية المحسوبة على الإخوان التي تدّعي نهضتها، ناهيك عن الانفصاليين والشخصيات المحسوبة على أجندة خارجية التي تدّعي دعمها لحقوق الإنسان مُرتدية لقناع الشفقة، ولا نغضّ البصر عن العسكريين الذين دخلوا الموقف السياسي بغرض إحياء ذكرى إقامة دولة عسكرية مرة أخرى مدّعين أنّ حلّ البلاد في إدارتها بقبضةٍ من حديد. هنا نُثبت أنه ليس هنالك لا وطن واحد، ولا شعب موحد، ولكن فمكونات المجتمع الليبي تتفاعل بشكل متفاوت، وهذا يتسبب في ذوبان ليبيا التي لم يبقَ منها سوى اسمها.

3. إنّ ما يمكن أن يوحّد المجتمعات البشرية هو اتفاقها على هدف مستقبلي تسعى إليه وتعمل على تحقيقه. هذا الهدف قد يكون اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً، ودوافعه قد تتعدد، فإمّا لوعي مصلحي مادي، وإمّا لسبب عقائدي، أو بسبب أخطار وتحديات تهدد الوجود. ففي مجتمعاتنا اليوم، ومع التراجع النسبي لمفهوم القومية والوطنية لصالح المسائل الدينية، يكون استرجاعها أمراً صعباً، فهنالك من يعتقد أنّ الحل هنا هو بإقامة دولة علمانية، ومن جهة أخرى، هنالك من يُطالب بأن تكون الدولة معتدلة التوجهات، أو أن تُطبق الدين بشكل طبيعي كباقي الدول المعروفة. ولكن تُطرح هنا أسئلة، ما هي العلمانية من وجهة رأي ذلك الشخص؟ وما تعريف الاعتدال الديني عن ذلك الشخص من جهة أخرى؟ وكيف يُمكن تعريف مصطلح "طبيعي" من منطلق "الدول المعتدلة"؛ فهنا ندخل في دائرة معيارية ذاتية الرؤيا، وهي أفكار تمّ اقتراحها بناءاً على أيدولوجيات معينة تخدم الشخص صاحب الفكرة وأمثاله مُعمماً فكرته على باقي الفئات[121].
4. لا يمكن نكران أنّ الفضاء السياسي مليء بالتصورات والمفاهيم الدينية والعقائدية والفكرية الثقافية (المجتمعية) التي تحرّك مختلف مكونات الشعب وتعمل على تأطير فكري للأحزاب والمنظمات العاملة في وطنه، بل وترسُم سياسات لدول عديدة في المنطقة. فإنّ من أهم هذه الأفكار التي تعتبر من المحركات الأساسية لحراك المنطقة اليوم، منها نظريات قيام الخلافة، ومنها ما يستفيد من السيولة العامة لإعادة إحياء العثمانية في المنطقة ومنها ما يدخل في إحياء مصالح تركيا وتحقيق حُلمها الذي لطالما رغبت باستعادته وذلك على حساب

[121] يلمّح المؤلف لإشكالية التفريق بين الآراء السياسية، فخَلَقُ أحد الحلول يعني افتتاحاً لمشكلة أكبر.

دول إقليمية عديدة، وسيكون لها تصورات ومصالح تتناقض حتماً مع التوجهات العامة للعثمانية، ومن جهة أخرى الإيرانيين ومصالحهم الغير واضحة وتهديدهم الطائفي للعالم الذي يزيد من الريبة والخوف، وهما عاملان من عوامل تأجيج صراع دول عديدة من بينها اليمن ولبنان وفلسطين مؤخراً.

**في الحركة الجمهورية الإتحادية**

مما تقدم علينا البدء بالعمل المعكوس الذي سيُعيد ترتيب النظام وعلاقاته الداخلية، ثمّ علاقاته الخارجية لإيجاد الأطر المشتركة للعمل، لما لها من تأثير على الأفكار العامة والنظرة المُتعارف عليها. ولما لها من أدوار لسدّ الثغرات التي يمكن أن تدخل كمؤامرات على وطننا.

الحركة الجمهورية الإتحادية في ليبيا ( the Federal Republican Movement of the United States of Libya) هي مقترح لحركة سياسية تسعى إلى إقامة دولة موحدة لامركزية ذات مستويات حكم متعددة. وهي حركة تدعو إلى قدر أكبر من الحكم الذاتي واللامركزية في السلطة بين مختلف المناطق داخل بلادنا، مع الحفاظ على الدولة القومية الموحدة الشاملة. نعتقد كمؤيدون أنّ هذا النظام سيخدم بشكل أفضل احتياجات جميع الليبيين من خلال السماح لهم بمزيد من السيطرة المباشرة على شؤونهم دون التضحية بالوحدة الوطنية أو الأمن.

تؤكد الحركة الجمهورية الإتحادية في جوهرها على تقرير المصير واتخاذ القرارات المحلية مع الاعتراف بالسيادة الوطنية وكذلك الاختلافات الإقليمية بين مختلف أجزاء الأمّة الليبية. ويشمل ذلك منح كل منطقة ممثلين منتخبين لها يمكنهم اتخاذ قرارات بناءً على مصالح ناخبيهم بدلاً من وجود حكومة مركزية واحدة تملي سياسة تعميمية وإقصائية من طرابلس أو بنغازي. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تدعو إلى زيادة التعاون الاقتصادي عبر المناطق حتى يتمكنوا من الاستفادة من الموارد والأسواق المشتركة (الموجودة لديهم) التي يمكن أن تساعد في تحفيز النمو الاقتصادي في جميع المناطق المتضررة من الصراع في السنوات الأخيرة.

باختصار، فإنّ الحركة الجمهورية الإتحادية هي محاولة لإيجاد أرضية مشتركة بين الليبيين الذين يسعون إلى قدر أكبر من الحكم الذاتي في الداخل، ولكنهم يدركون أيضًا أنّ هناك فوائد مرتبطة بكونهم جزءًا من هيكل الدولة الليبية الأكبر حيث يتمتع كل فرد بتمثيل بغضّ النظر عما إذا كانوا يعيشون بالقرب من طرابلس أو بنغازي. ففي نهاية المطاف، سيمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين الظروف المعيشية لجميع المواطنين من خلال زيادة الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم وتطوير البنية التحتية. ومع ذلك، فإنّ الوقت فقط سيحدد ما إذا كانت هذه المثل العليا ستصبح حقيقة، ومن الواضح أنّ العديد من الليبيين يأملون في ذلك. ما الذي

ينتظرنا إذا ما تم تبني هذه المبادئ لتصبح قانونًا في نهاية المطاف، منعطف ومستقبل جديد يخدم الشعب الليبي بأكمله.

نصل لوحدة الحركة السياسية، وهي الوحدة التي تؤدي إلى وحدة البرامج والأهداف والشعارات، ما يؤدي إلى المزيد من الحشد والاستقطاب والفعالية، من دون المساس بخصوصية كل منظمة أو حزب أو فريق. الوحدة السياسية تخدم الحركة السياسية في الأهداف ضمن التنوع العقائدي والفكري.

وحدة الحركة السياسية يكون في إطار الوطن الواحد، فهذا يؤدي إلى وجود الوحدة الفعلية داخل الوطن ولو بين أفراد، أمّا عندما يكون بين فِرق من أقطار متعددة، فهذا يؤدي إلى تطوير وتفعيل العمل الإقليمي أو الدولي. وحدة الحركة السياسية يمكن أن تضمّ عدّة فرق قد يُمارسون العمل والمقاومة بشكل مسلح، وقد يكونون سلميين تتناسب معهم هويات وأفكار مُناهضة للعنف، ولكن، ومع هذا، فإنّ أفكار الحركة الجمهورية الإتحادية، يمكن أن تسمح بالاتحاد مع حركات مقاومية مختلفة، إذا كان ذلك ضرورياً لنشر صوت الشعب الاتحادي. كما وأنه يمكن أن تضمّ الحركة الجمهورية الإتحادية ايدولوجيات متعددة، مع المحافظة على وحدة الأهداف ووحدة مراحل التنفيذ والتنسيق على مختلف الأصعدة. كما وأنّ مراحل استكمال أفكار وخطط الحركة الجمهورية الإتحادية تتطلب، وكالعادة، دعماً معنوياً وإعلامياً ومادياً. ومن هذه المنطلقات ولهذه الأسباب، فإننا نقترح الاسراع بإقامة الحزب الجمهوري، الذي يمكن أن يكون الأمل الأخير والوحيد لتوحيد ليبيا، وإعلان الولايات المتحدة الليبية، والتي تضمّ اتحاداً فيدرالياً مبنياً على الوحدة الوطنية.

في المرحلة الأولى يكون الإتحاد مُستهدفاً الولايات الليبية السبع: فإنّ مشروع الولايات المتحدة الليبية مسعى طموح لتوحيد الولايات الليبية المتباينة في دولة واحدة موحدة. سيكون هذا الإتحاد مفيدًا لجميع الليبيين، لأنه سيحقق الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن تكون هناك مرحلة أولية من الوحدة تركز على التقريب بين الولايات الليبية السبع.

في هذه المرحلة الأولى من التوحيد، يجب على كل شيوخ وأعيان ومسؤولي ومبعوثي الولايات أن تجتمع وتتفق على مبادئ معينة حتى تصبح جزءًا من شيء أكبر. تتضمن هذه المبادئ أولاً وقبل كل شيء، الاتفاق على كونُ الدومل الدستور والقوة الأكبر عليهم؛ ووضع قوانين مشتركة في جميع الولايات؛ إنشاء بنية تحتية مشتركة مثل الطرق والمرافق؛ تطوير المساواة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية؛ توفير فرص التعليم الأساسي في جميع أنحاء الدولة؛ تشجيع الاستثمار في الصناعة والزراعة داخل حدود كل ولاية؛ تشجيع التجارة بين مختلف أنحاء البلاد مع احترام العادات والثقافات المحلية؛ حماية حقوق الإنسان من خلال التمسك بمعايير العمل العادلة

في جميع المناطق مع احترام الاختلافات الثقافية؛ وأخيرًا الاتفاق على تشييد كونغرس يمكنه تمثيل مصالح كل مواطن بشكل عادل دون تحيز أو تمييز تجاه أي مجموعة أو فرد معين.

من خلال التركيز على هذه المجالات الرئيسية أثناء عملية تشكيلها، فإنّ الولايات المتحدة الليبية ستتمتع بإمكانيات كبيرة لن تُفيد الليبيون الذين يعيشون داخل حدودها فحسب، بل ستفيد أيضًا أولئك الذين يعيشون في الخارج والذين يبحثون عن فرص اقتصادية أو ملاذ سياسي من مناطق الصراع في أماكن أخرى. مع القيادة القوية على المستويين الإقليمي داخل ليبيا نفسها، بالإضافة إلى الشركاء الدوليين الراغبين في العمل جنبًا إلى جنب معها، يمكن أن يصبح هذا الحلم قريبًا حقيقة واقعة بحيث يوحد الناس من خلفيات مختلفة تحت راية واحدة نحو مزيد من السلام والازدهار.

هذا النهج الديموقراطي ضروري للاستقرار على المدى الطويل داخل الأمّة الجديدة ولمّ أطرافها من جديد، لأنه يسمح للمواطنين بالتعبير عن أنفسهم دون خوف أو ترهيب من القوى الخارجية. كما أنه يمنحهم إحساسًا بملكية مصير بلدهم من خلال السماح لهم بالمشاركة في تشكيل مستقبلها. بالإضافة إلى ذلك، تضمن هذه الطريقة أن يتم تمثيل جميع أصحاب المصلحة بشكل عادل عند مناقشة القضايا المتعلقة بالأمن القومي أو التنمية الاقتصادية التي يمكن أن تعود بالفائدة على جميع السكان إذا تم التعامل معها بشكل صحيح.

ستحقق الولايات المتحدة الليبية فوائد عديدة لكل من الليبيين الذين يعيشون داخل حدودها الدولية وأولئك الذين يعيشون خارجها. وستوفر وصولاً أكبر إلى الموارد مثل خدمات الرعاية الصحية والمرافق التعليمية والفرص الاقتصادية التي كانت مفقودة بسبب الصراع المستمر على مدى السنوات الأخيرة. وستسهل التجارة بين المناطق للدول المجاورة (الجزائر، تونس، مصر والجنوب الإفريقي) من خلال تقليل التعريفات المفروضة على المعابر الحدودية وبالتالي السماح بنقل أكثر كفاءة للسلع عبر الحدود الوطنية عبر منظومات مثل منظومة السبعة الثقيلة (مشاريع طرق السبعة)، يمكن أن تساعد هذه العملية أيضًا في تحسين الأمن على طول الحدود المشتركة من خلال تحسين التنسيق بين السلطات المحلية الفيدرالية والدول المجاورة وتنمية الخبرة والكفاءة لجنود الحدود الاتحاديين كحرس الحدود الاتحادي الليبي (State Borders Guards).

يكون المسؤول عن تأمين الولايات المنضمة لاتحاد الولايات المتحدة الليبية الجديد في هذه المراحل (السابق ذكرها) هي وحدات حفظ السلام الإتحادية: تكون وحدة ليبية مشتركة بين مختلف أراضي أمّتنا الليبية العظيمة، هذه الوحدة أمنية غير عسكرية، تعمل على تأمين حدود الولايات الليبية لهذا الإتحاد حدودياً، أمّا داخلياً،

فمكتب التحقيق الاتحادي والشرطة الليبية والقوات الليبية المسلحة سيعملون على تلك الأمور، وبدون الدخول في تفاصيل الخطط العسكرية والأمنية[122]، ستسعى القيادة الإستراتيجية الليبية المركزية[123] أكبر جسم قيادة عسكرية في الولايات المتحدة الليبية: على تنسيق وتنظيم العمليات داخلياً وخارجياً، ومراقبة سير العمليات على مختلف أراضي الدولة أو بالتعاون مع الدول المجاورة، وستشرف على عدم حدوث أي تماس أو اتصال مُباشر مع الولايات المجاورة للولايات المنضمة للاتحاد، وهذه القيادة هي أعلى جسم قيادة عمليات لقوات الولايات المتحدة الليبية المسلحة. إنّ مجرد تشكّل المرحلة الأولى من خطة البرنامج الفيدرالي ستضع خطّاً فاصلاً، في وجه عمليات التقسيم السياسي، فإنها ستقضي حتماً على التقسيمات السياسية والمُجتمعية التي تحلّ بهدف التلاعب بنا. فهذا معنى الإتحاد.

مردودات التوسع الاتحادي أو التوحيد قابلة للتحقيق على أرض الواقع، ومردوداتها تفاعلية جداً، وهو عامل مهم للدفاع عن حقوق الشعب الليبي، كما وأنّ نشوء الولايات المتحدة الليبية كقوة جديدة سيُعادل القوى في إفريقيا، وسيحمي شعوب العالم بالمثل فيها، كما وستمنع الولايات المتحدة الليبية وأجهزتها الأمنية والعسكرية والرقابية هيمنة شركات ووكالات الدول الأجنبية على المنطقة أو نفسها، ونشوئها كدولة جديدة سيُغير مجريات الأوضاع السياسية في المنطقة وسيعدّل موازين الحوار السياسي، هذا من ناحية، ومن ناحية تنموية، ستكون الولايات المتحدة الليبية العملة الذهبية في مواجهة الفقر والمجاعة في إفريقيا، فنظراً لتوسّع وظهور الولايات المتحدة الليبية ومشاريعها الإنمائية العالمية (كمشروع ليبيا)، فإنّ هذا سيمنح العديد من الدول الإفريقية التي - وأثناء العقود التجارية- أصبحت تحتوي شركات ليبية فيها، الحصانة عن مشاكل الفقر والمجاعة ونقص الغذاء والأمراض، فوجود وكالات وجمعيات ومنظمات فيدرالية تجارية وصحية عامل ضروري لقيام الولايات المتحدة الليبية الاجتماعية والصحية. ووجود القوات الليبية الإتحادية ومخابراتها الأمنية الإتحادية كفيل لأنْ يُعلن للعالم القوة الجديدة المؤثرة في هذا العالم مانعاً هيمنة الأطراف الأجنبية على المنطقة، فوجوب وجود الجهات السابق ذكرها أمرٌ ضروري وحتمي للدول أمثال الولايات المتحدة الليبية، نظراً لقوة تموضعها وجغرافياتها الدقيقة والغير مسبوقة، فهي الوحيدة القادرة على تسيير وتنظيم اقتصاد إفريقيا، ناهيك عن تنظيم الأمن على شعوب المنطقة.

---

[122] يُمكنكم الرجوع لأجزاء البرنامج الأمني العسكري للولايات المتحدة الليبية للاطلاع عليها بشكل مفصّل.

[123] القيادة الإستراتيجية الليبية المركزية بمجلس القيادة الاتحادية المركزية هي القيادة العليا عن العمليات الميدانية على أراضي الولايات المتحدة الليبية براً وبحراً وجواً.

خطة البرنامج الفيدرالي يمكن أن تنتقل بسرعة غير مسبوقة من المرحلة الأولى للمرحلة الثانية، بحيث يمكن أن تتوسع العمليات وتصبح عمليات مشتركة، أي التنظيم والتنسيق بين مجتمع الولايات المتحدة الليبية والولايات المنضمة. وهذه التغيرات والتوسعات السريعة ستقلب المعادلات الإقليمية والدولية بشكل أوسع رأساً على عقب.

إنّ شعار الولايات المتحدة الليبية: الإتحاد رايتنا، عقولنا عيننا، وأيدينا عملتنا، والولايات المتحدة الليبية نصرنا ومعزتنا.

هذه الكلمات هي أكثر من مجرد شعار، فهي تمثل القيم التي سيعتز بها العديد من الليبيين الذين سيسعون كل يوم لتحقيق رخاء أكبر لأنفسهم ولأسرهم مع تعزيز التقدم الوطني على جبهات متعددة مثل النمو الاقتصادي ومبادرات الإصلاح السياسي.

نصل لأنّ: العلّة الكبرى من إعلان خطة الولايات المتحدة الليبية هي التفاعلات السلبية مع الوضع الذي كان يتأزم بشكل لحظي، وأثّر على مناخات المنطقة ككل، فبعد انتخاب البرلمان كهيئة تشريعية لليبيا في العام 2014 أعلنت أطراف عدم تأييدها للأمر، نظراً لفشل الإخوان والأطراف المحسوبة على أجندة في الانتخابات، وكان موقفاً حساساً فقد كان الإرهاب يأخذ مكانه وتموضع وعسكر في مدن شرق ليبيا، ومرة أخرى لم تأخذ الأطراف أي موقف واضح وموحد، وأستمر بعضها في دعم الإرهاب في شرق وجنوب ليبيا (دعم هذه الأطراف للإرهاب لم يكن لاتفاقهم مع أفكار القتل/التعذيب/الذبح/الاغتصاب؛ بل لأنهم لم يتفقوا مع سيطرة الجيش أو ظهوره من الأساس في الشرق).

هذا الائتلاف بما فيه البرلمان، من الواضح أنها تجمعات لأفراد لن تؤدي إلاّ للتقسيم الفعلي للبلاد، وعند ذِكْر تقسيم لا نقصد كونفدرالية، بل نقصد انقسام على مستوى دولة بأكملها، وإعادة إدخالها كلاعب جديد وأساسي ومنظّم للتوازنات في المنطقة، ومن ناحية الثروات يمكننا أن نُلفت النظر لأنّ عدّة مناطق ذات ثروة نفطية وشمسية وبحرية، تقع في حدود الإدارة الفعلية لولاية بنغازي والجبل الأخضر ومصراتة. الحركة الجمهورية الإتحادية تعتبرها أطرافاً ذات إطارات أساسية، وكونها إطارات أساسية فهذا يعني وجوب حمايتها سياسياً وضمان مشاركتها في الحكم، فإنّ بنغازي والجبل الأخضر ومصراتة تتحمل مطالب التقسيم وتتحمل الإدارة المركزية غير الصحيحة في البلاد التي استمرت منذ عهد الملك، ويجب اعتبار ذلك كعمل بطولي وإنساني. فنُريد اللفت إلى نقطة مفادها: لو افترضنا سيناريو انسحاب بنغازي والجبل الأخضر ومصراتة وإعلان أنفسها كدولة، فإنّ المجتمع

الدولي لن يُعارض نظراً لأنّ الكلمة المصيرية لأهل هذه المناطق ولا يجوز التدخل في ذلك، ومن سيتضرر هنا هو الغرب وعاصمته، لا ندّعي أنّ بنغازي والجبل الأخضر ومصراتة لن تتضرر سياسياً، فإنها ستفقد امتيازات كونها منطقة ضمن عدّة مناطق[124]، ولكن فاقتصادياً يمكننا معرفة حقائق الأمر الواقع من ثروات اقتصادية للطاقة وغيرها تقع فيها، وما تفعله بنغازي[125] والجبل الأخضر ومصراتة وخاصة من تأمين لمناطق الشرق والجنوب وتأمين وتطوير للمؤسسة العسكرية عمل بطولي ووطني.

القوى العاملة ضمن خطة البرنامج الفيدرالي ستضمن وقوفها لجانب الحركات الإتحادية في البلاد وستدعمها إن لزُم الأمر ضمن الإطارات الإتحادية التي تسعى الحركة في الأساس لتحقيقها، وسيتم ذلك بإصلاح ما أفسدته الأطراف المركزية والتهميشية والإقصائية. فهناك فرصة لإعادة إحياء الإتحاد وإعادة الموقف الليبي لمكانه، بمكوناته جميعاً إن أمكن ذلك، ويكون ذلك كشعب متّحد من الشرق إلى الغرب، من الشمال إلى الجنوب، من خلال مقاومة ومحاربة نفوذ الأطراف التي تُنادي لما قد يضرّ بليبيا وما قد يتسبب بنشوء الحروب والاقتتال واستمرارها.

الخطوات العملية لخطة البرنامج الفيدرالي

1. على صعيد المنظمات غير الحكومية يمكن أن تُشكّل منصات لنشر أفكار الإتحادية والتوعية حولها والتعريف بها ونزع الضبابية عنها، وعلى صعيد الحكومات فيتطلب تنسيقاً علنياً وواضحاً بين الحركات الإتحادية والحركة الجمهورية الإتحادية والشخصيات الحكومية إن أمكن.

هذا الحراك وهذا التوجه سيُدعمان حتماً من حلفاء دوليين وإقليميين كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والإمارات ومصر وتونس والمغرب[126].

---

[124] الاحتكاك القومي: هي مشاركة الأقوام والشعوب والقبائل في تكوين دولة واحدة موحدة، تتشارك الفوائد والأضرار، تتحرك بتناغم وثبات وصوت واحد.

[125] لا يوافق المؤلف على ممارسات وسلوكيات قيادات الجيش في شرق البلاد، بخاصة المشاركة السياسية غير المشروعة في الانتخابات الرئاسية.

[126] راجع وثائق البرنامج الفيدرالي عن الولايات المتحدة الليبية، الصفحات 80-83. لأحمد الزنتاني وجهاد ف. دخيل، الحركة الجمهورية الإتحادية عن الولايات المتحدة الليبية (2024).

هذا الحراك في ليبيا ومنه، يجب أن تكون مهمته مزدوجة، المهمة الأولى تتمثل في إعلان تكوين الحزب الجمهوري واستكمال اعتماده على الأرض السياسية الخصبة لليبيا، والمهمة الثانية ستتمثل في كسب الحزب الجمهوري لصوت الشعب. فديناميكية اتصال الحزب الجمهوري بالشعب الليبي تكون بإعلان وحدة الموقف الوطني، وإعلان خطط ليبيا الشاملة، وإعلان خطط التوسع جغرافياً.

لقد مرّ الشعب الليبي بفترة مضطربة في تاريخه، وتشكيل الحزب الجمهوري خطوة مهمة نحو إعادة الاستقرار لوطنه. المهمة الأولى لهذه الحركة يجب أن تكون الإعلان عن تشكيلها والتأكد من أنها قد تجذرت في التراب السياسي الليبي. وسيشمل ذلك إعلان الوحدة بين جميع الليبيين بغضّ النظر عن المنطقة أو القبيلة، بالإضافة إلى تحديد خطط شاملة لكيفية تقدم ليبيا اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. بالإضافة إلى ذلك، يجب تحديد خطط التوسع بحيث يكون المواطنون على دراية بالمجالات التي يمكن أن تستفيد من زيادة الاستثمار أو تطوير البنية التحتية إذا اختاروا الحزب الجمهوري على الخيارات الأخرى في وقت الانتخابات.

من أجل أن تحدث هذه الإعلانات فرقًا على الرغم من أنها يجب أن تفوز أيضًا بأصوات الشعب في وقت الانتخابات أيضًا، وهذا يعني الانخراط معهم في القضايا الأكثر أهمية مثل توفير الرعاية الصحية أو مبادرات خلق فرص العمل، سواء داخل المراكز الحضرية أو المجتمعات الريفية. أيضًا الذين غالبًا ما يشعرون بالتجاهل من قبل السياسيين خلال فترات الحملة. للقيام بذلك بشكل فعال يتطلب التواصل المنتظم بين أعضاء الحزب والممثلين المحليين حتى يشعر الجميع بأنهم مسموعون قبل الإدلاء بأصواتهم عند وصول يوم الاقتراع. من خلال القيام بذلك، هناك إمكانية ليس فقط لمزيد من التفاهم بين الليبيين، ولكن الأهم من ذلك وجود التزام أقوى من قبل الناخبين عند تحديد الحزب الذي يستحق الفوز في مراكز الاقتراع في جميع أنحاء البلاد.

في نهاية المطاف، من الواضح أنّ فترة الإعلان عن وجوده[127] تحتاج إلى اهتمام فوري، فإنّ ضمان النجاح يأتي يوم التصويت ويتطلب تفانيًا مستمراً من المشاركين في إدارة الحملات في جميع أنحاء المناطق المختلفة. وإذا نجحت، فلن نشهد فقط عودة استقرار أكبر إلى الشؤون الليبية بعد ذلك. سنوات بدون حكم سليم، ولكن من المحتمل حتى حقبة جديدة حيث تبدأ الثقة من جديد بين المواطنين مرة أخرى.

[127] الحزب الجمهوري.

ولتفعيل هذه الديناميكية الايجابية، المطلوب إعادة صياغة الخطاب حول الإتحادية وتحوير نقاطه لعدّة تحويرات تتماشى مع الواقع الليبي، ويجب أن يكون واضحاً لا لُبس فيه، ويجب أن يُترجم بمواقف واضحة (قد يتطلب ذلك الحضور العسكري إذا تمّ منع الشعب[128])، ويجب أن يتمّ بوجود شخصيات شبابية وشخصيات عامة ليبية على المستويين الثقافي والعلمي. المواقف الإتحادية في ليبيا يجب أن تتناغم بعضها بعضاً، وهذا يتطلب إبراز المشاركة في البيانات والنشاطات وبخاصة في المناسبات السياسية.

إصلاح الموقف في ليبيا يتطلب العمل بالديناميكية السابق ذكرها، وحتى يتمّ اعتماد الفكرة الإتحادية في ليبيا، يجب عرضها على الشعب أولاً وإقناعه بها وبإيجابياتها، ويمكن فعل ذلك عن طريق تنظيم ورش عمل ودورات تدريب سياسية، ويمكن نشر مترتبات أفكارها الإيجابية عن طريق منصات وشخصيات ذات شهرة. وهي بداية تموضع الحزب الجمهوري لحين اتّساع ناخبيه ووصوله للحكم، وهو الوحيد القادر على اختراق النظام المركزي.

يمكن أن تشمل الحركة الجمهورية الإتحادية[129] كلاً من المقاومات السلمية والغير سلمية، ويمكن أن تشمل جبهات باختلاف المعتقدات والأفكار، إنّ عملياتها هي من ستصنع هذا الإتحاد مع مختلف المقاومات والجبهات والحركات في ليبيا، وبالتالي كسر الحلقة المفرغة التي تحمل بذور الانقسام والتحريض، من خلال ديناميكية معكوسة تحت شعار الإتحاد.

هذه الجبهة يمكن أن يكون لها جبهة أنصار من الأحزاب والمنظمات المحلية والدولي منها، الوطنية وغيرها، ليس لنصرة الحركة بنفسها، بل لنصرة الفكرة الإتحادية بالذات.

إنّ الحركة الجمهورية الإتحادية باختلاف أفرادها وأفكارهم، قضيتهم واحدة، ولا تشمل بأي شكل كان الوحدة الوهمية التي دائماً ما تنبثق منها المركزية. وتنظيمها، رغم تنوعها السياسي، تنظيم مبني على الإتحاد في الفكرة السياسية، لفتح المجال لدعم كافة الحركات التي تُنادي لإقامة الإتحادية ونُصرتها.

[128] قد يتّحد الجيش والشرطة مع الحركات الإتحادية في شكل انقلاب شامل.

[129] قد يُساء فهم هذه الجزئيات، فقد يظن القارئ أنّ الحركة الجمهورية الإتحادية منفصلة عن الحزب الجمهوري، وهذا غير صحيح، فالحركة الجمهورية الإتحادية هي الحزب الجمهوري في بداية تشكّله.

2. العمل على الصعيد الحكومي: المستوى الثاني التكاملي والتفاعلي في خطة البرنامج الفيدرالي، يتعلق وبشكل خاص بالمنحنى الحكومي.

الحكومات الليبية وعبر التاريخ، تعرّضت للضغط والتآمر على أمنها الداخلي، من خلال خلخلة أوضاعها الداخلية وتعريض نفسها لخطر اقحام المال العام لحماية وجودها، وأصبح من الواضح أنّ الحكومات لم تستطع اخضاع ليبيا بأكملها، ولذلك فهُم يلجؤون لتحريض الداخل عن طريق مؤسساتهم الإعلامية. ولإيجاد الفوضى، يعتبرون الطرف الآخر مُسببها، أعذاراً كهذه تساعدهم، وعملاً بإستراتيجية التفكيك لإيجاد التركيب المناسب للتلاعب بالداخل، وعملاً بإستراتيجية الصراعات السياسية المجتمعية والدينية التي تؤسس الوعي الزائف لمختلف الأطراف من هنا وهناك، وعملاً بسياسة التأثير بالتواتر واللعب على من مُعترف به في المجتمع الدولي، حتى يوجّهوا بذلك الصراعات التي يريدونها وفي الوقت الذي يخططونه، وبالتالي التأثير على وعي الداخل، وتالياً العمل على صياغة وعي جديد غائب عن حقائق الأمور.

الشعب الليبي يتعامل مع كل هذه الإستراتيجيات بطريقة دفاعية ضعيفة وأقل وقائية، ونعني بالوقائية أي عدم حمل الولاء لإحدى هذه الحكومات نظراً لتأزم الوضع الاقتصادي، ولذلك نعتقد أنّ خير الدفاع هو الهجوم، والهجوم هنا يكون بمَلء الساحات بالمشاريع السياسية والثقافية والاجتماعية على مختلف المجالات، التي تجعل من القوة الشعبية فاعلة وذات تأثير مُباشر، والتي تأخذ هذه الحكومات بديناميكية التوتر والتحرك اللاواعي التي تجعلها في موقف الدفاع واللهاث وراء تراكم الإنجازات التي مضى عليها الزمن.

أكثر الأطراف تضرراً مما يحدث في ليبيا، هو الشعب الليبي وحده، فالدول المجاورة، برغم الحروب والمعارك التي تتسرب لحدودها بسبب ضعف الأمن القومي لليبيا، ستتعافى وبالتالي ستنسى الماضي، عدا الشعب الليبي، فإنّ ما يحدث، سيبقى في الذاكرة، وسيُدرّس في كتب التاريخ. وبالتالي، اعتماد كلمة التاريخ الأسود بين السطور.

إنّ أسلوب تعاطي الشعب مع هذه الإستراتيجيات الخدّاعة للحكومات، التي لا تقوم على الرد العسكري المُباشر، لا يمكن أن تغير من الوضع ولو بقطرة مياه، فإنها ستتسرب للمستقبل القريب، وستتكرر الأحداث من جديد، بالرغم من هدوء الأوضاع، فإنها سترجع من جديد نظراً لعدم سلامة الهيكل الأساسي للدولة، خصوصاً أنّ مسألة المركزية هي جزء أساسي من أهداف اللامركزية الفوضوية، والرأسمالية العشوائية والمحسوبية، خصوصاً في ليبيا التي تعتبر مركزاً استثمارياً من النوع الثقيل. ولذلك يجب علينا أن نُحصّن استراتيجياتنا بوضع صور وأطر

واضحة تستهدف تأمين الحشد الأكبر لسياساتنا ومسألة خططنا التي تقوم على مبدأ الهيكل المضبوط، وهذا لا يمكن أن يتم في ظلّ ضبابية العلاقات بين مختلف المناطق الليبية[130]، ويمكن تفسير جوهر مشاكل ليبيا في الهيكل السياسي الخاص بها، فنظراً لوضعنا لسياسة ليبيا في إطارات معينة وغير موزعة، يتسبب ذلك في تخلخل الوضع العام وبخاصة على المستوى الإقليمي والوطني بالذات.

إنّ توضيح الاطارات ضمن سياسات وعناوين سياسية واضحة، يؤمّن لنا الحشد المطلوب، من خلال توضيح الصور العامة عنها أمام الرأي العام للشعب الليبي بمختلف أوصافه، ويمكن تنفيذ هكذا أساليب من خلال توحيد الأفكار والقضاء على الفرقة والتباعد والاحتراب، فهذا وحده يمكن أن يخلق نوع من التفاعل الفوري واللحظي بين المسؤولين وبين الفرق المتحدة في الأفكار. مما يجعل أمر التأثير في هؤلاء المسؤولين مُباشراً وذا تأثير لحظي، ويمكن عن طريقه توضيح المصلحة الواحدة والتوجهات المشتركة وإعلانها ضمن خطط وأطر يمكن خلالها توسيع موجة الاستهداف.

إنّ جزءاً مهماً من عملية البرنامج الفيدرالي، يكمُن في إنشاء تحالفات مع الدول، يحمل اسماً واضحاً، وسياسة صريحة، ليس تجاه السياسات الإقليمية والدولية فقط، بل يجيب على حاجات المكونات المختلفة في المنطقة سواء ليبيين أو أجانب، على صعيد مسائل تتعلق بالحكم والقانون والتنمية والسياسات الداخلية، ومشروعية النظم، فضلاً عن مشاريع التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني التي تراعي في جعبتها تحقيق مصالح الجميع. فإنّ الولايات المتحدة الليبية بما تُعاني من أخطار واحدة من المصدر والمحرك ذاته والأدوات والأهداف، فإنها ستُجيب عليها بشكل جماعي وفي ظلّ شخص واحد.

إنّ صياغة مثل هكذا حلف علني بسياسات دولية إقليمية محلية، تطال نواحي التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتعرّف تعريفاً واحداً ومتساوياً لجميع مواطنيها، بغضّ النظر عن أفكارهم أو خلفياتهم، وبها ولأجلها تضع مهمة الولايات المتحدة الليبية خارطة، يكون على أثرها تحقيق التحرر الوطني واجباً، كهدف أساسي للقاء شعبها في أسمى المراتب كممثليها حاملين أعلامها، وتضع الأمن الاجتماعي والسلم الأهلي كهدف ثانٍ يُطَمئن شعبها ويحميهم ويضمن سلامتهم في قارتهم الأم، وهو قلب إستراتيجية وجودها ومسارها ومصيرها

[130] العلاقات بين مختلف المناطق الليبية كانت ولازالت متفرقة، تمثلها العنصرية القبلية ويمكن ملاحظة ذلك منذُ عهد المملكة، وبالتالي هذا ليس بشيء جديد. وينطبق ذات الأمر على الأمازيغ وعلاقاتهم المتهدمة مع العرب والعكس.

اللذان سيتحركان بكلّ تأكيد باتجاه المزيد من الحروب والاقتتال والتفكك السياسي، ليُصبح المسار حتماً مليء بالدماء والتاريخ والمزيد من القوة والتحرر والتوحد والتقدم، برغمِ زيادة حدّة الحروب التي ستُعلنها وستقودها الولايات المتحدة الليبية، فإنّ الموقف الليبي سيكون متّحداً، بكلمة واحدة، تملئها الثقة، وبنظرة أمل تملئ عيون شعبها منتظرين مستقبلاً يكون فيه علم الولايات المتحدة الليبية مرفرفاً في كل مناطق العالم، خافقاً بسلام، بلونه المرموز للثقة، القوة، المعزة والإتحاد.

إنّ إعلان الولايات المتحدة الليبية لعملياتها العسكرية، ليس بالضرورة أن يتمحور حول مسألة المناوشات الداخلية والخارجية بمعانيها. فقد يمكن أن يتمحور حول مسائل مختلفة بينها: المسألة الأولى محاربة الإرهاب، فيمكن أن يُعلن رئيس الولايات المتحدة الليبية محاربة الإرهاب في كل مناطق الدولة للقضاء على أهم أخطار الدولة الداخلية. المسألة الثانية، الرد على أي عدوان خارجي يهدد الولايات المتحدة الليبية وشعبها، كما ويُعلن التزامه بالقوانين الدولية ومبدأ حماية الأرض.

ومن جهة أخرى، وأثناء إضافةُ أعضاء جدد للولايات المتحدة الليبية (ولايات/مقاطعات) يجب مراعاة الشروط التالية: إضافةً للنقطتين السابق ذكرها، أي التصدي للإرهاب والتصدي لأي عدوان خارجي والرد عليه، يجب أن يكون هناك شروط إضافية لضمّ مناطق جديدة للولايات المتحدة الليبية، ألا وهو المشروعية الشعبية للأمر.

مفهوم المشروعية الشعبية مفهوم مهم للولايات المتحدة الليبية، نُعرّف المشروعية الشعبية بأنها شكل من أشكال الحكومة تكتسب سلطتها من خلال التأييد والقبول العامين. بعبارة أخرى، عندما يقبل غالبية المواطنين في المنطقة الفلانية قادتهم ويثقون بهم، يقال إنهم يتمتعون بالمشروعية الشعبية. وهذا يعني أنه لكي يتم اعتبار أي زعيم أو حكومة شرعية من قبل الشعب الليبي، يجب أن تحصل على موافقة واسعة منهم أولاً. في السنوات الأخيرة، كان هناك الكثير من الجدل حول ما يشكل المشروعية الشعبية الحقيقية داخل حدود دولتنا. الوضع الحالي في ليبيا معقد بسبب الاضطرابات السياسية المستمرة منذ عقود والتي أدت إلى تنافس فصائل متعددة على السلطة والسيطرة على أجزاء مختلفة من البلاد في أوقات مختلفة عبر التاريخ. ومع ذلك، على الرغم من هذا التعقيد، هناك العديد من العناصر التي يمكن تحديدها كمؤشرات رئيسية نحو إرساء مشروعية شعبية حقيقية بين الليبيين: قيادة الولايات المتحدة الليبية ذات الأهداف الواضحة؛ الدُّومـــَـــلْ؛ التنفيذ الفعال لمشروعات ليبيا الشاملة؛ احترام حقوق الإنسان؛ التمثيل العادل عبر جميع الفئات السكانية بما في ذلك مجموعات النساء والأقليات؛ آفاق اقتصادية جيدة مع وصول موثوق إلى الموارد مثل الأمن الغذائي وما إلى ذلك؛ الحماية من التهديدات

الخارجية مثل الإرهاب وما إلى ذلك. تخلق كل هذه العوامل مجتمعاً بيئياً يشعر فيها المواطنون العاديون بالأمان الكافي للمشاركة السياسية دون خوف أو ترهيب مع الإيمان أيضًا بأن أصواتهم ستكون مهمة حقًا عندما يحين الوقت لاتخاذ قرارات بشأن من يحكمهم إلى الأمام أو يُعيد تشكيل بنية بلادهم السياسية. وبشكل عام، تظل الفكرة الكامنة وراء تحقيق المشروعية الشعبية الحقيقية بين الليبيين حاضرة دائمًا، ولكنها مهمة صعبة نظراً لمدى انقسام المجتمع اليوم. ومع ذلك، إذا استمر التقدم على نفس المسار أكثر فإنه سيؤدي إلى الإجماع الموحد في نهاية المطاف، فقد يظهر بالفعل عدد أكبر من الأفراد معًا في إطار مشترك، ما يدفعهم لوضع معتقدات وقيم مشتركة وبالتالي خلق أساس أقوى تبنى عليه الأجيال القادمة، عندها فقط يمكن أن يوجد أمل حقيقي في استعادة السلام والاستقرار في المنطقة مرة أخرى، حتى يتمكن كل فرد من أن يعيش حياة أفضل، ذات جودة خالية من الاضطهاد وتدخل العنف.

إنّ إعلان هذا المبدأ على ضرورة وجود المشروعية الشعبية أثناء البث في مشروع ضم وإضافة واعلان الولايات الليبية لخريطة الولايات المتحدة الليبية، يجب أن تُراعي فيه الولايات المتحدة الليبية الحقوق السياسية لشعبها واعتبار أنّ المنطقة المنضمة هي ضِمن ذلك، أي إحدى شعوبها، ويجب أن يكون معيارها هو الشعب، الذي يُعطي الحصانة للدولة بأن تضمهم بسلام، ويُعطي ثقةً معنوية بين الولاية المنضمة والولايات المتحدة الليبية، لأنها انضمت للدولة والتزمت بدستورها وتلقّت بالتالي الحماية والدفاع من الدولة، ليس فقط عبر نصوصها الدستورية، بل جعلت ذلك التزاماً وطنياً أصبحت فيه منطقة ليبية، بالدم خالصة للوطن.

إنّ فكرة إعلان الولايات المتحدة الليبية عن نيّتها في ضم وإضافة واعلان الولايات الليبية، يجب أن تتم من خلال مؤتمر يجمع رئيس الولايات المتحدة الليبية ورئيس الحكومة للولايات المتحدة الليبية والوزراء الفيدراليين عنها وسفراء السلام لديها، فاتحاً المؤتمر مبعوث السلام الأول عن الولايات المتحدة الليبية، يتمّ عبره إعلان النيّة عن العمل من أجل ضمّ منطقة (ولاية أو مقاطعة) للولايات المتحدة الليبية. سيناريو الأحداث هنا لا يشمل

ضم منطقة ليست بالليبية (كما ما قد يحدث مع إقليم اوزوا[131])، إلاّ أنّ اعلان الولايات المتحدة الليبية يمثل خطوة صعبة التوقع نظراً لتعقّد سيناريوهات الإعلان، فقد يتم اعلان الولايات المتحدة الليبية في شكل معظم الولايات عدا ولاية طرابلس التي قد يرفض بعض قادتها المنحرفين الاستسلام تحت هذه الدولة الجديدة في أسلوب دفاعي، وهو ما قد يؤخر عملية الإتحاد على المستوى السياسي والتشريعي، وقد تتأخر عملية السلام لتوحيد هذه الولاية (أو الولايات)، فـ هُنا (المثال السابق) المشكلة هي القادة وليسوا الطرابلسيين[132]، وقد تكون ولاية أخرى (بنغازي، مصراتة ...إلخ.) قد ترفض الانصياع تحت الولايات المتحدة الليبية، ولذلك السبب تعتبر هذه السيناريوهات غير متوقعة وعميقة، وقد لا تحدث أساساً حيث قد يُعلن عن الولايات المتحدة الليبية في شكلها الموضوع في خارطة الطريق المطروحة في هذه الأوراق، حيث قد يقبل مختلف الشعب الليبي بهذا المشروع وبالتالي لن نحتاج لعمليات الانضمام (كهذه)، ولكن فوجودها مهم أيضاً نظراً لعدم توقع المستقبل بشكل دقيق، ولذلك وأثناء الإجابة على سؤال "ماذا لو رفضت ولاية واحدة الانضمام للولايات المتحدة الليبية في المستقبل، وطرابلس مثالاً كما أدرجتم في هذه الجزئية"، نردّ على حضراتكم في شكل: تكون هذه العملية السياسية عن طريق البدء بتحضير الدراسات والقوانين والتنظيمات المتعلقة بذلك، حاضراً على الأمر ممثلي المنطقة المستهدفة (التي رفضت الانصياع تحت قيادة الولايات المتحدة الليبية)، ومن ثم تنظيم الاستفتاءات من أجل النظر في موافقة المنطقة على مشروع الضمّ أم لا، وتحمي الولايات المتحدة الليبية كلمة المنطقة من أي تغيير غير مصرّح به

[131] قضية إقليم اوزوا لا زالت مستمرة تحت مشروع الولايات المتحدة الليبية، وفي شكل المشروعات الإتحادية المستقبلية سيتم فتح باب إمكانية إرجاع إقليم اوزوا للدولة الليبية الجديدة في شكل محادثات الولايات المتحدة الليبية للسلام الإقليمي، وهي محادثات محلية ستُغلق قضية اوزوا نهائياً، نظراً لأنّ النظام الرجعي السابق استخدم القوة لإثبات هيمنته على الإقليم، وهذا ما دفع المحكمة الدولية للتدخل وحلّ النزاع، وهو ما ستتدخل فيه الولايات المتحدة الليبية مستقبلاً لفتح أمر القضية من جديد وبناء محادثات قومية مع قبائل إقليم اوزوا للبتّ في سبب الانفصال عنا، والبدء بتشكيل خارطة طريق لضمّهم (إذا ما قرروا لاحقاً الانفصال عن تشاد). سبب اهتمامنا بهذه القضية هي القبائل الليبية التي لا زالت تدخل المنطقة ولا زالت تتشارك الدم (الأجداد) مع أهلنا في الجنوب، واحتراماً لذلك قُرر إنشاء برنامج محادثات الولايات المتحدة الليبية للسلام (the United States of Libya Peace Talks PT2+2): وهي سلسلة من المحادثات التي لا تدخل في هذه القضية وحدها، بل تدخل فيها قضايا أخرى مهمتها هي الحلّ بالسلام بين الولايات المتحدة الليبية ودول العالم الأخرى، والحلّ بتحسين سمعتنا بين الأمم المتطورة.

[132] استخدمنا طرابلس كمثال فقط، وحشا القادة الوطنيين من القذف في هذه الفقرة.

وتمنع تدخل الأنظمة الخارجية (الأجنبية) في كلمة القرار، ويترك باب انضمامها مفتوحاً لفترة محددة[133] إن رفضت المنطقة طلب الضمّ بسبب الضغوطات الداخلية أو الخارجية، وإذا قبلت المنطقة بالضم، تُعلن التزامها بتطبيق دستور الولايات المتحدة الليبية الدُّومَـــلْ، كما وتلتزم بمحاربة الإرهاب، وبدعم مختلف المناطق الليبية وتلقّيها الدعم بالتالي، وإقامة وتسمية القوات الليبية والشرطة الليبية والأجهزة الليبية فيها بالاتحادي، وتلتزم بتسمية نفسها منطقة ليبية خالصة، وتلتزم المنطقة بتسمية شعبها بالشعب الليبي[134]، وتلتزم بإقامة المناطق التجارية الحرة، والأهم الالتزام بمعيار المشروعية الشعبية، وتداول السلطة والالتزام بالتعددية الحزبية، وسيلتزم مجلس الوزراء الذي سينشئ في هذه المنطقة بمبدأ تقرير الشعب لمصيره بنفسه، ويقرر المجلس الليبي عدد مقاعد المنطقة المنضمة فيه. وتتطلب خطة ضم منطقة ما على قرار من المجلس الليبي بطلبٍ من رئيس الولايات المتحدة الليبية.

إنّ هذه الصيغة وهذا الإطار السياسي المفتوح على ضمّ المزيد من الأعضاء والمزيد من التطوير، هو مشروع الأمل الذي سيحشد حوله الجموع والارادات والقوى السياسية والفكرية، وهو المشروع الذي سيعيد للمنطقة وحدتها، ولكن بمبدأ المشاركة الحرة والمشروعية الشعبية، عبر الاستفتاءات، والتوازن بالحقوق والواجبات والتعاون بين مختلف مكونات الشعب الليبي، ليس تحت ظلّ الغلبة والهيمنة، لمكونٍ واحد أو لحكومة واحدة. هذا المشروع يؤمن حشد القوى المنظمة والمشتركة لهزيمة الإرهاب، ويؤمن تطوير ودعم وحماية المناطق الليبية المختلفة والأكثر يؤمن المناطق الإفريقية المجاورة على الحدود وغيرها، كما يؤمن القوة والحشد من أجل استكمال عمليات توسع الولايات المتحدة الليبية.

الأهم في كل هذه الأهداف أن تُخرج الولايات المتحدة الليبية وأجهزتها أخطار التقسيم وتقضي عليه، عاكسة مسار الأحداث باتجاه الوحدة والتوسع في مختلف الخرائط، وعن طريقها سيتم تحشيد الأفراد والجماعات المهددة بالصراعات والتقسيمات، لكي تضعها في حالة فعل ايجابي نحو بناء مستقبل اتحادي سامي، مُخرجةً إيّاها من

---

[133] ستُستخدم الأساليب السلمية في مطالع عمليات ضمّ المناطق الليبية غير المنضمة، وإذا ما استمرت تلك التأجيلات قد يتم استخدام الجيش لفرض السيادة الشاملة على كامل مناطق الدولة الخالصة.

[134] قد يرى بعض حضراتكم أنّ هذه النقطة إضافية وليست بالضرورية، إلاّ أنّ مشكلة التحشيدات المسلحة التي وصلت في أواخر السنين السابقة منها الجماعات المسلحة السورية التي استقرت في المنطقة الغربية قد تستخدم آليات للحصول على جوازات وجنسية ليبية بشكل غير شرعي وبمساعدة من داخل الدولة.

زوبعةِ الأوهام والصراعات، لتضعنا بكافة مكوناتنا نحو مستقبل مليء بالحرية، والمرسوم بإرادة شعب الولايات المتحدة الليبية، وباختياراتهم الجماعية التي تؤمن مصالح الجميع.

خطة البرنامج الفيدرالي ومترتباتها، هي عملية ديناميكية تستهدف مختلف الأصعدة، وهي عملية تفاعلية ستملأ الفضاء الإعلامي والسياسي والخطاب الشعبي والحوارات، فتنقل بذلك المنطقة من خيارات الانقسام إلى خيارات التوحد، من خيارات الانغلاق والتعصب إلى خيارات الانفتاح ومعرفة الآخر، لتنقل المنطقة من واقع المفعول به، إلى دورِ الفاعل بالإبداع والاختيار الحر والعامل في ظلّ الأفكار البناءة وليس الهدامة، الموحدة وليس الممزقة، المستقبلية وليس السلفية أو المتأخرة.

إنّ خطة البرنامج الفيدرالي مردوداتها ستكون على نطاق واسع، ويجب عدم الوقوع في فخّ القبول والاكتفاء بإطار التظاهرة السياسية الآنية المحدودة في الزمان والمكان والأهداف، دونما دعم استكمال المشروع بكل أوجهه.

الاستراتيجية التنفيذية لخطة البرنامج الفيدرالي يجب أن تُدرس بدقة على صعيد الإخراج في الإعلام، وعلى صعيد التحشيد الفكري والتأييد من قبل المكونات الشعبية الحزبية والثقافية والإعلامية، كما يجب أن يوضع لها إستراتيجية استهداف خاصة، تشكل العمود الفقري لتقديمها كمحتوى غير مسبوق، وللمساعدة التفاعلية من خلال الإعلام الجديد.

إنّ العمل على انجاح هذا المشروع السياسي التاريخي، الذي سيوقظ الأمّة ويخرجها من حال الاقتتال والتشرذم، إلى فضاء التوحد وحشد المهارات وتطوير ديناميكية الإبداع وحماية المشروعية الشعبية السياسية والقضاء على اعداء الأمّة، وانجاز مهمة التحرر الوطني وضمان استقرارية عملية التنمية والتطوير، للوصول إلى فضاء أمني وسياسي واعلامي واقتصادي غير مسبوق.

ولذلك فإنّ الخطط التطبيقية ستتناول جميع المكونات من مؤسسات حكومية وأحزاب وتكتلات وقوى شعبية ومنظمات لديها المصلحة من مثل هذه المشاريع، بالإضافة للمؤسسات الإعلامية، والقوى الأمنية، والعسكرية، والاستخباراتية.

محاربة الإرهاب في الولايات المتحدة الليبية يتطلب الإتحاد الجمركي بين مختلف الولايات المتحدة، وبالتالي تطوير الوحدات الأمنية الرقابية والتفتيشية، وهذا يتطلب وجود نظام فيدرالي متعدد الطبقات نظراً لوجود ولايات ليس لديها الطاقم الأمني ذي الخبرة، وبالتالي من متطلبات الإتحاد الجمركي توزيع الطواقم ذوي الخبرة ومن

مختلف الولايات على أجزاء متفرقة من الولايات المتحدة الليبية، وفي هذه المرحلة يتم إعلان الخطة الرقابية الشاملة.

الولايات المتحدة الليبية دولة متنوعة وحيوية ابتليت بالاضطرابات المدنية لسنوات عديدة. وعلى هذا النحو، يجب عليها اتخاذ إجراءات لضمان سلامتها وأمنها في مواجهة الصراع المستمر. تتمثل إحدى طرق القيام بذلك في وضع خطة رقابة شاملة، والتي قد تتضمن تدابير هادفة مصممة للحد من العنف وتعزيز الاستقرار في جميع أنحاء البلاد.

يجب أن تركز خطة المراقبة الشاملة على كل من الأهداف قصيرة المدى وكذلك الأهداف طويلة المدى. فيما يتعلق بالأهداف قصيرة المدى، يجب أن تشمل تدابير مثل زيادة تواجد قوات الأمن في المناطق التي يُرجح فيها حدوث أعمال عنف؛ تعزيز مراقبة الحدود والتكامل على طول أسوار الولايات المتحدة الليبية الحدودية (Libyan Border Fences)[135]؛ تحسين قدرات جمع المعلومات الاستخباراتية؛ تعزيز برامج تدريب وتطوير الشرطة الليبية وتعزيز الأمن للشرطة في شكل برنامج الولايات المتحدة الليبية لحماية الشرطة ( the United States of Libya Police Protection Program *P*3)[136]؛ توسيع شبكات الخدمات الاجتماعية للفئات الضعيفة مثل الشباب أو النازحين داخلياً؛ زيادة فرص الحصول على التعليم لجميع المواطنين بغض النظر عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي. يمكن أن تشمل الأهداف طويلة المدى إنشاء عمليات مصالحة وطنية بين مختلف الفصائل داخل المجتمع حتى يتمكنوا من التعايش السلمي مع بعضهم البعض دون اللجوء مرة أخرى إلى

[135] مشروع جدار الولايات المتحدة الليبية الحدودي الوطني (Libyan National Border Wall): هو جدار حدودي يطوف حول الولايات المتحدة الليبية بحوالي طول مساحة تقريبية تبلغ 5000 كيلومتراً وطول ارتفاع جدار يبلغ 12.88 أمتار بمساحة إجمالية تبلغ 0.0644 كيلومتراً مربعاً، وهو خط حدودي مع دول: تونس، والجزائر، والنيجر، وتشاد ومصر. أهدافه هي تعزيز السيطرة الحدودية، والحفاظ على السيادة الوطنية، والحدّ من التهديدات الأمنية من حيث تقليل أعداد المهاجرين غير الشرعيين ومكافحة المجموعات الإرهابية والإجرامية التي تتسكع عبر الحدود بحريّة.

[136] البرنامج الوطني لحماية أعضاء الشرطة: هو مبادرة فيدرالية تهدف لتعزيز أمن وسلامة الشرطة وأعضاء وعملاء تطبيق القانون في الولايات المتحدة الليبية؛ يتضمن البرنامج تركيب كاميرات في سيارات الشرطة وأعضاء تطبيق القانون لتوثيق وتحقيق العدالة، وتدريب وتجهيز الشرطة وتسليحها من حيث الموارد الدفاعية والهجومية لحماية أعضائها من الهجمات المحتملة (كعمليات الانتقام والاغتيالات)، كما يشمل البرنامج التكتيكات والتكنولوجيا الاستباقية للحدّ من احتمالية الانتقام من أعضاء انفاذ القانون بخاصة أعضاء مكافحة المخدرات، والعمل على ضمان سلامتهم أثناء أداء واجباتهم.

وسائل العنف في الأوقات المستقبلية عندما تصبح الموارد شحيحة أو تنشأ خلافات بين المجتمعات حول حقوق الأرض وما إلى ذلك. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ تطوير نظام قضائي فعال سيكون أمرًا ضروريًا لضمان سيادة العدالة بدلاً من تنفيذ عمليات القتل الانتقامية بسبب غيابها عن أجزاء معينة.

إذاً، يتطلب تنفيذ خطة الرقابة الشاملة استثمارات كبيرة من كل من السلطات المحلية بما في ذلك على سبيل المثال: توفير الموارد الكافية مثل الأسلحة والأجهزة والمعدات، والجهات الفاعلة الدولية على حد سواء؛ ومع ذلك، إذا تم القيام بها على الوجه الصحيح، فإنها ستحقق السلام والاستقرار الذي تشتد الحاجة إليه مع وضع الأسس اللازمة لبناء مؤسسات قوية قادرة بما يكفي على التعامل مع أي تحديات محتملة سنواجهها كليبيون في المستقبل.

الدفاع عن أي تهديد خارجي يتطلب وجود قوى عسكرية وأمنية مشتركة على طول المواقع التي تُعتبر تحت السيطرة الفعلية للولايات المتحدة الليبية، وهذا الأمر يتطلب بالتالي وجود: إدارة إستراتيجية مركزية، ووجود وكالات أمنية وعسكرية تخدم مصالح الولايات المتحدة الليبية، ويتطلب أيضاً وجود تواصلات مخابراتية بين سكان المناطق المختلفة وقوات الولايات المتحدة الليبية المسلحة، وبالتالي الوساطة الأمنية لتأمين الدفاع والسلم.

وحدة الولايات المتحدة الليبية تتطلب وجود خطة اقتصادية استراتيجية شاملة، تستهدف اعلان مشاريع الاستهداف الشامل لمختلف مناطق البلاد، وهذا يتطلب احتواء الخطة بشكل مسبق على السوق المشتركة والحرة، ووجود المجالس التجارية الفيدرالية واللجان الفيدرالية الولائية ولجان المجلس الليبي ومهندسي المجلس المالي الاتحادي من المتخصصين والخبراء والفنيين والوزراء الفيدراليين على كامل أراضي الولايات المتحدة الليبية، ولا ننسى فضل تواجد المنظمات والوكالات الفيدرالية ذات الشأن، ويجب إلغاء الحواجز المعيقة للسفر ونقل البضائع وترك ذات الأهمية لضمان الرقابة على البضائع، ويمكن الاعتماد على مكاتب التحقيقات الفيدرالية في تأمين السوق وتفكيك الأسواق الغير شرعية.

وهذه الإجراءات، أي السابق ذكرها، تتطلب أن تتم بالتدريج، ولكن الإعلان عنها يجب أن يتم بإعلان واحد وزمان أحد، لإعطاء الزخم الكامل الذي يؤكد أنّ التوافقات تتعدى الخطط السابق ذكرها، وإنما أهدافها المشتركة خيرُ دليل على ثبات الأقدام والإجراءات وبالتالي توحد القرارات.

تحدثنا على اتحاد الولايات/الأقاليم الليبية معاً في ظل الولايات المتحدة الليبية، بالنسبة للشؤون الخارجية: يمكن للولايات المتحدة الليبية الإسراع بتحسين علاقاتها الخارجية بعد الانتهاء من النقاط السابق ذكرها التي عن طريقها

سيتم حلّ مشاكل البلاد بالتدريج. ويمكن أن يكون ذلك عن طريق تشكيل لجنة وزراء خارجية لتكوين حلف خاص. أولاً، يكون الحلف مُستهدفاً المناطق التي تُخطط الولايات المتحدة الليبية الاستثمار فيها أو توحيد السوق فيها (لتسهيل تداول العملة/البضائع من أطراف واحدة موحدة فيها)، وتبدأ بمشروع كونفدرالي مصغّر يستهدف العواصم الكبرى للحلفاء وبرامج دعمها اقتصادياً، ولشرح اهداف الحلف وبرامجه، خصوصاً توضيح مسألة أنّ الحلف لن يكون مقفلاً أو منحصراً في وجه الدول الإفريقية الأساسية في المشروع، وبالتالي إمكانية ضمّ آخرون له أمرٌ مفتوح، ولكن تحت شروط.

شروط الانتساب لحلف الولايات الافريقية المتحدة[137] يتطلب أولاً كياناً دولياً قائماً بنفسه، لديه سوقاً معتمدة، وبالتالي فتح إمكانية ضمّه كدولة للاتحاد الكونفدرالي، وهذا بحدّ ذاته محور تجاذب وتدافع بين دول المنطقة، فلضعف الإتحاد الإفريقي، يمكن توقع من سينضم ومن سيرغب بالانضمام، ويمكن ذِكْر الأول كضمان لهذه الدول على موقفها من حلف الولايات الافريقية المتحدة، ومن لن ينضم، له أسبابه، أو له ضغوطات خارجية.

أهداف حلف الولايات الافريقية المتحدة الأساسية تتمثل في أسباب، من بينها: السبب الأول محاربة الإرهاب، بحيث يتم إنشاء وحدات مكافحة إرهاب مشتركة، يتم تسميتها مثلاً وحدات حفظ السلام، ويكون مهامها حفظ السلام في الدول الحلفاء، وبالتالي فتح باب التعاون العسكري المشترك.

السبب الثاني يستهدف فتح سوق مشتركة، يمكن التساؤل عن سبب افتتاح سوق مشتركة إذا كانت سوق الولايات المتحدة الليبية هي الطرف الأعلى اقتصادياً نظراً لأنها المركز الإستراتيجي التاريخي في وسط إفريقيا، ولكن نُلفت النظر لأنّ عملة الولايات المتحدة الليبية هي الدولار على عكس دول الحلفاء، فبالتالي يتطلب الأمر سوقاً مشتركة، تكون عملتها الدولار الليبي وسوقه المتنوع، الدولار الليبي مشروع يدرج تحت جملة "سوق متنوع": بمعنى أنه سيوجد دولار ليبي أسود (Black Libyan Dollar *BLD*) مخصص لاستثمارات الطاقة وهو العملة التي ستصدر اعتماداً على الفوائد المنشورة لاستثمارات الولايات المتحدة الليبية الناجحة في قطاع الطاقة التي ستستخدم الطاقة كأصول احتياطية -بدون استثناء- على كامل أراضي القارة الأفريقية في شكل ما يسمى بوكالة الطاقة الليبية الخارجية، وسيُصدر بشكل خاص بعد طلبات وزارة الطاقة الإتحادية لدعم وتطوير وبناء وحدات

[137] حلف "الولايات الافريقية المتحدة" بديل الإتحاد الافريقي هو حلف اقتصادي أمني وعسكري ولوجستي يجمع معظم دول افريقيا في شكل كيان موحد عملته واحدة هي الدولار الافريقي.

انتاج الطاقة الافريقية الشاملة، والدولار الليبي المركزي (Libyan Dollar *LYD*) وهو ما سيعتمد على قيمة الذهب الموجود لدى خزانة الولايات المتحدة الليبية المركزية في شكل نظام الاحتياطي الفيدرالي. يمكن الاعتماد على السوق المشتركة أيضاً في تفكيك الأسواق السوداء وحصر وجودها خارجياً، أي في الدول الجارة التي لم تنضم نظراً لضغوطات خارجية، إنّ انضمام هذه الدول للحلف يعني بمثابة تحصّلها على الدعم والتعاون الاقتصادي، الأمني والعسكري، ولا يمكن أن يكون الانضمام مباشراً في سوق التعاون الجديد هذا، على سبيل المثال: إقامة منظومة اقتصادية قاريّة شاملة، تستهدف الاستثمار المكثّف في الذهب وبعض العناصر مثل اليورانيوم أو الحديد وغيرها من المعادن الثرية. ولكن فيُثار التساؤل هنا، فقد يكون إعلان الولايات المتحدة الليبية نيّتها في احتلال الأعضاء أهونُ من إعلان أو إنشاء منظومة اقتصادية جديدة، نظراً لأنّ اعتماد سندات جديدة يعني هيمنة الدولة -أي الولايات المتحدة الليبية- على كافة الدول المنضمة، وبالتالي فإنّ الديون ستتراكم على الدول الأعضاء ولن تُفكر بالانسحاب، ولكن دعنا من رهابِ الديون، ولنفكر بمنطقية من نواحٍ اقتصادية خصبة، يمكننا إقامة المنظومة الجديدة هذه فقط لاستهداف الطاقة الشمسية كمشاريع الكوبرا ( Cobra Projects) التي فيها وحدات الطاقة تتخطى فيها القدرة ما إجماليه 40 غيغاواط من قدرة الطاقة الشمسية التي وبحسب الدراسات يجب أن تتخطى 90 غيغاواط من القدرة الشاملة لهذه الوحدات الشمسية، أو الطاقة الكهرومائية الشاملة التي مشروع دلتا ليبيا خيرُ مثال عليها، وهي مشاريع لتوليد الطاقة وإيصال المياه لأكثر من 11 مليون إنسان، لماذا نُفكر في المعادن مثل النفط أو الحديد في حين يمكننا الاعتماد على المستقبل الجديد، على مراحل غير مسبوقة، مستهدفاً المنطقة بأكملها والحلفاء، وبكثافة شديدة[138].

[138] 1. كثافة في مشاريع الطاقة الشمسية والكهرومائية تعني المساحات، وعند استخدام مصطلح "كثافة شديدة" فنقصد بها مساحات هائلة من الأراضي قد تصل لـ 15 كيلومتراً مربعاً مخصصة فقط للطاقة الشمسية، ومساحات تتخطى الـ 100 كيلومتراً مربعاً مخصصة فقط لمشاريع الطاقة المائية، وهي تدرج تحت معايير تسمى حصراً معايير الولايات المتحدة الليبية لمشروعات ليبيا الشاملة.

2. المعايير الليبية الإتحادية المعروفة لاحقاً بمعايير الولايات المتحدة الليبية: هي المعايير الهندسية، التقنية، الفنية، المجتمعية والثقافية السياسية التي تسير عليها مشروعات خطة ليبيا الشاملة، وطرق وكيفية مشاريعها، والمشاريع التي ستبدأ بها وستسير عليها، بدءاً من البناء المعماري الحديث وصولاً لطريقة تسخيره في يد المواطن في شكل مباني وهياكل ملموسة على أرض الواقع. المعايير الليبية الإتحادية يمكن تلخيصها على أنها اليد العليا التي تحكم الكيفية التي ستنشأ بها مشروعات خطة ليبيا الشاملة، وليس هذا فقط، بل والمواعيد والمستهدفين وكيفية تحديدهم والبدء بترسيخ قدراتهم للصالح العام، للوصول لتكامل الفائدة وتعميمها على المستهدفين والمساهمين.

الولايات المتحدة الليبية دولة قوية لديها القدرة على إحداث ثورة في التنمية الاقتصادية في إفريقيا بأكملها. ومن خلال إعلان نيتها إنشاء سوق اقتصادية مشتركة، يمكنها إنشاء نظام غير مسبوق سيعود بالفائدة على جميع الدول المنضمة للحلف. يجب أن يركز هذا النموذج الاقتصادي الجديد في بداياته على مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية كبديل عن المعادن التقليدية مثل النفط أو الحديد، ووكالات هذه الطاقة ستعتمد على مشاكل[139] التشغيل والمشاكل الفنية فقط بدلاً من المشاكل الصحية والهيكلية الأخرى التي تعترض مشغلي النفط وهي ما تجعل ميزانية تشغيل النفط والحفاظ عليها هائلة بالمقارنة بمثيلاتها من الطاقة المتجددة، وتعرّض صحة متعامليها من المهندسين في خطر صحي دائم.

من خلال الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، يمكن للولايات المتحدة الليبية ضمان حصول الدول الأعضاء على كهرباء موثوقة مع تقليل اعتمادها على الموارد الأجنبية وخلق فرص عمل داخل حدودها. بالإضافة إلى ذلك، ستساعد هذه الاستثمارات في الحد من التلوث البيئي الناجم عن حرق الوقود الأحفوري وحماية النظم البيئية المحلية من التدهور بسبب ممارسات التعدين غير المستدامة المرتبطة باستخراج الموارد الطبيعية لأسواق التصدير. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذه الاستراتيجية أيضًا أن تجلب رأس المال الذي تشتد الحاجة إليه في المناطق الريفية حيث ترتفع مستويات الفقر، ولكن الفرص نادرة بسبب نقص الاستثمار في البنية التحتية من الحكومات أو المستثمرين من القطاع الخاص على حد سواء.

إذاً، سيكون التزام الولايات المتحدة الليبية ودول الحلفاء تجاه تطوير اقتصاد مستدام من خلال الطاقات المتجددة مفيدًا ليس فقط لمواطنيها، ولكن أيضًا للدول الأفريقية الأخرى التي تتطلع إلى الازدهار على المدى الطويل. يمكن أن تكون قصص النجاح الناتجة عن هذه المبادرة مصدر إلهام في جميع أنحاء المنطقة، مما يؤدي إلى مزيد من التعاون الإقليمي بين مختلف البلدان مما سيؤدي في النهاية إلى مزيد من الاستقرار في جميع أنحاء إفريقيا. مع القيادة القوية التي ستقدمها الولايات المتحدة الليبية ودول الحلفاء معاً، قد نرى بعض التقدم الملحوظ الذي تم إحرازه بمرور الوقت إذا عملت جميع الأطراف المعنية معًا لتحقيق الأهداف المشتركة التي حددتها هذه الخطة الطموحة والتي حتماً يمكننا تحقيقها.

---

[139] نقصد بمصطلح "مشاكل": الاحتياجات واللوازم والمتطلبات وأيضاً المشكلات أثناء التشغيل.

السبب الثالث، الحلف نفسه، حيث إنّ وجود حلف كحلف الولايات الافريقية المتحدة يمكنه أن يواجه مشاكل خطيرة من بينها تغلغل الحركات السياسية السوداوية وتغلغل الأنظمة القمعية ووجود الحركات التجارية غير المشروعة، هذا من ناحية، ومن ناحية عسكرية وأمنية يمكن أن يُلغي وجود الحلف مشاكل عديدة من بينها مشاكل الصراع المحلي ومشاكل تغلغل تجار الأسلحة والمخدرات والعصابات والإرهابيين في المنطقة. هذا من ناحيتين، ومن ناحية ثالثة، يمكننا ذِكْر الحصانة، فالحلف سيُعطي الحصانة للحلفاء ضد الأمراض والمجاعة ونقص الأغذية، ليس من دعم خاص وداخلي فقط، بل يمكنه أيضاً التعامل مع تحالفات أخرى كدولة واحدة، ويكون الحلف بالتالي جهة وساطة عُليا، إجراء اتفاق معه، يعني بالتالي إجراء اتفاق مع كل من فيه من حلفاء، على الصعيد الاقتصادي، الأمني والعسكري.

يمكن تلخيص العديد من أهداف هذا التحالف في الآتي ذكره: 1. استهداف ومحاربة الإرهاب والتصدي لأي عدوان خارجي يهدد الحلفاء. 2. استكمال مراحل التحرر الوطني، والالتزام بقضية الأرض لنا، بمشروعها الجذري. 3. المشروعية السياسية للنظام، وبالتالي التزامه بمعايير الانتخابات والتداول السلمي للسلطة فيه. 4. عدم عضويته بأحلاف أو منظمات، ونقصد في هذه النقطة عدم قبول الشخصيات والمنظمات كأعضاء فيه، وإنما يستهدف الحلف الدول بقادتهم وممثليهم.

الدول في حلف الولايات الافريقية المتحدة ستنقسم إلى ثلاثة أنواع: دول مشاركة ومؤسسة، ودول مرشحة للانضمام، وتالياً ستقبل بشروط الانضمام، ودول معادية، أو لا تستطيع بسبب تركيبتها وطبيعتها أو ارتباطاتها. النتيجة على الأخير، ستكون بمزيد من الضغوط والأزمات الشعبية الداخلية للتغيير، أو تغيير سياساته، وبالتالي التأثير المباشر في إمكانية تحوله لعضو مرشح للانضمام. من شروط نجاح هذه الديناميكية هي المحافظة على إظهار التحالف دولياً، وقيادة الحلف بسيرة الدولة الجديدة التي:

1. دائماً منتصرة وتؤمن الأمن والأمان والسلم للجميع وترعاهم وتضمن إعلاء صوتهم.
2. المتطورة في المجالات الاقتصادية والمستهدفة تحسين الاوضاع الاجتماعية الدولية.
3. الإمبراطورية الشابة التي تؤمن الوحدة للجميع، ضمن التعدد والتنوع، عن طريق القبول بالرضى، عبر الاستفتاءات والانتخابات، وليس عن طريق الاحتلال وانتصار القومية المركزية على باقي المكونات الشقيقة. فإنما إمبراطورية شابة مختارة لقيادة الجميع، وليس امبراطورية وجدت لتُفرض نفسها، ولكن لتُفرض نفسها بإعلاء كلمة السلام.

وكما تلاحظون من الأوراق الآنفة، فإنّ مشروع الولايات المتحدة الليبية لا يخدم فقط الليبيين، فنحنُ نثبت لكم وفي أكثر من جزئية من هذه الأوراق، لأنّ بصرنا أعلى من ذلك، فهو يشمل كل صغيرة وكبيرة، سواء كانت تدخل في ليبي أو افريقي أو اجنبي، فنحنُ لدينا برنامج يخدم جميع مَن ستتعرض لهم الولايات المتحدة الليبية، فهي ليست فقط مسألة كيف تعمل الولايات المتحدة الليبية وكيفية توزيع السلطات فيها، بل ومع من ستتفاعل، وأيضاً بيان المشروعات الوطنية الداخلية والخارجية التي ستقودها هذه الدولة المقدسة في شكل مشاريع ستفرض اعلاء صوت التحرر السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والأمني والعسكري في مختلف هؤلاء الفاعلون الذين سيتفاعلون معها ومع مشروعاتها وشخوصها (أشخاصها).

**الخطوات التنفيذية والاجرائية ومواقيتها**

توكّل عملية الاشراف عن خطة البرنامج الفيدرالي وعلى عمليات تطويرها المستمر للحركة الجمهورية الإتحادية وشبابها. تمثّل بالعلن، وبدعمٍ مستمر من حركات شبابية للأبحاث والدراسات، يكون لها اعتبار معنوي ومقبول من الفرقاء المتعددين، وتملك القدرة على متابعة هذه الخطة ونتائجها.

مهمة الحركة الجمهورية الإتحادية هي الاتصال بأصحاب القرار وطرحُ الأفكار أمامهم، والأخذ بملاحظاتهم التي يمكن أن تطور من هذه الخطة. كما يمكن أن توضع الأطراف صاحبة القرار بالدور المنوط بها وبالأوقات والأطر المحددة في هذه الخطة.

كما تقوم الحركة الجمهورية الإتحادية بالاتصال بالمجموعات والأفراد كافةً الذين يجب أن يساهموا بإنضاج هذه الخطة على الشكل الموضح لاحقاً.

أصحاب القرار: هم القيادات الأولى في المنظمات ذات الشأن، والتي يجب أن تعمل على تنفيذ خطة البرنامج الفيدرالي، وهي قيادات وحركات وتكتلات اتحادية وبعضها يميني والبعض الآخر يَساري، وبعض الحركات الشعبية الأخرى.

في الوقت نفسه، يجب وضع الأولوية على استهداف وبيان صوت الشارع، كإطار مُقاوم يمض بالمناضلين المباشرين من خارج الحركة الجمهورية الإتحادية، ولكن مع إبراز هيكلية سياسية إعلامية تستهدف أعلام ورموز وشعارات الولايات المتحدة الليبية للساحات. كما يجب إبراز الهوية السياسية للحركات المنضمة للحركة الجمهورية الإتحادية، من خلال الإعلان الرسمي عن عملياتها.

كل هذه التشكيلات تشكّل البداية الأولى لجبهة الحزب الجمهوري، ومن ثمّ دعمه بشكل لاحق، من قبل الشعب الليبي، ومجلس النواب، والحركات والتكتلات والمنظمات، وبالتالي، إعلان الحزب الجمهوري ودخوله في الانتخابات.

ويتمّ الاتصال بمراكز القرار في مختلف المناطق الليبية ووضع الأولوية على طرابلس وسرت ومصراتة وبنغازي، وذلك لتوضيح جوهر ودور هذا الحزب وأهدافه.

الإعلان عن الحزب الجمهوري من خلال لقاء رسمي، يضمّ مَن أمكنَ حضوره مؤتمراً تأسيسياً في طرابلس، يتمّ فيه إعلان الحزب وتوجهاته وأهدافه السابق ذكرها، وعملياته وخططه وما سيستهدفه، مع التأكيد على أولوية وجود الطاقم الشبابي ضمن الحزب وممثليه من الحركة الجمهورية الإتحادية والحركات والتكتلات والمنظمات الداعمة له.

والإعلان عن رئيس الحزب الجمهوري الذي سيدخل الانتخابات الرئاسية وأعضائه الناخبين الذين سيُشاركون في انتخابات الكونغرس ومشاركين ذي علاقة مُباشرة، سيُشاركون في الانتخابات بمختلف استهدافيتها السياسية.

كما سيُمثل صورة الحزب، ألا وهو رئيس الحزب الجمهوري. وسيمّثل خطط الفيدرالية في الولايات المتحدة الليبية وخرائطها، كما سيُعلن عن تأسيس منظمات إنسانية تدعم حقوق المرأة وتحمي المُعاقون وتُدافع عن الطفل ومنظمات تكفُل حصول كل شباب ليبيا على التعليم المناسب، كما سيُعلن رئيس الحزب الجمهوري عن دعوة شعبية شاملة تستهدف إنشاء استفتاءاتٍ شعبية عن الأوضاع ونسبة قبول الرأي العام بالوضع داخل البلاد، كما سيعمل الاستفتاء على بيان موقف الشعب، من الفيدرالية ومن أفكار الحزب، ومن أهم التغييرات التي يتطلب إحداثها وإدخالها في الدستور.

وفي وقتٍ موازٍ، سيقوم الحزب الجمهوري بدعوةِ مجموعة ورشات عمل متخصصة، لمتابعة وإبراز وتنظيم عملية نجاح كل من الشخصيات الصديقة في الموقف السياسي، من دعمٍ وإبراز لمحاسن وأهمية وأبعاد الشخصيات المنافسة الإيجابية، بغرضِ إقامة حلفاء من الداخل لا عداوة عندها تجاه الحزب الجمهوري.

ورشات العمل يجب أن تضمّ أصحاب أفلام وممثلين ومعلقين ومحللين نشطون في الحقل الإعلامي وشباب وطُلاب موهوبين، بعضهم يضمّ الباحثين والكتّاب في الشؤون السياسية والاقتصادية، وأخرى تضمّ رجال أعمالٍ يمثلون شركات ليبية رائدة، تعمل سلفاً لغرضِ إنشاء سوق مبني على المنافسة بتقديم أفضل وأجود الخدمات، وورشات عمل أخرى تضمّ غرف التجارة والصناعة وتجمعات البنوك وجمعياتها المختلفة. كل هؤلاء لهم مصلحة

من الولايات المتحدة الليبية، ولهم مصلحة بتوحيد القوانين بين الأسواق المالية وفضّ الأسواق غير الشرعية. هذه الورش تبدأ على صعيد كل منطقة على حدة، ثم يتمّ دعوة بعضها لورشات عمل على الصعيد الدولي.

ورشة عمل خاصة يجب أن تُنظم لوسائل الإعلام التي ترغب وتعمل عادة في أجواء دعم خطوط المقاومة وجبهاتها على الصعيدين السياسي والشعبي.

ورشات العمل المذكورة لا يجب أن تقتصر على المناطق الليبية السابق ذكرها. في حالة العمل الناجح والسريع في تنفيذ عمليات خطة البرنامج الفيدرالي فإنه لا يجب التسرع والاحتفال بهذا النجاح سواء على الصعيد السياسي أو الشعبي، بل يجب أن يتم استكمال الخطة بثبات، أشخاصاً ومنظمات ووكالات إعلامية، ترى من مصلحتها دعم هكذا توجّه. وبالتالي يجب التركيز وعدم غضّ النظر لأي حدث حتى ولو كانَ نتيجة إيجابية لاستكمال تنفيذ إحدى استراتيجيات خطة البرنامج الفيدرالي. ويمكن استغلال النجاح السريع لخطة البرنامج الفيدرالي للضغط على الحكومات وتوجيه الرأي العام باتجاه مسار أكثر قوة وأكثر حدّة، وبالتالي تكوين ارتباطات بحلفاء من الداخل لأغراضٍ من بينها المشاركة والنيّة بالانضمام للحركة الإتحادية، وبالتالي زيادة مسار الحركة وروّادها وداعميها الشعبيين.

أُلفت النظر لأنّ المراحل الأولية من خطة البرنامج الفيدرالي لا يجب أن تطول المدة التي يتم فيها تنفيذ مخططاتها التوجيهية، بل إنّ خطواتها يجب أن تتم بشكل متوازٍ ما بين العمل على الصعيد الشعبي وعلى صعيد العمل حكومياً والتأثير مباشرة فيه. في حين أنّ ورشات العمل كلها يجب أن تنقسم بين ورشات مخصصة حصراً للعمل في مسار المقاومة الشعبية، وأخرى متخصصة بالعمل على مشروع الترويج للاتحادية.

المدة الزمنية لكلّ هذه الورش والخطوات الأساسية للحركة الجمهورية الإتحادية لا يجب أن تتجاوز مدّة الأشهر، لأنّ الأحداث ستمرّ بسرعة فائقة وبسيولة كبيرة في المنطقة، والخطوات يمكن أن تتم وِفق التسلسل التالي بالتوازي:

أ. على الصعيد الشعبي:

1. إعلان الحركة الجمهورية الإتحادية يليه إعلانها لخططها الإتحادية وتموضع أهدافها، ويمكن في هذه المرحلة التمهل وقياس نبض السيناريو السياسي ووضع خطة استهداف السوق إن صح التعبير، وفيها يمكن العمل على إعلان الوجود عن طريق وكالات إخبارية وحركات شعبية معروفة. يجب تنظيم العمل وإعلان الحركة الجمهورية الإتحادية للجميع، وتنسيق إقامة الحلفاء المحليين في البلاد.

2. تنظيم إعلانات الحركة الجمهورية الإتحادية وطاقمها، في مدّة لا تتخطى الشهرين التي يمكنها فيها الثبات معنوياً بين أفراد طاقم الحركة الجمهورية الإتحادية، وفيها يجب اختيار قائد للحركة يقودها لتحقيق أهدافها الأساسية، ويُعتبر أنّ القائد يجب أن يحمل العقيدة الإتحادية التي تؤمن بها الحركة. يجب أن يكون قائد الحركة الجمهورية الإتحادية ذو شخصية شبابية مُفعمة بالاتصال المباشر بالأنفس وذا مظهر سياسي ذي قيادة وذي نيّة في التغيير، ويجب أن يكون شخصاً يؤمن بعقيدة الإتحادية وفوائدها على الأمّة، بأفكار مليئة بالنيّة بإشراك جميع الأطراف في الحوار.
3. الحصول على الترخيص الحكومي من المسؤولين لإقامة الحزب الجمهوري. لا يمكن اللّهاث وراء الحصول على الترخيص أولاً، فيجب ضمان الطاقم وأفكارهم ومن ثمّ البدء بالتفكير على صعيد العمل رسمياً، فمُنذ تحصّل الحركة على الترخيص، فإنه سيكون عليها مسؤوليات كحركة سياسية، ولا يجب التسرع في الحصول على الترخيص الحكومي. من ثمّ يجب ضمان تحصّل الحزب على مقاعد في مختلف مجالس الدولة "الاعتبارية" التي ستؤدي لإبراز الحزب سياسياً.
4. إعلان قائد الحزب الجمهوري عن خطط الحزب السابق ذكرها وأهدافها، وقيادة التنسيق بين الحزب والأحزاب المنافسة، والتنسيق بين الحزب والمنظمات والوكالات والحركات المعروفة التي تؤمن بحقوق الإنسان، والتي سيكون لها مصالح من خطط وأهداف الحزب الجمهوري.
5. التنسيق بين مختلف ورشات العمل المُقامة من قبل أعضاء الحزب الجمهوري.
6. يقوم قائد الحزب بالتنسيق لإقامة ورشة عمل خاصة لتنظيم الدعم الإعلامي والسياسي وتوفيره لطاقم الحزب وروّاده وداعميه.

ب. على الصعيد الحكومي:

1. الاتصال بأصحاب القرار.
2. تنظيم وتنسيق العلاقات والاتصالات بين الحركة الجمهورية الإتحادية والمنظمات والأحزاب السياسية ذات الشأن.
3. التأثير واستهداف أحزاب لضمّها سياسياً لخطط الحزب وأهدافه، ويمكن عمل ذلك على نهج دمج عدة أحزاب بالحزب الجمهوري بناءاً على مزايا وحوافز سيتحصلون عليها لكونهم أعضاء ضمن أكبر حزب موحد في تاريخ الأمّة.
4. عرض خطط الاستفتاءات والاستحداثات الشعبية لبعضِ المسؤولين في الدولة والأخذ بملاحظاتهم.

5. تنظيم وتنسيق ورشات عمل لتنظيم الإعلام والدعم السياسي والاقتصادي بين مختلف المسؤولين والحركات والمنظمات والأحزاب السياسية ذات الشأن لدعم قيام الحزب الجمهوري، مع حفظ مصالحهم.

## دستور الولايات المتحدة الليبية - الدُومَـلْ

أيّها السادة الكِرام من الشعب الليبي، وزملائي الكِرام في مؤسسات القانون والدستور ذات الشأن، فأمّا بعد تجاربكم طويلة الأوقات وكثيرة الخبرات ومتعددة الاستنتاجات، التي برهنت لكم بشكل متكرر عدم جدوى الاستمرار تحت حكم مركزي للبلاد، أو جدوى التحدث باستمرار في شاكلة "اللامركزية" التي أثبتنا بشكل متكرر في هذه الأوراق أنها بعلات وهمية لا زال الفاسدون يتلاعبون فيها بنا من كل جزئية تدخل وتتعلق بها، بخاصة ما يدخل في القواعد الدستورية التي تحدد شكل الدولة وترسم قواعد تشكيلها وتمثيلها وبل تنفيذها، التي الدساتير في تاريخ أمّتنا لم تحدده نظراً لقُصر أنظارها والباطل الذي كوّن أشكالها في عديد من أوقاتها، فهي أسباب تعني بتدمير بنية دولتنا الدستورية وتعني بخلق الضباب الذي يعني بأكل أموالكم وحقوقكم بالباطل. بخاصة ما يدخل في آلية وأسس وقواعد توزيعات السلطة بين المركز الواحد والمتعدد، فهي كلها نقاط إشكال ونزاع يجب أن نسأل أنفسنا فيها من المُسبب، ولكن ففي الأوراق الآنفة وقفنا على نتائج عديدة عن مَن المسبب لمثل هذه الجوانب.

أمّا في هذه الجزئية فإنكم مدعوون بجميع أطيافكم للتشاور حول الدستور الجديد[140]. وهذا موضوع هام يجب على جميع من فينا ومن منّا أن نتشاور وبل نتعلق فيه، حتى نضمن استمرارية كياننا القومي وديمومته؛ وسلامة ورخاء مختلف أطيافنا؛ وتقرير مصير سيترتب عليه حتماً مسؤوليات تعني بحفظ هذه البلاد لشعبها وضمان ذلك، الذي تضارب تصرفاته وخبرته وحنكته وقدرته على تقرير مصيره، التي تميزها سيعني حتماً الخلاف، وأيضاً ضمانة المشروعية الشعبية على خلق حكومة صالحة تخدم الكل وليس البعض، وهو ما ينفي حتماً استخدام العنف في بناء هيكل الدستور الجديد.

إنّ النزعة الوطنية تزداد قلقاً بيننا جميعاً، فإننا رجال صالحين نعني بأصحاب الرؤيا في شواكل النزاع التي يمكن أن تنشأ تحت هيكل الولايات المتحدة الليبية، وبخاصة فيما يحدث الآن من انقسام وانفصال للرأي وعدم التوحد حول قاعدة تشريعية تعني بالكل، بحيث يكون لها ارتباط بالصالح العام. ولكن فالصورة الجدية خطأها لا زال متعلقاً بالمصالح الخاصة والشخصية، وهو ما يترتب علينا فيه أن نكتب الدستور الجديد بحيث يكون واضح

---

[140] الدستور الجديد: دستور الولايات المتحدة الليبية.

غير ضبابي القواعد، يعني بالكل وفقط الكل، وهو حتماً يجب أن يضمن لنا كلنا وليس البعض منا، وهذه كلها شواكل محترمة تعني بالتشكيل لهيكل الدولة وبل المساهمة في بنائه بأشكال عديدة.

إنّ العديد من القضايا التي تستلزم الحل في الدستور الجديد هي التي تستدعي بالتالي وكنتيجة خلقُ الكثير والعديد من المؤسسات المحلية[141]، وهذا يعني بقطع علاقة الأحقاد التي لا تنظر لمشاعر الصدق والحقيقة بعين المنطق والعقلانية، التي قد ترى أنّ الدستور قد أعطاها أحقية السيطرة علينا جميعاً من منطقة واحدة، أن تلغي بذلك الحقوق والقوانين وتفسخ تطبيق القانون الحقيقي فيما يخدمنا كلنا، وليس تطبيق القانون الباطل البطّال الذي يعني بمَن هُم بالأعلى فقط. إنّ أهم العقبات التي يتوجب على الدستور الجديد حلّها أثناء البتّ فيها هي المصلحة المحلية[142] في كل منطقة، في أن تقاوم جميع التغييرات التي قد تأتي في شكل خطر مُحدق بسلطاتهم، مثل ما قد يؤدي لخفض المراكز والمناصب التي قد يحتلها أفراد هذه المناطق أثناء حكمهم لمناطقهم، وكذلك خطر الطموح القمعي عند الفئة التي تسعى لإدارة البلاد من رقعة واحدة تعظّم فيها نفسها من خلال خلق الفوضى في البلاد، أو أن تسعى بآفاق "العدالة" المزعومة على منصاتها الإعلامية ما قد يشتري ثقة الشعب في مركز واحد في شكل مشاريع تتعلق وحتماً ستتعلق بالمشروع اللامركزي الفاسد الذي يعني بالفوضوية، وعندما يرتقي هؤلاء في هذا المركز وبشكل لحظي تُلغي صفاتها التي أتت بها أصلاً، وهنا الشعب لا زال يقع في ذات الفخاخ الدستورية المتعلقة بها، التي تعني باستغلاله من طرف أفراد عنوا أنفسهم بالاستغلال والحكم بالباطل البطّال. وهو ما يعني أنه يجب علينا حتماً الوضوح في مشروعنا في شكل الدستور الجديد وبخاصة فيما يدخل في المناقشة عليه ومما فيه من مواد وبنود تعني بالكل وفقط الكل.

إنّ بعضكم عارض عن البعض فيه، إنّي لا أرى أنّ الهدف الأساس هنا هو فقط البتّ في فكرة معارضة فئة معينة من الناس بسبب ريبتهم وخوفهم من الولايات المتحدة الليبية التي فيها قد لا تخدم مصالحهم بشكل كامل، ذلك أنّ الصراحة ذاتها التي دفعتها إلى الاعتراف أنّ لديها مصالح دستورية تتخوف منها في مشروع الولايات المتحدة الليبية يعني أنّ نواياهم سليمة وصائبة فعلاً، فلَم يتحاور هؤلاء المحترمين مع الإدارات الموجودة اليوم بل تشاوروا معنا عن مصالح أكثر تطوراً ولم يسبق لنا الحديث عنها من قبل، وأيضاً فإنّ البتّ في إمكانية

[141] وكالات تطبيق القانون في الولايات.

[142] مصلحة أهالي الولايات.

تواجدها في الدستور الجديد ممكن لكم جميعاً، وهذا حتماً يُظهر نتيجة لنظر المستقبل الدستوري لدولة الولايات المتحدة الليبية، وإننا نقول أنّ لحقوق الشعب التقديس والاحترام، بصفته المكوّن الشريف لشكل أكبر، يُدرج في شكل القضايا المجتمعية ذات الأهمية القصوى التي يجب أن تكون سبب آخر للحذر في هذا الموضوع، وذلك أنّ ضمان الحكم الشعبي وبخاصة المشروعية الشعبية يأتي في شكل هذه القضايا التي فيها إمّا نضمن لكم الحكم مباشرةً، أو لا نضمن ذلك ولكن ببديل في شكل ممثلين عنكم، وفي كِلا الحالتين منكم وفقط ناس منكم مكونين وممثلين عنكم سيحكمون سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وهو ما يعني أنّ الأشخاص خارج تكويناتكم الثقافية والمجتمعية الذين قد يغلبهم الطموح المركزي والشجع والعداوة الشخصية والمعارضة الحزبية، وذلك أثناء تمثيلهم لكم. إلاّ أنّ الدستور الجديد يعني فقط بنشوء علاقات حُكمية متعددة بين مختلف أهلكم بشكل يعني بالكل في نفس الوقت، فإنكم ستحكمون كلكم في نفس الزمان أمّا فالاختلاف فهو المكان (خارج مناطقكم المحلية)، إذ أنكم ستتشاركون الحكم، بشكل يضمن لكم جميعاً السيطرة الفعلية على مناطقكم الوطنية فيما يخدم الكل والجميع، إذا لم يكُن حاكمكم في شكل الحكومة المركزية الإتحادية أو المجلس الليبي فإنه حتماً سيكون حكوماتكم الولائية الخاصة بكم، وإذا لم يكُن إحدى هؤلاء المحترمين فهو مُعارض مُلقي على الجانب الآخر[143]، وهو الضرورة التي فيها يمكن توضيح الدوافع التي يمكن عن طريق أهلكم أن تنشأ لزوم التمثيل المحلي العام المبني على الاعتدال في التوزيع، بدون أن يكون فرد أو مؤسسة بحدّ عينها يعني باضطهادكم أو تهديد أحوالكم الدستورية.

ولذلك فإنه من الضرورة اليوم أن نُقيّم ما لدينا وما علينا وما قد يمكن أن ينشأ لنا في شكل الدستور الجديد، فهي كلها دواعي سليمة تعني بكم جميعاً، فهي الدواعي التي يمكن منها وضع قواعد الحكم السليم الذي يخدم الناس جميعاً، ما يدفعهم للتمتع بالحقوق الطبيعية لهم، وأن يخلوا له بعض السلطات التي يتطلبها هو أيضاً.

نحن نعلم أنّ الشعب الليبي وبعد قراءته لهذه الأوراق ينظر متسائلاً عن احتمالية نجاح الولايات المتحدة الليبية في شكل الأمّة التي تخدم الكل وفقط الكل، في شكل يعني بسعيهم وراء الأهداف المنشودة بهم وعنهم في الدستور الجديد، بحيث يعني ذلك أن يتحولوا لولايات قائمة ذاتية الإدارة تعني بأنفسهم، وقيام حكوماتهم الولائية التي تسيّر ما لديهم وتعني بهم، وحكومة مركزية واحدة موحدة تعني بالشؤون الكبيرة والعظيمة.

[143] ليس له الحق في التدخل في قرارات المجتمع المحلي إلاّ إذا كان مؤسسة فيدرالية كالسابق ذكره من نفس الجزئية.

إنّ في هذه الأوراق وفي أكثر من جزئية وقفنا على أسباب لا يمكن أن يناقضها أحد حتماً ألا وهي أنّ ضمان الحكم واستمرارية فعاليته تعني بالحكم والتوزيع الصحيح الذي يعني بالكل وليس البعض، وهي تمنيات وصلوات يعني بها الشعب في كل يوم، ولكن فالحكمة هنا يا سادة تعني فقط بالتوزيع الصحيح، وتعني بأنها مبنية على الاقتناع بالفوائد ومبنية على أساس الصدق والحقيقة والسياسة الصائبة، التي تعني بإقامة الدولة الحقيقية والمضمونة التي تلوع بالوطن والمواطن.

في سياق السابق ذكره من هذه الأوراق أرى أيها الشعب الليبي أن ترون هذا الدستور الجديد على أنه مفصّل حكيم في القضايا الآنفة، بخاصة فيما يدخل في قضية ضمان الحكم للمؤسسات المحلية، الذي فيه الدستور الجديد يقف موقف الحارس القومي المقدس ضد جميع المحاولات من كل من هبّ ودبّ، للتأثير في قراراتكم على المستوى المحلي والفيدرالي بشكل عام، بخاصة في اللحظة التي قد تأتي بعد فترة التأسيس[144]. فمِن خلال مكافحة هذه الانطباعات الفاسدة والشجعة ذات نفس الشاكلة التي تتكون من غير تلك المتولدة من المشروعية الشعبية وما يتعلق بها، فهي يجب مكافحتها، بخاصة ما يدخل في ضمان الحقوق القومية الإدارية للشعب، فكلكم لكم الحق في إدارة مواردكم الخاصة، كلكم لكم الحق في إعلان أنفسكم كولايات تعني بالحكم بما لديكم والعمل بالتنمية فيما عندكم، عن طريق وزاراتكم المتعلقة بكم، بتوفير ما ترون أنه مهم ونفي وتهجير ما ترون أنه غير بمهم، كلكم لكم الحق في تلك الحقوق الإدارية والمستقلة، بدون أن تكونوا ضحية لحكومة باطلة تسعى بالحكم المركزي الفاسد، أو توزيعات ولائية قديمة عفى عنها الزمن في شكل ثلاث ولايات يعني بمزيد من الاستغلال والضبابية والتوزيع غير الواضح لحقوقكم الطبيعية وبل سيخلق حرباً أهلية حقيقية. فهي كلها أسباب تعني وبكل صراحة ووضوح أن تحفظ أحوالكم الدستورية والقانونية المتعلقة بها، وهي ليست بالنهائية، ما يعني أنّ هذا الدستور الجديد سيكون بين أيديكم في شكل يمكنكم فيه تعديله، محو مواد أو تعديل مواد فقط بما يتماشى مع مصالحكم الوطنية، فهذا هو التفاهم الوطني المبني على الحلول السلمية والقواعد التشريعية السليمة والصحيحة والصائبة.

إنّ من مصلحتكم أيها السادة الكرام أن تتبنوا هذا الدستور. فهو حتماً وفي شكل مواده وبنوده سيضمن لكم حريتكم وكرامتكم وسعادتكم. إنّ مناقشات الدستور الجديد حتى وإن كانت غامضة ستكون قائمة على آراء متعلقة بها ومبنية على مضمونها من المواضيع المذكورة فيها وعنها، وهي دائماً وكما تلاحظون من هذه الأوراق ركيزة

[144] فترة إعلان الولايات المتحدة الليبية.

على أسباب تنفي وتهجّر أفعال التغطرس في مراكز الحكم سواء في شكل تعميم الحكم الفاسد أو تنمية الفساد المؤسسي الذي يضمن الغموض في جزئية توزيع السلطات، وهو ما يكفل الدستور الجديد مكافحته والقضاء عليه نهائياً، وهو دستور يضمن لكم الدراسة والاطلاع عليه في شكل أحكامه المتنوعة في كل كبيرة وصغيرة، وما ذُكر سابقاً من هذه الأوراق هو مثال تمثيل عن أهم ما يدخل في مهام هذا الدستور الجديد.

**الخارطة الدستورية للدولة**

إنّ ضرورة الشعب الليبي بتكوين دستور يكون فعالاً مثل الدستور الجديد ولكن في ظل تكوين دولة مركزية أو لامركزية هي نقطة يجب أن نكون فيها صريحين مع بعضنا على أنها مستحيلة عملياً، من الطبيعي أنّ تفحّصنا للقواعد والتشريعات العامة للدولة يكون على رأسها وكالعادة توزيعات السلطة وضمان ذلك، فإذا كان الشعب يريد عمل مؤسسات وطنية تعني بتوفير الحقوق؛ وتحقيق التنمية الشاملة؛ والقيام بالوضع الاجتماعي في نفس الوقت، فهو سيجد نفسه أمام دستور الولايات المتحدة الليبية فقط لا غير، ولا دستور آخر يمكن أن يضمن تحقيق تلك الرغبات ولو جزءاً بسيطاً منها، فهي صعبة ومستحيلة التحقيق حتى في الدول اللامركزية المتطورة كفرنسا وبريطانيا، فما بالكم بدولة صحراوية تعني بالمركزية حول مختلف فروعها.

أيها الشعب الليبي إنّ الأغراض الرئيسية تعني بتحقيق الرخاء لكم ولأهاليكم الكرام، وهي كلها خطوات لن تتم حسب ظروفكم الخاصة، فإذا ارتأيتم فعلاً حلاً لبناء الدولة الحقيقية وتحقيق مصالح أخرى (متعددة) فأنتم أمام مشروع سيكون حتماً فيدرالي بالعادة، نظراً لأنكم محدودي الخصائص والأنظار، فإنّ أطيافكم تتكون من أفكار وهويات تتعدد في نفس الزمان والمكان، فلا يمكنكم عمل نظام مركزي يعني بالكل لأنكم لستم بالضامن على تنفيذ هذه الأعمال الدستورية، ولستم بالضامن لنا أنّ من وضعتموهم في السلطة تحت غطاء المركزية سيخدموننا جميعاً، وهو يجعل حضراتكم جميعاً أمام مشروع دستور فيدرالي.

من الطبيعي للدستور الجديد أن يحتوي ثلاث أهداف رئيسية تعني بكم جميعاً، وهي توفير التوزيع والحكم الواضح للسلطات المحلية والوطنية ذات الشأن، الذي يجب أن تكون توزيعاته واضحة كالشمس ليست بالضبابية، فالسادة الذين كتبوا دستور المملكة "اللامركزي" ودستور 2016 لم يعلموا أنّ في علوم القانون مشكلة مفادها أنّ الضبابية في القوانين ثغرة تعني بسهولة استغلالها بما يخدم مصالح المستغلون، فكما نرى أنّ توزيعات السلطة في الدساتير السابقة غير واضحة (بشكل مقصود أو غير مقصود) لتسهيل التلاعب بالسلطة والأكثر التلاعب بحقوقكم وأحوالكم الدستورية، وأيضاً فإنّ الهدف الثاني يعني في بيان القوانين التي تدخل في طريقة وحدود تنفيذ تلك القوانين،

فيجب أن نكون واضحين فيما يجوز وما لا يجوز لنا فيه والضامن علينا في هذه النقطة هو الدستور، وإذا تخطينا الحدود تكون قوانين تعني بإقامة التشريع والقانون المسؤول علينا فيما يخدم مصالح الكل ويهجّر مصالح البعض، والهدف الأخير والهام هو تكوين الحكومة المركزية الإتحادية والقوى الدستورية التي تأتي بها لضمان السلطة على الشؤون الوطنية الكبيرة، وهو ما يستدعي فيه الدستور الجديد في المادة (153) تحديد مهام تلك الحكومة وهي تكون في شكل شؤون وطنية كبيرة لا يجب أن تدخل فيها الأفراد فرداً بل المجموعة بأكملها، فإنّ الأغراض الرئيسية للاتحاد هي الدفاع العام عن الولايات والحفاظ على السلام، وتوفير الأمن ضد الهجمات الخارجية المحتملة وأيضاً تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية. وسلطاتها الأساسية للدفاع العام تكون في حشد الجيش وبناء وتسليح الأساطيل الجوية والبحرية، وأيضاً تحديد القواعد لذلك. وكما تلاحظون فعندما نقول إنها شؤون وطنية كبيرة فهي قضايا تعني بالكل، فُحالُ للفرد الواحد أن يحلّها بمفرده أو أن يتنبأ سلفاً بما قد يحدث على أثرها، وهو ما يعني ضرورة حلّها والتعامل بالحلول المتعلقة بها على مستوى الأمّة ضروريٌ وهام وجزء من القاعدة الدستورية للدولة التي تحدد المقابل والوسائط التي تكون ضرورية للتعامل معها.

إنه ليس من الحكمة فرض أية قيود دستورية على الحكومة المركزية الإتحادية فيما يتعلق بالشؤون الوطنية الكبيرة التي يوكلها لها الدستور، فننظر لأنه لا يتوجب عليكم (فقط لعداءتكم للمركزية) أن تقلّصوا من مهام الحكومة المركزية الإتحادية، فهي واجبة دستورياً ويجب ضمانها حتى نحفظ الإتحاد، ولكن من الصحة أن تكون السلطة الشاملة تقع في يد مجلس يوحدنا جميعاً، وهو مجلس قومي يعني بتعيين القوانين التي تدخل فيها ويضمن أن تكون واحدة وقابلة للنقد غير ذي ضغينة أو صادقة وتكون مبنية على نقاشات وتعليلات مبنية عليها، تكون بين ناس كثر من الحكماء الذين نفوضهم نحن الشعب لحل تلك المشاكل الكبيرة، وهو كونغرس الولايات المتحدة الليبية أو المجلس الليبي الذي يأتي بيان أعماله في المادة (64) التي تحدد عمل مجلس النواب في شكل:

**المادة الرابع والستّون**

**الفقرة (1) اختصاص مجلس النواب**

يكون ما يلي ضمن ولاية مجلس النواب:

أ. الموافقة على تغيير الحدود بين الولايات المكوّنة للولايات المتحدة الليبية؛

ب. الموافقة على مرسوم رئيس الولايات المتحدة الليبية بشأن تطبيق الأحكام العرفية؛

ت. الموافقة على مرسوم رئيس الولايات المتحدة الليبية بشأن تطبيق حالة الطّوارئ؛

ث. اتخاذ قرار بشأن إمكانية استخدام القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة الليبية خارج أراضي الدولة؛

ج. الإعلان عن انتخابات رئيس الولايات المتحدة الليبية؛

ح. سحبُ الثّقة من رئيس الولايات المتحدة الليبية؛

خ. تعيين قضاة المحكمة العليا عن الولايات المتحدة الليبية؛

د. تعيين وإقالة المدعي العام للولايات المتحدة الليبية ونوّاب المدّعي العام للولايات المتحدة الليبية؛

ذ. تعيين نائب رئيس المجلس المالي الاتحادي ونصف مدققي الحسابات في المجلس المالي الاتحادي وإقالتهم.

والمادة (65) التي تحدد الأعمال التي تدخل في مهام مجلس الشيوخ في شكل:

**المادة الخامس والستّون**

**الفقرة (1) اختصاص مجلس الشيوخ**

يجب أن يقع ما يلي ضمن ولاية مجلس الشيوخ القضائية:

أ. الموافقة على تعيين رئيس حكومة الولايات المتحدة الليبية من جانب رئيس الولايات المتحدة الليبية؛

ب. البتّ في مسألة الثقة الممنوحة لحكومة الولايات المتحدة الليبية؛

ت. الاستماع إلى التقارير السنوية من حكومة الولايات المتحدة الليبية بشأن نتائج أعمالها، بما في ذلك ما يتعلق بالقضايا التي يطرحها مجلس الشيوخ؛

ث. تعيين رئيس البنك المركزي للولايات المتحدة الليبية وإقالته؛

ج. تعيين رئيس المجلس المالي الاتحادي ونصف مدققي الحسابات في المجلس وإقالتهم؛

ح. تعيين مفوّض حقوق الإنسان، الذي يعمل وفقاً لدستور الولايات المتحدة الليبية، وإقالته؛

خ. إعلان العفو؛

د. توجيه اتهامات إلى رئيس الولايات المتحدة الليبية لإجراء مُحاكمة لإقالته.

وهي كلها أسباب للعقل السليم توضح لنا وجوب منطقية التوزيع الشامل لهذه الخصائص الوطنية الكبيرة، ولكن بما أنها قضايا على مستوى وطني فلا يجب أبداً جعلها في يد جهة واحدة في حد ذاتها، بل يجب توزيعها بين جهتين أو أكثر عند الحاجة وفيما يخدم مصالحنا الوطنية ويعني بالحلول، وأيضاً فإنه من الطبيعي أنّ واجب الحكومة المركزية الإتحادية الذي يعهدها لها الدستور الجديد في شكل الاهتمام بأمر الدفاع العام لهوَ أمرٌ مفتوح للنقاش بين كثير منكم، وعديد منكم أثاروا استغرابهم من هذه الجزئية إذا كان بالإمكان فعلاً أن يكون المجلس الليبي هو الجهة المسؤولة عن تلك الشؤون نظراً لأنه المجلس التشريعي علينا وعلى من فينا، ذاك أنّ في اللحظة التي يتم فيها القرار بهذه القضايا قد تكون النتيجة بالإيجاب أو بالسلب، فإنه يترتب على ذلك أن تتحلى هذه الحكومة بالسلطات المذكورة في الدستور، التي نتطلبها كنتيجة إذا اردنا أن تُنجز تلك المهام الدستورية التي أُوكلت لها في شكل لاحق، وإلى ذِكر أنّ جميع الظروف التي تؤثر على السلامة العامة قد تؤدي لنشأة حدود دستورية منصبة تعني بالعكس لما يكون مباح أو غيره، إلاّ أنّ تلك السلطات هي منطقية وبل عقلانية، إذا أتفقنا منطقياً أننا انتخبنا المجلس الليبي حتى يُدَوّن القوانين ويشرف عليها وبل يعلن عنها، واخترنا وزارات الحكومة المركزية الإتحادية بناءاً على مواهب وامتيازات خاصة جداً، فإذاً بالتالي يجب علينا القبول بها منطقياً بناءاً على تلك السلطات التي وضعناها عليها في أية مسألة تدخل فيها كتوفير السلامة العامة وتوفير حماية المجتمع، أليست تلك قضايا أخترنا الوزراء والمساهمين في الحكومة المركزية الإتحادية على أساسها؟ إذاً من المنطقي أن نوكلها لها لاحقاً، أمّا فحقيقة الأمر فإنّ الحكومة المركزية الإتحادية هي ليست فقط المجالس الوزارية الوطنية فهي أيضاً المجلس الليبي، فـ يا سادةُ المعارضين لجزئية أنّ الحكومة المركزية الإتحادية قد تكرر نفس ما حصل مع المملكة المتحدة الليبية فيجب عليكم العلم أنّ المجلس الليبي هو الجزء التشريعي من الحكومة المركزية الإتحادية، فلا تنخدعون باسمها على أنها حكومة وزارية فقط، بل هي حكومة فيها مساهمين من المجلس الليبي ورئيس الجمهورية والمجالس الأخرى ذات الشأن، وإذاً فإنّ توزيعات السلطة الموكلة لها هي منطقية لحدّ كبير، فإذا قلنا أنّ الحكومة المركزية الإتحادية مسؤولة عن شؤون الدفاع فهذا يعني أنّ المجلس الليبي ووزارة الدفاع ورئيس الولايات المتحدة الليبية ووكالات الأمن التابعة لنا هي مسؤولة عن شؤون الدفاع، فعندما نقول أنها حكومة لا نعني أنها فقط وزارة للدفاع، ومهما كان النقض المعاكس للشؤون المتعلقة بها فهي لا زالت مبنية بصورة واضحة على مبدأ تقوم عليه السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية في الولايات المتحدة الليبية، فالأطر القائمة عليه دستورياً هي أطر في الحقيقة مجبرة بكل صرامة على توفير تلك الخصائص، فهي كلها قضايا تتعلق وبشكل واضح بنا كلنا عكس عندما تكون القضية متعلقة بولاية وحيدة أو منطقة معينة فقط بدل القضايا التي هي متعلقة بنا كلنا، فهي كلها مبنية على مصالح وطنية كبيرة وعظيمة تعني بالكل جميعاً وليسوا فرداً، وهو ما يعني لسادتكم أنّ الحكومة المركزية الإتحادية ليست

بتوزيع محدود الأوجه لسلطة مركزية مشابهة للحكومات اليوم، بل هي خلاف ذلك تماماً، فهي توزيع متعدد بين أشخاص متعددين يؤَدون مهامهم في شكل اتحاد الولايات المتحدة الليبية، كهدف يضمن السلامة والأمن للجميع في كل ما يدخل في تلك القضايا ذات الشأن.

إني أعلمُ أنّ اقناعكم لا زال مبني على الأسس الدستورية التي قامت عليها الخارطة الدستورية لتوزيع السلطة ومقاعد السادة هؤلاء في الحكومة المركزية الإتحادية، إلاّ أنكم جادين في نقطة منحُ الإتحاد مسألة السلامة والأمن، فأنتم الآن تعلمون أنّ الحكومة المركزية الإتحادية هي جزء من هيكل ضخم وأكبر يتسم بالتشريع والتنفيذ في نفس الوقت، وهي كلها قضايا يجب علينا جميعاً البتّ فيها في هيكل الدولة معاً بخاصة في المجلس الليبي؛ يجب عليكم أيها السادة الكرام ضمان أن يكون تطبيق الدستور الجديد كلياً في مسألة منع الولايات من التشريع في الشؤون الوطنية الكبيرة كالقضايا المذكورة سابقاً، ويجب أن نوسع مجال القوانين الدستورية لدرجة تصل لمنع منح الأنصبة التي تعني بمنح الولايات قانونية عملها في هذه الشؤون لوحدها، فهي كلها تخصنا جميعاً ولا تخص واحداً أحاداً منا. وذلك كله يعني أن تكون الحكومة المركزية الإتحادية حكومة مركّبة تعني بالنقاط الرئيسية التي قامت عليها التي تمنحها سلطة التدبير قدر المستطاع المتعلقة بكل دوائر ومجالات السلطة الوطنية الشاملة، التي تعني بالغايات المكلّفة بالقيام بها، وهي كلها تعطي للاتحاد في شكل الحكومة المركزية الإتحادية السلطة الدستورية التي وكلته إياها ليكون حارس السلامة العامة عن البلاد وضمان أمنها واستقرارها القومي، وكل ما يدخل في ذلك المذكور آنفاً في الدستور الجديد، وأيضاً فإنّ ذلك يمنحها سلطة حق إقرار القوانين، ووضع جميع التعليمات ذات العلاقة المتعلقة بالسابق ذكره، وهي كلها مكافئة لتحقيق الهدف الأساس من قيام هذا الإتحاد الذي يعهد بها الدستور الجديد لخدمة مصالح الأمّة في أيدي الخبراء المتعلّمين من الشعب التي ستحقق حتماً تلك المصالح، وتلغي مبدأ تخصيص السلطة في يد شخص واحد وحيد يعني بالاستغلال الدستوري لمصالح الجميع وحقوقهم، وبما أنّ المجلس الليبي ممثل عن كل الولايات فلن يتم رفض أعماله في هذه الحكومة نظراً لأنه يمثل كل أطراف الشعب الليبي بدون استثناء، فهي كلها تعني بالشؤون التي تدخل في الجميع، الذي يعني بالحفاظ على كل جزء من الإتحاد، وهو ما يكون سبب عقلانية الاتخاذ الدستوري للحكومة المركزية الإتحادية كضامن السلطة الدفاعية عن الإتحاد فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بها، على طول وعرض كل الولايات مجتمعةً بدون استثناء، بما يخدم الوحدة والانسجام في الخطط والإجراءات التي قررتها مختلف الولايات معاً في هذا المجلس الوطني.

إنّ الصلاحيات المذكورة آنفاً هي ليست سلطات واسعة وضارة فهي تخدم مصالحنا جميعاً، لتنظيم كل قضايانا بشكل متحد، وليس بالمستطاع بأي شكل كان أن يكون شخص قادر على التلاعب فيها حتى ولو كان رئيس الولايات المتحدة الليبية نفسه، ففي المجلس الليبي وأثناء مناقشة المعاهدات والاتفاقيات فإنه يجب علينا أولا الموافقة على هذه المعاهدات والاتفاقيات التي جاء بها رئيس الجمهورية داخل هذا المجلس، نظراً لأنّ الحكومة المركزية الإتحادية في شكل المجلس الليبي أعلى سلطة تشريعية في البلاد تعني بالتمثيل المباشر علينا، الذي نلجأ فيه على ضمان أن تكون جميع المجالات التي تدخل في أعماله تعني بعهدنا أن تكون في الإدارة المنافسة والكفؤة لتلك المصالح في شكل يضمن التوفيق، فحتى ولو كان المجلس الليبي في إحدى الولايات مسوّس فهذا لا يعني أن يكون كل المجلس الليبي في كافة الولايات الأخرى مسوّس بنفس القدر، بل نقيضُ ذلك تماماً، إنّي عالم أنكم قادرون على تقبل هذه الأساسات لتشكيل الحكومة المركزية الإتحادية لتطبيق نظام عام واحد وموحد يعني بالكل وفقط بالكل، فهو كله نظام يعني بخدمتكم جميعاً أيها السادة المحترمين، وأني أرى أنّ هذا التقسيم يعني بطرح قضية أمامنا وهي: إذا ارتأينا أنه من الممكن للحكومة المركزية الإتحادية أن تخلق النقاش في القواعد والقوانين التي تدخل في الأمن العام، فهَل هذا يمكن أن يخلق قوانيناً متضاربة؟ إلاّ أنّ الإجابة على تلك الأسئلة دائماً ما تكون غير متصلة بالواقع نظراً لأننا لم نتناقش في هذا الموضوع بعد تأسيس الدولة، لأنّ الخبرة التي يمكن أن نحصل عليها ستكون فقط بعد تأسيس وانتخاب الحكومة المركزية الإتحادية، إلاّ أنّ الإجابة المستتبة والعملية على ذلك السؤال تكون في أنّ هذه القوانين المتضاربة ستكون خاضعة بلا شك للسلطة المركزية التي حتى وإن كانت متضاربة بشكل عام إلاّ أنها في جميع الأحوال ستكون واضحة في عقبة اتساع هيكل الولايات المتحدة الليبية الدستوري الذي سيوضح المزيد من هذه القوانين، فحتى ولو قانوناً ما قد كان متعارضاً بشكل أو بآخر مع قانون في الدستور الجديد أو مع قانون لإحدى الولايات فهو بالتأكيد سيتم تنفيذه على أساس أن يكون قانوناً حيادياً وليس ذي تأثير رجعي على الشعب، فإذا كان القانون المتضارب يعني بالتأثير الرجعي علينا في شكل أو آخر، فإننا سنطالب المجلس الليبي بإزالته، وإذا لم يكُن ذي تأثير رجعي ولكن متضارب مع أخرى فيمكن التنبؤ بأنه سيُزال تلقائياً بعد فترة التطبيق الفعّال له، فالقضية التي يمكن أن تقوم على أساس أنّ قانوناً ما متضارباً مع مصالحنا الداخلية أكثر من كونه متضارباً مع مصالحنا الوطنية فإنه سيخلق في المستقبل قضية تعني بهذا القانون، وبعد انتهاء مهلته سيتم إزالته في نهاية الأمر، لأنّ الحكومة المركزية الإتحادية لن تستطيع تطبيق القانون إذا كان ذي تأثير رجعي أو يؤدي بالضرر في البنية الدستورية أو قوانيناً أخرى، فتِلك القوانين هي مبنية سلفاً على الدستور، فإذا تضارب القانون مع القوانين الأخرى فهو قد يتضارب سلفاً مع الدستور الجديد. ولكن إذا لم تقتنعوا بهذه

الإجابات فهي لا زالت غير كافية حتى بالنسبة لنا وذلك لفهم آليات تطبيق القوانين في الولايات المتحدة الليبية، نظراً لأنّ الخبرة الحقيقية تعني بعد تأسيس الدولة وليس قبل تأسيسها.

**الضمانات الدستورية**

إنّ العقبة ذات الأهمية العظمى في الدستور الجديد التي يمكن أن تقوم على قصد جمهورية الولايات المتحدة الليبية هي القصد الجازم في الدستور الجديد في الاهتمام بالحرية والنظام الجمهوري ومشروعيته الشعبية وضمان الحكم الولائي والانتخابات، فبدون انجاز هذه المهام الدستورية ذات الأهمية الساحقة في هذه الجمهورية فإننا سنجد أنفسنا مضطرون إلى انجاز عامل النقص هذا لبلوغ الهدف الأسمى من العهود التي أدرجناها في هذه الأوراق المشكّلة في مظهر خدمة الأمّة للفرد وخدمة الفرد للأمّة. فإذا لم تقُل الجمهورية أنها تدعم حقوق الإنسان وتنفي الغطرسة فمَا فائدة ذكرها بالجمهورية، إذ يجب أن نكون فيها وافين للشعب وأن نقول أننا ندعم حقوقكم، ولكن فهذا غير كافي، فيجب أن نقول لكم أنّ دستور جمهورية الولايات المتحدة الليبية يدعم حقوقكم وحرياتكم ويحظر التغطرس في السلطة، ويمنع تدخل المؤسسة العسكرية في الانتخابات أو الحكم بأي شكل كان، ويمنع السيطرة المركزية على كل ما لدينا من منطقة واحدة، فهي كلها وعود يجب عليكم العلم أنها سِمة ضرورية لضمان الأمن العام وسلامة الجمهورية من أهم المخاطر: كالفساد والديكتاتورية وضمان الحكم الديموقراطي.

لضمان تنفيذ القوانين بحزم يجب أن تكون جزء منا، فإذ القوانين الأساسية المُدرجة في الدستور الجديد هي جزء لا يتجزأ من الحكم الجيد في مشروع جمهورية الولايات المتحدة الليبية. وأيضاً فإنّ استقرار الحكومة المركزية الإتحادية أمرٌ ضروري لطبيعتها الوطنية ولمزاياها التي تأتي معها في شكل ضمان دستوري يعني بكم وبحقوقكم، وهاتان نعمتان يجب عليكم العلم أنها تعني بحكمكم عن طريق أنفسكم، فالحكومة المركزية الإتحادية إذا فعلاً ارتأينا أن تكون حكومة تمثلنا كلنا فيجب أن تمثلنا كلنا أولاً، فلا يجب أن نعني بأن ننتخب العسكريين أو المركزيين في السلطات ونقول إنهم سيخدموننا فهُم حتماً لن ولم. فلذلك ولخلق شعور الارتياح والاطمئنان لنا جميعاً فيجب أن نكون واضحين في البيان الدستوري لتوزيع السلطات، فهي جزء أساسي من بُنيتها التي ترجع في شكل ضمانات دستورية لمزاولة السلطات ولكن فيما يخدم الجميع ويخدم الديموقراطية والمشروعية الشعبية، فعلى سبيل المثال: إذا انتخبنا شخصاً ما كرئيس على الجمهورية، فيجب أن يكون الشخص في متناول أيدينا بحيث إذا أعمل فعلاً غير قانونياً فنعني بتنحيته فوراً وبشكل لحظي، وإذا ارتأينا مجلساً وزارياً عنى بمزاولة عمل غير قانوني باسم الجمهورية فهو سيكون أيضاً في متناول أيدينا وسنزيحه أيضاً، ولكن فإذا لم يكن أي شخص يمكن أن يتنحى من السلطة فما فائدة الجمهورية والدستور؟ ما فائدة أن تكون جمهورية شعبية؟ والأهم ما فائدة المشروعية الشعبية إذا

رأى بعض حضراتكم أنه مستعد أن ينتخب عقيد عسكري أو ممثل مركزي؟ فأنتم يجب عليكم أن تعلموا أنهم غير مبالون بكم، فهُم سيكونون حتماً بعيدين كل البُعد عن المحاسبة، حتى وإن قالوا لكم أنهم سيستعدون لتنحية منصبهم أثناء الحكم الدستوري في الولايات المتحدة الليبية، أفعلاً تصدقونهم؟ فهُم حتماً يريدون شراء الوقت، في شكل يعني لهم لاحقاً عمل انقلاب على الدستور الجديد، إذ أنّ تشريعاً غير منظّم أو غير أصيل سيعني حتماً التصريح بسقوط السلطة الدستورية، وكما تلاحظون من هذه الجزئية، فهي تعني أنّ ضمانة الحكم الديموقراطي موجودة، ولكن في شكل الدستور الجديد، فما الحل؟ يمكن لكم أن تدرجوا الحقوق في كل مكان، بحيث يمكن لكل مجلس ومؤسسة ووزارة أن تضمن الحق الديموقراطي فيها، على سبيل المثال: يمكن أن تضمنوا الديموقراطية والمشروعية الشعبية في المجلس الليبي الذي حتى وإن أتى رئيس للجمهورية وعمل انقلاب على الدستور يبقى المجلس التشريعي ديموقراطياً أصيلاً (بالدم)، ويمكن للحكومة المركزية الإتحادية أن تكون ديموقراطية الأساس بحيث يكون هيكلها شعبي تمثيلي ومباشر عن طريق الدفع بالسيطرة المركزية على كل جذورها، على سبيل المثال: إذا افترضنا أنّ رئيساً للجمهورية عمل انقلاباً على الدستور، فستأتي وزارة دفاع الولايات المتحدة الليبية وتقول أنّ انقلاباً على السلطة التشريعية الديموقراطية قد حدث (بالحرف الواحد)، وتقضي على الرئيس نهائياً، وأيضاً فإذا كان عقيداً ما قد قام بانقلاب عسكري على الدولة فلَن يتحصل على دعم كافة فروع الجيش الليبي نظراً لأنّ الجيش تحت تحكم وسيطرة وزارة الدفاع التي هي سلفاً تحت السيطرة الفعلية للمجلس الليبي الممثل للدستور والضامن له، فإذا أنقلب هذا العقيد المتهور على الدستور فهو انقلب على المجلس الليبي، وقائدي الجيش هم في الأساس رئيس الجمهورية والمجلس الليبي ووزارة الدفاع، فهذا العقيد قد انقلب حرفياً على الجيش الليبي، كالفأر الذي يجري وراء ذيله معتقداً أنه العدو. فيُمكن لحضراتكم عن طريق هذا النموذج أن تضمنوا الحكم الديموقراطي بحيث يضمن لكم استئصال السرطانات التي يُمكن أن تنشأ في مستقبل جمهورية الولايات المتحدة الليبية، فإنها ستكون حتماً علاجاً للتقلبات والشكوك التي قد تدفع رئيس طمّاع أو عقيد رجعي يريد السيطرة علينا جميعاً، فنكون فيها الشعب الليبي الديموقراطي الحر مستعداً دوماً، الذي سيعمل معاً في كل فروع الحكومة المركزية الإتحادية وكونغرس الولايات المتحدة الليبية، بحيث فيهما نمثل بعضنا البعض، ونلغي حكم البعض للكل ونعمم حكم الكل للكل.

إنّ عبقرية الحكم الديموقراطي والحرية الجمهورية والمشروعية الشعبية لجمهورية الولايات المتحدة الليبية تتطلب وكالعادة أن تكونوا أيها السادة لديكم السلطة، ولكن كيف يمكن أن نضمن لكم السلطة؟ يمكن لنا أن نضمن لكم السلطة عن طريق أن تكون واضحة البيان في الدستور الجديد، ولكن فهذه السلطة هي شكلية أولاً، بمعنى

أنّ الدستور الجديد سيضمن لكم بناء الكونغرس[145]، ومن ثم فإنّ هذا البيان سيضمن لكم إنشاء الخارطة الداخلية، ولكن فما هي الخارطة الداخلية؟ إنّ الخارطة الداخلية هي خارطة تعني بإنشاء الهيكل الداخلي للمجلس الليبي أو أي مؤسسة أخرى، فيُمكن لحضراتكم وبعد بيان الدستور الجديد بأن يكون هنالك مجلساً ليبياً، بأن تكون هنالك خارطة داخلية تعني بتوزيع المقاعد وآلية ذلك داخل هذا المجلس، وأيضاً آلية النقاشات داخل المجلس وما يجوز ومالا يجوز، فيُمكن لحضراتكم وعن طريق الخارطة الداخلية أن تزيدوا من قوة الحكم الديموقراطي والتمثيل الشعبي وتعمموا قدرة المجلس الليبي على كافة المناطق الدستورية التي يمكن للرئيس أو أشخاص آخرون أن يستغلوها للضرر بالجمهورية الشعبية الحرة، عن طريق أن تُدرجوا قوانيناً دستورية يوافق عليها مجلس الشيوخ تعني بضمان مراقبة تحركات الرئيس والحكومة المركزية الإتحادية والمؤسسة العسكرية، وأيضاً فعَن طريق الخارطة الداخلية يمكن لكم تحديد كيفية حاجة الشعب لكم، عن طريق دعوة العديد والمزيد للمحاضرات بشكل يضمن للشعب أن يكونوا ممثلين وحاضرين لكل صغيرة وكبيرة في المجلس، بحيث تثبوا للشعب أنكم بحاجة دائمة له والعكس صحيح أيضاً، بحيث يجعل الشعب يأخذ صفكم أثناء أي انقلاب بأي شكل كان، بحيث يضمن لكم حمايتكم وحماية الولايات المتحدة الليبية بنفس القدر تماماً وبدون تقصير. إنّ هذه الآليات تتطلب منكم أن تكونوا على فهم بالمنصب الذي لديكم، وكلما كان عدد المساهمين في المجلس الليبي أكثر فكلما زاد الاستقرار الدستوري والديموقراطي الشعبي التمثيلي، بحيث يضمن لكم أنّ جميع الأشخاص الذين يخدمون الولايات المتحدة الليبية سيمنعون تكرار تفكيك الانتخابات، وخرقُ الدستور والانقلاب وغيرها، فهي كلها تضمن لكم أن تكونوا سلطة ديموقراطية للشعب.

ولكن فالضمانات الأخرى للحكم الدستوري في الدستور الجديد هي المتعلقة بفكّ الغموض والقضاء على عدم الوضوح، فالتساؤلات فيما يدخل في المجالات الكبرى الثلاث ألا وهي التشريعية والتنفيذية والقضائية، فهي كلها امتيازات وطنية كبيرة تعني بالتمايز عن بعضها البعض، فإذا وُجد الغموض فيما بينها فهذا يعني حصراً أن تكون أعمالهم غير واضحة وبل يمكّن بعضها من استغلال الآخر، ولكن فيمكن ضمان الحكم الواضح في دور فقهاء القضاء، وهنا يأتي دور المحكمة العليا عن الجمهورية، فهي الدور الناجح بنفس القدر الذي يأتي به الدستور، فهي مفصّل في القضايا الهامة، فهي عامل مهم بخاصة في وضع حدود الموضوعات المتعددة، والبيان في الحدود النهائية

[145] المجلس الليبي.

للدستور الجديد ودساتير الولايات والفروع الصغيرة الأخرى للعدالة، وهي المدقق للقانون العام والقانون الخاص، والقانون البحري، والقانون الشرعي، والقانون التجاري والاقتصادي وغيرها، فنضمن للسادة المحترمون الذين قد يخافون من إشكال الضبابية والتساؤلات في بعض توزيع التخصصات بين السلطات الثلاث الكبرى التشريعية والتنفيذية والقضائية عن طريق الحلّ بهذه القضايا إلى المحكمة العليا عن الولايات المتحدة الليبية، في كل ما يتعلق بالقانون والانصاف وغيرها، فهي تعني بتحقيق الوضوح الدستوري للوطن والمواطن، بحيث تفتح النقاش والمناقشة وتكرار البحث فيما يتعلق بمداولاتها الدستورية والقانونية المتعلقة والمتعددة، وهي كلها تعني لكم بأن تكون حدود واضحة تعني بدقة تكفي الجميع لفهم الاختصاصات والحقوق المتعلقة بنا وبمؤسساتنا.

إنّ الواقع سيعني أنّ جميع القوانين الجديدة في الدستور الجديد تعني بأن تكون مبنية على الكفاءة والتقنية، وإمضاءها بعد المناقشات الرصينة واليقظة، التي حتى وإن كانت غامضة فهي سترجع على محكمة وحيدة، وليس عدة مؤسسات تعني بالتفسير كما تُريد في شكل يخلق التضارب، بل محكمة اتحادية عليا من قضاة ولاءهم للوطن والمواطن يُختارون من مجلس الشيوخ، يعنون بإخضاع اللفظ الصريح للمواد الدستورية لنا جميعاً، بحيث يتم توضيح معناها وإثباتها، وأيضاً فإنّ المواد غير الواضحة سيمكن للكونغرس طلبُ المحكمة العليا للحل بتعديلها بحيث تكون واضحةً قدر الإمكان لحضرات الشعب الليبي والمؤسسات ذات الشأن، وإضافةً إلى المواضيع المتعلقة بالغموض الناشئ بين الموضوعات الدستورية والنقص القضائي فيما يتعلق بالتفسير، فإنّ التعامل مع لغة الشمول تعني بحل بعض هذا الغموض، بحيث تعني بألفاظ قضائية تعني بالتشميل وتكون مناسبة تماماً ولأبعادها المتعلقة بها دستورياً، بحيث تعني بإعطاء القارئ الألفاظ والعبارات المتعلقة بها، وهنا يأتي حكم التمييز بين الأحكام، فتظلّ كل الأحكام الدستورية خاضعة للتمييز وتكون شاملة الجزئية المميزة المذكورة فيها، بحيث تكون أكبر أو أصغر، حكم يعني بالوطن كاملاً أو حكم يعني بالولايات منفردة، فهي كلها سيتم تحديدها على هذا الأساس وأيضاً اعتماداً على جديتها.

علاوةً على الضمانات الآنفة، يمكن للشعب الليبي أن يضيف الضمانات الفيدرالية للدائرة الدستورية، بحيث يعني بمنح وتوضيح توزيع الولايات، بحيث يعني الدستور الجديد بالإعلان عن الولايات الليبية ولكن في شكل لا يعني بذلك الإعلان عن عواصمها، بحيث تكون هذه الجزئية مفتوحة للولايات، ولكن فتكون العاصمة الدائمة في الدستور الجديد واضحة الوضحان للجميع، وأيضاً فيعني أن يضمن الدستور لكل المناطق بأن تحكم نفسها بذاتها عن طريق حكومة ولائية خاصة بها تعني بخدمتها وخدمة سكانها، وهذه الضمانات الدستورية تعني بضمان أن يتنافس الشعب على المشاركة في إدارة الحكم في منطقته، فنحن لا نريد أن يتنافس الشعب للسيطرة على الحكومة المركزية الإتحادية، بل نُريد أن يشارك الشعب للسيطرة على حكومات ولاياته بناءاً على انتخابات حرة ونزيهة تعني

ببرامج انتخابية تعني بمشاريع معينة، أهميتها عظيمة للولاية، وتكون قائمة على طلب المساواة في الانتخابات على أساس العدل وأنّ المشاريع التنموية هي التنافس الوحيد، وتعني بالقضاء على الصراع للسيطرة على الدولة، بحيث يكون لكل ولاية نسبة حقيقية بالتمثيل داخلها، تكون فيه لديها مجلساً تشريعياً وحكومة تنفيذية نافذة ومحاكم قضائية فعّالة تعني بهم.

هذا الانعطاف في تنظيم السلطة الدستورية يعني بضمان التشكيل لكم، بحيث يعني بتوزيع عادل يقصد بكم جميعاً، يعني بالحلول بالضمانات الدستورية لتنظيم وتوزيع السلطات التي ستختلف حسب دستور كل ولاية، فأنتم أيضاً سيكون لكم دستور وطني ودستور ولائي، يعني بمنح النصيب الإداري الأوفر للسيطرة المحلية على ما يدخل لديكم من سلطات عامة، وبشكل صحي.

لقد انتهزنا الفرصة في هذه الورقة لتوضيح الضمانات الدستورية للسادة الشعب، بحيث يضمن أن نلغي أهم المشاكل والقضايا الدستورية التي يمكن أن تتعرض جمهوريتنا، وتعني بضمان أن تكون آراء الشعب منسجمة وتعني بالحكم الديموقراطي الشعبي الحر، الذي يضمن في شكله المصالح الدورية والمتغيرة، وتلطيف حدّة المغايرة التي تهدف دائماً للسيطرة على الحكومة المركزية الإتحادية، بحيث يعني أن تكون كل ولاية تعني بما لديها، وليس بالضرورة لها أن تأتي للحكم المركزي في الشؤون الكبيرة (الوطنية)، فنوايا المغايرة هذه كلها مبنية على تاريخ من الانقسامات والصراعات وخيبات الأمل التي لم تحلها دساتير البلاد عبر التاريخ، ولم تزيد هذه المشاكل سوى سواداً وانحطاطاً.

جميع التفويضات التي يقدمها الدستور الجديد تعني بلائحة دستورية طويلة تعني بالدفع بنا للجوء للحكم السليم والرشيد، وتعني بنا بالانطلاق للإيمان بالحلول بعمق، فإنّ تضحية الأفراد والجماعات لهذا الدستور الجديد تعني بالصالح العام، فهذه كلها نظريات تؤيد الدستور الجديد.

## ضمان الحكم الديموقراطي

لم يكن من المطلوب أن يتحول دستور الولايات المتحدة الليبية (الدُومَلْ) إلى دستور رسمي أو يركن جلّ أفكار الولايات المتحدة الليبية الحاضرة اليوم، فقد كان من المفترض أن يتم العمل بمشروع ليبيا التنموي[146] فقط لا غير. ولكن فتبدلت كل هذه الافتراضات عند فشل كل دراسات جدوى مشروع ليبيا التنموي في معرفة موقع نقطة الانطلاق، التي كانت دائماً غامضة وغير معروفة، بسبب الوضع غير المستقر للبلاد.

من فشله إلى عودة انتعاشه وتغيراته في نهاية سنة 2022، عاد مشروع خطة ليبيا للتنمية الشاملة من جديد مقروناً بمشروعين (قد تجزأ لكليهما)، تنموي وآخر سياسي، حيث كان المشروع الوطني الأساسي هو مشروع خطة ليبيا، التي تحوّلت لاحقاً لمشروع سياسي ترونه اليوم بين أيديكم في شكل هذه الأوراق. وكان أيضاً موعد نشوء القانون الأول "المادة (1) 1. الجمهورية الليبية المتحدة هي دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة، ويشار إليها فيما بعد في هذا الدستور بالاتحاد، ويتألّف الإتحاد من الولايات التالية: الزاوية، بنغازي، الجبل الأخضر، الجبل الغربي، مصراتة، سبها، طرابلس". كان ولا زال الدومل بمثابة المعمودية لنشوء فكرة جديدة وهي الولايات المتحدة الليبية. التي كانت هي بالتالي مجرد فكرة لدستور مؤقت، وبعد فترة قصيرة، تأسس مقترح دولة الولايات المتحدة الليبية (the United States of Libya *U.S.L.*) لتكون واحدة من أرقى الأفكار في تاريخ البلاد، وذلك بعد انهيار ديكتاتورية الحكم الجماهيري.

كما ذكرنا مسبقاً كان القانون الأساسي أشبه بدستور مؤقت، ولهذا السبب لم نطلق عليه صيغة "الدستور" بعد، وكذلك لم يتم اعتباره نظرية دستورية قانونية (فقد تم اعتباره فرضية غير قابلة للتطبيق)، ولكن في نهاية 2022 وكما ذكرنا، أُستكملت عملية كتابة الدستور كما ولو كان المشروع الأهم في القائمة. وقد استمرت عملية كتابة الدومل ما يقارب سنتين كاملتين، وأصبح دستوراً واحداً موحداً لمقترح الولايات المتحدة الليبية. على الرغم من تداخل الوضع في ليبيا بشكل عشوائي، وما كان يرتبط بذلك من توقعات في أنّ مثل هذه المشاريع ستكون فاشلة كالقدر، وأن يبقى الوضع الحالي على شكله إلى الأبد، إلاّ أنّ في مثل هذا الشهر (أغسطس)، تأسس دستور الولايات المتحدة الليبية.

---

[146] مشروعات خطة ليبيا للتنمية الشاملة.

على الرغم من أنّ القانون الأساسي ينطلق في صيغته النافذة من كونه مؤقتاً، وهو ما يتضمن تلقائيا التأكيد باستمرار على فقدان الوحدة القومية التي شرّعها الملك الراحل إدريس السنوسي ومن بعده العقيد معمر القذافي، فإنه كان منذ البداية أكثر من ذلك. فقد كان خطة لبناء الدولة الاستثنائية، وضمانة لقيادتها نحو الديموقراطية.

كان من الضروري أن يختلف الدومل عن سوابقه من الدساتير، وأن يخلق مؤسسات وآليات حماية، تضمن الحيلولة دون حدوث إمكانية لإزالة الدولة كما حصل مع الملك إدريس السنوسي رحمه الله وعز ثراه. وهكذا فإنه تم تأسيس المجلس الليبي كمقترح لأول مرة، الذي كان أشبه بدائرة دستورية أو لجنة تشريعية مُؤَلفة من ممثلين عن مختلف الولايات الليبية، التي تعمل معاً لتشريع قانون أو تحديد مشروعية آخر، بسلطة تفوق سلطة مجلس النواب الحالي، فقد تجاوز المجلس الليبي الأخطاء الهيكلية التي انطوى عليها دستور المملكة، وبشكل رئيسي البنية الازدواجية التي تجمع بين البرلمانية والرئاسية. حيث تم تعزيز دور الكونغرس والحكومة، بينما تم وضع دور رئيس الجمهورية على صلاحيات تمثيلية وبروتوكولية. كما تم إبراز دور الأحزاب في مشروع بناء الإرادة السياسية، وفي ذات الوقت كان لابد من إمكانية محاربة وحظر القوى المناهضة للديموقراطية، وفي مقدمتها الأحزاب المعارضة للدستور. لقد كانت تلك الإجراءات ضرورية لتعزيز الديموقراطية وضمان استقرارها في الدومل بخاصة إذا تم اعتمادها كشكل من أشكال الدولة آجلاً أم عاجلاً، وذلك ليس لليبيا فقط، بل لأي دولة في العالم تسعى لضمان الحكم الاتحادي السليم، وعدم تقديمها أضحية على مذبح أعداءها.

يكفل الدومل الحكم الديموقراطي في المبادئ التالية: 1. صيانة كرامة الإنسان: وهكذا يمنع الدومل الأحزاب والحركات الدينية من التدخل في الوضع السياسي للبلاد أو حتى محاولة ذلك. وهذا الأمر، الذي كان ينعكس على خصوم هذه الجمهورية الشابة، التي لاقينا على أثرها تهديدات عديدة، ولذلك، فإنّ الدومل يتبرأ بشكل مباشر من الجماعات الدينية بكافة أشكالها وأطيافها ويمنعهم من حكم أي مركز في الدولة بخاصة مراكز الدولة الأمنية والعسكرية. والأكبر من ذلك، دخول مجلس الشيوخ، وذلك عن طريق عزلهم تماماً عن قيادة هذه الدولة الشابة.

يقف الدومل على الشاكلة الآنفة في تناحر وخصومة في مواجهة أعداء الدولة والأهم أعداء المواطن نفسه. التي كان لكل من هذه الجماعات مشاكل حول العالم تُشترى بأفكار القتل والإرهاب وإهانة كرامة الإنسان بكل أنواعها، التي ترى رأس الحربة على أنه "مؤامرة صهيونية" لإحياء "الماسونية" في بقاع مختلفة من الوطن العربي

المسلم، أو هذا ما يخدعون به تابعيهم من ضِعاف القلوب والعقول[147]. وهو ما يجعل الدومل يقف بمناورات سياسية إستراتيجية عديدة لمنع أمثال هؤلاء من حكم هذه الدولة الشابة، مدعوماً بقوى الوكالات الأمنية والعسكرية الوطنية، مدافعاً عن الحق الوطني في طرد الرؤساء والمستشارين الفاسدين، بدون أن يتعرضوا للتكفير أو الاضطهاد أو المعاملة المهينة للكرامة.

عند صياغة الدومل، تجنب واضعوه تكرار النماذج الغربية للحرية، والتي تظهر، في بعض الأحيان، حماسة مفرطة تنحرف بشكل خطير نحو تعزيز مظاهر الإرهاب والعنصرية. ومن الجدير بالذكر أنّ هذه الميول تجد صدى في سلوك مجموعات هامشية معينة، مثل المتطرفين النباتيين وأتباع الحركات الثقافية المضادة، والتي يشار إليها بالعامية باسم "الهيبيز". وفي نطاق الأجهزة الحكومية، يظهر هؤلاء المتطرفون كأعداء، ويطعنون في سلامة الدولة من خلال اتهامات بالتواطؤ والتجسس، في حين يعتنقون في الوقت نفسه إيديولوجيات تتراوح بين التطرف الديموقراطي والتطرف الإسلامي أو المسيحي العلماني.

وخلافاً للأعراف السائدة، يتبنى الدومل، في قيادته الحكيمة، مبادئ مميزة للحرية، مع التركيز على حق المواطن في ممارسة حرية التعبير بطريقة تتناغم مع الأعراف المجتمعية. ومن الأمور المركزية في هذه الروح هو تنمية خطاب يتسم بالاحترام المتبادل والكياسة، وتجنب الميل إلى الخلاف المجتمعي وتشويه سمعة المواطنين. ويرتكز هذا الإطار على الالتزام الراسخ بالمشاركة الكريمة، مما يحول دون اللجوء إلى عروض التباهي أو الخطابة المشوهة، التي قد تكون مدفوعة بالرغبة في الحصول على اهتمام غير ضروري أو التحقق من صحة الشخصية.

وليس هذا فقط، فإنّ كرامة الإنسان قانون سيُجرى تطبيقه في كافة أماكن وحدود الولايات المتحدة الليبية، وذلك عن طريق حمايتها واحترامها التي يؤكد الدومل على أنها من واجبات كافة سلطات الدولة بدون استثناء. ولذلك يعقُب عن مواد حقوق الإنسان في الدومل وجوب تطبيق الحقوق الأساسية والالتزام بها سواء من الدولة، أو بين المواطنين بعضهم بعضاً، والتأكيد على منع المساس بها من قبل سلطات الدولة بأي شكل كان حتى في ظل حالات الطوارئ.

هذا الالتزام بالحقوق الأساسية يعتبر الضمانة لحماية القانون، والتزام المُشَرّع بقواعد الدستور. كما يشكل أساس لقيام الديموقراطية الدستورية التي لا تشكك إطلاقاً في أولويات الدومل بأي شكل كان بما فيه ما يرتبط به من

[147] تحالفات المؤامرة.

حقوق أساسية، ينص عليها ويعمل على صيانتها. ويجب العلم أنه ليس فقط النص الصريح بحقوق الإنسان يضمن حقوق الإنسان، بل تواجد أجسام أخرى كالمجلس الليبي والمحكمة العليا وغيرها من المجالس الحكمية في الدولة، يكون لها تأثيرات مهمة، التي من أهمها فتح باب تطبيق حقوق الإنسان الحقيقية، التي لا نراها اليوم.

2. نظرية الدومل المطلق: تعتبر نظرية الدومل المطلق من النظريات المثيرة للاهتمام في البرنامج الفيدرالي، وهي نظرية تقوم على مبدأ "الدستور البسيط، يصبح مطلقاً، والدستور المعقد، يصبح نسبياً"، يقوم مبدأ هذه النظرية على أنه كلما كانت المواد بسيطة في معناها، سهُل على المواطن فهم حقوقه، وهو ما يؤدي في النهاية إلى فهم حقيقي لحقوقه كإنسان ويمنع أي شكل من أشكال الإهانة إن أمكن تواجدها في أي مكان، سواء من طرف الدولة أو المواطنون. وتُثبت نظرية الدومل المطلق أنّ الأهم ليس فقط علاقة المواطن مع الدولة، وإنما علاقته المطلقة مع دستوره، الذي يعتبر قائده ورئيسه الذي لا يتغير إلاّ بموافقته (أي المواطن)، وليس فقط في العلاقة بين الدولة والأفراد. بل أيضاً علاقة الدولة مع الدستور، التي في دول كثيرة هي فقط مقتصرة على المحكمة الدستورية.

يتحول الدستور في هذه النظرية إلى أشبه بمحامٍ مطلق عن المواطن، مستمداً قوته من كونه مترجماً وبيّناً لأفعال واضحة للجميع وبسيطة، وحَكَماً ووسيطاً في النزاعات السياسية. وحسبما تشير الاستطلاعات فإنها ستحظى بثقة كبيرة لدى الناس (ومن جهة أخرى قد يكون دستوراً قصيراً ولا يحمل في مدلوله معنى، ولذلك أُطلق على النظرية بالدومل المطلق).

**مناقشة السلطات الممنوحة للاتحاد والولايات**

في سجلات السلطات الدستورية المنصوصة في الدستور الجديد، يطرح بعض سادتكم المحترمين نقاشات وحوارات جدلية تقصد بالقيود المفروضة على الولايات، والأخرى فيما يتعلق بكمية القيود التي يمنحها الدستور الجديد للحكومة المركزية الإتحادية، ولكن فإنّ وجهات النظر هذه تعني دائماً بالسؤال حول السلطات الممنوحة لكليهما، فهل يمكن أن يكون أحد السلطات الممنوحة لأحدهما غير مناسب أو غير ضروري؟ أو هل يمكن أن تكون السلطات المتروكة في أيدي الولايات خطر على التشريع في الإتحاد ككل؟ أو أنّ جميع السلطات الممنوحة للحكومة المركزية الإتحادية هي أقل مما يجب أن تتمتع فيه ويجب أن تمتلك سلطات أكثر؟ إنّ كل هذه التساؤلات المحترمة تقصد بموضوع مركزي ووحيد، يعني بالبنية الخاصة للحكومة المركزية الإتحادية والولايات وتوزيع سلطاتهما على الفروع والمجالات المتعددة والمتعلقة بهما. إنّ أصحاب تلك النقاشات التي تبرز وكما ترون ضد مفهوم

"السلطات الواسعة" للحكومات سواء كانت للولايات أو الحكومة المركزية الإتحادية بحد ذاتها، إنّ هذه النقاشات تغفل عن أهمية السلطات الممنوحة لكلا الجسمين، فإنّ هذه الوسائل الممنوحة في شكل سلطات هي وسيلة ضرورية لبلوغ الهدف الأساسي المنشود. فلقد أعرتوا اهتمامكم على المساوئ التي لابد أن تختلط بحسنات الهيكل الفيدرالي المنصوصة في الدستور الجديد، أعرتوا اهتمامكم على سوء الاستخدام المحتمل الذي دائماً ما تنسون أنه مرافق لأي سلطة على وجه الأرض، فإنّ المشاكل وسوء الاستخدام تحصل حتى في الدول الفيدرالية المنظمة، ولا يمكن تسخيرها بشكل مطلق للمنفعة العامة إلاّ عن طريق المشروعات المرتبطة بها. إنّ هذه الطريقة في تناول الموضوع ومعالجته لا تفترض وجود النية الطيبة لديكم، فإنها قد تُرى على أنها حذق ودقة من طرفكم، وقد تفتح لكم مجالاً لا حد فيه للبلاغة والتشهير، فهي فعلاً قضايا حقيقية، بل إنها قد تلهب المشاعر لدى البسطاء غير أهل الفكر وترسخ الأحقاد ضد المشاريع الفيدرالية ككل.

إنكم يجب عليكم أن تدركوا أنّ النوايا عند البشر لابد أن يشوبها الخبث ولو قليل منه، ويجب عليكم أن تعلموا أنّ آلية توزيع السلطات في أي جسم سياسي سواء كان فيدرالي أو غير فيدرالي ستتعلق على الدوام بأشخاص يشوبهم النية في التسلط والانحلال، إنّ تعذر توافر الخير هو جزء من الطبيعة البشرية، ولا نتوقعوا أنّ السياسيين اليوم سيرضون بهذا المشروع، ليس لأنه مشروع وطني بل لأنّ آلية توزيع السلطات اللامركزية الحقيقية فيه لا تعجبهم، ولا يقدرون على الضمان بأن هذا النموذج يعطيهم السلطة المطلقة على كل شيء، وهُم يدركون سلفاً أنّ أي مؤسسة سياسية في الإتحاد سيكون لديها القدرة الفعلية على التصدي لمساعيهم الانحلالية للفساد، وستتصدى لأي محاولة تلمس سعادة الناس، وهي أمور تنطبق بشكل عام على النية الطبيعية في الانحلال، ويُساء فهمها من قبل أحد السادة على أنها "أسئلة سياسية" بينما هي في الأساس تلاعب في الموضوع.

لهذه الأسباب فإنهم يدركون في جميع الأحوال أنّ منح السلطات، يتم على أساس حسمها في شكل أن تكون السلطة ضرورية للصالح العام، إننا نعلم أنّ السلطات وكما قلنا سيرتادها الفساد في بعض الأوقات، وسيشوب بعض ممثليها سواء كانوا رؤساء أو مسؤولين في الإتحاد الفساد والنية في الانحلال، ولكننا فلا نعطيهم السلطة الشاملة لكل شيء، ففي الدول المركزية الفاسدين والمنحلين لديهم الفرصة أن يحكموا كل شيء في الدولة، عكس في الإتحاد الذي يعلم آنفاً أنّ الناس أشرار بطبيعة الحال ولذلك فهو يتخذ مناورات دستورية تضمن أن يحكم أعداد كبيرة من الناس في نفس الوقت بما يضمن أن يتم اتزان السلطة بما يخدم مصالح الكل. يجب عليكم العلم أنّ أسئلتهم الحقيقية ترتسم في شكل: هل يمكن أن نضمن السلطة المطلقة في كل شيء لبشر قليلة؟ هل يمكن أن نضمن أن يكون بشر قليلة يملكون السلطة الشاملة على الحكومة المركزية الإتحادية وحكومات الولايات مجتمعين؟ وهل يمكن أن نضمن أن تكون السلطة مطلقة لدى شخص منفرد للتحكم في وزارة الخزانة والوزارات

الأخرى بما يخدم مشاريعه المنحرفة؟ الجواب هو أننا لن نكفل ذلك وبل مرفوض، فتلك السلطات هي مخصصة للشعب، ولا تقولو لنا أنّ هؤلاء البشر القليلة من الشعب، بل هم أفراد يبتغون استغلال الشعب، فإنّ هذه السلطة تضمن الاحتراس إلى قلب عنصر يكفل الحفاظ على الصالح العام. ويجب على سادتكم العلم أنّ العكس (أو ما يدخل في جواب الأسئلة الآنفة بالإيجاب أو "نعم") يقصد بتخريب الوطن.

من أجل تكوين رأي سليم بصدد موضوع السلطات الدستورية يجب أن نتفحص السلطات الممنوحة للحكومة المركزية الإتحادية، وأن نتبصر التخصصات والموضوعات التي تعني بها هذه الحكومة الوطنية: 1. الأمان ضد الخطر الخارجي؛ 2. تنظيم وتنسيق التواصل مع الدول الأجنبية؛ 3. الحفاظ على الانسجام والتواصل المناسب بين الولايات الأعضاء في الإتحاد؛ 4. القضايا الوطنية التي تُفيد جميع الإتحاد وليس ولاية وحيدة في الإتحاد، ولذلك فإنها تسمى وطنية بذلك المقصد؛ 5. مشاريع ضبط النفس التي تعدم تصرفات الولايات من الاقدام على الاعمال غير الدستورية، التي تعود بالضرر والأذى على كل الولايات الأخرى؛ 6. شروط تيسر فعالية وانشطة هذه التخصصات. إنّ هذه السلطات توضح لكم أنّ الصلاحيات الممنوحة للحكومة المركزية الإتحادية ليست صلاحيات مطلقة أو ناقصة أو غير ضرورية، فإذا كانت إحدى الصلاحيات الممنوحة للحكومة المركزية الإتحادية غير ضرورية أو إضافية، على سبيل المثال: صلاحيات القضايا الوطنية، فإذا قلنا أنّ القضايا الوطنية تقع على عاتق الولايات منفردة، فكيف تسمى قضايا وطنية حينها؟ الأمن القومي أليس قضية وطنية؟ إذا قلنا أنّ منطقة طرابلس مسؤولة عن قضايا الأمن القومي فما هي مسؤوليات المناطق الأخرى؟ إننا وأثناء حوارات توزيعات السلطات قلنا مراراً وتكراراً أنها ستنقسم لجزئين أساسين يجب أن تكون واضحة وحاضرة لكل استفسار لحضراتكم، فيجب عليكم أن تقسّموا القضايا لجزئين: القضايا المحلية؛ والقضايا الوطنية. فإنّ من بين القضايا الوطنية إعلان الحرب، فإذا كانت منطقة وحيدة هي المسؤولة عن إعلان الحرب ضد دولة جارة، أتعتقدون أنّ هذه الدولة الجارة لن تقصف المناطق الأخرى وستقصف فقط المنطقة التي أعلنت الحرب؟ فهي حتماً ستقصف الفاعل وغير الفاعل، ولذلك الغرض تسمى وطنية؛ إنّ هذه القضايا الوطنية تعني دوماً بتحضير اللوازم للجيوش والأساطيل البرية والبحرية والجوية؛ وتعني بتنظيم واستدعاء الساجات والجيش وجمع المال والاقتراض إذا لزم. ولا نغضّ البصر عن أنّ ضمان السلامة العامة ضد الأخطار الخارجية هي أحد الأسباب الضرورية والمهمة لأي مجتمع مدني، فهو هدف قومي يعني بالكل وليس البعض، وهو ضرورة للاتحاد ككل ليكون عنده صلاحيات ومسؤوليات تدخل بغرضه في هذه القضايا، ولا غنى عن منح السلطات المتعلقة في هذه القضايا الضرورية لحلها للاتحاد ككيان.

قد يسأل بعض حضراتكم: هل صلاحيات القضايا الوطنية ضرورية؟ لن يجيب أحدكم حتماً بالنفي، وهذا يثبت ايجاباً أنكم تعلمون الإجابات مسبقاً، فما هو غرض الأسئلة الآنفة إذا كنتم تعلمون غرض السلطات الممنوحة لكلا الحكومة المركزية الإتحادية وحكومات الولايات؟ أليس من المنطق والموضوع القول إننا جميعاً مسؤولون فيما يؤثر علينا جميعاً، وأننا مسؤولون عن حل الأخطار التي تؤثر فينا عموماً، وأنا مسؤول عن كل ما يدخل فيا كفرد وحيد؟ أم أنّ العكس في نظركم صحيح؟ ما يؤثر علينا كلنا هو من اختصاصي أنا؟ أهل تثقون في إني سأفض بهذا الخطر؟ ألديكم الوثوق الكافي في احتمالية حلي لذلك الخطر وحيداً؟ أليست صلاحيات ومسؤوليات القضايا الوطنية ضرورية للاتحاد ككل؟ أم أنه من الضروري لكم الحلول للإجابة الصبيانية: الفيدرالية ستؤدي للانقسام؟ وبغرضه تقتضون "شخصاً واحداً" ليضمن عدم الانقسام، يجب عليكم الدليل أنّ أسئلتكم دائماً ما تتجه بكم لأجوبة غير موضوعية، تعني دوماً بالجزئية الأخيرة "الانقسام".

إنّ الفيدرالية الدستورية ليست مزحة يمكن استخدام لفظ الانقسام معها بشكل يومي طوال السنة. إنّ الفيدرالية تضمن أن يكون الغرض الضروري لمنح السلطات والهيكلية تكون على أساس محدد وصريح. ويمكن أن تكون الإجابة على معظم استفساراتكم بما يتعلق بالسلطات الضرورية في شكل جواب شمولي يكون في هيئة: يمكن تبرير أنّ السلطات الضرورية أو الوطنية إذا كانت تؤثر على جميع الناس في كل الولايات فهي من حق الناس جميعاً أن يعرضوا حلولهم فيما يتعلق بها وبما يكفل مقدور الإتحاد تقييد تلك القضايا بما يخدم الصالح العام، أترون؟ الإجابة صريحة المقول، ينجم عنها طموح مضاد للقيود على الجهود التي يمكن أن يبذلها الإتحاد كمجموعة في شكل مكافحة العدوان والقضاء على الأعداء والقدوم للحلول المتعلقة بنفس القضايا الوطنية الآنفة، فهل يكون من الحكمة أن نقول أنّ الحكومة المركزية الإتحادية والولايات تملك سلطات غير ضرورية تبذلها لغرض كفالة السلامة؟ أم أنّ السؤال له تطلعات أخرى؟

إنه من العبث أن نخلق عقبات في الدستور الجديد، قُبالة شعور صبياني بضرورة حكم كل شيء عن طريق شخص وحيد أو مجموعة بشر قليلة. بل أنه أسوء من العبث فهو انحلال، لأنّ ذلك يزرع في قلوب كل الشعب النية في اغتصاب السلطة، فهي تصنع جرثومة تعني بتكرار الحكم التسلطي في البلاد، وهو أمر لا حاجة لنا بتوضيحه لأنه واضح صريح البيان. إذا كان بإمكان أي دولة في العالم الحفاظ على السلطات الواسعة، ولكن في ظل منح السلطات الفرعية للولايات أو المعتمديات فيها، فإنّ ذلك يجعلها مستعدة بصورة دائمة لخدمة مطامح شعبها أو الانتقام منها إذا تم تركيزها أو تقليلها في هذه الأجزاء الإقليمية المكونة لها، فإنّ ذلك يُجبر هذه الدولة لأنْ تكون ميّالة لخدمة الشعب في نطاق مشروعاتها التشريعية التي سنجدها مغامرة فيها لتطبيق تشريع جديد كل يوم بما يحترم مكونيها من الشعب.

ليس أقل صدقاً القول أنّ جميع الدول المركزية في شمال افريقيا منحرفة، فهي غدت ضحية لآلية توزيع السلطات غير الواضحة في هيكلها السياسي، ولا تمثل الشعب كله، واذا أعددتم دراسة منطقية لدولة كالجزائر مثلاً، فهي غنية من ناحية الثروة الغازية ولكن فثلث شعبها يقع تحت خط الفقر، قد يكون لبعض حضراتكم أنّ السبب في تلك القضية هي أسباب اقتصادية إلاّ أنكم يجب أن تعيروا اهتمامكم لكلامي في هذه الورقة، فالسلطات الضرورية وغير الضرورية التي يمكن أن تأخذها السلطة المركزية لديها مساوئها في هذه الدول، فإننا وقفنا حول نتيجة مهمة: لا يمكنني أن آخذ قضية وطنية تؤثر علينا ككل وأبدأ بحلها منفرداً بدون الرجوع لأخوتي من الشعب، ولكن فإنّ هذه الدول تعني بحكم كل شيء بشكل مركزي، ودائماً ما تحاول تقليد الصين التي هي سلفاً شبه فيدرالية وتعطي سلطات واسعة للمحليات فيها، بغرض أن تبذل جهد حل هذه القضايا المحلية بينما تهتم الدولة ككل بحلّ القضايا الوطنية الكبيرة، بدون اللجوء لإثارة المشاكل على المستوى المحلي، فإذا كان بالإمكان منح المجلس المحلي في الولاية سلطة منح الأموال بينما تبقى تحت الرقابة المركزية، فإنّ هذا يمنحها القدرة على حل المشاكل الإقليمية بفعالية أكثر وسيحقق لسكانها الإصلاح والتنمية لأنه من المنطقي القول أنّ سكان الولاية يلتفتون لما يخدمهم أو يسيّر أحوالهم، ولكن لماذا لا نرى تطبيق هذا النموذج بشكل شفاف في الدول المركزية؟ الإجابة صريحة وهي اللامركزية الفوضوية، فَمَن في السلطة لا يثقون في أخوانهم من الشعب لمنحهم السلطة المحلية بما يخدم محلياتهم الخاصة، وهو يغدو بهم للفساد والفقر المدقع، فبرغم أنّ الجزائر أغنى من الإمارات في الغاز وأكبر منها حجماً (بدرجات هائلة)، إلاّ أنّ إدارتها الفاشلة تثبت ماذا يمكن أن يحدث لنا إذا طبقنا نفس آلية الحكم التي تلجأ بالدولة كلها للانهيار.

إنهم يلفظون لنا أنّ منح القضايا الوطنية للرئيس وحده (بعضهم مقتنع بهذه الجزئية حرفياً) يعني بحل جميع القضايا لأنّ "الشعب يحبه"، إلاّ أنّ هؤلاء لا يعلمون ماهية المصطلحات السياسية ويقفون على إثارة المشاعر (كعادتهم)، فجميع الدول العربية المهمومة والمنهارة لديها رئيس يتحكم بكل شيء بدون الرجوع للسلطة التشريعية المركزية والجهات الآنفة، أترون؟ أترون كيف أنهم يريدون تكرار نفس النموذج في هذه الدول الفاشلة في جمهوريتنا، فليس لديهم خبرة في هذه القضايا، ويرون منحها لشخص واحد بغرض "ضمان السلامة" نقيض ذريعة الانقسام الخيالية، وهذه الحجة متضمنة حتى من يبتغون إرجاع الأمير محمد السنوسي. فإننا لا نوافقكم في هذه الزعم أيضاً، فبرغم أنّ لمحتكم لفكرة إرجاع الأمير محمد تصوغ في شكل عمله كوسيط لحل النزاعات إلاّ أنكم لا تعلمون شيئاً في العلوم السياسية بذلك الغرض وتحثكم أحاسيسكم لإرجاع الماضي، فبرغم أنّ السيد الأمير يبتغونه أن يدوم تمثالاً (حرفياً) يقوم بأعماله فقط أثناء النزاعات عن طريق العمل كوسط محايد أو تمثيل الدولة

خارجياً، إلاّ أنكم أيضاً لا تفقهون جزئية أعمال الرئيس في هذه الأوراق وبل مقدار واجباته العظيمة التي تدخل في كل إنسان وليس فقط صنعه كـ "وسط لحل النزاعات"، أيضاً فإنّ الرئيس سواء كان ملك أو مواطن مدني عند بقاءه في السلطة للخلود سيكتسب خبرة تكنّى الخبرة الرئاسية، فسيعلم كيف يتلص من الدستور والقوانين لأنه اكتسب خبرة فيها، فماذا لو كان الملك مؤدلج[148]؟ ماذا لو كان الملك خصم للأفكار الإنمائية ويحكمه الجهل[149]؟ أترون إبقاءه في السلطة للخلود وأنتم لا تعلمون ما هي أفكاره ونظرياته وعلى ماذا ترعرع وهل تربى على حب وطنه وأخوته وأخواته في البلاد سلفاً، فلأن رقيب الإنسان هو الله فأنتم لا تعلمون إجابات هذه التساؤلات، هذا ناهيك عن أنّ الملك سيُثير صراع كان من الممكن تخطيه، فلماذا لا تبتغون إعطاء الشعب منصب الرئيس؟ أم أنكم اعتدتم على عدم مزاولة المنصب بسبب القذافي؟ يجب عليكم أن تحكموا صوت العقل أيها السادة المحترمون، ويجب أن يتم حكم الشعب بالشعب، وفي هيئة أخرى فإنّ الملكية تعيد تقديس الأفراد، وهذا يُسيء لمشروعات المشروعية الشعبية التي هي قَسَمْ دستوري جلل في مشروع الدستور الجديد.

إنّ أوضح علامة للحكمة البارزة في الدستور الجديد تعني، بأن يكون الإتحاد ككل مسؤول عن جميع القضايا الوطنية، فالسيد الرئيس والمجلس الليبي ومجلس وزراء الحكومة المركزية الإتحادية ملمين بحل هذه القضايا الوطنية لأنها تكفل ليبيا متحدة، وهي تعني بضمان أن تكون جميع الأخطار بعيدة كل البعد عن جميع الليبيين سواء كانوا في ولاية طرابلس أو أي ولاية أخرى، فإذا قلنا أنّ المسؤول عن هذه القضايا هو الرئيس منفرداً فرحمة الله على هذا الوطن التعيس، فهي حتماً ستغذو لمشاكل خطيرة ستعني بانهيار الدولة، وهذا الرئيس الخاص بكم عند انهيار الدولة سيهرب للخارج، وهؤلاء السادة دائماً ما يهربون من قضية اذا كان هذا "الرئيس" أو "الملك" الخاص بهم مؤدلج، فهُم لا يفتحون النقاش حول احتمالية خطورة أفكار الرئيس، فقد تكون غايته تفكيك الدولة، أو فرض ضرائب أبدية، أو تقلّد السلطة للأبد، أو خدمة الأجانب، أو تحقيق الشر والفتنة بين أهلنا وأخوتنا وأخواتنا، وهذه كلها قضايا أعظم بكثير من قضية توزيع السلطات والصلاحيات بين الحكومة المركزية الإتحادية والولايات الأعضاء، فهي كلها مصادر قد تكون فيها دسائس ومؤامرات ستؤجج النار والانقسام، بما يخدم أطماع دول أجانب، ما يجعلها تنتقم منا، وليس الدول الأجانب هي الخطر المنفرد في هذه الجزئية، بل حتى الدول العربية والافريقية التي تشيئ اللعب بالفتنة بيننا، ما يصنع الحسد والحروب والصراعات بيننا جميعاً،

[148] يُضيف المؤلف: حشى الأمير محمد السنوسي من قذف هذه الجزئية، فهي تقصد فقط بسيناريوهات مرتبطة بنفس الجزئية.
[149] هذه الجزئيات تشمل حتى الرؤساء.

أترون؟ أترون كيف أنّ هذه الجزئيات دفعتنا لهذه القضايا؟ فهي كلها قضايا يستغلها هؤلاء لإظهار "فطنتهم" بينما هم يريدون استغلال المواطن البسيط الغير ملم بهذه القضايا حتى يستغلوه في جزئيات توزيع السلطات، في شكل يجعل المواطن خائف من احتمالية وصول السلطة لكونغرس فاسد، أو يخاف من حكومة مركزية اتحادية متسلطة، ولكن فكل هذه المخاوف لا وزن لها، لأنها تخدم أصحاب الأسئلة الآنفة، ولا يمكن المبالغة في تبرير شرور هذه الأسئلة، فليس كونها أسئلة سياسية يعني كنتيجة أنها شريرة، فإذا اعتبرتم هذه الجزئية على أنها انحياز فهي ليست كذلك، فهي أسئلة موضوعية اذا سألها خبراء حياديين، ولكن فإذا أتت من مؤيدي المركزية فهي أسئلة غير مستقيمة ولذلك نلقبهم بالأعداء الغير شرفاء، فتساؤلاتهم هذه لها نوايا خبيثة وطمعية يرون فيها تغييب المواطن البسيط عنها، فيخلقون في داخله شعور احتمالية الانقسام ويخاف من احتمالية قيام ولاية ليبية كدولة، بينما هم في الأساس أشرار السؤال.

إنّ أهمية تأسيس الإتحاد على أساس احتراسه من مخاطر إنشاء السلطة الدائمة التي لا تتغير أساس يعمد في شكل يضمن أن يكون الدستور الجديد حكيماً تماماً حين التعامل مع هذه القضية، وهي لن تتكرر حتماً، فنحن نضمن لكم إقامة الحرب الدستورية على كل من يريدون حكم كل شيء بشكل مطلق، فالسلطة الشاملة لله، وأي شيء آخر فهو متشارك بيننا الأهل الواحد الموحد، فهذا قَسَم[150] يضع الموضوع المطروح في ضوء صحيح ومقنع، ولكنه لن يكون من غير المناسب الإشارة إلى أنّ هذا التعهد تم استيفاؤه من سياسة المشروعية الشعبية وواقع الأمر فيها. فلقد قلنا باستمرار أنّ السلطة التشريعية في البلاد إذا كانت مكونة من الشعب فإنها ستضمن تحسين وإصلاح الوضع، ولكن فإذا كانت هذه السلطة ليس لها وزن وأنّ الحكم لشخص واحد فإنّ هذا الذنب يعلن للشعب أنّ هذا الوطن هو قضية خاسرة حتماً، فهل يمكن للاتحاد التوسع والترميم بدون حكم الشعب بالشعب؟ أم أنّ حكم الشعب بالشعب يعني بإبادة الإتحاد؟ لن يكون من المعقول لنا أن نجهل هذه المغالطات التي يطرحها هؤلاء، فهُم يبتغون حصراً تقييد حرية السلطة التشريعية والتنفيذية، ولا يشاؤون للولايات أن تحكم شيئاً بل يبتغون حكم كل شيء، وبما أنّ الدستور الجديد يكفل أن تكون السلطة المركزية تعني بالقضايا الوطنية والسلطة الإقليمية تعني بالقضايا المحلية، فهُم لا تعجبهم فكرة حكم الشعب بالشعب، بل يبتغون تقييدها في يد شخص

[150] تعهد.

واحد، ليس لأنه سيكفل لهم الوحدة المزعومة بحججهم الباطلة والملفقة، بل لأنه يسير لهم التحكم به، ويسير لهم شراؤه، ويسير لهم الدفع بأشخاص لتبوأ هذا المنصب لأنه مركزي ومطلق ويحكم كل شيء.

إنّ هذه الأسباب توضح لنا الدرس المقنع الذي يعجز هؤلاء الأعداء غير الشرفاء على فضحه، فهو حقيقة صادقة ومثال ظاهر وثابت مبني على الصحة، ودائماً ما يُثير استغرابهم بخاصة أنه يخلق لهم التخوف تجاه السلطات المركزية والإقليمية، وتجعلهم خائفين بشكل مستمر من انهيار حرياتهم في حكم كل شيء في هذا الوطن، وبل تجعلهم ضحايا لأساليب الدفاع عن طريق الأسئلة الآنفة التي لا وزن لها، فهُم لا يهمهم بناء دستور فعال، أو بناء هيكل يكفل الدفاع عن الوطن والمواطن، ولا يهمهم الدفاع عن الإتحاد أصلاً، بل يهمهم خلق الفوضى والسعي لتقسيم البلاد ما يسّهل لهم اللعب على هذا وذاك في هذه الأرض، ما يشكل الأذى والتهلكة على الشعب والوطن، فإنّ هذا الإتحاد لا يكفل لهم البقاء كالمسيطر النهائي والأبدي على ما في هذه الأرض، والأكثر مسعاهم البائس والتعيس لتلوين أنفسهم بأسئلة غايتها غير سليمة تقصد بخلق انقسام الرأي العام حول الإتحاد، فهُم سابقاً أعلنوا حتمية انقسام الولايات لدول، ولكن وبعد برهاننا أنهم متخلفين عن فهم القضايا الأساسية المتعلقة بالفيدرالية انقسموا لوجهات رأيي كالآنف ذكرها، يطرحون على أساسها مسائل لا وزن لها، بروح التهجم على الدستور الجديد، وبرغم أنّ بعضهم قد تعني أسئلته هذه في شكل حسن نية إلاّ أنّ هذه الأسئلة غير صائبة، فهي تقصد بوضع أصحاب هذه الأسئلة لأساليب الدفاع ضد المشاريع الوطنية سواء كانت فيدرالية أو لامركزية (أو حتى مركزية في حالات أخرى)، التي من حسن حظنا أنّ دراساتنا تثبت مراراً وتكراراً أنها لا يمكن الضرر بها بأي شكل كان، فلا للبينة اهتزازة أثناء نقدها.

الكثير من السادة الزملاء في مدينة مصراتة شددوا اهتمامهم على أن يكون مشروع الولايات المتحدة الليبية يكفل لهم وللشعب جميعاً المُضي للحلول المحلية بما يحقق الأهداف الإقليمية، فهُم أفادوا أنّ مشاريع الطمأنينة الحقيقية تتحقق إذا كانت الأسباب التي تدفع بالناس للحسم بالمشاكل أن تكون على أساس تحفيز الناس على حل تلك المشاكل أولاً، فإذا كانت جميع المناطق خاضعة لسلطة مركزية أبدية لا تتغير إلاّ بالتدخل الأجنبي في كل مرة، فما هي الدوافع التلقائية التي يمكن أن تكون أسباب للمناطق جميعاً حتى تعمل بشكل تلقائي للقدوم بالحلول التي تخدم سكان هذه المناطق، فإذا عملت كل هذه المناطق على نفس الشاكلة فستتحول هذه الحلول من مجرد حلول إقليمية لحلول وطنية شاملة وفعالة تؤدي بالتأثير والكفاءة بما يخدم الصالح العام. وبخصوص هذا الموضوع فإنّ جزءاً بالغ الأهمية من هذه الموضوعات يبقى تحت رحمة المشروعات الدستورية التي تكفل أن يكون كل الناس حاكمين ومتمكنين من الحكم السليم والرشيد بما يخدم مناطقهم، وفعلاً فإنّ ذكرهم لجزئية أنّ اتباع جميع المناطق لنفس الاستراتيجية سيعني كنتيجة أن يتم العمل لصالح الوطن جميعاً وليس اقليمياً فقط، فإنّ هذا

الموضوع الذي نبهوه هؤلاء المحترمون يقصد فعلاً بالحلول بما يخدم الجميع، فهي قضايا لا تتعلق بشخص واحد، فإنّ كل الولايات لها ممتلكات خاصة بها تقع تحت جملة "القضايا الإقليمية"، وليس في هذا النموذج شخص واحد يتحكم في هذه الممتلكات، فتلك الممتلكات هي جزء من القضايا الإقليمية التي تتعرض الناس القاطنين في الولاية، وهي الهدف والنموذج الذي يكفل القيام بما يخدم الصالح الإقليمي الذي سينتهي بخدمة الصالح الوطني ككل.

لقد تم تبرير صلاحيات الحكم الإقليمي من قبل وجرى شرحها أيضاً في أجزاء مختلفة من هذه الأوراق، وكذلك تم تبرير صلاحيات الحكم المركزي الذي يقصد بالقضايا الوطنية التي تؤثر على الناس في كل الولايات جميعاً، فقد برهنت لكم هذه القضايا أهمية التوجه للفيدرالية، وأنا على ثقة أنّ تقبل الكثير من الناس لهذه الأفكار بخاصة زملاؤنا في مصراتة فتح لنا الباب لأنْ يكون هذا المشروع منطقي وموضوعي فعلاً، فهي كلها غايات بما لا يدعو للشك تعني بفائدة الجميع وتكفل لهم الحكم بما لديهم في شكل يكون فيه الشعب حاكم ويحكم، وبرغم أنّ هذه الأفكار قد يخالفها وينابذها بعض حضرات السادة على أساس أننا لم نأخذ في حساباتنا توزيع السلطات على مبدأ إعطاء المزيد من السلطات للولايات أو للحكومة المركزية الإتحادية أو للكونغرس وحيداً ولكن بما يخدم الصالح العام، إلاّ أنّ هذه التساؤلات دائماً ما تكون متغيرة وغير ثابتة وتتحول من شخص لآخر، فكل شخص يرى طريقة توزيع السلطات بما يخدمه كفرد، فذاك الفرد يرى أنه من المنطقي إعطاء الولايات صلاحيات أكثر، وذاك الآخر من جهة يرى أنه من المنطقي منحها سلطات أقل، ولكنها فهي قضايا تتغير وكما قلنا مع تزايد عدد الناس الذين يتناقشون في هذا المشروع، فهي المقياس الذي يوضح لكم حاجات الناس، أترون كيف أنّ الناس منقسمون حتى في مشروع الولايات المتحدة الليبية؟ فتصوروا معي المشاريع الباطلة التي يجذبها المركزيين وكيف أنّ الناس مجزؤون فيها تماماً، فإذا كان الناس منقسمون في جزئيات منح السلطات الذاتية في كل مقام من الولايات المتحدة الليبية وآلية ذلك أيضاً فماذا نقول عن الناس الذين يتجادلون حول حكومات اليوم وسياساتها الباطلة؟ فإنّ هذه الأفكار تظل متغيرة وغير ثابتة.

وكل من زملائنا في مصراتة وطرابلس قالوا لنا أنّ منح السلطات المحلية لحكومة اقليمية تدير دائرتهم وتبني المؤسسات فيها سيعني فعلاً بالنجاح والإصلاح على مستويات التجارة الداخلية وتحسين الاقتصاد في هذه الولايات، فهُم اتفقوا معنا على أنّ إقامة ولايتي مصراتة وطرابلس سيقصد بحل مشاكلهم التي تعترضهم؛ ولكن فزملائنا في صبراتة وصرمان قالوا أنّ نموذج إدارة الولاية للقضايا الصغيرة والمحلية يعتبر نموذج سيحقق أغراضه الأساسية المتمثل في حل المشاكل والقضايا الإقليمية وأنّ هذه القضايا الإقليمية من الممكن أن تتحول لقضايا وطنية كبيرة اذا لم يتم التفاعل معها بشكل صحيح كقضية الإرهاب الذي لاحق صبراتة في السنوات السابقة

الذي إذا لم يقضي عليه أخوتنا وراية المجد والفخر لكان تسرّب للمناطق المجاورة، ولكن فزملائنا في سبها قالوا لنا أنّ نموذج بناء الحكومة الإقليمية على أساس حكومة تعني بالمسؤولية الإقليمية عن مشاريع المياه والكهرباء يعتبر مشروع إصلاحي حقيقي لم يعتادوا أمره من قبل، وزملائنا في الزاوية أعربوا عن أنّ مشروعات الوكالات الأمنية والعسكرية وكيف أنّ مهامها الفيدرالية (الوطنية) منقسمة عن مهامها المحلية أمر دقيق وله غاية لم يروها في مشروع سابق ووقفوا على أنّ هذا المشروع سيباشر فعلاً بالحلول للمشاكل الأمنية التي تعترض هذه المناطق، وكثير من الزملاء في كل من اجدابيا وسوسة وزلطن وآخرون أعلنوا حصراً أنّ هذه السلطات الممنوحة والذاتية تعني فقط بخدمة الصالح العام. فأنظروا كيف أنّ كل هؤلاء الزملاء من كل المناطق يرون نموذج وضع السلطات المحلية بما يخدم فكرة معينة وليست متصلة ببعضها البعض وبل متباينة، فكلهم أعربوا عن جزئية معينة تعني بالحلول بالإصلاحات لدوائرهم، ولكن في شكل موحد ومتكرر يشمل وفقط يكفل وضع السلطات المحلية للولايات بما يخدم شؤونها المحلية، فلماذا لا نعطيهم إياها؟ إلاّ أنّ معترضو هذا السؤال ليس لهم ادعاءات وحجج مقبولة منطقياً والأكثر موضوعياً، ودائماً ما تكون ادعاءات وحجج باطلة والأكثر شريرة السؤال.

إنّ خصوم الدستور الجديد لهم اعتراضات شاذة وعجيبة، ذلك أنّ العبارات التي يستخدموها تختلف من غرض البحث والتحليل والأكثر التأويل في المشروعات الدستورية المتعلقة ببنود الدستور الجديد، ونؤكدها لهم إذا كان عندهم النية في الفهم قولاً إنّ هذا الدستور يمنح السلطات لهيئتين في هذا الوطن: 1. سلطات ممنوحة للاتحاد تعني بالدفاع عن الولايات فيه وكفل حرياتها والخير العام لها وضمان المصلحة المتبادلة لها، وغيرها مما يدخل في القضايا الوطنية الكبيرة التي تؤثر علينا كلنا، ولا يصح القول إنّ هذه السلطات غير ضرورية أو ممنوحة بشكل إضافي للاتحاد، ولا يحق القول إنه من السليم منحها لشخص واحد، بل هي من مصلحة الناس جميعها لذلك تسمى بالمصلحة العامة وتقرها الحكومة المركزية الإتحادية وكونغرس الولايات المتحدة الليبية ورئيس الولايات المتحدة الليبية بما يعني بخدمة الإتحاد ككل؛ 2. سلطات ممنوحة للولايات وهي العبارات التي تتعلق بممارسة القواعد المحلية أو الإقليمية، فهي القضايا التي تؤثر على الناس في ولاياتهم، فعجز البنى التحتية في ولاية ما يعني بالتأثير سلبياً على الناس القاطنين فيها، وغياب المشاريع الصحية في الولاية يؤثر سلبياً على الناس في هذه الولاية، وهي وكما ترون قضايا محلية تؤثر على الناس القاطنين في هذه الولاية، وهي كلها قضايا إقليمية تقصد بالحلول محلياً، ونقصد بالحلول محلياً بما يخدم الناس فيها، فليس كل ولاية لها نفس الخارطة الإقليمية، فمشاريع البنى التحتية في ولاية مصراتة ليست نفسها مشاريع البنى التحتية في ولاية سبها، بل هي مشاريع متغيرة كلياً وتتحول من ولاية لأخرى، والمعايير التشريعية الإقليمية في كل ولاية تختلف من ولاية لأخرى، فمقاطعة طرابلس قد تقرّ بالالتزام بقانون يحرّم الألعاب النارية، ولكن في ولاية أخرى فهي ستكون مباحة تماماً. أترون كيف أنّ توزيع السلطات

بين القضايا المحلية والوطنية يقتضي كنتيجة توزيع السلطات بما يخدم الوطن ككل، فصحيح أنّ السلطات الممنوحة للولايات هي تخدم فقط هذه الولايات، ولكن لا تنسوا ما قاله السادة الزملاء من صبراتة في هذه الورقة في أنّ القضايا المحلية قد تتحول لقضايا وطنية إذا لم يتم الاستجابة لها بشكل صحيح، كقضية الإرهاب المذكورة آنفاً.

**الصلاحيات الاتحادية**

إنّ من أهم الصلاحيات في أي جسم سياسي هي تلك الصلاحيات والمسؤوليات التي تخول بها حكومة الإتحاد، المشهورة في هذه الأوراق بالحكومة المركزية الإتحادية، ومن بين تلك الصلاحيات هي ما يدخل في تنظيم الاتصال مع الدول المجاورة والصديقة، مثل ما يدخل في عقد المعاهدات، واستقبال وإرسال السفراء العاملين في خدمة الإتحاد، والموظفين العامين الآخرين، والقناصل؛ وتحديد ومعاقبة مقترفي القرصنة والجنايات التي تتم في أعالي البحار؛ والتجاوزات على القانون الدولي؛ وتنظيم التجارة الخارجية، بما في ذلك صلاحية تنظيم وتنسيق عمل الولايات خارجياً (مثل ما يدخل في الواردات والبضائع). إنّ هذه الصلاحيات وكما تلاحظون هي صلاحيات ومسؤوليات واضحة المعالم ولا لبس فيها، فهي أعمال حيوية ولا نريد التذكير بأنها قضايا وطنية تؤثر على الإتحاد ككل، وإذا كنا نريد أن نغذو دولة موحدة في أي مجال فإنّ الخطوة الأساسية في ذلك هي توحيد إدارة الشؤون الخارجية مركزياً.

إنّ صلاحيات عقد المعاهدات وإرسال السفراء واستقبالهم توضح لنا مقام هذه الصلاحيات، لأنها تعتبر صلاحيات للاتحاد ككل، وتتضمنها بنود الفيدرالية الدستورية في الدستور الجديد، ملحقاً إلى ما فيه فرق وحيد في أنّ هذه الصلاحيات قد يتم اعطاءها جزئياً للولايات إذا كانت تقصد بالتجارة الخارجية مع الأقطار المجاورة لها، ولكن شريطة احباطها إذا ما تعارضت مع تعليمات الإتحاد أو تؤثر على السلامة الوطنية.

من الصلاحيات العامة الأخرى المخولة للحكومة المركزية الإتحادية هي صلاحية تعيين واستقبال الموظفين العامين والقناصل العاملين في خدمة الإتحاد، وهي صلاحية صريحة البيان وسليمة جداً تضاف للشرط الأساسي المتعلق بتنظيم وتنسيق شؤون الإتحاد الخارجية ومن بينها الشرط المتعلق بالسفراء، فإنّ لفظ "سفير" يقصد به ممثل مباشر عن الإتحاد وليس عن ولاية بعينها، وتشمل درجات الموظفين العامين هؤلاء الدرجات العليا وحدها، وتُستبعد درجات الموظفين الآخرين، ولا مجال يعكس على أساسه المدلول في أنها تتضمن القناصل أيضاً.

أمّا الصلاحيات الإستراتيجية الأخرى المنصوصة في الدستور الجديد فهي تلك السلطات التي تكفل الانسجام في التواصل والخطاب بين الولايات الأعضاء في الإتحاد، وتحت هذا العنوان يتم ادراج جميع القواعد والقيود المفروضة على سلطة الولايات والأخرى المتعلقة بالمجال القضائي. فأمّا القيود المفروضة على سلطة الولايات فهي حصرية ضمن صلاحيات يمكن استيعابها وشمولها في الدستور الجديد والمكفولة للحكومة المركزية الإتحادية في شكل: تنظيم التجارة بين الولايات الأعضاء بعضها بعضاً، وسكّ العملة، وتنظيم قيمة العملة المسكوكة والأجنبية أيضاً، وضمان انزال العقوبة بمَن يزيف العملة الوطنية والأجنبية، وفي شؤون الأمن الأخرى المنصوصة في الدستور الجديد أيضاً؛ ووضع قاعدة موحدة للتجنس؛ وقوانين موحدة للإفلاس؛ وتحديد الطريقة التي تُعتمد لتوثيق المعاملات العامة، وحفظ السجلات، والإجراءات القانونية في كل الولايات الأعضاء، والتأثير الذي سيكون لتلك الإجراءات في الولايات الأخرى؛ وإنشاء مكاتب البريد والطرق التي يسلكها البريد أيضاً. وإضافةً إلى الصلاحيات التي أشار إليها الدستور الجديد في شكل صلاحيات واسعة للاتحاد في هيئة الحكومة المركزية الإتحادية، فإنّ الهدف الحقيقي لهذه الصلاحيات هو انقاذ الولايات من احتمالية نشوء تضارب واختلاف وتباين في التشريعات والقوانين المتعلقة بها خصوصاً أنها قضايا وطنية، والآليات الفردية لحل هذه القضايا الوطنية ستخلق مشاكل من السهل التنبؤ بها من بينها أنها ستفكك الدولة، حيث سيقوم كل مجلس تشريعي في الدولة بالتشريع فيما يدخل في قواعد لا تهمه وبل لا تخصه دستورياً، ولذلك فإنّ توضيح وبيان أنّ هذه الاختصاصات للحكومة المركزية الإتحادية لوحدها مهم جداً بخاصة أنّ هذه الحكومة الوطنية ستكون مشرفة على شؤون الإتحاد ككل.

إنّ ضرورة وجود سلطة وطنية موحدة تتولى الاشراف على التجارة المتبادلة بين الولايات الأعضاء في الإتحاد هو أمر ضروري وهام، ولكن فيجب على حضراتكم الدليل أنّ قوانين تنظيم التجارة المنصوصة في الدستور الجديد ستضمن أنها ستكون غير مقيدة من الطرفين (الحكومة الوطنية وحكومات الولايات)، وستكفل ألاّ يتم فرض ضرائب أو رسوم أو قيود من أي نوع على الجسور أو الأنهار أو الدلتا أو مناطق المرور إلاّ ما كان ضرورياً ضرورة قصوى للرقابة أو ما غرضه مكافحة الفساد أو الإرهاب، فهي تكفل للشعب ألاّ يتم فرض ضرائب على تجارته المحلية من ولاية لأخرى، ويكفل الدستور أنّ البضائع حرة في الإتحاد ولا قيد عليها إلاّ الشروط الآنفة المتعلقة بحماية أمن الدولة والقضاء على الفساد والتهريب.

وما يجب ملاحظته من ضمن صلاحيات الحكومة المركزية الإتحادية هي المتعلقة بصلاحية سك العملة، وتنظيم عملتها، وقيمة العملات الأجنبية، وهي فيها الدستور الجديد يشترط بأن تكون تلك السلطات من صلاحيات الإتحاد فقط ولا دخل للولايات فيها، وهي أساساً من صلاحيات الكونغرس ومحصورة في نطاق صلاحياته

الدستورية، فهو جزء من الحكومة المركزية الإتحادية، وذلك أنّ الولايات اذا استخدمت قوانيناً متضاربة أو متباينة فيما يتعلق بسك العملة فإنّ هذا سيؤثر على الاقتصاد وسيتسبب بتدميره والقضاء عليه، وأيضاً فإنّ إخضاع النظام المالي لسيطرة الولايات قد يحفز ولاية بعينها أن تجلب الأجانب لتنظيم العملة المحلية فيها وهذا سيؤثر في الدولة وسيؤدي للقضاء عليها كنتيجة لاحقاً، وهذا ما يفرض فيه الدستور الجديد سلطة التنظيم والتنسيق في يد الحكومة المركزية الإتحادية التي تقصد بها لوحدها نظراً لأنها مسؤولية تدرج تحت بند "القضايا الوطنية" وتستثنى من "القضايا الإقليمية".

وقد يتساءل بعض حضراتكم: ماذا عن نظام التجنس في الإتحاد؟، فهو مسؤولية تدرج تحت بند "القضايا الوطنية" أيضاً، وهو يوضع تحت سيطرة الحكومة المركزية الإتحادية. وعلى كل حال فإنّ نظام التجنس في الإتحاد فهو مكون على أساس أنّ الحكومة المركزية الإتحادية تعتبر كل من وُلد في الولاية بأنه مواطن ليبي حر، وإن لم يكن الفرد من مواليد تلك الولاية ولكنه من مواليد ولاية ليبية أخرى فهو يعتبر مواطن ليبي حر بالتساوي أيضاً، فلا يصح القول أنّ هذا الفرد هو مواطن من الولاية بل يسمى مواطن ليبي حر قاطن في الولاية الفلانية، أي أنّ نظام التجنس يكفل للشعب بأسره امتياز التوحيد في التشريعات المرتبطة بقضية الجنسية الليبية وذلك أنها قضية وطنية تكفل للفرد أن يتمتع بنفس الحقوق إلاّ إذا كان هارباً من العدالة فهو لا حقوق له إلاّ ما يكفله الدستور. ولا يحق للولايات أن تخلع حقوق المواطن ولا يحق لأي ولاية أن تخلع الجنسية بأي شكل كان حتى ولو كان الفرد مجرمٌ خطير إلاّ عن طريق إفتاء الحكومة المركزية الإتحادية بالخصوص، فهي قضية من امتيازات الشعب كله وليس على ولاية وحيدة سلطة التصرف في شؤون الجنسية.

يُدرج تحت جملة "مهام الحكومة المركزية الإتحادية بما يتعلق بنظام التجنس" حماية حقوق الشعب في كل الولايات وتكوين نظام التجنس الذي يكفل أنّ مؤهلات الحصول على الجنسية الليبية أكبر من مجرد الحصول عليها عن طريق الولادة في الإتحاد فحسب، بل تكفل تنظيم متطلبات الحصول على الجنسية أيضاً. ومن ثم فإنه من الغريب حقاً السؤال الذي طرحه بعض الزملاء: كيف يمكن للولايات المتحدة الليبية أن تضمن أنّ المواليد ولدوا في الولايات المتحدة الليبية؟ فإنّ القول فقط "أنهم ولدوا فيها" لا يبرهن أنهم فعلاً ولدوا في أراضي الإتحاد، فكيف يمكن للاتحاد أن يحلّ هذه الأزمة؟ بل كيف يمكن أن نضمن أنّ الإتحاد سيوفر نظام أهلية واضح وصريح يمكننا كمواطنين من ضمان أنّ المواطنون الآخرون ليبيون أيضاً وليسوا أجانب (أفارقة أو غيرهم). إني أشكر هذا التساؤل المحترم لأنه قضية موضوعية فعلاً، أمّا فالإجابة فهي تكون: إنّ تمتّع قانون التجنس في الإتحاد بشرط "الولادة" أولاً لا زال قانون لا يمنح الأهلية لوحده، فنحن نريد أن يغدو النظام شاملاً وفعالاً بحيث يكفل أن

يكون الفرد ليبي حقيقي، ولكن في ظل سلطة القانون الأعلى والسائد على قوانين الولايات، ولكن فإنّ الإتحاد قد تخلص من معظم المعضلات الجدية لعديد من المشاكل الدستورية بمن فيها المعضلات المتعلقة بتحديد هل القاطن غريب (أجنبي) أم أنه مواطن بحكم التصرفات (كاللهجة، التصرفات المدنية، التاريخ، شجرة الأهل، العائلة، الأخوة والأخوات، الأصدقاء)، وهي كلها تجعل هذا القاطن عُرضة لوصفه بحكم واقع التصرفات. فماذا لو ادعى الغريب أنه مواطن فقط لأنّ لهجته ليبية؟ ولكن فنجده من ناحية أخرى تصرفاته المدنية ليست ليبية (الأخلاق، المظهر العام، طريقة استخدام الألفاظ، ...إلخ.)، وبل تاريخه ليس ليبي، وفي وطننا فإننا لا نعاشر الغرباء (الأفارقة) لذلك فإنه من المستحيل منطقياً أن نجد "ليبي" تصرفاته ليست ليبية (تماشياً مع الاعتبارات المدنية التي سيقررها الكونغرس)، أو أن نجد ليبي ليس له تاريخ في البلاد، أو أن نجد ليبي يعاشر الغرباء أكثر من الليبيين، فالليبي الحقيقي لديه تاريخ حاضر، ويدرج تحت لفظ "التاريخ" المستندات بكافة أنواعها شريطة أن تكون مستندات من أكثر من جهة، على سبيل المثال: مستندات الشهادات الصحية (القديمة والجديدة) والايصالات التجارية والطبية وغيرها (فهي كلها مهمة جداً)، وأيضاً فإنّ اللهجة مهمة بدرجات أيضاً عن طريق اختبار اللهجة الليبية المعتمد وهو اقتراح لامتحان وطني يقصد باختبارات لغوية للكلمات الليبية وتحدد النتيجة هل لهجة مؤدي الامتحان ليبية أم لا، وتتضمن الاقتراحات الأخرى في هذا النظام ورقة "أنّي أضمن" وهي ورقة رسمية فيها بصمة وتوقيع أصدقاء وعائلة هذا القاطن (الليبيين) يقولون فيها أنّ هذا القاطن هو ليبي فعلاً وهُم يشهدون على ذلك، وهذه الورقة تضمن أنّ الأهالي والأصدقاء الليبيون يقفون لكفالة البيّنة[151] على مبدأ جدير بالثقة، فيستحيل كذب عائلة بأكملها بأن ذلك القاطن هو ليبي (بينما هو ليس ليبياً)، هذه المقترحات لنظام التجنس في الإتحاد تبقى مقترحات وليست نهائية، فتدوم نافذة للنقد والتعييب حتى نصل لأفضل ما يمكن أن يكون نظام يكفل أنّ الأفراد ليبيون فعلاً. وهي كلها شروط تكفل أنه من المستحيل منطقياً العبث أو الكذب.

نجاح هذه الشروط السابقة للقاطنين في الإتحاد يترتب عليها منح هذا القاطن أفضلية القرار بأن يصنف هل هو ليبي أم غريب طبقاً للقانون، ولكن فإنّ الإحاطة المهمة لحل مشكلة الجنسية من الجهة الأخرى هو نظام "مرقّم"، فإنّ مشروع نظام مرقّم يقصد بمنح مستندات قومية جديدة بديلة عن "الرقم الوطني"، في شكل الرقم القومي الفيدرالي "مرقّم" (National Federal Number Morakam)، وهو رقم يتحصل عليه المواطن على

[151] الإفادة.

أساس شروط قانونية: 1. امتحان اللهجة (إذا زعِم أنه ليبي)؛ 2. الامتحان الثقافي (الذي سيتباين من ولاية لأخرى، ولكنه سيتضمن أهم الثقافات الوطنية)؛ 3. مستندات فيها بصمة للتاريخ، تكون هذه المستندات في شكل مستندات قديمة أو جديدة تثبت أنّ هذا القاطن له تاريخ في البلاد، وهذه التواريخ توجد في الإيصالات والكشوفات الصحية والحسابات البنكية الليبية وغيرها؛ 4. ورقة ثبات "إنّي أضمن" (لأفراد العائلة)؛ 5. وأيضاً يضاف إليها نقطة حاسمة وهي "الشاهد"، فمن يكون الشاهد؟ الشاهد هو إنسان مشروط عليه أن يكون شخص نتفق على أنه (بحسب الشروط السابقة) مواطن ليبي حر، يشهد هذا المواطن الحر على أنّ ذاك الشخص ليبي أيضاً، وليست شهادة ليبي واحد تكفي حتى يتحصل ذاك القاطن على الجنسية، بل يجب أن يكون الشاهدين لا يتخطوا: (4) من أهل الحي أو الشارع أو المنطقة (شريطة أن يكونوا ليبيين) ويمكنهم الشهادة لبعضهم أيضاً، (3) الأهل من الأب الليبي، (3) الأهل من الأم الليبية، (إذا كان يتيماً فيسأل أولياء الأمور ذوي الشأن سواء كانوا أقارب من بعيد أو من قريب، أو الشهادة من مؤسسة الرعاية ذات الشأن) وإذا كان أحد الأب أو الأم غير ليبي فيُضاف العدد لأهالي الليبي منهما بإجمالي ستة شاهدين، وإذا تعذر فإنه يستدعي صحبة الأب أو الأم (شريطة أن يكونوا ليبيين)، (1) محاسب ديوان أولياء الأمور بالمدينة أو القرية وهو ليبي ممثل عن ديوان أولياء الأمور في البلدية مهامه أن يكون ملم بسكان المدينة ومواليدهم ويجاوب على استفسارات الإتحاد في شكل: هل هذا القاطن ولد في هذه المدينة حتى يسمّى ليبياً؟، ورداً على التساؤل المتعلق بالفقرة السابقة: ماذا عن الأطفال؟، فإنّ الإجابة على هذا التساؤل المحترم في أنّ جميع الأطفال من سن الاثنا عشر إلى الرضاعة الذين يعيشون على أراضي الإتحاد من ليس لهم أوراق جنسية لأحد الدول فإنهم يعتبرون ليبيون بالتساوي ويمنحون الجنسية الليبية كنتيجة ولكن فإنّ هذه الجنسية لا تمنح لأهاليهم، وإذا كان أهاليهم فقراء وليسوا ليبيون وتحصلوا أطفالهم على الجنسية الليبية فسيحيلون للمؤسسة الإتحادية الليبية لرعاية الطفولة وسيتعلمون الثقافة الليبية بصفتهم ليبيون رسمياً.

إننا نضمن للشعب كله أن تبقى هذه المقترحات نافذة للتعديل والنقد والتعييب، والأكثر أنها ستكون سريعة وسهلة، فهي برغم أنها قد تبدو لبعض حضراتكم مرهقة إلاّ أنها ستكون موزعة على أساس التنظيم والتنسيق، فامتحان اللهجة والثقافة سيكونان في نفس الزمان والمكان، وأيضاً فإنّ الإيصالات وبرغم أنّ بعض المواطنون قد يكونوا خائفون من جزئية أنهم قد تخلصوا مسبقاً من أوراق الايصالات الخاصة بهم إلاّ أنها يمكن تعويضها بأوراق الدولة السابقة (الحالية)، وأيضاً فإنّ ورقة "إنّي أضمن" ستكون ورقة تتوافر في جميع مراكز الدولة ذات الشأن، وستعطى هذه الورقة للعائلات الليبية بصفة ضمان افراد العائلات الليبية الأخرى التي قد تواجه مشكلة

مع الحصول على الجنسية، فإنّ هذه الجنسية هي جنسية الولايات المتحدة الليبية وليست فقط الجنسية الليبية، ولذلك فإنّ الحصول على هذه الجنسية قد تسبب معضلة لبعض العائلات التي هي ليبية سلفاً، إلاّ أننا نضمن لكم جميعاً بأنها لن تظلم أحد، وحتى ولو واجهت عائلة معضلة مع الجنسية فإنه لا زالت الخطوات الآنفة متاحة للتنفيذ، ولا ليبي يمكنه الخوف إذا كان ليبي فعلاً، فهي كلها أمور يحيط بها الدستور الجديد لضمان القضاء على عنصر النقص المتمثل في احتمالية حصول الأجانب على الجنسية الليبية على أساس الخداع والاحتيال على الإتحاد. وفي هذه الجزئية وكما تلاحظون فإنّ إجراءات الحصول على الجنسية الليبية هي نفسها في جميع الولايات، ولم نقول إنها تختلف من ولاية لأخرى، بل ستكون ذاتها هنا وهناك، وهذا يقف على مبدأ أنّ شؤون الجنسية أمور تتعلق بالاتحاد ككل.

هذا أيضاً وصلاحية وضع القوانين الموحدة لإعلان الإفلاسات على كامل الولايات الأعضاء في الإتحاد، وهي كلها أمور لها ارتباط مع بند تنظيم التجارة في الإتحاد، وبفضل وجود تلك الصلاحيات في يد الحكومة المركزية الإتحادية يمكن التحاشي على وقائع الاحتيال والاختلاس التي يمكن أن تتعرض لها الولايات، التي إذا حصلت فإنها يمكن أن تتسبب في نقل ممتلكات أناس ورؤوس أموالهم إلى ولايات أخرى، والحق يقال في أنّ وجود هذا التشريع في حق الحكومة المركزية الإتحادية لوحدها أمر ضروري وعاجل.

أيضاً فإنّ الصلاحيات الأخرى المكفولة للحكومة المركزية الإتحادية هي ما يدخل في ممارسة هذه الحكومة الوطنية حق التشريع الكامل في جميع الحالات مهما كانت، بصفة إدارة مقر هذه الحكومة إدارياً، وممارسة السلطة المماثلة على جميع الأماكن التي يتم شراؤها في أراضي الولايات التي تعتبر تحت سلطة الإتحاد ككل وتسمى كحصيلة مناطقاً فيدرالية (Federal Regions)، لأغراض متنوعة من بينها بناء الحصون والمستودعات ودور الصناعة وأحواض بناء السفن والأبنية الأخرى التي يمكن أن تستدعيها الحاجة لخدمة الإتحاد ككل.

إنّ الحاجة التي لا غنى عنها إلى نظام سلطات في الولايات المتحدة الليبية يقسّم المناطق (Regions) إلى جزئين: 1. مناطق تحت إدارة الولاية تسمى مناطق ولائية، كدلتا ليبيا في الولاية فهو من ممتلكات الولاية؛ 2. مناطق تحت إدارة الإتحاد ككل وتسمى مناطق فيدرالية كمناطق التجمعات للجيش والوكالات الفيدرالية ومقرات الحكومة المركزية الإتحادية والكونغرس، فهي لها حاجة في أن تكون سلطة إدارتها موحدة بين المجموعة المختلفة للشعب وتحمل في داخلها البرهان على خدمة الإتحاد ككل. وفي هذه المناطق الفيدرالية فهي الأماكن التي تكون تحت سيادة الإتحاد ككل فهي مناطق للولايات جميعاً، كالسجون الفيدرالية والطرق الفيدرالية، فهي من حق الشعب في إدارتها وليست تحت قيادة ولاية وحيدة بعينها فهي قابعة تحت بند الحصانة للمؤسسات

الفيدرالية الذي يعني بأن تكون المناطق الفيدرالية مخصصة للناس جميعاً، وإذا العكس فهي حق وملكية للولاية. وهي تقصد بغرض وحيد وهو حماية الإدارة المركزية من الاستقلال الولائي، فهو برغم أنه حق للولايات جميعاً إلاّ أنّ حدوداً صريحة لا يجب تخطيها، فهذه الأماكن الفيدرالية الإستراتيجية قد تكون غير مُرضية لبعض الولايات، على سبيل المثال: قد لا ترضى ولاية ليبية بوجود مقر الحكومة المركزية الإتحادية غرباً أو شرقاً من حدودها أو غيره، وبالتالي يبدأ شعور الاختلاف بخاصة أنّ مقر هذه الحكومة الوطنية موجود على أراضي هذه الولاية، ولذلك لحل هذه المشكلة نقول أنّ موقع مقر الحكومة المركزية الإتحادية هو موقع فيدرالي بدلالة أنه موقع للشعب كله ولا حق للولاية لوحدها فيه، فهو شعور بالحصانة للمركزية التشريعية والتنفيذية والقضائية.

سيكون للمناطق الفيدرالية اعتبار ووزن كبير في الإتحاد، نظراً لأنّ هذه المناطق تخدم الشعب كله، بخاصة مقرات الحكومة المركزية الإتحادية، فهو مقر لا يجب أن يكون في يد ولاية بمفردها بل هو للشعب كله، وهو يمنح الحكومة استقلالها من الولايات، فإذا قلنا إنّ مقر الحكومة المركزية الإتحادية في مقاطعة طرابلس هو مِلك للمقاطعة، فماذا يمكن لحكومة المقاطعة أن تفعل إذا استفزتها الحكومة المركزية الإتحادية؟ أن تفرض ضرائباً أو أن تقطع الكهرباء كما تشاء؟ فهو نطاق يعني بالشعب كله، ويمنح الحكومة المركزية الإتحادية استقلالها من الولايات التي يمكن أن يكون لها مشاعر غيرة طبيعية مشحونة تجاه قرارات الحكومة المركزية الإتحادية التي لا شك في أنها ستخلق التباين والاعتراض إلاّ أنه سيكون اختلافاً طبيعياً لا مشاكل خطيرة فيه، فإنه من صحيح القول إنّ الولاية مسؤولة عن شؤونها المحلية والإقليمية، إلاّ أنّ ما يدخل في صيغة التشريع في الشؤون الوطنية فهو ممنوح للولاية والولايات الأخرى بالتساوي. وليست الحاجة إلى السلطة ذاتها للقلاع والمستودعات الفيدرالية ضرورية فحسب، فإنّ الأموال العامة والممتلكات العامة هي أيضاً للاتحاد ككل، وتسمى ممتلكات للشعب كله، وتتطلب تلك الممتلكات تشريعاً وطنياً يكفل سلامتها ويضمن أنها تخدم الشعب كله، وأنّ أي تشريع محلي للولاية على هذه الممتلكات سيسقط حتماً لأنها للشعب كله وليس لولاية بمفردها.

أمّا فصلاحية اعلان معاقبة مَن يقترف الخيانة، فهي قضية وطنية أيضاً تقترف ضد الشعب كله وليس ضد ولاية بحد ذاتها، ولكن فإنّ الأحزاب إذا ما كان لها وصول كافي في السلطة قد يمكنها أن تشحن الشعب للدعوة للعنف ضد مقترفي هذا الجرم، ولذلك فإنّ صلاحية معاقبة من يقترف الخيانة بحق الشعب تقع على عاتق الإتحاد كله، بوصفه دستورياً بما يكفل المحاكمة المدنية بدون الانتقام من نسل الخائن لأنها أساليب بربرية وهمجية لا ترتبط بالمدنية وإننا نقف على نقيضها، ولذلك فإنّ هذه السلطة تقع على عاتق الإتحاد بما يفسخ الطرق

البربرية والبدائية في محاسبة المجرمين، وإنّ أساليب الإتحاد في الحساب تكفل أن تجعل نتائج المحاسبة مقتصرة على المجرم منفرداً وليس عائلته، ولا يصح تغريمه إلاّ أثناء حياته.

في الدستور الجديد قد يتساءل بعضكم عن الفقرة (3) بالمادة الأولى التي تلفظ أنه يحق لأي إقليم أو ولاية أو جزء من ولاية أو مقاطعة أن ينضم إلى الإتحاد، شريطة أن يوافق على ذلك الكونغرس بإجماع الآراء. فماذا يقصد الدستور الجديد بهذه الجزئية؟ فهل يُحتمل نشوء ولاية ثامنة أو تاسعة في المستقبل؟ إنّ هذه الفقرة لفظت بمعنى الصلاحية أيها السادة الكرام، فهي تعطي الكونغرس صلاحية قبول انضمام ولاية جديدة، فهي لا تشكّل إجراءات قبول نشوء ولايات جديدة فحسب، بل فتصوغ النظام المخصص لذلك، فالمقصود بهذه الفقرة هو قبول انضمام الولايات السبعة للاتحاد واحدة تلوى الأخرى اعتماداً على تصويت الكونغرس، ففي احتماليات أخرى قد يرفض بعض مؤيدي "ولاية برقة" تأسيس ولايتي الجبل الأخضر وبنغازي، إلاّ أنّ هذه الفقرة تشترط نشوء الولايات الجديدة على أساس موافقة الكونغرس ولا دخل لأي فرد آخر بهذه القاعدة، أمّا في حالات أخرى فقد يتم تأسيس ولاية مصراتة ولكن فيرفض مسؤولون مساهمون في مقاطعة طرابلس ذلك، ولذلك فإنّ صوتهم منفرداً غير كفيل أن يلغي قرار القانون (1) بتأسيس ولاية مصراتة والولايات الستة الأخرى، فإجماع تأسيس الولايات هو من مشروعات الكونغرس فقط لا غير، ولا أحد غيره لديه الحق في أن يلغي أو يقبل نشوء ولايات جديدة، وهي كلها من صلاحيات الكونغرس تحت ظل إجراءات وقوانين الولايات المتحدة الليبية. ولكن فإجابةً على سؤالكم المحترم المتمثل في: هل يُحتمل نشوء ولايات جديدة في المستقبل على خلاف الولايات السبعة؟، فإنّ الإجابة هي نعم ويمكن افتراض ذلك، فبحسب الحوارات والمجادلات في الفترة السابقة أفاد بعض الزملاء من مناطق: الكفرة، أوباري، أنهم وإذا نشأت الولايات المتحدة الليبية فقد يطالبون بالحكم الذاتي، إلاّ أنّ أقوالهم هذه كانت من حسن النية، فهُم لم يقولو إنهم سيطالبون حتماً بالحكم الذاتي، فهُم احتمَلوا مطالبتهم بالحكم الذاتي فقط لا غير، إلاّ أنّ الفقرة (3) من المادة الأولى قد دونت قبل نشوء هذا الحوار مع هؤلاء السادة (حول احتمالية مطالبتهم بالحكم الذاتي)، ولذلك فإنّ فكرة نشوء ولايات جديدة في المستقبل هي مجرد احتماليات غير مؤكدة. وهذا التطلع أتى من زملاء متعلمون ومساهمون ومسؤولون في البلديات (بخاصة الكفرة)، وتطلعهم هذا أتى تماشياً مع فكرة المشروعات الإقليمية المائية كدلتا ليبيا، وليس لأغراض سياسية، فبرغم أنّ ولايات عديدة أرادت الحكم السياسي إلاّ أنّ مؤيدي فكرة قيام ولاية الكفرة يبتغون الحكم لأغراض اقتصادية كتطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية. ولكن فإنّ هذه الفقرة وكما قلنا هي جزء من صلاحيات ضمان إنشاء وإعلان الولايات السبعة بشكل يقول إنّ الكونغرس هو المسؤول عن انضمام هذه الولايات وليس القول إنه سيقبل انضمام ولايات جديدة حصراً.

الصلاحية الأخرى المخولة للحكومة المركزية الإتحادية والإتحاد ككل هي المتعلقة بكفل الولاية لشكل جمهوري يضمن أن يكون لها حكومة تشريعية وتنفيذية وقضائية، ويضمن لها الدفاع عنها ضد الغزو (بأي شكل كان ذلك الغزو)؛ ويحمي الهيئة التشريعية والتنفيذية والقضائية في هذه الولاية من حالات الشغب والعدوان، والتمرد، والعصيان، والانقلاب. وهي صلاحيات تكفل للولايات الحصول على نفس الحقوق بدون اختلاف أو تمييز، فكلها أعضاء متساويي التمثيل والتكوين، ويكفل لها الإتحاد الدفاع عنها ويكفل لها أن تكون مصونة تماماً. وبما أنّ هذا الحق ينطوي على العلاج في شكل أن تكون جميع الولايات ممثلة بالتساوي بغضّ النظر عما إذا كانت غنية أو فقيرة، كثيفة أو قليلة السكان إلى آخره، فهي كلها كمثيلات لبعضها، وهي تكفل للولايات أن يكون لها حكومة شعبية إقليمية تكون أكثر تكيّفاً لخدمة الناس القاطنين فيها، وتكفل أن تكون أقرب للاتحاد في جميع الأوقات.

أمّا فالحماية من الشغب والعدوان والتمرد والعصيان والانقلاب فهو حق وطني للجميع، وهو يكفل ضمان أن تكون الولايات حاضرة لحماية بعضها البعض من أي مشكلة تعترض إخوانها في هذه الولايات، فعلى سبيل المثال: إذا فشلت الولاية في إخماد تمرد فيها فإنّ الولايات القريبة سترسل الجيوش للدفاع عنها من هذا التمرد، ولا يجوز مشاهدة التمرد في الولاية بدون الحضور للفعل بالحلول، بل واجب علينا جميعاً بالحضور فيها والفضّ بهذا التمرد والقضاء عليه، فهو لأغراضه الوطنية يقصد بأن تكون لحماية السلامة العامة، وتشمل هذه الحراسة أيضاً الحماية ضد المغامرات الشريرة التي قد يأخذها أحد أفراد الجيش للانقلاب على سلطة الولاية، والحماية ضد العنف من الداخل. إلاّ أنه لا يجب على حضرات الشعب الخوف من هذه الاحتماليات فهي ليست مرجحة الحدوث، فإذا قلنا إننا اقترحنا مشروع لدولة فيدرالية مكتملة الأوصاف، بها مؤسسات سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية مستقرة، ومشيدة على مشاريع التنمية الشاملة، فَمَن الذي سيفكر بالانقلاب أو التمرد ولماذا؟، فيجب على حضراتكم العلم أنه سيكون نادراً جداً حضور السلطة الفيدرالية الدفاعية المتمثلة في الحرس الفيدرالي لمساندة الولاية داخلياً، فعلى سبيل المثال: إذا فكر أحد ضباط الجيش بالتخطيط لانقلاب فإنّ الحرس الفيدرالي سيوجه ضربة عنيفة لهؤلاء الضباط الانقلابيين، وضربة تحذيرية لغيرهم، بدون أن يترك جرح ظاهر، فإننا نقصد بالجرح الظاهر الحروب الظاهرية التي يمكن أن تتم على أرض الواقع التي تتسبب بتهجير الناس وقتلهم، فهي لن تكون حروب ظاهرية بل فقط حروب تحت الطاولة، بما يكفل السلامة والأمن للمواطن، وهي وكما قلنا فإننا نعهدكم بأنها ستكون نادرة الحدوث، إلاّ في حالات قمع العنف، ومكافحة الصراع الدموي والعنيد، فهذا حق للولاية

فيه، ومن حقها أن تطلب تدخل الحرس الفيدرالي للفضّ بهذه الأخطار، بدون الحاجة لتدخل الجيش أو الساج.

وأيضاً فإنه من صلاحيات الإتحاد الأخرى هي ما نجده في شكل: على ما لا يجوز للولايات العمل فيه، فهي جزئيات تؤكد لنا أنّ "ما يدخل في الشعب هو من حق الشعب، وما يدخل في حق الأفراد هو من حق الأفراد"، ولذلك فإننا نجد أنّ الدستور الجديد يحرّم على الولايات أن تدخل في أي معاهدة أو تحالف أو أن تعلن نفسها كدولة، أو تسك عملة، أو تصدر وثائق اعتماد، أو تعتمد أي عملة سِوى عملة دولار الولايات المتحدة الليبية كعملة قانونية لسداد الديون، أو تقر أي لائحة للتجريد من الحقوق المدنية لأي شخص لأي سبب من الأسباب، أو تسن قانون يخل بالالتزام بالعقود، أو أن تمنح أي لقب بالنبالة.

إنّ جزئية منع عقد الاتفاقيات والتحالفات وإعلان الذات كدولة مستقلة تطلق من بند الإيمان الكامل والائتمان، فهي تكفل أن يكون الإتحاد دولة واحدة وموحدة في التشريعات على المستوى المحلي والدولي والعالمي، فهي كلها تعهد التوحيد والانسجام في جميع المسائل التي تتعلق بالشؤون الخارجية، وبالمسؤولية المباشرة المتعلقة بها التي تؤثر على الشعب كله، فهي تتطلب كنتيجة تصرف الأمّة بأكملها. وعلاوة على فكرة أنّ ما يدخل في الشعب هو من حق الشعب فإنّ هذه الاعتبارات توضح للمواطن أنّ دولته في شكل الإتحاد مضمونة، فبرغم أنّ السلطات والصلاحيات موزعة بين سلطتين محلية وأخرى مركزية إلاّ أنّ التشريعات ستكون موحدة ومنظمة وتكفل العمل للصالح العام، فهي التزامات بين الشعب كله للحفاظ على الإتحاد.

ومن الصلاحيات الأخرى التي تخول للحكومة المركزية الإتحادية هي ما يدخل في منع الولايات من فرض أية رسوم أو ضرائب على الواردات والصادرات إلاّ بموافقة الكونغرس، أو أن تفرض قيود على الواردات والصادرات إلاّ ما كان ذلك ضرورياً وكما قلنا لتطبيق تعليمات الرقابة أو ما غرضه مكافحة الفساد أو الإرهاب في الإتحاد. ويكون حصيلة جميع الضرائب والرسوم التي ستفرضها هذه الولايات على الواردات والصادرات إلى مصلحة الخزينة العامة للاتحاد ككل؛ كما يجب أن تكون جميع هذه القوانين خاضعة للتنقيح والاشراف من قبل الكونغرس، ولا يحق لأي ولاية دون موافقته أن تفرض أية رسوم على النقل، أو أن تحتفظ بجنود أو سفن حربية في أوقات السلم، أو تدخل في اتفاقية أو حلف مع ولاية أخرى إلاّ شريطة موافقة الكونغرس، ولا يجوز لأي ولاية أن تدخل في اتفاقية أو حلف مع دولة أجنبية، أو أن تدخل في حرب إلاّ اذا غُزيت سلفاً أو تعرضت لخطر لا يقتضي التأخير ويتطلب التفاعل الفوري أو اللحظي.

لا يجوز التشكيك في جزئية أنّ تقييد صلاحيات الولايات فيما يتعلق بالواردات والصادرات أمرٌ فيه نقاش وبل جدال، فكثير من حضرات الزملاء لفظوا حصراً: "كان بالإمكان إعطاء هذه الصلاحيات للولايات في شكل الحاجة لمجالس محلية تعني بهذه التعليمات التجارية"، إلاّ أنّ ذلك لا يمكننا القول فيه أنه يكفل الدفاع ضد سوء استعمال هذا التشريع من قبل الولايات، فقلنا آنفاً أنّ الحق الوطني المضمون فيما يتعلق بالواردات والصادرات هو ما يدخل في الرقابة فقط لا غير، أمّا فالعلل الأخرى التي نتفق معها والتي تخالف موضوع ادراج هذه الصلاحيات للولاية منفردةً هي فكرة أن تكون هذه الواردات والصادرات مفتوحة وحرة، فإذا قلنا أنّ الواردات والصادرات تكون تحت سيطرة الولايات منفردة فكيف نقول عنها حرة؟ ولا صحة من لفظ بعض سادتكم أنّ "الواردات والصادرات يمكن أن تبقى حرة بالرغم من سيطرة الولايات عليها"، فيجب عليكم العلم أنّ هذه الواردات والصادرات بما أنها بنظركم يجب أن تعطى للولايات فهذا سيخلق التضارب والتباين، فإنّ التجارة يجب أن تكون قضية وطنية بما يعني أن تكون مستثناة حصراً من فكرة التباين، لأنها يجب أن تكون قوانين التجارة نفسها في عموم أرجاء الوطن، بما يكفل الدفاع عن الشرط الآنف ذكره في هذه الأوراق الذي يعطي صلاحية الاشراف على التجارة بين الولايات للحكومة المركزية الإتحادية لوحدها، ويقضي على الضرائب بين الولايات، فهي كلها جزء من هذه الصلاحيات، وتكفل العمل بما يخدم الصالح العام.

**الهيكلية الإتحادية الولائية**

أمّا وقد أوضحنا لحضراتكم في ورقتي مناقشة السلطات الممنوحة للاتحاد والولايات والصلاحيات الإتحادية أنّ السلطات المخولة بها السلطات المركزية هي ضرورية ولا يجوز القول عن أنّ جزءاً منها غير ضروري أو يتطلب التوسيع فيما يتعلق بها، بشكل يعطيها الصلاحيات الكاملة والمطلقة سواء كانت هذه الصلاحيات لحكومة مركزية واحدة أو رئيس منفرد، فهذه السلطات كلما تم تركيزها في يد بشر قليلة فإنها تشكل خطراً على باقي السلطات والصلاحيات المخولة للشعب (فما بالكم بتلك المخولة بها الولايات). فإنّ القدر الذي تم بناء هيكل توزيع سلطات الإتحاد على أساسه في الدستور الجديد يتعلق بالقدر والدرجة من السلطات الضرورية لإنجاز أهم المشاريع الأساسية التي تخدم الشعب الليبي كله، وهو فيه يتم توزيع السلطات الأخرى (غير المخولة للحكومة المركزية الإتحادية) لسلطات حكومات الولايات. فإنّ هذا الهيكل يضمن سلامة وأمن الشعب الليبي، عن طريق توحيد صلاحيات الدفاع الوطني في أيدي السلطات المركزية المتمثلة في الكونغرس والحكومة المركزية الإتحادية، وضمان الأمن الداخلي ضد المنازعات والحروب التي يمكن أن تنشب داخل الولايات في أيدي السلطات الإقليمية المتمثلة في حكومات الولايات والشرطة. وأيضاً فإنّ هذه الهيكلية لا تنبع فقط من ضمان

أنّ السلطة في أيدي الشعب، بل تضمن أنّ الحرية ذات مذاق مرّ وكريه ضد تلك المؤسسات العسكرية التي لا مناص من أن تسمم السيطرة الشعبية على الدولة.

إنّ هيكلية الحكم في الإتحاد تسعى بغية أن يحظى الشعب الليبي بالسلم والحرية والأمن من أجل نشوؤها، بل من أجل أن تتمتع حكومات الولايات، ومؤسسات الخدمات البلدية بقدر من السلطة يمكنها من أن تتسلح بقدر من الاعتبار والاحترام وسلطات السيادة التي تمكّن الشعب من الحكم، فلا ملوك أو عقداء علينا، فإننا نبني من أجل التضحية بما يخدم السعادة الحقيقية لصالح المؤسسات التمثيلية المختلفة. أليس من المنطقي لكم يا رجال السياسة الذين تجادلوا معنا عن أنّ الخير العام هو ضمان سلطة القانون؟ ألم تقولوها بأنفسكم بأنها سلطة القانون، أليس من القانون القول إنها "الجمهورية"؟ ألا تعلمون ما هي الجمهورية؟ أليس من القانون أن نرفض الخطط الفاسدة التي يمكن للحكومة أن تتناولها لبلوغ هدف يؤدي للمساس بالوطن والمواطن، فهي كلها تكفل للشعب أن يكون منسجم ومتحد، بحيث تمكننا في أمّة الإتحاد هذه أن نرفع صوتنا ونقول: إننا في جلسات الكونغرس لنا الصوت الأعلى، وإننا في جلسات كونغرس الولاية لنا الصوت المحلي. فلو كنتم ترون أنه بالمستطاع فعلاً العمل بما يخدم الشعب الليبي فإنه يجب عليه رفع صوته بأن يقول إنه ممثل في جمهورية حقيقية، أليست هذه الجمهورية بالليبية؟، فلذلك من الخطر القول إنه "من صحيح العقل أن نبني دولة مركزية ومن غير صحيح العقل أن نبني دولة فيدرالية"، فهذا البيان هو باطل بطّال. فلقد لمستنا هذه الأوراق باعتبارات مهمة جداً من شأنها أن تشوه مؤيدي الحكم المركزي، الذين يقولون إنّ الحكومة المركزية الإتحادية لن تمثل الشعب وأنّ "الرئيس" هو من يمثل الشعب، أو أن يقولو لنا أنّ الولايات ستسعى لتكوين دولة خاصة بهم، فهُم لا يقتنعون بالكلام ومن المنطقي جداً أنهم مسببون في اضطراب توازن الحكم لأنهم لا يفهمون والأكثر أنهم لا يفقهون.

رأينا في الأوراق الآنفة أنّ الفيدرالية الملكية القديمة تم الغاءها لأسباب طمعية أو بلهاء، وهي فيدرالية كانت ضعيفة فعلاً لإفشالها على يد بشر قليلة في الدولة، ولكن فإننا في هذا الإتحاد لن يتم افشالها على الدوام بأي شكل كان، حتى ولو كانت الحكومة المركزية الإتحادية فاسدة فإنّ الرئيس سيقف لها غاشماً، وإذا كان الرئيس فاسداً فإنّ الكونغرس عليه جباراً، فيجرّد أحدهما من صلاحياته التي رافقته الفعالية غير المجدية في أن يَدخل فيما لا يعنيه، وهذا لا يقصد بالدفاع عن الهيكل الفيدرالي للاتحاد فحسب، بل الدفاع ضد المغامرات الشريرة التي يمكن أن يأخذها مسؤولون باختلاف رتبهم في الدولة للسيطرة على الإتحاد، مثل ما يدخل في إمكانية موافقة الرئيس على قوانين أو معاهدات تهدد الإتحاد ولكن من تحت الطاولة في شكل مؤامرات، ما يعلن بصددها صلاحيات سوداء، تضعف بشكل كبير من قرار تقرير المصير الأول في الديباجة في أننا نحن الشعب اخترنا بناء الدولة وإننا نحن الشعب قائد هذه الدولة وليس رئيس الجمهورية أو رئيس أحد المجلسين بالكونغرس

أو غيره، فهي كلها اعتبارات كبيرة وعظيمة تظل بموجب الدستور الجديد جزءاً ثميناً من مبدأ الحفاظ على السيادة والأكثر الدفاع عن المشروعية الشعبية والفيدرالية الدستورية، ولكن فإنّ الاستنتاج في هذه الجزئية يخرج من رأس الفيدرالية الدستورية التي تلفظ حصراً أنّ ما يؤثر على الشعب هو من حق الشعب، فهي كلها تجعل أي مشروع قانون إذا ما كان مؤثراً على الشعب فهو من حق الشعب ابداء الرأي فيه، وإذا العكس فإنه من الممكن للأفراد أن يبدو الرأي فيه لوحدهم.

إنّ الدولة الليبية اليوم، دولة تحمل في جوفها التدهور وتتجه بطبيعة الحال إلى انحطاط ممثليها سواء كانوا حكومة أو مجالس تنفيذية أو قضائية، فإننا نقولها لكم، نحن لا نلفظ أنّ ممثلي هذه الجهات هم منحطين، بل فإنّ الدولة في ذاتها منحطة، بل تتجه بأي شخص للانحطاط والتدهور، وبل تفكك السلطات التي تعمل فيها، فتصوروا معي أنّ هيكل الدولة الحالي لا يعطي كل مجلس استقلاله ليس في ظل الفيدرالية بل في ظل نظامها الذي أُسست عليه سلفاً ألا وهو اللامركزية، ولكن فإننا لا نلحظ هذا التقسيم اللامركزي الذي تحدثت عنه هذه الدولة المزعومة في دستورها، فهي كلها تنتج لدمار مؤسساتها وتؤدي لعجز الأخرى في ظل الانشقاقات الدائمة، بل فإنّ التفكك الذي لحق بالسلطات الفرعية هو برهان الأمر في أنها فعلاً مشروع فاشل والأكثر زهوق. وأيضاً فإننا نُلفت انتباهنا إلى آلية الحكم فيها الذي بحكم الأسباب الخارجية فتأخذ قراراتها بناءاً على الضغط في مسؤولوها بما يؤثر في علاقة هؤلاء المسؤولون بالشعب، فيبدأ الشعب بتشغيل أمثولة "الحسنة تخص، والسيئة تعم"، حيث إنّ علاقات هذه الحكومة الباطلة تؤثر في المسؤولين الوطنيون وتجعلهم عُرضة للاتهام والقذف من قبل الشعب برغم أنهم وطنيون سلفاً. أترون كيف أنّ هيكل الدولة اليوم هو أكثر ما يكون عار؟، فنحن ليس لدينا تعاطف أو ود مع ما يعرف بالجمهورية الليبية بأي شكل كان، وليس لأحد السياسيون الذين يريدون الجدال ضد الإتحاد الحق بذكرها، لأنهما في عالمين متفاوتين تماماً، فالولايات المتحدة الليبية هي السيد الأكبر، لها هيبة ولها وزن ولها منشآت تقبع في نظرياتها التي تحضر للتأثير في الصغير والكبير، أمّا فالدولة الليبية الموجودة اليوم فهي مجرد سيد صغير ليس له وزن ولا اعتبار في شمال إفريقيا فما بالكم بين الأمم، وأيضاً فإنّ ذكرهم للدولة الليبية في أكثر من نقاش حول الولايات المتحدة الليبية يُنسيهم من أنّ السادة المحليون في البلديات في متفاوت أرجاء الوطن بدأوا بالتنافس حرفياً على الاعتداء على سلطات ليست لهم، أسبب ذلك غياب القانون؟ لا حتماً، فإنها بسبب عدم تأمين الضروريات التي يستقضونها والأكثر أنهم يعانون من الشح الذي تمثله هذه "الدولة الليبية".

إنّ المناطق الليبية وأثناء تأسيس بلد الإتحاد وجمهورية الشعب وأمّة التطوير والتنمية دولة الولايات المتحدة الليبية، فإنها ستتحول لسبع ولايات لديها ميزة الحكم الفيدرالي، سواء قارناها بالإمارات الثلاث القديمة أو

بالدول الفيدرالية الأخرى فإنها ستكون مبنية على أساس وزن النفوذ الخاص لكل منها؛ والسلطات المخولة لها؛ أو من حيث المساندة المحتملة والتقبل من الشعب؛ أو من حيث التوجه والقدرة على مقاومة واحباط قوانين الفساد المحلي التي يمكن أن تؤثر على هذه الولايات الأعضاء في الإتحاد. ويجوز اعتبار حكومات الولايات بمثابة عناصر ومكونات، بل فإنها تعتبر أجزاء أساسية من الحكومة المركزية الإتحادية؛ ففيما أنّ الحكومة المركزية الإتحادية لا تعتبر عنصراً أساسياً إلاّ في تسيير أو تنظيم حكومات الولايات في الإتحاد. ودون تدخل المجالس التشريعية في الولايات، فإنه لا يمكن انتخاب رئيس الولايات المتحدة الليبية على الإطلاق؛ إذ يتوجب على تلك المجالس وفي جميع الحالات أن تقوم بنصيب وافر من تعيينه، ولربما ستقوم في حالات كثيرة بالحسم في أمر انتخابه. وأيضاً فإنّ مجلس شيوخ الكونغرس سيتم انتخابه بالكلية من طرف المجالس التشريعية في الولايات، بل حتى مجلس النواب، وإن كان ينبع بصورة مباشرة من اقتراع الشعب. فإنّ انتخابه سيتم تحت تأثير تلك الفئة من الشعب، الذين يسير لهم نفوذهم على الجمهور أن ينالوا المقاعد في المجلس التشريعي للولاية. وهكذا فإنّ كل فرع رئيسي من الحكومة المركزية الإتحادية سيكون مديناً بقدر كبير أو صغير إلى حكومات الولايات، ومن ثم فإنه بالتالي يظل يشعر بالاعتماد بقدر ما يكون اعتماداً أدبياً أكثر من كونه اعتماداً إلزامياً على تلك المجالس. وهذا من ناحية، فإنه من ناحية أخرى فإنّ العناصر التي تشكل حكومات الولايات لن تكون بأي صورة مدينة في نيل وظيفتها إلى تفويض أو اشراف مباشر من قبل الحكومة المركزية الإتحادية، وسيكون أفرادها مدينون إلى النفوذ المحلي لأعضائها. هذا أيضاً فإنّ عدد الأفراد الذين سيتم توظيفهم بموجب الدستور الجديد سيكون أقل بكثير من أعداد الأفراد الذين سيتم توظيفهم بموجب دساتير الولايات منفردة، ومن ثم فإنّ التأثير الشخصي من جانبهم سيكون لصالح الولايات أكثر مما هو للحكومة المركزية الإتحادية، وسيكون الأعضاء التشريعيون والتنفيذيون والقضائيون في دوائر الولايات السبعة، ومعهم القضاة الأعلى، وضباط الساج وموظفو العدلية مع جميع الموظفون المدنيون، لكل الناس في الولايات جميعاً، سواء كانوا مئات الآلاف أو الملايين، فإنهم حين يختلطون بالناس ويكتسبون معرفة جميع أوساط الشعب، فيصبح أعضاء هذه الجهات أكثر عدداً بما يخدم مصالح الشعب الرئيسية وسيكونون إلى درجة كبيرة مكونين على أساس خدمة تلك المصالح الرئيسية، فعلى سبيل المثال: فإنّ مشاكل التربة الصحراوية في ولاية سبها ستؤدي لنشوء خبراء تربة حكوميين أكثر منهم في الولايات الأخرى التي لا تعاني مع التربة سلفاً، فهي سيكون لها تأثير عظيم جداً على جميع الموظفون، فسيكون كل الموظفون في جميع الولايات يخدمون جزئية معينة ولن يكونوا خبراء لنفس القضايا بل سيكونون من مختلف الفئات في حكومات هذا النظام الفيدرالي في الإتحاد.

إننا وإذا قارنّا أعضاء الدوائر السبعة الكبرى في السبع ولايات مستثنين منها الدائرة القضائية، وقضاة العدل، مع عدد أعضاء الدوائر المقابلة لذلك في حكومة الإتحاد الوطنية[152] وحدها وبمفردها، ونقارن عدد ضباط الساج (9000-80,000) مع ضباط الجيش والبحرية (90,000-500,000)، وبل دعني أُضيف ضمنها قدرة اتحادنا على إنشائها، سنجد أنّ الرجحان سيكون بجانب الولايات ولصالحها منفردة، وسيكون رجحاناً حاسماً. ولو فرضنا أنّ للحكومة المركزية الإتحادية أن توظف جباة للخزينة العامة، فإنه سيكون لحكومات الولايات أن توظفهم مثلها أيضاً. وبما أنّ جباة الخزينة العامة سيتمركزون على الساحل فسيظل عددهم غير كبير، فيما أنّ جباة الولايات سينتشرون في طول الولايات وعرضها وسيكون عددهم كبير جداً. والرجحان في هذا الجانب سيقع لصالح الولايات أيضاً.

صحيح أنّ الإتحاد سوف يمتلك (ولربما يمارس) سلطة فرض الضرائب الداخلية والخارجية في أرجاء جميع الولايات الأعضاء، ولكنه من المحتمل ألاّ يلجأ إلى هذه السلطة إلاّ لتثبيت واسناد الأهداف الأساسية التي تنشدها الخزينة العامة، وفي تلك الحال يكون الخيار للولايات في أن تقدم حصتها من الجباية عن طريق موظفيها، على أن تتم تحت السلطة المباشرة للاتحاد، ويقوم بها الموظفون وفق القواعد والقوانين التي تضعها الولايات. والحقيقة أنه من المحتمل إلى درجة كبيرة في حالات أخرى (بخاصة في تنظيم السلطة القضائية) أن يضفي على موظفي الولايات صلاحية مماثلة من الإتحاد. ولو حدث بصورة ما أنه تم تعيين جباة منفصلين للخزينة في الداخل من طرف الحكومة المركزية الإتحادية، فإنّ تأثير عددهم الصغير لن يكون نداً لذلك الحشد الكبير من موظفي الولايات في الكفة المقابلة، ففي كل مقاطعة سيخصص لها جانب منهم لن يكون فيهم أقل من عشرين أو ثلاثون موظفاً، أو أكثر، من مختلف الأصناف؛ وسيكون كثير منهم أشخاصاً على خُلُق، لهم وزنهم ونفوذهم الذي يكون لصالح الولاية التي يخصصون لها.

إنّ الصلاحيات التي يفوضها الدستور الجديد للحكومة المركزية الإتحادية هي صلاحيات قليلة العدد ومحددة، بخلاف تلك الصلاحيات التي ستبقى خاضعة لحكومات الولايات، فهي عديدة وغير محدودة. وهو أمر سيتم ممارسته بصورة رئيسية فيما يتصل بالأهداف الخارجية كالحرب والسلم والتفاوض والتجارة الخارجية، التي ستلحق بها وترتبط معها صلاحية فرض الضرائب. أمّا فالسلطات التي تحتفظ بها الولايات، فهي تشمل جميع

[152] الحكومة المركزية الإتحادية.

الأغراض الأخرى التي هي (في حال سير الأمور بصورة طبيعية) تهمّ حياة وحريات وممتلكات القاطنين (السكان) والنظام الداخلي في الولاية، وتحسين وضمان ازدهار الولاية ككل. وستكون أعمال الحكومة المركزية الإتحادية شاملة على الأغلب (ومهمة جداً) في فترة الحرب وبروز الخطر، كما ستكون أعمال حكومات الولايات في أيام السلم والاطمئنان. وبما أنّ فترة الحرب تشكل نسبة ضئيلة من الزمن، فإنّ حكومات الولايات بذلك الصدد سوف تتمتع بامتياز آخر على الحكومة المركزية الإتحادية. والحق يقال في أنه كلما اقتصرت السلطات الفيدرالية على الدفاع الوطني بدقة، وباتت الفترة التي يبرز فيها هذا الخطر المتعلق بها، فإنه تتميز سيادتها على سيادة حكومات الولايات لأقل تكراراً، وهي فترة ضئيلة زمنياً وستكون لأوقات محددة.

إننا ولو تفحصنا الدستور الجديد بدقة وبصراحة ونيّة طيبة، لوَجدنا أنّ التغيير الذي يقترحه هذا الدستور من حيث إضافةُ سلطات إضافية لصالح الإتحاد ككل، لهو أقل كثرة، فهو يكفل أنّ السلطات الإضافية للاتحاد تخول في أوقات الحرب وأوقات الأزمات الوطنية الكبيرة. وأيضاً فإنّ تنظيم التجارة تعتبر سلطة مهمة تضاف للاتحاد ككل، ولكن فإنّ إضافةُ سلطات إضافية للاتحاد لا تعترض الولايات بأي شكل كان ولا يجب أن تخلق أية مخاوف للفيدراليين بأي شكل كان لأنها تضمن أن يتم التفاعل بشكل وطني أثناء الأزمات الوطنية بخاصة أوقات الحرب التي تتطلب التوافق من كل مكان في الإتحاد بما يخدم الأمن القومي بذلك الغرض. أمّا فالسلطات المتعلقة بالحرب والسلم، وبالجيوش والأساطيل وبالمعاهدات والمالية، هي والسلطات المعتبرة المنصوصة في هذه الأوراق، فهي مخولة بأكملها لحكومة الإتحاد الوطنية، بموجب الدستور الجديد. ويجب لحضرات الفيدراليين العلم أنّ هذه الاختصاصات خولت من قبل، فهي لم توسع أو تقيّد فهي دونت قبل تدوين هذه الأوراق، فلذلك فإنّ طريقة الإتيان بهذه الاختصاصات تعهد خدمة الوطن بطريقة أكثر فعالية، ولا توسع أو تقيّد من سلطات القضايا الإقليمية بأي شكل كان.

وأيضاً فإنّ الكونغرس وفيما يتعلق بالضرائب فإنه يتمتع بسلطة كبيرة باعتباره صاحب الكلمة العليا للشعب الليبي لأنه سيطلب من الولايات قدراً غير محدد من الأموال لغرض الدفاع العام وتوفير الرفاه للمواطنين، كما أنّ للكونغرس سلطة أن يطلب مثل ذلك من الشعب منفردين؛ وسيكون الشعب غير ملزم أكثر من التزام الولايات نفسها بأن تدفع حصصها المفروضة عليها بالتالي. وهي وكما تلاحظون أيها الفيدراليين فإنها تكفل أنّ هذه السلطات الواسعة للاتحاد تضمن نجاح الأفراد بأكملهم في جميع الولايات وتضمن الدفاع عنهم، وهي وكما قلنا ستكون مستخدمة بغرض خدمة القضايا الوطنية لوحدها ولن يتم المساس بمصلحة الولايات منفردة إلاّ إذا كانت تخدمهم وتخدم أخوتهم وأخواتهم في الولايات المجاورة بالتساوي.

وإذاً ولذلك، دعوني أستطرد لأتساءل عما إذا كانت الحكومة المركزية الإتحادية، أو حكومات الولايات، تتمتع بميزة الاحترام وتأييد الشعب. وبغض النظر عن الأساليب التي سيتم استخدامها لذلك الغرض، دعونا نعتبر أنّ الحكومة المركزية الإتحادية وحكومات الولايات تعتمد إلى درجة كبيرة على الجمهور الشعبي في الولايات المتحدة الليبية بأكملها، وأنّي أزعم ذلك بحيث يحترم الحكومة المركزية الإتحادية، لذا فإنني أحتفظ بالإثبات لذلك لأتناوله في أوراق أخرى. أمّا فالواقع أنّ الحكومة المركزية الإتحادية وحكومات الولايات لا تعدو كونهما مجرد وكلاء مؤتمنين من قبل الشعب، وأنهما قد منحتا سلطات مختلفة وبل متباينة، وعينت لها أغراض مختلفة أيضاً. وأيضاً فإنّ بعض المجادلين امتازوا عن غيرهم بأنهم خائفون من احتمالية سوء الاستخدام المحتملة، فكثير منهم يراقب المشروع لمعرفة احتمال اغتصاب السلطة، وهذا خطأ كبير يجب تذكير هؤلاء السادة به على أنه مغلوط. فيتوجب علينا تذكيرهم بأن السلطة هذه فيها تفرع، وهذا التفرع يخدم الشعب ككل، وإنما يستقر في أيدي الشعب، وأنّ هذا التفرع يضمن أنّ الطموح لكل المسؤولون المؤتمنون يمثل طموح الشعب ككل، واحدة منه أو كله، وهي تفرعات فيها السلطات لها مجالات تعني بالشعب جميعاً. والحق يقال في أنه لا شيء أقل من المثالية الأخلاقية التي تتطلب افتراض أنّ أي حادثة فساد أو استغلال للسلطة تتم وستتم في كافة دول العالم سواء كانت منظمة أو عشوائية، ولذلك فإنّ الموافقة على المشاريع الوطنية تتطلب النقد والتعييب بما يكفل أن تبقى صحيحة ومنظمة، ودليل الأمر أنها رشيدة ومنظمة سلفاً، فهي بالمقارنة بدول عربية كثيرة تعتبر جنة ومخبأ للرشد والتوجيه الحكيم.

إنّ اعتبارات عديدة، إلى جانب تلك التي اقترحناها في هذه الأوراق، تؤكد يقيناً أنّ ولاء الناس الأول والأكثر طبيعية سوف يكون لحكومات ولاياتهم الفردية. وفي إدارة هذه الحكومات سيتوقع عدد كبير من الناس أنهم سيتألقون وسيبرزون عن طريق الحكم والتمثيل. وبفعل الكثير من المواهب التي سيظهرها هؤلاء السادة المحترمون، فإنّ ذلك سينجم نشوء وظائف حكومية جديدة وبروز الكثير والعديد منها. وتحت اشراف هؤلاء السادة ورعايتهم سيتم تنظيم المصالح المحلية والشخصية للمواطنين والوفاء بها. وبحكم تعامل هؤلاء مع المواطنين سيصبح المواطنين أكثر تجاوباً معهم وألفة لهم. وبفضل هؤلاء السادة ستغدو نسبة أكبر من المواطنين وثيقة الارتباط والمعرفة والصداقة والصلات العائلية، ومن ثم فيكون من المنتظر فعلاً أن يغذو الانحياز إلى جانب الشعب أشد قوة وميلاً بما يخدم الإتحاد كله. وأيضاً فإنّ الممارسة والخبرة التي تلفظ بذلك الغرض تأتي في الإدارة الفيدرالية لشؤون الأمر المتعلقة بالسكان، وإن كانت شديدة النقص إلى يومنا فإنها تكفل في المستقبل العمل بما يخدم الشعب، وتعهد بأن يتم بناء نظام أفضل بكثير من النظام الحالي. فإنها ستكفل العهدة بالثقة للجميع، وستبذل ما

فيها لأنْ تضمن النشاط في جميع عمليات الإصلاح والأكثر بما يخدم المواطنين القاطنين في كل ولاية. وهي كلها تأتي من صريح البيان في أنّ الولايات المتحدة الليبية برغم أنها دولة للقانون، إلاّ أنها تبقى دولة للشعب، فهي دولة برغم أنّ القانون يحكمها، إلاّ أنّ مسيّر ذلك القانون ومدونه هو الشعب الليبي لوحده، وما يأتي منه في أنّ حماية الشعب هو من صحيح القانون، وحرمة القانون من صحيح الشعب، ما يصنع دولة عزيزة وغالية. وأيضاً فإنّ الحماس الشعبي لحضور اجتماعات الكونغرس المبكرة سيجذب اهتمام الشعب وولاءه، مما يحفز الشعب على تأكيد الحضور في حكومات الولايات، فحكومات الولايات في الإتحاد هي ليست صنم، بل فهي مسير لعمليات التنمية ومساهم فيها، وتستمع لصوت الشعب وتضمن ولاءه، وهي مساهم مشارك في بناء السياسة الشعبية المبنية على افتراضات الشعب في تكوين وبناء الدولة.

إنه من صحيح القول إنّ الناس في المستقبل سيغذون لديهم انحياز طبيعي لحكومات ولاياتهم، إلاّ أنّ الانحياز الأكبر والأهم هو الانحياز الذي يتعلق بالعلاقة بالحكومة المركزية الإتحادية، فهي حكومة الأمّة بأكملها، ومنها يظهر الكونغرس ومجلس الوزراء الوطني وبيت الإمرة والمحكمة العليا، فلهيكلها هذا أسباب دامغة تدفع انحياز الشعب لهذه الحكومة أكثر وأكبر من كونه انحياز طبيعي، بل فهو انحياز قومي يغلب ميولهم واندفاعاتهم للولاء الطبيعي لحكومات الولايات. وأيضاً فإننا وعن طريق هذا الصدد نقف على أساس أنه من المستحيل منطقياً لحكومات الولايات شراء صوت الشعب ضد الحكومة المركزية الإتحادية بشكل سلبي، فإنّ الحكومة المركزية الإتحادية لا تفيد الولايات فقط، بل تضمن مجالها التشريعي والتنفيذي والقضائي.

إنّ العلاقة بين الحكومة المركزية الإتحادية وحكومات الولايات تطرح نتيجة قوية وهامة جداً تقول أنّ الميل والمقدرة على الحكم لدى كلا الحكومتين (الحكومة الوطنية والحكومة الولائية) تعهد أن يتم احباط ومقاومة أي قوانين تؤثر على بعضها أو كلها، وهذا يؤسس نظام طبيعي لمكافحة الفساد، فإذا قلنا أنّ الحكومة المركزية الإتحادية وافقت على قانون يسلب حقوق أهل الولاية، فإنّ تلك الولاية ستقف ضد ذلك القانون معترضةً في مجالس الكونغرس، ولكن فإذا العكس، أو ما يدخل في قرار الولاية بقانون يؤثر على مواطني الولايات الأخرى الذين أتوا لزيارة هذه الولاية، فإنّ الحكومة المركزية الإتحادية ستسقط ذلك القانون نهائياً وتلغيه، وهذا يكفل أنّ أعضاء الحكومتين سيكونان أكثر اعتماداً على تصويتات الشعب ككل، وتكفل أنّ أعضاء الحكومة المركزية الإتحادية سيكونون أكثر اعتماداً على أعضاء حكومات الولايات، وفي الحقيقة فإنّ اعتمادهم سيكون أكثر من اعتماد أعضاء حكومات الولايات على المسؤولون الفيدراليون (الوطنيون). كما ظهر لنا في الجزئيات السابقة في أنّ انحياز الشعب الطبيعي سيكون لحكومات ولاياته أكثر من كونه انحياز للحكومة المركزية الإتحادية. وهكذا فإنّ هذا القدر يضمن أنّ كل منهما يتأثر بالقرارات على مدار الساعة، وأنّ أي قرار من أحدهما يضمن أنه

سيكون مبني على وجهة نظر دقيقة وذات أهمية تجعل من المرجح عدم الموافقة على قرار باطل أو فاسد أو يؤثر على الشعب أو بعض طبقات السكان.

كذلك فإنّ الأفكار السابقة التي سيحملها أعضاء الحكومة المركزية الإتحادية أنفسهم وينقلونها إليها، ستكون بدورها لصالح الولايات بصورة عامة، بينما سيكون قليلاً ما يحصل أن ينقل أعضاء حكومات الولايات إلى المجالس الفيدرالية أي تحيز لصالح تلك الحكومة، وبالتالي فلا مناص من أن تسود المشاعر المحلية لدى أعضاء الكونغرس أكثر من غلبة الروح الوطنية في مجالس تشريع الولايات. فإنّ كل امرئ يعرف أنّ نسبة كبيرة من الأخطاء التي ستقع فيها المجالس التشريعية ستنشأ من ميل الأعضاء فيها للتضحية بالمصلحة الشاملة والدائمة للولايات، لصالح وجهات نظر وآراء ضيقة وخاصة، تتعلق بالنواحي أو المناطق التي يقطنونها في هذه الولاية. وإذا كانوا لا يوسعون أفق سياستهم هذه إلى درجة كافية لأنْ تضم المصلحة العامة لولاياتهم الخاصة، فكيف للمرء أن يتصور أنهم سيأخذون الازدهار الشامل للاتحاد ككل، ولمثل هذا السبب يغدو احتمالاً بعيداً أن يكون أعضاء المجالس التشريعية في الولاية موالين، بما فيه الكفاية للأهداف الوطنية للاتحاد ككل، بل إنّ أعضاء المجالس التشريعية سوف يرتبطون إلى درجة كبيرة بالأهداف المحلية لولاياتهم؛ فالولايات بالنسبة إلى الإتحاد هي النواحي والمدن بالنسبة إلى الولايات، وسيتم الحسم في إقرار القوانين لا وفق أثرها المتصور في ازدهار وسعادة الإتحاد، بل على أساس غيرة ومصالح وأغراض الحكومة والمواطنين في الولاية بمفردها.

وأيضاً نسأل أنفسنا السؤال الصريح الذي يلفظ حصراً: ماهي العلة التي يمكن أن ترسم مجريات وتصرفات أعضاء الكونغرس بصورة عامة؟ فإنّ الإجابة ستكون مطالعة صحف ولاياتهم، وابداء المشاعر الودية والشكر تجاه أولئك الذين يحتلون مقعداً في الاجتماع. ومن شأن ذلك أن ينبئنا أنّ رجال ونساء الكونغرس هؤلاء قد يبدون بصورة موصولة تصرفات طبيعية أنهم أفراد متحيزون لولاياتهم، أكثر من كونهم مسؤولون غير متحيزون بحيث يحرسون المصلحة العامة. وفي حين يمكن أن يقولوا إنّ من مهامهم ضمان انتفاع الولاية ككل، إلاّ أنها قد ترتسم بوجهات النظر الذاتية بما يخدم ولاياتهم الخاصة.

إنّي لا أقصد من كلامي هذا أن أقذف الكونغرس أو أعضاءه المستقبليون الكرام، بل أنا أقول فقط أنّ النية في إنماء الولاية قد تدفع مسؤولو الولاية لأنْ يتحولوا لمؤيدين لهذه الولاية أكثر من مؤيدين للاتحاد ككل، وذلك يشمل أن نكون متخصصين في سياسة أكثر توسعاً تضمن أن يتم العمل للصالح العام، فقد يكون تخوف بعض السادة من هذه الجزئية فعلاً تخوفنا نحن جميعاً، سواء كنا مركزيين أو فيدراليين بالدم، وهي كلها توضح لنا مخاطر

التوجه لسياسة أكثر تضيقاً مرسومة بوجهات النظر والآراء الضيقة والمحدودة مثل وجهات نظر كونغرس الولايات، بحيث يكون فيه كونغرس الولاية مهتم بالحفاظ على حقوق الولاية بشدة.

ولكن فعلى كل حال فإنّ الحكومة المركزية الإتحادية قد تشعر بالميل الغريب لحكومة الولاية لتوسيع سلطاتها إلى الحدود الضرورية التي تضمن لها الدفاع عن سكانها. فإنّ هذه الحكومات تظل تتمتع بميزة قدرتها على صد المطامع العدوانية التي تهدد سكان الولايات ككل، أليس اتباع نفس الولايات لنفس الاستراتيجية سيؤدي لحصولها على الحقوق الضرورية وبالتالي يصبح ذلك يخدم الإتحاد ككل، فأين المشكلة؟ فهي المشاعر غير الودية، إنّ المشاعر غير الودية تجاه الحكومة المركزية الإتحادية ستخل بصورة فظيعة بما أقسمنا عليه في هذا المشروع بأن نخدم الإتحاد ككل، فهو برغم أننا نختلف في الرأي ونتباين في المشاريع والرؤى والأكثر المناطق، إلاّ أنه من غير صحيح الأفعال أن نكنّ البغضاء للحكومة المركزية الإتحادية. فإنّ معارضة الحكومة المركزية الإتحادية سيؤدي لمشاعر أكثر تأجيجاً بالتمرد والانقلاب، وهو لا يهدد الولاية فقط بل يهدد الإتحاد ككل، فهو شر يجب تجانبه بأي شكل كان، ولا يمكن إصلاح نتائجه، فإذا حصل فإنه سيؤدي لانقسام وجهات الرأي ويبدأ عصر العنصرية الولائية، ولذلك فإنه يجب علينا الفضّ بهذه المشاعر غير المرضية ولا يجب القبول بها من عامة الشعب إذا ما حصلت، فهي تؤدي لقيام قوانين لا دواعي لها، وستؤدي في بعض الأحيان لدخول حكومة الولاية في قضية التحريض للانقلاب أو التمرد، وهي كلها ضد القانون الأساسي، وبل تخدم بشر قليلة.

ولكن فإنّ تململ السكان في الولاية ونفورهم ربما يكون على أساس رفض التعاون مع الفيدراليين وليس لأنّ الحكومة الخاصة بهم تحفزهم على ذلك الفعل، لأنّ تقطيب وجود الموظفون الفيدراليون في الولاية قد يؤدي لارتباك تخلقه هذه الجهات الوطنية كالحرس الفيدرالي أو العملاء الفيدراليون، فوجودهم مخيف ويثير الريبة، فيسأل المواطن البسيط نفسه ماذا يفعل ذاك العميل الفيدرالي في أرضه ويتساءل إذا ما كانت قضية وطنية خطيرة، فعلى سبيل المثال: جناية في إحدى مدن الولاية، وعوض حضور الشرطة يلاحظ المواطنون حضور عملاء الأمن الوطني (Department of Homeland Security)، وهذا يثير ضجة تخلق عقبة لا يجوز إهمالها، ففي حال تواجد هؤلاء العملاء الفيدراليين بشكل كبير في الولاية فإنّ ذلك يعلن أزمة كبيرة جداً وجدية تشعل الرأي العام، فهي أزمة لا يمكن للحكومة المركزية الإتحادية أن تتمكن من مواجهتها بدون تبريرات مسبقة ومقنعة. غير أنّ الاعتداءات التي يمكن أن تقوم بها الحكومة المركزية الإتحادية والتجاوزات الشديدة على سلطات حكومات الولايات ستثير مشاعراً غير ودية أيضاً، بل في الولايات الأخرى أيضاً، فهي تثير إشارات وانذار للجميع (Red Flag)، ماذا تفعل الحكومة المركزية الإتحادية في التحكم والسلطة على ما لا يجوز لها فيه؟ أهذا انذار لانقلاب على سلطة الدستور؟ فهي كلها تثير مشاعر الخوف والريبة لدى الناس وتجعلهم يخافون من

احتمالية وجود مؤامرات على الإتحاد، وتجعل الناس يصطفون معاً لمعاداة الحكومة المركزية الإتحادية، وهذا سيؤدي لإعاقة الاتصال والتجاوب بين الولايات والحكومة المركزية الإتحادية، وسيتم تنسيق شؤون للمقاومة غرضها القضاء على نفوذ الحكومة المركزية الإتحادية المتسلط.

إنّ سلوكاً واحداً يحفز الناس للانقسام وبل التباين والاختلاف، ألا وهو احتمالية اختلاف وتباين حكومات الولايات والحكومة المركزية الإتحادية، وهي نقطة وضحناها على أنها تعني بالأسباب الآنفة التي قد تدفع الحكومة المركزية الإتحادية لدفع السلطات المتطرفة والمبالغ فيها، وهي كلها تبعث في داخل الناس الشعور بالخطر، وتسيطر على سلوكهم. ومجمل القول إنّ هذه الأحداث سوف تولد، وإنّ نتيجتها قد تصل لممارسة القوة والعنف، ولكن فيجب أن نعلن لكم جميعاً أنّ هذا الحمق والجنون لا يجب أن يتم أبداً، لأنه تطرف، ويجب منع الحكومة المركزية الإتحادية من هذا التطرف إلاّ للتدخل في الشؤون الوطنية الكبيرة.

وأيضاً فإنه هنالك العديد من أعداء الفيدرالية الذين يتنبؤون بانهيار حكومات الولايات، فهذا الافتراض الوهمي الخاص بهم بأن حكومات الولايات ستقوم بحشد القوة لغرض تنفيذ الاعتداء على السلطة المركزية، وهذا تصور خيالي لا صلة له بالواقع الصريح. وهي كلها ادعاءات ضئيلة القيمة، إذ ظل من الضروري لنا أن نقوم حصراً بذكر جدية الأخطار الوحيدة ضد الإتحاد والولايات الأعضاء في هذا المشروع الوطني. وأيضاً فإنّ فكرة انتخاب السكان لحكومات الولايات الخاصة بهم تخلق لدى هؤلاء تخوف طوال الوقت، وهذا التخوف لا انقطاع له، فهو: أولاً، يخافون من أنّ الناس الذين أُنتخبوا في هذه الولايات قد يكون معهم سجل عداوة فيخافون من انتقام هؤلاء الأفراد منهم إذا تقلدوا مناصب الكونغرس أو حكومة الولاية؛ ثانياً، فهُم لا يمكنهم ضمان أنّ هنالك أشخاص مستعدين لخيانة الأطراف، ولكن من المركز الواحد، سواء كانت الحكومة المركزية الإتحادية أو حكومات الولايات. وذلك أنّ الأنظمة المركزية تسمح بسهولة بتخوين المسؤولون، ولا نقصد بتخوين بمعنى الادعاء، بل بالفعل فعلاً، فما قلنا في الجزئيات السابقة من هذه الأوراق بأن هيكل الدولة يحوّل المسؤولون الوطنيون لخونة وعملاء بشكل طبيعي ليس لأنّ هؤلاء المسؤولون هم خونة، بل غرض هذا التخوين هو تحويل المسؤولون لخونة طوال فترة الحكم المركزي، وهذا يؤثر فعلاً على علاقة الشعب بالحكومة، وإنّ غرضنا في هذه الجزئية ليس قذف حكومات الولايات، بل قذف هيكل الدولة الموجود اليوم، فهذه الدولة الزائفة الخاصة بهم يستخدمونها كادعاء مواجه نقي، ويستمرون باستخدامها كمؤسسة مواجهة لمشروعنا في شكل الولايات المتحدة الليبية، وهُم لا يعلمون أنّ هذه الدولة البلهاء التي يقارنون بها مشروعنا ستنفجر فوق ذرواتهم.

كل الادعاءات المضادة لتكوين حكومات الولايات هي كلها مجرد أحلام غير مترابطة ولّدتها مشاعر الغيرة والدوخة والمبالغات، التي أُسيء تقديرها لحماسة مزيفة، أكثر منها مخاوف معقولة، تنبع من الوطنية الصادقة أو الخوف على ترابط الشعب. فكل افتراضات أعداء تأسيس حكومات الولايات والأكثر أعداء الولايات السبعة يبنون ظنونهم بشكل مفرط من اللاعقلانية. فلقد اتضح لنا ضرورة وجود الولايات بصفتها الحارس على كل الإتحاد فهي كافل كفيل للحريات والحقوق لجميع السكان، وبصفتها البديل لمشاريع المنحرفين التي تسعى للحكم الديكتاتوري والمشاريع المركزية من بينها أفكار قيادة الدولة عن طريق العسكريين التي كلها تقصد بأنها رجعية وتعني بالعالم القديم[153]، فإنّ الولايات المتحدة الليبية هي الترياق الوحيد لهذه الآفات التي هي قاتلة لأي دولة تسعى للتقدم مع الحفاظ على الحرية والديموقراطية، وهكذا فبات علينا أن نقول أنّ الفرع الهام من تأسيس الإتحاد هو ضمان الحرية، التي هي جزء يبرز من عظم اتساع رقعة الإتحاد الجغرافية، ولذلك فإننا نأتي بهذا المبدأ بشكل يضمن أنّ كل من فينا سيحكم، موقنين أنّ هذا النظام سيعني بفائدة الكل وفقط العموم، وتقضي على اعتراضات المنحرفين العابثة التي تسعى للاستغلال كما فعل القذافي ومن شابهه في السنين اللاحقة للثورتين[154].

إننا صرحنا في هذه الأوراق أنّ تقييد قيادة الإتحاد من رقعة جغرافية ضيقة أمرٌ مرفوض وتم إيضاح علته المتعلقة به في مختلف أجزاء هذه الأوراق وأوراق أخرى، أمّا فبعض المحترمون فقد يسيئون فهمنا أثناء الحديث عن مفهوم القيادة في نظرية الولايات المتحدة الليبية، فقد يمزجون بين اصطلاحي الديموقراطية والجمهورية، وهما اصطلاحين منفصلين لحد ما وبل مستقلين عن بعضهما. فإنّ الديموقراطية هي قيادة الشعب بالشعب، أمّا فالجمهورية فهي الكيان الذي يلتقي فيه ممثلي الشعب لقيادة الدولة، وهذا الهامش الفلسفي يبرهن الفرق بين الاصطلاحين، ويجب أن يكون هذا الفرق صريحاً قدر الإمكان أثناء النقاش والجدال في نظرية الولايات المتحدة الليبية، فسوء الفهم المتعلق بها قد يعني بنتائج متعلقة بالشرور والانحلال، وهي: أولاً، خطأ مقصود فينتهزه الأعداء لإثبات أنّ النظرية غير ممكنة التطبيق؛ ثانياً، خطأ غير مقصود قد يؤدي لزهادة الثقة المطلقة في الإتحاد ومشروعاته. وهي كلها نتائج جراء تشابك وتشوش المفاهيم المتعلقة بها.

---

[153] يُضيف المؤلف: العسكريين العرب أعلنوا أنّ الملكية (Kingship Monarchy) هي طريقة رجعية في الحكم، ونسوا أنهم الأكثر رجعية ولو كانوا بالتساوي، فقضوا على نظام متسلط وبدأوا بآخر مشابه تماماً.

[154] سبتمبر وفبراير.

أمّا فالعلاقة بين الاصطلاحين في خطة التوزيعات الحدودية المقترحة في مشروعات الإتحاد فهي عبارة عن آلية لتوزيع السلطات، فلا يجوز أن نقبل بلفظ الخصوم الساذج بأننا لدينا خيارين إمّا حكماً مركزياً أو حكماً فردياً مطلقاً، فهي خيارات بلهاء وليس من حقهم اللفظ لنا بما هي خياراتنا، فهذه أرضنا ولنا حرية إبراز الخيارات المتاحة، فاتفقنا على أنّ الديموقراطية هي حكم الشعب بالشعب، إذاً فإنّ خيارنا الأساسي هو بناء الولايات المتحدة الليبية على أساس ديموقراطي، يقصد بأن يكون الشعب حاكماً لنفسه، عن طريق أن يكون هو المؤسس الأساس لهذه الدولة. قد يستغرب بعض السادة الكرام عن جملة التأسيس في هذه الجزئية، فمعمر القذافي قد أعلن عن ما يسمى بالجماهيرية، هنا الدولة أُسست على أساس فردي وليس ديموقراطي ولا يصح بالتالي ذكرها بالجماهيرية فحشا الجمهور منها، ولكن فإذا قلنا أنّ الدولة ستؤسس على أساس ديموقراطي فإنّ هذا يعني أنّ الشعب الليبي هو الذي أسس هذه الدولة، ولا يجب عليكم الانخداع وراء بعض الدجالين، الذين يتصنعون أنّ الدول العسكرية مؤسسة على أساس ديموقراطي كمصر مثلاً، فهي ليست مؤسسة على أساس ديموقراطي، حتى ولو كانت ذات نظام ديموقراطي، وهذه نقطة يجب التركيز عليها لأننا فيها سنكون مؤسسين للدولة، وليس الفرد الواحد، ولكن برغم أنّ الفرد الليبي يعتبر فرداً وحيداً مؤسساً إلاّ أنّ صفة الجمع سليمة عن طريق القول أنّ الإتحاد الليبي تأسس على أساس جماعي وليس فردي.

أمّا فالحكم الجمهوري فهو يكون على أساس الممثلين، عن طريق هيكل الإتحاد نكون كالشعب قائدين للشعب، وهي علاقة فيها نكون نحكم ونحاسب بعضنا البعض، فهي علاقة تشاركية، ولكن فالجمهورية تقصد بالانتخاب على أساس الخبرة، فنحن اتفقنا آنفاً أننا نحكم، ولكن فإننا لا نحكم في الشؤون الكبيرة، فأطيافنا كثيرة، فإذا كان بالإمكان فعلاً لنا جميعاً حكم كل صغيرة وكبيرة في الدولة، فإنّ هذا سيجعل الدولة تحت تهديد الزوال في كل مرة، فإذا كان بإمكان البدوي أن يتسلح، وأن يغير رئيس الوزراء عملة الدولة، فإننا سنزول، ولذلك فإنّ آلية توزيعات السلطة الجمهورية تكون على أساس التمثيل، عن طريق اختيار ممثلين بصوتنا، وليس عن طريق اختيار من هم بالأعلى للممثلين عنا، بل نحن نختار الممثلين بما يخدم مصالحنا، فإننا كحزب جمهوري نريد مشاريعاً تنموية وإصلاحية، وأخانا من الحزب الآخر يريد إصلاح القطاع الصحي، وأخوتنا في الحركات الأخرى ترتأي إصلاح العملة بما يخدم الجميع، فكلنا لنا رؤى متباينة، وهذا الاختلاف يجب أن يكون صحي، فكيف يمكن أن يكون هذا الاختلاف صحياً؟ يكون ذلك عن طريق العمل بنفس الآلية الآنفة، ألا وهي حكم الشعب بالشعب، عن طريق القدوم للجمهورية وتعيين الممثلين عن طريق الانتخابات، فنختار من نرتأى أنه فعلاً سيقوم بإصلاح

القطاعات الآنفة، وهذا المبدأ يؤسس على أساسه الجمهورية الشعبية الديموقراطية[155]، ففي الدول الديكتاتورية آلية اختيار الوزراء تكون على أساس صداقة الديكتاتور مع أحد الشخصيات، فإذا عبده وقدسه فهو يعطيه منصباً في الدولة كوزير أو رئيس لفرع ما، ونموذجنا الآنف يعاكس هذا التفكير الرجعي، فنحن لسنا بحاجة للقول "يا سيدي القائد نريد ونريد" بل نحن سنأخذ ما نريد في مجلسنا الممثل عن منطقتنا، ألا وهو كونغرس الولاية أو المجلس الليبي عن الولاية، وإننا في هذا النموذج لن نُسقط من كرامتنا ومنزلتنا أو شرفنا حتى نحصل على المياه أو الكهرباء أو على التعليم الجيد، فإننا سنوفره بأنفسنا، وهذا يسمى حكم الشعب بالشعب، في ظل نظام جمهوري يعني بالتمثيل والانتخاب على أساس الخبرة وعلى أساس الاختيار الوطني الشعبي.

إنّ الإتحاد أو جمهورية الولايات المتحدة الليبية وفي هذه الورقة، وفيما يتعلق بالموضوع أكثر نعود إلى الأبعاد الحقيقية للولايات الأعضاء: وهي كل حدود المنطقة الجغرافية المعروفة ليبيا (Libya)، وهي شاملة كافة أراضي الاستقلال ما عدى إقليم أُوزو، لو عقدنا دراسة موضوعية للمسافة الكلية للاتحاد فسنرى أنها هائلة، وبل عظيمة، فهي أكبر من مساحة ألمانيا[156] وفرنسا[157] مجتمعين، وأكبر من مساحة ولاية ألاسكا الأمريكية التي تعتبر أكبر ولاية في الولايات المتحدة الأمريكية، إنّ هذه الأرقام تعطينا الصورة الجلية لأنّ تطبيق نظام مركزي أو لامركزي فوضوي على هذه الأرض الشاسعة هو أمر مستحيل وهو ضرب من الجنون، فإنّ ضمان السيطرة الكلية على كل ما لدينا هو غير ممكن وأوضحنا ذلك في جزئيات مختلفة من هذه الأوراق.

هذه المساحات العظيمة سيكون على كل منطقة فيها ممثل، فهي بعيدة بمساحات كبيرة عن بعضها، فإنّ ما نحاول توضيحه في هذه الجزئية هي إحدى الأسباب الأخرى لوجود الولايات، فإنّ سفر ممثلي الحكومة المركزية الإتحادية لكل مناطق الدولة يعني بفرض السفر لأقصي المسافات، وهذا موضوعياً ومنطقياً ليس مهمةً مجدية، وهو ما يتطلب علينا توزيع الإتحاد لعواصم كثيرة يكون عليها حكومة مختصة بتسيير شؤونها الداخلية، فإنّ هذه المساحات الشاسعة ليست بمساحة شارع أو حي أو مدينة، فهي بمساحة دول كاملة بحد ذاتها، وهذه الولايات تبلغ عشرات ومئات الآلاف الكيلومترات، وهو ما يثبت لنا أنه من المستحيل على نظام حكومة واحدة التنقل

---

[155] يُضيف المؤلف: من السخرية أنّ بعض الدول تسمّي أنفسها بالجمهورية الشعبية الديموقراطية برغم أنها دولاً ليست لها علاقة بالشعبية ولا الديموقراطية.

[156] دولة فيدرالية.

[157] دولة لامركزية شبه-فيدرالية متطورة.

بين المناطق المتعددة والأكثر توفير التطور والتطوير على مستوى شامل (أو بسيط)، وهذا يؤثر بشكل سلبي على أي مواطن يرتأى مشروع وطني يمكن عن طريقه إدارة الدولة بشكل صحيح واتخاذ القرارات فيها على أساس سليم ورشيد.

بالإضافة إلى تلك الاعجازات، يعمل توزيع السكان بناءاً على نظام المحافظات المخفق على زيادة التعقيد، حيث يصعب تمثيل جميع المناطق بشكل مستقل هذا ناهيك عن أنه كل المحافظات لن تتحصل على نفس التمثيل ولن يتم توزيع أصواتهم بناءاً على العدالة وبرامج التنمية بل سيتم تقديم تنازلات[158] لمسؤولون هذه المحافظات، وهذا ما يستدرجنا وكما ترون من هذه الأوراق لمشروع دولة الإتحاد التي تفرض أن يكون لكل منطقة ممثلين يمثلون مصالحها بالتساوي، وهذا يعني أنّ الحكومة المركزية الإتحادية بحاجة إلى هياكل إدارية ضخمة لتلبية احتياجات جميع الولايات الأعضاء في الإتحاد.

في هذه الخاتمة نقولها لكم، يجب أن نتذكر أنّ الحكومة الوطنية (الحكومة المركزية الإتحادية) لن تكلّف بالسلطة الكاملة في وضع القوانين وتطبيقها في كامل أرجاء مساحات الإتحاد الشاسعة، فإنّ تشريعات الحكومة المركزية الإتحادية ستكون مقصورة فقط على الأهداف الوطنية والتي تعتبر معدودة اعتماداً على المواد الدستورية المنصوصة في الدستور الجديد، فهي الأهداف التي تقصد بجميع أعضاء الإتحاد، وليست حكراً على ولاية معينة بحد ذاتها، ولكن لن يتم الوصول اليها من قوانين أي من أولئك الأعضاء في الإتحاد. أمّا فإنّ الولايات فسيكون لها حكومات مختصة بشكل خاص عن المسؤوليات المحلية المتعلقة بمنطقتها الجغرافية القائمة فيها، والتي تم تأسيسها بغرضها، بحيث تحتفظ فيها على سلطاتها اللازمة ونشاطاتها بما يخدم المنطقة الجغرافية التي تديرها هذه الولاية، سواء كانت منطقة واعرة أو خصبة أو صحراوية، وهي كلها احتياجات تتطلب بالتالي قيام الحكومات الإقليمية لدولة الولايات المتحدة الليبية، وتفسخ الأسئلة التعجيزية والبلهاء التي يأتي بها المركزيين في كل مرة.

[158] يمكنكم الرجوع لأجزاء مختلفة من هذه الأوراق التي تقف حول قضية فيها الدولة تعطي تنازلات للمناطق التي تطالب بالحكم الذاتي.

**السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية الولائية**

لو نظرنا إلى الدساتير المقترحة لعدة ولايات في دولة الإتحاد، بصرف النظر عن الجانب التأكيدي في بعض العبارات، وعن عدم التوصيف في بعضها الآخر، سنجد أنّ الدوائر متعددة ومنفصلة تماماً عن بعضها وبل متمايزة الواحدة عن الأخرى، لنأخذ مقاطعة طرابلس كمثال، تم وضع دستورها على أساس أنه وصف حصراً فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية عن بعضها واستقلالها، الواحدة عن الأخرى بقدر ما يسمح ذلك تماماً في طبيعة الحكومة الحرة، أو قدر ما يتناسب مع تلك السلسلة من العلاقات، التي تربط النسيج العام لدستور المقاطعة، بحيث لا ينفصم من التوحيد والصداقة ولكن على أساس الاستقلال.

دستور طرابلس أو وثيقة قوانين طرابلس (Tripoli Laws) هي وثيقة دونّاها كوثيقة مقترحة لقوانين مقاطعة طرابلس المركزية، هذه القوانين تمزج الدوائر الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية في عدة جوانب أساسية. مجلس الشيوخ فيها هو فرع من الدائرة التشريعية، هو أيضاً ذو مهمة قضائية حال محاكمة مستحقي العقوبات والتقصير الواقع. فيما أنّ الحاكم الأعلى عن الولاية هو رأس الدائرة التنفيذية، وهو العضو الذي يرأس مجلس الشيوخ في الولاية، وإلى جانب أنّ هذا الحاكم يتمتع بصوت مساوٍ في جميع الحالات، فإنّ له صوتاً مرجحاً حال بروز إشكال تساوي الأصوات. وهذا الحاكم في هذه المقاطعة سيتم انتخابه كل عام من قبل الدائرة التشريعية، كما سيجري انتخاب مجلسه كل سنة من قبل أعضاء الدائرة نفسها، ومن فيهم. وهناك الكثير من موظفي المقاطعة، سيتم تعيينهم أيضاً من قبل الهيئة التشريعية لمقاطعة طرابلس. وفي وثيقة قوانين طرابلس سيتم تعيين أعضاء الدائرة القضائية في المقاطعة من قبل الدائرة التنفيذية فيها (وزارة العدل).

ولقد لاحظنا أنّ دستور مصراتة (Misurata Laws) يحمل احترازاً أكبر (وإن لم يكن كافياً)، وهو الوثيقة التي دونّها بعض الشباب السياسي كمقترح لتعيين وثيقة رسمية (تدخل كمقترح) للولاية. وتعلن الوثيقة أنّ الدائرة التشريعية في الولاية لن تمارس أبداً السلطات التنفيذية أو القضائية أياً منها، وإنّ السلطة التنفيذية لن تمارس السلطة التشريعية ولا القضائية أو أياً منها، وأنّ السلطة القضائية لن تزاول أعمال السلطة التشريعية والتنفيذية أو أياً منها. وهذا الإعلان يُشبه لحد ما مواد دستور طرابلس التي تعلن استقلالية الفروع الثلاث عن بعضها، كما تم شرحها أعلى الورقة. ولا تذهب هذه المواد أبعد من منع أي واحدة من الدوائر الثلاث أن تمارس سلطات الدائرة الأخرى.

وهكذا ففي صلب الدستورين نلاحظ أنه تم منع مزج السلطات، فالموظف التنفيذي يملك حقاً قليلاً في رفض قرارات الهيئة التشريعية، أمّا فمجلس الشيوخ فهو المحكمة التي تقوم بمعاقبة أعضاء الدائرة التنفيذية والقضائية.

كذلك سيتم تعيين أعضاء الدائرة القضائية في مصراتة من قبل الدائرة التشريعية (الشيوخ) (عكس طرابلس)، وهُم خاضعون للنقل لتلك السلطة بموجب تنسيب من الفرعين التشريعيين الإثنين. وأيضاً فإنّ عدداً من موظفي حكومات الولايتين سيتم تعيينهم سنوياً من قبل الدائرة التشريعية. ولما كان تعيين الموظفون بخاصة التنفيذيون منهم، هو بطبيعته وظيفة تنفيذية، فإنّ الشباب الذين اقترحوا هذه المواد قد خالفوا لحد ما المواد التي اقترحوها، فإذا قلنا أنّ الجهات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية منفصلة عن بعضها ولديها الاستقلال الخاص بها، فماذا يطلق من القول حصراً أنّ السلطة التشريعية منهما لديها الحق في تعيين القضائي، أليس هذا يضعهما تحت سلطة أحدها، إنّي لا أقول أنّ هذا التشكيل للمواد خاطئ وإنما أقترح أن تكون المواد أكثر دقة، فيمكن مثلاً القول أنّ السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تملك الاستقلالية في صنع القرارات المتعلقة بها، ولكن تحت رقابة وإشراف أعلى سلطة في الولاية ألا وهي الكونغرس، فهذا الكونغرس يملك سلطة الرقابة، ولكن لاحظوا أنه لا يملك سلطة التنفيذ في الشؤون التنفيذية، ولا سلطة القضاء في الشؤون القضائية، بل فهي من شؤون السلطتين التنفيذية والقضائية، فإنّ توضيح هذه الشؤون والكيفية التي ستتم بها أيضاً يجعلنا أمام دستور خالٍ من العيوب.

وأنا أتجاوز دستور بنغازي (Benghazi Laws) لأنه واضح وصريح، وهو يحتاج لأوراق مختلفة لأنه يحتوي بيان لمواد يمكن اللفظ حصراً بأنها مضبوطة، فتلفظ المادة الثانية أنّ القوانين التي تضر بالشعب من السلطات الثلاثة يحق للشعب فيها الاقتراع لإلغائها في مقاعد الكونغرس، وتلفظ المادة الخامسة أنّ السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية تعمل لخدمة الشعب، فيما يكفل أن تكون مستقلة ولكن تحت رقابة سلطة الشعب (يقصدون الكونغرس)، وتلفظ المادة السادسة (ملحق) أنّ السلطة التشريعية لها الحق لكونها ممثلة للشعب بمراقبة وتنسيق وترتيب شؤون السلطة التنفيذية لإدخالها حيز التنفيذ في الولاية، بما يكفل أن تبقى مستقلة في التنفيذ، وهذه الجزئية الأخيرة يقصدون بها أن تبقى السلطة التنفيذية مستقلة أثناء تنفيذها لمهامها ولكن تبقى تحت رقابة مجلس الشعب بالكونغرس.

أمّا فدستور الجبل الغربي (Jabal Gharbi Laws) فهو لا يتضمن أي مواد صريحة بهذه الجزئية، ولكنه يظل واضحاً جداً بما يتعلق بالسلطات، لأنه يمنح الموظف التنفيذي رقابة جزئية على الدائرة التشريعية؛ بل يمنح أكثر من ذلك، فيمنح إشرافاً مشابهاً عليها للدائرة القضائية؛ إذ يُجمع بين الدائرتين التنفيذية والقضائية بموجب دستورهم المقترح. وأيضاً فيشترك بعض أعضاء الهيئة التشريعية بعد قرنهم مع أعضاء من الهيئة التنفيذية في تعيين الموظفون

التنفيذيون والقضائيون على السواء. وعلى المحكمة التي تنعقد لإنزال العقوبات وإصلاح الأخطاء أن تتشكل، من فرع من الدائرة التشريعية وكبار الموظفون في الدائرة القضائية.

أمّا فدستور ولاية سبها (Sabha Laws) فقد دمج الشباب السياسي ما بين السلطات المختلفة للحكومة، أكثر من أي دستور للولايات السابقة، فالحاكم بموجبه (وهو الموظف التنفيذي الأعلى) سيعَيّن من السلطة التشريعية (الكونغرس)، وهو مستشار وخفير ووكيل للولاية بأكملها. وهو عضو في محكمة الاستئناف العليا ورئيس لها، يتمتع بحق التصويت في أحد فروع الهيئة التشريعية أيضاً. ويقوم ذاك الفرع التشريعي نفسه بوظيفة مجلس تنفيذي للحاكم، ومعه يشكل محكمة استئناف سبها، وتقوم الدائرة التشريعية بتعيين أعضاء الدائرة القضائية، ويكونون خاضعين للنقل من قبل فرع واحد من تلك الدائرة، بعد توصيته بمعاقبتهم من فرع آخر فيها.

ووفقاً لدستور ولاية الزاوية سيتم انتخاب الحاكم وهو رأس الدائرة التنفيذية في الولاية، بصورة سنوية عن طريق الاقتراع الذي ستسيطر عليه الدائرة التشريعية. وبالتعاون مع مجلس تنفيذي يعين ذلك الرئيس أعضاء الدائرة القضائية، ويشكل محكمة لمؤاخذة ومحاكمة جميع الموظفين القضائيين والتنفيذين على السواء. أمّا فأعضاء محكمة الاستئناف العليا وقضاة العدل في أوقات السلم، فيبدو أنهم خاضعون للنقل بفعل الهيئة التشريعية؛ وأما سلطة إصدار العفو، في بعض القضايا، فإنها تعود إلى الدائرة نفسها، ويغدو أعضاء المجلس التنفيذي قضاة عدل، سابقين للدعاوي الجزائية في طول الولاية وعرضها.

أمّا فولاية الجبل الأخضر (Jabal Akhdar Laws) فسينتخب الموظف التنفيذي الأعلى الذي هو الحاكم كل سنة من قبل الدائرة التشريعية، وهي نفس الفترة لقوانين معظم الولايات، ويكون الناطقان باسم الفرعين التشريعين الإثنين هما نائبي الحاكم في الدائرة التنفيذية، ويتم تعيين الحاكم مع خمسة آخرون، وهُم ممثلي دوائر طبرق ودرنة ورأس الهلال والبيضاء والمرج، ثلاثة منهم من طبرق ودرنة والمرج يؤسسون الفرعين التشريعيين لتشكيل المحكمة العليا للاستئناف؛ وينضم ممثلي رأس الهلال والبيضاء للدائرة التشريعية إلى الحاكم لتعيين القضاة الآخرين. ويبدو أنهم أخذوا التعيين على أساس جغرافي لتوزيع عملية التعيين، ويبدو أنهم لا يريدون أن يتم تعيين القضاة في الوقت نفسه، ففي هذه الولاية سيتم التعيين على أساس تعيين الموظفين الكبار أولاً، ومن ثم الصغار منهم. وأيضاً فإنه بحسب دستورهم المقترح سيتم تعيين الموظفين الكبار في الدائرة التنفيذية من قبل الدائرة التشريعية؛ التي يشكل فرع واحد منها محكمة للمعاقبة، ويجوز أن يتم نقل جميع الموظفون بتنسيب من الهيئة التشريعية لولاية الجبل الأخضر.

اللغة المستخدمة في هذه الدساتير تملك ميزة أكثر وضوحاً في هذا الخصوص: فدساتير هذه الولايات أعلنت حصراً أنه لا يجب أن تكون الدوائر التشريعية والتنفيذية والقضائية ممزوجة، بل يجب أن تكون منفصلة ومتمايزة؛ حتى لا يمارس أي واحدة منها السلطات التي تخص دائرة أخرى؛ وحتى لا يمارس أي شخص سلطات أكثر من سلطة واحدة في الوقت نفسه. وأيضاً فإننا نرى استثناءاً وحيداً بصدد الرئيس الأعلى للولاية (الحاكم)، فهو سيعين من قبل الدائرة التشريعية نفسها. كما أنّ أعضاء المجلس التنفيذي لحكام الولايات (بخاصة ولاية الجبل الأخضر) سيتم استبدالهم حسب مَشيئة الدائرة، وأنّ الوظائف العليا التنفيذية والقضائية على السواء، تقوم بملئها تلك الدائرة نفسها.

**دساتير وأعراف الولايات**

سأطرح في هذه الجزئية الدساتير لأربع ولايات عضوة في دولة الإتحاد حتى أوضح لكم أيها السادة منظور الشباب السياسي في هذه الولايات، وهُم شباب قاموا بتدوين وثيقة القانون المحلي (State Laws) بينهم وأرسلوها لنا كقانون مقترح حتى يُدرج في هذه الأوراق حتى نستوعب منظور كل مواطن ليبي في هذه الولايات، وكما تلاحظون فإنها محكومة بالتمايز ما بين الدوائر التنفيذية والتشريعية والقضائية. وأنا لا أعتبر نفسي مدافعاً عن دستورنا (وثيقة طرابلس) أو منحاز له، ولكن فإنّ هؤلاء الشباب قاموا فعلاً بمهمة أكثر من متميزة وجزلة لضمان أنّ المبادئ التي تكوّن حكومات ولاياتهم في المستقبل ستكون مدافعة عن الترتيبات الشعبية بما يكفل الفضّ بعلامات التسرع والعجلة التي يمكن للأشخاص فيها إذا ما كان لهم سلطات واسعة في الولاية لأنْ يقوموا بممارستها للضرر بالولاية. وهي كلها مبادئ تُسيئ لاحتمالية الفساد على أساس عدم الخبرة، من جراء خلط السلطات الثلاث، بل حتى تجميع السلطات المختلفة الأخرى في أي جسم سياسي. والواقع أنّ هؤلاء السادة خالفوا التوقعات فعلاً، بأنهم قاموا بتدوين قانون مبني على الفعالية والإدامة، ومتصل بالدستور الجديد ومبادئه، وهي وكما ترون مبنية على أساس التنسيق والترتيب بما يخدم سكان هذه الولايات.

أولاً، قانون الزاوية: المؤلفون لوثيقة قانون الزاوية هذه هم: محمد تزيري، محمد عامر، عاشور عبد الكافي، عبد الحق م. م.، دُونت هذه النسخة من قانون مقاطعة الزاوية بمدينة زوارة وصبراتة. وهي متوفرة بشكل عام لدى أعضاء مجموعة الولايات المتحدة الليبية المستقلة ويمكن للسادة الكرام طلبها من الجهات المدرجة لاحقاً. كما نود الإشارة إلى أنه قد تم تنقيحها، مع التعديلات التي أُضيفت في تاريخ (16) أبريل من سنة (2024).

أمّا بعد، فالديباجة: نحن، أهالي ولاية الزاوية، أمام الله والناس جميعاً، نستعين بهذه الوثيقة كالقانون المسير لنا ولأهالينا، ونرسم هذه الوثيقة ونضعها تكاتفاً مع الولايات المتحدة الليبية دولتنا ودولة الإتحاد.

## المادة (1)

### الفقرة (1) إعلان الحقوق

يولد جميع الناس أحرارًا ومستقلين على قدم المساواة، ولهم حقوق متساوية متأصلة وغير قابلة للتصرف، من بينها حقوق التمتع بالحياة والحرية والدفاع عنها، واكتساب الممتلكات والسمعة وامتلاكها وحمايتها، والسعي وراء سعادتهم الخاصة.

### الفقرة (2) السلطات السياسية

كل سلطة في الولاية متأصلة في الشعب، وكل الحكومات تؤسس من أجل سلامته وسعادته. ومن أجل تحقيق هذه الغايات، لديهم في جميع الأوقات حق غير قابل للتصرف في تغيير أو إصلاح أو إلغاء حكومتهم بالطريقة التي يعتقدون أنها مناسبة.

### الفقرة (3) الشؤون الدينية

لجميع البشر حق طبيعي وغير قابل للإلغاء في عبادة الله القدير وفقًا لما تمليه عليهم ضمائرهم؛ لا يجوز إجبار أي شخص على حضور أو إقامة أو دعم أي مكان للعبادة ضد موافقته؛ ولا يمكن لأي سلطة بشرية، بأي حال من الأحوال، السيطرة على حقوق الضمير أو التدخل فيه، ولا يجوز أبدًا منح أي أفضلية بموجب القانون لأي مؤسسات دينية أو طرق للعبادة.

### الفقرة (4) الأخلاق

احتراماً للفقرة (3) السابقة (الحرية الدينية) لا يجوز تبرير أعمال الفجور والفحشاء أو تبرير الممارسات غير الأخلاقية التي لا تتفق مع الإسلام دين الأمّة.

## المادة (2)

### الفقرة (1) الانتخابات

يجب أن تكون الانتخابات حرة ومتساوية، ولا يجوز لأية سلطة، مدنية أو عسكرية، أن تتدخل في أي وقت لمنع الممارسة الحرة لحق الاقتراع.

### الفقرة (2) حق التجمع

للمواطنين الحق في التجمع بطريقة سلمية من أجل مصلحتهم العامة، وتقديم طلبات إلى أولئك الذين يتمتعون بسلطات الحكومة للانتصاف من المظالم أو غيرها من الأغراض المناسبة، عن طريق تقديم التماس أو مخاطبة أو احتجاج.

### المادة (3) حرية الصحافة والتعبير؛ التشهير

أ. تكون المطبعة مجانية لكل شخص يتولى فحص إجراءات الكونغرس أو أي فرع من فروع الحكومة، ولا يجوز وضع أي قانون بأي شكل كان يقيد هذا الحق.

ب. حرية تبادل الأفكار والآراء هي أحد حقوق الإنسان التي لا تقدر بثمن، ويحق لكل مواطن أن يتحدث ويكتب ويطبع بحرية في أي موضوع، ويكون مسؤولاً عن إساءة استخدام هذه الحرية.

ت. لا يجوز الإدانة في أي ملاحقة قضائية لنشر أوراق تتعلق بالسلوك الرسمي لضباط أو رجال في مناصب عامة، أو بأي مسألة أخرى مناسبة للتحقيق أو المعلومات العامة، حيث لم يتم نشر هذه الأوراق عن قصد أو إهمال.

ث. في جميع لوائح الاتهام بالتشهير، يكون لهيئة المحلفين الحق في تحديد القانون والوقائع، تحت إشراف المحكمة، كما هو الحال في الحالات الأخرى.

### المادة (4) حجز السلطات لدى الناس

أ. للحماية من تجاوزات السلطات العليا التي فوضناها، نعلن أنّ كل نص منصوص في هذه المواد مستثنى من السلطات العامة للحكومة وسيظل غير قابل للانتهاك إلى الأبد.

ب. لا يجوز للكونغرس أو أي قسم سياسي تابع له حرمان أي شخص من التمتع بأي حق مدني، أو التمييز ضد أي شخص في ممارسة أي حق مدني.

**المادة (5) الشؤون العسكرية**

أ. لا يجوز التشكيك في حق المواطنين في حمل السلاح دفاعاً عن أنفسهم وعن الدولة.

ب. يجوز للمواطنين الانضمام للأفواج المسلحة، وفقاً للقانون.

ت. الجيش منفصل عن الأفواج وهو وحدة دائمة.

ث. المؤسسة العسكرية تحت سيطرة السلطة المدنية.

ج. لا يجوز الاحتفاظ بأي جيش دائم، في وقت السلم، دون موافقة الكونغرس، ويجب أن يكون الجيش في جميع الأحوال وفي جميع الأوقات خاضعًا تمامًا للسلطة المدنية.

ح. لا يجوز لأي جندي في زمن السلم أن يقيم في أي منزل دون موافقة المالك، ولا في زمن الحرب إلاّ بالطريقة التي يبينها القانون.

**المادة (6) الألقاب والمناصب**

لا يجوز للكونغرس أن يمنح أي لقب نبالة أو تمييز وراثي، ولا أن ينشئ أي منصب يكون التعيين فيه لفترة أطول من فترة حسن السلوك.

**المادة (7) الثروات الطبيعية والأموال العامة**

أ. للشعب الحق في الهواء النظيف، والمياه النقية، والحفاظ على القيم الطبيعية والمناظر الطبيعية والتاريخية والجمالية للبيئة.

ب. إنّ الموارد الطبيعية العامة في مقاطعة الزاوية هي ملكية مشتركة لجميع الناس، بما في ذلك الأجيال القادمة. بصفتها وصيًا على هذه الموارد، يجب على الكونغرس أن يحافظ عليها ويبقي عليها لصالح جميع أفراد الشعب.

## المادة (8)

### الفقرة (1) المحاكمة أمام هيئة محلفين

تكون المحاكمة أمام هيئة محلفين كما كانت من قبل، ويظل الحق فيها مصونًا. ومع ذلك، يجوز للكونغرس أن ينص، بموجب القانون، على جواز إصدار الحكم من قبل ما لا يقل عن خمسة أسداس هيئة المحلفين في أي قضية مدنية. علاوة على ذلك، في القضايا الجنائية، يكون للكونغرس نفس الحق في المحاكمة أمام هيئة محلفين مثل المتهم.

### الفقرة (2) الأمن من عمليات التفتيش والمصادرة

يجب أن يكون الناس آمنين على أشخاصهم ومنازلهم وأوراقهم وممتلكاتهم من عمليات التفتيش والمصادرة غير المعقولة، ولا يجوز إصدار أي أمر بتفتيش أي مكان أو الاستيلاء على أي شخص أو أشياء دون وصفها بأقرب ما يمكن، أو دون سبب محتمل، مدعماً بالقسم أو الإقرار الذي وقع عليه المخاطب.

### الفقرة (3) حقوق المتهم في الدعاوى الجنائية

أ. في جميع الدعاوى الجنائية للمتهم الحق في الاستماع إليه بنفسه ولمحاميه، والمطالبة بطبيعة وسبب التهمة الموجهة إليه، ومواجهة الشهود ضده، والحصول على إجراءات إلزامية للحصول على شهود لصالحه، وفي الملاحقات القضائية عن طريق لائحة اتهام أو معلومات، محاكمة علنية سريعة تجريها هيئة محلفين محايدة من المنطقة المجاورة؛ ولا يمكن إجباره على الإدلاء بشهادة ضد نفسه، ولا يمكن حرمانه من حياته أو حريته أو ممتلكاته، إلاّ بحكم أقرانه أو دستور الولايات المتحدة الليبية.

ب. يجوز السماح باستخدام الاعتراف الطوعي المكبوت أو الاعتراف الطوعي للتشكيك في مصداقية الشخص، ولا يجوز تفسيره على أنه إجبار الشخص على الإدلاء بشهادة ضد نفسه.

### الفقرة (4) بدء الإجراءات الجنائية؛ الخطر الجنائي؛ حق الامتلاك

أ. باستثناء ما هو منصوص عليه فيما بعد، لا يجوز محاكمة أي شخص جنائيًا عن طريق المعلومات، بسبب أي جريمة يعاقب عليها القانون، إلاّ في الحالات التي تنشأ في القوات البرية أو البحرية، أو في الأفواج، عندما يكون في الخدمة الفعلية، في وقت الحرب أو الخطر العام، أو بإذن من المحكمة بسبب الظلم أو جنحة الوظيفة.

ب. يجوز لكل محكمة من محاكم الدفوع العامة العديدة، بموافقة المحكمة العليا، أن تنص على بدء الإجراءات الجنائية فيها من خلال المعلومات المقدمة بالطريقة المنصوص عليها في القانون.

ت. لا يجوز تعريض حياة أي شخص أو عضويته للخطر مرتين بسبب نفس الجريمة.

ث. لا يجوز الاستيلاء على الملكية الخاصة أو استغلالها للاستخدام العام، دون سلطة القانون ودون تقديم تعويض عادل أو تأمينه أولاً.

**الفقرة (5) المحاكم مفتوحة**

أ. يجب أن تكون جميع المحاكم مفتوحة؛ ولكل إنسان ضرر لحق به في أراضيه أو ممتلكاته أو شخصه أو سمعته، يجب أن يحصل على تعويض من خلال القانون الواجب، ويتم تطبيق الحق والعدالة دون بيع أو إنكار أو تأخير.

ب. يجوز رفع الدعاوى القضائية ضد الكونغرس بهذه الطريقة، في المحاكم وفي الحالات التي يحددها الكونغرس بموجب القانون.

**الفقرة (6) سلطة تعليق القوانين**

لا يجوز ممارسة سلطة تعليق القوانين إلاّ بقرار من الكونغرس أو بسلطته.

**الفقرة (7) الكفالة والغرامة والعقوبات**

لا يجوز فرض كفالة مفرِطة، أو فرض غرامات مفرِطة، أو فرض عقوبات قاسية.

**الفقرة (8) السجناء الذين يمكن الإفراج عنهم بكفالة؛ استصدار مذكرة جلب**

أ. يجب أن يكون جميع السجناء قابلين للكفالة بضمانات كافية، ما لم تكن الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام أو الجرائم التي تكون العقوبة القصوى لها هي السجن مدى الحياة أو ما لم يكن هناك شرط أو مجموعة من الشروط غير السجن تضمن بشكل معقول سلامة أي شخص والمجتمع عند وجود الدليل.

ب. لا يجوز تعليق امتياز أمر المثول أمام القضاء، ما لم تتطلب السلامة العامة ذلك في حالة التمرد أو الغزو.

**الفقرة (9) المحاكم الجنائية الخاصة**

لا يجوز لأي لجنة أن تصدر إنشاء محاكم جنائية خاصة مؤقتة لمحاكمة أفراد معينين أو فئات معينة من القضايا.

**الفقرة (10) المدينون المعسرون**

لا يجوز الاستمرار في حبس شخص المدين، الذي لا توجد قرينة قوية على غشه، بعد تسليم تركته لمصلحة دائنيه على الوجه الذي يبينه القانون.

**الفقرة (11) القوانين بأثر رجعي**

لا يجوز إقرار أي قانون بأثر رجعي، أو أي قانون يُضعف الالتزام بالعقود، أو يجعل أي منح امتيازات أو حصانات خاصة غير قابل للإلغاء.

**الفقرة (12) الحصانة**

لا يجوز اتهام أي شخص بالخيانة أو الجناية من قبل الكونغرس.

**الفقرة (13) الخيانة العظمى**

لا يجوز للكونغرس الثأر من مرتكب جرم الخيانة العظمى أو أن يُفسد أو يُشوه صورة عائلته، ولا يجوز للكونغرس، إلاّ أثناء حياة الجاني، مصادرة ممتلكاته وممتلكات عائلته ومحاسبته إلاّ بناءاً على القواعد الموضوعة في دستور الولايات المتحدة الليبية.

ثانياً، قانون مصراتة: المؤلفون لوثيقة قانون مصراتة هذه هم: محمد المصراتي، أسامة بوشعالة، سليم الحداد، جمال بعيو، دونت هذه النسخة من قانون ولاية مصراتة بمدينة مصراتة.

أمّا بعد، فالديباجة: إنّ الهدف الأساسي من أي مؤسسة حكومية هو ضمان حقوق الشعب، وحرمتها، وتزويد الأفراد الذين يتألفون منها بقوة التمتع بحقوقهم الطبيعية في أمان وهدوء، وتوفير بركات الحياة. وإذا لم يتم الحصول على هذه الأهداف أو كفالتها، فمن حق الشعب تغيير الحكومة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لسلامتهم وازدهارهم وسعادتهم. لذلك، نحن، أهالي وعائلات وقبائل مصراتة، نعترف، بقلوب ممتنة، بعهدة الولايات المتحدة الليبية، في منحنا، في سياق عنايتها، فرصة، بشكل متعمد وسلمي، دون احتيال أو عنف أو مفاجأة، الدخول في ميثاق أصلي وصريح ومهيب مع بعضنا البعض؛ وتشكيل عرف جديد للحكومة المدنية لنا وللأجيال القادمة؛ إنّ الله هو الموفق، والولايات المتحدة الليبية هي الهدف، وولاية مصراتة هي الغاية، وهذا العرف هو المنظم والمسير.

## المادة (1)

جميع الناس في ولاية مصراتة أحرار ومتساوون، ولهم بعض الحقوق الطبيعية والأساسية وغير القابلة للتصرف، ومن بينها حق التمتع بحياتهم وحرياتهم والدفاع عنها؛ اكتساب الممتلكات وامتلاكها وحمايتها؛ السعي للحصول على سلامتهم وسعادتهم والحصول عليها.

## المادة (2)

### الفقرة (1) الدين

إنّ الله هو الخالق العظيم والأسمى، ولم يقل لنا أن نؤذي أي شخص، أو التحرش به، أو تقييده، في شخصه أو حريته أو ممتلكاته، بل فإنّ الضمير هو من حرية الإنسان ومحاسبه عليه هو الله وحده؛ ولكن شريطة ألاّ يزعج السلام العام، أو يعوق الآخرين في عبادتهم أو شؤونهم، وألا ينافي الآداب والأخلاق العامة.

### الفقرة (2) أحكام إضافية بخصوص الدين

أ. احتراماً لدستور الولايات المتحدة الليبية، وضماناً لسعادة الشعب والنظام الجيد والحفاظ على الحكومة المدنية، يُمنع استخدام الدين سياسياً في الولاية بأي شكل كان، بل تكون الأخلاق وحدها على أساس التقوى والدين والأخلاق العامة؛ وبما أنّ الدين يجوز استخدامه على نطاق واسع في الأخلاق، فلا يصح استخدامه سياسياً أو عن طريق مؤسسة مؤتمنة لعبادة الله سياسياً أو استغلالها لذلك الغرض؛ ويجب على الكونغرس، أن يلغي تأسيس الجمعيات والمؤسسات والهيئات الدينية من أموال الدولة، أو ما غرضه توفير الترتيبات أو المناسبات على حساب الدولة، بل يجب أن تكون على نفقتهم الخاصة، وهذه الترتيبات تشمل دعم وصيانة المساجد والديار بمجملها، في جميع الحالات التي لا يجوز فيها تقديم هذا التدبير طوعًا، باستثناء المساجد العامة التي تبنيها الولايات المتحدة الليبية أو الولاية لغرض من الأغراض.

ب. لا يجوز للكونغرس أن يحضر إجبارياً المناسبات الدينية سواء كانت أعياد أو مناسبات، لأي غرض منه؛ ولا يجوز للمرضى منهم حضور هذه المناسبات ويجب عليهم الاحتفاظ بالضمير الحي والمريح للعلاج؛ ولا يجوز فرض حضور هذه المناسبات شعبياً لأعضاء الكونغرس من الغرفتين بأي شكل كان.

ت. يجوز للشعب طلب حضور أعضاء الكونغرس للمناسبات الدينية شريطة أن تكون بناءاً على دعوى لا تشترط طلب دعم الجهات المنظمة لهذه المناسبات أو لغرض طلب التعاقد معهم أو إعالتهم بأي شكل كان.

**المادة (3)**

يتمتع أهالي وسكان ولاية مصراتة بالحق الوحيد والحصري في حكم أنفسهم، كولاية حرة ومستقلة؛ ويمارسون، وإلى الأبد فيما بعد، ويمارسون ويتمتعون بكل سلطة وولاية قضائية وحق لم يتم، أو لا يجوز فيما بعد، تفويضهم صراحةً إلى الولايات المتحدة الليبية في الكونغرس المنعقد.

**المادة (4)**

جميع السلطات الموجودة هي من ولأهالي وسكان ولاية مصراتة، ومشتقة منهم، فإنّ العديد من القضاة وموظفي الحكومة، المخولين بالسلطة، سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو قضائية، هم بدائلهم ووكلاءهم، ويكونون مسؤولون أمامهم في جميع الأوقات.

**المادة (5)**

لا يملك أي شخص، أو شركة، أو جمعية، أي حق آخر للحصول على مزايا، أو امتيازات خاصة وحصرية، تختلف عن تلك التي يتمتع بها المجتمع، أكثر مما ينشأ من مقابل الخدمات المقدمة للجمهور؛ وبما أنّ هذا اللقب بطبيعته ليس وراثيًا ولا ينتقل إلى الأطفال أو الأحفاد أو أقارب الدم، فإنّ فكرة أن يولد رجل قاضيًا أو مشرعًا أو داعياً هي فكرة سخيفة وغير طبيعية.

**المادة (6)**

يتم تأسيس الحكومة من أجل الصالح العام؛ من أجل حماية الشعب وسلامته وازدهاره وسعادته؛ وليس من أجل الربح أو الشرف أو المصلحة الخاصة لأي رجل أو امرأة أو عائلة أو فئة من الناس: لذلك فإنّ الشعب وحده له حق غير قابل للجدل وغير قابل للتصرف وغير قابل للنقض في تأسيس الحكومة؛ وإصلاحها أو تغيير بعضها أو تغييرها بالكامل، عندما تتطلب حمايتهم وسلامتهم وازدهارهم وسعادتهم ذلك.

**المادة (7)**

من أجل منع أولئك الذين يتمتعون بالسلطة من أن يصبحوا مضطهدين، يحق للناس، في الفترات وبالطريقة التي يحددونها بموجب نظام حكومتهم، أن يجعلوا موظفيهم العموميين يعودون إلى الحياة الخاصة؛ وملء المناصب الشاغرة بانتخابات وتعيينات معينة ومنتظمة.

**المادة (8)**

يجب أن تكون جميع الانتخابات حرة؛ وجميع سكان هذه الولاية، الذين يتمتعون بالمؤهلات التي يحددونها بموجب نظام حكومتهم، لديهم حق متساو في انتخاب المسؤولين، والترشح للمناصب العامة.

**المادة (9)**

أ. لكل فرد في المجتمع الحق في أن يحميه المجتمع في التمتع بحياته وحريته وممتلكاته، وفقاً للقوانين المعمول بها. وعليه، فهو ملزم بالمساهمة بحصته في نفقات هذه الحماية؛ تقديم خدمات شخصية، أو ما يعادلها، عند الضرورة: ولكن لا يجوز، بعدالة، أخذ أي جزء من ملكية أي فرد منه، أو استخدامه في الاستخدامات العامة، دون موافقته الشخصية، أو موافقة الهيئة التمثيلية للدولة.

ب. لا يمكن السيطرة على أهالي وسكان ولاية مصراتة من خلال أي قوانين أخرى غير تلك التي وافقت عليها الهيئة التمثيلية الدستورية، وفقط كلما اقتضت الضرورات العامة.

**المادة (10)**

يجب على كل فرد من أفراد ولاية مصراتة أن يجد علاجًا معينًا، من خلال اللجوء إلى القوانين، لجميع الأضرار أو الأخطاء التي قد يتلقاها في شخصه أو ممتلكاته أو شخصيته. وينبغي له أن ينال الحق والعدالة بحرية، ودون أن يكون مجبراً على شرائها؛ تماماً، ودون أي إنكار؛ على وجه السرعة، ودون تأخير؛ بما يتوافق مع القوانين.

**المادة (11)**

أ. لا يجوز مساءلة أي شخص عن أي جرائم أو مخالفة، حتى يتم وصفها له بشكل كامل وواضح وجوهري ورسمي؛ أو يضطر إلى اتهام نفسه أو تقديم أدلة ضده. ولكل شخص الحق في تقديم جميع الأدلة التي قد تكون في صالحه؛ لمقابلة شهود الإثبات وجهاً لوجه، والاستماع إلى دفاعه بالكامل بنفسه أو بمجلسه عند انتخابه. ولا يجوز القبض على أي شخص أو سجنه أو نهبه أو حرمانه من ممتلكاته أو حصاناته أو امتيازاته، أو إخراجه من حماية القانون، أو نفيه، أو حرمانه من حياته أو حريته أو ممتلكاته، إلاّ بحكم من صاحبه. أقرانهم، أو قانون الأرض.

ب. لا يجوز للكونغرس أن يضع أي قانون يعرّض أي شخص لعقوبة الإعدام أو عقوبة سيئة السمعة، باستثناء أعضاء الجيش والبحرية، دون محاكمة أمام هيئة محلفين.

**المادة (13)**

لكل فرد الحق في أن يكون آمنًا من جميع عمليات التفتيش والمصادرة غير المعقولة لشخصه ومنازله وأوراقه وجميع ممتلكاته. وبالتالي فإنّ جميع الضمانات تتعارض مع هذا الحق، إذا لم يكن سببها أو أساسها مؤيدًا مسبقًا بالقسم أو الإقرار، وإذا كان الأمر الوارد في الأمر الصادر إلى موظف مدني، بإجراء تفتيش في الأماكن المشتبه فيها، أو إلقاء القبض على واحد أو أكثر من الأشخاص المشتبه بهم، أو الاستيلاء على ممتلكاتهم، غير مصحوب بتسمية خاصة للأشخاص أو الأشياء التي سيتم تفتيشها، يتم القبض عليهم. أو الحجز: ولا يجوز إصدار أمر إلاّ في الحالات وبالإجراءات التي يحددها القانون.

**المادة (15)**

للشعب الحق في الاحتفاظ بالأسلحة وحملها من أجل الدفاع المشترك. وبما أنّ الجيوش تشكل خطراً على الحرية في وقت السلم، فلا ينبغي الحفاظ عليها دون موافقة الكونغرس؛ ويجب أن تظل القوة العسكرية دائمًا خاضعة تمامًا للسلطة المدنية، وتحكمها.

**المادة (20)**

إنّ العودة المتكررة إلى المبادئ الأساسية للدستور، والالتزام المستمر بمبادئ التقوى والعدالة والاعتدال والصناعة والاقتصاد، ضرورية للغاية للحفاظ على مزايا الحرية، والحفاظ على حكومة حرة. وبالتالي، يجب على الشعب أن يولي اهتمامًا خاصًا لجميع هذه المبادئ، في اختيار مسؤوليه وممثليه: ولهم الحق في أن يطلبوا من مشرعيهم وقضاتهم، مراعاة دقيقة ومستمرة لها، في تشكيل وتنفيذ القوانين اللازمة للإدارة الجيدة للكونغرس.

**المادة (23)**

للشعب الحق في الاجتماع بطريقة منظمة وسلمية للتشاور بشأن الصالح العام؛ إعطاء التعليمات لممثليهم، ومطالبة الكونغرس، عن طريق الخطابات أو الالتماسات أو الاعتراضات، بتصحيح الأخطاء التي ارتكبوها، والمظالم التي يُعانون منها.

**المادة (24)**

إنّ حرية المداولة والكلام والمناقشة، في أي من مجلسي الكونغرس، ضرورية جدًا لحقوق الشعب، بحيث لا يمكن أن تكون أساسًا لأي اتهام أو مقاضاة، أو إجراء أو شكوى، في أي محكمة أو مكان آخر على الإطلاق.

**المادة (25)**

ينبغي على الكونغرس أن يجتمع في كثير من الأحيان لمعالجة المظالم، ولتصحيح القوانين وتعزيزها وتأكيدها، ولسن قوانين جديدة، كما قد يتطلب الصالح العام.

**المادة (30)**

لا ينبغي لأي شخص، بأي حال من الأحوال، أو في أي وقت، إعلان أنه مذنب بارتكاب جريمة خيانة أو جناية من قبل الكونغرس.

**المادة (32)**

في وقت السلم، لا يجوز إيواء أي جندي في أي منزل دون موافقة المالك؛ وفي وقت الحرب، لا ينبغي أن يتم إنشاء هذه الجهات إلاّ من قبل القاضي المدني، بالطريقة التي يرسمها الكونغرس.

**المادة (33)**

لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يخضع أي شخص للقانون العسكري، أو لأي عقوبات أو آلام، بموجب هذا القانون، باستثناء العاملين في الجيش أو البحرية، وباستثناء الأفواج العاملة في الخدمة الفعلية، ولكن بموجب سلطة الكونغرس.

**المادة (34)**

حاكم ولاية مصراتة هو القائد الأعلى على الأفواج المسلحة، وجميع القوات العسكرية التابعة للولاية، بحرًا وبرًا، ويكون له السلطة الكاملة بنفسه، أو بواسطة أي قائد أو أي ضابط أو ضباط آخرون، من وقت لآخر، لتدريب وإرشاد وتمرين وإدارة الأفواج والبحرية؛ ومن أجل الدفاع الخاص عن الكونغرس وسلامته، أن يتجمع سكانه في صفوف عسكرية، ويضعهم في وضع حربي، ويقودهم، ويوجههم ويصدهم ويقاومهم ويطردهم ويطاردهم، عن طريق قوة السلاح، سواء بحرًا أو براً، داخل حدود ولاية مصراتة، وأيضًا القتل والذبح والتدمير، إذا لزم الأمر، وقهر المشاريع والوسائل بجميع الطرق المناسبة، لكل شخص وأشخاص، في أي وقت فيما بعد، وبطريقة عدائية، يحاولون أو يشرعون في تدمير أو غزو أو الإضرار أو إزعاج الكونغرس؛ واستخدام وممارسة الأفواج في الخدمة الفعلية، والأحكام العرفية، في وقت الحرب أو الغزو، وكذلك في وقت التمرد، الذي يعلن الكونغرس عن وجوده، حسبما تقتضيه المناسبة بالضرورة; وأخذ ومفاجأة بكل الطرق والوسائل أي شخص أو أشخاص

بسفنهم وأسلحتهم وذخائرهم وبضائعهم الأخرى، إذا قاموا بطريقة عدائية بغزو أو محاولة الغزو أو الاجتياح أو الإزعاج للولايات المتحدة الليبية وولاية مصراتة؛ وأن يُعهد إلى الحاكم بكل هذه السلطات وغيرها، المتعلقة بمناصب النقيب العام والقائد العام والأدميرال، بحيث تتم ممارستها بشكل متوافق مع قواعد وأنظمة دستور الولايات المتحدة الليبية، وقوانين البلاد، ولا خلاف عليها أبداً.

**المادة (35)**

أ. يتم انتخاب قادة الأفواج ومرؤوسيها من خلال الأصوات المكتوبة للمؤسسة الوطنية للتجنيد وقائمة التسجيلات فيها، الذين يبلغون من العمر واحدًا وعشرين عامًا فما فوق: يتم انتخاب الضباط الميدانيين للأفواج من خلال الأصوات المكتوبة من النقباء ومرؤوسي أفواجهم: يتم انتخاب العميد بالطريقة نفسها، من قبل الضباط الميدانيين في ألويتهم المعنية: ويتم تكليف هؤلاء الضباط، المنتخبين على هذا النحو، من قبل الحاكم، الذي يحدد رتبهم.

ب. يحدد الكونغرس، من خلال القوانين المعمول بها، وقت وطريقة دعوة المجندين وتنظيم تجنيدهم وتزويد الحاكم بخطة التجنيد.

ت. يتم تعيين الجنرالات من قبل مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ولكل منهما سلبي على الآخر؛ ويكون بتكليف من الحاكم.

ث. إذا أهمل ناخبو العميد أو الضباط الميدانيين أو النقباء أو مرؤوسيهم أو رفضوا إجراء مثل هذه الانتخابات، بعد إخطارهم على النحو الواجب، وفقًا للقوانين في الوقت الحالي، فيجب على الحاكم، بناءًا على مشورة المجلس، تعيين الأشخاص المناسبين لشغل مثل هذه المكاتب.

ج. لا يجوز عزل أي ضابط مكلف بقيادة الفوج من منصبه، إلاّ عن طريق مخاطبة الحاكم من كلا المجلسين، أو عن طريق محاكمة عادلة في محكمة عسكرية وفقًا لقوانين الكونغرس.

ح. يعين قادة الأفواج مساعديهم وأمراء التموين؛ العميد لواءهم الرائد. واللواء مساعديهم. ويعين الحاكم القائد العام.

خ. يعين الحاكم، بناءً على مشورة المجلس، جميع ضباط الجيش الوطني عن ولاية مصراتة، الذين تنص الولايات المتحدة الليبية على أن يعينهم هذا الكونغرس، وكذلك جميع جنود وضباط وجنرالات الجيش الوطني عن الولاية للقوات المسلحة الوطنية.

د. تعتبر تقسيمات الأفواج إلى ألوية وأفواج وسرايا، والتي تتم وفقًا لقوانين الكونغرس المعمول بها، بمثابة الأقسام المناسبة لأفواج الكونغرس هذه، إلى أن يتم تغييرها بموجب قانون مستقبلي ما.

ثالثاً، قانون الجبل الأخضر: المؤلفون لوثيقة قانون الجبل الأخضر هذه هم: عبد الله بشيبة، عصام الوحيشي، دونت هذه النسخة من قانون ولاية الجبل الأخضر بمدينة طبرق.

أمّا بعد، فالديباجة: نحن، أهالي وعائلات ولاية الجبل الأخضر، نشكر الله عز وجل على نعمة الولايات المتحدة الليبية التي سمح لنا فيها بتأسيس هذه الولاية، ونتطلع إليه ليبارك مساعينا لتأمينها لنا وللأجيال القادمة، وهو الشهيد علينا في هذا الدستور ككفيل ثابت مثبت لحقوقنا وحرياتنا.

**المادة (1)**

أ. جميع الناس بفطرتهم أحرار ومستقلون، ولهم حقوق معينة طبيعية وغير قابلة للتصرف، ومن بينها حقوق التمتع بالحياة والدفاع عنها.

ب. الحرية في الحصول على الممتلكات وامتلاكها وحمايتها، والسعي للحصول على السلامة والسعادة من حق الإنسان.

ت. كل السلطة السياسية متأصلة في الشعب.

ث. يتم إنشاء الحكومة لحماية الشعب وأمنه ومصلحته، وله الحق في تغييرها أو إصلاحها في جميع الأوقات، عندما يتطلب الصالح العام ذلك.

**المادة (2)**

أ. لا يجوز حرمان أي شخص من الامتياز الذي لا يقدر بثمن وهو عبادة الله تعالى بطريقة تتوافق مع ما يمليه عليه ضميره، ولا يجبر تحت أي ذريعة على حضور أي مكان للعبادة يتعارض مع إيمانه وحكمه، ولا يجوز إلزام أي شخص بدفع العشور أو الضرائب أو غيرها من الرسوم لبناء أو إصلاح أي مسجد أو مكان أو أماكن عبادة، أو لصيانة أي وزير أو وزارة، خلافا لما يعتقد أنه صحيح أو لديه تشارك عمداً وطوعاً في الأداء.

ب. لا يجوز تفضيل طائفة على أخرى، ولا يشترط أي اختبار ديني أو عنصري كمؤهل لأي منصب أو ثقة عامة.

ت. صوناً للنص المقدس في دستور الولايات المتحدة الليبية، تحظر الجماعات الدينية السياسية التي تؤسس بغرض التغيير السياسي أو التلاعب بأفكار المواطن سياسياً؛ ويحظر مس المنظومة التعليمية من قبل هذه الجهات أو المنظمات، فتبقى تحت إدارة المؤسسات الأكاديمية العالمية والعربية؛ ويجرم استخدام الدين للتكفير أو قذف أعراض الناس أو تشهيرهم بذلك الغرض.

**المادة (3)**

لا يجوز حرمان أي شخص من التمتع بأي حق مدني أو عسكري، ولا يجوز التميز ضده في ممارسة أي حق مدني أو عسكري، ولا يجوز فصله من الأفواج المسلحة أو من المدارس العامة، بسبب المبادئ الدينية أو العرق أو اللون أو النسب أو الأصل الوطني.

**المادة (4)**

أ. يجوز لكل شخص أن يتكلم ويكتب وينشر مشاعره بحرية في جميع المواضيع، ويكون مسؤولاً عن إساءة استخدام هذا الحق.

ب. لا يجوز إصدار أي قانون يقيد أو يحد من حرية التعبير أو الصحافة.

**المادة (5)**

أ. فيما يتعلق بالملاحقات القضائية أو لوائح الاتهام بتهمة التشهير، يجوز تقديم الحقيقة كدليل إلى هيئة المحلفين؛ وإذا ظهر لهيئة المحلفين أنّ الأمر المتهم بالتشهير صحيح، وتم نشره بدوافع جيدة ولأغراض مبررة، تتم تبرئة الطرف؛ ويكون لهيئة المحلفين الحق في تحديد القانون والواقعة.

ب. لا يجوز انتهاك حق الناس في أن يكونوا آمنين على أشخاصهم ومنازلهم وأوراقهم وممتلكاتهم، ضد عمليات التفتيش والمصادرة غير المعقولة؛ ولا يجوز إصدار أي أمر إلاّ بناءًا على سبب مقنع، مدعماً بإقرار القسم، مع وصف المكان المطلوب تفتيشه والأوراق والأشياء المراد مصادرتها على وجه الخصوص.

ت. لا يجوز مساءلة أي شخص عن جريمة جنائية، إلاّ بناءًا على تقديم أو توجيه اتهام إلى هيئة محلفين كبرى، باستثناء حالات الاتهام، أو في القضايا التي تتم محاكمتها دون توجيه اتهام، أو التي تنشأ في الجيش أو البحرية أو في الأفواج، عندما يكونون في الخدمة الفعلية في زمن الحرب أو الخطر العام.

ث. يظل حق المحاكمة أمام هيئة محلفين غير قابل للانتهاك؛ لكن يجوز للكونغرس أن يأذن بمحاكمة القضايا المدنية من قبل هيئة محلفين مكونة من ستة أشخاص عندما لا تتجاوز قيمة النزاع نسبة مئوية يحددها القانون.

ج. يجوز للكونغرس أن ينص على أنه يجوز إصدار الحكم في أي قضية مدنية من قبل ما لا يقل عن خمسة أسداس هيئة المحلفين.

ح. يجوز للكونغرس أن يأذن بمحاكمة قضية العجز العقلي دون وجود هيئة محلفين.

خ. في جميع المحاكمات الجنائية، يكون للمتهم الحق في محاكمة سريعة وعلنية أمام هيئة محلفين محايدة، أن يكون على علم بطبيعة وسبب الاتهام؛ ومواجهة الشهود ضده؛ وأن يكون لديه عملية إلزامية للحصول على شهود لصالحه؛ والحصول على مساعدة محامٍ في الدفاع عنه.

د. لا يجوز محاكمة أي شخص عن نفس الجريمة بعد تبرئته. يجب أن يُدفع ضمانات كافية لجميع الأشخاص، قبل الإدانة، باستثناء الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام عندما يكون الدليل واضحًا أو يكون الافتراض قويًا.

ذ. لا يجوز فرض كفالة مفرطة، ولا يجوز فرض غرامات باهظة، ولا يجوز فرض عقوبات قاسية وغير عادية.

ر. لا يجوز حبس أي شخص بسبب الدَيْن في أية دعوى، أو بناءاً على أي حكم نشأ في العقد، إلاّ في حالات الاحتيال؛ ولا يجوز سجن أي شخص بسبب غرامة فوج مسلح في وقت السلم.

ز. لا يجوز تعليق امتياز أمر المثول أمام القضاء، ما لم تتطلب السلامة العامة ذلك في حالة التمرد أو الغزو.

**المادة (6)**

أ. يجب أن يكون الجيش في خضوع صارم للسلطة المدنية.

ب. لا يجوز لأي جندي، في وقت السلم، أن يقيم في أي منزل دون موافقة المالك؛ ولا في زمن الحرب إلاّ بالطرق التي يبينها القانون.

**المادة (7)**

أ. لا تكون خيانة الدولة إلاّ بشن الحرب عليها، أو الانضمام إلى أعدائها وتقديم العون لهم والراحة.

ب. لا يجوز إدانة أي شخص بتهمة الخيانة إلاّ بناءًا على شهادة شاهدين على نفس الفعل العلني، أو بناءًا على اعتراف في محكمة علنية.

**المادة (8)**

أ. للشعب الحق في الاجتماع معًا بحرية، والتشاور من أجل الصالح العام، وإعلان آرائه لممثليه، وتقديم التماسات للانتصاف من المظالم.

ب. يحق للأشخاص العاملين في القطاع الخاص التنظيم والمفاوضة الجماعية.

ت. يحق للأشخاص العاملين في الوظائف العامة تنظيم شكاواهم ومقترحاتهم وتقديمها وإبلاغها للدولة، أو أي من أقسامها السياسية الفرعية أو وكالاتها، من خلال ممثلين من اختيارهم.

**المادة (9)**

أ. لا يجوز الاستيلاء على الملكية الخاصة للمنفعة العامة دون تعويض عادل.

ب. لا يجوز للأفراد أو الشركات الخاصة الاستيلاء على الممتلكات الخاصة للاستخدام العام دون تقديم تعويض عادل للمالكين أولاً.

**المادة (10)**

أ. تُجرى الانتخابات العامة سنويًا في يوم الأحد الأول بعد أول يوم جمعة من شهر ديسمبر؛ ولكن يجوز تغيير وقت إجراء هذه الانتخابات بموجب القانون.

ب. يتم اختيار الحاكم وأعضاء الكونغرس في الانتخابات العامة.

ت. يتم اختيار المسؤولين المنتخبين المحليين في الانتخابات العامة أو في الأوقات الأخرى التي ينص عليها القانون.

ث. يتم التصويت على جميع الأسئلة المطروحة على مواطني الولاية بأكملها في الانتخابات العامة.

ج. كل مواطن ليبي، يبلغ من العمر 20 عامًا، ويقيم في هذه الولاية لمدة عام واحد، وفي المقاطعة التي يطالب فيها بصوته لمدة 5 أشهر، قبل الانتخابات التالية، يحق له التصويت لصالح انتخاب جميع المسؤولين الموجودين فترة الانتخابات أو فيما بعد، وعلى جميع المسائل التي يمكن تقديمها للتصويت من قبل الشعب.

ح. لا يجوز لأي شخص أحمق أو مجنون أن يتمتع بحق الاقتراع.

خ. يجوز للكونغرس إصدار قوانين لحرمان الأشخاص من حق الاقتراع الذين تمت إدانتهم بارتكاب الجرائم التي قد يحددها الكونغرس.

د. أي شخص محروم من حق الاقتراع، يمكنه التحصل عليه من جديد عند العفو عنه أو استعادته بطريقة أخرى وفقاً للقانون.

ذ. في زمن الحرب، لا يجوز حرمان أي ناخب في الخدمة العسكرية للولاية أو في القوات المسلحة للولايات المتحدة الليبية من صوته بسبب غيابه عن منطقته الانتخابية.

ر. يجوز للكونغرس أن ينص على التصويت الغيابي لأفراد القوات المسلحة للولايات المتحدة الليبية في وقت السلم.

ز. يجوز للكونغرس أن يحدد الطريقة والزمان والمكان الذي يجوز للناخبين الغائبين التصويت فيه، وإعادة أصواتهم وجمعها في الدائرة الانتخابية التي يقيمون فيها على التوالي.

**المادة (11)**

لا يجوز اعتبار أي شخص في الخدمة العسكرية أو البحرية للولاية أو البحرية للولايات المتحدة الليبية مقيمًا في هذه الولاية من خلال تواجده في أي حامية أو ثكنة أو مكان أو محطة عسكرية أو بحرية داخل هذه الولاية.

**المادة (12)**

أ. يتم تقسيم سلطات الحكومة بين ثلاث سلطات متميزة، التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ب. لا يجوز لأي شخص أو أشخاص ينتمون إلى فرع واحد أو يشكلونه أن يمارسوا أيًا من السلطات التي تنتمي بشكل صحيح إلى أي من الفرعين الآخرين، باستثناء ما هو منصوص عليه صراحة في هذا الدستور.

**المادة (13)**

أ. تناط السلطة التشريعية بمجلس الشيوخ والنواب.

ب. لا يجوز لأي شخص أن يكون عضواً في مجلس الشيوخ ما لم يبلغ سن الثلاثين عامًا، ويكون مواطنًا ومقيمًا في الولاية لمدة أربع سنوات، وفي المقاطعة التي يُنتخب لها لمدة عام واحد.

ت. لا يجوز لأي شخص أن يكون عضواً في غرفة النواب دون أن يبلغ سن الحادية والعشرين، ويكون مواطناً ومقيماً في الولاية لمدة عامين، وفي المقاطعة التي يتم انتخابه لها لمدة عام واحد، بعد ذلك قبل انتخابه.

ث. لا يجوز لأي شخص أن يكون مؤهلاً لعضوية الكونغرس إلاّ إذا كان له حق الاقتراع.

ج. يجتمع مجلس الشيوخ والنواب وينظمان بشكل منفصل ظهر يوم الثلاثاء الثاني من شهر يناير من كل عام، وهو الوقت الذي تبدأ فيه السنة التشريعية.

ح. تتم الدعوة إلى عقد جلسات خاصة للكونغرس من قبل الحاكم بناءً على طلب أغلبية جميع أعضاء كل مجلس، ويجوز للحاكم أن يدعو إليها عندما يرى أنّ المصلحة العامة تقتضي ذلك.

**المادة (14)**

أ. يتكون مجلس الشيوخ من عضو مجلس شيوخ واحد من كل بلدية، يتم انتخابه من قبل الناخبين المؤهلين قانوناً في المقاطعات، لفترة تبدأ ظهر يوم الثلاثاء الثاني من شهر يناير التالي بعد انتخابه وتنتهي ظهر يوم الثلاثاء الثاني من شهر يناير لمدة ست سنوات بعد ذلك.

ب. يتم انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ على فئتين، بحيث يتم انتخاب نصف الأعضاء تقريباً كل ثلاث سنوات.

**المادة (15)**

أ. يتألف أعضاء غرفة النواب من أعضاء يتم انتخابهم كل سنتين من قبل الناخبين المؤهلين قانوناً في المقاطعات، على التوالي، لفترات تبدأ ظهر يوم الثلاثاء الثاني من شهر يناير التالي بعد انتخابهم وتنتهي ظهر يوم الثلاثاء الثاني من شهر يناير بعد ذلك بعامين.

ب. يتم توزيع أعضاء غرفة النواب بين المقاطعات المتعددة بقدر ما يكون وفقًا لعدد سكانها في بلدياتها، ولكن يحق لكل بلدية في المقاطعة في جميع الأوقات أن يكون لها عضو واحد، ويجب ألاّ يتجاوز العدد الإجمالي للأعضاء عضوين لكل بلدية.

ت. يجب أن يستمر التقسيم الحالي حتى يتم إجراء التعداد السكاني التالي للولايات المتحدة الليبية.

ث. يتم توزيع أعضاء غرفة النواب من قبل الكونغرس في أول جلسة بعد التعداد التالي وفي كل تعداد لاحق، ويبقى كل تقسيم عند إجرائه دون تغيير حتى يتم إجراء التعداد التالي.

رابعاً، قانون طرابلس: المؤلفون لوثيقة قانون طرابلس هذه هم: جهاد ف. دخيل، حسن الحيّاتي، محمد أبوكراع، دونت هذه النسخة من قانون مقاطعة طرابلس بمدينة طرابلس.

أمّا بعد، فالديباجة: نحن الشعب، لدينا الضمير، في أن نبني حكومة تكفل الحياة والحرية، وتكفل السمعة والممتلكات وحمايتها، وتكفل رفاهية مَن فيها، على النحو الواجب، وتماشياً مع دولتنا المقدسة، جمهورية الولايات المتحدة الليبية دولة الإتحاد والتوحيد، نعلن هذا النظام كالقائد الأعلى علينا وعلى مَن بيننا ومَن فينا.

## المادة (1)

### الفقرة (1) الحقوق

أ. لا يجوز حرمان أي مواطن في هذه الولاية من حقه في التصويت، أو حرمانه من أي من الحقوق أو الامتيازات المكفولة لأي مواطن فيها، إلاّ بموجب قانون الولاية، أو حكم أقرانه، باستثناء ما يجوز للكونغرس توفيره.

ب. لا يجوز إجراء انتخابات أولية لتسمية المرشحين للمناصب العامة أو لانتخاب أشخاص لمناصب حزبية لأي حزب سياسي أو أحزاب في أي وحدة تمثيلية للولاية التي يتم ترشيح أو انتخاب هؤلاء المرشحين أو الأشخاص منها عندما لا يكون هناك منافسة أو مسابقة لمثل هذه الترشيحات أو الانتخابات التي قد ينص عليها القانون العام.

### الفقرة (2) الحرية الدينية

يجب أن يُسمح للناس جمعاء بالممارسة الحرة للعبادة، دون تمييز أو تفضيل؛ ولا يجوز جعل أي شخص غير مؤهل ليكون شاهداً بسبب آرائه بشأن مسائل العقيدة الدينية؛ لكن حرية الضمير المكفولة بموجب هذه الفقرة لا يجوز تفسيرها على أنها تبرير لأعمال الفجور أو تبرير للممارسات التي لا تتفق مع الإسلام.

### الفقرة (3) الحقوق البيئية

لكل شخص الحق في الهواء النظيف والماء، وفي بيئة صحية.

### الفقرة (4) التعويض عن الاستيلاء على الممتلكات الخاصة؛ الطرق الخاصة؛ تصريف الأراضي الزراعية

أ. لا يجوز الاستيلاء على الملكية الخاصة للمنفعة العامة دون تعويض عادل.

ب. يجوز فتح الطرق الخاصة بالطريقة التي يحددها القانون، ولكن في كل حالة، فإنّ ضرورة الطريق ومبلغ جميع الأضرار التي قد تنجم عن فتحه يجب أن يتم تحديدها أولاً من قبل هيئة محلفين، ويجب أن يُدفع هذا المبلغ، بالإضافة إلى نفقات الإجراءات، من قبل الشخص لكي يستفيد.

ت. يُعلن أنّ استخدام الممتلكات لتصريف المستنقعات أو الأراضي الزراعية هو استخدام عام، ويجوز إصدار قوانين عامة تسمح لأصحاب أو شاغلي المستنقعات أو الأراضي الزراعية ببناء وصيانة المصارف والخنادق اللازمة لتصريفها، في ظل القيود المناسبة، للحصول على تعويض عادل، ويجوز تقييم هذا التعويض مع تكلفة هذا الصرف، كليًا أو جزئيًا، مقابل أي ملكية تستفيد منها، ولكن لا يجوز سن قوانين خاصة لهذه الأغراض.

**الفقرة (5) حرية التعبير والصحافة؛ الملاحقات الجنائية بتهمة التشهير**

أ. يجوز لكل مواطن أن يتكلم ويكتب وينشر مشاعره بحرية في جميع المواضيع، ويكون مسؤولاً عن إساءة استخدام هذا الحق؛ ولا يجوز إصدار أي قانون يقيد أو يحد من حرية التعبير أو الصحافة.

ب. في جميع الملاحقات الجنائية أو لوائح الاتهام بالتشهير، يمكن تقديم الحقيقة كدليل إلى هيئة المحلفين؛ وإذا ظهر لهيئة المحلفين أنّ الأمر المتهم بالتشهير صحيح، وتم نشره بدوافع جيدة ولأغراض مبررة، تتم تبرئة الطرف؛ ويحق لهيئة المحلفين أن تقرر القانون والحقيقة.

**الفقرة (6) أحكام إضافية**

أ. لا يجوز تمرير أي قانون ينتقص من حقوق الناس في التجمع السلمي وتقديم الالتماسات إلى الحكومة أو أي إدارة تابعة لها.

ب. لا يجوز منح أي طلاق إلاّ من خلال الإجراءات القضائية الواجبة.

ت. لا يُسمح باليانصيب أو بيع تذاكر اليانصيب أو بيع المجمعات أو صناعة الكتب أو أي نوع آخر من المقامرة، حسبما تحدده قوانين الكونغرس؛ يتم تطبيق صافي عائداتها غير القانونية منها حصريًا على أو في المساعدة أو دعم التعليم في هذه الولاية كما ما قد يحدده الكونغرس لاحقاً.

## المادة (2)

### الفقرة (1) الحماية المتساوية للقوانين؛ التمييز في الحقوق المدنية محظور

أ. لا يجوز حرمان أي شخص من الحماية المتساوية بموجب قوانين هذه الولاية أو أي قسم فرعي منها.

ب. لا يجوز أن يتعرض أي شخص، بسبب العرق أو اللون أو العقيدة أو الدين، لأي تمييز في حقوقه المدنية من قبل أي شخص آخر أو من قبل أي شركة أو مؤسسة أو منشأة، أو من قبل الدولة أو أي وكالة أو قسم فرعي من الدولة أو الولاية.

### الفقرة (2) المحاكمة أمام هيئة محلفين

أ. المحاكمة أمام هيئة محلفين في جميع القضايا التي تكفلها الأحكام الدستورية حتى الآن، تظل غير قابلة للانتهاك إلى الأبد؛ ولكن يجوز للأطراف التنازل عن المحاكمة أمام هيئة محلفين في جميع القضايا المدنية بالطريقة التي يحددها القانون. ومع ذلك، يجوز للكونغرس أن ينص، بموجب القانون، على جواز إصدار الحكم من قبل ما لا يقل عن خمسة أسداس هيئة المحلفين في أي قضية مدنية.

ب. يجوز للمتهم التنازل عن المحاكمة أمام هيئة محلفين في جميع القضايا الجنائية، باستثناء تلك التي قد يعاقب فيها المتهم على الجريمة بالإعدام، بموجب وثيقة مكتوبة موقعة من المدعى عليه شخصيًا في محكمة علنية أمام القاضي أو العدالة وبموافقتهما للمحكمة المختصة بنظر الجريمة.

ت. يجوز للكونغرس أن يسن قوانين لا تتعارض مع هذا القانون، تحكم شكل ومحتوى وطريقة ووقت تقديم الأداة التي تنفذ التنازلات.

### الفقرة (3) استصدار مذكرة جلب

لا يجوز تعليق امتياز أمر المثول أمام القضاء، ما لم تتطلب السلامة العامة ذلك في حالة التمرد أو الغزو.

### الفقرة (4) الكفالة؛ الغرامات؛ العقوبات؛ احتجاز الشهود

لا يجوز المطالبة بكفالة مفرطة أو فرض غرامات مفرطة، ولا يجوز فرض عقوبات قاسية وغير عادية، ولا يجوز احتجاز الشهود دون سبب معقول.

**الفقرة (5) هيئة المحلفين الكبرى؛ حماية بعض الحقوق المذكورة؛ واجب الموظفين العموميين التوقيع على التنازل عن الحصانة والإدلاء بالشهادة؛ عقوبة الرفض**

أ. لا يجوز مساءلة أي شخص عن جريمة كبرى أو جريمة سيئة السمعة (إلاّ في حالات الإقالة، وفي حالات الأفواج المسلحة عندما تكون في واقع الخدمة، والقوات البرية والجوية والبحرية في وقت الحرب، أو التي قد تحتفظ بها الولاية بموافقة الكونغرس في وقت السلم، وفي حالات السرقة الصغيرة بموجب لائحة الكونغرس)، ما لم يكن ذلك بناءًا على لائحة اتهام هيئة محلفين كبرى، باستثناء أنّ الشخص المحتجز للعمل أمام هيئة محلفين كبرى بتهمة ارتكاب مثل هذه الجريمة، بخلاف تلك التي يعاقب عليها بالإعدام أو السجن مدى الحياة، بموافقة المدعي العام للمنطقة، يجوز له التنازل عن لائحة الاتهام من قبل هيئة محلفين كبرى وموافقتها أن تتم محاكمته بناءًا على معلومات يقدمها المدعي العام للمنطقة؛ ويجب إثبات هذا التنازل بوثيقة مكتوبة موقعة من المدعى عليه في جلسة علنية بحضور محاميه.

ب. في أي محاكمة في أي محكمة، أيًا كان الطرف المتهم، يُسمح له بالحضور والدفاع شخصيًا وبصحبة محامٍ كما هو الحال في الدعاوى المدنية، ويجب إبلاغه بطبيعة الاتهام وسببه ومواجهة الشهود ضده.

ت. لا يجوز تعريض أي شخص للخطر مرتين بسبب نفس الجريمة؛ ولا يجوز إجباره في أي قضية جنائية على أن يكون شاهداً ضد نفسه، بشرط أنّ أي موظف عام، عند استدعائه أمام هيئة محلفين كبرى للإدلاء بشهادته بشأن سلوك منصبه الحالي أو أي منصب عام الذي يشغله في غضون خمس سنوات قبل استدعاء هيئة المحلفين الكبرى للإدلاء بشهادته، أو أداء واجباته الرسمية في أي من هذه المكاتب الحالية أو السابقة، أو رفض التوقيع على تنازل عن الحصانة ضد الملاحقة الجنائية اللاحقة، أو الرد على أي سؤال ذي صلة يتعلق بمثل هذه الأمور أمام هيئة المحلفين الكبرى، بموجب هذا الرفض، سيتم استبعاده من شغل أي منصب عام آخر أو وظيفة عامة لمدة خمس سنوات من تاريخ هذا الرفض للتوقيع على تنازل عن الحصانة ضد الملاحقة القضائية اللاحقة، أو للإجابة على أي سؤال ذي صلة يتعلق بمثل هذه الأمور أمام هيئة المحلفين الكبرى، ويجب عزله من منصبه الحالي من قبل السلطة المختصة أو يفقد منصبه الحالي بناءً على دعوى المدعي العام.

ث. إنّ سلطة هيئات المحلفين الكبرى في التحقيق في سوء السلوك المتعمد في مناصب الموظفين العموميين، والعثور على لوائح اتهام أو توجيه تقديم المعلومات فيما يتعلق بهذه التحقيقات، لا يجوز تعليقها أو إضعافها بموجب القانون.

ج. لا يجوز حرمان أي شخص من الحياة أو الحرية أو الملكية دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة.

**الفقرة (6) الأمن ضد عمليات التفتيش والمصادرة والاعتراضات غير المعقولة**

أ. لا يجوز انتهاك حق الناس في أن يكونوا آمنين على أشخاصهم ومنازلهم وأوراقهم وممتلكاتهم، ضد عمليات التفتيش والمصادرة غير المعقولة، ولا يجوز إصدار أي أوامر قضائية، إلاّ بناء على سبب مقنع، مدعومًا بالقسم أو الإقرار، ولا سيما وصف المكان الذي سيتم تفتيشه والأشخاص أو الأشياء التي سيتم ضبطها.

ب. لا يجوز انتهاك حق الناس في الأمان ضد التنصت غير المعقول على الاتصالات الهاتفية والتلغرافية، ولا تصدر الأوامر أو المذكرات من جانب واحد إلاّ بعد القسم أو التأكيد على وجود سبب معقول للاعتقاد بإمكانية الحصول على أدلة الجريمة بهذه الطريقة، وتحديد وسائل الاتصال الخاصة، وخاصة وصف الشخص أو الأشخاص الذين سيتم اعتراض اتصالاتهم والغرض من ذلك.

**المادة (3)**

**الفقرة (1) أضرار الجروح المسببة للوفاة**

إنّ الحق القائم في رفع دعوى للحصول على تعويضات عن الإصابات التي أدت إلى الوفاة، لن يتم إلغاؤها أبدًا، ولا يخضع المبلغ القابل للاسترداد لأي قيود قانونية.

**الفقرة (2) العمل ليس سلعة؛ ساعات العمل والأجور في العمل العام؛ الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية**

أ. إنّ عمل البشر ليس سلعة ولا مادة تجارية، ولا يجوز أبدًا اعتباره أو تفسيره على هذا النحو.

ب. لا يجوز لأي عامل أو موظف أن يقوم بأي عمل أكثر من ثماني ساعات في أي يوم أو أكثر من خمسة أيام في أي أسبوع إلاّ في حالات الطوارئ الاستثنائية، ولا يجوز أن يتقاضى أجرًا أقل من معدل الأجور السائد في نفس التجارة أو المهنة في المنطقة داخل الولاية حيث سيتم إنشاء هذا العمل العام أو تشييده أو استخدامه.

ت. يكون للموظفين الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية من خلال ممثلين يختارونهم.

### الفقرة (3) تعويضات العمال

لا يجوز تفسير أي شيء في هذا الدستور على أنه يحد من سلطة الكونغرس في سن قوانين لحماية حياة الموظفين أو صحتهم أو سلامتهم؛ أو للدفع، إمّا من قبل أصحاب العمل أو من قبل الموظفين أو غير ذلك، إمّا بشكل مباشر أو من خلال نظام حكومي أو نظام تأمين آخر أو غير ذلك، للتعويض عن إصابات الموظفين أو عن وفاة الموظفين الناتجة عن هذه الإصابات دون النظر إلى الخطأ. كسبب لذلك، إلاّ إذا كانت الإصابة ناجمة عن نية متعمدة للموظف المصاب لإحداث إصابة أو وفاة لنفسه أو لآخر، أو عندما تكون الإصابة ناتجة فقط عن تسمم الموظف المصاب أثناء الخدمة; أو لتعديل القضايا التي قد تنشأ بموجب هذا التشريع، وتحديدها وتسويتها، مع أو بدون محاكمة أمام هيئة محلفين؛ أو النص على أنّ الحق في هذا التعويض والتعويض عنه يجب أن يقتصر على جميع الحقوق والتعويضات الأخرى المتعلقة بإصابات الموظفين أو الوفاة الناتجة عن هذه الإصابات؛ أو النص على ألاّ يتجاوز مبلغ التعويض عن الوفاة مبلغًا ثابتًا أو يمكن تحديده؛ شريطة أن تكون جميع الأموال التي يدفعها صاحب العمل لموظفيه أو ممثليهم القانونيين، بسبب سن أي من القوانين المصرح بها في هذا القانون، تعتبر بمثابة عبء مناسب على تكلفة تشغيل أعمال صاحب العمل.

## المادة (4)

### الفقرة (1) مؤهلات الناخبين

يحق لكل مواطن التصويت في كل الانتخابات لجميع المسؤولين المنتخبين من قبل الشعب بشرط أن يبلغ هذا المواطن الثمانية عشر عامًا أو أكثر وأن يكون مقيمًا في هذا الولاية والمقاطعة أو المدينة أو القرية لمدة الثلاثين يومًا التالية التي تسبق الانتخابات.

### الفقرة (2) التصويت الغيابي

يجوز للكونغرس، بموجب قانون عام، توفير الطريقة والزمان والمكان الذي يمكن أن يتغيب فيه الناخبون المؤهلون الذين، عند حدوث أي انتخابات، عن المقاطعة التي يقيمون فيها، أو إذا كانوا مقيمين في مدينة، الذين قد لا يتمكنون، عند حدوث أي انتخابات، من الحضور شخصياً إلى مكان الاقتراع بسبب المرض أو الإعاقة الجسدية، التصويت وإعادة أصواتهم وجمعها.

### الفقرة (3) الأشخاص المستبعدون من حق الاقتراع

أ. لا يجوز لأي شخص أن يتلقى أو يقبل أو يعرض أن يستلم أو يدفع أو يعرض أو يعِد بدفع أو المساهمة أو العرض أو الوعد بالمساهمة لشخص آخر، ليتم دفعه أو استخدامه، أي أموال أو أي شيء آخر ذي قيمة كتعويض أو مكافأة إعطاء أو حجب التصويت في الانتخابات، أو مَن يقدم أي وعد للتأثير على إعطاء أو حجب أي صوت من هذا القبيل، أو مَن يجعل أو يصبح مهتمًا بشكل مباشر أو غير مباشر بأي رهان أو مراهنة اعتمادًا على نتيجة أي انتخابات، التصويت في مثل هذه الانتخابات؛ وعند الطعن لهذا السبب، يجب على الشخص المعترض عليه، أمام الضباط المخولين لهذا الغرض أن يحصل على صوته، أن يُقسم أو يؤكد أمام هؤلاء الضباط أنه لم يتلق أي عرض، ولا يتوقع الحصول عليه، ولم يدفع أو عرض أو وعد بدفع أو ساهم بالمساهمة لآخر، أو أن يتم دفعه أو استخدامه، أي أموال أو أي شيء آخر ذي قيمة كتعويض أو مكافأة مقابل إعطاء أو حجب التصويت في مثل هذه الانتخابات، ولم يقدم أي وعد للتأثير على إعطاء أو حجب أي صوت من هذا القبيل، ولم يقدم أو يصبح مهتمًا بشكل مباشر أو غير مباشر بأي رهان أو مراهنة اعتمادًا على نتيجة هذه الانتخابات.

ب. يسن الكونغرس قوانين تستثني من حق الاقتراع جميع الأشخاص المدانين بالرشوة أو بأي جريمة سيئة السمعة.

### الفقرة (4) بعض المهن والشروط التي لا تؤثر على الإقامة

لأغراض التصويت، لا يُعتبر أي شخص قد حصل على إقامة أو فقدها، بسبب حضوره أو غيابه، أثناء عمله في خدمة الولايات المتحدة الليبية؛ ولا أثناء المشاركة في الملاحة في مياه هذه الولاية أو الولايات المتحدة الليبية أو في أعالي البحار؛ ولا لأي طالب ليبي في أي مدرسة أجنبية في الخارج للتعلم؛ ولا أثناء احتجازه في أي دار رعاية أو ملجأ آخر أو مؤسسة مدعومة كليًا أو جزئيًا على النفقة العامة أو من خلال الأعمال الخيرية؛ ولا أثناء احتجازه في أي سجن عام.

### الفقرة (5) سيتم إقرار قوانين التسجيل والانتخابات

توضع القوانين للتحقق، بالأدلة المناسبة، من المواطنين الذين يحق لهم التمتع بحق الاقتراع المنصوص عليه بموجب هذا القانون، ولتسجيل الناخبين؛ ويجب أن يتم التسجيل قبل عشرة أيام على الأقل من كل انتخابات. ولا يكون هذا التسجيل مطلوبًا لانتخابات المدن والقرى إلاّ بموجب نص صريح في القانون.

**الفقرة (6) التسجيل الدائم**

يجوز للكونغرس أن ينص بموجب قانون على نظام أو أنظمة تسجيل يمكن من خلالها تسجيل الناخب، بناءً على طلب شخصي، ويستمر تسجيله طالما ظل مؤهلاً للتصويت من عنوان يقع ضمن نطاق اختصاص المجلس الذي يتم تسجيل هذا الناخب به.

**الفقرة (7) طريقة التصويت، تحديد هوية الناخبين**

أ. جميع الانتخابات التي يجريها المواطنون، باستثناء مسؤولي البلدات الذين ينص القانون على اختيارهم بطريقة أخرى، يجب أن تتم عن طريق الاقتراع، أو بأي طريقة أخرى ينص عليها القانون، بشرط الحفاظ على سرية التصويت.

ب. يجب أن ينص الكونغرس على تحديد هوية الناخبين من خلال توقيعاتهم في جميع الحالات التي يكون فيها التسجيل الشخصي مطلوبًا، ويجب أن تنص أيضًا على التوقيعات، في وقت التصويت، لجميع الأشخاص الذين يصوتون شخصيًا عن طريق الاقتراع أو آلة التصويت، سواء كان لديهم أم لا أن يتم تسجيلهم شخصياً، إلاّ في حالة الأمية أو الإعاقة الجسدية.

**الفقرة (8) مجالس التسجيل والانتخابات الثنائية الحزبية**

أ. جميع القوانين التي تنشئ أو تنظم أو تؤثر على المجالس أو الموظفين المكلفين بواجب تأهيل الناخبين، أو توزيع بطاقات الاقتراع على الناخبين، أو تلقي أو تسجيل أو فرز الأصوات في الانتخابات، يجب أن تضمن التمثيل المتساوي للحزبين السياسيين اللذين، بشكل عام، في الانتخابات التالية التي تسبق الانتخابات التي ستعمل فيها هذه المجالس أو المسؤولون، يتم الإدلاء بأعلى عدد من الأصوات. ويتم تعيين أو انتخاب جميع هذه المجالس والمسؤولين بهذه الطريقة، وبناءً على ترشيح ممثلي الأحزاب المذكورة على التوالي، حسبما يوجه الكونغرس. وتظل القوانين القائمة بشأن هذا الموضوع سارية حتى ينص الكونغرس على خلاف ذلك.

ب. لا تنطبق هذه الفقرة على انتخابات المدن أو القرى.

دساتير وأعراف الولايات في هذه الأجزاء من القانون العام للولايات الأعضاء في دولة الولايات المتحدة الليبية، والقوانين الأخرى للولايات الثلاث الباقية (بنغازي وسبها والجبل الغربي)[159]، تشكل وكما تلاحظون قوانين الولايات الأعضاء في الإتحاد، وتشكل قوانين تؤثر على المواطن القاطن في هذه الولايات ولا تؤثر على الولايات الأخرى ككل، وهي دساتير دونت بشكل عام على يد شباب مستقلون من مختلف المناطق التي تقع تحت الإدارة الإقليمية لمقترحات الولايات السبعة. إنّي أتقدم بالشكر لهم لتسطير هذه الألفاظ المقدسة التي هي اليوم جزء أساسي من هذا المشروع الوطني، والتي لم تنتهي حتى ولو أدخلنا لبضعها التعديلات، ولم يتم إلغاؤها أو تغييرها؛ فإنّ مثل هذه القوانين توضح لكم تباين واختلاف القوانين من ولاية لأخرى، ولكن فإنها تخضع لسلطة الشعب في كافة الولايات الأعضاء في هذا الإتحاد، وإذا انتبهتم فستجدون أنّ كل هذه الدساتير تلفظ حصراً أنه بإمكان الشعب تغيير الحكومة إذا ما لاحظ تقصيرها تجاه حقوقه، وهي كلها أجزاء من القانون العام ومشروعها الوطني المقدس المتمثل في المشروعية الشعبية، وأيضاً فإنّ المواد المذكورة، أو أجزاء منها أو كلها، لا تتعارض مع الدستور الجديد، وأنّي أُعيد تقديم جزالة الشكر لهؤلاء الأخوة الوطنيين.

**رئيس الولايات المتحدة الليبية**

إنّ طريقة تعيين رئيس الجمهورية هي الجزئية الأهم من مشروع الولايات المتحدة الليبية، فإنّ العُهدة التي سيُعطيها الفرد الليبي الناخب لشخص وحيد ليمثّله في كافة الأعمال التي يرى أنها مهمة في كينونة شخصية وحيدة تعني بالكل، فهي غاية يعني عن طريقها الوفاء بالعهود التي سبق إعطاءها لجهات أخرى مثل الجهة التشريعية المركزية المتمثلة في المجلس الليبي، وهي بشكل عام عهود يعطيها الشعب لهؤلاء السادة لبلوغ غرض التحقيق الوطني للغايات الدستورية وتوفير الحقوق وضمانها.

إذا رغب الشعب بأن يقوم بانتخاب أشخاص لهم القدرة على تحليل كل القضايا الوطنية التي تدخل في شؤونهم، فيجب له أن يأتي بنظرة واضحة يمكن أن توجد في ظل ظروف تيسّر لهؤلاء السادة ممثلي الشعب العمل لخدمة هذا المنصب، وهي كلها أسباب واستنتاجات تعني بالحكمة في الاختيار لهذا المنصب. فهو منصب حساس أيضاً، فبرغم أنّ المجلس الليبي يعني بأفراد كُثر يمثلوننا جميعاً، إلاّ أنّ ما يدخل في رئيس الجمهورية قضية قد

[159] تحفظنا على ذِكْر قوانين بنغازي وسبها والجبل الغربي لأنها شبيهة لقانوني طرابلس ومصراتة (ومنعاً للتطويل).

تقوم على تمييز المطلوب، فهو فردٌ واحد، نفرٌ قليلٌ يعني بالعمل على جانب واحد، يسمّى الجانب التنفيذي الرئاسي للجمهورية، وهو بدوره قد يخلق الفرصة لحدوث الضجيج والفوضى.

لم يكُن هذا الخوف أقل التخوفات الموجودة لدى الشعب، في شكل يعطي فيه عهدة لشخص وحيد يعني بإدارة الحكم في كل مكان دستوري مخوّل له هذا الشخص، ألا وهو مقام سيادة رئيس الولايات المتحدة الليبية. ولكن فإنّ الاحتياطات التي يجب تنسيقها لضمان نجاح هذا النموذج يجب أن تكون دوماً موضع للبحث والنقد بشكل يضمن أنّ عدّة أفراد عندما يتحاربون على الرئاسة فيجب أن يتحاربوا على أساس وجود مشروع يُدرج في شكل رؤيا تمثل في أحزاب وليس أشخاص، مجلساً كانوا أو جهة تعني بهم، وهو أيضاً يعني بمكافحة الشذوذ والعنف السياسي، فهو يفتح الباب لأنْ يتم انتخاب الرئيس فقط من الأحزاب وليس خارجها، وبما أنّ الولايات المتحدة الليبية تعني بنظام حزبين أو ثلاث، فسيتم العمل بذلك قُدماً في أن يتم انتخاب الرئيس في كل ولاية على أساس أن يكون رئيس الحزب أو الأعضاء المساهمون الآخرون هم المرشح الرئاسي الأصلي والوحيد الذي يمثّل وفقط يمثّل مشاريع الحزب، بشكل يُلغي الانقسام الذي يمكن أن يحدث إذا كان بالإمكان لأي شخص أن يضع نفسه في قائمة ترشيحات المنصب الرئاسي ولو أجمعنا على ذلك في نفس الوقت. فهي قد تخلق مَكيدة وفساد على حساب هؤلاء الأشخاص الذين قد يكونون وحتماً سيكونون خصومة للحكم الجمهوري، فعندما يكون الشخص رئيساً لحزب يمثّل في الولايات المتحدة الليبية وكل هذه الأحزاب تؤمن بالولايات المتحدة الليبية فلا يجب لها حينها الاهتمام بقضية الإتحادية والجمهورية الشعبية المتعلقة بالدستور الجديد، فيجب على سادتكم الكرام أن تعلموا أنه كلما كانت الأحزاب ذات مشاريع غير دستورية بمعنى ما يتعلق بالمشاريع التنفيذية أكثر من كونها مشاريع دستورية فهُنا المنافسة ستكون حصراً فيما يتعلق بالشؤون التنفيذية، فعلى سبيل المثال: يمكن لمترشحين حزبنا الجمهوري أن يضمنوا لكم بناء برج الحرية ودلتا ليبيا، ولكن لحزب آخر قد يضمن لكم أن يهتم بالشؤون العسكرية أو الأمنية، وحزب ثالث قد يضمن لكم أن يهتم ببناء مدارس أكثر فأكثر وهكذا، ولكن فإذا كان بالإمكان لكل من هبّ ودبّ الترشح فقد يُخلق التضارب، فعلى سبيل المثال: يمكن لمترشح بدوي أن يحمل في داخله أفكار شيوعية، وآخر متحضّر قد يهدف للانقلاب على الدستور، فكلّما شاركت الناس في السياسة على أساس نظام حزبين فقط كلّما كان النظام السياسي صحي أكثر فأكثر، في شكل فيه الحزب الجمهوري يهتم بالتنمية القطاعية الشاملة، والأحزاب الأخرى تهتم بفكرة الإصلاح والنهوض بالوطن وهكذا، وإذا لم يكُن المترشح إحدى هؤلاء الإثنين فما هي أهدافه الترشّحية أو مشاريعه الانتخابية؟ ستكون حتماً أفكار ليس لها وزن ولا تعني بفائدة الوطن والمواطن.

بصورة أساسية إن ضمان أن يكون كل المترشحين في المؤتمر الانتخابي الوطني لرئاسة الولايات المتحدة الليبية تعني بأن يكون هؤلاء المحترمين فقط أشخاص يضمنون[160] أن يهتموا بالمشاريع غير الدستورية[161]، فقد يكون مترشح ما عدواً أبدياً للاتحادية، وقد يلعب لعب الخصوم ضد الفيدرالية في الدولة، ولذلك فإنّ قيام مؤتمرات الترشح على أساس هذا النظام يكفل أن يكون الرجال والنساء الوطنيون يضمنون الدفاع عن هيكل الولايات المتحدة الليبية ولكن في نفس الوقت يهتمون في القضايا الرئيسية كالتعليم والبنية التحتية وغيرها، فهي كلها مشاريع تنفيذية، فما فائدة المواطن من إلغاء مادة في الدستور؟ فهي حتماً لن ولم تفيده ولن تؤثر إلاّ في النظام الدستوري.

إنّ الشعب سيهتم في هذا النموذج بالمشاريع التنفيذية أكثر فأكثر، وهذه الآلية ستمنع الفاسدين من إلغاء الفيدرالية لدواعي السيطرة على الدولة وفرضُ السلطة الباطلة على كل أنحاء الأمّة كما حاصل اليوم، وهو مبني على صورة أن يكون الفرد عضواً في أحد الأحزاب المعروفة والمعتمدة، ويحمل بالتالي غرض صورة لمشروع ما تخدم الفرد الممثل، وهذه الأمانة (أي خدمة المواطن) تعني فقط بالمشاريع المتعلقة به وليس غيره، فلا شيخ ولا ملك حاكم في الولايات المتحدة الليبية، بل مجالس شعبية تساهم على نفس المستوى كالمجلس الليبي، فلذلك لن يستطيع رئيس الولايات المتحدة الليبية من التعلّق بالمركز لفترة طويلة نظراً لأنه سيخدم مصالح الشعب بشكل مباشر، ولذلك فإنّ فساد الرئيس في السلطة سيجعله أمام مشكلة خطيرة ألا وهي الاتّهام من قبل مجلس الشيوخ الذين سيزيحونه حتماً حينها من السلطة.

وأيضاً فلا يجب على المترشح أن يكون عضواً في إحدى الأحزاب المعتمدة في الولايات المتحدة الليبية فقط، بل يجبُ عليه أيضاً زيارة كل ولاية وإعلان مشاريعه وبرامجه التي ستستهدفها بالخصوص إذا ما تولى الرئاسة، فيذهب لكل ولاية ويقول للسكان هناك عن ماذا ولماذا وعن كيف والمتوية لأفكاره، وعند هذه التجمعات يعسر على المترشح أن يكذب، فإذا كذب فهذا يعرّضه للملاحقة، فعلى سبيل المثال: مترشح الحزب الجمهوري إذا ذهب لولاية ما وعهد السكان هناك ببناء مشاريع الأبراج وتحسين الاقتصاد، ولكن وبعد تولّيه سلطة الرئاسة قد تَخلّف عمداً عن هذه الوعود، فيحقّ المطالبة حينها بالتحقيق في مثل هذه المشاريع الادعائية التي أتى بها هذا المترشح، فأنت قد عهدتنا، فلماذا التأخير؟ هذه الآليات تضمن أن تكون طبيعة المترشح متعلقة بالشعب أكثر من

---

[160] يعِدون في شكل وعود (Promises).

[161] نقصد بالمشاريع الدستورية: مشاريع تعديل القوانين وغيرها.

كونها متعلقة به كرئيس، فهو سيجد نفسه مهتماً بتنفيذ طلبات المجتمع الوطني أكثر من طلباته هو أو غاياته الرئاسية كفرد ليبي أيضاً وذلك بشكل إجباري.

المَطلب الأهم الذي قد يأتي به السادة الكرام المتسائلون قائلون "ماذا عن فكرة أن يكون الرئيس مستقلاً؟ فإذا افترضنا أنه يمكن تنحية الرئيس من منصبه إذا تخلّف عن مشاريعه؟ فكيف يمكن ضمان أن تكون امتيازاته السياسية حقيقية إذا كان بالإمكان تنحية الرئيس فقط لطلب الشعب بذلك؟" نحن نعلم أنّ تساؤلكم هذا مبني على حقائق دستورية قائمة على أساس أنّ رئيس الجمهورية هو رأس الدولة، إلاّ أنّ آلية تنحية الرئيس تتم على غرض تفويض المجتمع بذلك، فإذا تخلّف الرئيس على معظم مشاريعه فيحقّ للشعب طلب تنحيته في المجلس الليبي وسينظر المجلس الليبي لاحقاً في تلك القضية، إلاّ أنكم أيها السادة الكرام يجب عليكم العلم بأن استقلال الرئيس لا زال موجود ومصون، فإذا كان بالإمكان فعلاً تنحية الرئيس فقط لأنّ ولاية طلبت ذلك، فما فائدة وجوده عندها؟ فيجب عليكم العلم بأنه لا يمكن تنحية الرئيس لأنّ أشخاص ما قد طلبوا ذلك فقط لأنّ الرئيس قد تأخر عن الموعد الذي قال فيه أنه سينفّذ ولم ينفذ، فيجب أن يكون الطلب مبني على المجلس الليبي وعلى استفتاءات شعبية فيه، وسيرى المجلس الليبي لاحقاً إذا كان بالإمكان حلّ الرئيس أم لا، ويتم ذلك في وجود المحكمة العليا عن الجمهورية للبتّ في ذلك القرار، فإذا كان الرئيس قد تخلّف فعلاً عن موعد المشاريع الموعودة فهذا يمكن أن يفتح الباب لأنّ الرئيس قد أحتال أو قد نسى، فإذا كان الاحتيال هو القضية الحقيقية فسيتم تنحيته ومعاقبته، ولكن فإذا كان التأخر فقط لأنّ الرئيس مضغوط فلن يتم العمل بهذه القضية وسيتم تذكيره بتحقيق تلك الوعود فوراً، وإذا تخلّف ثانية وثالثة بدون مبررات للعقل السليم فسيتم تنحيته فوراً.

كل هذه الامتيازات قد تُرى لكم على أنها لا تمنح الرئيس الاستقلال الدستوري المُباح له، إلاّ أنكم يجب أن تعلموا أنّ القضية الرئيسية في الدول الفيدرالية هي فكرة منح الصلاحيات لفرد واحد، فإذا نصّ الدستور على أنّ السلطة تتشارك بين الأعلى والأسفل، ولكن في جزئيات أخرى يقول أنّ سلطات تُمنح حرفياً لشخص واحد بعينه كما في حالة الوزارات في شكل وزير واحد، والرئاسة في شكل رئيس واحد، إلاّ أنّ المسؤول عن تتبع مهام الوزراء هو المجلس الليبي، والمسؤول عن تتبع مهام أعضاء المجلس الليبي هم الشعب لأنهم الناخبين، وأيضاً يرجى ملاحظة أنه: بما أنّ رئيس الولايات المتحدة الليبية هو ممثل الشعب، كما المجلس الليبي، فالمسؤول عنه سيكون حتماً الشعب، فعندما تقولون أين الاستقلال الدستوري الممنوح للسيد الرئيس فنسأل أيضاً نفس السؤال، أين الاستقلال الدستوري للمجلس الليبي أعلى سلطة تشريعية للبلاد؟ أليس المجلس الليبي هو أعلى مجلس يمكنه حلّ الرئيس حرفياً من أدائه وظيفته؟ فإذا لم يكُن بإمكان المجلس الليبي تنحية الرئيس فمَن يستطيع تنحية الرئيس؟،

الاستقلال الدستوري ليس موجود ولا يخدم أحد في السلطة نظراً لأنّ الجمهورية شعبية التشكيل، فممثل الشعب هو الشعب، أليس الرئيس فرداً ليبياً؟ أليس أعضاء المجلس الليبي ليبيين؟ إذاً فالمُحاسب على هؤلاء الليبيين هم ليبيين أصلاً. ولا يجوز لهُم التكبّر في السلطة على أساس الاستقلال الدستوري الممنوح في الدستور، لأنه امتياز شكلي فقط، تتضافر إليه مهام تضعها المؤتمرات الانتخابية المشكّلة بهدف تمثيل وفقط نيابة الشعب.

إنّ هذا النموذج يعني بتوفير الإمكان والتأكيد على أنّ وظيفة رئيس الولايات المتحدة الليبية تعني فقط من نصيب الرجال الذين هم على كلمتهم، بحيث تكون مواهبهم الانتخابية التي ترشحوا على أساسها بعيدة كل البعد عن المكائد الشخصية الرخيصة والحيل التافهة لكسب صوت الشعب التي قد تكفيهم لرفع مستوياتهم إلى مراتب عليا، ولأنها تتطلب الثقة نظراً لأنّ نموذج الولايات المتحدة الليبية يعني بتشارك السلطة، ففكرة وجود شخص واحد قائم على تمثيل كل شيء يجعل من هذا المنصب فريد ومركزي، ويجب فيه بالتالي أن يكون مبني على حُكم الكل للكل ولكن في ظلّ رؤية تعني بالكل وتشغيلها للشخصيات البارزة المشهورة بنزاهتها لحكم الشعب بالتعاون مع المجلس التشريعي الأساس ألا وهو المجلس الليبي. وقد يظنّ بعض السادة المحترمين أنّ الدستور الجديد يعني بالإدارة الجيدة إلاّ أنكم يجب أن تنتقدوا الأساس الدستوري المبني عليه لتطويره في المستقبل، فحتى ولو كانوا مترشحينا في الحزب الجمهوري ذو إدارة جيدة وأفادوا الوطن والمواطن، إلاّ أنكم يجب عليكم التخاصم معنا في أمر الحكم وبخاصة ما يدخل في تساؤل السادة المحترمين السابق المتعلق بجزئية الاستقلال الدستوري، لأنّ الحكم يُدار في يد الناس وليس في يد الأفراد، فإذا كان بالإمكان فعلاً منحُ السلطات لشخص واحد بعينه، فما هو الاستقلال الدستوري الحقيقي إذا كان بالإمكان تنحية هؤلاء الأفراد إذا ما لاحظنا عليهم التقصير؟ ولكن ومع هذا فيُمكننا أن نُطمئنكم جميعاً في أنّ المحك الحقيقي يتعلق بالاستعداد الرئاسي لتنفيذ الإدارة الجيدة.

أمّا السيد نائب الرئيس فسيتم انتخابه بنفس طريقة انتخاب سيادة رئيس الولايات المتحدة الليبية، ولكن مع وجود فارق فيه أنّ مجلس الشيوخ هو الذي سيضع نائب الرئيس وذلك بعد الانتخابات، والواقع أنّ تعيين شخص كنائب على السيد الرئيس يجب أن يتم في ظل وجود خارطة توضح أن يكون هذا الشخص بعيداً كل البعد عن قضايا الفضول، وهي القضايا التي قد تدفع النائبين الرئاسيين لمزاولة مهام ليست لهم وإنما خُصصت للسيد الرئيس وحده؛ وذلك أيضاً لأنّ مجلس الشيوخ يقصد ويعلم بماذا ولماذا في هؤلاء، فهو سيختار هؤلاء السادة النائبين على أساسين: الأول أن يكون النائب يعني بالشعب وليس له علاقة شخصية بالرئيس تعني بالفائدة؛ والثاني هو أنّ في الحالات الطارئة كعند تنحية السيد الرئيس لأي سبب كالوفاة أو الخيانة فهذا السيد النائب سيأخذ محلّه، ولضمان أن يكون النائب مميز على أساس فرد متخصص يحمل في داخله نفس خصائص الرئيس الإدارية في شكل تقديس الدستور، وهو ما يعني أن يكون عليه قاضي عالي الامتياز، يزكي على انتخابه ويعني في

وضعه مقام نائب رئيس الولايات المتحدة الليبية، ألا وهو مجلس الشيوخ، لأنه في حالات الطوارئ قد يقوم النائب بمزاولة مهام تعني بالضرر بالدولة، وهو ما نلاحظ أنّ الدستور الجديد يعني بمكافحته في شكل مناورات دستورية، كمنع النائب من الدعوة لاستفتاء أو تعديل الدستور بأي شكل كان، وتكون مهامه تمريرية لحين انتخاب رئيس جديد للدولة.

إنّ أول ما يُلهم أنظارنا في الدستور الجديد هو ما يتعلق بصلاحيات سيادة رئيس الولايات المتحدة الليبية، وهي نقطة تكادُ تعتبر نقطةُ مُقارنة، فبما أنّ الشعب الليبي انتخب فرداً ولمحه على أنه كفيل بالثقة لتنفيذ مشاريعه التي عهدها بها، فبالتالي يعني ذلك أنّ المدة التي يجب للرئيس أن يبقى فيها هي مدد طويلة تعني بأن يمارس أعماله الرئاسية فيها، نظراً لأنها فترة لن تكون بين سنة منفردة فحسب، فهو سيتم انتخابه على أساس خمس سنوات وهي الولاية الأولى، التي يمكن فيها تجديدها لمرة وحيدة فقط[162]، وهي تنطوي على درجة من الاستمرارية، وعلى هذه القضية بالذات (أي الاستمرارية) سيكون السيد الرئيس عُرضة لأنْ يكون موجّه له اتهامات عديدة منها الاتهامات بالتقصير في الأعمال والعقوبات وغيرها من الجرائم الأخرى التي قد تأتي بعد أولى سنواته الانتخابية، فيجب على السادة المترشحين للانتخابات الرئاسية وأثناء انتخابات الولايات المتحدة الليبية أن يعلموا أنه حتى ولو قامت ضدهم قضايا من ولايات منفردة بحدّ ذاتها، التي قد تمّ رفضها لاحقاً ولم يتم تنحيتهم على أساسها (بصفتهم الرئيس مدفوعاً بالحصانة)، إلاّ أنها ستسبب لهم مشاكلاً حقيقية ستعني بزيادة موجات الحقد والكراهية تجاههم في تلك الولاية، وقد تعرّضهم للملاحقة المجتمعية (Societal Prosecution) التي وبعد انقضاء فترات خدمتهم الرئاسية قد تدفع بعض المجتمع لممارسة العنصرية ضدهم التي قد تصل حتى لقذفهم على أنهم خونة.

في الأنظمة المركزية الرئيس شخص مقدس لا يُمكن ملاحقته قانونياً إذا لم يوف بوعوده لإعمار المدن أو تحسين الاقتصاد أو الإصلاح، أمّا في الولايات المتحدة الليبية فأنتم أيها المترشحون ستكونون على تساوي كبير مع الفرد الذي ستمثلونه، فأنتم ممثلين عنهم، وإذا ما لاحظوا أنكم لا تحدثون غرضاً فعلياً لإقامة المشاريع التنموية التي تخدمهم وتحسّن أوضاعهم وتضمن لهم البيئة الصحية فأنتم ستكونون على موقف أرضية محاكم المحكمة العليا للمحاسبة.

---

[162] أقصى ولايات تولي الرئاسة في الولايات المتحدة الليبية هي ولايتين فقط.

في خاتمة هذه الورقة إنّ سيادة رئيس الولايات المتحدة الليبية: هو القائد الأعلى على جميع السادة الضباط والجنود في القوات المسلحة التابعة والعاملة لخدمة الولايات المتحدة الليبية؛ وللرئيس حقّ ارجاء الحكم والعفو عن الجرائم في جميع القضايا حتى قضايا التقصير والعقوبة، إلاّ في حالات الخيانة والمؤامرات والفتن واقتراف جرائم القتل؛ ويمكنه أن يوصي المجلس الليبي بالقوانين التي يراها ضرورية أو مستعجلة وتعني بمصلحة الدولة؛ وأن يعقد، في ظروف الطوارئ كِلا مجلسي الشيوخ والنواب في المجلس الليبي، أو أحدهما، وفي حالة عدم الاتفاق بين المجلسين حول فترة تأجيل الانعقاد، فله أن يؤجل انعقادهما إلى الوقت الذي يراه مناسباً، وأن يراعي أن يتم تنفيذ القوانين بأمانة خلال تلك الفترة؛ وأن يعيّن جميع موظفي الولايات المتحدة الليبية.

أيضاً فإنّ رئيس الولايات المتحدة الليبية مخوّل أن يستقبل السفراء والوزراء التابعين للدولة، وكل ما يدخل في تصريف شؤون الدولة المتعلقة فيه، ويمكن للسيد الرئيس أيضاً تعيين السفراء والوزراء وقضاة المحكمة العليا، ولكن بشرط أن تكون في ظلّ قواعد الدستور الجديد.

إنّ سيادة رئيس الولايات المتحدة الليبية سيكون موظفاً ينتخبه السادة الشعب الليبي ليخدم لمدة خمس سنوات، وسيكون حاكم متميز لديه مهام يجب عليه القيام بها، إذا قصّر في أمر هذه السلطات فسيكون عُرضة للمعاقبة والحاق العار بشخصه، وهذا السيد المحترم أياً كان لن يكون شخصاً مقدساً يخافه الناس، بل شخص عادي يقصد بالشؤون المكفولة له في الدستور الجديد، ويعني بخدمتنا، ويعني بصدّ أعداء الدولة وأعداء الشعب، والعمل على خدمة الشعب الليبي بصورة دورية تمض في تمثيل جميع الناخبين في كل ولاية بدون استثناء، بحيث يضمن أن يكون قابل للمحاسبة وليس رمزاً مقدساً، ولا يمثّل الطغيان أو الديكتاتورية بل يمثّل المصالح الديموقراطية الشعبية الحرة، لجمهورية الولايات المتحدة الليبية والشعب الليبي العظيم.

**القضاء في الولايات المتحدة الليبية**

أثناء البثّ في سجلات مسنون إصدار الأحكام والتفاسير والتأويلات في نظرية الولايات المتحدة الليبية نقف على استحكام العدالة اللاحق لها، ألا وهو أمثولة القضى في الولايات المتحدة الليبية ( the United States of Libya Judiciary Model)، وهي أمثولة قائمة على أساسات الحرية والمساواة وتدعيم سيادة شريعة الإتحاد في مختلف أرجاء الأمّة المعروفة بعدئذ بالشريعة الشعبية[163]. ويكون ذلك بناءاً على أمثولة تشمل القاعات

[163] حكم الشعب بالشعب.

التسويغية والتعليلية المعظمة من المحكمة العليا إلى المحاكم المحلية الأخرى التابعة للاتحاد، التي فيها تعمل السلطة القضائية كصائن وأمين للحقوق وحكَم ثابت لمتباين الخلافات والميالات الكبرى والصغرى المألوفة والمعهودة ونقيضها، مما يرعى الحكم السديد والمنصف الذي يعني احتساباً بالعموم. على قمّة نظام القضاء في الإتحاد تتموضع المحكمة العليا عن الولايات المتحدة الليبية (State Supreme Court)، وهي مؤسسة تحظى بالتبجيل لمقامها في تأويل الدستور الجديد وصوغ فلك التاريخ الشرعي للاتحاد. فيأتي لفظ المحكمة العليا بموجب المادة مئة وتسع وعشرون من الدستور الجديد:

تشكّل المحكمة العليا عن الولايات المتحدة الليبية من رئيس وعدد من القضاة لا يزيدون جميعاً على خمسة يعينون بمرسوم يصدره رئيس الولايات المتحدة الليبية بعد مصادقة كونغرس الولايات المتحدة الليبية عليه. ويحدد القانون عدد دوائر المحكمة ونظامها واجراءاتها وشروط الخدمة والتقاعد لأعضائها والشروط والمؤهلات الواجب توافرها فيهم.

تزاول المحكمة العليا عن الولايات المتحدة الليبية نفوذ الفحص القضائي، ولها سلطة حصر دستورية القوانين والإجراءات التنفيذية في الإتحاد. ومن خلال صلاحياتها المضمون لها في الدستور الجديد (سيما يدخل في المادة مئة واثنان وثلاثون)، يصوغ للمحكمة بصمة لا تمحى على الإتحاد ككل والولايات الأعضاء فيه، حيث يقع عليها صلاحيات تدعيم الحقوق المدنية، وتوسيع إطار الحريات الفردية، والمجابهة للمسائل المركّبة خلال وبعد فترة التأسيس. ولكن يجب على حضراتكم الدليل أنّ أمثولات مشاريع تأليف السلطة القضائية في الإتحاد لا تتقيد على القاعات الرخامية في المحكمة العليا، فهي مؤسسة ستصدر بهيئة متعددة التأليف، فستشكل الولايات المتحدة الليبية مؤسسة ذات هيكل هرمي يشتمل "المحاكم الفيدرالية" و"محاكم الولايات" و"المحاكم المحلية". فعَلى المستوى الفيدرالي، ستتألف السلطة القضائية من محاكم المقاطعات، ومحاكم الاستئناف الدورية، والمحكمة العليا ذاتها. سينوب كل مستوى دورًا متمايزاً في الفصل في المنازعات، حيث ستعمل محاكم المقاطعات كمحاكم ابتدائية، ومحاكم الاستئناف الدورية التي ستستمع إلى الطعون المقدمة من المحاكم الأدنى، وستعمل المحكمة العليا كمحكمة الملاذ النهائي. وأيضاً بالامتداد إلى القضاء الفيدرالي، ستتمسك كل ولاية بنظام محاكم مرتبط بها ويتمايز ويتباين على من حولها، وستتمتع بسلطة الفصل في المسائل المتعلقة بقانون الولاية وإقامة العدل ضمن ولاياتها القضائية.

ستعمل محاكم الولايات بالتوازي مع القضاء الفيدرالي لتعهد التنظيم والتطبيق على كامل أراضي الإتحاد ككل والولايات الأعضاء فيه. ومع ذلك، فإنّ السلطة القضائية في الإتحاد لن تعمل بمعتزل عن غيرها، فنظام الحكم

في الولايات المتحدة الليبية نظام متشابك بهيئة مركّبة مع فروع الحكومة الأخرى، الذي يشارك ويرتب ويطبق على أساس تشكيلة من الضوابط والتوازنات التي تعين نظام الحكم في الإتحاد.

من خلال نفوذ السلطات القضائية في الإتحاد وتوزيعاتهم في نموذج الفحص القضائي، ستعمل السلطة القضائية كضابط على السلطتين التشريعية والتنفيذية في الولايات المتحدة الليبية، مما يؤمن أنّ أفعالهما تفي بالمبادئ المنصوص عليها في الدستور الجديد. وعلى نحو نظير، سينوب كونغرس الولايات المتحدة الليبية دوراً مركزياً في صوغ السلطة القضائية، ومزاولة سلطته في تكوين وترتيب نظام المحاكم الفيدرالية، وتثبيت التعيينات القضائية، وسن القوانين التي تحدد نطاق السلطة القضائية. وباعتبارهما حراسًا للدستور، فإنّ السلطة القضائية وكونغرس الولايات المتحدة الليبية تم بناءهما في هذا النموذج على مبدأ هدف مشترك: تأييد ومساندة المبادئ التي تأسس عليها الإتحاد، وضمان حرمة حقوق وحريات عموم الرعايا الليبيين. ومن خلال التكاتف والتآزر، سيعمل هذان الفرعان من الحكومة معًا لمعالجة جميع المشاكل الدستورية والقانونية المتفاوتة التي ستقابل الإتحاد في بداية التأسيس لكفالة المثول لأرضية تقصد حصراً بالحكم المضبوط، وذلك بدءًا من تأويل القانون وحل النزاعات بين الإتحاد والولايات الأعضاء أو الرعايا الليبيين فرداً أو جماعةً، وتعزيز قضية العدالة والمساواة، ومباشرة نفوذ المشروعية الشعبية.

أمّا النظام القضائي الفيدرالي في الولايات المتحدة الليبية، فهو النظام المركزي لنظام العدالة في الإتحاد، وهو نظام هرمي للمحاكم شيّده الدستور الجديد لتأويل القانون الفيدرالي وحلّ النزاعات المتأتة بموجبه، وفي قمته تقف المحكمة العليا، وهي أعلى محكمة في الإتحاد، وتتمتع بسلطة مراجعة قرارات المحاكم الأدنى درجة وإصدار أحكام نهائية في المسائل ذات الأهمية الدستورية. أمّا أسفل المحكمة العليا فتقع محاكم الاستئناف في الولايات الأعضاء (Appeals Courts)[164]، والمعروفة في أوراق أخرى بالمحاكم الدورية، والتي تعمل كمحاكم استئناف وسيطة، حيث ستستمع إلى الاستئنافات المقدمة من جانب محاكم المقاطعات داخل كل مقاطعة في كل ولاية عضو في الإتحاد. ستنوب هذه المحاكم الدورية دورًا نهائياً في صوغ القانون الفيدرالي، حيث ستوفر التوجيه والشفافية بشأن القضايا القانونية التي تؤثر على الإتحاد ككل. أمّا أدنى درجة من السلطة القضائية الفيدرالية فستوجد في

[164] محكمة يؤول لها مراجعة قضايا المحاكم الأدنى أو الوكالات القضائية الأخرى.

شكل محاكم المقاطعات في الولايات الأعضاء (County Courts)، وهي المحاكم الابتدائية التي ستبدأ فيها معظم القضايا الفيدرالية وحيث يتم تقديم الأدلة لأول مرة.

تعتبر محاكم المقاطعات في نموذج القضاء المقترح الركيزة الحيوية لقضاء الولايات المتحدة الليبية، حيث ستتعامل مع مجموعة واسعة من القضايا، بدءًا من النزاعات المدنية إلى الملاحقات الجنائية، والنموذج المقترح سيكفل إدارة العدالة بشكل عادل ونزيه عن طريق نموذج التصنيفات الفيدرالية للقضايا ( Federal Issue Classifications)، وهو نموذج فيه هيئات المحلّفين أكثر اتصالاً بالمسائل والمواضيع المرتبطة بكل قضية على حِدا، ما يكفل لهم بناء الخبرة عن التجربة[165] في قضايا محددة أكثر من حولها، وترك هذه الأخيرة لتفضيلات هيئات المحلفين الآخرين وبناءاً على نظام يعني بالاتخاذ على المبدأ المرعي.

يبين نموذج السلطة القضائية الفيدرالية مبادئ الفيدرالية المنصوص عليها في الدستور الجديد، مع أدوار ومسؤوليات متمايزة مخصصة لكل مستوى من مستويات النظام القضائي. بالامتداد إلى دورها في تأويل القانون الفيدرالي، للمحاكم الفيدرالية دور قاطع وجازم في حماية الحقوق والحريات الفردية أيضًا.

أمّا نموذج ممارسة الفحص القضائي (Government Judicial Review Practice Model)، فيشمل هذا الأخير نموذج للمحاكم يمنحهم سلطة رصد سلوك الحكومة بحيث يكفل ألاّ تدنس الحكومات حقوق الرعايا الليبيين. ولكن فتظل سلطة الفحص القضائي هذه، واحدة من أقوى الأدوات في ترسانة القضاء الفيدرالي في الولايات المتحدة الليبية، مما يمكنها من العمل كحِصن ضد تجاوزات الحكومة وطُغيانها. ولكن مع ذلك، يجب على سادتكم الدليل إنّ القضاء الفيدرالي في الولايات المتحدة الليبية لا يخلو من القيود. فيجب على المحاكم، المتقيدة بقيود الدستور الجديد ومبادئ ضبط النفس القضائي، أن تتوخى الحذر في ممارسة سلطتها، خشية أن تتجاوز حدودها وتتعدى على صلاحيات فروع الحكومة الأخرى، فالأقسام الثلاث الكبرى، التشريعي والتنفيذي والقضائي كُلاً له سلطاته الخاصة، التدخل في عمل أحدها يعني بخرق الدستور ومبادئ القانون، فهي مبنية على أساس تحقيق اتزان دقيق بين دعم سيادة القانون واحترام مبادئ الحكم الديموقراطي في الإتحاد.

[165] الخبرة عن التجربة: هي الحصول على الخبرات القانونية في قضايا معينة، توجد في شكل تصنيفات، فالمحلّف المتخصص في تصنيف الجرائم المالية ليس كالمحلّف المتخصص في الجرائم المدنية.

في المخطط الكبير للحكم الليبي في الولايات المتحدة الليبية، لا يوجد القضاء الفيدرالي في معزل، بل كجزء من شبكة معقدة من العلاقات بين الفروع التي تحددها مبادئ الضوابط والتوازنات في الدستور الجديد والقوانين الإتحادية التشريعية، فإنّ نظام الضوابط والتوازنات هذا، المتجذر في رؤية الإتحاد للديموقراطية والمشروعية الشعبية، يخدم كضمان ضد تركيز السلطة وإساءة استخدام النفوذ، مما يكفل عدم سيطرة أي فرع من فروع الحكومة على الفروع الأخرى. ومن الأمور المركزية في هذا النظام هو الارتباط بين السلطة القضائية وفرعي الحكومة الآخرين: السلطة التنفيذية والتشريعية، فمن خلال سلسلة من الآليات المؤسسية والأحكام الدستورية، يزاول كل فرع الرقابة على الفروع الأخرى، وضمان تقييد أعمالها ومساءلتها بناءاً على مبادئ الدستور الجديد.

في فؤاد ارتباط السلطة القضائية بالسلطة التنفيذية تتوارى نظرية التعيينات القضائية. وبموجب المادة الواحد والثمانون من الدستور الجديد وتحديداً الجزئية (ح) يقدّم رئيس الولايات المتحدة الليبية لكونغرس الولايات المتحدة الليبية الترشيحات لمناصب قضاة المحكمة العليا عن الولايات المتحدة الليبية؛ ويعيّن قضاة المحاكم الإتحادية الأخرى. ولكن بشرط موافقة مجلس الشيوخ، وتكفل عملية المشورة والموافقة هذه أن تعكس التعيينات القضائية توازن القوى بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، مما يمنع أي فرع من مزاولة تأثير غير معلل على السلطة القضائية.

بمجرد تعيينهم، سيخدم القضاة الفيدراليون مدى الحياة، مما يحميهم من الضغوط السياسية ويسمح لهم باتخاذ قرارات خالية من المفعول الخارجي. ويتوارى مبدأ استقلال القضاء في فؤاد النظام القانوني للاتحاد، مما يكفل بقاء السلطة القضائية محايدة ومعزولة عن تقلبات السياسة الحزبية. ومع ذلك، فإنّ ارتباط السلطة القضائية بالسلطة التنفيذية في الإتحاد يمتد إلى ما هو أبعد من عملية التعيين. ومن خلال آلية الفحص القضائي، ستزاول المحاكم الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، والتدقيق في دستورية القوانين والأوامر التنفيذية والتحقق من التزامها بمبادئ الدستور الجديد. فإنّ سلطة الفحص القضائي هذه، تكفل أن يتم محاسبة الهيئات التنفيذية التي قد تنتهز الأحكام الباطلة أو المنحرفة، كما ما قد يدخل في المفعول في سياسات التعليم والثقافة والمجتمع أو التأخير من مشاريع القوانين المؤسسة بمقصد الإتحاد أو ما قد يضرّ بحدود الولايات الأعضاء في الإتحاد، حيث ستمنع الرئيس والحكومة المركزية الإتحادية من تجاوز حدود سلطاتهما الدستورية.

وبالمثل، ستحافظ السلطة القضائية في نموذج الولايات المتحدة الليبية القضائي على علاقة ارتباط ديناميكية مع السلطة التشريعية، حيث ستشارك في حوار متواصل حول تأويل وتطبيق القانون الاتحادي، فمن خلال عملية التأويل القانوني، ستفسر المحاكم معنى القوانين التي سيسنها كونغرس الولايات المتحدة الليبية، وستحل أوجه

الغموض وستوضح نطاقها وتأثيرها. وكثيراً ما ستتضمن هذه العملية فحصاً دقيقاً للقصد التشريعي وتطبيق المبادئ القانونية الراسخة، مثل مبدأ اتخاذ القرار، الذي يتطلب من المحاكم الالتزام بالسوابق في اتخاذ قراراتها. علاوة على ذلك، ستلعب السلطة القضائية دوراً حيوياً في ضمان الفصل بين السلطات ومنع التعدي التشريعي على سلطة السلطات الأخرى في الإتحاد.

ومن خلال سلسلة من النماذج القانونية المتصلة بهذه الأوراق، ستساهم المحكمة العليا في رسم حدود سلطة كونغرس الولايات المتحدة الليبية، فالخبرة التي سيتم التحصل عليها في بداية التأسيس ستكون ضئيلة بدون النماذج القضائية المنصوصة، فهي ستلغي القوانين التي ستتجاوز نطاق سلطة كونغرس الولايات المتحدة الليبية أو تنتهك مبادئ الفيدرالية، ففي بداية تأسيس الولايات المتحدة الليبية قد تنشأ سياسة "غمّض عيونك"[166]، وهي قضية في أوراق الولايات المتحدة الليبية قد تنشأ في بداية التأسيس، فالدستور الجديد يلفظ حصراً أنّ السلطة تتشارك بين الأعلى والأسفل، والولايات مطالبة بالحكم عن كل ما لديها وما فيها، ولذلك قد يتم خرق بعض أحكام هذا الدستور ولكن في شكل سياسة "غمّض عيونك" أو غضّ بصرك، وهو صنيع مقصود قد يحصل بين حكام ومسؤولي الهيئات الإثنين ألا وهي كونغرس الولايات المتحدة الليبية (السلطة التشريعية) والحكومة المركزية الإتحادية وحكومات الولايات (السلطة التنفيذية)، ولذلك فيُفرض على كل الأطراف أن يتصرف ضمن حدود الدستور ويحترم مستويات سلطاته المنصوصة، بما لا يضر بالاتحاد أو المبادئ التي تأسس عليها الإتحاد ألا وهي الفيدرالية والمشروعية الشعبية والديموقراطية الذاتية[167].

في نسيج أمثولة الحكم المعقد للولايات المتحدة الليبية، يمتثل الارتباط بين الحكومة المركزية الإتحادية والولايات لمبادئ الفيدرالية، وهو المفهوم التأسيسي الذي يقع في فؤاد الدستور الجديد.

---

[166] خرق القواعد الدستورية والقانونية بين طرفان أو أكثر في شكل تنسيق واضح أثناء هذا الخرق.

[167] سياسة التجريب على مستوى الفرد في الولايات المتحدة الليبية: تُعرف في أوراق أخرى (وهذه الأوراق) بالديموقراطية الذاتية أو الفردية، وهي سياسة فيها يتم تنفيذ أفعال على مستوى الفرد الواحد، هذه الأفعال قد تؤدي لحدثين أساسين: أ. قضية سلبية، وإذا نجح القضاء في تبرير أنها قضية سلبية فعلاً ستدرج في القانون لاحقاً كفعل ممنوع؛ ب. وإذا كانت قضية إيجابية فتبقى فعلاً مباحاً في كل الظروف والمناسبات. وهي سياسة لا تنسخ القوانين من خبرات الدول الأخرى (ليس بالضرورة)، بل تبني قوانينها بناءاً على تجارب الفرد الواحد.

إنّ الفيدرالية، المتجذرة في المادة مئة وستّ وخمسون، التي تقبض بالسلطات غير المفوّضة للحكومة المركزية الإتحادية لحكومات الولايات أو الرعايا الليبيين، تعمل بمثابة حصن ضد السلطة المركزية وتضمن تقاسم السيادة بين الحكومة المركزية الإتحادية وحكومات الولايات.

من الأمور المركزية في تشغيل الفيدرالية هو مبدأ السيادة المزدوجة، الذي يقر بأن كِلا الحكومة المركزية الإتحادية والولايات تمتلك مجالات سلطة مستقلة وتقتني القدرة على الحكم ضمن مجالاتها الخاصة. ويدعم هذا التقسيم للسلطات التفاعل الديناميكي بين السلطة الفيدرالية وسلطة الولاية، حيث سيمارس كل مستوى من مستويات الحكومة الولاية القضائية على مجالات متباينة من السياسة والقانون في الإتحاد. ومع ذلك، فإنّ توزيع السلطات بين الحكومة المركزية الإتحادية والولايات ليس واضحًا دائمًا، مما يؤدي إلى نزاعات وصراعات يجب حلّها من خلال العملية القضائية. ولمثل هذه الظروف، يأتي نموذج تكوين القضاء الفيدرالي كحكم في النزاعات، بحيث يفسّر الدستور والقانون الفيدرالي لتحديد مسؤوليات وصلاحيات الحكومة المركزية الإتحادية وحكومات الولايات.

أحد أهم مجالات الخلاف في الفيدرالية هو نطاق السلطة الفيدرالية تجاه الولايات، فإنّ هذه القضية موضوع لمناقشات وتقاضي مكثفة، فيجب أن نؤكد عن طريق المحاكم الفيدرالية كالمحكمة العليا على سيادة القانون الفيدرالي والسلطات الموسعة للمجلس الليبي بموجب بنود وفقرات الدستور الجديد، فإنّ تكوين أساس واسع للسلطة الفيدرالية على المواضيع بين الإتحاد والولايات وغيرها من المجالات ذات الاهتمام الوطني أمر قومي يعني بخدمة الإتحاد والولايات الأعضاء. ومع ذلك، فإنّ مبدأ الفيدرالية يعترف أيضًا باستقلال الولايات ودورها كمختبرات للديموقراطية الذاتية، حيث يمكن أن تزدهر أساليب القضى المتنوعة بما يكفل الحكم الصحيح والسليم والرشيد. علاوة على ذلك، سيلعب القضاء دوراً حاسماً في التوسط في النزاعات بين الحكومة المركزية الإتحادية والولايات، عن طريق توفير منتدى لحل النزاعات القانونية وتوضيح المبادئ الدستورية. ومن خلال عملية التقاضي الخصومي والادعاءات الموضوعية، سيمكن للمحاكم تحقيق التوازن بين المصالح المتنافسة ودعم مبادئ الفيدرالية، مما يكفل عدم تجاوز الحكومة المركزية الإتحادية أو الولايات لسلطاتهما الدستورية.

وفي بوتقة الديموقراطية والمشروعية الشعبية للولايات المتحدة الليبية، سيتطلب حل المشاكل المعقدة اتباع نهج متعدد الأوجه يُشرك جميع فروع الحكومة في جهد تعاوني لتلبية احتياجات الأمّة. من قاعات كونغرس الولايات المتحدة الليبية إلى أروقة بيت الإمرة[168] وغرف السلطة القضائية، وبالتعاون والتنسيق مع السلطات القضائية.

في خاتمة هذه الورقة، سينوب كونغرس الولايات المتحدة الليبية دوراً نهائياً في حل القضايا الوطنية في الولايات المتحدة الليبية، وسيمارس سلطته التشريعية في سن القوانين وتخصيص الموارد سعياً لتحقيق الصالح العام. فمن خلال عملية المداولات والتسويات، سيتناول كونغرس الولايات المتحدة الليبية مجموعة واسعة من القضايا، بدءًا من الرعاية الصحية والتعليم وحتى الأمن القومي والبنية التحتية. ومن خلال صياغة الحلول التشريعية التي تعكس المصالح ووجهات النظر المتنوعة للرعايا الليبيين، سترسم مهامه الأساسية تعزيز رفاهية الأمّة وضمان ازدهار ورفاهية جميع الرعايا. وأيضاً فإنّ هذا النموذج يكفل التكامل مع أهم أساسات قيام الإتحاد، ألا وهي نظام الضوابط والتوازنات المتأصل في نظام الحكم المركّب الذي يكفل عدم حصول أي فرع بمفرده على سلطة غير خاضعة للرقابة، بل يعمل كل فرع كمراقب على الآخرين، مما يعزز المساءلة ويمنع تركيز السلطة ويكفل الحسم بعموم القضايا في جمهورية الولايات المتحدة الليبية.

**تعليلات دستور الولايات المتحدة الليبية**

الدستور كما هو معلوم الوثيقة القانونية العليا في أي دولة، فهو وثيقة معيارية لإعطاء الأقوال والأفعال والتصرفات الوصف القانوني الحاكم عليها، ومن ثم فإنه ينبغي أن يتمتع الدستور بأكبر درجة من الدقة في الصياغة، وأن يكون تعبيراً أميناً لمسلمات الشعب وثوابته.

نذكر مناقشة دستور الولايات المتحدة الليبية وتسويغ بعض معانيه في أهم مقاصده:

[168] بيتُ رئيس الولايات المتحدة الليبية (Presidential House).

## المادة الأولى

### الفقرة (1) الولايات المتحدة الليبية

الولايات المتحدة الليبية هي دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة، وينظمها دستور الولايات المتحدة الليبية. يُشير في هذا الدستور إلى الدولة باسم "الإتحاد". وتتألف الولايات المتحدة الليبية من مقاطعتين وخمس ولايات، وهي:

مقاطعة طرابلس المركزية. ولاية مصراتة. ولاية بنغازي.

مقاطعة الزاوية الإدارية. ولاية سبها.

ولاية الجبل الغربية. ولاية الجبل الأخضر.

**التسويغ**: تحدد الفقرة (1) بالمادة الأولى والتي تعتبر رأس دستور جمهورية الولايات المتحدة الليبية، هيكل وتنظيم هذه الأمّة الجديدة وأساسها. وتعلن أنّ الولايات المتحدة الليبية دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة تتكون من سبع كيانات وطنية متميزة: طرابلس، الزاوية، الجبل الغربي، مصراتة، سبها، الجبل الأخضر وبنغازي. لكل منها الحرية في تنظيم أمورها الداخلية بدون أن تتدخل في شؤون بعضها البعض، عملاً بسياسة الفهم الذاتي للمصالح الداخلية وإمكانية توسيع دائرة الفائدة الوطنية وتعميمها.

هذه الفقرة جزء لا يتجزأ من الحفاظ على السلام والاستقرار في جميع أنحاء الدولة لأنها تسمح لكل ولاية بالحكم الذاتي مع ضمان أنّ كل شخص يتبع قانونًا واحدًا محددًا يحدده هذا الدستور.

يمكن أن يكون للولايات قوانينها الفردية الخاصة بها، ولكن يجب حلّ أي تضارب بينها من خلال التحكيم وفقًا لإرشادات هذه الوثيقة بدلاً من اللجوء إلى العنف أو أي وسائل أخرى خارج نطاقها. من خلال إنشاء أساس قانوني واضح يمكن على أساسه تسوية النزاعات بين الولايات بشكل سلمي مع اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. علاوة على ذلك، تعدّ هذه الفقرة أيضًا بمثابة تذكير مهم بأنه على الرغم من توزيعنا إلى مناطق حكم ذاتي مختلفة، فإننا نظلّ متحدين تحت عَلَم أحد وهوية واحدة ونتشارك في القيم المشتركة مثل العدالة والمساواة، والحرية، والأهم الدين واللغة.

### الفقرة (2) شكلُ الولايات المتحدة الليبية

الولايات المتحدة الليبية هي دولة ديموقراطية تستند إلى مبادئ القانون، وتتبنى نظامًا جمهوريًا لحكمها. يشكل الشعب أساس الدولة ويشكل مصدر سلطتها ودافعها، وتعتبر التسمية الرسمية للدولة في المؤتمرات والمنظمات والاتفاقيات سواء على المستوى المحلي أو الدولي أو العالمي باسم الدولة كاملاً بدون نقصان والمتمثل في "الوِلاَيَاتْ المُتّحِدَةِ اللّيبِيّةِ". يتمثل هذا الاسم في تسمية الولايات المكونة للاتحاد بصيغة الجمع "الوِلاَيَاتْ"، مع استخدام كلمة "المُتّحِدَةِ" للدلالة على النظام الاتحادي، ويتبعها "اللّيبِيّةِ" لتحديد الهوية الوطنية للدولة ومواطنيها الأصليين.

**التسويغ**: الفقرة (2) من دستور الولايات المتحدة الليبية جزئية قانونية مهمة تحدد أُسس الدولة الديموقراطية. وهي تنصّ على أنّ جميع المواطنين هم جزء من أساسات هذه الأمّة ومحركها ويساهمون فيها. فتستخدم كنية "الولايات المتحدة الليبية" كتعبير مشروط في المؤتمرات والمنظمات والاجتماعات لتمثيل الشعب الليبي على المستوى المحلي والدولي والعالمي. كما يجب إجراء جميع أنشطة جمع المعلومات الاستخبارية تحت هذا الشعار مع ممثلين من كل منطقة مدرجة في الاتصالات سواء بين الولايات داخل الدولة نفسها أو مع دول أخرى في الخارج. فيُشير إدراج "الولايات" إلى الولايات التي تشكل هيكل ديموجراف الولايات المتحدة الليبية وبنيتها اللوجستية، بينما تعمل كلمة "المتحدة" كمؤشر نحو هيكل الحكومة القائم على النظام الاتحادي؛ وأخيراً "الليبية" يمثلون أصحابها الأصليين الذين يسكنونها اليوم.

تحدد الفقرة (2) بشكل عام اللوائح اللازمة لضمان شعور المواطنين بالأمان عند الدخول في علاقات دبلوماسية خارج حدود الدولة؛ وتوفير الراحة مع العلم أنّ أصواتهم ستُسمع دائمًا من خلال المسؤولين المعينين بغضّ النظر عن المكان الذي قد يجدون أنفسهم فيه من الناحية الجغرافية. ولا يمكن المبالغة في أهميتها لأنه بدونها سيكون هناك ارتباك محتمل بين الكيانات الأجنبية فيما يتعلق بمَن يتحدث نيابةً عن مصلحة الليبيين الفضلى أثناء التفاعلات التي تشمل أطرافًا متعددة في وقت واحد.

## المادة السابعة

### الفقرة (6) حظر تخطي سيادة الولايات المتحدة الليبية

تخطي سيادة الولايات المتحدة الليبية جريمة في حقّ كيان الولايات المتحدة الليبية.

**التسويغ**: الولايات المتحدة الليبية دولة ذات سيادة، ويجب احترام سيادتها في جميع الأوقات. إنّ أي محاولة لتجاوز سيادة الدولة عمل لا يجوز التسامح معه. ويشمل ذلك أي محاولات للتدخل في الشؤون الليبية أو استغلال مواردها دون إذن مسبق من الحكومة المركزية الإتحادية أو الكونغرس.

يُعتبر تجاوز السيادة الليبية جريمة ضد كيان الولايات المتحدة الليبية ويتطلب رداً عسكرياً فورياً بالإضافة إلى إجراءات أمنية أخرى لحماية مواطنيها ومواردها من المزيد من الاستغلال من قبل أولئك الذين يسعون للقيام بذلك بشكل غير قانوني.

**الفقرة (4) حظر تدخل الجهات الدينية في المنظومة التعليمية والعلمية**

لا يجوز تدخل الشخصيات والحركات الدينية في المنظومة التعليمية والعلمية للولايات المتحدة الليبية.

**التسويغ**: الولايات المتحدة الليبية دولة تكرّم وتحترم المعتقدات الدينية لمواطنيها. ومع ذلك، من المهم أن ندرك أنّ الشخصيات والحركات الدينية يجب ألاّ تتدخل في النظام التعليمي أو العلمي داخل الدولة بأي شكل كان.

يجب أن يظل نظام التعليم خاليًا من أي نوع من تأثير القوى الخارجية للتأكد من أنه يظل متوافقًا مع هدفه: تزويد الطلاب بتجربة تعليمية موضوعية تستند إلى الحقائق والوقائع التي تعتمدها مؤسسات عربية وغربية مرموقة على مستوى العالم. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ السماح للكيانات الخارجية مثل الشخصيات الدينية أو المنظمات بالوصول إلى العملية التعليمية يمكن أن يخلق ارتباكًا للطلاب عند تقديم معلومات متضاربة بين ما يتم تدريسه في المدرسة وما قد يتعلمونه في أماكن العبادة، فعلى سبيل المثال: قد يتعلّم الأطفال أنّ الأرض كروية في المدرسة، بينما قد يسمعون شخصاً في المسجد يُلقي محاضرة عن كيف أنّ الأرض مسطحة، أو قد يتعلّم الأطفال أنّ العثمانية قامت بمذابح على أرضنا المقدسة عبر التاريخ، ولكن فيسمعون شيخاً ثانٍ يستعرض قائلاً أنّ العثمانية أعظم ما أنجبت التاريخ وهكذا. سيكون هذا ضارًا لجميع المعنيين لأنه سيؤدي حتماً إلى انهيار الثقة بين أولئك الذين يتم تدريسهم (المعنيين من الطلاب) وأولئك الذين يدرسونهم (المعنيين من المدرّسون)؛ مما يؤدي في النهاية إلى عدم الثقة بين الأجيال القادمة فيما يتعلق بقدرة حكومتهم على تزويدهم بمعرفة غير متحيزة حول العلوم أو غيرها من الموضوعات التي قد تتعارض مع معتقدات بعض الناس ومذاهبهم، فهؤلاء الشيوخ الذين يبررون جرائم العثمانية، والذين يقولون أنّ الأرض مسطحة، سنجد شيوخاً آخرون في مسجد ثانٍ يقولون بالعكس، في أنّ الأرض كروية وأنّ العثمانية كانت استعماراً، فالانقسام هنا بين هؤلاء المحترمون لا زال واضح البيان. هذا ناهيك عن أنهم وعلى الشاكلة الآنفة قد يكفّرون بعضهم البعض، وعندما يتعرّض الأطفال لهذه الأفكار (أي

الانقسام والتكفير) سيؤدي حتماً لنشوء جيل إرهابي الأفكار ومؤدلج[169]، والأكثر خطير على المجتمع سينتهي في نهاية الأمر في السجن وما إلى ذلك.

نُضيف على ذلك: يمكن أيضاً للشباب الضال أن يستخدم الدين كحجّة لترك الأفكار الأكاديمية والعلمية التي تدرّس إجبارياً في المدارس والمؤسسات التعليمية والادعاء زيفاً بأنها تُنافي الدين بينما هي فقط حجج واهية تُستخدم لترك المدارس وهُم في الحقيقة ليسوا من النوع المتدين في الأساس؛ هذا سيحمي الدين من قذفه على أنه سبب للتخلف والأفكار الرجعية (كما تفعل الحركات الإرهابية بمنع النساء من الدراسة والتعلم في دول العالم الثالث مثل أفغانستان بحجج واهية ورجعية)، وسيحمي الشباب من الانفعالات الساذجة في حالات الأزمات[170] (كمرحلة بعد إعلان الولايات المتحدة الليبية المباشرة، وهي مرحلة فيها سيتم مواجهة جيل حساس عانى من الحروب).

**الفقرة (5) حظر استخدام مدخرات الدولة ومال الشعب العام لدعم الجهات الدينية**

لا يجوز استخدام مدخرات الولايات المتحدة الليبية ومال الشعب العام في دعم الشخصيات والحركات الدينية ومشاريعهم.

**التسويغ:**

1. تعمل هذه الفقرة كطريقة فعالة لحكومات الولايات كآلية لمنع سوء الاستخدام المحتمل فيما يتعلق بكيفية إنفاق أموال دافعي الضرائب نيابة عن المنظمات الدينية أو الأفراد مما قد يؤدي إلى الفساد.
2. تحمي هذه الفقرة العائلات الليبية بسيطة الدخل ومتوسطة التعليم من التبرع بأموالهم لجهات دينية معتقدين أنها شكل من أشكال الزكاة بينما هي نصب على المواطن، ويمنع الزكاة لغير صندوق زكاة الولايات المتحدة الليبية العام (State Zakat Fund).

---

[169] يخدم أيدولوجيات معينة. من غير الإنسانية أدلجة الأطفال نظراً لأنهم أبرياء ويجب أن يكونوا حياديين قدر الإمكان فيما يتعلق بالحصول على الأفكار.

[170] الانفعالات في حالات الأزمات هي مصطلح يعبر عن النتائج النفسية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية التي تنشأ أثناء التفاعل مع الشعوب التي عانت من حروب وحالات عنف طوال تاريخها السياسي والثقافي.

## الفقرة (6) حظر امتهان وظيفة عامة لهدف أو أغراض أيديولوجية

لا يجوز امتهان وظيفة عامة لهدف أو أغراض أيديولوجية، بما يخدم أفكار أو مصالح شخصيات غير ليبية.

**التسويغ:**

1. الفقرة (6) من دستور الولايات المتحدة الليبية جزء مهم جداً، حيث إنه يحدد ويحمي من التعسّف في المناصب العامة. تنصّ هذه الفقرة على أنه لا يجوز استخدام منصب عام لأي غرض أو أغراض أيديولوجية، ولا يمكن تقديم مثل هذه المناصب لشخصيات لديها الانتماء لشخصيات غير ليبية (انتماء على أساس الايدولوجية). يضمن هذا الحظر أنّ الشعب الليبي خالٍ من أي شكل من أشكال التمييز على أساس نظرياته.
2. تعمل هذه الفقرة أيضًا على حماية الحقوق والحريات التي تمنحها الأقسام الأخرى في هذا الدستور؛ فإذا سُمح للأفراد باستخدام مناصبهم في الحكومة لتحقيق مكاسب شخصية أو محاباة أيديولوجية، فإنّ أولئك الذين ليس لديهم سلطة سيعانون بشدة على أيديهم. من خلال منع حدوث هذه الأنشطة داخل المناصب العامة في جميع أنحاء الولايات المتحدة الليبية، يتم ضمان معاملة المواطنين على قدم المساواة بغضّ النظر عن الأفكار وحدها، وإعطائهم مزيدًا من الحرية أكثر من ذي قبل فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالقرارات المحلية والوطنية التي يتخذها المسؤولون الذين تم انتخابهم لتولي السلطة من خلال الوسائل الديموقراطية.
3. تحظر هذه الفقرة أيضاً إجراء قرارات سياسية متصلة بالواقع العام بناءاً على أفكار شخصيات غير ليبية مثل ما يدخل في السياسة المالية أو ما يدخل (وخاصة ما يدخل) في الشكل الثقافي للولايات منفردةً أو جماعةً، ويتم منع تغيير الشعارات والثقافات الداخلية لكل ولاية ليبية بناءاً على أفكار شخصيات غير ليبية[171]، مثل ما يدخل في الفكر الشيوعي أو الاشتراكي فيتم منعه حصراً وربما حتى إدانته، لأنّ تاريخ تأسيس الدولة زمن الاستقلال عن الاحتلال أسس أجدادنا (الليبيون) الفيدرالية، ولكن فإنّ الشيوعية والاشتراكية ناهيك عن أنها أفكار رجعية فإنها أفكار شخصيات غير ليبية.

[171] يُكفّر العديد من المتطرفين الرجعيين قبائل الأمازيغ، ويلعبون بشكل خاص على التكفير لخلق أزمة، فالشاب الضال عندما يسمع أنّ شخصاً ما قد كُفّر، سيذهب للشخص الذي تم تكفيره وربما سيقتله بدعوى أنه كافر، وهي مشاعر حساسة يلعب عليها هؤلاء الرجعيين من المتطرفين.

## المادة الرابع وعشرون

## الفقرة (4) المؤسسة الإتحادية الليبية لرعاية الطفولة

في حالة عدم استيفاء الوالدين لشروط الرعاية يؤخذ الأطفال للمؤسسة الإتحادية الليبية لرعاية الطفولة.

**التسويغ:**

1. المؤسسة الإتحادية الليبية لرعاية الطفولة هي مؤسسة ليبية حكومية تحت مظلة الولايات المتحدة الليبية، ستضمن حماية حقوق الأطفال ورفاهيتهم. هذه المؤسسة سيتم إدارتها من قبل حكومات الولايات وذلك لتوفير بيئة آمنة ومأمونة لجميع الأطفال المعرضين للخطر في جميع أنحاء الولايات المتحدة الليبية. ستعمل المؤسسة مع العائلات والمجتمعات وأصحاب المصلحة الآخرون لتعزيز سلامة الأطفال وصحتهم ورفاههم في جميع أنحاء البلاد.
2. ستوفر هذه المؤسسة الأمن والأمان الاجتماعي والثقافي والغذائي والطبي للأطفال المعرضين للأخطار أو مَن يشتبه أنهم معرّضين تحت رعاية عائلاتهم (أو أهاليهم)؛ وستتولى رعاية الأطفال المعاقين وتوفير الرعاية الشاملة لهم من سن الرضاعة وصولاً لسن الثمانية عشرة، لضمان حياة آمنة وصحية؛ وستعمل بشكل وثيق مع نقابة مدارس الولايات المتحدة الليبية لتوفير التعليم الضروري للطلاب الذين يتم توجيههم من هذه المؤسسة، وستعمل بشكل وثيق وخاص مع المؤسسات الطبية لضمان تطعيم كافة أطفال الولايات المتحدة الليبية وتوفير الرعاية الصحية لمعظم إن لم يكن كل أطفال الوطن فرداً أو جماعةً؛ وستعمل بشكل وثيق مع أهالي الولايات المتحدة الليبية لإنشاء صناديق لمختلف مشاريع الطفولة، على سبيل المثال: صندوق أهلي لجمع تبرعات لإجراء سفريات خاصة لمدارس كل بلدية للخارج أو توفير رحلات لزيارة ولايات ليبية أخرى أو ما يدخل في رفاهية الطفل مثل رحلات الدول الجارة أو البعيدة.

يعود السبب الرئيسي لمشروع المؤسسة الإتحادية الليبية لرعاية الطفولة إلى الزيادة المقلقة في حالات العنف ضد الأطفال داخل الدولة خلال السنوات الأخيرة. واستجابة لذلك، ستقدم هذه المؤسسة الوطنية خدمات شاملة

مثل برنامج دعم التدخل الفوري في الأزمات في الولايات المتحدة الليبية[172]؛ مساعدات قانونية؛ الإرشاد النفسي؛ برامج ثقيفية حول منع إساءة معاملة الأطفال؛ المساعدة في الحصول على الرعاية الطبية وأكثر من ذلك، ستهدف جميعها إلى حماية الأطفال والشباب الضعفاء من الأذى أو الاستغلال مع ضمان تلبية احتياجاتهم الأساسية بشكل مناسب. بالإضافة إلى ذلك، ستكون بمثابة منصة حيث يمكن للأهالي التواصل مع الخبراء الذين يقدمون إرشادات حول أفضل السبل لحماية أطفالهم من الأخطار المحتملة الموجودة في المجتمع اليوم، بما في ذلك تلك التي تشكلها منصات التواصل الاجتماعي التي أصبحت شائعة بشكل متزايد بين المراهقين في الوقت الحاضر. أمّا الغرض الرئيسي الآخر من إنشاء هذه المؤسسة هو أنها ستسمح لسلطات الولايات المتحدة الليبية بمراقبة كل من المؤسسات العامة المسؤولة عن رعاية القاصرين مثل دور الأيتام أو دور الحضانة وكذلك الكيانات الخاصة مثل مراكز الرعاية النهارية التي قد تستفيد من ضعف هؤلاء الأطفال من خلال استغلالهم ماليًا من خلال ممارسات العمل غير مدفوعة الأجر وما إلى ذلك. من خلال إجراء عمليات تفتيش منتظمة في هذه المرافق إلى جانب توفير جلسات تدريبية حول أساليب وتقنيات رعاية الأطفال المناسبة لمقدمي الرعاية العاملين هناك.

وأيضاً فإنّ عملاء المؤسسة الفيدراليون سيقودون برنامج تقديم الرعاية والحماية للأطفال المعرضين للخطر في كامل الولايات المتحدة الليبية، المعروف لاحقاً ببرنامج حماية الطفل (Child Protection Program *CPP*)، ويشمل هذا البرنامج بالذات العمل الاستشاري والتوجيهي للعائلات والمؤسسات المحلية لضمان سلامة الأطفال وتوفير بيئة آمنة لنموهم وتطورهم؛ وتوفير التدخل الفوري والعاجل لإنقاذهم وإسعافهم في حالات المشاجرات والمشاكل العائلية لأي سبب من الأسباب؛ والتدخل في قضايا التحرش من قبل أفراد العائلات أو من خارجهم؛ ويهدف عملاء البرنامج أيضاً لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لأطفال الشوارع، وتوجيههم نحو طريق الإصلاح والتغيير الإيجابي.

## المادة التاسع وعشرون

للمواطنين الليبيين تعويضات أساسية في بداية نشوء الولايات المتحدة الليبية كشكل من اشكال الضمان الإنساني نتيجة اضطرابات الوضع السياسي للنظام السابق.

---

[172] برنامج اتحادي يضمن توفير التدخل الطارئ والعاجل لدعم الأطفال الفقراء في كافة أنحاء الدولة.

**التسويغ:** يجب تقديم التعويضات الأساسية من قبل الحكومة المشكّلة حديثًا ليس فقط من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، ولكن أيضًا لتأمين التقدم الاجتماعي داخل مجتمع الولايات المتحدة الليبية الجديد. ويمكن أن تشمل هذه التدابير الإعانات أو الإعفاءات الضريبية على السلع الأساسية مثل الطعام والملبس ومواد الإسكان وما إلى ذلك، والتي يمكن أن تساعد في تقليل مستويات الفقر بين الليبيين وتحسين نوعية حياتهم بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون هذه الأشكال من المساعدة بمثابة حافز لريادة الأعمال بين أولئك الذين تأثروا بالاضطرابات السياسية الأخيرة؛ السماح لهم بالوصول إلى رأس المال المطلوب لبدء الأعمال التجارية حتى يصبحوا مكتفين ذاتيًا مرة أخرى بمرور الوقت.

## المادة الخامس والثلاثون

### الفقرة (1) حظر ترحيل مواطن أو مواطنة من الولايات المتحدة الليبية

لا يجوز ترحيل مواطن أو مواطنة من الولايات المتحدة الليبية أو تسليمه إلى دولة أخرى بغضّ النظر عن الأفعال أو الجرائم التي قام بافتعالها داخل أراضي الولايات المتحدة الليبية أو خارجها، كما لا يجوز تسليم المواطنون الذين يحملون الجنسية الليبية كجنسية مزدوجة بجانب جنسية دولة أخرى إلى الدولة التي يحملون جنسيتها، كما ويحقّ للمواطن إنهاء جنسيته المزدوجة وفقاً للقانون والتمتع بحماية الدولة.

**التسويغ:** يجب أن يكون الشعب الليبي على دراية بحقوقه بموجب الفقرة (1) بالمادة (35)، التي تنصّ على أنه لا يمكن إبعادهم أو تسليمهم من البلاد. هذا حق مهم لحماية المواطنين الليبيين وضمان عدم استهدافهم ظلماً بالترحيل أو التسليم بناءً على أي أعمال اُرتكبت داخل الأراضي الليبية أو خارجها، أو حتى من عمليات استهداف عناصر الأنظمة السابقة للدولة. علاوة على ذلك، يحق لحاملي الجنسية المزدوجة إنهاء جنسيتهم الثانية من أجل التمتع بالحماية الكاملة المقدمة حصرياً من الولايات المتحدة الليبية.

من الضروري لجميع الليبيين أن يفهموا ويدعموا هذه الحقوق حتى لا يصبحوا ضحايا للمعاملة غير العادلة من قبل الحكومات الأجنبية التي قد تسعى للانتقام منهم بسبب وضع جنسيتهم في دولة أخرى فقط. علاوة على ذلك، من المهم أيضًا لليبيين الذين يعيشون في الخارج والذين قد يواجهون الاضطهاد إذا عادوا إلى بلادهم لأسباب سياسية؛ ستضمن الفقرة أنّ هؤلاء الأفراد يمكنهم العودة بأمان دون خوف من طردهم مرة أخرى في تاريخ لاحق بسبب ازدواج الجنسية فقط مع دول أخرى.

## المادة مئة وسبع عشر

### الفقرة (1) الهيئة الإتحادية العامة للرقابة ومكافحة الفساد

الهيئة الإتحادية العامة للرقابة ومكافحة الفساد مسؤولة عن مراقبة حسابات الحكومة المركزية الإتحادية وكونغرس الولايات المتحدة الليبية والمجالس التمثيلية الأخرى، بما في ذلك الهيئات التنفيذية والتشريعية.

### الفقرة (2) أعمال الهيئة

تقدم الهيئة تقارير شهرية ونتائج مراقبتها للشعب الليبي بشفافية تامة لضمان استخدام الأموال العامة بطريقة مسؤولة وفعالة.

### الفقرة (3)

تقدم الهيئة تقريرًا عن نتائج مراقبتها إلى كونغرس الولايات المتحدة الليبية، من أجل زيادة تعزيز المساءلة والشفافية في عمليات الحكومة.

### الفقرة (4) الهيئة والحكومات الولائية

تقوم الهيئة الإتحادية العامة للرقابة ومكافحة الفساد بالتكفل أيضاً بمراقبة حسابات حكومات الولايات، وتقدم هذه الهيئة نتائج أعمالها الرقابية وملاحظاتها عن كافة تحركات حكومات الولايات المالية.

**التسويغ**: الهيئة الإتحادية العامة للرقابة ومكافحة الفساد هي إحدى مؤسسات الولايات المتحدة الليبية الرقابية، ستعمل على مكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد. ستعمل المؤسسة لضمان نزاهة المؤسسات العامة الليبية من خلال مكافحة الرشوة والاحتيال والاختلاس وغيرها من أشكال سوء الإدارة المالية.

الهيئة الإتحادية العامة للرقابة ومكافحة الفساد ستكون مسؤولة عن مراقبة الأنشطة الحكومية المتعلقة بتدابير مكافحة الفساد؛ إجراء تحقيقات في قضايا الفساد المشتبه بها؛ وضع سياسات تهدف إلى منع حدوث المزيد من حالات الفساد؛ تقديم المساعدة الفنية للسلطات المحلية حول أفضل السبل لتنفيذ مبادرات مكافحة الفساد؛ فضلا عن المشاركة مع منظمات المجتمع المدني في القضايا المتعلقة بالمساءلة والشفافية.

## الباب الثامن. الأجهزة الاستشارية في الولايات المتحدة الليبية

### المادة مئة وتسع وخمسون

### الفقرة (1) الأجهزة الاستشارية

يجوز إنشاء الأجهزة الاستشارية في الولايات المتحدة الليبية بشرط اقتراحها من قبل رئيس الولايات المتحدة الليبية وبموافقة كونغرس الولايات المتحدة الليبية.

### الفقرة (2) الأجهزة الاستشارية الوطنية

يُعلن رئيس الولايات المتحدة الليبية وبموافقة كونغرس الولايات المتحدة الليبية عن الأجهزة التالية التي تخدم مصالح الولايات المتحدة الليبية في الداخل والخارج:

أ. مجلس القيادة الإتحادية المركزية (مجلس إدارة الأمن القومي)؛

ب. جهاز الاستخبارات الخاصة؛

ت. وكالة الأمن القومي؛

ث. وكالة استخبارات الدفاع؛

ج. وكالة الاستخبارات الجغرافية الاتحادية؛

ح. مكتب التحقيق الاتحادي؛

خ. جهاز الاستخبارات العسكرية بفرعيه الخارجي والداخلي؛

د. مكتب الاستخبارات البحرية؛

ذ. مكتب الاستطلاع؛

ر. مكتب إدارة الاستخبارات الوطنية؛

ز. الوكالة الإتحادية للتصنيع العسكري؛

**التسويغ**: يتولى مجلس القيادة الإتحادية المركزية إدارة الشؤون الأمنية والعسكرية في الولايات المتحدة الليبية. ويتولى المجلس كذلك مسؤولية تنسيق أنشطة جميع وكالات الأمن القومي، بما في ذلك جهاز الاستخبارات الخاصة، ووكالة الأمن القومي، ووكالة استخبارات الدفاع، ووكالة الاستخبارات الجغرافية الإتحادية، ومكتب التحقيقات الاتحادي، وجهاز الاستخبارات العسكرية (بفرعيه الخارجي والداخلي)، وكذلك مكتب الاستخبارات البحرية، ومديريات الأمن الإتحادية التابعة للولايات المتحدة الليبية، والوكالة الإتحادية للتصنيع العسكري.

سيعمل هذا المجلس أيضًا بشكل وثيق مع المجالس المهمة الأخرى مثل المجلس الليبي والحكومة المركزية الإتحادية لضمان الدفاع والأمن عن كافة الولايات المتحدة الليبية.

إنّ المهمة الأساسية من المجالس السابقة هي ضمان شعور المواطنين الليبيين بالأمان من أي تهديدات داخلية أو خارجية. ولتحقيق هذا الهدف، سيتم وضع سياسات مختلفة فيما يتعلق بلوائح مراقبة الحدود على قوانين الهجرة التي سيتم إنفاذها بصرامة من قبل الوكالات المعنية والسابق ذكرها. كما ستقوم بالتنسيق مع المنظمات الدولية مثل الناتو لتبادل المعلومات حول الجماعات الإرهابية المحتملة العاملة في أو بالقرب من الحدود الليبية حتى يمكن مراقبتها بشكل أكثر فعالية. علاوة على ذلك، فإنها ستعمل على تنفيذ استراتيجيات متنوعة تهدف إلى مكافحة الإرهاب داخل الولايات المتحدة الليبية، مثل الاستثمار بكثافة في عمليات مكافحة الإرهاب من خلال زيادة قدرات جمع المعلومات الاستخباراتية وكذلك توفير برامج تدريبية لموظفي إنفاذ القانون المتخصصين في تكتيكات مكافحة الإرهاب. بالإضافة إلى أنها ستوفر خدمات الدعم للضحايا المتضررين من أعمال العنف المرتكبة ضدهم إمّا بشكل مباشر أو غير مباشر بسبب الاضطرابات السياسية التي تحدث داخل الدول المجاورة للولايات المتحدة الليبية أو عمليات تسلل المجموعات الإرهابية للصحراء الليبية الشاسعة.

**المادة مئة وواحد وستون**

**الفقرة (2) ديوان أولياء الأمور**

أ. ديوان أولياء أمور الولايات المتحدة الليبية الإرشادي.

ب. يكون تأثير ديوان أولياء أمور الولايات المتحدة الليبية الإرشادي مُباشراً في الحياة العامة لمواطني الولايات المتحدة الليبية بخاصة الشباب والأطفال، ويجوز وضع الأولوية لهما للطعن في حقّ أي قانون نافذ ساري المفعول أو مستحدث مستجد متصل بالحياة العامة، ولا يحقّ لهما الطعن في القوانين الأمنية والعسكرية أو المتصلة ببنية الدولة الحساسة، ويكون تسيير الشؤون التعليمية ونظامها بما لا يتعارض مع سياساتهما ومشاريعهما وبما لا يتعارض مع دستور الولايات المتحدة الليبية والقوانين الإتحادية.

**التسويغ**: يعتبر ديوان أولياء أمور الولايات المتحدة الليبية الإرشادي ( the United States of Libya Parents Office) مؤسسة حكومية أهلية مكرّسة لترسيخ مكانة الأم الليبية (وليّة الأمر) والأب الليبي (وليّ الأمر) والأسر الليبية لقيادة الولايات المتحدة الليبية اجتماعياً، سيلتقي في هذا الديوان كل أولياء أمور الأطفال والشباب في كل مناطق الإتحاد، للفعل بمراقبة أعمال المؤسسات التعليمية العامة والخاصة كالروض والمدارس

الابتدائية والإعدادية والثانوية وأثرها على الحياة العامة التي تؤثر بشكل جوهري في الأطفال والشباب، عن طريق مراقبة المناهج التي تدرّس للأطفال والشباب في هذه الجهات الآنفة؛ وآليات التطعيم المتّبعة في هذه الجهات؛ ورصد أماكن التجمعات الرفاهية والاجتماعية والثقافية وإبداء الرأي فيها عن طريق برنامج التقييم العائلي الوطني (USL Parents Assessment Program)، وهو برنامج يقوم عن طريقه الأهالي بعمل زيارات دورية للمدارس والملاحظة بأماكن التعليم والتغذية والرفاهية وغيرها، وتقييمها عن طريق جدول أعمال إليكتروني سيتواجد كتطبيق على الهواتف، وعند الملاحظة بـ "صحي Healthy" أو "غير صحيUnhealthy " سيتم بيان إيجابية المفعول عليه سواء كان مقاعد الفصول أو ألوان الجدران أو مساحات تباعد الفصول عن بعضها أو حتى نوع الأغذية التي ستقدم للتلاميذ في الفترات الصباحية والظهيرة والليلية، وذلك بالتعاون مع مؤسسات الإتحاد كوزارات الصحة والإسكان والاقتصاد؛ وضمان أماكن الغذاء المخصصة للمعنيين من الأطفال والشباب في هذه المؤسسات؛ وضمان نظافة المدارس والتقيد بنظام الرداء الرمزي الموحد[173] في كل جهة من الجهات الآنفة؛ ومن أهم مشاريع الديوان التي ستؤسس بالتعاون مع الإتحاد والولايات الأعضاء فيه هي تعهد القضاء على ظاهرة المعلمين المتسلطين التي بعض قضاياها ستصل حتماً للسجن إذا ما لوحظ التقصير والتسلط على التلاميذ؛ ومن بين المشاريع الأخرى التي ستؤسس بالتعاون مع الإتحاد والولايات الأعضاء فيه هي ما يدخل في ضمان خدمات الرعاية الصحية ومعالجة الأمراض اللاحقة لمكونات الأطفال والشباب.

يمكن اعتبار الديوان على أنه مؤسسة ستعمل بلا كلل لضمان حصول جميع الليبيين على تعليم ممتاز؛ وتقديم فرص اقتصادية وتمثيل سياسي؛ وأيضاً حماية الأطفال والمراهقين من أفكار التخلف والإرهاب وغيرها؛ وحماية مجتمع الأسرة من الأفكار المهدمة وبناء الآداب والمساعدة على حماية المجتمع وإنماء الوطنية وشعور الانتماء للوطن. من خلال توفير موارد مثل المساعدة القانونية لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي أو أولئك

[173] الرداء الرمزي الموحد سيكون آلية ستُتبع في كل مدرسة ليبية، وهو كود لباس بألوان ومقاسات معينة للفتيان وآخر متباين كثيراً أو قليلاً للفتيات، ستتبع المدارس الحكومية في الولايات المتحدة الليبية كود سيختلف من ولاية لأخرى، أمّا كود مقاطعة طرابلس الموضوع في نموذج المؤسسة التعليمية في البرنامج الفيدرالي فهو سيكون في شكل رداء رسمي لونه أبيض نهايته زرقاء غامقة يكون صيفي وشتوي في ذات الوقت، شاملاً على يمين الرداء لفظ المدرسة أو الأكاديمية يعلوه لفظ "وزارة تعليم طرابلس" أدناه اسم المدرسة أو الأكاديمية، وإذا كان للمدرسة أو الأكاديمية شعار فيوضع على جهة يسار الرداء بالتعامد مع توزيعات الألفاظ على يمين الرداء، يعرف هذا الكود في البرنامج الفيدرالي بكود 7-2.

الذين يواجهون التمييز بسبب أفكارهم أو معتقداتهم؛ الدعوة إلى أنظمة تعليمية أفضل؛ تعزيز محو الأمية المالية بين الشباب؛ إنشاء برامج تدريب وظيفي للأفراد العاطلين عن العمل؛ المشاركة مع منظمات المجتمع المدني المختلفة بشأن القضايا المتعلقة بإصلاح العدالة الاجتماعية.

هذه مجرد أمثلة توضح كيف ستعمل هذه المؤسسة لتحقيق أهم أسباب إنشائها. أيضاً: سيوفر المجلس برامج إرشادية تساعد الشباب على اكتساب مهارات قيمة مع تعزيز العلاقات الإيجابية بينهم. من خلال هذه المبادرات، يمكنهم معرفة المزيد عن قيم ثقافتهم أثناء اكتساب المعرفة حول موضوعات مثل تطوير القيادة واستراتيجيات حل النزاعات، وجميع الأدوات المهمة اللازمة عند محاولة إجراء تغيير ذي مغزى داخل مجتمع الفرد. علاوة على ذلك، من خلال استضافة ورش عمل حيث يناقش المشاركون القضايا الملحة التي تؤثر عليهم اليوم (مثل الفقر، المخدرات، الكحول أو حتى فقدان الثقة في المجتمع أو العائلة أو الحكومة)، فإنهم سيشجعون الحوار المفتوح بين المواطنين من خلفيات مختلفة بحيث يشعر كل شخص بأنه مسموع ومحترم في كل مرحلة من عمليات صنع القرار المتعلقة بمسائل السياسة العامة التي تؤثر على كل شخص يعيش في الولايات المتحدة الليبية.

**استنتاجات المبادئ الدستورية**

في سجلات المواد الدستورية المنصوصة في هذه الأوراق، هناك الضئيل من الوثائق في تاريخ البلاد التي تحمل نفس القدر من الفاعلية والقوة والتناسق والترتيب الذي ينعم به دستور الولايات المتحدة الليبية. فهذه الوثيقة الموقرة، التي صيغت في بوتقة مجموعة دراسات الحركة الجمهورية الإتحادية، هي بمثابة القانون الأعلى للاتحاد، وتوفر إطاراً لحكم الأمّة وتحمي حقوق مواطنيها وحرياتهم. تجسد هذه الوثيقة في جوهرها مبادئ الفيدرالية، وهو نظام حكم يتم فيه توزيع السلطة بين السلطة المركزية والوحدات المكونة، بحيث يتم توزيع المسؤوليات والصلاحيات بين الولايات أو المقاطعات الأعضاء في هذا الإتحاد. ويكفل هذا التقسيم للسلطات عدم حيازة أي كيان واحد لسلطة غير خاضعة للرقابة، بل يعهد أنّ السيادة مشتركة ومتوازنة بين مستويات متعددة من الحكومة.

إننا وأثناء الحوار حول الحقوق التي يجب تعهدها للشعب، يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار مكانة الدعامات الاجتماعية والاقتصادية المنصوصة في الدستور الجديد، التي هي شهادة على الإرث الدائم للفيدرالية وحماية الحقوق والحريات الفردية. من خلال أحكام مثل حرية التعبير، وتوفير الطمأنينة، وحظر العقوبة القاسية وغير العادية، وإلغاء العمالة القسرية وتوسيع حقوق التصويت للنساء والأقليات وضمان الرعاية وتكافؤ الفرص لجميع الناس، فهي كلها دعامات اجتماعية واقتصادية تضمن أنّ هذا الميثاق من الدستور الجديد يكفل حقوق الشعب وحرياته الأساسية التي تعتمد عليها ديموقراطيتنا، ويضمن بقاء الحكومة مسؤولة أمام الشعب، ويضمن أن تبقى

حقوق الناس محمية من تجاوزات الحكومة. فإنّ هذه الحقوق أساسية وهامة وتعني بالوطن والمواطن، وتضمن أن يكون الإتحاد كفيل له بتعهد الدستور وقوانينه التي تكفل تلك الحقوق.

وليس الحقوق الممنوحة دستورياً للشعب هي الأمور المركزية الوحيدة في هيكل وثيقة الدستور الجديد، بل حتى مواده الأخرى التي تحدد مسؤوليات وصلاحيات الحكومة المركزية الإتحادية، التي تضع إطاراً لفصل السلطات. فمن أبرز المواد هي المادة الرابع والخمسون التي تمنح السلطة التشريعية للكونغرس أعلى سلطة تشريعية في الولايات المتحدة الليبية، والمادة الثامن والسبعون التي تمنح السلطة التنفيذية للسيد الرئيس، والمادة مئة وتسع وعشرون التي تحدد السلطة القضائية باعتبارها الفرع الثالث المتساوي للحكومة.

تمنح المواد الرابع والستّون والخامس والستّون من الدستور الجديد الكونغرس سلطة سن القوانين، وفرض الضرائب، وتنظيم التجارة، وإعلان الحرب، وأداء المهام الحكومية الأساسية الأخرى. ومن خلال نظام من الضوابط والتوازنات، يعمل الكونغرس كثقل موازن للسلطة التنفيذية، مما يضمن عدم وجود سلطة واحدة تتمتع بسلطة مطلقة وأنّ مصالح الشعب الليبي ممثلة ومحمية.

تمنح المواد الثامن والسبعون والواحد والثمانون والخامس والثمانون من الدستور الجديد السلطة التنفيذية للسيد رئيس الأمّة، مما يمكّن السيد الرئيس من إنفاذ القوانين، وإدارة السياسة الخارجية، وتعيين المسؤولين الفيدراليين، والعمل كقائد أعلى للقوات المسلحة. ومن خلال حق النقض وعملية التعيين، يتمتع السيد الرئيس بنفوذ كبير على عملية صنع السياسات، وتشكيل اتجاه الحكم وتمثيل مصالح الأمّة على المسرح العالمي.

تنص المادة مئة واثنان وثلاثون من الدستور على أنّ السلطة القضائية هي السلطة الثالثة المتساوية للحكومة، المكلفة بتفسير القانون، وحل النزاعات، وإعلاء مبادئ العدالة وسيادة القانون. ومن خلال نظام المحاكم الفيدرالية، بما في ذلك المحكمة العليا، ومحاكم الدوائر، ومحاكم المقاطعات، تضمن السلطة القضائية تفسير الدستور وتطبيقه بأمانة، وحماية الحقوق والحريات الفردية ضد تجاوزات الحكومة.

يحدد الدستور الجديد أيضاً هيكل الفيدرالية، ويحدد صلاحيات ومسؤوليات الحكومة المركزية الإتحادية والولايات. من خلال نظام من السلطات المنصوصة في أجزاء مختلفة من هذه الأوراق، يمنح الدستور الجديد سلطة محددة للحكومة المركزية الإتحادية، بينما يحتفظ بجميع السلطات الأخرى للولايات أو الشعب، كما هو موضح في الباب السادس "الولايات" بالمادة مئة وتسع وأربعون الذي يعهد بأن تتولى الولايات جميع السلطات التي لم يعهد بها الدستور للاتحاد ككيان.

يضمن هذا التقسيم للسلطات احتفاظ الولايات بدرجة كبيرة من الاستقلالية والسلطة لإدارة شؤونها الخاصة، مع الاعتراف أيضًا بسيادة القانون الفيدرالي والحاجة إلى التعاون والتنسيق بين الحكومة المركزية الإتحادية والولايات. ومن خلال آليات مثل الاتفاقيات بين الولايات، والاتفاقيات التعاونية، والتمويل الفيدرالي، ستعمل الحكومة المركزية الإتحادية والولايات معًا لمواجهة التحديات المشتركة وتعزيز الصالح العام.

في نسيج الحكم المركّب في نظرية الولايات المتحدة الليبية، تخضع العلاقة بين السلطات المركزية والولايات لمبادئ الفيدرالية، وهو المفهوم التأسيسي المكرس في وثيقة الدستور الجديد. ومن خلال التوازن الدقيق بين السلطات والمسؤوليات، يضع الدستور إطاراً للتعاون والتنسيق بين الحكومة المركزية الإتحادية والولايات، مما يضمن الأداء الفعال للاتحاد ككل. ومن الأمور المركزية في هذا الإطار هو مبدأ السيادة المزدوجة، الذي يعترف بأن كِلاً من الحكومة المركزية الإتحادية والولايات تمتلك مجالات مستقلة للسلطة وتزاول صلاحيات متمايزة ومتباينة. وبينما تمتلك الحكومة المركزية الإتحادية السلطة على المسائل ذات الاهتمام الوطني، مثل السياسة الخارجية والدفاع والتجارة بين الولايات، تحتفظ الولايات بالسلطة على المجالات ذات الأهمية المحلية أو الإقليمية، مثل التعليم والصحة العامة وإنفاذ القانون.

لتسهيل التعاون والتنسيق بين السلطات المركزية والولايات، يحدد الدستور الجديد آليات للعلاقات الحكومية الدولية وحل النزاعات. إحدى هذه الآليات هي بند السيادة[174]، الذي يعلن أنّ الدستور والقوانين الفيدرالية والمعاهدات هي القانون الأعلى للأمّة، وهي ملزمة لجميع الولايات ومواطنيها. فيضمن هذا البند أنّ القانون الفيدرالي له الأولوية على قوانين الولايات المتعارضة، مما يعزز التوحيد والاتساق في تطبيق القانون في جميع أنحاء الإتحاد. علاوة على ذلك، ينص الدستور الجديد على آليات التعاون والتنسيق بين السلطات المركزية والولايات، مثل بند الإيمان[175] الكامل والائتمان، الذي يلزم الولايات بالاعتراف بالأعمال والسجلات العامة والإجراءات القضائية للولايات الأخرى بغرض توحيدها قدر الإمكان. فيضمن هذا البند أنّ القرارات القانونية والعقود المبرمة في ولاية ما يتم احترامها وتنفيذها في الولايات الأخرى، مما يعزز الانسجام والتعاون بين الولايات.

[174] راجع: الباب العاشر "الأحكام الختامية" بدستور الولايات المتحدة الليبية.
[175] راجع: الباب السادس "الولايات" بدستور الولايات المتحدة الليبية.

بالإضافة إلى ذلك، يمنح الدستور الجديد الكونغرس سلطة تنظيم التجارة بين الولايات ووضع قواعد موحدة للإفلاس، والتجنس، وغيرها من المسائل ذات الاهتمام الوطني.

ومن خلال صلاحياته المنصوصة، يلعب الكونغرس دورًا مركزيًا في تشكيل العلاقة بين السلطات المركزية والولايات، مما يضمن تمثيل وحماية مصالح الأمّة ككل. علاوة على ذلك، ينص الدستور على آليات التعاون والتنسيق بين السلطات المركزية والولايات في إدارة البرامج الإتحادية وتخصيص الموارد. من خلال آليات مثل المنح الجماعية، والمنح النموذجية، والاتفاقيات التعاونية، فستوفر الحكومة المركزية الإتحادية التمويل والدعم للولايات لمجموعة واسعة من البرامج والخدمات، مثل الرعاية الصحية والتعليم والنقل وحماية البيئة. وفي مقابل التمويل الفيدرالي، ستوافق الولايات على الالتزام باللوائح والمبادئ التوجيهية الفيدرالية، مما يضمن استخدام الأموال الفيدرالية بفعالية وكفاءة لمواجهة التحديات المشتركة وتعزيز الصالح العام.

تعمل هذه الشراكة بين السلطات المركزية والولايات على تعزيز الابتكار والمرونة والمساءلة في تقديم الخدمات الحكومية، مع ضمان تلبية احتياجات وأولويات الأبناء السبعة الأعضاء في الإتحاد. علاوة على ذلك، ينص الدستور الجديد على آليات التعاون وحل النزاعات بين السلطات المركزية والولايات، مثل عمليات الاتفاقيات بين الولايات على أساس حل النزاعات من خلال المحاكم. ومن خلال آليات مثل بند الاتفاق التعاوني، سيمكن للولايات الدخول في اتفاقيات لمعالجة التحديات المشتركة، مثل حقوق المياه، وحماية البيئة، والبنية التحتية للنقل، وتعزيز التعاون والمساعدة المتبادلة بين الإتحاد ككل.

في نسيج الفيدرالية في الدستور الجديد، ستلعب حكومات الولايات والكونغرس أدوارًا محورية في تشكيل حكم الإتحاد وضمان الأداء الفعال للاتحاد الفيدرالي. ومن خلال مجموعة من السلطات المفوضة، والسلطات المحفوظة، والمسؤوليات المشتركة، ستعمل حكومات الولايات والكونغرس جنبًا إلى جنب لتلبية الاحتياجات والأولويات المتنوعة للشعب الليبي.

ستمارس حكومات الولايات، باعتبارها كيانات ذات سيادة ضمن النظام الفيدرالي، نطاقًا واسعًا من الصلاحيات والمسؤوليات في المجالات ذات الاهتمام المحلي أو الإقليمي. هذه السلطات، المعروفة باسم السلطات المحجوزة، لا يتم تفويضها إلى الحكومة المركزية الإتحادية بموجب الدستور، وبالتالي تحتفظ بها الولايات والشعب، كما هو مبين في الباب السادس. ومن بين أهم السلطات المخصصة للولايات تلك المتعلقة بالتعليم، والصحة العامة، وإنفاذ القانون، والنقل.

تتمتع حكومات الولايات بالسلطة الأساسية على إدارة المدارس العامة، وتوفير خدمات الرعاية الصحية، والحفاظ على السلامة العامة، وبناء وصيانة الطرق والجسور والبنية التحتية الأخرى. علاوة على ذلك، ستلعب حكومات الولايات دوراً حاسماً في إدارة الانتخابات، وتنظيم التجارة داخل حدود الولايات، وتوفير الخدمات الاجتماعية للفئات السكانية الضعيفة. ومن خلال آليات مثل وكالات الدولة والإدارات واللجان، ستقدم حكومات الولايات مجموعة واسعة من الخدمات للمواطنين وستشرف على تنفيذ قوانين ولوائح الولاية.

المركزية في هيكل حكومات الولايات هي الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية، وهي تعكس بشكل عام الهيكل الثلاثي للحكومة المركزية الإتحادية. سيعمل حكام الولايات كرؤساء تنفيذيين في ولاياتهم، وهُم مسؤولون عن تنفيذ قوانين الولاية، والإشراف على إدارة وكالات الولاية، وتمثيل مصالح الولاية في التعاملات مع الولايات الأخرى والحكومة المركزية الإتحادية.

تُناط السلطة التشريعية في المجالس التشريعية للولايات، والتي تكون في شكل هيئة مركزية من مجلسين تتألف من مجلس الشيوخ ومجلس النواب يسمون المجلس الليبي عن الولاية (أو كونغرس الولاية اختصاراً). سيسن المجلس الليبي عن الولاية القوانين، وسيوفر الأموال المناسبة، وسيمارس الرقابة على السلطة التنفيذية، مما يضمن تمثيل مصالح الناس وحمايتها في عملية صنع السياسات. علاوة على ذلك، ستعمل السلطات القضائية في الولايات بمثابة الحكم النهائي في النزاعات ومترجم قوانين الولاية وقوانينها. ومن خلال نظام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف، ستكفل السلطات القضائية في الولاية إدارة العدالة بشكل عادل ونزيه، وحماية حقوق وحريات جميع المواطنين في ظل سيادة القانون.

بالإضافة إلى حكومات الولايات، سيلعب الكونغرس دورًا مركزيًا في الفيدرالية في الإتحاد، حيث سيعمل بمثابة السلطة التشريعية للحكومة المركزية الإتحادية والمنتدى الرئيسي للتعبير عن المصالح والأولويات الوطنية. ومن خلال صلاحياته المنصوصة، يتمتع الكونغرس بسلطة على المسائل ذات الاهتمام الوطني، مثل الضرائب والدفاع والتجارة بين الولايات والهجرة. من الأمور المركزية في هيكل الكونغرس مجلس النواب ومجلس الشيوخ، اللذين سيشكلان معًا الهيئة التشريعية للولايات المتحدة الليبية بأكملها، المكوّن من مجلسين. يمثل مجلس النواب، الذي سيتم توزيع أعضائه على أساس عدد السكان، مصالح الشعب الذي سيضم عضوين إثنين من كل ولاية، بينما سيمثل مجلس الشيوخ، الذي سيضم أيضاً عضوين إثنين من كل ولاية، مصالح الولايات باعتبارها كيانات ذات سيادة داخل الولايات المتحدة الليبية. ومن خلال عملية المداولة والمناقشة والتفاوض، سيسن الكونغرس القوانين، ويخصص الأموال، ويمارس الرقابة على السلطة التنفيذية، مما يضمن ممارسة سلطات الحكومة بشكل

مسؤول ووفقًا لمبادئ الدستور. علاوة على ذلك، سيعمل الكونغرس كمنتدى للتعبير عن وجهات النظر المتنوعة وملتقى لحل النزاعات، وتعزيز الحوار والتسوية في السعي لتحقيق الصالح العام.

وفي نسيج الحكم الدستوري وكما ترون، فإنّ مبادئ الفيدرالية في الدستور الجديد ليست مجرد مفاهيم مجردة، بل هي مبادئ توجيهية تشكل العلاقة بين السلطات المركزية والولايات وتوجه توزيع السلطات والمسؤوليات داخل الإتحاد.

ومن خلال مزيج من المبادئ القانونية والترتيبات المؤسسية، يتم وضع الفيدرالية موضع التنفيذ في الإتحاد على المستوى الوطني ومستوى الولايات. على المستوى الوطني، فإنّ تطبيق الفيدرالية منصوص عليه في الدستور الجديد، الذي ينشئ نظام السيادة المزدوجة ويحدد صلاحيات ومسؤوليات الحكومة المركزية الإتحادية والولايات. ومن خلال آليات مثل بند السيادة، وبند التجارة، والفصل السادس، يضمن الدستور تقسيم سلطات الحكومة وتوازنها، مما يعزز التعاون والتنسيق بين السلطات المركزية والولايات. علاوة على ذلك، فإنّ تطبيق الفيدرالية يتجلى في توزيع السلطات والمسؤوليات بين الحكومة المركزية الإتحادية والولايات. فبينما تمتلك الحكومة المركزية الإتحادية السلطة على المسائل ذات الاهتمام الوطني، مثل السياسة الخارجية والدفاع والتجارة بين الولايات، تحتفظ الولايات بالسلطة على المجالات ذات الأهمية المحلية أو الإقليمية، مثل التعليم والصحة العامة وإنفاذ القانون.

من الأمور الأساسية لتطبيق الفيدرالية هو مبدأ المواطنة المزدوجة، الذي يعترف بأن الأفراد هم مواطنون في كل من الولايات المتحدة الليبية والولايات التي يقيمون فيها. يضمن هذا المبدأ أن يتمتع المواطنون بنفس الحقوق والامتيازات بموجب القانون الفيدرالي وقانون الولاية، مع الاعتراف أيضًا باستقلال الولايات وسلطتها في إدارة شؤونها الخاصة. علاوة على ذلك، يتم وضع الفيدرالية موضع التنفيذ من خلال آليات العلاقات الحكومية الدولية والفيدرالية التعاونية والفيدرالية التنموية. علاوة على ذلك، يتم وضع الفيدرالية موضع التنفيذ من خلال آليات حل النزاعات وتسوية الخلافات، حيث ستسعى السلطات المركزية والولايات إلى حل النزاعات والخلافات من خلال التفاوض أو الوساطة أو التقاضي. ومن خلال آليات مثل الاتفاقيات بين الولايات، واتفاقيات التعاون، والعملية القضائية، ستتم معالجة النزاعات بين السلطات المركزية والولايات بطريقة تحترم مبادئ الفيدرالية وتدعم سيادة القانون. علاوة على ذلك، تعمل الفيدرالية على تعزيز الاستجابة والمساءلة في الحكم من خلال ضمان أن تكون الحكومة أقرب إلى الناس وأكثر استجابة لاحتياجاتهم وأولوياتهم. ومن خلال آليات مثل المجالس

التشريعية للولايات، والحكومات المحلية، ومبادرات المواطنين، تعمل الفيدرالية على تمكين المواطنين من المشاركة بشكل مباشر في عملية صنع السياسات ومحاسبة المسؤولين المنتخبين عن أفعالهم.

إننا وأثناء مواصلة رحلتنا عبر سجلات الفيدرالية ونظامها المبني على أساس توزيع السلطات بين الأصغر والأكبر بما يخدم الإتحاد ككل، دعونا أولاً نوجه أنظارنا إلى المادة مئة وواحد وسبعون من الدستور الجديد، التي تحدد عملية تعديل الدستور. هذه المادة، وعلى أساسها تم تكوين آلية يمكن من خلالها تكييف الدستور لتلبية الاحتياجات والتطلعات المتغيرة للشعب الليبي. من خلال عملية تتطلب موافقة ثلثي مجلسي الكونغرس أو اتفاقية يدعو إليها ثلثا المجالس التشريعية في الولايات، يليها تصديق ثلاثة أرباع الولايات، تضمن المادة مئة وواحد وسبعون بقاء وثيقة الدستور الجديد وثيقة حية قادرة على التطور مع الزمن مع التمسك بالمبادئ الخالدة التي تأسس عليها الإتحاد. علاوة على ذلك، دعونا لا نغفل أهمية المادة مئة وثمان وسبعون، التي تنص على سيادة الدستور والقوانين الفيدرالية والمعاهدات على قوانين الولايات المتعارضة، وهي مادة تضمن أن يكون الدستور هو القانون الأعلى للاتحاد والولايات الأعضاء فيه، وهو ملزم لجميع الولايات ومواطنيها. فمن خلال بند السيادة، تضمن المادة مئة وثمان وسبعون أن يكون للقانون الفيدرالي الأولوية على قوانين الولايات المتعارضة، مما يعزز التوحيد والاتساق في تطبيق القانون في جميع أنحاء الولايات المتحدة الليبية. علاوة على ذلك، لابد من ذِكْر أحكام المادة مئة وواحد وسبعون في الفقرة (4)، التي تحدد عملية المصادقة على الدستور، فعَن طريق هذه المادة، سيتم التصديق على الدستور من خلال مؤتمرات في الولايات السبعة جميعاً، عن طريق مجلس الكونغرس، مما يضمن الحصول على موافقة المحكومين قبل أن يدخل الدستور الجديد حيز التنفيذ. ومن خلال عملية المشروعية الشعبية والمشاركة الديموقراطية، تضمن المادة مئة وواحد وسبعون أن يستمد الدستور الجديد سلطته من موافقة الشعب، مما يعكس مبادئ الحكم الذاتي والديموقراطية التي تأسس عليها الإتحاد.

**الفيدرالية الدستورية**

وفي النسيج الكبير للديموقراطية للاتحاد ومشروعاتها الدستورية في شكل المشروعية الشعبية، تقف الفيدرالية الدستورية كمنارة للاستقلال وشهادة على روح الحرية الدائمة التي ستحدد الإتحاد. فمن قاعات الكونغرس المقدسة إلى قلب ولاياتنا المتنوعة، تجسد الفيدرالية مبادئ الحكم الذاتي والتعاون والوحدة التي ستدفع الإتحاد لأنْ يكون قوة عظيمة مستجيبة لكل صغيرة وكبيرة.

كمواطنين وطنيين في أرض الفرص هذه، فإننا نعتز بمبادئ الفيدرالية باعتبارها حجر الأساس لمشروعنا الوطني، والتي نسجتها أيدينا الوطنية بغرض احياء وطن على أساس رؤيا ثاقبة تتواجد حصراً في نسيج دستورنا. ومع كل

ضربة ريشة، قمنا بصياغة نظام حكم يعمل على تمكين الشعب، ويحمي حرياتنا، ويضمن بقاء الحكومة للشعب، بواسطة الشعب، ومن أجل الشعب. ومن خلال عدسة الفيدرالية، نرى جمال وتنوع هذه الأمّة ينعكس في فسيفساء حكومات الولايات، فلكل منها ثقافتها وتقاليدها وتطلعاتها الفريدة. فمن شوارع مدينة طرابلس الصاخبة إلى المناطق الحضرية والثقافية الشاسعة في قلب هذه الأمّة، ومن ساحل مصراتة إلى بنغازي والجبل الأخضر فخر هذا الوطن، ومن مدينة غريان إلى أوباري وسط الصحراء الشاسعة التي تعني بمهابة المساحة والنعم التي يتمتع بها هذا الوطن العظيم، فهي تقف فيها ولايات اتحادنا بمثابة شهادة على النسيج الغني الذي لنا وبنا.

إنّ الفيدرالية تغرس فينا إحساسًا عميقًا بالواجب والمسؤولية المدنية، وتدعونا إلى الانخراط بنشاط في العملية الديموقراطية ودعم مبادئ الحرية والعدالة والمساواة للجميع. من خلال مشاركتنا في حكومات الولايات والحكومة المركزية الإتحادية، ومن خلال مناصرتنا للقضايا التي نعتز بها، ومن خلال التزامنا بالصالح العام، فإننا نكرم إرث المؤسسين ونضمن أنّ شعلة الحرية مشتعلة للأجيال القادمة.

إنّ الفيدرالية تعزز روح التعاون والوحدة بين الولايات، وتربطنا معًا في التزام مشترك بمبادئ الديموقراطية وسيادة القانون. ومن خلال جهودنا الجماعية لمواجهة التحديات المشتركة وتعزيز الشؤون الوطنية، فإننا نُظهر قوة ومرونة اتحادنا الفيدرالي، ونقف كمثال ساطع لما يمكن تحقيقه عندما نعمل معًا كأمّة واحدة، فإني والله، متأكد أنها لن تكون قابلة للتجزئة، وستتمتع بالحرية. وستوفر العدالة وستضمن التنمية للجميع. وبينما نواصل رحلتنا عبر مشهد الفيدرالية الدستورية، نتذكر تأثيرها العميق على جوهر هذا المشروع الوطني وروح الابتكار التي لسنت كثير من مشروعاته الوطنية.

إنّ الفيدرالية الدستورية في جوهرها مبدأ الحكم الذاتي، الذي يعني بتمكين الولايات والمحليات من اتخاذ القرارات التي تعكس الاحتياجات والأولويات الفريدة لمجتمعاتها. ومن خلال آليات مثل الانتخابات المحلية، ومبادرات الناس الداخلية، والدعوة الشعبية، ستعمل الفيدرالية على تعزيز ثقافة المشاركة المدنية والمشاركة الديموقراطية، مما يضمن استجابة الحكومة لإرادة الشعب. علاوة على ذلك، تعمل الفيدرالية على تعزيز المنافسة بين الولايات، مما يحفزها على تبني سياسات وبرامج تجتذب الشركات والاستثمار والمواهب. وتحفز هذه الديناميكية التنافسية الابتكار، وتعزز النمو الاقتصادي، وتضمن بقاء الولايات مستجيبة لاحتياجات وتطلعات مواطنيها، مما يخلق سوقاً نابضة بالحياة للأفكار والفرص.

يجب علينا التوثيق أنّ الفيدرالية الدستورية ستعمل بمثابة حصن ضد الاستبداد والممارسة التعسفية للسلطة من خلال ضمان بقاء الحكومة مسؤولة أمام الشعب وأنّ مبادئ الشفافية والاستجابة يتم دعمها في أروقة السلطة. ومن خلال نظام الضوابط والتوازنات، ستعمل الفيدرالية على تعزيز المساءلة والشفافية وسيادة القانون، مما يضمن بقاء الحكومة مسؤولة أمام الشعب وتضمن بالتالي سماع أصوات المواطنين واحترامها. فتجسد الفيدرالية في جوهرها مبدأ الحكومة المحدودة، والذي يرى أنّ الحكومة يجب أن تكون مقيدة في صلاحياتها وتخضع لسيادة القانون.

من خلال آليات مثل الفصل بين السلطات، والضوابط والتوازنات، والفحص القضائي، تضمن الفيدرالية عدم وجود أي فرع من فروع الحكومة يتمتع بسلطات مركزية تؤثر على الوطن والمواطن بشكل رجعي، فتكفل الفيدرالية الدستورية أن يتم توزيع السلطة بين مستويات متعددة من الحكومة، مما يوفر الحماية من إساءة استخدام السلطة وحماية الحقوق والحريات، من بطش الفاسدين والخصوم للشعب الليبي. علاوة على ذلك، تعمل الفيدرالية على تعزيز الشفافية في الحكومة من خلال ضمان أن تكون الإجراءات الحكومية مفتوحة، ويمكن الوصول إليها، وخاضعة للتدقيق العام. ومن خلال آليات مثل قوانين الاجتماعات المفتوحة، وقوانين حرية المعلومات، وقوانين السجلات العامة، تضمن الفيدرالية أنّ القرارات الحكومية يتم اتخاذها بشكل علني، بمشاركة كاملة ومدخلات من الجمهور. ومن خلال تعزيز الشفافية والانفتاح في الحكومة، تعزز الفيدرالية ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية وتفضّ بالقرارات السرية الباطلة والمنحرفة. وأيضاً فإنّ الفيدرالية الدستورية تعمل كمحفز للمشاركة الديموقراطية والمشاركة المدنية، وتعمل كنظام لتمكين المواطنين من المشاركة بنشاط في حكم الولايات وضمان بقاء الشعب مشارك على مستوى الولايات كافة وليس فقط حول حكومة مركزية وحيدة، بل تضمن أن تكون عملية المشاركة الانتخابية تتم على مستوى شامل بما يخدم كافة الولايات وليس فقط حكومة مركزية في منطقة واحدة (كالعاصمة مثلاً). ومن خلال مبادئها المتمثلة في الحكم الذاتي، واللامركزية المتطورة، والتعددية، تعمل الفيدرالية على تعزيز ثقافة المشاركة في تكوين الحكومات بما يخدم مصالح الولايات خاصة فيما يتعلق بمشروعات التطوير والإصلاحات. علاوة على ذلك، فإنّ الفيدرالية الدستورية تضمن تعزيز التعددية والتنوع في الحكم، وتضمن الاعتراف بالثقافات والتقاليد والقيم الفريدة لثقافة كل ولاية في الإتحاد، عن طريق تمثيل القبائل والعشائر والأهالي في كل ولاية على مبدأ التعدد وحفظ وصون الذاتية القومية. ومن خلال آليات مثل الأمم القبلية والمنظمات المجتمعية، تضمن الفيدرالية أنّ الحكومة تعكس تنوع مجتمعنا وتحترم حقوق وحريات جميع المواطنين. ومن خلال تعزيز التعددية والتنوع، تعزز الفيدرالية ثقافة الشمولية والاحترام المتبادل، مما يضمن سماع جميع الأصوات وتمثيلها في حكم الإتحاد.

إننا وأثناء الحوار عن الفيدرالية الدستورية نشعر بشعور من التبجيل والامتنان، فلا زال لها تأثير عميق في نظرية الولايات المتحدة الليبية بأكملها. فهي جزء من الوثيقة المقدسة للاتحاد، التي تعني حصراً بأن تكون بمثابة نور إرشادي، ينير الطريق إلى الحرية والمساواة والعدالة للناس جميعاً. وطوال استكشافنا للفيدرالية الدستورية في هذه النظرية، شهدنا الإرث الدائم للفيدرالية ومبادئ الديموقراطية التي تطورت بشكل مميز بما يخدم هذا المشروع الوطني. من الفصل بين السلطات المركزية والولائية إلى حماية الحقوق والحريات الفردية.

إنّ وثيقة الدستور الجديد تعكس قيم وتطلعات هائلة، فهي مخترقة للحكم الباطل البطّال، ولكنها فتضمن بقاء الحكومة مسؤولة أمام الشعب وأنّ أصوات المواطنين مسموعة ومحترمة في قاعات السلطة. وبينما نودّع استكشافنا للدستور الجديد في هذه الأوراق بجزئية مكونات مشروع الإتحاد، دعونا نحمل معنا الدروس والأفكار التي استخلصناها من رحلتنا. دعونا نتذكر نتيجة: أنّ هذا الدستور يعني بخدمة الوطن والمواطن، فهو يضمن للشعب وللأجيال القادمة وجود أمّة واحدة وموحدة، تعني بهم جميعاً، وتضمن لهم السلطة والحكم، وتضمن أن يكون جميع ممثليهم خاضعين للرقابة، بما يعني بمحاسبة الضالين والفاسدين والمنحرفين، الذين خاصموا بركات حقوق الشعب الليبي بما يخدم أحوالهم الشخصية.

إننا نؤكد تمسكنا بالمبادئ المنصوص عليها في الدستور الجديد، فهي مسعى وغاية لبناء اتحاد أكثر كمالاً لأنفسنا وللأجيال القادمة. وفي الختام، دعونا نؤكد من جديد التزامنا بالقيم الدائمة المتمثلة في الفيدرالية الدستورية والديموقراطية والمشروعية الشعبية وسيادة القانون التي وجهت هذا المشروع نحو أُفق التكامل. دعونا نعتز بالحريات التي نستحقها ودعونا نضمن أن تستمر وتبقى برغم كل الأحوال، فهي من حقنا في هذه الأرض، فكما هذه الأرض لنا فإنها لنا بالتساوي، وليس لأحد الحق في لمسها ولو جزءاً بسيطاً فيها. ففي مبادئ الدستور الجديد نرى الجوهر الحقيقي لجمهورية الولايات المتحدة الليبية: أرض الفرص، ومنارة الأمل، والمثال الساطع للمشاريع الوطنية التي تخدم هذا الوطن وذاك المواطن.

## البرنامج الأمني العسكري للولايات المتحدة الليبية – خَمْسَة ثِنـينْ

نظراً لحساسية المحتوى التالي، على القارئ الالتزام بعدم نشر المعلومات قبل الرجوع إلى المصادر المعتمدة، قبل نشرها حول المشروعات الأمنية والعسكرية لجمهورية الولايات المتحدة الليبية. أود أن أعرب عن شكري العميق لجميع المسؤولين الأمنيين، والزملاء الضباط، والنقباء، وضباط الشرطة، وطلاب أكاديمية الشرطة، والعرفاء الذين أسهموا في مقترحات المشروعات، والمساهمين الآخرين. تقديراً لجهودهم وتفانيهم في مساعدتنا ومؤازرتنا على وضع الأسس اللازمة لهذا العمل النبيل.

إذا تمعننا في الأسباب التي تقف وراء نشأة الولايات المتحدة الليبية يأتي في مقدمتها (والأساس لنشأتها) الأسباب المتعلقة بالأمن وتوفير الدفاع والحماية الوطنية، وهي إحدى المشاريع التي تدخل في نشأة الولايات المتحدة الليبية كجزء أساسي ومكون منها. ففي الأوراق الآنفة قد تهيأ لنا أنّ سبب إعلان الولايات المتحدة الليبية هو المشروعات السياسية والديبلوماسية بخاصة التركيز المتكرر على المشروعات الدستورية (كمشروعات وثيقة الدستور الجديد) وتوحيد الشعب الليبي؛ ولكن فإنّ السبب المهم الآخر لإعلان الولايات المتحدة الليبية هو الدفاع ومقاومة العدوان الخارجي وتوفير الأمن والحماية لكامل الولايات المتحدة الليبية؛ ويمكن استيضاح علات هذا الإتحاد الليبي في شكل نتائج يجب تحقيقها تتمثل في تحقيق الأمن ومقاومة الخطر الخارجي وتوحيد طرق الدفاع بشأنها، لأنها مشاكل جدية يجب البتّ فيها. ولغرض هذا البحث سنتطرق في العوامل التي تدخل في تكوين مشروع الولايات المتحدة الليبية في شكل مشروع البرنامج الأمني العسكري للولايات المتحدة الليبية (Military & Security Program for the United States of Libya 5+2)[176] المشهور لاحقاً ببرنامج خمسة ثنين.

1. العوامل الأمنية: عند البث في فكرة إنشاء وإعلان دولة جديدة يجب التركيز على العوامل الأمنية التي تكوّن هذه الدولة، التي تمنحها خصائص الدفاع عن نفسها ومكونيها وساكنيها، وهي عوامل رئيسية أثناء إقامة الدولة، لأنّ مكونات الدولة (أي الولايات) عند ضمهم لأيديهم العاملة ومواردهم الطبيعية وطاقاتهم الصناعية والعلمية فإنّ ذلك يضيف إلى حاصل قوتها الدفاعية مجتمعة، وهو ما ينتج عنه قوة تضاهي بكثير

---

[176] البرنامج الأمني العسكري للولايات المتحدة الليبية: هو البرنامج الثاني للبرنامج الفيدرالي وأحد خططه الأساسية (راجع: البرنامج الفيدرالي للولايات المتحدة الليبية - الفيد).

مجموع قوى الأطراف منفردة؛ فهذا التجميع الاتحادي للقوى المساهمة فضلاً عن تجنبه لازدواجية الترتيبات التي لا مفر منها في حالة احتفاظ كل الولايات الأعضاء في الإتحاد بالتنظيم الدفاعي الخاص بها، فيضمن هذا الإتحاد توحيد الأسلحة والمناهج الفنية، فيؤمكن بالتالي من استغلال كل موارد الدولة لأقصى فعاليتها، ما يوحّد الدفاع لمقاومة مختلف الأخطار ومواجهة مسبباتها؛ وكانت هذه العوامل سبباً مهماً في توحيد دول عظمى بالأمس كانت تعاني من تضارب المصالح كالولايات المتحدة الأمريكية.

2. العوامل غير الأمنية: العوامل غير الأمنية يمكن أن تشمل عواملاً عديدة وغير محدودة منها الرغبة في تحقيق الأهداف الاقتصادية وكيفية ذلك، كإلغاء الحواجز الجمركية بين الولايات؛ توحيد الاتصال؛ تنويع الموارد الأولية؛ وتوسيع الأسواق كما حصل أثناء نشأة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وقد تكون عواملاً أخرى قد تنشأ لحل الاختلافات القومية بين أجزاء الدولة المختلفة (كالاتحاد السوفياتي مثلاً). في سياق العوامل غير الأمنية يمكن أن نستنتج أنّ وسيلة التوفيق بين الوحدة والتنوع بين العوامل غير الأمنية (السابق ذكرها) من بينها تطوير المواصلات والاتصالات الاجتماعية، والتكنولوجيا والتنظيم الصناعي والتطورات الاقتصادية الأخرى، وضمان انتشار السوق وازدهاره في آن واحد، فكل هذه العوامل أسباب ولدت لضمان النجاح الحقيقي للدولة، وهي عوامل تتطلب (لتوفيقها) التنسيق بين الجانبيين سواء على الجانب الأمني أو الجانب غير الأمني، وتكاملهما يعني نجاح الدولة، فلا ازدهار للقطاعات الاقتصادية بدون ازدهار للقطاعات الأمنية والعسكرية، وهذا ينشأ ضغوطاً كبيرة وأخرى صغيرة، فيصعب على الدولة المركزية واللامركزية (المحافظية) الاستجابة لمثل هذه الضغوطات أو أن تستوعبها، وهذا ما يميز مشروع الولايات المتحدة الليبية، التي توفر استراتيجية لبناء تقنية مؤسساتية للتفاعل مع هذا النوع من العوامل الاستراتيجية، فهي تملك القدرة على تحقيق النجاحات على مختلف مستويات هذه العوامل التي تعتبر أهدافاً عامة، كتوفير الدفاع والأمن للعلاقات المحلية والخارجية، والسياسات المالية والتجارة، فهي تملك مؤسسات مستقلة ستعمل على تحقيق هذه الأهداف في مختلف ولاياتها الإتحادية (كالتعليم؛ الصحة؛ الخدمات الاجتماعية والرفاهية؛ والسياسات الثقافية الأخرى) كاستجابة فورية لمطالب الفرد الليبي الناخب والحفاظ على خصوصياته في مختلف ولاياته.

ولذلك نجد أنّ هناك أسباب أخرى (بجانب الأسباب التنموية والاقتصادية التجارية) التي تقف وراء نشأة الولايات المتحدة الليبية، فهي أساساً رغبة لمعالجة مشاكل أمنية لضمان توحيد الأمن والدفاع والحماية لمختلف مشاريعها سواء تنموية كانت أم سياسية، ويعزز هذا الاعتقاد (أي توفير الأمن للمشاريع) ضمان مواكبة التطورات

رغم الظروف التي مرّت بها الدولة ويُرجع ثقة الأفراد الناخبين في الدولة عند ملاحظتهم تنفيذ وعود الدولة على الجوانب الأمنية وغير الأمنية. ولذلك فإنّ توفير الأمن يمثل سبباً هاماً لبناء الولايات المتحدة الليبية.

**تعريف خطة البرنامج الأمني العسكري**

عند البث في مسألة الخلافات، المشاكل والمناوشات التي تحصل بين مناطق الأرض الواحدة، يثار هنا التساؤل الذي يطرح ما سبب هذه الخلافات، ولماذا تحدث، وما يكون جواباً كافياً هو الدوافع والاغراءات التي تقوم عليها هذه الخلافات، التي دائماً ما تكون ذات خلفية إرادية، فهي تقوم كإرادة بين أهل الأرض الواحدة في شكل خلافات بين من لذلك ولمن تلك، وهي ما تضع كوابح وقيود أثناء التفاهم، التي تعرقل الوصول لحل واقعي، وهو ما يصعب علينا (في كثير من الأحيان) التوصّل له.

نحن نعلم أنّ المنازعة على المناطق وإرادة السيطرة عليها بخاصة لتلك الغنية وغض البصر عن الفقيرة منها، فهي حاصلة في كل أنحاء دول العالم، وهي المسبب الأكبر لكثير من الحروب، التي خربّت التفاهم، وسيظل هذا سبباً ضروري البث فيه أثناء التحدث عن مشروع الولايات المتحدة الليبية، فإذا بقت دولتنا على هذه الشاكلة، فهو سيُحدث صدعاً ثقافياً يستمر لعقود، سيعرقل بكل تأكيد التوصل لحل حقيقي، يمنعنا نحن أهل الأرض الواحدة، من التفاهم مع بعضنا البعض، وسيؤدي حتماً لتفاعلنا على أساس العنف وفرض القوة، وهو ما يفتح لنا مجال التلاعب بأنفسنا من قبل الأجنبي والمجاورين لنا من الدول، فهي حجة عليهم للتدخل فينا، والأكثر حجة لمن فينا للتدخل هو أيضاً فيما لا يعنيه، وهو ما يتطلب ضرورةً حلاً مهماً للتوصل لحل حقيقي لمشاكل الأمن للدولة؛ هذا ناهيك أنّ حدوداً كثيرة يجب البث فيها، فهي منذ حكم المملكة، لا زالت غير صحيحة التوزيع واعتمدت بشكل أساسي على القبائل المتمركزة في تلك المناطق، وهو ما يتطلب الآن إعادة النظر فيه، والنظر في الخلافات القديمة والجديدة بين أهل الأرض القديم والجديد (الساكنين)، فهذا سيخلق اتحاداً قوياً سيقضي حتماً على الخلافات بين مختلف الولايات وسكانها (وقد يفتح إمكانية نشوء ولايات جديدة قائمة بذاتها).

تلك كلها ادعاءات في طريقة التوزيع الصحيح للمناطق داخل الدولة الواحدة، وهي ليست بالمحاصصة، فهي تخصيص لأرض المنطقة الواحدة الموحدة، فلم تُمنح على أساس التلاعب بها أو على أساس جلب من كان خارجها للاستثمار فيها لمطالب تجارية، فهي تخصيص لأرض المنطقة الواحدة وإعادة توزيع صحيح لسكانها وبيان لأحقية الأراضي لمن وعلى من، وتفكيك للأصحاب غير القانونيين ودعوة لأصحاب الحق منهم لإعادة الرجوع لمناطقهم، فهذا القانون ما يرجاه، وهو توزيع الولايات لهذه الأراضي أكثر من مرة، لكل من له نصيب فيها سواء كانوا أصحاب النصيب منذ عهد المملكة، أو أصحاب كانوا سابقاً مع النظام السابق، فهي ممتلكات

يجب إرجاعها لأصحابها للقضاء على الفتنة، وهو أيضاً ما يتطلب النظر في ملكيات الأراضي الموجودة داخل كل الولايات، والنظر في من تخلى عنها أثناء أو بعد الحرب، وفق التشريعات الفيدرالية، ودعوة أصحابها للرجوع إليها بمعاهدة فيدرالية للسلام المحلي[177]، بالاتفاق بيننا وبينهم؛ وهو أيضاً ما نرى عليه شاكلة المناطق الغربية والاتفاقات التي تحصلت فيها قوى أجنبية على مناطق بناءاً على المحاصصة للأجنبي، ولأسباب غير قانونية نظراً لقصر المجلس التشريعي الذي غالباً ما كان الحكومة النافذة، وهو ما سيتم فسخه بعد قيام الولايات المتحدة الليبية، بخاصة تلك المتعلقة بالأراضي النفطية أو الغنية، فهي لم توقّع بناءاً على قواعد تشريعية قانونية ثابتة وعمومية ولم يكن دستور قائم يحمي مثل تلك التشريعات بل قوانين شكلية غير متفق عليها، فهي بعد قيام دولتنا ستعتبر غير قانونية وسيتم البث في فسخ كافة أشكال العقود التي تمت قبل نشأة الولايات المتحدة الليبية والبث في فتح مكتب العقود والتشريعات النافذة وغير النافذة (Office of Contracts and Legislations) الذي سيبث في فتح عقود جديدة ذات خلفية مؤقتة تُرجع حقوق الولايات المتحدة الليبية الشاملة وترجع قوتها السياسية في منطقتها التشريعية، إمّا بحكم اليد أو رضوخ المتعاقدين للقوانين والدولة الجديدة؛ فلقد كانت تلك التشريعات ذات خلفية غير قانونية إلى الحين، وهو مرفوض، وهو ما يتم ملاحظته في العقود التي وقّعت لاحقاً التي تستمر وفي كثير من الأحيان لأكثر من عقد[178]، وهو مرفوض ثانياً.

إذاً هي إشكالية الممتلكات، وهذا الفتيل أشعل الفرقة والخلاف، وعلى هذا الأساس نجد كثير من الأراضي مُحازة بشكل غير قانوني في مناطق الغرب، بصفتها في حوزة مفككي الوحدوية، التي لن يتنازلوا عنها ولو كنّا أصحاب الحق فيها. نعم إنّ الولايات ستكون سابقة الرجوع في هذا الموقف، ولن تتنازل عن حقوقها حتى مع رجوع الدولة الجديدة، وستصرّ على تمثيلها لاسمها في حقها فيها، وسنقول إنّ التنازل غير ممكن، فحتى أرضاً واحدة مرفوضٌ الاستيلاء عليها، وإنما كامل أراضي الولايات المتحدة الليبية مرفوضٌ التنازل عنها والاستيلاء عليها، كان من طرف محلي أو خارجي، بدوره مفعول عن حوزة الأجانب والسارقين منا وعلى نفوذنا الذي

---

[177] المعاهدة الإتحادية للسلام المحلي (Federal Treaty For Local Peace): مصطلح يعبر عن المعاهدات الإتحادية التي ستنشأ بين الولايات وسكانها لضمان الحكم والحق المحلي في شكل أحقية الرجوع للأرض فيما يكفله الدومل حقّاً ومزايا تشريعية أخرى تكفل حق السكان في طريقة وآلية توزيع الأراضي والممتلكات أثناء وبعد نشوء الولايات المتحدة الليبية في شكل اتفاقيات بين الحكومة والمواطن يُضمن فيه حق الثاني.

[178] عقود بمدد تتخطى العشر سنوات.

حقنا القانوني فيه مبرر، وأصحاب الحق عليه، وهو أمر غير قابل الرجوع عليه. فإنّ الإتحاد بقيادة الولايات المتحدة الليبية سيوحّد الجهود، الذي قوة أجنبية تحوزه كل يوم، أفلا الأرض للولايات أجمعين، ألسنا الولايات، فماذا يقال هنا إلاّ منطقاً مبرراً. ولكن لنفرض أننا نجحنا كولايات متحدة ليبية، ولنفرض أنّ مطالباً نجحت لاحقاً، أفلا يجب لاحقاً أن تعود كل الأراضي للولايات التي قامت لحظتها، وتخصص نصب معين لكل مواطنيها، ولكن على أي أساس سيكون توزيع تلك الأراضي وتخصيصها لسكان الولاية، وهو ما نرى فيه أنه سيختلف من ولاية لأخرى، فهي ستَعرضه، وتساند أساس التوزيع. وحيث أنّ المصالح فيها متضاربة في تلك الحال (بخاصة بين أهل مقاطعات الغرب كطرابلس والزاوية)، فإذاً سيكون من العسير التوصل لحل يرضي جميعهم ومن فيهم نحن.

وأيضاً فإنّ الممتلكات من خبرة السادة الولائيين، فهُم يقدمون لنا أسباب واضحة يمكن أن تقوم عليها الخلافات والتنازعات بين أهل الأرض الواحدة، ونكون فيها بحاجة ماسة لهم، فهُم حكم أعلى يفصل بين مختلف الأطراف، فاعتبار أنّ الحكم الصحيح يقوم على أنّ بالأمس كان السيف والسلاح، منهاج الحصول على تلك الأرض، وهو ما كان يلجأ إليه الضعفاء، فهَل أثناء تفاوضنا معهم على استرجاع أراضينا فهَل سنواجههم به أيضاً، السيف بالسيف، فخلافاتنا معهم قد تخلق ناراً جديدة، وستزيد من ظروف النزاع، وستدفعنا للتصرف بدموية تجاه بعضنا البعض؛ ولكن فإننا أهل علم ومنطق، فلا نجر لمثل هذه الممارسات فنحنُ قوم كرّمنا الله بالعقول، ومنذ أنّ الفيدرالية وحّدتنا في ظل دولة واحدة، فستُجبر كل الأطراف على الانخراط والجلوس معنا جنباً إلى جنب تحت سقف كونغرس الولايات المتحدة الليبية[179]؛ فنحنُ يا سادة أهلٌ واحد، نتشارك الأجداد، والمجرمين وسفاكي الدماء أيضاً، يرتبطون معنا في الدم، فنجبرهم على النقاش معنا، وليس مع الأجانب، فنحن ليبيين مع ليبيين في ظل ليبيين، ولا أجنبي معنا، ولو مترجماً كان، فيجب عدم التذمر أثناء حضور المجلس واعتبار أنّ الجالس بجانبي منفر أو منتحل، فأنا أعلم ذلك، وآخرون أيضاً، إلاّ أنّ حكمة العقل تُجبرنا على الرضا بما علينا وما لدينا، وتقبّله بطيب الخاطر لحين بناء الدولة التي تحاسب وتقاوم من كان ومن لم يكن، ولا نتعارك إلاّ على ما حكم صحيح، وليس على مَن تلك الأموال أو الممتلكات، فإنّ المسامحة نعتبرها عملاً فخرياً، فبرغم أنّ الأحداث لعبت فينا وغيرت منا، إلاّ أننا وفي مناوبات النقاش داخل المجلس الليبي، نتذمر فقط عن الأحكام ونعبّر عن

[179] يعبّر عن المجلس الليبي باسمه الكامل وهو كونغرس الولايات المتحدة الليبية واختصاراً المجلس الليبي ( the United States of Libya Congress or the Libyan Congress or Licon).

عدم تقبلنا لها، أو تقبلها، وفي ظل الأمر يمكننا القول أنّ مشكلة الحرب ومواجهة السيف بالسيف حُلّت عن طريق المفاوضات، والإدارة الحسنة ضامن لها، وسنسير على هذا المنوال لأنّ الخسارة التي لحقت ولا زالت تلحق بنا حتماً لا تعوّض، وحسن النية ضرورة، ولا تعرّض أي ولايتين أو قبيلة أو عشيرة أو مواطنين كانوا جيراناً سابقاً أن تؤدي لأنْ يضروا ببعضهم، فهو بصورة جازمة لاحق بالأذى، والولايات والأفراد ليست بمُستفيد كلٌ سَواء، قادة الميلشيات كانوا، سياسيين فاسدين كانوا، أعضاء نخريين خدموا الشعب بحسن نية كانوا، فهُم كلهم بشر. وحين اتخاذ قرار يضرّ بمصالحهم نجرّهم للطاولة ونُسابق الزمن للنقاش، فالسيف الوحيد هنا هو الوقت وليست البندقية.

بمقدور الأفراد الذين تعرضوا لمشاكل الممتلكات والأراضي أثناء مطالبتهم حل إشكالية نزاع ما، حصلت بين أفراد الولاية، أن يُقيموا معارضة سياسية حاضرين المجلس الليبي، وهو يجب أن يكون للولاية مسؤولية فيه، ولا دخل للولايات الأخرى في هذه الشاكلة، فهي بين سكان الولاية وبعضهم البعض، شواكل النزاع دائماً ما كانت تتفاقم فقط لتأخر الرد أو اختلاف الرد من إدارة لأخرى، وهو ما يجب أن تكون فيه الولاية فقط مسؤولة عنه وليس غيرها من الولايات، فكثير من الخلافات أثرت بالمجمل على الأفراد سلبياً ما أفقدهم ثقتهم في دولتهم، وهو ما يجب أن نصرّ فيه لأكثر من مرة على أنّ الولايات المتحدة الليبية حل له، لنيل ما نعتبره الحق القومي، عن طريق القوة القومية والقوة الإتحادية.

هنالك جانبين عليهم نبني منطق الإدارة السليمة لهذه المشكلات، أولاً فهم رغبة الأفراد لطلباتهم الذاتية، وثانياً مدى قوة الإتحاد على توفير تلك الرغبات، وهذا المنطق يضمن أنّ جميع الأفراد سيحصلون على فهم حقيقي أثناء تعاملهم مع حكومة ولاياتهم أثناء المحادثة فيما يخص الأراضي والممتلكات، وحتى أنّ ولايات أخرى قد تقوم جديدة بناء على هذا المنطق، فقد يتنازل سكان ولاية ما عن حقوقهم لتلك الولاية ويطالبون بقيام ولايتهم الخاصة بعد اتفاق شامل أجمع سكان الولاية الجديدة وحددوا عليه طريقة ترسيمها لحدودها الخاصة (أو قيام أخرى جديدة من اتحاد ولايتين أو أكثر)، فإنّ تلك الأفعال لا تدل على أنّ الناس بدأوا ينفصلون، وإنما تدل على أننا نتفاهم، ستدل على أننا أخيراً في طاولة النقاش، وهي لا تعني الإقصاء أو المحاصصة (كما يحصل الآن) وإنما هي حق للمواطنين السكان، الذين لديهم تأييد عام لأقوالهم وحقهم ضامنه الدستور المكتوب من أيدينا نحن اخوانهم وهُم اخواننا، وهو تأييد لحقّنا أيضاً، فنحن دعمنا الحريات في دستورنا وهذا شكله منه، وإثبات الحماس الذي يمكن أن يقوم بين السكان أثناء البث في فكرة قيام ولاية جديدة تدير شؤونها الداخلية بنفسها وتحصل على الاستقلال الإداري الخاص بها، كما حصل في نموذج فصل مقاطعة الزاوية وولاية الجبل الغربي

عن مقاطعة طرابلس، وهو ما منح هذه الولايات والمقاطعات استقلالاً إدارياً حقيقياً يمنحهم السلطة فوق ساكنيهم، وهو ما يمنح ثقة الحكومة والمجلس القومي والدستور للشعب والعكس، ولكن فهذه الولايات صغيرة (بالمقارنة ببنغازي وسبها)، وهو ما يخشى اتساع نفوذ الشخصيات الظالمة، ولكن فإنّ ذلك سيشجعهم على إتباع سياساتهم الخاصة التي تعتبر بذرة من بذور القضاء على الانشقاق والعنف والمقت والكره بين السكان، وهو يمنحهم حظاً ونصيباً يكون أكثر ميلاً للتهرب من مشاكل المناوشات والمساوئ الأخرى (كالاغتيالات وغيرها)، فكل ولاية ومقاطعة ستتبع نظاماً أو مسلكاً خاصاً في سياساتها الداخلية، ومن شأن هذا التباين أن يخلق تمايز، أفضلية وإقصاء، فمن عادة المخاطبة الاقناع، فإذاً هنا يكون المنافسة فيها تنازع ولكن، فالسبيل الذي سلكناه هنا منطقه بين أهل الأرض وليس من الأرض ومع من أتوا من خارجها ليسوا أجانباً بل سكان أراضي مجاورة (كما يحصل بين أهل طرابلس والزنتان ومصراتة)، وهو سبيل سيكون (هذا النموذج) فيه تنافس بين أهالي الولاية وأنفسهم فقط، وهو ما يشكل الانطلاق في البث في المنافع التي تخدم الجميع، فالمظالم التي سبق وطرحت، فهي ليست بموجودة، فحتى ولو كانت، فهي محدودة داخل مقاعد المجلس القومي، داخل مناقشات المجلس الليبي، التي تضم مختلف أصحاب وسكان الأرض الواحدة الموحدة، كانت ولاية أم مقاطعة، فهُم سيتشاركون نفس المقاعد ولكن أصواتاً مختلفة متميزين عن بعضهم، ومن شأن هذا التمايز أن يجعل من المصالح متساوية وغير ضارة، فبدل وضع الصوت لواحد أحاد تتشارك بين مئات، يسمون سيناتور (أو عضو مجلس الشيوخ)، وهُم أعضاء عالي المستوى والمكانة، من نفس الولاية، يتشاركون عضوية داخل المجلس الليبي، يتناقشون في ما يدخل في هذا وذاك، ما يؤثر عليّ وعليك، يتناقشون في كل ما يمكن أن يدخل فينا أو يمر عبرنا، وهو ما يخلق المساواة السياسية، فالمظالم السياسية هنا غير ممكنة، فذاك السيناتور الليبي قد يملك ابناً يدرس بنفس المدرسة التي فيها ابن صديقه أو قريبه يدرس فيها أيضاً، وهو ما يمنعه من اتخاذ قرارات قد تؤثر على المدارس بشكل سلبي، أو من يصادق على قانون يمنح أراضي الدولة أحقية الأجنبي فيها وهو ما يمنع أقاربه وأصدقائه من الاستثمار في هذه الأرض العظيمة، فالسيناتور يا سادة هو أنا وأنت، قريبي وجاري وصديقي من الولاية الفلانية أو من نفس الولاية التي أنا قاطن وأمارس حقوقي كمواطن فيها، أو كسيناتور، وهو ما يجعل أفضلية الحكم الصحيح واجب، واقصاء الضار منها تشريع، وسبيلٌ لنا الجميع للنقاش هو مصلحتنا كليبيين وليس كشرقاوي أو غرباوي أو غيره، فهو سبيل نسلكه كليبيين، وسوف يشكل حداً فيه التذمر يشكل عامل تفرّد غير قابل للانتشار، والاستقلال هنا هو استقلال الأفراد، فـ يا سادة عند قولنا "استقلال" فقد يتهيأ لكم الانفصال، ولكن فحاشانا وكما تلاحظون من الأوراق الآنفة فهي تعني استقلال الافراد في وضعهم للقوانين في ظل مجلس منتخب يمثل منطقتهم، فلا انفصال ولا مشروع انفصالي، فنحن نتبرأ منه، وما نرى فيه إلاّ ما يفيد البلاد،

واستقلالنا كأفراد مكونين في استقلال أفكارنا واستقلال ممثلينا واستقلال مجالسنا ولكن فيما يحكم فيه القانون إيجاباً وليس العكس، ونحن مستعدين لذلك في تحمل المضار التي يمكن أن يخلقها هذا النموذج، والتي هي أضرار حتى وإن حدثت فهي ستحدث بسبب المَضار التي تُخلق بسبب انتخابنا للأشخاص الخطأ، فيجب أن نتشاور ونرى الواقع والأعمال المبررة ونرى في نظر من سيادات تمنح أو تؤخذ، وحقاً فإنّ روح المغامرة أثناء البث في فكرة صنع السياسات فهي ستعطي الفرصة للتوصل لسياسات شاملة ولا تخطأ أبداً إلاّ قليلة، التي لن تتبدد بل ستتحسن في كل دورة انتخابية نلوف بها مجلس النواب، وليس لهذا المنطق أبداً أن يخسر، فهو منطق معظم الدول ولستُ بمخترع لشيء جديد، وأنّي أكن الاحترام لاختياراتنا جميعاً، حتى وإن عنى ذلك رفض هذا المشروع الفخري، وكثير من هذه السياسات ستخلق أثراً مميزاً يفصل بين حقوق الكثير من الأفراد كمَن تمنح الأراضي في الصحراء الشاسعة، أو من يمنح المناطق التجارية كمشاركة الموانئ وغيرها، وهنا التباين واضح، فهُنا كل ولاية تهتم بشكل معين من السياسات، وستسعى كل ولاية عملاً بهذا المنطق على حصول مواطنيها على كافة المنافع، وحدهم أو بمشاركتهم لمن أتوا من خارج مناطقهم. ومن شأن تلك القوانين أن تخلق كسر القواعد الذي حكومات اليوم أخذته لبيع تشريعاتنا لأجل النهب والسرقة، والتي ستؤدي فعلاً للنزاع والحرب بين مختلف مناطقنا.

يا سادة، عند البث في فكرة النزاعات التي يمكن أن تقوم بين الولايات، تأتي من بينها فكرة المكوس والجبايات، وهي ما تجعل ولايات خاضعة بشكل ما لولايات أخرى كما هو الحال اليوم في خضوع كل أراضي الوطن لإدارة الغرب الشمالي، وهو خضوع سيتم الانتفاض عليه، فكما نلاحظ أنّ ضرورة تواجد الخزانة العامة التي تفرض المكوس على مستوردات المناطق المختلفة، فهو ما يستوجب أن تكون تلك المناطق تحت رحمة هذه الخزانة، فطبعاً قِسماً كبيراً منها سيعود على المنطقة التي فيها يُتحكم بهذه الخزانة، فإنّ النزاع على الثروة قد يقوم بناءاً على الشعور بخيبة الأمل وهو ما قد يجعل الشعب فاقداً للثقة تجاه الولايات المتحدة الليبية، ثم أنّ العجز المتزايد الذي يحدث للحين بسبب الإدارة المركزية مُدعاة للتذمر، وهو ما يشكل عداوة ويفتح مجالاً للمناوشات على المصادر الاقتصادية واغلاقها لمصدر معين ووحيد، ما يؤدي لتقسيم الأرض الواحدة، الذي بالكاد الغرب يوزعه بشكل متساوي، وهو ما يزيد المعارضة كل يوم.

التوصّل لتقسيم اقتصادي صحيح يرضى عنه جميع الولايات هو مبدأ عام للتخلص من الدَيْن العام، لن يكون البعض راضياً عن فكرة أنّ الولايات المتحدة الليبية دولة فيدرالية، ولكن فهي ستعمل معاً بشكل مركزي للتخلص من الدَيْن الوطني الذي الحكومات الفاسدة اليوم تَزيد منه، ولأن المواطنون لن يجدوا سلفاً اهتماماً في

فكرة التخلص من فكرة الديْن العام أولاً قبل البث في فكرة إنشاء الخزانة الولائية التي هي القضية الأساس، فلدينا ديْن في تزايد للدول الأجنبية والدول الجارة، وهو ما يخلق عقبات جدية، وهو ما يجعل على الولايات المتحدة الليبية ضغط شديد، وهي دولة تحمل مشاريع شاملة تطلّب استيفاء حقوق الكل بدون استثناء، وتحاشياً للخلاف يجب علينا أولاً عدم دعوة هذه الدول التي نحن مدينون لها لأنّ ذلك سيُدخلهم في خلافاتنا الاقتصادية ما يُسهل عليهم التلاعب بنا بذريعة خوفهم من مصالحهم الاقتصادية، وهو ما يهدد الولايات المتحدة الليبية كدولة تنتمي للشعب الليبي؛ الديْن يجب أن يُدفع من الخزينة العامة، وهي الخزينة الوطنية للدولة التي ستُعرف لاحقاً بالخزينة الفيدرالية بوزارة الخزانة (Treasury Department)، وفي تلك الأوقات يجب البث فيما أسرع أن نجذب اهتمام الولايات في المجلس الليبي أن نقضي على الديْن العام، ونسدده فهو بعبء، ويجب على الجميع التعاون فيه، والعكس يعني ضرر الجميع، وهو ما قد يجعل بعض الولايات ترفض دفع الديون كالشاكلة الآنفة التي تم البث فيها، فقد يتم الوقوف على بعض الديون في شكل تشريعات غير قانونية وهو ما يمكن تبريره، ولكن تشريعات أخرى تمّت ولا زالت تتم في شكل تموين للمجالس المحكومة من قبل الحكومات الفاسدة، وهو يجعل من الديْن العام في تزايد هائل ما قد يُسبب عجزاً خطيراً في مستقبل الولايات المتحدة الليبية، ومرحلة تسديد هذا الديْن العام للولايات المتحدة الليبية قد تخلق الخلاف بين أهل الأرض الواحدة، وهو ما قد يجعل بعضهم يتعذّر الدفع أو تحنق من عدم المشاركة، والنتيجة دائماً ستكون الانفكاك من الالتزام، وهو يجعل من هذا الإتحاد عرضة للانقسام من جديد، وقد تكون أسباب عدم المشاركة هو عدم الرضا ومعادات الولايات التي تسببت في العجز (كما ما قد يحصل ضد مقاطعة طرابلس)، ولكن فإنّ هذه الأسباب هي مزيدات للمشكلة وليست حلاً لها، وستخلق رغبة الولايات الأخرى بعَدم سداد الديْن العام، الذي قد يحفز الفاسدين الذين بطبعهم هم سلفاً غير مهتمين بالذي يحصل، يتّهمون الولايات المتحدة الليبية لاحقاً بأنها مشروع فاشل.

إنّ الناس بطبعهم لا يتقبلون دفع أموال تفوق طاقاتهم، وهو ما يجعلنا متصرفون أمام مشاريع المجلس المالي الاتحادي (Federal Financial Council) وهو ما سيقود قوانين عدم الوفاء بالعقود العامة وفسخ عقود الدولة السابقة في أعقاب قيام فتيل الولايات المتحدة الليبية، حيث ستفتح الدولة عقود جديدة للمواطنين للمشاركة في مشاريع الدولة ولدعم الخزانة، فلا يمكن اعتقاد أنّ الخزانة ستتمكن من سدّ الديون بدون البدء بتمويل أموال الشعب، فهي سلفاً أموال للشعب، وهو ما يعني أنّ سدّ هذه الديون بشكل مباشر وبدون خطة استراتيجية حقيقية فإنه سيعلن حتماً عن تاريخ العجز الأول للولايات المتحدة الليبية وهو ما يعني الضرر بالشعب،

وهو ما يجعل المجلس المالي أمام فكرة تشريعات القيود الجديدة[180] (New Restrictions Legislations)، وهي قيود تحمل في طيّاتها قيام تحالفات بين الولايات معاً، ترتبط هذه الولايات فيها مع بعضها البعض في شكل عُصبة اقتصادية واحدة لخدمة الخزانة العامة، تكون دفاعية وهجومية معاً تخدم الصالح العام في شكل بناء الدولة وعدم الإضرار بأي شكل من الأشكال بالمواطن، وسد الديون، فهي تحالفات ستدخل بالتدريج في نفق السياسات الاقتصادية الشاملة وسترسم المستقبل، فهي قيود ستفرض على طريقة الاستثمار وفي ماذا يجوز الاستثمار، وآليات ذلك أيضاً، وهي قيود أيضاً ستضمن بكل تأكيد تحقيق الشعار الذي نحن كولايات متحدة ليبية قمنا لأجله: القضاء على تأثير الدول الأجنبية فينا، وبناء الدولة في آن واحد، وهو ما يستحيل القيام فيه في ذات الوقت معاً، فيجب القيام بسياسة القيود الشاملة التي ستُعادي كل أضرار علينا وعلى غيرنا، وفقط تنفعنا جميعاً، في شكل سياسة شاملة تخدم الجميع، وتقضي على مشاكل الاستثمار التي يمكن أن تحصل في المستقبل كالاستثمار غير المحدود في الأراضي والممتلكات، ما يجعل شخصيات عُرضة لجرائم الانتقام، كانتقامات الاستيلاء على الاعمال والمشاريع الاقتصادية، فهي أيضاً قيود تعني بتأديب ومعاقبة الجانحين، جراء هذه التجاوزات، التي تَبني أيضاً الالتزام المعنوي العام والعدالة الاجتماعية للولايات المتحدة الليبية.

انطلاقاً من افتراض أنّ توزيعنا إلى عدة ولايات قد يؤدي لانهيارنا، واحدة منه أو كله، ولكن دول عديدة بقَت مستقرة فقط بسبب بناء الجيش الذي برغم أنه قد حرّم عديد من الحريات في أوقات عديدة من التاريخ، إلاّ أنّ مثل هذه الأحداث أدى إلى طبيعة الحال لاستقرار هذه الدول، وهو ما مَنع حدوث التدمير والتخريب، الذي كان يصحب الأوقات قبل نشوء هذه الجيوش التي تحمي هذه الدول، وذلك أنّ بناء التحصينات قد أسهم في تحصين تلك الدول، تَمنع أن يقوم الأعداء بالهجوم المفاجئ عليها. أمّا نحن، فسيكون الوضع مختلفاً نسبياً، فنحن حتماً ننظر للأمر من منطلق آخر، وهو بناء التحصينات على كامل الحدود مع الدول المجاورة، وهي

[180] تشريعات القيود الجديدة: مصطلح متكرر في البرنامج الفيدرالي، وهو لا يعبّر عن آلية أو قوانين معينة، بل هي سلسلة من المؤسسات والمكاتب التي بعضها قد يكون في شكل لجنة من اشراف المجلس الليبي؛ معظم هذه الادارات مسؤولة عن مراجعة كافة الوثائق والتشريعات القانونية التي تُدخِل الدولة في شكل اتفاقيات مع افراد وشركات ودول منذ الاستقلال لفترة اعلان الولايات المتحدة الليبية؛ معظم مهامها يكون في فسخ هذه الاتفاقيات وفتح أخرى جديدة تحت اسم "قررت الولايات المتحدة الليبية أنّ هذا مبرم" وغيره.

أسوار سيصل طولها لأكثر من 10 أمتار تطوف حول كل حدود الولايات المتحدة الليبية[181] وتطوقها من كل الجوانب، وما يصل لأكثر من 12 أمتار من الأسوار التي تفصل الولايات المتحدة الليبية عن تشاد والنيجر وتمنع المهاجرين غير الشرعيين من الدخول لهذه الدولة النقية، وهو ما يفتح سياسة تطبيق القانون بشكل شامل على كامل الدولة ويمنع الجماعات المسلحة الأجنبية من دخول الدولة عبر أهم معابرها (معابرها الدولية).

هذه التحصينات ستحمي الولايات المتحدة الليبية أيضاً من الهجوم المفاجئ الأجنبي وليس فقط من الجماعات الإجرامية والإرهابية العابرة للحدود، فهذه الخطة ستضمن أن يكون هجوم الأجانب[182] جوي وبحري فقط، أمّا برياً فسيَحكم عليهم الواقع التّخوف من العمل بهجوم بري واسع النطاق لأنّ ذلك حتماً سيعني بقيام مجزرة بحقهم، ولذلك فهذا سيعني خلقُ سياسة عسكرية واضحة للولايات المتحدة الليبية، لجيشها الذي سيُدافع عنها وسيحميها، الذي سيركز فيها على عدة معالم استراتيجية واضحة: أولاً، أن يتم الاستثمار المكثّف في عمليات الاستراتيجيات الدفاعية، فهنا سيتم بناء منظومة البنية التحتية المركزية للولايات المتحدة الليبية ( the United States of Libya Military Central Infrastructure *MCI7*)، وهي بنية تحتية أمنية وعسكرية تخصّ بالجيش والأمن ستستخدم في حالات الطوارئ والحرب، وهي سلسلة من البنى التحتية التي ستخدم جيشنا وقوات أمننا لمساعدتهم على الهجوم والاقتحام والعمليات اللوجستية الأخرى وبل تنظيم ذلك أيضاً، فتجعل من الجيش فتّاك كالأفعى عينه فيها على كل هجوم جوي أو بحري مُحتمل، فإنّ الجيش سيتحرك بشكل مفاجئ وسيقضي على هذه التهديدات بشكل لحظي؛ بريطانيا برغم أنها قوة بحرية، إلاّ أنّ انزالاً جوياً فيها من جيش ضخم العتاد والاعداد، وفي مواجهة مع حرس بريطاني بسيط الأعداد لهذه القوة البحرية كفيل أن يفتك بهذا الانزال فتكاً شاملاً، ولذلك فهُنا الاستراتيجية واضحة الرؤى والأنظار، التركيز على بناء التحصينات في كل مواقع الدولة، من الجزائر ماراً بالنيجر وتشاد ومصر، وهو ما سَيُسهل على الجيش عملياته العسكرية ومناوراته الشاملة ومتعددة الأبعاد، ما يخلق خطة عسكرية وأمنية واضحة لتأمين الولايات المتحدة الليبية وبل طريقة التفاعل في حالات الأزمات، وثانياً الاستثمار المكثّف في ما ترى الولايات المتحدة الليبية أنه مُحتمل الهجوم علينا فيه،

---

[181] برنامج الولايات المتحدة الليبية للدفاع والتنسيق الحدودي واسع النطاق ( the United States of Libya Broad Borders Defense and Coordination Program BDCP50).

[182] المؤلف لا يقصد فقط الأطراف الدولية من ذكره لـ "أجانب"، فتعني الافريقيين والعرب الآخرون أيضاً الذين قد يكونون تهديد لأمن الولايات المتحدة الليبية، فقد تكون دول افريقية وعربية مُجتاحة من الإرهاب أو غيره.

ففي الجزئية الأولى قُلنا أنّ الدولة وفي مثال بريطانيا العظمى بَنت قوات بسيطة القوام والأعداد ولكن فتاكة عداءة للأحداث والأعداء، وهو ما يعني أنّ الاستثمار في الشؤون العسكرية الجوية والبحرية يكون بالتالي وأيضاً استثماراً متساوياً ولكن بأعداد ضخمة تضمن قيام الأساطيل الجوية والبحرية للولايات المتحدة الليبية، في شكل طائرات حربية متطورة وسفن وغواصات تخدم مصالح الولايات المتحدة الليبية في تأمين حدودها من كل مَن يتجرأ على التدخل فيها وفي أمنها وأمن مواطنيها، وهي تعني بالحالات الدفاعية فقط وليست بالهجومية أو بالاحتلالية، فنحن حتماً لدينا مصالح، تعني بحمايتنا وحماية من فينا من أجانب وغيرهم.

التخوف الأساسي الآخر الذي قامت عليه مشاريع التحصينات في النقاط الآنفة هو من عدم وجود تحصينات عند أطراف ولاياتنا القومية التي تتشارك حدوداً مع الدول المجاورة، فهي برغم أننا نتشارك معها علاقات سياسية ممتازة، إلاّ أنّ ذلك لا يعني أنّ هذه الدول تسيطر على جماعاتها المسلحة والاجرامية التي يمكن أن تدخل لنا وتهدد أطفالنا وشبابنا ومؤسساتنا، وهو ما يتركنا معرّضين لهم جميعاً، ولكن فهذه الأسوار لن توجد حتماً لفصل ولاية عن أخرى، فالحدود الفيدرالية ستُلغى بحيث يكون لكل مواطن حريّة الذهاب لأي ولاية ليبية والإقامة فيها، بدون وثائق (إلاّ إن طُلب ذلك بغرض التحقيق أو غيره)، وهو ما يجعل الولايات تتعرف على بعضها البعض ويسهل على السكان من الانتقال والتحرك بكل سهولة من ولاية لأخرى؛ هذا النموذج يضمن في شكله نتيجتين يجب تحقيقهما، ضمان وصدّ الخطر ضد الأجانب والحركات الخطيرة التي يمكن أن تدخل على ديارنا من الدول المجاورة، وبما أننا أصحاب هذه الأرض فإننا سنبني تلك الأسوار لحمايتنا من المجرمين وليس من الدول المجاورة بحدّ ذاتها، وهذا ليس للدول المجاورة دخلٌ فيه، ولا من حقّهم اعلان استيائهم من مشروعنا، فهذه أرضنا ولنا الحق في إدخال من نرضى وطرد من لا نرضى عبر حدودنا، وإذا كان لهذه الدول ما لا تخافه فلماذا الاستياء، أم أنّ اقتصادها يقوم على جزء كبير من هذه التجارات غير الشرعية التي تختلس أيضاً حرس حدودنا الذي ضعف عزيمته تجعله عُرضة للاختلاس، وهو ما يُعرضنا جميعاً للخطر، وهو موجّه قوي لبناء هذه الأسوار كجزء من هذه المسيرة الصادقة لتحرير الحرية والإتحاد والأمن الحقيقي.

سوف تفسح هذه المشاريع أيضاً لنتيجة ثانية هي قوية وضامن أيضاً للسلام الداخلي، وهي فتح الحدود الداخلية لكل المواطنون، ما يجعلهم مُجبرين بالحرية للجوء لمختلف الأماكن بل والعيش بثقة في أماكن جديدة، فهُم يعلمون أنّ مؤسساتهم لن تتغير سواء كانوا في العاصمة طرابلس أو العواصم الولائية (طبرق، بنغازي، اجدابيا، سرت، مصراتة، سبها، الزاوية، صبراتة، غريان، الزنتان)، وهو ما يجعل السكان يميلون للثقة المطلقة في الولايات المتحدة الليبية لأنّ حقوقهم الفردية المدنية والسياسية وسلامتهم مضمونة، سواء كانوا في ولاية بنغازي أو ولاية سبها أو

غيرها من الولايات، فهُم سيمتلكون نفس المؤسسات، وواقع الحال سيفرض عليهم أيضاً نفس الأشخاص، سواء كانت مؤسسات خاصة أو عامة، وما نقوله لا يتعارض مع الدومل؛ ومن ثم وبما أنّ دستورنا الجديد يضمن تلك الحقوق فهي واجباً علينا ضمان التحدث عنها، وهذا اقتراح في احسن حالاته حلٌ لمشاكل غير أكيدة النجاح في الوقت الحالي، بسبب الانحلال واتباع المركزية، ولكن فإنه أيضاً يتطلب وضعاً من التأهب الدائم؛ وأيضاً فإنّ مثل هذه النتائج الإيجابية لن ترجع علينا كالولايات المتحدة الليبية فقط، بل وستحفز أيضاً الولايات منفردة، فستجعل الشخصيات الثرية تهاجر للولايات البعيدة التي تمتاز بقربها من مراكز التجارة وستتحول فيها الولايات الأضعف لولايات قوية، وستعوض الولايات الأضعف ضعفها وتحول شحّ الموارد لقوى قومية تخدمنا جميعاً، وتلغي روح الانقسام، وستبني نظاماً دائماً، وتبني تحصينات دائمة تخدمنا جميعاً، تكون طبيعة هذه التحصينات الجوانب التنفيذية، كحماية حكوماتنا وحماية دستورنا، فمن طبيعة هذه المشاريع أن تزيد من سيطرتنا على دولتنا ما يمنحنا العلم بكل صغيرة وكبيرة من ما يجري حولنا، فسنعلم بكل ما يجري داخل أرضنا العظيمة، وصولاً لأصغر قضية في مقاطعة طرابلس لأكبر شركة في ولاية مصراتة ومتعامليهم. فمِن شأن هذه الضروريات أن تُكسب الولايات مزايا نتفوق فيها على القوى الأجنبية وتحمينا في شكل نتيجة معاً، وستحمي الولايات القوية الولايات الضعيفة لحين تصل هذه الأخيرة لقوتها لاحقاً، وبمساعدة الأفراد حسني التدريب من حرّاس وقوات مختلفين سيتم تنظيم مثل هذه النماذج وانجاحها، وهي نماذج فيها وحدات عسكرية وأمنية يختلف تنظيمها من ولاية لأخرى، من وكالة لأخرى، ستتغلب فيها الولايات على مختلف الأزمات، وهي ميزات لا كبرياء فيها إلاّ سلامة إخوتنا وأخواتنا، فإنها سرعان ما ستتجه للقومية وفكرة وسائلها التي ستعمل على استعادتها بقدر الإمكان، وبعد وقت قصير سنجد أنّ هذه الدولة قد أصبحت إحدى الدول العظمى في مكانها السياسي، التي فيه كانت دولة قديمة، أمّا حينها فهي دولة تصرّف شؤون الجميع، من تصرفات وتبريرات لها قيمة على المستوى المحلي، الدولي والعالمي، وليس لغيرنا أحقية في قراراتها وما يدخل أو يخرج منها، فنحن فقط مقررين لها، داخل جلسات الكونغرس الليبي والمجالس الأخرى، وهي فيها كل سلطة تقع في أيدينا ومركّزة تماماً على ضروريات التقدم في شؤون كل فرع من حياتنا، سواء لتوفير الأمن، أو لتوفير الحرية للجميع، وضماناتهم مكفولة لنا ولغيرنا منكم وغيرهم.

المؤسسات العسكرية والأمنية في بلد ضعيف تؤدي لحدوث غزو داخلي ظاهري وغير ظاهري، وهو ما يجعل من فئة ما فارض على الاخرين، وليس من الأعداء الخارجيين فقط، بل أيضاً من داخلنا من دمّنا، فقد نحمل ضد بعضنا البعض السيوف ونقاتل لأجل مختلف الثروات التي نمتلكها، بدون قيام العدل علينا والوحدة بيننا، وهو ما يجعل منا فريسة سهلة للأعداء، وهو ما يجعل من الولايات المتحدة الليبية كدولة يجب فيها علينا بناء هذه

المؤسسات العسكرية والأمنية وتطويرها قدر الإمكان، ولكن في معظم الأحيان يُثار التساؤل حول كيفية توحيد الولايات المتحدة الليبية للميلشيات وغيرهم من الكتائب التي قد ترفض هذه الدولة القومية ومشاريعها وهو ما يجعلنا واقفين بأنظار موجهة خصيصاً لها.

هذه الدولة القومية، الولايات المتحدة الليبية تملك مجلس عسكري وأمني يملك السيطرة العامة على القوات والوحدات العاملة فيها، يُعرف بمجلس القيادة الإتحادية المركزية ( Central Federal Command Council *CFCC*)، هنالك فرق شاسع في الدول المركزية عن الدول الفيدرالية عند البث في طريقة إدارة الوحدات الأمنية والعسكرية وطريقة تنسيقهم مع بعضهم البعض، وفي كثير من الدول المركزية كحالنا لا يوجد تنسيق حقيقي بين الوحدات الأمنية والشبه أمنية والعسكرية على أرض الدولة الواحدة، بل وفوضى في كثير من الأحيان ما يجعل من عملياتهم غير كفؤة؛ ولكن فأثناء البث في مشكلة الميلشيات والكتائب فإنه يتقارب لنا مشكلة موحدة الأنظار لدى مختلف أطياف الشعب الذي يرى أنّ المشروع الحقيقي يتمثل في حل هذه التشكيلات تحت تنظيم واحد كالجيش مثلاً أو الشرطة، وهو ما لا يتفق مع مشروع الولايات المتحدة الليبية بشكل كلي، فكَما ألحقنا النظر لأنه هنالك ولايات يختلف فيها تنظيم الوحدات العسكرية والأمنية، فإنه هنالك الوكالات والشركات والتجمعات.

إنّ الوكالة يا سادة، فهي منظمة حكومية وتتبع الدولة، تهتم بجمع المعلومات والتحقيق فيها، تسمّى وكالة بمعنى التوكيل، وهو ما يدخل فيه تعيين أشخاص ما في شكل توكيل لأداء مهمة أو مهام في هيئة جدول ما؛ هذه الوكالة تهتم بمعالجة طلبات الدولة المختلفة، وكما معروف لنا فإنّ الولايات المتحدة الليبية تحمل في طيّاتها وكالات عديدة، منها جهاز الاستخبارات الخاصة ووكالة الأمن القومي، وهي وكالات فيها موظفون ليبيون يعملون تحت قيادة الحكومة المركزية الإتحادية وبإشراف المجلس الليبي لإدارة ومعالجة جداول مهام الأمن القومي والمحافظة عليه، حيث أنها وكالات فيها يجتمع أصحاب المواهب الحقيقية كأفراد التحقيق والمراقبة ومعالجة المهام والمحاسبين، فهُم موظفون من مختلف التخصصات، يعالجون جميع المشاكل التي تتعرض لكل مواطن ليبي داخل هذا الإتحاد؛ وهنالك المكاتب كمكتب التحقيق الاتحادي، وهذه المكاتب هي أيضاً سلسلة من المنظمات التابعة للدولة، وتسمى مكاتباً لأنها تهتم بمعالجة وتنظيم المعلومات وتحقق فيها، كمكتب التحقيق الاتحادي المسؤول عن التحقيق في مختلف أشكال الجرائم التي تعترض وتواجه كل مواطن؛ والإدارات هي أقسام قد تكون جزءاً من وكالة بعينها أو مكتب بحد ذاته، كما في حالة إدارة مكافحة الأدوية والمخدرات غير المشروعة التي هي إدارة أو قسم في وكالة الأمن القومي، أو إدارة كإدارة المسح والمراقبة التي هي بإدارة أو قسم في مكتب الاستطلاع،

وكل هذه الجهات هي مسؤولة بشكل أو بآخر عن وظيفة ما تخدم الولايات المتحدة الليبية بأكملها وتضمن خدمتها وتدفع كل عدوان عنها.

مهام الوكالات والمكاتب ليس بالضرورة حول الأمن وما فيه، بل يمكن حتى أن تشمل الرعاية بالأطفال وغيرها، ولكن فأمّا للوكالات الأمنية والعسكرية، فعامليها يسمون عملاء (Agents) وهؤلاء ينقسمون لشكلين: إمّا عملاء محليين يخدمون لمحاربة الجريمة وانعدام الأمن داخل الولاية التي يعملون فيها فقط (Local Agent) أو عملاء اتحاديين يعملون لمكافحة الجريمة وانعدام القانون في مختلف الولايات (Federal Agent)، وقرارات هذا الأخير فعالة في كل الولايات، العميل المحلي كالشرطة أو المحققين في مدن ما يعملون على حل الجرائم التي تخترق هذه المدن، ولكن فالعميل الاتحادي إذا ما لاحظت وكالته أنّ جريمة تخترق ولايات كاملة بشكل منظم، فهو سيتدخل لحماية مصالح هذه الولايات، كما ما يمكن أن يحصل من تجار أسلحة يعملون في ولايتين أو أكثر، فهنا سيتدخل مكتب التحقيق الاتحادي لإرسال عملاء اتحاديين مسلحين (Federal Forces) يعملون على القضاء على هذه الجماعات نهائياً، وأمرهم اتحادي (Federal Case) وهو أمر قضائي يعني أنّ عملياتهم الأمنية والعسكرية مقبولة في كل ولاية بدون تدخل الولاية أو سلطاتها، فهُم يسمّون عملاء فيدراليين لسبب واضح وصريح ووحيد: معالجة المشاكل الإتحادية أو على المستوى الوطني، وهؤلاء العملاء يعملون معاً لمكافحة مختلف الجرائم التي يمكن أن تعترض لنا كمواطنين في شكل اختلاسات مالية؛ جرائم نصب أو جرائم قتل منظمة أو غير منظمة أو غيره، فهُم أفراد لديهم سلطة القيام بعملياتهم في مختلف مناطقنا بأمر قضائي مبرر ( Federal Cause).

هؤلاء العملاء يعملون لصالح وكالات تعمل على توفير الأمن لنا جميعاً وتضمن ضمان وديمومة شكل الولايات المتحدة الليبية وفوائده، وكل هذه الوكالات تنسّق أعمالها مع بعضها البعض في مجلس القيادة الإتحادية المركزية الذي سيتم تنظيم مهامه من مقرات (مراكز الإدارة) ستعرف لاحقاً بالهيكل (The Structure)[183].

مجلس القيادة الإتحادية المركزية وكما مذكور في الدومل:

[183] هيكل القيادة الاستراتيجية عن الولايات المتحدة الليبية: هي مراكز مؤسساتية في شكل مباني تابعة لقيادات الدولة الأمنية والعسكرية، تتجمع فيها الوكالات والمؤسسات الأمنية والعسكرية التابعة لدولة الولايات المتحدة الليبية لتنظيم وتنسيق ضمان الأمن والأمان فيها.

**المادة مئة وثمان وستون**

**الفقرة (1) مجلس القيادة الإتحادية المركزية**

ينشأ مجلس أعلى للقيادة برئاسة رئيس الولايات المتحدة الليبية ويكون من بين أعضائه نائب رئيس الولايات المتحدة الليبية ورئيس مجلس وزراء الولايات المتحدة الليبية ووزير الخارجية والدفاع والمالية والداخلية والأمن الداخلي والقائد العام ومدير الاستخبارات الوطنية ورؤساء الوكالات الاستخباراتية الأمنية والعسكرية العاملة، ورؤساء الاركان العامة، وذلك لإبداء الرأي والمشورة في كل ما يتعلق بشؤون الدفاع والاستخبارات، والمحافظة على سلامة الولايات المتحدة الليبية وأمنها، واعداد القوات المسلحة[184] وتجهيزها وتطويرها، وتحديد أماكن اقامتها ومعسكراتها، وتنظيم وتنسيق العمليات العسكرية والأمنية داخل وخارج الولايات المتحدة الليبية.

هذا المجلس سيجتمع فيه قادة هذه الوكالات ويعملون معاً لتجنيب الدولة ومواطنيها المشاكل الكبيرة والصغيرة، كجهاز الاستخبارات الخاصة (Private Intelligence Service *PRIS*) التي ستعمل على جلب ومعالجة كل المخابرات الصغيرة والكبيرة في هذه البلاد، ووكالات أخرى تعمل في مختلف المشاكلات، ولكن فإنّ الوكالات الأمنية والعسكرية فهي تجتمع في هذا المجلس جنباً إلى جنب لضمان التنسيق في مختلف العمليات على كامل أراضي الولايات المتحدة الليبية المقدسة.

نرجع للتساؤل الكبير هنا عن كيفية إدارة الميلشيات والكتائب التي سبقت تشكّل الولايات المتحدة الليبية التي تطورت وأخذت شكلاً مميزاً عن غيرها قبل نشوء الولايات المتحدة الليبية، وهي فعلاً أزمة حقيقية يجب عدم غضّ البصر عنها ولكن، فإنّ هذا المشروع متكامل وغير ناقص من هذه النواحي، وهو يتطلب حصراً وضع التصور فيه وعن غيره، إذاً فإنه: شُكلت فكرة الوكالات والمكاتب لبناء منظومة أمنية وعسكرية حقيقية تحمل الولاء لنا كمواطنين بل وتكون مكوّنة منا نحن المواطنون، وهو ما يحمل في طيّاته أن يكون عملاء هذه الوكالات لا يحملون في داخلهم الولاء لقائدي هذه الوكالات بل للولايات المتحدة الليبية وفكرة حلّ الجرائم وإلغائها نهائياً، وشراء الوقت عن طريق المناوشات مع المجرمين والإرهابيين.

---

[184] شاملاً الأفواج المسلحة الخاصة، فيُدرج تحت جملة القوات المسلحة كل الوحدات المسلحة العاملة في خدمة الإتحاد.

الميلشيات والكتائب الذين يستخدمون السلاح خارج سلطة القانون، يعانون من ما يحدث أيضاً، ولم يستفيدوا كثيراً منذ سقوط النظام السابق عدا قادتهم، وهو ما يفرض عليهم حصراً فكرة القبول بشيء جديد، غير ذي سابق، وهي فكرة قيام "دولة الموضة"، نظرية دولة الموضة في مشروع الولايات المتحدة الليبية هي كنظرية "الدومل المطلق"، إحدى نظريات الولايات المتحدة الليبية العلمية والفلسفية، وهي تقوم على أساس أنّ الدولة يجب أن تتحول لموضة حتى تضمن الولاء المطلق لها، وهو فيه يا سادة أن تشتري الدولة الناس[185]، وهو ليس بتعبير سلبي، وإنما مجازي.

عند البث في مشكلة متكررة عند أعضاء الميلشيات نلاحظ نمطاً متكرراً، أنهم شباب وجدوا أنفسهم بدون وظيفة، أو ما يمكن أن يجعلهم شاعرين لشعور الفخر الواجب توافره أثناء الخروج للشارع[186]، وهو ما نلاحظه كتأثير نفسي لالتحاقهم لجماعاتهم، فأصبح اليوم أعضاء الميلشيات أخي وقريبي وبل صديقي الذي كان بالأمس يدرس بالجامعة، فالان لم تصبح الميلشيات مجرمين أجانب، ولا مجرمين كلهم تجار مخدرات، بل هذا غير صحيح وادعاء باطل، فهُم شباب وكِبار منظمين وغير منظمين، متمايزين عن بعضهم. ولذلك عند البث في مسألة برنامج الولايات المتحدة الليبية الأمني العسكري (5 + 2) يُثار التساؤل الأهم وهو الذي بدايته كيف وإنما ماذا (ماهيّة) الطريقة، وهو ما يُجاب عنه بنظرية الدولة الموضة التي فيها الولايات المتحدة الليبية تروج لنفسها على أنها موضة العصر، عن طريق توزيع مناطق الدولة لولايات متمايزة عن بعضها فإنه ستُقام الوكالات والمكاتب، فالميلشيات التي كانت تتواجد في تلك الولاية ستتحول لوكالة اتحادية توفر الأمن وتنظّم المعلومات وتعالجها، بها موظفون مدنيون وأمنيون عسكريون.

فكرة الموضة هنا قد تبدو لبعض حضراتكم بالمملة، ولكن فإنّ وكالة الإصلاح الأمني والعسكري الإتحادية (Federal Security and Military Reform Agency) هي نقطة البداية، فهي مؤسسة مدنية شبه أمنية وعسكرية تابعة للولايات المتحدة الليبية تهتم بزيارة كل ميليشيا ومقراتها لإخلائها، بضمانة مقر جديد ومتطور، بأجهزة جديدة وتنظيم جديد، وأسلحة أكثر تطوراً، فـ يا سادة هنا الموضة تتضح لنا في شكل كيان وأجهزة جديدة تخدم الولايات المتحدة الليبية، وبما أنّ الاسم "الولايات المتحدة" موضة لإحدى الدول العظمى المُساهِمة

---

[185] لا يقصد المؤلف المعنى الحرفي من "شراء"، بل يقصد تحويل الدولة لـ "ترند".

[186] منطق "شوفني": وهو سياسة لجذب الأنظار ودفع الأحداث بسياسة معيار القوة.

اليوم في تشكيل سياسات العالم، فهؤلاء الشباب بما لا يُكذّب الاحتمالات لن يرفضوا هذه الفرص المقدّمة في شكل تشكيل جديد وبل أكثر تطوراً، فإنّ ما يميز هذه الآلية ليس فقط التشكيلات والتنظيمات الجديدة، بل وتعزيز المرتبات الذي سيصل لأعلى مستوياته منذ 1951، وهو ما سيضمن لهؤلاء الشباب التحصل على مرتبات معاشية ضِعف مرتبات الماضي بـ60%، ومَركبات جذابة لوكالات إنفاذ القانون وأسلحة متطورة تفتح الزخم للشباب بإتباع مسيرتنا الوطنية في شكل الولايات المتحدة الليبية القومية والعظيمة، وسيدفع المجرمين المتحمسين للتداخل مع عملياتنا الجريئة للتقاعد[187]، فنحن سنكون حتماً قوة لا يُستهان بها في تلك اللحظات الحساسة، والموضة ذلك أنّ الشباب سيتحصل على الدعم وسيسترجع ثقته بأن يُنفّذ القانون.

جدول الأعمال في هذه الجزئية معقد وواسع، ولكن حتى تكونوا أيها السادة الكرام مطلعين بما فيه الكفاية على هذه الخطة فيما يتعلق بالميلشيات، فإنه سيتم تشغيل خطة الإصلاح الوطني للقطاع العسكري المسترشد، وهي خطة فيها سيتم تحويل الميلشيات الكبيرة لوكالات، منها ما يدخل في استدعاء كل ميلشيا لحضور الكونغرس للتفاوض معها على جدول مهام برنامج خمسة ثنين والنقاش حول بنية الولايات المتحدة الليبية العسكرية، والبث في خطة تشكيل الوكالة المستهدفة، والنظام والهيئة والشعارات؛ وفي نفس الزمان سيتم تنظيم مؤتمر محلي وقومي لإعلان تأسيس الأفواج المسلحة، وفي ذلك الزمان سيتم تنظيم لقاء مع البلديات كِلاً على حدا لإعلان تشكيل أفواج للدفاع عن الولايات، وهي القوات المحلية التي سيشارك في تشكيلها كل الضباط السابقون، والشباب الجدد، بمَن فيهم الشباب الدارسون في التخصصات المدنية، عن طريق الانضمام لطاقم الدفاع عن الكونغرس وحكومات الولايات؛ وبعد فترة تشكيل الأفواج سيتم عمل لقاء وطني مع أفراد الجيش لتوضيح السياسات الجديدة للدولة المستحدثة تحت بند تشكيل الخريطة العسكرية المسترشدة لقوات الجيش لتنظيم أماكن الثكنات وإخراج وحدات الجيش من المدن ونقلها للثكنات، ولكن يجب أن يتم ذلك بعد هدم جميع المعسكرات القريبة من المدن المكتظة بالسكان وإبعادها قدر الإمكان عنها حتى تكون متواجدة في منطقة موسعة تسمى حقلاً عسكرياً.

بما أنّ هذه الوكالات ستحتوي على موظفون مدنيون (59.99%) فإنّ احتكاك هؤلاء الأمنيين والعملاء سيجعل منهم يهتمون جداً لحياة أصدقاءهم الذين يعملون معهم في مراكز عملهم، فنحن لا نكذب عندما نقول أننا قد

[187] للاستسلام.

نسمع تفجيرات تستهدف مقرات وكالات الأمن في مختلف الولايات المتحدة الليبية، فهي احتمالات لا يجب غضّ البصر عنها، وناسنا ستموت بالتأكيد في تلك الأحداث المؤلمة، ولكن فإنّ فكرة وجود احتمالات كتلك الأحداث ستجعل هذا الشاب الذي التحق بهذه الوكالات يشعر بالانتماء أخيراً وسيخاف على أصدقاءه وزملاءه، ما يجعله والشباب الآخرون مُسابقون للوقت محاربون للجريمة والإرهاب لتوفير الأمن والأمان في مختلف أنحاء الولايات المتحدة الليبية، وبالتالي يعزز انتمائه للمدنيين الأخرون ويحقق شعور السلام الداخلي، وهو ما يُلغي العنف من الأمنيين ضد المدنيين، لأنهم مُعرضين للمدنيين بشكل يومي على طوال العام في مراكز عملهم بل وسيتوقفون كل دقيقة وأخرى للإجابة على استفسار طفل ليبي يقف في تلك المكاتب في شكل زيارة مدرسية دورية لتعريف الأطفال بمهام هذه الوكالات كمكافحة المخدرات وغيرها[188]، التي ستجعل هؤلاء العملاء يقدرون الشعب الليبي ويحفزهم على الشعور بالثقة تجاه هؤلاء الناس باعتبارهم جيرانهم أو أطفالهم أو أصدقائهم.

الموضة في هذه النظرية ليست فقط هذا وذاك مما ذُكر، فإنّ المشروع شامل حتى العتاد العسكري والأمني، فبَعض مشاريع وكالة الإصلاح الأمني والعسكري الإتحادية ستضمن للميلشيات الأخرى التي رفضت العمل في ظلّ وكالات أمنية وعسكرية وفُرص التمويل الشاملة أن تتحول لشركات أمن خاصة[189]، توفر الأمن بعقود

[188] برنامج شرطة أطفال الولايات المتحدة الليبية (the United States of Libya Kids Police Program KPPs): برنامج مدرسي شامل بالبرنامج الفيدرالي يعني بتعريف الأطفال بعمل الجيش والشرطة وتعريفهم بالجرائم الصغيرة والكبيرة وأيضاً تحذيرهم من أهم أخطار الدولة كالمخدرات والإرهاب والعدوان والأعمال الأخرى غير السلمية كالانقلاب التدميري لمؤسسات الدولة.

[189] برنامج دعم شركات أمن الولايات المتحدة الليبية ( the United States of Libya Program for Supporting Private Security Corporations SPSC): هو برنامج أمني يضمن للميلشيات التي رفضت التشكّل والانصياع تحت وكالة أمنية أن تتحول لشركة خاصة، توفر الأمن في شكل عقود تجارية، هذه العقود تحقق المساهمة في الأمن في حالات حاجة الدولة لها، فقَد تحتاج الدولة لعمل اقتحام فوري في منطقة أو ولاية ما هذه المنطقة قد تكون نائية أو بعيدة عن وكالات انفاذ القانون المحلية، فتستدعي هذه الشركات وتقوم بالاقتحام في ظلّ التنسيق مع وكالات أمن الدولة، وقد تستخدمهم الدولة لتوفير موارد وطاقم الوكالات الأمنية الأخرى للقضايا الأكبر، فقد تكون الوكالات الأخرى مسؤولة عن قضية كبيرة وخطيرة أدّت لقلة الموارد وطواقم العمليات، فتستدعي الدولة بالتالي هذه الشركات للقيام بمهمة الاشراف على أمثال هذه القضايا الصغيرة، وهذا أيضاً يفتح باب استدعاء هذه الشركات للقيام بعمليات في الخارج، فقَد تستخدم الولايات المتحدة الليبية هذه الشركات للقيام بعملية أمنية خارجية للقبض على مجرمين ليبيين فارين للخارج في ظلّ التنسيق الدائم مع الانتربول وغيره من الجهات الفاعلة، والشرطة الليبية الدولية مثال على ذلك (راجع: الأوراق الآنفة).

اقتصادية، ما يخدم الاقتصاد المالي للدولة ويساهم بالقضاء على البطالة للمحترفين من الجيش الذين تقاعدوا أن ينظموا لهذه الشركات في شكل حوافز مالية وغيرها ستقدّمها حصراً هذه الشركات، فهؤلاء الافراد بدل أن يبقوا ميلشيات تعمل في ظل خارج عن سيطرة القانون سيتحولون لشركات توفر عمليات أمنية داخل الدولة بعقود تجارية، ومَن لم يقبل أحد العرضين[190] يتم القضاء عليه نهائياً من قبل وكالات إنفاذ القانون الفيدرالية النافذة، التي قوّتها معاً ستصبح قوة لا يُستهان بها أبداً حتى من القوى الاجنبية.

أمّا بالنسبة للوحدات العسكرية فهي ذات تصنيفات أخرى تماماً، فهُنا سنتخلى نهائياً ولابد عن التسميات النهائية (الغير قابلة للتغيير) كالكتائب، فيجب علينا القيام بتسميات جديدة تتغير من مهمة لأخرى كالوحدات والأسراب واللواءات والفيالق وغيرها، فبدون هذه التسميات الرسمية للوحدات العسكرية فلا فائدة فعلية من بقاء جسم وحيد وأبدي يسمى كتيبة كذا أو غيره[191]، ففي الولايات المتحدة الليبية لا يوجد كتيبة كذا أو سرب كذا، فتُسمى جميعها بقوات الولايات المتحدة الليبية المسلحة، وعند الحاجة يتم تسميتها بكتيبة أو سرب أو لواء مرقّم برقم، ولا لأسماء الأشخاص حضور (على سبيل المثال: كتيبة 23 أو سرب 43)، وهي أرقام قد تكون ذات معنى في شكل الموقع المستهدف، أو رقم معبّر عن التاريخ (على سبيل المثال: كتيبة 12 12 23)، أو رقم معبّر عن منطقة معينة (على سبيل المثال: سرب 34 المهاري)، وعند انتهاء المهمة الذي شُكّلت بغرضه هذه الوحدات يتم حلّها وإرجاعها لثكنات الجيش، ولا وجود لكتيبة أو سرب أو وحدة دائمة للأبد إلاّ في حالة كانت مهمة طويلة الأمد (على سبيل المثال: سرب يقوم بمناورات عسكرية)، وأيضاً فإنه يجب إجبار المجلس الليبي على حلّ كافة الكتائب القائمة وإجبارها على العمل تحت ظلّ الولايات المتحدة الليبية في ظلّ الولايات المختلفة، وتحويل بعض الكتائب المحلية لأفواج ستخضع للولايات وسلطانها عليهم، كقوة حامية لها ولسكانها الفخريين ألا وهُم الشعب الليبي.

ذلك كله بصفة أفراد يحملون الولاء لها في شكل عمليات عسكرية مؤقتة التنفيذ، كشكل الفرقة التي تستند لأحكام القوة على حدث معين فيه مجرمين تمكنوا من احداث الفوضى، أو صمموا على اغتصاب الثروة

---

[190] العرض: التحول لوكالة أو شركة.

[191] رأينا: يجب على القانون العسكري للولايات المتحدة الليبية أن يضمن عدم تسمية الوحدات العسكرية باسم شخص أو منطقة معينة حتى لا تحمل هذه الوحدات ايدولوجية تؤثر سلباً في المؤسسة العسكرية.

والأراضي؛ ولن يرضى الشعب الليبي بفكرة الكانتونات التي تنتشر وتعلن الحرب على بعضها البعض بدون لا حاكم ولا مسيّر، فهي دائماً ما سببت فقط حروب داخلية تزيد المشاكل حدّاً ولا تحلّ منها شيئاً، ولذلك فإنّ تقسيمها لرتب خاصة ومخصصة (كالفرق، الوحدات، الأسراب، المحافل) سيجعل من طريقة تنظيمها أسهل وأسلس، وبما أنّ بعض أفرادها سيتم تطبيقهم على نظرية دولة الموضة بأن بعضهم سيتحولون لعملاء يخدمون في وكالات الدولة العسكرية كوكالتي استخبارات الدفاع (Defense Intelligence Agency *DIA*) وجهاز الاستخبارات العسكرية (Military Intelligence Service *MIS*)، اللتان سيعملان معاً عسكرياً في ظلّ مهامهما لتوفير الأمن العسكري اللازم لهذه الدولة العظيمة وشعبها، ما يدع الشعب يسترجع ثقته وأخيراً في هذه الجهات العسكرية ويتفق في نهاية الأمر على أنّ المجندين وُحّدوا أخيراً تحت نطاق هذه الدولة الجديدة، فإنّ هذا التسهيل العجيب يساهم بدرجة كبيرة في صيانة المنظومة الأمنية والعسكرية على التوالي، بدون خسارة أحد أو استثناء أي منهم، فكلهم مُدرجين في هذا المشروع الشامل الواحد الموحد. فـيا سادة لا يجب علينا التسرع في فكرة إنهاء الميلشيات والجماعات المسلحة، فهُم منا يحتاجون لاهتمام، فإذا أردنا فعلا أن نقضي على الفساد الطاغي في إدارة البلاد في مؤسساتها الأمنية والعسكرية فإنّ هذا الوطن العظيم حتماً يُندد بصوته العالي الانحلال المركزي، وأن نُعلن قوته الفخرية والقومية، ألا وهي حتماً الولايات المتحدة الليبية، التي ستكون ضحية لسكان يعملون معاً تحت رايتها بشجاعة، يحتفظون على أرضها بحقّ الموت في سبيلها، بل ويحمون أنفسهم ويحمون أطفالهم وأصدقائهم وأقربائهم من الأعداء الطاغين، فنحنُ اخوانهم وهُم حتماً إخواننا.

**الميلشيات الوطنية**

إنّ من صلاحيات الإتحاد وأثناء النقاش حول جزئية السيطرة على مهام الفرق والوحدات العسكرية العاملة والتابعة للولايات المتحدة الليبية هي تابعٌ مُلازم لجزئيات الإشراف على الدفاع العام والحرص على السلامة العامة، وهي كلها جزئيات تدخل في أن تكون هذه الصلاحيات من مهام مخوّلة للحكومة المركزية الإتحادية والمجلس الليبي، ويكون ذلك الإعلان دائماً متعلقاً بشكل أساسي في ضمان أن تكون السيطرة بعيدة كل البعد عن الأشخاص بل فقط تخدم الجميع، ولكن فالمهام والتنظيمات غير المنظمة في الميلشيات الليبية اليوم يعني بأن تكون هنالك خطة خاصة تضمن عسكرتهم بشكل صحيح، ليس عن طريق تحويلهم لجيش أو شرطة بل ضمان تنظيمهم وضمان خدمتهم للاتحاد، فالأفراد الليبيين الذي سيعملون في هذه الميلشيات سيكونون عليهم توقعات تكون في شكل الدفاع عن شرطُ الغريب.

الغريب هنا هو الولايات المتحدة الليبية، ونعني أيضاً في أنّ الغريب في بداية المشروع يكون نحنُ ومشروعنا، إلاّ أنّ الفوائد والمصالح والتوظيف سيزيد حدّته في كل سنة انتخابية يأتي بها الإتحاد بشكل لاحق. أمّا أثناء البثّ في العلوم العسكرية، لابد أن نجذب انتباهنا لآلية تتكرر في أي جسم عسكري غير منظم، وهي أنّ التوحيد في التنظيم والانضباط هو عامل وقتي حتمي، حيث أنّ الخبرات والعمليات التي ستقوم بها الأجسام العسكرية غير المنظمة عبر الأوقات المختلفة والأماكن المتغيرة، ستؤدي حتماً لانسجام الميلشيات أياً كانت، وانسجامها لا يخدم الحكومة المركزية الإتحادية فقط بل يخدم أيضاً أفرادها لسلامتهم، ويؤدي بالتالي لإنجازهم العمليات الحربية لخدمة الدولة في وقت قياسي بشكل ستتحول فيه لاحقاً لحارسة على الأمن الوطني في الولاية التي تخدمها والإتحاد الذي ستضمن سلامته، وإذا كان الجيش منبع خطر للانقلاب فإنّ التوظيف للميلشيات عامل هام لضمان الاتّزان العسكري والأمني وأثناء الخدمة العسكرية، ولكن في شكل يضمن فيه وضع السلطة الفعّالة، فالاتّزان هنا هو توازن الجهات العسكرية في الإتحاد وهي تقسيمها لجهة كبرى تعني بالجيش وصغرى تعني بالميلشيات، فيمكن ضمان عدم انقلاب الجيش على الدولة عن طريق وجود ميلشيات وطنية، ويمكن ضمان عدم انقلاب الميلشيات على الدستور عن طريق وجود الجيش.

ولكن فالتنظيم لهذه الميلشيات الوطنية وبما أنّ الولايات المتحدة الليبية دولة منظمة فسُرعان ما ستجد هذه الميلشيات نفسها على قدر من البراعة والتنظيم وأثناء انجاز العمليات الحربية باسم الولايات المتحدة الليبية، ما سيعطيها خاصية أو صفة تكوّنها.

إنّ آلية انضمام الميلشيات للولايات المتحدة الليبية يعني بتسميتها بالأفواج المسلحة الخاصة ( Special Armed Groups *SAG*) أو السّاجْ، فما هي الساج؟ إنّ الأفواج المسلحة الخاصة أو قوات السّاجْ هي تجمّعات عسكرية بسيطة بالمقارنة بالجيش[192] تتكون من 9000 لـ 80,000 ضابط محترف (لكل ولاية) يعملون في ظلّ وحدات حربية لا تتبع القيادة العامة للقوات المسلحة الليبية، بل تعمل تحت دائرة المجلس الليبي ووزارة دفاع الولايات المتحدة الليبية، وتعني هذه الوحدات بالقضاء على الانقلاب والتمرد، وتفكيك العصابات المسلحة الكبيرة (المافيات) والميلشيات الأخرى التي لم تخضع للولايات المتحدة الليبية.

[192] هيكل الجيش الليبي في مخططات الولايات المتحدة الليبية هائل وشمِل ضمان الثكنات لاستيعاب أكثر من 500 ألف مجنّد ومجنّدة.

الساج هي جسم عسكري منظّم ومنسّق يتلقى الدعم وينفّذ المساندة بالتالي فيما يخدم مصالح الإتحاد، يجب على سادتكم العلم أنّ الساج في نموذج الولايات المتحدة الليبية هي قوة صغيرة الأعداد، ولكن فتّاكة ومميتة وذلك أنّ معظم أفرادها ضباط، فإنّ الساج هي أشبه بالقوات الخاصة، ولكن على مستوى ميداني كبير. ولكن وعلى الطرف المناقض فالعديد من خصوم البرنامج الأمني العسكري (5 + 2) أعلنوا استيائهم من هذه الجزئية من البرنامج نظراً لأنه لا يحوّل الميلشيات لجيش وشرطة، وبعد إعلان تعهدنا للميلشيات بدعمهم تحت مشروع الولايات المتحدة الليبية أصبحت حرباً موضوعية وعقلانية حول لماذا، أمّا فالتساؤل الحقيقي لا زال حول فكرة "الميلشيات" بحدّ ذاتها، فيمكن لنا أن نوضح لكم أنّ العديد من الميلشيات اليوم لا تندرج تحت هيكل الدولة لأنها لا تضمن الوجود الأمني الخاص بها، وهي لا زالت في حالة من التحارب الدائم مع هيكل الحكومة، و"الإجرام" المتعلق بها هو مشكلة تتعلق بعدم تنظيمها من قبل الجهة التنفيذية المتعلقة بها (كالحكومة مثلاً)، ولهذا فإنّ عمل تنظيم وتسليح وضبط وربط وإدارة شؤون هذه الميلشيات يجب أن تكون في ظل وجود آلية تضمن وجودها وفي شكل مسؤوليات تقع على عاتق الحكومة المركزية الإتحادية، على أن يبقى لحكومات الولايات حق تعيين الضباط فيها وصلاحية تنفيذ التدريب وفقاً للنظام الأمني والعسكري الذي سيحدده المجلس الليبي.

إنّ من بين الأسس التي يمكن لحضرات الشعب الليبي إيلاءها في الأوراق الآنفة بخاصة فيما يدخل في برنامج خَمْسَة ثِنينْ هي سبب وحيد يعني بالدفاع والهجوم في نفس الوقت، فالميلشيات كالجيش والشرطة لديها مصالح من بقاء الولايات المتحدة الليبية، وهي تأكيد على أنّ هذه الجهة (أي الإتحاد) هي واضعها ومنظّمها والمشرف عليها، فالعديد من الميلشيات اليوم تخاف من فكرة أنها قد تُزال وترى نفسها بالتالي مُحتاجة لتعويضات أمنية حقيقية، ولذلك فإنّ لهذه الميلشيات وأثناء سلطة الإتحاد فوائد عليها، من شأنه قدر الإمكان أن يزيل الدوافع والذرائع للبقاء خارج السيطرة المركزية، وبالتالي فإنّ هذا النموذج ستسير عليه هذه الميلشيات في شكل تضمن أن تساند فيه القوات العسكرية تحت السلطة المدنية الوحيدة المتمثلة في سلطات الإتحاد، وتؤول له ضمان وجودها العسكري والأمني والفني والمالي.

أيها السادة الكرام، وأثناء البتّ في خطة تنظيم وضبط أفراد الساج يجب علينا العلم أنها مستحيلة التوقع، نظراً لأنّنا لم ننتخب الحكومة المركزية الإتحادية وكثير من هذه المشاريع لا تزال مقترحات سياسية، ولذلك فهي وأثناء ذكرها في هذه الأوراق قد تبدو لبعض حضراتكم على أنها لا تزال غير عملية، إلاّ أنّ حقيقة الأمر الواقع غاية هامة يجب تبنّي خطة خَمْسَة ثِنينْ على أساسها، فهي الغاية التي على أساسها تم استيعاب الخطة العسكرية والأمنية بشكل يمكّن إنشاء وتنظيم الساج قدر الإمكان وبصورة مناسبة، ومن الواجب توجيه عناية الحكومة المركزية الإتحادية واهتماماتها على تشكيل كتائب تكون معتدلة الحجم، تقوم على أساس مبادئ، في شكل خدمة

الولايات المتحدة الليبية، ولضمان ذلك فعلاً يجب أن تكون منتقاة من الشباب، لدعوتهم لخدمة الإتحاد، وفي شكل يضمن لها أن تنشأ في شكل بعيد كل البعد عن الأيدولوجية، ويمكن أيضاً تنظيم تدريبها الممتاز على يد الجيش، بحيث يمكّنها من الانتقال إلى الميدان بشكل لحظي بما يستدعي الدفاع عن الإتحاد، ولكن في شكل لا يؤثر في الحاجة للجيش أيضاً. ولكن سيضمن ذلك أيضاً أن يكون الجيش ثابتاً ومستقراً قدر الإمكان، فكلما كانت المؤسسة العسكرية موزعة على جهتين، جيش ضخم يعني بالشؤون القومية الكبيرة، وجيش صغير يعني بالشؤون القومية الصغيرة، فكلما كانت عمليات توفير الأمن لكتلة ضخمة من الشعب أكثر سهولة وبل ضامنة للأمن والسلامة، وستضمن أن يبقى الجيش في حدوده ولا يفكر لاحقاً بالانقلاب على السلطة السياسية الديموقراطية، فالساج ستعمل على الدفاع عن الولايات بشكل خاص، والجيش سيهتم بالقضايا الخطيرة المتعلقة بالدفاع عن الإتحاد ككل، ولكن في شكل يضمن عدم التداخل، ويضمن توفير القدرة على الانضباط تماشياً مع معايير السلاح والتسليح والتدريب أيضاً.

ستقف الميلشيات مستندة للدفاع عن حقوق أفرادها وحقوق السكان الذين تعمل في خدمتهم في الولاية، عكس الجيش الذي سيخدم للدفاع عن الكل بدون استثناء. وعلى هذه الصورة فيبدو أنّ الموضوع يتعلق بتوفير السلامة من الأصغر للأكبر والعكس. وفي برامج ومشاريع أخرى فقد بررنا تكوين الميلشيات لأنه في أوقات التمرد في إحدى الولايات الضعيفة سيمكن تبرير زحف الساج للولاية المتمردة لضمان صدّ عدو مشترك، ولحماية الجمهورية من عنف الانقسام والغواية، ولضمان حماية الجميع من مشاعر الانفصالية والانقلاب، على سبيل المثال: انقلاب وحدة عسكرية للجيش على الولايات المتحدة الليبية يعني انقلاباً على المجلس الليبي والدستور، وهذان الاثنان هما قادة الساج بشكل خاص، وبالتالي ستقف قوات الساج ضد جميع أنواع الانقلابات وستضمن رفعُ أعلام الولايات المتحدة الليبية[193] في كل مهمة عسكرية لفضّ التمرد وإرجاع سلطة الدولة.

بعض السادة الكرام قد يتساءل قائلاً "إذا كانت الولايات المتحدة الليبية دولة ديموقراطية فعلاً، فما سبب تخوّفها المستمر من انقلاب الجيش؟" إلاّ أنّ هذا التساؤل مبني على مغالطات عديدة: أولاً، الجيش لا يمثّل الشعب. ثانياً، وفي كثير من الدول التي حصل في تاريخها انقلاب عسكري لم يكُن هذا الانقلاب بناءاً على غاية الشعب، بل استفاد منه قادة الجيش لإنشاء حكم ديكتاتوري رجعي استمر لعقود، ومعمر القذافي مثال ساطع على ذلك،

[193] سيحمل أعلام الولايات المتحدة الليبية الحربية كِلا الجيش الليبي والأفواج المسلحة الخاصة.

عهد الشعب بالمشاريع الوهمية والكاذبة التي لم يحققها لاحقاً، يجب علينا أن نقول في أنفسنا وفي كل مشروع وطني أنّ العسكريين لن ولم يفيدوا بناء الدولة فهُم للتأمين وضمان السلامة فقط لا غير، هنالك فرقٌ شاسع بين إعطاء السلطات لخبير درس الاقتصاد أو آخر درس الهندسة المعمارية بدل إعطاءها لعقيد لن يهتم سوى ببناء الجيش وتقوية القبضة الديكتاتورية على الشعب.

هذا النموذج يضمن لكم أنّ الساج ستكون مكوّنة من شباب يعلمون أنّ الدولة الحقيقية هي الولايات المتحدة الليبية وبل مؤمنون بذلك بالدم، ولذلك فعندما يحدث انقلاب على السلطة في ولاية ما من قبل وحدة عسكرية فيها فإنّ هذه الساج ستزحف هناك وتصدّ وتفضّ العدوان على السلطة التشريعية الديموقراطية وتعني بالدفع بالقادة العسكريين وتسليمهم للاتحاد، ولكن يجب عليكم العلم أنّ الساج ليست تجمعات إجرامية بل هي جنود مدربون تدريباً خاصاً وسيتم الدفع بهم للعمليات الخاصة للدفاع عن الولايات المتحدة الليبية، الساج ليسوا كالجيش بل يمكن اعتبارهم شركات أمن حكومية حيث أنّ تعاقداتهم خاصة مع الدولة.

الساج سيعمل على أساس الحسم عن طريق العمليات الخاصة، أساس الحسم عن طريق العمليات الخاصة هي قاعدة قومية في الولايات المتحدة الليبية تعني بالإبادة الفورية والشاملة لأي تهديد وطني، ففترة تأسيس الولايات المتحدة الليبية فترة حساسة وفيها الجيش ضعيف لحد ما، ولذلك فإنّ حل مشكلة القيام بعمليات شاملة تعني بعدم إرهاق الجيش بينما نحافظ على الأمن العام بحيث تكون في شكل وحدات خاصة، وهي وحدات الساج، تعني وحدات الساج بحسم المعارك والحروب الداخلية التي قد تنشأ أثناء فترة تأسيس الولايات المتحدة الليبية، بينما ينشغل الجيش بمراقبة الأعداء الخارجيين وتأمين الأراضي الوطنية من الانفلات الأمني وضمان السلامة العامة، ولكن يرجى الملاحظة أنّ الساج والجيش هما هيئات عسكرية، فالساج ليس جهازاً أمنياً، بل جهاز عسكري يتبع وزارة الدفاع وينسق عملياته مع الجيش والوحدات الأخرى في مجلس القيادة الإتحادية المركزية. كتأمين الحدود (أثناء فشل الحرس الاتحادي) أو عمليات الإنزال الحربية في مناطق صحراوية لإبادة الجماعات الإرهابية والإجرامية أو عمليات الاستخبارات العسكرية المعقدة التي تعني بتتبع شبكات الجماعات المسلحة الخطيرة على أرض الإتحاد بشكل يضمن للساج لاحقاً التدخل والقضاء على هذه التهديدات فوراً (يرجى العلم

أنّ شبكات الجماعات المسلحة الخطيرة شاملة حتى وحدات الجيش التي تخطط للانقلاب أو التمرد[194]). والساج مهامه العسكرية أكثر إقليمية ومحلية في كل ولاية منفردة (حيث سيكون لكل ولاية قوات الساج الخاصة بها) عكس الجيش الذي مهامه وطنية أو قومية تعني بكامل الإتحاد.

ورداً على أخير تساؤلاتكم في "ماذا لو قامت الساج بانقلاب على الدولة" فالرد على هذا التساؤل موجود في نفس الورقة ألا وهو استخدام الجيش للدفع بهذا العدوان أيضاً، فالجيش والساج لن يقوما بانقلاب على السلطة لأنهم يعلمون أنّ الطرف النقيض لهم سيقضي عليه، عداوة مميزة، ولكن تخدم ضمان الأمن الديموقراطي الدستوري، وفي الأخير وفي ضمان تنسيق العمليات بين الساج والجيش فسيكون ذلك بناءاً على خارطة الحكومة المركزية الإتحادية.

**الأفواج المسلحة الخاصة – الساج**

في سجلات مشاريع الولايات المتحدة الليبية، كان مفهوم الميلشيات منسوجاً بشكل مركّب في قضايا تأمين نقطة انطلاق مشاريع الإتحاد وضمان نجاحه في مختلف المواضيع المتعلق بها والمؤسس بغرضها، بمن فيها المواضيع الأمنية والعسكرية، التي قامت عليها مشاريعه وبرامجه.

وبينما كان الحبر لا يزال حياً على أوراق الولايات المتحدة الليبية، أدركنا كمؤلفي النظرية الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه الميلشيات في حماية الحرية، والحفاظ على الأمن، والدفاع عن سيادة الإتحاد.

في قلب المناقشة الدائرة حول الميلشيات يكمن سؤال جوهري: ما هي الماهية الحقيقية للحرية؟ وكيف يمكن الحفاظ عليها في عالم سريع التغير؟ إننا قد أدركنا مراراً وتكراراً أنّ الحرية ليست مفهوماً جامداً، بل هي قوة ديناميكية يجب رعايتها وحمايتها من قبل شعب مطلع ومتعلم والأهم يقظ.

في الورقة 500 من أوراق الولايات المتحدة الليبية وضعنا أُسس تشكيل مؤسسات الإتحاد العسكرية والأمنية وأدرجنا أجزاء منها في هذه الأوراق تالياً، وهي جزئيات شرحنا فيها ببلاغة أهمية الميلشيات في ضمان أمن

[194] مكتب الاستطلاع مسؤول عن مراقبة أراضي الإتحاد عن طريق الأقمار الاصطناعية، فإذا لاحظ المكتب وجود تحركات عسكرية مشبوهة فسيتم استدعاء الساج (أو الجيش في حالات أخرى) للتعامل معها فوراً، فبعض السادة قد يظن أنّ الساج سيقوم بالعمليات عشوائياً بحيث قد يهدد استقلال الجيش في المستقبل.

الإتحاد الاقليمي. فإنّ إقامة الحكومة المركزية الإتحادية بهدف تأسيس جيش ضخم وهائل، فإنّ هذا الجيش سيكون تهديد على الأمن الدستوري والديموقراطي للاتحاد، وذلك أنّ بعض أعضاءه قد يكونوا غير متعلمين أو مناهضين للحرية، وللجيوش تاريخ أسود مع الحكم، ففي كثير من الأحيان واذا تُرك لوحده فإنه دوماً ما يقوم بانقلاب على الدستور، ولكن فإننا في الإتحاد، وأثناء الظروف في أي وقت من أوقات حاجة الحكومة المركزية الإتحادية إلى تشكيل جيش من أي حجم، فإنّ هذا الجيش يجب أن لا يكون هائلاً على الإطلاق بحيث يكون مكوّن من مجموعات قليلة من الناس[195]، بل يجب فيه فصل الجنود لجزئين.

الثاني منه ضباط متعلمون يجتمعون معاً في مؤسسات شبيهة بمؤسسات الشرطة، تعلّمهم الديموقراطية والدستورية والقواعد المؤسس عليها الإتحاد، وقواعد الدفاع عنه، قد يكونون أقل من الجيش في جزئية الانضباط. واستخدام السلاح، ولكن فسيكونون على أهبة الاستعداد للدفاع عن حقوقهم، فهُم سيتعلمون في جامعاتهم الخاصة القواعد الدستورية التي تضمن لهم كضباط حقوقهم، والتي إذا حاول أي فرد في السلطة التحصل عليها بالقوة وفرض نظام مركزي فاسد، فسيتحركون بالسلاح للدفاع عن الولايات المتحدة الليبية.

والواقع أنّ الساج ستعمل بمثابة حصن ضد الاستبداد والقمع، حيث ستوفر الضوابط على سلطة الحكومة وتضمن احترام حقوق الناس. في أوقات الأزمات أو الطوارئ، ستقف الساج على أهبة الاستعداد للرد على نداء الواجب، والدفاع عن الولايات التي ستحميها والإتحاد الذي يضمن لها الحقوق ضد التهديدات الخارجية والاضطرابات الداخلية من أي فرد كان، سواء رئيس جمهورية أعلن انقلابه على الدستور، أو عقيد عسكري أعلن انقلابه على سلطة المجلس الليبي.

أمّا أهمية الساج فتمتد إلى ما هو أبعد من دورها كمدافعة عن الدستور. كما أنها بمثابة عنصر حيوي في البنية الأمنية للاتحاد، حيث ستكمل الجهود التي ستبذلها الوكالات العسكرية ووكالات إنفاذ القانون المحترفة في حماية الحدود، والاستجابة للكوارث الطبيعية، ومكافحة الإرهاب والتهديدات الأخرى التي تهدد أمننا القومي. علاوة على ذلك، ستلعب الساج دورًا حاسمًا في تعزيز الشعور بالواجب المدني والتماسك المجتمعي بين الشعب الليبي ككل، وستعمل كحلقة للنداء، حيث سينضم العديد من الشباب للساج نظراً لأنها ستكون إحدى موضات

[195] أفراد تعلموا ودرسوا في الكلية العسكرية.

الولايات المتحدة الليبية[196]، وانضمام هؤلاء الشباب سيعني بالتالي تثقيفهم على الحقوق وطرق الدفاع عنها في أوقات الأزمات والانقلابات، والأكثر تدريبهم على احتقار الانقلابات العسكرية، بحيث إذا ما حصلت كلما كانت الاستجابة لها فورية وفتاكة كلدغة العقرب، فمن خلال الجمع بين أفراد من خلفيات ومناحي حياة متنوعة، ستعمل الساج على تعزيز الانتماء للاتحاد، وتقوية النسيج الاجتماعي تجاه الولايات المتحدة الليبية وغرس الشعور بالمسؤولية المشتركة من أجل الصالح العام.

ومع ذلك، من الضروري الاعتراف بأن الساج يجب أن تعمل ضمن إطار القانون وأن تحترم سلطة المؤسسات الحكومية المشكّلة حسب الأصول. وبينما تضمن المادة السابع والستّون في الجزئية (س) حق المجلس الليبي بتكوين الساج والأجهزة الأخرى لحماية الإتحاد، فإنه يَفرض أيضًا مسؤوليات على وحدات الساج لاستخدام أسلحتهم بطريقة مسؤولة ووفقًا للقانون.

إنّ الساج العمود الفقري للدفاع المحلي، وإحدى الأعضاء الحيوية للمؤسسة العسكرية التي ستعمل لحراسة الولايات من تهديدات المشاكل الداخلية فيها، والغارات والهجمات من الإرهابيين والمجرمين داخل حدود الإتحاد، والاضطرابات الداخلية التي تعني بتدخل الوحدات العسكرية. وإلى جانب ميزة تسليح الأفراد المدربون على أساس أنّ الولايات المتحدة الليبية هي دولة الجميع بمن فيها أفراد الساج، فهُم سيبنون علاقة دائمة مع الإتحاد، وسترتبط هذه الوحدات مع الإتحاد، وضباطها الوطنيين سيعملون كل نهار على ضمان أنّ أي عائق يقف ضد الإتحاد فهو يقف ضدهم أيضاً.

إنّ أفراد وحدات الساج ليسوا بأفراد عاديين كما الميلشيات اليوم، بل سيكونون ضباط متخرجون بشهادات عسكرية خاصة، من بينها شهادات استخدام الأسلحة المتطورة كالقناصات والمدرعات الثقيلة، والطائرات، وسفن البحرية، والغواصات. وسينفذون ضباط الساج عملياتهم العسكرية في نماذج أخرى بجانب الجيش، وسيعملون مع حكومات الولايات لضمان أنّ الأمن الداخلي في ولاياتهم موضوع ثقة؛ وفي خطة الأمن المشتركة بين الساج والجيش فإنّ الساج ستكون مسؤولة عن حماية المجتمع الولائي المحلي وضمان أنّ السلطة في الولاية تعني بخدمة الولاية وضمان حقوق الناس فيها. ستعمل الساج كقوة احتياطية لتكملة جهود المؤسسة العسكرية المحترفة في

[196] راجع: نظرية موضة الولايات المتحدة الليبية.

أوقات الحاجة. وبفضل جذورها العميقة في المجتمعات المحلية ومعرفتها الوثيقة بالتضاريس، ستوفر الساج دعمًا لا يقدر بثمن في الدفاع عن الإتحاد، والاستجابة للكوارث، والمهام الحاسمة الأخرى.

ومع ذلك، فإنّ دور الساج في الولايات المتحدة الليبية لا يخلو من الجدل. نحن نعلم أنّ الساج ستكون متورطة في الاحتجاجات السياسية، وستنشأ مواجهات مسلحة بينها ومع الجيش (عن طريق الخطأ أو بشكل مقصود)، وغيرها من الأنشطة المحتمل حصولها التي يُنظر إليها على أنها ستهدد السلامة العامة والنظام في المستقبل. وفي حين أنّ الغالبية العظمى من الساج ستعمل بشكل قانوني ومسؤول، فإننا نعلم أنّ أقلية صغيرة ستنخرط في سلوك متطرف[197] سيقوض مصداقية وشرعية الأفواج ككل. ولكن فهذه الأقلية من الساج ستكون تحت مراقبة قيادة وزارة دفاع الإتحاد، وستضمن أن يتم تدريب كافة أعضاء الميلشيات الموجودة اليوم ولكن على أساسات عديدة منها: أ. تدريب الأفراد على فهم مواد الدستور الجديد المتعلقة بالأمن والشؤون العسكرية وأسس حماية الديموقراطية والمشروعية الشعبية؛ ب. تدريب الأفراد على التضاريس الصعبة التي سينفذون عملياتهم العسكرية في ظل وجودها وضمان استيعابهم لكل صغيرة وكبيرة في المناطق التي ستتدخل عملياتهم فيها مستقبلاً؛ ت. تدريب الأفراد على سياسة الشحّ، وهي سياسة تعني أنّ أي تأثير سلبي في الولايات المتحدة الليبية يعني التأثير في أفراد الساج، على سبيل المثال: تعطيل عضوية بعض أفراد الساج مؤقتاً إذا حدث فعل سلبي من قبل هؤلاء الأفراد، فإذا قام أحد الضباط برفع السلاح أو استخدام لكنة تسلطية على أحد المواطنين فسيتم تعطيل رتبته، وهي سياسة يتم فيها ضمان أنّ الأفعال تحت السيطرة بخاصة فيما يتعلق بجزئية التنظيم والتنسيق بين الأفعال المدنية والعسكرية المباحة والممنوعة؛ ث. تدريب الأفراد على التنسيق والتنظيم مع أهم مؤسسات الإتحاد العسكرية والأمنية لضمان عدم التضارب أو المواجهات، على سبيل المثال: تدريب الأفراد على كود عسكري موحد بين الجيش والساج يضمن أنّ استخدام هذا الكود يعني بتخويل المهام لإحدى الجهتين، وعند سماع وحدات الاستخبارات لهذه الأكواد فتخوّل المهام للجهة الطالبة فوراً. وسلسلة من التدريبات الأخرى التي نجاح الأفراد فيها يعني بتخرجهم كضابطي أفواج يخدمون الولايات المتحدة الليبية.

قد يتساءل البعض عن "إذا كانت الساج تُدرّب على أساس احترام القواعد الديموقراطية في شكل دورات خاصة، لماذا لا تُعطى الدورات نفسها للجيش؟"، هذا التساؤل المحترم منطقي ومبني على قضية أصلية تكون في

[197] ديموقراطية متطرفة أو سلوكيات أخرى تعني بالحرية المتطرفة.

شكل تساؤل آخر يكون "ما هي العلل التي تدفع الجيش لأنْ يتصرف ضد الديموقراطية أو المشروعية الشعبية؟"، أمّا اجابة التساؤل الأول فتكون في شكل: أنّ الجيش يُدرب بشكل شاق ومتعب حتى يتحمل الظروف الصعبة التي سيتعرض لها مثل أوقات الحروب الطويلة وأصوات إطلاق النار، ونتفق أنها نفس قواعد تدريب الساج (لحد ما) إلاّ أنّ قواعد تدريب الجيش شاقة أكثر، أمّا الساج فأطول فترة لعملية عسكرية ستقوم بها لن تتخطى لأقصى تقدير أسابيع أو شهر، أمّا الجيش فهو سيدرب على أساس حروب سنوية وأصوات نارية لن تتوقف إلاّ لأوقات مؤقتة تعني بأن تضمن استجابتهم للأزمات الخطيرة للأمّة بحيث تكون فعالة ومضمونة، فعكس الساج التي ستتحرك للأزمات الداخلية، فإنّ الجيش سيتحرك للهجمات الأجنبية والحروب الكبيرة التي قد تهدد الولايات المتحدة الليبية بأكملها (قضايا ترجع على الأمن القومي)، ولذلك فإنّ بيئة تدريب الجيش لا تملك القدرة على توفير دورات جانبية لتعليم أفراده الديموقراطية، فعكس الساج التي سيكون لها الحرية في التدرب على أسلحة احتكاك جزئي التي تتطلب في العادة وقت تدريب أقل عكس الجيش الذي سيدرب على مختلف الأسلحة الثقيلة والمتوسطة ذات الاحتكاك الشامل بمن فيها مطلقات الصواريخ والطائرات والغواصات الحربية التي تتطلب أن يقوم الجيش بتدريبات تستمر لسنوات.

أمّا إجابة التساؤل الأخير عن علل انقلاب الجيش على السلطة فهي تتمثل في البيئة القاسية والغيرة، فعديد من الجنود يلاحظون رجال ورواد الأعمال الناجحين في الوطن، فترتادهم الغيرة ما ينجم عنه كنتيجة حصرية ونهائية النية في التسلط[198]، وتدفعهم في كثير من الأحيان لتقبل الفكر الاشتراكي الشيوعي كما حدث مع معمر القذافي وصدام حسين، وبما أنّ الجندي أو العقيد استوجب مكانه تواجده بالبيئة القاسية التي تدفع الفرد للانهيار نفسياً وعاطفياً[199] فهي تدفعه لأنْ يأتي بأفكار مضادة مبنية على الغيرة، وهذا ملحوظ بشكل مباشر في كثير من الانقلابيين عبر التاريخ، فمعظم الانقلابيين العسكريين أنشأوا نظام اشتراكي شيوعي، نظراً لظنهم أنّ هذا النظام

[198] في أكثر من جزئية في هذه الأوراق قلنا إنّ المؤسسة العسكرية لن تقود الوطن لما هو خير، وليس جندي أو عقيد أو جنرال قادر على تخطي تلك النية في التسلط، هذا الادعاء شامل كل الجيش بدون استثناء.

[199] يمكن الثبات على أساس أنّ العقداء والجنرالات الذين يخططون للانقلاب هم مرضى نفسيين، على البيئة كتأثير علّة، وليس كل الجنود مرضى نفسيين فحشاهم من قذف هذه الجزئية لأنها تقصد رؤساء الأركان والعقداء والجنرالات باختلاف رتبهم الذين يخططون أو يفكرون بالانقلاب.

الصبياني سيدفع الناس لأنّ تعيش أفضل، أو استخدامهم لهذا النظام كمظلل[200] للمشاريع الفاسدة والوهمية كما فعل معمر القذافي عندما قال للثوريين أنه لا يحكم، وذلك لعدم استيعابهم للسياسة بشكل عام، ومطالعتهم لكتب وحيدة (كالمرتبطة بالاشتراكية أو النازية) قد يدفعهم لتكوين ايدولوجية وحيدة تعني بمضاد الأفكار المتّبعة من أعداء هؤلاء الانقلابيين[201]، كالقومية العربية التي هي مضاد لغلو إسرائيل والاشتراكية التي هي مضاد لرأسمالية أمريكا، وهذه أيدولوجيات وكما ترون صبيانية ولا تحتكم للعقل ولا الموضوعية ولا تعني بخدمة المواطن فهي ايدولوجيات مبنية على قضايا شخصية والأكثر فاشلة[202] نظراً لأنّ هؤلاء الانقلابيين لا يثقون ببعضهم البعض[203] (فشل القومية العربية كنموذج) وأدت مخططاتهم الباطلة والفاسدة لمقتل وتشرد الوطن والمواطن، وهذه الايدولوجيات هي مسبب حقيقي وليس فقط وارد بل علّة تؤدي للانقلاب[204]. وفي سيناريوهات أخرى قد يغار الجندي في الجيش من راتب ضابط في الساج، فنظراً لأنهم وحدات خاصة فرواتبهم ستكون أكثر بطبيعة الحال وهذا سيؤدي كنتيجة للغيرة ما قد يؤدي لاحتكاك[205] جندي بضابط في الساج وهذا ما يبرر ذكرنا لاحتمالية نشوء مواجهات بين الجيش والساج في مستقبل الولايات المتحدة الليبية، ولكن فهذه المواجهات لن تتطور لحرب شاملة، بل ستكون مواجهة في منطقة معينة بحد ذاتها (أو داخل ثكنة أثناء زيارة الساج لثكنة في الجيش للتدريب أو العكس).

---

[200] عنصر تظليل.

[201] سينتقد بعض تُبّع الجماهيرية مشروع الولايات المتحدة الليبية ليس بناءاً على أساس النقد الموضوعي ولكن بناءاً على أنّ الرأسمالية والديموقراطية والمشروعية الشعبية هي سياسات متّبعة في دول كانت أعداء للجماهيرية.

[202] العديد من الانقلابيين لديهم مشكلة مع النقص، نخوفهم من عدم اكتمال نظرتهم السياسية تجعلهم متسلطين في كثير من الأحيان، لإثبات وجهة رأي قد تعتبر سخيفة، مثل سياسة "أنا القائد وأنتم التبّع"، وهي سياسة يُقتل على أساسها العديد من الأفراد في الدول التي تحكمها هذه السياسة البلهاء مثل ما يحدث في اليمن على يد الحوثيين، المجاعة والأمراض تتسرب لهم من كل ناحية ولكنهم فغير مبالون بموت الأطفال والرضع بينما قائديهم على مجالس من ذهب، فهُم ناقصين والأكثر مرضى نفسيين (راجع: تأثيرات العلة المذكورة في هذه الأوراق وأوراق أخرى).

[203] معيار النقص أو مشكلة النقص.

[204] يقصد المؤلف في هذه الجزئية بأنّ النماذج المذكورة ستؤدي حتماً للانقلاب، وليست فقط "احتمال وارد" بل ستحدث بغض النظر عن المتحدث عنهم (سواء عرب أو أجانب).

[205] مشاجرة.

دعوني أستطرد لأتساءل عن ادعاء بعض السادة الكرام بأن الساج هي حشد لقوة عسكرية ستفرض الاعتداء على الدولة، وبل فإنّ بعضهم اتهمها بأنها ستخون الأمّة، وبرغم أنّ هذه المخاوف ترسمها مشاعر الخشية وعدم الطمأنينة من المؤسسة العسكرية، إلاّ أنها المشاعر ذاتها حرفياً التي تدفعنا نحن للخوف من المؤسسة العسكرية لضخامة معضلاتها فهي مصدر لقوة هائلة، فإنها أيضاً تملك قوة يمكنها أن تنفجر فوق رؤوس المسؤولون الفيدراليون في الولايات جميعاً.

إننا نعلم أنّ الجيش هو قوة نظامية تكفيه الثروة المتوفرة في البلاد جميعاً حتى يتشكل، وهو أيضاً يحمل الولاء للحكومة المركزية الإتحادية، أليس الأمر ذاته في الساج؟ بأنها قوة مكونة على أساس نظامي تماشياً مع ثروات الولاية، ويحملون الولاء المطلق لولاياتهم، ألن تستطيع الساج دفع جميع الأخطار التي تهدد ولاياتهم؟ أم أنّ الجيش يمكنه (تماشياً مع التقديرات) الاستقرار في بلاد غير مستقرة آنفاً، فإنّ هذا الجيش سيتم تأسيسه في دولة جديدة ألا وهي الولايات المتحدة الليبية، وهي دولة شبه مستقرة بسبب عدم الحصول على الولاء المطلق وانشقاق وجهات الرأي والتباين الخطير بين مختلف الشعب، أليس الشعب مكوّن للجيش؟ فتصوروا معي الخطر الذي يمكن أن يشكله الجيش أثناء فترة تأسيس دولة الإتحاد التي هي فترة حساسة جداً، فإذا قلنا أنّ للولايات (بخاصة العاصمة) قوات محلية خاصة، مؤلفة من ضباط متعلمون، يكون قوامها من عشرات الآلاف من المواطنين، وقبالة هؤلاء الضباط يقف الجيش الذي سيبلغ قوامه نصف مليون من المواطنين، فإننا نقرها لكم أنّ ضباط الساج سيكونون من الشعب، لديهم السلاح، يقودهم ضباط مثقفون ويحاربون جميعاً للحفاظ على الحرية، وسيقفون جميعاً متحدين وتحت اشراف حكومات ولاياتهم للحفاظ على الأمن الداخلي في هذه الولايات.

والواقع أنه يمكن التشكيك إلى حد ما فيما إذا كانت هذه الساجات ستكون عُرضة لأنْ تهدد الأمن العام أو أن تتسبب في حدوث مواجهات مع الكتائب النظامية الأخرى، فإنّ أولئك الذين درسوا التاريخ يعلمون أنّ الكثير من الكتائب المشابهة للساج حافظت على الأمن حرفياً في دول عديدة، مثل الميلشيات الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية والشركات والأفرقاء في الإتحاد الروسي، ولا يجوز مقارنة الساجات بالحرس الثوري في إيران، لأنه مختلف عنهم ومتباين، ولكن فإنّ الساج فهي قريبة للجيش جداً، فإنّ الساج تحمل في داخلها ميزة مهمة جداً ألا وهي أنّ الساج ستقضي على أي مغامرات من الجيش أو السياسيين باختلاف رتبهم للانقلاب على سلطة الدستور، فهؤلاء الساج لديهم ولاء مطلق للشعب لأنهم من الشعب، وهي تشكل في حد ذاتها سد منيع ضد مغامرات الطموح للسيطرة، بصورة أقوى حرفياً مما يمكن للجيش أن يوفره، بأي شكل كان.

وليس من صحيح القول أنّ الجيش سيضمن السلطة الديموقراطية لأنّ هذا خطأ، فَمَن يضمن السلطة الديموقراطية هم الديموقراطيين من الشعب، فإذا لفظنا حصراً أنّ الساج مكونة من عامة الشعب من المتعلمين، هؤلاء المتعلمون درسوا القانون الدستوري وتدربوا على الاحتكاك والحروب والأسلحة، فإنها ستضمن أنّ هؤلاء الضباط يقفون ضد من يسعى للسيطرة على الجميع، فهؤلاء من عامة الشعب المدربون كقوات خاصة للدفاع عن السلطات الدستورية في شكل: الدستور، المحكمة العليا، كونغرس الولايات المتحدة الليبية، كونغرس الولايات، حكومات الولايات. فإنهم سيعملون لمساعدة المواطنون للقضاء على أي عدو للولايات المتحدة الليبية من الداخل.

وأيضاً فإنّ ضباط الساج لديهم الإرادة الوطنية التي ستوجههم أثناء انتقاءهم على يد حكومات الولايات، يرتبطون فيها هؤلاء الضباط بالولاء للولاية الخاصة بهم ولأنفسهم. ففي الدول الديكتاتورية يستخدم الرئيس الجيش لأكثر من مرة لقمع الناس والقضاء على انتفاضتهم ضده، وهذا يجعل الجيش أداة لا عقل لها لديها الولاء المطلق والنهائي للرئيس. لنفترض سيناريو محتمل جداً، حيث الولايات المتحدة الليبية دولة بها مؤسسة عسكرية مكونة من الجيش فقط (عكس نموذجنا الذي فيه الجيش والساج والأجهزة الأخرى)، بما أنّ القائد الأعلى على هذا الجيش هو السيد الرئيس، فإنّ هذا سيدفع الرئيس للسيطرة على الدولة عن طريق انقلاب لأي ذريعة ممكنة، على سبيل المثال: يقول أنّ الدولة في خطر بسبب الكونغرس فيقوم بانقلاب على الكونغرس، فِمن المستحيل منطقياً أن يقوم الكونغرس بأي قانون للقضاء على هذا الانقلاب لأنّ سلطته ورقية، وأرجو منكم أيها السادة التركيز على جزئية السلطة الورقية، لأنها السلطة السلمية في شكل قرارات واقتراعات بنعم أو لا على القرارات، ففي مقاعد الكونغرس لا وجود لسلطة السلاح أو الدم، عكس سلطة المؤسسة العسكرية التي لها خبرة حرفية مع السلاح والدم، فأحكموا صوت العقل أيها سادة، فإذا حدث هذا الانقلاب فمن سيقف ضده؟ الشرطة؟، فإننا قلنا أنّ هيكل الفيدرالية والكونغرس وحكم الشعب بالشعب في دولة الإتحاد هذه يجب أن يكون قائم للأبد ولا يمكن إزالته، فإني أسألكم في هذه الجزئية أيها السادة أتشيئون تكرار سيناريو القذافي أم تبتغون نظاماً يضمن لكم الحلول بدون سيل الدماء وصوت السلاح، ولكن فإنّ مقترحكم لأنْ تكون المؤسسة العسكرية وحيدة (مكونة من الجيش فقط) سيؤدي حتماً لزوال دولة الإتحاد وبسرعة وعن طريق صديقكم المقرب (الجيش) الذي تدافعون عنه يومياً وتعتقدون أنه الحل لمعظم المشاكل الأمنية.

إننا نقولها لكم إننا ننظر إلى المواطنون الأحرار الذين سيكونون منتسبون في الساج على أنهم الضباط الشجعان الذين سيدافعون عن حقوق الكونغرس بيت الشعب والمحكمة العليا بيت الحق ومقر حكومة الولاية بيت الناس، فإنّ هذه الساج ستعمل على تأمين جميع مؤسسات الولاية بخاصة الكونغرس من أي انقلاب ضده، فإذا كان الكونغرس متواجد في دولة فيها الجيش هو المدافع الوحيد، فإنّ انقلاب قادة الجيش كفيل بأن يقلب الطاولة

حرفياً على الكونغرس بأكمله، فإذا قلنا أنّ الكونغرس هو الشعب وأنّ الجيش أنقلب على الشعب فماذا بقي من الدستور.

ذلك كله نقيض لعندما يكون المدافع عن الكونغرس هو ضباط متعلمون يدافعون عن الحرية ويقضون على الاضطهاد. إننا لا نحتقر الجيش، ولكن فإنه خطر إذا كان وحيداً، ومؤسسة خاضعة للشعب إذا كانت تعمل بجانب المؤسسات الأخرى. وإننا نسأل في أنفسنا سؤال: لماذا هنالك مؤسسة تسمى الشرطة إذا كان بإمكاننا أن نعمل بنموذج السادة الذين يقولون أنّ الساج هي خطر، أليست الشرطة خطر أيضاً؟ أليس من المنطقي أن نعطيها لمؤسسة وحيدة؟ أترون كيف أنّ منطقكم لا يعمل في هذه السيناريوهات، فهي كلها تخلق نظام يسهل الانقلاب عليه[206]، وبل يدفع الناس للانقلاب على بعضها البعض سواء كانوا من الجيش أو من الشرطة (المؤسسة الأمنية) أو غيرها من المؤسسات الأخرى التي سترفض الخضوع لبعضها وستولد الصراع الأعمى الطويل والكثير، عكس عندما تتواجد مؤسسات تعمل بالتساوي على توفير الأمن والأمان للشعب كالساج والمؤسسات الفيدرالية كجهاز الاستخبارات الخاصة ووكالة الأمن القومي ومكتب التحقيق الاتحادي، أترون كيف أنّ هذا النموذج لا يحتوي فقط جيش وشرطة، بل يحتوي جيش وساج وأعضاء تطبيق القانون من عملاء بمختلف رتبهم يكفلون أنّ دولة الإتحاد هذه تقبع تحت حكم السلام الرشيد والبعيد عن الديكتاتورية المكفوفة، فمن السهل احباط حقوق الشعب، ومن السهل تحقيق المكائد لاغتصاب الحقوق والسلطة، ومن السهل القضاء على الكونغرس إذا تم التقصير في المشاريع الأمنية والعسكرية لدولة الإتحاد.

في أخير هذه الورقة، وتلخيصاً للاعتبارات التي تبدو بالغة الحجة فيما يتعلق بأهمية الساج (وأي وكالة أمنية أو عسكرية أخرى)، فهي كلها تلفظ حصراً أنها تتجاوز دورها في الدفاع العسكري فحسب. فهي بمثابة أداة مراقبة قوية لتجاوزات الحكومة وإساءة استخدام السلطة، وتذكير للمسؤولين المنتخبين والمؤسسات الحكومية بأن السلطة النهائية تقع على عاتق الأشخاص الذين يخدمونهم. ومن خلال رقابتها اليقظة ومشاركتها النشطة في العمليات العسكرية بجانب الجيش والوكالات العسكرية والأمنية الأخرى فإنها ستضمن أنّ الإتحاد خال من أي مشاكل

[206] يُضيف المؤلف: من صحيح القول إنه أصبح عادة مجتمعية أن يخلق الليبي نظام فاشل ينتهي بالانقلاب، وهذا ما يلغيه مشروع الإتحاد للأبد.

سواء كانت تمردات أو انقلابات مجموعات عسكرية أو هجمات مجموعات إرهابية، بما يخدم هذا الوطن وذاك المواطن.

**مشاة بحرية الولايات المتحدة الليبية**

إنّ الولايات المتحدة الليبية وفي سعيها الأبدي في تأسيس كيان يكفل الحرية والنظام والأمن والأمان، ستؤسس هذه الجمهورية بالتعاون مع الجهات السابقة، كالجيش الوطني والساج التي هي قلب هذا المسعى السياسي المتطور، والذي يكمن في داخله تأسيس جهاز ثالث بجانبهما يعمل كعنصر حاسم في ضمان طول عمر ومرونة هذه الأمّة الرشيدة.

وقفنا عليها كنتيجة فيما سبق، أنّ العناصر المركزية لإستراتيجية الدفاع للولايات المتحدة الليبية تؤسس في شكلين أساسين: الجيش النظامي المشهور بقوات الولايات المتحدة الليبية المسلحة، والساج التي هي الفرع الثاني من المؤسسة العسكرية بغرض الدفاع عن الولايات الأعضاء في الإتحاد. وكلاهما سيؤسس للاستعداد لضمان الاستقرار الداخلي والحماية من التهديدات المحلية والفيدرالية (الوطنية). واستكمالاً لذلك الغرض، يقف مشروع ثانٍ في الرؤية العسكرية للولايات المتحدة الليبية، ألا وهي مؤسسة مشاة بحرية الولايات المتحدة الليبية ومؤسسة الأبحاث البحرية التابعة لأركان بحرية الولايات المتحدة الليبية.

ولكن فإنّ الأساس لمشروعنا هو مشروع مشاة البحرية الليبية (USL Marine Corps) وهي القوة البحرية والبرمائية والجوية الضخمة التي تقع تحت مشروع الولايات المتحدة الليبية. أمّا في الوقت الحاضر، فالقدرات المائية لليبيا هي عاجزة، ذات عدد محدود من الحرف البرمائية والأفراد والأكثر العتاد. تمثل مشاة بحرية الولايات المتحدة الليبية النقلة النوعية في شمال إفريقيا للخبرة البحرية العسكرية، حيث سيتم تأسيس المؤسسة المسؤولة عن هؤلاء الضباط الشجعان بالتعاون مع رئاسة أركان بحرية الدولة، التي ستؤسس بالتعاون مع الجيش والميلشيات والساجات، حيث سيتم استدعاء كافة الضباط والجنود في كافة الأفرع العسكرية والأمنية، حيث سيُفتح لهم الباب جميعاً للانضمام لهذه القوة الفتاكة، مع عدد غير محدود من القدرات والتخصصات التي ستكون مفتوحة للجميع، من الطائرات للإنزال الجوي والبحري، في شكل قوة استعراضية هائلة، مستمدة من القوات البحرية والقوات الجوية البحرية للولايات المتحدة الليبية.

لقد تم عرض هذه الخطة على مسؤولين من الأمم المتحدة، الذين أوصوا هم بالتالي بإدراجها في المشروع. سيتم تدريب السادة الضباط والجنود بدعم من المارينز الأمريكي (United States Marine Corps)، وهي المؤسسة البحرية الأمريكية لقطاع مشاة البحرية، ستضمن هذه المؤسسة تدريب المارينز الليبي على الطائرات

والسفن الحربية بالتعاون مع هذا الأخير كحلف للولايات المتحدة الليبية، وذلك على نطاق واسع وكجزء من مقترح التعاون مع حلف شمال الأطلسي؛ وسيؤسس المارينز الليبي بالتعاون مع ألمانيا والمملكة المتحدة، في شكل التدريبات والدعم العسكري والأمني واتفاقيات الاستحواذ التي ستسيّر بالتعاون مع الكونغرس الليبي، التي هي كلها مبنية على الالتزام ببناء قوة عسكرية قادرة وقابلة على الالتزام بالعمل لخدمة الوطن والمواطن.

إنّ ساحل ليبيا طويل جداً، وهو أبعد من البراعة التقليدية، ويبعد عن جميع الأعداء الذين يحاولون السيطرة عليه، فهو أكبر منهم، وواسع النطاق، ولذلك فإنّ المارينز الليبي سيؤسس على أساس هذه الأصول الإستراتيجية التي ستضاعف القوة، مما ستتيح الانتشار السريع والهجمات البرمائية والدفاع الإقليمي عبر امتداد البلاد بأكملها.

هدفنا في خططنا العسكرية والأمنية واضح: نريد تأسيس كونغرس وطني والدفاع عنه، وضمان إجراء انتخابات لن يقدر أي فرد على تعطيلها ولو جزءاً بسيطاً فيها، وهنا يأتي مشروع المارينز الليبي تماشياً مع رؤيتنا العسكرية المسترشدة لسنة 2050، وهي ستؤسس تماشياً مع بداية تأسيسه مباشرةً، حيث سيوافق ممثلي كونغرس الطوارئ – وهو الكونغرس الذي سيشيد استعجالياً في بداية تأسيس الولايات المتحدة الليبية، على قانون يحل ويلغي البحرية الليبية القديمة ويؤسس البحرية الجديدة، ومشاتها التي ستحارب لصالح كلمة الحق وصوت الحرية، وذلك القرار سيؤسس في شكل اتفاقية ليبية دولية تشمل عشر أعوام تحت اسم اتفاقية الولايات المتحدة الليبية للدفاع البحري واسع النطاق من ساحل زوارة لساحل طبرق، وهو المستقبل الذي فيه هذا المخطط الكبير سيضمن خوض المعارك الشرسة لإحلال صوت الديموقراطية والمشروعية الشعبية في كافة بقاع الولايات المتحدة الليبية، من السواحل الرطبة لغيرها شديدة الحرارة، شاملاً توفير عمليات الإنزال الضخمة للمارينز في أعالي الصحراء الحارقة، في خط مستقر وواضح لجنودنا البواسل وتنظيم من أقوى دول العالم بحرياً.

سيكون المارينز الليبي أقوى سلاح قتالي ليبي، وسيقود الانتصارات الباسلة والصعبة عبر البحر الأبيض المتوسط حاضراً أذهان معظم الليبيين في أعقاب فترة تأسيس الولايات المتحدة الليبية، فيها هذا الفيلق سيجد نفسه يخوض حروباً باسم الولايات المتحدة الليبية من أجل بقاءها، لضمان تأسيسها بالسلام وعن الوئام والرشد، ضد كل من سيتجرأ على تهديد انتخابات الكونغرس أو الانتخابات الرئاسية، كانت من ميلشيا أو وحدة تابعة للجيش، فهؤلاء المارينز سيُنزَلون من قواعد الولايات المتحدة الليبية البحرية والجوية إنزالاً شديداً لخوض معركة موعود منتصرها، فيها هذا الفيلق سيؤسس بالمعنى الدقيق للكلمة "إننا للولايات المتحدة الليبية وافون العهد"، فَمَن هي الولايات المتحدة الليبية؟ أليس وطننا وأخوتنا وأخواتنا من مختلف أرجاء هذه الأمّة، الذين يؤمنون بلا شك أنّ دولتهم يجب أن تحميهم وتضمن لهم الحكم، لا أن تنهب الحكم منهم وتؤسس ديكتاتورية خائبة، أو أن تجلب

الأجنبي ليتلاعب بمصالحها لحساب قلة قليلة، لا لتأسيس جيش وطني قوي، ولكن لنهب ما تبقى من ثرواتنا، التي تعتبر قسمتهم الأكبر للتلاعب فينا شرقاً وجنوباً وغرباً، فإنّ المارينز الليبي والساجات والجيش الليبي سيعتبرون العائد على هذا الاستثمار الوطني في بناء وتأسيس المؤسسة العسكرية الموحدة والقوية، التي ستغير الحسابات، التي سيعلمون فيها أنها ستقود حرباً شديدة ضدهم إذا ما هددوا برفع السلاح، فمحاربينا يجاهدون لوطن، ولا لمال ولا دولة أجنبية، فهُم دارون أنهم يحاربون للولايات المتحدة الليبية، فما هي الولايات المتحدة الليبية؟ هي تلك القراءة الواقعية عند تلك الفئة من الشعب، التي هي اليوم عضو في الميلشيات وبعض فتات الجيش والشرطة وبعض المدنيين، الذين لديهم تلك المشاعر بأنهم ضعيفون على تأسيس دولة قوية، فإنّ القارئ منهم لهذه الأوراق يعلم وربما يرى، أنّ الولايات المتحدة الليبية تخفف تلك المشاعر من خلال الشغف والبصيرة التي تؤسس نظر لحل مشكلات مستقبلية تؤسس على منطق رشيد، وهو أنّ جنود الولايات المتحدة الليبية هم جنود للدفاع عن الولايات المتحدة الليبية، وليس جنود للدفاع عن حكومة، ولا دولة أجنبية، ولا حقول نفط.

إننا أمام الله وأمام الولايات المتحدة الليبية دولتنا ودولة الإتحاد، سنؤسس المارينز الليبي على أساس أن تبقى كل يوم مستعدة للحفاظ على أمن الدولة، بالتعاون والتنسيق مع الجهات العليا: القيادة الإستراتيجية الليبية المركزية، التي ستسمح بتأسيس هذا الفيلق البحري والبري والجوي لأن يكون قوة قتالية جاهزة وذات صلة وفعالة. فإننا نضمن للشعب الليبي العظيم أننا وفي قرن قصير، بتكييف منها نفسها، تأسيس قوة شرطة وقوة إنزال تابعة للبحرية الليبية لتكون واحدة من البحرية العالمية البراعة والفتاكة، التي ستجعل الأمّة مستعدة كل يوم لتأسيس المارينز الليبي في كل مكان، على كل ساحل من سواحل الولايات المتحدة الليبية.

سيكون المارينز الليبي مؤسسة على أساس التحدي، وسيشكل على منطق الحرية والمشروعية الشعبية، وسيكون مؤلف من رجال ونساء ليبيين، وقبل عام 2030 أو الفترة التي تلي التأسيس سيكون الفيلق واحداً من الفيالق الجاهزة لإجراء عمليات داخل وخارج الولايات المتحدة الليبية، وبالتعاون مع الناتو. وهي كلها تقف حول برنامج خمسة ثنين الذي يلقي نظره على الوحدات الأمنية والعسكرية وتأسيسها بغرض حماية الدولة التابعة للمواطن، وليس بغرض حماية الدولة التابعة للرئيس أو تلك الحكومة.

أنّي لا أرى أن أوضح لسادتكم أنه على مدار تاريخ الولايات المتحدة الليبية كنظرية، كانت ولا زالت جميع المشاريع تأتي وتختفي بناءاً على احتياجات الأمّة منا في شكل البناء الذي يضمن الدفاع عنها، التي لم تبعد حتى من فكرة إنشاء ما يعرف بالقيادة الإستراتيجية الليبية المركزية، وهي الجسم الذي سيقود عمليات شراء الأسلحة والمؤن والهياكل في عصر الحرب القادمة على الإرهاب والعصابات. ونحن كما نعلم، فإنّ الولايات المتحدة الليبية

تراجعت عن اللجوء عن التحول لمشروع ثوري مسلح لأنها تؤمن بالحل السلمي والتوصل المسالم للسلطة، ولكن فإننا في هذا السياق لا يمكن أن نُدير ظهرنا للمجرمين وسفاكي الدماء الذين يعيشون معنا في هذه الأرض، الذي تاريخهم اللامع مع القتل والخراب والدمار يثبت لنا، أن نؤسس الدولة بضمان الدفاع أولاً، ومن ثم بناء الدولة، ولكن بدون هجوم واضح العيان عليهم، لأنّي لا زالت أشك في احتمالية هجومهم علينا أو حتى شن عمليات قتالية واسعة النطاق ضد اتحاد الولايات المتحدة الليبية، فلماذا سيفكرون بالهجوم على أخوتهم من الليبيين؟ الإجابة واضحة، وليست لأننا ليبيين مثلهم، بل لأنّ جيشنا مدعوم من قوى عالمية، وهذا السياق يؤسس تساؤل ثانٍ: ماذا عن الروسيين في شرق البلاد، فإننا نشك في أنّ الجيش سيقف ضد الولايات المتحدة الليبية، وعودة مؤسساتها العسكرية، ونحن على يقين أنّ القادة العسكريين في شرق البلاد، لديهم الحس السليم والصائب في بناء وتأسيس هذه الدولة، فكثير منهم آتون من مناطق في غرب البلاد، وإننا نقولها لهم أنّ فيالقنا هي منا ومنكم، بفائدة الإدراك الكامل لأننا ليبيون في أرض الليبيون، التي انتصرنا فيها في فيلادلفيا كقوة بحرية.

تميل الحروب والتهديدات والولاءات المتغيرة لخلق تغيير عكسي، فإنّي أُعطي هذه الكلمة للسادة العسكريين شرقاً من البلاد، أنّ ما يوجد اليوم لدينا، هو بحاجة للتغيير، وأنّ الانصياع لعدو البلاد، سيؤدي لخلق الانقسام، وإننا لن نؤسس في شكل قوة عسكرية تسعى لتفريقنا، بل فإننا نسعى لتوحيدنا في شكل نظام رشيد وسليم، يعني بالسلامة لكل من فينا، وإنّي عالم أنكم لن ترفضوا هذه المقترحات، لاسيما أنكم مهمون وستؤسسون فيها وكجزء منها، لخبراتكم مهمة، وعنها وبها نبني لهذا البلد الخدمة الوطنية والولاء للوطن. أي شخص درس التاريخ يعلم أنّ الإمبراطوريات الناشئة، تمضي وقتاً طويلاً في خلق الإتحاد والتوحيد، فالسكون واضح للوطن، والانقسام يعلو صوته، ولكن فإنّ الولايات المتحدة الليبية قيادة في قلب المشهد الجيوسياسي لشمال إفريقيا، التي ستشيد لتأسيس الإتحاد والتوحيد، الذي سيقيم الوعد القومي بضمان الأمن والأمان، واستعدادنا لتوفيره بدمائنا لصالح هذه الأمّة الرشيدة.

**الأمن في الولايات المتحدة الليبية**

ترتبط مسألة الأمن وكيفية تنظيم شؤونه في الولايات المتحدة الليبية بالمبادئ التي تقوم عليها الولايات المتحدة الليبية، وهي مبادئ يمكنكم ملاحظتها في الأوراق الآنفة على أنها مبادئ أمنية وغير أمنية تتلاقى معاً، وهي عوامل تأتي بناءاً لتوفير المشاريع وضمان نجاحها على مختلف مجالاتها (كالاقتصاد والتعليم).

اتفقنا في الأوراق الآنفة أنّ الولايات المتحدة الليبية تقوم على أساس وجود مشاركة في الحكم ومبدأ حكم مستقل للولايات المشاركة في هذا الإتحاد، وهو ما يعبر عن وحدة المفهوم الحقيقي للولايات المتحدة الليبية، وذلك لأنّ الدافع وراء قيامها هو بالأساس التوفير بين مختلف المكونات الداخلية.

وتتجسد هاتان الرغبتان في مبدأي المشاركة والاستقلال الذاتي الذي ينعكس أثرهما بوضوح في الكيان القانوني والسياسي للولايات المتحدة الليبية داخلياً وخارجياً، ومن أهم نواتج هذا التأثير هو مسألة كيفية تنظيم شؤون الأمن للاتحاد ككل والولايات الأعضاء فيه، وعليه يلاحظ أنّ اناطة مسؤولية تحقيق الأمن المشترك بالحكومة المركزية الإتحادية يمثل أحد ابعاد الرغبة الأولى، أمّا احتفاظ الولايات بصلاحية الحفاظ على النظام العام وحماية أمنها الداخلي فيمثل أحد ابعاد تأثير الرغبة الثانية.

ولا تتأثر قضية الأمن بالرغبتين أعلاه وكذلك بالمبادئ التي ستقوم عليها الولايات المتحدة الليبية، وانما تتعداها إلى التأثر بمظاهر الإتحاد، ويكون ذلك على النحو التالي:

1. الأمن ومظاهر الإتحاد في الولايات المتحدة الليبية: تتجسد هذه المظاهر داخلياً في وجود الدومل الذي يسمو على الكل، ووجود سلطات المجلس الليبي والحكومة المركزية الإتحادية والمحكمة العليا عن الولايات المتحدة الليبية، ويكون ذلك على مستوى الدولة ككل التي تمثل بمختلف مجموعاتها المؤسسية، التي تتولى إدارة شؤون الإتحاد وتحقيق أهدافه العامة؛ أمّا خارجياً فتتجسد في توحيد الولايات في مجالس مركزية توحد جميع قراراتها على المستوى الخارجي ليكون صوت الدولة واحد للجهات الأجنبية، وهو ما يضمن أن يكون لشعب الدولة جنسية واحدة برغم اختلاف مناطق ولادتهم (في أي ولاية ولدوا) وهو يضمن تمثيل الدولة خارجياً كدولة واحدة وليس دول مختلفة، فهي تذوب فيها الولايات مجتمعة في شكل دولة واحدة، فلها وحدها حق إقامة علاقات دولية مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية بتبادل التمثيل الدبلوماسي وإبرام المعاهدات وتقرير الحرب والسلم، وهكذا أصبح لنا الأمن الخارجي في الولايات المتحدة الليبية واضحاً، فهو من مسؤوليات الولايات المتحدة الليبية ككل وليس الولايات منفردة، أي ما يدخل فيه الحكومة المركزية الإتحادية أعلى جسم تنفيذي في الولايات المتحدة الليبية؛ وكامتداد لأثر هذه المظاهر في المجال الأمني فإنّ دخول الولايات المتحدة الليبية في الحرب ضد دولة أخرى فهي تعني حرباً بين الولايات المتحدة الليبية والدولة المعادية وليس حرباً بين ولاية في الولايات المتحدة الليبية ودولة معادية، أمّا دخول الحكومة المركزية الإتحادية حرباً داخل الولايات الليبية فهي تعني حرباً داخلية، بين الدولة وجهات معينة داخل الولاية الفلانية.

2. الأمن والاستقلال في الولايات المتحدة الليبية: ترتسم هذه المظاهر في امتلاك كل ولاية لدستور خاص بها، يمتلك قانون على كل جزئية معينة تدخل في الولاية، على سبيل المثال: ترسم الولايات الصحراوية كسبها قوانيناً في دساتيرها تعني بعدم دخول المواطنين لطرق ملونة بألوان معينة[207] لأنها طرق مخصصة للنقل الحربي لقوات الولايات المتحدة الليبية المسلحة، أو أن تحدد ولاية مصراتة قانوناً بحرياً يمنع المواطنون من مواجهة الساحل الغربي لمدن الولاية لأنها مناطق اقتصادية محظورة، فهنا تمتلك كل ولاية قانوناً تشريعياً وتنفيذياً وقضائياً خاصاً بها تتولاه استناداً إلى أسبابها الخاصة لتنفيذ اهداف تخدم الصالح العام، وهكذا تودع صلاحيات الحفاظ على النظام العام وحماية الأمن الداخلي للولاية في يد سلطاتها المحلية (كما نلاحظ في أمثلة ولايتي سبها ومصراتة).
3. الأمن ومظاهر الاشتراك في الولايات المتحدة الليبية: تتجلى هذه المظاهر في مشاركة الولاية أثناء تعديل الدومل ومشاركتها في اتخاذ القرارات الفيدرالية عن طريق المجلس الليبي، وتبرز هذه المظاهر نتيجة للتوازن بين المظهرين السابق ذكرها، كنتيجة لتنظيم الولايات، فإنّ مظاهر الاشتراك هي نتيجة تنظيم العلاقة بين الولايات المتحدة الليبية ككيان والولاية كوحدة مكونة لها، وهذا يؤكد على أنّ الولاية ليست منفصلة عن الدولة، فهي فقط لديها صلاحيات متكاملة في الوجود القانوني والدستوري وتعاون تسيير شؤون ومصالح الولايات المتحدة الليبية ككل، فالفيدرالية هنا ليست موجودة إلاّ إذا أسهمت جميع الولايات بممارسة قوانين بواسطة ممثليها لضمان الصالح العام بإعداد قراراتها بالخصوص، ويبرز تأثير هذه المظاهر في المجال الأمني للولايات المتحدة الليبية في شكل قوات الولايات المتحدة الليبية المسلحة ككل وقدرتها كحاصل قوى لقدرات الولايات المكونة لها عندما تضم تلك الولايات أيديها العامة ومواردها الطبيعية وطاقاتها الصناعية والعلمية بعضها بعضاً، واذا كانت للمشتريات الفيدرالية الدفاعية للدولة أثر في اقتصاديات الولايات أيضاً فإنّ هذا النوع من القضايا يعالج عن طريق مشاورات فيدرالية - محلية غير رسمية، كما يجري في المؤتمرات السنوية لرؤساء الوزارات الفيدرالية والإقليمية في استراليا، عن طريق التوزيع الإقليمي لعضوية الهيئات التنفيذية المتعددة، ثم أنّ المجلس الليبي سيحاذر أن لا تعود هذه التدابير التي تتخذ لتموين القوات المسلحة

[207] احدى المشاريع العسكرية في البرنامج الأمني العسكري للولايات المتحدة الليبية، وهي بشكل عام طرق تلوّن بألوان معينة كالأحمر والبنفسجي، وعندما تلاحظ من بعيد فتعني أنّ هذه الطرق مخصصة للجيش الليبي.

للدولة فإنّ مصالح الولاية في التدابير الفيدرالية لتمويل شؤون الدفاع ستصان عن طريق مؤتمرات مشابهة لأستراليا (مؤتمرات فيدرالية – محلية)، وعن طريق تمثيل الولايات في المجلس الليبي والهيئات التنفيذية الأخرى ذات الشأن.

وأهم ما نستنتج به مما سبق أنّ معالج قضية الأمن في الولايات المتحدة الليبية له علاقة شديدة بالمبادئ التي هي تقوم عليها سلفاً (كالفيدرالية مثلاً)، وتتجلى ابعاد هذه المسألة في مظاهر الولايات المتحدة الليبية كمشاريعها التنموية والسياسية (كالبرنامج الفيدرالي والحزب الجمهوري ...إلخ.)، وهذا يُمهد لتأثرها بكيفية توزيع الاختصاصات في الولايات المتحدة الليبية أيضاً، إذ أنّ وجود الفصل بين السلطات المركزية (الفيدرالية) والسلطات الولائية (الإقليمية) في الولايات المتحدة الليبية هي نتيجة مباشرة للمبادئ التي تقوم عليها. وبذلك توجد ثلاث سلطات (تشريعية، تنفيذية، قضائية) على مستوى الولايات المتحدة الليبية ككل (مبدأ الشراكة وعدم التحديد)، وكذلك توجد سلطات تمثل على الولاية ككل (مبدأ الاستقلال). وهذا يثير ضرورة توزيع الاختصاصات بين مستويي الولايات المتحدة الليبية الرئيسيين (الحكومة المركزية الإتحادية وحكومات الولايات)، منعاً للتداخل بين صلاحياتها أثناء ممارسة كل منهما لوظائفه المحالة، وهذا كله يؤثر في كيفية تنظيم شؤون الأمن في الولايات المتحدة الليبية.

بما أنّ مسألة توزيع الاختصاصات بين المستويين من السلطات (الحكومة المركزية الإتحادية وحكومات الولايات) فإنها تمثل إشكالية خطيرة تمسّ سيادة الولايات المتحدة الليبية ككل وأمنها، فقد تحتم معالجتها من خلال الدومل. وهو ما يأخذ على عاتقه توزيع الاختصاصات، بل وأخذ أساليب لذلك، يمكن تصنيفها على التالي:

1. يحدد الدومل اختصاصات كل من الحكومة المركزية الإتحادية وحكومات الولايات على سبيل الحصر، وهو أسلوب معيب لأنّ الدساتير بشكل عام لا يمكن أن تحيط بكل ما سيظهر في المستقبل من مسائل تقتضي تحديد الجهة التي تختص بمباشرتها.
2. يحدد الدومل اختصاصات الحكومة المركزية الإتحادية على سبيل الحصر، ويترك ما عدا ذلك إلى الولايات، وهذا يعني أنّ الأول هي صاحبة الاختصاص العام والولايات صاحبة الاختصاص الاستثنائي. ولهذا الأسلوب الدومل يعزز سلطات الحكومة المركزية الإتحادية ويدعم شعور الانتماء للاتحاد لكلا المستويين.

إضافةً إلى ما سبق فإنّ الدومل ينص على بعض الاختصاصات المشتركة بين المستويين، مثل ما يكون فيه سلطة إضافية شيئاً اختيارياً ويختلف من ولاية لأخرى، مثل مسألة التجارة مع الدول الجارة وغيرها من الاختصاصات

التي حتى وبطبيعتها المحدودة، تبقى مفتوحة للولايات، التي دائماً ما تتعلق بتحقيق الصالح العام للولايات المتحدة الليبية، وتحدد ضمن اختصاصات الحكومة المركزية الإتحادية مثل الدفاع والأمن الخارجي، والعلاقات الخارجية، والأمور المالية والاقتصادية العامة كالتجارة الخارجية والحواجز الجمركية وإصدار العملة وأمور الجنسية والهجرة وإعلان حالات الطوارئ.

أمّا المسائل التي تجسد مظاهر الاستقلال الذاتي للولايات وتتعلق بتحقيق مصالح مواطني كل ولاية على حدا وتتسم بطابع محلي، فهي تحدد ضمن اختصاصات حكومات الولايات، وتدرج هذه المجالات ضمن شؤون التربية والتعليم، والصحة، والخدمات البلدية والضمانات الاجتماعية والرفاهية، والشؤون الثقافية المحلية للولاية. وأيضاً فإنّ حكومات المقاطعات (كمقاطعة طرابلس والزاوية) مسؤولة بالتساوي مع باقي الولايات، فحتى حكومات المقاطعات تملك مسؤولية كبيرة عن شؤون التعليم، والرعاية الصحية، والمساعدات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وتنظيم الصناعة، إلاّ أنّ هذا لا يمنع مشاركة الحكومة المركزية الإتحادية هي أيضاً في هذه المجالات من خلال التحويلات المالية لحكومات المقاطعات من خلال برنامج لتحقيق التوازن بين المقاطعات التي تهدف إلى ضمان قدرة المقاطعة الأقل حظاً على القيام بمسؤولياتها بدون الاثقال عليها بضرائب غير لازمة، وهذا كله قد يؤدي لإعلان بداية الفيدرالية التشاركية أو التعاونية بين مستويات الحكم المختلفة داخل الولايات المتحدة الليبية. ولكن قد تتجه ولايات أخرى (كولاية بنغازي وسبها والجبل الغربي) للتركيز على الفيدرالية الإنمائية، وقد تختلف المسؤوليات بين ولاية لأخرى حسب اتفاق وتفاهم المجتمع الولائي الليبي للولايات المتحدة الليبية مستقبلاً.

ولكن فإنه لا زال التعقيد مرافق أساسي أثناء بيان توزيع الاختصاصات داخل الولايات المتحدة الليبية لأنها جسم دولي ادارته تختلف من ولاية لأخرى، وتمثل أهم مسائل التعقيد فيها هي المسائل الأمنية التي ترافق تنفيذ هذه السياسات وبيان الاختصاصات بين مختلف ولاياتها ومقاطعاتها.

**استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الليبية**

منذ الأيام الأولى لانعطافات السلطة داخل دولتنا العظيمة تغيرت رؤانا ومشاريعنا واهدافنا باختلاف مطامعنا عن كيف ولماذا، وانقسمت إجاباتنا لهما وغيرتها بشكل غير مسبوق، أمّا اليوم فنحن بحاجة للاتحاد للحفاظ على أمن ورخاء الشعب الليبي لأجيال قادمة وعديدة، وتحدد إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الليبية (National Security Strategy of the United States of Libya) لبرنامج الولايات المتحدة الليبية الأمني

العسكري (5 + 2) قواعد وكيفية ذلك وخطواته الحاسمة، وهي إدارة مشتركة بيننا جميعاً لعقد اتفاق فيه نعزز المصالح الحيوية لنا جميعاً، وتضع الولايات المتحدة الليبية في موقع يسمح لها به وعنه بالتغلب على منافسينا الجيوسياسيين، ومعالجة التحديات المشتركة ووضع دولتنا المقدسة ونفخر دمنا بثبات واتحاد على طريق فيه غد مشرق.

إننا في خضم منافسة استراتيجية لتشكيل مستقبل النظام الأمني والعسكري الداخلي للولايات المتحدة الليبية التي نتطلب، وفي وقت واحد، معالجة تحديات مشتركة تؤثر على الشعب الليبي والشعب الدولي الذي وفي كل مكان يزورنا ويتعامل معنا في شكل دولة واحدة موحدة، والنهوض بهذه الدولة يتطلب حصراً التكامل على مختلف الخطط التي سبق وتم طرحها في هذه الأوراق، التي أصبحت منها ما يؤمّن ويضمن سلامتهم جميعاً جزءاً هاماً من هذه الخطة بل والجزء الأكثر صعوبة، ورداً على ذلك: ستقود الولايات المتحدة الليبية قيمنا المتمايزة والمشتركة، وسنعمل بها وعنها بالتوفيق بين مختلف مشاريعنا لضمان رؤية العالم لنا في شكل البلد المنفتح، المزدهر والأهم الآمن.

ما يدخل في هذا المشروع ومنذ اللحظة التي أعلناه فيها كاليد العليا على كافة مشاريعنا الأخرى كالتنموية وغيرها، هو الاستثمار في المزايا الاستراتيجية الأساسية التي تتمتع بها الولايات المتحدة الليبية، فيزيد عليه مشاريع نتيجتها ما يضيف عليها أكثر من 3 ملايين وظيفة، وهو ما سيقضي على معدلات البطالة من مستوياتها القياسية التي فشلت الأنظمة السابقة من المملكة للجماهيرية، في القضاء عليها نهائياً، فإننا عهدنا أنفسنا بأن نعيد بناء هذا الاقتصاد بشكل شامل، من الأصغر إلى الأكبر، من الأسفل إلى الأعلى، ما يشملنا جميعاً، فإننا حتماً سنستثمر في جميع أبناء الدولة ممن يسكنون داخلها وخارجها، لتطوير البنية التحتية والاستثمارات التاريخية الأخرى من ابتكار لمشاريع جديدة تماماً بل وستغير نظرة العالم لنا، فتُرى فيه الولايات المتحدة الليبية على أنها دولة التحدي والإتحاد، لا يُمكن الرهان على فشلها أبداً.

كما أنّ عديد من هذه المشاريع وكما تلاحظون في هذه الأوراق، تعزز نشاطنا في شكل جهة تشريعية متطورة ولا مثيل لها عن طريق خلق تحالفات وشراكات جديدة باسم الولايات المتحدة الليبية وفسخ أخرى لدعم تعزيز مبادئ القانون وقوته داخل هذه الأمّة، التي ستتمكن حتماً من الاستقرار والازدهار والنمو على مدى السنين القادمة؛ تعمل هذه المشاريع على تضخيم قدرتنا على الاستجابة للتحديات المشتركة ومعالجة القضايا التي تؤثر بشكل مباشر فينا داخل أراضينا أو خارجها، فإذا لم توجد مشاريع إسكانية لن يحصل أي فرد كان ولو على ملجأ واحد، وبدون المشاريع السكنية فإنّ ثقة الشعب في عودة الدولة تذهب في شكل نتيجة غير ملموسة، فلا

شيء عندها من الممكن سلفاً أن يعيد ثقتهم فينا، وعدم مواجهة التحديات بشكل متحد قد يؤدي للكوارث التي يصعب فيها التنسيق معاً كالكوارث الطبيعية والمناخية التي فقر الاستجابة المتحدة فيها سيتسبب حتماً بموت الناس كما ولو كانوا مجرد أرقام، وهذه الناس سيتم مسح مستقبلها وتكتب حياتها في يدنا جميعاً، فكلنا نتشارك أرواح الناس التي ماتت ولا زالت تموت في هذه الأرض المقدسة، التي سكوتنا وعدم خروجنا للعالم بمثل هذه المشاريع يعني حتماً أنّ حياتهم كُتبت على أيدينا، ولذلك فإنّ الولايات المتحدة الليبية ستواصل حتماً إعطاء الأولوية لقيادة الاستجابة لمثل هذه التحديات العابرة لحدودنا الداخلية والخارجية، الكبيرة والصغيرة، وحتى ذلك وكنتيجة فإننا سنوجه هذه المشاريع لتشكيل خارطة الطريق الذي ترتبط الولايات الليبية مع بعضها البعض لتشكيل سياسة شاملة وموحدة. لا يوجد شيء فوق قدرتنا، كل ما يجب علينا القيام به هو قيامنا به متحدين، من أجل مستقبلنا كشعب، ومستقبلنا كأمّة.

في الوقت الحالي، إنّ الولايات المتحدة الليبية تواجه تحديين أساسيين: أولهما المنافسة الجارية بين القوى الكبرى لتشكيل ما يأتي وما قد يأتي، وهذا ما يعني أنّ انحياز الولايات المتحدة الليبية لأفكار أو مشاريع ضد هذه القوى قد يؤدي لنتيجة سلبية أو إيجابية لهذه الدولة، وهو ما يجب فيه علينا تعزيز مؤسسات الولايات المتحدة الليبية الدولية، ويجب أن تكون فيها الإدارة الخارجية الخاصة بنا مهتمة بكل جديد وقديم في السياسة الخارجية، ومراقبة المعلومات وحماية أمن الدولة الخارجي من تدخل هذه الدول الكبرى، فإننا لسنا منحازين لأحد، وهو ما يتطلب حتماً احترام العالم لاختياراتنا العالمية في اختيار من ولمن نحن، ولكن يجب مشاركة المصير والسلامة العالمية في شكل دعم الحريات والدفع بمشاريع مكافحة الإرهاب والاتجار بالبشر والمخدرات واحترام الانسان في كافة انحاء العالم، وهذه مشاريع مشاركة الولايات المتحدة الليبية فيها مضمون في اسمها، فهي تعترف بها جميعاً، والدومل الدليل والضامن عليها.

ثاني هذه التحديات، المنافسة الجارية الآن، فإنّ الشعب في مختلف أنحاء دولته يناضلون من أجل التكيف معها، بل وحلها، ولكن فأفكارهم غير متحدة، سواء كانت تغير المناخ وتأثير الطقس السلبي، أو انعدام الامن الغذائي، أو الامراض المعدية، أو الإرهاب، أو نقص الطاقة، أو التضخم. وهذه تحديات ليست قضايا هامشية يمكننا مواجهتها بشكل منقسم كما يدعي مؤيدي المركزية عند محاولتهم لحلها من مركز الدولة أو عاصمتها، فهي متواجدة في صميم الامن القومي والدولي ويجب التعامل معها بشكل متحد ومن مختلف مناطقنا المقدسة، وبحكم طبيعة الولايات المتحدة الليبية فإنّ التعاون بين مختلف الولايات الليبية يجب أن تكون في ظل تعاون فيما بينها

إذا ارادت حلها، ويجب أيضاً معالجتها في شكل بيئة تنافسية حيث المنافسة هي مواجهة هذه التحديات على وجه السرعة ومشاركة النتائج مع بعضنا البعض.

تحدد استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة الليبية لمستقبل فيه يمكننا حماية مصالحنا الوطنية، وحماية أمن الشعب الليبي؛ وتوسيع نطاق الرخاء الاقتصادي والفرص؛ وتحقيق القيم الديموقراطية والدفاع عنها في أسلوب الحياة الليبية الجديدة[208]؛ ولسنا مضطرين أن نفعلها في شكل فردي، فيجب أن نقوم بحلها معاً، لبناء أقوى وأوسع قوة في إفريقيا، بطرق تتوافق مع مشاريعنا ومصالح كل فرد فينا، وحتماً سوف نبني هذه الدولة معاً، في شكل جهود قومية متحدة النظرة وموسعة العمليات.

**نظرة عامة على نهجنا الاستراتيجي**

إنّ هدفنا واضح: نريد نظاماً حراً ومنفتحاً ومزدهراً وآمناً للجميع. فنحن نسعى إلى نظام حر يسمح للناس بالتمتع بحقوقهم وحرياتهم الأساسية والدولية. وهو نظام مفتوح من حيث إنه سيوفر لجميع الولايات التي توقع على هذه المبادئ فرصة للمشاركة في القواعد والقيام بدور في تشكيل هذا الإتحاد. وستكون حتماً مزدهرة من حيث إنها ستمكن جميع الولايات الأخرى من رفع مستوى المعيشة لسكانها باستمرار. والأهم أن تبقى آمنة وقابلة على توفير الأمن والحماية لجميع السكان فيها سواء ليبيين أو أجانب، بحيث تكون بيئة خالية من العدوان والإكراه والترهيب.

يتطلب تحقيق هذا الهدف ثلاثة خطوط من الجهود المشتركة، على أساسها سنقوم: 1. بالاستثمار في المصادر والأدوات الأساسية للقوة والنفوذ الليبي للولايات المتحدة الليبية. 2. بناء أقوى تحالفات ممكنة مع الدول لتعزيز نفوذنا الجماعي لتشكيل البيئة الاستراتيجية الدولية وحل التحديات المشتركة على المستوى الدولي وإثبات قيمة الولايات المتحدة الليبية على المستوى الدولي، بل والحفاظ على أمنها البحري في شكل اتفاقيات بحرية عسكرية مع الدول الجارة أو المشاركة المباشرة في أحلاف ستحمي الولايات المتحدة الليبية من الخارج. 3. تحديث وتعزيز جيشنا حتى يكون مجهزاً لعصر المنافسة الاستراتيجية مع القوى الصغرى والكبرى، مع الحفاظ على القدرة على تعطيل التهديد الإرهابي للوطن. وسوف نستخدم هذه القدرات للتفوق على منافسينا الاستراتيجيين من الداخل والخارج بل ورسم قراراتهم في شكل التأثير المباشر فيهم، وتحفيز العمل الجماعي في مواجهة التحديات الدولية مع الدول الجارة لمكافحة المشاكل على المستوى الدولي التي يمكن أن تتعرض لها الولايات المتحدة الليبية،

[208] أسلوب الولايات المتحدة الليبية والإتحاد.

وصياغة قواعد الأمن التكنولوجي والأمن السيبراني والتجارة والاقتصاد، ما يشمل نهجاً شاملاً لجميع عناصر القوة الوطنية والدبلوماسية، ما يؤدي للتعاون التنموي؛ والاستراتيجي الصناعي؛ ويصيغ فن الحكم الاقتصادي؛ والاستخبارات؛ والدفاع، وهو مبني على عدة ركائز أساسية ستقودها الولايات المتحدة الليبية.

أولاً، قمنا بكسر الخط الفاصل بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية: نحن ندرك أنه إذا أرادت الولايات المتحدة الليبية أن تنجح في الخارج، فيجب علينا أن نستثمر في ابتكاراتنا وقوتنا الصناعية، وأن نبني قدرتنا على الصمود في الداخل. وعلى نحو مماثل، من أجل تعزيز الرخاء المشترك محلياً ودعم حقوق جميع الليبيين، يتعين علينا أن نعمل بشكل استباقي على صياغة النظام الأمني الداخلي بما يتماشى مع مصالحنا وقيمنا. ويجب علينا أن نكمل القوة الابتكارية للقطاع الخاص باستراتيجية صناعية حديثة تقوم باستثمارات عامة استراتيجية في القوى العاملة الوطنية، وفي القطاعات الاستراتيجية وسلاسل التوريد، وخاصة التكنولوجيات الحيوية والناشئة، مثل الإلكترونيات الدقيقة، والحوسبة المتقدمة، والتكنولوجيات الحيوية، وتكنولوجيات الطاقة النظيفة، والاتصالات المتقدمة.

ثانياً، إنّ تحالفاتنا وشراكاتنا في جميع أنحاء العالم هي أهم الأصول الاستراتيجية لدينا وعنصر لا غنى عنه للمساهمة في السلام والاستقرار الداخلي للمواطنين والأجانب داخل دولتنا: فشراكاتنا الأمنية والعسكرية مع الدول المجاورة، لا تردع العدوان فحسب؛ فهي ستوفر منصة للتعاون متبادل المنفعة يعمل على تعزيز نظامنا الداخلي الأمني والعسكري ويحدد أولوياته. ونحن نولي أهمية كبيرة لتنمية النسيج الضام في مجال التكنولوجيا والتجارة والأمن بين حلفائنا وشركائنا الديموقراطيين بخاصة في أوروبا لأننا ندرك أنهم سيعززون أمننا وأمنهم وأنّ مصير أمننا يقع على تناوبنا على حل المشاكل التي يمكن أن تتعرض لنا كالهجرة غير الشرعية وغيرها، فهي أسباب كافية ستوافق دول عديدة عليها في شكل تنظيم مهام بين قوات الولايات المتحدة الليبية المسلحة وجيوش هذه الدول. فإذا انزلقت منطقتنا إلى الفوضى أو هيمنت عليها قوة معادية، فسيؤثر ذلك بشكل ضار على مصالح هذه الدول ويهدد أمنها الداخلي والخارجي.

ثالثاً، الجيش الليبي أو قوات الولايات المتحدة الليبية المسلحة ( the United States of Libya National Army): هو أقوى قوة قتالية عرفتها بلادنا منذ الاستقلال (1951)، قد يصل عدد أفراده ما يتخطى 500

ألف مجند ومجندة في مشروع الولايات المتحدة الليبية (ما هدفه الأساسي هو الوصول لمليون مجند[209])، بإجمالي 140 ألف جندي و70 ألف جندي احتياط آخرون في ركن القوات البرية ( the United States of Libya Army Forces)، و90 ألف جندي في ركن القوات البحرية ( the United States of Libya Navy)، و200 ألف جندي في ركن القوات الجوية ( the United States of Libya Air Forces)[210]. ولن تتردد الولايات المتحدة الليبية في استخدام هذه القوة عند الضرورة للدفاع عن مصالحنا الوطنية أو أمننا القومي[211]. ولكن فإنّ الولايات المتحدة الليبية ستفعل ذلك كملاذ أخير وفقط عندما تكون الأهداف والمهمة واضحة وقابلة للتحقيق، وتتوافق مع قيمنا وقوانيننا، إلى جانب الأدوات غير العسكرية، وسيتم تنفيذ المهمة بموافقة مستنيرة من الشعب الليبي.

فرضيتنا الأولية بخصوص مهام الجيش الليبي، هي أنّ هذا الجيش سيساعد في تعزيز وحماية المصالح الوطنية الحيوية للولايات المتحدة الليبية من خلال دعم الدبلوماسية، ومواجهة العدوان، وردع الصراع والقضاء على التمرد والعصيان، وإظهار القوة، وحماية الشعب الليبي ومصالحه الاقتصادية. وفي ظل المنافسة الشديدة بين المجتمع المدني والعسكري والأمني داخل الولايات المتحدة الليبية، فإنّ دور الجيش هو فقط الحفاظ على المزايا القتالية واكتسابها بما يشابه التي يتمتع بها منافسونا. وسوف تتحرك المؤسسة العسكرية بشكل عاجل للحفاظ على الردع وتعزيزه، لاتخاذ خيارات منضبطة فيما يتعلق بدفاعنا الوطني.

نركز اهتمامنا على المسؤوليات الأساسية للجيش: الدفاع عن الوطن، وردع الهجمات والعدوان ضد الولايات المتحدة الليبية وحلفائنا وشركائنا داخل أراضينا أو حتى في شكل مناورات مع الدول الجارة لإثبات القوة

---

[209] هذه الجزئيات مربوطة بمشاريع سكنية متعلقة بها، سيكون على أساسها بناء مدن مخصصة للجنود وعائلاتهم، وثكنات متطورة تَسَع عشرات الآلاف من الجنود في آن واحد، وتعني بتعزيز مشاريع التوسعة الشاملة في باب المشروعات العسكرية بخطة ليبيا للتنمية الشاملة التي تشمل إسكان مئات الآلاف من الجنود في مراكز متطورة وصحية وآمنة وتكون فعالة أثناء الاستدعاء والطلب لخدمة الإتحاد.

[210] خطة التعبئة الإجبارية: وهي خطة ضمن إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الليبية، وهي خطة تماشى مع نظرية الدولة الموضة، فيها التعبئة إجبارية ولكن في شكل سياسات تمويلية ومعاشات بنسب ضخمة ومغرية للشباب للبقاء في صفوف الجيش الليبي وضمان تشغيله على مدار الساعة 7/24.

[211] شاملاً الحروب التي قد تقودها الولايات المتحدة الليبية في فترة تأسيسها والنزاعات مع الأطراف التي ترفض الانضمام إليها وتعترف بسلطة أخرى، وذلك في إطار حماية استقلالها وتعزيز مكانتها كدولة مستقلة.

والسيطرة على مناطقنا الاستراتيجية وقمع اعدائها، بشكل فيه نكون مستعدين للقتال والفوز في حروب الأمّة في شكل متحد غير قابل للانقسام؛ وللقيام بذلك، سوف نقوم بتوحيد نقاط قوتنا لتحقيق أقصى قدر من التأثير في ردع أعمال العدوان، وهو نهج نشير إليه بالردع المتكامل. سوف نقوم بتشغيل جيشنا باستخدام عقلية الحملات الانتخابية، أي تسلسل الأنشطة العسكرية المرتبطة منطقيًا لتعزيز الأولويات المتوافقة مع الإستراتيجية (برنامج 5 + 2). وسنقوم ببناء قوة مرِنة ونظام بيئي دفاعي لضمان قدرتنا على أداء هذه الوظائف لعقود قادمة.

إنّ القوة العسكرية التي تتمتع بالمصداقية القتالية هي أساس الردع ودليل على قدرة الولايات المتحدة الليبية على تحقيق النصر في الصراعات والحروب المختلفة باسم هذه الدولة. سنقوم وكجزء من هذه الاستراتيجية بتحديث قوة الجيش لتكون فتاكة ومرنة ومستدامة وقابلة للبقاء ورشيقة وسريعة الاستجابة، مع إعطاء الأولوية للمفاهيم العملياتية والقدرات القتالية المحدثة، ولا يجب أن تكون الولايات المتحدة الليبية قادرة على التصنيع السريع للقدرات المثبتة اللازمة للدفاع ضد عدوان الخصم فحسب، بل يجب أن تكون قادرة أيضًا على الابتكار والتصميم الإبداعي للحلول مع تطور ظروف ساحة المعركة. نظرًا لأنّ التقنيات الناشئة تعمل على تحويل الحرب وتشكل تهديدات جديدة تختلف مستوياتها من يوم لآخر، فإننا سنستثمر حتماً في مجموعة من التقنيات المتقدمة بما في ذلك التطبيقات في المجالات السيبرانية والفضائية، وقدرات هزيمة الصواريخ، والذكاء الاصطناعي الموثوق به، والأنظمة الكمومية، مع نشر قدرات جديدة في ساحة المعركة في الوقت المناسب. وأيضاً فإنّ دمج الولايات في كل مرحلة من مراحل التخطيط الدفاعي أمر بالغ الأهمية لتحقيق تعاون هادف ومشترك وموسع الخرائط.

أهم الاستثمارات التي ستتم وتنطوي تحت هذه الاستراتيجية هي ما يدخل في الجيش، البحرية ومشاة البحرية، والقوات الجوية والدفاع الجوي وقوات الإنزال، وخفر السواحل جنبًا إلى جنب مع الساج والوكالات الأمنية والعسكرية التي سبق البيان فيها في هذه الأوراق، مع الحفاظ على كون الإدارات العليا لهؤلاء السادة المساهمين من القوى العاملة المدنية، بشكل يكونون فيه العمود الفقري للدفاع الوطني الليبي، ونحن فيه ملتزمون برفاهيتهم ورفاهية عائلاتهم أثناء الخدمة وخارجها. وسوف نحافظ حتماً على مبدأنا الأساسي المتمثل في السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، مع الاعتراف بأن العلاقات المدنية العسكرية السليمة المتجذرة في الاحترام المتبادل تشكل ضرورة أساسية لتحقيق الفعالية العسكرية. فسوف نعزز فعالية القوة من خلال تعزيز التنوع والشمول؛ وتكثيف جهودنا لمنع انتحار الجنود في الجيش بسبب الضغوطات والبيئة الانعزالية أو غيرها من الاسباب؛ والقضاء على آفات الاعتداء الجنسي والتحرش وغيره من أشكال العنف والإساءة والتمييز التي ستواجه عملية عسكرة الفتيات والطواقم النسائية التي ستساهم في بنية قوات الولايات المتحدة الليبية المسلحة؛ واستئصال

العنف القائم على المدينة أو الولاية داخل خلايا الجيش التي قد تستهدف أعضائه وتتسبب في حدوث حالات عنف داخل أفرع الجيش؛ والقضاء على التطرف داخل الجيش وهو ما يهدد التماسك العسكري والثقة في الإدارة العسكرية الموحدة؛ والقضاء على المتمردين نهائياً واستئصالهم ووضع الأولوية على مراقبة الجيش من الوكالات العسكرية المخابراتية[212] لمنع أي تمرد أو انقلاب قد يحدث مستقبلاً ضد الولايات المتحدة الليبية كما حدث مع المملكة سابقاً. وسنتمسك أيضًا بالالتزام المقدس لأمتنا برعاية المحاربين القدامى من الثوار وأُسرهم عند اعلان الولايات المتحدة الليبية، وستتمسك الولايات المتحدة الليبية بفكرة محاكمة قوات النظام السابق بعدل وبدون انحياز وإدخال من ثُبت براءته منهم في الجيش ومنحهم إمكانية الرجوع لقيادة الوحدات وغيرها من أفرع الوحدات الميدانية[213] (وفقط عند اثبات براءتهم من جرائم قيادات النظام السابق ضد الشعب).

وتعتمد استراتيجية الدفاع الوطني لدينا على الردع المتكامل للأعداء من قبل قوات الجيش والوكالات الأمنية الأخرى: ومزيج سلس من القدرات لإقناع الأعداء المحتملين بأن تكاليف أنشطتهم العدائية تفوق فوائدها. ما يستلزم:

1. التكامل عبر المجالات، مع إدراك أنّ استراتيجياتنا تعمل عبر المجالات العسكرية (البرية والجوية والبحرية والإلكترونية) وغير العسكرية (الاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية).
2. التكامل عبر المناطق، مع إدراك أنّ منافسينا يجمعون بين الطموحات التوسعية والقدرات المتنامية لتهديد مصالح الولايات المتحدة الليبية في المناطق الرئيسية كالولايات وفي الوطن، وهو ما يستلزم التكامل على جوانب الدفاع عن المناطق واستئصال أعدائها التوسعيين.
3. التكامل عبر نطاق الصراع لمنع المنافسين من تغيير الوضع الراهن بطرق تضر بمصالحنا الحيوية بينما تحوم تحت عتبة الصراع المسلح.

---

[212] بعض حضراتكم قد يظن أنّ الولايات المتحدة الليبية دولة أمنية، أي دولة تركز على الجانب الأمني أكثر من الجانب العسكري، إلاّ أنّ هذا غير صحيح.

[213] رأينا: يجب مراقبة هؤلاء القادة وملاحظة أي تصرف انقلابي أو تمرد قد يحصل داخل هذه الوحدات الميدانية المسؤول عنها هؤلاء القادة، والتصرف بالحل دائماً؛ ويمكن لحضرات السادة أن يرفض هذه الفكرة من الأساس، ويمنع ارجاع قوات النظام السابق لقيادة الوحدات العسكرية.

4. التكامل عبر الحكومة المركزية الإتحادية للاستفادة من المجموعة الكاملة من المزايا الوطنية التي يعلنها الدومل، بدءاً من الدبلوماسية والاستخبارات والأدوات الاقتصادية وحتى المساعدة الأمنية وقرارات وضع القوة.
5. التكامل مع الحلفاء والشركاء من خلال الأحلاف العسكرية والمساعدات العسكرية الحربية ودعم أساطيل الولايات المتحدة الليبية وتدعيم القوات البرية عن طريق بناء الثكنات وتعزيز حضورها في مختلف أراضي الوطن.

**تعميق تحالفاتنا الخارجية**

وفي ظل العلاقة المتجذرة في القيم الديموقراطية العامة، والمصالح المشتركة، والروابط التاريخية، فإنّ العلاقات مع أوروبا وشمال افريقيا ستشكل منصة حيوية ستُبنى عليها العديد من العناصر الأخرى في سياساتنا الخارجية. لقد كان كلا شمال افريقيا وأجزاء مختلفة من أوروبا، وستظل، شركائنا الأساسيين في مشاريع السياسة الخارجية وما يدخل حتى في التنمية الاقتصادية الدولية بين الولايات المتحدة الليبية وهذه الدول، فإننا سنعمل على توسيع وتعميق الروابط معها جميعاً وبشكل مكثف ما يضمن نجاح ورفع مستوى الطموح في العلاقة بين الولايات المتحدة الليبية والإتحاد الأوروبي والافريقي.

ستقف الولايات المتحدة الليبية لجميع دول العالم الأخرى التي تدعم الديموقراطية والانتقال السلمي والسليم للسلطة في الخطوط الأمامية للنضال من أجل الدفاع عن مبادئ الحرية والسيادة وعدم الاعتداء، وسوف نستمر في العمل بخطى ثابتة لضمان سيادة الحرية داخل هذه الدولة. وستظل الولايات المتحدة الليبية ملتزمة بشكل لا لبس فيه بالدفاع الجماعي عن مواطنيها والأجانب داخل وخارج أراضيها، وستعمل جنباً إلى جنب مع حلفائنا في حلف شمال الأطلسي والإتحاد الأوروبي والافريقي والأحلاف المستقبلية (كحلف الأبيض) للردع والدفاع ضد العدوان والإكراه بجميع أشكاله وبناء القدرة على الصمود في وجه الاعتداءات غير المبررة على كياننا المقدس، مثل ما يدخل في إمكانية التدخل العسكري والأمني الجوي والبحري لدعم قوات الولايات المتحدة الليبية المسلحة لمكافحة العدوان واستئصال الانقلاب والتمرد داخل الدولة إذا فشلت القوات المحلية.

**تشكيل عصر الوكالات الليبية**

أمّا بعد، يتمثل قيام الولايات المتحدة الليبية بقيام وكالاتها الأمنية والعسكرية ومساهمتهم على مستوى داخلي وخارجي بالتعاون مع دول صديقة وجارة في شكل مناورات وعمليات داخلية وخارجية لمكافحة الإرهاب، والقضاء على الاتجار بالبشر، واستئصال العصابات والمجرمين والقضاء عليهم نهائياً، ومكافحة التجارة بالمخدرات

والأدوية غير الشرعية في كافة أنحاء الولايات الليبية، وغيرها من العمليات التي تتعلق بالحفاظ على أمننا وقوتنا في حدودنا التشريعية المباحة لنا من الدومل، الذي كما يقول في نصوصه الصريحة من الباب الثامن "الأجهزة الاستشارية في الولايات المتحدة الليبية" في:

**المادة مئة وتسع وخمسون**

**الفقرة (2) الأجهزة الاستشارية الوطنية**

يُعلن رئيس الولايات المتحدة الليبية وبموافقة كونغرس الولايات المتحدة الليبية عن الأجهزة التالية التي تخدم مصالح الولايات المتحدة الليبية في الداخل والخارج:

أ. مجلس القيادة الإتحادية المركزية (مجلس إدارة الأمن القومي)؛

ب. جهاز الاستخبارات الخاصة؛

ت. وكالة الأمن القومي؛

ث. وكالة استخبارات الدفاع؛

ج. وكالة الاستخبارات الجغرافية الاتحادية؛

ح. مكتب التحقيق الاتحادي؛

خ. جهاز الاستخبارات العسكرية بفرعيه الخارجي والداخلي؛

د. مكتب الاستخبارات البحرية؛

ذ. مكتب الاستطلاع؛

ر. مكتب إدارة الاستخبارات الوطنية؛

ز. الوكالة الإتحادية للتصنيع العسكري؛

ما يأتي بيانه الآتي توضيح وتفصيل لهذه الوكالات والمكاتب:

1. مكتب مدير الاستخبارات الوطنية: منصب مدير الاستخبارات هو منصب يقدم للمستشار الرئيسي لرئيس الولايات المتحدة الليبية ومجلس القيادة الإتحادية المركزية ومجلس الأمن الداخلي الذي يقدم المسائل الاستخباراتية المتعلقة بالأمن القومي، الذي يشرف فيها لتنفيذ وتوجيه برنامج الاستخبارات الوطنية؛ يعيّن رئيس الولايات المتحدة الليبية مدير الاستخبارات الوطنية ونائبه بناءاً على مشورة وموافقة مجلس الشيوخ بالمجلس الليبي.

تتمثل أهم مهام مدير الاستخبارات الوطنية في قيادة لجنة الاستخبارات، والاشراف على تنسيق العلاقات الخارجية بين عناصر اللجان الدولية وأجهزة الاستخبارات التابعة للدول الأجنبية، وتحديد المتطلبات والأولويات

جمع وتحليل وإنتاج ونشر المعلومات الاستخباراتية الوطنية؛ وتنسيق اصلاح عمليات التصاريح الأمنية والاستحواذ؛ وتحقيق بيانات مالية قابلة للتدقيق؛ ودعم المتطلبات التشريعية والقانونية والإدارية؛ وضمان الامتثال للمسؤوليات القانونية والمكلفة من قبل رئيس الولايات المتحدة الليبية، وتحويل جهاز الاستخبارات الخاصة لمؤسسة موحدة وتعاونية ومنسقة بين مختلف أفرعها في الولايات الليبية.

تتكون إدارة الاستخبارات الوطنية من طاقم جمع ومعالجة المعلومات الاستخباراتية وأنشطة دعم الوكالات، وهو طاقم مسؤول بشكل أساسي عن سياسة جهاز الاستخبارات الخاصة والاشراف عليها واعداد ميزانية برنامج الاستخبارات الوطنية، وأيضاً فإنها مسؤولة بشكل مباشر عن توفير المعلومات الاستخبارية الموضوعية على المستوى القومي الفيدرالي، وتنسيق واشراف مشاريع مكافحة التجسس والتحليل الاستراتيجي، والبحث والتطوير للعملاء والتدريب وتنسيق جهات التعليم والتدريب الوظيفي. وأيضاً فإنّ الإدارة مسؤولة عن مزامنة وتكامل جهود جهاز الاستخبارات الخاصة في مختلف أراضي الدولة.

يكون لمدير الاستخبارات الوطنية أربعة نواب: 1. مكتب نائب المدير للسياسات والخطط والمتطلبات، وهو المكتب المسؤول عن اصلاح قطاع الاستخبارات من خلال تنسيق السياسات والاستراتيجيات والخطط والمتطلبات على المستوى المحلي والفيدرالي، وتحديث العمليات الأمنية، وتعزيز العلاقات مع الشركاء الفيدراليين والدوليين والمحليين والأجانب والقطاع الخاص. 2. مكتب نائب المدير لشؤون التحصيل، وهو المكتب المخول بتنسيق عملية الجمع من جميع أنحاء إدارة الاستخبارات الوطنية تحت سلطات مدير الاستخبارات الوطنية، ما يضمن أن تنعكس قرارات وأولويات رئيس الولايات المتحدة الليبية بشكل مناسب على قرارات الاستحواذ والسيطرة على مختلف إدارة الاستخبارات الوطنية في سياق يؤثر على إجراءات مهمات تجميع المعلومات. 3. مكتب نائب المدير لشؤون التحليل، وهو المكتب المسؤول بتحسين جودة وتوقيت وفائدة الدعم التحليلي لعملاء الاستخبارات الفيدراليين، والعمل على الاشراف على مشاريع تحسين جودة وتوقيت وفائدة الدعم التحليلي للعملاء، في شكل زيادة الخبرة وتحسين المهارات التحليلية على مستوى الأفراد والوكالات والمجتمع من خلال التخصص والتعاون والاثراء المتبادل، ويعمل نائب المدير لشؤون التحليل كرئيس لمجلس الاستخبارات الوطنية ويدير انتاج الموجز اليومي لرئيس الولايات المتحدة الليبية ونتائجه الشاملة. 4. مكتب نائب المدير للقدرات المستقبلية، وهو المكتب المخول بمراقبة مجتمع الاستخبارات للابتكار والاشراف عليه وتنسيق عملياته من خلال العمل على تعزيز سرعة الاستجابة، والتميز في التطوير، ويتمثل نهج المكتب في معالجة التحديات الاستراتيجية والاستخباراتية المهمة من خلال قيادة البحث والتطوير المتقدمين مع التركيز على القفزات التكنولوجية الثورية،

والعمل كمستشار للعلوم والتكنولوجيا ودمج مؤسسة العلوم والتكنولوجيا الوطنية في مشاريع هذا المجتمع لتشجيع المخترعين الشباب لدعم قدرات الاستخبارات الوطنية من خلال تطوير وتقييم بنية الاستخبارات وقوتها داخل الولايات المتحدة الليبية، وإنشاء وصيانة بيئة افضل للممارسات الرشيقة والشفافة التي تعزز اكتساب العملاء للخبرة والتطوير من قدراتهم الابتكارية.

ويقوم أيضاً بإنشاء مكتب للشؤون الخارجية يسمى إدارة التحليل والجمع وينصب ثلاثة مديرين عليها، وهي إدارة تجمع وتحلل وتدمج المعلومات الاستخباراتية بخصوص دول تركيا وإيران وقطر، وتراقب أنشطتهم داخل الولايات المتحدة الليبية في شكل مراقبة الوكالات والشركات والمؤسسات التابعة لهم (أو التي تتصل بهم بشكل مباشر أو غير مباشر) والجماعات التي تنتمي لهم كالإخوان وغيرهم، ومتابعة برنامج الحظر في الولايات المتحدة الليبية للجماعات الدينية المتطرفة والسياسية على رأسهم السابق ذكره؛ وتبقى إدارة التحليل والجمع في اتصال مباشر برئيس الولايات المتحدة الليبية لضمان الحيلولة للحلول أثناء التعامل مع أجندة هذه القوى الخارجية واستخدام القوة إن أمكن لمكافحتها على أراضي الدولة، وفتك وبطش مسببي العصيان أو التمرد الذين قد يحصلون على الدعم والتمويل من قبل هذه الجهات، عن طريق مراقبة الشحنات التجارية والغير تجارية والحمولات التي خُصصت على أنها قادمة من هذه الجهات جواً أو بحراً أو براً؛ وسيعمل هذا المكتب بشكل وثيق مع قوات الولايات المتحدة الليبية المسلحة وتحضيرها لأقصى إنذار للتعامل مع الجهات (الأجنحة[214]) المسلحة التي يمكن أن تكون ذات صلة مع الجهات الآنفة، وتشمل هذه الخطة (أي تجهيز الجيش لأقصى إنذار): 1. الفعل بمناورات عسكرية واسعة النطاق مع دول شمال إفريقيا والخليج العربي لتحذير هذه الجهات، ويدخل تحت جملة "واسعة النطاق" تأسيس أحلاف عربية عسكرية بين الولايات المتحدة الليبية والدول المهتمة بتوفير الأمن لها بشكل مشترك، والفعل بمشروع اتفاقية الولايات المتحدة الليبية للأمن العالمي للمناطق العربية من الأزمات (the United States of Libya Global Agreement for Arab Region Security *GAARS*) المشهورة اختصاراً في أوراق أخرى باتفاقية القارص (اللادغ)، وهي مشروع لاتفاقية أمنية وعسكرية (جزء من برنامج خمسة ثنين - ليست مقترح) تشمل تأسيس حلف عسكري عالمي بين دول: المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، جمهورية العراق، الجمهورية اليمنية (والجنوبية إذا ما انفصلت)، دولة الكويت، الجمهورية السورية، مملكة

[214] للأحزاب الدينية أجنحة مسلحة في دول عربية كثيرة: كلبنان وسوريا وفلسطين والعراق واليمن، وتعمل خارج سلطة الدولة، وتلازم كمسبب رئيسي للأزمات في هذه الدول.

البحرين، الجمهورية اللبنانية، الإمارات العربية المتحدة، المملكة الأردنية الهاشمية، الولايات المتحدة الليبية، جمهورية مصر العربية، الجمهورية التونسية، (الجزائر متحفظين على تضمينها بسبب انسحابها من لجنة مكافحة الإرهاب بالبرلمان الدولي، وضمننا فقط الدول التي ستأخذ المنحنيات العالمية بشكل جاد وموضوعي، بحيث لا تنحاز في كل حين وآخر للصين أو روسيا)، المملكة المغربية، ودول أخرى (باستثناء القطر العربي)، وذلك لإنشاء جيش وأسطول موحد.

منعاً للتخوف الأجنبي (الناتو، الإتحاد الأوروبي) بأن هذا الحلف سيشكل خطراً عليه أو أعضاءه فإنه سيتم توقيع اتفاقية "شراكة إستراتيجية عالمية" تكفل أنّ الأحلاف لن تقوم بأي هجمات بحوافز احتلالية خارج مناطقها الجغرافية بل سيكون لكل منها الحق في بطش وفتك كل المجرمين والإرهابيين في داخل هذه الدول (الأعضاء)، وهو ما سينتج عنه لاحقاً (في منطقتنا) تأسيس الجيوش العربية المتحدة (United Arab Armies *UAA*)، التي ستعادل القوى العالمية لاحقاً وستقضي على مسببي المشاكل والأزمات في المناطق العربية على رأسهم البروكسي الدينية[215]، والعمل بمبدأ "فإنّ من يصطنع المشاكل بشكل مباشر في دول إحدى الحلفاء سيواجه عقوبات دولية مشتركة" (وقد يواجه قضية تقليص العضوية والاعتبار والتمثيل في الحلف) عن طريق تدخل محكمة دولية لحل نزاعات الأحلاف الدولية؛ 2. العمل بالتحالفات العسكرية الآنفة لتكون واسعة التعاقدات (بمن فيها التدريبات العسكرية والأمنية المشتركة) مع أعداء هذه الجهات كالإمارات والأردن والسعودية لتطوير مهارات الجيش والساجات والوكالات ذات الشأن لمعالجة أهم المخابرات بخصوصهم والعمل بإستراتيجيات تتوقع كل مشاكلهم وانقلاباتهم، فالأحزاب الدينية لعبت دوراً أساسياً في فترة الربيع العربي، واستغلت هذه الثورات لتحريك الجهلة من عامة الشعب لوضعهم في السلطة، ما سهّل عليهم استغلال السلطة واللعب فيمن بالأعلى ومن بالأسفل (سواء فقراء، أغنياء، مسؤولون، مواطنون بسطاء)، ولذلك وعملاً بهذه الخبرة، سيتم منع جميع الأفراد من عمل مظاهرات لدعم الحركات الدينية لأي دولة داخل الولايات المتحدة الليبية، فمعالجة شؤون الدولة الخارجية من مهام وزارة الخارجية، ولا يحق لأي فرد أن يقوم بأي مظاهرة تتعاطف مع الحركات الدينية في أي دولة كانت، ولا يجوز السماح لهم بالتلون بالمظاهرات عن طريق استخدام وشاح الديموقراطية

[215] العملاء للأحزاب الدينية لديهم علاقات مع دول معينة جداً، تحركهم كالبروكسي أو العميل، الذي يقوم بهجمات باسم هذه الأحزاب ولكنها في الأساس هجمات باسم دول بعينها وليست فقط هجمات من أحزاب أو حركات دينية.

والمشروعية الشعبية لأنهم كالطاعون الذي وإذا ما دخل الجسم فهو ينتشر في أكمل الجسد، فيجب وضع استثناءات على أنّ الديموقراطية تجوز في معارضة أو دعم مالا يتعارض مع أُسس بناء دولة الإتحاد، فالديموقراطية لا تكون عن طريق دعم أي جماعات عدوة لدولة الإتحاد والجمهوريات الصديقة وقادتهم[216]؛ 3. الفعل ببرنامج الإياب[217] للهجمات اللحظية عن أمن الدولة ( Instant Attacks Program for State Security IAP) وهو مقترح أمني وعسكري في برنامج خمسة ثنين لمشروعات الولايات المتحدة الليبية، وهو مشروع سيُعرض على الكونغرس كاقتراح لخطة أمنية وعسكرية وطنية تشمل إعطاء الإذن المطلق لوكالات ومكاتب أمن الدولة بخاصة إدارة مكافحة الإرهاب الفيدرالية لاغتيال وفتك وبطش أي تهديد خطير على: أمن الدولة؛ أمن المواطن؛ أمن الدستور؛ أمن المحاكم؛ أمن الكونغرس؛ أمن الحكومات؛ أمن الإمرة (الرئاسية)، بخاصة التهديدات (الوعود بالقتل؛ الذبح؛ إهانة الكرامة) القادمة من المجموعات المتطرفة، بخاصة تلك التي ترسل تهديدات لأمن الناس إذا ما رفضوا التقيد بمنح الولاء لدول خارجية (كدعم إيران أو تركيا) وتلجأ لتهديد أمن الناس، فهذه المجموعات ستبقى تحت المراقبة 7/24، وذلك عن طريق فتح ملفات مخابراتية عامة[218] ستُعطى لعملاء الوكالات ومكاتب أمن الدولة شريطة مصادقة جهاز أمن الدولة (الاستخبارات الخاصة) عن أنّ هذه الأهداف هي أهداف خطيرة ويجب استهدافها[219] ولا يجوز سجنها بالتالي؛ وتشمل هذه الخطة قنص كل إرهابي/إرهابيين يرفع أي نوع من أنواع الأسلحة الذي تلاحظه الشرطة في شارع مدني أو أحياء مدنية بدون

---

[216] ملحوظة: يجوز التعبير الحر عن رؤساء الدول الصديقة ونقدهم وتعييبهم والإسقاط من شأنهم في جميع الأحوال، ولكن لا يجوز الوصول في شخصهم كتعاطف مع الحركات الدينية.

[217] الإياب، العودة – بمعنى عودة الجهد الوطني للأمن القومي.

[218] مشروع نظام اللائحة الوطنية للمطلوبين والمشتبه بهم ( National Regulations of Wanted and Suspects NRWS System): مشروع أمني وعسكري ضمن خطة خمسة ثنين يشمل توفير منظومة فيدرالية للمطلوبين والمشتبه بهم، يمكن للمواطن فيها زيارة هذه المنظومة (عبر الإنترنت أو الطرق المشابهة) وإعطاء معلومات بشكل سري عن المدرجون في هذه اللوائح أو الحذر منهم أو الاتصال برقم الطوارئ الوطني الموحد (999) للإبلاغ عنهم، وستشمل هذه اللوائح (حسب دراسة مصغرة لعدد المطلوبين الذين قد يدرجون فيها مستقبلاً) إمكانية بناء منظومة فيها اسماء لأكثر من مئات الألاف من المشتبه بهم من الليبيين والأجانب بالتعاون مع مؤسسات الاستخبارات العالمية كالإنتربول والمخابرات المركزية الأمريكية وغيرهم، أيضاً: سيسهل جداً تتبع الإرهابيين الليبيين نظراً لأنّ المشتبه بهم منهم سيكونون مدرجون في منظومة مرقم الوطنية (الرقم القومي).

[219] اغتيالها.

محاولة أفراد الأمن القبض عليه، فهو سيأخذ الحد في الحالتين سواء عن طريق قانون الإعدام أو عن طريق القنص.

قد يخاف بعض المواطنين من أنه قد يتم قنصه لسوء فهم بينه وبين الشرطة، إلاّ أنّ ذلك مستحيل، فهذه الإستراتيجية ستحذر أي شخص من رفع أي سلاح تجاه أي مواطن أو شرطي (ولو مزاحاً)، لأنّ ذلك سيعرضه لخطر القنص. كما سيتم منع بيع وشراء ألعاب الأسلحة بكافة أنواعها المخصصة للأطفال حسب قانون ولاية طرابلس رقم (5) الجزئية (ر)، باستثناء الأسلحة الملونة (كأسلحة رش المياه والأصوات وغيرها) التي هي بعيدة عن الشبه بأسلحة العصر الحديث (كالكلاشين كوف والقنابل).

ولكن فإننا نريد التوثيق على أنّ برنامج الإياب لا زال مقترحاً لا يدرج بشكل رسمي في خطط الولايات المتحدة الليبية التنفيذية المباشرة، فبرغم موافقة ما يزيد عن نصف السادة المواطنين (58%[220]) المشاركين عليه في استبيان مقترحات توفير الأمن العام (State Security Suggestions Box)[221]، ولكن فقد انتهت إبانته بأن يكون مقترح يقدم للكونغرس للبتّ فيه نهائياً ولحل الاختلاف وتعييب مشاكله المرجحة (كقنص المواطنين عن طريق الخطأ)، ونظراً لكراهية بعض السادة لأساليب العنف، لكننا لا زلنا نلفظ لكم حصراً أننا عقلاء مع العقلاء ووحوش مع الوحوش ومن يتجرؤون على مسّ أمننا القومي أو تهديد أطفالنا أو أطفال أخوتنا وأخواتنا في هذا الوطن المقدس، فإنّ من يحترم الدستور والنقاش المفتوح ويحترم آراء الناس المتباينة، له الحق في إعطاء رأيه والتحدث عنه بحرية مطلقة سواء بمخالفة بعض الآراء أو قبولها، ولكن فَمَن لا يحترم سلطة القانون ويحمل الولاء (التبعية) لجماعات متطرفة أو أي جماعة من أي حاشية تدرج تحت نصّ الدستور الجديد "الأحزاب

[220] 58% - 79 (أُقرّ - أوافق) 57 (لا أُقرّ – لا أوافق).

[221] استبانة علمية سري ضمّ مشاركة ومساهمة 136 مواطن ليبي من خلفيات مختلفة (متعلم/غير متعلم).

الدينية" ويصل مستواه لأنْ يهدد أحوال الناس الشخصية (بخاصة من يهددون بالقتل[222]) فيجب علينا لفظها لهم بأن يأخذوا الحذر والحيطة لأنّ رؤوسهم ستكون في دائرة من سيُقضى عليهم نهائياً عن طريق بطشهم من قبل الجيش والساجات والوكالات ومكاتب أمن الدولة، ويكون ذلك إمّا عن طريق سجنهم أو العمل بالقانون الثامن والستّون في الدستور الجديد (الإعدام)، لأنهم خطر على المجتمع والأكثر سيكوباتيون[223]، ومن لديه الكراهية والبغضاء لهذا اللفظ له الحرية المطلقة بأن يخرج من هذا الوطن المقدس الذي ينفي الإرهاب والمتغطرسين، بل ننصحهم بأن يتوجهوا لبلدان هذه الجماعات "المقدسة" بالنسبة لهم، فتركيا وإيران تأشيراتهما متاحة للعموم منهم، ومن سيرتدي وشاح الديموقراطية منهم ليدعو لمظاهرة ستدعم هذه الجماعات نلفظها لهم بأن يلاحقوهم أيضاً، فيعلمون أنّ رجال الأمن في هذه الدول ستلطم بأوجههم التراب[224].

2. مركز الأمن والعمليات (Tasks And Security Center): يكون هذا المركز بمثابة المنظمة الرئيسية لحكومة الولايات المتحدة الليبية المركزية، التي تحلل وتجمع المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالإرهاب التي تمتلكها أو تكتسبها حكومات الولايات الليبية التي تجمع هي أيضاً معلومات هذه الجماعات بخاصة الإرهاب المحلي وما يتعلق بالإرهاب القادم من الخارج. سيضم هذا المركز فرق عملاء من كبار المتخصصين في مكافحة الارهاب والتجسس وأنشطة انتشار السلاح وانشطة التخطيط للتمرد أو

---

[222] يُضيف المؤلف: أقترح بعض السادة الزملاء شرقاً مقترحاً أطلقنا عليه لاحقاً برنامج عين العُقاب (Eagle Eye TI2 Program) لبرنامج خمسة ثنين، وهو برنامج سيقوم بتفعيل منظومة وطنية إليكترونية متصلة بشركات الاتصالات الخاصة والعامة العاملة في الوطن لمراقبة وفلترة أكثر الكلمات تداولاً على منصات التواصل الاجتماعي في دولة الإتحاد، وهي منظومة ستجمع وستحلل المعلومات بشكل استخباراتي لكافة الكلمات والجمل المشبوهة، ككلمات: قتل، ذبح، سفك، شريعة، بحيث تجمّع هذه المنظومة استخدامات هذه الكلمات في الحوار على هذه المنصات وستتفاعل مع أي جمل قد تكون تهديدات حقيقية موجهة لأشخاص على منصات التواصل الاجتماعي. ولكن فلفظ البعض أنّ هذا البرنامج سيكون تعدي فادح على الخصوصية، ولكن فيُدرج لاحقاً كمقترح للموافقة عليه من قبل الكونغرس.

[223] أقترح بعض السادة المواطنين طرق خاصة للتعامل مع تبّع الأحزاب الدينية، كمَن لفظ حصراً أنه يجب بناء مستشفيات للرعاية العقلية، وتدرج هذه المقترحات لاحقاً ضمن مقترحات برنامج التأهيل العقلي للمتطرفين لبرنامج خمسة ثنين، وهو برنامج أقترحه بعض السادة لإعادة تدوير أفكار بعض طبقات المجتمع الذين يحملون الولاء والتبعية للجماعات الإرهابية.

[224] يُضيف المؤلف: نلفظها غرباً من دولة الإتحاد "فالحين غير في صغار وطنهم"، لذلك نجدهم يقومون بعروض (Shows) في وطنهم في شكل شعارات واهية تدعم الإرهابيين في مختلف أرجاء الوطن العربي، ولكن فنجدهم خائفون من المحاربة مع هذه الشراذم من الإرهابيين.

الانقلاب أو أنشطة استهداف الوكالات الأمنية أو الجيش، وسيكون بها من المتخصصين من جميع انحاء الوكالات الاستخباراتية ووكالات الدفاع المختصة بضمان ومراقبة الأمن القومي الأخرى؛ تتمثل مهمة هؤلاء العملاء الوطنيين في استغلال وهزيمة الإرهاب والأنشطة الأخرى التي توجّه ضد مصالح الشعب الليبي والولايات المتحدة الليبية بالمثل، في شكل حماية سلامة النظام الليبي وضمان ديمومة هيكله، وتوفير المعلومات الاستخباراتية الثاقبة والقابلة للتنفيذ لصناع القرار داخل الدولة على جميع المستويات، وحماية الأصول الوطنية الحيوية من أنشطة الإرهاب المحلي والخارجي التي قد تأتي في شكل استخبارات معادية للولايات المتحدة الليبية بخاصة الاستخبارات التي تستهدف القوات المسلحة وجنود الجيش الليبي، والقضاء عليها نهائياً. وأيضاً فإنّ هذا المركز مسؤول أيضاً عن حماية وتبادل المعلومات الاستخباراتية الوطنية في جميع انحاء الاستخبارات المركزية وحكومة الولايات المتحدة الليبية المركزية والمواطنين الليبيين وحكومات الولايات والقبائل والعشائر والشركاء الأجانب من خلال اجراء تقييم لأمن المواقع الحساسة، وتنسيق تبادل المعلومات وغيرها من المعلومات الاستخباراتية الخاضعة لسلطة مدير الاستخبارات الوطنية، ومراقبة وتنسيق عمليات الكشف والتسويات الهامة غير المصرح بها لمعلومات الاستخبارات الوطنية السرية، وتقديم تعليقات لدعم صياغة السياسات ومبادرات تدريب العملاء.

3. جامعة الاستخبارات الوطنية (National Intelligence University): وهي مؤسسة تحت سلطة مدير الاستخبارات الوطنية، وتعمل لإنشاء إطار متكامل يجمع مختلف المكونات التعليمية للاستخبارات الوطنية من أجل تعزيز مجتمع استخباراتي أكثر فعالية وانتاجية من خلال التعليم متعدد التخصصات والتدريب المشترك؛ ستتكون هذه الجامعة من مدارس وجامعات مختلفة التي ستدعم تدريب الشباب الليبيين الذين يريدون الالتحاق بالوكالات الاستخباراتية الفيدرالية. نشاط هذه الجامعة يتمثل في الاستثمار في مشاريع الأبحاث عالية المخاطر وذات المردود العالي التي لديها القدرة على تزويدنا بميزة استخباراتية ساحقة على أعدائنا المحليين والخارجيين؛ كما أنها ستشرف على تأسيس مؤسسات الباحثين الشباب المهتمون بالبحث والتطوير من قطاعات الدفاعات كتصنيع الطائرات المسيّرة وغيرها، والقبب الحديدية والأسلحة بأنواعها والمنظومات ذات الصلة، بمَن فيها البرنامج الفضائي، التي ستشرف على براءات الاختراع فيها وتضمن حقوق الشباب المؤلفون لها من الليبيين والأجانب.

4. المركز الفيدرالي لتقييم الأمن (Federal Center for Security Assessment): هو المركز المسؤول عن مراقبة معايير الأمان الخارجية والداخلية، وتوفير عمليات التفتيش المشتركة بين الوكالات الأمنية داخل الدولة، ومتابعة تقنيات الأمان الدولي (والمحلي) ودعم أنشطة الاستعداد والتحليل.
5. مجلس القيادة الإتحادية المركزية (Central Federal Command Council): هو المجلس المسؤول عن أدوار التحليل الاستراتيجي على المدى المتوسط والطويل، سيدعم هذا المجلس وبشكل خاص مشاريع الاستخبارات الوطنية والعمليات والمناورات العسكرية والأمنية على كامل حدود الولايات المتحدة الليبية. سيرأس في هذا المجلس لجانٌ مختلفة: سيرأس لجنة الاستخبارات مدير الاستخبارات الوطنية ونائبيه من الوكالات الاستخباراتية الأخرى، وسيرأس لجنة الأركان الحربية القائد العام عن قوات الولايات المتحدة الليبية المسلحة ورؤساء الأركان الحربية الثلاث وجنرالات الدرجة الأولى من قيادات الجيش (ولجان أخرى بحسب الحاجة ترأسها وزاراتي الدفاع والأمن الداخلي)، سيوفر هذا المجلس منتجات وخدمات رئيسية تتمثل في حماية الولايات المتحدة الليبية بالتعاون مع مختلف الوكالات والمكاتب والجهات الفاعلة داخل أراضي الولايات المتحدة الليبية المقدسة، بالتعاون وبالتنسيق مع الجيش الليبي والأفواج المسلحة وقوات الشرطة والوحدات الأمنية الأخرى باختلاف أفرعها. وسيحتوي هذا المجلس أيضاً مجلساً لتنسيق العمليات والمناورات يتعاون مع وزارتي الدفاع والأمن الداخلي بالتنسيق مع الوكالات المحلية لتوفير آلية لتنسيق العمليات قدر الإمكان داخل الولايات المتحدة الليبية عن طريق الحكومة المركزية الإتحادية بأكملها؛ سيعمل هذا المجلس أيضاً على تنسيق والاشراف على تعاون وتقييم ونشر مجموعة قدرات عملياتية واستراتيجية تعمل بشكل فعال وبدون تقصير في مختلف أنحاء الولايات المتحدة الليبية وضمان كفاءتها.
6. جهاز الاستخبارات الخاصة (Private Intelligence Service): جهاز الاستخبارات الخاصة عن الولايات المتحدة الليبية أو الشهير اختصاراً بجهاز أمن الدولة، في برنامجنا الأمني العسكري هو أكبر مشروع استخباراتي في تاريخ قارة افريقيا بأكملها؛ ستعتبر الوكالة أكبر منتج للمعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالأمن القومي من جميع صناع القرار في الولايات المتحدة الليبية، فهذه الوكالة ستجري تحليلاً استخباراتياً مركزياً بشأن كل التطورات الخارجية التي تفيد بصناعة السياسات الخارجية وأيضاً السياسات الداخلية التي تتناول مختلف صناع القرار في مجالي الأمن القومي والدفاع داخل الولايات المتحدة الليبية، ولكن يجب الملاحظة أنّ جهاز الاستخبارات الخاصة ليس مسؤولاً عن صناعة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الليبية. ستقدم هذه الوكالة نموذجها في شكل إدارة مدير جهاز

الاستخبارات الخاصة الذي يعمل كسلطة وطنية للتنسيق، ويتفادى بقراراته التضارب ويقيّم العمليات السرية عبر دائرات الاستخبارات في مختلف الولايات الليبية، بما يتوافق مع الدومل والاوامر التنفيذية والاتفاقيات المشتركة بين الوكالات التي أُبرمت في شكل قانون أمني أو عسكري. وأيضاً فإنّ الوكالة ستشرف على برنامج الخدمة السرية للولايات المتحدة الليبية ( Secret Services Program of the United States of Libya) الذي هو مسؤول عن التجميع السري للمعلومات عن الأشخاص والوكالات ومراقبتهم التي لا يمكن الحصول عليها عن طريق الأساليب العادية، ما يضمن مكافحة التجسس من خلال حماية الأنشطة والمؤسسات الليبية السرية من الاختراق ومن تجسس المنظمات والافراد الأجانب المعاديين، بهدف حماية الوطن والمواطن، ويتم تفويض مشاريع هذه الوكالة من قبل رئيس الولايات المتحدة الليبية ولذلك يجب على المواطن الليبي عدم التخوف من إمكانية تجميع هذه الوكالة لأحواله الشخصية أو معلومات بخصوصه، فهي ستراقب فقط الأفراد والمنظمات التي يشتبه أنها ستسبب خرقاً للدستور وستسبب تهديداً على الأمن القومي أو أمن الفرد الليبي أو الأجانب الذين يعيشون داخل الولايات المتحدة الليبية.

من أهم المديريات في هذه الوكالة هي مديرية الاستخبارات، التي تقوم بمهام تحليل جميع مصادر الاستخبارات وستنتج تقارير واحاطات واوراق حول قضايا الاستخبارات الأجنبية الرئيسية، وتأتي هذه المعلومات من مجموعة متنوعة من المصادر والأساليب، بما في ذلك ضد الأفراد الليبيين في الخارج الذين قد يشتبه أنهم في خطر[225]، وتقارير الاستخبارات البشرية الأخرى، والصور الفوتوغرافية عبر الأقمار الصناعية، والمعلومات مفتوحة المصدر، وأجهزة الاستشعار المتطورة. وأيضاً مديرية العلوم والتكنولوجيا التي ستخوّل بمهام الوصول للمعلومات وجمعها واستغلالها لتسهيل عمليات تنفيذ مهام الوكالة، من خلال تطبيق حلول علمية وهندسية وتقنيّة مبتكرة لمشاكل الاستخبارات الأكثر أهمية. ومديرية الدعم التي ستقوم بمجموعة كاملة من شؤون الدعم بما في ذلك عمليات

[225] رأينا: قد ينشأ تضارب بين الشرطة الليبية الدولية وجهاز الاستخبارات الخاصة أثناء عمليات تتبع الليبيين في الخارج الذين قد يكونون في خطر سياسي، أو الليبيين ممَن حياتهم معرضة لخطر محدق، ولذلك يجب اتباع سياسة أمنية خارجية أكثر وضوحاً أثناء البتّ في مثل هذه المسؤوليات، إمّا عن طريق تنسيق الجهتين، أو التوكيل.

الاتصالات وخدمات المرافق والإدارة المالية وتكنولوجيا المعلومات والخدمات الطبية والخدمات اللوجستية وأمن موظفي الوكالة والمعلومات والمرافق والتكنولوجيا على مدار 7/24.

7. مكتب التحقيق الاتحادي بوزارة العدل (Bureau of Federal Investigation): مكتب التحقيق الاتحادي يعتبر من أهم مشاريع الولايات المتحدة الليبية الأمنية والأكثر حداثة على الاطلاق، فهو مؤسسة أمنية وطنية قائمة على الدفاع من التهديدات الشخصية، المحلية والوطنية، ومدفوعة بالاستخبارات، وتحمي الولايات المتحدة الليبية من التهديدات الخطيرة مع حماية الحريات المدنية للمواطنين، فهو جزء من وزارة العدل، وعضواً كامل العضوية في مجتمع الاستخبارات الوطنية؛ سيعمل هذا المكتب كحلقة وصل حيوية بين مجتمعات الاستخبارات وانفاذ القانون، فهو مكتب سيقوم بجمع الاستخبارات والمعلومات عن الجماعات والمجموعات والأفراد والوكالات وغيرها التي تسبب مشاكلاً أمنية أو تقوم بأعمال غير قانونية داخل أراضي الدولة، والقيام بعمليات القبض على مسبيبها، فهو جهاز استخباراتي وأمني في ذات الوقت، سيعمل هذا المكتب على مبادئ الانضباط الذي يفرضه نموذج العدالة الجنائية المميز في البرنامج الأمني العسكري للولايات المتحدة الليبية (5 + 2)، الذي يفرض على كافة الوكالات الانضباط وفرض القانون من خلال أنشطة الاستخبارات في مختلف الولايات بطريقة تتفق مع القانون وتدابير حماية الخصوصية والحريات المدنية للشعب الليبي، وبالتالي فهو في موقع فريد يؤهله ليكون فعالاً ضد الخصوم المعقدين الذين قد يقفون وراء قناع القانون كالمسؤولين الفاسدين وغيرهم، الذي يمكنهم الخروج من القضايا والتهم التي قاموا بافتعالها قبل نشوء الولايات المتحدة الليبية (كالحكومات اليوم)، فهذا المكتب سيُحبط مشاريع تهربّهم وسيقبض عليهم بسلطة الدعاوي الفيدرالية التي وجهت من مختلف طبقات الشعب الليبي في شكل أمر قضائي فيدرالي ( Federal Cases)، وإذا ما هربوا هؤلاء الأشخاص للخارج فإنّ هذا المكتب وفي شكل الشرطة الليبية الدولية[226] سيتعاون مع الانتربول والشرطة الدولية للقبض عليهم وجلبهم لأراضي الدولة للمحاسبة.

[226] الشرطة الليبية الدولية هي جزء من مكتب التحقيق الاتحادي، وهي أحد إدارات المكتب، التي تُعرف لاحقاً بإدارة الشرطة الليبية الدولية، وهي إدارة تابعة للدولة تهتم بالحكم في قضايا هروب المجرمين الليبيين للخارج.

تتمثل الأولويات القصوى لهذا المكتب في مكافحة تهديد الإرهاب والاستخبارات المضادة والجرائم الاليكترونية؛ وأيضاً فإنّ هذا المكتب سيجمع معلومات مخابراتية وقضائية لتفكيك الجماعات والمؤسسات التي تعمل داخل الدولة التي تخطط للانقلاب على الدولة أو تؤسس للانقلاب على جزء معين من الدولة أو الدستور، فهو سيتعامل مع مختلف هذه التهديدات المستمرة في التطور للحين، وأيضاً فإنّ هذا المكتب سيضمن حماية شبابنا وعلماءنا من عمليات السرقة الأجنبية، فسيراقب المكتب القضايا التي فيها رجال أعمال أو علماء أو طلاب أجانب يتحصلون بشكل غير قانوني على مشاريع علمية لشباب وعلماء ليبيين نيابةً عن مؤسسات أجنبية أو مصالح متصلة بهم، عن طريق أساليب مكافحة السرقة بكافة أنواعها، والتجسس الاقتصادي، والجرائم المالية[227]، وانتهاكات مراقبة الصادرات، والتطفلات السيبرانية، وتسوية الملكية الفكرية الاستراتيجية الليبية، مثل الابتكارات والاختراعات الحاصلة على براءة اختراع، آخذة الارتفاع في المجتمع العلمي. وأيضاً ما يدخل في استخبارات الأجانب ضد الحكومات الولائية أو حكومة الولايات المتحدة الليبية المركزية، عن طريق مراقبة الأنشطة على الانترنت وعلى أرض الواقع عن طريق مراقبة المنازل التي يُشتبه بأنها متصلة بمراكز لتوصيل المعلومات التي قد يستخدمها المخترقون لمراقبة منصات الدولة السرية أو التي قد تؤسس لذلك، وهي بلا حدود، ولديها القدرة الحقيقية على تعطيل مشاريع الدولة وتؤثر على قدرة تواصلها مع كافة أعضاءها وموظفيها وعملاءها والأكثر مراقبتها من الأجهزة الأجنبية المعادية.

وأيضاً فإنّ من مهام المكتب مراقبة الشباب المنجرّ للإرهاب والأفكار الرجعية (كالمتعلقة بالقومية الشيوعية أو الخلافة الإسلامية) التي قد يلتقي فيها هؤلاء المشتبه بهم في المساجد ومناطق العبادة التي يمكن أن يشتبه أنها ملتقى لإرهابيين معينين[228] للنقاش حول كيفية تجميع السلاح أو ما يكون فيه دعوى لحدث إرهابي يؤدي لغياب النظام العام، عن طريق مراقبة تلاقي المشتبه بهم لهذه المساجد من قبل جهات انفاذ القانون، التي قد

[227] سيعمل المكتب في هذه الشاكلة بالتعاون مع مكتب تحقيقات التهرب الضريبي (إدارة الضرائب الإتحادية بوزارة الخزانة عن الولايات المتحدة الليبية).

[228] لا يقصد المؤلف القول إنّ كل مناطق العبادة ملتقى للإرهابيين، وإنما يقول إنّ بعضها قد يُستخدم كغطاء للنشاطات السرية التي تعني حصراً بالإرهاب والضرر بهيكل الدولة والدستور.

تستغل غطائها الديني في شكل استغلال الشباب الضعفاء الذين يلتقون في المساجد والقاء محاضرات[229] قد تغير تفكير هؤلاء الشباب بخاصة من الفقراء، وأيضاً فإنّ سياسات وقواعد الاشراف والتنسيق في عمليات السيطرة على المشتبه بهم في المساجد سيكون لها قوانين أخلاقية تحترم هذه المساجد ولكن فيما يسمح بالقبض على هؤلاء المشتبه بهم، وقد يكون ذلك عن طريق انتظار خروج المشتبه به من المسجد بعد أوقات الصلاة أو القبض عليهم في أماكن الوضوء بدون تخويف المصلّين أو قطع صلاتهم[230].

أهم الجرائم التي سيسيطر عليها هذا المكتب هي جرائم الاحتيال والاختلاس والنصب واسعة النطاق على المؤسسات المالية والأوراق المالية والسلع أو الاحتيال المصرفي، والجرائم البيئية، والاحتيال في مجال الرعاية الصحية، والاحتيال في التسويق عبر الهاتف، وفي مجال جرائم العنف، فسيُركز هذا المكتب على العصابات الوطنية وغير الوطنية، وأيضاً مراقبة وتجميع المعلومات حول الفارّين الخطرين من السجون العادية والفيدرالية، وعمليات الاختطاف وإنقاذ الرهائن بالتعاون مع قوات التدخل السريع ( Special Weapons and Tactics Squad) وغيرهم من الوكالات التي ستعمل جنباً إلى جنب مع هذا المكتب لإنفاذ القانون والمحافظة على النظام العام داخل الولايات المتحدة الليبية، وذلك تماشياً مع قواعد الدومـــل وقواعد البرنامج الأمني العسكري (5 + 2) وقوانين وزارتي العدل والأمن الداخلي، وما فيه أن يمنح الدومل وسلطات المدعي العام والأوامر التنفيذية لمكتب التحقيق الاتحادي السلطة القضائية للتحقيق في جميع الجرائم الفيدرالية[231] غير المخصصة حصرياً لوكالة اتحادية أخرى، والتحقيق في جميع التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي. بالإضافة لذلك، فسيكون هنالك قوانين حصراً تمنح هذا المكتب مسؤولية التحقيق في جرائم محددة في حدّ عينها (أو خاصة)، ما سيمنحه القدرة على معالجة مشاكل الأمن القومي والتهديدات الاجرامية التي تتشابك بشكل متزايد، والتحول بين استخدام أدوات الاستخبارات مثل المراقبة أو تجنيد المصادر، وأدوات تنفيذ القانون للاعتقال والمحاكمة، وبغضّ النظر

[229] كما حصل في سوريا والعراق الذي أدى كنتيجة لظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتنظيم القاعدة، وأنصار الشريعة ومجالس "الشورى" الأخرى، التي بدأ مشوارها عن طريق اجتماعها في المساجد وإلقاء محاضرات لتجميع الأعداد ولمّ الشمل بين مختلف أطرافها عن طريق التلاعب بعقول الشباب بخاصة الفقراء وممن ليسوا بالمتعلمين وغيرهم من ذوي التعليم السيء.

[230] رأينا: حفظاً لعيون الأطفال في المساجد، ننصح بالاحتكاك بالملابس المدنية لعملاء انفاذ القانون، فالذهاب بملابس الشرطة قد يؤدي لكُبر الموقف وخلق ضجّة كان بالإمكان تخطّيها، وحفظاً لنفسية الأطفال وعدم تخويفهم، ننصح بالتوجه بهذه القاعدة كأساس لعمليات القبض في أماكن تجمّع الناس.

[231] على المستوى الوطني.

عن الأدوات المستخدمة، فإنّ القانون والسياسة سيتطلبان أن تستخدم أنشطة جمع المعلومات التي يقوم بها المكتب أقل التقنيات تدخلاً لتحقيق الأهداف الأساسية.

8. إدارة مكافحة المخدرات والأدوية غير المشروعة (Drug and Medicine Control Administration): هي الإدارة المسؤولة عن مشاريع تاريخية ستضمن انفاذ القانون واللوائح الرقابية التي ستخضع لها المواد المخدرة في الولايات المتحدة الليبية، وهي تقدم إلى نظام العدالة الجنائية والمدنية في الولايات المتحدة الليبية أو أي ولاية قضائية مختصة أخرى، وهي إدارة تقضي على الجهات التي تُظهر شكل من أشكال تسريب المواد المخدرة غير القانونية أو غير الخاضعة لترخيص كالمخدرات والمواد المسكّرة وغيرها، فهي إدارة تمتلك برامج أمنية وغير أمنية مثل الرقابة على الأسواق المحلية والدولية داخل الولايات المتحدة الليبية وأيضاً الاذن بمراقبة المطارات والموانئ الليبية 7/24 للتأكيد على وجود هذه التهديدات من عدمها؛ سيتوفر لدى هذه الإدارة فرق لمعالجة المعلومات وفرق للاقتحام[232] وفرق للإسعاف وفرق للتكتيكات وفرق لعمليات المراقبة والتجسس التي يمكن أن تنسّق مع بعضها البعض أثناء العمليات؛ وليس عمل هذه الإدارة داخل الولايات المتحدة الليبية فقط، بل حتى انضمام الولايات المتحدة الليبية لمجتمعات ووكالات مكافحة المخدرات وتهريب الأدوية الدولية والعالمية ستضمن لهذه الإدارة أن تفتح مكاتباً في الدول الأجنبية لتبادل المعلومات حول العصابات والمجرمين التي قد تتصل بالمجتمع الليبي وتسرّب هذه المواد المخدرة للشباب. مقرّ هذه الإدارة سيكون في مدينة الزاوية المركز بمقاطعة الزاوية التي ستعمل جنباً إلى جنب مع مقرات قوات التدخل السريع والوكالات الاستخباراتية الأخرى كمكتب التحقيق الاتحادي؛ أمرُ هذه الإدارة فيدرالي بمعنى أنّ عملياتها ستتم على مختلف أراضي الولايات المتحدة الليبية من عمليات اقتحام واطلاق وتبادل نار مع الجماعات والمجرمين المتورطين في هذه الاعمال غير المشروعة وذلك لحماية الامن القومي، وقد تُعلن هذه الإدارة عن عمليات اقتحام مراكز جماعات إرهابية (التي تهرّب المخدرات بجانب عملها كمنظمة إرهابية) وهو

[232] رأينا: دعمُ فرق اقتحام إدارة مكافحة المخدرات (إدارة المكافحة) مهم بشكل خاص، نقترح دعم هذه الفرق بمعدّات متطورة تسمح بالقضاء على المسلحين، نظراً لأنّ تجار المخدرات في البلاد اليوم قد تطوروا بشكل منظم (مافيات)، ما يعني بالحلول المتعلقة بالتسليح والتطوير من هذه الفرق.

ما قد يسبب احتكاك ومناوشة قد تستمر لأيام مع هذه المنظمات بخاصة في الأوقات الحساسة كفترة إعلان تأسيس الولايات المتحدة الليبية، ويمكن لهذه الإدارة طلب دعم الساج للتدخل في مثل هذه العملية لإنفاذ القانون واخلاء المناطق السكنية حفظاً للأرواح.

9. وكالة استخبارات الدفاع (Defense Intelligence Agency): هي منتج رئيسي آخر للاستخبارات وعضو رئيسي في مجتمع الاستخبارات الوطنية داخل الولايات المتحدة الليبية، تتمثل مهمة هذه الوكالة في شكل توفير معلومات استخباراتية عسكرية موضوعية وفي الوقت المناسب من جميع المصادر لصانعي السياسات، والقوات المسلحة للولايات المتحدة الليبية، ومخططي الجيش لمواجهة مختلف التهديدات والتحديات عبر مختلف نطاقات الصراع المحلي والدولي والعالمي؛ تضمّ الوكالة أفراداً عسكريين ومدنيين يعملون 7/24 في حالات السلام والأزمات والصراعات لتقديم دعم افضل للجيش الليبي.

ستُدير هذه الوكالة مراكز تنسيق عمليات استخباراتية دفاعية للجيش الليبي لدمج موارد الاستخبارات الدفاعية بسلاسة فيما يتعلق بالتهديدات العابرة للحدود الوطنية التي تهدد أمن الولايات المتحدة الليبية القومي، وأيضاً تعزيز التعاون في مجال الاستخبارات الدفاعية، وتتعاون هذه الوكالة مع وزارة الدفاع لإدارة المخاطر والمتطلبات لعمليات ومشاريع الاستخبارات الدفاعية، وهي ستدمج وتزامن القدرات الاستخباراتية العسكرية والوطنية من جميع المصادر لدمج وتوحيد الجنود الليبيين. وأيضًا فإنّ هذه الوكالة وداخل مجلس القيادة الإتحادية المركزية ستقوم من خلال هيئة الأركان المشتركة بتشغيل عنصر الاستخبارات داخل مركز القيادة العسكرية الوطنية، بحيث توفر مؤشرات في الوقت الحقيقي[233] وتحذيرات من المواقف الطارئة وتعمل كنقطة محورية وطنية لدعم استخبارات الازمات للعمليات العسكرية[234]، وستقوم هذه الوكالة بإنشاء فرق عمل استخباراتية أو مجموعات عمل أو خلايا مخصصة لمراقبة الاحداث الجارية عن كثب، لضمان تعزيز الإدارة وتفادي تعارض قدرات الاستخبارات ومكافحة عمليات التجسس ضد وزارة دفاع الولايات المتحدة الليبية، بما في ذلك الخدمات العسكرية وقيادات القتال، لحماية مصالح الأمّة الليبية بشكل موحد.

[233] بشكل فوري ولحظي.
[234] أثناء الأزمات أو الطوارئ.

10. وكالة الأمن القومي (National Security Agency): وكالة الأمن القومي الليبية هي المؤسسة الحكومية المسؤولة عن حماية أنظمة معلومات الأمن القومي الليبي وجمع ونشر الإشارات الاستخباراتية الأجنبية. وتشمل مجالات الخبرة تحليل الشفرات، والتشفير، والرياضيات، وعلوم الحاسوب، وتحليل اللغات الأجنبية. هذه الوكالة هي جزء من وزارة دفاع الولايات المتحدة الليبية، وسيعمل بها مجموعة من الأفراد المدنيين والعسكريين.

سيكون لدى وكالة الأمن القومي نظام واسع النطاق للتواصل مع العملاء، ممثلين في العديد من المنظمات والمؤسسات المحلية والأجنبية، وعملاء الاستخبارات الفيدراليين والأجانب. وستعمل هذه الوكالة تحت سلطة وزير وزارة دفاع الولايات المتحدة الليبية، على ضمان توافر ونزاهة وتوثيق وسرية وعدم التنصل من أنظمة الأمن القومي والاتصالات والمعلومات (أنظمة الأمن القومي). وبالتعاون مع هذه الوكالة يتم تأسيس نظام الأمن المركزي عن الولايات المتحدة الليبية (the United States of Libya Central Security System)، وهو مسؤول عن وظيفة نظام التشفير العسكري والأمني للجهات الفاعلة الليبية كالجيش وقوات الشرطة، وتطوير السياسات والتوجيهات بشأن مساهمات التشفير العسكري والأمني في المؤسسات الأمنية والعسكرية التابعة للولايات المتحدة الليبية والتي تخدم مصالحها في الداخل والخارج.

11. مكتب الاستخبارات المضادة بوزارة الطاقة: مكتب الاستخبارات المضادة بوزارة الطاقة هو المصدر الرئيسي للاستخبارات الفنية لمجتمع الاستخبارات الوطنية للولايات المتحدة الليبية في شكل عدة مجالات، منها ما يدخل في إمكانية استثمار الولايات المتحدة الليبية في الطاقة النووية والسلامة والنفايات المتعلقة بها[235]، وأمن الطاقة داخل الدولة، والعلوم والتكنولوجيا، وذلك من خلال الاستفادة من القاعدة التكنولوجية الواسعة للمختبرات الوطنية التابعة لوزارة الطاقة وبمساعدة الامداد الدولي لمجمّع وزارة الطاقة ككل.
12. مكتب الاستخبارات والتحليل بوزارة الأمن الداخلي: وزارة الأمن الداخلي مسؤولة عن قيادة الجهد الوطني الموحد لتأمين الولايات المتحدة الليبية من خلال منع وردع الهجمات الإرهابية والاستجابة

[235] راجع: ورقة برنامج الطاقة الخضراء عن الولايات المتحدة الليبية (The Green Enermax). جهاد ف. دخيل ومحمد أ. خ. (2024). يعتمد هذا البحث على إمكانية استثمار الولايات المتحدة الليبية في الطاقة النووية النظيفة وألمانيا الإتحادية مثالاً.

اللحظية للتهديدات والمخاطر التي تهدد الأمن القومي، أمّا مكتب الاستخبارات والتحليل، فهو عنصر الاستخبارات بالوزارة ويقوده وكيل الوزارة لشؤون الاستخبارات والتحليل بتوجيه من مجلس الأمن الداخلي ومجلس استخبارات الأمن الداخلي بصفته عضواً في لجنة الاستخبارات، وهو يعمل بجانب القبائل والعشائر وصنّاع القرار الآخرون المحليون داخل الولايات الليبية بشكل وثيق بتبادل وتقييم المعلومات وتحديد التهديدات الحالية والمستقبلية للولايات المتحدة الليبية، بما في ذلك التهديدات المتعلقة بأمن الحدود، والقضايا الكيميائية الحيوية والبيولوجية والاشعاعية النووية، بما في ذلك المتفجرات والامراض المعدية. وحماية البنية التحتية الحيوية.

ما يدخل في أهم أعماله وعملياته هو مراقبة المتطرفون والإرهابيون النشطون داخل الولايات المتحدة الليبية، والمسافرون إلى ارض الوطن. فسيكون لهذا المكتب اتصال مباشر بإدارة الهجرة والجمارك الإتحادية، وإدارة الجمارك وحماية الحدود الإتحادية، وإدارة أمن النقل، والخدمة السرية، وخدمات المواطنة والهجرة داخل الولايات المتحدة الليبية. وأيضاً فإنّ هذا المكتب سيكون مسؤول عن مشروع جانبي (اقترحناه في أوراق سابقة غير هذه الأوراق) وهو مشروع برنامج التكتيكات المباشرة ( Direct Tactics Program of the Libyan Security Divisions *ScorpionLSD*) أو "العقرب" وهو مشروع سيوجّه على المستوى الوطني مع وزارات العدل والدفاع والأمن الداخلي لتحديد وتتبع واعتراض الليبيين (والأجانب) محلّ الاهتمام الذين لديهم علاقات إرهابية أو مُشتبه بها ومحتملة قبل وصولهم للولايات المتحدة الليبية جواً أو بحراً أو براً عن طريق فتح ملف مخابراتي فيدرالي[236] بين مختلف هذه الوزارات يؤمكن كافة الوكالات العاملة تحتها من الوصول لهذه الشخصيات ومراقبتها بشكل مباشر أو القبض عليها في أماكن العثور عليها بأمر فيدرالي، وهذا البرنامج مسؤول أيضاً عن فتح ملفات تساعد خفر السواحل على التفريق بين السفن المشبوهة وغير المشبوهة وفتح سجل أرقام موحّد يعطي السّفن تراخيص مرقّمة تسّهل على قوات خفر السواحل الليبية من رصد هذه السفن والقبض عليها في شكل برنامج تكتيكي وطني شامل واحد وموحد.

[236] الملفات الاستخباراتية الفيدرالية: هي ملفات تُشارك بين مختلف الوكالات والمؤسسات الوطنية الأمنية والعسكرية بشكل تشاركي لتتبع قضية ما، تشمل أفراد أو منظمات أو جهات أياً كانت.

13. مكتب الاستخبارات والأبحاث بوزارة الخارجية: سيعمل هذا المكتب على توفير التحليلات الاستخباراتية المتخصصة لوزير الخارجية وكبار صناع السياسات عن الولايات المتحدة الليبية، مما يمنحهم ميزة اتخاذ القرار أثناء سعيهم لحماية مصالح الولايات المتحدة الليبية وتعزيزها في جميع أنحاء العالم. أيضاً فإنّ هذا المكتب سيعمل كنقطة محورية داخل وزارة الخارجية لجميع قضايا السياسة والأنشطة المتعلقة بمجتمع الاستخبارات الوطنية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. فسيقدم مساعد الوزير للاستخبارات الداخلية تقاريره مباشرة إلى وزير الخارجية وسيعمل كمستشار رئيسي للوزير في جميع المسائل الاستخباراتية. وسيعتمد خبراء المكتب ومحللو الشؤون الخارجية المستقلون على معلومات استخباراتية من جميع المصادر، والتقارير الدبلوماسية، واستطلاعات الرأي العام التي سيجريها المكتب، والتفاعل مع الباحثين الليبيين والأجانب. التي خلفياتهم الإقليمية والوظيفية القوية ستسمح لهم بالاستجابة بسرعة لأولويات السياسة المتغيرة في شكل تقديم إنذار مبكر وتحليل متعمق للأحداث والاتجاهات التي تؤثر على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الليبية ومصالح أمنها القومي وأمن مواطنيها في الخارج. وسيقوم محللو المكتب الذين سيعتبرون مجموعة من موظفي الخدمة الخارجية الذين سيتمتعون (غالبًا) بخبرة واسعة داخل الدولة ومتخصصي الخدمة المدنية ذوي الخبرة المتعمقة بتغطية جميع البلدان والقضايا الإقليمية أو العابرة للحدود الوطنية. وسيقدم المكتب إحاطات وتقارير ومذكرات يومية إلى السكرتير ومديري الإدارة ذوي الشأن. كما سيقدم المكتب إحاطات لأعضاء الكونغرس وموظفيهم حسب الاقتضاء. وستغطي أبحاث المكتب والاستخبارات المتعلقة بعمله الأساسي القضايا التي تدور حول قضايا العلاقات الخارجية مثل التطورات السياسية/العسكرية، والإرهاب، والمخدرات، والتجارة.

14. مكتب المراقبة والمخابرات العامة بوزارة الخزانة: مكتب المراقبة والمخابرات بوزارة الخزانة هو وبتفويض من الدومـــــل مسؤول عن استلام وتحليل ومقارنة ونشر المعلومات الاستخباراتية ومعلومات مكافحة التجسس المتعلقة بالعملية المالية الليبية ومسؤوليات وزارة الخزانة الليبية.

من الأولويات الاستراتيجية لتشكيل هذا المكتب هي مراقبة الآتي: 1. عمليات تمويل الإرهاب، عن طريق مراقبة سندات وأموال ومشاريع التمويل على مدى السنوات الماضية ومراقبة أين كانت تتجه الأموال بشكل اعتيادي ومراقبة المسارات التي وجهت بشكل مقصود أو غير مقصود هذه الأموال والكيفية والمتوية (متى) التي تمت بها، ومراقبة ما يشتبه أنه يشكل تهديداً على الأمن القومي الليبي. 2. عمليات تمويل الانقلاب والتمرد، فبعد الأحداث التي أدّت لانقلاب معمر القذافي على السلطة التشريعية المنتخبة الوحيدة في البلاد (آنذاك)

ابتدعنا أن يكون هذا النموذج خالٍ من الأفكار الرجعية المتعلقة بالسيطرة العسكرية على البلاد، ولذلك فإنّ الولايات المتحدة الليبية وعن طريق مكاتب مشابهة فإنها: ستراقب العمليات المالية الموجّهة للجيش والقوات الأمنية من خلال فهم هذه الأموال والكيفية التي يتمّ التعامل بها والمتوية أيضاً، بالاشتراك مع وزارتي الدفاع والأمن الداخلي لضمان الكينونة لحلول فورية ومشتركة للقضاء على أي عملية تمويل لتمرد ضد الولايات المتحدة الليبية. 3. مراقبة انتشار الأسلحة غير المشروعة ومراقبة البرنامج المفتوح لمصادرة السلاح للولايات المتحدة الليبية (Arms Confiscation Open Program)[237]، سيتولى هذا المكتب أيضاً أعمال وبرامج لمراقبة انتشار الأسلحة غير المشروعة للجماعات والمواطنون الليبيون الذين قد يقررون (بشكل مقصود أو غير مقصود) شراء أسلحة غير مشروعة، ومراقبة مشروع البرنامج المفتوح ومنع بيع الأسلحة المصادرة بشكل غير قانوني ما يؤدي للفساد الداخلي في لجان المجلس الليبي المكوّنة بغرض الاشراف على عملية المصادرة للأسلحة غير المشروعة (التي انتشرت قبل وبعد الثورة)، بما في ذلك مصادرة أسلحة عناصر الأمن المنحلين والأسلحة المتوسطة والثقيلة وذخائرها وإرجاعها للدولة، وأيضاً مراقبة سياسات تمويل هذه المشاريع والبرامج لأنها مجالات حيوية مهمة. 4. مراقبة ميزانية الجيش وخططه وبرامجه وميزانياته الأخرى بالتعاون مع وزارة الدفاع، وهذا المكتب مسؤول أيضاً عن العمليات الاستخباراتية متعددة التخصصات التي تشمل الجيش الليبي، مثل مراقبة ميزانيات شبكات الكمبيوتر وميزانيات موظفي المؤسسة العسكرية، وميزانيات التدريب والاستعداد والتجهيز، وأيضاً ما يدخل في ميزانيات الأمن والاتصال الخارجي وما يدخل من تهديدات مستقبلية تُطرح في شكل ميزانيات مُبالغ فيها للمؤسسة العسكرية، والتركيز على ميزانيات دعم الكتائب والسرايا والفيالق والمحافل، بالإضافة لمنظمات وأنشطة الجيش التكتيكية الأخرى. وأيضاً الاشراف على رؤيا الولايات المتحدة الليبية العسكرية ( the United States of Libya Military Vision) لضمان اصلاح القطاع العسكري مالياً عن طريق تحسين مبادئ الإدارة المالية وتوزيع الميزانية العسكرية والأمنية بشكل يضمن للجيش قيامه بالعمليات المُلزمة في ظل هذه العمليات وليس خارجها (أو ما يدخل في سياسة الدولة).

15. مكتب الاستطلاع (Reconnaissance Office): مكتب الاستطلاع الوطني سيكون وكالة سرية تابعة لوزارة الدفاع ومهمتها الأساسية تتمثل في الاستطلاع الجوي والفضائي، وهي منظمة مشتركة ستعمل في مجال البحث والتطوير، اقتناء وإطلاق، وتشغيل أنظمة الاستطلاع العلوية اللازمة لتلبية

[237] إحدى برامج البرنامج الأمني العسكري (5 + 2)، يعني بمصادرة السلاح غير المشروع في الدولة.

احتياجات الاستخبارات العسكرية ووزارة الدفاع، وانشطة أخرى حسب توجيهات مدير الاستخبارات الوطنية، ويجب أن يتم اختيار مدير مكتب الاستطلاع من قبل وزير الدفاع بموافقة مدير الاستخبارات الوطنية، وسيعمل كمساعد لرئيس أركان القوات الجوية. يتعاون هذا المكتب مع شركاؤه كالقيادة العامة للقوات المسلحة الليبية[238]، والقوات الجوية، والجيش الليبي، والأفواج المسلحة، وقوات البحرية، ووكالات الاستخبارات الأخرى (كجهاز الاستخبارات الخاصة ووكالة الأمن القومي). وسيعمل هذا المكتب أيضاً على مراقبة وتقييم تأثير الكوارث الطبيعية والكوارث المفتعلة، وأيضاً: مراقبة التحركات والتحشيدات والتمركزات العسكرية والأمنية ومدى انتشارها داخل الولايات المتحدة الليبية من الأقمار الاصطناعية وتحليل تحركاتها، والعمل بمشروع الإنذار المبكر في مختلف أراضي الولايات المتحدة الليبية الذي سيعمل أثناء الكوارث وحالات الطوارئ التي سيتم رصدها مُستقبلاً.

16. وكالة الاستخبارات الجغرافية الإتحادية (National Geospatial-Intelligence Agency): الوكالة الوطنية للاستخبارات الجغرافية هي وكالة دعم قتالية تابعة لوزارة الدفاع وعضو في مجتمع الاستخبارات الوطنية، ستقوم هذه الوكالة بتطوير حلول استخباراتية تعتمد على الصور والخرائط للدفاع الوطني الليبي والأمن الداخلي وستلعب وظيفة هامة في الحفاظ على سلامة الملاحة الداخلية، سيكون مقر هذه الوكالة في مدينة غريان في ولاية الجبل الغربي وسيكون لديها مقرات متساوية في العتاد والموارد في كافة العواصم الإتحادية الأخرى (كطرابلس، مصراتة وغيرها). ستعمل هذه الوكالة على توفير معلومات استخباراتية طابعها جغرافي وخرائطي ودقيق ذي تفاصيل مكانية وفي الوقت المناسب لدعم وكالات انفاذ القانون التي لديها صِلة بالدفاع والمحافظة على الأمن القومي للولايات المتحدة الليبية.

ولدينا مشروع تاريخي نرى أنّ هذه الوكالة ستشرف عليه بشكل فعّال، وهو مشروع "وينك" ( Where Are You Program of the United States of Libya)؛ برغم أنه مشروع مدني إلاّ أنّ رؤى ادراجه بما يخدم الأمن القومي لأراضينا المقدسة رؤيةٌ سليمة وهدفها منطقي وعقلاني، وهو برنامج جغرافي وطني سيستخدم

[238] ملحوظة: يسمّى الجيش الليبي في الولايات المتحدة الليبية "القوات المسلحة الليبية" وليس القوات المسلحة العربية الليبية، نظراً لتكوّن الجيش من مختلف أطياف الشعب الليبي من أمازيغ وطوارق وعرب وغيرهم. وعلى ذات الشاكلة لا يجوز تسمية الدولة بالولايات المتحدة العربية الليبية بل فقط "الولايات المتحدة الليبية" حفظاً وصوناً للقومية الليبية المقدسة وضماناً لاستقلاليتها.

الصور ومعالجة البيانات والمعلومات داخل الولايات المتحدة الليبية لمعالجة المواقع والخرائط بداخلها، ما يخدم الشعب الليبي ويخدم مشاريع مدنية حقيقية، كمشاريع تساعد الضائعين في الصحراء لتتبع المسارات الصحيحة للوصول لنقاط الإنقاذ أو تتبع هواتف مستخدمي البرنامج الذين يُبلغون أنهم ضائعون فتتجه لهم وحدات الإنقاذ، وهدف هذا البرنامج الآخر هو تتبع ومراقبة الأراضي الليبية وتوسيع نطاق الوصول للمعلومات الجغرافية للجيش الليبي ووكالات الأمن الأخرى في كافة أنحاء الولايات المتحدة الليبية بدون استثناء رقعة تراب واحدة؛ وسيدعم هذا المشروع توفير صور واستخبارات الصور والمعلومات الجغرافية المكانية للقوات المسلحة الذين قد يُرسَلون لمناطق اشتباك ضد مجموعات إرهابية في إحدى الولايات الليبية أو أثناء التنسيق في عمليات المناورات العسكرية في أراضي الدولة جنباً إلى جنب وأثناء استخدامهم لبرنامج واحد وموحد، يخدم وسيخدم حتماً كافة متطلبات الجيش التي سيحتاجها جنودنا لتنفيذ عملياتهم (كعمليات الإغاثة في حالات الكوارث والدفاع عن الوطن في حالات العدوان)؛ وباعتبار هذه الوكالة على أنها وكالة قتالية تابعة لوزارة الدفاع إلاّ أنّ مشاريعها كمشروع "وينك" سيخدم اهداف مدنية وعسكرية أمنية في ذات الوقت، فهي (كوكالات أخرى) ستعمل في مشاريع تطويرية واختراعات تكنولوجية وعملية ستفيد الشعب الليبي وستسهل عليه الوصول للبيانات. وستؤسس هذه الوكالة النظام الوطني للاستخبارات الجغرافية، وهو مجتمع موحد من خبراء الجغرافية المكانية والمنتجون والمستخدمون المنظمون الذين سيعملون معاً لتسيير المعايير والنظم العامة للولايات المتحدة الليبية فيما يتعلق بالاستخبارات الجغرافية المكانية.

**صنع سياسة الأمن الخارجي وتنفيذها في الولايات المتحدة الليبية**

إنّ أول ما يتبادر إلى الذهن بشأن صناعة السياسة الأمنية في الولايات المتحدة الليبية هو التساؤل المستمر حول مسؤولية الحفاظ على أمن الولايات المتحدة الليبية والولايات فيها، فهي يجب أن تكون إمّا تعود لمسؤوليات الحكومة المركزية الإتحادية أو الولايات المكونة لها، وللجواب على هذا التساؤل يجب التمييز بين المسؤولية على مستوى الأمن الخارجي ومستوى الأمن الداخلي.

ففيما يتعلق بمسؤولية الدفاع أو مسؤولية الأمن الخارجي، ومن خلال الرجوع للدومل، فيتبين لنا أنّ مسألة الدفاع تنوط للحكومة المركزية الإتحادية لوحدها فقط ولا رجوع لحكومات الولايات في هذه المسألة. وقد أكّد الدومل عن أنّ المسؤول عن توفير الأمن الخارجي للولايات المتحدة الليبية هي حكومة الولايات المتحدة الليبية المركزية (الحكومة المركزية الإتحادية)، فقد نصّ الدومل في:

**المادة الثامن والتسعون**

**الفقرة (1)**

يتولى مجلس الوزراء، بوصفه الهيئة التنفيذية للولايات المتحدة الليبية وتحت الرقابة العليا لرئيس الولايات المتحدة الليبية ولكونغرس الولايات المتحدة الليبية، تصريف جميع الشؤون الداخلية والخارجية التي تختص بها الولايات المتحدة الليبية بموجب دستور الولايات المتحدة الليبية والقوانين الإتحادية.

**الفقرة (2) اختصاصات مجلس الوزراء**

ويمارس مجلس الوزراء بوجه خاص، الاختصاصات التالية:

أ. متابعة تنفيذ السياسة العامة لحكومة الولايات المتحدة الليبية في الداخل والخارج.

خ. الاشراف على تنفيذ أحكام المحاكم الإتحادية، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تبرمها الولايات المتحدة الليبية.

وأكّد في الباب السابع في جزئية توزيع الاختصاصات التشريعية والتنفيذية والدولية في:

**المادة مئة وثلاثة وخمسون**

تنفرد الحكومة المركزية الإتحادية عن الولايات المتحدة الليبية بالتشريع والتنفيذ في الشؤون التالية:

أ. الشؤون الخارجية.

فكما نلاحظ أنّ الدومل دقيق في مسألة تحديد مسؤوليات كِلا الحكومات الولائية والحكومة المركزية الإتحادية، فيُدرج تحت جزئية الشؤون الخارجية مهام عديدة بينها ما يأتي في شكل الحفاظ على الاستقلال الخارجي للاتحاد وصيانة حرمته، وخاصة فيما يتعلق بالحفاظ على الحياد الدائم والدفاع عنه، وما يتصل بذلك أيضاً، كحماية المؤسسات الدستورية وضمان قدرتها على العمل وكذلك الحريات الديموقراطية للمقيمين وحمايتهم من أعمال العدوان والهجوم الخارجي المسلح، فأكد الدومل في نفس الجزئية (توزيع الاختصاصات التشريعية والتنفيذية والدولية) في:

**المادة مئة وثلاثة وخمسون**

تنفرد الحكومة المركزية الإتحادية عن الولايات المتحدة الليبية بالتشريع والتنفيذ في الشؤون التالية:

أ. الشؤون الخارجية.

ب. الدفاع والقوات المسلحة والأفواج المسلحة الخاصة.

ت. حماية أمن الولايات المتحدة الليبية مما يهدده من الخارج أو الداخل.

ث. شؤون الأمن والنظام والحكم في العاصمة الدائمة للولايات المتحدة الليبية.

إذن فإنّ الدومل قد حدد مُسبقاً مسؤوليات الأمن الخارجي حصراً للحكومة المركزية الإتحادية بهذه النصوص الصريحة، التي تدل على أنّ الدفاع من الأمور الغاية في الأهمية التي لا يمكن تركها في يد الولايات لأسباب عديدة منها:

1. لأنه يخول الولايات من إدارة أمن الدولة ككل ما يجعل من الإدارة في أيدي محدودة (مركزية قائمة على منطقة معينة بحد ذاتها) ما يهدد أمن الدولة والولايات ككل، ما يجعل الأعداء يركزون أنظارهم[239] على هذه الولاية العضو التي تحكم كل أجزاء الأمن الخارجي للدولة والتلاعب بها والعمل على عدم تبصرها وعجزها.
2. لأنّ نشوء الخلافات بين الولايات حول أعباء الدفاع والسياسة الخارجية والاقتصادية والأمور المرتبطة به أمر قد يُضعف الإتحاد ويُشعل فتنة سياسية بين الولايات الأعضاء.
3. وجود قوات مسلحة منفصلة بعضها عن بعض سيؤدي لتنافس الولايات الأخرى للتسليح ما يجعل الولايات لا تثق ببعضها البعض عسكرياً.
4. تخويل الولايات مسؤولية الدفاع يمكّن هذه الولايات من السيطرة على الإتحاد وفرض قوانين مركزية نتيجتها عقاب الانفصال.

---

[239] عملياتهم.

5. تخويل الولايات مسؤولية الدفاع الخارجي عن الأراضي والمناطق التابعة لها قد يؤدي بهذه الولايات لاتباع سياسة خارجية خاصة بها ما يحمّل أعباء مالية ويحمّل طاقاتها الاجتماعية والبشرية ما يضعف من فعاليتها العسكرية ويناقض برامج الإتحاد ككل.

وانطلاقاً من المبادئ أعلاه يمكنكم فهم أسباب ظهور مواد الدومل التي تحدد أنّ اناطة مسؤولية حماية الأمن الخارجي والدفاعي للحكومة المركزية الإتحادية سبب منطقي وعقلاني، فإنّ هذه المسؤولية هي مسؤولية الدولة ككل في إطار صنع سياسة دفاعية مشتركة تناط في شكل:

أولاً، الاشراف على نواحي السياسة الخارجية الضرورية: وهذا يعني أنّ الحكومة المركزية الإتحادية تتولى (دون حكومات الولايات) مهمة الاشراف على السياسة الخارجية في الأمور المتعلقة بالدفاع على الأقل، فهي التي تدخل في الاحلاف العسكرية وتبرم المعاهدات أو الاتفاقيات مع الدول الأجنبية في الأمور المتعلقة بالدفاع.

ثانياً، سيطرة الحكومة المركزية الإتحادية على قوات الولايات المتحدة الليبية المسلحة وتركيبها: بمنحها سلطة الاشراف على حجم القوات المسلحة، بما فيها توزيع الأسلحة، وتستمد بهذا الصدد السلطة الفيدرالية العامة في تدبير شؤون الدفاع وحشد القوات المسلحة وتنظيمها.

ثالثاً، الاشراف على توزيع القوات المسلحة واستعمالها: أي حصر صلاحية اعلان الحرب أو عقد الصلح في يد الحكومة المركزية الإتحادية، وغالباً في يد المجلس الليبي. وبالتالي تشرف الحكومة المركزية الإتحادية على قيادة القوات المسلحة واستعمالها وتوزيعها، إذ تخول بعضها لرئيس الولايات المتحدة الليبية باعتباره القائد الأعلى على قوات الولايات المتحدة الليبية المسلحة، وهو أيضاً يملك صلاحيات القائد العام على هذه القوات المسلحة.

ويتطلب تنفيذ سياسات الدفاع التي تحددها الحكومة المركزية الإتحادية صلاحيات إضافية لجعل مسؤولية الدفاع مسؤولية فعالة، وتتمثل أهم هذه الصلاحيات الآتي ذكرها:

1. صلاحية إنشاء القوات المسلحة من برية وبحرية وجوية، بما في ذلك القوات الدائمة وقوات الاحتياط، عن طريق التجنيد أو التطوع، وفي بعض الأحيان قد يعلن الدومل عن أنّ الخدمة العسكرية اجبارية على كل فرد ذَكَرْ داخل الولايات المتحدة الليبية كما تعلن المادة (51) أنّ:

أ. الدفاع عن الولايات المتحدة الليبية فرضٌ مقدس وواجب على كل مواطن ومواطنة.

ب. على مواطني الولايات المتحدة الليبية أداء الخدمة العسكرية، وهي شرف للمواطنين تنظمه القوانين الإتحادية.

2. سلطة إدارة القوات المسلحة وهي سلطة حيوية بالنسبة للإشراف على توزيع هذه القوات واستعمالها، فيخول أيضاً للمجلس الليبي (أعلى سلطة تشريعية في الولايات المتحدة الليبية) بسلطة وضع أصول إدارة القوات المسلحة والأفواج والميلشيات والاشراف المباشر عليها، بصفة القائد العام أيضاً، ونتيجةً لهذه الصلاحيات تستطيع الحكومة المركزية الإتحادية عن طريق مبادرة المجلس الليبي، أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتنظيم القوات المسلحة والعمل من أجل سلامتها ورفاهية أفرادها العاملين في الخدمة المباشرة للولايات المتحدة الليبية، وتسن قوانين العدالة العسكرية وتسحب العسكريين من نطاق صلاحيات السلطات المدنية كلما اقتضى الأمر، وتوفر مرتبات القوات المسلحة ومعاشاتهم وامتيازات جنود النظام السابق والثوار، ثم أنّ أهمية تعيين الضباط مهمة أيضاً للإبقاء على الاشراف الفيدرالي على القوات المسلحة.
3. مساندة القوات المسلحة وتجهيزها، لتوفير العتاد الفعال الموحد ولِجَني ثمار التخصص في الإنتاج الحربي، في شكل وكالة التصنيع الحربي، فيمنحها الدومل سلطة تصنيع والحصول على الأسلحة والمواد الحربية اللازمة للقوات المسلحة من أي مصدر كان بما في ذلك المصادر الأجنبية، ولها أيضاً أن تنشأ وتقتني وتمتلك وتدير، منشآت المطارات والمناطق العسكرية المحظورة، والترسانات ودور الصناعة البحرية وتمارس عليها جميعاً حق الملكية المطلقة.
4. سلطة تمويل تدابير الإتحاد الدفاعية، إذ يخول الدومل صلاحيات كافية لفرض الضرائب لتموين الدفاع كما تخولها صلاحية الإقراض في شكل القانون العسكري المالي.

وهنا علينا التساؤل عن دور الولاية في صنع السياسة الدفاعية، فإذا كانت معظم مسؤوليات الدفاع وحماية الأمن الخارجي للولايات المتحدة الليبية منوطة للحكومة المركزية الإتحادية حصراً، فهل هذا يعني أنّ الولايات تُمنع من ممارسة الأدوار الدفاعية والأمن الخارجي. يمكننا بيان الآتي:

1. الدومل يمنح الولايات أحقية استخدام القوات المسلحة أثناء حالات العصيان الشامل في شكل وحدات أمنية كالحرس الفيدرالي (Federal Guards) وهي قوات تستخدم من قبل الولايات أثناء حالات العصيان الشامل وغياب القانون، وستعمل هذه القوات على إرجاع سلطة القانون داخل الولاية، فهُنا نلاحظ أنّ الدومل يسمح للولاية باستخدام الحرس بدون الرجوع للمجلس الليبي أثناء حالات الشغب

الشامل أو حالات الطوارئ التي يحدد حاكم الولاية أنها تهديد على أمن الدومل[240] والولايات المجاورة والسكان.

2. يمنح الدومل صلاحية إنشاء الجيوش ولكن بشرط موافقة المجلس الليبي، ويسمح الدومل بإنشاء الجيوش أثناء حالات الحرب، ولكن بشرط خضوع هذه التدابير لإشراف سلطة الدفاع الفيدرالية العامة، كما تخضع للسلطة الفيدرالية أثناء التعامل مع الميلشيات التي تعطي الولاء للدولة في شكل شركات عسكرية خاصة أو تجمعات عسكرية، غير أنّ مثل هذه التشكيلات مراقبة خصيصاً من الوكالات الأمنية الأخرى وهو ما يجعل من أثرها ضئيل أثناء التعامل مع الأزمات على المستوى الولائي، غير أنّ معظم الولايات يجب أن تعتمد نموذج الحرس الفيدرالي أثناء التعامل مع حالات الطوارئ والعصيان، ولا يعبّر عن الحرس الفيدرالي على أنه جيش، بل وحدات أمنية، وضمن هذا النطاق فإنّ خدماته ستكون متاحة لأيدي الولايات، على أساس المحافظة على الأمن الداخلي إذا فشلت الوحدات الأمنية الأخرى كالشرطة.

ومع هذه الاستثناءات التي هي شبيهة بدرجة كبيرة ببعضها وأيضاً فإنها حذِرة أثناء التعامل مع فكرة القوات المسلحة (الجيش) وقواعد التعامل معه، فهي كلها لا محالة تحت سيطرة سلطات مركزية وطنية لأنها تؤثر على الدولة ككل، ويؤكد الدومل على ذلك في شكل إعطاء سلطات للحكومة المركزية الإتحادية في نصوصه الصريحة.

**صنع سياسة الأمن الداخلي وتنفيذها في الولايات المتحدة الليبية**

وكما لاحظنا في الأجزاء الآنفة من هذه الأوراق، فأثناء الحديث عن الأمن الخارجي فإنّ المسؤوليات كافةً تدخل في نطاق مسؤوليات الحكومة المركزية الإتحادية، وليس للولايات فيها شيء، فإنّ هذا المبدأ العام لا يتعلق أيضاً (بالضرورة) بالأمن الداخلي، وهي المسؤولية الأولية للحفاظ على النظام العام (النظام الداخلي)، التي تقع مسؤولياته على حكومات الولايات، التي تحتفظ بقوى أمن خاصة بها، كما تحتفظ في معظم الحالات، بجيشها الخاص أيضاً، ولكن من الممكن أن تُجابه الحكومة الولائية في الولاية أزمة بالغة الخطورة لا تستطيع التغلب عليها بوسائلها الخاصة، كما أنّ من الممكن أن تقرر حكومة الولاية نفسها القيام بعصيان ضد الدومل، وتوجّه

[240] أمن دستور الولايات المتحدة الليبية أو الأمن الدستوري: هو إمكانية تطبيق الدستور على حدود الدولة، فعند حالات الشغب يُقال إنّ سلطة القانون في حالة تهديد، وهو ما يستهجن أمنه وإمكانية تطبيقه.

قوى أمنها لتحقيق تلك الغاية. في أي من الحالتين، قد يتوقف الحفاظ على النظام الدستوري القائم على تدخل سلطة الولايات المتحدة الليبية ككل بغيّة مساعدة الولاية طيلة فترة الأزمة، فإنّ اتاحة مثل هذا التدخل للحكومة المركزية الإتحادية دون تعطيل المبدأ الاتحادي نفسه تعطيلاً دائماً، وتعد أيضاً من أصعب المشاكل التي يمكن أن تتعرض لها الولايات المتحدة الليبية في بداية نشوؤها (أو أثناء عملها على اعلان تطبيق الدومل في مختلف ولاياتها).

إذن يتطلب من الولايات المحافظة على الأمن الداخلي، إذ أنّ وقوع ما يهدد النظام الدستوري في إحدى الولايات قد يشكل تهديداً على النظام الفيدرالي بأكمله، أو قد يساعد أعداء الولايات المتحدة الليبية الخارجيين من استغلال مثل هذه الأوقات. وهو ما فيه الدومل (عن طريق الحكومة المركزية الإتحادية) يضمن النظام الجمهوري لكل ولاية.

وفي جميع أنظمة الدول سواء فيدرالية أو مركزية كانت، فيعد استعمال العنف في مقاومة السلطات الشرعية عملاً جزائياً يمكن مواجهته عن طريق اللجوء لقوى الأمن العادية مثل الشرطة أو وحدات مكافحة الجرائم والشغب وغيرها من وحدات الأمن الداخلي (Federal Internal Security Divisions)، ولكن فدرجة المقاومة قد تشتد، ومداها قد يتسع، بحيث لا تكفي إجراءات الأمن العادية لتؤمّن إرجاع النظام العام بسرعة وضمان السلامة العامة، وفي هذه الحالات ترجع الحكومة المركزية الإتحادية لاستخدام الحرس الفيدرالي، وبما أنّ السلطة التنفيذية هي المسؤولة عن تطبيق القانون، فإنّ الترتيبات الناتجة عن استعمال الحرس الفيدرالي ستأخذ عادة زيادة مؤقتة في صلاحيات هذه السلطة، فمع أنّ سلطات الولايات تصان صيانة كاملة في الأوقات العادية، إلاّ أنّ المسؤوليات النهائية للحفاظ على النظام العام (الأمن الداخلي) هي بيد الحكومة المركزية الإتحادية وليس حكومات الولايات، وفي حالات الطوارئ تستطيع الحكومة المركزية الإتحادية أن تعمل من حيث المجالات الأساسية في شكل السلطة التنفيذية في استدعاء الوحدات الفيدرالية غير وحدات المحافظة على الأمن العام مثل الحرس الفيدرالي.

ونتيجةً لما تقدم، يمكن الافتراض بأن الحفاظ على الأمن الداخلي والنظام العام في الولايات المتحدة الليبية، يعد في المحل الأول من اختصاصات حكومات الولايات لا من اختصاصات الحكومة المركزية الإتحادية، غير أنّ بقاء المسؤولية النهائية لممارسات حالات الطوارئ بيد سلطات الحكومة المركزية الإتحادية نفسها، وهو أهم تنازلات السلطة الفيدرالية. فقد تُستعمل سلطات الطوارئ عند الاقتضاء، لتعليق اختصاصات حكومات الولايات وتحويلها إلى الحكومة المركزية الإتحادية، ومع أنّ حكومات الولايات تخول غالباً حق طلب المساعدة

من الحكومة المركزية الإتحادية، فإنّ لهذه الأخيرة حق التقدير المطلق في تقرير ما إذا كانت ستوافق على مثل هذا الطلب. والدومل لم يلفظ لأنْ تنتظر الحكومة المركزية الإتحادية حكومات الولايات لطلب المساعدة قبل أن تبادر هي في تقديم هذه المساعدة في المسائل العامة سلفاً، كمنع اعمال الشغب والعصيان التي تعدّ وظيفة وطنية ومشروعة من سلطات الحكومة المركزية الإتحادية. إذن يظهر لنا أنه يتم تعليق بعض اختصاصات حكومات الولايات الأمنية مؤقتاً أثناء حالات الطوارئ والحكم العرفي.

إذا كان من الضروري في الولايات المتحدة الليبية تعطيل التوزيع الاختصاصي بين الحكومة المركزية الإتحادية وحكومات الولايات بغيّة إخماد حالات الشغب والعصيان اخماداً مُجدياً وفعالاً، فإنه من الضروري أيضاً أن يكون هذا التعطيل مؤقتاً ولا يستخدم إلاّ لأغراضه المستدعي لأجلها، وهو معالجة أزمات الشغب والعصيان الخارجة عن سيطرة الولاية. فمِن الممكن تزويد الحكومة المركزية الإتحادية بسلطات كافية لإعلان حالة الطوارئ في الولاية صاحبة المشكلة، وذلك بقصد معالجة الأزمات الأمنية الداخلية التي عجزت الولاية عن حلّها لوحدها، ولكن فتركُ هذه السلطات في يد الحكومة المركزية الإتحادية بدون قيود قد تصبح عُرضة لإساءة الاستخدام، فتُعطّل بذلك التوازن المبني على توزيع الاختصاصات الفيدرالية والاختصاصات المحلية، وهو توازن قائم على الإتحادية سلفاً، فعندما تتسلح الحكومة المركزية الإتحادية بالسلطات الواسعة الملازمة لحالة الطوارئ والحكم العرفي، قد تحاول استغلال خرق النظام العام، سواء كان ذلك الخرق وهمياً أو واقعياً، لتجريد هيئات الولاية التي قد تكون على خلاف معها من حقوقها الدستورية العادية.

إذن من السابق ذكره، نستنتج أنّ مشاكل أمن الولايات المتحدة الليبية قد تكون في نوعين، أولهما هي المخاطر الخارجية وهي المخاطر التي تتمثل في أخطار العدوان والاحتلال التي قد تأتي من دول وجهات أجنبية، أمّا ثانيهما فتتضمن المخاطر الداخلية وهي عموماً على نوعين: 1. المخاطر المتأتية من تصرف الولايات التي تعاني بعض المشاكل مع الحكومة المركزية الإتحادية. 2. المخاطر المتأتية من تصرف الحكومة المركزية الإتحادية التي قد تستغل حقها أثناء اعلان حالات الطوارئ للتدخل في الشؤون التي منحها الدومل للولاية.

وعليه، فإنّ من بين المشاكل الداخلية للولايات المتحدة الليبية هو التفرّد بالحكم من قبل الحكومة المركزية الإتحادية التي قد تسبب مشاكل بسبب ميلها الزائد نحو المركزية، وهو ما قد يشكل تهديداً حقيقياً، لا تقل خطورته عن الانفصال، مما قد يقوض مبدأ الإتحاد الذي قامت عليه الولايات المتحدة الليبية، فانتهاك هذا المبدأ بطريقة أو بأخرى وبدون مبرر قد يُشعل حركة انفصالية شديدة بين الولايات المتحدة الليبية وشعب الولاية، كسبب ونتيجة لتوجه الحكومة المركزية الإتحادية نحو المركزية، بذريعة الهاجس الأمني، معناه التعدي على التوزيع الذي أخذه

الدومل للصلاحيات بين مستويات الحكم المختلفة داخل الولايات المتحدة الليبية، وهو الفصل بين الحكومة المركزية الإتحادية وحكومات الولايات.

يجب على الحكومة المركزية الإتحادية احترام الدومل وعدم استغلال المشاكل الأمنية التي يمكن أن تظهر داخل الولاية، فباعتبار أنّ الولاية مسؤولة عن توفير الأمن والحماية داخل حدودها عن طريق السيطرة على قوات الشرطة والقوات والوكالات الأمنية الأخرى ذات الشأن، وهو ما يقرّه الدومل بشكل واضح في أكثر من جزئية. فيجب على الحكومة المركزية الإتحادية عدم التلاعب واستغلال مواد الدستور أثناء التعامل مع حالات العصيان كما أقرّ الدومل في:

**المادة مئة وسبعون**

**الفقرة (1) طلب الاستعانة بالقوات**

يحق لأية ولاية من الولايات طلب الاستعانة بالقوات المسلحة، أو بقوات الأمن الاتحادية (الحرس الفيدرالي) للمحافظة على الأمن والنظام داخل اراضيها إذا ما تعرضت للخطر، ويعرض هذا الطلب فورا على كونغرس الولايات المتحدة الليبية، لتقرير ما يراه.

**الفقرة (2) الاستعانة بالقوات المسلحة المحلية**

لكونغرس الولايات المتحدة الليبية أن يستعين لهذه الغاية بالقوات المسلحة المحلية التابعة لإحدى الولايات شريطة موافقة الولاية طالبة الاستعانة والولاية التابعة لها تلك القوات. ويجوز لرئيس الولايات المتحدة الليبية ومجلس الوزراء الاتحادي مجتمعين، إذا لم يكن كونغرس الولايات المتحدة الليبية منعقداً اتخاذ ما يلزم من التدابير العاجلة التي لا تحتمل التأخير ودعوة كونغرس الولايات المتحدة الليبية للانعقاد فوراً.

**استنتاجات السياسة الأمنية للولايات المتحدة الليبية**

1. ستقوم الحكومة المركزية الإتحادية باتخاذ مختلف الإجراءات الأمنية لتوفير الأمن للولايات المتحدة الليبية داخلياً وخارجياً، إلاّ أنّ طبيعة الدومل تعرض اختلاف مساهمة مختلف المستويات ذات الشأن، وهو يطرح معالجة التداخل بين الحكومة المركزية الإتحادية وحكومات الولايات في مستويات الأمن المختلفة للبلاد داخلياً وخارجياً.
2. فيما يتعلق بصنع سياسة الأمن الخارجي للولايات المتحدة الليبية فإنّ المبدأ العام الذي أخذ به الدومل هو أنّ من مسؤولية الحكومة المركزية الإتحادية حماية أمن الدولة الخارجي، التي تختص بالشؤون الدفاعية

للولايات المتحدة الليبية بمهام أساسية عدة منها: الاشراف على السياسة الخارجية؛ السيطرة على حجم قوات الولايات المتحدة الليبية المسلحة وتركيبها؛ والاشراف على توزيعها واستعمالها.

3. فيما يتطلب تنفيذ سياسات الدفاع التي تحدد الحكومة المركزية الإتحادية صلاحيات عدة لجعل مسؤوليات الدفاع فعالة وشاملة على المستوى الوطني، ومنها صلاحيات إنشاء القوات المسلحة وادارتها وامدادها وتجهيزها وتميل جميع هذه التدابير وغيرها من الإجراءات المتصلة بالدفاع.
4. برغم أنّ الدومل يحصر الأمن والدفاع على الحكومة المركزية الإتحادية إلاّ أنه يسمح للولايات باستخدام القوات الأخرى كالحرس الفيدرالي أثناء عدم تلبية الطلب لحل مشاكل العصيان والشغب وحالات الطوارئ في مختلف أرجاء الولاية، وهو ما يبرره الدومل كحرية للولاية أثناء طلب المساعدة من الحكومة المركزية الإتحادية.
5. وفيما يتعلق بمسؤولية صناعة الأمن الداخلي فهو يقع على عاتق حكومات الولايات، من إدارة للشرطة والقوات الأمنية الأخرى، التي ستعمل معاً للحفاظ على الأمن العام، كما ستحتفظ في معظم الحالات بجيشها الخاص كذلك.
6. وإذا جابهت الولاية أزمة بالغة الخطورة عجزت عن التغلب عليها بوسائلها الخاصة، فمن الممكن لحكومات الولايات أن تقرر بنفسها القيام بعصيان ضد الدومل وتوجه قوى أمنها لتلك الغاية، ففي أي من الحالتين، قد يتوقف الحفاظ على النظام الدستوري داخل الولاية على تدخل الحكومة المركزية الإتحادية بغيّة مساعدة سلطات الولاية أو الحلول محلّها طيلة فترة الأزمة. ولكن فإتاحة مثل هذا التدخل يجب أن يتم دون تعطيل من قبل الحكومة المركزية الإتحادية على عمل حكومة الولاية تعطيلاً دائماً، فهو خارق للدستور، ويجب أن يتم مُباشرةُ نتائجه أمام المجلس الليبي لضمان أنّ الأزمة يتم التعامل معها بشكل فعال بين مختلف الأطراف.

## خطة الولايات المتحدة الليبية للتنمية الشاملة – خُطّة ليبـيا

خطة الولايات المتحدة الليبية للتنمية الشاملة العالمية: وهي خطة محورية تشمل (وفقط تتضمن) دولة الولايات المتحدة الليبية؛ وهي مجموعة طموحة من المبادرات التي تمتد لمئة عام لتوجيه تطور البلاد خلال العقود القادمة؛ وفي ضوء تاريخ التنافس بين الأمم إلى يومنا هذا فإنّ المنافسة مع أقرانها الإقليميين والدوليين، ومكانتها مستقبلاً في الاقتصاد العالمي، جزء منها وأساس ستقوم عليه هذه الدولة. هذه الأجزاء التي ستُذكر هي الورقة الـ 200 من سلسلة أوراق الولايات المتحدة الليبية، مع أخرى تشمل تقاريراً تمثّل سياسة الولايات المتحدة الليبية الاقتصادية بالتعاون مع السياسات الأخرى التي ذُكرت في هذه الأوراق، وهي سلسلة من المشاريع التي تسعى لإكمال عملية الإصلاح الشامل للوطن الليبي.

في أغسطس من سنة 2022 دوننا أولى أوراق الولايات المتحدة الليبية التي شمِلت مشروعاً سياسياً محدود الرؤى، سياسي الأهداف غير اقتصادي الأفق؛ وفي نهاية شهر سبتمبر من سنة 2023 انتهينا من بيان أهم خطط وأهداف ومشاريع هذا البرنامج الشامل الذي يعتبر الأكبر والأكثر توسعاً بين البرامج الأخرى المساهمة والأساس كالبرنامج الفيدرالي وبرامج الولايات المتحدة الليبية الأخرى. إنّ خطة ليبيا الشاملة هي خطط طموحة تعيّن لمبادئ الإصلاحات الاقتصادية وهي معروفة في الأوراق الآنفة بـ "الخطة الاقتصادية لسنة 2050" مِثل مشاريع طرق السبعة. وهي كلها ستكون سبب وغاية تسعى لبناء الدولة من الصفر والبثّ في الحلول الاقتصادية الشاملة، التي ستشمل بناء أمّة الولايات المتحدة الليبية،

إنّ بلادنا ومنذ وقت طويل لم تتمكن من إيجاد قادة يحملون ثلاث عناصر أساسية لها، وهي: 1. القومية الوطنية والنخوة على الوطن. 2. الرؤيا الشاملة ذات الأفق والرؤى القريبة والبعيدة. 3. النيّة في بناء هيكل الدولة بشكل صحيح والبثّ بهيكل يمتاز بالقدرة والفعالية لمعالجة مختلف طلبات الشعب الليبي. ولذلك فإنّ المراقبين سواء كانوا من الشعب الليبي أو الأساتذة الدوليين الذين يرون مشروع الولايات المتحدة الليبية فإنهم يرون طرحاً لرؤية وخطط ومبادرات ذات أهداف طموحة والأكبر في تاريخ افريقيا، وكثيراً منهم يرون أنّ احتمالية قيادتها للدولة وتأسيسها بالشعب وعن الشعب احتمالية عظيمة[241]، فكثير منهم يرون أنّ هذا المشروع قد يُشترى من

---

[241] إنّ معظم السادة المحترمين الذين قرأوا هذه الأوراق قالوا لنا أنّ هذا المشروع حتماً بِخاصٍ، وعديد منهم أعلن استعداده للانضمام لجمعية الحركة الجمهورية الإتحادية أثناء حدثُ تأسيسها.

الشعب فعلاً[242]؛ فأمّا نحن، فكيف ينبغي لنا أن ننظر إلى هذه الخطة الشاملة: ينبغي علينا النظر لمشروعات الولايات المتحدة الليبية على أنها نظرة تاريخية تغضّ بصرها عن الصراعات، وبل تجد لها طاولة للحلول بالقضاء عليها سلمياً، ولذلك فإنه لا هوادة منها أو فيها أن تقود الوضع في النهاية.

من أهم مبادئ خطة ليبيا للتنمية الشاملة هي العمل بنموذج خطة المجتمع السليم؛ إذا سمع بضعكم عن خطة للمجتمع فقد يعتقد أنها تلفظ حصراً تغيير هذا المجتمع، ولكن فإنّ هذه الخطة لا تستهدف تغيير الشعب، لأنّ تغيير الناس صعب جداً، فيصعب عملياً تغيير الناس، ولكن فإننا سنستغل الأخطاء الخاصة بهم وسنتعلم منها لبناء مجتمع سليم، وهذه الاستفادة ستكون في شيء مفيد للشعب جميعاً.

ازدحام السيارات يمكن أن يكون أقرب مثال لهذه الخطة ومقترحاتها الداخلية، فلدينا في العاصمة أكثر من 2 مليون لوحة (سيارة)، لنأخذ الزيت الذي سيغيره السادة أصحاب هذه السيارات، ولنفرض أنّ هؤلاء السادة سيغيرون كل أربع (4) شهور زيت سياراتهم لمرة واحدة (1) على الأقل وهذا تقدير افتراضي فقط، بقيمة إجمالية تشمل تغيير هذا الزيت لأربع مرات في السنة، ولنضرب قيمة ثلاث لتر في أربعة (4) (بعض السيارات تقتضي أكثر من ثلاث لتر، وهنالك من يغير الزيت أكثر من أربع مرات في السنة) ما إجماليه استهلاك لاثني عشر (12) لتراً من زيت السيارات، وينصرف كاستهلاك نهائي (للقمامة مباشرة)، ما إجماليه أكثر من أربع وعشرون مليون (24,000,000) لتراً من الزيت المستهلك سنوياً الذي ينتهي بدون إعادة تدوير في طرابلس لوحدها، لو أننا أسسنا شركة وطنية تعيد تصنيع هذا الزيت بالتعاقد مع شركات عالمية (وفتح فروعها في دولة الإتحاد) بما يخدم صناعة وطنية لتدويره وتكفل العمل عن طريق نموذج يضمن استغلال هذه الزحمة لصالح اقتصاد الدولة وفتح وظائف جديدة في الشركتين: المؤسسة الوطنية لإعادة التدوير والشركات العالمية، وهذا وحده مثال لطريقة عمل الخطة لتوسيع مصادر دخل الدولة.

نريد الإشارة إلى أنّ مشاريع المياه كدلتا ليبيا هي سلفاً مشاريع تابعة لخطة المجتمع السليم، وتعمل بنفس الآلية تماماً، فهذه كلها مشاريع تضمن أن يكون للدولة مصادر متنوعة للدخل، وتكفل الاستقرار بعيداً عن مصادر النفط والغاز في ظل تشييد التنوع والاستقلال الاقتصادي.

---

[242] احتمالية النجاح هائلة بشكل مُبالغ فيه ولكنها تبقى نسب احتماليات نجاح حقيقية.

وأيضاً فإنّ مشاريع الطاقة الشمسية كمشاريع مدن الساعة في الكفرة وأوباري وغيرها من المدن، تكفل وضع ميزانية خاصة لمشاريع الطاقة الشمسية ولكن في ظل ضمان العمل بالمشاريع الأخرى، فالعديد من المستثمرون قد يستغربون عندما يقرأون هذه الأوراق بطريقة تنظيم المهام، والبعض منهم سيلفظ حتماً أنه يستحيل منطقياً توفير ميزانية تكفل العمل بجميع هذه المشاريع، ولكن فإنهم لا يعلمون أنّ خطة المجتمع السليم تكفل استغلال الصغيرة منها لبناء الكبيرة، والتنظيم والتنسيق لعمل المشاريع التي ستحقق الاستقلال لجميع قطاعات الاقتصاد في الدولة بخاصة قطاعات الطاقة، بحيث تكفل تحررنا من مشاكل الكهرباء نهائياً وللأبد.

ويمكن أن نذكر لكم أيها السادة المستثمرون أنّ أهم مشاريع الطاقة في خطة المجتمع السليم هي مشروعات طرق السبعة، وهي مشاريع تشمل بناء طرق متطورة تربط جميع عواصم الولايات؛ ولكن فالمشروعات الأكثر من مألوفة في مشروعات السبعة هي مشاريع الطاقة، التي تشمل بناء ألواح طاقة شمسية فوق كل مسارات الأضواء[243] في هذه الطرق، بحيث تصبح مسارات مكتفاه ذاتياً، وتتفعل تلقائياً في أوقات الليل وتشحن في أوقات النهار.

هذه المشاريع ستوفر على الدولة ميزانيات هائلة جداً، حيث إنّ أموال إبقاء مسارات الأضواء مفتوحة في الطرق العامة ستصبح أموال لدعم مشاريع أخرى وهكذا (الاستثمارات طويلة المدى)، وكما ترون فإنّ هذه المشاريع موزعة بين أكثر من خطة تكفل العمل خطوةً خطوة بما يضمن العمل لإصلاح القطاعات الاقتصادية للدولة، سواء كانت قطاعات الطاقة أو المواصلات أو غيرها.

إننا نعلم أنّ شركات الولايات المتحدة الليبية المؤسسة في المستقبل لن تستطيع بناء برج الحرية أو برج الإتحاد أو نهر دلتا ليبيا في يوم وليلة، بل ستتم عبر مراحل متعددة ومتطورة، بحيث تشمل دراسة الميزانيات المخصصة لتلك المشروعات، وتوزيعها بين الولايات الأعضاء في الإتحاد، وعمل خطة تمويل تشمل حاجة الولايات منفردةً للميزانية المطلوبة لإكمال المشاريع المخصصة لها، فميزانية الكونغرس المخصصة لمشروعات طرق السبعة في ولاية مصراتة ليست نفسها ميزانية الكونغرس في مقاطعة طرابلس.

[243] البالوات أو مصابيح إنارة الطرق.

وأيضاً نريد لفت الانتباه لبعض السادة المواطنين أنّ خطتنا لتوفير الاستقلال الكهربائي ستشمل اطفاءات[244] متكررة للكهرباء للتوفير (E-Saving)، ولكن فهذه الاطفاءات ستكون لغرض توفير الميزانية العامة، ولكن نضمن لكم أن يتم توفير حلول فورية لها، عن طريق بناء ألواح طاقة شمسية متنقلة (Movable Solar Panels) وهي ألواح طاقة شمسية قابلة للحركة في جميع الأبعاد الثلاث سيتم توزيعها لأماكن الإطفاء[245] المتكرر بخاصة المنازل التي ستتواجد في نطاقات المشاريع، حيث أننا سنضمن لكم جميعاً العمل بالمشاريع الأساسية مع ضمان وجود مصادر متنوعة للطاقة، وهذه الاطفاءات لن تتخطى شهر واحد (1) لأقصى تقدير، وهذه الخطة تشمل توفير ميزانية الكهرباء لشهر كامل في أكثر من مقاطعة في الإتحاد، بحيث تذهب هذه الميزانية لمناطق تحتاجها بشكل ضروري وعاجل بخاصة مناطق المستشفيات أو الإستراتيجية، وتشمل هذه الخطة تركيب هذه الألواح المتنقلة على مدار شوارع البلاد المستهدفة من هذه الخطة.

نؤكد لكم إننا سنضغط على الولايات المتحدة الليبية لحد يجعلها تتحرك اقتصادياً بما يحفزها بالكامل للبدء بهذه الأعمال المتطورة من هنا وهناك، وهنا يأتي عمل خطة المجتمع السليم ( Healthy Society Plan *HEALTHY*2050). وأيضاً فإنّ هذه الخطة تشمل توفير الميزانية لأعلى درجة ممكنة، ولكن مع الحفاظ على معدل المشاريع التنفيذية في جميع أرجاء دولة الإتحاد، بشكل يضمن الاستفادة، ولكن بشكل قياسي وغير مسبوق، وهذه المشاريع المذكورة هي جزء بسيط جداً من المشاريع الأساسية في هذه الخطة الرائدة.

تقصد خطة المجتمع السليم بسلسلة أساسية من الأهداف والمهام التي نبثّ فيها في شكل:

1. حملات الولايات المتحدة الليبية لجذب الاستثمار الأجنبي ودعم الاستقرار الاقتصادي للدولة.
2. تفعيل برنامج كيوبيك المفتوح (Cubic50: We Work Together for Better Tomorrow)، وتنشيط رأس سهم مشروع خطة ليبيا للتنمية الشاملة (Libya2050 Stock) العالمي التشاركي (لا يقل عن ترليون دولار أمريكي[246]) بين الدول ذات المصلحة (إفريقياً، خليجياً، دولياً)، وذلك عن

[244] إغلاقات.

[245] الإغلاق.

[246] الحسابات النهائية: تكلفة مشروعات خطة ليبيا للتنمية الشاملة لا يجب أن تتخطى العشرين ترليون دولار أمريكي (أوراق الولايات المتحدة الليبية - ورقة الإحصائيات الداخلية: دراسة، 2024).

طريق دعم تمويل مشاريع خطة ليبيا للتنمية الشاملة لحجز جزء منها؛ سيعمل مشروع كيوبيك كخلقة مشاركة للأسهم، ولكن فإنّ الأسهم في هذه الحالة هي المباني السكنية الضخمة كأجزاء (أدوار، مساحات، مناطق) من برج الحرية وبرج الإتحاد والمناطق المتطورة الضخمة التي ستخصص للشركات العالمية وستأخذ فيها حصة لحين سداد الولايات المتحدة الليبية لدينْها العالمي لهذه الشركات المساهمة[247]، مع استثناء المشاريع العامة التي فيها مصلحة مباشرة للمواطن كمباني الطوارئ والمباني السكنية (ونُعيد التذكير بأن برنامج كيوبيك لا يعطي صلاحيات شاملة للأجانب لإدارة الأبراج والمناطق المتطورة).

3. قواعد جديدة للحصول على التأشيرة الليبية لجذب الأجانب والاحتفاظ بالمغتربين أصحاب المواهب؛ وإنشاء قوانين جديدة وصريحة لكيفية التحصّل على الجنسية الليبية.
4. دعمُ المبرمجون الليبيون وأكمل قطاع التكنولوجيا والاتصالات في الدولة.
5. زراعة وصقل ودعم المواهب للأطفال والشباب الليبيين؛ ودعم طموحاتهم في شكل تمويل مالي وإعلامي عن طريق التنسيق مع مؤسسات وشركات الدولة الفيدرالية ذات الشأن.
6. دعمُ الشباب الليبيين الذين يرغبون بجلب الشركات الأجنبية عن طريق الاستثمار في فكرة أو مشروع داخل الدولة، وهذا يشمل حوافز للشباب والقطاع الخاص.
7. الدفع بالمهاجرين غير الشرعيين للترحيل لإرجاعهم لدولهم[248] لفضّ استغلالهم لتوظيفهم في المهام كالبناء وغيره، وذلك للدفع بالعمال الليبيين للعمل في مثل هذه الأعمال، عن طريق تقديم حوافز ومرتّبات بنِسب كبرى، مع دعم الشركات الليبية التي تسعى لتسهيل المهام على الدولة كشركات الاتصالات الخاصة وشركات الطيران وشركات النقل والمواصلات الفيدرالية.

---

[247] يُدرج تحت جملة "الشركات المساهمة" لمشروعات خطة ليبيا للتنمية الشاملة: الشركات، المؤسسات، المصارف، التجمعات التجارية، الحركات التجارية، المجموعات الثنائية والثلاثية (الدولية) ورجال ورائدي الأعمال والمواطنون الذين سيخصصون جزء من أموالهم (أو ثرواتهم، أصولهم) لشراء سهم من كيوبيك.

[248] سيتم ترحيل كافة الأجانب (بخاصة الأفارقة) من الولايات المتحدة الليبية الذين أتوا في فترة حكم القذافي والفترة الأخيرة اللاحقة، وفتح باب المستندات الجديدة للأفارقة (تأشيرات عمل) الذين يخططون للقدوم للولايات المتحدة الليبية التي ستنتهي بعد مدد معينة، وعند انتهاء المدة يرحّل الأجنبي فوراً. والبدء بقانون منع الوقوف في أي طرق تابعة للدولة بغاية الحصول على تعيين من أحد المواطنين، وإنما سيكون ذلك بالاتجاه المباشر لوزارة العمل لمكتب العمّالة الأجنبية ومعالجة الطلبات هناك، والقبض على الأجانب المخالفين الذين قد يقفون على جوانب الطرق وترحيلهم، وذلك حفظاً للمظهر العام للدولة.

8. فتح باب الرسوم المستحقة من الأجانب القاطنين، وهي رسوم سيتم فرضها على الأجانب القاطنين في الولايات المتحدة الليبية، وهي تقصد بسداد رسوم المياه والكهرباء، والإنترنت، وخطوط الهاتف، والبريد.
9. تطوير البنية التحتية وتسريع الاستثمارات فيها عن طريق تسريع التصنيع المحلي للمواد المتعلقة بها وتطوير ورقمنة القطاع الصناعي المتخصص بها وتقديم حوافز مالية للشركات الليبية للمساهمة في الثورة المعمارية القومية.
10. إطلاق برنامج "ولاياتنا إمكانياتنا" عن طريق حوافز مالية مقدّمة من المجلس الليبي لبناء سلسلة من المبادرات الاقتصادية والهندسية المعمارية للدفع بالمشاريع المحلية لكافة المدن الليبية، ودعم وبناء الطواقم البشرية المتعلقة بها أيضاً.

هذه المشاريع، توضح لمختلف حضراتكم أنّ الولايات المتحدة الليبية وشعبها فوق الجميع من حيث المشاريع والطموح الذاتي الذي يدعمها ويحفزها. سنسعى جاهدين خلال الفترة التي ستتأسس فيها الولايات المتحدة الليبية لبناء الاقتصاد الأفضل والأكثر ديناميكية في العالم إن لم يكُن التاريخ.

**جهد التنظيم المالي الفيدرالي**

إنّ موضوعات توزيع الوطن لسبع ولايات منفصلة إدارياً الواحدة عن الأخرى هو أمرٌ باهض ومُكلف كثيراً، وأعظم خطر هو تنسيق وضبط الميزانية من قبل الجهات الفاعلة في الإتحاد بحيث يضمن وصول الميزانية للسكان والعمل على اتّساع مؤسساتها عن طريق تنمية الحكومتين الحكومة الوطنية في شكل الحكومة المركزية الإتحادية والحكومة المحلية في شكل حكومة الولاية، وفي حين أنّ اتساع مساحة الولاية يعني بالتالي وجود قدرة للطاقة يجب توافرها لتنسيق عمل هذه الولاية بحيث يضمن وصول الأموال لخدمة السكان والمؤسسات فيها، وأشكال الإدارة المرتبطة بها أيضاً، وهذا الأمر لا يحتاج استيضاحاً في مقصده لأنه صريح الإبانة.

سوف تقتضي الولايات المتحدة الليبية بناء حكومة مركزية أكثر قدرة وشمولاً ولكن في هيئة تضمن أن تكون للولايات الأخرى حكومات تنسّق مشروعاتها بما يخدم الإتحاد، وتماشياً مع الأهميات الجغرافية والتجارية المتصلة بتكوين الولايات المتحدة الليبية ككل والولايات الأعضاء فيها، وذلك أنّ الاستنتاج الواضح لنا يصوغ في شكل أن يكون للولايات الأعضاء حكومة تربط المخططات المحلية مع الميزانية العامة، بحيث تضمن خزانة الولاية عن طريقها أن تكون الميزانية متماشية مع هذه المخططات، وذلك على أساس أنّ تأسيس الحكومة الولائية قد يبدو

أرخص من إقامة الحكومة المركزية الإتحادية، إلاّ أنّ اللوائح التي ستقف عليها الحكومتان وفي ضوء النظرية المقترحة ستكون بناءاً على أساس أنّ الخزينة العامة ستوزع بين وجهتين ولكن في شكل موحد ومركزي يكون لدى المجلس الليبي.

إنّ مجلس الشيوخ بالمجلس الليبي عن الولاية الفلانية وتماشياً مع ما ذُكر حصراً في المادة (67) يكون مسؤولاً بشكل عام في كل ما يدخل في شؤون كلف الضرائب والرسوم والعوائد والمكوس وأيضا استيفاؤها، وهو أيضاً المسؤول عن تنظيم التجارة بين الدول الأجنبية والولاية، وينظم العملة الوطنية ويسكّ ويطبع العملة أيضاً بالتعاون مع وزارة الخزانة للولايات المتحدة الليبية؛ وأيضاً فإنّ من أهم المواد الإستراتيجية المرتبطة بسياسة المجلس الليبي المالية هي ما ذُكر في المادة (68) التي تمنع فرض الضرائب أو الرسوم على سلع تصدرها أي ولاية بمَن فيها العاصمة، ويمنع أيضاً فرض ضرائب (أفراد أو أيّة ضرائب مباشرة أخرى)، ما لم تكن متناسبة مع الإحصاء أو التعداد الذي ركز عليه الدستور الجديد؛ وأيضاً فإنه حظر منح أفضلية أية أنظمة تجارية أو أخرى خاصة بالعائدات، لموانئ ولاية ما على موانئ ولاية أخرى؛ كما حظر إرغام السفن المتوجهة إلى ولاية ما أو القادمة منها، على دخول ولاية أخرى أو تفريغ حمولتها أو دفع ضرائب فيها؛ وفي شؤون الخزانة التي تعتبر النقطة الأهم قد حظر الدستور الجديد سحب أموال من الخزينة إلاّ تبعاً لاعتمادات يحدّدها القانون.

وفي الجزئية (ر) من المادة (68) حظر الدستور على أي ولاية دون مصادقة المجلس الليبي، أن تفرض أيّة رسوم أو عوائد على الواردات أو الصادرات، إلاّ ما كان منها ضرورياً ضرورة قصوى لقيامها بتنفيذ أنظمتها الخاصة بالتفتيش والرقابة، ويكون صافي إيرادات جميع الرسوم والعوائد التي تفرضها أي ولاية على الواردات أو الصادرات، لمنفعة خزانة الولايات المتحدة الليبية. وعموم أمثال هذه القوانين تكون مذعنة لمراجعة وأمانة المجلس الليبي، ولكل منها ضرر أقل على الاقتصاد، ويعني بالهدوء على التجارة والخزينة ويضمن حرية كل جزء منهما، عن طريق أن يكون باب الميزانية العامة مخصصاً للمجلس الليبي أعلى سلطة تشريعية في الدولة، بشكل يضمن أن يكون تنفيذ الميزانية لكِلا الحكومة المركزية الإتحادية وحكومات الولايات بدون تقصير، وأن يكون تنفيذ الميزانية مستقلاً ويتم تناوله من نظام الاحتياطي ونظم الرسوم الأخرى المكفولة في الدستور الجديد؛ وأيضاً فيُمنع للحكومات الولائية فرض الضرائب على بعضها البعض في شكل يحمي التجارة الوطنية من الضريبة الداخلية ويضمن تداولها بشكل حر في كافة الولايات الأعضاء في هذا الإتحاد.

إنّ فرضُ الضرائب في الإتحاد ستكون في هيئة أنّ التشريع للحكومة المركزية الإتحادية يكون في فقرة الخزينة على أساس جهلُ الأمر الذي يعني بالدفع بالأعباء العامة كالديون التي تعتبر مرجع إجهاد على الدولة. وأولى

علات إقامة وزارة خزانة الولايات المتحدة الليبية يعني بنواحي الصناعة، والثاني ضمان الضرائب، وهي كلها تعني بالعمل على نطاق واسع فيما بين الولايات السبع والمواطنين في كل ولاية من الولايات الأعضاء، والمسؤولية الفيدرالية في مجال فرض هذه الضرائب تقتصر بشكل خاص على الرسوم على الواردات، فمن الواضح أنّ المجلس الليبي وبما أنّ الدستور الجديد قد عهد بحظر الضرائب على الصناعات المحلية، فسيكون مثيراً لدرجة من الافراط أثناء عمليات الاستقلال الاقتصادي، فعديد من الناس يقولون أنّ نسبة خطّية[249] من خطة ليبيا للتنمية الشاملة لن تتحقق بسبب الديون الطائلة للدولة وهو ما يتضاد مع عقلية الاستقلال الاقتصادي، فالولايات المتحدة الليبية دولة تعتمد على جذب الصناعات المحلية عن طريق تخفيض الضرائب وجذب الاعتمادات لها في شكل يضمن لها العمل بحرية داخل البلاد بدون تقصير (عدا أوضاع الرقابة وحولها)، فالاستقلال الاقتصادي للولايات الأعضاء ميّال بطبيعة الحال لأنْ يكون مشجع على الاستهلاك سواء بين المواطنين أو بين الأجانب، وهو سيخلق بشكل عام اتزان أفضل في ميدان التجارة، ويعني برفع مستوى الصناعات المحلية، ويجب على سادتكم العلم أنّ الرسوم الباهظة على الصناعات المحلية مؤذية وماكرة، وستولد الميل على الرهاب الاقتصادي ضد التجار الوطنيين، وهو ضد مصلحة وزارة الخزانة، فهي ستؤدي حصراً للضرر بالصناعة وستجعل أناس معدودون يحتكرون السوق في مجالات الصناعة المحلية، وسيؤدي لاحقاً كنتيجة للاستيلاءات الاقتصادية.

أمّا فالضرائب المفروضة على الواردات المحلية فكلما كانت مشتركة بين الولايات كلما حفزت الولايات بشكل عادل للاستثمار فيها، ستجعلها بصورة عامة مورداً خاصاً لاستثمار الولايات في الخزانة الولائية. هنالك وضعان لمضاعفة استثمار الولايات في مجالات الصناعة المحلية: الأولى في شكل أن يكون فرض الضرائب على هذه المجالات مخولاً ومقصوراً على الإتحاد، وهو ينطبق على الرسوم على الواردات؛ والثانية حيث لا تكون السلعة قد أُخضعت لأية تعليمات أو اشتراطات من أي ولاية؛ وهذا ينطبق على السلع المتعددة والمتنوعة. وفي الحالات الآنفة فإنه من المحتمل على الإتحاد أن يتحاشى السلع المطلوبة لأغراض محلية بما يخدم الولاية، أو أن يستخدم مسؤولي الولاية وتعليمات الولاية لتحصيل الضرائب فيما يتعلق بهذه المجالات، وهذا يتفق مع الخطة الاقتصادية المعروضة. لأنه سيوفر على الإتحاد نفقات تحصيل الضرائب، كما يتحاشى فيها أي شعور بالنفور الذي قد يظهر

[249] نسبة كبيرة وجدّية، تعني بالتخلّف عن جزء كبير منها.

على حكومات الولايات والمواطنين على حدّ السواء بسبب التدخل المتواصل في سياسة تحصيل الضرائب الولائية. ولتجنب هذا الازعاج يجب أن تكون خطة الضرائب للولايات المتحدة الليبية بؤرة للبحث والنقد والتعييب.

وأمّا بخصوص توفير حاجات الولايات وذلك أثناء تحصيل الضرائب، فيمكن للحكومة المركزية الإتحادية أن تساند الولايات بشكل يضمن لها تحصيل الضرائب بشكل أكثر فعالية وبما يخدم الصالح العام عن طريق مسؤولي الضرائب الفيدراليين، وهُم مهندسين نقديين اختصاصيين يعملون على مستوى فيدرالي وليسوا مقيدين بالعمل في ولاية واحدة فقط، وهؤلاء السادة يمكن الحصول عليهم من إدارة الضرائب الإتحادية بوزارة الخزانة بالحكومة المركزية الإتحادية للولايات المتحدة الليبية، ويمكنهم تدريب الشباب والأفراد الآخرون المحاسبون المهتمون بشؤون الحسابات والجمع والتنسيق في هذه الولاية وذلك لضمان تنسيق عملهم الاقتصادي بما يتعلق بسياسة جمع الضرائب الإتحادية.

يُدرك جميع السادة الكرام أنّ مضمون ازدهار أي دولة هي التجارة، وهي المصدر الخصب للثورة الوطنية، ومن ثم فإنّ الاهتمامات الرئيسية للولايات المتحدة الليبية تكون في شكل مضاعفة البهجة وزيادة الدخل والتداول للعملة الوطنية، وهي عوامل تشجع على القيام بالدولة، وتخدم الازدهار التجاري في انبعاث الحياة وتعمل بشكل خاص على انتعاش فروع الصناعة. التاجر الذي يعمل بجد، ورب الأسرة الدؤوب، والمهندس وصاحب المصنع وغيرهم، كلهم فئات الناس الذين يتطلعون لمستقبل الولايات المتحدة الليبية الزاهر، وهي ستكون حتماً مكافأة مفرحة لكدحهم. أمّا القضية الرئيسية فهي بين الصناعة والتجارة، فارتفاع قيمة الأرض جعل من الصعب على التجار الوطنيين الحصول على الأراضي لإنشاء المصانع والمزارع وغيرها من دوافع العمل والإدارة لكسب المال، وهي عوامل تساهم كحصيلة للعمل والصناعة؛ لاشك أنّ قدرة الولايات المتحدة الليبية على دفع الضرائب ستتناسب بصورة دائمة مع كمية الأموال المتداولة وسرعة تداولها، ولإسهام التجارة في هذين المقصدين يجب أن نجعل دفع الضرائب أسهل، ونسيّر أمرها على الخزينة العامة، فعلى شاكلة المساحات الواسعة للأراضي التي لا يمكن تأجيرها أو شراءها، فهي تعتمد بشكل خاص على قوة الموارد المالية، ولذلك فإنّ الإتحاد ومن هذا الجانب وحده يعني بالناحية الهامة، وهي الخبرة التي يجب التحصل عليها عن طريق الضرائب الغير مباشرة. بشكل يعني بالقضاء على الإكراه ويعني بضمان أن تبقى خزانات الولايات نشطة قدر الإمكان؛ إنّ النظام المالي المتعلق بالضرائب المباشرة دائماً ما كان سبب للشحّ الاقتصادي، والأصيل في أنّ الحكومة المركزية الإتحادية تعني بالحفاظ على ندرة الأموال والقضاء على الركود الاقتصادي. ضرائب النوع غير المباشر تكون في شكل مكوس ورسوم وجمارك تفرض على السلع المستوردة، وتشكّل فرعاً كبيراً يُدرج تحت بند الضرائب غير المباشرة، من الواضح أنّ الولايات المتحدة الليبية ستعتمد وفي مقترحات الخزانة العامة على الرسوم الجمركية بصورة أساسية.

وفي معظم بنود هذه الرسوم الجمركية ستنحصر الضرائب ضمن نطاق ضيق، بحيث يضمن أن تعطي القدرة على الاستثمار وضمان ذلك.

هذه الملاحظات هي أساس بسيط يعني بوضع الأرضية التي ستمكننا في الولايات المتحدة الليبية من ضمان الموارد والأموال وستعمل على تأقلمها لصالح المنافع العامة للاتحاد، في شكل صورة جدية تعني بالحفاظ على الخزينة العامة وإرشادها، بقدر يعني بنظام تحصيل ضرائب أبسط وأكثر فعالية، ويكون قادراً على تلبية أهداف الإتحاد، ويكون أكثر إنتاجية، ويتيح للدولة في المستقبل زيادة نسب الضرائب بدون الحاق الضرر بالتجارة.

حتى ولو اعتبرنا وجود ولايات فقيرة في هذا النموذج المقترح مرجح، ولا تستطيع هذه الولايات بالتالي سداد الضرائب، فهذا لن يعني أن تكون الولايات الأخرى فقيرة أيضاً، بل ستضمن لها مساعدتها بدون الإيذاء بهيكل الإتحاد ككل، وستضمن العمل بالمخططات المركزية الأساسية في شكل خطة ليبيا للتنمية الشاملة، فالولايات الصحراوية لن تتخوف من هذه السياسة نظراً لأنها مستهدفة سلفاً في مخططات بناء السدود والأبراج والمدن المتقدمة، فهي كلها قسم من سياسة اقتصادية أعظم تعني لاحقاً بجباية الضرائب بما يخدم الإتحاد ككل.

إنّ الوضع الاقتصادي المحلي للولايات وعن طريق الصناعات المحلية المرتبطة بها ستحثّ نشاط خزانتها الداخلية وستنشط التجارات الداخلية، والأموال المستمدة من هذه الأغراض ستحفز النشاط الاقتصادي في الولاية بحيث يزيد من الفعاليات الاقتصادية والتجارية على مستوى ولائي واسع النطاق: فإنّ انهار دلتا ليبيا التي ستمتلكها ستحفز قطاع الزراعة وستضمن لكافة الولايات النجاح على مستوى قطاع الزراعة بأكمله بحيث يضمن الإتحاد للولايات الأعضاء وجود قطاع واحد مستقر على الأقل ويضمن خدمة أهل وسكان الولاية؛ وخلجان الولايات الساحلية عن طريق موانئها التجارية الدولية التي ستحفز الاقتصاد الولائي وستضمن دخول البضائع الدولية وضمان استيرادها بشكل يعني بتنشيط الاقتصاد الوطني؛ والمواصلات التي تمتلكها الولايات ستضمن وصول كافة السلعات عبر طرقها الثقيلة وستضمن الحركة التجارية والاجتماعية لمختلف المقاصد؛ وعاداتها الثقافية واحتفالاتها ومهرجاناتها الثقافية والاجتماعية التي ستكون منبع للسياحة والتزاور، هي كلها أجزاء مستهدفة من هذه الخطة تعني بضمان رأس المال الذي سيخدم الولايات الأعضاء والإتحاد، وهي كلها تتضافر لجعل التجارة حرة وغير مقصورة حول متاجرة معينة، بل تعني بالإغراءات والتحفيز، سواء فيما يدخل في الثروات البحرية أو البرية، ولوقت طويل ستظل جزء من اقتصاد الولايات المتحدة الليبية فهي ليست مقيدة حول النفط أو الغاز، بل نشجع فيها الاقتصاد في كافة أنحاء القطاعات بدون استثناء، ويعني بالمحافظة على الولايات الأعضاء ويعني بالحال للاستثمار والتجارة، بحيث تكون سهلة ومأمونة، وتعني بفتح سبل الاستيراد

والتصدير في كل ولاية، تكون مسؤولة عنها لوحدها فيما يخدم الاقتصاد الوطني ككل، وهي كلها تؤكد على مشاعر الاطمئنان وأثناء النقاش والجدال حول خارطة الإتحاد الاقتصادية، في شكل لا يعيق تقدم البلاد، ويساهم في أن تدر أموالاً وافرة على الخزانة العامة، وأن تضمن فرضُ الضرائب على الواردات، بما يستوفي ضمان الاستقلال الاقتصادي، ويضمن هيكل الولايات في شكل الحكومات الولائية وهيكل الإتحاد في شكل الحكومة المركزية الإتحادية، وكلها تنتهي في ختام الأمر لمنفعة المواطن عن طريق تقليل أسعار البضائع والسلع، وضمان الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة الليبية، وضمان سير الواردات والصادرات بما يخدم حركة التجارة الوطنية بشكل مشترك بين الإتحاد والولايات الأعضاء.

**الفيدرالية التنموية**

ستكون الولايات المتحدة الليبية دولة حديثة التكوين ذات اقتصاد يتطور بسرعة. ولضمان النمو الاقتصادي والاستقرار، ستعتمد الدولة الفيدرالية الجديدة على المالية الرأسمالية والنظام الضريبي كنظام رئيسي. يتضمن النظام المالي والضريبي في الولايات المتحدة الليبية تنفيذ مستويات مختلفة من التنظيم من أجل تحصيل الضرائب من المواطنين أو الشركات أو الكيانات الأخرى ضمن ولايتها القضائية. ويسمح هذا النظام بمزيد من الاستقلالية بين الولايات الليبية بينما لا يزال يسمح بالتحكم المركزي في جوانب معينة مثل تحصيل الإيرادات وغيرها.

يمكن رؤية أحد الأمثلة على هذا النوع من السياسة في العمل من خلال مشروع المؤسسة الليبية الفيدرالية للنفط (Libyan Federal Oil Corporation). فمِن خلال هذا المشروع، يمكن لِكلا الحكومة المركزية الإتحادية وحكومات الولايات الاستفادة من الإيرادات المتزايدة التي ستجمعها شركات إنتاج النفط العاملة ضمن ولاياتها القضائية مع الحفاظ أيضًا على وظائف الرقابة على المستوى الوطني فيما يتعلق باللوائح البيئية المتعلقة بعمليات الاستخراج عبر الحدود الليبية.

مبادرة مهمة أخرى في إطار الفيدرالية المالية الليبية هي مشروع شركة التعدين الفيدرالية الليبية ( Libyan Federal Mining Corporation) الذي يركز على تقديم الدعم لمشاريع التعدين المحلية في جميع المناطق الليبية من أجل تحفيز التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء المشهد الليبي المتنوع مع ضمان تنفيذ ممارسات الإدارة السليمة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بأنشطة الاستغلال التي تمّت ولازالت تتم بالقرب من المناطق السكنية أو المواقع الطبيعية المحمية. فإنّ مشروع شركة التعدين الوطنية سيوفر المساعدة الفنية جنباً إلى جنب مع الحوافز المالية حتى يتمكن العمال والمواطنين أصحاب الأراضي ذات الفائدة من الوصول إلى الموارد اللازمة للعمليات الناجحة دون المساس بمعايير السلامة التي وضعتها هيئات إنفاذ القانون تحت تصرف أي منطقة معينة.

إذاً، ستعمل الفيدرالية المالية والضريبية كأداة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في جميع أنحاء الولايات المتحدة الليبية نظراً لقدرتها على تحقيق التوازن بين المصالح المحلية والمصالح على المستوى الوطني. ومن خلال استخدام هذه الأنظمة، ستكون الولايات المتحدة الليبية قادرة على خلق فرص عمل من خلال التنظيم الصحيح والمسؤول للموارد مع حماية السكان الضعفاء من الضرر المحتمل الناجم عن ممارسات الصناعة غير المبالية.

الولايات المتحدة الليبية دولة عملية انتقالها إلى نظام حكم فيدرالي سيعني استقراراً ملحوظاً لمختلف عمليات التصنيع والاستيراد في إفريقيا باعتبارها مركزاً لها وعاصمة لها بالخصوص. كجزء من هذا التحول، ستصبح الفيدرالية المالية والضريبية ذات أهمية متزايدة في التنمية الاقتصادية للبلاد. فإنه ستتضمن الفيدرالية المالية والضريبية تقاسم الموارد بين مستويات مختلفة داخل هيكل الولايات المتحدة الليبية الإداري، مثل بين الولايات معاً، عن طريق إنشاء مراكز ومجالس تطوير مشتركة تلمّ مختلف العاملين في القطاع النفطي والمعادن وغيرها من الصناعات ترجع فوائدها على الولايات كافة - على المستوى الوطني.

ولا نغضّ البصر عن إنشاء اللجنة الليبية الفيدرالية للسوق المفتوحة بهدف مساعدة الحكومات المحلية على إدارة إيرادات مواردها الطبيعية بشكل أكثر فاعلية من خلال تنسيق أفضل مع كيانات الحكومة المركزية الإتحادية مثل الوزارات والإدارات والوكالات وما إلى ذلك، مع توفير قدر أكبر من المساءلة من تلك الكيانات نفسها عندما يتعلق الأمر بالإدارة العامة للأموال. كما وسيوفر الدعم على المستوى الوطني للقرارات على مستوى الدولة فيما يتعلق بأنشطة إنتاج النفط مثل تراخيص التنقيب؛ تحصيل الإيرادات بما في ذلك الضرائب؛ التفاوض على العقود؛ إنفاذ لوائح حماية البيئة؛ مراقبة الامتثال للعقود المتعلقة بأنشطة إنتاج النفط وما إلى ذلك. وهذا يساعد على ضمان أنّ جميع أصحاب المصلحة يعملون معًا لتحقيق الأهداف المشتركة مع السماح لكل مستوى باستقلاليته الخاصة بشأن مسائل معينة ضمن اختصاصه.

تعدّ شركة التعدين الفيدرالية الليبية مبادرة مهمة أخرى ستقوم بها الولايات المتحدة الليبية والتي ستسعى إلى تعزيز ممارسات التعدين المستدامة في جميع أنحاء مناطق البلاد المختلفة من خلال معايير الشفافية المحسنة المتعلقة على وجه التحديد بعمليات استخراج المعادن على المستويين الإقليمي والمحلي وكذلك على المستوى الوطني عبر مواقع متعددة في وقت واحد إذا لزم الأمر. ستساعد هذه المبادرات على زيادة الكفاءة مع تقليل التكاليف المرتبطة باستخراج المعادن من مناطق التضاريس الصعبة حيث قد يكون الوصول إليها محدوداً بسبب الطرق التقليدية مثل الحفر وما إلى ذلك. علاوة على ذلك، فهي ستضمن اتباع بروتوكولات السلامة المناسبة أثناء هذه العمليات حتى يظل العمال آمنين حتى تحت ظروف خطِرة. فإنّ السماح للسلطات الولائية بمزيد من التحكم في كيفية

استخدامها لمواردها يمكّنها من اتخاذ قرارات مصممة لتلبية الاحتياجات المحددة وفقًا للظروف ذات الصلة والمتعلقة بها، بحيث لا تتطلب كل منطقة نفس النهج تمامًا عند التعامل مع قضايا مماثلة تتعلق باستخراج المعادن، وبالتالي فإنّ المرونة ستسمح للولايات الليبية المختلفة بالاستجابة بسرعة لأي تغييرات تحدث دون إعاقة التقدم المحرز.

ستلعب الفيدرالية المالية والضريبية دورًا أساسيًا في تعزيز التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء الولايات الليبية المختلفة من خلال المشروعين الرئيسيين المقترحين: شركة التعدين الفيدرالية الليبية والمؤسسة الليبية الفيدرالية للنفط على التوالي اللذان سيركزان بشكل أساسي على تحسين ممارسات الإدارة المرتبطة بإيرادات الموارد الطبيعية إلى جانب ضمان اتخاذ تدابير السلامة المناسبة في الاعتبار كلما أمكن ذلك. وبالتالي خلق بيئة عمل أكثر أمانًا للعمال الليبيين والأجانب الذين شاركوا مباشرة في معالجة هذه العمليات بشكل ميداني. بالإضافة إلى ذلك، ستسمح معايير الشفافية المتزايدة للمواطنين بمحاسبة المسؤولين عن سوء الإدارة إذا لوحظت عن طريق المجلس الليبي ولجانه والمحكمة العليا عن الولايات المتحدة الليبية إن أمكن ذلك.

لطالما سعى الشعب الليبي إلى إعادة بناء وطنه، ويعدّ مشروع الولايات المتحدة الليبية المسعى الوطني الوحيد لهذه البداية. يسعى هذا المسعى الطموح إلى توفير السكن لجميع الليبيين مع ضمان إعادة إعمار الصحراء من خلال أساليب جديدة وغير مسبوقة ذات تصور فيدرالي اتحادي، وهذا سبب رئيسي لوجود أمثال اللجنة الليبية الفيدرالية للتطوير (Federal Development Committee). ستكون اللجنة مسؤولة عن الإشراف على هذا المشروع الضخم، ألا وهو خطة ليبيا للتنمية الشاملة ضمن مشروعات الولايات المتحدة الليبية، والذي يتضمن إنشاء بنى تحتية ضخمة ومتطورة يصل مداها ويمرّ عبر الصحاري الليبية الشاسعة. ستساعد هذه البنى التحتية في ضمان توزيع الموارد بالتساوي في جميع أنحاء البلاد حتى لا تُترك أي منطقة خلفها أثناء جهود إعادة الإعمار.

نطاق هذا المشروع هائل، ولكنه ضروري للغاية بالنظر إلى حجم العمل الذي يجب القيام به حتى يتمكن الاقتصاد والبنية التحتية في الولايات المتحدة الليبية من العودة إلى المسار السليم. فمِن خلال توفير حلول الإسكان مع التركيز على الاستدامة. علاوة على ذلك، ومن خلال استخدام هذه التقنيات الجديدة مثل مشاريع التمركز بعيدة المدى، فإنه سيُمكن للأجهزة الفيدرالية من إدارة الموارد الطبيعية بشكل أفضل مع الاستمرار في العمل ضمن معايير السلامة التي وضعتها المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وقواعد وتشريعات الولايات المتحدة الليبية المتعلقة بالسلامة البيئية.

بشكل عام، سيقدم هذا المشروع السكني الشامل أملاً كبيرًا ليس فقط لأنه سيوفر حلولًا سكنية مطلوبة بشدة، ولكن أيضًا لأنه يوضح نوع الإمكانيات التي تنتظرنا في المستقبل في حالة لمّ ايدينا معًا لإنشاء خطط تنمية مُستدامة للمُضي قدماً في نمو وازدهار أجيالنا القادمة اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا.

**الخطط المعمارية الرئيسية**

في سياق مشاريع خطة التنمية الشاملة للولايات المتحدة الليبية، من الضروري التأكيد على أنّ هذه المبادرات هي أصول ملكية مخصصة لصالح مالكيهم الحصريين. تم تحديدها في هذه الأوراق كمكونات محورية للرؤية الاستراتيجية طويلة المدى للولايات المتحدة الليبية. يُحظر تمامًا الاستخدام أو النشر غير المصرح به لهذه المشاريع، مخالفة ذلك قد يؤدي إلى عواقب قانونية.

سيُتيح مشروع الولايات المتحدة الليبية للشعب الليبي العظيم فرصة آية وطائلة في شكل مشروعين سكنيين ضخمين من أصل أخرى.

مشروع نهر دلتا ليبيا (Delta Libya Project) الأطول في العالم بمساحة 6,000 كيلومتراً مربعاً، ومشروع برج الحرية (the Liberty Tower)[250] الذي من المقرر أن يكون أكبر برج في التاريخ[251] بطول 2,000[252] متر.

من المؤكد أنّ كِلا المشروعان سيحققان فوائد استثنائية للشعب الليبي، هذا بالإضافة إلى إنشاء إرث دائم لليبيين في كل مكان وزمان. حيث سيوفر مشروع نهر دلتا ليبيا الموارد المائية الحقيقية والواعدة التي تشتد الحاجة إليها

[250] قد يُعرف لبعض حضراتكم مشروع "البرج المركزي" أو "برج الولايات المتحدة الليبية" في الأوراق القديمة، وهو البرج الذي تغير اسمه لاحقاً لبرج الحرية.

[251] برج الحرية: يعتبر براءة اختراع لمحاكاة مقاومة الضغط والحركة الازدواجية الشديدة، يُمكنكم الاطلاع على بحث الفريق الأساسي "أوديكا للتطوير" Odica Research Group المقدم بعنوان The Liberty Tower: A Glory Design by Jihad F. D. & Muhammed Abukraa (2023).

[252] الطول النهائي لبرج الحرية هو 1700 متر (1.7 كم) زائد طول منصة الاتصالات القمرية الفضائية للولايات المتحدة الليبية أعلى نهاية البرج بطول 200 متر ما يعادل الطول الكلي بـ 1900 متر، الضغط متزايد فوق مستويات سطح البحر (823.33 مليبار)، وأعلى الدور 340 ستتواجد منصة الاتصالات القمرية الفضائية للولايات المتحدة الليبية التابعة لمكتب الاستطلاع الذي سيُستخدم لأغراض أمنية وعسكرية ومدنية كاتصالات الأقمار الاصطناعية والمراقبة الجوية والإرسالات الفضائية، وتُعرف هذه المنصة بمنصة برج الحرية للتغطية والمراقبة الفضائية.

للمجتمعات المحلية والعمليات الزراعية على طول مساره بقوة تغذية ستتراوح بشكل مستقر وأقل تقديراً بين 73,000 و201,600,000 لتر[253] من المياه في الساعة. كما سيُتيح الوصول إلى مناطق جديدة لم يكن من الممكن الوصول إليها في السابق بسبب نقص البنية التحتية للمياه. وقد لا يؤدي ذلك إلى زيادة النشاط الاقتصادي فحسب، بل سيؤدي أيضًا إلى تحسين نوعية الحياة في أنحاء كثيرة من البلاد من خلال توفير مصادر مياه الشرب النظيفة في أقرب وقت ممكن من أي وقت مضى.

الهدف الأساسي من مشروع دلتا ليبيا المائي القومي هو القضاء على فكرة مركزة وحدات التحكم المائية التي كانت ولازالت عيباً في "النهر الصناعي العظيم"، فهُنا سيتوفر الدلتا على سبع وحدات رئيسية[254] تتحكم وتشرف على أكثر من 300 وحدة تحكم توزيع[255] بين ولايات الدولة السبعة، وهو ما يسمح لمختلف هذه الولايات بالتحكم بمصادر المياه المتوفرة لديها بما لا يضرّ الولايات الأخرى، فهو دلتا لامركزي، فالمضخات وأماكن التجمع الرئيسية ستوجد في نقاط قبض[256] تتوافر على مدار مُقارب لعواصم الولايات الليبية السبع، وهو ما سيمنع نهائياً إقفال المياه على الشعب الليبي لأغراض رجعية[257]. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون هذا العمل الهندسي الفذ مصدر فخر بين الليبيين في كل مكان الذين يشهدون اكتماله من بعيد أو تجربة آثاره مباشرة عند زيارتهم للوطن بعد سنوات في الخارج، ويُمكن أن يكون مصدر علمي للشباب الليبيين والأجانب الدارسين للهندسيات الضخمة والمعقدة أثناء دراسة مثل هذه المشاريع في الجامعات بحيث تستند هذه الأخيرة لمثل هذه المشاريع وأثناء تدريس المواد العلمية الهندسية والثقافية وغيرها المتعلقة بنا وبتاريخنا العظيم مع مثل هذه الأفكار، وأيضاً تحفيز دول عديدة للاستثمار فيها معنا في شكل استثمارات تخدم البشرية جمعاء.

أخيرًا وليس آخراً، هناك برج الحرية، صرخة الاستقلال، برج الصحوة، الذي سيقف شامخًا فوق جميع الأبراج الأخرى المحيطة به (بالمعنى الحرفي والمجازي)، الذي يرمز إلى الحرية والديموقراطية والسلطة الشعبية الحقيقية في

---

[253] قوّة التغذية التقريبية والشاملة لنهر دلتا ليبيا هي 500,000,000 لتر في الساعة.

[254] إدارات الدلتا الفيدرالية المركزية، وهي: إدارة أبوسليم، إدارة صبراتة، إدارة اجدابيا، إدارة المرج، إدارة سرت، إدارة أوباري، إدارة الزنتان.

[255] إغلاق وفتح المصادر المائية.

[256] منطقة ستدخل منها وإليها مياه البحر لتتجمع وتستوي في منطقة إدارية لمعالجة المياه وإدخالها في منظومة الدلتا التحكمية.

[257] كما كانت تفعل القبائل المؤيدة للقذافي في السنين السابقة.

شكل الولايات المتحدة الليبية صاحبة المشاريع الوطنية القومية الموحدة التي تخدم كافة أطياف الشعب الليبي، فكَان بالأمس يطلق عليه برج الولايات المتحدة الليبية، أمّا فاليوم فهو يمثّل أهم مقاصد هذه الدولة وهي بناء القواعد الديموقراطية الشعبية في سبيل الدفع بنا للأمام.

هذا البرج لا يخدم بنائه أغراض عملية فقط مثل إسكان الآلاف والآلاف من السكان مع زيادة عائدات السياحة في آنٍ واحد، ولكن أيضًا المشاعر العاطفية مثل إعطاء المواطنين أملًا جديدًا في أن يتمكنوا من تشكيل مصيرهم على الرغم من العوامل الخارجية الخارجة عن سيطرتهم. كل ذلك أثناء الوقوف على قمّة هذا البرج الشامخ الذي سيمثل هذا الوطن المقدس وقواعد بناءه الديموقراطية المبنية على الحرية ودعم حقوق الشعب الليبي، وهو متلألأ في وسط العاصمة الإتحادية الدائمة للولايات المتحدة الليبية بمقاطعة طرابلس الفيدرالية، بالقرب من ميدان الشهداء ببنى "منظومة الحرية التحتية" التي حتماً وأثناء عمليات الحفر واختبارات التربة البنائية[258] سيتخطى عمقها ~xx.0-x.0[259] كيلومتراً مربعاً تحت الأرض. مُعجزة الدنيا، ورؤى يصل مداها للفضاء (حرفياً ومجازياً).

تعدّ بعض مشروعات خطة ليبيا الشاملة كمشروع نهر دلتا ليبيا ومشروع برج الحرية من أكثر مشاريع البناء طموحًا على الإطلاق. حيث إنها تُعدّ من أكبر المشاريع الاقتصادية والاجتماعية غير المسبوقة في العالم، وكلها مبنية على دراسات وبعضها يقدم في شكل براءات اختراع كمشروع برج الحرية، ولطالما قُدّمت المشاريع الأخرى منها مناطق الساعة وغيرها من المشاريع بتصميمها الاستثنائي، الذي سيجلب أنظار العالم مُجتمعةً للدولة الجديدة، المتمثلة في دولة الولايات المتحدة الليبية ومشاريعها العالمية.

---

[258] مشروع برج الحرية مُمكن نظرياً وفنياً. أمّا فالإشكال فهو في التربة المحيطة بمنطقة ميدان الشهداء والمحيط الهندسي.

[259] في حين أنّ المباني الشاهقة الجديدة قد تتطلب بنى تحتية أقل (واعتماداً على قيمة الضغط التقريبي ومساحة القاعدة)، فقد يُلاحظ بعض حضراتكم أنّ برج الحرية في الأوراق القديمة قد أعتمد نموذجاً اقتصادياً فيه تم استخدام عامل التربة النهائية لتكون على عمق 9 أمتار فقط، أمّا في التحديث الأخير فقُرر أن يكون العمق النهائي مُتراوح بين 00x إلى 0xx متر كعُمق نهائي لقاعدة برج الحرية.

وللسابق ذكره: أولاً، من المقرر أن يصبح مشروع نهر دلتا ليبيا واحداً من أطول الأنهار التي بناها الانسان في العالم بمعدل 6000 كم/مربع، مما سيوفر مصدراً ثابتاً ومستقراً للمياه العذبة وغير العذبة[260] للملايين الذين يعيشون في المناطق الصحراوية عبر شمال إفريقيا[261]. ولن يؤدي ذلك إلى تحسين الوصول إلى مياه الشرب النظيفة فحسب، بل سيساعد أيضًا في خلق فرص جديدة للتنمية الزراعية من خلال أنظمة الري المتطورة (مثل: المشروع الزراعي الليبي الأفريقي العابر للصحراء *LATSAP* برعاية الإدارة الفيدرالية لوحدات تحكم دلتا ليبيا *FA-DLC359*) التي يمكن أن يستخدمها المزارعون المحليون على طول مسارها بإشراف حكومات الولايات الليبية جنباً إلى جنب بالتعاون مع الولايات القريبة. علاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أنّ هذا النهر سيولّد ما لا يقل عن 30 غيغاواط من الطاقة الكهرومائية[262]، وهو ما يكفي من الطاقة لإمداد آلاف المنازل بالكهرباء[263].

ثانيًا، مشروع برج الحرية هو مشروع قومي وثوري يسعى إلى بناء تذكار فخري أممي في العالم بارتفاع سيبلغ حوالي 2000 متر، لن يوفر هذا الهيكل مَعلماً مرئياً مذهلاً على أفق الولايات المتحدة الليبية فحسب، بل سيخدم أيضًا العديد من الأغراض العملية مثل إسكان الشقق والمكاتب الفاخرة بينما يستوعب آلاف الزوار الذين سيأتون من جميع أنحاء العالم، الذين سيزورونه كل عام كَمعلم قومي يصرخ بشكل مُهيب بمشاريع الولايات المتحدة الليبية التي تخترق الفضاء.

من المتوقع أن تساهم هذه التطورات وحدها بمليارات الدولارات في الاقتصاد الوطني سنويًا وفي غضون السنوات القليلة الأولى من اكتماله، وسيبقى حتماً جزءاً هاماً من الثقافة الليبية، في شكل الدولة الجديدة

---

[260] مياه الاستخدام العام والمؤسسات كوحدات التبريد وغيرها.

[261] بعض خطوط نهر دلتا ليبيا سيتم توصيلها بدول مصر وتونس والجزائر تحت شراكة نهر دلتا ليبيا العالمية.

[262] القِيم الحقيقية من حسابات القدرة النهائية كانت متغيرة (بعضها وصَل لإجمالي 500 غيغاواط)، وهي قِيم لا زالت مُبالغ فيها نظراً لأنّ القيمة التقديرية يجب أن تكون في الوسط (بين 80 لـ 120 غيغاواط)، نظراً لأنّ المساحات الإجمالية لدلتا ليبيا ضخمة وهائلة، فقدرة تغذيته عملاقة، وارتفاع السدود فيه تتخطى 170 متراً (البنى التحتية الأساسية)، ولكن فإنّ هذه الحسابات ونظراً لأنه لم يتم البدء بمثل هذه المشاريع ميدانياً (وبمساعدة الخبراء الدوليين)، فستكون الحسابات ليست بالدقيقة.

[263] نحاول قدر الإمكان في خطة ليبيا الشاملة أن نحقق استقلال قطاع الطاقة المحلي في الولايات المتحدة الليبية بأكملها، بحيث نجعل المواطن الليبي يعتمد على مصادر الطاقة الخضراء، وتخصيص النفط للبيع للأجانب فقط في شكل يحمي البيئة الوطنية من أضرار الاحتباس الحراري المتزايد.

والمُهيبة. فعندما يسمع العالم بالولايات المتحدة الليبية فإنه سيتخيل برجُ الحرية وطوله المُهيب والشامخ، ودلتا ليبيا الذي سيعتبر فخراً ورمزاً للبشرية بأكملها وليس الليبيين فقط، وحتماً سينسى العالم التاريخ الأسود الذي مرّ علينا أيان حكم معمر القذافي وأساليبه الرجعية التي حتماً ليس لها وزن أمام مشاريعنا الوطنية التي عهدناكم أن تكون شاملتنا جميعاً، إخوة هذا الوطن الواحد الموحد، فإنها تمثيل ومماثلة بمشروعها الأهم والأكثر تقديساً في أرواحنا ألا وهي ولاياتنا المتحدة الليبية، التي ستكون منبع فخر لأجيال المستقبل عندما يتذكرون أنّ هذه الدولة، قامت على منابع دماء الرجال الصادقين، الذين قاموا بتأسيس هذه الدولة وأصبحوا بالتالي أجداداً مؤسسين لها، يكون أطفالهم وأجيال المستقبل قائلون أنّ "هؤلاء الأجداد المؤسسون، قاموا بالوقوف بهذه الدولة"، كما عديد منا يقول عن مؤسسي المملكة، فأطفالنا وأطفالكم سيقولونها حتماً ولكن فقاصدينا، ومشروعنا الوطني الشامل، الذي وبه نحنُ أهل الأرض الواحدة الموحدة قادرين وحتماً سنقدر على بناء هذه المشاريع، مُهاجرين من أنظار التعاسة في شكل أخوّة بيننا جميعاً، لأنظار بناء هذه الأمّة، فنحنُ اخوانهم وهُم حتماً إخواننا.

**الخطط المعمارية الأخرى**

1. في إطار خطة ليبيا للتنمية الشاملة، يظهر مسعى تحويلي تم الإعلان عنه باسم الطرق السبعة ( the Seventh Roads)، وهو حجر الزاوية الذي يستعد لإعادة تعريف مشهد البنية التحتية للولايات المتحدة الليبية الحديثة.

تمتد مبادرة السبعة الطموحة على مسافة طرق هي الأطول في تاريخ البلاد تبلغ 150 ألف كيلومتر، والتي يطلق عليها أيضًا اسم مشروعات السبعة، أو ببساطة "السبعة"، وتضم مجموعة متنوعة من الطرق المصممة خصيصًا لخدمة احتياجات استخدام الأراضي المتنوعة. بدءًا من الطرق شديدة التحمل وحتى الطرق المتوسطة والشرايين الداخلية، تلبي هذه الشبكة الواسعة المصالح الفيدرالية والمحلية.

من الجدير بالذكر هو نموذج البنية التحتية المستدامة ذاتيًا، حيث يتكامل هيكل الطريق بسلاسة مع وظيفته، على غرار سلسلة البنية التحتية السبعة. عبر اجتياز كل ركن من أركان الولايات المتحدة الليبية الشاسعة، تستعد شبكة الطرق الشاملة هذه لوضع معيار عالمي جديد في البنية التحتية، والتنافس وجهاً لوجه مع نظيراتها في العالم الأول. ومن الأمور الأساسية في روح التصميم الخاصة بها هو التركيز الرائد على التقدم التكنولوجي، مع إعطاء الأولوية لتنفيذ مبادئ الطرق الذكية لتعزيز الكفاءة والسلامة والاستدامة في أنظمة النقل المعتمدة.

2. في أطروحة الولايات المتحدة الليبية، يبرز لطرابلس مشروعًا تحويليًا مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا ببرج الحرية الشهير، فهو مركزه النابض. في قلب هذه الأعجوبة المعمارية تكمن دائرة الحرية، وهي مسعى طموح متكامل بسلاسة مع محيطها، الذي يرمز إلى تطلعات الأمّة بتجلي الأعمال التجارية الدولية فيها وعنها.

تمتد مشاريع دائرة الحرية والمشروعات المكملة لها على مساحة 6.8 كيلومتر مربع، وتقع في موقع استراتيجي بالقرب من ساحة الشهداء حيث يتمركز برج الحرية، وهي تجسد بشكل أساسي الجمع بين التراث والحداثة. وضمن هذا المحور الديناميكي، تضخم المشاريع التكميلية أهميتها، وتعزز تآزر الحيوية الاقتصادية والابتكار المعماري.

3. مشروع ثالث، يقع مشروع "مدينة الساعة" بالقرب من إحدى العواصم الوطنية الصاخبة في الصحراء الكبرى[264]، وهي منطقة أُعيد تنشيطها بالحيوية.

تمتد مدينة الساعة عاصمة الصحراء وقوة الهيماء على مساحة 50 كيلومترًا مربعًا[265]، مجسدةً مزيجًا متناغمًا من الابتكار الاقتصادي والبراعة المعمارية. الذي في جوهره، يُسخر الطاقة الشمسية الوفيرة للمناظر الطبيعية الصحراوية، ويستخدم مجموعات واسعة من الألواح الشمسية لتشغيل بنيته التحتية. ومع غروب الشمس، يتحول منظر المدينة إلى مشهد ساحر، حيث تم ترتيب مواقع الألواح الشمسية بدقة لتشكل شكلًا يشبه الساعة، مما يُضيء سماء الليل ويكون بمثابة منارة للضائعين في صحراء الإتحاد.

لا توفر هذه الأضواء المتألقة مرجعًا وظيفيًا لضبط المسافرين فحسب، بل ستعمل أيضًا كمعلم رمزي يجسد مرونة الإتحاد والبراعة التكنولوجية وسط التضاريس القاحلة. علاوة على ذلك، فإنّ جاذبية المدينة الليلية تعمل كنقطة جذب لعشاق الرحلات الصحراوية، حيث ستحثهم على التجمع والتواصل تحت وهجها المشع. وهكذا، فإنّ مدينة الساعة أُعجوبة الولايات المتحدة الليبية وسط الصحراء.

4. مشروع رابع، يبرز فيه "الحقل الفيدرالي السادس[266]" كمشروع ضخم ضمن المشهد العام للولايات المتحدة الليبية، وهو يجسد مزيجًا تآزريًا من الجدوى الاقتصادية والابتكار المعماري. يقع هذا المشروع

---

[264] الكفرة.

[265] ورقة مشروعات الساعة، أوراق الولايات المتحدة الليبية، جهاد ف. دخيل وحسن حيّاتي (2023). ملحوظة: مصطلح مدينة الساعة يختلف من منطقة لأخرى، فحوالي 16 مشروع يحمل نفس الاسم تحت مظلة الولايات المتحدة الليبية (نفس المصدر).

[266] سلسلة حقول الدلتا المركزية: هي حقول تجمّعات المياه المركزية لمشروعات دلتا ليبيا.

الواسع في قلب مجمعات المياه المركزية AC-16 في ولاية سبها، وهو بمثابة رابطة محورية حيث تلتقي مياه الدلتا، مما يؤدي إلى مساحة مترامية الأطراف تذكرنا بحيرة طبيعية وسط تضاريس الصحراء القاسية.

يمتد هذا المشروع على مساحة مثيرة للإعجاب ستبلغ 60~ كيلومترًا مربعًا، وتم تحديده بدقة مساحية، وهو محاط بأسوار مُهيبة لمنطقة نيو هون[267]، وهي منطقة زراعية واسعة تعج بالإمكانيات.

يمتد مشروع الحقل السادس الفيدرالي على مساحة 60 كيلومترًا مربعًا داخل ولاية سبها، ويتجاوز مجرد البنية التحتية، ويطمح إلى أن يصبح واحة حقيقية فيه ملاذًا أخضر يستعد لتجديد الأراضي القاحلة في الولايات الليبية المحيطة. ومن خلال رؤيا لزراعة الوفرة الزراعية، يمهد هذا المسعى الطريق أمام عمليات الزراعة الصحراوية الموسعة في شكل مشروع ليبيا لإعمار الصحراء، مما يبشر بعصر جديد من الإنتاجية الزراعية والازدهار الاقتصادي في جميع أنحاء المنطقة.

5. وسط المساعي الطموحة لإعادة إعمار الصحراء في شكل مشروع ليبيا لإعمار الصحراء، يبرز مشروع الدائرة الخضراء GC4 كمنارة للتنمية المستدامة والإبداع المعماري. تمتد هذه المبادرة الحكيمة على مساحة 6 كيلومترات مربعة، وتتمتع بموقع استراتيجي بالقرب من ملتقى ولايتي مصراتة وسبها[268]، حيث تعمل كحلقة وصل مركزية بين المناطق المتفاوتة.

يقع المشروع ضمن محيط دائري تحدده جدران شاهقة يصل ارتفاع بعضها إلى 60 مترًا، وهو عبارة عن واحة خضراء وملاذ للحياة وسط مساحة الصحراء القاحلة ومركز للاختبارات الطبيعية والجيولوجية لمركز العلوم والتكنولوجيا البيئية الوطني NESTC.

داخل هذه المساحة المغلقة، ستزدهر شبكة معقدة من الأشجار الطويلة، وتم توزيعها بدقة لتحسين الظل وتعزيز التوازن البيئي. فلا يوفر هؤلاء الحراس الشاهقون المأوى من شمس الصحراء القاسية فحسب، بل وتم اختيارهم

[267] قد يُعرف لبعض حضراتكم ممن قرأوا الأوراق القديمة مشروع "منطقة الجويرة الجديدة"، وهو الاسم السابق لمشروع منطقة هون الجديدة، تم تغيير الاسم بناءاً على طلب حضرات الزملاء في مدينة سبها.

[268] في الأوراق القديمة كانت سابقاً المنطقة تجمع بين ولايتي الجبل الغربي وسبها تحديداً شمال منطقة براك.

ليشبعون الأرض الصفراء المحيطة[269] بهوائهم النقي ومصادر المياه العذبة المغذية. ومع ازدهار أوراق الشجر، فإنها تحفز تحولًا في ديناميكيات الغلاف الجوي، مما يخلق عالمًا مصغرًا يذكرنا بقدرة الولايات المتحدة الليبية المُهيبة.

تم تصميم المنطقة لتحتوي أنهار متعرجة تتبع إدارات دلتا ليبيا عبر الغابات الخضراء المغلقة، التي تربط بين العناصر الطبيعية، والتنسيق بين المياه والنباتات لنحت منظر طبيعي ذو جمال لا مثيل له وحيوية بيئية. وإلى جانب جاذبيته الجمالية، يعد هذا الجيب الأخضر بمثابة محور العمليات الأول في تاريخ البلاد لمجتمع العلماء الوطني والأجنبي لأبحاث إعمار الصحراء والنباتات والبيئة التي كلها ستعمل معاً في إعادة تشكيل البرية الصحراوية إلى موطن مزدهر لكل من النباتات والحيوانات.

في إطار النسيج المعقد لتطوير البنية التحتية الوطنية، تمثل المطارات نقاطًا حيوية ومركزية، جنباً إلى جنب مع محطات المترو وغيرها من المشاريع، حيث تعمل على تسهيل الاتصال وتحفيز النمو الاقتصادي. وسط عدد لا يحصى من المشاريع، تبرز ثلاث مساعي وطنية كمنارات للتقدم، كل منها مُهيأ لتشكيل مسار مستقبل جمهورية الولايات المتحدة الليبية دولة الصداقة والتآزر.

أ. من بين هذه المشاريع، يحتل مشروع مطار بنغازي الدولي مكانة بارزة، الذي يعتبر من مطارات التميز في مجال الطيران داخل الولايات المتحدة الليبية. باعتباره ثاني أكبر مطار في الولايات المتحدة الليبية[270]، بعد مطار طرابلس العالمي، فإنه سيتولى دورًا محوريًا في تعزيز الاتصال الإقليمي والمشاركة العالمية.

يتمتع مشروع مطار بنغازي بموقع استراتيجي كبوابة للمستقبل، ومن المتوقع أن يكون بمثابة محور ربط المناطق الشرقية من البلاد مع آسيا وشرق وشمال أفريقيا وبعض الإتحاد الأوروبي. وفي إطار خطة ليبيا للتنمية الشاملة، يعكس التصميم المقترح للمطار مخططًا مثاليًا مصممًا لاستيعاب ما يصل إلى 69,000,000 مسافر وأكثر من 1,000,000 طن من البضائع سنويًا. هذه التوقعات تعتبر حجر الزاوية لفهم جدوى مشروع مطار بنغازي

[269] قرب ودان.

[270] المطارات الكبرى في الولايات المتحدة الليبية قد تتغير، فقَد يتم بناء مطارات أكبر في ولايات أخرى التي قد تتجه ببناء أكبر مطار فيدرالي أو ما يشابه ذلك.

باعتباره جزءاً رئيسياً للحيوية الاقتصادية ومرونة البنية التحتية للأمّة الجديدة بأكملها، الذي سيكون على استعداد لدفع الولايات المتحدة الليبية إلى الساحة العالمية. وإلى جانب أهميته الوظيفية، يجسد المطار رمزًا للفخر الوطني والطموح، ويجسد تصميم الأمّة على احتضان التقدم ورسم مسار نحو مستقبل شامل.

ب. مطار الريادة الدولي[271] وتحديداً في القطاع الجنوبي من ولاية الزاوية، ضمن حدود حي المعزة النابض بالحياة في مدينة الزاوية عاصمة الولاية، وهي المنطقة الاستراتيجية الاقتصادية في الولاية، التي تجتمع فيها أهم مؤسسات الدولة الاقتصادية والتجارية والسياسية، تتكون في الأساس من منطقة للوزارات (المنطقة 1: منطقة الوزارات) ومنطقة للسفارات (منطقة 2: المنطقة الدولية) ومنطقة لمعالجة شؤون المواطنين (منطقة 3: منطقة السجل والتخصيص) ومناطق اقتصادية تجارية (المناطق 4 - للمنطقة 20: المناطق الحرة)، وهي سلسلة من المناطق المركزية لمدينة الزاوية.

نظرًا لكونه البوابة الرئيسية للمنطقة، سيلعب هذا المطار دورًا مركزيًا في تسهيل الاتصال السلس لكل من السكان المحليين والسياح، مما سيخفف الضغط على البنية التحتية لمطار العاصمة. يتمتع مطار الريادة الدولي بموقع استراتيجي ضمن الإطار العام للخطة الشاملة، وهو يبرز كمحفز للنمو الاقتصادي والتنمية غير المسبوقين، لا سيما داخل منطقة الأعمال الثلاثية[272] في منطقة المعزة. مع قدرة سنوية تقديرية لاستيعاب أكثر من 9,400,000 مسافر، يستعد هذا التصميم المبتكر للمطار لاستيعاب الزيادات المستقبلية في حجم المسافرين، مع خطط لزيادة عدد البوابات من 11 إلى 20. وتؤكد هذه الرؤية المستقبلية التزام المشروع بالقدرة على التكيف وقابلية التوسع، مما يضمن أن يظل المطار في طليعة التميز في مجال الطيران لسنوات قادمة بعد التأسيس.

[271] يُعرف أيضاً بمطار الزاوية الفيدرالي الدولي (Zawiya Federal International Airport) في أوراق أخرى.

[272] المناطق التي يُقال عنها ثلاثية في خطة ليبيا هي المناطق التي تتكون من مباني تابعة للدولة ومباني للشركات وأحياء سكنية في آن واحد، وهي المناطق التي تجمع العديد من خصائص الهياكل السكنية في منطقة شديدة الاكتظاظ بالسكان.

ت. مطار طرابلس العالمي بمقاطعة طرابلس، وتحديدًا في المنطقة الدولية المشتركة[273]، يمثل أكبر مسعى ملاحي في تاريخ البلاد، الذي يقصد بهذه الأمّة إلى تعزيز البنية التحتية للطيران وقدرات الملاحة لخدمة المصالح الجماعية للولايات المتحدة الليبية بأكملها.

يسعى مشروع مطار طرابلس العالمي إلى تلبية احتياجات المسافرين محليًا ودوليًا وعالمياً، بما يتماشى مع قانون الملاحة الفيدرالي الليبي. مع شروع الولايات المتحدة الليبية في مبادرات توسعة واسعة النطاق، يخضع مطار طرابلس العالمي لمشروع رئيسي نُطلق عليه مشروع توسِعة وإعادة تطوير التيــجاب[274] (TIGAP)، يكمّله برنامج انتوســبي[275] الولايات المتحدة الليبية لدعم المِلاحة الوطنية ( the United States of Libya National Navigation Support Program *N2SP*)[276].

من المتوقع أن تُحدث هذه المبادرات ثورة في قطاعي الطيران والسياحة على مستوى الدولة، مع قدرة سنوية متوقعة ستتجاوز 90 مليون مسافر وما لا يقل عن 2,000,000 طن من البضائع. وإلى جانب تعزيز السفر الجوي، تشير هذه المشاريع إلى عودة طرق التجارة الوطنية والدولية، وتعزيز التواصل مع الشركاء العالميين ومعالجة التحديات اللوجستية. علاوة على ذلك، فإنّ تحويل مطار السنوسي (معيتيقة) إلى منشأة جوية من الدرجة الأولى[277] يتماشى مع برنامج خمسة ثنين الذي يعمل على التنسيق بين العمليات المدنية والدفاعية، مما يسهل التنظيم والدعم المتكامل لشؤون الدولة.

تؤكد الولايات المتحدة الليبية في هذه المبادرات، التزامها بأنها قادرة، وهي فعلاً قادرة، على المُضي بالقطاعات الآنفة لنجاحات تاريخية وغير مسبوقة، على المستوى المحلي والفيدرالي والدولي.

6. المحطة الإتحادية للأنفاق (Federal Tunnel Station or the *FTS*)، وتحديداً القناة الثالثة في منطقة قرجي بطرابلس، تعتبر مشروع تحويلي ورائد، يجسد البنية التحتية المتقدمة والتصميم

[273] منطقة المطارات والسفارات المعتمدة، تُعرف أيضاً بمنطقة المطار في أوراق أخرى لارتباطها بمطار طرابلس العالمي ( Tripoli Global Airport).

[274] التيجاب: مطار طرابلس العالمي.

[275] انتوسبي: برنامج N2SP.

[276] برنامج مالي سيُعمم بإشراف وزارة الخزانة لدعم وتدعيم مشاريع تطوير قطاع الملاحة الوطنية.

[277] منشأة لاستقبال ممثلي الولايات المتحدة الليبية الكِبار ورؤساء الدول.

المبتكر. ويمثل مشروع القناة الثالثة، الذي يمتد على منطقة حي الأندلس، بمساحة 17 كيلومترًا مربعًا متعرجاً، قفزة هائلة إلى الأمام في كفاءة النقل والاتصال. وهي بمثابة محطة سكك حديدية كهربائية، تُيسر سفر القطارات عالية السرعة بسرعة متوقعة ستصل إلى 300 كيلومتر في الساعة برؤيا مواصفات يابانية، لتسخير تقنيات البنية التحتية الذكية المدمجة في إطار بنى السبعة التحتية.

ستشرف محطة الإدارة المتقدمة طرابلس على الشبكة بأكملها، التي يفترض أنها ستشرف على التشغيل والصيانة السلسة للمسارات. أمّا القناة الثالثة فستمر من غوط الشعال إلى دائرة الحرية على خط متعرج لكل أربع كيلومترات، مع وصلات إضافية مخطط لها بالمنطقة الصناعية. ومن المتوقع أن تعيد مشاريع محطات الأنفاق هذه، بما في ذلك القناة الثالثة، تعريف التنقل الإقليمي، وستعزز من إمكانية الوصول لكل من القطاعين العام والخاص. علاوة على ذلك، فإنها ستلبي احتياجات المواطنين، وخاصة الشباب، من خلال تسهيل الوصول إلى المؤسسات التعليمية وتمكين السفر العائلي عبر مسافات شاسعة[278]. على سبيل المثال: ستصبح الرحلات الطويلة كبين طرابلس وسبها مبسطة، مما سيلغي الحاجة إلى السفر الجوي[279] أو الرحلات الطويلة بالسيارة. بالإضافة إلى ذلك، تعمل هذه المحطات الفيدرالية كقنوات للمشاركة السياسية، مما تسمح بسهولة الوصول إلى الإجراءات الحكومية، فهي ستُسهل علينا أيضاً كمُساهِمين في بنية المجالس السياسية من الذهاب لزيارة محاضرات الكونغرس في العاصمة، والأحداث الثقافية ذات المكانة الوطنية كأفراح التأسيس (يوم الإتحاد). ومن خلال إعطاء الأولوية لاحتياجات الأمّة ومواطنيها، تجسد مشاريع النقل هذه التزاماً بالشمولية والتقدم، مما يبشر بعصر جديد من الاتصال والراحة للولايات المتحدة الليبية بأكملها، فإنّ مشاريع النقل هذه تؤسس بغاية خدمة الوطن والمواطن، بدون استثناء أحد.

7. في قلب بنغازي، عاصمة ولاية بنغازي، يرتفع برج الإتحاد أطول برج في إفريقيا بعد برج الحرية، وهو أعجوبة شاهقة من البراعة الاقتصادية والتفوق المعماري. يمتد هذا المبنى التاريخي على ارتفاع 800

[278] يُضيف المؤلف: هذا البرنامج سيؤدي حتماً لحماية صحة العائلات الليبية التي بعض أفرادها من كبار السن قد يتأثرون بأشعة الشمس الحارقة التي، وأثناء رحلاتهم الطويلة من منطقة لأخرى، قد تؤثر على صحتهم بشكل سلبي.

[279] يُضيف المؤلف: كُلفة تذكرة محطة القطار ستكون أقل بأضعاف كبيرة من تذكرة المطار، لأنّ محطات القطار ستكون مدعومة بشكل خاص بمشاريع اعتمادات ملاحية داخلية من وزارة الخزانة (راجع: برنامج الولايات المتحدة الليبية لدعم الملاحة الوطنية).

متر[280] فوق مستوى السطح، ويجذب الانتباه بحضوره المُهيب، الذي فيه يصرخ كمنارة للتقدم والازدهار في أكبر ولايات جمهوريتنا القومية. فيقف برج الإتحاد بمثابة شهادة على التزام الولايات المتحدة الليبية بالابتكار والتطوير، التي فيها تعلو كقوة اقتصادية عالمية.

ومع حلول الليل، سيتحول البرج إلى مشهد ساحر، حيث ستملأ شاشته المدمجة معظم نوافذه (80~%)، بحيث تضيء الأفق وتجذب السياح من جميع أنحاء العالم. ولن يعرض هذا العرض المضيء البراعة التكنولوجية للأمّة فحسب، بل سيعتبر رمزًا من رموز ثقافتها وتراثها النابض بالحياة.

يحيط ببرج الإتحاد "الأخوات الأربع[281]"، وهي سلسلة من الهياكل الشاهقة يصل ارتفاع كل منها إلى 500 متر فوق السطح. وهي تحيط معًا بالبرج المركزي، مما يخلق "دائرة الإتحاد" (Federation Circle)، وهي المركز الرئيسي للنشاط الاقتصادي في المنطقة، وتسمى بحي الإتحاد[282] نسبةً لوقوعها بجانب البرج. وهناك ستلتقي أهم مؤسسات الدولة بحسب المخطط، إلى جانب الشركات الخاصة والعامة، للتعاون ودفع الاقتصاد الوطني إلى الأمام.

وباعتباره مكون أساسي من النواة الثقافية للولايات المتحدة الليبية، سيقف برج الإتحاد بمثابة شهادة على تراث هذه الأمّة الغني وهويتها النابضة بالحياة. وهي بمثابة منارة للوحدة والتقدم، بحيث تلهم الأجيال القادمة وتعزز مكانتها باعتبارها حجر الزاوية في مجتمعها الذي أُسس بغرض إحياء الوطنية والانتماء للوطن.

8. مشروع أبراج الساحل في منطقة العين[283] بمدينة سرت، مشروع لشاهق آخر يعلو ضمن المناظر الطبيعية لولاية مصراتة، ويعد بمثابة شهادة من الولايات المتحدة الليبية في التخطيط الحضري. يتألف هذا المجمّع من أربعة[284] أبراج سكنية تم تشييدها بشكل معقد فوق هياكل رئيسية مشتركة مرتبة في شكل

[280] شَملت الأوراق القديمة البرج بمساحة 600 متر فقط.
[281] أبراج بنغازي.
[282] مركز استراتيجي اقتصادي رمزي وقومي للولايات المتحدة الليبية وولاية بنغازي.
[283] وسَط سرت شمالاً باتجاه الساحل.
[284] شَملت الأوراق القديمة ثلاث أبراج فقط.

دائري، وهو يجسد الحداثة والأداء الوظيفي. تدور ثلاثة من الأبراج حول البرج الرابع، الذي يعمل كنقطة محورية مركزية لمجموعة الساحل للأعمال الدولية.

قمنا بتخطيط البرجان المحيطان بالجانب الأيمن من المجمع بارتفاعات متطابقة، حيث سيرتفعان بشكل مهيب بإجمالي 500 متر. وترتكز هذه الأبراج على هيكل فرعي رئيسي متين، وستتمتع بالاستقرار. وفي المقابل، فإنّ البرج الموجود على الجانب الأيسر من المجمع أخترناه ليكون أقصر قليلاً، حيث سيصل ارتفاعه إلى 300 متر. وعلى الرغم من مكانته المتضائلة، يحتفظ هذا البرج بأهميته داخل المجموعة، مما يساهم في التناغم البصري والتماسك المكاني لطبقة التخطيط.

في قلب مجمع أبراج الساحل يقع البرج المركزي، وهو صرح شاهق يصل ارتفاعه إلى 670 متر. ويتميز هذا الهيكل الضخم بالدقة الهندسية والصورة الظلية ذات الحواف المربعة، وهو يشبه المكعب في الشكل، وإن كان ببصمة مستطيلة. يرتكز البرج المركزي على هيكل فرعي رئيسي متين يعمل كأساس له، ويجذب الانتباه باعتباره النقطة المحورية للمجموعة بأكملها.

سيخدم هذا البرج المركزي غرضًا مزدوجًا، ليس فقط كرمز شاهق لولاية مصراتة، ولكن أيضًا كقوة موحدة تربط وتدمج الأبراج الثلاثة الأخرى كدلالة لقوة الإتحادية. ففيه تدور الأبراج المحيطة بشكل متناغم حول المحور المركزي، مما يخلق إحساسًا بالتماسك والوحدة داخل المجمع. ويجسد مشروع أبراج الساحل معًا توليفة متناغمة من الشكل والوظيفة، مما يرمز إلى التطلعات الجماعية للولايات المتحدة الليبية وإرثها الدائم للتميز الوطني.

9. برج جهاز الاستخبارات الخاصة (شاهق المخابرات الوطنية) هو أحد المشاريع الهندسية التي تتمثل في مخطط لبرج سيخدم عملاء الاستخبارات الفيدراليين، بموقع في قلب بنغازي غرباً من برج الإتحاد تحديداً في الحي الحكومي GS-01، يعمل البرج في المخطط المقترح بمثابة المركز العصبي لجهاز الاستخبارات الخاصة.

هذا الصرح الشاهق، الذي يمتد لمسافة 500 متر في الأفق، يُلفت الانتباه باعتباره معقلًا للأمن القومي والمراقبة. الذي يتمركز وسط الحي الحكومي الصاخب، وتحيط به مؤسسات الدولة الشهيرة، بما في ذلك المقر الرئيسي لجهاز الاستخبارات نفسه بجانب مجمع الاستخبارات الوطنية الذي سيُدار فيه ومن مكتب السيد مدير الاستخبارات الوطنية.

تم تصميم برج الاستخبارات لتلبية الاحتياجات المتخصصة لجمع المعلومات الاستخبارية وتحليلها، وتم تصميمه ليجمع بين المظهر المهيب والكفاءة الوظيفية والبشرية. فإنّ الأول في صورته الظلية الأنيقة وحضوره القيادي اللذان يرمزان إلى سلطة مجتمع الاستخبارات الوطني ويقظته؛ والثاني بمثابة هيكل يستضيف عملاء الأمن والاستخبارات الوطنيين الذين سيعملون ليل نهار كالتزام للأمّة بحماية مصالحها وحماية مواطنيها، التي يمثلونها ويُعتبرونَ جزءاً منها.

علاوة على ذلك، فإنّ اختيارنا ليكون الموقع الاستراتيجي لبرج الاستخبارات داخل المنطقة الحكومية عوض أن يتواجد في منطقة حكومية معزولة يرجع لضمان عمله كمجمع للمعلومات الاستخبارية ومركز نشرها، بحيث يضمن قربها من مراكز صنع القرار الرئيسية أثناء التواصل والتنسيق السلس، مما يُسهل الاستجابة السريعة واتخاذ القرارات المستنيرة في المواقف الحرجة، وكضمان للموظفين القاطنين في المدينة لتسهيل الوصول لأماكن عملهم بدون الحاجة للتنقل لمساحات معزولة وبعيدة عن أماكن عيشهم.

10. المحطة الليبية الدولية للتداول والاستثمار. أحد مَعالم الهندسة الحديثة والمحطات الثورية التي سيزخر بها قلب دائرة الحرية للاستثمارات، والمصممة برؤيا مشروع ليبيا لتصبح الولايات المتحدة الليبية المركز المالي الأول والمستدام الذي يحفز ويمول المشاريع الشاملة من كافة أنحاء العالم وبخاصة تلك التي تستهدف تطوير الدولة.

يتألف المشروع من منطقة تجارية تتكون من 70 برجاً تجارياً تتوسطها أبهى مناطق دائرة الحرية تميّزاً "ميدَان Golden Liberty"؛ كما ستحتوي المنطقة على محلات ومكاتب تجارية ذات تصميم داخلي مميز يجلب العالم إلى إفريقيا، وتم تصميمها بطريقة ستبعث على الراحة والسهولة في التنقل فيما بينها، فضلاً عن توفير مشروع جانبي لتأمين وجود قطاع كامل يساهم في تسهيل وسيلة الوصول والتنقل بها؛ هذا بالإضافة إلى الوحدات السكنية التي ستكون منتشرة على حدودها التي ستوفر أفخم مناطق العيش في العالم؛ وسيتربّع المجمّع الرئيسي على أكثر من 5,000,000 متراً مربعاً من المساحة الإجمالية للمشروع، كما سيتوفر أكثر من 70,000 موقفاً للسيارات فضلاً عن العديد من المساكن التي ستتسع لأكثر من 20,000 مقيم.

11. مدينة الهيبة العسكرية في منطقة الجفرة، هي مشروع لمعقل استراتيجي مخصص حصرياً لقوات الولايات المتحدة الليبية المسلحة، بتصميمها الذي يجسد القوة والمرونة والموقع الاستراتيجي داخل البنية التحتية الدفاعية للأمّة.

تمتد مدينة الهيبة المحصنة على مساحة شاسعة ستبلغ 100 كيلومتراً مربعًا، وستتمتع بموقع استراتيجي على مَقربة من أكبر مشروع قاعدة عسكرية في الولايات المتحدة الليبية، وهي قلعة الهيبة العسكرية، وهي المشروع الرئيسي الذي يشمل بناء أكبر قلعة ومحطة عسكرية في تاريخ البلاد.

ستأخذ مدينة الهيبة العسكرية مساحة شاسعة من قاعدة الجفرة العسكرية ممتدةً في جميع الأبعاد، وهي مخطط للمعقل الرئيسي للدفاع الوطني لجمهورية الولايات المتحدة الليبية؛ ويشمل المخطط أن تكون المدينة مجهزة بأحدث المرافق والبنية التحتية المصممة لتلبية الاحتياجات المتخصصة للقوات المسلحة.

تم تصميم المدينة العسكرية لاستيعاب المتطلبات المتنوعة للعمليات العسكرية والتدريبات، وستفتخر بمجموعة شاملة من وسائل الراحة والموارد، بما في ذلك الثكنات وأراضي التدريب ومراكز القيادة ومرافق الدعم اللوجستي. ويضمن موقعها الاستراتيجي وسط قلعة الهيبة التنسيق والتكامل السلس مع البنية التحتية العسكرية المقترحة ضمن مشروعات خطة ليبيا للتنمية الشاملة، والتي يجب أن تسهل النشر والاستجابة السريعة في أوقات الأزمات والطوارئ لوحدات الجيش.

أخترنا التصميم المقترح بحيث يوفر مساحة واسعة للقدرة على المناورة والمرونة، مما يمكّن القوات المسلحة من إجراء مجموعة واسعة من الأنشطة والتمارين لتعزيز الاستعداد والتأهب، بحيث يتم تنظيمها وتنسيقها في نفس الزمان والمكان.

تم تصميم قلعة الهيبة لتكون رمزًا للدفاع الوطني والسيادة الوطنية، وكدلالة لجنود القوات المسلحة أنّ الولايات المتحدة الليبية لم تغض بصرها عنهم، فهي منهم وتراهم وسترعاهم، وتوسيع رؤيتها بحيث يتم بناء مدينة في وسط هذه القلعة المُهيبة يجسد التزامها المقدس بحماية حدودها وحماية مواطنيها وجنودها وعملاءها والدفاع عن مصالحهم بالتساوي. ويؤكد موقعها الاستراتيجي أهميته كعنصر رئيسي في استراتيجية الدفاع البري والجوي الشامل الذي سيتم تكثيفه بعد فترة التأسيس كالخطة العسكرية الوسطى CMP-C50-USL، بحيث تضمن قدرة الولايات المتحدة الليبية على الاستجابة بسرعة وحسم التهديدات والتحديات الناشئة لهذه الأمّة الجديدة. وفي أوقات السلم، ستكون هذه المدينة بمثابة شهادة على تفاني واحترافية القوات المسلحة، واستعدادها للدفاع عن سيادة هذه الأمّة والتمسك بقيمها التي ترعاهم وتمثلهم وتنوبهم.

12. في سجلات تاريخ الطاقة، ظهر مشروع دلتا ليبيا بقوته الرائدة ورؤيته الطلائعية، ولكن فإنّ الولايات المتحدة الليبية يتجلى بها مشروعات عديدة مشابهة ولو لأقل المرات تكراراً: ألا وهي المحطة الفيدرالية الثلاثية FETES-III.

تعتبر المحطة الفيدرالية الثلاثية شبكة من المحطات التي تحمل نفس الاسم التي توزع عبر مختلف الولايات الليبية في الجمهورية، التي تقدم العديد من الخدمات التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الحرجة، التي تستوفي:

إدارة مياه الصرف الصحي: صممت هذه المحطات بحيث تكون مجهزة للتعامل مع ضخ مياه الصرف الصحي، وإدارة قدرة نظام الصرف الصحي بكفاءة لاستيعاب تدفقات الصرف الصحي المتوقعة من كل مدينة ليبية، بسعة ستبلغ 4000 لتر في الثانية.

تسخين المياه بالطاقة الشمسية: من خلال الاستفادة من أحدث التقنيات، بحيث يتم تسخير ضوء الشمس لتوليد الحرارة لأغراض تسخين المياه، والتحكم بشكل فعال في درجة حرارة إمدادات المياه في الولاية التي تتمركز فيها المحطة. لا يضمن هذا النهج المبتكر تسخين المياه النظيفة والفعالة فحسب، بل يوفر أيضًا فرصًا لاستخدامها عبر مختلف الممارسات الصناعية الحكومية والتجارية.

تنقية وصيانة الدلتا: بعد دراستنا لجدوى هذه المحطات الثلاثية، اكتشفنا أهمية ليست بالمألوفة يمكن أن تلعبها في عمليات التنقية المسترشدة، فهي ستلعب دوراً محورياً في تنقية مياه الدلتا وستدوم محافظةً على نظافتها من خلال شبكة واسعة من أنابيب توزيع المياه المترابطة. وبدعم من نظام الترشيح الاستراتيجي المُدرج في منظومة طرق السبعة الإستراتيجية[285]، ستضمن هذه الأنابيب توزيع المياه النقية إلى نقاط المعالجة الممتدة على مساحة واسعة ستبلغ 3 كيلومترات مربعة. ومن خلال استخدام تقنيات تنقية متقدمة، ستقوم المحطات بإعادة تدوير المياه من الدلتا الليبية، واستخدامها كمصدر رئيسي للمياه أو حتى إعادة توجيهها لتغذية محطات أخرى، مثل تلك التي تعتمد على مياه البحر. علاوة على ذلك، هناك خطط جارية لاستكشاف طرق مبتكرة للاستفادة من

[285] منظومة تمرّ بشكل رئيسي تحت طرق السبعة الثقيلة، بها وحدات فلترة تكنولوجية أوتوماتيكية كهرومائية، عملها يكون بمعالجة المياه وضمان نقاءها على مدار الساعة.

الموارد المائية المستقبلية لهذه المحطات بخاصة ما يتعلق بضخ المياه إلى الصحراء لتسهيل عمليات إعمار الصحراء المدرجة لاحقاً كمشروع الدائرة الخضراء ونيو هون وبعض مدن الساعة.

خطة الولايات المتحدة الليبية للتنمية الشاملة تمتلك آلاف الخطط وآلاف المشاريع التي أُسست بغرض التنمية الهندسية الشاملة والمتكاملة، وأوقفنا عن ذكرها كلها حفظاً وصوناً لحقوق المهندسين والكتّاب عليها وأصحابها المؤسسين بها وفيها، وباعتبارها جزءاً من جمهورية الولايات المتحدة الليبية، فإنها بالتالي أحد معالم جمالها وحيويتها، التي هي حتماً مليئة بالإمكانيات المتطورة وبل الرؤى القومية التي تسع كل صغيرة وكبيرة. فهناك دوماً حلٌ جديد ومبتكر يمكن أن يصل بنا إلى بناء بلادنا العظيمة من جديد، وهو كل مشروعات الولايات المتحدة الليبية: البرنامج الفيدرالي؛ والبرنامج الأمني العسكري؛ ودستور الولايات المتحدة الليبية "الدُّومَـــــــــلْ"؛ والمجلس الليبي؛ وخطة ليبيا[286] للتنمية الشاملة. التي ستشمل الجمع بين أصحاب المصلحة المتنوعين من جميع أنحاء العالم والمجتمع الليبي، بما في ذلك قادة الأعمال وممثلي المجتمع المدني والأكاديميين وغيرهم من الخبراء، لتطوير حلول مُبتكرة يُمكن أن تساعد في دَفع هذه المبادرات القومية إلى الأمام.

ستوفّر الغايات الإبداعية في كل مشروعات خطة ليبيا للتنمية الشاملة فرصة لليبيين كافةً للعمل معًا لتحقيق أهداف مشتركة مع تجنب المزيد من الصراع أو الاضطراب في الوطن أو بين الفصائل المتنافسة داخل الهياكل الحكومية التابعة للدولة؛ كما أنها ستوفر فرصًا فريدة للتعاون بين المجموعات المختلفة التي قد لا تتفاعل عادةً مع بعضها البعض في أمور مثل صنع السياسات أو خطط التنمية الاقتصادية. من خلال إشراك وجهات نظر متعددة في عمليات حلّ المُشكلات المتعلقة بمشاريع البنية التحتية واسعة النطاق مثل تلك التي ذكرناها في هذه الأوراق. وأيضاً، فسيشجع هذا النهج الناس على الإبداع من خلال تحدي الأفراد من جميع مناحي الحياة (بمَن فيهم أولئك الذين هم خارج هياكل السلطة التقليدية) للتوصل إلى أفكار جديدة حول أفضل السُّبل لمعالجة القضايا المعقدة التي تواجه مجتمعنا اليوم.

ستسمح استراتيجيات خطة ليبيا للتنمية الشاملة للمواطنين في جميع أنحاء الولايات المتحدة الليبية بالنظر إلى ما هو أبعد من القيود الحالية، واستكشاف وجهات نظر بديلة وجديدة حول المشاكل القائمة، وفي نهاية المطاف إنشاء

[286] ملحوظة: إنّ كِلا "خطة الولايات المتحدة الليبية للتنمية الشاملة" و"خطة ليبيا للتنمية الشاملة" نفس الخطة.

مناهج جديدة قد تكون أكثر مُلاءمة من الأساليب التقليدية وحدها عند معالجة القضايا طويلة الأجل مثل الحدّ من الفقر، حماية البيئة، الوصول إلى الرعاية الصحية وما إلى ذلك. فمن خلال هذه العمليات، سيكتسب الشعب الليبي نظرة ثاقبة لا تقدّر بثمن حول كيف يمكن للعمل الجماعي والمتّحد أن يؤدي إلى تغيير إيجابي حتى في ظلّ الظروف الصعبة، وهو أمر مهم بشكل خاص بالنّظر إلى الأحداث الفوضوية الأخيرة التي تعرّض لها وطننا العظيم.

إنّ هذه التعهدات الضخمة، التي بها ومنها نعِد حضراتكم من الشعب الليبي العظيم، أنها حتماً ستُغير حياة عدد لا يحصى من عائلاتنا وأطفالنا وأخواتنا وأقربائنا وأصدقائنا الذين يعيشون مَعنا على هذه الأرض الواحدة والموحدة، وذلك من خلال: ضمان خلقُ فرص العمل للجميع والقضاء على البطالة؛ وضمان إسكان معظم إن لم يكن كل الشعب الليبي بمَن فيهم طبقات الفقراء بدون تقصير؛ وضمان إرجاع التأمينات الاجتماعية والصحية لكل الشعب الليبي بمَن فيهم تأمينات صحح الأطفال الرّضع؛ وضمان بناء المؤسسات الاقتصادية والتجارية للدولة؛ وتحفيز نمو البنية التحتية والاستثمار بشكل مكثّف وواسع النطاق في جميع أنحاء الولايات المتحدة الليبية بدون استثناء أو تقصير.

أمّا بالنسبة لجزأ من المشاريع الأخرى وحتى يكون لكم إطلاع لمدى توسع ونطاق عملياتها، فهي تدرج تحت الجدول التالي كمشاريع تنموية شاملة تحت غطاء دولة الولايات المتحدة الليبية:

| اسم المشروع | P.L. | P.N. |
|---|---|---|
| **أحياء الأبحاث** | Tripoli State; Zawiya State; Jabal Gharbi State; Misurata State; Sabha State; Jabal Akhdar State; Benghazi State. [Capitals Only] | Research Districts |
| **أحياء الاستقلال** | Tripoli State; Zawiya State; Jabal Gharbi State; Misurata State; Sabha State; Jabal Akhdar State; Benghazi State. [ALL] | Independence Districts |

| | | |
|---|---|---|
| Agricultural Districts | Tripoli State; Zawiya State; Jabal Gharbi State; Misurata State; Sabha State; Jabal Akhdar State; Benghazi State. [Wide-Areas] | الأحياء الزراعية |
| Triple Zone Districts | Zawiya State; Misurata State; Benghazi State. | أحياء المنطقة الثلاثية |
| Quadruple Zone Districts | Misurata State. | أحياء المنطقة الرباعية |
| Great Agricultural Region | Sabha State; Benghazi State; Jabal Akhdar State. | الإقليم الزراعي العظيم |
| Federal Tunnels | Tripoli State; Zawiya State; Jabal Gharbi State; Misurata State; Sabha State; Jabal Akhdar State; Benghazi State. [Capitals Only] | الأنفاق الفيدرالية |
| Central Africa Operations Management Tower | Tripoli State. | برج إدارة عمليات وسط إفريقيا |
| Unity Tower | Jabal Akhdar State. | برج الوحدة |
| Tripolis Tower | Tripoli State. | برج تريبوليس |
| U.S.L. Tower | Misurata State. | برج ليبيا |
| Nova Sky Tower | Misurata State. | برج نوفا سكاي |
| Liberty Towers - Main Square Benghazi | Benghazi State. | برجي الحرية - بنغازي الميدان الرئيسي |
| Liberty Towers - Main Square Tripoli | Tripoli State. | برجي الحرية - طرابلس الميدان الرئيسي |

| | | |
|---|---|---|
| U.S.L. International Bank | Tripoli State. | البنك الليبي الدولي |
| High Court Building | Tripoli State; Zawiya State; Jabal Gharbi State; Misurata State; Sabha State; Jabal Akhdar State; Benghazi State. [Capitals Only] | البيت الأعلى للقضاء |
| Security Agencies Cluster - Government District | Tripoli State; Zawiya State; Jabal Gharbi State; Misurata State; Sabha State; Jabal Akhdar State; Benghazi State. [Capitals Only] | تجمع الوكالات الأمنية - المنطقة الحكومية |
| International Embassies Cluster - Government District | Tripoli State. | تجمع السفارات العالمية - المنطقة الحكومية |
| Unity Villages Cluster | Misurata State. | تجمع قرى الوحدة |
| National Higher Education Colleges Cluster | Tripoli State; Misurata State. | تجمع كليات الهيئة الوطنية للتعليم العالي |
| U.S.L. Central University | Misurata State. | الجامعة الليبية المركزية |
| International Tripoli University “INTU” | Tripoli State. | جامعة طرابلس العالمية |
| Golden Palm Island | Tripoli State. | جزيرة النخل الذهبي |
| U.S.L.-European Link Bridge | Tripoli State; Misurata State. | الجسر الليبي الأوروبي الرابط |
| Central Tripoli Park (the National Park) | Tripoli State. | حديقة طرابلس المركزية |

| | | |
|---|---|---|
| Business District | Tripoli State; Zawiya State; Jabal Gharbi State; Misurata State; Sabha State; Jabal Akhdar State; Benghazi State. [Capitals Only] | حي الأعمال |
| U.S.L. International Commercial District | Misurata State. | الحي التجاري الليبي الدولي |
| Villas District | Tripoli State; Zawiya State; Jabal Gharbi State; Misurata State; Sabha State; Jabal Akhdar State; Benghazi State. [Constructed on Models] | حي الفلل |
| Banking District | Tripoli State; Zawiya State; Jabal Gharbi State; Misurata State; Sabha State; Jabal Akhdar State; Benghazi State. [Capitals Only] | حي المصارف |
| Umran Towers Series | Zawiya State. | سلسلة أبراج العمران |
| Tripoli Towers Series | Tripoli State. | سلسلة أبراج طرابلس |
| Marine Maazza District Series | Zawiya State. | سلسلة أحياء المعزة البحرية |
| Quadrilateral Investment Zone Road Series | Misurata State. | سلسلة طرق المنطقة الرباعية للاستثمار |
| Unity Road Series | Tripoli State; Zawiya State; Jabal Gharbi State; | سلسلة طرق الوحدة |

| | | |
|---|---|---|
| | Misurata State; Sabha State; Jabal Akhdar State; Benghazi State. [Capitals Only] | |
| Sirte City Road Series | Misurata State. | سلسلة طرق مدينة سرت |
| Menara City Road Series | Benghazi State. | سلسلة طرق مدينة المنارة |
| Tripoli Smart City Road Series (for Tripoli State Police Traffic Program) | Tripoli State. | سلسلة طرق مدينة طرابلس الذكية |
| Tripoli Complementary City Road Series | Tripoli State. | سلسلة طرق مدينة طرابلس الاستكمالية |
| U.S.L. Dollar Market - Liberty Square | Tripoli State. | السوق الليبي للدولار - ميدان الحرية |
| Main Roads | Tripoli State; Zawiya State; Jabal Gharbi State; Misurata State; Sabha State; Jabal Akhdar State; Benghazi State. [ALL] | الطرق الرئيسية |
| Central Roads | Tripoli State; Zawiya State; Jabal Gharbi State; Misurata State; Sabha State; Jabal Akhdar State; Benghazi State. [Capitals Only] | الطرق المركزية |
| Roads and Bridges | Tripoli State; Zawiya State; Jabal Gharbi State; Misurata State; Sabha | طرق وجسور |

| | | |
|---|---|---|
| | State; Jabal Akhdar State; Benghazi State. [ALL] | |
| U.S.L. Communication Satellite Cover | Jabal Gharbi State. | الغطاء الليبي للاتصالات الفضائية |
| U.S.L. Notification and Frequency Cover | Misurata State. | الغطاء الليبي للإشعارات والترددات |
| Liberty Villas - Liberty District | Tripoli State. | فلل الحرية - دائرة الحرية |
| Air Defense Buildings | Benghazi State; Sabha State; Misurata State; Jabal Gharbi State. | مباني الدفاع الجوي |
| Supreme Command Buildings | Tripoli State; Benghazi State. [Capitals Only] | مباني القيادة العليا |
| JAPD Buildings | Jabal Akhdar State. | مباني شرطة الجبل الأخضر |
| JGPD Buildings | Jabal Gharbi State. | مباني شرطة الجبل الغربي |
| ZPD Buildings | Zawiya State. | مباني شرطة الزاوية |
| BPD Buildings | Benghazi State. | مباني شرطة بنغازي |
| SPD Buildings | Sabha State. | مباني شرطة سبها |
| TPD Buildings | Tripoli State. | مباني شرطة طرابلس |
| MPD Buildings | Misurata State. | مباني شرطة مصراتة |
| U.S.L. Defense Command Buildings | Tripoli State. | مباني قيادة الدفاع الليبية |
| Ministry of Justice Buildings | Tripoli State; Zawiya State; Jabal Gharbi State; Misurata State; Sabha State; Jabal Akhdar State; | مباني وزارة العدل |

| | | |
|---|---|---|
| | Benghazi State. [Capitals Only] | |
| Congress House - Government District | Tripoli State; Zawiya State; Jabal Gharbi State; Misurata State; Sabha State; Jabal Akhdar State; Benghazi State. [Capitals Only] | مبنى الكونغرس - المنطقة الحكومية |
| Residential Triangle | Tripoli State; Zawiya State; Jabal Gharbi State; Misurata State; Sabha State; Jabal Akhdar State; Benghazi State. [ALL] | المثلث السكني |
| National Parks Complex | Tripoli State; Zawiya State; Jabal Gharbi State; Misurata State; Sabha State; Jabal Akhdar State; Benghazi State. [Capitals Only] | مجمع الحدائق الوطنية |
| Hexagonal Complex in the Nasr Forest Range | Tripoli State. | المجمع السداسي في نطاق غابة النصر |
| National Space Complex | Tripoli State; Jabal Gharbi State; Misurata State; Benghazi State. | المجمّع الفضائي الوطني |
| U.S.L. Research Complex | Misurata State. | المجمّع الليبي للبحوث |
| Liberty Lake Complex - Liberty District | Tripoli State. | مجمع بحيرة الحرية - دائرة الحرية |

| | | |
|---|---|---|
| Central Bus Stations | Tripoli State; Zawiya State; Jabal Gharbi State; Misurata State; Sabha State; Jabal Akhdar State; Benghazi State. [Capitals Only] | محطات الحافلات المركزية |
| Central Repetition Station "CRS System" | Misurata State. | محطة التكرار المركزية |
| Central Air Station for Comprehensive Studies (National Army) | Jabal Gharbi State. | المحطة الجوية المركزية للدراسات الشاملة |
| U.S.L. Cross-Communication Station | Benghazi State. | المحطة الليبية للاتصالات العابرة |
| Central Treatment Station "CTS Delta Libya System" | Tripoli State; Zawiya State; Jabal Gharbi State; Misurata State; Sabha State; Jabal Akhdar State; Benghazi State. [Capitals Only] | محطة المعالجة المركزية |
| Sewage Pumping Station "SPS-CTS Delta Libya" | Tripoli State; Zawiya State; Jabal Gharbi State; Misurata State; Sabha State; Jabal Akhdar State; Benghazi State. [Constructed on Models] | محطة ضخ مياه الصرف الصحي |
| U.S.L. International Court (Foreign Affairs) | Misurata State. | المحكمة الليبية الدولية (شؤون الأجانب) |

| | | |
|---|---|---|
| Private West Neighborhood School | Jabal Gharbi State. | مدرسة الحي الغربي الخصوصية |
| West Neighborhood National School | Tripoli State; Zawiya State; Jabal Gharbi State; Misurata State; Sabha State; Jabal Akhdar State; Benghazi State. [Capitals Only] | مدرسة الحي الغربي الوطنية |
| Federation National University "F.N.U. of U.S.L." | Tripoli State; Jabal Gharbi State; Misurata State; Benghazi State. [Capitals Only] | جامعة الإتحاد الأهلية |
| Administrative City | Tripoli State. | المدينة الإدارية (أبوسليم) |
| Libyan African City "LIAC" - Sirte | Misurata State. | المدينة الليبية الأفريقية - سرت |
| Libyan African City "LIAC" - Misurata | Misurata State. | المدينة الليبية الأفريقية - مصراتة |
| Free City - Benghazi | Benghazi State. | المدينة الحرة - بنغازي |
| Free City - Tobruk | Jabal Akhdar State. | المدينة الحرة - طبرق |
| Clock City | Sabha State; Benghazi State. [Constructed on Models] | مدينة الساعة |
| Saeed City | Benghazi State. | مدينة الساعد |
| Alsmou City | Sabha State. | مدينة السمو |
| Western Villages City | Jabal Gharbi State. | مدينة القرى الغربية |
| Roaa City | Sabha State. | مدينة رؤى |
| Tripoli International Dock | Tripoli State. | مرفأ طرابلس الدولي |

| | | |
|---|---|---|
| U.S.L. Center for Maritime Studies | Tripoli State; Misurata State; Benghazi State; Jabal Akhdar State. [Constructed on Models] | المركز الليبي للدراسات البحرية |
| U.S.L. Center for Meteorological Studies | Tripoli State; Jabal Akhdar State. [Constructed on Models] | المركز الليبي للدراسات الجوية والطقس |
| U.S.L. Center for Geological Studies | Benghazi State; Sabha State; Jabal Gharbi State. | المركز الليبي للدراسات الجيولوجية |
| U.S.L. Center for Military Studies (National Army) | Sabha State. | المركز الليبي للدراسات العسكرية |
| Global Green Farm | Benghazi State; Sabha State. | المزرعة الخضراء العالمية |
| Comprehensive Tripoli Hospital "CTH+24/7" | Tripoli State. | مستشفى طرابلس الشامل |
| Tripoli Military Hospital | Tripoli State. | مستشفى طرابلس العسكري |
| U.S.L. Space Field Project "USL-SFP" | Tripoli State; Zawiya State; Jabal Gharbi State; Misurata State; Sabha State; Jabal Akhdar State; Benghazi State. [RADIO DETECTION AND RANGING] | مشروع المجال الليبي الفضائي |
| U.S.L. Space Studies Center Project (Air Force) | Tripoli State. | مشروع مركز الدراسات الفضائية الليبية |
| Heavy Industries Zone Factories | Tripoli State; Zawiya State; Jabal Gharbi State; Misurata State; Sabha | مصانع منطقة الصناعات الثقيلة |

| | | |
|---|---|---|
| | State; Jabal Akhdar State; Benghazi State. [Wide-Areas] | |
| Riyadah Federal International Airport "RFIA" | Zawiya State. | مطار الريادة الدولي |
| Tripoli Express Airport "TEA" | Tripoli State. | مطار طرابلس السريع |
| Tripoli Global Airport "TIGAP" | Tripoli State. | مطار طرابلس العالمي |
| Tripoli Military Airport | Tripoli State. | مطار طرابلس العسكري |
| Major Industrial Zones | Tripoli State; Misurata State; Benghazi State; Jabal Akhdar State. | المناطق الصناعية الكبرى |
| Green Square Zone (National Park) | Jabal Akhdar State. | منطقة المربع الأخضر |
| Free Zone | Tripoli State; Misurata State; Benghazi State; Jabal Akhdar State. | المنطقة الحرة |
| Joint International Zone | Misurata State. | المنطقة الدولية المشتركة |
| Emerald Private Investment Zone | Zawiya State. | منطقة الزمرد الاستثمارية الخاصة |
| Sabratha International Energy Zone | Zawiya State. | منطقة صبراتة للطاقة الدولية المشتركة |
| U.S.L. International Transportation Center Parking "USL-ITCP" | Zawiya State; Jabal Akhdar State; Sabha State; South of Benghazi State. | مواقف المركز الليبي الدولي للمواصلات |

| | | |
|---|---|---|
| Liberty Square - Liberty District | Tripoli State. | **ميدان الحرية - دائرة الحرية** |
| Emerald Square | Zawiya State. | **ميدان الزمرد** |
| The Golden Square (National Park) | Misurata State. | **ميدان الذهبية** |
| Tripoli International Port | Tripoli State. | **ميناء طرابلس العالمي** |
| U.S.L. Free Ports Investment Range | Tripoli State; Zawiya State; Misurata State; Benghazi State; Jabal Akhdar State. | **النطاق الاستثماري للمرافئ الحرة** |
| Research Range | Tripoli State; Zawiya State; Jabal Gharbi State; Misurata State; Sabha State; Jabal Akhdar State; Benghazi State. [Constructed on Models] | **نطاق البحوث** |

**نموذج - ط - عمليات الولايات المتحدة الليبية الهندسية**

**المناقشة**

إنه لمِن دواعي سرورنا أن نقدّم للشعب الليبي استراتيجية خطة الولايات المتحدة الليبية للتنمية الشاملة ومشاريعها الوطنية التي تستهدف بناء وتطوير وتنمية هذا الوطن وذاك المواطن. تهدف هذه الخطة الطموحة المقدمة هنا إلى توجيه الإجراءات التنموية الشاملة التي ستتخذها بلادنا في شكل معالجة أحد التهديدات الأكثر إلحاحًا للاستقرار الداخلي للمواطن وهو الاستقرار الاقتصادي متعدد الأبعاد ومختلف الأسس والرؤى. وهو يعكس التزامنا وجهودنا للوصول إلى إلهام حقيقي حول النظرة وبل الرؤية التي ستجمعنا جميعاً تحت غطاء مجتمع الولايات المتحدة الليبية وكذلك المجتمع العالمي في شكل اتخاذ إجراءات مماثلة نحو مستقبل أكثر استدامة.

يُعدّ الاستقرار الاقتصادي أحد أكبر التحديات لمشروع الولايات المتحدة الليبية، ونحن ملتزمون بمعالجته بشكل مباشر. الاستقرار الاقتصادي الذي يعقب عنه نتائج أخرى كالاستقرار السياسي والاستقرار الاجتماعي والثقافي

وكذلك الاستقرار الأمني والعسكري، فبدونه فإنه حتماً مصيبة لا لبس فيها وعواقبها ستكون وخيمة ولا يمكن أبداً التغاضي عنها. ولتحقيقها على نطاق واسع فهي تتطلب منا العمل معاً في شكل الإتحاد وفي شكل مجتمع الولايات المتحدة الليبية التنموي والتطويري.

ستتمتع دولتنا الولايات المتحدة الليبية بخبرة جيدة في تحمّل الظروف الاقتصادية المعاكسة في بداية تأسيسها. نحن نعيش في منطقة قاحلة، حيث هطول الأمطار الغزيرة والنباتات الخصبة نادرة إلاّ في المناطق الساحلية. لقد اعتدنا على درجات الحرارة القصوى، ونقدّر نسيم الشتاء. فإنّ مجتمعنا معرّض بشكل خاص لآثار الاعتماد على مصدر وحيد للدخل حيث السياحة بالكاد تعمل وبشكل يخدمنا جميعاً. ولذلك، فإننا نريد مكافحة هذه الآثار السلبية ليس فقط من أجل أمّتنا، ولكن من أجل العالم بأكمله الذي سيتطلع لزيارة أرضنا ودار بيتنا، لنُثبت لهم أننا من شعوب العالم المتقدمين وغير المتأخرين.

إنّ دولة الولايات المتحدة الليبية أمّة متطلّعة إلى الأمام، ونحن عازمون على بناء مستقبل مستدام لشعبنا والعالم. هدفنا هو تحويل أمّتنا إلى نموذج عالمي للتنمية الشاملة، حيث سيسير النمو الاقتصادي جنباً إلى جنب مع الإصلاح السياسي والأمني والعسكري على خطى ثابتة متطلعة للأمام، فهي كلها أساسات إنمائية قائمة وستقوم عليها الولايات المتحدة الليبية. ونحن نُثبت لحضراتكم من سادة الشعب الليبي من مختلف طبقاتكم وأوصافكم أنّ الولايات المتحدة الليبية ليست مشروعاً اختيارياً لكم[287]، فإذا رغبتم من هذه المشاريع التنموية أن تحصل فعلاً، فيجب عليكم أن تقبلوا بالمشروع الأساسي ألا وهو الولايات المتحدة الليبية، فالتكامل يجب أن يتم وعلى مختلف الأصعدة، منها إعلان الدُومَـلْ، وإعلان تأسيس الولايات المتحدة الليبية على أرض الوطن، وإعلان انتخابات المجلس الليبي. وهو الإتحاد الحقيقي الذي سنحفّز بعضنا البعض فيه أن نقوم بعمليات البناء والتطوير والتجديد من مختلف أفرع الوطن.

طموحنا شامل، يكون في شكل خلق مستقبل مستمر وقابل للاستمرار والتطور وليس ثابت غير متغير، وهذا المستقبل مبني على مبادئ الابتكار والتعاون والشمول. فنحن يجب أن نعمل مع بعضنا البعض في شكل حكومة الولايات المتحدة الليبية المركزية، ومع حكومات ولاياتنا السبع، ومع المجلس الليبي، ومع الوكالات التجارية

[287] قد يرتأى لبعض حضراتكم أنه بالإمكان العمل بمشروعات خطة ليبيا للتنمية الشاملة وغضّ البصر عن مشروع الولايات المتحدة الليبية، إلاّ أنّ هذا مرفوض، فإذا رغبتم فعلاً بهذه المشاريع: يجب عليكم البدء بتأسيس الولايات المتحدة الليبية.

والاقتصادية الأخرى المذكورة وغير المذكورة في هذه الأوراق، وذلك بهدف تطوير الصناعة، وبناء المجتمع المدني الديموقراطي، وبناء الثقافة والمجتمع وتعزيز كليهما، وهي كلها عوامل ستحقق هدفنا الرئيسي ألا وهو بناء الإتحاد، ونحن سوف نخاطب مختلف مكونات هذا الشعب العظيم والمجتمع الدولي حتى يشاركوننا نظرتنا لمستقبل يخدم مختلف مكوناتنا، حتى نعزز قيم الإتحاد والتوحيد، ونبني دولتنا القومية في شكل الولايات المتحدة الليبية.

نحن على ثقة من أنّ دولة الولايات المتحدة الليبية ستصبح رائدة عالمياً في مجال التنمية الشاملة. ستعكس هذه الخطة ومشروعاتها التعاون بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص وغير الحكومي لإنشاء السياسات والاستثمارات والشراكات اللازمة لصياغة مستقبل مزدهر وشامل ومستدام. فإنها وثيقة حية ستتطور مع إحرازنا لكل تقدم نحو تحقيق هدفنا السامي بالبناء والتطوير، وسنظل ملتزمين بالتحديثات الدورية لضمان استمرار أهميتها. نحن ندعو مختلف أطياف الشعب الليبي للانضمام إلينا في هذه الرحلة التي فيها نعمل من أجل مستقبل شامل للجميع، في شكل مشروعات الولايات المتحدة الليبية عموماً، وخطة ليبيا للتنمية الشاملة خصوصاً.

سنتطلع في هذه الورقة لأهم سياسات الولايات المتحدة الليبية الاقتصادية الرئيسية:

1. ستضمن دولة الولايات المتحدة الليبية الاعتماد على نموذج الاعتمادات الاقتصادية للصناعات الداخلية ما يعني تحديد مزيج الصناعات المحلية مركزياً بحيث يكون باباً منفصلاً للسوق الخاص للاستثمار في هذا القطاع. ويشمل ذلك اتفاقيات دعم الاستيراد والتخزين وغيرها من المتطلبات الأساسية لدعم التجار الليبيين ليحصلوا على الاكتفاء التجاري فيما يكفله الدُومَـــلْ، وهي كلها برامج ستعني بتطوير الاقتصاد المحلي والفيدرالي ما سيحقق استقراراً ملحوظاً للصناعات الداخلية، ما سيضمن للسادة التجار أنّ الولايات المتحدة الليبية لن تفرض عليهم ضرائب كبيرة ومُثقلة في بدايات تأسيسها، وستعتمد على التجارة النفطية في شكل تنسيق دعم المشروعات الوطنية الشاملة في شكل مشاريع الإسكان وغيرها.
2. ستضمن دولة الولايات المتحدة الليبية دعم خطوط طيران الولايات المتحدة الليبية (اليونايتد[288]) في شكل دعم التنسيق فيما بين شركاتها الخاصة والعامة وتعزيزها لتكون قادرة على دعم بعضها البعض في تحقيق الأهداف الطموحة لقطاع الطيران والسياحة. ويشمل ذلك التنسيق بشأن موضوعات مثل تخصيص

[288] اليونايتد: الخطوط المتحدة الليبية.

الأراضي وتحديد مواقع مشاريع المطارات بحيث يعني بالتغلب على العوائق الرئيسية التي تحول دون توسيع نطاق الطائرات ومساهماتها في الداخل الفيدرالي والولائي (على سبيل المثال: توفير الأراضي والربط بين شبكات وطرق المطار لتوفير إمكانية توسيع أماكن الطائرات والهبوط)، وهو ما يعني دعم الشركات الليبية الخاصة للتوسع في قطاع الطيران ما يعني المساهمة على المستوى الفيدرالي تحت مظلة الولايات المتحدة الليبية.

3. ستقوم دولة الولايات المتحدة الليبية بنشر سياسة وطنية شاملة تتضمن فتح أبواب لدعم استدامة قطاع الطاقة بأكمل فروعه بخاصة الكهرباء والمياه في شكل مشروعي طرق السبعة ودلتا ليبيا. وسيتم إرسال هذه المشاريع إلى الجهات التنظيمية ومشغلي الأنظمة على مستوى الولايات الليبية عبر جهات قطاع الطاقة والمياه لتخطيط ونشر مزيج من القدرات التي ستحقق هذه الأهداف، على مستوى الولاية بأكملها، والحلول لإصلاح السياسة المالية للقطاع ضماناً لموظفي القطاعين التابعين للدولة ما يضمن رفع المرتبات وتحقيق الأهداف الأساسية، حيث ستضمن الولايات المتحدة الليبية لموظفي وزارة الطاقة في شكل قطاعات الكهرباء والمياه والطاقة الكهرومائية والقطاعات الأخرى أن يتم رفع المرتبات والأجور وتحقيق الاعتماد لموظفي هذه القطاعات وحماية ميزانياتهم المالية من الاستغلالات[289] المالية التي دائماً ما تأتي من قطاعي النفط والغاز التي تعني بالاستيلاء على موارد الدولة المالية، وستحمي الولايات المتحدة الليبية أيضاً قطاعي النفط والغاز بالمثل. وفي شكل جهات تنظيمية ستكون مؤسسات فيدرالية تابعة للدولة مسؤولة هي أيضاً على هذه الأهداف التي هي حتماً ملزمة عبر قطاع الطاقة بأكمله بدعم واشراف هذه الجهات ذات الشأن على رأسها المجلس الليبي ولجنته "اللجنة الفيدرالية للتطوير".

4. ستضمن الولايات المتحدة الليبية للشعب الليبي بالتسريع من عملية نشر الطاقة المتجددة النظيفة في مختلف الوطن، في شكل تقديم دعم لموارد الطاقة المركزية، في شكل بناء منازل جديدة للمواطنين تحتوي على ألواح طاقة شمسية مثبّتة بشكل مسبق، وستفرض بعض الولايات قوانيناً تُلزم العائلات التي تسكن في المناطق الصحراوية وبالتعاون مع اللجنة الفيدرالية للتطوير للمجلس الليبي بتركيب هذه الألواح إذا ما كانوا يسكنون على أرض خارج مخطط الاستقلال الطاقي التي ستكون مثبّتة بشكل مسبق على بعض إن لم يكن معظم

[289] الاستيلاءات الاقتصادية: وهي استيلاء قطاع ما على سياسات الدولة التمويلية، فعندما يكون قطاع ما متطور ونشط، فإنه يستولي على أرباح القطاعات الأخرى.

المنازل الليبية، ستقوم الدولة أيضاً بتمكين وتسريع عملية نشر الطاقة المتجددة عن طريق برنامج الولايات المتحدة الليبية للطاقة الخضراء (the United States of Libya Green Power Program *GP2*). وسيتم تحقيق ذلك من خلال سياسات تعني بدعم هذه القطاعات وذلك سيعني أيضاً دعم موظفي هذه القطاعات التي ستعمل في مشاريع الطاقة الخضراء في مختلف أرجاء الوطن بخاصة الفنيين الذين سيشرفون على استمرارية هذه الأجهزة والتقنيات كألواح طاقة الرياح والطاقة الشمسية ومهندسي الطاقة الكهرومائية.

5. ستضمن الولايات المتحدة الليبية توفير المنازل للسادة المواطنين في شكل فيه: أ. سيتم بناء منازل خشبية[290] ستوزّع على أكثر من 3 ولايات بخاصة مقاطعة طرابلس وولاية مصراتة[291]، وذلك لتقليل أسعار المنازل قدر الإمكان والعمل على بناء آلية فعّالة للإسكان تكون مبنية على هذه المنازل. ب. فتح باب الإسكان القومي بشكل يوفّر المنازل مجاناً للمواطنين وذلك في شكل سياسة ردّ الجميل[292]، وذلك عن طريق منح المنازل مجاناً للمواطنين وتوظيفهم لدى الدولة أو لقطاع خاص بحدّ ذاته، والأموال التي ستدخل حسابات هؤلاء السادة المواطنون ستُسدد الديون على أساس سنوي، ما يضمن الحلول لاستقرار وضعهم الاجتماعي داخل الدولة بخاصة الفقراء الذين قد يفتقرون للتعليم الجيد أو الجامعي[293]، فهؤلاء سيتم توظيفهم لدى شركات وطنية وأجنبية في شكل وظائف متعددة ولكن لا تتطلب بالضرورة خبرة أكاديمية، على سبيل المثال: التوظيف في شكل مسؤولي منتزهات (Parks)، أو أمناء مخازن، أو مربّي أطفال أو منظفي بيوت، أو مُشرفي كاميرات مراقبة أو حرّاس لأمن المنشآت الوطنية أو المؤسسات أو الشركات الأخرى، أو الخدمات الاجتماعية الأخرى كالنظافة والرعاية الصحية ولكن في شكل مشاريع وبرامج تضمن التدريب لهؤلاء السادة المحترمين. كل هذه الخطط والبرامج والمبادرات ستضمن لهم الحصول على بيت يضمن حقّهم الاجتماعي ويضمن حقوق أطفالهم وأزواجهم، وكذلك توفير أعمال للنساء غير المتعلمات في شكل وظائف

---

[290] مبادرة تسعى لترخيص أسعار المنازل عن طريق ادخالها كمنافس جديد للمنازل الاسمنتية.

[291] رأينا: ننصح حضراتكم بعدم بناء المنازل الخشبية في المناطق الصحراوية أو المناطق ذات الحرارة الشديدة، نظراً لأنها قد تنتشر فيها النيران.

[292] سياسة ردّ الجميل: هي سياسة فيها الدولة تتصدق على مواطنيها في شكل مشاريع مثل إعطاء وتوزيع المنازل أو الموارد الغذائية أو الطبية مجاناً ولكن في شكل تتوقع فيه الدولة ردّ الجميل لها. باختصار هي سياسة فيها الطرف الأعلى يتصدق ولكن يتوقع شيئاً بالمقابل.

[293] بعض الفقراء سيُدخلون برامجاً فيدرالية تعني بتعليمهم الكتابة والقراءة للعمل في وظائف تتطلب هذه العناصر بشكل خاص.

تتعدد مثل الاشراف على مؤن إطعام الجيش الليبي ومؤن الشركات والمؤسسات التابعة للدولة وغيرها من الوظائف التي ستكون متّاحة للجميع وستضمنها الدولة.

6. ستضمن الولايات المتحدة الليبية في شكل مبادرة إسكانية أخرى أن يكون لكل منزل حديقة أمام منزله بمساحات معينة، تفصله عن المنازل الأخرى في حيّه أو شارعه، وذلك حفظاً لخصوصياتكم العائلية والشخصية وضماناً لأطفالكم بالرفاهية العامة الصحية والآمنة أثناء اللعب أمام حديقة منزلهم بدون أن يلعبوا على الشارع المتصل بالطريق[294] ما قد يهدد حياتهم، وأيضاً حفظاً للمظهر العام لضمان أن يكون الساكنين على ثقة دائمة بأن دولتهم تضمن لهم الخصوصية والمرح والرفاهية لأطفالهم ولعائلاتهم ولأزواجهم، مع تكفّل سادتكم بتطبيق قانون تنظيف هذه الحدائق التي ستكون متواجدة أمام منازلكم.

**الثورة الصناعية**

إنّ خطة ليبيا للتنمية الشاملة تسعى في شكل رئيسي لوضع اساسات ستستفيد منها الشركات الليبية وغير الليبية الدولية والعالمية. وفي هذا الصدد، وكجزء من مشاريعها، ستقوم الولايات المتحدة الليبية وعن طريق النماذج المقدمة في هذه الأوراق أن تطلق عصر الثورة الصناعية الليبية التي ستهدف إلى إنشاء وتنمية الشركات الوطنية التي ستجَهز بالتقنيات الصناعية المتطورة من الناحية التكنولوجية مع زيادة قدرات القوى العاملة والتركيز على توظيف الليبيين في مختلف هذه الشركات، ويكون ذلك عن طريق تقييم الكفاءة الوطنية والتماشي مع النظرة الوطنية للولايات المتحدة الليبية (رؤيا 2050) وتحفيز مختلف حضراتكم للعمل تحت هذه المبادرة.

ستكون الولايات المتحدة الليبية دولة راسخة ومركز تجاري مكثف. سكان دولتنا لا يتعدى 8 مليون نسمة، فالتشغيل الصحيح لأعدادنا سيعني التطوير والتطور على مختلف الصعد، ولذلك فإنّ الولايات المتحدة الليبية ستدعم مختلف أطياف الشعب الليبي للاستثمار مع الدول ذات الكثافة السكانية العالية عن طريق تقديم اعتمادات لشركات القطاع الخاص لإنزال الموارد بأقل الأسعار في موانئ الدولة وذلك لتحقيق الاستقلال الوطني ودعم العناصر الليبية العاملة في هذه الشركات. وبشكل أكثر تحديدًا، سيتم تقليل الضرائب على التجار

[294] نظام القذافي لم يفصل المنازل عن بعضها البعض، ومَخرج المنازل في أرجاء مختلفة من الوطن يؤدي لطريق فيه تعبر السيارات في شوارع ضيّقة ذات تخطيط فاشل وغير آمن ويبعث عن القلق وعدم الطمأنينة، كثير من الأطفال الليبيون يلعبون على هذه الطرق ما يهدد حياتهم؛ وكثير من العائلات تسمع أصوات المنازل المجاورة لهم نظراً لاتصال جدران منازلهم بشكل خارق للخصوصية.

الليبيين، ولكن مع رفع الفوائد بشكل يضمن تحقيق الثبات لأسعار مختلف البضائع داخل الدولة، ولكن بما يكفي لدعم التجار الليبيين وضمان ربحهم تحت مظلة هذه الدولة الجديدة.

ستضمن الولايات المتحدة الليبية لحضرات التجار الليبيين الشباب وغيرهم الذين سيتعاونون مع هذا المشروع الوطني أن يكونوا مساهمين وبل راسخين عالمياً وضمان قيادة اسم الولايات المتحدة الليبية خارجياً في شكل شركات قابضة وشركات تجارية أخرى تعني بالاستثمار في مختلف أنحاء العالم مع ضمان حقهم وربحهم في مختلف القطاعات الوطنية الاستثمارية المقررة في هذه الخطة. ستضمن الولايات المتحدة الليبية للتجار الوطنيين أن تستهدف بشكل أساسي الدول الرئيسية في التجارة الوطنية مثل الصين والمملكة المتحدة وهولندا وإيطاليا وروسيا وبولندا ولوكسمبورغ وإندونيسيا التي نضمن أن تكون دول مستهدفة بشكل ممتاز تحت الغطاء الثوري لسياسات الدولة الاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك، ستسعى الولايات المتحدة الليبية إلى عقد اتفاقيات شراكة اقتصادية شاملة مع الدول العالمية المساهمة في الاقتصاد العالمي التي سبق ذكرها في الجزئية السابقة مضيفين إليها الولايات المتحدة الأمريكية، على أمل رفع حجم التجارة السنوية مع هذه الدول بما يزيد عن مئات مليارات الدولارات سنوياً. ولكن يجب العلم أنّ خطة الولايات المتحدة الليبية الاقتصادية لم يتم فيها تحديد من سيكون المسيطر على تجاراتنا الخارجية من هذه الدول، وهذا ما سيفتح لحضراتكم باب تحديد ذلك، فسيمكن لحضرات التجار الوطنيين أن يساهموا في بناء السياسة الوطنية للتجارة العالمية عن طريق مراقبة نشاط التجار وتجارتهم مع هذه الدول وتحديد غالبية المنتجات داخل الدولة، وبعد ملاحظة استثماراتكم الناجحة في هذه الدول المستهدفة ستضمن لكم الولايات المتحدة الليبية الاستثمار بشكل مكثف فيها أيضاً، على سبيل المثال: الاستثمار في شركات التكنولوجيا والسيارات الألمانية ودعم فتح مقراتها داخل الدولة للعمل على رخص أسعارها وغيرها من المشاريع التي حضراتكم من التجار الوطنيين ستكونون مساهمون رئيسيون بتشكيلها وبيانها، وهي كلها مبادرات غير نهائية ولكنها واسعة النطاق وتشمل كل المساهمين الليبيين سواء كانوا رواد أعمال أو تجار.

ستضمن الولايات المتحدة الليبية للمصارف الليبية أن يعملوا معاً في تشكيل نظام الاحتياطي المركزي الاتحادي الذي سيضمن لهم الفوائد لدعم استقرار عملة الدولار الليبي، وفي شكل أرباح ستعني بالدولة وبالوطن والمواطن، والولايات المتحدة الليبية وفي شكل مشاريعها الوطنية تظل ملتزمة للسادة المصرفيين بتنمية تجاراتهم الداخلية والعالمية ودعمها للعلاقات التجارية مع جميع دول العالم التي تخطط هذه المصارف للاستثمار فيها لاحقاً بشكل مكثف. وتعليقاً على استثمارات المصارف المشتركة سيتم تأسيس مجلس موحد لمديري المصارف الليبية سيعملون

معاً في شكل تحديد سياساتهم المالية وأسعارهم ونظامهم المالي الذي سيكون موحد قدر الإمكان بينهم جميعاً إلاّ في نقطة المنافسة، عن طريق إنشاء مجلس يساهم في تشكيل سياسة الولايات المتحدة الليبية المصرفية العامة. وبشكل خاص ستضمن الولايات المتحدة الليبية لعب دور قيادي موحد في العديد من هذه المجالات عن طريق الاتجاه الاستثماري المكثف فيها في شكل شعار وطني "نحن التغيير، ومعاً التغيير".

ستضمن الولايات المتحدة الليبية لليبيين الشباب دعمهم مالياً في شكل ضمان مالي حقيقي مؤلف وفقط يتألف منهم، فمساهمة كافة حضرات الشباب رواد الأعمال والمهنيين ورجال الأعمال والمستثمرين والماهرين في هذه الدولة يعني بالتالي نجاح دولتنا على مختلف المستويات الوطنية الاقتصادية، نعني وفقط نعني بضمان الاعتراف بكم وسنأمل أن نجذبكم كلكم للمساهمة في هذا المشروع.

ستضمن الولايات المتحدة الليبية للأجانب والعرب بالقدوم في ظل مشروع برنامج "التأشيرة الخضراء للولايات المتحدة الليبية" الذي سيضمن مساهمة الموهبين الأجانب والعرب في بناءها وتطويرها أيضاً، الذي سيضمن لهم توسعة برامج التأشيرة الليبية وتصاريح العمل التي تتضمن توسيع مدة الإقامة الذاتية للمستثمرين ورجال الأعمال والطلاب والأفراد أصحاب المواهب، والحرّيجين أيضاً، وستضمن الولايات المتحدة الليبية للشعب الليبي الذين يريدون الاستثمار في الخارج باسم الدولة أن تكون عملية إصدار التأشيرة للخارج مهمة بالغة السهولة وستحميهم الولايات المتحدة الليبية وستحمي حقوقهم في هذه الدول الذاهبون إليها، وستضمن الولايات المتحدة الليبية وفي شكل مشروع برنامج "أنا ممثل الولايات المتحدة الليبية" دعم مبعوثي السلام الليبيين للخارج وممثلي الدولة كالمدراء والرؤساء التنفيذيين والمتخصصين في العلوم والهندسة والصحة والتعليم وإدارة الأعمال والتكنولوجيا، وسيمكن أيضاً لهؤلاء السادة وعن طريق هذا البرنامج من إحضار أُسَرهُم معهم للخارج وذلك على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى الولايات، وستضمن الولايات المتحدة الليبية في الولايات كافةً عدم التأخير أثناء إصدار جواز سفر الولايات المتحدة الليبية (the United States of Libya Passport) الإليكتروني والجِلد.

ستضمن الولايات المتحدة الليبية لليبيين والأجانب مكان جذاب للعيش والعمل. وفي سياق متصل، ستُدخل الولايات المتحدة الليبية قوانيناً تعني بسلسلة من الإصلاحات على القوانين المتعلقة بتوزيع الغابات والحدائق والمتنزهات وأطوال الأبراج والمؤسسات الأخرى وأطوال الطرق الداخلية والمواصلات والأنفاق ومحطات المترو

والقطارات الفيدرالية ومعابر دلتا ليبيا الفرعية[295] وغيرها من المشاريع الأخرى التي تعني بتحسين المظهر العام للدولة.

ستضمن الولايات المتحدة الليبية للخريجين الليبيين تسهيل إجراءات العمل والتوظيف في القطاع العام للدولة. ستكون الوظائف التابعة للدولة أكثر استقراراً وستضمن مرتبات ومعاشات أكثر وتأمينات على الصحة وعلى الوضع الاجتماعي في شكل برنامجي الدولة للتأمين الصحي في شكل برنامج "صحّتي مسؤوليتي" والضمان الاجتماعي في شكل برنامج "مرقّم Morakam"[296] وضمان تلك التأمينات لبعض القطاع الخاص. وستضمن الولايات المتحدة الليبية إجراء قوانين تضمن للشباب الليبيين بالالتحاق بالشركات الوطنية الخاصة التي قد تسعى لتوظيف الأجانب ورفض الليبيين، وستضمن لحضرات الشباب بالالتحاق بهذه الشركات بنسب تتخطى 50%[297] من طواقم هذه الشركات. بالإضافة إلى ذلك، ستقدم الولايات المتحدة الليبية للشباب حوافز مالية للالتحاق بالشركات الوطنية والمهن ذات الأولويات الوطنية ودعم إطلاقها لأعمالها في سوق العمل. وستدعم حكومة الولايات المتحدة الليبية المركزية وفي نموذجنا النهائي رواتب إعانات البطالة وبدلات الأطفال والمعاشات التقاعدية والعديد من المزايا الأخرى التي ستحسّن حياة الجميع. ستعتمد المبادرة الآنفة على تعزيز توظيف مواطني دولة الولايات المتحدة الليبية في القطاع الخاص عن طريق دعم هذا الأخير، ويكون ذلك عن طريق تقديم حوافز مثل حوافز القيمة المحلية المضافة، إنّ هذا الأخير سيُفيد تلك الشركات الوطنية التي ستتقدم بطلبات لوزارة العمل بهدف توظيف الشباب الليبيين في صفوفهم التجارية والمؤسساتية.

إنّ الإصلاحات المذكورة أعلاه مجتمعةً معاً ستدعم مكانة الولايات المتحدة الليبية التي هي سلفاً قوية بالفعل وستعتبر منافس لأمم العالم. إننا نقولها لكم وبختلف أطيافكم أننا إذا ما قررنا أن نتحد معاً للقيادة وتوحيد مؤسساتنا التي ليست فيها قائد واحد يفرض سياساته التعميمية والفاسدة والغاصبة علينا جميعاً، التي فيها سنعني

---

[295] أنهار صغيرة واضحة للعيان تمر بين مختلف مناطق المدن الليبية في شكل معابر مائية داخلية.

[296] مشروع يعني بمنح مستندات قومية جديدة بديلة عن الرقم الوطني، في شكل الرقم القومي الفيدرالي.

[297] يُضيف المؤلف: ليست بالقاعدة العامة أن توظف الأجنبي على الوطني إلاّ في مسألة الخبرة والكفاءة، أمّا في الولايات المتحدة الليبية فسيتم تعزيز وجود وحضور المواطن الليبي في الشركات الليبية بنسبة معينة، إذا تخطّت الشركات هذه النسبة فستواجه قضايا تعويضات مالية ستُدفع للدولة.

بالحكم الحكيم والرشيد المحكوم بالعقلية الوحدوية التي ستقودنا لتوحيد المواهب بين مختلف ولاياتنا لترقية دولتنا والقيام بها بين الأمم. فإنّ القاسم المشترك بين مختلف مشاريع الولايات المتحدة الليبية: فهمُ القيادة وأنّ المصائر تصنعها السياسات الموحدة السليمة والمنفّذة بشكل جيد، فإنه قد صدُق القول إنّ الرخاء الوطني يُخلق، ولا يُورث. إنّ أصحاب رأس المال والأشخاص والمؤسسات متنقلون، وسوف ينجذبون نحو أفضل الفرص المقدمة في شكل دولة حقيقية ذات مشاريع تنموية واضحة الأفق والرؤى. إنهم جميعاً مُدركون أنّ الاستثمارات الضخمة في التعليم والبنية التحتية مقترنة ببيئة سياسية ثابتة ومستقرة وليست مبنية على أفكار رجعية أو سياسات منفصلة أو غير متصلة ببعضها البعض. إنّ هؤلاء السادة يفهمون أنّ الديناميكية الخاصة للأعمال العالمية هي النظرة الواحدة الموحدة المبنية على أساسات صحيحة.

يمكن لكم جميعاً النظر إلى خطة ليبيا للتنمية الشاملة على أنها رؤية لطموح أمّة بأكملها التي تفهم الحاجة للابتكار وإعادة التطوير والبناء واعادة تشكيل البنية السياسية لأساسات الدولة التي هي سلفاً قائمة عليها وتتحدد بها وعنها، والتي تضمن لأصحابها فرداً أو جماعةً البقاء في المقدمة. بمعنى آخر، فإنّ الخطوط العريضة للرؤية المستقبلية لدولة الولايات المتحدة الليبية واضحة لكم وغامرة بالتحدي والنيّة في التطوير والبناء، وهي ليست بالوحيدة، فلِنجاحها يجب أن نبدأ في نفس الوقت الذي نُعلن فيه عن الخطط التي سبق الإعلان عنها في هذه الأوراق وأوراق أخرى، فإننا حتماً قادرون وسنقدر، وإنّ العمل وحيداً ليس كالعمل في ظل الإتحاد.

ومن الجدير بالذكر هي المبادئ التي قامت عليها مبادرات الولايات المتحدة الليبية ومشروعاتها التي وكما تلاحظون في هذه الأوراق على أنها الرؤية الكامنة وراء مبادرة قومية حقيقية. إننا سنسعى جاهدين خلال الفترة المقبلة إلى بناء التكامل لنظرية الولايات المتحدة الليبية ومشروعاتها، وإننا لا نتوقع منكم ربحاً أو مالاً أو تقديـــساً، فإننا مِثلكم نريد بناء الوطن، ولا نتوقع من المشروع ربحاً يذهب لجيوبنا الشخصية، إلاّ أنها قضية يجب علينا جميعاً البدء بحلّها موحدين في شكل كيان واحد، لا يخدم شخصاً واحداً بل جميعنا، فإنّ وطني يحتاجني ويحتاجكم وهو أعلى الأهداف الهامة وأهم المبادئ ألا وهو بناء الأمّة، وتحقيق العدل للجميع، في كافة المجالات وعلى مختلف المستويات الفيدرالية والمحلية، الذي على عاتقه مسؤولية بناء أفضل وأكبر خطة عالمية لدولة والمحافظة عليها في شكل مشروع قومي حقيقي سيُكتب أسماءنا عليه باسم الشعب المؤسس لهذه الأمّة، التي نقضي فيها على دائرة الخوف، مشكّلين هدف يقرّبنا لتوفير أفضل ما يمكن لناس الإتحاد، وهُم حتماً نحن.

قال الفيلسوف اليوناني هيراقليطس قبل 3000 سنة أنّ "الشيء الوحيد الثابت في الحياة، هو التغيير"، إنّ الدولة التي تحتضن التغييرات ويقودوها أجيالها وشبابها يميلون إلى أن يكونوا هم الذين يتفوقون ويخلقون الرخاء لشعوبهم لعقود عديدة.

تأسست نظرية الولايات المتحدة الليبية في تاريخ 18 أغسطس من سنة 2022، وهي مشروع لكيان اتحادي يعبّر عنه بـ "الإتحاد" الذي يجمع سبع ولايات ليبية، وهو مشروع يعلو في كثير من الطرق المكاسب، وهو البناء، وهو المرحلة التي كانت بداية لعقلية قومية، قائمة على فكرة خدمة الفرد للأمّة وخدمة الأمّة للفرد.

# الولايات المتحدة الليبية: خاتمة

|

الأوراق السادسة

---

إنّ الطريقة التي سيتعامل وسيتفاعل بها الشعب الليبي مع خطة البرنامج الفيدرالي للحزب الجمهوري الليبي ستُحدِّد ملامح ما ستؤول إليه علاقات الحزب الجمهوري مع العالم وطريقة ذلك أيضاً، وإنّ ذلك هو التحدّي الاستراتيجي الرئيسي الذي سيواجه الحزب الجمهوري بغضّ النظر عن الحركة الجمهورية الإتحادية كفرقة سياسية تعمل جنباً إلى جنب لتوضيح معالم خطة البرنامج الفيدرالي، بحيث أنّ الأول هو من سينفذ هذه الخطة، والثاني هو واضعها ومخططها الأساسي.

ويُعتبر استهداف الحزب الجمهوري للسياسيين والقادة الليبيين في ذاته اختباراً خطيراً، وربما ستكون الأكثر صعوبة بالنسبة لحزب ناشئ بأفكار جديدة تستهدف إعادة البنية الإتحادية للدولة، ولكن بأشكال جديدة وغير مسبوقة، مدروسة بإستراتيجيات قد تكون الأولى من نوعها في التاريخ؛ فمنذ تعبيره عن رغبته في إنشاء الكيان الدولي المعروف بالولايات المتحدة الليبية. علماً بأنّ هذا الاسم (أيّ "الولايات المتحدة") يُعتبر واحداً من أكثر الأسماء تعقيداً وغموضًا في التاريخ، ولأسباب تاريخية واضحة، فمنذُ الحقبة الاستعمارية الإيطالية، كان هذا الاسم من أكثر الأسماء أهمية بالنسبة لبلادنا، جنباً إلى جنب مع بريطانيا العظمى، بل والأكثر ضراوة للسياسة في العالم إلى الآن.

أصلُ تسمية الولايات المتحدة الليبية في عملية التهيئة السياسية يرجع لكونها دولة اتحادية مكوّنة من سبع ولايات ليبية استراتيجية، ذات دستور وسيادة كاملة، وعاصمتها مدينة طرابلس. كانت خطة تسمية الولايات المتحدة الليبية مليئة بالتحديات الإستراتيجية والعلمية والمنطقية، بحيث أنّ اختيار اسم جديد لمشروع سياسي يخدم دولة يترتب عليه تغيير إيديولوجية الدولة بأكملها، وهذا ما أخذناه على عاتقنا في شكل فريق أبحاث الحركة الجمهورية الإتحادية الذي بدأنا فيه بمشروع دراسي يستهدف دراسة احتمالية عودة المملكة المتحدة الليبية ودستورها الملغي لسنة 1951، وتمّ عرض نتائج هذه الدراسة من احتماليات وتوقعات وإمكانيات هذا النظام ودستوره السابق،

ثمّ تمّ إلغائها كفكرة نظراً لضعف بنيتها الهيكلية وعدم تماشيها مع الوقت الحالي وكان ذلك لعدّة أسباب من بينها التهميش وعدم بيان الأطراف الذي ساهم النظام السابق في تأزيمه وبيان ضبابيته التي ازدادت مع ضبابية وعدم وضوح ما يعرف بال "النظام الجماهيري الشعبي الثوري" وعقليته المتخبطة والغير مستقرة، وعلى رأسها النظام العشائري والقبائلي الذي ازداد تأثيره أثناء حقبة النظام الجماهيري الذي قضى على فكرة المشاركة المتعددة للسلطة، وبالتالي خلقَ نظام الوساطة العائلية والرمز القبائلي؛ وفي نهاية عام 2022 تمّ عرض لمحة دراسية بسيطة عهدت بتقديم المفهوم الفيدرالي بأبسط فكرة ممكنة، بحيث تخلق منصة إدارة سياسية متعددة تسهُم في الحدّ من الاقتتال على السلطة.

استهدفت الدراسة الأحزاب في ليبيا بعد الثورة، وأعطت مفهوماً بسيطاً عن أنّ السلطة الديموقراطية لا يمكن أن تكون الحل المباشر والفوري في مجتمع مهمّش بشكل سابق، اتجهت الدراسة بشكل خاص لبيان سلوكيات الأنظمة السابقة على الشعب، بحيث تمّ تقسيمها لأربع أقسام:

- سلوكيات النظام الملكي: إنّ المملكة المتحدة الليبية، ومنذ حصولها على الاستقلال في عام 1951، شهِدت تفاعلاً معقدًا بين نظامها الملكي وشعبها، مما شكّل كنتيجة المشهد الاجتماعي والسياسي للبلاد اليوم. لقد أثّرت سلوكيات النظام الملكي على الشعب الليبي، وخاصة في سياساته المتعلقة بالنفط والاستثمار الأجنبي والتوزيع الاقتصادي، بشكل كبير على العلاقة بين الشعب الليبي والنخبة الحاكمة التي لا زالت آثارها مستمرة إلى اليوم، في شكل فقدان للثقة التي وبرغم أنها قد تكون مبررة في شكل أسباب تعني بالقذافي، إلاّ أنّ كليهما، أي النظام الملكي والجماهيري، كانا سببين مساهمين أساسيين في ذلك.

كان لإلغاء الملك إدريس السنوسي للنظام الفيدرالي وإعلان النظام "اللامركزي" المركزي آثاراً يمكن أن تلخص على أنها كانت تعني للسيطرة على موارد النفط التي كانت بمثابة لحظة محورية في المسار الاقتصادي للبلاد، خاصة مع اكتشافه في أواخر الخمسينات، أي قبل إنهاء الفيدرالية بعقد. وعلى الرغم من امتلاكها للاحتياطيات النفطية الهائلة، إلاّ أنّ قرار الحكومة بجلب الشركات الأجنبية بدلاً من دعم الشركات الوطنية[298] أثار استياء

[298] D. Vandewalle, "Libya since Independence: Oil and State-building", (Ithaca: Cornell University Press, 1998), p. 71.

الناس بشكل عام، ما أثّر على نظرتهم للثروة النفطية، فلَم تكن آثارها حاضرة على أرض الواقع، فقد كان العديد من الشعب الليبي يعيشون كعائلات متوسطة وكثير منهم كانوا على خط الفقر. علاوة على ذلك، قد أدى تخصيص الأموال بموجب السياسة الملكية المركزية إلى تفاقم الفوارق الاقتصادية داخل المجتمع الليبي. وبدلاً من تنفيذ تدابير التوزيع العادل لرفع مستوى المجتمعات المهمشة، غالبًا ما كانت السياسات الاقتصادية للنظام الملكي تحابي مصالح النخبة[299]، مما ترك أعداد كبيرة من العائلات الليبية تقبع تحت خط الفقر. أدّى هذا التخصيص غير المتكافئ للموارد إلى استمرار الاضطرابات الاجتماعية وخيبة الأمل بين السكان[300].

امتدّ تأثير سلوكيات النظام الملكي إلى ما هو أبعد من المجالات الاقتصادية، حيث أثر على الديناميكيات المجتمعية الأوسع. ونتيجةً لذلك، أصبح التفاعل بين الشعب الليبي والنظام الملكي متوتراً وبل محصوراً بشكل متزايد مع مرور الوقت. فأدّى عدم رضا الشعب عن السياسات الملكية، خاصة في المجال الاقتصادي، إلى تغذية الحركات الشعبية المُطالبة بمزيد من الحكم الذاتي والتمثيل[301]. وهي أسباب ساهمت لشراء الشعب لقضية معمر القذافي الثورية ووعوده الوهمية، فالشعب وأثناء استمرار مستويات الفقر وعدم العدل بين السكان المهمشين في معظم أنحاء مناطق شرق وجنوب البلاد، أدى لمساندتهم في نهاية المطاف لانقلاب 1969، فقَد صدُق القول فعلاً عندما قيل إنّ "انقلاب الشعب المتعلّم المتمتع بالحقوق ليس كانقلاب الشعب الجاهل الذي لم يسمع بالحقوق".

- ب. أولاً، سلوكيات النظام الجماهيري وتفاعل الجمهور مع النظام وتأثيراته على الجمهور والعكس: كان النظام الجماهيري بقيادة معمر القذافي نظامًا قمعيًا وسلطويًا نقياً. تضمّن قمع المعارضة السياسية، والرقابة على وسائل الإعلام، واستخدام القوة للحفاظ على السيطرة على الشعب الليبي، وعدم احترام حقوق الإنسان. كان تفاعل الجمهور مع نظام معمر القذافي محدودًا بسبب سياساته وممارساته التقييدية؛ ومع ذلك، عندما تفاعلوا، أدى ذلك في كثير من الأحيان إلى عواقب سلبية على كِلا الجانبين.

[299] Ronald Bruce St. John, "Libya: From Colony to Revolution", (London: Pinter Publishers, 1987), p. 123.

[300] Ali Abdullatif Ahmida, "The Making of Modern Libya: State Formation, Colonization, and Resistance, Second Edition", (Albany: State University of New York Press, 2009), p. 167.

[301] Ali Abdullatif Ahmida, "The Making of Modern Libya: State Formation, Colonization, and Resistance, Second Edition", (Albany: State University of New York Press, 2009), p. 172.

عانى الليبيين تحت حكم معمر القذافي من هدر الحريات وامتهان الكرامة وتبديد المال العام والفساد الاداري والمالي في مختلف بقاع الدولة، في ظل حكم تسلطي فاشل، أعلى من دور الفرد كما ولو كان شكلاً من أشكال تقديس القائد الواحد الذي، بغياب المؤسسات الديموقراطية والرقابة والمحاكمة العادلة، أخضَعَ الدولة ومرافقها ومنشآتها إلى إرادته وحده كما ولو كانت إرثاً من أجداده المجاهدين (برغم أنه أتى من قبيلة صغيرة وغير هامة نسبياً في تاريخ البلاد)، واضعاً نفسه كعادته فوق الجميع، حيث ألغى دولة الجميع وجعلها دولة الواحد، فارضاً اعتباراته الاجتماعية فوق الجميع، وما على الجميع وكالعادة سوى الامتثال فرضاً إن لم يكن الانصياع دون أية حقوق تذكر، باستثناء "المكرّمات" التي بمزاجه ورغباته الشخصية، يقرر متى تستبيح للشعب.

ألغى معمر القذافي الدولة الليبية تحت حكم الملك، ولكن فأثناء ثورته (انقلابه العسكري) قد عهد الشعب بالكثير، ولكن أولى خطواته بعد انقلابه كانت وقف التطور التدريجي الذي كان الملك قد بدأ فيه -الثورة النفطية-، وبرر ذلك بنظريته المتطرفة "الثورة الشعبية" التي دوّنها في كتابه، لا سيما الفكرة الرومانسية "حكم الشعب بالشعب" التي لم تدخل حيّز التطبيق منذ أربع عقود كاملة، فقَد كان الحاكم الحقيقي هي اللجان الثورية التي تسلطت هي ثانياً على الشعب كما فعل قائدها، وهنا نتيجته واضحة، بُعد الشعب عن حكم نفسه وفائدة الشخص الواحد، وهو ما حاول تبريره لآخر لحظة على أنه لا يحكم، عندما قال أنّ من يحكم هي اللجان الثورية، في فكرة يوتوبية ساذجة وسمجة إلى الآن، وهو ما كان مساهماً فعّالاً في فقدان ثقة الشعب فيه لاحقاً.

ثانياً، من المنطلقات الاقتصادية الرئيسية: فإنّ ما ميز ليبيا آنذاك (والآن) على المستوى الاقتصادي هو كونها دولة بترولية غنية، حيث شكل النفط من أكبر إنتاجاتها ما يزيد عن 90% من قيمة الصادرات و80% من الإرادات الحكومية، بينما عدد السكان لم يتجاوز 6 ملايين نسمة، فإنّ الثورة البترولية مهمّة إلى درجة كانت من الممكن أن تجعل ليبيا أغنى دولة إفريقية في التاريخ، ورغم ذلك فإنّ المستوى المعيشي بقي مستوى بدائي ودنيء والمتقشف لمعظم الأسر والمجتمعات الليبية بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية مع رداءة الخدمات الاجتماعية.

بالإضافة إلى الضعف الشديد للقطاع الخاص المحلي باستثناء القطاع غير المنظم الذي تعايش مع عدد كبير من الليبيين والعمّالة المهاجرة، وغياب أية سياسة حقيقية لتوزيع الثروات الذي نُلفت النظر على أنه كان ولا زال قليل وضعيف الإنتاج والتصنيع رغم كل الإمكانيات الهائلة التي يتمتع بها القطاع الصناعي في الدولة.

أيضاً وصَلت نسبة البطالة أيان حكمه 20.70% في سنة 2009، و19.5% في سنة 2011، ووصلت إلى ما يعادل 37.00% وقد تصل إلى 44% في القرى والأرياف مقابل عدد السكان الذي قُدّر بحوالي 7.6 مليون نسمة في 2006.

نُضيف لزملائنا من جنوب وشرق البلاد بخاصة أهالينا وعائلاتنا من قبائل ورفلة المجيدة الداعمين للقذافي الذين لا زالوا يحتفلون بأعياده لليوم، أنّ هذه الأسباب الآنفة والقادمة في هذه الأوراق يجب أن تكون كفيلة بأن تُرجع لكم عقولكم بأن تهجّروا هذا الشخص من رؤوسكم لأنه لم يكن سوى إزعاجاً على الوطن والمواطن، وأيضاً فإنه رداً على السادة المحترمين ممن يقولون أنّ "سيف الإسلام قد بدأ بمشروع إصلاحي منها مشاريع ما يعرف بليبيا الغدّ وغيرها" نردّ على حضراتكم الكرام: أنه لم يتم سلفاً الموافقة على هذه المشاريع في النهاية، تفاجئنا نحن أيضاً من هذه الإجابة لأنهم اعتادوا اخبارنا في قنواتهم الدعائية السمجاء أنّ ابنه قد بدأ فعلاً بمشروع تنموي حقيقي على أرض الواقع، إلاّ أنّ المصادر تُفيد أنّ والده قد رفض مشروعه[302]، ناهيك عن عدم اكتمال مشروع ليبيا الغد وتخصيصه وبشكل واضح وصريح للأجانب[303]، إلاّ أننا لا نقذف السيد سيف الإسلام القذافي فإننا نعلم أنه قد حاول فعلاً عمل سياسة إصلاحية، ولكن فدعونا لا ننسى أنّ ذاك الشخص والده هو معمر القذافي ولا أحد من أبناءه انقلب على والده حتى وإن كان شيطاناً وهذا ما يتجه بنا لنقد كليهما معاً كبعضهما، فقد كان سيف الإسلام القذافي قادراً وفعلاً كان قادر أن يزيح والده من الحكم ويحكم في مكانه بصفته إلاّ أنه بقي صامتاً، وقد أخذ صفه في النهاية واتّهمنا بالباطل أننا أخذنا الطريق الخطأ، وأتى بكلام مليء بالمغالطات المنطقية والفجوات[304].

ألا توضح لنا حقائق الأمور أنكم يا أهالينا وعائلاتنا تقفون مع الشخص الخطأ، ألا تقفون مع الباطل البطّال، أو أنّ الحقّ الصحيح لا يعني لكم شيئاً. نحن نعلم أنّ كثير من شبابكم يُخدعون للقذافي بسبب "الدعاية" التي احترف

[302] Frederic Wehrey, "The Burning Shores: Inside the Battle for the New Libya", (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2018), p. 214.

[303] Christopher M. Blanchard, "Libya: Background and U.S. Relations", (Washington, D.C.: Congressional Research Service, 2010), p. 7.

[304] سيف الإسلام استخدمَ أسلوب مبني على مغالطات منطقية عندما أدعى أننا سنواجه مشاكلاً وأزمات اقتصادية وسياسية، فهو الذي أدخل الإخوان الذين دعموا الثورة لاحقاً على والده بعدما كانوا محظورين من القذافي، ولذلك فهو كان يعلم سلفاً أنّ هؤلاء الذين قد أدخلهم هو نفسه سيعيثون بالبلاد فساداً. ملحوظة: نرجو من حضراتكم التركيز على هذه الفقرات لأنها حساسة.

فيها على منصاته الإعلامية، إلاّ أنّ الدعاية التي خدمت الإتحاد السوفياتي لم تنقذ شعبه من الحروب الداخلية ولا من الفقر، ولم تنقذ الصين الشيوعية من المجاعات التي قتلت الملايين، التي لم يخرج رئيسها المتسلّط ليعتذر عن قتل شعبه، فطاغونات[305] الطاعون هؤلاء لا يحسّون بالفقر، ولا بالجوع الذي يجتاحكم، لأنهم جالسون فوق مجالس من ذهبكم[306]، بأكلات بميزانيات مليونية لا تسعون فيها دراهماً وحتماً لن ولم تحتهم، ولا حُلماً حالمين كنتم. ألا ترون أنهم مثالاً كبعضهم البعض[307]، السرطان وبرغم اختلاف مكان وجوده، يبقى سرطاناً.

يا سادة إنهم لا يهتمون بكم وحتماً لن يهتموا بكم، وإن قتلتكم المجاعة أو حمى خطرة فلن يهتموا بكم، ولا تنسوا أنهم وبسبب سياساتهم الباطلة عرّضوا حياتنا للخطر، شراءهم للمشاكل مع الدول المتقدمة والنووية تسببت في دخولنا لحرب لم نوافق عليها، ألسنا نحن الشعب الليبي؟ أم أنّ ليبيا للقذافي؟ ألستم ليبيين، ألستم أخواننا ونحن أخوانكم، فإذا كنا نعيش تحت سقف منزل واحد، وأحد الأخوة تسبب في إشعال أنبوب الغاز، ألن تكون حياتنا جميعاً معرّضة للخطر؟ ألا يجب أن نعاقب هذا الأخ؟ أم أنه ملاك؟ فإنّ هذا المنزل هو وطننا، وتسبب الأخ في إشعال أنبوب الغاز هو فساده الخطير في مركز السلطة الواحد. أحكموا صوت العقل أيها الإخوة، فإننا منكم، ولن نرضى لكم الباطل والبطّال، فأنتم أخوتنا ونحن أخوانكم.

ثالثاً، من المنطلقات السياسية الهامة: إنّ النظام الجماهيري في عهد معمر القذافي أعتبر القبيلة جرماً، ورغم أنه قد استعمل القبيلة لتكريس سلطة خاصة من خلال قبيلة القذاذفية، ونسج تحالفات مع قبائل أخرى لتدعمه من أجل الحفاظ على سلطته (المقارحة). وأيضاً فإنّ هذه القبائل عانت لمدة أربع عقود طويلة في عهده بتهميشها من كافة الحقوق، فالخطاب القومي العربي الاشتراكي الذي حمله القذافي لأكثر من 40 سنة حمِل في طيّاته إقصاء تام لهذه الأقليات، وحقوقها السياسية، والثقافية، والاجتماعية. أيضاً نُلفت النظر لأنّ معمر القذافي قد حرِم عديد من الشخصيات (فقط لأنها تنتمي لقبيلة معينة بحدّ ذاتها) عن اكتساب الوثائق الرسمية، وذلك لاعتبارات سياسية.

---

[305] الطغيان العابث بالأرض فساداً.

[306] أموالكم.

[307] يتشابهون.

لكن قوى القبائل لعبت دوراً هاماً جداً في ثورة 2011 ضده من شرق الدولة إلى غربها، إذ أنّ المعركة الحاسمة قادتها الوحدات القتالية الأمازيغية في جبل نفوسة. فكان للقبائل فرصة حقيقية مواتية (خاصة الأمازيغية) لكي تنتصر وتقضي على هذا الظالم، حين أعلن سكان جبل نفوسة الدعم والإتحاد فيما بينهم والتحاقهم بالثورة منذ انطلاقها وصولاً إلى طرابلس، ودخولهم إلى مقر إسكان القذافي بمدينة العزيزية (حيث كان حصنه المنيع). وليس القبائل فقط من استغلت هذه الفرصة، حتى التجمعات السكنية مثل حي الجمعة ووسط طرابلس وابوسليم، فهي أيضاً تعتبر علاقاتها ببعضها شبيهة بالقبيلة (حيث الانتماء والتبعية وهي علاقات تنشأ منذ الطفولة بين أصحاب الشارع الواحد بخاصة الشباب)، فكان عديد من الثوريين ينتمون لقبيلة أعلنت الثورة ضد معمر القذافي، ولكن تسكن في إحدى الأحياء المعروفة كسوق الجمعة مثلاً، وهو ما أشعل وتير الحرب ضده بشكل موسع وأصبحت ثورة تيارية[308].

وليس التعسف ضد القبائل فقط هو ما كان ظاهراً في الميدان السياسي، فقد ألغى كعادته القوانين ومؤسسات الدولة الديموقراطية ولم يُبق على دستور، فقد ألغى الدستور الأصلي وأبقي على كتابه الذي لم يعتبر دستوراً أصلاً.

أيضاً قد شهِد حكم معمر القذافي تمييزًا واسع النطاق ضد أولئك الذين يختلفون مع آرائه أو يتحدّون سلطته بأي شكل من الأشكال، وشمِل ذلك السجن بدون محاكمة وكذلك التعذيب وغيره من أشكال الإساءة (ناهيك عن إعدام المعارضين). سعَت حكومته أيضًا (التي لم تُعتبر حكومةً في حدّ ذاتها) إلى الحدّ من حرية التعبير من خلال قوانين الرقابة الصارمة على الصحافة التي أسكتت الأصوات المنتقدة داخل المجتمع الليبي. ونتيجةً لذلك، كان هناك مجال ضئيل للحوار بين المواطنين وقادتهم مما زاد من ترسيخ مشاعر الاغتراب بين العديد من الليبيين بأنهم ليس لديهم صوت أو وكالة تحت حكم القذافي.

اتّسمت أيضاً تفاعلات الجمهور مع النظام الجماهيري بقيادة معمر القذافي إلى حد كبير من الخوف وليس الانخراط بسبب طبيعته القمعية والوحشية غير المدنية أو الإنسانية. أدى ذلك إلى خلق بيئة شعر فيها الناس بأنهم غير قادرين على التحدث علنًا عن الظلم أو تحدي السلطات دون المخاطرة بتداعيات خطيرة من قبل قوات الأمن الموالية له. وقد أدّى هذا في النهاية إلى تقويض الثقة بين المواطنين وحكومتهم مما أضعف التماسك الاجتماعي، بينما ساهم أيضًا في زيادة مستويات الاستياء بين المواطنين. مما أدى في نهاية الأمر لانتفاضة

[308] نقصد بمصطلح الثورة التيارية الثورة التي تعتمد على تيارات مختلفة من المجتمع بأطياف مختلفة، على عكس الثورة القبلية.

2011 التي فيها التحم الشعب الليبي مُستاءاً مع صفوف كل من هبّ ودبّ من إرهابيين وشراذم بدعم أمريكي خارجي. وقد أدّى الخوف الذي طال الليبيين طوال أكثر من 40 سنة لتفاعلهم العاطفي والانفعالي مع الوضع مما أدى في نهاية الأمر لقتل معمر القذافي بأبشع ما يُمكن (فما كان يفعله، رد كفعل عليه).

- ج. النظام السلوكي الاجتماعي أثناء الاحتلال الإيطالي: كان للاحتلال الإيطالي لليبيا تأثير عميق على النظام الاجتماعي والسلوكي في البلاد. فقد فرض الإيطاليون قوانينهم وعاداتهم ولغتهم على الليبيين خلال هذه الفترة، مما أدى إلى تغيير جذري في كيفية تفاعل الناس مع بعضهم البعض[309]. أدى ذلك إلى نهج أكثر استبدادية للسلوك الاجتماعي وكذلك زيادة في القبلية بين المجتمع (التي ازدادت حدتها تحديداً بعد حروب القبائل ضد الأتراك التي جعلت قبائلاً مسلحةً تسليحاً مبالغ فيه، شملت مساهمتها أيضاً في تشكيل كتائب القذافي لاحقاً بخاصة قبيلة المقارحة). وعلى هذا النحو، فإنّ العديد من المعايير الثقافية التي كان يحتفظ بها المجتمع الليبي في يوم من الأيام قد ضاعت أو تغيرت بمرور الوقت بسبب هذا التأثير الأجنبي.

تركت الفاشية الإيطالية بصمة قومية، فمنذ حكمها الممتد من عام 1911 إلى عام 1943، خلقت بصمة عميقة الجذور على المشهد الاجتماعي والسياسي للبلاد اليوم وبل أثرت فيه. إنّ التفاعل بين الشعب الليبي والنظام الفاشي، الذي أتسم في بداياته بالقمع والاستغلال والمركزية، يواصل تشكيل هيكل الحكم والديناميكيات السياسية في بلادنا اليوم.

هدفت الفاشية الإيطالية وبريطانيا ودول الاستعمار الأخرى لخلق نظام مركزي للسيطرة على هذه المستعمرات، ودائماً ما كانت الأسباب الرئيسية هي تأكيد الهيمنة على السكان الأصليين واستغلال موارد المستعمرة لصالح الدولة الاستعمارية[310]. أمّا في ظل الحكم الفاشي، تعرضت المؤسسات الاقتصادية والسياسية في ليبيا لمركزية

[309] Omar Al-Ghalie, "Libyan Society and Social Behavior during the Italian Occupation (1911-1943)", (Tripoli: Al-Ferqan Foundation for Studies, Research and Publishing, 2019), p. 56.

[310] Ali Abdullatif Ahmida, "The Making of Modern Libya: State Formation, Colonization, and Resistance", (Albany: SUNY Press, 1994), p. 122.

صارمة، مع تركيز السلطة في أيدي السلطات الإيطالية[311] التي تحاشت التوزيع لزيادة مدخولها من تجاراتنا فيما يخدم مصالحها.

وضع نموذج الحوكمة المركزي هذا، الذي تميز باتخاذ القرار من أعلى إلى أسفل ومحدودية الحكم الذاتي المحلي إلاّ للخونة، الأساس لأنماط الاستبداد وسيطرة الدولة الاستعمارية على الدولة. علاوة على ذلك، سعَت سياسات الفاشية الإيطالية في ليبيا إلى إخضاع السكان الأصليين واستيعابهم، ومحو الهويات الثقافية وطمسها وفرض تعلّم اللغة الإيطالية[312]. إنّ تكتيكات هذا النظام الاستعماري، بما في ذلك العمل القسري، والنزوح الجماعي، والعنف المنهجي، الذي وأثناء المقارنة بين ما سبق ذكره من نتائج هذا النظام الرجعي الذي استمر لعقود أن يوضح لنا ما هي النتائج المتكررة والنتائج غير المتكررة، التي خُلقت في داخلنا ومررت بنا في شكل ثقافة من المستعمرين وبل أصبحت جزءاً من طريقة تفكيرنا. وهي كلها نتائج أثرت على هياكل الحكم اللاحقة والأيدولوجيات السياسية في شكل ما يعرف بالخبرة السياسية التاريخية[313].

تأسيس المملكة المتحدة الليبية في عهد الملك إدريس السنوسي في عام 1951 شمِلت نفس المشاكل التي نسمّيها بالعوامل السيكولوجية لسبب التغيير الثقافي الذي فُرض عمْداً على أجدادنا المؤسسين. فبرغم أنّ المملكة المتحدة الليبية حاربت الفاشية الإيطالية إلاّ أنها تعرّضت لها في تاريخها لأكثر من مرة، فقَد شهدها مختلف أجدادنا المؤسسون[314]، التي وأثناء الجدال فيما بينهم عن قيادة الدولة، تذكروا أو استخدموا عاملاً سيكولوجياً رجَعَ على شيء في الماضي، تسمى بالتجارب، فلَم يكُن بالأمس طرق اتصالات متقدمة ومتطورة كالمتوفرة لدينا اليوم،

---

311 D. Vandewalle, "A History of Modern Libya", (Cambridge University Press, 2012), p. 40.

312 يُضيف المؤلف: العديد من المواطنين من أصحاب العقلية المركزية وخصوم نموذج الفيدرالية يتبعون نفس المنهج، حيث يريدون القضاء على القبائل وتفكيكها وفرض هوية واحدة، وهُم يسيئون فهم معنى هوية ويستبدلونها بلفظ الهوية الليبية، بينما هم في الأساس يقصدون الحكم وليس الوطن أو القومية، فإنهم يريدون طمس الهوية على حساب الحكم المركزي لا على حساب بناء هوية ليبية ترجع على الوطن الليبي، وسوء الفهم هذا يحفز الكثير من المواطنين من البسطاء الغير متعلمون لمخاصمة مشروعنا الفيدرالي معتقدين أنهم فاهمون بينما هم لا يفهمون.

313 الخبرة السياسية التاريخية: نُشير إليها على أنها مصطلح يعبّر عن خبرة تأخذها الدول وشعوبها أثناء تطبيق القانون، وإنشاء دستور، وبناء دولة، التي تستعملها كمرجع سياسي وقانوني لبنائها. فمثل الولايات المتحدة الليبية، فخبرتها السياسية التاريخية مستمدة من دول أمريكا وألمانيا والإمارات.

314 لاحظوا تطبيق القانون وكيفية القواعد التشريعية والتنفيذية لهيكل الدولة.

وذلك لفهم العلوم السياسية وآليات تشكيل الدول، فغَلب المجتمع آنذاك النزعة القبلية. وبما أنّ خبرتهم الوحيدة كانت في شكل النظام الفاشي، وبعد ملاحظاتهم لقوته أثناء حروبهم معه، أدركوا (بشكل مقصود أو غير مقصود) أنه نظام يمكن أن يحفظ ويضمن لهم السلطة في المركز الواحد، ولكن فأكيد أنهم قد عدّلوا شكل الدولة لتصبح مركزية وديموقراطية في آن واحد[315]، وهو ما شكّل لاحقاً عقلية الأجداد المؤسسين في الدولة، وأثّر على نهجهم في الحكم وبناء الدولة بما في ذلك إلغاءهم للفيدرالية. ولكن فإننا لا نقذف المملكة والأجداد المؤسسين على أنهم فاشيين، فحشاهم، ورحمهم الله جميعاً وعزّ ثرائهم. وإنما ذكرنا بعض خصائصهم المشتركة التي فعلاً اتصلت بهم بشكل أو بآخر.

ولكن فالقضية الأكبر هي امتداد تأثير الفاشية الإيطالية إلى معمر القذافي، الذي كان نظامه يحمل أوجه تشابه خلابة مع ممارسات الحكم الفاشي. يعكس نظام معمر القذافي الرجعي والاستبدادي تميزه الخطير بعبادة الشخصية والسيطرة المركزية الشديدة وقمع المعارضة، أليست هي نفسها تماماً التكتيكات التي استخدمها الفاشيون الإيطاليون قبل عقود. فقَد استمد نظام القذافي، الذي اعتنق أيديولوجية "القومية العربية"، الإلهام من المبادئ الفاشية للاستبداد والعسكرة، فَمن يقولون إنّ القذافي كان اشتراكياً، ألم يكُن قادة كُثر في الإتحاد السوفياتي مدنيون في مناصب عديدة من السلطة؟، فمعظم مستويات الدولة الأخرى من الحكومة والمجلس التشريعي الروسي كلهم مدنيون. أليس ما فعله القذافي بتعيين جنرالات وضباط في كل مستويات الدولة نتائج من الفاشية،

فقد استمرت أصداء السيطرة المركزية المتشددة الشبيهة للفاشية الإيطالية تماماً كما ولو كانت شقيقتها طوال فترة حكم القذافي، لتشكل لاحقاً عقلية مساره الحكمي المتسلط والرجعي. إنّ النزعة العسكرية للنازية والفاشية عناصر شبيهة تماماً لعناصر الحكم في الوطن العربي، إلاّ أنّ الفاشية وحدها كانت حاضر متخفي يعني بالأوضاع التي ألهمت معمر القذافي وأفكاره الطفولية والرجعية في كثير وبل معظم الأحيان: الاستعراضات الفخمة للقوة والدعاية، أتذكرنا بشخص ما؟، إن لم يكن بينيتو موسوليني فإننا على ثقة أنه معمر القذافي. وإدامة ثقافة الطاعة

[315] في العقود الماضية بخاصة فترتي الحرب العالمية الأولى والثانية، كانت العديد من الدول المركزية دول استعمارية، كألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية وفرنسا وبريطانيا.

والخضوع بين الشعب، وتمجيد القائد وتأليه الدولة، أليست كلها أسباب كافية لنقول إنّ معمر القذافي، قد أُلهمت مشاريعه من أمّ الفاشية.

نُضيف: عهدنا أنفسنا أن نمنع أي شخص يحاول تكرار هذا السيناريو في الولايات المتحدة الليبية، سواء كانت مؤسسة عسكرية أو مدنيين يفكرون بإرجاع مثل هذا التاريخ الأسود. ولا غروّ من أنّ كثير من مؤيدي الجماهيرية من التبّع، تعجبهم أفعال قائدهم المتهورة والرجعية، على حساب بناء البنية التحتية وتحسين الاقتصاد وتمثيل الوطن والمواطن بصورة حسنة، ولكن فمشاريعهم الأهم في نظرهم هي معاداة العالم، والحلول بالعدوان، بشكل مثير للشفقة. ما يفتح لنا نتيجة مقامها أنّ هؤلاء، هم فقط تبّع، ولا يسعون لبناء المجتمع ولا الحلول به لأسمى الرتب، وإنما يفسحون المجال للحرب والحروب باسم أفكارهم المتأخرة، التي انتهت، فقد سَقط الإتحاد السوفياتي، وسقطت الفاشية والنازية، ولكن فنجد هؤلاء لا زالون يريدون إحياء مشاريعهم التخريبية من جديد، على حسابنا وعلى حساب وطننا، إنّ العظمة والنخوة التي يتحدثون عنها هؤلاء الفاشيين لم ولن تجلب الخير علينا، ولا نحن ولا غيرنا مؤيد للجماهيرية، فهي حتماً عار.

- د. أوجه تشابه الإدارة السياسية بين الأنظمة السابقة والنظام الحالي: نرى للسابق ذكره، أنه قد كان للإدارة السياسية في ليبيا العديد من الأنظمة المختلفة عبر تاريخها، لكن هناك بعض أوجه التشابه بين النظامين السابق والحالي. وأبرز أوجه التشابه هو أنّ كلاهما كان سلطويًا بطبيعته ولم يهتم بالبنية الشعبية أو بالشعب. هذا يعني أنه كان لديهم هيكل سلطة مركزي مع ضوابط وتوازنات محدودة على الفرع التنفيذي للحكومة فقط. اعتمدت الحكومتان أيضًا بشكل كبير على أنظمة المحسوبية للحفاظ على سيطرتهما على المجتمع، على الرغم من أنّ هذا كان أكثر وضوحًا في ظل حكم القذافي مما هو عليه اليوم.

علاوة على ذلك، استخدمت كلتا الإدارتين تكتيكات مثل الرقابة والقمع ضد مواطنيهما من أجل البقاء في السلطة. في ظل حكم القذافي كانت هذه التكتيكات متطرفة بشكل خاص. ولكن حتى الآن هناك تقارير عن انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل قوات الأمن الموالية لحكومة الغرب (الوحدة الوطنية في طرابلس ومصراتة) والتي تظهر عدم احترام مماثل للحريات المدنية كما شوهد خلال الديكتاتورية الماضية.

على الرغم من وجود قادة مختلفين في نقاط مختلفة عبر تاريخها، تظل الدولة دائمًا غير مستقرة اقتصاديًا بسبب سوء الإدارة من الإدارات المتعاقبة التي غالبًا ما فشلت أو رفضت الاستثمار بشكل صحيح في البنية التحتية أو التنويع بعيدًا عن الصناعات القائمة على النفط التي شكلت الكثير من مشاكل الليبيين اليوم. ويستمر عدم الاستقرار إلى هذا اليوم مع ارتفاع مستويات البطالة مما يجعل من الصعب على الليبيين بخاصة الشباب إيجاد

فرص عمل مجدية بخلاف تلك التي توفرها الميلشيات المرتبطة بالفصائل المتنافسة التي تتنافس للسيطرة على أجزاء إن لم يكن كل البلاد.

الغرض من هذه الدراسة (المقارنة بين الأنظمة السابقة والحالية) كان لبيان اختلافات كيفية عمل كل نظام سياسيًا، وتوضيح القواسم المشتركة عند النظر في قضايا مثل المركزية وأنظمة المحسوبية وعدم الاستقرار الاقتصادي.

شملت هذه الدراسة البيان الدقيق على الأحداث الماضية وتأثيراتها على المستقبل، بحيث تمّ عن طريقها تلخيص عدّة مفاهيم:

1. كون الإدارة المركزية واللامركزية واحدة في ليبيا، بحيث أنه حتى ولو تمّ تغيير النظام في البلاد لعدّة أشكال متتالية فإنه لن يتم حلّ معظم مشاكل الدولة نظراً لمفهوم التعاقب والمرايا، بحيث أنه حلّ مشكلة ما يعني افتتاح رسمي لأخرى أكثر تعقيداً.
2. لم يكن هدف المشروع في الأساس التوصل للفيدرالية، وإنما قمنا بدراسة شاملة تشمل إمكانية إرجاع إحدى الأنظمة بخاصة بعد طلب الشباب الفيدرالي في برقة إرجاع الفيدرالية، ولكن تحت دستور 1951، ولذلك أجرينا بحث مقارنة شاملة بين الماضي والحاضر لفهم العلاقات ومساهماتهم الممكنة في المشكلة الحالية.
3. توصّلت الدراسة وعن طريق الصدفة لمفهوم جديد، نُعبّر عنه الآن بـالولايات المتحدة الليبية، بحيث أنه قد تمّ القضاء على فكرة التشابه في مفهوم التعاقب والمرايا بين حل المشاكل بطريقة الرئيس والمعاونون وطريقة الحل المشتركة التي كانت مبنية بشكل مسبق على مشاركة المشكلة بين مختلف المساهمين للوصول للحل المتكامل، وهكذا تمّ التوصل للفيدرالية.
4. شملت أيضاً نتائج الدراسة الرأسمالية الجديدة، التي تمّ فيها توضيح نتائجها على الولايات المتحدة الليبية وتأثيراتها التي عن طريقها سيُمكن بناء منظومة استثمارات مُستدامة تخدم مختلف الشعب الليبي وليس فقط الولايات المتحدة الليبية كدولة، وهذا لا يشمل خضوع المواطن للشركات، وإنّما العكس.

تمّ تمثيل شعار الولايات المتحدة الليبية بالدوائر المترابطة مع بعضها البعض التي تمثّل الإتحاد في أبسط معانيه الذي يُفسر مفهوم أنّ خدمة الوطن يعني خدمة المواطن والعكس؛ تمّ عرض الولايات المتحدة الليبية كمشروع مبني على دستور ومجموعة قوانين توضّح معنى الولايات المتحدة الليبية كدولة ناشئة، بحيث يتم عرضها بشكل الدولة الجديدة التي لا تمثل أحد، أو أي نظام سابق، أو عقلية، وإنما تمثل الشعب الليبي، بحيث أنه تمّ وضع مفهومها

تباعاً لمفهوم "دولة الشعب" ونفي مفهوم "دولة الأفراد"، وهذا هو المفهوم الأساسي من ذِكْر الولايات المتحدة الليبية بصفة الجمع، بحيث يكون المقصد من معناها: أ. الولايات، المناطق الليبية الإستراتيجية؛ ب. المتحدة، اتحاد المناطق الليبية الإستراتيجية على دستور وقوانين وعقلية واحدة، ولا يكون من الاسم إلاّ معانيه الآنفة، ولا يأتي الاسم بذكر أي معاني للتقسيم أو نفي أي مواطن ليبي، بحيث أنه الأساس من مشروع الولايات المتحدة الليبية هو تقديم السلطة الصحيحة لمختلف الولايات المتحدة الليبية للعمل على تقدمها وتطورها في مختلف المجالات، لاغين بذلك سياسة التعميم التي على أثرها لن تتطور ولو مدينة ليبية واحدة.

## في تحقيق النجاح

التناقضات المتراكمة منذ ذلك الوقت تلتقي الآن حول نقطة واحدة: النضالات من أجل قيام الدولة المتّحدة التي تخدم المواطن. فمن الواضح أنّ الطريقة التي ستتم بها المنافسة على قيام الدولة المتّحدة، والشكل الذي ستتخذه نتائجها ستُشكّل أحد التحديات الرئيسية للسياسة المتّبعة من قبل الشعب الليبي نفسه، وكذلك طريقة تفاعله معها.

إنّ إنقاذ شكل الدولة الليبية الحالي وتحقيق النجاح على مختلف المجالات بخاصة الاقتصادية يُعتبر من التحديات المتناقضة، بحيث أنه يُشكّل في المقام الأول هدفًا سياسيًّا متناقضاً وغير واضحاً، بحيث أنّ إنقاذ الدولة الليبية الحالية يعني إنقاذ أفراد محسوبين على مجتمع ما، ولا يشمل إنقاذ مختلف المجتمعات الليبية، فإنّ الدولة الليبية بشكلها الحالي، لا تعمل على خدمة الجميع ولن تعمل -ولو حاولت- على تعميم الفوائد، نظراً لأنّ المنظومات السياسية بمختلف مجالاتها لن تستهدف الكل ولن يستفيد منها سوى شخصيات محسوبة، وبالتأكيد السماح للدولة الليبية بالقيام بهذا الشكل سيعني قيام عصر التقويض الغير مبرر الذي ستقوده حكومة وشخصيات ديموقراطية شكلياً، وأساس المشاكل لدينا هو تقديس الأفراد عند توفيرهم لخدمة أو قيامهم بعمل ما حتى وإن كان إجبارياً كتوفير المرتبات للشعب أو بناء منظومة اقتصادية تخدم المجتمع أو المساهمة في ذلك.

مثل هذا النجاح (أي نجاح قيام الدولة الليبية كانت مركزية أم لامركزية) سيفتح مجالاً واسعًا من الاحتمالات الخطيرة التي ستعمل على تقويض مشاركة الشعب في المرحلة التالية من الإدارة، ولا نقصد بذلك نجاح الدولة في توفير "وعودها" المزعومة التي ستدّعي فيها توفير الخدمة للمواطن مع فوائد، ولكن مع هيكلية غير واضحة وربما تملئها السرية لجميع الجهات الفاعلة المشاركة في مشروع هذه الدولة "الديموقراطية". وأبعد من ذلك، سوف يعطي مسارًا جديدًا بعد قيام هذه الدولة المزعومة، فمثلاً، يُفترض هنا سيناريو فيه يترجّى الشعب قيام دولة توفر له على الأقل خدمات معيشية لائقة، وأثناء تهافت السياسيين فإنهم سيستغلون هذه الثغرة، وهي موت الضمير الوطني

وقبوله بما يخدم مصلحته الشخصية، مما يمهد الوضع أيضًا لقيام الأنظمة القديمة بمصادر توتر مما يُصعِّب القضاء عليها بشكل ديموقراطي في المستقبل، وفي أغلب الاحتمالات، حين وصول أصحاب الوعود للسلطة، فإنهم سيخذلون الشعب لأنه كان في أحلك وأضعف أوقاته، فمن يترجّى الساسة والقادة لتوفير الخدمات العامة كالكهرباء والماء والغذاء كمن يترجّى الطبيعة لتوفير الهواء.

وقد تمتد الجماعات الإرهابية إلى ما بعد حدود هذه الدولة المزعومة؛ نتيجة لموجات عديدة من المشاحنات والاضطرابات بين الساسة والقادة؛ ونُلفت النظر لوجود احتمال قيام الدولة المزعومة كدولة شكلية فقط، بحيث تسمح للفساد بالتغذي على مختلف أفرعها على حساب المواطن، ويصعب جداً الإبقاء على الوضع الاقتصادي أثناء بناء دولة غير واضحة. وآثار العنف الذي مارسته ولا زالت تمارسه الميلشيات التابعة لمختلف الحكومات الليبية واضحة على أرض الواقع، بحيث يُهيمن نظام القائد والتبّع، ومن لا يتمّ تعريفه بإحدى الكلمتين، يُعتبر إرهابيٌ، أو مجرم، أو تهديد مصيره مقتول، أو ضعيف جبان ملام وغير ملام، ويُضاف إلى ذلك أنشطة الدول الأجنبية داخل الدولة نفسها.

كما يتمّ بشكل تدريجي وضع نموذج للقوة يقوم بشكل أساسي على النهب واستخراج الثروة على خلفية الحياة الاجتماعية والاقتصادية وبعض الخلفيات يتمّ ربطها لجهات دينية تدّعي مساهمتها في الحفاظ على وعي المجتمع الإسلامي الليبي، ويسعى هذا النموذج إلى إعادة تكرار نفسه بالاعتماد على حماية هذه الجهات للساسة والقادة الذي يترجاهم المواطن لتوفير الخدمات العامة، يُشبه الوضع لحدّ ما ترجي سبعة مليون إنسان لمجموعة بسيطة من الأفراد لتوفير المياه أو الغذاء.

هذا ناهيك عن المنافسة غير العادلة بين مختلف المواطنون بين القطاعين العام والخاص، في حين تستمر الأوضاع الداخلية للدولة في التدهور والتي تتمّثل في ازدياد غير مسبوق لانعدام المساواة بين الأفراد، وتصدُّع النسيج الاجتماعي، وإهمال القضايا الضرورية للشباب، فضلاً عن التداعيات الناجمة عن البطالة والتضخم.

ومن جهة أخرى، قد أصبح عدم تغيير المفاهيم عاملاً من عوامل الاضطرابات السياسية الخطيرة التي ساهمت في ضياع دولتنا؛ ويُعرّض لهذا الخطر (أي غياب وتحريف المفاهيم الأساسية) معظم التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي تمّ إحرازه منذ الاستقلال؛ بدءًا من وحدة البلاد والتوازنات العرقية الإقليمية الرئيسية فيها؛ فضلاً عن أنّ الانقسامات الداخلية على وشك الوصول إلى نقطة اللاعودة، كما يتّضح من الوضع في الجنوب. وإلى اليوم، فإنّ الخطر لا يتمثل في طريقة انتقال السلطة إلى قوًى مغايرة عقب انتفاضة شعبية بقدر

ما يتمثل في تمزيق ترابط البلاد عن طريق الانفصال الفعلي، أو عن طريق تزايد عدد المناطق التي لا يستقر الحكم فيها، ونكرر أنّ الحل ليس عند أصحاب الحكم أو اليد العليا (هذا إن استثنيناهم كونهم المساهم الأكبر في مشاكل الدولة). فقد يؤدي النزاع على السلطة إلى حدوث انقسام سياسي فعلي وهذا ما نلاحظه الآن، فقد تمّ استخدام المصطلحات "شرقاوي" و"غرباوي" رسمياً مباشرة بعد انتهاء الثورة وهذا كدلالة على المنتفضون الأوائل، وهنا نلاحظ أنّ النزاع على السلطة قد بدأ وهذا ما يحدث الآن، وهذا سيساهم في تدمير الاقتصاد وسيزيد من تدهور الوضع الإنساني الذي هو أساساً كان على أعقاب الانهيار أثناء النظام السابق، وهي الأحداث التي لا يُذكر عنها إلاّ القليل على الرغم من جسامة الأحداث، وبرغم ذلك فإنّ معظم هذه الأحداث تحدث الآن بسبب إدارة النظام السابق لكونه المساهم الأول فيها. ومن الضروري أن تتصدر القضايا المعنية بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأولوية لأي حوار سياسي وهذا ما يغيب عن أي منطلق حواري في البلاد.

## في الحل الفيدرالي

إنّ أساس مشروع الولايات المتحدة الليبية هو حقيقة كامنة وراء مفهوم النظام السلطوي المعتدل. وهذا ينطبق بشكل خاص على التعيينات في المراكز المهمة في الدولة مثل الجيش والساج والشرطة والقضاء والخدمة المدنية والإدارة الإقليمية والجامعات وشركات الدولة الكبرى والأجهزة الدبلوماسية.

إنّ الشكل الحالي للدولة الليبية يغذّي التوترات ويساهم فيها، هذا ناهيك عن أنّ ضبابية الدولة الحالي يساهم في ضرب المنطقة الحساسة في كل مواطن ومواطنة وهي الوطنية، فإنّ الولاء للدولة الليبية معدوم، وإنما يتمّ رسمه بالولاء للمنطقة الجغرافية المعروفة باسم ليبيا، بحيث يتمّ اعتباره على أنه ولاء لمنطقة أكثر من كونه ولاء متكامل لدولة أو أمّة، وهذا دليل على أنه الاعتراف الوطني مربوط بالمنطقة الجغرافية فقط لا غير، والعديد من الفاعلين الذين يستخدمونها، إمّا لاحتكار الثروة أو لوصم منافسيهم، ونزع الشرعية عنهم. والصراع على أرض الواقع هو خير مثال على ذلك؛ حيث لا يتضح فقط في المناطق الحضرية، بل يحدث أيضًا عن طريق الاستيلاء على الأراضي في المناطق الريفية وخصخصة مناطق الغابات والتعدين الضخمة أو بيعها لشركات أجنبية متعددة الجنسيات في كثير من الأحيان، مع تجاهل مصالح المجتمع أو حماية البيئة والتنوع البيولوجي.

وللسابق ذكره، تشعر العديد من الأطراف بالاستياء، خاصة شرقاً في بنغازي، بحيث أنها تطالب بتقسيم إداري ومناطقي جديد يسمح لهم بامتلاك مقاطعاتهم ومصادر استثمارهم ووظائفهم، فضلاً عن تمثيل برلماني يتناسب مع وزنهم الديموغرافي. ويمكن أن تكون معظم هذه المطالب جزءًا من سياسة الجهوية الحقيقية حتى في إطار نظام فيدرالي، فإنهم ينظرون إلى دستور 1951 كأساس لمنطقهم الفيدرالي، وهذا ما يتخبط مع أسباب

اختيارهم لهذا الدستور بالذات، فأغلب أسبابهم طمعية ومعممة على مختلف الشعب الليبي، ويمكن تعريفها بالاستسلامي، ففشلهم في إخراج السلطة غير الشرعية في العاصمة، زحزح ثقتهم في الإتحاد الحقيقي وأصبحت مطالبهم انفصالية أكثر من كونها فيدرالية، والانفصال هو تفكك منطقة ما عن الدولة الواحدة أو انفصالها، وقيام الأولى كدولة بأكملها (كما حصل مع انفصال جنوب السودان عن السودان). وتمّ تعميم نتائجهم بنظامهم الفيدرالي المزعوم بضمّهم لأراضي إدارة ولاية برقة سابقاً، في اقتراحٍ يُشبه التّخلي عن الشعب الليبي لبعضه بعضاً عوضاً عن الإتحاد.

هذا ناهيكَ عن حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تُثير القلق من جميع النواحي. الأمر نفسه ينطبق على مستويات النهب والفساد الذي طال حتى نظام العدالة، والنظام العسكري والأمني الذي يلعب كشخصية الأمل الوحيدة والأخيرة كما فعل النظام السابق بقيادة معمر القذافي؛ هذا بالإضافة إلى فشل محاولات اعتماد قانون انتخابي بالإجماع، وعليه أصبح من المستحيل موضوعيًّا إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة.

يا سادة، إنّ مشروع الولايات المتحدة الليبية مبني على الانتقال السلمي والناجح والمدروس للسلطة الذي يعتمد في الأساس على الطبقات، الذي يتعين فيه تركيز جميع الجهود على بناء منصة قيادية قانونية بين مختلف الشعب الليبي، الذي من شأنه أن يمهّد الطريق للانفراج التدريجي مع حسن التخطيط والإدارة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يرسي أُسس المصالحة الصحيحة والأولى من نوعها بين مختلف الشعب الليبي. فمن المستحيل منطقياً إنجاح العملية السياسية الليبية على أيدي بضع أشخاص (يكونون في معظم الحالات وبشكل سحري مختارين من مصراتة أو منطقة ليبية أخرى)، وأيضاً فإنه من المستحيل منطقياً قيادة الدولة للاتجاه الصحيح عن طريق انتخاب شخص واحد، لأنه سيكون منحرف باحتمالية عظيمة جداً، ولهذا السبب سلفاً نحتاج لإدارة فيدرالية فيها نجمع عدّة اشخاص بدل شخص واحد في القيادة، لأنه حتى وإن ظهر على أنه فاسد وغير وطني ويعمل لأجندة أجنبية، فإنّ الباقي سيقف له بالمرصاد، فنتخيل هنا سيناريو المجلس الليبي وسياساته العظيمة، فإنه سيقف بالمرصاد لأي شخص فاسد يفكر بالتلاعب بالسياسة الوطنية أو احتكارها لنفسه، وكلنا نعلم أنّ إجراء هذا (أي مكافحة الفساد الوطني) غير ممكن أبداً وبأي شكل كان عن طريق المركزية (أو اللامركزية المحافظية)، وأيضاً فإنّ رفضهم للفيدرالية مليء بالشبهات في حدّ ذاته، فلابد أنّ رفضهم المستمر للفيدرالية يرجع لعدم وثوقهم على أنهم سيحكمون كل شيء في الولايات المتحدة الليبية ولذلك نجدهم واقفون لها بالمرصاد، ويتوهم لنا أنّ مخاوفهم هي "الانفصال" التي هي أسباب أثبتنا مراراً وتكراراً في هذه الأوراق على أنها أسباب غير علمية وحجج

واهية، فهُم يستخدمون الاستدلال الدائري الذي "إذا مشروع ولايات متحدة ليبية" "إذاً النتيجة انفصال"، ولذلك نجدهم دائماً لاهثون وراء رفض مشاريعنا الفيدرالية عموماً والولايات المتحدة الليبية خصوصاً.

إنَّ إقامة الولايات المتحدة الليبية ستكون مصحوبة بإيماءات ملموسة ومجموعة من الإجراءات الهادفة، على سبيل المثال: الإفراج التدريجي عن جميع السجناء السياسيين والعفو عن كل مَن لم يُثبت تورّطه في أي جريمة دموية، وبذل جهود متجددة بهدف القضاء على الفساد، لا سيما محاولة إصلاح شكل الدولة القانوني.

إنّ انتقال السلطة بالاتفاق المتبادل أو نقل السلطة من الأب إلى الابن ستؤدي إلى جمود لا يمكن إصلاحه، لكن نجاح المرحلة الانتقالية مرهون بإمكانية اختيار الشعب الليبي للرشيد بعد انتخابات حرة وشفافة.

إنّ المصالحة الشاملة التي سيقودها قادة الولايات المتحدة الليبية ستتطلب تسليط الضوء على الحقائق المحيطة بالأحداث التي حدثت بعد النضال من أجل الاستقلال عن الاحتلال الإيطالي. فبعد عقد من دستور سنة 1951 تمّ تغيير النظام الفيدرالي لأسباب غير واضحة وضبابية، وسيتم توضيحها للشعب الليبي وإثبات أسبابها الطمعية؛ كما أنّ مشروع الولايات المتحدة الليبية سيتضمن إنشاء لجنة متعددة التخصصات تكون مسؤولة عن تسليط الضوء على عمل الولايات المتحدة الليبية الأساسي وتحديد مسؤولياتها أمام الشعب الليبي في مؤتمراتها الرسمية.

من المؤكد أنّ العديد من مشاريع الولايات المتحدة الليبية موجودة بالفعل، ولا أحد يجادل الآن في الحقائق الأساسية. لكن العديد من المناطق الضبابية لا تزال قائمة، فإنّ معرفة حقيقة الماضي خطوة ضرورية لإصلاح المستقبل. فيجب الإشارة هنا إلى أنّ النزاع على السلطة الحاصل الآن تاريخي أكثر من كونه سياسي، بل أنه نزاع طال أمده منذ الحقبة الاستعمارية. وإذا كان للمصالحة الشاملة أن تحدث في تلك الفترة على أُسس صحيحة لم نكن لنجد العنصرية القبلية والعشائرية، ولن يكون هناك وجود لأي مؤثر خارجي قد يقلب النظام السياسي مثلما حدث مع معمر القذافي.

## استنتاجات نهائية

قد تركت الحرب الأهلية التي أدت إلى الإطاحة بمعمر القذافي، فراغًا في الحكم في الدولة. ومنذ ذلك الحين، باتت البلاد تحت سيطرة فصائل وميلشيات وأطراف مختلفة تتمايز عن بعضها البعض من حيث المصالح والأفكار والرؤى، مما يجعل من المستحيل عملياً تحقيق حكومة مركزية ديموقراطية مستقرة تسيّر الكل في شكل سلطة واحدة وموحدة بعيدة كل البعد عن الفساد.

في عام 2021، تم التوقيع على الاتفاقية السياسية الليبية الأخيرة التي كان يمكن أن تُنقذ الدولة (أو تحقق ما كان غرضه ذلك)، تحت رعاية الأمم المتحدة في مدينة جنيف للبدء في بناء هيكل حوكمة موحد. أنشأ الاتفاق السياسي الليبي حكومة الوحدة الوطنية (عبارة عن دمج حكومتين كانتا في السابق متخاصمتين). أثبتت هذه الحكومة إخفاقها بعد أشهر قليلة فقط من توليها الحكم، من إهدار للمال العام وتوسيع نفوذ شخصيات محسوبة، وشراء للشباب المقهور نفسياً واجتماعياً بميزانيات الزواج المليارية ناسياً البنية الاجتماعية المنهارة والفقيرة، التي أدت بطبيعة الحال لتزويج القِصار من الفتيات طمعاً من عائلاتهم، وتزويج الفقراء للزجّ بأبنائهم المستقبليين في جحيم عدم توافر السلع الأساسية وغياب التعليم وانتشار التخلف والأفكار الرجعية. ناهيك عن فشلها في إجراء انتخابات التي انتهت في أول أشهر من بدايتها.

ولتلك الأحداث باختلاف حدتها، أجبرنا أنفسنا على القيام بهذا المشروع الوطني وكما وضحنا في أجزاء مختلفة من هذه الأوراق، إلى إنشاء نظام حكم لامركزي يوزع الدولة إلى سبع ولايات متمايزة عن بعضها البعض. فيسعى هذا المشروع إلى نزع مركزية السلطة عن الحكومة المركزية ووضعها وتوزيعها بين الولايات لضمان الحوكمة الفعالة. ستتمتع كل ولاية باستقلالية كبيرة في القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية.

بالإضافة إلى ذلك، سيكون لكل ولاية هيئات مجلسية تشريعية وتنفيذية مكلفة بمسؤوليات إدارة الشؤون اليومية للولاية بينما تحافظ الحكومة المركزية الإتحادية، من خلال الوكالات والوحدات والمكاتب الأمنية والعسكرية، على الأمن في جميع الولايات.

تضمن الولايات المتحدة الليبية أهدافها الوطنية في شكل:

1. تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة: ستعيد الولايات المتحدة الليبية الفصائل المتنافسة إلى طاولة المفاوضات. فتخلق هذه الأمّة هوية موحدة، لكل منها شعور بالانتماء لنظام أكبر جديد لا قائد له، بل قائدته هي هذه الهوية الموحدة، التي هي في حد ذاتها متميزة عن الآخرين، ومَثل مثالي مشترك.
2. توزيع عائدات النفط: سيضمن هيكل الولايات المتحدة الليبية أن يكون لكل ولاية ميزانيتها وأن تكون مسؤولة عن تنميتها الاقتصادية. ومن ثم، ستتمتع الولايات الليبية بفوائد الموارد الموجودة داخل أراضيها، مما يؤدي في النهاية إلى التوزيع العادل للثروة.
3. تقديم خدمة فعالة: فشلت الحكومات وعلى مر تاريخ البلاد، في تقديم الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم بشكل فعال لسكان مختلف مناطقها التي تفصلهم عن بعضهم البعض بما يكثر عن مئات

وآلاف الكيلومترات الهائلة. ستضمن الولايات المتحدة الليبية أن تكون كل ولاية مسؤولة عن تطورها وتقديم الخدمات الأساسية فيها. سيسمح هذا النموذج للولايات بالتوصل إلى نماذج فريدة وفعالة لتقديم الخدمات، مما يضمن حصول الجميع على الخدمات التي يحتاجونها بحسب أوضاعهم الداخلية والآليات لذلك.

4. ضمان الأمن: تم طرح فكرة البرنامج الأمني العسكري للولايات المتحدة الليبية (خمسة ثنين) في إطار الدولة الفيدرالية الجديدة. ستكون الحكومة المركزية الإتحادية مسؤولة عن ضمان الأمن في جميع الولايات. ستضمن هذه الخطوة عدم وجود الميلشيات أو جماعات أو هيئات تعمل خارج سيطرة الحكومة المركزية الإتحادية أو خارج سيطرة القانون العام والداخلي للدولة، أو عدم الولاء للدولة والقضاء على الولاء للقادة بعينهم وتفكيك من لم يتم السيطرة عليه والقضاء عليه نهائياً.

## خطط طوارئ الولايات المتحدة الليبية

ستوجه خطط الطوارئ إدارة الدولة الجديدة لضمان تعويض الناس وتنفيذ خطة فورية وشاملة. وتشمل خطة الطوارئ على سبيل المثال: إنشاء المجلس الليبي وإعلان تأسيسه، وإعلان حكومة طوارئ شاملة[316]، وإعلان تنفيذ دستور الولايات المتحدة الليبية على مختلف أراضي الدولة الجديدة. أخيرًا، إذاعة انتخاب رئيس للبلاد من خلال المجلس الليبي، ثم انتخاب وتعيين المجالس التشريعية للولايات المتحدة لضمان السياسات الفيدرالية الوطنية. وتشمل خطط طوارئ الولايات المتحدة الليبية:

1. خطة التعويض: من المشاكل الكبيرة التي يمكن أن تنشأ أثناء المشروع هي قضية تعويض الشعب الليبي. قد يؤدي تنفيذ المشروع إلى نزوح الناس، وخاصة أولئك الذين يعيشون في مناطق يجب بناء أو تجديد البنية التحتية فيها لضمان نجاح المشروع. ستكون خطة الطوارئ للتعويضات فورية وشاملة.

[316] حكومة طوارئ الولايات المتحدة الليبية (the United States of Libya Emergency Government Egov.): هي مصطلح لحكومة تسيّر المشاريع التنفيذية المحالة عن المجلس الليبي، تنقسم لشكلين من السلطة، سلطة تنفيذ قرارات المجلس الليبي الاستعجالية، وسلطة قرارات الشعب. ملحوظة: حكومة الطوارئ يمكن أن تكون حكومة تنشأ بعد إعلان الولايات المتحدة الليبية وقد تكون حكومة أُنتخبت أثناء أوقات الحرب والاشتباك مع الدول المجاورة.

ستكفل خطة التعويض أن يتلقى الشعب الليبي تعويضًا مناسبًا عن خسارة الممتلكات والتهجير أثناء مرحلة البناء من المشروع؛ وتعويض العائلات التي عانت بشكل مباشر بسبب الحروب والكوارث بشكل عام. ستحدد خطة التعويضات المعايير والإجراءات الخاصة بتعويض أصحاب المطالبات بشكل مناسب عن خسائرهم. وسيتم إنشاء خطة التعويض جزئياً من خلال الانخراط في تحليل الاحتياجات وتشكيل لجنة فيدرالية مستقلة مكونة من عدة خبراء للمساعدة في مراجعة الطلبات في مختلف الولايات الناشئة.

2. إعلان إجراءات الانتخابات الإتحادية الطارئة: مشكلة أخرى قد تنشأ أثناء تنفيذ المشروع هي عملية الانتخابات. سيكون هناك خطة مدروسة وشاملة لضمان انتخابات نزيهة. تشمل بعض القضايا المحتملة تزوير الانتخابات ولامبالاة الناخبين. سيتم معالجة هذه القضايا من خلال إنشاء عملية تصويت صارمة مع تدابير دقيقة لتأمين قدسية الانتخابات. علاوة على ذلك، سيتم تحديد وسائل مختلفة لتوعية الناخبين بأهمية الانتخابات والفوائد الاقتصادية والأمنية لعملية انتخابات نزيهة.
3. تأسيس المجلس الليبي: يعتبر إنشاء المجلس الليبي وإعلانه الانتخابات الليبية في الأراضي الليبية مكونات حاسمة لخطة الطوارئ لمشروع ناجح وليد صراعات دامت عقداً كاملاً.

سيلعب المجلس الليبي دورًا أساسيًا في وضع سياسات مستدامة من شأنها أن تساعد في تشكيل مستقبل الدولة. ومع ذلك، فإنّ فعالية المجلس الليبي تعتمد على قدرته على العمل بشكل عادل ومنصف. وعلى أساس ذلك سيتم اختيار المجلس بناءاً على عملية دقيقة تضمن أنّ الأعضاء المختارون يمثلون تنوع الشعب الليبي. وسيتمتع المجلس بتمثيل سياسي متوازن من خلال التثقيف السياسي المناسب لضمان ارتباطه باحتياجات الشعب.

4. حكومة الطوارئ: يعتبر إعلان حكومة طوارئ شاملة جانبًا مهمًا آخر من جوانب خطة الطوارئ. ستتمتع حكومة الطوارئ بالقدرة على تنفيذ خطط فورية لمواجهة وضع الطوارئ الذي ستدخله البلاد حديثاً، وسبب إعلان حالة الطوارئ هو نشوء دولة جديدة، للتجهيز لخروجها للعالم. أحد الأسئلة ذات الصلة هو ما إذا كان يجب أن تكون حكومة الطوارئ ترتيباً لتقاسم السلطة أم حكومة كاملة الصلاحيات. يمكن أن يكون أحد الاحتمالات الإصرار على الفيدرالية لضمان الحفاظ على الثقافات المحلية وتعزيزها بينما تتقدم البلاد إلى الأمام.
5. تنفيذ الدُومَــلْ: إنّ إعلان تنفيذ دستور الولايات المتحدة الليبية على مختلف أراضي الدولة الجديدة أمر لا غنى عنه لتوفير إطار قانوني يوجه الحكومة الجديدة. يجب التفكير في هذا الجانب من خطة الطوارئ بشكل كافٍ لأنه يشمل الولايات المتحدة الليبية التي تعكس آمال وتوقعات الدُومَــلْ وتطلعاته للحكم الديموقراطي.

لذلك، يجب مراعاة عملية التنفيذ التي يجب أن تأخذ في الاعتبار الثقافة الليبية والقيم الأساسية الأخرى بشكل مناسب.

## سيناريو لما بعد إعلان الولايات المتحدة الليبية

في عالم الخطاب التأملي، يُعد الخطاب اللاحق تصويرًا توضيحيًا ناشئًا عن القدرات الإبداعية للمؤلف: هالة مبتهجة غطت طرقات المراكز الحضرية الكبرى الممتدة على مساحة الولايات المتحدة الليبية، احتفالًا بالحدث السابع الذي مثّل نشأة الدولة. وتم اختيار مدينة سرت لتكون المركز الميمون لهذه الاحتفالات. وفي هذا العام، اجتمع الرئيس الحالي، برفقة أعضاء حكومته ونوابه، لإدارة الاجتماع، الذي شهد حضور جمعية انتقائية تضم الدول الحليفة والدول القريبة. وبالتذكير بالتقاليد التي لوحظت خلال السنوات السابقة، انتشرت الاحتفالات في مختلف الولايات الليبية، ولا سيما عواصمها المعنية. بدأ هذا التقليد مع الإعلان الافتتاحي من قبل أول رئيس للولايات المتحدة معلناً تأسيس الولايات المتحدة الليبية. الذي تم فيه حل الأجهزة التشريعية والتنفيذية السابقة التي حكمت ليبيا، وحل محلها ظهور المجلس الليبي، الذي تم تشكيله من مجلسي الشيوخ والنواب، وحفزه المنعطف التاريخي التحويلي المتجسد في الإعلان الذي غيّر مسار الأمّة: "الولايات المتحدة الليبية هي دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة، ويشار إليها فيما بعد في هذا الدستور بالاتحاد".

برزت الولايات المتحدة الليبية ككيان اتحادي مستقل ذي سيادة، تم تحديده من الآن فصاعداً في هذا الإطار الدستوري. قام المجلس الليبي بتنسيق العمليات الانتخابية لتأسيس إدارة مؤقتة مكلفة بقيادة الأمّة عن طريق الدستور الكامل، وبذلك توجت طريقة الحكم الاتحادية. بعد التتويج الانتخابي للمجلس الليبي، قام مجلس النواب بتحديد أراضي الولايات الليبية، وترسيم الحدود، وإنشاء هياكل الحكم داخل أجهزة الدولة الخاصة به. وبعد الكشف عن الدستور أمام المجلس الليبي، صدقت السلطة القضائية والمجلس الليبي، جنبًا إلى جنب مع جماهيرهما التأسيسية، على النظام الدستوري الجديد، على الرغم من الأصوات المعارضة التي تطالب بالتعديلات. وفي الأشهر اللاحقة، أصدر المجلس الليبي تعديلات مختارة، وبالتالي نقل الولايات المتحدة الليبية إلى نموذج حكم شبه رئاسي، مع موافقة رئيس الولايات المتحدة الليبية على إصدار المجموعة التشريعية التي تلت ذلك.

وصادق المجلس الليبي، في بيان رسمي، على طلب الرئيس بافتتاح ومأسسة جهاز الاستخبارات الخاصة ومكاتب التحقيقات الإتحادية داخل حدود البلاد. وفي الوقت نفسه، أصدر المجلس الليبي مرسومًا بحل الجيش الليبي السابق، الذي حل محله قدوم القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة الليبية ( the United States of Libya Army *USLA*)، إلى جانب إعلان إنشاء القوات الجوية إلى جانب البنية التحتية الدفاعية والبحرية الليبية

الفيدرالية. تم تعزيز هذه الوصاية التحويلية بشكل أكبر من خلال مرسوم مجلس القيادة المركزية، في أعقاب قرار المجلس الليبي، الذي قدم التماسًا لإلغاء حظر الأسلحة المفروض على الولايات المتحدة الليبية، مما بشّر بتدفق الدعم المالي الموجه نحو تحصين القوات المسلحة للولايات المتحدة الليبية. وقد عجل هذا المرسوم الأساسي، الذي أقره رئيس الدولة بعد مداولات مع رؤساء دول مصر والجزائر وتونس، بتأليف تحالف دفاع الأبيض. واستجابة لضرورة حماية المياه الإقليمية المتاخمة لحدودها ضد التهديدات الخارجية، تم الإعلان عن تشكيل الجيش الأبيض.

في أعقاب سنوات من التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ الدقيق لخطة ليبيا للتنمية الشاملة، تردد صدى حسم أزمة الكهرباء والمياه في جميع أنحاء الولايات المتحدة الليبية، بالتزامن مع استعادة الاستقرار في مختلف الولايات الليبية وسط استقرار الوقود وتوافر المعاشات. وقد سمحت هذه المبادرة الوطنية، التي أقرها التفويض الدستوري، بتوفير أماكن إقامة مجانية للمواطنين الذين وقعوا في شراك تقلبات صراعات العقود السابقة. وفي وقت لاحق، صدر توجيه رئاسي لبدء عملية ضخ رأس المال من الخزانة العامة إلى القطاع الخاص المحلي، وهو ما يرمز إلى تحول نموذجي نحو سياسات مالية شاملة.

وبعد خمس سنوات، أعلن المجلس الليبي عن بدء الانتخابات الرئاسية. احتفظ الرئيس الحالي بالمسؤوليات التنفيذية حتى تنصيب الرئيس المنتخب. وفي أعقاب العملية الانتخابية، صعد رئيس جديد للولايات المتحدة الليبية إلى السلطة، حيث تولى الرئيس المنتخب منصبه بعد خمس سنوات من تولي سابقه مهام الرئاسة.

بمناسبة الذكرى السابعة لتأسيس الولايات المتحدة الليبية (يوم الإتحاد)، تم عقد اجتماع اجتذب اتحادًا من الدول المتحالفة والمجاورة للتداول حول مبادرات التكامل الاجتماعي والسياسي والأمني والاقتصادي بين الدول الحليفة مع الولايات المتحدة الليبية. وكان هذا الاجتماع بمثابة منتدى دولي لصياغة سياسات جديدة تهدف إلى تحصين العلاقات وتقديم مخططات تنموية تشمل المجالات الإدارية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، مصحوبة بأوراق موقف تحدد المسارات المحتملة على المرحلتين الدولية والإقليمية. وقد استرشدت مداولات المؤتمر بتتويج مؤتمرات متخصصة تغطي تخصصات متنوعة عقدت في السنوات السابقة، وبلغت ذروتها في مقترحات تدعو إلى المناقشات المتعلقة بالإصلاحات الإقليمية، واعتبارات التوسع، الموجهة بشكل خاص نحو تعزيز تدابير مكافحة الإرهاب، ونشر الخبرات لتعزيز الأداء الجماعي عبر المجالات المحلية والحليفة.

إنّ اجتماع الحلفاء الموقرين الذين اجتمعوا في هذا المؤتمر المرموق، أقروا بالإجماع بالحدث البارز في التاريخ الأفريقي الحديث، ولا سيما تأسيس الولايات المتحدة الليبية الصديقة والجارة، ودورها المحوري في مشاريعها

الإقليمية الشاملة التي استهدفت بها مختلف المكونات المحلية والفيدرالية والدولية. ونتيجةً لذلك، تم الدفع بها عن طريق المبادرات الحسنة بشكل حاسم، وهو ما يرمز إلى فعالية هذه الأمّة في تعزيز الهدوء المدني. وتأكيدًا على ضرورة تعزيز التعاون الأمني، دعا المندوبون إلى بدء حوارات استراتيجية بين الولايات المتحدة الليبية والحلفاء، لأنْ تتوج بالإنشاء المتصور لقوة اقتصادية موحدة الأهداف، وبالتالي زيادة تماسك نطاق العلاقات بين الولايات المتحدة الليبية ومع هذه الدول الصديقة. وقد اكتسب هذا المسعى المتضافر زخماً مع تبلور ضرورات مشاريع التنمية والتكامل، مما يعزز الضرورة الجماعية المتمثلة في حماية المصالح للدول الحليفة بعضها بعضاً، والتي تحفزها المكاسب الملموسة للازدهار الاقتصادي والتقدم التي تعود على الدول الجارة والصديقة.

علاوة على ذلك، ترددت أصداء التأثيرات التحويلية لهذه المبادرات عبر المشهد الاجتماعي والاقتصادي، مما دفع الدول المتحالفة نحو طليعة التقدم عبر مجالات متعددة. دفعت التطورات الجديرة بالملاحظة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية الدول الجارة والصديقة نحو مراتب الصدارة الدولية بالتعاون مع شراكات الأمّة الجديدة المتمثلة في الولايات المتحدة الليبية وفرصها في الاستثمار الدولي المشترك، والتي تميزت بمعدلات غير مسبوقة من النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية بما يتناسب مع أقوى الاقتصادات في جميع أنحاء العالم. وقد تم التأكيد على هذا المسار التاريخي من خلال الخطوات الملحوظة في الابتكار العلمي، وتعزيز مستويات المعيشة، وتوفير الرعاية الاجتماعية، والتقدم في الرعاية الصحية، وكل ذلك مدعوم بالاستقرار الذي ولدته هذه الأمّة الرشيدة.

فهذه الأمّة هي الولايات المتحدة الليبية العظيمة، التي فيها تشرق شمس الوطنية والشموخ، وتنبض قلوبنا منها بالفخر والحب لها الجميلة. فها نحن فيها، أبناء هذه الأرض الطيبة، نجسد القومية والولاء، ونسعى جاهدين لبناء مستقبلها مزدهرة ومشرقة. فيها بضيافتنا أخواننا وأخواتنا المخلصون، فنرى روح الجاريّة والتعاون، فنعمل بجانبهم لرفعة وتقدم وطننا الغالية. فكلهم مخلصين وداعمنا ورفيقنا في السراء والضراء، وبالتعاون نبني مستقبلنا المشرق ونصنع السعادة والسلام. وفيها نعمل بجد وإخلاص لتحقيق التطوير والإصلاح في كل زاوية، ونسعى لتعزيز العدالة والمساواة بين الجميع.

نبذل جهدنا من أجل وطننا الغالية، ونرى في التضحية والعمل الجاد طريقنا نحو النجاح والرخاء. وفيها نؤمن بقوة التعليم والثقافة في بناء مستقبلها الزاهرة، ونرى في العلم والمعرفة مفتاح النجاح والتقدم. فنرفع راية العلم والمعرفة عالياً، وندعو الأجيال الصاعدة للتعلم والازدهار وتحقيق الأمجاد. ونبذل يداً واحدة كأبناء الوطن الواحد،

ونسعى لرفعة وتقدم وطننا الغالية. فبالوحدة والتضامن نبني مستقبلنا المشرق، ونصنع للأجيال القادمة وطناً يفتخرون به ويتسامرون.

فها نحن أبناء الولايات المتحدة الليبية، بالمحبة والتسامح والتعاون نبني وطناً ينعم بالسلام والازدهار، ونحمل راية الشموخ والعزة عالياً، دائماً في القلوب محفورة.

# في بناء الإستراتيجيات

الأوراق السابعة

أنظروا يا أيها الأباء والأمهات والشيوخ والأبناء والأطفال إلى هذا الإتحاد الراسخ الذي سوف وبدون شك سيكون أقوى حافز لنا لخدمة السلام الوطني ودعم الحرية التي ستعتبر حاجز صلب صعب الاختراق يصد الاضطراب والانقسام الداخلي في مختلف مناطقنا، ومن المستحيل أن نقرأ أنّ هذا المشروع سيعني أن يكون الانفصال خياراً متاحاً حتى ولو بعد عقود، فهي أفكار تزعجها مشاعر الاشمئزاز والرعب والارتباك من أمثالنا، التي نظل دائماً مصدر ازعاج دائم لها التي ومنها تتذبذب مشاريعهم الطغيانية والفوضى التي يشعلونها، التي حتى وإن كان تابعيها كثر فما كانت لديهم غير تخدير تبّاعها من الارتياح والسعادة الوهمية التي تبعث على سرور ممتزج بالأسى، فهُم متشردون، الانقسام والتشرذم يلعب في دمهم، عكس مواقف مكافحة الظلام المسيطر على المجموع، التي تبهرنا أنها بريق نفاذ وخارق، ندعو فيه أنفسنا للسيطرة على هذه المواهب الساطعة ونِعمها المباركة التي ستخرجها لنا هذه الأرض العزيزة وستجعلها مشروع للمجموع موحدة.

ومن ثم فإنّ الأضداد يرون أنّ مشروعهم يمثل هدف وطني، هذا الهدف الوطني كما يدعون فيه الحكم الطغياني ثابت مثبت لمناقشاتهم وحججهم الواهية، يهجمون فيها على أي روح مبادئ للحريات كلها ولو قليل فيها، فلقد عنّفوا كل نظام حكم حر واستهجنوه، بل وأعلنوا فيه للمجتمع على أنه ضد مبادئ الحرية ويؤدي للانفصال، فلقد شغلوا أنفسهم بالهجوم الحاقد علينا وعلى مشروعنا والمؤيدين له من عامة الشعب. ومن حسن حظنا أنّ هذا المشروع العظيم مبني على قاعدة شاملة من صغيرة وكبيرة ازدهرت على مدار السنتين السابقتين فلا زال كذلك للحين، في شكل أمثلة مجدية تدحض سفسطتهم الكلامية.

يقول افلاطون وفي محاورة جورجياس أنّ "في جدال حول الغذاء يدور أمام جمهور من الأطفال فإنّ الحلواني كفيل بأن يهزم الطبيب، وفي جدال أمام جمهور من الكبار فإنّ سياسياً تسلح بالقدرة الخطابية وحيل الاقناع كفيل بأن يهزم أي مهندس أو عسكري، حتى ولو كان موضوع الجدال هو من تخصص هذين الأخرين، وليكن

تشييد الحصون أو الثغور، فإنّ دغدغة عواطف الجمهور ورغباته لأشد اقناعاً من أي احتكام للعقل"، وأنا واثق تماماً أنّ الولايات المتحدة الليبية سوف تخلق الأساس الراسخ لنماذج تحارب أصحاب الادعاء السابق، لا أقل روعة وجمالاً، تكون نصباً شامخاً دائماً وفي كل الأوقات يقف على أخطاء هؤلاء الأعداء.

وغير أنه لا يجوز أن ننكر أنّ الصور التي أقتبسها معارضو الحرية كانت نسخاً صادقة تماماً عن الأصول وصلت منها سلفاً كما يحصل بين مؤيدي إرجاع النظام الفاشي السابق التي قذفت هذا المشروع بالتكفير وغيرها من الكلمات الرجعية التي حتماً ليس لها وزن، إلاّ أنّ كثير من معارضي هذا النموذج الاتحادي لديهم تركيبة أكثر نقدية وليس ايدولوجية كما حدث مع مؤيدي نظام القذافي، وأيضاً فإنّ كثير منهم يعتبر أصدقاء متنورون للمشاريع والأفكار الجديدة وكثير منهم أيّدوا هذا المشروع برغم أنّ أسبابهم الآنفة التي وقفوا عليها ضد هذا المشروع هي شانها شأن السابقون منها، التي تقول أنّ الانفصالي منه مبرر، إلاّ أنهم وبعد مراجعة تحسينات هذا المشروع العزيم، من شأنه كان أن يجعلهم في دوائر منفصلة ومتمايزة من حيث الرأي، وأدخل عليهم إجراءات التوازن والكوابح المنطقية والعقلانية ما عدّل من سلوكهم جيداً وبشكل مقبول، في شكل هذا المشروع الجديد، فهُم لاحظوا أنّ هذا المشروع واضح وبريء وليس به خفية سواء كبيرة أو صغيرة كانت، فلقد لاحظوا أنّ التوزيع منتظم للسلطات، والنظم التشريعية صريحة في شكل تشريعات ليست منحازة أو تضر بنا، فكل هذه المكتشفات جديدة بالنسبة لهم، عن طريق الكمال الذي يمتلكه هذا المشروع العزيم، وهي وسائل جمهورية حقيقية وقوية بالفعل، من خلالها يمكن فعلاً العودة للحكم والتخفيف من سيئاته أو إلغائها من أصلها، وفي هذه المجموعة أصبحت ملابساتها التي تميل إلى تشويه هذه النظام المألوفة من الحكم المحلي، منبع تشكيك لهم أصلاً، من مبدأ جديد تماماً، وأيضاً فقد أتخذ أساساً الاعتراض على الدستور الجديد، ونعني بذلك تضخيم شؤون نظم الحكم، فيما يخص أبعاد الولايات الجديدة، فإنّ التركيبة هنا هي موضوع البحث الأساسي لكثير منهم.

إنّ الحديث عن اتصال الفيدرالية لدى كثير من أطياف الشعب الليبي، بأبعاد الانقسام والتحزب، أو قدرتها على المحافظة على الهدوء الداخلي للولايات، أو ضمان زيادة وتطوير قوتها الخارجية وضمان أمنها الداخلي ليست في الواقع بأفكار جديدة، فلقد تمت ممارسة تلك الأسباب في لحظات مختلفة من تواريخ عديد من الدول، وقد حظيت أيضاً بالتقريظ في كتب مشهودة لهم بالحصانة في شؤون السياسة، ولقد نقل بعض هؤلاء المعارضون الخطة المقترحة، بكل أمانة، وخاضوا في بحثهم عمّا ارتأوه نظاماً ضيق الرقعة، لكن يبدو أنهم وكالعادة تغاضوا عن المشاعر التي عبّر عنها هذا المشروع، التي يترتب عليها مبادئ يواجه بها المواطن الفخور أعداءه في شكل اتحاد يُنظر اليه على أنه مستويات من النماذج التي تتمايز عن بعضها البعض في مساحتها الجغرافية الصغيرة، وهي

مساحة أكبر من تلك التي يدّعون أنها صغيرة، التي يمكن مقارنتها بأي صورة من الصور مقارنة بالأنظمة الأخرى التي اتخذت مساراً مشابهاً لنا، فنحن سلفاً أخذنا أفكاره المتعلقة بهذا الموضوع بمعيار الصدق والحقيقة التي تقضي بنا إلى أمر بديل يلجأ لنا في شكل مجموعات متمايزة، ليست دائمة التصادم، كثيرة الصخب، تشكل حاضنات مناسبة للفوضى وتقضي بنا اهدافاً تعيسة وسهلة للعالم المجاور وتحتقرنا على أجله، فهي أسباب يجب ادراك أنها معضلة، ومن الشجاعة محاربتها في شكل تقسيمنا لولايات باعتبارها شيئاً حتماً مرغوباً فيه؛ إنّ مثل هذه السياسة المفتونة تحطم اليأس وتقضي عليه، فلهذه المشاريع سياسة تستجيب لوجهات نظر مختلفة وليس لسياسة شخص واحد، التي دائماً ما فيها الشخص الحاكم يفتقر لمؤهلات كفيلة لبناء الدولة والقيام بنا في مؤتمرات الدول العالمية، ويبعدنا عن المكائد الشخصية، التي هي فعلاً عاجزة عن زيادة سعادة الليبيين ولو اجتمعوا عليها كلهم. فإنّ البشرية ستجد نفسها بشكل متكرر في ظل حكومة يسيطر عليها شخص واحد يتصف بالجمع بين السلبي والايجابي، ميزات تحكم التعميم في شكل قوة الفرض على الجميع، وإنّ هذه الاشكال تعني بالسقوط حتماً.

إنّ الولايات المتحدة الليبية هي ميثاق ستوافق جميع الولايات فيها على أن تصبح أعضاء صغيرة ضمن حكومة أكبر، فهي تجمع من مجتمعات سوف تكون حتماً مجتمعاً أكبر واحد وموحد، يستطيع التنامي عن طريق الانضمام إليه لتوفير الأمن والسلامة لجميع أعضائه، فإنّ مثل هذا النوع من الجمهوريات قادر على الصمود تجاه كل المشاكل الصغيرة والكبيرة، بدون افسادات من الداخل، فهو يحول بالمجتمع دون أي شكل من اشكال الازعاج. فإذا حاول أي عضو اغتصاب السلطة فلن يفترض أن يجد ذلك العضو أي سلطة مساوية ومؤيدة له من جميع الولايات المشاركة، والنتيجة أنه لن يفرض أي نفوذ كان وعلى أي أحد، فإنّ ذلك سلفاً مصدر قلق للآخرين من الولايات، ولن تخضع الولايات الأخرى له، فإنّ هذا الجزء سيضمن أن تكون كل ولاية بعيدة كل البعد عن التأثر بالحكام الفاسدين، فقد تصل حتى أن تستخدم الولايات القوات العسكرية للقضاء على هذا الشخص الفاسد، فتقهره وتتغلب عليه قبل أن يتمكن من الاستقرار ويغتصب ما تهني له من هذا الإرث العظيم.

ولو حدث تمرد عام في إحدى الولايات المنضمة فإنه بمقدور الولايات الأخرى أن تخمده في شكل هذا الإتحاد الذي يعني بالقضاء على تسرب سوء التصرف لأجزاء مختلفة من الوطن، وسيتم إصلاحه من قبل الولايات السليمة، دون أن يتم تخريب الولاية من طرف واحد، ولا جانب فاسد فيها؛ إنّ تعريف هذه الدولة يكون في شكل اجتماع الولايات معاً في شكل تنظيم واحد موحد لا يمكن فيه أبداً الانفصال فيه عن غيره، ولن يتم الغاءه، مادام الدستور قائم فهذا الإتحاد سيستمر، سيظل خاضعاً تماماً للسلطة العامة في الإتحاد وليس لولاية بمفردها أو جماعة، فالشؤون الأخرى يتم تداولها سلفاً بخصوصها وفقط بها. وهي بعيدة كل البعد عن إلغاء وجود ولاية أو إلغاء أحقيتها في إدارة منطقتها، بحيث تكون ممثلة بشكل متساوي في مجلس الشيوخ، وعن طريق ترك

أجزاء كثيرة جداً من السيادة العامة له، وهو أمر سيستجيب بصورة كاملة ممثلة بكافة أطياف هذا المجتمع بكل ما تتضمنه الكلمة.

وأخيراً يبقى هذا المشروع في يد المواطن والوطن، الذي إذا ارتأى أنه لا يخدمه بأي شكل كان، فهو له الحق أن يتركه ويهجره، وبل يوبخه؛ ويستخدمه إذا كان مؤيدٌ له، فيمكن لكل الشعب الليبي فرداً أو جماعةً كانوا، أطفالاً أو شباباً أو شيوخاً كانوا، ذكوراً أو إناثاً كانوا، أن يقولوا "مشروع الولايات المتحدة الليبية هو مشروعنا" أو يحملوا أعلامه وشعاراته في ساحات البلاد ويقولوا إنها أعلامهم وشعاراتهم أيضاً، فهو بالتأكيد يخصكم وحدكم، ولا أحد غيركم له الحق فيه، أنه لك، وفقط لكم.

## استفتاء الاستقلال الوطني – يوم الوئام

أنّي المواطن جهاد من أبناء مدينة طرابلس، أرى أنّ هذه الخطة تعني فقط بكم يا أهلي وأخوتي وأخواتي، ولكن فإنّ هذه الخطة وبصددها التي أنا لا أرى أن أرشح فيها نفسي لأي منصب كان، بل أن تكون هذه الأوراق مصدر لكم للبحث والتأويل فيما يدخل في مشاريعها المنصوصة، وهي يجب أن تبقى مفتوحة للنقد والتعييب، فهي فقط بكم وعنكم تتطور لتصبح نظرية ثابتة وكاملة القوام.

أمّا إطارات هذه النظرية فهي ملزمة للكافة، فإذا ارتأيتم فعلاً النهوض بهذا الوطن وأنتم المواطن، فيجب عليكم العمل بها خطوةً خطوة، حتى نضمن عدم التباين والاختلاف، فنحن موحدين تحت راية الولايات المتحدة الليبية، دولة الحرية والديموقراطية والمشروعية الشعبية، ولذلك فإنّ إطارات هذه النظرية تعتمد بشكل أساسي على التنسيق والتنظيم فيما بين مختلف مشاريعنا وبرامجنا المنصوصة في هذه الأوراق. وبعد تحقيق النجاحات الملموسة المتعلقة بها بخاصة ما يدخل في الخطوة الأساسية ألا وهي مشروع تأسيس حزبنا الجمهوري الذي سيكون مسؤول عن قيادة الصوت الشعبي في تنظيم وإدارة الأقسام المهمة والمؤسس عليها المشروع الوطني ومشروعاته وبرامجه المكمّلة.

إنّي أقولها لكم، إنّ نجاح الخطط الرئيسية المنصوصة في هذه الأوراق من بينها مشروع تأسيس الحزب الجمهوري، بعدها البرنامج الفيدرالي مباشرةً ومشاريعه الشاملة يعني بأن يكون الهدف أكثر وضوحاً لكم جميعاً، وهو بناء وتأسيس الدولة. وبعد نجاح مشاريع الإعلان ونجاحات توطيد العلاقات مع مختلف السادة الممثلين عن الأحزاب والحركات الشعبية والشركات والمسؤولين، فإننا سنسعى للخطوة الجديدة، وهي خطوة تحقيق الاستقلال الكامل عن الحكومات القائمة وعما يسمى بالجمهورية الليبية، وإعلان دولة الولايات المتحدة الليبية.

إنّ هذه الخطوة ستأتي كتتويج للجهود المبذولة نحو بناء مستقبل مزدهر للأمّة، ما يعني أننا تحتها سنحقق وأخيراً الاستقرار والتنمية الشاملة في كل ربوعها. إننا لا نخادعكم عندما نقول إنّ هذا الاستفتاء هو حرفياً استفتاء للاستقلال، فهو مشروع رسمي في مشروعات الولايات المتحدة الليبية، وهو جزء منها، وهذا الاستفتاء سيأتي بعد خطط البرنامج الرئيسية (الفيد) المنصوصة في هذه الأوراق وأوراق أخرى، وهو لا يحتاج لصوت كل الناس، بل فقط معظم الشعب وما فيه من تأييد من الصفوف الشعبية والأمنية والعسكرية الأخرى فيصبح كنتيجة استفتاء ديموقراطي شعبي، واذا لم يحترمه أحد فإنه سيتحول حتماً لمقاومة سلمية، وإذا زادت فإنها مسلحة حتماً، وأنّي لست من مؤيدي العنف، ولكن فإنّ الوضع مجهول ولا أحد يمكنه توقع ما يمكن أن ينصرف له الحال.

خطة الاستفتاء تعتمد على الانتهاء من الخطط الرئيسية في البرنامج الفيدرالي التي تشمل في العادة الإعلان عن المشاريع القومية وخطط تطوير الوطن والمواطن، فإننا نؤكدها لكم: نحن لا نستطيع أن نبني برجاً أو نعطي منازلاً أو نحقق الاستقرار الأمني والعسكري مالم نتحصل على السيطرة الكاملة فيما لدينا وما بنا في هذه الأرض، فنحن لسنا شخصاً واحداً، بل نحن مجموعات من جميع مناطق الوطن، فإنّ هذه الخطة تشمل اتحاد كل من أمكنه التصويت على صوت واحد من أبناء وبنات وأباء وأمهات وشيوخ هذا الوطن العظيم وذلك أثناء فترة الاستفتاء بشكل رسمي، بهدف ضمان فرصة متساوية للتعبير عن الرأي والمشاركة في هذا القرار التاريخي.

سيشارك في القرار جميع مكوناتكم وأطيافكم، وهذه الخطة برغم أنها تبدو مستحيلة لبعض حضراتكم، إلاّ أننا نضمنها لكم، فإنها ستحصل حتماً، ومطلبنا منكم هو أن تؤمنوا بها وأن تصدقوا أنها ستحدث، فأنتم وأثناءها ستكونون مدعوون كافتكم، مواطنين ورجال أعمال وجنود وشرطة وميلشيات، كلكم ستكونون حاضرون في هذا الحدث السياسي التاريخي، الذي سنقوده معاً في مختلف أماكن هذا الوطن العظيم.

أثناء يوم الاستفتاء سيتم توفير جميع السبل اللازمة لتسهيل عملية التصويت للجميع، بما في ذلك إقامة مراكز اقتراع مباشرة ومستقلة[317] في جميع أنحاء الأمّة وتوفير الأمن والحماية للناخبين، عن طريق نظام مركّب من أعضاء مساهمين في الحزب الجمهوري وخارجه بمن فيه التنسيق مع مسؤولي الدولة في مختلف مناطق الأمّة، وآلية التنسيق ستكون واضحة لمختلف الشعب الليبي، وسيتم نشر تحديثاتها على منصات التواصل الاجتماعي

[317] يُضيف المؤلف: ليس للدولة دخل فيها، وإنما تعتمد على تصويت الناس، فإذا صوّت الناس بنعم فسيتم مطالبة الحكومة بالتنحي.

ومواقع الحزب الجمهوري والمواقع الصديقة بشكل دوري بما يضمن لكم أنها لا زالت نابضة بكل جديد وحديث، وإذا تم منع تشكيل هذه المراكز فسيتم العمل بسياسة إثارة الجدل العارم التي حتماً لن ترحم الأعداء، فاللعب على جرح عقود من الأزمات والجائحات سيؤدي لانقلاب لا يخدم مصلحة المضادين، فمقاومة الانتفاضة السلمية بالأساليب السلمية يعني بالتوصل لحل يخدم الطرفان، ولكن فاستخدام القوة لإسكات صوت الحق سيعني باستخدام العنف على الجهتان، والحال الذي أنتهى بالقذافي قد يُعاد تكراره.

ستشمل البنود المطروحة لخطة الاستفتاء الشعبي الفيدرالي العام: أ. إعلان دولة الولايات المتحدة الليبية وولاياتها السبعة ودستورها وشعاراتها ورموزها؛ ب. إعلان السلطة الديموقراطية والمشروعية الشعبية، والعمل بمبدأ أننا لسنا خاضعين لعقيد أو رئيس وزراء، بل إننا صوت هذه الدولة الجديدة، وأننا مُثُلها الأعلى؛ ت. إعلان إنهاء كافة الحكومات والشعارات والرموز وكافة الأنظمة التشريعية والتنفيذية والقضائية القائمة واستبدالها بما حدد في هذه الأوراق ومشاريع الحزب الجمهوري اللاحقة التي تخدم الشعب وفقط الشعب؛ ث. إعلان مشروع الدولة للبرنامج الأمني العسكري المعروف لاحقاً ببرنامج خمسة ثنين وضمان تنسيق وتنظيم الميلشيات وافراد الجيش المؤيدون لهذا المشروع؛ ج. اعلان مشروع الدولة للبرنامج التنموي الشامل المتمثل في مشروعات خطة ليبيا للتنمية الشاملة التي تهدف لإعمار كل رقعة في الولايات المتحدة الليبية.

خلال الاستفتاء وبناءاً على البنود المطروحة في المشروع سيكون للشعب خيار يتيح له فرصة للتصويت بـ "نعم" أو "لا" على هذا الاقتراح، ويكون ذلك عن طريق التوجه لمراكز المحضر الشعبي وهي مراكز ستنظم وستسير بالتعاون مع مقدمي خدمات ورش الأعمال في كافة أنحاء الوطن، ومراكز أخرى ستشكّل وسط الميادين كميدان الشهداء في مدينة طرابلس، وهي مراكز ستقصد باستقبال أعداد الناس الكبيرة للتصويت على مستوى قومي سيشمل كل منطقة ليبية يمكن الوصول لها، ولكن فنتوقع منكم المساهمة في هذه العملية لأنها لن تغطي كل أرجاء الوطن، ويكون ذلك عن طريق زيارة المواطن الليبي والمواطنة الليبية لهذا المركز والتوقيع على هذا المشروع والبصمة عليه بما يثبت أنهم مواطنون يريدون: تأسيس دولة تكرّمهم؛ وتعني بحفظ شرفهم؛ وتعني بضمان أمان أطفالهم؛ وتضمن حقوق أسرهم؛ وتضمن لهم الأمن والأمان بما يكون فيه الله شهيداً علينا فيها.

كما سيتم توفير وسائل للتوعية والتثقيف قبل بداية الاستفتاء ولكن يشمل ذلك الإعلان عن الحدث في تاريخ محدد نتفق عليه جميعنا كشعب ليبي يريد التصويت والمساهمة، فتحديد هذا التاريخ ليس مهمة الحزب الجمهوري؛ يسبقه مشاريع للحزب الجمهوري للتوعية حول هذه الأوقات ويكون ذلك بشكل أساسي عن طريق خلق الجدل والنقد للنقاش حول أهم قضايا الأمّة الرئيسية والفرعية وكيف أنّ حلها يستحيل تحت الإدارات الحالية أو

السابقة (كالجماهيرية أو المملكة)، وتوعية الشباب حول الخطوات المقترحة والتأثيرات المرجحة لتلك القرارات على مستقبل الأمّة.

بعد إعلان نتائج الاستفتاء، وفي حال قبول الشعب للانضمام إلى الولايات المتحدة الليبية، ستتخذ الإجراءات اللازمة[318] لتنحية الحكومات الحالية بالتعاون مع الجيش والشرطة والميلشيات، وسيتم إقرار قانون أساسي جديد ينظّم هيكل وعمل الولايات المتحدة الليبية وتوزيع السلطات بينها وبين الأعضاء المكونة لها، سيسمى لاحقاً بالقانون رقم (1) لوثيقة الاستقلال ألا وهو الدّومَلْ أو "دستور الولايات المتحدة الليبية" المؤقت، الذي سيعتبر مؤقتاً لحين اجراء مشاريع تعديل الدستور اللاحقة بما يخدم مختلف اطيافنا.

سيكون لدى الولايات المتحدة الليبية في وثيقة الاستقلال سبع ولايات تتمتع بالحكم الذاتي أقررنا ذكرها في هذه الأوراق وأوراق أخرى، وهي متصلة بمشاريع تعزز تشارك الحكم بما يخدم الجميع في ظل سلطة مركزية كبيرة وسلطة فرعية صغيرة؛ يخدم هاذين السلطتين جسم الإتحاد الأكبر المعروف بالولايات المتحدة الليبية. وسيتم بعد إيذان هذا القانون إعلان انتخابات المجلس الليبي في كافة المناطق الليبية بنسبة أعضاء متساوية، فسيكون على كل ولاية نسبة متساوية من الأعضاء، سواء كانت قليلة أو كثيفة السكان، فقيرة أو غنية، وذلك بناءاً على هيكل يكون فيه: أولاً، النواب، في شكل عضوين إثنين لكل ولاية؛ ثانياً، الشيوخ، أيضاً في شكل عضوين إثنين لكل ولاية.

بعد عملية انتخاب المجلس الليبي في كل ولاية ليبية، يعلن المجلس الليبي انتخاب حكومة مركزية طارئة تعني بجميع الوطن، ستعمل الحكومة المركزية الإتحادية المؤقتة على تقديم الدعم والمساعدة لحكومات الولايات المشكّلة بعد انتخاب المجلس الليبي لكل ولاية، بإجمالي سبع حكومات فرعية تعني بتوفير ما تحتاجه الولاية من متطلبات وبما يخدم أهلها وسكانها الكرام، في شكل هدف موحد في كافة أنحاء الإتحاد يعني بتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز العدالة الاجتماعية وضمان التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء هذه الأمّة العظيمة. قبل انتخاب حكومة الطوارئ يجب انتخاب أعضاء المجلس الليبي، أعلى سلطة تشريعية في دولة الاستقلال.

إنّ إعلان تأسيس الولايات المتحدة الليبية سيكون خطوة مهمة نحو بناء مستقبل أفضل للوطن والمواطن ويعني فقط بهما، وسيعني التحقيق الفعلي للوحدة الوطنية والاستقرار السياسي والاقتصادي. وسيظل الشعب الليبي

[318] يُضيف المؤلف: سيتم توزيع الإجراءات بين إجراءات على المستوى المحلي وإجراءات على المستوى الدولي.

على موعد مع المشاركة الفعّالة في تشكيل مستقبلهم، وبناء دولة قوية ومزدهرة على أُسس ديموقراطية وشفافة تخدم الجميع بناءاً على أُسس العدالة والقانون.

بعد إعلان نتائج الاستفتاء وتأكيد قبول الشعب الليبي بالولايات المتحدة الليبية، سيتم البدء في عملية انتقالية سلسة نحو هذا النظام الجديد تسمى القانون (5)، هذا القانون يعلن عن حكومات الولايات التي ستعمل بناءاً على أساس التنسيق مع السلطات المركزية المتمثلة في الحكومة المركزية الإتحادية والمجلس الليبي في الولايات السبع مجتمعةً لضمان تنفيذ هذا الانتقال بشكل سلس وفعال. وبعد انتخابات المجلس الليبي والحكومة المركزية وحكومات الولايات يُعلن المجلس الليبي عن انتخابات بيت الإمرة لانتخاب إدارة رئيس الولايات المتحدة الليبية. وبعد انتخاب الرئيس بناءاً على قواعد الدستور الجديد يحلّ السيد الرئيس حكومة الطوارئ ويعلن عن انتخابات الحكومة المركزية الإتحادية الرسمية ويعلن حلّ قانون الطوارئ، ويقود تأسيس علاقات الدولة الأممية وإعلان الدولة للعالم وتشكيل خارطة الدولة الخارجية والتأسيس بالديموقراطية والتمثيل العادل لكافة الإخوة والأخوات في هذا الوطن العظيم.

سيكون هناك جهود مبذولة لتوفير الاستقرار الأمني خلال فترة الانتقال، حيث سيتم تشكيل خارطة طريق للأجهزة الأمنية والعسكرية بناءاً على خطة خمسة ثنين، وفيها سيتم ضمان مرتبات ومعاشات الأمن والشرطة والساجات[319] والجيش في شكل سياسة واسعة وشاملة تعني بخدمتهم وخدمة عائلاتهم في شكل ضمانات من الدولة الجديدة لهم، وهذه الضمانات تعني: أولاً، بتشكيل قوات الولايات المتحدة الليبية المسلحة، وهي القوات النظامية الوطنية المسؤولة عن تأمين الإتحاد. ثانياً، تشكيل الأفواج المسلحة الخاصة المسؤولة عن تأمين الولايات محلياً، وهذه الأفواج ستكون موجودة في معظم الولايات، لأنّ بعض الولايات ستتبنى نظاماً فيه الحرس الفيدرالي هو الحارس لأحوالها الداخلية كما ما قد تفعله ولايات الجنوب[320]، أمّا الشرق والغرب والشمال فستعتمد على الأفواج (الساج)، وسيتم تأسيسها بجانب الجيش في الولايات جميعاً، فامتلاك ولايات الغرب للساج لا يعني عدم امتلاكهم للجيش. ثالثاً، سيتم تشكيل الشرطة وسيتم توزيعها بناءاً على التنظيم والتوزيع والتنسيق الهيكلي الفيدرالي المنصوص في خطة خمسة ثنين، بحيث يكون على كل ولاية شرطة خاصة بها، على

[319] لم يتم اعلان الساج في هذه المرحلة بعد.

[320] يرجى الملاحظة أنّ هذه الجزئيات هي احتماليات فقط، وليست جزءاً من خارطة الطريق.

سبيل المثال: شرطة طرابلس، أو شرطة سبها، ويكون حكومة الولاية المسؤول العام عن شرطة الولاية لضمان الأمن الداخلي، ويتم تشكيل الوكالات الأمنية الرئيسية كمكتب التحقيق الاتحادي وجهاز الاستخبارات الخاصة (أمن الدولة) في هذه المرحلة. رابعاً، تأسيس الوكالات الرئيسية الأمنية والعسكرية المنصوصة في هذه الأوراق بقانون رئاسي عام في كافة أنحاء الولايات. ستلتزم السلطات الأمنية والعسكرية في الولايات المتحدة الليبية بضمان سلامة المواطنين وحماية الممتلكات العامة والخاصة. كما ستعمل الحكومة المركزية الإتحادية والولايات المتحدة الليبية على أساس تعزيز التعاون بين القطاعين الأمني والعسكري مع المواطنين، بشكل يضمن للمواطنين بالانضمام لهيئات الدولة الفيدرالية الأمنية والعسكرية وضمان تنسيق وتنظيم العمليات الأمنية والعسكرية الشاملة مع القبائل لتبادل المعلومات والمخابرات لضمان السيطرة الشمولية على كل أرجاء الوطن.

أمّا رجوعاً للحكومة المركزية الإتحادية في مرحلة الاستفتاء فستكون مؤسسة على أساس عملها كحكومة مؤقتة تحت بند الطوارئ المؤسس تحت القانون رقم (3) الذي يأتي بعد قانون تأسيس المجلس الليبي أعلى سلطة تشريعية في الإتحاد لتسيير شؤون البلاد خلال فترة الانتقال.

ستتكون حكومة الطوارئ من ممثلين خبراء عن الولايات السبعة وستضمن تمثيلاً شاملاً لجميع الفئات السكانية والقبائل والأحزاب السياسية، حيث ستحتوي الحكومة نسبة لا تقل عن 1.88% من التمثيل لكل مرشح في حكومة الطوارئ، وهي نسبة مكفولة تعني بضمان مشاركة كافة أطياف الشعب الليبي من الخبراء بمن فيهم الشباب المتخرجين حديثاً (من الأعمار 25 وصولاً لـ 35). وستعمل هذه الحكومة على وضع خطط استراتيجية تتماشى وترتبط مع البرامج والمشاريع الموضوعة في هذه الأوراق وأوراق أخرى وغيرها من المشاريع التي وافقت عليها الأحزاب والحركات الشعبية في فترة الاستفتاء على الاستقلال لتحقيق الأهداف المحددة وتنفيذ الإصلاحات اللازمة في مختلف القطاعات الوطنية والولائية. ويمكننا كفل أنّ عملية الانتخابات ستكون مبنية على أساس إجراء انتخابات ديموقراطية لاختيار الهيئات التشريعية والتنفيذية في الولايات المتحدة الليبية، وذلك وفقاً للدستور الجديد الذي سيتم وضعه بمشاركة واسعة من جميع أطياف المجتمع الليبي. وستكون فترة الاستفتاء فرصة لكل الأقليات والقبائل وخصوم الحكم المركزي للمشاركة على مستوى وطني في صنع أول قرار في تاريخ البلاد بهذا الحجم.

سيكون لدى الولايات المتحدة الليبية بعد فترة الاستقلال مباشرةً لجاناً فيدرالية ستكلف بالإشراف على المشاريع الإنمائية كاللجنة الليبية الفيدرالية للتطوير (Federal Development Committee) التي ستشرف على مشروعات خطة ليبيا للتنمية الشاملة ومشروعاتها المكملة، والأمنية والعسكرية كاللجنة المشتركة لشؤون الدفاع

والأمن الوطني (Joint Committee for Defense and National Security Affairs) التي ستشرف على مشاريع الجيش والساج والشرطة والحرس الفيدرالي والقوات الأخرى التابعة والخاضعة للولايات المتحدة الليبية.

سيكون لكل ولاية لجنة مختلفة تهتم بما يخدم برامج ومشاريع التنمية الشاملة التي ستأتي بها الولايات المتحدة الليبية مع أبناءها السبعة، وذلك بالتعاون الوثيق مع كونغرس الولايات المتحدة الليبية والحكومة المركزية الإتحادية وحكومات الولايات. ستعمل هذه اللجان على تقديم الدعم الفني والمالي والإداري للولايات، وضمان تنفيذ السياسات الفيدرالية بكفاءة وشفافية.

أيضاً فإنّ لجان التنمية المنصوصة ستكون مسؤولة عن تخطيط وتنفيذ المشاريع الانمائية في كل ولاية، بناءً على الاحتياجات والأولويات المحددة بشكل مشترك مع السكان المحليين والتنسيق والتنظيم بين المشاريع المركزية المتمثلة في خطة ليبيا للتنمية الشاملة والمشاريع الفرعية التي سيقررها كونغرس الولاية لاحقاً مثل مشروع ولاياتنا إمكانياتنا. وستعمل على توفير فرص العمل وتعزيز البنية التحتية وتحسين الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والإسكان.

أمّا لجان الأمن والدفاع، فستكون مسؤولة عن ضمان الأمن والاستقرار في كل ولاية، وتنسيق الجهود مع السلطات المحلية والقوات الأمنية لمكافحة الجريمة والإرهاب وحماية الحدود الوطنية. وستعمل على تطوير القدرات الأمنية المحلية وتعزيز التعاون مع القوات الأمنية الفيدرالية. أمّا لجان الشؤون العسكرية، فستكون مسؤولة عن تنسيق الجهود العسكرية في كل ولاية، وتطوير الأفواج المسلحة المحلية ومشاة القوات البرية والقوات الخاصة والقوات الجوية ومشاة القوات الجوية والبحرية ومشاة البحرية وستعمل على تأهيلها للقيام بمهام حماية الإتحاد وصون سيادته والدفاع عن مواطنيه. وستعمل على تعزيز التعاون العسكري مع القوات الفيدرالية وتبادل الخبرات والتدريب لتحقيق أقصى درجات الجاهزية والفعالية بما يخدم الوطن والمواطن.

ستضمن الولايات المتحدة الليبية تنفيذ السياسات الفيدرالية والمشاريع والبرامج المنصوصة في هذه الأوراق بشكل فعال ومنسق، حيث إنّ الولايات المتحدة الليبية دولة واضحة المعالم وليست ضبابية ولم تأت من غرباء، بل هي مشروع وطني دوّن على يد ليبيين على أرض ليبية، وتؤسس هذه الأمّة بشكل لاحق على أساس تعزيز التعاون والتضامن بين الولايات وتحقيق التنمية المستدامة والأمن الوطني. وستعمل بشكل وثيق مع كونغرس الولايات المتحدة الليبية والحكومة المركزية الإتحادية ورئيس الولايات المتحدة الليبية وكل السادة المساهمين في

حكومات وحكام الولايات والقضاة والمحاكم باختلاف أفرعها ودرجاتها لتحقيق الأهداف المشتركة وصيانة مصالح الوطن والمواطن.

أنّي أشكر جميع الأساتذة والنقاد الذين أوصوا بفكرة الاستفتاء لتدرج في النظرية، وهي خطة رسمية أُدرجت لاحقاً في أوراق الولايات المتحدة الليبية في يوم (2) من شهر رمضان في نفس السنة (2024) تحت عنوان "ورقة يوم الوئام: عزاء وفناء للأمس لكن فبناء ونصر للغد".

أنّي أشكر جميع الأساتذة والأكاديميين وزملاء القانون والعلوم السياسية والثوريين الفيدراليين والشخصيات الوطنية التي ساهمت في إرساء أُسس هذه الخطة حتى تصبح مكتملة وأكثر فاعلية، وتعمل جنباً إلى جنب مع الخطط والمشروعات المنصوصة آنفاً في هذه الأوراق الوطنية، أنّي أثمن جهود الجميع في تحقيق هذا الحلم الوطني. وأنّي أجدد الثقة في مقدرة أهلي وأخوتي وأخواتي من هذا الشعب العظيم في التغلب على التحديات وتحقيق الأهداف النبيلة التي نسعى إليها جميعاً لضمان أنّ الأجيال القادمة ترفع رأسها لأعالي السماء بفخر قائلةً: "إنّ هذا الوطن العظيم هو وطني، وقد وُلدّت فيه".

## رسالة الختام

أنّي المواطن جهاد من أبناء مدينة طرابلس، سعيتُ أن أبسط لكم أيها السادة الكرام من مختلف مكونات أهلي وأخوتي وأخواتي من الشعب الليبي، وفي ظلّ هذه الأوراق، وأن أظهر لكم الضوء الذي هو بكفيل أن يوضح لكم أهمية الإتحاد لسعادتكم، ورخاءكم، وضمان أمنكم، وسلامتكم. فهي كلها أوراق مبنية على العزم بالبناء والإصلاح ولا تعني شيئاً غير ما قيل فيها من مقول، وهي وثائق لبلادي العظيمة تعني بالنية في ربط شعبها مع بعضهم البعض، والفضّ بمشاريع الانفصال والتفكك والحقد والعداء والتشرذم، التي هي كلها مشاعر نتيجةً لقلّة التمثيل ومشاعر الاغتراب التي تعرضنا لها عبر عقود. وهي كلها رؤى تدرج في هذه الأوراق في شكل وقائع ونقاشات تعني بكم، ويبدأ منها الدرب الذي يمكن لكم عليه أن تسيروا معاً، بدون ازعاج أو تعب، بشكل يجعلكم تتذكرون أنّ هذا الوطن هو للشعب الحر، لنا جميعاً، فالطريق الذي يمكن أن نسلكه تحت هذا العمل الفيدرالي الواحد يستدعي أن نسير عليه على أساس أن نُقْدم على بناء الدولة، دون التضحية بالاتحاد والتوحيد. فمعاً يمكننا فعلاً المسلك لحساب الفوائد للكل، بما يعني بالوطن والمواطن.

أنّي وبهدف بناء هذا الوطن قد أكفلت نفسي بأن يكون هذا المشروع كاملاً شاملاً، وفقط بما يخدم الوطن والمواطن ويفضّ الأعداء والخصوم. لا يتحدث عن الكرامة والشهامة والنخوة والرجولة والعروبة، من صنع من أهل وطنه لصوصاً ومتشردين. من لم يمنحهم الأمل، من جعل عقولهم تهاجر هرباً من الظلم والجهل. عوائد

النفط والغاز تذهب للشركات الغربية، والفتات يصب في جيوب ضباط الجيش والميلشيات، ثم يتحدثون عن النزاهة. سواحل جميلة فاتنة ومدن وقرى تاريخية وعريقة هادئة لا يعطونها الحكم الذاتي بما يخدم أحوال أهلها وساكنيها، بما يحقق الاستقرار فيها ومن حولها، أنظمة حكم بالية وطاردة، وبنية تحتية فاشلة. لا يعرفون هل هم مع الاشتراكية أو الرأسمالية، هل هم مع المركزية أو اللامركزية أو الفيدرالية أو مع ماذا، المهم لديهم هو الفساد والسيطرة على كل ما لدينا، فالمسخرة أنّ أمثالنا لا يعيروهم أي انتباه ولا قيمة لمشاريعهم الزائفة فإننا دارون أنها باطلة. شعبٌ متحمس ومتطلع للأمام لكن حكامه يقتلون كل رغبة في التطور. ويوجهون طاقاته لشتم بعضه البعض وصناعة نظريات مؤامرة خارجية يغرق فيها الرأي العام، ما يخدمهم ويخدم خصومهم من موالي النظام السابق.

أنّي وأثناء متابعتي للخطط التي وضعتها في هذه الأوراق قد أكفلت نفسي بالترتيب في النظريات والأفكار، عن طريق الجذب والنقاش للمهتمين، فهذه الأوراق التي بين أيديكم لم تسطر في يوم وليلة، بل قامت على أساس معمودية طويلة من النقاشات المشيدة على التسويغ والإثبات والأسئلة، التي قامت على مبدأي الاستيضاح والإبراز، وهما مبدأين لا يخالفان ولا يشككان في المبدأين الآخرين ألا وهما النْقد والتعييب، اللذان لا يأخذان طرف أحد، بل يكونا نقداً طويلاً وجللاً[321] ولكن يدوم محايداً، وهو الذي وضع التوافق على نظريات مشروع الولايات المتحدة الليبية الجسورة التي قامت على أساس الموضوعية والعقلانية عوض المشاعر والعاطفية، التي هي أساسات قامت عليها المملكة والجماهيرية وتسير عليها الحكومات اليوم.

الولايات المتحدة الليبية هي نظرية[322]، فهي فكرة أكاديمية وعلمية تعني وفقط تقصد بالدستور الجديد المشهور لاحقاً بالدُومَـــــــلْ، الذي من الواجب لنا أن نقول فيه لكم أنها خطة تعني بالإقرار بالأفعال والمفعول، وذلك بصورة عامة للعمل على انسجام كافة المشاريع والبرامج التي تكون في صورتين: فاعلاً في أن يكون فعلاً عن طريق فكرة تعني بالتصحيح والترميم؛ ومفعولاً في شكل الوطن الذي سيُعنى به النتيجة والحصيلة التي ستأتي من هذه المشاريع.

---

[321] مبني على سلسلة طويلة ومعقدة من الدراسات العلمية.

[322] النظرية: هي مجموعة من المفاهيم العلمية المعقدة والمُثبَتة والمتصلة بالواقع، وهي عكس الفرضية التي تكون في شكل احتمالات غير مؤكدة (تفسيرات).

من الضروري وأثناء البثّ في عوامل الفوضى والتقسيمات السياسية أن نقول في أوراقنا الدراسية ما هي الأفعال وأين هي المفعولات، فبرغم أنّ المفعول صريح لنا في هيئة الوطن وخرابه، إلاّ أنّ الأفعال الحقيقية هي الهامة وبخاصة أثناء الفعل ببناء نظامنا الوطني، فمن الضروري أن نُفيد بفهم الأفعال والمفعول التي أدّت وستؤدي للفوضى الشائكة، التي بعضها ليس حقائقاً كما يدّعي البضع.

هذه الأفعال والمفعول هي القسمة الأكبر الذي أوصلنا للوطن المخرّب الذي نبصره اليوم، وهي علل لانحلال الحكومات والأفراد، التي وللأسف لن تقوم على أساس الإصلاح بدون مشروع فيدرالي كما يرى بعض السادة، فهي اعتراف ناقص بأنهم قادرون وهُم حتماً لن ولم، وإننا لا نقول لكم أننا فطناء، فنحن فقط أهلٌ للوطن، ونعني به، ولا نتبجح[323]، فإننا نبتغي بناء الوطن، ولكن على أساس علمي وليس على أساس أفكار بدوية أو رجعية، وهي كلها تنتج عن بناء الإتحاد المتمثل في الولايات المتحدة الليبية، وهو بكم، وفقط عنكم، فلن يبنوه لكم الأجانب عن طريق "خطاباتهم" الأممية التي تستدعي بضعٌ منحرفة، لإنشاء حكومة، وليس عن طريق ديوان نواب عفى عنه العصر، يتقاضى مؤن نقدية استثنائية، بينما الأهالي والأسرات مدقعون بأسون بينما فقيرون مغمورون في الديون. فإنّ بناء هذا الوطن يأتي من أيدينا وقبضاتنا، ولن يورث، ولن يبنى على كفّ غرباء، يرون نفطنا العملة الأهم، عند نفاذه يغضّون أبصارهم.

أنّي أعلم أنّ بضعكم لم يرضوا بهذا المشروع لأنه لا يحقق لهم كل شيء، إلاّ أنّي أضمن لكم شيئاً واحداً، بناء الوطن وصيانتكم، فحتى ولو لم تكُن الولايات المتحدة الليبية توفي كل مطالبكم، إلاّ أنها ستضمن لكم اللفظ، وستضمن لكم البناء، وستضمن لكم المؤسسات التي عن طريقها سيمكن لكم فعلاً طلب تلك المطالب، حتى وإن أقمتم قضايا تقوم ضد الدولة نفسها، فإذا لاحظتم أنّ الولايات المتحدة الليبية قد قسّرت تجاهكم، وأنها لم تقُم بالمشاريع المقررة في هذه الأوراق وبطابع من الحزب الجمهوري، فإني أعهدكم أنه سيمكنكم محاسبة الدولة، والبناء بها قدماً لأنْ توفر الحقوق للجميع، ولا تعظّم أحد فيها، بحيث يكون مقدساً وبعيد عن المحاسبة، فكلهم كبعضهم، فإذا ابتغيتم فعلاً طلب حقوقكم التي ترون أنّ الولايات المتحدة الليبية لم توفرها، فيجب عليكم إقامتها أولاً ومن ثم بعدها الطلب، أو النقاش والجدال مع أعضاء الحزب الجمهوري، لإدراك الحلول التي تعني بكم، ولكن فإذا

[323] نبتهر.

بقيتم تحت هؤلاء من الحكومات والمجالس اليوم، فحقوقكم لن يتم تصريفها وستبقون هكذا للخلود، فصدق القول أنّ نظير هذه المشاريع هي نتيجة مفيدة للطرفين الضاد والصاد، وهي ليست عبارة من فراغ.

يمكننا أن نردّ على بعض السادة المحترمين الذين قد يسألوننا "لماذا تهدرون زمنكم في هذا المشروع الفسيح في حين أنّ الوطن يكاد يصل لمرحلة الهلاك الختامي؟" إلاّ أننا نُريد أن نصرح للعالم أننا الشبان الليبي لدينا هذا الإنجاز الأحسن، فبرغم أنّ وطننا في طوره الأخير ويكادُ يموت حرفياً إلاّ أننا لن نتوقف، فالنخوة تعني بالشرف، فإذا لم تكُن لكم النخوة ببناء الوطن، فأنى لكم أن تسمّوا أنفسكم ليبيون؟ فنرى أنّ هروبكم من هذا الوطن نهائياً أقل ثمن يمكنكم تسديده، فالشعوب الأصيلة مستعدة للموت في سبيل إحياء كلمة بلادها، فالنخوة الحقيقية أثناء القول إننا ليبيون هي جرأة تعني بأننا مهيؤون لبناء مشروع الولايات المتحدة الليبية والموت دفاعاً عنها والمضي لتعميرها.

عديد من محبّي الاستقلال يرون أنّ فترة الاستقلال هي الفترة الذهبية في تاريخ الأمّة، إلاّ أنكم لا تعلمون أنّ إيذان تأسيس الولايات المتحدة الليبية هي فترة الاستقلال الثانية، في شكل الاستقلال عن المشاريع الوهمية والغابرة والرجعية، والاستقلال عن الجهات الأجنبية التي تحكم حكومات اليوم، فهو انجاز عظيم إذا تحقق، وسبيل مقدّس إذا سُلك، وموضوع قومي إذا نوقش.

هذه الموضوعات هي اعتداءات على الحكم المركزي المنحرف والمعمم، والديكتاتورية المخزية، وهي كلها التزامات تعني للشعب أن يحقق الإصلاح الوطني الجامع، فإننا في ظرف إذا ثُرنا فيه على الموجودين اليوم فهذا سيعني الإتحاد مع الكافة في شكل طاقات حربية هجومية ودفاعية غامرة بالروح الاستقلالية الحقيقية، فكما ترون في هذه الأوراق فهذا المشروع لا يخدم فقط الأفراد المدنيون الذين يريدون بناء الوطن والقيام بالدولة، بل يخدم غير المدنيون من الميلشيات والجيش والشرطة، فهي حتماً تضمن لكم جميعاً أن تقوموا في يد تعتزون فيها بالكرامة والمعزّة والشرف والمجد، سواء كنتم أنجال عائلات ثرية أو أنجال عائلات متوسطة أو فقيرة، فأنتم كلكم واحد موحد في هذا النموذج، تعترضون به المشاريع الفاسدة.

إنها كلها تُدرج تحت النخوة والمروءة والبسالة للولايات المتحدة الليبية، وهي كلها المشاريع النهائية التي ستحقق حتماً الاستقرار لجميع المؤسسين والمساهمين، وستخلق مشاعر الاطمئنان للجميع بدون استثناء، فهي الفائدة العظمى، وهي كلها حقائق وتوصيات تُعنى بهذا الوطن وأنتم المواطن. وهي ستنشد بنا لبناء الدولة، وستُبعدنا عن الهاوية.

من هذا الوضع أيها الشعب الليبي العظيم فأنتم أمام فرصة، لصالح سلامتنا جميعاً، فأنتم حتماً مدعوون لتقرير المصير، إنّ هذا المشروع سيبقى جاداً، وسيبقى حيادياً ولن يأخذ طرف أحد، بل سيأخذ فقط مظهر الولايات المتحدة الليبية، التي تعني بخدمة الجميع، فأيها الشعب الليبي: هذه الولايات التي ستمثلونها، وتلك المؤسسات التي ستتزعمونها، وتلك القوانين التي ستفرضونها وستتبعونها، هي كلها جزء من خطة إقامة السلطة السامية النزيهة التي ستُوجه تحت أهم الأساسات ألا وهي: ضمان الحكم الديموقراطي، وتحقيق الإصلاح، وتحقيق التنمية الشاملة التي حتماً ستخدم كل أطيافنا.

إنّي لست بمدّعي ولكن، فإذا لدينا الحنكة والعقلانية التي بجد نبصر بها أن نحافظ على أنفسنا، ولأجيال عديدة لاحقة، أن نكون مسيطرين على ما لدينا وعلى كل ما بنا من بلادنا، فيجب أن نواجه الازعاج الخطير في عدم الوحدة، ومن ثم نعلن الولايات المتحدة الليبية على نطاق عريض وطويل التي ليست ضرورية لسلامتنا فقط، فإننا جزء منها، فإذا تفككت فإننا سنتفكك، فليس هنالك تفكك للدولة، فالدولة ليست بكائن، فهي تفككنا نحن الشعب الواحد في الدولة الواحدة، وهو الأربحية الأقوى، الذي عليها سنقع حتماً كضحية لوسائل الدفاع، التي أنشأناها لحماية انفسنا من بعضنا البعض، التي ستدفعنا بشكل محتم لجلب الأجنبي للتلاعب بأشقائنا الملاصقين لنا فقط لأنهم لم يتفقوا معنا أو لأنهم قد رأوا أشراط أخرى لبناء هذه الأمّة العظيمة، فلا يجب علينا أن نحمي أنفسنا من بعضنا بل أن نحمي أنفسنا من أعداءنا، ولا يجوز تسمية أخوتنا بالخصوم ولا المزاح عنهم بذكرهم بجملة ترجع على منطقة جغرافية معينة، فهذه مفاهيم سطحية لا طائل منها إلاّ المضرة، ولا وزن لها حتماً، وهي تستحق أن تهجّر من عقولنا، فنحن ليبيون عاقلون أتون من رجال شرفاء وعقلاء، كنا أحزاباً فراقاً أو دولة موحدين، فإننا رجال ونساء وشيوخ وأطفال صامتين نخسر، ولكن فنتحدث معاً فإننا نقلب زمام الأمور رأساً على عقب، ولن يترددوا أعداءنا في مواجهة مشروعنا الوطني الجامع لأنهم أشباح ليس لها حضور سوى في تخيلاتنا، تخفق وستخفق حتماً إذا ما تحدثنا معاً في هذا المشروع، فمعارضيه ليسوا موحدين فعلاً ولكننا كذلك، وسنفرّ معاً لهذا المشروع الذي يجمعنا ويأخذنا معاً سواءً جميعاً، كنا أصحاب سوابق أو غيره، فهو حقيقة وأكيدة مُفزعة للأعداء، وبالفعل إنّ الولايات المتحدة الليبية هي الإتحاد الوطيد الصلب.

إنّ هويتنا، هي قبل كل شيء، هي طريقنا للحرية الحقيقية، ووحدة مواردنا البشرية والطبيعية والاقتصادية، وهي طريقنا نحو التقدم والارتقاء في الوجود بين الأمم. ونظراً لأنّ إرادتنا نحنُ الإخوة والأخوات قد تلاقت على قيام الإتحاد الأصيل بين مختلف مناطقنا القومية وأرضنا المقدسة، وذلك من أجل توفير حياة أفضل، واستقرار أمكن، ومكانة دولية أرفع لدولتنا وأهلها. ورغبةً في إنشاء روابط أوثق بيننا في صورة دولة اتحادية ذات سيادة، قادرة على الحفاظ على كيانها وكيان أعضائها، مُتعاونةً مع كافة دول العالم، على أُسس الاحترام

المتبادل، وتبادل المصالح والمنافع. ورغبةً كذلك في إرساء قواعد الحكم الاتحادي خلال السنوات الآتة على أُسس سليمة وحقيقية، تتماشى مع واقع الولايات المتحدة الليبية وإمكانياتها في الوقت الحاضر، مُطلقةً يدَ الإتحاد بما يُمكّنها من تحقيق أهدافها السامية، صائنةً الكيان الذاتي للولايات وبما لا يتعارض مع أهداف هذا الإتحاد السامي، واعدةً الشعب الليبي، بالحياة الحرة الكريمة، مع السير به قُدماً نحو حكمٍ ديموقراطي نيابي متكامل الأركان، في مجتمع إسلامي متحرّر من الخوف والقلق.

وهذا تحقيق لأعزّ رغباتنا، ومن أعظم ما تتجه إليه عزائمنا، حِرصاً على النهوض ببلادنا وشعبها إلى المقام الذي يؤهلهما لتبوء المكان اللائق بين الدول المتحضّرة وأممها المتباينة. ومن أجل ذلك كلّه، نُعلن نحن أمام الخالق العلي الجليل، وأمام الشعب الليبي العظيم، هذه المشروعات المنصوصة في هذه الأوراق والأوراق الأخرى ذات الصلة.

إنّ الله ولي التوفيق، وهو نِعم المولى ونِعم النصير.

جِهَادْ ف. دخيل

*Jihad F.D.*

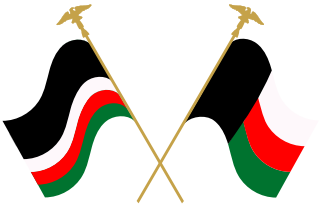

حب الوطن عندنا هو نخوة وبسالة، وهالقيمة ما تنتهي إلا بالموت، والله شهيد علينا.

Our patriotism is pride and valor, and this value only ends with our death, and the god is the witness on us.

Tanemmirt-nneɣ d zzux d tazmert, yerna tazmert-a kan tettfaka s tmettant-nneɣ, yerna Ṛebbi d inigi-nneɣ.

ⵜⴰⵏⴻⵎⵎⵉⵔⵜ-ⵏⵏⴻⵖ ⴷ ⵣⵣⵓⵅ ⴷ ⵜⴰⵣⵎⴻⵔⵜ, ⵢⴻⵔⵏⴰ ⵜⴰⵣⵎⴻⵔⵜ-ⴰ ⴽⴰⵏ ⵜⴻⵜⵜⴼⴰⴽⴰ ⵙ ⵜⵎⴻⵜⵜⴰⵏⵜ-ⵏⵏⴻⵖ, ⵢⴻⵔⵏⴰ ⵚⴻⴱⴱⵉ ⴷ ⵉⵏⵉⴳⵉ-ⵏⵏⴻⵖ.

## الملحق (ب)

# دستور الولايات المتحدة الليبية

## الدُّومَلْ

ملحق الأحكام المُدرجة في هذه الأوراق.

## الديباجة

بِسْمِ اللّـــهِ الرّحْمَـــنِ الرّحِيمِ

نحن، الشعب الليبي، بعد قرون من الاضطهاد والظلم والاستبداد، وبعد عقود من الصراعات الدامية والفوضى، نُعلن اليوم الولايات المتحدة الليبية، ونعلن اليوم ولاءنا لها ولدستورها، ونعلن اليوم أننا سنعمل جاهدين على بناء دولة قوية ومزدهرة ستخدم كل أطيافنا، وتحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

نحن، الشعب الليبي، قائد هذه الدولة الجديدة، نعلن اليوم أننا سنعمل بكل جهد وإخلاص لخدمة هذه الدولة، وهي ستخدمنا بالمثل، وسنسعى جاهدين لتحقيق الازدهار والتقدم والرفاهية للجميع، ونعلن اليوم أننا سنلتزم بدستور هذه الدولة وبكافة القوانين والتشريعات الخاصة بها، وسنعمل بكل جهد وإخلاص على تطبيقها وتنفيذها بكل مسؤولية وحيادية.

وبهذا الإعلان، نأمل أن تُمثل دولتنا السلام والاستقرار للدول الجارة والصديقة ولأجيالنا القادمة، ونأمل أن يتمكن الجميع من العيش في حرية وكرامة ومساواة، ونأمل أن تكون هذه الدولة الجديدة مثالاً يُحتذى به في العالم كله.

ومن أجل ذلك كلّه، نُعلن نحن الولايات المتحدة الليبية أمام الخالق العلي القدير، وأمام الناس أجمعين، وهذا الدستور للولايات المتحدة الليبية، بصفته اليد التشريعية ذات السلطة الوحيدة علينا وعلى غيرنا.

والله ولي التوفيق، وهو نعم المولى ونعم النصير.

- وتوقيعاً،

- نواب الشعب الليبي في كونغرس الولايات المتحدة الليبية

## الباب الأول. الولايات المتحدة الليبية

### المادة الأولى

#### الفقرة (1) الولايات المتحدة الليبية

الولايات المتحدة الليبية هي دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة، وينظمها دستور الولايات المتحدة الليبية. يُشير في هذا الدستور إلى الدولة باسم "الإتحاد". وتتألف الولايات المتحدة الليبية من مقاطعتين وخمس ولايات، وهي:

مقاطعة طرابلس المركزية.

مقاطعة الزاوية الإدارية.

ولاية الجبل الغربية.

ولاية مصراتة.

ولاية سبها.

ولاية الجبل الأخضر.

ولاية بنغازي.

#### الفقرة (2) شكلُ الولايات المتحدة الليبية

الولايات المتحدة الليبية هي دولة ديموقراطية تستند إلى مبادئ القانون، وتتبنى نظامًا جمهوريًا لحكمها. يشكل الشعب أساس الدولة ويشكل مصدر سلطتها ودافعها، وتعتبر التسمية الرسمية للدولة في المؤتمرات والمنظمات والاتفاقيات سواء على المستوى المحلي أو الدولي أو العالمي باسم الدولة كاملاً بدون نقصان والمتمثل في "الوِلاَيَاتْ المُتّحِدَةِ اللّيبِيّةِ". يتمثل هذا الاسم في تسمية الولايات المكونة للاتحاد بصيغة الجمع "الوِلاَيَاتْ"، مع استخدام كلمة "المُتّحِدَةِ" للدلالة على النظام الاتحادي، ويتبعها "اللّيبِيّةِ" لتحديد الهوية الوطنية للدولة ومواطنيها الأصليين.

#### الفقرة (3) الانضمام للاتحاد

يحق لأي إقليم أو ولاية أو جزء من ولاية أو مقاطعة أن ينضم إلى الإتحاد، شريطة أن يوافق على ذلك كونغرس الولايات المتحدة الليبية بإجماع الآراء.

#### الفقرة (4) أثناء قبول انضمام عضو جديد

عند قبول عضو جديد في الإتحاد، يحدد كونغرس الولايات المتحدة الليبية عدد المقاعد المخصصة لهذا العضو في كونغرس الولايات المتحدة الليبية.

### المادة الثانية

#### الفقرة (1) التنوع الثقافي والتاريخي

الولايات المتحدة الليبية هي دولة متعددة الثقافات والمجتمعات، وتتألف من مكونات ثقافية وفكرية متنوعة، تضم شعوباً مختلفة من الأمازيغ والعرب والطوارق والتبو والكراغلة والبربر والعجم والغجر والفينيق. يرتبط هؤلاء المواطنون الليبيون الأصليون بتاريخ عريق، ويُعرفون على قدم المساواة دون تمييز أو انقسام.

**الفقرة (2) مصدر السلطة والسيادة**

المواطن الليبي والمواطنة الليبية هما صاحبا السيادة والمصدر الوحيد للسلطة في الولايات المتحدة الليبية.

**الفقرة (3) احترام الحقوق والحريات**

يجب أن تُعطى القيمة العليا للإنسان وحقوقه وحرياته. يتعين على الولايات المتحدة الليبية اعترافاً بالحريات والحقوق الإنسانية والمدنية، واحترامها وحمايتها، دون تمييز أو استثناء.

**الفقرة (4) مكافحة التمييز**

يُحظر بموجب دستور الولايات المتحدة الليبية التنمر على المواطن أو المواطنة بسبب انتمائهما لقبيلة أو عائلة، أو بسبب أفكارهما أو اعتقاداتهما، ويُعتبر ذلك جريمة يعاقب عليها القانون.

**المادة الثالثة**

تُعمم سلطة وقوانين ودساتير الولايات المتحدة الليبية على كل من المقاطعات والولايات المكوّنة التالية باعتبارها جزء لا يتجزأ منها وهي:

مقاطعة طرابلس المركزية.

مقاطعة الزاوية الإدارية.

ولاية الجبل الغربية.

ولاية مصراتة.

ولاية سبها.

ولاية الجبل الأخضر.

ولاية بنغازي.

**المادة الرابعة**

**الفقرة (1) صفة الجمهورية**

يحدد دستور الولايات المتحدة الليبية صِفة الجمهورية.

**الفقرة (2) صفة الولاية ذات الأهمية الاتحادية**

يتمّ تحديد صفة الولاية ذات الأهمية الإتحادية، بموجب دستور الولايات المتحدة الليبية.

**الفقرة (3) اعتماد قانون بشأن الولايات**

يجوز اعتماد قانون اتحادي بشأن الولايات الليبية بعد تقديمه من الهيئات الإتحادية.

**الفقرة (4) تنظيم العلاقات**

يجوز تنظيم العلاقات بين الولايات الليبية في العاصمة الإتحادية الدائمة للولايات المتحدة الليبية والعواصم الإتحادية بموجب القوانين الإتحادية، أو عن طريق معاهدة بين الهيئات الحكومية التابعة للولايات المتحدة الليبية والمتواجدة فيها.

**الفقرة (5) تغيير صفة الولاية**

يجوز تغيير صفة ولاية مكونة للولايات المتحدة الليبية عن طريق الاتفاق المتبادل بين الولايات

المتحدة الليبية والولاية المكوّنة، وفقاً لدستور الولايات المتحدة الليبية.

**المادة الخامسة**

**الفقرة (1) أراضي الولايات المتحدة الليبية**

تشتمل أراضي الولايات المتحدة الليبية على أراضي الولايات المكوّنة لها، والمياه الداخلية والمياه الإقليمية حولها والمجال الجوي فوقها.

**الفقرة (2) الحقوق السيادية**

للولايات المتحدة الليبية حقوق سيادية على كامل المياه الإقليمية والمناطق الاقتصادية الحصرية التابعة لها، وتمارس ولايتها القضائية عليهما، وفقاً للإجراءات التي تحددها القوانين الإتحادية وقواعد القانون الدولي.

**الفقرة (3) تغيير الحدود بين الولايات**

يجوز تغيير الحدود بين الولايات المكوّنة للولايات المتحدة الليبية، بناءً على موافقة متبادلة بينها.

**المادة السادسة**

**الفقرة (1) اللغات الرسمية**

كِلا اللغة العربية والإنجليزية هي لغتا الدولة الرسمية على كامل أراضي الولايات المتحدة الليبية.

**الفقرة (2) اللغة الإنجليزية**

اللغة الإنجليزية هي لغة تواصل الدولة مع كافة شعوب ودول العالم.

**الفقرة (3) صفة اللغتين العربية والإنجليزية**

يحدد دستور الولايات المتحدة الليبية صِفة اللغتين العربية والإنجليزية وأولوياتهما على كامل أراضي الولايات المتحدة الليبية.

**الفقرة (4) اللغة الأمازيغية**

يحمي دستور الولايات المتحدة الليبية اللغة الأمازيغية ويضمن تدريسها اختيارياً في المؤسسات التعليمية التابعة للولايات المتحدة الليبية، ويجوز تطويرها واعتمادها كلغة رسمية لإحدى الولايات على أن تكون المراسلات والاتصالات والمخابرات باللغة الأساسية والرسمية للولايات المتحدة الليبية.

**الفقرة (5) احقيّة الولايات الليبية في تحديد لغاتها الخاصة**

للولايات الليبية الحق في تحديد لغاتها الخاصة. وينبغي استخدام هذه اللغات إلى جانب لغة الدولة للولايات المتحدة الليبية في الهيئات الحكومية التابعة للولايات المتحدة الليبية وهيئات الولايات المحلية ومؤسسات الدولة.

**الفقرة (6) حقّ الحفاظ على اللغة الأم**

تضمن الولايات المتحدة الليبية لشعبها كلّه حقّ الحفاظ على لغته الأم وتهيئة الظروف لدراستها وتطويرها.

**الفقرة (7) حقّ ممارسة الشعائر الدينية والثقافية والاجتماعية باللغة الأم**

تضمن الولايات المتحدة الليبية لشعبها كلّه حقّ ممارسة شعائره الدينية والثقافية والاجتماعية باللغة الأم وتهيئة الظروف الملائمة لذلك.

**المادة السابعة**

**الفقرة (1) ممارسة الشعب الليبي للسلطة**

يُمارس الشعب الليبي سلطته مباشرة، من خلال الهيئات الإتحادية والمحلية في الولايات المتحدة الليبية.

**الفقرة (2) الاستفتاء والانتخابات**

الاستفتاء والانتخابات الحرة هي التعبير الاعلى والمباشر عن سلطة الشعب الليبي.

**الفقرة (3) حظر الاستيلاء على السلطة أو اغتصاب سلطة الدولة**

يجب ألاّ يعتدي أحد على السلطة، وتتم ملاحقة الاستيلاء على السلطة أو اغتصاب سلطة الدولة، بموجب القوانين الإتحادية.

**الفقرة (4) حظر تغيير شكل الدولة**

يُحظر تغيير شكل الولايات المتحدة الليبية الاتحادي.

**الفقرة (5) السيادة**

السيادة للولايات المتحدة الليبية، وهي المصدر الوحيد للسلطات.

**الفقرة (6) حظر تخطي سيادة الولايات المتحدة الليبية**

تخطي سيادة الولايات المتحدة الليبية جريمة في حقّ كيان الولايات المتحدة الليبية.

**المادة الثامنة**

تمارس الولايات المتحدة الليبية في الشؤون الموكلة اليها بمقتضى أحكام دستور الولايات المتحدة الليبية السيادة على جميع الاراضي والمياه الإقليمية الواقعة داخل الحدود الدولية للولايات الأعضاء فيها.

**المادة التاسعة**

تمارس الولايات الأعضاء السيادة على أراضيها ومياهها الإقليمية في جميع الشؤون التي لا تختص بها الولايات المتحدة الليبية ككيان بمقتضى دستور الولايات المتحدة الليبية.

### المادة العاشرة

لا يجوز للولايات المتحدة الليبية أن تتنازل عن سيادة الدولة، أو أن تتخلى عن أي جزء من أراضيها أو مياهها.

### المادة الحادي عشر

يكون للولايات المتحدة الليبية علَمَها وشعارها ونشيدها الوطني ويحدد القانون العلم والشعار وتحتفظ كل ولاية بعلمها الخاص لاستخدامه داخل اقليمها.

### المادة الثاني عشر

شعب الولايات المتحدة الليبية شعبٌ واحد، وهو جزء من الأمّة الإسلامية والعربية والإفريقية.

### المادة الثالث عشر

#### الفقرة (1) النظام الأساسي

الولايات المتحدة الليبية هي أمّة متعددة الأصول تتألف من مكونات عربية وإسلامية وإفريقية؛ وتعمل على ضمان حرية المواطنين في ممارسة عقائدهم الدينية وتحميها؛ وتعتبر الشريعة الإسلامية، القوانين المدنية، والمعايير الإنسانية مصادر متساوية للتشريعات؛ وتتدخل للحد من أي مظاهر تشويش أو عدم الاستقرار بين المواطنين، أو التصرفات التي من شأنها تعكير السلم العام والنظام، أو التي تستهدف القوات المسلحة أو الشرطة.

#### الفقرة (2) فصل الجهات الدينية عن الدولة

يجب أن تكون الجمعيات والحركات والأحزاب وبخاصة الدينية منفصلة عن الولايات المتحدة الليبية وأن تكون على قدم المساواة أمام سلطة القانون.

### المادة الرابع عشر

#### الفقرة (1) سلطة التحدث باسم الدولة

لا يجوز التحدث باسم الولايات المتحدة الليبية وذكرها بصلةِ الاتصال بأيدولوجية معينة، السلطة للشعب، والشعب مقرر الدولة، والولايات المتحدة الليبية دولة تنتمي للشعب الليبي.

#### الفقرة (2) تنفيذ القانون باسم الدولة

لا يجوز ربط قوانين الولايات المتحدة الليبية بأيدولوجية معينة، ويأتي تنفيذ القانون باسم الولايات المتحدة الليبية ثانياً، والشعب أولاً.

#### الفقرة (3) حظر الجهات الدينية من مزاولة مقاعد الدولة الحساسة

لا يجوز توظيف شخصيات دينية في مقاعد الدولة الحساسة، كشؤون الدولة العسكرية والأمنية، ويُحظر توظيف الشخصيات الدينية في مقاعد مجلس الشيوخ.

**الفقرة (4) حظر تدخل الجهات الدينية في المنظومة التعليمية والعلمية**

لا يجوز تدخل الشخصيات والحركات الدينية في المنظومة التعليمية والعلمية للولايات المتحدة الليبية.

**الفقرة (5) حظر استخدام مدخرات الدولة ومال الشعب العام لدعم الجهات الدينية**

لا يجوز استخدام مدخرات الولايات المتحدة الليبية ومال الشعب العام في دعم الشخصيات والحركات الدينية ومشاريعهم.

**الفقرة (6) حظر امتهان وظيفة عامة لهدف أو أغراض أيديولوجية**

لا يجوز امتهان وظيفة عامة لهدف أو أغراض أيديولوجية، بما يخدم أفكار أو مصالح شخصيات غير ليبية.

**الفقرة (7) حظر استخدام دين الأمّة لأغراض سياسية**

أ. لا يسمح باستخدام دين الأمّة لأغراض سياسية بهدف تشكيل أحزاب أو تشكيلات سياسية أو للتأثير في الشأن العام للولايات المتحدة الليبية أو المواطنين سياسياً أو إعلامياً.

ب. يُحظر إنشاء الحركات الدينية التي تهدف إلى التغيير السياسي.

ت. يجرم التعدي على حقوق الأفراد بسبب اختلافات دينية، ويُعتبر هذا الفعل جريمة يعاقب عليها القانون.

ث. يعتبر الولاء للوطن شرطًا وواجباً يتجاوز أية انتماءات أخرى، ويُعتبر استخدام دين الأمّة لأغراض منها الدعوة لإلغاء الولاء أو تشويهه جريمة يُعاقب عليها بموجب القوانين الإتحادية.

ج. يُلزم المواطنون والأجانب بالالتزام بأحكام هذه المادة في أراضي الولايات المتحدة الليبية، ويُشرف على تنفيذ ذلك بالتعاون والتنسيق بين الجهات الأمنية والمخابرات والقوات المسلحة والحرس الاتحادي.

**الفقرة (8) الاعتماد**

يجوز الاعتماد على الفقرة (7) كمادة.

**المادة الخامس عشر**

**الفقرة (1) جنسية مواطني الولايات المتحدة الليبية**

يكون لمواطني الولايات المتحدة الليبية جنسية واحدة يحددها القانون. ويتمتعون في الخارج بحماية الدولة وفقاً للأصول الدولية المرعية.

**الفقرة (2) حالة الجنسية**

لا يجوز اسقاط الجنسية عن المواطن أو المواطنة، أو سحبها منه، إلاّ في الحالات الاستثنائية التي ينص عليها القانون.

**المادة السادس عشر**

تكون مدينة طرابلس بمقاطعة طرابلس المركزية العاصمة الإتحادية الدائمة للولايات المتحدة الليبية.

**المادة السابع عشر**

أهداف الولايات المتحدة الليبية هي:

أ. الحفاظ على استقلالها وسيادتها. وعلى أمنها واستقرارها؛

ب. دفع كل عدوان على كيانها أو كيان الولايات الأعضاء فيها؛

ت. حماية حقوق وحريات شعب الولايات المتحدة الليبية؛

ث. تحقيق التعاون الوثيق فيما بين ولاياتها لصالحها المشترك من أجل هذه الأغراض، من أجل ازدهارها وتقدمها في كافة المجالات، وتوفير الحياة الأفضل لجميع المواطنين؛

ج. احترام كل ولاية عضو لاستقلال وسيادة الولايات الأخرى في شؤونها الداخلية وفي نطاق دستور الولايات المتحدة الليبية.

**المادة الثامن عشر**

**الفقرة (1) الوحدة الولائية المتعددة**

تشكل الولايات الليبية وحدة اقتصادية وجمركية وتنظم القوانين الإتحادية المراحل التدريجية المناسبة لتحقيق تلك الوحدة.

**الفقرة (2) حرية انتقال رؤوس الأموال ومرور جميع البضائع**

حرية انتقال رؤوس الأموال ومرور جميع البضائع بين الولايات الليبية مكفولة ولا يجوز تقييدها إلاّ بقانون اتحادي.

**الفقرة (3) إلغاء الضرائب والرسوم والعوائد والمكوس بين الولايات**

تلغى جميع الضرائب والرسوم والعوائد والمكوس المفروضة على انتقال البضائع من ولاية إلى أخرى من الولايات الأعضاء.

**المادة التاسع عشر**

تستهدف سياسة الولايات المتحدة الليبية الخارجية نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية والأفريقية وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب، على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والأخلاق المثلى الدولية.

## الباب الثاني. الدعامات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للولايات المتحدة الليبية

### المادة العشرون

تتعاون الولايات المتحدة الليبية والولايات الأعضاء فيها، كل في حدود اختصاصاته وامكانياته، في تنفيذ أحكام هذا الباب.

### المادة الواحد وعشرون

المساواة، والعدالة الاجتماعية، وتوفير الأمن والطمأنينة، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين، من دعامات المجتمع، والتعاضد والتراحم صلة وثقى بينهم.

### المادة الثاني وعشرون

الأسرة الليبية أساس المجتمع الوطني قوامها الدين والاخلاق وحبّ الوطن، ويكفل القانون كيانها، ويصونها ويحميها من الانحراف.

### المادة الثالث وعشرون

يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة ويحمي القصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم لسبب من الأسباب، كالمرض أو العجز أو الشيخوخة أو البطالة الاجبارية، ويتولى مساعدتهم وتأهيلهم لصالحهم وصالح المجتمع وتنظم قوانين المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية هذه الأمور.

### المادة الرابع وعشرون

#### الفقرة (1) الأمومة والطفولة والأسرة

يجب أن تحمي الدولة الأمومة والطفولة والأسرة.

#### الفقرة (2) رعاية الأطفال

رعاية الأطفال وتربيتهم من حقّ الوالدين وواجبهما، على قدم المساواة.

#### الفقرة (3) شروط والتزامات العائلة الناشئة

تحدد القوانين الإتحادية شروط والتزامات العائلة الناشئة وواجباتها تجاه أطفالهم، ويُعاقب القانون الوالدين إذا لوحظ أي تقسير تجاه أطفالهم.

#### الفقرة (4) المؤسسة الإتحادية الليبية لرعاية الطفولة

في حالة عدم استيفاء الوالدين لشروط الرعاية يؤخذ الأطفال للمؤسسة الإتحادية الليبية لرعاية الطفولة.

#### الفقرة (5) رعاية الأباء والأمهات

ينبغي أن يهتمّ الأطفال الأصحاء الذين تجاوزوا الثامنة عشر من عمرهم برعاية آبائهم وأمهاتهم إذا كانوا من ذوي الاحتياجات الخاصة.

**المادة الخامس وعشرون**

**الفقرة (1) التعليم**

التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع. وهو الزامي في مرحلته الابتدائية ومجاني في كل مراحله داخل الولايات المتحدة الليبية. ويضع القانون الخطط اللازمة لنشر التعليم وتعميمه بدرجاته المختلفة، والقضاء على الأمية.

**الفقرة (2) أحكام إضافية حول التعليم**

أ. لكلّ فرد في الولايات المتحدة الليبية الحق في التعليم.

ب. ينبغي ضمان حصول الجميع، بشكلٍ مجاني، على التعليم في مرحلة ما قبل الابتدائي، والتعليم الثانوي والثانوي المهني في المؤسسات التعليمية والشركات الحكومية والبلدية.

ت. يجب أن يكون التعليم العام الأساسي إلزامياً. ويجب أن يضمن الأهل أو الأوصياء حصول الأطفال على التعليم العام الأساسي.

ث. يجب أن يحدّد كونغرس الولايات المتحدة الليبية المعايير التعليمية الإتحادية الموحدة على أراضي الولايات المتحدة الليبية، وأن يدعم مختلف أشكال التعليم والتعليم الذاتي.

ج. تدريس مادة التربية الوطنية في المؤسسات التعليمية الخاصة والعامة التزام وواجب وطني.

**المادة السادس وعشرون**

يجوز للأفراد والهيئات إنشاء المدارس الخاصة وفقاً لأحكام القانون، على أن تخضع لرقابة السلطات العامة المختصة وتوجيهاتها.

**المادة السابع وعشرون**

يكفل المجتمع للمواطنين الرعاية الصحية، ووسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة. ويشجع على إنشاء المستشفيات والمستوصفات ودور العلاج العامة والخاصة.

**المادة الثامن وعشرون**

يقدر المجتمع العمل كركن أساسي من أركان تقدمه. ويعمل على توفيره للمواطنين وتأهيلهم له. ويهيئ الظروف الملائمة لذلك بما يضعه من تشريعات تصون حقوق العمال ومصالح ارباب العمل، على ضوء التشريعات العمالية العالمية المتطورة.

**المادة التاسع وعشرون**

للمواطنين الليبيين تعويضات أساسية في بداية نشوء الولايات المتحدة الليبية كشكل من اشكال الضمان الإنساني نتيجة اضطرابات الوضع السياسي للنظام السابق.

**المادة الثلاثون**

**الفقرة (1) حقّ الملكية الخاصة**

يحمي القانون حقّ الملكية الخاصة.

**الفقرة (2) الحق في الممتلكات وتملّكها واستخدامها والتخلص منها**

لكل فرد الحق في الممتلكات وتملّكها واستخدامها والتخلص منها، سواء على المستوى الفردي أو بالاشتراك مع أشخاص آخرين.

**الفقرة (3) الملكية**

لا يجوز حرمان أحد من ملكيته إلاّ بموجب أمر من المحكمة. لا يجوز نقل الملكية قسراً، بناءً على متطلبات الدولة، إلاّ بتعويض مسبقٍ ونزيه.

**الفقرة (4) الميراث**

حقّ الميراث مكفول.

**الفقرة (5) الأموال العامة**

للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجبة على كل مواطن ومواطنة. ويبين القانون الأحوال التي يعاقب فيها على مخالفة هذا الواجب.

**الفقرة (6) ملكية الثروات والموارد الطبيعية**

تعتبر الثروات والموارد الطبيعية في كل ولاية مملوكة ملكية عامة لتلك الولاية. ويقوم المجتمع على حفظها وحسن استغلالها، لصالح الاقتصاد الوطني.

**المادة الواحد والثلاثون**

**الفقرة (1) أساس الاقتصاد الوطني**

الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية وقوامه التعاون الصادق بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين في حدود القانون.

**الفقرة (2) التعاون والادخار**

تشجع الولايات المتحدة الليبية التعاون والادخار.

## الباب الثالث. الحريات والحقوق والواجبات العامة

**المادة الثاني والثلاثون**

جميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تمييز بين مواطني الولايات المتحدة الليبية بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي.

**المادة الثالث والثلاثون**

**الفقرة (1) الحرية الشخصية**

الحرية الشخصية مكفولة لجميع المواطنين. ولا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حجزه أو حبسه إلاّ وفق أحكام القانون.

**الفقرة (2) صون كرامة الإنسان**

لا يعرّض أي انسان للتعذيب أو المعاملة الحاطة بالكرامة.

**المادة الرابع والثلاثون**

يحدد القانون الجرائم والعقوبات. ولا عقوبة على ما تم من فعل أو ترك قبل صدور القانون الذي ينص عليها.

**المادة الخامس والثلاثون**

**الفقرة (1) حظر ترحيل مواطن أو مواطنة من الولايات المتحدة الليبية**

لا يجوز ترحيل مواطن أو مواطنة من الولايات المتحدة الليبية أو تسليمه إلى دولة أخرى بغضّ النظر عن الأفعال أو الجرائم التي قام بافتعالها داخل أراضي الولايات المتحدة الليبية أو خارجها، كما لا يجوز تسليم المواطنون الذين يحملون الجنسية الليبية كجنسية مزدوجة بجانب جنسية دولة أخرى إلى الدولة التي يحملون جنسيتها، كما ويحقّ للمواطن إنهاء جنسيته المزدوجة وفقاً للقانون والتمتع بحماية الدولة.

**الفقرة (2) الحصانة للإدارة السابقة**

الحصانة من العقوبات الخارجية مكفولة لإدارة النظام السابق.

**الفقرة (3) حماية المواطنين ورعايتهم خارج الولايات المتحدة الليبية**

تضمن الولايات المتحدة الليبية حماية مواطنيها ورعايتهم خارج الولايات المتحدة الليبية.

**المادة السادس والثلاثون**

**الفقرة (1) العقوبات**

العقوبة شخصية. والمتهم بريء حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية وعادلة، وللمتهم الحق في أن يوكل من يملك القدرة للدفاع عنه أثناء المحاكمة.

**الفقرة (2) محامٍ عن المتهم**

يبين القانون الأحوال التي يتعين فيها حضور محام عن المتهم.

**الفقرة (3) أحكام إضافية عن العقوبات**

أ. ايذاء المتهم جسمانياً أو معنوياً محظور.

ب. مهاجمة المتهم لفظياً من الأجهزة القضائية جريمة في حق القانون الإنساني والمتهم.

ت. المتّهم ليس ملزوماً بإثبات براءته.

**المادة السابع والثلاثون**

حرية التنقل والاقامة مكفولة للمواطنين في حدود القانون.

**المادة الثامن والثلاثون**

حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة، وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون.

**المادة التاسع والثلاثون**

حرية المراسلات البريدية والبرقية وغيرها من وسائل الاتصال وسريتها مكفولتان وفقاً للقانون.

**المادة الأربعون**

حرية القيام بشعائر الدين طبقا للعادات المرعية مصونة، على ألاّ يخل ذلك بالنظام العام، أو ينافي الآداب العامة.

**المادة الواحد والأربعون**

حرية الاجتماع، وتكوين الجمعيات، مكفولة في حدود القانون.

**المادة الثاني والأربعون**

**الفقرة (1) حرية العمل والمهنة والحرفة**

كل مواطن ومواطنة حر في اختيار عمله أو مهنته أو حرفته في حدود القانون، وبمراعاة التشريعات المنظمة لبعض هذه المهن والحرف.

**الفقرة (2) حظر الأعمال الإجبارية**

لا يجوز فرض عمل اجباري على أحد إلاّ في الأحوال الاستثنائية التي ينص عليها القانون، وبشرط التعويض عنه.

**الفقرة (3) أحكام إضافية حول الأعمال**

أ. لا يجوز استعباد أي انسان.

ب. إهانة المواطن أو المواطنة بأي شكل من الأشكال سواء داخل أو خارج بيئة عمله جريمة في حقه وفقاً لأحكام القوانين الإتحادية.

**المادة الثالث والأربعون**

**الفقرة (1) الوظائف العامة**

باب الوظائف العامة مفتوح لجميع المواطنين، على أساس المساواة بينهم في الظروف، وفقاً لأحكام القانون.

**الفقرة (2) أحكام إضافية حول الوظائف العامة**

أ. الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها.

ب. يستهدف الموظف العام في أداء واجبات وظيفته المصلحة العامة وحدها.

**المادة الرابع والأربعون**

للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها بغير اذن أهلها إلاّ وفق أحكام القانون وفي الأحوال المحددة فيه.

**المادة الخامس والأربعون**

لا يجوز ابعاد المواطنين، أو نفيهم من الولايات المتحدة الليبية.

**المادة السادس والأربعون**

تسليم المواطنين واللاجئين السياسيين محظور.

**المادة السابع والأربعون**

المصادرة العامة للأموال محظورة، ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلاّ بناءً على حكم قضائي، وفي الأحوال المنصوص عليها في القانون.

**المادة الثامن والأربعون**

يتمتع الأجانب في الولايات المتحدة الليبية بالحقوق والحريات المقررة في المواثيق الدولية المرعية، أو في المعاهدات والاتفاقيات التي تكون الولايات المتحدة الليبية طرفًا فيها وعليهم بالواجبات المقابلة لها.

**المادة التاسع والأربعون**

لكل انسان أن يتقدم بالشكوى إلى الجهات المختصة بما في ذلك الجهات القضائية من امتهان الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الباب.

**المادة الخمسون**

أداء الضرائب والتكاليف العامة المقررة قانونًا، واجب على كل مواطن ومواطنة.

**المادة الواحد والخمسون**

أ. الدفاع عن الولايات المتحدة الليبية فرضٌ مقدس وواجب على كل مواطن ومواطنة.

ب. على مواطني الولايات المتحدة الليبية أداء الخدمة العسكرية، وهي شرف للمواطنين تنظمه القوانين الإتحادية.

**المادة الثاني والخمسون**

احترام دستور الولايات المتحدة الليبية والقوانين والأوامر الصادرة من السلطات العامة تنفيذًا لها ومراعاة النظام العام واحترام الآداب العامة، واجب على جميع سكان الولايات المتحدة الليبية.

## الباب الرابع، السلطة الإتحادية

**المادة الثالث والخمسون**

**الفقرة (1) السلطات المركزية**

تناط السلطات المركزية في شكل كونغرس الولايات المتحدة الليبية، وهو المجلس التشريعي الأعلى عن الولايات المتحدة الليبية، ويتكون من:

أ. مجلس شيوخ وأعيان الولايات المتحدة الليبية؛

ب. مجلس نواب شعب الولايات المتحدة الليبية؛

**الفقرة (2) السلطات الإتحادية**

تناط السلطات الإتحادية في شكل:

أ. رئيس الولايات المتحدة الليبية ونائبه؛

ب. مجلس وزراء حكومة الولايات المتحدة الليبية؛

ت. مجالس وزراء الولايات الأعضاء في الولايات المتحدة الليبية؛

ث. قضاء الولايات المتحدة الليبية؛

**الفصل الاول. كونغرس الولايات المتحدة الليبية**

**المادة الرابع والخمسون**

كونغرس الولايات المتحدة الليبية هو الهيئة التمثيلية والتشريعية للولايات المتحدة الليبية.

**المادة التاسع والستّون**

أ. يعود حقّ المبادرة التشريعية لرئيس الولايات المتحدة الليبية، ومجلس النواب، وأعضاء مجلس النواب، والنواب في مجلس الشيوخ، وحكومة الولايات المتحدة الليبية، والهيئات التشريعية (التمثيلية) التابعة للولايات المكوّنة للولايات المتحدة الليبية. ويعود حقّ المبادرة التشريعية أيضاً إلى المحكمة العليا عن الولايات المتحدة الليبية فيما يتعلق بالقضايا التي ضمن اختصاصها.

ب. يجب تقديم مشاريع القوانين إلى مجلس الشيوخ.

ت. لا يجوز تقديم مشاريع القوانين المتعلقة بفرض الضرائب أو إلغائها، أو الإعفاء من الضرائب، أو قروض الدولة، أو التغييرات في التزامات الدولة المالية، أو غيرها من مشاريع القوانين التي تتوخى نفقات يجب تغطيتها من الميزانية الإتحادية، إلاّ بناءً على قرار من حكومة الولايات المتحدة الليبية.

**المادة الرابع والسبعون**

**الفقرة (1) حلّ مجلس الشيوخ**

يجوز لرئيس الولايات المتحدة الليبية حلّ مجلس الشيوخ في الحالات التي ينصّ عليها دستور الولايات المتحدة الليبية.

**الفقرة (2)**

في حال تمّ حلّ مجلس الشيوخ، يُعلن رئيس الولايات المتحدة الليبية موعد الانتخابات، بحيث ينعقد مجلس الشيوخ الجديد المنتخب في موعد لا يتجاوز الأربعة أشهر بعد الحلّ.

**الفقرة (3)**

في خلال السنة التالية لانتخاب مجلس الشيوخ، لا يجوز حلّه على الأساس المتوخى في المادة (76) من دستور الولايات المتحدة الليبية.

**الفقرة (4)**

لا يجوز حلّ مجلس الشيوخ، مِن لحظة توجيه اتهامات إلى رئيس الولايات المتحدة الليبية وحتى يعتمد مجلس النواب قراراً بشأن هذه المسألة.

**الفقرة (5) فترة فرض حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية**

لا يجوز حلّ مجلس الشيوخ في خلال فترة فرض حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية على كامل

أراضي الولايات المتحدة الليبية، أو في خلال الأشهر الستة الأخيرة من ولاية رئيس الولايات المتحدة الليبية.

**الفقرة (6) حظر إجراء أي تعديل لأحكام الدستور**

لا يجوز إجراء أي تعديل لأحكام دستور الولايات المتحدة الليبية بعد حل مجلس الشيوخ من قبل رئيس الولايات المتحدة الليبية. وتعتبر أي محاولة لتعديل دستور الولايات المتحدة الليبية بعد هذا الحل باطلة وملغية.

**المادة الخامس والسبعون**

**الفقرة (1) إنهاء ولاية رئيس الولايات المتحدة الليبية**

إذا لم يتم انتخاب مجلس الشيوخ الجديد في غضون الأربع أشهر من إقالة مجلس الشيوخ الأول، يتم إنهاء ولاية رئيس الولايات المتحدة الليبية.

**الفقرة (2) إخلاء المنصب**

يُطلب من رئيس الولايات المتحدة الليبية إخلاء منصبه عند انتهاء فترة ولايته.

**الفقرة (3) نائب رئيس الولايات المتحدة الليبية**

يتولى نائب رئيس الولايات المتحدة الليبية واجبات ومسؤوليات رئيس الولايات المتحدة الليبية حتى يتم انتخاب مجلس شيوخ جديد ويؤدي رئيس جديد اليمين.

**المادة السادس والسبعون**

**الفقرة (1) رئيس حكومة الولايات المتحدة الليبية**

يُعيّن رئيس الولايات المتحدة الليبية رئيس حكومة الولايات المتحدة الليبية بموافقة مجلس الشيوخ.

**الفقرة (2) الترشيحات على منصب رئيس حكومة الولايات المتحدة الليبية**

ينبغي تقديم الترشيحات على منصب رئيس حكومة الولايات المتحدة الليبية في موعد لا يتجاوز الأسبوعين بعد استلام الرئيس الجديد المنتخب مهامه، أو بعد استقالة حكومة الولايات المتحدة الليبية، أو في غضون أسبوع واحد من رفض مجلس الشيوخ لترشيحٍ ما.

**الفقرة (3)**

ينظر مجلس الشيوخ فيمَن يرشّحه رئيس الولايات المتحدة الليبية لمنصب رئيس حكومة الولايات المتحدة الليبية في غضون أسبوع واحد من تقديم الترشيح.

**الفقرة (4)**

في حال رفض مجلس الشيوخ المرشحين لمنصب رئيس حكومة الولايات المتحدة الليبية ثلاث

مرات، يعيّن رئيس الولايات المتحدة الليبية رئيساً لحكومة الولايات المتحدة الليبية، ويحلّ مجلس الشيوخ ويُعلن عن انتخابات جديدة.

**المادة السابع والسبعون**

**الفقرة (1) استقالة حكومة الولايات المتحدة الليبية**

يجوز لحكومة الولايات المتحدة الليبية تقديم استقالتها، ويقوم رئيس الولايات المتحدة الليبية بقبولها أو رفضها.

**الفقرة (2) اتخاذ قرار بشأن استقالة حكومة الولايات المتحدة الليبية**

يجوز لرئيس الولايات المتحدة الليبية أن يتّخذ قراراً بشأن استقالة حكومة الولايات المتحدة الليبية.

**الفقرة (3) حجب الثّقة عن حكومة الولايات المتحدة الليبية**

يجوز لمجلس الشيوخ التعبير عن حجب الثّقة عن حكومة الولايات المتحدة الليبية. ويتمّ اعتماد قرار حجب الثقة عن الحكومة بأغلبية أصوات مجموع عدد النواب في مجلس الشيوخ. وبعد أن يُعرب مجلس الشيوخ عن حجب الثقة عن حكومة الولايات المتحدة الليبية، يحقّ لرئيس الولايات المتحدة الليبية إعلان استقالة الحكومة أو رفض قرار مجلس الشيوخ. وفي حال عبّر مجلس الشيوخ عن حجب الثقة عن حكومة الولايات المتحدة الليبية مرة أخرى في غضون ثلاثة أشهر، يُعلن رئيس الولايات المتحدة الليبية عن استقالة الحكومة أو حلّ مجلس الشيوخ.

**الفقرة (4) مسألة الثقة بحكومة الولايات المتحدة الليبية**

يجوز لرئيس حكومة الولايات المتحدة الليبية أن يرفع إلى مجلسِ الشيوخ مسألة الثقة بحكومة الولايات المتحدة الليبية. وإذا أرجع مجلس الشيوخ تصويتاً بحجب الثقة، يعتمد الرئيس في خلال سبعة أيام قراراً بشأن استقالة حكومة الولايات المتحدة الليبية، أو حلّ مجلس الشيوخ والإعلان عن انتخابات جديدة.

**الفقرة (5) تشكيل حكومة جديدة للولايات المتحدة الليبية**

في حالة استقالة حكومة الولايات المتحدة الليبية أو وقف سلطاتها، عليها مواصلة العمل بناءً على تعليمات رئيس الولايات المتحدة الليبية، إلى حين تشكيل حكومة جديدة للولايات المتحدة الليبية.

## الفصل الثاني. رئيس الولايات المتحدة الليبية ونائبه

### المادة الثامن والسبعون

**الفقرة (1) رئيس الولايات المتحدة الليبية**

رئيس الولايات المتحدة الليبية هو رأس الدولة.

**الفقرة (2)**

رئيس الولايات المتحدة الليبية هو كفيل دستور الولايات المتحدة الليبية والحريات والحقوق الإنسانية والمدنية. ووفقاً للإجراءات التي ينصّ عليها دستور الولايات المتحدة الليبية، عليه اتخاذ تدابير لحماية سيادة الولايات المتحدة الليبية وسلامتها واستقلال الدولة، كما عليه أن يكفل التنسيق والتفاعل بين الهيئات الحكومية التابعة للولايات المتحدة الليبية.

**الفقرة (3) يعني بالأهداف الأساسية لسياسة الدولة الداخلية والخارجية**

يقوم رئيس الولايات المتحدة الليبية، وفقاً لدستور الولايات المتحدة الليبية والقوانين الإتحادية، بتحديد الأهداف الأساسية لسياسة الدولة الداخلية والخارجية.

**الفقرة (4) تمثيل الولايات المتحدة الليبية**

بما أنّ رئيس الولايات المتحدة الليبية هو رأس الدولة، عليه تمثيل الولايات المتحدة الليبية داخل الولايات المتحدة الليبية وفي العلاقات الدولية.

### المادة التاسع والسبعون

**الفقرة (1) فترة انتخاب رئيس الولايات المتحدة الليبية**

ينتخب مواطنو الولايات المتحدة الليبية رئيس الولايات المتحدة الليبية لمدة خمس سنوات على أساس من الاقتراع العام الشامل والمتساوي والمباشر من خلال الإدلاء السري بالأصوات.

**الفقرة (2) انتخاب رئيس الولايات المتحدة الليبية**

يمكن انتخاب أي مواطن أو مواطنة من الولايات المتحدة الليبية لا يقلّ عمره عن 28 سنة، وأقام في الولايات المتحدة الليبية على نحو دائم لمدة لا تقل عن 12 سنوات، إلى منصب رئيس الولايات المتحدة الليبية.

**الفقرة (3) حظر شغل أكثر من ولايتين**

لا يجوز لنفس الشخص أن يشغل منصب رئيس الولايات المتحدة الليبية لأكثر من ولايتين على التوالي.

**الفقرة (4) إجراءات انتخاب رئيس الولايات المتحدة الليبية**

يحدد القوانين الإتحادية إجراءات انتخاب رئيس الولايات المتحدة الليبية.

**الفقرة (5) نائب رئيس الولايات المتحدة الليبية**

يحقّ لرئيس الولايات المتحدة الليبية أن يكون له نائب واحد.

**المادة الثمانون**

**الفقرة (1) حلف اليمين**

لدى تولي مهام منصب رئيس الولايات المتحدة الليبية، على الرئيس المنتخب أن يحلف يمين الولاء للشعب كما يلي:

"أقسم بالله العظيم، أنّي وفي أثناء ممارستي لسلطات رئيس الولايات المتحدة الليبية، وكممثل ذي شأن لدولة الولايات المتحدة الليبية العظيمة، أنّي سأحترم وأحمي حقوق الإنسان والحقوق المدنية والحريات، وأحترم وأحمي دستور الولايات المتحدة الليبية، وأحترم وأحمي سيادتها واستقلالها وأمن الدولة وسلامتها، وأحترم وأخدم الشعب الليبي بإخلاص وبصدق".

## الباب العاشر. الأحكام الختامية

**المادة مئة وواحد وسبعون**

**الفقرة (1) تعديل دستور الولايات المتحدة الليبية**

إذا رأى كونغرس الولايات المتحدة الليبية أنّ مصالح الولايات المتحدة الليبية العليا تتطلب تعديل دستور الولايات المتحدة الليبية، قدّم مشروع تعديل الدستور إلى المحكمة العليا عن الولايات المتحدة الليبية.

**الفقرة (2) اجراءات إقرار التعديل**

يكون اجراءات اقرار التعديل مماثلة لإجراءات اقرار القانون.

**الفقرة (3) شرط إقرار التعديل**

يشترط لإقرار المحكمة العليا عن الولايات المتحدة الليبية مشروع التعديل موافقة ثلثي الأصوات للأعضاء الحاضرين.

**الفقرة (4) التوقيع على التعديل**

يوقع كل من رئيس الولايات المتحدة الليبية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ بكونغرس الولايات المتحدة الليبية ورئيس المحكمة العليا التعديل ويصدروه.

**المادة مئة واثنان وسبعون**

**الفقرة (1) تعطيل حكم من أحكام دستور الولايات المتحدة الليبية**

لا يجوز بأي حال تعطيل أي حكم من أحكام دستور الولايات المتحدة الليبية، إلاّ أثناء قيام الأحكام العرفية وفي الحدود التي يبينها القانون المنظم لتلك الأحكام.

**الفقرة (2) تعطيل انعقاد المحكمة العليا عن الولايات المتحدة الليبية**

ولا يجوز مع ذلك تعطيل انعقاد المحكمة العليا عن الولايات المتحدة الليبية في تلك الأثناء، أو المساس بحصانة أعضائها.

**المادة مئة وثلاث وسبعون**

**الفقرة (1) اعلان الأحكام العرفية**

يكون اعلان الأحكام العرفية، بمرسوم يصدر بمصادقة كونغرس الولايات المتحدة الليبية بناء على عرض رئيس الولايات المتحدة الليبية وموافقة مجلس وزراء الولايات المتحدة الليبية وذلك في أحوال الضرورة التي يحددها القانون، ويبلغ هذا المرسوم إلى المحكمة العليا عن الولايات المتحدة الليبية في أول اجتماع لها.

**الفقرة (2) الأحكام العرفية**

وترفع الأحكام العرفية بمرسوم يصدر بمصادقة كونغرس الولايات المتحدة الليبية كذلك، متى زالت الضرورة التي استدعت اعلانها.

**المادة مئة وأربع وسبعون**

لا يخلّ تطبيق دستور الولايات المتحدة الليبية بما ارتبطت به الولايات الأعضاء في الولايات المتحدة الليبية مع الدول والهيئات الدولية من معاهدات أو اتفاقيات، ما لم يجرِ تعديلها أو الغاؤها بالاتفاق بين الأطراف المعنية.

**المادة مئة وخمس وسبعون**

**الفقرة (1) النفاذية**

كل ما قررته القوانين واللوائح والمراسيم والأوامر والقرارات المعمول بها عند نفاذ دستور الولايات المتحدة الليبية، في الولايات المختلفة الأعضاء في الولايات المتحدة الليبية ووفقاً للأوضاع السائدة فيها يظل ساريًا ما لم يعدل أو يلغ وفقاً لما هو مقرر في دستور الولايات المتحدة الليبية.

**الفقرة (2) العمل بالقوانين**

يستمر العمل بالتدابير والأنظمة السائدة فيها حتى تصدر القوانين المعدلة لها وفقاً لأحكامه.

**المادة مئة وستّ وسبعون - تشريعات إضافية**

استثناء من أحكام المادة (171) من دستور الولايات المتحدة الليبية، يجوز للولايات أن تصدر التشريعات اللازمة لتنظيم الشؤون المبينة في المادة المذكورة، وذلك دون اخلال بأحكام وقواعد دستور الولايات المتحدة الليبية.

**المادة مئة وسبع وسبعون - استصدار القوانين**

تعمل السلطات الإتحادية على استصدار القوانين المشار اليها في دستور الولايات المتحدة الليبية بالسرعة اللازمة، لكي تحل محل التشريعات والأوضاع الحالية، وخاصة ما يتعارض منها مع أحكامه.

**المادة مئة وثمان وسبعون**

**الفقرة (1) أحكام دستور الولايات المتحدة الليبية**

لأحكام دستور الولايات المتحدة الليبية السيادة على دساتير الولايات الأعضاء في الولايات المتحدة الليبية، وللقوانين الإتحادية التي تصدر وفقاً لأحكامه الأولوية على التشريعات واللوائح والقرارات الصادرة عن سلطات الولايات.

**الفقرة (2) في حالة التعارض**

في حالة التعارض، يبطل من التشريع الأدنى ما يتعارض مع التشريع الأعلى، وبالقدر الذي يزيل ذلك التعارض، وعند الخلاف يعرض الأمر على المحكمة العليا عن الولايات المتحدة الليبية للبتّ فيه.

**المادة مئة وتسع وسبعون - العمل بدستور الولايات المتحدة الليبية**

يعمل بدستور الولايات المتحدة الليبية اعتبارًا من التاريخ الذي يحدد بإعلان يصدره كونغرس الولايات المتحدة الليبية وأعضاءه الموقعون على دستور الولايات المتحدة الليبية.

- دستور الولايات المتحدة الليبية "الدُومَلْ"
- طرابلس – ليبيا
- 02 رمضان، 1445

اللائحة التطوعية للحركة الجمهورية الإتحادية لمشروع دستور الولايات المتحدة الليبية

- أ. د. عبد الله ياسر | صفة محقق - طرابلس
- أحمد الزنتاني | صفة متعاون - طرابلس

- إسماعيل الزواوي | صفة متعاون - طرابلس
- إسماعيل المحجوب | صفة متعاون - سرت
- جهـاد ف. دخيل | صفة ممثل الحركة للأبحاث - طرابلس
- حسن الحيّاتي | صفة ممثل الحركة للرسائل - طرابلس
- خالد الحداد | صفة متطوع – بني وليد
- سالم محمد سالم | صفة متعاون – البيضاء
- ش. حميدة عاشور | صفة محقق - طرابلس
- عبد الله العبيدي | صفة متطوع - طبرق
- محمد أبو خريص | صفة ممثل الحركة للفحص - طرابلس
- محمد الطرابلسي | صفة محقق - بنغازي
- محمد المصراتي | صفة مصنف - مصراتة

# في قائمة المراجع والمصادر

## أولاً: الوثائق


The Domal - الدُّومَلْ: Constitution of the United States of Libya, (2022, with amendments).

Basic Law for the Federal Republic of Germany, (1949, with amendments).

Constitution of India, (1950).

Constitution of the Fifth Republic of France, (1958).

Constitution of the Russian Federation, (1993).

Constitution of the Socialist Federal Republic of Yugoslavia, (1974).

Constitution of the United Arab Emirates, (1971).

Constitution of the United States of America, (1787, with amendments).

Benghazi State Government, see: Benghazi State Laws, (2024).

Green Mountain State Government, see: Green Mountain State Laws, (2023-08).

Misurata State Government, see: Misurata State Laws, (2023-05).

Sabha State Government, see: Sabha State Laws, (Spring, 2023).

Tripoli State Government, see: Tripoli State Laws, (2021-12).

Western Mountain State Government, see: Western Mountain State Laws, (2022-10).

Zawiya State Government, see: Zawiya State Laws, (2022).

## ثانياً: المصادر الأجنبية

A. El-Atrash. (2016). Federalism and Cultural Diversity: The Case of Libya. Journal of Federalism.

A. Gledhill. (London, 1956). The Republic of India.

Abdel Monem Said Aly, (Spring, 2018), The Truth about the Muslim Brotherhood, The Cairo Review of Global Affairs.

Alexander Libman. (Oxford University Press, 2018). Federalism in Russia: A Historical Perspective. The Oxford Handbook of Comparative Regionalism.

Antonia Maioni. (McGill-Queen's University Press, 2002). Health Policy and Federalism: A Comparative Perspective on Multi-Level Governance.

Bräutigam Deborah. (October 1997). Institution and Democratic. Comparative Politics Journalm.

Cameron D. Bodnar. (Dalhousie University, Halifax, Canada, 2003). Practice and Principle: Asymmetrical Federalism in Canada. Prepared for the 2003 Annual Meeting of The Canadian Political Science Association.

Carl J. Friedrich. (1968). Constitutional Government and Democracy. 4th Ed. Waltham, U.S.A.

Daniel Judah Elazar, Exploring Federalism, 1st ed., (Tuscaloosa: University of Alabama Press, 1987).

Dimitrios Karmis. (2005). Theories of Federalism: A Reader. Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Dirk Vandewalle & Frederic Wehrey. Libya Since 1969: Qadhafi's Revolution Revisited.

Dirk Vandewalle. The Struggle for Libya: Politics and Society During the Qaddafi Era.

Douglas V. Verney, Federalism, Federative Systems, and Federations, in: Publius- The Journal of Federalism, Vol.25, No.2 (Oxford: Oxford University Press, Spring 1995).

Ewan W. Anderson & Kaare Strom. (2008). Territorial Politics and Health Policy: UK Health Policy in Comparative Perspective.

F. A. Ogg Et. P. Orman Ray. (Paris, 1958). Le Gouvernement Des Etata. Unis D'amérque.

Frederic Wehrey Et. Al. Libya Since the Arab Spring: Between Autocracy and Anarchy.

Geoff Simons. (1993). Libya: The Struggle for Survival.

George Anderson. (Oxford: 2008). Federalism: An Introduction. Oxford University Press.

Helen Irving. (2008). Gender and The Constitution: Equity and Agency in Comparative Constitutional Design. Cambridge University Press.

J. Djordjevic. (Paris, 1959). La Yougoslavie. Démocratie Socialiste.

J.F Aubert. (No 3 1963). Essai Sur Le Féralisme. Rev. Droit Public Et De La Science Politque.

Jacob E. Cooke. (1961). The Federalist Papers.

John J. Patrick & Richard M. Valelly. (Oxford University Press USA, 2011). American Government: Balancing Democracy and Rights.

John J. Patrick & Richard M. Valelly. (Oxford University Press, 2011). The Oxford Companion to American Politics.

John Kincaid. (2008. Oxford University Press). Federalism: Origin, Operation, Significance.

Kaiser André. (October 1997). Type of Democracy: From Classical to New Insti-Tutionalism. Journal of Theoretical Politics.

Karim Mezran & Mattia Toaldo. (2016). Federalism in Libya: A Way Forward. Atlantic Council.

Mark J. Rozell. (Oxford University Press, 2012). Federalism: A Very Short Introduction.

Michael Burgess & David Mckay. (Oxford University Press, 2017). The Oxford Handbook of Federalism (Edited).

Michael Burgess. (London: Routledge, 2006). Comparative Federalism: Theory and Practice.

Richard B. Parker. Libya: From Colony to Independence.

Robert J. Spitzer. (Rowman & Littlefield Publishers, 2008). Understanding Federalism and Its Impact on American Government and Politics.

Robert Putnam. (1994). Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy. Princeton, Nj: Princeton University Press.

Ronald Bruce St. John. Libya: From Colony to Revolution.

Ronald J. Pestritto & William F. Connelly Jr. (2009). The Encyclopedia of American Federalism: A Historical Encyclopedia.

Ronald L. Watts (1999). Comparing Federal Systems.

Ronald L. Watts, Federalism, Federal Political Systems and Federations, in: Annual Review of Political Science, Vol.1. No.1, (Kingston: IIGR in McGill-Queen's University, June 1998).

S.M. Ravine. (Paris, 1957). L'expérience Historique Du Fèdéralism Soviétique.

Stephen White. (Oxford University Press, 2016). The Evolution of Federalism in Russia. The Oxford Handbook of Russian Politics and Society.

William F. Riker. (University of Chicago Press, 1984). The American System of Federalism: A Historical Analysis.

William H. Riker. (1964). American Federalism: A Concise Introduction.

Wolfram Lacher. (2015). Libya's Federalism Debate: A Primer. German Institute for International and Security Affairs.

Yonatan Fessha. (2013). Practicing Self-Government: A Comparative Study of Autonomous Regions. Cambridge University Press.

## ثالثاً: المصادر الإليكترونية

Al Jazeera – Sudan and South Sudan Dispute, Link: (https://www.aljazeera.com/topics/country/sudan-and-south-sudan.html)

BBC News – Libya Profile: Timeline, Link: (https://www.bbc.com/news/world-africa-13755445)

BBC News – Sudan and South Sudan: A Brief History, Link: (https://www.bbc.com/news/world-africa-14095300)

Carnegie Endowment for International Peace – Russia's Federal System: Challenges and Opportunities, Link: (https://carnegieendowment.org/2012/05/01/russia-s-federal-system-challenges-and-opportunities-pub-47662)

Center for Strategic and International Studies (CSIS) – Federalism in Russia: How a Federal System Was Built, Link: (https://www.csis.org/analysis/federalism-russia-how-federal-system-was-built)

Centesimos Annus John Paul Ii. (1991). Encyclical Letter on The Hundredth Anniversary of Rerum Novarum. (https://www.vatican.va/content/john-paul-ii/en/encyclicals/documents/hf_jp-ii_enc_01051991_centesimus-annus.html)

Middle East Eye – Muammar Gaddafi: A Timeline, Link: (https://www.middleeasteye.net/news/muammar-gaddafi-timeline)

Mikhail And Shvetsova, Olga Filippov. (January 2011). Federalism, Democracy and Decentralization. Binghamton University. (https://academic.oup.com/book/33061/chapter-abstract/281665692?redirectedfrom=fulltext)

Mohamed Eljarh Karim Mezran. Libya Beyond the Revolution: Challenges and Opportunities. International Monetary Fund Middle East and Central Asia Department. ISBN: 978-1-61635-385-8. (https://www.jstor.org/stable/resrep03435?seq=3)

National Conference of State Legislatures – Federalism, Link: (https://www.ncsl.org/research/about-state-legislatures/federalism.aspx)

Official Portal of the United Arab Emirates Government – Federal Government System, Link: (https://government.ae/en/about-the-uae/federal-government)

The Federalist Society – Federalism & Separation of Powers, Link: (https://fedsoc.org/topics/federalism)

The Guardian – Libya: Forty Years Under Gaddafi, Link: (https://www.theguardian.com/world/2011/feb/20/gaddafi-libya-forty-years)

The Issue of Federalism in The Arab World: Why the Federal Experiment Have Succeeded in The UAE And Failed in Iraq and Yemen. ResearchGate: (https://www.researchgate.net/publication/328642506_the_issue_of_federalism_in_the_arab_world_why_the_federal_experiment_have_succeeded_in_the_uae_and_failed_in_iraq_and_yemen)

The Rule of Law in Libya After Ghaddafi, Link: (https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/the-rule-of-law-in-libya-after-gaddafi)

UAE Interact – The Political System of the UAE, Link: (https://www.uaeinteract.com/government/political_system.asp)

Various. (N.D.). Federal National Council (https://en.wikipedia.org/wiki/federal_national_council).

أصول قبيلة المقارحة، مأخوذ من (Tal/c4her.com) .Almajal 2007 :

جريدة العرب (7) الأزمة الليبية، صراعات متدخلة، راجع: (http://www.alarabonline.org/pdf/2015/07/02-07/p07.pdf)

خالد عليوي العرداوي، توزيع الاختصاصات والمسؤوليات في النظم الفيدرالية والواقع الدستوري العراقي، شبكة النبأ المعلوماتية (http://annabaa.org/nbanews/68/059.htm) .(2008)

د. محمد يوسف المقريف، القذافي واللجان الثورية: مأخوذة من (http://archive.libya-al-mostakbal.org/articles/0309/drd-mohammad-elmagref-saharea0324309.html) :

## رابعا: الدراسات

Ali Abdullatif Ahmida. Libya: The Political Economy of Oil and Conflict.

Ahmed Soliman. (2019). Federalism and The United Arab Emirates: A Study on The Emergence of a Modern State. Journal of Political Science & Public Affairs. Doi:10.4172/2332-0761.1000412.

Hassan Haiati, Jihad F. D. (2024). The United States of Libya Papers (pgs.' 300) the Study of the Constitution of The United States of Libya "The Domal".

Jihad F. D., (2024). The United States of Libya Papers (1000 pgs.'): A Study for Better Nation.

M. M. Al-Greedi. (2017). The Role of Federalism in Nation-Building: A Comparative Study of Libya and Iraq. Nations and Nationalism.

M. M. Al-Greedi. (2018). Libya's Federalism: Challenges and Prospects. Journal of North African Studies.

Mansour O. El-Kikhia. (2011). Libya's Qaddafi: The Politics of Contradiction.

Mohamed Eljarh. (2017). Libya: Federalism and The Search for A New Political Identity. Carnegie Endowment for International Peace.

N. M. El-Ghazali. (2014). Federalism and The Making of Libya's Constitution. Mediterranean Politics.

O. A. El-Bakly & M. A. Al-Magariaf. (2014). Federalism and Political Transition in Libya. (Palgrave Macmillan) Federalism and The Making of Foreign Policy in The Middle East.

الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (v): قسم الصراع في ليبيا، تغرير الشرق الأوسط، ر 107، 6 حريزان/ يونيو 2011.

أحمد إبراهيم، الربيع العربي والجيوسياسية في الشرق الأوسط: تغيرات ديناميكية إقليمية، روتليدج (2013). اعتمدنا على هذا البحث لفهم التداعيات الإقليمية للربيع العربي وتأثيره على ليبيا وتطوراتها السياسية.

اعتمدنا على القرارات الصادرة من طرف مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة (27 فبراير 2011) لاستيعاب مدى حضوره في الوضع الليبي، واعتمدنا عليه في مختلف أجزاء هذه الأوراق لفهم شرعية التدخل الأجنبي من خلال القوانين والقرارات الأممية.

برايان سميث، السياسة البريطانية في الشرق الأوسط، جامعة أكسفورد (1939-1945). اعتمدنا على هذه الدراسة لفهم الأهمية الاستراتيجية لبريطانيا في الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الثانية وتأثير سياساتها على ليبيا.

جهاد ف. دخيل، (2023) أوراق الولايات المتحدة الليبية: ورقة جمع وتطوير الولايات عن طريق سياسة المجالس الاقتصادية (جزئية: الفيدرالية الإنمائية).

جهاد ف. دخيل، حسن حيّاتي، (2023) أوراق الولايات المتحدة الليبية: ورقة برج الحرية – الشاهق الأعظم، الصفحات 10-19، (جزئية: دراسة استقصائية خاصة لمعايير برج الحرية وتكامل خدمات دلتا ليبيا الشاملة).

جهاد ف. دخيل، حسن حيّاتي، محمد ه. س. (2024). أوراق الولايات المتحدة الليبية: ورقة أبراج الحرية ودلتا ليبيا. الحركة الجمهورية الإتحادية، الصفحات 65-80.

جهاد ف. دخيل، محمد أ. ك.، (2023) أوراق الولايات المتحدة الليبية: ورقة تحليل توقعات نجاحات وفشل المشروع الإنمائي المعماري الشامل لسنة 2050 (جزئية: مشروعات الولايات المتحدة الليبية). الصفحات 10-56.

جورج اندرسون، مقدمة عن الفيدرالية: ماهي الفيدرالية؟ وكيف تنجح حول العالم. ترجمة: مها تكلا، ط 1 (كندا: منتدى الاتحادات الفيدرالية: 2007).

جيس بيتراس، الثورة العربية والثورة المضادة امريكية الضغط. فاطمة نصر، الطبعة الاولى، رقم 12، ضيعة سقورة الجديدة، القاهرة، 2012.

د. عادل زغبوب، الدولة الإتحادية: مفهومها – تحليلها – مستقبلها، ط 1 (لبنان: 1979).

د. فرج عبد العزيز نجم، القبيلة والإسلام والدولة، ج1، دار الدعوة والقاهرة (2004).

د. محمد حسين العامري، د. عبد السلام محمد السعيدي، الإعلام والديموقراطية في الوطن العربي، القاهرة للمنشورات والتوزيع، 2009، ط1،

د. محمد عمر مولود، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي (العراقي نموذجاً) (بيروت: 1969).

د. محمد هماوند، الفيدرالية والحكم الذاتي واللامركزية الإدارية الإقليمية، دراسة نظرية مقارنة. ط 2.(2001)

د. هاني علي الطهراوي، النظم السياسية والقانون الدستور. ط 1 (عمان: 2008).

رونالد ل. و.، الأنظمة الفيدرالية. ترجمة: غالي برهومة ومها بسطامي ومها تكلا. طبعة خاصة (أوتاوا: منتدى الاتحادات الفيدرالية: 2006).

ريتشارد سيميون، كندا: المنافسة ضمن الفيدرالية التعاونية، من: راؤول بليندنباخر وابيغيل اوستاين (تحرير)، حوارات حول توزيع السلطات والمسؤوليات بين البلدان الفيدرالية. ترجمة: مها بسطامي. (كندا: منتدى الاتحادات الفيدرالية: 2007)

عادل حمزة، إشكالية التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة ديالي، الذي أمكننا من معرفة مفهوم التدخل الإنساني في العلاقات الدولية وأهميته.

عبد الرزاق الرجيبي، السكان والتنمية البشرية في ليبيا 1954 -2004 (بنية الماضي وهيكلة الحاضر، وآفاق المستقبل)، أطروحة الدكتوراه، العلوم في التهيئة العمرانية، كلية العلوم الأرض والجغرافيان والتهيئة العمرانية، رسالة منشورة، جامعة منتوري قسنطينة.

عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط 09، 2011.

علي عبد الله، تاريخ ليبيا الحديث: من الاستعمار الإيطالي إلى الوحدة الليبية، دار الغرب الإسلامي (2009). اعتمدنا على هذا الكتاب لفهم تطورات الحكم في ليبيا خلال الفترة التي حكم فيها الملك إدريس السنوسي ولفهم السياق التاريخي لإلغاء النظام الفيدرالي.

عمر صالح، ليبيا: الوحدة السياسية والنظام الفيدرالي، مكتبة النهضة العربية (2012). اعتمدنا على هذا البحث لتحليل العوامل الثقافية والقبلية في ليبيا الفيدرالية.

فاطمة محمود، الأزمة الليبية والتدخلات الخارجية: تحليل نقدي، دار الكتب (2020). اعتمدنا على هذا البحث لفهم الأزمة الليبية المعاصرة وتأثير التدخلات الخارجية في تشكيل المشهد السياسي الليبي.

القاضي نبيل عبد الرحمن الحياوي، الدول الإتحادية الفيدرالية - المجلد الأول: حماية النظام الدستوري في الدول الإتحادية الفيدرالية - الجزء الأول، ط 2 (بغداد: 2009).

كتاب الدكتور هنري نجيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع وإعلان المطابع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، ط1، 1981، اعتمدنا على هذا المرجع خاصة في بداية هذه الأوراق، حيث تعمقنا من خلاله في أجهزة وطبيعة نظام حكم القذافي في ليبيا ومعرفة السياسة العربية الليبية في مرحلة القذافي.

لقمان عمر حسين، مبدأ المشاركة في الدولة الفيدرالية، دراسة تحليلية مقارنة (أربيل: 2008).

معمر القذافي، الكتاب الأخضر، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والإعلان والتوزيع (1798).

مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية، معهد الدوحة، أكتوبر، (2011).

ولغرام لاتشر، الثورة الليبية ويقظة مراكز السلطة الداخلية، لوران إيمون، نيكولاس تروفي، الكتاب السنوي 1 EMed، للبحر الأبيض المتوسط، المتوسطي 2012، دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، شارع الملك حسين جانب البنك الإسكان الأردن ،2013 - 13145.

## خامساً: الموسوعات

الموسوعة السياسية G1 عبد الوهاب الكيالي، دار الفاس للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة (2000).